











INTERNATIONAL SOCIAL  
SCIENCE JOURNAL

# المجلة الدولية للعالم الاجتماعي

العالم الحديث في تدوين التاريخ

العدد ٢٩ - السنة الثالثة عشرة

أكتوبر/ديسمبر ١٩٨٢

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو



ومركز مطبوعات اليونسكو



العدد التاسع والأربعون

السنة الثالثة عشرة

أكتوبر / ديسمبر ١٩٨٢

المجلة الدولية

للعلوم الاجتماعية

تصدر عن:

مجلة رسالة اليونسكو  
ومركز مطبوعات اليونسكو

١- شجاع طلعت حرب  
ميدان التحرير - القاهرة  
تليفون: ٧٤٤٥٠٤

رئيس التحرير

عبد المنعم الصاوي

نصية التحرير

د. مصطفى كمال طلبة  
د. السيد محمود الشنيطي  
د. محمد عبد الفتاح القصاص  
عشمان بنوبيه  
صفي الدين العزاوي

الإشراف الفني

عبد السلام الشريف

في هذا العدد

● العلوم الاجتماعية في البحث عن الزمن

● التاريخ كعلم من العلوم الاجتماعية

● الفن في التاريخ وعلم الاجتماع

● اسهام التاريخ في علم الاجتماع

● التاريخ اليوم

● العلم الحديث في تدوين التاريخ عند  
السوفيت

● الثقافة التاريخية في بيئة شرق افريقية

# العلوم الاجتماعية ف البحث عن الزمن

العلماء

يحلل جفرى باراكلود فى دراسة ممتازة تأثير العلوم الاجتماعية على التاريخ ، كما يبين مدى تلاقى العلوم الانسانية ، « وجاء الدافع وراء ظهور « التاريخ الجديد » حول ١٩٥٥ - فى جوهره - من العلوم الاجتماعية . اذ يعتمد كل علم وكل منهج على العلوم او المناهج الأخرى . كما أنه ليس مما يثير الدهشة أن يكون المؤرخون قد اطلعوا على الكثير من أعمال علماء الاجتماع التى تعكس اهتماماتهم . والواقع أن التاريخ والعلوم الاجتماعية كليهما قد اهتمتا بتحليل وتفهم الكائنات الانسانية حيث يهتم كل منهما بموضوع العلاقات الاجتماعية وتطويرها . وبالتلئل يرغب كل منهما فى التوصل الى معرفة موضوعية عن الظروف الشاملة التى تسود فى المجتمعات . ويرفض التخل عن منطقته الداخلى الخاص الذى ترتبط فيه كل نقطة من التاريخ بالنقط الأخرى ، ويدعى كل منها استحقاقه لأوسع مجال حيث من المحقق تطبيق حقيقة أساسية واحدة هى أن جميع الأفراد يعتمد كل منهم على الآخر فى المستوى المحلى أو الاقليمى أو العالمى . ومن ثم فإن العلوم الاجتماعية والتاريخ يتجهان الى التقارب الى الحد الذى لا يتردد فيه البعض فى اعتبارهما شيئاً واحداً . وظهر هذا الادعاء بوحدة مجال نشاطهما فى الجيلين أو الثلاثة الماضية من خلال الاستخدام الواضح للأساليب نفسها . كما طبق المؤرخون - يشجعهم النجاح الذى لا ينكر فى بحوث العلوم الاجتماعية - أساليب فنية ونظريات معينة طورها واختبرها بعناية علماء الاجتماع والاقتصاد والسكان وعلم النفس الاجتماعى وعلماء الإنسان والعلوم السياسية الخ . بالإضافة الى ما عرف منذ البداية من أن بعض المؤسسين القدامى لعلم الاجتماع ( ابن خلدون ، منتسكيو ، ماركس وكومت وغيرهم ) لم يفرقوا بوضوح بين علم الاجتماع والتاريخ .

## بقلم : عبد الوهاب بوديبا

مدير مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية  
بنونس ، والرئيس الحالي للجنة الدولية للمعلومات ووثائق  
علم الاجتماع . نشر كتابا عديدة منها « الاجرام والتشهير  
الاجتماعي » في بنونس « ( ١٩٦٥ ) » « الجمهور والمدالة »  
( ١٩٧١ ) و « البحث والمعايير المفقودة » ( ١٩٧٣ ) .

## ترجمة : ابراهيم المبرلسي

مستشار في الادارة . كبير خبراء الأمم المتحدة في الادارة  
سابقا .

وبينما كانت هذه سوابق توضيحية كبيرة الدلالة فان هناك ما يبرر اعتبار  
تلاقي التاريخ والعلوم الاجتماعية أكبر الأحداث أهمية في الفكر الانساني المعاصر . فقد  
زودت العلوم الاجتماعية التاريخ الحديث بفئات فكرية كثيرة : فئة اجتماعية ، نموذج ،  
دور ، وظيفة ، مكانة ، تشكيل ، شخصية جماعية ، تمثيل ، تنمية ، مواقف ، الخ .  
ولكن قبل كل هذا فان الأساليب الفنية التي استخدمها علماء الاجتماع والاقتصاد  
أو علماء اللغة من أجل الأخذ بالموضوعية والقياس الكمي للحقائق الخام قد أنتجت  
في السنوات العشرين الأخيرة نحوها أعمالا أصيلة ومبسرة . ونتيجة لذلك أصبح  
من الصعب ان لم يكن من المستحيل التمييز الصريح بين عمل من أعمال التاريخ وآخر  
من علم الاجتماع .

ويعتبر تلاقي علم التاريخ مع غيره من علوم الاجتماع حدثا تاريخيا في حد ذاته .  
والحقيقة أن المعرفة هي نتاج من التواريخ . وبتحديد أدق فالبحث الاجتماعي ومكان  
الباحثين أنفسهم ودورهم ووظائفهم وعلاقاتهم بمجتمعاتهم والمشكلات التي يثرونها  
ومحاولاتهم لحلها أو على الأقل لتوضيحها جميعها مركبات لموقف تاريخي نحاول  
اختياره . وتزايد الحاجة لمثل هذا الامتحان بالنسبة للباحثين في علم الاجتماع من أفراد  
العالم الثالث الذين تشكّل تجربتهم اليومية تحديا مستمرا بالنسبة لهم . فسا مدى  
التلاؤم مع التطورات المستقبلية في مجتمعاتهم ؟ وما قيمة معرفتهم ؟ وكيف يمكنهم  
التأثير في الأحداث ؟

الواقع أنه لتحليل التشكيلات الاجتماعية لدولنا . ولتحديد التغيرات الرئيسية التي تشهدها في الوقت الحاضر ، وللتعرف على الاتجاه العام للتحولات الواسعة التي تجرى الآن ، ولتفهم الغورات الضخمة التي تهز مجتمعاتنا ، وحتى يتضح للفئات الحاكمة وللجماهير الواجبات التي يتحتم عليهم النهوض بها للمساعدة على المساهمة في الاهتمام بتأريخ قطاعات السكان الحدودية الواسعة ، وللتعرف على مواضع القوة وابتكار أحسن الاستراتيجيات لحملات معينة ، تؤول كل هذه المسؤوليات الآن في كل مكان من العالم الثالث إلى الأخصائيين في علم الاجتماع الذين يرتقون إلى مراكز خطيرة كمعلمين في العالم الحديث .

ويعتبر موقف العلوم الاجتماعية في دولنا غريباً من ناحية نظرية المعرفة . فالباحثون عندنا - الذين يتلقون تدريبهم في معاهد الغرب - تتوفر لهم أحدث أدوات البحث المنهجية والفكرية والنظرية . ولكن المجتمع الذي يستخدمون فيه خبرتهم لا يتقبل نشاطهم تقبلاً تاماً بأي حال ، في حين لا تتوفر لهم امتيازات الأجنبي الذي يجد الحماية والتجديد في بيئته الأجنبية أما عملهم فإنه نتاج مجتمعهم ، كما أنه انعكاس له ، وتتمثل فيه علاقاتهم بمجتمعهم من الناحية النظرية ، كما تتمثل فيه الناحية التاريخية بالقدر نفسه بالنسبة للباحث الغربيين . ولكن الارتباط بتأريخهم يبدو غالباً كأنه تحيز . فهل يكون هذا هو سبب الحساسية الشديدة جداً عندما يحاول أحد المواطنين تطبيق أسلوب علمي معين على مجتمعه ؟ انفسا تعرف الخلافات التي حدثت بين المفكر المصري طه حسين وبين الدوائر الأزهرية . ولكننا لا نعلم كم من أمثال طه حسين يوجد في العالم العربي اليوم .

إن أي مجتمع يهتم بالنقد الذاتي محاولاً تفهم ذاته والارتباط بنسبجه ينهض على نحو ما بنشاط من الدرجة الثانية يعتبر سلسلة متصلة بسيطة من الأحداث تشملنا . ولا يتطلب إلا أن نسجلها بدقة . ولكنها عملية تؤدي إلى مستقبل مطلوب منا أن نؤثر فيه ، بل إنها عملية لم تكتمل ، وعلينا أن نحولها أو نقاومها ربما بتكرار أكثر . كما أن البحوث في العلوم الاجتماعية ليست مجرد ملاحظة الحقائق ، ولكنها تؤدي صراحة أو ضمناً - أردنا أو لم نرد - إلى تقويم وتقدير دقيق . فعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي وعلم السياسة وعلوم اللغة كلها أدوات تكشف الغموض ، ففي أوروبا على سبيل المثال سار تطوير العلوم الاجتماعية على نهج المجتمعات الصناعية . إنها النتائج النهائية لهذه المجتمعات بقدر ما هي المسببة لها . وهي ترتبط بتيار الفكر نفسه بدرجات متفاوتة - باعتراف الجميع - على نحو ما من النجاح أو الفشل ، وقد استفادت من كل المعرفة الإنسانية لأهداف مختلفة مجزية ومشورة ولكنها متكاملة ، وقد قيل أن المجتمع لا يشرع في معالجة إلا ما يستطيع حله من المعضلات . وهذا صحيح دون شك بالنسبة للغرب . وقد كان ذلك صحيحاً أيضاً بالنسبة لمجتمعاتنا عندما كان ينظر إليها ويجري تطويرها من داخلها . وكانت صورتها هي التي يراها من بداخلها . ونرجع في هذا إلى قول ابن خلدون - إذا اقتصرنا على ذكر واحد من الثقافات فحسب - إذ قال : « ينبغي أن يصبح التاريخ علم العمران » ، ومن ثم يحاول أن يفهم الماضي ويلم بالحاضر .

والهدف الطبيعي لأي برنامج بحثي في علم الاجتماع هو فهم وتحليل ظواهر المجتمع مع تحديد نطاق البحث وإطاره ثم بدء العمل . والسؤال الثاني هو بالضرورة بالنسبة لأي شيء يحدد البرنامج البحثي موقعه وفي أي مجال يتصرف ؟ وبعبارة أخرى فإنه إذا كنا نحن علماء الاجتماع في العالم الثالث نشعر في أغلب الأحيان

إن الأحداث تتهرّب منا فربما كان السبب في ذلك أن مجابهتنا للتاريخ هي في موعد  
ثم نحافظ عليه .

وقد اعتقدنا لفترة طويلة - وما زال الكثير منا على اعتقادهم - بعالمية أساليب  
علم الاجتماع ومصطلحاته ونظرياته ، ولهذا ما يبرره . ومع ذلك يتطلب هذا الاعتقاد  
النظر الى التاريخ على أنه سلسلة متصلة متجانسة ومحيدة ، وكذلك يتضمن أيضا  
النظر الى العلاقة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية على أنها وحدة ضخمة متناغمة .

فإذا كان التلاقى قد حدث أخيرا بين التاريخ والعلوم الاجتماعية في أوروبا فذلك  
لأن كليهما ينبع من ثقافة واحدة وعوامل تهيئته متماثلة . ولكن التاريخ في العالم  
الثالث ، وهو يشتم بوصف الأحداث والسياسات ، تمتع بتقليد محلي طويل ، في حين  
ترجع البحوث في العلوم الاجتماعية الى زمن حديث واختلطت أولا بقيم الانسنان  
والاستشراق والأفروية وغيرها من العلوم الاستعمارية وأحدث التخلص من الاستعمار  
تغيرا في مكانة العلوم الاجتماعية التي ارتفعت بين عشية وضحاها لتصبح علوما متحررة.

وكان على التاريخ أن يوفر دروسا في القومية وحجبا تؤيد سلطة محلية تناضل من أجل  
القيادة أو الايديولوجية ، ومهما بدا الأمر غريبا فان المنطقية التي تفترضها العلوم  
التاريخية والاجتماعية يصعب الفصل بينها وبين مجموعة من الظروف المشروطة .

وبتحديد أكبر من المستحيل ربما فصل العلوم الاجتماعية عن دراسات التنمية ،  
وعند محاولة الاستفادة من تجربة الدول الصناعية فان دول العالم الثالث ترى في علم  
الاجتماع انه جزء من استراتيجيه التنمية ، ومن خلال دراسات متنوعة ذات فيم غير  
متساوية وتتسم غالبا ببعض الاهمال في نظام اعدادها فان دولنا التي بدأت في هذه  
الدراسة مع نهاية فترة الاستعمار قد جمعت ذخيرة من المعرفة عن جوانب متنوعة من  
مجتمعاتنا : علم السكان وعدد السكان ومستويات المعيشة وأساليب الحياة والتحضر  
والتحول الاجتماعي والانحراف والأمراض الاجتماعية الخ .

ومع ذلك فان هذا الاهتمام بالحصول على صورة صحيحة في غاية الوضوح عن  
مجتمعاتنا تقابلها صعوبات كبرى ينسجم بعضها بالخموض في معرفتنا للتاريخ وحاصله  
نفي جوانبه الاجتماعية ، اذ يخطئ الباحثون في الميدان عند دل تغير في البعد الاجتماعي  
للمشكلات موضوع البحث ، واننا نقدم باستمرار لعلماء التاريخ مفصلات تشير الى عدم  
الكتابة في عملنا .

ولست أدري الى اى مدى يمكن أن يحدث التعاون بين المؤرخين والمتخصصين في  
علم الاجتماع في أوروبا . أما في المجتمعات المسلمة فلم يظهر التحدى . ويلخص المؤرخ  
روبرت برونشفيج الموقف بمنتهى الدقة عندما يقول : ولكن هناك نقضا أكبر وأكثر  
خطورة ، وهو أن البحث يفقد في الواقع اتصاله بتاريخ الأحداث في محاولته الوصول  
الى الحقائق الأساسية للحياة . وقد اعترف بهذه الفجوات الواسعة وأسف عليها  
أفضل إلمائنا من الكتاب السابقين اذ لاحظ فئسنك ان تاريخ الاسلام لم يكتب بعد .  
كما لم يحاول احد الشروع في كتابة تاريخ التجارة الداخلية في الدول الإسلامية كما  
صرح بذلك سوفاجت . ويعبر واحد من أبرز المؤرخين الفرنسيين المعاصرين هو فرناند  
برودل ، وليس أحد العلماء العرب ، عن عدم الرضا والشك عندما قال : «اننا لا نعرف  
التاريخ الاجتماعي للإسلام . فهل يقدر لنا أن نعرفه ؟ »

فلنبداً أولاً وقبل كل شيء بدراسة التحديات المنهجية . اننا ندرس المجتمعات التي تتعرض للتغير السريع ، أو كما يقال أحيانا المجتمعات غير المكتملة ، ولكن كيف تفهم فكرة التغير والتطور وعدم الاكتمال عنه افتقاد المراجع الموثوق بها عن التاريخ ؟ اننا نجد في الأكثرية الغالبة أن ما يعرف بالتغير السريع ليس الا تغيرا سطحيا ومحلياً وصناعياً مشكوكاً فيه أو سطحياً أو محدوداً اذا نظر اليه من زاوية تاريخية واسعة . وقد وجدنا في أكثر من حالة أن الثورات لا تؤدي الى لتغير ضئيل ، والواقع أن التغيرات تحدث في الخطط فحسب أو في تصريحات من يشغلون مراكز السلطة .

ومن ثم هل ندهش اذا كان الكثير من أسئلتنا تدور حول مفهوم التقليد أو حضور الماضي في عالم اليوم ؟ ان الكثير من فشلنا يعزى الى أهمية التقليد الذي يوصف ببساطة ببدلول الثقل والعقبات ومخلفات الماضي التي ما زالت باقية . ولكن كيف يمكن أن نحدد تقليداً ما ؟ وكيف يمكن أن نلتقط ظواهره الأساسية ؟ وهل يكفي أن نتعرف عليه ببدلول القيم والمثل والمبادئ ؟ اننا نتعرض في هذه الحالة لحظرة التخلي عن ثقافتنا بأكملها وطريقة حياتنا باعتبارها بالية ؟ اليس من الأفضل البحث في الاتجاهات المعاصرة والأخلاق والسلوك في هذه النواحي التي لاتعدو أن تكون صوراً من الماضي ؟ ولكن أي اكتشاف يمكن استخدامه في هذه الحالة للفصل بين الجديد والقديم في أحد هذه الاتجاهات بالذات ؟

ان الحاضر لا يعيش في الحقيقة في حالة مجردة . انه دائماً امتداد للماضي وصورة تختلف قليلاً عنه . ولا يمكن ان ينظر الى اي ظاهرة اجتماعية مع اغفال خلفيتها التاريخية . فالتخصص في علم الاجتماع يعتبر من المؤرخين سواء رغب او لم يرغب . ومهما كانت الفترة من الزمن التي يركز عليها صغيرة فانه لا يستطيع تفهمها الا في ضوء خلفيته التاريخية ، والتحديد في مجالات البحث ليس أفقياً وقطاعياً فحسب ( نظم الانتاج ، الحسوبة ، العلاقات بين الأشخاص ، الخ ) . انها رأسية وزمنية أيضاً وتنضمي الاستمرارية .

وبعبارة أخرى لابد أن نتوافق مع الزمن . فعند دراسة الاجرام في تونس في العقد السابع كان على أن لا يقتصر على فحص التغيرات الاجتماعية التي تحدث آنذاك، بل أن اكتشف أيضاً الآثار التي أحدثتها هفامرات روبن هود في القرنين التاسع عشر والعشرين . واحد وضعها بالنسبة للنظام السابق تحت حكم البايات وتحت الحكم الاستعماري فيما بعد . وكانت هذه الإشارة للزمن ضرورية حتى يمكن فهم كيف وفي أي النواحي ولماذا اكتسبت بعض أشكال الاجرام بعض الشرعية في عين جمهور الشعب . وفي دراسة أخرى عن صور العدالة الشائعة بين الجمهور التونسي كان على أن أقدم الافتراض بهبوط مكانة العدالة باعتبارها قيمة حتى اتفهم فقدان الثقة التي اضطربت بعداً وارتياح المواطنين في المؤسسات التي افترض فيها أنها قامت لتحمي العدالة . وفي كل مرة لجأت الى المؤرخين في طلب المساعدة ولكن دون جدوى . واضطرت في كل حالة أن اعمل بالأساليب المتاحة لي لآتي بعض الضوء على الموضوع، ولم يكن هذا ما أريه عنه - ويفقد علم الاجتماع مكانته اذا لم يكن علماً متطوراً ، وبخاصة كلما رأينا حقيقة أو حدثاً يأخذ في التبلور والتغير كلما نظرنا اليه . ولا يمكن دراسة ظواهر مثل نشوء أمة أو انبعاث كيان أو تشكيل فئة اجتماعية أو تطبيق مجتمع دون أخذ هذه الحقيقة في الاعتبار .



ويمكن الاستشهاد بكثير من الأمثلة ، فليس هناك متخصص واحد في علم الاجتماع ممن يعملون في العالم الثالث لم يجد ما يفريه على الانعطاف الى التاريخ الاجتماعي ، ولكن هناك ايضا خطرا متخفيا يكمن في التحول دون ادراك الى مؤرخين زائفين . ومع ذلك فان النزاع على التمييز وعدم وضوح الحدود مهما كانت الدوافع شرعية لم يساعد على توضيح الأفكار أو تبسيط المشكلات .

ومن ناحية أخرى فإنه بقدر ما ينتج عن عملنا ظهور صورة محددة للتاريخ دقيقة نسبيا وموضوعية تعبر عن الموقف في لحظة معينة فإنها تشكل مادة تاريخية قيمة . انها أسلوب لتحديد تاريخ وتوقع للعمل المستقبل . وخاصة إذا ابتسم الحظ للباحث وأتاح له بعد عشرات السنين أن يجابه مرة ثانية بالمجموعة نفسها أو ما يشابهها من المشكلات ، وعلى سبيل المثال فقد أثرى « الأطلس المتقدم للتشكيلات الاجتماعية » لمؤلفه جاك بيرك بعد خمس وعشرين سنة بإضافة فصل جديد يعادل في أهميته فصول المؤلف مجتمعة ، ولكن الشاذ لا يثبت القاعدة ، ولدينا الكثير مما علينا أن ننفض به في الحاضر دون اهدار مجهوداتنا في تبزؤات غوية عن المستقبل .

وهذه موساة ضعيفة لا تقدم شيئا لتخفيف التخلف الشديد في التاريخ في الدول العربية . والصورة التي قدمها جيفري باراكلاو صورة عابسة : « مع أن الجيل الأصغر سنا من مؤرخي الشرق الأوسط الذي درب الكثير من أفرادها في جامعات إنجلترا وفرنسا وألمانيا يطبق معايير علماء الغرب ويمالج التاريخ بروح إيجابية عملية فإن هناك أيضا مؤرخين محافظين راشدين يرفضون المنهجية الغربية ويحاولون المحافظة على حيوية التاريخ الرسمي التقليدي » .

ويعتبر شين أشد قسوة ، مع أنه يعترف بأن بعض المؤرخين العرب يستخدم الأساليب الغربية الحديثة في النقد ويستفيد من العناصر الاجتماعية والاقتصادية لتفسير التاريخ . ولكنه ربما يكون محقا في تأكيد الاتجاه نحو التجميع أكثر منه نحو التحليل وفي ملاحظة أن أغلب المؤلفات التاريخية الحديثة « لا تزيد عنه أن تكون استمرارا لأنماط القرون الوسطى وأنها تفتقر الى كل اتجاه علمي » .

وحتى يمكن اصلاح التوازن ربما ينبغي علينا أن نطلب المساعدة من علماء الاجتماع على تفهم هذا الموقف - فالأمر يحتاج الى علم اجتماع تاريخي حقيقي وإلى المؤرخين . والحقيقة أن مؤرخينا الذين تشغلهم القراءة الجديدة للتاريخ يجدون أنفسهم قد ارتقوا - ربما رغم إرادتهم - الى مستوى المتقنين لذاتيتنا القومية . وعلى سبيل المثال نجد في المغرب أن أفضل المؤرخين مدفوعون لاعطاء الأولوية الى تاريخ الحركة القومية . فهل يؤدي ذلك الى خلق قيود على علم الاجتماع ؟ فالتاريخ على كل حال يفدى الاهتمامات الحالية ، ويمكن أن يحدث الماضي الربط مع هؤلاء الذين يعيشون في الحاضر . ويقوم التاريخ بتدعيم الوحدة القومية التي يظن أنها ضمان لفاعلية المجتمع ، وشرط للعمل السياسي ، ودفاع ضد الهجوم الاجنبى ، وفوق كل ذلك أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويستخدم البحث التاريخي كقوة تحارب الاستعمار . ومن الغريب ، ولو أنه من المنطق ، أن ينتظر من المؤرخين أن يساهموا في بناء الأمة يمثل طاقة العاملين في ميدان العلوم الاجتماعية . وهذا يفسر بلا شك حقيقة أنه وجد في بلادنا - في السنوات الأخيرة - فورة من مختلف الأعمال الانتقامية تركزت كلها تقريبا على عظمة الحضارة الاسلامية . وسواء كانت اقتراضاتها قومية أو ايمانا

بالأحرويات فإن التاريخ الرسمي العربي لم يرتفع بعد إلى مستوى العلم الانساني الشامل ، ومضى ذلك منه لا يوجد الا منه قليله من المؤرخين العرب تتوفر لهم أكثر من معرفه سطحيه عن نظرية علم الانسان أو علم الاجتماع أو القانون ونظريه السياسه أو اللغه ، وبينما يحدث - كما يلاحظ فـ دنانـه برادول بـ صـ لـ - أن علم اجتماع الحوادث يتجمع فوق مكتباتنا ومحفوظات حكوماتنا ومؤسسات كذلك فإن نمط التاريخ المتجول الذي يهكي عن الماضي تتضمنه مراجعنا . وما زال ينقصنا الكثير في دولنا لنتمكن من أن العلوم الاجتماعيه تكفي أساليبها بحيث تأخذ في اعتبارها البعد التاريخي ، وأن نتأكد أيضا من أن منهجية التاريخ تعنى باهتمامات ومتطلبات العلوم الاجتماعيه الأخرى .

وتعتقد أوجه قصور العلوم الاجتماعيه - كما رأينا - نتيجة عدم تلاؤم التاريخ ثم اننا لا يمكن أن نكتفي بالكلام عن التكامليه . ولا يرجع ذلك إلى أن الأخيرة عقيمه أو وهميه ولكن لأنها ما زالت غير ملائمة ولا ينبغي أن تستخدم كساتر دخاني أو لفظي يقعدنا عن التوسع في الاستكشاف ، أي القيام بفحص حقيقي للصلاحيه الأساسيه لآى تحليل للظواهر الانسانيه سواء كانت من وجهة نظر تاريخيه أو اجتماعيه أو لغويه أو ديموجرافية .

ولم يقتصر مدلول الاستشراق - والافرقه - على أنه يعنى انتقال وجهه النظر الأوروبية التي تركز على الانسان ، ولكنه يثير مسألة المفاهيم والوسائل والنظريات المستخدمة في العلوم الاجتماعيه وفي التاريخ لتبرير السيطره الاستعماريه ولتوضيح تخلف مجتمعاتنا وخضوعها الذي لا مفر منه للاستعمار . وإن تقدما حقيقيا في المعرفة عن مجتمعاتنا يعتبر ردا على كل من التعاليم الوجوديه للتاريخ الرسمي وادعاءات الغرب عن العالليه .

وحتى يمكن تحقيق هذا فيجب أن نكتشف أولا كيف يمكن استخدام أساليب ومفاهيم ونظريات العلوم الاجتماعيه استخداما جيدا وهل نستطيع أن نوجد أو نأخذ كنقطه بداية شيئا نملكه ملكيه حقيقيه .

وشرعيه هذا السؤال - الذي لا يتعدى أن يكون سؤالا - متضمنه في السمه التاريخيه للأساليب والمفاهيم والنظريات الخاصه بالعلوم الاجتماعيه التي ينبغي - بسبب ظهورها في ظروف دقيقه التحديد - أن تخضع للنقد التاريخي قبل أن تؤكد أو ترفض صحتها ، وحقيقه أن علم الاجتماع ظهر إلى الوجود في أوربا الغربيه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر هي حقيقه لها دلالتها وأهميتها . وكان يهدف إلى فهم العصر الذي يعيش فيه وتأسيس مجتمع جديد اخترعه أوجست كونت شمل: الركود الاجتماعى ، الديناميكيه الاجتماعيه ، علم الاجتماع ، وأخيرا الإيجابيه . وبالمثل فانه حتى يمكن لكارل ماركس أن يتفهم عصره والمجتمع الصناعى الذى عاش فيه وحتى يمكن زياده الفرص أمام حركة الطبقة العامله للقيام بدور تاريخي ، فانه تعتمد توجيهه الجدل إلى قنوات ماديه ، وأسس كل البحث التاريخي على صراخ الطبقة ونظام الانتاج ، ولا يستطيع المرء أن يكون أكثر وضوحا من فيورباخ الذى قرر أن « الفلاسفه لم يفعلوا أكثر من أنهم فسروا العالم بطرق مختلفه ، ولكن ما ينبغي أن نفعله هو أن نغير العالم » . وعنى هذا الرجوع إلى العمل التطبيقي الملموس والمشاركه في صنع التاريخ .

• ويتصل التفكير الاجتماعي بكل من الفكر والتطبيق • فإذا كان كل شيء جزءاً من التطور فكل شيء، إذن يتغير ، بما في ذلك العالم الذي يجعل البحث الاجتماعي ممكناً ، ولم يفعل انجلز أكثر من انه استخلص نتائج من مقدماتها عندما كتب :

« ينبغي ان لا ينظر الى العالم على أنه كل مركب من أشياء كاملة ، بل انه مركب من مجموعة عمليات يبدو فيها أن الأشياء التي يظن أنها ثابتة تتحرك كما يحدث للتأملات الفكرية في عقولنا ، وتتغير الأفكار في ازدهار وتلاش لا يتوقف ، ويبدأ النمو التدريجي في الظهور بالرغم من المخاطر القاهرة والنكوص المؤقت » .

والقيمة التاريخية الشاملة للمادية الجدلية هي أنها وضعت العمل الاجتماعي في اتجاه ما أمكن تحقيقه ، وأنها حاولت ان تضع أهداف الطبقة العاملة في محيط معين ينتظر أن يظهرها على أنها ذات مغزى وممكنة التحقيق .

ولكن العلوم الاجتماعية سواء نظر اليها من وجهة نظر ماركسية او تحررية لابد ان تأخذ بالجدلية ، وبعبارة أخرى يصر اليها من حلفيه ، دريحيه ، وهذا يعني انه يجب احضاها اولاً الى نقد فاحص • ومع ذلك فاننا نجد ان اساليب العلوم الاجتماعية قد نقلت بصعوبة عامة ، ودون تغيير ، الى العالم الثالث والى العالم العربي على وجه الخصوص • ونظراً لثقتنا في قدرتها على تثقيفنا أو تحديثنا فقد اعتمدنا عليها على مدى زمن طويل في التحليل والبحث والتعريف في مجتمعاتنا •

ولم يكن من قبيل المصادفة ، ولأمد طويل ، وخاصة في العقد السادس او العقد السابع ، ان كانت بحوث علم الاجتماع المصري المرجعية ترجع الى اللغة العربية لنشورات صدرت باللغة الانجليزية ، وإذا كانت الماركسية اليوم على كل أشكالها نحظى بميل هذا النجاح مع تلاميذنا وعلمائنا النظريين فان ذلك يرجع الى القدرة على استخدامها كسلاح هجومى قوى • فهل نتحدى الوضع القائم ؟ نعم ، ولكن عندما يتعلق الأمر بأحداث بغير حقيقى وتنفيذه على الأمد القصير والمتوسط مما هو مستوى التخلف الذى ما زلنا فيه ؟

ومع ذلك فكل بحوث العلوم الاجتماعية لها أهمية رئيسية • ولا يرجع ذلك الى قيمتها الذاتية فحسب بل الى ما لها من دلالة • ويعتقد الكثير من علمائنا الاجتماعيين أن فى استطاعتهم تفسير كل شيء ببدلول التقسيمات الطبقيّة ونظام الانتاج • فبدلاً من علم « رسمى » ومن ثم « بورجوازي » يكون لهم علم « بروليتارى » • وانهم لا يستطيعون ادراك ان اللجوء الى أسلوب الطبقة لا يمكن أن يكون ضد التاريخ ويعمل فى فراغ ، أو أن فرض مثل هذه الأساليب على معرفتهم يحولها - مهما كان الادعاء بأنها ماركسية - الى ايديولوجية خالصة •

ولكن مدخل ماركس يرى أنه علينا أن نجعل العلوم الاجتماعية جدلية ، فانه قد تعلم عن الحقائق أكثر مما تعلم عن النظريات • إذ أنه وجد فى فرنسا طبقة عاملة منظمة الى درجة كبيرة ، فى حين اكتشف تلميذه انجلز فى انجلترا الرأسمالية فى اوج ازدهارها • وكان الصراع الطبقي فى الحالتين حقيقة تخضع فى كل حالة لقواعدها الخاصة بصرف النظر عن التحليل أو العلم أو الفلسفة • فقد أراح التاريخ علم الاجتماع وكانت تجربة حية ، ولا يبدأ التحليل بالانسان باعتباره محتوى مجرداً ، ولكنه

يبدأ بظروفه الاجتماعية والاقتصادية كما هي في واقعها ، ومن ثم الثراء المادي الذي تجده في مؤلفات ماركس . انها أوجعت صورة جديدة تستند الى الضرورة الملزمة ولا تنص عن أى نظرية في تحليل الحقائق ، لأن الحقائق مسائل عنيدة .

ولا يمكن التفكير في الصراع الطبقي بمعزل عن العوامل التي تؤثر فيه . ويجب أن ينظر اليه ويحلل من خلال آثاره المحدودة ، وليس في هذا أى تناقض . والوحدة الاجتماعية تنصف بالتركيب والطبقة وتشمل مستويات متعددة يوجد في كل مستوى منها عديد من التناقضات . وينبغي أن يركز التحليل الماركسي الموثوق به على دراسة التناقضات الاجتماعية المتنوعة ، دون استخدام أى أسلوب صناعي .

ويجربنا منطق الجدول الماركسي الى أسلوب إعادة القمص المستمر ، وهو ما يتضمن نقدا أساسيا حتى لصحة المفاهيم والنظريات وأساليب المعالجة الشائعة في العلوم الاجتماعية ، وهناك عدد كبير من الأفكار المتاحة لتمكيننا من تفهم مجتمعاتنا : العقلية الاستبداد الشرقي ، أسلوب الانتاج الآسيوي ، الحضارة الهيدروليكية ، المجتمعات البسيطة ، المركز والمحيط ، التبعية الخ ، ويحدث تغير في أسلوب التفكير في العلوم الاجتماعية مرات عديدة في السنة ، وبعض الآراء العلمية المعينة التي اعتبرت ثورة كاملة لفترة وجيزة أغفلت فجأة العلوم كما اعتنقت فجأة من زمن غير بعيد باعتبارها آخر صيحة في الموضوع المثار ، والمثال البارز على ذلك هو أسلوب الانتاج الآسيوي . فليس هناك من يدافع عن هذا الرأي الآن لا في الصين ولا الاتحاد السوفيتي ولا أى دولة شرقية أخرى ، والسبب في ذلك هو أن التقدم في المعرفة عن تاريخ العالم الثالث قد أدى لحسن الحظ الى أن يكون الباحثون أكثر حذرا يتساءلون عن الامكانية الحقيقية للدفاع عن رأى ما مهما كانت فصاحة المدافع .

والتحديات المتبادلة بين العلوم الاجتماعية والتاريخ وانتقادات كل منهما للآخر تكشف عن الضعف الذي يؤسف له في كثير من التفسيرات المضللة . وينبغي أن يشجعنا ذلك على التفكير الجاد في صلاحية البحوث ومدى تأثيرها .

ويشير بعض المتخصصين العرب الى أن المعرفة الاجتماعية والتاريخية عن مجتمعاتنا التي تكتب بالأسلوب الغربي ، لا تمدو أن تكون على هيئة رسالة علمية في موضوع عربي أعدها عربي وتعتبر أجنبية وبغيضة ، وهي كذلك - اذا أعدها أجنبي - من باب أولى . اننا نتعرض لصعوبات معرفية لأننا بعيدون عن أن نصل الى معرفة ذاتية بصلية استقراء . فاننا نقصر على ترجمة وجهات نظر الاجانب المتحيزة وغير المكتلة مصدقين بحماقة اننا نقدم عملا علميا .

أولا : ان الزمن يشكل معضلة باعتباره الوسط الذي تجرى فيه كل الأحداث ووسيلة لاختبار مدى سلامة كل بحوث العلوم الاجتماعية . وقد علمنا جورج جيرفتش أن هناك أنواعا مختلفة كثيرة من الزمن . ونستطيع باستخدام تحليله أن نبين أن هناك زما للمسلمين يشكل اطارا مرجعيا متكاملًا من الفكر يحتفظا حتى اليوم بالدقة التي كانت له في الماضي ، أو أن هناك بالمثل أسلوبا اسلاميا معينًا لاستخدام الزمن ، لأن الصديق الاسلامي يملو على التاريخ . والتقليد ينكر الوقت الخطي . والتقليد الاسلامي

( القرآن والحديث أو أقوال الرسول والتفسير والفقه ومحاولات الترشيد ) تشكل مجموعا وحده أجزاءه في أوقات مختلفة ، ولكنها تكون معا نظاما اسلاميا يعد نفسه متقدما ولا زمن له . ويمكن تفسير الشريعة في بيئة تاريخية . ويصعب أن يكون لتشكيلاتها التاريخية قيمة أكبر من نظرات مختلفة لموضوع واحد يمكن أن نستنتج منه أن التاريخ ليس إلا ارتدادا أو اضمحلالا بقدر الافتراق التدريجي عن نموذج القرآن . والتقديم بالنسبة للجديد ليس هو البال بالنسبة للحديث ، وهو يقابل بين الشروط والواقعي مع الرمزي وبين الصورة والنمط القديم . والواقع أن النموذج الأساسي الذي يتمثل في الرسول كما تصفه السنة هو نموذج قديم ، أي أنه لا غنى عنه وصادق . وكلما تقدم التاريخ يتحرك المسلمون في الزمن بعيدا عن النموذج الأصلي ، وكذلك فإن الصورة الجمعية عنه تتضال . ولم يدع اصحاب النظريات من المسلمين ابتداء من الغزالي إلى الخميني شيئا آخر . وبالمقابلة مع التاريخ البحث الذي هو سلسلة من الاحداث فاهم يصنعون وجهة نظرهم عن العالم في ضوء الايديه . وإذا اردنا ان نفهم كيف ينظر العالم الاسلامي العربي الى المناظرة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية فإن علينا ان نستهتم اليوم في تقديم هذا التساؤل الى أنفسنا : كيف يمكن للمرء أن يتعرف ويدافع عن بهاء بعيد ينثر مفهوم العصر ؟

ومن المعلن البحث والوصول الى تفسيرات موضوعية لعلى هذا التاريخ المجد . وقد جعل اتجاه معين نحو التغلبيه « كعاقب معري » بالنسبة للعلم بظاهرة اجتماعيه وربما ثبتت انه من المفيد استخدام التحليل المنعق وحتى التحليل النفسي بالاسلوب الذي أشار به جاستون باشيلارد .

وقد يبدو الأمر أكثر اتارة وسخرية إذا نظرنا الى الفوائد التي يمكن أن تكتسب من الفقه عند محاولة فهم المجتمعات العربية اليوم وتاريخها . وهذا يعني اخضاع تطور مجموعة فقه المسلمين الى التدقيق التاريخي والمقارن ، ويمكن التوسع في نوع من استرجاع الأساليب العلمية للشواهد المادية التي خلفتها حياة الانسان وثقافته في العصور الماضية . ثم دراسة وجهات النظر الاسلامية عن العالم وتبع أطرها المتغيرة . ومن المسلم به أنه ينقصنا الكثير من المؤشرات . كما لم تتوفر لنا حتى الآن الا معرفة موضوعية قليلة في هذا الشأن ، ولكن هذه المجموعة من المعرفة كما هي في وضعها الحالي تحدد تطور ظواهر كثيرة في المجتمع العربي . وكما يلاحظ كلود كاهن فان المراجع القانونية تعالج بالضرورة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية من وجهة نظرها المعينة ، ولا يمكن أن نفشل في أن نسائل أنفسنا في أي الظروف يمكن أن ينبغي أن نستخدم لا بواسطة المؤرخين القانونيين فحسب ولكن من خلال التاريخ نفسه .

وقد قدمت عقول خرى - لا تقل في سلامة التفكير والمعرفة - والمشكلات بطرق أخرى باعتبارها تقبل الحل بأسلوب الرفض الكامل للاتجاه الذي ذاع في الغرب عندما بدأت العلوم الاجتماعية تطورا . وترفض هذه القول أمرين : الطبيعية الوجودية للتقليد ، والادعاء الغربي بالعالمية الشاملة . ومن الطرق التي تكون فيها صادقين مع أنفسنا يمكن أن يكون البدء أولا بالمفاهيم التي ترتبط بالمجتمع العربي نفسه حتى ولو كان علينا أن ننقدها بقسوة ونعدل فيه أو نمحوها إذا كان ذلك ضروريا ، ويجب علينا في ضوء هذا أن نقر الصلة الموضية بين البعض من

رالمقدمات النقدية لابن خلدون . ويمكن أن يفسر التمازج بين المفاهيم الخلدونية التي توجد في مجتمعنا على نحو أفضل مما يستطيع الآخرون ، وعلى سبيل المثال مخطوط الكاتب العراقي على الواردي . وهو يعتبر العودة الى المنطق الاجتماعي من خلال منطق النقاش لابن خلدون . ويلاحظ أن « علم الاجتماع الحديث » خلق في محيط يختلف عن الذي تطور فيه ابن خلدون . ولا يستطيع أي منهما أن يدعي الشمول أو العالمية حيث لم يحقق أيهما مرحلة مناسبة من التطور . وتحفظ كل مدرسه بسماتها الخاصة حيث غرست لها جذور في محيط اجتماعي مختلف .

ولا يعتبر الواردي غير مدرك على أي حال للأهمية الكبرى لعلم الاجتماع الغربي في شكله المزدوج المدرسي والأنجلو سكسوني . ولكنه لا يظن أن العلوم الاجتماعية لدى العرب تستطيع أن تتجاهل ما قدمه ابن خلدون . « وفي الحقيقة ربما كان أسلوب ابن خلدون في التفكير أكثر قدرة على قيادتنا على تفهم مجتمعاتنا على نحو أفضل من المداخل الاجتماعية الأخرى » . ويرى الواردي أن مفاهيم البداءة أو الحضارة المدنية والعصبية ومنشأ الدولة ينبغي أن ينظر إليها على أنها مفاهيم صادقة ونقية وأكثر توافقا من غيرها مؤهلة لتقديم تقريراً عن الدخول عن المجتمعات العربية، ثم يضيف :

« اننا نحتاج الى علم اجتماع معين يستخرج إطاره المرجعي من تراثنا الاجتماعي، ويؤسس على دراسة ظروفنا الواقعية . ويجب أن نتوقف عن التقليد الأعمى الذي يأخذ بأي نظرية وأي مفهوم يحدث أن يصادفنا ، ثم نحاول التطبيق على مجتمعنا دون أن نأخذ في الاعتبار الفروق التي تميزه عن الدول التي ظهر فيها علم الاجتماع الحديث » .<sup>4</sup>

وفكرة الواردي تتماثل مع أي فكرة أخرى . وقد اخترناها للتوضيح لانه يتمثل فيها إعادة اختبار التاريخ والعلوم الاجتماعية بالالتجاء « للداخل » ، مقارنا « بالخارج » . ولا نستند فيها الى مذكرة بعينها . فقد كنا نستطيع أن نقدم تاريخ المغرب لعبد الله لاوي (٢) . فقد استطعت في مقال سابق أن أبين أن مفاهيم مثل التحضير والانسلاخ من الأرض أقل تلاؤما مع المجتمعات العربية من البداءة ، وهذا بالتأكيد ليس بسبب أن الأخيرة حققة فحسب ولكن لسبب أنها تقيس مدى كل من التغيرات الأساسية ومدى دوام الثابت التاريخي .

ولكن ليس من الضروري دائما أن نتحول الى ابن خلدون حتى نفهم المجتمع العربي ، فمن الواضح أن كل الدراسة والبحث هي محاولة للاستدلال على الأصول اذ يتضح من المسح الاجتماعي والتاريخي العقل والعمل الميداني وتفحص المحفوظات صحة وخصوبة الأساليب والمفاهيم والنظريات . ومن ناحيتنا فلا نهتم بأن لا نستبدل اتجاهنا يركز على أوروبا بالاعتصار على نظرة سطحية على الأشياء تركز على العرب . فمن الواضح أن عمل روبرت برونزفج ، وكلود كاهن ، ودومينييك شيفالييه ، وأندريه ريموند ، وكارل براون ، برنارد لويس ، وداود القاضي ، وعبد الله لاوي ، ومحمد طالبي ، مهما اختلفت مقدماتهم المنطقية ، لا يمكن أن ترفض بسبب أنها لم تؤسس على مفاهيم انبثقت من بيئة عربية فحسب .

وقيمة هذه المناظرة فى أنها تبين كيف أن الموضوع المنهجى الذى يفصل التاريخ عن العلوم الاجتماعية يتدعم فى بلادنا بموضوع معرفى . وصحة أى مفهوم أو نظريه أو أسلوب يرتكز فى النهاية على انتاجيته وقدرته على أن يفسر الحقائق ، يوضح ويفصل . وكما يشير جاستون باخلو « فالنظرية تعتبر صحيحة ما لم يثبت خطأها بعد » .

ومحاولات مثل هذه التى قام بها الواردى والاروى علامة صحية وتشكل دون شك اتجاهات مبشرة ، انها عربون على الحيوية تبين أن اجتماع التاريخ والعلوم الاجتماعية وخاصة فى العالم العربى يوضح الأسس الانسانية جديدة تقية . هذه المقابلة التى هى فوق ذلك تكون غالبا مجابهة وتعارضا أخذت تكشف الآن عن معنى وروح الوحدة العربية باقتفاء اتجاه تاريخنا موضحة معناه ومعالجة بجاذبيته . ثم أن تحدى التاريخ للعلوم الاجتماعية يرغم الأخيرة على أن لا تنزلق على سطح الأشياء بل تدخل الى قلب الظاهرة الاجتماعية . وبعبارة أخرى تكسبها قوة دفع جدلية . وفى اثاره اهتمامنا بالبعد التاريخى للظاهرة الاجتماعية فان التاريخ يرغمنا على أن نتوافق مع الزمن باعتباره وسطا ، ومع الأسلوب الذى ندرك به المجتمعات الزمن باعتباره عاملا يشكل الفكر والعمل الانسانى ، وعلى العكس فان العلوم الاجتماعية تبحث فى التاريخ الرسمى كما يسجل تقليديا فى بلادنا وكما أغفلته على مدى ليس بالقصير مثلا المدرسة الجدلية فى أوروبا .

وعلىنا أن نحذر من معالجة هذه المسألة على أنها نقاش محلى ، اذ انها تبشر بالمناقشة على نطاق عالمى . وهى تدعو الى تجميع كل البحوث فى التاريخ وفى العلوم الاجتماعية التى تقدم اضافة أصلية الى معرفتنا عن الجنس الانسانى . ومنذ أن حصلت بلادنا على استقلالها داومنا البحث عن أصول ماضينا . وكان علينا أن نفعل هذا حتى نصل أخيرا الى حقيقة وجودنا . ولكننا بذلك نقدم اضافتنا - مهما كانت الافتراضات التى تستند اليها - الى الميراث المشترك للبشرية . ويدفع بنا هذا الى الحوار مع باقى العالم ، ويساعدنا على أن نخرج من عزلتنا . وبهذا نخدم هدفنا تاريخيا باعتباره قوة تنشيط وتحديد . ويلاحظ غالبا أن العلوم الاجتماعية ، ولو أنها لا تستطيع أن تجرى التجارب ، تستطيع أن تعرض هذا القصور . بأن تستخدم الأسلوب المقارن ، ولكن حتى يكون ذلك ممكنا لابد أن توجد موضوعات للمقارنة .

# التاريخ كعلم من العلوم الاجتماعية

العلوم الاجتماعية

بنى هذا المقال على الرأى القائل بأن التاريخ يمكن بل يجب أن يدرس باعتباره علما من العلوم الاجتماعية ، كما يمكن أن يساعد - بطريقة جوهرية - على زيادة المعارف العلمية الاجتماعية . على أنه يجدر بنا قبل الخوض فى هذا الموضوع أن نشير الى أن كلمة « التاريخ » التى نطلقها عادة على علم معين ، أو مجال من مجالات الدراسة ، لايراد بها لون معين من التاريخ ، لأن هناك ألوانا متعددة من التاريخ ( كالتاريخ الاقتصادى والتاريخ السياسى ) . ولا يرجع ذلك الى تصدد النواحي التى يتخصص فيها المؤرخون ، من الناحية الزمنية أو الجغرافية أو المحلية ، بل يرجع - على الأصح - الى اختلاف المناهج المتبعة فى الدراسات التاريخية . وهذه المناهج المختلفة تخدم أغراضا متباينة عند المؤرخين . ومن بين هذه الأهداف دراسة الآثار القديمة ، وتعليل الأحداث التاريخية كفاية فى حد ذاته ، ونشر القيم الاجتماعية ، واستخلاص العبر والدروس الأخلاقية ، والتماس أسباب المتعة والترويح عن النفس برواية قصة مفيدة ، أو حكاية ملحة رائعة ، وغير ذلك من الأهداف الكثيرة . بيد أن الرأى الذى

\* استقينا بعض الآراء الواردة فى هذا المقال من مقالين سابقين أحدهما كتيبه بالاشتراك مع الان ج\* بوج ، والآخر بالاشتراك مع بوج ، ووليام هـ. فلايجان ، ونشر كلا المقالين بمجلة « أمير كان بها فيسورال سيانتيست » ، المجلد ٢١ ( نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٧ ) وعلى الرغم من أنى ألفت كثيرا من آراء رملاني ونظراتهم الصائبة فانهم غير مسئولين عن الآراء والحجج والتفسيرات التى عرضنها فى هذا المقال .



## بقلم : جيروم م . كلوب

المدير التنفيذي للاتحاد الجامعي للبحوث السياسية  
والاجتماعية

### ترجمة : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة ، وسابقا رئيس  
قسم الألف كتاب بوزارة التعليم

سنقتصر عليه في هذا المقال هو أن التاريخ يمكن أيضا أن يدرس باعتباره علما من العلوم الاجتماعية ، كما يمكن أن يخدم أهدافا علمية اجتماعية . ومن جهة أخرى يرى بعض العلماء أن التاريخ جزء لا يتجزأ من العلوم الاجتماعية الأخرى (١) .

وتيسيرا لفهم المقصود من هذا المقال يمكن تعريف العلوم الاجتماعية بأنها مجالات من البحث العلمي تهدف الى معرفة السنن الثابتة والقوانين المطردة التي تحكم الشؤون الانسانية ، عن طريق استخدام البيانات والطرق التجريبية ، كما تهدف الى وضع نظريات تربط بين هذه السنن وتفسرها . وليس معنى ذلك أنه يجب على كل المؤرخين أن يدرسوا الماضي على أساس هذا التعريف أو يتبعوا في دراسته الأهداف والمعايير التي ينطوي عليها ، ولكن معناه أن المنهج العلمي الاجتماعي هو من بين المناهج المشروعة في دراسة التاريخ ، ومعناه أيضا التسليم بالتنوع وتأكيد أن كل محاولة لتقرير مناهج وأهداف ثابتة في دراسة للتاريخ إنما هي محاولة فاشلة بل مدمرة .

(١) صاحب هذا الرأي هو العالم الاجتماعي جورج سر . هومانز الذي قال ان « العلوم الاجتماعية تشمل علم النفس ، والأنثروبولوجيا ، وعلم الاجتماع ، وعلم الاقتصاد ، وعلم النظريات السياسية ، وعلم التاريخ » وربما تشمل اللغويات أيضا . وهذه العلوم هي في حقيقتها علم واحد لأنها تشترك في مبحث واحد هو سلوك الانسان ، ام .

وإذا سلمنا بأن أهداف العلوم الاجتماعية هي من بين الأهداف المشروعة في البحث التاريخي ، إذا سلمنا بأن البحث التاريخي عنصر ضروري من عناصر البحث العلمي الاجتماعي ، وجب علينا أن نبحث في عدد من القضايا الأخرى . ولكني سأعني في هذا المقال بثلاث من أظهر هذه القضايا : القضية الأولى تتعلق بمدى إسهام التاريخ بالمفهوم الذي ذكرناه في المعارف العلمية الاجتماعية ، والثانية تتعلق بخصائص مثل هذا التاريخ ووجه اختلافه عن الدراسات التاريخية التقليدية ، والثالثة تتعلق بالعقبات التي تواجه التاريخ الموجه إلى خدمة الأهداف العلمية الاجتماعية . والأعباء التي تفرضها دراسته على المؤرخين . وفي معالجة هذه القضايا إعتدنا على تجربة التاريخ الجديد في الولايات المتحدة . ومع تسليمنا بأن وجهة النظر هذه ضيقة فاننا نرى أن التاريخ الجديد يخالف بشكل محسوس التاريخ التقليدي . كما أنه علم اجتماعي سواء في الهامه أو أهدافه . وعلى ذلك فالتاريخ الجديد والمجالات التي تدور بين المؤرخين الجدد والتقليديين تقيدنا كثيرا عند دراسة خصائص التاريخ العلمي الاجتماعي .

### وظيفة التاريخ العلمي الاجتماعي

يرى كثير من المؤرخين أن نتائج العلوم الاجتماعية ونظرياتها ضئيلة القيمة في أغلب الأحيان باستثناء علم الاقتصاد ، ثم علم النفس بدرجة أقل ، وذلك لارتكاز هذه النتائج والنظريات على افتراضات غير واقعية بشأن الحافز الانساني . يضاف إلى ذلك أن المبادئ العامة المقول بأنها تقارب القوانين العامة التي تحكم السلوك الانساني تتسم بالطابع النظري الصرف ، فضلا عن أنها قليلة الفائدة إلى درجة التفاهة . هذا إلى أن عمومية النتائج التي أسفر عنها البحث أمر مشكوك فيه ، لأنها محددة المدة ، ولا تنطبق إلا على مواقف تاريخية معينة وضيقة النطاق . وفوق ذلك كله يبدو أن النظريات العلمية الاجتماعية تتسم بكثير من القصور عن أداء الوظيفة ذات الأهمية الكبرى بالنسبة لكثير من المؤرخين وهي تفسير اتجاهات الأفراد التاريخيين وسلوكهم في مواقف تاريخية معينة .

ويمكن التسليم بهذه الانتقادات من حيث الجوهر ، ولكن هناك ردين علىهما نذكرهما بالترتيب : أولهما أن التاريخ والمؤرخين لم يعملوا حتى الآن بصورة فعالة على تطوير العلوم الاجتماعية ، بدليل أن تطور الدراسات التاريخية منذ أواخر القرن التاسع عشر من حيث طريقة البحث والتوجيه والأهداف لم يسر في الطريق الذي يتفق تماما مع أهداف العلوم الاجتماعية ، وإن كان العلماء الاجتماعيون أكدوا - وبخاصة خلال الفترة الأولى من الثورة السلوكية - ضرورة اتباع طريقة الملاحظة المباشرة ، وغيرها من الطرق التي اعتبرت خطأ مرادفة للعلم ، مما ترتب عليه أن اعتبر التاريخ مبنيا على شواهد غير وافية ، وقائما على الانطباعات الذاتية ، والمشاعر الوجدانية ، والخبرة الشخصية ، بدلا من اعتماده على الطريقة التجريبية والموضوعية .

اما الرد الثاني - وهو رد في محله أيضا - فهو أن انتقادات المؤرخين مبنية غالبا على سوء فهم لطبيعة العلوم الاجتماعية وأهدافها .

وكثيرا ما يقال ان العلاقة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية هي علاقة تيعيمه وتطبيق بمعنى أن المؤرخين يكتفون بتطبيق النماذج والنظريات المستمدة من العلوم الاجتماعية على المواقف التاريخية متى صلحت لوصف وتفسير هذه المواقف على نحو أفضل . والواقع أن هذه ميزة لكثير من البحوث السابقة في التاريخ الاقتصادي الجديد ، وهو اعظم التواريخ الجديدة تقدما ، ففي هذا العلم افترنت نظرية الاقتصاد الكلاسيكي الجديد بنظرية القياس الكمي في دراسة الحياة الاقتصادية في القرن التاسع عشر . وواضح ان مثل هذا الاتجاه يضع دور المؤرخين واسهام التاريخ في زيادة المعارف العلمية الاجتماعية في قالب محدود وجاف . ويعبر نورث عن ذلك بقوله : « ان المؤرخين الاقتصاديين الجدد يبحثون في قضايا ميتة بدلا من البحث في قضايا حية ، كما يبحثون في بيانات ومعلومات قليلة القيمة بوجه عام ، ا هـ . ويمكن تطبيق مثل هذا الحكم العام على مجالات جوهرية أخرى من مجالات التاريخ الجديد ، وان كان استخدام النماذج والنظريات الاجتماعية العلمية في هذه المجالات الأخرى أقل تطورا ووضوحا منه في التاريخ الاقتصادي الجديد .

ويمكننا أيضا أن نتصور وظيفة أخرى للتاريخ أكثر حيوية فيما يتعلق بالعلوم الاجتماعية . وليبان هذه الوظيفة نقول ان « لوستن » عندما كتب عن العلاقة بين التاريخ الاقتصادي وعلم الاقتصاد قال ان من بين المسائل التي يجب ان يهتم بها التاريخ الاقتصادي بعض العوامل مثل الذوق والتكنولوجيا وتغير عدد السكان . وهذه الأمور الثلاثة تعتبر عوامل ثابتة في كثير من البحوث الاقتصادية . ويذكر نورث هذا عند تعليقه على التاريخ الاقتصادي الجديد حيث قال : « لقد أدرك علماء التاريخ الاقتصادي الجديد ظهورهم للمذهب الاقتصادي التقليدي الذي قال به جوزيف شومبيتر وكارل ماركس وآدم سميث ، فهم يرون أن التاريخ الاقتصادي الجديد علم جوهري لأنه أضاف بعدا جديدا للاقتصاد ، اذ يهدف الى تحليل العوامل التي يعتقد العالم الاقتصادي أنها ثابتة . واذا كان الاقتصاد هو نظرية من نظريات الاختيار بين الآراء المختلفة مع مراعاة قيود معينة وجب أن تكون مهمة التاريخ الاقتصادي هي وضع نظرية تحكم هذه القيود » .

وطبقا لهذا الرأي تقوم الدراسات التاريخية بوظيفة حيوية في زيادة المعارف العلمية الاجتماعية . واذا فشلت هذه الدراسات في أداء هذه الوظيفة أفشى ذلك الى اضعاف العلوم الاجتماعية .

هذا وتوضح لنا دراسة الظواهر السياسية هذه النظرة الموسعة لوضعية التاريخ في العلوم الاجتماعية . فعلماء النظريات السياسية ، والسيكولوجيون الاجتماعيون ، والسوسيولوجيون ( نسبة للسوسيولوجيا وهو علم الاجتماع ) السياسيون ، قد توصلوا في السنين الأخيرة الى نتائج ونظريات تثير الإعجاب بشأن

طبيعية ومحددات السلوكيات والاتجاهات السياسية عند الجماهير . على أن هذه البحوث تركزت على الفترة الزمنية الضيقة الممتدة من العقد السادس الى العقد الثامن . وفي هذه السنوات ظلت بعض العوامل ثابتة بالطبع مثل الاتصالات ، والنظم السياسية ، والمستويات التعليمية ، والتركيب الطبقي في المجتمع ، ووظيفة الحكومة . وفضلا عن ذلك فإن مثل هذه العوامل أصبحت تعتبر ثابتة ومقطوعة الصلة بالنماذج والنظريات المنهجية والمستخدمه في ذلك المجال من البحث ، وترتب على ذلك أن ضعفت القدرة على التنبؤ بما سيكون للتغيير الذي يطرأ على هذه العوامل الثابتة في الحياة السياسية من أثر في أداء الحكومة والتمثيل الشعبي والأحزاب السياسية . وأدى الاعتراف بهذا الضعف الى زيادة الاهتمام بدراسة الماضي السياسي دراسة منهجية كما يتضح من أبحاث برنهام وكونفرس وكثيرين غيرها .

ومن الواضح انه يمكن ذكر أمثلة أعم من ذلك . ومن المسلم به بوجه عام أن دراسة الظواهر الاجتماعية في العديد من المواقف التاريخية على جانب كبير من الأهمية . ويبدل الآن مجهود كبير للمقارنة بين الأمم ، والثقافات ، والأقاليم ، وغيرها من التكتلات الجوهريه . ويمكن أن تخدم الدراسات التاريخية هذه القيم . ذلك أن المقارنات التاريخية تساعد على معرفة أثر عوامل معينة موجودة في بعض المواقف التاريخية دون غيرها من المواقف . وبهذه الطريقة تساعد الدراسات التاريخية على معرفة شروط المبادئ العامة أي معرفة الشروط أو الاسوال التي يمكن في طلب تطبيق هذه المبادئ ، وبعبارة أكثر تفاهلا يمكن أن تدخل مثل هذه الدراسات التاريخية عددا كبيرا من العوامل في النماذج والنظريات العلمية الاجتماعية ، وبذلك تصبح وسيلة لاختبار النظريات الاجتماعية وتعديلها وتطويرها .

ولكن اذا سلمنا بأن هذه الاحتمالات أهداف مشروعة للبحث ترتبت على ذلك نتائج أخرى تتعلق بمناهج البحث ، وطرق الإثبات والتحقيق ، وتحديد هدف البحث وموضوعه . وفوق ذلك كله فإن دراسة هذه القضايا تدل على أن التاريخ الجديد في الولايات المتحدة قد تحرك قليلا نحو العلم الاجتماعي .

### مناهج البحث

كان استخدام الطرق والبيانات الكمية محور المناقشات التي دارت بين المؤرخين الجدد والتقليديين خلال السنتين الأخيرة ، في الولايات المتحدة على الأقل . وكثيرا ما اعتبرت الطريقة الكمية هي السمة الرئيسية المميزة للتاريخ الجديد ، سواء على لسان النقاد أو الممارسين . يضاف الى ذلك أن استخدام البيانات الكمية ، والاحصاءات ، وغيرها من الطرق الرياضية ، كان هو وجه الشبه الرئيسي بين التاريخ الجديد والعلوم الاجتماعية . والواقع أن هذه المناقشات انتهت غالباً - ولو ضمناً على الأقل - الى أن الطريقة الكمية هي السمة الأساسية المميزة للعلوم الاجتماعية خاصة ، وللعلم بوجه عام .

ولكن المناقشات التي دارت على هذا النحو كانت مضللة بصورة خطيرة .  
وبيان ذلك أن المؤرخين التقليديين لم يفهم اتباع الطريقة الكمية ، كما أن المؤرخين  
الجدد يفعلون مثل ذلك . فجميع المؤرخين - كما قال فوجل وغيره - اتبعوا الطرق  
الكمية دائما ، ولو ضمينا على الأقل . وكل الفرق بين المعسكرين فيما يتعلق  
باستخدام الطريقة الكمية يكمن في مدى وطبيعة استخدام الطرق والبيانات الكمية .  
ومن الواضح أن الارتباط الوثيق المزعوم بين الطريقة الكمية والعلوم الاجتماعية  
ينطوى على مغالطة . صحيح أن كل العلم ربما كان كميًا ، ولكن من المؤكد أن  
الطريقة الكمية ليست علما كلها .

وعلاوة على ذلك فإن استخدام الطرق والبيانات الكمية في التاريخ الجديد ،  
لا يمثل سوى انحراف يسير عن أهداف التاريخ التقليدي وطرقه ، إذ لا يتجاوز في  
أغلب الأحيان استخدام مصادر أغفلها المؤرخون لدراسة الأفراد التاريخيين الذين  
لا يمكن دراستهم باستخدام المصادر الأدبية التقليدية ، وهو يهدف إلى التخلص من  
آفة التحيز التي تشوب المصادر التقليدية ، وإلى تفضيل البيانات والمعلومات التي  
تصف خصائص الأفراد التاريخيين وسلوكهم ، بدلا من الوصف الذي تعرضه قلة من  
المراقبين المعاصرين غير الرسميين المقول بأنهم من أهل البصيرة النافذة . على أن  
ما يهدف إليه المؤرخون الجدد هو ما يهدف إليه المؤرخون التقليديون . ألا وهو  
وصف حقائق الماضي بطريقة أدق وأوفى . وليس ثمة من المبررات ما يدعو للزعم بأن  
هذا العمل يمثل انحرافا كبيرا عن سنن التاريخ التقليدي ، أو أنه نوع من العلم  
الاجتماعي .

وإذا نظرنا إلى المناقشات التي دارت حول الطريقة الكمية وجدنا أنها ساعدت  
على حجب الفروق بين العلوم الاجتماعية والتاريخ وحجب القضايا المتصلة بمنهج  
البحث . ولا حاجة بنا إلى الإفاضة في الطرق الرياضية والفنية التي يستخدمها  
المؤرخون الجدد . ولكن بعض المؤرخين الجدد يعبرون عن رأي قديم مؤداه أن الطرق  
الكمية الساذجة و « الجاهزة » كافية للبحث التاريخي ، وقيل أحيانا إن مواطن  
الضعف والقصور في المعلومات التاريخية تحول دون استخدام الطرق الإحصائية  
المعقدة . بيد أن هذه الآراء لا تحظى بالقبول الآن ، بل يزداد التسليم بأن العكس  
صحيح . ذلك أن قصور هذه المعلومات ومواطن الضعف فيها يستلزم في الحقيقة  
استخدام الخبرة الرياضية والطرق المعقدة التي لا تستلزمها المعلومات والبيانات  
الكاملة الوافية . وعلى الرغم من أن الخبرة الرياضية والفنية المستخدمة في العلوم  
الاجتماعية أعلى منها عند المؤرخين خارج نطاق التاريخ الاقتصادي فإن الجميع  
يعترفون بالحاجة إلى إجراء المزيد من التحسين في هذا المجال .

ودون أن تقلل من أهمية الخبرة الرياضية والفنية نقول إن القضايا الأخرى  
المتصلة بمنهج البحث أكثر أهمية من ذلك . وفي مقدمة هذه القضايا قضية  
النظريات أو المفاهيم . وعلى الرغم من أن المؤرخين الجدد كثيرا ما يفضلون هذه  
القضية فإنها تعد أمرا أساسيا في العلوم الاجتماعية باعتبارها هدفا للبحث وأداة

للتحليل . فلدراسة الظواهر يتعين استخدام النظرية أو المفهوم لتحديد العناصر الدقيقة التي تتألف منها الظاهرة ، ووصف العلاقات التي تربط بين هذه العناصر . والنظرية أو المفهوم عبارة عن فكرة مجردة ، وتصور عقلي نظري ، والعناصر التي تحددها النظرية هي مفاهيم أو تصورات غير تجريبية . وللاستخدام هذه المفاهيم لا بد من اجراء عمليات أخرى منها ترجمة هذه المفاهيم أو التصورات النظرية الى بيانات معينة وعمليات رياضية . وحينئذ تهيم معالجة هذه البيانات أساسا لاستنباط بعض الاستنتاجات حول الظواهر ، ووسيلة لاختبار صلاحية النظرية وكفائتها . ومن هذا الوجه وصف ألفريد مرشال النظرية الاقتصادية بأنها ليست « مجموعة من الحقائق المادية ، وإنما هي أداة لاكتشاف الحقيقة المادية » . وهذا القول ينطبق أيضا على النظريات والمفاهيم في مجالات جوهرية أخرى .

هذا ومشكلات القياس و ترجمة المفاهيم النظرية غير التجريبية الى بيانات تجريبية وعمليات حسابية وإحصائية على جانب كبير من الأهمية في البحوث العلمية الاجتماعية . ويوضح بلالوك هذه الطائفة من المشكلات فيما يلي :

« يبدو أن هناك فجوة طبيعية « بين لغة النظرية والبحث » لا يمكن سدها بطريقة مرضية . فالإنسان يفكر بلغة نظرية تتضمن بعض الأفكار ، مثل الأسباب ، والعوامل ، والنظم ، والخواص . ولكن « اختبارات » الإنسان تستند الى النظم المنطقي ، والعمليات ، وقراءة المؤشرات . وعلى الرغم من أن مفهوما مثل « الكتلة » يمكن أن يعتبر « خاصة » من الناحية النظرية أو الميتافيزيقية فمن الزيف - حسبما قال ادنجتون - أن نقول ان الكتلة « كخاصية معادلة » للكتلة « المستنتجة من قراءة المؤشرات » اهـ .

وإذا نظرنا الى العمليات البينانية والكمية عند العلماء الاجتماعيين والمؤرخين العلميين الاجتماعيين على هذا النحو وجدنا أنها - على أحسن الفروض - عبارة عن مؤشرات للمفاهيم ، وأن صحتها تتوقف على التعريف العملي للمفاهيم ، وأن استخدامها يتطلب نظريات ومفاهيم صريحة ، كما يتطلب وضع نظرية لتفسير الحقائق الأساسية . وبهذه النظرة ، وبدون التقليل من قيمة التحليل الاستطلاعي للبيانات ، يمكن أن نرى في الطريقة الكمية النتيجة النهائية - لا نقطة البداية - للمفاهيم والنظريات .

هذه الاعتبارات تطرح هذا السؤال بصورة مختلفة نوعا ، وهو : هل بعض المشكلات التاريخية الخاصة نوعية أو كمية في طبيعتها ؟ وسواء وصفنا المفاهيم الخاصة بتنظيم المجتمعات بأنها نوعية أو نظرية فإن هذه المفاهيم لا يمكن استخدامها في البحث العلمي دون مزيد من البحث والفهم الذي يزيدها تحديدا ووضوحا . وفضلا عن ذلك فإن استخدامها يتطلب ترجمتها الى بيانات معينة سواء أكانت بيانات كمية أم نوعية . وتتوقف نوعية وفائدة النتائج التي يسفر عنها البحث عنها على نوعية المفهوم الابتدائي ، وترجمته الى بيانات .

ومن الانصاف أن نقول ان كثيرا من أبحاث التاريخ الجديد - وبخاصة الأبحاث الأولى - أغفلت النظريات ، والمفاهيم ، والقياس ، فكانت مفاهيم الظواهر والعمليات ضمنية ، ومن ثم تركت دون فحص ، واعتبرت البيانات والمعلومات مرادفة للمفاهيم بل مرادفة بالفعل للحقائق التاريخية . ولذلك استعملت الطرق الكمية بطريقة فجة مبتسرة . ويكفي أن نذكر بعض الأمثلة العامة التي توضح هذه القضية :

أول هذه الأمثلة أنه لوحظ في الأبحاث التي أجريت حول الاتجاهات السياسية التاريخية أن التصويت الشعبي في الانتخابات السياسية اتخذ أحيانا مقياسا مباشرا للولاء الحزبي أو للسياسة التي يفضلها جمهور الناخبين . ولكن سلوك الجماهير في الانتخابات قد يكون نتيجة لمجموعة معقدة من الاتجاهات السياسية ، والولاء الحزبي ، ودعاية المرشحين ، وغير ذلك من الأمور الخاصة المتنوعة ، والظروف المحلية . ومن ثم فإن الأصوات التي يدل بها الناخبون لا يمكن أن تتخذ مقياسا مباشرا لا للولاء الحزبي ولا للسياسة التي يفضلها الجمهور . وبذا أردنا أن نفعل ذلك وجب أن يكون لدينا مفهوم خاص أو نظرية خاصة عن سلوك الجماهير اتجاهاتهم السياسية ، ولكن في كثير من الأبحاث لم يحدد ولم يفحص مثل هذا المفهوم أو هذه النظرية .

والمثل الثاني تلك الأبحاث السابقة حول التحول الاجتماعي بين الأفراد في كثير من المواقف التاريخية . ففي كثير من هذه الأبحاث اتخذت المهنة التي يمارسها الفرد مقياسا أساسيا لمركزه الاجتماعية ، كما اتخذ تغيير المهنة أو عدمه مقياسا للتحول الاجتماعي . ولكن المركز الاجتماعي مفهوم شديد التعقد ، والمهنة لا تشكل سوى عنصر واحد من عناصر المركز الاجتماعي ، وهي - في أفضل الأحوال - لا تتحدد مفهوم المركز الاجتماعي تحديدا واضحا . وبدون مزيد من الفهم لحقائق الأمور لا يؤدي مثل هذا التحديد إلا الى نتائج قليلة الفائدة .

والمثل الثالث تلك الأبحاث الخاصة بتاريخ الأسرة ، إذ اتجهت الجهود الكبيرة الى دراسة طبيعة الأسرة الأمريكية في القرن التاسع عشر وتكوينها وخصائصها . وفي كثير من هذه الأبحاث لم تكن وحدة التحليل المستخدمة ولا الوحدة المدروسة هي الأسرة بمفهومها المعروف ، بل هي الوحدة الاجتماعية التي تقيم في مسكن واحد . ولكن الواقع أن الأسرة تختلف عن الوحدة الاجتماعية التي تقيم في مسكن واحد لأن أعضاء الأسرة لا يقيمون بالضرورة تحت سقف واحد . ولذلك فإن استخدام الوحدة الاجتماعية المقيمة في مسكن واحد بديلا للأسرة دون مزيد من التفسير أو تحديد للمفهوم يحدث تشويها أو خطأ في القياس . ويتوقف حجم هذا الخطأ على مفهوم الأسرة . هل هي وحدة اقتصادية أم اجتماعية أم بيولوجية ؟ ولكن كثيرا من هذه الأبحاث خلعت من مثل هذا المفهوم .

وليس الغرض من ذكر هذه الأمثلة هو الإفاضة في عيوب الدراسات التاريخية الماضية ، فالدعاة يسلمون بكل صراحة بالمشكلات المتصلة بالمفهوم والقياس ويواجهونها بطريقة مباشرة ، وإنما غرضنا هو ملاحظة الفجوة الحتمية بين المعطيات

( الحقائق والمعلومات ) التى يستخدمها العلماء الاجتماعيون ، والظواهر الجديدة بالاهتمام ، ويان أن « فجوة القياس » فى الدراسات التاريخية تتسع كثيرا بسبب طبيعة المصادر التاريخية . وتوضح الأمثلة التى ذكرناها أنفا مواطن القصور فى المصادر التاريخية ، والدليل على هذا القصور أنه يلاحظ فى التاريخ السياسى للولايات المتحدة أن الأصوات التى يدلى بها الناخبون فى الانتخابات التاريخية هى المصدر الأساسى بل المصدر الوحيد للاستدلال على مشاركة الجماهير فى النشاط السياسى وسلوكهم واتجاهاتهم السياسية ، كما يلاحظ أن المعلومات الخاصة بمهن الأفراد أوفر دائما من المعلومات المتعلقة بصفات الأفراد الأخرى التى إذا اجتمعت معا أعطت مؤشرات عالية للمركز الاجتماعى والتحول الاجتماعى . ويلاحظ أيضا أن المصادر الأساسية فى دراسة تاريخ الأسرة - مثل « الجداول الخفية » فى تعداد السكان بالولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر - تعتمد الى تجميع الأفراد على أساس الوحدة الاجتماعية القيمة فى مسكن واحد لا على أساس العلاقة الأسرية التى تربط بينهم . ومهما يكن فى هذه المصادر من عيوب وقصور فإن المؤرخين لا يجدون بدا من استخدامها فى أبحاثهم .

ومن الواضح أن وفرة المعلومات شرط ضرورى لاجراء البحوث . وتتسم المعلومات المتاحة للمؤرخين بأنها أقل شمولاً وكماً لا وأبعد اتصالاً عن الظواهر موضوع الدراسة من المعلومات المتاحة للعلماء الاجتماعيين فى دراسة الظواهر المعاصرة لهم . يضاف الى ذلك أن المؤرخ أقل سيطرة على المعلومات ، اذ لا يستطيع الحصول على ما يشاء من المعلومات اللازمة لتوضيح النتائج الفاضلة أو لاختبار العلاقات التى لا يتسنى اختبارها بدون هذه المعلومات . ويترتب على ذلك أن التاريخ العلمى الاجتماعى يعتمد كثيراً على النظرية والمفهوم ، ويتطلب طرقاً أكثر تعقداً ، بل يتطلب مزيداً من الاهتمام بهذه الأمور أكثر مما يتطلبه العلم الاجتماعى المهتم بالمشكلات المعاصرة . وهذا ومشاكل القياس أشد صعوبة بالنسبة للمؤرخين العلميين الاجتماعيين . ولذلك فإن المفهوم أو ما يسميه باللوك « النظرية المساعدة » ضرورى لتحديد أوجه الارتباط بين البيانات التجريبية والمفاهيم وإيجاد أساس لتقدير مدى انحراف المؤشرات التجريبية عن المفاهيم النظرية مما يشوه نتائج البحث . ولذلك فإن التاريخ العلمى الاجتماعى أقرب الى أن يكون نظرياً من العلوم الاجتماعية الأخرى ، وذلك بدلا من أن يكون غير نظري كما يقال أحيانا عن التاريخ التقليدى .

### الاثبات والتحقيق

التاريخ علم قديم وعلم متقدم له أيضا تاريخ . وقد أدى هذا التاريخ الى ظهور آراء مشتركة بين المؤرخين بشأن مناهج البحث المناسبة ، وبشأن موضوعات البحث ، وطرق العرض . ويستعرض فوجل تطور الدراسات التاريخية ، ويلاحظ مخالفة المؤرخين للعلوم الطبيعية من حيث هى نموذج للبحث والتفسير ، ورفضهم التام لى محاولة لوضع قوانين للسلوك الانسانى كهدف من أهداف البحث . ويقول فوجل



ان المؤرخين اتخلوا بدلا من ذلك نموذجاً أقرب الى المنهج الذى يسير عليه القانون ، ويوضح لنا فوجل تطبيق المنهج القانوني فيقتس نصاً أساسياً في المنهج التاريخي من الكتاب الموسوم « مرشد هرفارد الى التاريخ الأمريكى » الذى نشر لأول مرة فى ١٩٥٤ ، ونحن ننقل هذا النص فيما يلى :

« متى تأكد المؤرخ من أنه فهم ما يقوله الشاهد وجب عليه أن ينظر : هل الشاهد فى وضع يمكنه من أن يعرف ما يتحدث عنه ، ثم اذا كان الشاهد فى مثل هذا الوضع فهل أوتى من المهارة والكفاية ما يمكنه من دقة الملاحظة ، ثم اذا عرف الشاهد هذه الحقائق فهل يميل الى عرضها بأمانة أم تدفعه الظروف العاطفية أو العقلية أو السياسية الى تأكيد بعض جوانب الحقيقة وإغفال الجوانب الأخرى ؟ ولا يخفى أن كثيراً من الدوافع - ومنها ما هو حسن ومنها ما هو سيء - تشوه الملاحظة : كالوطنية القومية ، والنزعة الطبقية ، والحزبية السياسية ، والعقيدة الدينية ، والمبادئ الأخلاقية ، والحب ، والكراهية ، الخ .

وكجريمة الخيانة العظمى فى الدستور يجب من الناحية المثالية أن تقوم الحقيقة التاريخية « على شهادة شاهدين على الأقل ، بارتكاب فعل صريح أو على اعتراف فى محاكمة علنية » . ولكن أحيانا لا يوجد سوى شاهد واحد ، أو اذا وجد شاهدان عدلان فإن روايتهما للحادث قد تكون متعارضة متارضا صريحا . مثال ذلك أن شارل ايفانز هيوز أخبر كاتب سيرته أنه أوصى بتعيين روبرت هـ . جاكسون كبيراً لقضاء المحكمة العليا ، ولكن الرئيس ترومان أكد أنه يتذكر أن هيوز أوصى بتعيين فريد م / م . فنسون . ولا توجد وثيقة رسمية تحل هذا الاشكال ، فكيف يمكن ازالة هذا التعارض ؟

ان القاضى والمحقق قد يصابون بالجنون اذا اضطروا الى الفصل فى قضية بناء على أدلة يراها المؤرخ أكثر من مقنعة . ولكن لا مفر من ذلك لأن المؤرخ يحاكم ويتم بناء على أدلة تضرب بها المحكمة عرض الحائط لأنها فى نظر المحكمة ليست سوى قرينة أو إشاعة . ولكن على ضحايا محكمة التاريخ أن يلتمسوا لأنفسهم العزاء فى أن التاريخ يتيح لهم وسيلة مرنه لنقض الحكم ، وهو أن المؤرخ يعيد النظر فى أحكامه باستمرار ، وقل من الأحكام ما يكون نهائياً » ١ هـ .

وللتوفيق بين الحقائق التاريخية المختلفة والمتعددة وتفسيرها واستنباط معناها يعتمد المؤرخون التقليديون على العاطفة والخيال والحس . وهم يعتمدون أيضاً على العلوم الاجتماعية ولكن بطريقة انتقائية بمعنى أنهم ينتقون من الأفكار والأحكام العامة ما يرونه مناسباً لاحتياجاتهم . وهم يؤثرون - كما قال ماكلياند ، الأقوال غير الدقيقة ، والمثيرة ، والأحكام العامة ، والأسباب المحتملة ، بدلا من تقرير الوقائع وتفسيرها بدقة . ويوضح لنا ج . هـ . هكستر هذه النقطة فى قوله : « يختار المؤرخون عمداً إحدى الكلمات أو العبارات غير الدقيقة ، والغامضة بسبب ما يحيط بها

من حالة غنية بالمفاهيم والمفاني ، وقرامهم يضعون بالدقة في سبيل الاثارة ، دون ان يشعروا بوخر الضمير ، ا هـ .

وربما كانت دقة هذا الوصف للتاريخ التقليدي قابلة للمناقشة ، وربما كان هذا الوصف ظالما لكثير من المؤرخين التقليديين . الا ان هذا الوصف يعبر عن الاتجاهات الشكلية في التاريخ التقليدي . وهذه النظرة العامة الى عملية البحث التاريخي تتعارض بشكل واضح مع نظرة العلوم الاجتماعية والتاريخ العلمي الاجتماعي . صحيح ان العلماء الاجتماعيين يؤكدون ايضا ضرورة تجميع الأدلة ويعرضون على محك هذه الأدلة النتائج والتعميمات ( الأحكام العامة ) والنظريات التي يتوصلون اليها ، كما أنهم يقومون دقة المعلومات بصراحة ، ويتبعون طرقا دقيقة في تقدير مدى تأثير عدم دقة المعلومات على نتائج التحليل ، ولكن العلوم الاجتماعية مع هذا كله تستخدم قواعد ومعايير في إجراء البحث وفي الاستنتاج والتحقيق تخلف بصورة أساسية عما هو متبع في التاريخ التقليدي .

ويمكن القول بأن العلوم الاجتماعية التجريبية تشتمل على مجموعة متفق عليها ، وان كانت ضعيفة التقنين ، من قواعد الاستنتاج ومعايير الاستدلال . التي يتم بها رفض أو قبول بعض البيانات عن الواقع الاجتماعي . ويمكن توضيح هذه القواعد التي تستخدم في معرفة أسباب الوقائع في عبارة مبسطة فنقول انها تنص على أن يكون السبب متقدما على النتيجة من حيث الزمن ، وأن يكون السبب والنتيجة متلازمين منطقيا ، أن يستبعد الاحتمال بأن هناك عوامل أخرى هي المصدر الفعلي للتلازم المنطقي ، وأن توجد نظريات ومفاهيم مقبولة لوصف العمليات التي تربط بين السبب والنتيجة . وتتضمن هذه المجموعة من القواعد والمعايير أيضا تحديدا دقيقا التعريفات العملية التي تربط بين المعلومات التجريبية وبين المفهوم والنظرية ، كما تتضمن تحديدا دقيقا لكل الافتراضات المسلمات المستخدمة في البحث ، ولكل الطرق المتبعة في جمع المعلومات وفي التحليل ، بحيث تسمح بالتقويم والتكرار .

وكثيرا ما يخالف العلماء هذه القواعد والمعايير . ومعلوم أن أقوال العلماء الاجتماعيين هي في أغلب الأحيان أفضل من تطبيقاتهم شأنهم في هذا شأن كل البشر . ولكن هذه المجموعة من القواعد والمعايير - وان كانت ضعيفة التقنين وعرضة للانتهاك في أغلب الأحيان - تعكس مجهودا كبيرا لتهيئة أساس للاتفاق على قبول أو رفض بعض البيانات المتعلقة بالواقع الاجتماعي ، وهي معايير للاثبات والتحقيق تختلف اختلافا كبيرا عما هو متبع في التاريخ التقليدي .

ولكن المؤرخ يواجه عند تطبيق هذه المعايير صعوبات كبيرة ترجع الى قصور المصادر التاريخية ، فالنموذج التحليلي الذي يتبعه المؤرخ لا يمكن تحديده بدقة كافية في أغلب الأحيان ، كما أنه لا يمكن ادخال كل المتغيرات المحتملة والوثيقة الصلة بموضوع البحث في هذا النموذج لعدم توافر المعلومات المناسبة ، ومن ثم فإنه لا يمكن تقدير نتائج كل العوامل الوثيقة الصلة بالموضوع . ويواجه العالم الاجتماعي

للمشغل بالظواهر المعاصرة هذه الصعوبات ، ولكن هذا العالم يستطيع - من حيث المبدأ على الأقل - أن يبذل مجهودات جديدة لجمع المعلومات ، وأن يعيد مقابلة الأشخاص الأحياء ويتباحث معهم ، فيضيف بذلك ملاحظات جديدة . أما المؤرخ فهو على العكس لا يستطيع أن يقابل الموتى ويتباحث معهم ، ولا يستطيع أن يعيد انشاء السجلات التاريخية التي امتدت إليها يد الضياع ، ولا أن يعود إلى المواقف التاريخية التي مضى عليها زمن طويل ، ليضيف ملاحظات جديدة .

على أن هذه فروق في الدرجة لا في النوع . ذلك أن المؤرخ العلمي الاجتماعي يواجه صعوبات أكبر مما يواجهه العالم الاجتماعي المعنى بدراسة الظواهر المعاصرة . وهذه الصعوبات لا تتطلب رفض المناهج والمعايير العلمية الاجتماعية ولا نبذ أهداف العلم الاجتماعي ولا العودة إلى العاطفة والحسد ، وإنما تتطلب تطبيقاً أدق لمناهج ومعايير العلم الاجتماعي واستخدام النظريات والمفاهيم الدقيقة ، وتجعل المؤرخ أكثر اعتماداً على النظرية والتعميم . وهي تتطلب أيضاً مهارة المؤرخ التقليدي في البحث عن المصادر وفي انتقاء معلومات من المصادر المختلفة يمكن استخدامها بطريقة منهجية في قياس المفاهيم ، ومن ناحية أخرى تتطلب هذه الصعوبات أيضاً أن يدور البحث حول موضوعات تختلف عما يبحث فيه للتاريخ التقليدي .

## العلم والخاص

كثيراً ما يقال إن التاريخ يعني بالخاص ، والعلم الاجتماعي يعني بالعام ، والواقع أن اهتمام التاريخ بالعام يدور كثيراً على الأكسنة بطريقة أو أخرى بحيث يبدو أن هذا القول ركن أساسي من أركان المذهب الصحيح . وطبقاً لوجهة النظر هذه يبدو أن العلوم الاجتماعية تغفل دراسة أفراد بأعيانهم ، وتقسم الحياة الإنسانية إلى شرائح كثيرة وتتجاهل تنوع التجربة الإنسانية وتحاول تفسير المجتمع والتجربة الإنسانية على أساس تعميمات نظرية وميكانيكية . ومن الواضح أن المؤرخين التقليديين يسلّمون بأوجه الشبه بين الأحداث والنظم والأفراد ويهتمون بالأنماط والعوامل العامة ، ولكن أوجه الشبه والأنماط والعوامل العامة لا تثير اهتمامهم مثل أوجه الاختلاف والأنماط والعوامل الخاصة . ولذلك فإن سلوك وأفكار أفراد بأعيانهم، ونتيجة الأحداث في ظروف خاصة ، لاتزال هي محل اهتمامهم الرئيسي .

ويرتكب المؤرخ العلمي الاجتماعي انتهاكات إضافية للمذهب الصحيح بلخصها ستون فيما يلي :

« التاريخ : يبحث في مشكلة » خاصة « وفي مجموعة خاصة من العوامل في وقت « خاص » وفي مكان « خاص » ، وتحلل الظروف التاريخية المكان الأول من الاهتمام ، ولا يمكن تجاهلها أو اغفالها لادراج المعطيات في نموذج عام من نماذج العلم الاجتماعي . فالسحر في إنجلترا إبان القرن السادس عشر - مثلاً - يمكن انقاء الضوء عليه بأمثلة من السحر بأفريقية في القرن العشرين ، ولكن لا يمكن تفسيره

بسهولة بمثل هذه الأمثلة ، نظرا لأن الظروف الاجتماعية والثقافية في كلتا البيئتين مختلفة اختلافا كبيرا جدا ، ١٠

ومعلوم أن أهداف واتجاهات العلوم الاجتماعية والتاريخ العلمي الاجتماعى تختلف عنها عند المؤرخين التقليديين ، وإن كانت الفروق ليست مطابقة تماما لما ذكره ستون وغيره من المؤرخين التقليديين . والحق أن العلوم الاجتماعية بمقتضى تعريفها تعنى بالتعميم ، وتصف وتفسر أكبر عدد ممكن من الظواهر في ظل أشد الظروف تنوعا واختلافا . ويعنى العلماء الاجتماعيون بالجماعات واتجاهاتها الأساسية ، وبأوجه الشبه بين الافراد ، والنظم ، والحوادث ، على أساس خواص معينة ذات أهمية من زاوية نظرية معينة أو نموذج معين ، ويففلون الاختلاف في الخصائص الأخرى التي لا تمت بصلة للنظرية أو النموذج ، ويحاولون بالفصل أن يصفوا ويفسروا المجتمع والسلوك الانسانى طبقا لنظرية مجردة محدودة . على أنه ليس معنى ذلك أنهم يففلون الانحرافات عن الاتجاهات الأساسية على أساس أنها غير هامة ، إذ أن مثل هذه الانحرافات قد تضعف الثقة في المعلومات ، ولكن معناه أن الاتجاهات والتعميمات الأساسية هي الهامة في نظرهم .

هذا واتهامات ستون صحيحة جزئيا ، فالمؤرخون العلميون الاجتماعيون يعنون بأوجه الشبه بين الافراد ، والحوادث والنظم حتى ما انفصل منها بحكم الزمان أو المكان ، وهم يميلون الى تطبيق النموذج العام أو النظرية العامة على المواقف التاريخية المختلفة بقصد تفهم هذه المواقف على نحو أفضل ، ولكن اختلاف الظروف الاجتماعية والثقافية يهمهم أيضا . لأنهم إذا راعوا هذا الاختلاف بصراحة يمكنهم اختبار صلاحية نظرياتهم وتعميماتهم للتطبيق ، والوقوف على شروط تطبيقها . وبهذه الطريقة يمكنهم ادخال العوامل الإضافية الموجودة في بعض المواقف التاريخية دون بعض ، في النظريات والنماذج مباشرة ، لزيادة عموميتها وتوسيع قدرتها على التفسير .

وهذا ما يحاول أن يفعله كثير من المؤرخين الاقتصاديين ، إذا صح ما أفهمه عنهم . فهم يطبقون نظرية الاقتصاد الكلاسيكي الجديد على المواقف التاريخية المختلفة ، بقصد تفسير خصائص هذه المواقف ، ولكنهم يحاولون أيضا توجيه نطاق هذه النظرية بحيث تشمل بعض العوامل مثل التغيير التكنولوجي والديموغرافى ( السكاني ) ووظيفة الحكومات واستثمار رأس المال البشرى عن طريق تحسين مستوى المعيشة . والهدف من ذلك هو تعميم النظرية الكلاسيكية الجديدة ، وتوسيع نطاق تطبيقها وقدرتها التفسيرية بحيث تشمل عددا أكبر من الظواهر الإنسانية .

والواقع أن التاريخ العلمى الاجتماعى ينظر الى التنوع التاريخى على نحو يختلف عن نظرة التاريخ التقليدى ، مع سعيه الى تطبيق وتطوير النظرية المجردة ، فهو يهتم بالتنوع التاريخى ، وإن لم يكن هذا الاهتمام غاية في حد ذاته ، لأنه يوجه اهتمامه الأكبر الى وضع نظرية عامة ذات قدرة على التفسير ، ومن هذه الناحية يمكن

القول بأن التاريخ العلمى الاجتماعى علم « اختزالى » ، بمعنى أنه يهدف الى وصف وتفسير الظواهر الانسانية بنظرية مجردة وعامة ومحدودة . ومن ناحية أخرى يمكن القول بأنه غير اختزالى لأنه يهدف الى وضع نظرية عريضة تصف وتفسر أكبر عدد ممكن من الظواهر الانسانية . والواقع أن الهدف النهائي – وربما كان هدفا لا يمكن تحقيقه – هو وضع نظرية عامة للسلوك الانسانى .

### عقبات في سبيل التاريخ العلمى الاجتماعى

من السهل كثيرا أن نتحدث عن خصائص التاريخ العلمى الاجتماعى . فنقول ان هذا التاريخ يختلف عن التاريخ العادى من وجوه أساسية ، كما تختلف نتائجه بصورة كبيرة عن النتائج التى تعودها المؤرخون والقراء . ولكن هذه الخصائص ليست هى القضية الكبرى اذا علمنا كما قيل فى هذا المقال – أن الدراسات التاريخية لازمة لتقدم العلوم الاجتماعية . وأهم من هذه القضية بكثير – طبقا لوجهة النظر الأخيرة – تلك العقبات التى تعترض سبيل التاريخ العلمى الاجتماعى ، لأن هذه العقبات وما تفرضه على المؤرخ من أعباء تفسر لنا خصائص التاريخ الجديد الذى ظهر فى الولايات المتحدة ، والذي لا يزال بعد أكثر من عقدين من السنين يحتل مكانا وسطا بين التاريخ التقليدى من جهة والتاريخ العلمى الاجتماعى من جهة أخرى .

وتكمن العقبات الأساسية التى تعترض سبيل التاريخ العلمى الاجتماعى فى عيوب المصادر التاريخية التى يؤخذ عليها أنها غير وافية ولا كاملة ، وأنها مشوبة بالكثير من عدم الدقة ، وأنها تشتمل على المفاهيم ذات الأهمية . وللتغلب على هذه العيوب يتطلب الأمر مهارة المؤرخ التقليدى فى معرفة المصادر التاريخية وتقويمها وفهمها ، كما يتطلب الأمر – من وجهة نظر التاريخ العلمى الاجتماعى – تحديث مناهج البحث حتى يتسنى ابتكار الطرق والأساليب الفنية الكافية لمعالجة أوجه القصور فى المعلومات التاريخية . ولذلك فإن التدريب المحدود الذى ينلقاه الآن المؤرخون الجدد لا يفي بهذا الغرض ، اذ يجب تدريب المؤرخين على استخدام الاحصاءات وغيرها من الطرق الرياضية .

وتتطلب معالجة عيوب الشواهد والأدلة التاريخية نظريات ومفاهيم عملية دقيقة ، والقدرة على استخدامها بدقة ووضوح . ومعلوم أن استخدام المعلومات المحدودة والناقصة يتطلب تحديدا دقيقا لمفاهيم عناصر الظواهر ، وتحديد العلاقات بين العناصر التى يمكن ولا يمكن قياسها . وإذا تعين دراسة المجن السائدة فى المجتمع الماضى لكلما نستنبط منها حقيقة المركز الاجتماعى السائد فى ذلك المجتمع وجب وضع تعريف نظرى لهذا المركز الاجتماعى ، ويجب أن يحدد هذا التعريف التفاعل بين المهنة وغيرها من عناصر المركز الاجتماعى ليتسنى استخدام البيانات الخاصة بالمهنة فى تقدير مراتب المركز الاجتماعى . والموصول الى هذه التعاريف والمفاهيم والنظريات يجب على المؤرخ العلمى الاجتماعى أن يستعين بالعلوم الاجتماعية الأخرى،

لأن المشتغل بهذه العلوم يحتاج له من مصادر المعلومات ووسائل جمعها ما لا يحتاج للمؤرخ . يضاف الى ذلك أن العلاقة بين التاريخ العلمى الاجتماعى وغيره من العلوم الاجتماعية هي علاقة عضوية . وتتضمن هذه العلاقة تبادل اقتباس النظريات فى مجال التطبيق ، والاختبار ، والتعميم ( إصدار الأحكام العامة ) . ومن ثم وجب على المؤرخ العلمى الاجتماعى الاطلاع بالعلوم الاجتماعية الأخرى .

هذا والاهتمام بالعام لا بالخاص يفرض أعباء ومطالب إضافية قد لا تكون واضحة بجلالة . وتفصيل ذلك أن تفسير الظواهر فى ظروف زمنية أو جغرافية معينة قد يتعارض مع تفسير الظواهر المماثلة فى ظروف أخرى ، وفى هذه الحالة يقع على المؤرخ العلمى الاجتماعى عبء التوفيق بين هذين للتفسيرين المتعارضين . ونمود الى المثل الذى ذكره ستون فنقول انه اذا حدث تعارض بين تفسير مقبول للسحر بانجلترة فى القرن السادس عشر ، وتفسير مقبول آخر للسحر بأفريقية فى القرن العشرين ، تعين على المؤرخ العلمى الاجتماعى أن يوفق بين هذين التفسيرين المتعارضين . وقد يسفر البحث عن تحديد أسباب هذا التعارض ، كان يتبين أن لكل من هاتين الظاهرتين جوانب خاصة ، أو قد يسفر عن الحكم بأن بين الظاهرتين فروقا خاصة بحيث لا يمكن ادراجهما تحت اسم مشترك أو تحت حكم عام واحد . والنتيجة الأولى تتطلب نموذجا تفسيريا عاما وموسعا ، والنتيجة الثانية تتطلب توضيح المفاهيم ، وفى كلتا الحالتين تكون النتيجة هي المزيد من فهم الظاهرة .

ومن الواضح أن هدف هذه النتائج هو الوصول الى الكمال . واذا تقررت مطالب التاريخ العلمى الاجتماعى على هذا النحو علمنا أن الأمر يتطلب عددا من المهارات الفنية ، وتنوعا فى المعلومات لا يمكن أن يطمع فيه سوى القليل منا . ونتيجة هذه المطالب هي الكشف عن المزيد من أوجه الاختلاف بين التاريخ التقليدى والتاريخ العلمى الاجتماعى . ذلك أن دراسة التاريخ التقليدى هي عمل فردى محض . فالمؤرخ التقليدى عالم فردى يعمل وحده ، ولا يتطلب أكثر من المصادر ، والخبرة ، والذكاء الفطرى . وربما كان السبب فى ذلك هو الاعتقاد بأن التاريخ فن أدبى . وثمرة الجهود الذى يبذله المؤرخ التقليدى هي مساهمة تاريخية فريدة فى بابها . أما التاريخ العلمى الاجتماعى فهو - على العكس - عمل تعاونى مشترك ومكثف . والاهتمام فيه ينصب على سرعة توصيل النتائج الى المنتفعين بها ، والمشاركة فى الموارد اللازمة والتعاون على تطويرها وتنميتها . والتخصص فيه أمر مسلم به ولا غنى عنه . ونتائج البحث سواء كان التعاون مباشرا أو غير مباشر هي ثمرة التعاون الكثيف .

على أن التاريخ العلمى الاجتماعى يواجه - فى أحسن الأحوال - عقبات خطيرة ، ويتمرض للكثير من أوجه الاحباط وخيبة الأمل . بيد أن العلم الاجتماعى يشجع على الأمل فى الحصول على معلومات دقيقة - وإن تكن مؤقتة - تصلح أساسا لحل المشكلات الانسانية . ويمكن أن تكون الدراسات التاريخية - كما قيل فى هذا المقال - عوناً قويا على تطوير العلوم الاجتماعية . ولذلك يوجد من المبررات ما يدعو لبذل الجهود اللازمة لمواجهة العقبات ، والنصدى لأوجه الاحباط وخيبة الأمل .

## الفن في التاريخ وعلم الاجتماع

أقامت الماركسية روابط واضحة في صورة منطقية مقننة بين علم التاريخ والاجتماع الفني ، وإن لم يخل الرباط من الآلية والعثرات ، وكانت العثرات حول التعريف الحق للتاريخ ، وإن كنت أعتقد أن التاريخ يقدم اصطلاحا على معان ثلاثة مختلفة : معنى موضوعي لا يرد ولا ينقض وإن كان من واقع الناس ، مستقل تماما عن ارادة الفرد وعسفه عن الوعي الجماعي كذلك ، وفكرة أولية ( تلقائية ) تتجسم ( في الأسطورة ، والفلكلور ، والدين ، والعادات ، والخرافات ، والوعي العام ، وسيكلوجية الجماهير المفتعلة ، الخ ) ، وأخيرا كعلم له بناؤه المحدد ومنهجه النسقي كقاعدة أساسية للتفكير العلمي ( التاريخ ) ، وتتصل هذه المعاني بعضها ببعض اتصالا وثيقا .

وتندرج هذه المعاني في روابطها الوثيق على الفن بدوره ، وإن لم يكن من شك في تعذرنا على علم الاجتماع الفني في دراسته للعمليات الموضوعية ، حين يلقي بالا إلى صور التاريخ الثلاث . وإن كانت النواة الدقيقة للظاهرة الفنية روحية ونفسية ، في حين أن مدخل التاريخ للفن مما تحكمه الحاجة إلى منهج نسقي ، وفيما عدا ذلك فإن الفن نسق من التاريخ وإن كان له تاريخه الخاص به ، إلا أن كليهما بعيد الأرض التي يقوم عليها علم الاجتماع الفني على الأرجح . إلا أن هاتين الصورتين من صور التمثل ( الأولى تصوغها بعض التهويمات عن الحتمية الاجتماعية للفن ،



## بقلم : كراستيو جورانوف

أستاذ الفلسفة بالمعهد العالي للفنون المسرحية والسينما -  
وأستاذ علم الجمال بأكاديمية الفنون الجميلة ، وعلم  
الاجتماع الفنى بالجامعة ، ونظريات الثقافة بأكاديمية العلوم  
الاجتماعية والإدارية بصوفيا بلغاريا ، ومبنى المعهد الثقافي  
فى بلغاريا وكان أول مديرة ، وله العديد من المؤلفات فى  
علم الجمال والاجتماع الفنى ونظرية الثقافة

## ترجم : الدكتور حسين فوزى النجار

الكاتب والمفكر المصرى المروف

---

والثانية تحملها فكرة تأثير الفن على المجتمع الذى أفضى الى ظهوره ( لا تتعاشيان  
فى راحة ، وتؤديان الى الكثير من العثرات ، فليس من اليسير أن نحدد عن يقين  
الدور الحتمى للتاريخ على المجتمع من ناحية تاريخ الفن ، وخاصة بالنسبة للفنان  
الفرد أو للأعمال الفنية ، وأى حتمية فى هذا الإطار لا تجد لها مكانا ، وإن كان  
الفن نفسه ظاهرة اجتماعية ، وليس للفن ، فضلا عن هذا ، تاريخه الخاص فحسب  
( وعالميا ، و اقليميا ، أو قوميا ، وتنوع أجناسه وأنماطه ) ، ولكنه كظاهرة  
اجتماعية مزيج لازم للتاريخ البشرى .

ولكن أهو لازم حقيقة ؟ وما هى الجذور التى تنم عن قيمته الفريدة ، وكوامنه  
البناء للنمو الروحي للجماعات وللانسان ؟

وأحب أن أسكن الى صورتين من صور التداخل المشترك بين التاريخ وعلم  
الاجتماع ، والصورة الأولى هى المنهج النسقى : والأساس فيها أن نقصص عن الطريقة  
التي تتحول بها تصورات التاريخ المختلفة ان تاريخ علمى ، فالتواء فى هذه الصورة  
هى المقارنة المنطقية بين المعرفة التاريخية والمعرفة الفنية ، والصورة الثانية هى  
نوعية الفن كظاهرة تاريخية .

## فلسفة التاريخ :

كان أفلاطون وأرسطو أول من وضع مقارنة ، على الأقل في الفكر الأوربي ، بين التاريخ والشعر ، فالصور في كليهما تتناقض وتتوافق ، فالعلاقة بين الشعر والتاريخ ( بنية أو خفية ) تقوم على تصور فكرة معينة هي العلاقة بين الحقيقة والفن بوجه عام ، والحقيقة كما يراها أفلاطون هي عالم الأفكار ، إذ أن عالم الأشياء ، وبالتالي عالم التاريخ ، ليس الا صورة غائبة لعالم الأفكار ، فاذا كان الفن تقليدا لهذه الصورة :لغائبة فانه تقليد شائه لا يحظى بتوقيع افلاطون ، وهو ينشد من الفن أن يتسلل وينتشر في عالم الأبدية والأفكار الراسخة ، ليفصح حينذاك عن جوهر الحقيقة افصاحه عن الفضيلة والجمال . الا أن أرسطو يقف على النقيض منه حيث يصون للطبيعة مكانها ( حياة الانسان وتاريخه مثلا ) ، ويصور الواقع الحقيقي ، مثلا على قدرة الفن ، فهي سمته العليا وطابعه الأصيل ، وهو تباين يبرز الحد الفاصل بين المادية والمثالية في عالم الأخلاق ، وبين المادية والمثالية في تفسير الفن ، وسيبقى هذا الحد قائما فيما يتلو من تفسير للعلاقة بين التاريخ والفن .

ولكن هناك شبه ، فافلاطون وأرسطو يتفقان على أن للشعر من المزايا ما يفوق التاريخ لعدد من الأسباب ، ففي بداية الفصل التاسع من كتاب الشعر لأرسطو يرى التباين بين المؤرخ والشاعر في أن المؤرخ يحدث عما جرى حقا ، ويحدث الشاعر عما يحتمل ، وقد لا تلقى هذه الفكرة التي يسوق فيها أرسطو هذا الفارق ما يقف دونها اليوم ، ويضيف أرسطو موقرا أن هناك سمتين أخريين : سمة غائبة للعمل الفني مقابل العلاقات العارضة بين أحداث التاريخ ، وما يعبر عنه الفن بصيره الواضح عن الظواهر العديدة ، في الوقت الذي لا يعرض فيه الا للبعيد المهجور .

ولا أحب أن أمضي في هذا العرض ، فكثيرا ما عرّض له البحث ، وأحب أن أعدهو الى هذا التساؤل الذي خلفته لنا « الكاتبة الجديدة » في القرن التاسع عشر : كيف يتسنى لنا أن نعي التاريخ ؟ ولم يكتب لهذا السؤال بعد أن أجاب عليه ماركس أن يدون تاريخيا ، وأثار السؤال والإجابة عنه لدى المحدثين من أتباع كانت تأثيرهم وأفكارهم لإجابة ماركس . والتاريخ كما يراه ماركس هو علم تطور المجتمع تفسر علاقاته العضوية تفسيريا ماديا جدليا ، ولهذا فهو علم فريد ، ليس للأشياء فيه صلة بعالم المعرفة . فالتاريخ كعلم هو انعكاس للعلاقات المرمية بين الأحداث والظاهرة ، وهي التي دعاها ماركس « النسق الطبيعي للتاريخ » ، وأضاف بذلك معنى جديدا على كل من العلاقة بين المجتمع والتطور الطبيعي ، وعلى الرأي الجديد بشأن العمل والنظام الاجتماعي حيث تحكم القوانين المرمية كلا من الطبيعة والمجتمع ، فعلى القاعدة من التاريخ البشري تقف قوى الإنتاج في علاقة صلبة بين الانسان والطبيعة تقوم عليها شتى الاتصالات الانسانية ، وفي المجتمعات الدوائية ترى الطبيعة أثرها القوى الأھوج على قوانين التاريخ ، ومن ثم كانت كتابة ماركس عن الأيديولوجية الألمانية ما يلي :

« ويحمل هذا التفسير ( بداية من الإنتاج المادي للحياة ) على تقدير العناية الحقيقية للإنتاج ، وإدراك طبيعة الاتصال . الناجمة عن وضع معين للإنتاج ، وأقرضا هذا الإنتاج . ويعني هذا أن المجتمع الطبقي في شتى أشكاله هو القاعدة الأساسية للتاريخ ، ومن الضرورة أن تبرز حيوية المجتمع الطبقي في بيئته وأحواله ، وأن نفس

الانتاج النظرى وصور الوعى الدينى والفلسفى والأخلاقى الخ وإن قربت ظهورها وفقا لتلك القاعدة كنتيجة يسفر عنها هذا الوضع ككل ( ومن ثم تدخل صورها المعقدة بعضها فى بعض أيضا ) .

ويعتقد ماركس أن الوعى التاريخى القديم قد أغفل القاعدة الأساسية للتاريخ وأنغى عن صلة الناس بالطبيعة ، فخلق بهذا نوعا من التضاد بين الطبيعة والتاريخ والإجابة بأن المعتقدات والأخيلة والأفكار الخ تقرر مسلك التاريخ ، وقد نفسه ماركس رؤيا الأمان المثالية للتاريخ لأنها لا تضى مزيدا من الأهمية على الواقع ولا حتى على المصالح السياسية ، واكتفت بالأفكار البارزة التى ياكل بعضها البعض لتتوارى أخيرا فى زوايا الشعور الذاتى . أما ما يسمى بموضوعية التاريخ فانها - كما يرى ماركس - تنفصل فيها العلاقات التاريخية عن النشاط الذى يفسر طابعها الرجعى .

ويرى ماركس أن النشاط العلى هو النسق الحقيقى الذى يفسر حيوية التاريخ ، إذ أن النشاط يفترض سلفا وجود الفاعل ، وبغيره يفقد موضوعيته ، وليس الفاعل هو الشعور الذاتى ولكنه يحتوى على حقيقة كائنة حية تقف وراء صور من المعرفة المنطقية : الموضوع والباعث . والتعارض بينهما ، ويقول لينين :

« يجب أن يكون لوضع الحياة والخبرة المقام الأول والأساسى فى نظرية المعرفة ومن الطبيعى أن لا ننسى أن نقد الخبرة لا يستطيع أن يؤكد أو ينقى جوهر الفكرة الإنسانية ، فهو معيار عائم الى حد يحول دون المعرفة الكلية . وهو أيضا سيار ثابت الى حد كاف للتصدى بضروة لكل ضروب المثالية والا أدربة » .

وتفصح هذه المقدمة عن العلاقة بين الموضوع والباعث فى الوضع التاريخى ، فالتاريخ هو الموضوع ، وإن كان ذلك لا يعنى أنه يمضى دون عون من الناس ، والانتاج البشرى وتقسيم العمل هما أساس التحول فى التاريخ ، وإن كان للعامل الشخصى دوره الذى يمتد ويتسع مع سرعة التقدم الاجتماعى .

وقد اكتشفت الماركسية أن قوانين الصراع الطبقي ونمو التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية هى فقط القوانين الحقيقية التى تحكم مسيرة التاريخ . فالتشكيل الاجتماعى الاقتصادى هو وحده الذى يستطيع أن يزيح النقاب عن التناقض بين القوانين الموضوعية وأوهام التوافق التى تكشف عنها ادراك الملايين ورغبتهم وإرادتهم .

فالتاريخ له قوانينه الموضوعية . ولكنها لا تعمل آليا ، دون نصيب من الادراك وفى هذا المجرى يتحول النمو الذاتى للتركيبات المنفصلة للتشكيلات الاجتماعية والاقتصادية الى قوى انتاجية ضخمة ، وعلاقات انتاجية شاملة وخاصة فيما يتعلق بعناصر البيئة الأساسية على اختلافها ، وقد ترك ماركس تفسيراً مبثورا وإن تم عن فكر لاعم لما شاب تفكير المجتمع اليونانى من خلل ، فقد تم هذا التطور المختل والقائم بذاته فى الجوانب الروحية وليس فيه ما ينبذ هذه الحتمية الاجتماعية ، ولم يمتد اطار الجدل للتفسير الميتافيزيقى لتلقائية قوانين التاريخ .

وقد مضى الفكر ملتويا ، مشوبا بالردة ، حتى بدت المواقف النظرية القديمة وكأنها تعود من جديد ، وذلك هو التناقض بين الطبيعة والتاريخ أو العلوم الطبيعية

والعلوم التاريخية ، كما كانت فلسفة كانت وهيجل ، وهو ما أنكرته الى حد ما الوضعية الانجليزية ، وان غدت بداية لانزواء الكانتية الجديدة لفلسفة التاريخ ، وهو ما يقف في مواجهة الأساس في فهم الاطارين الذين اتحدتهما الفلسفة الوضعية في القرن التاسع عشر على يد أوجست كومت والكانتية الجديدة ، فاساس المعرفة في الفلسفة الوضعية ، والغاية الأساسية التي تنشدها ، هما في تبين الوقائع (١) والقوانين الثابتة عن طريق الاستقراء ، وكان اهتمامها البالغ بالوقائع واعتبارها مستقلة بذاتها ولا صلة لواقعة بواقعة أخرى ، استقلال كل منها في ادراكها وتبينها ، بينما أحمل المؤرخون هذه القوانين ، فقدت ميدانا لعلماء الاجتماع . فواجب المؤرخ أن يجمع المادة الخام ( الوقائع ) ، ومنها صنع علماء الاجتماع العلم ( استنباط القوانين ) ، والمحقق الوعظية البسيطة ، وأصبح غنا لا علما .

وقد حققت وضعية كومت قوانين الطبيعة والمجتمع ، وأثبتت الشبه بين وسائل المعرفة التاريخية ووسائل وخطوات العلوم الطبيعية ، وبدا ذلك واضحا في تفسير الفكرة الأصلية للواقع . فالواقع هو هذا الشيء القائم الذي تدركه الحواس مباشرة عن طريق الشعور به وملاحظته . والاحساس المباشر هو الذي يشكل صورة الادراك القاطع .

ولكن ، أستطيع الواقعة التاريخية التي تثبتها الوثائق ، أو الدليل غير المباشر ، انه تتساوى مع الحقائق المتواترة للعلوم الطبيعية ؟ وهل من اليسير أن نخضعها للاختبار المعمل ؟

هذا ما تجيب عنه الكانتية الجديدة بالنفي ، فمنذ زمن مبكر يرتد الى منتصف القرن الماضي اعتبر دروزن أن الطبيعة ما هي الا موجودات جاءت في وقت واحد معا ، والتاريخ هو تعاقبها البادي . وفي ختام القرن التاسع عشر وضعف الكانتية الجديدة تعريفا جديدا لغزرة الشيء على الادراك ، وكان نندلبانت رائده الأول ، ففي عام ١٨٩٤ تكلم عن نظمين للمعرفة الضمنية : العلوم النطقية ( القائمة على القانون ) ، والتاريخ ( الذي يصف وقائع قائمة بذاتها ) فالمدرک التاريخي قيمة متراكمة يسفر عنها حكم أخلاقي . وينتأى بذلك عن العلم . وهو ما انتهت اليه وضعية الكانتية الجديدة التي دلت معارضة أرسطو لنظرية القيسم ، ومضى ديكاوت الى مدى أبعد في أفكاره حول عمومية وفردية وسائل الادراك ، اذ يرى أن نندلبانن فرق بين العلم الطبيعي والتاريخ على أربعة أنساق منطقية لا على اثنين : الفرق بين عمومية الفكرة وفرديتها ، والفرق بين تقويم الفكرة وعدم تقويمها ، فاذا تواصل هذان النسقان نجم عنهما أربعة أنماط للعلم ، عام وغير مقوم ( تاريخ طبيعي محض هو بناء متعسف للفكرة ) ، غير معمم ومقوم ( كذلك الذي يسمى بالتاريخ العلمي للطبيعة ، أو للجيولوجيا ، أو لتطور علم الحياة ، الخ ) . معمم ومقوم ( علم الاجتماع وعلم الاقتصاد الخ ) ، مقوم ومفرد ( التاريخ ) ، حيث ينقلب للتاريخ ليكون علما له القيادة ، ولكن لقاء ثمن باهظ . ويتشبهت « ديكاوت » بالوضعية في تفسير

(١) خلد الكاتب بين الواقعة والحقيقة في التاريخ . فالواقعة هي الحدث الذي تم فعلا ، والحقيقة هي ما يكن وراء الواقعة من معرفة . للترجم

التاريخ ، وصفا لأحداث متفرقة . بعيدا عن مسيرة التاريخ المستمرة ، ولهذا يقف عاجزا عن اجابة هذا السؤال : كيف يمكن أن يكون هناك ادراك تاريخي ؟

وعلينا أن نسلم بالتناقض أو التضاد في ذلك . فالوضعية طريق الى المثالية الذاتية ، وإن بقيت في اطار المذهب الطبيعي . أو أنها تسمح بالتفسير المادى . كما يرى لينين . وكان هذا التوفيق سمة كانت ومن تبعه بالتالى ، فى أخريات القرن التاسع عشر ، حين نبذوا الى حد ما هو طبيعى ، وحاولوا أن يفسروا التاريخ بأنه نوع من الخبرة ، أو على الأقل مدركات أو صور . وإن كان أبرز ما عني به سيميل لا يتصل بالفرق بين العلم الطبيعى والتاريخ ، ولكنه يدور حول أن ظاهرة العلم الطبيعى تخضع في كل أداة وفي هذا الاطار للفحص المعمل ، ويقوم الواقع التاريخى وإن اثبتته الوثائق والأدلة ومخلفات الماضى فى ذهن المؤرخ ، ولكن كيف يتيسر ذلك للمؤرخ ، وكيف يتسنى لنا أن نؤمن بأن هذا البناء الذهنى صادق ودقيق وليس بناء تمسغيا ؟ وقد حاولوا ولهم دلتى أن يجيب على ذلك ، اذ يرى أن الادراك التاريخى يمثل التجربة الداخلية للمؤرخ مما يعرض له فى دراساته ومنها الجانب السيكلوجى . حيث يبرز المدرك التاريخى مقلدا بالعلم الطبيعى ، كعلم النفس . وهو من العلوم النمطية .

ولكن ما صلة ذلك بقوانين التاريخ ؟

جاء ماير بعد ذلك ليثبت بصورة قاطعة أن قوانين التاريخ ليس لها وجود . وإن كان لكل من سيميل ودلتى أن يتبعها فى خبرات المؤرخ . ولكن هناك مكان للمدرك عن الشيء ؟ يقول سيميل أن التاريخ ما هو الا اسقاط لخبرة المؤرخ الإدراكية عن الماضى ، اسقاط لحالة قائمة فى الحس على لوحة الأحداث الماضية ، وهذا هو الأصل فى نظرية « الاستغراق الذهنى » المعروفة ، التى أضفت تأثيرا صارما على سيكلوجية الظاهرة الجمالية ، ويرى دلتى أن الأشياء تختلف ولكنها تتماثل ، وأن قوانين التاريخ تتحول على المدى الطويل لتصحيح قوانين للمدرك الذاتى ( المعرفة الذاتية ) ، فالوجود الفردى خبرة قائمة ، فاذا أدرك المرء ذاته فتلك هى المعرفة ( معرفة ذاتية ) ، فاذا أصبح الماضى نوعا من المعرفة الذاتية لابد أن تصبح بعض خبرة المؤرخ الشخصية .

ولكن ، كيف يتسنى لهذه الخبرة الذاتية الخالصة أن تقضى بنا الى موضوع المعرفة التاريخية ؟ من الواضح أن ذلك محال ، اذ أن ادراك العملية التاريخية يصبح ادراكا نفسيا ، مادامت المعرفة الذاتية تمت الى النفس .

أما التناقض الداخلى ، الذى يفصح عنه دلتى بقوله ان التاريخ معرفة ذاتية ، وإن كانت تنبثق من مواقف علم النفس الطبيعية العلمية ، فانه يفصح عن بقاء العثرة بين ما هو مثالى وما هو طبيعى فى كتابة التاريخ . فالتاريخ كخبرة لم يتمد بعد اطار الخبرة الى العلم ، والمذهب الطبيعى لعلم النفس بعيد تماما عن العمل

التاريخي ، كما أن مفهوم ما هو طبيعي يبدو في هذه الحالة غامضا ومبهما . ويؤدي الى انكار أى رؤيا لأى اتجاه مادي ( بالتحديد المادية التاريخية في الفكر الماركسي ) ، كما يجفو بالتالى اتجاه فرويد وإلى حد ما اتجاه يونج ( وهو الاتجاه الذى يقف معاديا للنزعة التاريخية ) .

وتبدو الظاهرة لأول وهلة في موقف الناقد لسيكولوجية الكانتية الجديدة ، وإن لم يكن نقدا ماديا ، عندما نحاول أن نقف إلى جانب التفسير المثالي لجوهر الوجود والتاريخ . فعلى ضوء الظاهرة الطبيعية للفلسفة المثالية والاستقراء تبدو الظاهرة التاريخية في حاجة إلى معنى جديد ، ففي أزمة العلم الأوربي وفلسفة الأفكار ( الفلسفة المثالية ) ( ١٩٣٦ ) ، عندما عارض هرسل الحقيقة الموضوعية للموضوعية المادية لحساب الظاهرة الطبيعية للفلسفة المثالية منذ أصبح الرواق العقلي للعالم من مكونات الذات ، أدت هذه المعرفة إلى نوع من الاستقراء للأصول : فلانسأل هذا السؤال البسيط : ما الذى ينتمى إليه ؟ والقوم الأول هو الذاتية ، التى تعلن بداية وفي سذاجة وجود العالم ، ثم تخضع هذا الوجود للتبرير العقلي . بمعنى الموضوعية ، فتقرر أن تاريخ الفلسفة أجمع ما هو إلا تاريخ الصراع بين الواقع ( المادية ) والفكر ( المثالية ) . ويقرر هرسل التاريخ من خلال ذاتية الفكرة . فالتاريخ ما هو إلا تأمل ذاتي للفيلسوف والمؤرخ معا ، وإدراك ذاتي لما يسعى إليه الفرد ( ككائن ) في حياته ، ويقف مثل هذا التفسير الغائي للتاريخ فوق أى تفسير آخر ، بعيدا عن الوثائق التاريخية والأدلة ، حيث يقوم البرهان عليها من خلال المقاييس النقدية فحسب حين تصوغ في النهاية السياق المعقول من وراء « الحقائق التاريخية » للفيلسوف الموقر ، وتخليها في تتابعها واتساق كل منها مع غيرها .

وهذا هو ما انتهت إليه ظاهرة فلسفة الأفكار ، وقد شاعت وانتشرت على يد دعائها المعديدين . وأصبح التاريخ دراسة ذاتية ، وأما الفرق بين التاريخ والتاريخ فيتمثل في طريقتين مختلفتين : ذاتية الزمان ، والمجرى التاريخي ، وهو موضوع عريض ، يقودنا إلى منهج بعيد الأثر ، لا لفهم التاريخ بوصفه ثقافة ذاتية ، ولكن بوصفه ظاهرة ثقافية أيضا . والتعارض بين الوجود ومعنى الظاهرة الثقافية يؤدي إلى منهج يكشف عن الاحتمالات التجريبية والنظرية لعلم الاجتماع ، أو على الأقل في بعض ما يعرض له .

وتبدو الصلة بين التاريخ والفن بارزة في مؤلفات بندكتروشى و روبن ح . كولنجوود ، ففي كتابات كروتشى المبكرة في ختام القرن التاسع عشر يقدم معنى جديدا لما تشر فيه أرسطو ، فسلم بأن الفن يروى ما يمكن أن يقع ، أما التاريخ فانه يقص خبر ما حدث . والتاريخ يمكن أن يعد على هذا الأساس نسقا أعلى من الفن ، وقد صحح كروتشى موقفه هذا في مؤلفاته الأخيرة وأخضعه لقوانين المنطق ، وعده التاريخ مما يخضع لحكم الفرد ومنطق فكره . وليس من العسير أن ندرج ذلك على الفن أيضا ، فليس الفنان في الواقع لوحة ناقلة حين يرسم على اللوحة ما يراه في الحقيقة ، فحين يصور الأشخاص والملاحق فانه يضع فيها فكره وخبرته وتصوره ، أي أنه يضعها على الصورة التى يستوحياها منطق .

وقد أخذ كولنجوود عن كروتشي الكثير من فروضه المنطقية ، ولكنه أبدى اهتماما أكبر بدور الخيال في المعرفة التاريخية ، ولكنه يعني الخيال البناء ، فحيث ترتبط المخيلة بالأحداث التي وقعت فعلا فإن هذه هي الدائرة التي يدور فيها التاريخ ، وإن كان الأصل هو الخيال الاستقرائي ، وإن كان كولنجوود يجنح الى الاعتراف بالطبيعة الغالبة على الكاتب ، فكان مما كتب أن للمؤرخ كالكاتب مهمة مزدوجة ، فعليه أن يقيم بناءه من المعاني في الوقت الذي يمثل فيه هذا البناء ، الأشياء والأحداث كما كانت في واقعها تماما .

ونستطيع أن نتبين من هذا العرض المختصر جميع المدركات الفلسفية للتاريخ ، وإن نرى الجدل بين ما هو ذاتي وشائع وبين الفرد ، كما نلمس صعوبة أن ندرك ادراكا صحيحا أن النسق الغريب يصبح عاقلا ، ولم يكن من قبيل المصادفة أن يعتبس أفكارا معينة عن جوته وجورج لوكاكس في اعتبارهما لكل ما هو « غريب » قاعدة لدى نسق للجمال وللفن .

### علم الاجتماع الفنى ومشكلاته

وبيت القصيد في هذا الصدد هو هذا الفكر في الدور الانشائي للمدركات التاريخية ( وهو ما يعزى غالبا لشخصية المؤرخ ) ، فالتفكير التاريخي - كما يراه كولنجوود - من عمل الخيال مع بعض العون مما نحاوله بالاستفادة من الفكرة الداخلية في مضمون دقيق ، والسبيل اليه ن نتخذ من الحاضر دليلا على الماضي . فأي إعادة لبناء الماضي في المخيلة لابد ان تتجه الى بناء هذا الحاضر في ماضيه كما نتصوره في واقعنا وفي حاضرنا .

الا أن مثل هذا الفهم تقوم دونه عقبات عندما نواجه مشكلات المعرفة في علم الاجتماع ، فعلم الاجتماع يعرض للحاضر . فواقعه مما يدور بيننا وحوطنا ، ولكنه يمجز عن التفسير ما لم يرجع الى ضرورات المسيرة التاريخية ومقارمها ، وبعبارة أخرى هو قادر وفعال مادام تاريخيا ، وقد نقول أن علم الاجتماع صنو التاريخ ، إذ أنه يتناول القوانين العامة دون الوقائع القائمة بذاتها . وإن كان كروتشي قد أشار الى أهمية منطق الأفكار فيما يتصل بالحكم الشخصي للمؤرخ . وما دام التاريخ لا يقوم ما لم يستند الى الأفكار العامة وعلم الاجتماع لا يقوم ما لم يستند الى تحليل ظاهرة التجمع الى جانب بعض أنماط الظاهرة الفردية ( وقد رأى ماكس فيبر أيضا ضرورة تفسير ما ترمز اليه حقائق علم الاجتماع ) .

فهل نستطيع بعد ذلك أن نضع حدا فاصلا بين التاريخ وعلم الاجتماع وفقا لتلك القاعدة التي يراها كولنجوود ، مع هذا التباين بين تاريخ علم الاجتماع والتاريخ كعلم في ذاته ؟ إن مثل هذا التباين لا يقع إذا اعتبرنا أن هذين العلمين لا يختلفان في طريقتيهما لاتخاذ الحقيقة الموضوعية ، وأنهما من بناء الخيال أو أي عنصر آخر من عناصر الإدراك .

ويقودنا هذا مباشرة الى العثرات والمصاعب التي يواجهها علم الاجتماع الفنى . وهي عثرات ومصاعب منهجية أصلا .

والموضوعية كما تراها مدام دي ستايل وهيوليت تين ، وكما يراها ماركس ،  
 ون تباينت فيما بينهم تباينا جفريا ، تتفق في أن التاريخ هو القاعدة الأصلية لعلم  
 الاجتماع الفنى ، وقد سلم فلاسفة الموضوعية المتأخرون ( تشارلس لالو ، و ه .  
 فاكيون ، و هو سنشتين وفريتشه ، وغيرهم ) بأن علم الاجتماع الفنى ما هو الا  
 « مورفولوجيا التاريخ » ( وينسب الاصطلاح الى ه . فاكيون ) ، او علم الاشكال  
 ( الهيئة ) الذى يقوم على تعريف الحالة الاجتماعية .

وقد أراد بعض فلاسفة الموضوعية ، من أمثال ل . جولدمان ، مرورا بالماركسية ،  
 أن يقتنوا ما سموه « مشكلة النوع » أو « مشكلة التنشئة » بديلا لمشكلة التاريخ ،  
 وراح آخرون يشككون في فكرة المفارم التاريخية ، وأحسن ما نهتجى اليه - كما يرى  
 جولدمان - أن الفن والأدب ما هما الا تعبير عن التصور القائم للعالم . وهو تصور  
 غير فردى ولكنه ظاهرة اجتماعية . ونوه روجر باستيد بأن الفن والأدب يعزبان الى  
 جماعة أو طبقة من الناس بكل ما فى حياتها من ظروف اجتماعية واقتصادية ، ولهذا  
 فان التاريخ شائع فى كل مدارس على الاجتماع الفنى على اختلافها ( وإن اختلفت  
 وجهات النظر فيما بينها كما اختلفت مواقفها الفلسفية ) وكانت محاولات كل من  
 الطبيعيين ( الفرويدية والجنائية ) وأصحاب فلسفة الأفكار ( مذهب الظواهر مثلا )  
 فى موقفهم المعارض للتاريخ ، لصب كل جهودهم على علم الاجتماع بعامة ، وعلى علم  
 الاجتماع الفنى بخاصة ، على غير أساس اطلاقا .

والتاريخ بوضوح ليس هو الباب الوحيد للنجاح فى دراسة علم الاجتماع  
 الفنى ، وتعتمد قيمة التاريخ بشكل مباشر على نوعية وتماسك وحدة الوجود المادية  
 وثباتها . ويرى هسرل أن أزمة العلم الأوروبى هى ازدواجية الديكارتية بين ما هو طبيعى  
 وما هو نفسى فى الموضوعية الطبيعية التى تأخذ بتطبيق الطرق العلمية فى اختبارات  
 النفس . ولكنها عجزت عن تغطية الفجوة بين الجسد والعقل ، وحاولت أن تفرض  
 مآلتها الكونية ، وإن انقلبت ترى أن وحدة الوجود الكونى لاصلة لها بالتاريخ ،  
 فانها اكبر من أن يحيط بها . وهناك أيضا نمط من المادية يقترب من الظاهرة  
 النفسية بصورة آلية وإن كانت لاتمى ولا تدرك استقلال كل منهما النسبى ، فتحاول  
 مثلا أن تردهما الى عوامل اقتصادية ، وقد رد البعض هذه المادية الاقتصادية الى  
 الماركسية ومن قاموا بتحليل الماركسية فى هذه الصورة يبير فرانكاستال فى  
 تقديمه لبعض مؤلفات أرنولد هوسر ، وكان ملما بضمور النزعة الاقتصادية بتأثر  
 سيميل وسومبارت وماكس فيبر .

وليس لهذا الضمور الاقتصادى صلة وثيقة بالماركسية ، ومما كتبه ماركس  
 عن الفن : من المعروف أن هناك عصورا ذهبية لاتتطابق مع التقدم العام للمجتمع  
 وبالتالي مع تصور الأساس المادى الذى يمثل نظامها ، فليست التلقائية الاقتصادية  
 من معالم الماركسية ، ولكنها كانت الفكرة السائدة عن خلل التطور التاريخى . فهى  
 بعض الفروض المنطقية للكون المادى فى علم الاجتماع الفنى .



## نوعية الابداع الفني

عقد هيبوليت تين مقارنة بين علم الاجتماع وعلم النبات ، فعد علم الاجتماع نوعا من أنواع علم النبات ولكنه لا يتناول النباتات ويتناول المخلوقات البشرية ، وميادانه هو الكشف عن علاقات التوافق والتنافر بين عمل الفن والعوامل الاجتماعية الأخرى ( معنوية ، سياسية الخ ) فمن خلال العمل الفني يقيم العالم بناء الحقيقة عن الحقب التاريخية التي تتعذر رؤيتها بشكل مباشر ، ويستطيع من يلم بفكر لانسون أن يتعلم من صفحات مونتاني ومسرحيات كورنيل وقصائد فولتير أنه من اليسير عليه أن يعي بعض لمحات الثقافة العالمية أو الأوروبية أو الفرنسية ، وإن كان الفنان المبدع يستوحى أكثر فنه من تكوينه الذاتي . ويرى جورج براندز أن الإدراك الدقيق لتصورات هيبوليت تين قد أدى الى بناء لتاريخ الأدب دون مؤلفين ( وهو ما قام به ولفلين في تاريخ الفنون الجميلة ) مع الاستعانة بطريقة سانت بييف البيلوجرافية . ولا تتيح هذه الأفكار الأساسية لمدرسة التاريخ الثقافي ، بكل ما تنصف به من جدارة لانتقاش فيها ، أن تدنو من « قدس الأقداس » لخصائص كل من الأعمال الفنية ولامن مدرستها ، فقد هبط العمل الى مخلفات التاريخ المجردة من أى قيمة نظرية ، أو بيئة تشير الى الأحداث التاريخية والاجتماعية .

وقد قامت مناهج التاريخ المقارن ، بكل مالها من أهمية بالغة لتاريخ الفن ولتحليله الاجتماعي ، بتصحيح هذه الحتمية الكلية لمدرسة التاريخ الثقافي ، وإن بقيت غير قادرة على تحقيق الابداع الحقيقي ، وبقي عمل الفن كما هو .

وكتب أ . ن . فيسيلوفسكى ، وهو من أبرز المثليين لنظرية التاريخ المقارن للادب ، عام ١٨٨٤ ما يلي :

« ان النتيجة الأساسية للمسح الذى قمت به ، وهو ما أعتر به - ما لتاريخ الابداع من حيوية ، ولا يخطر فى بالي أن أزيح الستار الذى يحجب عنا اسرار الابداع الشخصى الذى عرض له عشاق لجمال والذى ينتمى الى دنيا علماء النفس . ومن الطبيعى أن يتصل الشاعر بصور الماضى المتوارث ، الا أن نقطة البداية لديه هي ما يجرى أمامه ، وأى شاعر ، شيكسبير أو غيره ، يطرق عالمه الشعري لابد أن يكون له اهتماماته بأشياء معينة تمضى جنباً الى جنب مع الصور الجارية ، ليفصح عنها أخيراً فى وقت ما عندما تنمو لديه ملكاته الشعرية فى ناحية من النواحي ، وحتى نهتدى الى درجة تفرد الذاتى ، فإن علينا أن نترسم منذ البداية تاريخ ما استوحاه منها فى أعماله ، وبالتالي فإن دراستنا لابد أن تقفز الى تاريخ لفته الشعرية وأسلوبه ومنهجه الأدبى ، لنصل الى التماثل التاريخي فى قصائل شعره ، واطرادها ، وصلتها بالتطور التاريخي والاجتماعي » .

وليست الحتمية التاريخية أمراً جامداً ، فإذا كانت تستوعب تواتر الشعر والثقافية فإن الابداع الشعري يبقى سرا مغلقاً أمامها ، وهل هناك عمل ابداعي لا نعهده ابداعاً شخصياً الى درجة ما ؟ حتى الابداع الشعبى ليس الا ابداعاً شخصياً .

وقد رأينا المحاولات في ميدان علم النفس وفي ميدان فلسفة الظواهر لتحديد نوعية الإبداع الفني قد تأثرت ، متعثرة أو مجدية ، بتاريخها القاصر ، وإن كان من الأهمية بمكان أن نبين بصورة قاطعة أن ما تعرضه كل من مدرسة التاريخ الثقافي وعلم النفس وفلسفة الظواهر اليوم قد عاجلت أنواعها من القصور دون أي تحوير في طرائقها .

وكان ج . ت . بيخانوت أول من طبق التفسير المادى للتاريخ وفقا للماركسية الصحيحة على ميدان الفن المتشابك ، ففي « رسائل بلا عنوان » شرح كيف يتسنى لعلم الاجتماع الفني أن يفصح عن التواتر الذى أدى الى بعث الطبيعة البدائية للفن وللموقف الجمالية وأن يحدداه للعالم . وكان كتابه « الفن والحياة الاجتماعية » هو الآخر كلاسيكيا ملتزما بالفكر الماركسى . فمن خلال الأوضاع الكونية للماديه التاريخية لايلقى الضوء على الصلة العامة بين المجتمع والفن فحسب ، ولكنه يلقي الضوء أيضا على نوعيات الإبداع الشخصى ، وقام بتحليل الغموض في عاطفة بوشكين نحو الفن الخالص تحليلًا مقنعا . وعقد مقارنة بين تفسير بوشكين للفن وفكرة « الفن للفن » في الشعر الفرنسي . ولم يكتف بتفسير التفاوت الاجتماعى الشائع بل تناول أيضا التفاوت الفردى . ولا نستطيع أن نبخس هذا العمل النفيس الذى قام به فرانز ميهرنج في « ملحمة ليسنج » ، فلم يكتف هذا الماركسى الألماني العظيم بتقديم صورة مادية للاستنارة الألمانية ، ولكنه قدم أيضا عملا ابداعيا فريدا . ولا يقل عنها شهرة أو مكانة مؤلفاته عن « كلوبستوك » و « هردر » و « جوتة » و « شيللر » و « هينى » وغيرهم ، وكذلك كانت لحصيلة أ . ت لدناركركسكى في علم الاجتماع شهرة ومكانة ، وإن كانت بحوثه العديدة في علم الاجتماع الأدبى ، والموسيقى والدراما ، والمسرح ، والفنون الجميلة ، والسينما . وفي مشكلات علم الاجتماع الثقافى ، وعلم الاجتماع الفنى ، لاتحظى بالانتباه الذى تستحقه . ففي تاريخه لأدب أوروبا الغربية ( وهو محاضرات ألقيت في تلك السنوات العسيرة التى عقببت ثورة أكتوبر ) أخذ يطبق بقدرة فائقة الجدلية بين ماهو عام ، وما هو خاص . وماهو فردى . أما لوناكرسكى فلم يقتصر على دراسة المعايير بل تناول علل الفن ، ففي دراسته الغذة « للعوامل الباثولوجية والسوسيوولوجية في تاريخ الفن » يقدم تحليلا لمؤلف « هولدرلن » وجاء بأفكار « حقب الصحة » و « حقب المرض » . وقد تبدو فكرة باثولوجيا الفن – أو علم أمراض الفن – غريبة لأول وهلة بيد أن حقب الانهيار حيث يعاني الانسان السوى من المناقضات ، ويبحث عما يبشر ، ويشعر بتلك المناقضات شعورا ماكرا ، ويعرف كيف يعبر عن السلبيات في حالة من القهر والعبودية ، فإن التاريخ في مثل تلك الحقب يمسك بمفاتيح العلل والأمراض ويدق بها كما لو كان يدق مفاتيح البيانو . أما الشخص الموهوب ولكنه يعاني من القلق العقلى ويعيش في حقة عادية فقد يبقى مجهولا أولا يعرفه غير القليل ، ولكنه في حقة مريضة قد يبعث . وهي حالة لا يدق فيها التاريخ مفتاح الأحياء فحسب ولكنه يدق مفاتيح الموتى أيضا . وإيا ما كان بعث الميت للحياة فإنه يفسد معاصرا في الحقة الأخيرة . ويرئى لوناكرسكى أن الفردية على أعظم جانب من الأهمية لما تعنيه الظروف الاجتماعية

والواقعية في الصراع الطبقي ، ويكتب عن الفن ، فيقول : ليس لنا أن نؤمن بأهمية الاتصال بالجماعات دون الموهبة ، وفي هذا الوريد يجري تحليل انطونيو جرومسكي ، وبخاصة « لدانتى » و « بيراندللو » مجراه من الأهمية البالغة .

## ختم

ومازال علم الاجتماع الفنى يدل على موضوعه ومناهجه وأنساقه ، وعليه أن يغطي الفجوة بين معدل البيانات الاحصائية والمشاهد التجريبية وتفرد الإدراك الجمالى للفرد لنفى مزاعم الموضوعية عن الطريق التجريبية بحثا عن معيار تجريبي حقيقي لحصيلة المشاهد الذاتية . فالمزيج المقبول بين المشاهد والمحسوس يحتاج الى علم اجتماع له ثقافته الفنية وعلم نفس اجتماعى له ثقافته الفنية أيضا . والفكرة فى الثقافة الفنية أنها تسلم بأن الابداع عمل اجتماعى وأنه القيمة الفنية الكلية التى تغطي المصنفات الاشتراكية للفن وتشيع هذه القيم من خلال القنوات التقليدية والعامّة وتناقضات الرؤيا الفنية . ومن الأهمية بمكان أن نشير الى أن المدخل الثقافى هو مما يكثف من صور التاريخ فى علم الاجتماع الفنى . فليس الفن صورة ذاتية لعالم موضوعى فحسب ولكنه حالة نفسية وعاطفية وإن كان عملية متكاملة دقيقة تتضمن نشاطا اجتماعيا ، ولهذا فإن علينا أن نلاحظ بروزها ونموها وتأثيرها على الشخص والجماعة والظواهر الاجتماعية الأخرى واشترائها فى المزيج واختفاء بعض أشكالها وظهور أشكال جديدة ، فالثقافة الفنية لانحداها الانساق المجازية للفن ( وإن كانت نواتها ) وإن جمع أيضا بين عدة نظم لا يتحقق بدونها أى ابداع ، أو تصور ، أو اثر للقيم الفنية .

الا أن هذا المدخل يحمل فى ثناياه عديدا من العنرات تتصل بالعلاقة بين التاريخ العالمى للمجتمع والتاريخ العالمى للفن ومحيط بالتفاعل ولرموز العالمية والاقليمية والقومية وغيرها من النوعيات المؤثرة ، أما الأفكار الأصلية للأدب العالمى أو الثقافة العالمية فى عالم اليوم فانها أقرب الى البناء الواقعى منها الى النظرى . ولم يكن من قبيل المصادفة أن يبدأ حوار مسهب فى كوبا وفى بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى حول الأوروبية واللاأوروبية فى أدب أمريكا اللاتينية وفنونها . كما يتطرق الى هذا الحوار أصوات كثيفة من آسيا وأفريقية لا محيص عنها ، وأحيانا تصبح الأفكار الأصلية للثقافة الذاتية مشوبة بالشوفينية أو العنصرية . وهى صورة مرضية تقف على النقيض من الاتجاه الدولى للمؤثرات والعلاقات الثقافية . وأحيانا يبدو هذا الاتجاه المبهم فى المجتمع الطبقي بقيام ثقافتين فى اطار الثقافة القومية ، ليصبح أساسا للرجعية والاسطورة والتطير وضيق الافق ، أو حتى التأملات حول البعث والنشور أو العمل اللا انسانى للأرساليات المسيحية والتمييز العنصرى — ومع ذلك فليست تلك هى الاتجاهات الغالبة ، ولكنه التداخل النامى بين أشعثات الماضى والثقافات المعاصرة . وتحملنا هذه المقارنات الاقليمية ، مثلا ، على تصور بعث أوربى فى صورة جديدة ، هى ظاهرة أوربية خالصة أم هناك ظاهرات مثيلة فى ثقافات أمريكا وآسيا وأفريقية .

## إسهام التاريخ في علم الاجتماع

الرواية

تحتاج العلوم الاجتماعية كلها الى الاستناد على أدلة تاريخية لأنها تتعامل مع الواقع الاجتماعي ، أو تعمل على التحقق من صحة النماذج النظرية العامة أو عدم صحتها بالرجوع الى الوقائع . هذى حقيقة ثابتة ، اذ ان الأدلة من أى نوع . اللازمة لعلم اجتماعى ، مهما كانت الوقائع المتعلقة بها ، لا تلبث ان تكتسب لمجرد جمعها « سمة تاريخية » . وهذه الأدلة تتصل بالماضى ، حتى ولو كان قريبا . وفى اللحظة التى تصلح فيها الأدلة قاعدة للتحليل أو التقدير تكون قد تارجحت فى التاريخ ، اذ يمضى عادة بعض الوقت بين جمع الأدلة واستخدامها ، يشهد بذلك التحقيقات التى تجرى للراى العام للتكهن بنتائج الانتخابات . ولا يوجد من وجهة النظر هذه فرق واضح بين المصادر التاريخية وغير التاريخية ، ومع ذلك فهناك فروق فى الواقع العملى : ففى أغلبية الأدلة المتعلقة « بالحاضر » والمتحصل عليها للمطالب العادية للعلوم الاجتماعية عن طريق تحقيقات عامة أو خاصة أو تجارب أو وسائل أخرى يمكن تنظيم جمع المواد تبما لأهداف مدنية ، ويمكن من أجل ذلك توسيع مدى التحقيق أو تنقيته أو تعديله . والأدلة التاريخية ، أى المعلومات المتعلقة بأحداث الماضى ، يجب اخذها كما هى ، ولا يمكن اضافة أى

## ١٠٠٠ : ج. هـ. هـ. هـ.

استاد التاريخ الاقتصادى والاجتماعى بكلية بيرك ، جامعة  
لندن . من كتبه « عصر الانقلاب » (١٩٦٢) ، « الصناعة  
والامبراطورية » (١٩٦٨) . قطاع الطرق » (١٩٦٩) .  
« الثائرون » (١٩٧٣) ، « عصر رأس المال » (١٩٧٥)

## ١٠٠٠ : أحمد رضا محمد رضا

ليسانس الحقوق من جامعة باريس ، الكانون الصام من  
جامعة القاهرة ، مدير بالإدارة العامة للشئون القانونية  
والتحقيقات بوزارة التربية والتعليم ( سابقا )

شئ، إليها ، ولكن يمكن أن نحاول استخلاص ما يتيسر استخلاصه منها ، بما فى ذلك  
الرد على الأسئلة التى لم تكن فى ذهن الذين جمعوها . من ذلك أن الإحصائيات  
التي أجريت فى المملكة المتحدة حتى عام ١٨٣١ أعطت معلومات عن الأحوال المهنية  
للسكان باعتبار الأسر لا الأفراد . ومن المستحيل تفسير هذه المعطيات الإحصائية  
للحصول على معلومات عن الأفراد . ولكن يمكن استخدامها لأجراء تكهنات  
مستساغة بنوع ما .

وتستعين أغلبية العلوم الاجتماعية أيضا ، لأغراض متنوعة ، بمواد تاريخية  
بحثة ، تستخلص منها بعض الاتجاهات ، أو بشكل أعم تجرى مقارنات بين بعض  
العصور . وتتوقف أقدمية المواد المستخدمة جزئيا على مدى إمكان الحصول  
عليها ، وجزئيا على طبيعة البحث . مثال ذلك أننا لا نملك بوجه عام إحصائيات  
الا عن مئتي سنة مضت على أقصى تقدير ، فى حين يمكننا الحصول من مصادر  
أخرى على معلومات إحصائية مقارنة عن السكان ( ديموجرافية ) ، أما عن فترات  
أكثر قدما ، أو حيثما لا تكون الإحصائيات منظمة بصفة دورية ، أو عن فترات  
متوسطة . ولابد من وجود تسلسل زمنى إذا أريد رسم منحنى النمو السكانى ،

ولكن لا لزوم له للدراسات أخرى متعلقة بالسكان .. مثال ذلك ان دراسة مختلف طرق تنظيم الأسرة ( الوسائل المختلفة لمنع الحمل ، قتل الأطفال ، تعديل سن الزواج ، وغير ذلك ) يمكن إجراؤها على أساس معلومات تنطق بالوقت الحاضر ، وبفترات في الماضي . في جهات مختلفة ، دون حاجة الى ان تكون هذه المعلومات متتابعة دون انقطاع . وفيما يختص بدراسة الاتجاهات . فانها يجب ان تعتمد على متواليات زمنية متنوعة الطول . هذه الدراسة تجرى على نطاق واسع ، وبخاصة لأغراض تقديرية ، استقرائية ، والى انها تطرح مشاكل عويصة . ولاستخدام معلومات متنوعة لأغراض المقارنة يجب بالطبع التأكيد من قابليتها للمقارنة ومن مدى امكان التعميل عليها .

وتزداد المشكلة تعقدا حين لا يقنع علماء الاجتماع باستخدام المادة العامية المتاحة ، سواء جمعت خصيصا للأغراض التي ينشدها في فترة ماضية . او اكتشفها بعض المؤرخين ونشروها ، وانما يحتاجون الى مادة تاريخية ليست متاحة ، للتحقق مثلا من صحة فروضهم النظرية او عدم صحتها . ويحدث هذا في حالة علماء الاجتماع المشتغلين بمسائل تاريخية ، أصلية او ظاهرية ، كما في نظرية النمو الاقتصادي . وقد تكون الارقام الدالة على النتائج القومية الاجمالي . او الدخل القومي ، في ائمنة مختلفة ، ضرورية لهذا الغرض . على أن مثل هذه المعطيات قلما جمعت قبل القرن العشرين ، واذا جمعت لم تجمع في فترات منتظمة؛ كما لم تجر التقديرات بالكيفية التي يريدها الباحثون في النظريات . والمادة التاريخية التي يستخدمها علماء الاجتماع او التاريخ في مثل هذه الأحوال ليست هي المادة الأصلية المصدر ، ولكنها حدث عارض مصطنع من توليفة من المصادر الأصلية التي طورت وصيغت بطرق مختلفة على أساس الفروض والتخمينات . هنى الى حد ما هي أيضا حالة المصادر التاريخية المتاحة ، كالمعلومات المجمعة ( جداول الاحصاء مثلا ) ، او التقديرات العامة التي لم يعد في المستطاع اكتشاف مصدرها الحقيقي ( معرفة الراى العام من تقارير الشرطة ، مثلا ) .. ومع ذلك تزداد الصعوبات بزيادة المسافة بين المعلومات المتاحة أو التي يمكن اكتشافها ، والمعلومات التي يحتاج اليها علماء الاجتماع .

وللمادة التاريخية فائد رابعة ، نجدها مألوفة لدى رجال السياسة . والصحافة ، والاجتماع ، ورجل الشارع : تلك هي فائدة التاريخ باعتباره سابقة ، او نظريا ، او نموذجا ، او ضرورة مناقضة للحاضر . نجد هذا الاستخدام مألوفاً في المثل القديم الذى يقول « بعد الجنرالات دائما عدتهم تبعا للحرب الأخيرة » ، وفي الإشارة الى ميونيخ في مجال السياسة الدولية منذ عام ١٩٣٨ . والأرجح أن هذا هو أقدم استخدام للتاريخ ، وهو امتداد لمادة اتخاذ القرارات في ضوء الخبرة السابقة . ومع ذلك فهو يؤثر في علماء الاجتماع ، ولو أنهم بعامة ( وليسوا دائما ) أقل سذاجة من غيرهم في هذا الخصوص . مثال ذلك أن علماء

السياسة الذين يحلون طبيعة النظام السياسي للولايات المتحدة واستقراره يشيرون دائما الى وصف توكميل وتحليل هذا النظام في العقد الرابع . أكثر من ذلك استخدام امثلة من الماضي والحاضر بلا تمييز ، لأغراض التعميم أو المقارنة ، كما في دراسة نماذج الثورات والحروب لما كانت أغلبية الحروب والثورات التي يجرى تحليلها قد وقعت في الماضي فان مادة التحليل لابد ان تكون تاريخية في معظمها ) . ولشككة قابلية المقارنة في هذا الشأن أهمية كبرى ، فكل هذه الاستخدامات تفترض ان هناك مجالا للمقارنة ، بمعنى ان الباحث في العلوم الاجتماعية يمكنه لأغراض عملية ان يهمل الفروق الموجودة بين الحالات التي تعتبر متماثلة .

والأمثلة المقدمة آنفا توضح الاستخدامات الشائعة للمادة التاريخية في العلوم الاجتماعية في الوقت الحاضر . ومع ان هذه القائمة ليست كاملة فانها تمثل خلاصة هذه الاستخدامات في العلوم الاجتماعية . ثم ان هذا التعداد وصفى ، لا معياري ، ولا يتضمن أى حكم قيمي ، وسوف نرى ما هي الاستخدامات المرغوب فيها أكثر من غيرها . ونلاحظ مع ذلك ، وقبل ان نستعرض في هذا الاتجاه ، ان هذه القائمة تطرح مشكلة طبيعة الدلائل التاريخية ، وتقويمها واستخدامها ، وهي مشكلة هامة ، اذ قلما يدرك اخصائيو العلوم ادراكا تاما الصعوبات التي يتضمنها استخدام هذه المادة التاريخية ، وقلما يستخدمونها بتمييز كاف . مثال ذلك ان علماء الاجتماع يعتمدون عادة في نظرياتهم على وثائق تاريخية ثانوية . كذلك يميل علماء الاقتصاد ، وبخاصة الاقتصاد المتري ، الى استخدام أية مجموعة احصائية دون ان يهتموا كثيرا بصدقها ، ويميلون بعكس ذلك الى اهمال المعطيات التاريخية غير الناحية ، كالمعطيات المتعلقة بتوفير السلع الضرورية ، في المجال الاقتصادي ، باعتبار هذا القطاع متميزا عن القطاع التجارى ، والمعطيات المتعلقة بالقطاع الذى لم توضع له جداول ( أو القطاع الأسود ) ، باعتباره متميزا عن القطاع الذى تغطيه الاحصائيات تغطية كافية .

### طبيعة الأدلة التاريخية

علماء التاريخ ، مثلهم مثل المحامين ، يتخذون الشك في الأدلة نقطة بداية لهم . والواقع ان مشكلة تقويم الأدلة والتحقق من صدقها هي أساس الميثودولوجيا ( علم المنهج ) التاريخية ، بل انها هي المشكلة المنهاجية الوحيدة في نظر بعض علماء التاريخ التقليديين . ويتنوع تقويم الأدلة بالطبع تبعاً للمهمة التي يتولاها عالم التاريخ ، وتبعاً لطبيعة المعطيات . وحين تكون هذه المعطيات وتلك المهمة محدودة يبدو من المحتمل والمرغوب فيه ان تجرى دراسة شاملة للمصادر ، كدراسة تاريخ العصور القديمة ابتداء من المصادر الأدبية التي يمكن جمعها في حيز صغير ، أو البحث في حدث دبلوماسي يعالجه عدد محدود من الوثائق الموجودة في عدد صغير

من دور حفظ السجلات ، وعدد محدود من مجموعات الأوراق الأفراد . غير أن هذه الحالة ليست من قبيل المصادر التاريخية ، ولا المشاكل التي تهم العلوم الاجتماعية . وقد تكفلت المدرسة التاريخية التقليدية العظيمة ، مدرسة ليوبولدون رانكا وأتباعها ، بدراسة المسائل ذات الأهمية المحدودة للمستقلين بالعلوم الاجتماعية ( كالترتيب الزمني لأعمال صانعي القرارات ، من ملوك ، ورؤساء دول ، وقادة عسكريين ، في المسائل السياسية والحربية ) ، وكثيرا ما رفضت هذه المدرسة صراحة البحث في التعليمات والضوابط التي تميز العلوم الاجتماعية وغيرها من العلوم . ومع ذلك لا يجوز الاستهانة بالخبرة التقنية التي تكونت على مر القرون ، حتى بهذا النمط المحدود جدا من الانتاج التاريخي ، فقد ولدت هذه الخبرة براعة كبيرة في دراسة الأخطاء التي تحدث عند نقل الأنباء - ينسخ الوثائق مثلا - وتقدير التحيز أو الصدق في شهادة الأفراد ، والفرق بين البيانات الأصلية ، والبيانات غير المباشرة ، وكذلك الفرق بين البيانات الواقعية والنماذج المصوغة ، الخ . مثل هذه الخبرة مفيدة للعلوم الاجتماعية ، وهي ذات فائدة مباشرة ، عند تقدير حجم الجماهير المشتركة في نشاطات من النشاطات الاجتماعية أو السياسية مثلا . ونذكر مثلا لتطبيق النقد التاريخي التقليدي على علم من العلوم الاجتماعية ، ذلك أن ريندهان بجامعة أكسفورد حين أجرى تحليل موقف علماء الانثروبولوجيا ( علم الانسان ) من مسألة أكل لحوم البشر رأى أنه اذا كان هناك أدلة مقنعة على وجود هذه العادة في بعض المجتمعات فان هناك امثلة عديدة في الأدب المتخصص في هذا الموضوع تعتمد بكيفية مباشرة أو غير مباشرة على شهادة أو شهادتين لبعض الرحالة ، يتبين عند فحصها بدقة انها تحكى عما سمعه الشاهد من اقوال الغير . وعلى ذلك ينبغي التحقق من صدق أية نماذج أنثروبولوجية تتعلق بالمجتمعات الأندونيسية ، تزعم مثلا أن هذه المجتمعات كانت فيما مضى تمارس أكل اللحوم البشرية . ومقتنيات الشرطة السرى والمخامى التي شبهها البعض بحق بتقنيات المؤرخ التقليدي لها مجال واسع في التطبيق ، وبخاصة في العلوم غير التجريبية التي تعالج معطيات يستحيل أو يصعب إعادة تركيبها .

هذه التقنيات ، رغم اتصالها بالموضوع ، ليست ذات أهمية رئيسية لنمط التاريخ الوثيق الصلة بالعلوم الاجتماعية ، كتاريخ الاقتصاد والاجتماع . هنا يظهر عنصران آخران ، أحدهما منهجى ، والثانى يتعلق بمعالجة المعطيات . ففى حين ان التاريخ التقليدى يأخذ المعطيات كما هي كمجموعة من النصوص أو الوثائق المحفوظة في دار الوثائق ، عامة أو خاصة . فلا نعرف أن الكثير من مصادرها لا تنبئها الا فى أعقاب أسئلة يطرحها المؤرخون . وبعض هذه المعطيات تتضمنها مصادر جمعت لأغراض أخرى . من ذلك أنه من السهل نظريا استخلاص مختلف المعلومات الديموجرافية - كمعدلات المواليد والوفيات ، الخ - من سجلات الأحوال المدنية المخصصة لأغراض أخرى . وثمة معلومات يمكن استنتاجها بصورة



مستساغة، حتى ولو لم تكن مثبتة في هذه السجلات ، كاستنتاج أقل معدل معرفة القراء والكتابة من نسبة الرجال والنساء القادرين على التوقيع كتابة بإسمائهم في شهادات أو سجلات الزواج . ومع ذلك فاذا كانت العلاقة بين وجود الامضاء او عدم وجوده وبين معرفة القراءة والكتابة مسلما بها في الوقت الحاضر فانها تقوم على حجج لا علاقة لها بطبيعة المصدر . فأول استخدام لسجلات الزواج في هذا الغرض ( استخدمها فار في إنجلترا في القرن التاسع عشر ) قد عارضه البعض واقترحوا تفسيرات أخرى . وبعض استخدامات المصادر يرتبط بالمعلومات الأصلية بصلات من الاستنتاج أو الاستدلال أطول أو أكثر تعقيدا ، كالتحليل الذي أجراه « فويل » وآخرون لصيغ الوصيات ، والنقوش الجنائزية ، والآثار في القرن الثامن عشر ، لتقدير مدى أفول المسيحية ونشأة وجهة نظر دينوية عن العالم . وفي الأحوال الثلاث المذكورة قد يجد معظم الملاحظين هذا الاستعمال للمصادر مقبولا تماما ، ولو أنه ينبغي أن لا يغرب عن البال أن هذا القبول نفسه يتوقف على تعودنا بعض أنماط الخليل ، مثل استخدام المتواليات الزمنية والاتجاهات ، والتعميم الاحصائي ، الخ وقد تبقى في أحوال أخرى مثارا للجدل ، كاستخدام التصاوير والإيقونات لدراسة الايديولوجيات ، أو تقدير مدى معرفة القراءة والكتابة اعتبارا من جودة الامضاءات في سجلات الزواج . ومع ذلك فان أهم نقطة في هذا الخصوص هي أنه في كل الأحوال التي لا تكون فيها المعطيات موجودة من قبل ، ولكنها مستخلصة ، أو مستنتجة ، أو مشكلة للإجابة على أسئلة علماء التاريخ ، يخشى أن يثار انتقاء هذه المعطيات وعرضها ومعالجتها وكذا تفسيرها باغراض هؤلاء العلماء وخبراتهم وآرائهم المسبقة . ولا مجال هنا للوضعية القديمة التي تعتبر المعطيات حقيقة بذاتها ، خارجة عن مجال الملاحظ . فالأروخون الذين تؤدي نظريتهم الى اعتبار أن المستعمرات الاسبانية تتبع النظام الرأسمالي العالي منذ القرن السادس عشر يركزون اهتمامهم دون شك على مظاهر «الهاسيندا » ( المزارع الاسبانية في أمريكا الجنوبية المترجم ) الاستعمارية التي ثبت اشتراك هذا المزارع في نظام من الانتاج يعمل لسوق أكثر اتساعا ، ويهملون (١) المظاهر الأخرى ، (بم الفروق الموجودة بين اقتصاد الهاسيندا المكسيكية في القرن السابع عشر ، واقتصادها في عهد بورفيريو دياز ، والاقتصادان يعتبران رأسماليين ) وليس في نيتي أن انتقد هذه الطريقة ، وانما أريد فقط أن أبين طبيعتها الاختيارية ) . وفي الحالات القصوى قد تكون المعطيات « مبنية » بالكامل تقريبا في صورة نموذج تفسيري ، كما في تمرينات مدونة مؤرخي الاقتصاد المعري . فمثلا لتقدير التكاليف الاجتماعية للتعليم في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر ( وهذا ما يجريه بنوع خاص فيشلو ، وانجرمان ، وشولتز ، وغيرهم ) يجب تقويم لا الموارد الاجتماعية المخصصة للتعليم فقط - وبعض أنواع التكاليف المباشرة هي وحدها الممكن قياسها بسهولة - ولكن أيضا تقويم الدخل الذي حرم منه

الأفراد الذين يتعلمون بتأجيلهم مباشرة الحياة العملية ، أو بكيفية أخرى ( أى تكاليف الفرصة) . ويتطلب هذا الاستماعة كثيرا بالافتراضات الخاصة بقيم المتغيرات المتعلقة بالموضوع « (٣٢) » ، وهى عرضة للتخمينات والمناقضات . ترى ماذا يمثل بالضبط الجدول التقديرى لنفقات التعليم المبني على هذا النحو ، ان لم يكن وسيلة للإجابة على سؤال يطرحه نموذج اقتصادى قد لا يكون ذا أهمية بالنسبة الى الحقائق الاجتماعية المتغيرة التى يدعى انه يقدم تقريرا عنها ؟ وربما كان علماء التاريخ أكثر تعرضا لمثل هذه التعقيدات المنهجية من سائر علماء الاجتماع ، ومن ثم فإن خبرتهم تقدم لهؤلاء مثلا يحتذونه .

يتصل العنصر الثانى بالخصائص التقنية لبعض المصادر التاريخية غير التقليدية ، وبخاصة حجمها الذى يجعل من الاستئصال وغير الملائم في كثير من الأحيان إجراء دراسة شاملة يقوم بها شخص يستخدم الأساليب الحرفية الفردية القديمة . فضلا عن ذلك ليس هناك لبعض المسائل « أدلة » بالغةنى القانونى التقليدى . وإقامة علاقة متبادلة بين اثنتين أو أكثر من التواليات الزمنية يمكن بداتها ان تقيم علاقة بينها ، ولكنها ليست علاقة سببية . ومع ذلك فان علماء التاريخ لم يطوروا كثيرا في هذه القطاعات من نشاطهم تقنيات ومناهج خاصة بهم ، ولكنهم بالأحرى «بنوا» وكيفوا التقنيات والمناهج المتقدمة في سائر العلوم الاجتماعية والطبيعية . ومن ثم فان هذا العنصر يقع خارج نطاق هذا المقال ولن أبحث المشاكل التى يطرحها ..

تحدثنا الى الآن بوجه عام عن المصادر الشائع استخدامها في التاريخ ، وعن التقنيات وفروع المعرفة الناشئة عن استخدامها التى تصلح لسائر العلوم الاجتماعية . وعلينا الآن ان نواجه مسألة أكثر أهمية : ماذا يمكن ان يسهم به التاريخ - باعتباره مجالا نوعيا للدراسة الجنس البشرى في مختلف عصوره - في العلوم الاجتماعية التى تهتم هى أيضا بهذا الموضوع بالنسبة الى المستقبل والى الماضى ؟ هذا الاهتمام مشترك بصورة أعم في سائر العلوم ، وقد تدعم البعد التاريخى في الكثير من هذه العلوم منذ بضعة عقود . ولا يقتصر على علمى الأحياء والأرض ( الجيولوجيا ) ، وهما منذ زمن بعيد علمان يتسمان بالتغير والتطور ، ولكنه يشمل أيضا العلوم الفيزيائية التى يطبق جزء كبير منها الآن على تاريخ الكون . وفي هذا الخصوص تخلت العلوم الطبيعية نفسها قليلا عن المنهجية التجريبية التقليدية ، فثمة ظواهر تدرسها لا يمكن عزلها في المعمل أو إعادة تكوينها ( كحركة « المبح القارى » ) ، وظواهر أخرى لا يمكن حتى ملاحظتها في تطورها ، ويجب استنتاجها من ملاحظات استاتيكية ( كتاريخ حياة النجوم ) أو من إعادة تركيبها نظريا اعتبارا من بعض الافتراضات ( كالنظريات الخاصة بالأحداث التى جرت في اللحظات الأولى من نشأة الكون ) . وعلى العكس تميل العلوم الاجتماعية منذ عهد قريب - كما يشهد بذلك مقارنة لفسوية أجريت في

السنوات ١٨٨٠ ، وفي عام ١٩٨٠ - الى التخلي عن المجال التاريخي والتطوري  
الاصلي الذي كانت تعمل فيه منذ قرن من الزمان ، وتلجأ كثيرا الى المجرى النظري  
والتحليل الاستاتيكي اللذين تبين انهما مثيران في حدودهما . وعلى هذا أعدت  
نماذج عامة ، وهي أحيانا هامة ، مثل تحليل التوازن في الاقتصاد ، وأنماط مختلفة  
من البنية النفعية في علم الاجتماع ، وعلم الانسان ، وعلم اللغات الخ . ومع ذلك  
صاحب هذا التطور نوعان خطران من التبسيط : فالنماذج اختزلت عمدا الى  
عناصر عامة وتجريدية ، بافتراض « تساوي سائر الأشياء » ، مع الأمل في  
الوصول الى الحقيقة بتخفيف هذه الافتراضات او ضبطها . ولكن علماء التاريخ  
( وكل انسان ) يعرفون ان « سائر الأشياء ليست متساوية » ، وان الواقع  
الاجتماعي شديد التعقد بالنسبة الى أغلبية هذه النماذج ، فلا تستطيع أن تصفه  
او تحله كما ينبغي . والألعاب التي يزدها شخصان ، والتي صيغت من أجلها  
نظريات رياضية جميلة ، قلما تقابل مواقف واقعية تكون فيها ذات فائدة  
استراتيجية . وهنا أيضا لا يعمل النموذج عادة حسابا لما يظرا على التاريخ من  
تغير - وكثيرا ما يكون ذلك عن قصد ، كما في حالة « بنوية » ليفي شتراوس -  
ربما يأمل ان يحقن عنصرا ديناميكيا في تحليل استاتيكي الأصل . غير ان علماء  
التاريخ كلهم ( ومعظم الناس ) يعلمون اننا لا نعيش في اقتصاديات تصبوا الى توازن  
مستقر . ان الاقتصاديات غير المتوازنة هي التي تهم علماء تاريخ الاقتصاد . وكل  
نظرية لا تأخذ في اعتبارها القوى التي تعمل على زعزعة المجتمعات أو الاقتصاديات  
أو القوى التي تعمل على استقرارها لا يمكن ان تشكل علم اجتماع صحيح ، ولو  
انها قد تكون جزءا رئيسيا فيه . الا أن القوى التي تعمل على عدم استقرار  
التوازن بصفة دائمة هي بذاتها القوى التي تغير المجتمعات بمرور الزمن ، أي انها  
هي التي تهم التاريخ قبل كل شيء .



## موضوع التطور

بماذا يهتم التاريخ أساسا ؟ هنا لا يسعني ان اتحدث عن كل علماء التاريخ  
لأنه لم يزل في مهنتي الكثير من المدارس والأفراد الذين يختلف التاريخ في رأيهم  
اختلافا جذريا وكثيرا عن العلوم الاجتماعية ( أو أي علم آخر ) ، ومن ثم ينكرون  
أي علاقة لهم بهذه العلوم ، أو أي انتماء اليها . ومن المستحيل ، من الوجهة  
التقنية ، أن ننكر لهؤلاء الناس الحق في أن يسموا أنفسهم علماء تاريخ ، وقد  
يكون ما يفعلونه صحيحا بنوع ما . ومع ذلك فانه لما لم يكن لعملهم ، حسب  
التعريف ، سوى علاقة ثانوية للغاية بالعلوم الاجتماعية فانا لن نتحدث عنه .

ان التاريخ الذي يهتم هو ذلك الذي يتعلق بالعلوم الاجتماعية ، وكذا  
بالعلوم الطبيعية التاريخية ، لأنه يمالج تطور الانسان وتحولاته ، باعتباره كائنا  
اجتماعيا ، وهو بذلك على صلة مستمرة بالعلوم الطبيعية التطورية ، وبخاصة

البيولوجية ، ولو انه يرفض حتما النزعة الاختزالية السائدة الآن في البيولوجيا الاجتماعية .

فإذا كان الانسان حيوانا اجتماعيا فانه يتمتع مع ذلك بضمير وثقافة . ومع ذلك فان المسألة الأساسية في التاريخ تتعلق بالتطور : كيف انتقلت البشرية بأسرها ، بسيطرتها المتزايدة على الطبيعة ، وعلمها الآداب منذ المجتمعات الباليوليتية ( التي تنتهي الى العصر الحجري القديم ) ، الى المجتمع الصناعي الحديث ، او باختصار من زمن كان فيه الانسان يخاف من السباع الى زمن يخاف فيه من الأسلحة النووية ؟ لماذا اتبعت البشرية في هذا التطور مختلفة ، وتقدمت اشواطا بعيدة ؟ لقد تحولت البشرية في مجموعها - باستثناءات قليلة يمكن اهمالها - في العصر الحديث بتأثير المجتمع الرأسمالي الذي اجتاز حتى اليوم اطول مسافة في رقعة واحدة من الكرة الأرضية ، وهذه ظاهرة حديثة ، حتى في نطاق التاريخ المدون ، اذ بدأت منذ اجيال قليلة . وهذه التحولات حقيقة واقعة لا سبيل الى انكارها . لذلك لا يمكن انكار حقيقة جوهرية واضحة كل الوضوح - تتعلق بقدرة الانسان على التحكم في الطبيعة - فحواها ان هذه التحولات في مجموعها اتجهت وجهة واحدة ، سواء سميناهم تقدما أو لم نسمها كذلك . وكان كارل ماركس هو الذي حاول بصديق ومنهجية أن يجب على هذا السؤال الجوهرى الخاص بالتاريخ . وتتلخص معالجته العامة لهذا الموضوع في كتابه المعروف « مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي لعام ١٨٥٩ » ، ويعالج هذا الموضوع كذلك في نصوص أخرى كلها تقريبا في العصر نفسه (٦) . ولا أقول ان « ماركس على صواب » ، ولكني أقول ان معالجته هي أكثر المعالجات فائدة ( أرى أيضا أن الماركسيين الذين يرفضون المعالجة التي أجريت في « المقدمة » لا يقتصر على الاضافة الى ما قاله ماركس ، أو تعديله ، ولكنهم يهملون خطته في التحليل كل الاهمال ) . اذكر فقط أنه اذا لم تكن معالجة ماركس هي النص الوحيد في التطور التاريخي فان : ( أ ) معظم النصوص الأخرى ، كنظريات « المراحل » التي كانت شائعة في القرن التاسع عشر ، لم يعد لها تأثير ، ( ب ) التاريخ الماركسي ، مختلطا أو غير مختلط باضافات من سائر علماء التاريخ والاجتماع الذين تقبلوا مسائله ولكنهم حاولوا أن يقدموا اجابات بديلة ، لم يزل أقوى معالجة من نوعها الى يومنا هذا . ليس معنى هذا ، في النطاق العام ، أنه لا يمكن الوصول الى تشكيلة من الاجابات الأخرى .

وتتضمن معالجة ماركس عنصرين : فهي أولا تعرض تقنية أساسية للتحويل التاريخي من خلال التغيرات في أسلوب الانتاج الاجتماعي ( أو الانساني ) الذي يقيم به الناس روابط اجتماعية انتاجية مختلفة تقابل مراحل معينة في تطور قوى الانتاج المادية ، ولو أنها تتعارض معها من وقت لآخر . والعنصر الثاني يقدم نموذجا يوثق العلاقة بين سائر النشاطات الاجتماعية - ويسميا ماركس « البناء الفوقي » ، و أشكال الوعي الاجتماعي ، النوعية - وبين البنيان الاقتصادي للمجتمع ، وكذا

علاقة هذه النشاطات بعضها ببعض . وكانت العلاقات بين القاعدة والمبنية الفوقية مجالا للجدل بين الماركسيين . ولا أريد أن أقحم هذا الجدل في مقال هذا ، ولكن الواضح ان كلا من ديناميات التغير التاريخي وطبيعة النشاط الأدبي وخصائصه في أى مجتمع وأى عصر يمكن فهمها بتحليل أسلوب انتاج المجتمع في الحياة العمالية . هذا أمر واضح بالتأكيد . ونحن اذا أردنا أن نفهم أى شيء في عالم القرن التاسع عشر ، باستثناء الاجزاء الباقية من العالم عى هامش التاريخ العام ، يجب الابتداء بالحقيقة الجوهرية التي تمثل في انتصار الاقتصاد الرأسمالي . وكل نقطة بداية أخرى سوف تقصر البحث ان أجلا أو عاجلا على أجزاء أو مظاهر معينة من هذا العالم تاركة الباقي في ظلام .

وتتضمن معالجة ماركس عنصرا ثالثا : ذلك هو العلاقة بين العمل البشرى الواعي وبين التغيرات التاريخية المستقلة عن ارادة الانسان . واذ أراد ماركس في هذه المرحلة من تفكيره أن يثبت أن التطور التاريخي طويل المدى مستقل بعمامة عن وعي الانسان وادارته فانه لم يعمق تلك العلاقة ، ولو أنه أشار إليها . ولكنها في الواقع عامل هام بالنسبة الى العلوم الاجتماعية بصورة مباشرة ، وبخاصة العلوم المتعلقة بالسياسة .

ولم يتعرض التحليل العام الذى أجراه ماركس لحالات فردية أو مجتمعات معينة . هذا التحليل في صورته الإجمالية ، كما في « المقدمة » ، لم يذكر الطبقات في ذاتها ، ولاشك أن ماركس كان يعتبرها حالات خاصة (في تاريخ الطبقات الطويل) من علاقات الانتاج الاجتماعية . ومع ذلك أرى أنه كان في وسعه أن يولى اهتماما أكبر بعنصر آخر طوره الماركسيون فيما بعد : ذلك هو التعايش بين مختلف المجتمعات البشرية أو الوحدات الاجتماعية السياسية والاقتصادية ذات الأبنية المختلفة ، أو في مراحل مختلفة من التطور ، ولكنها مع ذلك تتفاعل فيما بينها . ذلك باختصار ما سماه لينين « قانون التطور غير المتساوى » ، كما سماه أنصار تروتسكي « التطور المركب غير المتساوى » . والقى الأضواء على هذا الموضوع انقسام العالم الرأسمالى الى بلاد « متقدمة » وبلاد « متخلفة » . ولا أظن أنه يمكن اعتبار هذا مظهرا ثانويا في التاريخ ، حتى التاريخ في شكله العام ، وهذا هو السبب في أن للماركسيين اضطروا الى ادراج هذا الأمر في تحليلهم .

وهناك نقطة أخيرة في طرق التحليل عند ماركس : فهو يقيم نموذجا عاما لكل التحولات الاجتماعية ، لا يذكر فيه أية مجتمعات أو مراحل تطور خاصة بالذات ، ثم يقيم لكل نمط من المجتمعات أو مرحلة خاصة بها - « وسائل الانتاج » - نماذج نوعية ذات تطبيق محدود ، ولكنه مع ذلك واسع . ونحن نعلم أن النموذج الوحيد ، من بين هذه النماذج ، الذى حاول أن يقوم بالتفصيل يختص بتحويلات النظام الرأسمالى تبعاً لما فيه من تناقضات داخلية ، ولكنه ذكر أيضا ، بل سلم بوجود نماذج مماثلة لوسائل أخرى من وسائل الانتاج . كذلك طبق معالجته هذه على حالات

واقعية ، وأوضاع معينة ، وبخاصة في عصره . وعند هذا المستوى من التحليل الذي وضعه بكتابات عن تاريخ فرنسا من ١٨٤٨ الى ١٨٧١ لم تعد عمليات الأجهزة العامة للتطور على المدى الطويل كافية ، وتتجلى العلاقات بين القاعدة وبين البنية الفوقية . بكل ما فيها من تعقد . والحقيقة أنه إذا كان التاريخ يزودنا بتفسيرات عامة للتغير فعليه أيضا أن يأخذ في اعتباره الأوضاع الواقعية الخاصة ، والأشكال « القانونية » ، والسياسية ، والدينية ، والفنية ، والفلسفية ، وباختصار الاشكال الايديولوجية التي يدرك فيها الناس وجود هذا التعارض ( بين القوى وبين علاقات الانتاج الاجتماعية ) ويحسم أمرها » .

وعلى ذلك فالتاريخ يهتم ، وباعتباره علما ، بالأشكال الاجتماعية الشديدة التعقد من تحول وتفاعل وتجميع . والواقع أن التاريخ يهتم اهتماما كبيرا بما يحاول غيره من العلوم ( وبخاصة التجريبية والنظرية ) أن يقصيه عن مجال نظره ، بعزل الظاهرة المرغوب دراستها في المعمل ، أو بصياغة نظرية عامة للفيا لا تقييم وزنا لما في عالم الواقع من تفاوتات . والتاريخ يتطلب نظريات عامة ، كما يتطلب لأغراض التحليل تقنيات مماثلة لتقنيات العزل يقصد التجريب ، من قبيل المقارنة بين الحالات بطريقة منهجية ، وإجراء دراسة احصائية لبعض الظواهر ، كالانتقال من المجتمعات السابقة على النظام الرأسمالي الى المجتمعات الرأسمالية ، أو اتجاعات تطور لنظام الرأسمالي . ويتمين عليه أيضا وقبل كل شيء أن يعمل على مستويات نظرية أقل في عموميتها . كان ماركس يعلم أنه لا يكفي صياغة آلية التطور الاجتماعي في صحورتها العامة الشاملة التي تتمثل في نمو قدرة الانسان على السيطرة على البيئة الطبيعية ، عن طريق النشاط الاجتماعي الذي يتبدى في العمل ( التنسيق بين القوى المادية وعلاقات الانتاج الاجتماعية ) ، بل يجب أيضا تحليل هذه المعلومات المختلفة وتحديدها بالنسبة الى مراحل معينة من التطور ، والى مجتمعات وظروف معينة . وهناك فضلا عن ذلك حدود كبيرة لامكانية عزل الظواهر بقصد تحليلها . ولنا أن نقول ان للتاريخ علم يتناول أشياء ليست متساوية ، ولا يمكن افتراض أنها متساوية . التاريخ يتطلب لا تحليلات توضح الآليات التي تتحكم في التطور بوجه عام والتغيرات التي تطرأ في مرحلة أو أخرى من مراحل التطور فحسب ، ولكن يتطلب أيضا تفسيرات للنتائج النوعية للتغير ، أي إجابات على السؤال الذي يتفيا معرفة السبب في أن الموضوع أعقبه الوضع ب ، ولم يعقبه الوضع ج أو د أو غيرهما . ولعل المستوى الذي تؤثر عنده أحداث أو قرارات معينة على الأحوال ، مستوى « تاريخ الوقائع » ، لا يتلاءم مع التفسيرات ذات النطاق العام ، مع أن التعميم قد يتيح إقامة الحدود التي يتسنى لهذه الأحداث أن تمارس داخلها بعض التأثير ، كاشتراك لينين بشخصه في الثورة الروسية ، ووفاء ستالين . أما العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية فانها لا تهتم بوجه عام بهذا المستوى الذي يمكننا أن ندعه جانبا لعدم ملاءمته لبحثنا هذا ، ولأنه يعرقل البحث بمبارات عامة . ومع ذلك فحتى على مستوى أعلى من هذا ينبغي شرح النتائج النوعية . لماذا كانت ألمانيا ، لا بريطانيا العظمى ، هي

التي أصبحت فاشية بين الحربين العالميتين ؟ ولماذا حدثت الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر لا في القرن السابع عشر أو التاسع عشر ؟ ليس في الامكان استبعاد مثل هذه الأسئلة من التاريخ .

هذه الأسئلة تتجلى بالطبع في كل العلوم المتصلة بالتاريخ ، باستثناء المستوى الذى يتحتم عنده تفسير بعض الأحداث ، ولو أن هناك علوما أخرى تضطر ، على الأقل بصفة جزئية ، الى أن تعمل على مستوى مماثل ، كالإحصاء الجوية ، والاقتصاد ، على الأقل حيثما تضطر لأسباب عملية أن تواجه مسائل من قبيل : حالة الجو غدا في مطار لندن ، أو ردود الفعل المحتملة لانقلاب يحدث في المملكة العربية السعودية على اقتصاد بعض المشروعات أو البلاد أو العالم - ومع ذلك فإن أى علم يتعلق بالتغير التاريخي المعقد يجب أن يكمل نظريته العامة بنظرات وتفسيرات أكثر تحديدا ، فيما عدا الحالة التي يتعلق فيها - كما في علم الكونيات ( الكوزمولوجيا ) - بنطاق خاص ومستوى من التعميم يسمحان له ، انطلاقا من وضع ابتدائي غير مشروع ، بأن يعرض كل النظريات اللاحقة على أنها نتيجة ضرورية لعملية تحكمها القوى الأساسية لعلم الفيزياء . والجيو فيزياء ( علم طبيعة الأرض ) التطورية لا يمكن أن تقنع بتعريف العملية التي تفسر توزيع القارات بوجه عام ، فهي تحاول أن تتروح بالتقريب كيف ولماذا اتخذت القارات والمحيطات أشكالها ومواقعها الحالية . وعلماء البيولوجيا التطورية الذين لا يريدون أن يفسروا التطور بوجه عام ، وانمسا نشوء الدناصير واختفاءها ، أو تطور الطيور أو الثدييات ( وغيرها من الأنواع ) ، يواجهون كذلك مشاكل تاريخية تحتاج الى تفسيرات أكثر تحديدا من نظرية الانتخاب الطبيعي بوجه عام . هناك بالفعل فترة ومجال للبحث تتشابه فيهما موضوع وتقنيات علمي الأحافير وآثار ما قبل التاريخ . حقا ، ان مثل هذه العلوم التطورية تقنع عادة بتفسيرات عامة لا ترضى علماء تاريخ البشرية . وقد تكتفى هذه العلوم بالقول بأن نوعا من الأحياء تطور لأنه « التشف » رقعة بيئية لم يشغلها أى نوع آخر ، في حين ان علماء التاريخ المهمين مثلا بتطور هجرة طائفة من التجار اللبنانيين والسوريين في غرب أفريقية ، وأجزاء من أمريكا اللاتينية يحتاجون مثلا الى معرفة السبب في أن هؤلاء دون غيرهم من شعوب أخرى كانت تميل في تاريخها الى القيام بهجرات مماثلة ، كالغريق ، والأرمن ، واليهود ، هم الذين يريدون شغل هذه الرقعة من اقتصاديات هذه المناطق ، وأشياء أخرى من هذا القبيل . وقد تكون هذه المشكلة الى حد ما مشكلة مصادر ومعطيات . ومثل هذه المسائل لا يمكن الإجابة عليها بالمعطيات المتاحة لعلماء الأحافير مثلا . ومع ذلك فإن المسائل والمنهجيات والحلول التاريخية لا تقتصر على علم التاريخ ، بل ان المعطيات التاريخية تؤدي دورا في العلوم غير الانسانية . مثال ذلك أن أقوى دليل على توزيع القارات ، بغض النظر عن شكل سواحل أمريكا الجنوبية وغرب أفريقية ، كان يقوم على التوزيع الاقليمي الغريب لبعض أنواع الحيوانات البرية ، مما أتاح رسم خريطة العالم اجمالا في عصور مختلفة . هذا البرهان أنكره علماء الجيوفيزياء الذين لم يكن في وسعهم أن يتصوروا ،

قبل العقد السادس ، أية عملية طبيعية تؤدي الى هذا التزيج القارى . كذلك فى أواسط القرن التاسع عشر لم يكن أحسن علماء الفيزياء يعرفون أية قوى تلك التى أكسبت الأرض عمرها الذى يدعى علماء الجيولوجيا ( وهو فرع تاريخى من العلوم الطبيعية ) أنه قد ثبت باكتشافاتهم وتفسيراتهم . وفى الحالتين ثبتت صحة مثل هذا . الدليل ، التاريخى .

### مظهر التغير

ومع ذلك فإن لم تكن المعالجة التاريخية مقصورة على علم التاريخ فإن هذا العلم يتعلق أساسا بالتغير والتحول والتفاعل الديناميكى . وهنا تكمن الأهمية الأساسية للعلوم الاجتماعية . ولنفحص بعضا من هذه المظاهر .

أول هذه المظاهر هو التحليل الذى يجرى على عدة مستويات من الانتظام . ذلك أن أية ظاهرة تاريخية ( أى اجتماعية ) يجب تحليلها تبعا لعدة مجموعات من « قوانين » النوعية المتزايدة . ان المجتمع « البورجوازي » لا يخضع فقط لضروب الانتظام التى يخضع لها كل مجموعة من الحيوانات منتظمة اجتماعيا ، درسها مثلا علم البيئة والبيولوجيا الاجتماعية وغيرهما ، ولو بكيفية نوعية . هذا المجتمع يخضع أيضا لكل ضروب الانتظام فى أى مجتمع بشرى يعمل فى مستواه الخاص على التحكم فى الطبيعة ( المجتمع الصناعى ) ، ويخضع لأجهزته النوعية تبعا لأسلوبه فى الإنتاج ( الرأسمالية ) . وأجهزته النوعية حسب درجة تقدمه ( كالتنافس غير المتكافئ ، أو الرأسمالية الاحتكارية فى الوقت الحاضر ) وغير ذلك . هذا المظهر يهم بنوع خاص العلوم الاجتماعية التى كانت ، على غرار العلوم الطبيعية ، تميل فى وقت ما الى نقص أو اختزال عقداها . ان سلوك الانسان الاجتماعى لا يمكن تحويله الى آليات بيولوجية اجتماعية . حقا ان اقتصاديات عصر الاقطاع ليست كغيرها من الاقتصاديات : اقتصاد أهالى استراليا الأصليين مثلا ، أو الاقتصاد . الرأسمالى العالمى الحديث ، ولكن لا يتسنى فهمها جيدا على هذا المستوى العام . ولاشك أن الاقتصاديات الرأسمالية فى العقد التاسع هى اقتصاديات رأسمالية ، ولكن لا يكفي لفهمها جيدا الاعتماد على افتراض أن رجال الأعمال يتنافسون منافسة حرة فى السوق ، بغرض أن فى وسعهم أن يفعلوا ذلك . ان العلوم التى تسعى للتعميم المفرط ( مثلا ، بتعريف علم الاقتصاد بأنه سلوك انسانى يستهدف توزيع الموارد المحدودة على مختلف الأغراض المتنافسة ، أو تعريف المجتمع بأنه كل نظام « انسانى » فعال ) تستبعد بالفعل من تحليلاتها جزءا كبيرا من الموضوع الذى تعمل على معالجته .

المظهر الثانى يتعلق بطبيعة التغير التاريخى . وهنا أيضا يكمن الخطر الرئيسى فى النزعة الى الاختزال المفرط ، الذى يقال انه علمى . ان « التطور » الاقتصادى الذى يقتضى تغيرات نوعية لا يمكن تشبيهه « بالنمو » الاقتصادى الذى لا يتضمن . كقاعدة ، مثل هذه التغيرات . ولاشك أنه فى الامكان صوغ نظريات فى النمو ، قائمة



على بعض الافتراضات ( منها نظرية عالم الرياضيات فون نيومان ) . ولهذه النظريات قيمتها . ومع ذلك فانه ، كما دلت التجربة ، غير قادرة على تفسير العمليات الحقيقية التى يتضمنها التطور الاقتصادى ومشاكله الواقعية . حقا ، ان دراسة « مستوى الانتاجية » له أهميته ، كما أشار بذلك ماركس فى كتابه « مقدمة عامة فى نقد الاقتصاد السياسى » ، ولكن حتى هذا البحث العام يجب أن يجرى هو أيضا « بالنسبة الى مختلف مراحل تطور كل شعب على حدة » . فالواقع أننا لانستطيع أن نستنبط « مستوى انتاجية » أمريكا قبل اكتشاف كولبس مثلا من مستوى انتاجية الصين فى عهد أسرة سونج . وحساب متوسط انتاجية الاقتصاديات البشرية كلها على أية حال قبل وجود اقتصاد عالمى اجمالى ، له قيمة محدودة جدا . حتى ولو كان ذا فائدة عملية . وحتى أنماط التطور التى يمكن عرضها فى شكل خط متصل ، مثل نمو السكان على مر الأجيال ، يجب تفسيرها بتقنية التغير الاجتماعى المعقد ، لأنها ليست محكومة مباشرة ( اللهم الا فى نهاية المطاف ) بصفة « مالتسية » ( نسبة الى نظرية مالتس ) بسيطة ، كالصلة الموجودة بين السكان وموارد المعيشة . لذلك فان الديموجرافيا ( الدراسة الاحصائية للسكان ) ، وهى من العلوم الاجتماعية الأكثر تقدما ، تجد صعوبة كبيرة فى التكهن بالتطور السكانى فى المستقبل . حتى بعض الأوضاع التى يمكن تفسيرها بآراء مالتس ، مثل الأزمات السكانية فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، أو فى القرن التاسع عشر بايرلندية ، أصبحت أزمات « مالتسية » بسبب وجود تناقض نوعى ، عام أو محلى ، بين الصلوات الاجتماعية وبين قوى الانتاج ( بعبارة مبسطة ) ، والا فانه لايتسنى تفسير منحى النمو السكانى . ولعل الحاجة تدعو الى الاستعانة بتقنيات أكثر تمقدا لتفسير التطور السكانى فى أمريكا اللاتينية الاستعمارية مثلا . مثل هذه التقنيات هى التى تهم التاريخ بالذات .

ويتعلق المظهر الثالث بالتفاعلات المعقدة . فالتاريخ لاهتم بالمجتمعات التى يمكن تعريفها بعبارات عامة أو مجردة ، ولكن بالمجتمعات التى هى نتاج ماضيها . من ذلك أن تحليلا بنيويا أو وظيفيا بحثا لمجتمع بشرى ، مهما كان مفيدا ، يفشل بعض المسائل الرئيسية ، كما يفشل أى تحليل من هذا النوع . ترى لماذا يتكون النظام من « عناصر » نوعية ، لا من بدائل أخرى وظيفية ؟ وما هى النتائج التى تسفر عن استخدام « عناصر » تاريخية معينة كيفت لوظائف لم تجعل لها منذ البداية، وعلى العكس من ذلك على أى مدى يعرقل وضع تاريخى معين هذا التكييف ؟ نعلم أن النظم الملكية الوراثية تتلالم كل الملاممة مع تطور النظام الرأسمالى والمجتمع البورجوازى الحديث ، ولو أنها تغير طبيعتها ووظيفتها من عدة وجود ، وليست هذه المسألة ذات أهمية كبيرة ، ولكننا اذا اهتمنا بها تحتم علينا أن نفسر السبب فى أن بعض النظم الملكية ما زالت قائمة فى بعض المجتمعات الرأسمالية ، فى حين أنها زالت فى مجتمعات أخرى . هنا أيضا يهتم التاريخ بالتفاعل بين الوحدات الاجتماعية الاقتصادية ، والسياسية ، أو غيرها ، التى يختلف بعضها عن بعض من حيث النوع

والحجم ، مهما كانت الكيفية التي توصف بها هذه الوحدات ، ومهما كانت أصل الاختلافات بينها . ويهتم علماء التاريخ دوما بهذه التفاعلات ، سواء في القرن الرابع عشر حين فسر ابن خلدون تطور العالم الاسلامي بنموذج من النزاع والتفاعل بين الرعاة الرحل والسكان المستقرين ، وبين سكان المدن وأهل الريف ، أو في القرن العشرين حيث تفسر عملية التطور ( أو التخلّف ) الرأسمالي العالمي بأنها امتداد النظام الرأسمالي الى مجتمعات ما قبل هذا النظام ، والتفاعل بين اقتصاديات الدول القومية المتطورة ، والمتنازعة أحيانا . هذه التفاعلات خارجية وداخلية في آن واحد ، وتتطلب في الحالتين تحليلا متعددًا ، أو بالأحرى نموذجا قائما على تفاعل عدة نظم . فقد أظهرت الدراسات التي أجريت بشأن العالم الثالث ، وتوسع التجارة الأوروبية قبل الثورة الصناعية ، أننا بازاء قطاعين متميزين على الأقل ، القطاع « المتقدم » ، والقطاع « المتخلف » ، ومن ثم فإن نظرية اقتصادية قائمة على اقتصاد السوق العالمية وعلى نظرية النفقات النسبية لاسبيل الى تطبيقها . ويطور كولا ، في كتابه « النظرية الاقتصادية في عصر الاقطاع هذا النموذج ذا القطاعين ، فيلاحظ أن المشروعات الاقتصادية في النظام الاقطاعي تعمل في كلا القطاعين ، فتطبق حسب الأحوال عقلانية ، اقتصاد رأسمالي ، أو عقلانية نظام غير رأسمالي ، أو تجمع بينهما . ويصدق هذا أيضا ( كما يتضح من دراسات أجريت بشأن المجتمعات الريفية ) على النشاطات الريفية الموصوفة بأنها « زراعة الكفاف » . وعلى ذلك فإن نظرية خاصة بالنمو الاقتصادي تحل هذه المشكلة بتعميم لاتاريخي مفرط تصطدم بصعوبات شديدة ، وبخاصة في حالة التطور الزراعي ، حيث العوامل البنوية والنظامية ذات أهمية جوهرية .

ويتعلق المظهر الرابع بالتفسيرات والتكهنات . واني أقصر على التكهنات لأنها تعتمد على التفسيرات ، ومن ثم تعتبر عامة اختصارا لها . والتكهنات في العلوم الاجتماعية ، كما في غيرها من العلوم ، تتخذ ثلاثة أشكال رئيسية : أولا : « إذا تحققت بعض الشروط ، مع استبعاد العوامل الأخرى ، نحصل دائما على نتائج معينة . » فالتكهن لا يصح الا في ظروف محدودة جدا ، ولا يمكن انكارها الا اذا تبين خطأها في الظروف نفسها ( لا ينكر أحد نظرية جاذبية الأرض استنادا الى طيران الطيور أو الطائرات ) . ثانيا : هناك نظريات عامة تتيح لنا عن طريق الاستنباط أن نتكهن بحدوث ظواهر لم تعرف بعد ، مثل الجدول الدوري للعناصر ، الذي تكهن ببعض العناصر الكيميائية التي لم تكتشف بعد . ثالثا : الافتراضات الرياضية من قبيل اذا ارتفع الطلب ، لا العرض ، ارتفعت الأرباح ، وتتنطبق على حالات واقعية ، اذا تساوت سائر الأشياء ( هذه الافتراضات يجب تمييزها عن التكهنات التي لا طائل من ورائها ، وهي ليست تكهنات ، كالقول بأن أي مجتمع مجهول يمكن اثبات أنه نظام بنيوي وظيفي . واذا وصف مجتمع أو نظام بنيوي وظيفي وصفا معينا فان كل أفرادها ينطبق عليهم هذا الوصف ) . كل هذه التكهنات قد تشيّر الى نتائج في المستقبل ، ولكنها لاستهدف بنوع خاص توقع حدوثها ، كما أنها لاستطيع أن

تعمل ذلك ، اللهم الا بشروط مقيدة من قبيل « أن تكون الأنشئة الأخرى متساوية » .  
أما نظرية العرض والطلب فانها لا يمكن أن تتكهن بالأسعار الا فى نطاق سوق  
تقليدية حديثة لا وجود لها الا فى القليل النادر . ومع ذلك فان العلوم الاجتماعية  
تهتم على نطاق واسع ، وربما بصفة أساسية ، بالتكهنت الخاصة بالنتائج الواقعية  
فى المستقبل . وأنماط التكهن العلمى المذكورة ذات فائدة محدودة فى هذا الخصوص .  
فضلا عن ذلك فان الكثير من العلوم الاجتماعية يعوزها أبنية نظرية متطورة يمكن  
أن يستنبط منها تكهنتات ، وعلى ذلك فان معظم هذه العلوم تميل الى أن تكون  
« أكثر بقليل من مجرد تقديرات احصائية مبنية على تجميعات لمعلومات تجريبية  
داخل فئات ليس لها على وجه الاحتمال سوى أهمية نظرية محدودة » .

والشيء العجيب أن من واجب التاريخ أن يعد منهاجا أو اطارا للتكهن .  
فالتاريخ يهتم دائما بالمستقبل ، ولو أن هذا المستقبل قد يكون وثيق الصلة باماضى  
بعيد : كصلة القرن التاسع عشر بالقرن الثامن عشر . فعلماء التاريخ الذين يحلون  
النتائج المترتبة على الثورة الصناعية يصوغون نماذج لمستقبل يبدو لأنظارهم من زمن  
ماضى محدد ، ويختبرون هذه النماذج بمقابلتها بالنتائج الثابتة المسجلة . وهم بطبيعة  
الحال يعرفون حقيقة هذه النتائج . ويمكن القول بأن هناك فرقا بين تفسير انتصار  
الارجنطين فى كأس العالم الأخير لكرة القدم وبين المراهنة على من يفوز بالكأس فى  
المرة القادمة . ولكن العملية الذهنية فى هذا الشأن ذات طبيعة واحدة . علاوة على  
ذلك فان التحليل التاريخى يجب أن ينصب فى معظمه على الانتقال من حالة معقدة فى  
الماضى الى حالة أخرى معقدة أيضا فى المستقبل . ويتضمن تحليل « نتائج الثورة  
الصناعية » لا عوامل توصف بأنها اقتصادية أو تكنولوجية بحتة فقط ولكن أيضا  
تأثير عناصر نظامية وثقافية وغيرها . ويجب أن يحاول « التكهن » التاريخى أن يفسر  
بطبيعة وبنیان المجتمع البورجوازى الجديد فى كل مظهره . باعتبار أنه نتاج الثورة  
الصناعية . وعلى علماء التاريخ أن يميزوا بين النتائج التى لم يكن فى المستطاع  
التكهن بها من الوجهتين النظرية والعملية وتلك التى كان يمكن التكهن بها نظريا ،  
ويحاولوا أن يحددوا مجالات النوعين ، وفى مقدورهم كذلك أن يطوروا منهاجا  
للتكهن التاريخى ، بأن يحلوا النتائج لمعرفة السبب فى أن نماذج التكهن أو التكهنتات  
الفعلية لم تكن صحيحة ، وفى أى النقاط لم تكن كذلك ، كتحليل حدود ونتائج تكهن  
ماركس لاتجاهات التطور الرأسمالى ، تحليلا ينظر فيه الى الماضى . وفى مقدورهم أن  
يختاروا بين النماذج التى لها فاعلية كبيرة ومجال أوسع . والنماذج الأقل من ذلك .  
كل هذا بلارب عمل شديد التعقد ، يثير مشاكل ضخمة بشأن طبيعة التفسيرات  
والنظريات ، ومعايير اختيار النماذج ( بما فى ذلك الحدود الشخصية والتاريخية  
لهذا الاختيار ) ، وبطبيعة المراجعة . ومع ذلك فان هذه الاشياء لا تختلف عن نظيراتها  
فى العلوم الاجتماعية . ومن ثم فان منهجية التحليل التاريخى ذات أهمية جوهرية  
للعلوم الاجتماعية التى تحتاج الى أيضا الى مثل هذه المنهجية من أجل تكهنتاتها التى  
هى بالتأكيد أكثر غموضا .

ويتعلق المظهر الأخير بطبيعة العلوم الاجتماعية نفسها • والموضوع الحقيقي ، أو مجال التحقيق في معظم هذه العلوم غامض ، وغير مؤكد ، وتعريفاته انتقائية ، تجريبية ، أو تسبق التجربة ، وقابلة للتغيرات اللانظامية • فمثلا مارشاك قد عرف علم الاقتصاد تعريفا تجريبيا بأنه « دراسة الجنس البشرى في شؤون الحياة الجارية » ( وهذا تعريف غامض ) ، ولكن روبنز يعرفه بطريقة تختلف في نوعها كل الاختلاف بأنه « العلم الذى يدرس السلوك البشرى باعتباره علاقة بين وسائل محدودة لها فوائد بديلة » ( ومع أن هذا التعريف قد ازداد بعد ذلك ايضا فانه لم يزل مقبولا في جوهره عند سامويلسن ) • واذا كانت الصلة القائمة بين مجالات دراسة العلوم الطبيعية الرئيسية وبين فروعها المتخصصة صلة منتظمة في اساسها فان الامر ليس كذلك بصفة عامة بالنسبة للعلوم الاجتماعية • فثمة مصطلحات اساسية مثل « المجتمع » لم تلتق بالفعل اى تعريف • هذه العلوم كلها تهتم ، بشكل أو بآخر ، بالسلوك البشرى ، الا أن مجال الدراسة في مختلف العلوم الاجتماعية يصعب تعريفه تعريفا دقيقا • ويجب وضع قائمة بما يؤديه فعلا علماء الاقتصاد والاجتماع واثروبولوجيا وغيرهم في زمن معين • وفي مقدور المشتغلين بالعلوم الاجتماعية أن يتجنبوا هذه الصعوبة بأن يختاروا موضوعا لدراستهم بكيفية قد تبدو تفسيفية جزاء أو مظهرا من السلوك البشرى ، مع اغفال باقى الأجزاء والمظاهر • مثال ذلك أنه يمكنهم في علم الاجتماع أن يختاروا « ميثودولوجيا السلالات البشرية » ، وهي في رأى ه • جارفنكل « دراسة منهجية للشؤون العادية لفرد ما ، ومشروعاته المنظمة ، حيثما تعالج هذه المعرفة باعتبارها جزءا من المجال الذى تنتظم فيه هذه الشؤون والمشروعات » • وهذا تعريف غير مقنع الى حد ما •

وينبغي لعلماء التاريخ أن ينظموا مجال دراستهم لسبب بسيط : ذلك أنهم لا يستطيعون ( اللهم الا لأسباب تتعلق بالملامة التقنية ، أو للضرورة ) أن يختاروا موضوعهم من بين مجموع النشاطات البشرية في الزمان الماضى • وحتى اذا اختار علماء التاريخ لسبب ما أن يركزوا بحثهم على نشاطات انسانية معينة ويهملوا ما عداها من النشاطات فانهم يفعلون ذلك دائما تبعا لحكم واع أو غير واع بشأن الأولويات التى يجب مراعاتها في موضوع التحليل • ويركز علماء التاريخ التقليديون أبحاثهم على الملوك ، ومجالس الوزراء ، والحروب ، والدبلوماسية ، لأنهم يعتبرون تصرفات صانعى القرارات من الفئات الحاكمة هي أهم القوى المحركة في التاريخ • على أن علماء التاريخ كلهم ، مهما كانت آراؤهم بشأن القوى المركزية في التاريخ ، يعرفون أن عليهم أن يقيموا في مجال رؤيتهم علاقة منهجية بين هذه القوى وبين ظواهر أخرى في الماضى - اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو دينية أو غيرها - ومهما كان مجال رؤيتهم ضيقا بالنسبة لمعايير غيرهم من علماء التاريخ فان هذا المجال يقتضى تجميع الظواهر التى يمكن أن تعالج على حدة خارج نطاق التاريخ ، دون أن يكون بينهما أية صلة • ان فيزياء نيوتن « تنتمى » الى العلوم الطبيعية ، وينتمى هوبز ولوك الى الفلسفة ، كما تنتمى الجدالات في شأن الميزان التجارى الى الاقتصاد وميلتون موضوع

للقدر الأدبي ، وقد يكون اغتيال جلنكو في الوقت الحاضر جزءا من تحقيق ميداني يجريه علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية بشأن نظم القراية في مجتمع العشائر الاسكتلندية . غير أن هذه موضوعات يتعين على علماء التاريخ البريطانيين في أواخر القرن السابع عشر أن يأخذوها في اعتبارهم . وإذا كان لزاما لكل تاريخ أن ينظم مجموع النشاطات البشرية ، ويقيم علاقات بين موضوعات البحث في مختلف العلوم المتخصصة ، فإن بعض أنواع التاريخ ( كتاريخ ماركس ) يفعل ذلك بطريقة منهجية واعية . وهي اذ تفعل ذلك ليست مجبرة على ايضاح مفاهيم مختلفة ، ولكنها تسهم أيضا في بناء مجال العلوم الاجتماعية وتنظيمه . كذلك فإن أكثر معالجات العلوم الاجتماعية نفعاً - الاقتصاد السياسي التقليدي ، من النمط المعروف في القرن الثامن عشر ، اقتصاد ماركس وفير - قد جرت في اطار تاريخي بصفة أساسية ، حتى ولو لم يكن المشتغلون بها أنفسهم في الأصل من علماء التاريخ .

ومع ذلك فإن هذا التنظيم لموضوع التحقيق التاريخي والاجتماعي يجب أن يكون إلى حد ما انتقائيا وشخصيا . وليس ثمة انسان في الوقت الحاضر يقبل وجهة النظر الوضعية الساذجة التي تقول بأن يراعى رجل العلم واقعية موضوعية موجودة خارج نفسه ، بغض النظر عن مبادئه ومثله وأنشطته السابقة ، واقعية يكتشف أساسها وقوانينها بتطبيق الأسلوب العلمي . ووجود مثل هذه الواقعية أمر لانزاع فيه بوجه عام ، ولكن من المسلم به أن الصلة بينها وبين من يلاحظها صلة شديدة التعقد . وفي الامكان إلى حد ما التاكيد من صحة الافتراضات والنظريات بوسائل مختلفة ، أو على الأقل اثبات أنها لا تتعارض مع الوقائع الملحوظة . غير أن هذا يطرح أيضا مشاكل عويصة ، وبخاصة في مجال العلوم الاجتماعية ، تتعلق بالسياسة ، والايديولوجيا ، والمسلمات التاريخية الثابتة . والموضوع لايتعلق فقط بالتعرف على الحالة الواقعية ، ومعرفة أننا كلنا نخضع لهذه الحدود ، ولكن أيضا باكتشاف كيف يمكن رغم كل شيء الوصول إلى فهم أحسن للمجتمع البشري . ويشك بعض الفلاسفة في امكان ذلك ، فإن كانوا على حق في شكهم فإنه لا يوجد علم اجتماع جديد بهذا الاسم . واعتقد أن وجهة نظرنا مختلفة عن ذلك ، فالتاريخ يزودنا على الأقل بدليل يرشدنا خلال هذه التعقيدات ، ويتيح لنا أن نحلل ، من جهة الروابط الفاتحة بين العديد من وسائل ملاحظة واقع الطبيعة والمجتمع ، واختيار بعض مظاهره لدراستها ، وكذلك بين العديد من النظريات والتفسيرات ، ومن جهة أخرى تحليل الاطار « الخارجى » الذى حدده ونظمه ، ويتيح لنا التاريخ أن نعين حدودها في الماضى . وكلما نما فهمنا للواقع نموا شاملا - وليس لزاما أن يكون فى اتجاه واحد - فإنه يتيح لنا أن نحلل هذه العملية . ولعله يستحيل علينا أن نعمل ونفكر وندرس وضعنا الاجتماعى والتاريخى بأن نضع أنفسنا خارج عصرنا ونحن ، كما لاحظ ماركس ، لسنا أصحاب عقول ذكية متحررة . ولكننا فورا ضوء التاريخ فى وضع يسمح لنا بأن نرى الرجال والنساء ، مثلما نرى أنفسنا ، يعملون فى حدود مماثلة لحدودنا . وبهذا المعنى يتأتى للتاريخ أن يسهم اسهاما كبيرا فى العلوم الاجتماعية .



يجدر بنا قبل الخوض في الحديث عن التاريخ ان نلقى الضوء على دور المؤرخ .  
انه ليس وكيلًا للتغيير الاجتماعي . . ولا يذكر التاريخ استثناء لهذه القاعدة سوى  
« لينين » ، الذي قام باسهام ثوري كبير من خلال كتابه « تطوير الرأسمالية في  
روسيا » ، وما عداه كانت محاولات فردية اتسمت بالمظهرية وعدم الجدوى . والمثال  
الصارخ على هذا هو المؤرخ أندريه جندر فرانك .

فالمؤرخ عليه ان يقبل رسالته كما هي ، أي القيام بدور الذاكرة بالنسبة للجنس  
البشري ، وهنا تبرز المشكلات عند تعريف نوع الذاكرة . فالتركيز على تاريخ  
الديانة يعنى الذاكرة الدينية للشعب ومجموعته الثقافية . ويصدق هذا المعنى على  
الجوانب السياسية للدولة ما .

ومن ثم فان الجدل الدائر الآن حول تجديد طريقة تموين التاريخ ليس الا جدلا  
عقيا ، حيث يجب ان ينحصر التجديد في العملية التاريخية على توسيع مجالات  
الذاكرة البشرية مهما كان أسلوب ذلك .

وبذلك يصبح الطريق ممهدا لتحديد عنصر التاريخ الحديث خلال نصف القرن

## بقلم : روجيرو رومانو

مدير الدراسات في مدرسة الدراسات العليا لعلوم  
الاجتماعية - عنوانه ٥٤ بوليفار وامبلي باريس ٦ •

## ترجمة : محمد فهد

ليسانس في التربية من جامعة رينيه ديكارت بباريس عام  
١٩٧٦ ، ودبلوم ترجمة من الجامعة الأمريكية عام ١٩٧٨

---

المنصرم حيث يبدو بوضوح هيمنة دور التاريخ على الاقتصاد ، والوعى المتجدد بالمشاكل  
الجماعية بدءا من النظم الاجتماعية وانتهاء بالمقائد • ويجدر بنا هنا لقاء الضوء على  
الاسباب التي أدت الى ذلك •

بدأ علم التاريخ يهتم بالعلوم الأخرى كالاقتصاد والاجتماع وعلم النفس ، وذلك  
بجتنى كثير من أساليبها الفنية وبعض مفاهيمها ، فجاءت التفسيرات بصفة عامة ضخمة ،  
وترددت أصداؤها ، لا في مجالات الدراسات الفردية والكتابات العلمية فقط ، بل  
تعدتها الى مجالات الأبحاث العلمية الشاملة •

وبذلك يتضح أن التاريخ الحديث خلق وعيا عاما حول « أن مفهوم الذاكرة  
التاريخية عليه أن يتسع لنشاطات الجنس البشرى كله ، دون الاقتصار على تاريخ  
الملوك والأباطرة والجنرالات والسفراء » •

ويبرز هنا سؤال ، هو كيف قام التاريخ بالوفاء بدينه حيال علم الاقتصاد  
وعلم الاحصاء وعلم النفس والاجتماع ؟

والاجابة هي أن التاريخ مازال مدينا لهذه العلوم ، وذلك لسببين رئيسيين •

اولهما : أن نوعية المادة التاريخية لاتخدم أغراض علماء العلوم الاخرى .  
لأنهم يتمكنوا من تطوير عاداتها رغم حداثةها لخدمة هذه العلوم ( باستثناء بسيط  
مثل علاقة هاملتون / كينيس ) .

والثاني : نذكره انصافا ، وهو أن علماء الاقتصاد والاجتماع الخ لم يعرفوا  
ما يقوله علماء التاريخ اهتماما كافيا باستثناء بعض الجغرافيين .

ولزيادة التعمق يجب علينا دراسة العلاقة التي يحتمل وجودها بين علم التاريخ  
من ناحية وبقيّة العلوم الأخرى في مجال دراسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

يتفق الجميع على أن المؤرخين قد غيروا نظرتهم ، حيث تعدى اهتمامهم بالماضي  
البعيد الى الحاضر أيضا ، وتبنى الاقتصاديون هذه النظرة ، حيث أتاح الالتقاء بين  
الحركتين المجال لتعاون عملي وبناء بينهما . ولا يمكننا اغفال الاسهام الكبير الذي  
أداه المؤرخون لنظرية السعر ونظرية النقد ودورة التجارة ولسنا في حاجة الى ذكر  
الدور الذي أسهمت بها دراسات « أ . ج . هاملتون » في تطوير نظرية كينسمان .

وتأثر دور المؤرخين سلبا وإيجابا بما كان لهم من دوافع ( حوافز ) تجاه الفكر  
الاقتصادي التي بدأت أساسا « دوافع كمية » ، وبذلك تكونت الحلقات التاريخية  
الطويلة المدى ، وكانت في اجمالها جيدة ، وبمضها موضع جدل ولكنها ذات محصلة  
مفيدة . والعييب الوحيد هو التوقف التام الذي أصاب المؤرخين مع نهاية القرن  
الثامن عشر ، الأمر الذي تصدّر معه اللحاق بمخزون المعلومات المتراكم في الكتب  
الاحصائية السنوية التي بدأ صدورها خلال القرن التاسع عشر .

هذا ولم تقتصر الاستفادة من الحلقات الطويلة المدى على علماء الاقتصاد فحسب  
بل عادت بالفائدة أيضا على المؤرخين أنفسهم حيث أعادوا على ضوءها تدوين التاريخ  
وتجديد أسلوبه .

وقد اكتسب المؤرخون احساسا تقديرا اكسبهم وعيا بخطورة فقدان التجانس  
والاعتماد على الأرقام الصماء البعيدة عن توضيح المعاني السياسية والاقتصادية  
والاجتماعية التي وضعت من أجلها .

ونسوق هنا مثالا للتوضيح ، هل يمكن دراسة تجارة التوابل في بلد ما خلال  
القرنين الخامس عشر والسادس عشر مع اغفال التغيرات التي حدثت في جميع فروع  
التجارة خلال الفترة المذكورة ؟ ومن العسير هنا تقديم بيان مفصل عن المسائل المؤثرة ،  
لأن ذلك يقع على عاتق المؤرخين .

وثمة مثال آخر هو هل يمكن دراسة التغيرات التي نشأت على نظم المرور في  
مدينة ما دون اعتبار التغير الذي حدث في المدينة نفسها ؟

ومثال ثالث يتعلق بعدد أجهزة الراديو في بلد ما ، فمن الملاحظ أن هناك فروقا  
واضحة بين الأجهزة الكهربائية والترانزستور الذي يعمل بالبطارية . وفي بعض



البلدان تكون شبكة توزيع الكهرباء سيئة لم يظهر أثر الراديو فيها الا مؤخرا مع انتشار أجهزة الترانزستور . بل أن التغيرات شملت أيضا نوعيات البث الإذاعي حيث بدأ اهتمام هذه الدول باشتباغ حاجات المواطنين مع الإزدياد الفجائي لهذه الحاجات . ومن ذلك يتضح أن المشكلة التي تبدو للوهلة الأولى مركبة من ناحية الكم والترتيب الزمني، قد تتطور لتكتسب مظاهر أخرى تؤدي في النهاية الى مضاعفات ضخمة .

وليس من المؤكد أن علماء الاقتصاد قد كرسوا اهتماما كافيا لهذه المسائل ، ولكنهم أدوا دورا هاما الى حد ما عندما انصب اهتمامهم على البيانات الكمية بصفة أساسية .

والى هنا كان اهتمامنا مركزا على المجال الاجتماعي . فاذا انتقلنا الى التركيز على مشكلات التنمية فإن الاقتصاديين يشعرون بأهمية تعاونهم مع المؤرخين لتغطية المجال الكيفي ، وذلك دون إهمال الجانب الكمي .

وهنا ما يبرر الرضى عن هذا الاتجاه للأحداث حيث أنها توضح أن الفرد لا يستطيع أن يضع قواعد ثابتة تحكم التعاون بين مجموعة العلوم محل دراساتها وما يعقبه من محاولات لبحث الآخرين واقتناعهم باتخاذ اتجاه معين .

ومن ذلك يتضح أن اللجوء الى البيانات الكمية وحدها لا يعتبر أسلوبا علميا واقعيا لمواجهة مشكلة التنمية أنها قد تمثل نقطة انطلاق هامة ولكي يجب اتباعها عناصر كيفية لتحقيق نتائج معقولة وواقعية .

ولنحدد أولا مدى الاستفادة من المادة الكمية التي تركها المؤرخون خلال الحقب القليلة الماضية . ونذكر هنا على سبيل المثال الأجور والأسعار التي كانت ومازالت تشد المؤرخين ، والتي نتج عنها حاجة ملحة الى دراسة تكاليف المعيشة للأسرة ونوعية مشترياتها ثم دراستها من ناحية الكم ثم مقارنتها بالتغيرات الناشئة في ميزانية الأسرة، حيث ساهمت هذه البيانات في تقويم مستوى المعيشة بصورة مباشرة وتقويم العطاء الاجتماعي واتجاه حركة المجتمع بصورة غير مباشرة ، وقد أهمل هذا الأسلوب المنهجي في مواطن كثيرة من العالم من أجل تطبيق أسلوب أكثر تعقدا إلا أنه أيسر في تطويع المعلومات المحصلة في مجال الأجور والأسعار والنقد والسكان لتصنيف الحلقات التاريخية الطويلة المدى وعلاقتها بميزانية الأسرة . والتطويع بهذا الشكل يمكن تحقيقه بسهولة . والمشكلة الثانية التي نهمنا بصورة مباشرة هي المؤثرات « النوعية » ( أو الكيفية ) التي يجب دراستها رغم ظاهرها الخادع . ولكن ما هو الجانب الكيفي للمصادر وما أهميته ومدى الاعتماد به ؟ وعند وضع حد له فما مدى التعديل الواجب ادخاله لضمان الاستفادة من هذه المعلومات ؟

إن علماء التاريخ لهم دور مميز وضروري في هذا المجال حيث أنهم هم الذين يمكنهم تحديد معامل الموضوعية لهذه المصادر . وفوق كل هذا فهم الذين يمكنهم

تحديد الإطار العام الذى يساعد فى تطبيق « المصادر الكمية » باتقان تام وذلك بالاستفادة من الأخطاء التطبيقية التى وقعت فى الفترة بين ١٨٥٠ و ١٩٢٠ .

ويمكن للمؤرخين التغلب على هذا الجانب لا بفضل معرفتهم الدقيقة بالتقارير فحسب بل كذلك بفضل حاستهم النقدية وأسلوب تتبع المصادر وقدرتهم على تحديد الملائسات المحيطة بهذه المصادر .

وقد لاحظ فوق هذا وجه آخر لمشكلة المصادر الكيفية للتنمية ، تلك المصادر التى تفصح بطبيعتها عن سمات كمية ونوعية فى آن واحد ، ولايضاح ذلك نأخذ مثلا معدل الانتظام الدراسى فى بلد ما ، فهو يعتبر مؤشرا هاما يخص الاستثمار العام فى التعليم الأساسى ، وحالة الطرق التى قد تكون ذات دلالة مضللة بالنسبة للمواطنة المدرسية فى المناطق الريفية ، وأيضا الظروف الاقتصادية لعائلات التلاميذ الذين يضطرون الى التضحية بجهود أبنائهم الانتاجية لارسالهم الى المدرسة . وينبغى الإشارة الى أن العوامل المدروسة هنا ذات طبيعة كمية بحتة ، أما العنصر الكيفى المؤثر فهو أن أطفال اليوم هم فئة قراء الصحف ، وحملات لواء الكلمة قولاً وكتابة ، وأصحاب المناصب الهامة فى المستقبل ، ويصعب هنا اجراء تقييم كمى لهذه النتائج . ومن هنا تبرز أهمية دور علماء التاريخ فى لقاء الضوء عليها ، ولكن مشكلة الكيف تبدأ فعلا من هنا ، فمن المفيد تحديد عدد المدارس الثانوية وتسيتها الى السكان . ولكن الأكثر فائدة الى جانب ذلك هو معرفة نوعية البرامج الدراسية المطبقة والكتب الدراسية فى المدارس المذكورة ، حيث أن الفصل هو المكان الأول لنشر مفاهيم أساسية معينة وتراث الطبقة الحاكمة التى تكون عادة مفروضة على عامة الشعب . وهذه حقيقة واقعة لا يمكن لغير المؤرخين أن يقوموا بالتحليل الكيفى لها . يقوم الوعى القومى والدينى بالفئة الحاكمة على أساس الكتب الدراسية التى استخدمت فى المراحل الأولية . وكما نعلم فإن هذا سيؤثر على أسلوب الفئة الحاكمة فى المستقبل وعلى اقتصاد البلاد والمشكلات السياسية والاجتماعية كذلك . ومن هنا يبدأ البعد الكيفى للمشكلة .

ولكن كيف يمكن ترجمة هذا البعد الى أرقام ورموز ليتسنى لعلماء الاقتصاد والاجتماع استخدامها ؟

وتبرز المشكلة فى الربط بين علاقة الأدب بالمجتمع مثلا . ولكن ما هى المعايير المطبقة لتصنيف الكتب الموضوعية فى التاريخ أو اللاهوت أو الفلسفة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ؟ وما هو أسلوب تحديد تلك المعايير ؟ وهل هى معايير مجردة أم يؤخذ فى الاعتبار تداخل العلوم فى تلك الفترة والأساليب السائدة فى الماضى ؟ وبافتراض اغفال الفوارق بين العلوم ألا نكون قد صيفنا تلك الفترة بصيغة القرن العشرين ؟ ومن المؤكد أن الأساليب السابقة صادقة بصورة أو بأخرى ، الا أن ذلك أوقع علماء التاريخ فى أخطار لا يمكن تلافيها ، ويوقع بالتبعية كل من يحاول الاستفادة من هذه المعلومات فى الأخطاء نفسها .

ويمكن تطبيق هذا المثل في حالات عديدة لا في مجال التعليم الذي كان بداية  
الانداس فقط .

وتبقى المشكلة كما هي عند التعامل مع الصحافة أو الانتخابات ، وعند حصر عدد  
الصحف اليومية أو بالأحرى المساحات التي تخصصها هذه الصحف للشئون الداخلية  
أو الخارجية ، أو عند حصر نسبة اقبال الناخبين الموالين لأحزاب اليمين أو اليسار .  
على الانتخابات ، فإن هذا لا يعكس الحقيقة حتى يتم تعريف اصطلاح اليمين واليسار .  
وحتى يمكن تحقيق قدر الاستقلال الاقتصادى والسياسى للصحافة ، وهذا ما يطاق  
عليه العوامل الوصفية للنوع التي يمكن اكتشافها ودراستها وتحليلها بواسطة علماء  
التاريخ الذين تؤهلهم خبراتهم لهذا النوع من العمل - وتكنم الخطورة في انغماس  
بعض الزملاء العاملين في مجالات العلوم الاجتماعية في تصور « الاكتفاء الذاتى علميا »  
حيث يكونون هم أول ضحايا هذا الوهم .

وبعد الاتجاه لعقد مقارنات من المخاطر الكبيرة . لقد لجأ المؤرخون أخيرا الى احتمال  
استخدام التاريخ المقارن أو غيره من سبل المقارنة ، ولكن هذا الاتجاه رغم واقعيته  
التي أثبتتها مع العلوم الأخرى تعرضه صعوبة في حالة تطبيقه على التاريخ حيث تكون  
المقارنة في أمور لا يمكن إخضاعها بطبيعتها للمقارنة ، اذ كيف يمكن عقد مقارنة  
بين مواقف متباينة ؟ فحقيقة المشكلة لا تكمن في اكتشاف أوجه التشابه أو الاختلاف  
التي تكون عادة خادعة ومثيرة الى حد كبير بأسلوب الباحث ، بل تكمن في تحديد  
الخطوط العريضة للتطور في مجالات البحث العلمى . قد يصدق أسلوب المقارنة في  
المراحل المتوسطة للبحث ، ولكنه يفقد قيمته ولا يعتد به كهدف أساسى .

وهنا يجدر الإشارة الى أن الثلاثين عاما الأخيرة شهدت تقاربا بين التاريخ وعلوم  
أخرى مثل علم الانسان وعلم الأحياء والحساب ، ويمكننا بلا شك اكتشاف رابطة  
بين هذه العلوم وخاصة بين الحساب وبين التاريخ حتى قبل الفترة التي نعرض لها  
هنا . وأغلب الظن أن العلاقة بين التاريخ والعلوم الأخرى قد اكتسبت شكلا جديدا  
خلال الثلاثين سنة الماضية ، حيث تغلب المنطق على الأسلوب ، والمفاهيم على طرق  
التناول .

ولنتبع هذه الروابط بالتفصيل ، ولناخذ اقليم الأندين مثلا لتوضيح العلاقة  
بين التاريخ وعلم الانسان .

كيف يمكن معرفة نظام الاقليم قبل انتمائه لأسبانيا ؟ بان الإجابة المتاحة  
تعتمد على أصول تاريخية ، وما عداها لاسند له . فالبعض يصف النظام بالاشتراكية ،  
والآخر ينعتبه بالاقطاعية ، الخ . وظلت هذه المسألة مشار جدل طويل حتى توصل  
ج.ونمورا عن طريق علم تاريخ الاجناس الى أن اقليم الانديين اعتنق نظام « التبادلية  
ومبدأ إعادة توزيع الثروة » ، فكان هذا تزواجا ناجحا بين التاريخ وعلم الانسان .  
وعلى الرغم من وجود صعوبات زمانية ومكانية في تطبيق هذا العلم فانه يمثل أداة  
صالحة لتحديد مجموعة ظواهر قد لا تدركها عين عالم التاريخ أو عالم علم الانسان

إذا عملا منفصلين . وباختصار عندما نربط بين التاريخ وعلم الانسان يتغلب النطق ،  
وحين يتم هذا يمكننا أن نعيد قراءة نصوص قديمة ، وعندئذ يماط اللثام عن كل  
أسرارها ، كما نعيد دراسة نتائج ميدانية وتفسير اكتشافات أثرية ونخرج بنتائج  
تحليلية جديدة .

والتطور الثاني هو علاقة التاريخ بالحساب . وهنا يتبادر الى الذهن العلاقة  
الكمية ممثلة في الاحصاءات . ولكن ليس هذا هو المقصود ، بل يقصد استخدام  
علم الحساب في التاريخ الاقتصادي الحديث ، ولا يقتصر ذلك على الحاسبات  
الالكترونية أو النتائج المحصلة منها ، بل ان أهم ما تقدمه هذه المدرسة الفكرية هو  
تعريفنا بعنصر جديد هو « البدائل » . ماذا يمكن أن يكون الوضع لو تم اختيار  
أسلوب مغاير للحادث . ومن هذا المنطلق وحده تتضح أهمية ذلك العلم .

وبالمثل لا يقل علم الانسان في أهميته بالنسبة للتاريخ وخصوصا ما يتعلق  
بفصائل الدم ، حيث يقدم هذا العلم تصنيفات وثائقية خطيرة ، فكل فرد يمثل سجلا  
طويلا ضاربا في أعماق التاريخ يحمل الصفات الوراثية والبيئية لأسلافه . وبذلك  
يمكن إعادة اكتشاف أصوله التاريخية .

ونتائج هذه البحوث متوفرة سواء عما قبل التاريخ أو عن التاريخ الحديث .  
ونعود لمثل اقليم الأندلس ، فالمشكلة هي أن معظم الدراسات قام بها علماء علم  
الأحياء . ومع ذلك فهذا يتيح لعلماء التاريخ التعرف على هذه الدراسات لتقديم  
آراء أكثر موضوعية مثل ما قدمه ويلسون في كتابه « علم الاجتماع » . والأخطر من  
ذلك ما يمكن للتاريخ استنباطه من الثروة التراكمية في علم الرياضيات . ومثال ذلك  
مفهوم المحلية والعالمية . وهل هو أساس رياضي أم مازال هناك مجال للاستنتاجات ؟  
وتكمن الصعوبة في مدى امكان تطبيق نظام محلي ناجح على المستوى العالمي .

هل يمكن تطبيق هذه المشكلة الرياضية على العلوم الانسانية ؟ ان علم اللغات  
مثلا - في ضوء هذا المفهوم - قد ساعد في الفترة الأخيرة في التغلب على مشكلة  
وضع تعريف جديد للهجات قائم على المعنى دون التركيب . بل أكثر من ذلك أن  
الوضع تجاه مشكلة المحلية والعالمية يمكن أن يؤدي الى ترتيب المعلومة بطريقة  
موسوعية حيث أنها تصنف المشكلة في شكل مصطلحات محددة .

- وللبحث الأعمق دعنا نقرب من مفهوم آخر يبدو من وجهة نظر التاريخ  
ذا أهمية رئيسية ، وهو مفهوم مشكلة الكوارث . وهو بلا شك وطبقا لتعريف  
رينيه توم موضع اهتمام كبير من علماء التاريخ . وكذلك لايمكن لعلماء التاريخ  
تجاهل مفهوم رياضي آخر وهو المركزية واللامركزية . وبعد أن رفضت « التكوينات  
المركزية » في منطق البحث العلمي .

ولنتوقف قليلا هنا بعد أن كثر الحديث مؤخرا عن « تاريخ جديد » ، فالكذب  
تنشر ، والاجتماعات تنعقد ، والبرامج توضع ، ولكن الحصيلة من كل هذا ضئيلة ،

او أنها على أحسن الفروض تؤدي الى نشر التاريخ في نطاق واسع ، ولكنه بالقطع ليس تاريخاً جديداً • والأجدر بنا محاولة تقديم التاريخ الجديد •

وبعد هذا التوضيح نعود الى نقطة البداية فم المناقشة • ان المادة الحديثة يمكن توفيرها بالنسبة للرياضيات وعلم الانسان وعلم الأحياء وعلوم اللغات والوراثة والطبيعة كذلك • ولانتوقع بالطبع أن يلم علماء التاريخ بكل هذه المجالات ، ولكن يكفيهم التمكن من المنطق بدلا من الأسلوب ، والاحاطة بالمفهوم الواسع عن محتويات العلوم ، والتخلي عن المفهوم الضيق لتداخل العلوم • وبهذا فقط يمكن للمؤرخين تقديم فائدة كبيرة للآخرين ، والا تصبح محاولة تبادل المعلومات ممارسة عقيمة •

وتحقيق هذا الهدف يعنى التحلي بالتواضع والاعتراف بأنه لا يوجد أيديولوجية نستطيع شرح التاريخ الانساني لكل زمان ومكان •

# العلم الحديث في تدوين التاريخ عند السوفيت

العلم الحديث

## مقدمة

هناك قول مأثور مؤداه أن «التاريخ معلم الحياة» . وهذا صحيح جدا مادام الانسان والمجتمع بوجه عام يميلان الى ان يبنيا انشطتهما على تجربة الماضي ثم يحكمان عليها في ضوء النتائج المترتبة على انشطة مماثلة في ائمنة سابقة . ورغم ان الماضي لايقدم دائما اجوبة عن الاسئلة المعقدة بصورة متزايدة التي تثيرها كل خطوة جديدة في تقدم البشر وكل مرحلة في تطور المجتمع فان احداث اليوم لايمكن فهمها على النحو السليم دون الاشارة الى التجربة التاريخية .

ان فصل العالم الحديث عن مجرى تاريخ الانسان وعزل كل فرد عن تجربته وميراثه التاريخي يعادل المودة بالجنس البشرى الى العصر الحجري والهبوط به الى حالة عجز كامل . فقد كتب الشاعر الروسي العظيم اسكندر بوشكين يقول : « احترام الماضي هو مايميز الحضارة عن الهمجية » . فالتاريخ عبارة عن تجربة البشر المتراكمة ، ومستودع انجازاتها المادية ، ومخزن الفكر الانساني ، والقاعدة التي ينطلق منها الى مزيد من الانجازات . اما التاريخ كمنهج علمي فانه يعنى بدراسة تطور المجتمع البشرى « بكل تنوعه الهائل وتناقضاته كعملية موحدة تحكمها القوانين » .

## بقلم : فاليري الكسندروفتش

«سكرتير الأكاديمي في قسم التاريخ باكاديمية العلوم  
بالاتحاد السوفيتي في موسكو » الف « حركة التحرير في  
كندا في عهد الاستعمار » ( ١٩٦٨ ) ( بالروسية ) ،  
و « يلد ماييل ليف » و « التاريخ المبكر » ( ١٩٧٧ )  
( بالروسية ) \* وكتب عددا من المقالات في علم تدوين  
التاريخ عند السوفيت \*

### ترجمة : الدكتور راشد البراوي

استاذ مساعد في كلية التجارة بجامعة القاهرة سابقا \*  
عين عضوا مفرغا بمجلس ادارة البنك الصناعي وعضوا  
منتدبا بالادارة . له مؤلفات عديدة \*

والماركسية اللينينية هي التي توفر للعلم التاريخي في الاتحاد السوفيتي  
الاساس الايديولوجي والنظري والمنهجي الذي يقوم عليه . فالفهم المادي عن  
التاريخ يقوم على اساس الفكرة العامة التي ترى التاريخ العالمي عملية موحدة  
تتطور وفقا للقوانين الطبيعية ، فتنتقل من اشكال التنظيم الاجتماعي الدنيا الى  
الشكل الاعلى للنظام الاجتماعي اى الى الشيوعية . وبالقوة المكتسبة من هذه  
النظرية الشاملة والعالية للعملية التاريخية فان مؤلفات المؤرخين السوفيت  
تستاهل الذكر بسبب اتساع مداها وتنوعها العلمي بحيث تغطي جميع فترات  
التطور التاريخي للجنس البشري وتاريخ جميع البلاد والقارات التي تعيش فوق  
كوكبنا . فالمؤرخون السوفيت يركزون على دراسة المظاهر الملموسة للعملية  
التاريخية ، وعلى تحليل القوانين التي تحكم تقدم المجتمع البشري كما نراه في  
التفسيرات المتعاقبة التي تطرا على الهياكل الاجتماعية والاقتصادية ، كما يركزون  
على قدرة الجماهير على الخلق ودورها في خلق آثار بارزة تدل على الثقافة المادية  
والروحية .

والسعى الى تحقيق المزيد من تطوير المناهج التاريخية ومن المفهوم العام  
عن التاريخ العالمي والتاريخ القومي هو ميدان هام من ميادين البحث العلمي .  
ويجب أن نوضح أن من مبادئ المنهج التاريخي الماركسي الاساسية مبدأ الاسلوب  
الذي يقضي بالنظر الى جميع العمليات والظواهر لا على انها ثابتة لا تتحرك ولكن

باعتبار أنها تنمو وتتطور باستمرار . وهذا المبدأ ينطبق على النظرية الماركسية نفسها التي تمر باستمرار في عملية من التطور الخلائق . لقد قال ماركس نفسه وهو يتحدث عن فكرته العامة عن العالم أنها «لا تقدم مذاهب جاهزة» ، ولكنها بدلا من هذا تقدم نقاط انتقال الى مزيد من الدراسة ، ومنهجا لمثل هذه الدراسة » .

### الدراسات الشاملة

وانطلاقا من ذلك المبدأ نجد انه بينما يأخذ المؤرخون السوفيت الحقائق التاريخية الواقعية في الحسبان فانهم يحاولون المزيد من تطوير المفهوم المادى للتاريخ . فأكملوا في السنوات الحديثة عددا من الدراسات الخاصة عن أداء الهياكل الاجتماعية والاقتصادية وظائفها ، وعن مشكلات الفترات الانتقالية بين الصروح الطبقة المتعارضة ، وتشرح رموز الظواهر التاريخية . . وشقوا طريقا جديدا في العمل الذي قاموا به يصدد مفهوم الهياكل والقوانين التاريخية ، والعلاقة بين قوانين التطور السوسولوجية والتاريخية ، ووصف المجتمعات من ناحية هيكلها ومرحلة تطورها ، ومبادئ تقسيم التاريخ العالمى الى فترات ، والفكرة العامة من التقدم الاجتماعى » .

ومن أبرز الانجازات في هذا الميدان سلسلة من الدراسات الشاملة الأساسية ، هي ثمار جهود متسقة بذلتها فرق كثيرة من ذوى الاختصاص . فتحاول سلاسل «تاريخ العالم» - ولأول مرة في علم تدوين التاريخ ، ان تسجل وقائع تاريخ العالم حتى نهاية العقد السابع من القرن العشرين . وبذا كانت تستهل فترة تميزت باقامة النظام الاشتراكى العالمى ، وانتصار الاشتراكية النهائية في الاتحاد السوفيتى وخلق أسس الاشتراكية في عدد من البلاد الاخرى . وقيام الحركات العمالية وحركات التحرير الوطنى ، وازدياد حدة الأزمة العالمية التى تمر بها الرأسمالية ، وانهيار نظام الامبريالية الاستعمارية . . وتوافرت دروس تاريخية جوهرية ونتائج منهجية جديدة وهامة ، من العمل الذى بذل في اعداد مؤلفات متعددة الاجزاء عن تاريخ الحرب العالمية الثانية والحركة العمالية الدولية وتاريخ الاتحاد السوفيتى من أقدم العصور حتى الوقت الحاضر . ومن المقرر ان تنشر قريبا مؤلفات متعددة المجلدات عن تاريخ الشرق الاقصى السوفيتى وشعوب شمال القوقاز .

ويقوم مؤرخو الاجناس والسلالات البشرية وعاداتها ، بالتعاون مع علماء الجغرافيا ، باعداد مؤلف من عشرين مجلدا عن بلاد العالم وشعوبه ، يضم أحدث المعلومات عن كافة شعوب العالم الحديث ، كبيرها وصغيرها ، وعن تنظيم الدول وحياتها الاقتصادية والثقافية وان مؤلفا شاملا من هذا النوع هو ضرورة بوجه خاص اليوم لانه يحدد مكان كافة الشعوب ودورها في التاريخ العالمى ، ولؤيد النظرية التى تذهب الى انه ما من شعب ولو كان غير ذى شأن من الناحية



المعدية يقع خارج التاريخ ، ومثل هذا الشعب كان له إسهامه في التراث الثقافي للعالم . وتلقى المعلومات التي يجمع بينها هذا المؤلف ضوءا جديدا على نقاط الالتقاء بين الثقافات والحضارات المختلفة في جميع أرجاء العالم . وعلى الطريقة التي تجعل بعضها يؤثر في البعض ويثرى بعضها البعض ، ورغم تكرار نشوب الصراعات والحروب في تاريخ العالم تظل حقيقة المسألة وهي أن الاتصالات والروابط والتعاون بين الشعوب المختلفة تشكل العامل الرئيسى في التطور العالمى .

وجدير بالملاحظة أنه تم نشر التواريخ الكاملة والنظامية لشعوب جمهوريات الاتحاد والجمهوريات ذات الاستقلال الذاتى كلها تقريبا .

وعادة تنشر هذه المؤلفات باللغات القومية . وهى دليل ملموس على ارتفاع مستوى المشتغلين بتدوين التاريخ في الجمهوريات السوفيتية . وثمة مثال فريد عن الإنجاز الجماعى الذى حققه المؤرخون المحترفون الذين يمدون نطاق تعاونهم بحث يشمل القطاعات الأعرض من المجتمع ( المؤرخون غير المحترفين ، معلمو مادة التاريخ ، المتخصصون الإقليميون ) ، هذا المثال كان هو نشر تاريخ مدن وقرى جمهورية أوكرانيا السوفيتية الاشتراكية في ستة وعشرين مجلدا . وهذا العمل الذى منح جائزة الدولة بالاتحاد السوفيتى يجرى الآن نشره باللغة الروسية .

وكذلك فإن البحث العميق في تاريخ البلاد الأجنبية جعل في الإمكان بالمثل إعداد دراسات تاريخية شاملة عن عدد من البلاد التى تقدم تفسيراً ماركسياً لينسبها لتطور دولها وشعوبها . ففي السنوات الخمس الماضية فقط نشرت مؤلفات عن تاريخ جمهورية ألمانيا الديمقراطية وكوبا وفيتنام والهند واليابان وكندا والنرويج وإيران ، وسوف تنشر قريبا دراسات في عدة مجلدات عن تاريخ الولايات المتحدة واليمن وبلاد أشتى في أمريكا اللاتينية . ونظرا للأهمية الجوهرية التى تحظى بها القارة الأوربية في تاريخ العالم ، ولأن المشاكل التى ما بها اليوم ملحة فإنهم يعلقون أهمية خاصة على الخطط المعدة لإجراء البحث الأساسى في تاريخ القارة من أقدم العصور حتى اليوم .

ومن المؤلفات ذات الطابع الأعم يجدر ذكر الموسوعة التاريخية السوفيتية التى كمننت الآن وتقع في ١٦ مجلدا ، وأكمل المؤرخون العسكريون الآن نشر الموسوعة العسكرية السوفيتية . في ثمانية مجلدات ، وتتضمن ثروة من المعلومات عن التاريخ العسكرى وأخرجت دار نشر الموسوعات السوفيتية أو سوف تخرج مراجع موسوعية عن ثورة أكتوبر ، وموسكو وأمريكا اللاتينية والميثولوجيا العالمية ، وكلها تحتوي على قدر هائل من المعلومات التاريخية . ان المطبوعات الموسوعية من هذا القبيل لا يمكن تقدير قيمتها بالنسبة لمقارنة المعلومات التاريخية وتحديد مستوى وحدود التطور العلمى في المرحلة الحالية ، كما أنها تقدم مساعدة لا يمكن حسابها للمعلمين في مجال الأبحاث والعلمين والطلبة وجميع المهتمين بالتاريخ .

وبرغم انه يمكن في التحليل النهائي التأكيد عن يفتن بان تركيز الاهتمام على الذات والتعصب القومي اتجاهات غريبة على التاريخ السوفيتى فان تركيز المؤرخين السوفيت الرئيسى هو على دراسة تاريخ شعبنا الذى يلعب مثل هذا الدور الهام فى تربية عمال بلدنا ايدولوجيا وسياسيا . وكما سبق أن وضع فى تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى ، المقدم الى المؤتمر السادس والعشرين للحزب ، فان الانسان السوفيتى عامل حى الضمير وشخص ذو مستويات سياسية عالية ووطنى وله اتجاهات دولية النزعة . انه نتاج الحزب وانماضى البطولى وكل اسلوبنا وطريقنا للحياة .

### التاريخ الروسى

فى جوهر تاريخ شعبنا تكمن ثورة اكتوبر الاشتراكية الكبرى . ومن بين المؤلفات الكثيرة التى خصصت لهذا الموضوع يجب ان نذكر الطبقة الثانية من كتاب I.I-Mints الذى يقع فى ثلاثة مجلدات .

واكتسبت الدراسات عن العمليات المؤدية الى الثورة وعن تأثيرها على العالم المعاصر اهمية خاصة بالنسبة لدراسة المركة عن دلالاتها ومعانيها الدولية فلاول مرة درس المؤرخون التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى تنطوى عليها العملية الثورية، ودرسوها بقصد عقد المقارنات متخذين من ثورة اكتوبر وانثوات الديمقراطية والاشتراكية الشعبية فى وسط وجنوب شرقى اوربا الاساس الذى تبنى عليه هذه المقارنات . ووفرت الجهود المتراصة التى بذلها المؤرخون من مختلف البلاد الاشتراكية دافعا جديدا على دراسة هذه المسألة .

لكن يظل اهتمامنا مركزا على تاريخ بناء المجتمع الاشتراكى فى بلدنا . واجريت الدراسة المترابطة عن المشكلات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الجديدة وما تنطوى عليه من أهمية دولية . وحقق علم التاريخ السوفيتى نجاحا يستاهل الذكر فى دراسة تاريخ الطبقة العاملة والتنمية الصناعية فى البلد . وتصف عدة من المؤلفات الجماعية والرسائل الدور القائد الذى تقوم به الطبقة العاملة السوفيسية فى البناء الاشتراكى والشيوعى ، وتاريخ روح التنافس البناء الذى نشأ فى صفوف العمال الاشتراكيين ومشكلة حجم وتركيب الطبقة العاملة وماطرا من تغيرات فى مستواها الثقافى ورفاهيتها المادية . ونشرت دراسات عن تاريخ الطبقة العاملة فى الأقاليم المختلفة والجمهوريات والقوميات فى البلاد ، وظهر عدد كبير من الكتب التى أخذت بالتصنيع . وفى السنوات القريبة العهد زاد تركيز البحث فى التخطيط الاشتراكى ، والادارة الصناعية ، واستخدام التصنيع الاشتراكى للموارد المحلية والتقدم العلمى والتكنولوجى ، ودور العلم فى تحول البلاد الاشتراكى . ويسير العمل قدما فى كتابة تاريخ تطبيق نظام المزارع الجماعية ، وميكنة الزراعة، والصراع الطبقي ، والأهمية الدولية للخبرة التى اكتسبت فى تنفيذ الخططة اللينينية للتعلمون . وفى هذا الصدد يجب أن أذكر المؤلف الجديد الذى أخه حه س.ب. ترابزينكوف عن تجربة الحزب فى تناول المسألة الزراعية .

وقامت مجموعة كبيرة من العلماء ذوي الخبرة بأمان النظر في قدر هائل من المواد الحقيقية من أجل أعداد سلسلة من المؤلفات عن تاريخ الطبقة العاملة (تسعة مجلدات) والفلاحين (عشرة مجلدات) . وسوف تظهر قريبا دراسة شاملة عن تاريخ الطبقة العاملة في سيبيريا .

ويجرى بحث مشكلات خطيرة أخرى في ميدان التاريخ الثقافي السوفيتي: جوهر وطبيعة مراحل الثورة الثقافية والمظاهر العامة ، وطابع الثقافة السوفيتية الخاص وأهميتها الدولية . ومما له أهمية عملية ونظرية كبيرة دراسة الدور الإداري للدولة السوفيتية في بناء الثقافة . وحدث توسيع ملحوظ في المجال الذي يغطيه البحث في هذا الميدان ، وأعدت كتب جديدة عن تاريخ التنمية الثقافية في الريف السوفيتي ، ودور الطبقة العاملة والمثقفين في تنمية الثقافة السوفيتية ، وعن تاريخ بناء الثقافة القومية . وبدأ المؤرخون بحثا نظاميا عن ثقافة الاشتراكية المتقدمة ومكوناتها القومية والدولية ، والتفاعل بين هذه المكونات ، ودور الثقافة في خلق مجتمع تاريخي جديد هو الشعب السوفيتي وظهر مؤلف يسجل الحياة الثقافية في الاتحاد السوفيتي : كما يجري أعداد تاريخ من عدة مجلدات للثقافة السوفيتية ، من المتوقع ظهوره في السنوات القلائل القادمة .

والمنهج السوفيتي في تدوين التاريخ زاد ثراء بفضل الدراسات الجديدة عن الحرب الوطنية الكبرى في السنوات ١٩٤٥/١٩٤١ . ويصف كتاب متعدد الأجزاء عن «تاريخ الحرب العالمية الثانية : ١٩٣٩ - ١٩٤٥» الدور الحاسم الذي اضطلع به الاتحاد السوفيتي في كسب الحرب ضد الفاشية ، ويستكشف عدد من الدراسات الجماعية والرسائل موضوع «الشعب في زمن الحرب» . وحدثت زيادة جذرية بالملاحظة في عدد المؤلفات المخصصة لنضال شعب في الأراضي التي احتلتها الفاشية ولمشكلات العمال السوفيت في الجبهة الداخلية ، وحياة الشعب الاجتماعية والسياسية والثقافية خلال الحرب . وتم أيضا نشر تاريخ موجز للحرب العالمية الثانية .

وجرى مزيد من العمل الذي يتناول تاريخ السياسة الخارجية السوفيتية؛ فظهرت طبعة جديدة من «تاريخ سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية» ، ونشر الآن المجلد الأخير من «تاريخ الدبلوماسية» . ويلقى عدد من الدراسات الجديدة ضوءا على المبادئ اللينينية التي تقوم عليها السياسة الخارجية السوفيتية ، ويقوم عليها النضال في سبيل تنفيذ «برنامج السلام» ، وعلى أنشطة الاتحاد السوفيتي في الأمم المتحدة ، وتاريخ نضال الاتحاد السوفيتي في تطبيق مبادئ التعايش السلمي بين الدول التي تختلف أشكال تنظيمها الاجتماعي ، وعلى دور الاتحاد السوفيتي في النظام الاشتراكي العالمي وتاريخ علاقاته مع البلاد النامية .

وشهدت السنوات الحديثة ارساء قاعدة صلبة من تجميع الوثائق لأغراض

الدراسات عن تاريخ السياسة الخارجية التي تغطي أيضا مسائل مهمة من قبيل أنشطة الدبلوماسية السوفيتية خلال الحرب العالمية الثانية ، ونضال الاتحاد السوفيتي من أجل السلام وضد التهديد بالحرب .

ونتيجة لتجربة مهمة في التعاون مع جامعي الوثائق من أهل البلاد الأخرى جعل المتخصصون السوفيت في المتناول مجموعة من وثائق السياسة الخارجية .

وكانت هناك أيضا مساهمة قيمة في دراسة العهد السابق على الثورة . ان مهمة تعليم وتربية الشعب السوفيتي وغرس الاحترام لتراثه الثقافي تجعل من الضروري اجراء فحص جيد لتاريخ الوطن الام في جميع مراحل تطوره بما فيها الماضي البعيد . والبحث التعلق بالتاريخ الروسي خلال فترة التطور ، اى دعم الرأسمالية وسقوطها ، ادى الى اهتمام متزايد بالتاريخ الديموغرافي والحضري وأنتج بعض الكشف المعتمة . وقد ألقى عدد من المؤلفات الضوء على المؤشرات السكانية الهامة ، وهجرات السكان والتطور الاقتصادي بالأقاليم النائية والدور الرئيسى الذى تؤديه المراكز الحضرية في تنمية البلاد اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ونى الحركة التحررية والثورية . وتم أيضا عمل له قيمته يتصل بتاريخ عائلة الفلاح وكوميون الفلاح .

وانتبت تطور البلاد الاجتماعي والاقتصادي خلال فترة دعم الرأسمالية ميدانا للدراسة مثمرا بوجه خاص . ففي عام ١٩٨٠ منحت جائزة لينين للمؤلف الاساسى الذى وضعه ن.م. دروزنين N.M. Druzhinin عن الحياة في الريف الروسي في العقدين السابع والثامن من القرن التاسع عشر . وثمة عدد من المسائل كانت موضع الاهتمام حتى ذلك الحين ، فأصبحت تبحث بحثا جادا ، فظهرت سلسلة من الرسائل في موضوعات عامة مثل دعم الرأسمالية في هياكل البلد الاجتماعية والاقتصادية ، وتكوين البروليتاريا والبرجوازية ، فضلا عن جانب أكثر تفصيلا من التطور الرأسمالى الاتجاه الذى طرأ على اقتصاد طبقة الفلاحين وملوك الاراضى ، وتاريخ الصناعة والتجارة وسياسة الحكومة في ذلك المجال . ووجه الاهتمام أيضا الى تاريخ الرأسمالية الاحتكارية في روسيا . ومما هو جدير بالذكر أيضا المؤلفات القيمة التى نشرت حديثا وتتناول تاريخ تكوين البروليتاريا الروسية وتحولها الى أن كانت القوة الدافعة وراء حركة التحرير ، وأصبحت هي الطليعة الثورية للطبقة العاملة بالبلاد . ويتناول عدد كبير من المؤلفات الحركة العمالية في شتى مراحل تطورها .

وفي السنوات الحديثة ملئت الفجوات في معلوماتنا عن تاريخ البرجوازية وطبقة النبلاء في البنيان الاجتماعي بروسيا الرأسمالية . وكان دور البرجوازية الكبيرة وطبقة النبلاء في روسيا قبل التحرير موضع الدرس ، كما كان هذا شأن النظام الأوتوقراطى في عصر الإمبريالية ، وأجريت بعض دراسات شاملة عن تاريخ طبقة النبلاء والبرجوازية والأوتوقراطية . وأبدى المؤرخون اهتماما

خاصا بالأيديولوجية البورجوازية الليبرالية والأيديولوجية المحافظة والحركة الليبرالية ، وبوجه خاص ليبرالية الجمعية الاقتصادية الانتخابية الإقليمية في الامبراطورية الروسية القديمة ، وبتاريخ طبقة ملاك الأرض وأحزاب البورجوازية والبورجوازية الصغيرة في روسيا .

والعمل مستمر في اعداد تاريخ روسيا القطاعية وفي جوانب منه ، مثل توسع أراضيها ، واستيطان الريف ، وأصول وتطور العلاقات القطاعية والعلاقات الرأسمالية المبكرة ، ووضع تأكيد خاص على دراسة تكوين ونمو ملكيات الفلاحين وملكية الأرض في عصر الاقطاع ، وعلى ما انتهى اليه الاقتصاد المشترك أو الجماعي ، وعلى طبقة الفلاحين وملاك الأرض والإدارة والتبلاء في الاجزاء المختلفة من روسيا الأصلية وأقاليمها القومية . وجرى العمل فيما يتعلق بتاريخ الفلاحين ونضالاتهم الطبقة وخاصة فيما يتعلق بتأثير أساليب الفكر الفلاحى في نشوء يوتوبيا اجتماعية شعبية . وكان تاريخ الحرف ، وأوائل الأشكال الرأسمالية من الإنتاج الصناعى والتجارة الداخلية والخارجية ، هذه جميعا كانت موضع البحث ، وإن كان بقدر أقل من التفصيل . ومع كل فقد حدثت زيادة لها شأنها في معرفتنا بعمق العصر الوسيط وسكانها بفضل ما أتيح لنا من مواد عن نوفجورود الكبرى وبولوسكى وبسكوف وفاتيمسك وغيرها من المراكز ، مما فجر الاسطورة الشعبية عن تأخر روسيا القديمة الثقافى .

وفي السنوات القريبة العهد منا وجه اهتمام كبير الى الدراسات المقارنة عن الحكم المطلق في روسيا وفي غيرها من البلاد ، وإلى المقارنات المبينة على تفسير الكتابات الرمزية ، بين الأنظمة العامة والحكومية في روسيا القديمة ، وإلى تاريخ الملكية التمثيلية المحدودة والملكية المطلقة .

وللبحث المتعلق بالعلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية الدولية لروسيا القديمة أهمية علمية وسياسية بالغة . وتؤكد أحدث الدراسات تلك النظرية التي تذهب إلى أن الدولة الروسية القديمة بلغت مستوى عاليا من التطور ، وكانت من القوى العظمى في العصور الوسطى . وهذه الدراسات تركز اهتماما بالغا على المشكلات المتصلة بجهود روسيا في سبيل التحرر الوطنى من نير الفول والتتار ، وتوحيد الأراضي الروسية القديمة . ويوضح عدد من المؤلفات التي تعالج هذه المسألة بما فيها المؤلفات التي نشرت لمناسبة مرور ٦٠٠ عام على المعركة التي دارت في كوليكونو Kulikovo الآثار المضادة التي تربت على تسلط المغول والتتار ، وتؤكد عظمة الشعب الروسى في انتصاره في كوليكونو .

ومن المتبع بوجه خاص أن البحث التاريخى السوفيتى المتعدد الجنسيات قدم حديثا أدلة كثيرة عن الجذور التاريخية للصدقة التي تربط مختلف شعوب بلدنا ، وعن روابطهم الثقافية والاقتصادية ، وعن النضال المشترك من جانب الجماهير العاملة في القوميات المختلفة ضد المستعمرين والمحتلين الأجانب ، وعن

الدور الذى قام به الشعب الروسى فى الاسهام فى التطور التقدمى الذى حققته شعوب الاتحاد السوفيتى الأخرى ونضاله من أجل التحرر الاجتماعى والوطنى .

ومن أحدث المؤلفات عن التاريخ القديم لوطننا أود أن أذكر الكتاب الذى أنفه ب.ا. ريباكوف Rybakov عما حققه الصقالة القدماء عن الربط بين المعتقدات الوثنية والدينية . كانت الوثنية السلافية جزءا من مركب جوهري هائل من الأفكار والمعتقدات والطقوس البدائية التى ترجع الى آلاف مضت من السنين . وباستخدام البيانات المستقاة من المصادر المكتوبة ، ومن علم الاجناس والسلالات البشرية ، ومن الاساطير الشعبية ، والشعر الملقى ، والفن الشعبى ، وعلم الانار القديمة ، وعلم اللغة ، كشف المؤلف عن جذور الاتجاهات القومية للروس والاوكرانيين وأهل روسيا البيضاء ، ونقب عن اصول آلهتهم الوثنية ، وتصورهم للعالم والقوى التى توجهه ، وعاد بنا الى مجتمع الصيد فى العصر الحجرى القديم والعصر الحجرى المتوسط ، ودرس أسلوب الحياة عند زراع الأرض القدامى فى الألفين الرابعة والثالثة قبل الميلاد فى اوكرانيا وتأثيره على وجهة نظر الصقالة .

### التاريخ الأجنبى

يشترك فريق كبير من المؤرخين السوفيت فى دراسة التاريخ الأجنبى . فهم يكتبون تاريخا لشعوب أوروبا الوسطى وجنوب شرقى أوروبا ونضالها ضد الفاشية ومن أجل التحرر الوطنى والاجتماعى وفى سبيل الديمقراطية والاشتراكية ولقيت الموضوعات الآتية اهتماما دقيقا بوجه خاص ، وهى : تاريخ الانشاء الاشتراكى فى بلاد المنطقة ، ونشوء ونمو علاقات جديدة بين الحكومات ، وأنشطة مجلس العمولة الاقتصادية المتبادلة ومنظمة ميثاق وارسو ، وإسهام البلاد الاشتراكية فى الجهود لدعم السلم والأمن فى أوروبا وفى جميع أرجاء العالم . والمطبوعات التى صدرت عن تاريخ العلاقات والروابط السوفيتية البولندية ، والسوفيتية البلغارية ، والسوفيتية التشيكوسلوفاكية ، هى نتيجة الجهود المشتركة من جانب المؤرخين السوفيت وعلماء البلاد الاشتراكية الأوروبية .

وفى السنوات الحديثة كان تاريخ الحركة العمالية فى أوروبا الغربية موضع اهتمام متجدد . فبخلاف الأبحاث المتعلقة بمشكلات وحدة الطبقة العاملة ، والنقابات ، والعلاقات بين الأحزاب الشيوعية والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية ، وتأثير الحركة العمالية على القطاعات غير البروليتارية من السكان ، يجرى الآن توجيه قدر كبير من الاهتمام الى دراسة التغيرات فى وضع ودرجة وعى مختلف المجموعات الاجتماعية ، ووسائل تعبئة العمال فى النضال ضد الاحتكارات .

وجهد العمال من أجل تحويل جهاز التنمية الاقتصادية ، وكفاحهم في سبيل نزع السلاح وقرار السلم والامن . ووجه المتخصصون في تاريخ الحركة العمالية اهتمامهم الى البلاد التي ظلت حتى ذلك الحين موضع اهمال المؤرخين الماليين، مثل إيطاليا وأسبانيا والنمسا والبلاد الاسكندنافية ، كما كان تاريخ الحركات الجماهيرية في العقود الحديثة مركز اهتمام أيضا ، وتلقى مؤلفاتهم الضوء على تطور رئيسي شهده العصر الحديث ، وهو ظهور البروليتاريا على مسرح التاريخ ومولد حركة العمال والحركة الشيوعية . فبخلاف المؤلف المتعدد الاجزاء عن الحركة العمالية الدولية الذي سلف ذكره يوفر عدد من الدراسات الأخرى معلومات عامة عن نضال البروليتاريا الطبقي ومظاهره في عدد من البلاد المختلفة وعن تاريخ الاضرابات العامة وهي من اشد أدوات النضال الطبقي فاعلية . وموضوع نشوء الماركسية وتطورها أثره الدراسات الجديدة هي والتراجع الجديدة عن حياة ماركس وانجلز مؤسسي الشيوعية العلمية .

ورات السنوات الحديثة اعداد عدد له دلالاته من المؤلفات العامة في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لبلاد آسيا وأفريقية . وقدم العلماء السوفيت اسهاما جادا في دراسة البنيان الاجتماعي والطبقي بالبلاد الآسيوية والأفريقية ، والتكوين الطبقي في الدول الحديثة العهد بالاستقلال ، ومركز ودور الطبقات والمجموعات الاجتماعية المختلفة في الحياة العامة ، كما اسهموا في تاريخ وتفسير الانظمة الجماعية التقليدية . وصدرت سلسلة من المؤلفات عن تكوين ونمو البروليتاريا ، وعن الحركة العمالية في بلاد واقاليم شتى ، وعن الفلاحين الذين يشكلون اكبر طبقة في بلاد آسيا وأفريقية .

وانصب اهتمام المتخصصين في تاريخ آسيا وأفريقية وأمريكا اللاتينية على التحرر الوطني والحركات الثورية والمراحل الحالية من تطورها . وأدت دراسة نضال الشعوب الأفريقية من أجل التحرر الى نشوء علم للنماذج الشخصية من الحركات الوطنية يعكس تطور مقاومة النظام الاستعماري ، كما تمت دراسات عن مختلف مراحل النضال من أجل التحرير ، في البلاد والاقاليم المختلفة . وثمة رسائل خاصة تعالج موضوعات من قبيل نشوء واداء النظم السياسية في بلاد آسيا وأفريقية ، ودور القوات المسلحة ، وسياسة نظم الحكم العسكري . وحدثت زيادة ملحوظة في الدراسات عن دور الاسلام في جبهة شعوب الشرق اليوم .

وسار البحث قدما بصدد مشكلات مثل علاقات البلاد الآسيوية والأفريقية مع الاتحاد السوفيتي وغيره من بلاد الكومنولث الاشتراكي في ميادين الاقتصاد والسياسة والايديولوجية والثقافة ، ودور البلاد التي استقلت حديثا في العملية الثورية العالية ، ونضالها ضد الامبريالية والاستعمار الجديد وكفاحها من أجل الاستقلال الاقتصادي وفي سبيل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ويجري

القيام بدراسات أخرى تتعلق بدور الدول الحديثة العهد بالاستقلال في العلاقات الدولية والتجارة العالمية ، وهو دور تتزايد أهميته .

ويوجه المتخصصون في شؤون الشرق الأوسط والشرق الأقصى اهتمامهم الآن الى مشكلات جديدة مشكلة السكان ، ومشكلات الغذاء والمواد الأولية وتأثيرها على الموقف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد النامية ، والصراعات الدولية واحتمالات فضاءها ، ووسائل تحقيق السلام في الموقف الدولي الجديد ، ومشكلات نزع السلاح والامن في آسيا ، وتطور حركة عدم الانحياز .

ويستمر اجراء الابحاث بصدد المراحل الاساسية في تطور بلاد امريكا اللاتينية ، ومنها مثلا مرحلة التبعية الاستعمارية ومرحلة النضال الثوري من اجل التحرر . وظهرت دراسات عن تاريخ الكنيسة الكاثوليكية ، كما نشرت تراجم للشخصيات البارزة في امريكا اللاتينية من امثال : فرنسيسكو دي ميراندا ، وبوليفار ، وشيه جيفارا ، واليندى ، وسيكيروس Sigueims ، وغيرهم . ونشأت سلسلة من دراسات مخصصة لتاريخ امريكا اللاتينية وثقافتها ، فظهرت كتب عن الارجنتين والمكسيك والبرازيل وكولومبيا وبيرو وباراجواي وبلاد أخرى . كما تمت دراسات عن تاريخ العلاقات الروسية البرازيلية والعلاقات بين الاتحاد السوفيتي والارجنتين .

وكان تاريخ أوروبا الغربية الحديث موضوع بحث مركز في السواند الحديثة ، فحدث توسع كبير في المادة التي يغطيها البحث ، وذلك الى جانب معالجة اشمل لهذه الفترة . كذلك كانت مجموعة المشكلات المتعلقة بتأثير ثورة أكتوبر على تطور العالم الحديث محل الاهتمام المتصل ، وزاد من ثراء علم تدوين التاريخ عند السوفيت الدراسات الجديدة التي عادت فأظهرت بصورة تحمل على الاقتناع التأثير العالمي الدائم لثورة أكتوبر على المجتمع الاوربي الغربي وأهمية التضامن الذي اظهرته القطاعات الديمقراطية من الراي العام في أوروبا الغربية انواء نضال شعوب روسيا من اجل التحرير ، خلال الثورة والحرب الاهلية ، وفي الوقت نفسه تعرض هذه الدراسات بصورة شاملة لتضامن الشعب السوفيتي مع عمال البلاد الاجنبية في فترة ما بعد الثورة .

وتم عمل جدير بالذكر في دراسة مشكلات السياسة الخارجية التي بحثت في اطار العلاقة الوثيقة بالسياسة الداخلية والتاريخ المدني . ومن السمات المميزة للاتجاهات الحالية انه الى جانب الاهتمام الدائم بتاريخ السياسة الخارجية في فترة ما بين الحربين وخلال الحرب العالمية الثانية يوجه الآن مزيد من الاهتمام الى فترة ما بعد الحرب . كذلك كانت هناك دراسات عن العلاقات الدولية عشية الحرب العالمية الثانية ، وموقف البلاد المختلفة في أثناء الحرب ، وتاريخ الفاشية



وحركات التحرير المعادية للفاشية . والجهود من أجل الحفاظ على السلام بعد الحرب . وتم اعداد مؤلفات عن مشكلات الفاشية الجديدة في النضال الديمقراطي ضد بعت الفاشية . كذلك كانت تلك المشكلة المعقدة من مكان ودور الدين في العالم الرأسمالي الحديث موضع البحث العلمي الدقيق .

وركن التخصصون في التاريخ الحديث الاهتمام على قيام الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والرأسمالية ، فكشفوا النقاب عما فيها من تناقضات تشكل الدليل على طابع هذه الهياكل الزائل . وكتبوا تواريخ عن الحرب الطبقيية والحركات الاجتماعية والسياسية والثورات البورجوازية وخاصة الثورة البورجوازية الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر . وتم عمل مهم في ميدان الفكر الاجتماعي وخاصة الفكر الاشتراكي . واجريت دراسات جديدة بشأن الفكر الفرنسي في عصر التنوير والأفكار الاجتماعية التي عبر عنها فولتير والمفكرون الطليان والانجليز والشخصيات السياسية وافكار الاشتراكية الخياليين من أمثال سان سيمون ودوريت أوين وغيرهما .. كما كملت دراسات عن المذاهب والأفكار الاجتماعية والسياسية لعدد من كبار المفكرين في أوروبا الغربية ( ديدرو ، كانت هوبز ، هو لباخ ، مسليه Meilier وغيرهم ) . وصدر عدد من الكتب عن تاريخ أوروبا الغربية الديني والثقافي في العصر الحديث .

وحدث تقدم لا يستهان به في دراسة تلك العملية المعقدة التي انطوى عليها بناء الشعوب والثقافات القومية في وسط وجنوب شرق أوروبا وخاصة خلال فترة الانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية . واجريت دراسات عن تاريخ حركات التحرير في امبراطورية النمسا والمجر ، وعمليات البعث القومي وتكوين اللغات الأدبية والثقافات القومية عند الصقالية ، وتستخدم أحدث الكتب في الميدان تكتيكات مختلف العلوم ، وهذا الاسلوب في الربط بين المذهب والنظم يسهم في توضيح المذاهب المتعددة للظواهر التاريخية المعقدة . وخصص اهتمام بالغ للعلاقات بين الشعوب السلافية المختلفة فضلا عن علاقاتها بالبلاد والشعوب الاخرى .

### تاريخ العصور القديمة والوسطى

درس المتخصصون في تاريخ العصور الوسطى مجموعة كبيرة متنوعة من المشكلات المتعلقة بتاريخ الجنس البشري من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والروحية . ونشأ الاهتمام ببحث الكتابات الرمزية وبشكل ملوس في صفوف المتخصصين في تاريخ بيزنطة ، وكانت المشكلة الرئيسية هي التعرف على الانماط العامة في تطور الاقطاع . وتم بحث المظاهر الخاصة للحرب الطبقيية في ذلك الاطار التاريخي ، وايضا مدى البدع الشعبية واصولها الاجتماعية . واجريت دراسات عن البنيان الزراعي بالامبراطورية البيزنطية وموقف طبقة الفلاحين وقيام لواتل المدن البيزنطية وتاريخ القانون البيزنطي ، والادب والفكر الاجتماعي المبكر . ودار جدل نشيط بشأن العلاقة بين الثقافة اليونانية الرومانية والثقافة البيزنطية

التي ضوعا على كل من طابع الحضارة البيزنطية المميز لها وما أسهمت به الحضارة اليونانية والرومانية في تطورها . ويجرى الآن أعداد تاريخ تلك الثقافة يقع في مجلدين تمهيدا لنشره .

كذلك أثار تاريخ الاستيطان بالمدن اهتماما خاصا في صفوف علماء تاريخ العصور الوسطى ، وكانت الدراسات بشأن المجتمع الاقطاعي تدور حول تاريخه الاجتماعي والاقتصادي وخاصة التفاعل بين التنمية الريفية وتاريخ المدن وتأثير علاقات التبادل النقدي على البنيان الزراعي والاجتماعي للمجتمع الاقطاعي . والزيادة مستمرة في الدراسات الخاصة بالهيكل الاجتماعي ، والاقتصاد ، ونقابات الطوائف ، والقانون البلدي والنظام السياسي في مدن العصور الوسطى في ذروة قوتها . وأدى تحليل العلاقات بين المدينة والريف بالعلماء الى ان يدرسوا بمزيد من الدقة والعمق نمو التجارة الداخلية والخارجية وطرق التجارة والنضال من أجل السيطرة عليها ، ونظم التداول النقدي ، والائتمان . وكانت الخصائص الاجتماعية المميزة لأهل المدن في عصر الاقطاع محل الجدل الكثير . ومن علامات أصالة العدل المتعلق بأواخر العصور الوسطى بحث عملية انهيار الاقطاع بأسرها ، وظهور الاسلوب الرأسمالي للإنتاج ، وردود الفعل الاقطاعية إزاء النجاحات الاولى التي حققتها البورجوازية الآخذة في البروز . واستمرت الدراسات عن الحرب الاجتماعية والطبقية والمحتوى الاجتماعي والايديولوجي لبدع الزندقة التي ظهرت في العصور الوسطى ، وقدم المؤرخون السوفيت اسهاما مميزا وإيجابيا في الجدل الدائر الذي كان يدور حول المشكلات الزراعية المتحلة بالثورة الفرنسية البورجوازية في القرن الثامن عشر .

وترتب على الأبحاث المتعلقة بثقافة العصور الوسطى الايديولوجية الاقطاعية . وأوائل الفكر الاجتماعي والسياسي في أوروبا الغربية ، وأساليب الحياة عند مختلف قطاعات المجتمع الاقطاعي في ذلك الحين وعاداتها ، ان ظهرت كشوف مهمة جدا . ووضعت رسائل ومؤلفات مشتركة عن جوانب من تاريخ النزعة الانسانية والثقافة في عصر « النهضة الأوروبية » ، كما جرى البحث في تاريخ الايديولوجيات والثقافات التقدمية مع الإشارة الخاصة الى أوائل اليوتوبيات الشيوعية ، وكانت فلسفات توماس مور وأرذم وكمانيليا موضع الفحص فحرق عمق .

وشهدت السنوات القلائل الماضية انجازات مكررة في مجالات تقليدية مثل دراسة الشرق القديم ، ونشر وتفسير الوثائق التاريخية والأدبية البارزة . وتوصل العلماء الى أدلة جوهريّة عن الفكر الاجتماعي والفني الذي يمثل اسهاما فريدا قدمته شعوب الشرق في العصور القديمة والوسيط للثقافة العالية . ان اية قائمة بمشروعات الأبحاث الخاصة يجب أن تتضمن حل رموز النصوص الهيروغليفية وترجمتها الى الروسية ، وحل رموز وفحص النصوص السوجدية القديمة التي اكتشفت في أراضي القوقاز القديمة ، واستخدام الدراسات المقارنة المبنية على علم الاشتقاق لأعداد معجم اللغات الشرقية الإيرانية .

وثمة أبحاث كبرى عن المجتمعات التي كانت قائمة في الشرق قبل العصر الراسمالي مما قدم اسهاما رئيسيا في معلوماتنا عن الهياكل الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الشرقية القديمة وفي انصوور الوسطى ، وظهر انصاط تاريخية ، مشتركة في الشرق واعادة تركيب الحضارات الشرقية التي افترضت منذ زمن طويل ووجه اهتمام خاص الى النواحي الثقافية والأيدولوجية التي اشتملت عليها المجتمعات القديمة والى التاريخ القديم لبلاد مثل مصر والهند وإيران . واتسع الى حد كبير نطاق البحث المتخصص في انصوور القديمة واصبح يشمل الآن مجالات سبق أن غفلها المؤرخون السوفيت . وكان هناك اهتمام أكبر بالعصرين الكريتي ولآخى ، وبانصعمار الاغريق شواطئ البحرين المتوسط والاسود . وتمت دراسة عدد كبير من الاشكالات المتصلة بتاريخ روما القديم ، الاجتماعى والاقتصادى والسياسى : اشكال الرق والتبعية ، والعلاقات الزراعية ، الأيدولوجية والثقافة ، والعلاقة بين روما وبلاد البرابرة الأخرى خارج حدود الدولة الرومانية . وقدمت دراسة الرق عند الرومان مساهمة كبيرة فى النظرية العامة عن دور ومكان المجتمعات العبيدية فى تاريخ الجنس البشرى كما نوقش الكوميون الريفى فى المقاطعات الغربية من الامبراطورية .

### تاريخ الأجناس والسلالات البشرية

فى ميدان علم الأجناس والسلالات البشرية وجه اهتمام خاص الى المشكلات المتعلقة بالمنهج بوجه خاص الى نظرية الجنس التي أدت ، بعد وضعها فى صيغة متقنة الى وضع مفهوم الانثروبولوجيا الوضعية باعتبارها دراسة الشعوب ( كأجناس ) فى ارجاء التاريخ العالمى ، ووصف دورها فى دراسة العالم الحديث ، وإيضاح علاقاتها بالمذاهب المرتبطة به وخاصة العلاقة مع علم الاجتماع التطبيقى . وثبت أن فى الإمكان وضع مذهب جديد هو علم اجتماع الأجناس البشرية بالاستفادة من علم الأجناس والسلالات البشرية ومن علم الاجتماع ، ويعنى بوجه خاص بدراسة العمليات الجنسية الاجتماعية المعاصرة او العمليات القومية . وركزت الجهود بصفة اخص على تحقيق المزيد من تطوير نواح مهمة من نظرية الجنس مثل تعريف مكانه بالنسبة الى أنواع أخرى من المجتمعات والتصنيف بدراسة الرموز للمجتمعات السلالية والمظاهر السلالية للثقافة والعقل وأنواع العمليات السلالية .

ولايزال الاتجاه الرئيسى فى علم الأجناس البشرية موضع الاهتمام فى دراسة الشعوب الحديثة وخاصة جميع العمليات الجنسية الحديثة فى الاتحاد السوفيتى . وأجرى البحث فى التغييرات التى اصابته تركيب الجمهوريات الاجتماعى والجنس ، وتأثيرا لعوامل القومية على التنقل الاجتماعى والهجرة ، والجوانب الاجتماعية والجنسية من العلاقات الأسرية وتأثيرها على تركيب الأسرة وهيكلا .. وكان هناك اعتمام بالغ بالتغييرات فى ثقافة الشعوب واساليب حياتها وتفاعل العناصر الثقافية التقليدية والحديثة فى المجموعات الاجتماعية من حضرية وريفية . واستمر بحث

الجواب الاجتماعية والجنسية للازدواج اللغوي والعمليات اللغوية كما م العمل بشأن التواحي الجنسية والسوسولوجية من اسلوب الحياة السوفيتي .

وبلدت جهود كبرى في ميدان العمليات الجنسية الاجتماعية الحديثة في البلاد الاجنبية ، وهي العمليات التي بنطوى فهمها على اكبر الاهمية بالنسبة الى تحليل اواقف التي يمكن ان تنشأ في بلد معلوم . ونشرت دراسات تتعلق بالمهاجرين في الولايات المتحدة الامريكية ، وبالعمليات والاقليات السلافية في بلاد جنوب آسيا ، والعمليات الثقافية السلافية في جزر الهند الغربية . كذلك تم بحث العمليات السلافية الحديثة في أوروبا الغربية وأمريكا الجنوبية وتطور اندونيسيا الجنبي والقومي . هذه الدراسات وغيرها أدمجت في عمل واحد هو « العمليات الجنسية والسلافية في العالم الحديث » .

ويوضع تأكيد كبير في البحث في مجال اساليب الحياة والثقافات التقليدية . وعولجت الثقافات المحلية بالاتحاد السوفيتي في سلسلة من المنشورات التي اقلت ضوءا جديدا على ماضي الشعوب كما تعكسه الحرف التي يمارسونها وعاداتهم ونظرتهم الى المستقبل وفنونهم ، وفي بيان الاصول السلافية لمختلف مكونات الثقافة التقليدية لعبت الدراسات التصنيفية المقارنة للعناصر الأساسية من الاسكان والغذاء والطقوس الخاصة بالواقيت والاعياد دورا رئيسيا . ومما له اهمية خاصة بالنسبة الى دراسة الثقافات التقليدية بحث وتحقيق نصوص معينة تشكل الدليل الى اية نظرة بصيرة الى الاجناس التي استخدمتها ، وهي نصوص ظلت منسية زمنا طويلا . ومنح ي.ف. كنوروزوف Y. V. Knerzov جائزة الدولة بالاتحاد السوفيتي لعام ١٩٧٧ . وحلت الآن غوامض النصوص الهندية الاصلية المكتوبة التي تسجل ثقافة الهارابا Harappa ، كما يسر العمل قديما في فك رموز النص الخاص بـ«هل الجزر الشرقية» .

وفي السنوات الحديثة جرت دراسات اضافية عن مشكلات نشوء الاجناس وتاريخ شعوب العالم ، وظلت توفر ادلة جديدة ومفصلة على ان تاريخ الجنس البشري كان تاريخ اتصالات وامتزاج بين جماعات مختلفة انتماءاتها الانثروبولوجية واللغوية والثقافية ، وان العالم لايعرف شيئا اسمه الشعب «الخالص» الذي يخلو من عناصر اجنبية .

وجرت ولا تزال تجرى في جميع ارجاء الاتحاد السوفيتي ، وعلى نطاق واسع ، ابحاث تتعلق بالآثار القديمة ، ويزيد عدد البعثات التي تشتغل في هذا الميدان عن ٦٠٠ بعثة كل عام . وكان اعداد مؤلف من عشرين مجلدا عن «علم دراسات الآثار القديمة في الاتحاد السوفيتي» هو الشاغل الرئيسي لمعهد الدراسات الاثرية التابع للأكاديمية السوفيتية للعلوم . وثمة نقط رئيسية أخرى هي المشكلات المتعلقة باصول الانسان والمجتمع ، وقيام الاقتصاد الانجاسي ، وظهور المدينة في العصور القديمة ، ودراسة التاريخ الثقافي لأقدم المجتمعات عهدا .

وأُسفرت دراسة العصر الحجري القديم عن معلومات قيمة عن أصول الإنسان ونشوء أقدم الثقافات . وتحققت انطلاقة في الأبحاث المتعلقة بالآثار المتخلفة عن عصر استيطان الإنسان في شمال شرقي آسيا والنوغل في القارة الأمريكية . وبفضل الاكتشاف الأثري فإن في الإمكان الآن التأكيد بأن الإنسان ظهر في سيبيريا منذ فترة تتراوح بين ١٥.٠٠٠ سنة و ٢٠.٠٠٠ سنة بدلا من فترة تتراوح بين ١٤.٠٠٠ سنة و ٢٠.٠٠٠ سنة كما كان الرأي من قبل .

وحققت البعثة السوفيتية الى بلاد ما بين النهرين كشفا رئيسيا عن أن التوطن الزراعي هناك يرجع الى الألف الثامنة قبل الميلاد ، وينتمي الى العصر الحجري الأخير السابق على عصر الفخار . ونشر عدد من الرسائل والمؤلفات الجماعية عن أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقية في عصور ما قبل التاريخ .

#### خاتمة :

شهدت السنوات القليلة الأخيرة ازدياد استنراق المؤرخين السوفيت في بناء الشبوعية . كان المؤرخون مشتركين اشتراكا مباشرا في إعداد القانون المتعلق بالمحافظة على الآثار التاريخية والثقافية واستخدامها ، ويجري العمل الآن بصدد نشر «قائمة الآثار التاريخية والثقافية السوفيتية» التي تشمل الشعب كله . وبدأ البحث التاريخي عن الأجنادس يتخذ اتجاهها ذا طابع عملي أكثر ، فتم عدد من دراسات خاصة تتضمن توصيات من أجل تطوير الشعوب الأصغر حجما في الشمال الأقصى . واستأنثرت بخيال الناس الندوات والمؤتمرات التي نظمتها الأكاديمية السوفيتية للعلوم بالاشتراك مع المنظمات الأخرى للاحتفال بمرور ٣٢٥ سنة على اتحاد أوكرانيا وروسيا ، وانقضاء ٦٠٠ سنة على موقعة ميدان كوليكوفو ، والعيد الأربعين لبدء الحرب العالمية الثانية الخ . وفي كل عام يطبع المزيد من كتب التاريخ للقارئ العادي ، ويزيد نشر المعرفة التاريخية وعدد المحاضرات في التاريخ للشعب العامل ، ويزداد استخدام الخدمات العلمية والاستشارية من جانب التلفزيون والراديو وغيرهما من مؤسسات الحكومية أو العامة .

وهكذا يضطلع التاريخ ، بوصف كونه علما ، بوظيفة اجتماعية حامة . إن قيمة التاريخ تكمن في نجاحه من ناحية توضيح وبيان قوانين العملية التاريخية ، ذلك أن تجربة التاريخ العالمي ككل هي وحدها التي تجعل في الإمكان تمييز العام عن الخاص ، أو الجوهري عن العرضي . للتاريخ وحده هو الذي يوفر أساسا لصوغ قوانين تطور المجتمعات ، وهذا هو السبب الذي من أجله يزودنا علم التاريخ ، هو والعلوم الاجتماعية الأخرى ، بأساس علمي له قيمته ، تقوم عليه إدارة شئون المجتمع المعاصر .

# الثقافة التاريخية في بيئة شرق أفريقية

الكتاب

يتبني فهم المعلومات التاريخية على أنها حشد من الحقائق والسجلات والمعرفة المرتبطة بكل أنشطة الإنسان في غابر الزمان . فهي ليست صنوا للتاريخ الذي قد يرى أنه تركيب غير موضوعي وتفسير لأنشطة الإنسان في الماضي يعالج من وجهة نظر ما لتضفي عليهما لونا من العقلانية . وعلى حد تعبير الأستاذ براكلو ، ان التاريخ الذي نقرأه ، وإن كان يعتمد على حقائق ، اذا تكلمنا بدقة ، ليس حقيقيا على الإطلاق . بل هو سلسلة من الأحكام المقبولة » ( كار ، ١٩٦١ ، ص ١٣ ) .

وعلى أية حال لا يستطيع الإنسان أن يتجاهل حقيقة أن المؤرخ هو الذي تصدى للمهمة بأكملها من إعادة جمع وترتيب وشرح المادة الدائرة حول ماضي الإنسان . وقد لاحظ هو بسببوم أن التاريخ يمثل حدود المعرفة حيث تحدث معظم التطورات المثيرة ويتخطى كل العلوم الأخرى . ولكن هذا الرأي يصل بوجه ما الى حد الحكم الذي يفضل التاريخ على سائر العلوم الاجتماعية من حيث استخدامه للمادة المرتبطة بماضي الإنسان . وبالعكس ينبغي على التاريخ أن يعرج على العلوم الأخرى لتوسيع دائرة موضوع الماضي ، إذ أنه كلما فهمت طبيعة الإنسان وشرحت على نحو أفضل - كما هو مأمول - زادت قدرة هذه العلوم في التنبؤ الذي يعتمد عليه ، بدرجة أكثر ،

## بقلم : ن . جاشيرو وانجوهي

الادارة الحكومية ، جامعة نيروبي ، كينيا .

### ترجمه : حسن حسين شكري

ليسانس الآداب ، ودبلوم الدراسات العليا في الترجمة من  
كلية الآداب جامعة القاهرة . له كثير من الترجمات العلمية  
والادبية والثقافية .

---

بالنسبة لاتجاهات المستقبل . ويستهدف هذا المقال اثاره بعض القضايا المتعلقة  
باستخدامات العلماء الاجتماعيين - وخاصة في شرق افريقية - للمعرفة وللحقائق  
وللسجلات ذات الصلة بماضي الانسان .

ونرى أن لما اضافته بيبتر جيل عن تفهم حسن وسوء استخدام التاريخ أهمية  
عظيمة من حيث تقدير الطريقة التي استخدمت بها المعلومات التاريخية المتوفرة عن  
شرق افريقية ، والتي سيستمر استخدامها لأغراض هدفها التنافس ، بل لأغراض  
تكميلية في بعض الأحيان . فقد حاول أن يبرهن على أن التاريخ كان وسيلة مكنت  
كل فرد من معرفة حقوقه ، وأنه ذو قوة حافظه عظيمة تعين على مؤزرة الحالة الحاضرة ،  
وأنه استخدم كسلاح في المنازعات الحزبية حيث جرى التنقيب فيه عن المادة التي  
قد تساند جانباً واحداً من جوانب وضع ما ، أو تساعد على تكذيب أحداث الماضي أو  
تفنيد مزاعم زعماء الأحزاب الأخرى ، ووفر التاريخ أيضاً التصورات المسبقة والرموز  
للأحداث المعاصرة أو للشخصيات ، كما كان مصدراً للحكمة بالنسبة للأخلاقيات  
وسياسة الدول ( جيل ، ١٩٧٠ ، ص ٨ - ١٤ ) .

وبالنظر الى حالة شرق افريقية يصمم المرء لأول وهلة بما بذل من جهود هائلة

لاستخدام فن التفسير التاريخي للماضى فى محاولة لتشويه حقوق الافارقة بلغة الماضى وتطور الحاضر والمستقبل . ولقد كان هذا أصلا من عمل أولئك الذين لهم مصالح مكتسبة بوجود السيطرة الاستعمارية والأمبريالية على الشعوب الافريقية . ومن ثم نجد مؤلفات مثل كتاب ١٠ هكسلى « بلد الرجل الأبيض » ( ١٩٦٨ ) ، أو كتاب السير فيليب ميتشل « أفكار افريقية طارئة » ( ١٩٥٤ ) ، لم يكن هدفهما المقصود سوى التأكيد على ما زعما أنه كان من المنطق الطبيعى أن يستعمر الأوروبيون شعب كينيا وأن يفرضوا سيطرتهم عليه . وليست هذه الا محاولات للتبرير الذاتى من جانب بعض أقوى أعمدة الحكم الاستعمارى فى كينيا ، ومن جانب أبطال « رسالة التمدين » الاستعمارية الأدبية التى لا تزال تواصل تأثيرها فى هذا البلد . وهكذا فإنه على الرغم من أن الكاتبين لوجارد ( ١٨٩٣ ) وجوزيف ثيمسون ( ١٨٩٦ ) قد واجها فى أواخر القرن التاسع عشر قبائل : كيكويو ، ماساى ، ندورويو ، ناندى - المنظمة تنظيما حسنا ، بل المنتجة - فإن كلا من الادارة الاستعمارية الاستيطانية وعلمائها قد وجدوا أنه من الضرورى طمس دليل تاريخى ناصع مثل هذا فى محاولة لتبرير نقل ملكية الأرض للأوروبيين المستوطنين واحتلالهم لها على حساب أصحابها الافريقيين .

كان هذا السعى المقصود يهدف الى تركيب نوعية التاريخ الكفيلة بتبرير بقاء الاستعمار وأبديته فى المنطقة . ولحسن الحظ كان ضحايا نقل ملكية الأرض والأوروبيون الذين لم يوافقوا عليه ، أو على الوسائل التى استخدمت لانجازه ، يراقبون بدقة عملاء التشويه الذين من هذا القبيل . وقد سجل ما ثار من جدل حول هذه المسألة أناس مثل نورمان ليز ( ١٩٢٤ ) وماك جورج روس ( ١٩٢٧ ) ، واستطاع كلاهما أن يثبت افتقار الاستعمار فى مجموعه الى الشرعية ، وكذلك ما يترتب عليه من حرمان لشعب كينيا ، وما يقع عليه من عسف واستغلال له ولأراضيه من جانب الأوروبيين المستعمرين . كما سجل الأناقة أيضا روايتهم للتاريخ لا فى شكل مطبوعات - أى الصحف والكتب فحسب - بل فى شكل الأحاديث المنقولة شفويا والتى تواتر بها تاريخهم وثقافتهم من جيل الى جيل . ولقد أصبحت مثل هذه المواد المكتوبة والشفوية مصدرا فى الوقت الحاضر للإلهام والمعلومات من أجل الدفاع من جديد عن حقوق الجماهير الكينية ضد السيطرة الاستعمارية .

ولهذا استطاع عالم مثل والتر رودنى ( ١٩٧٤ ) أن يوضح التنمية البائسة التى كانت تقوم بها الشعوب الافريقية فى التجارة والتعدين والصناعات الصغيرة ، والزراعة ، والمنشآت الحضرية على السواحل بوجه خاص قبل استعمار هذه الشعوب . وبالمثل أوضح نجوى واثيرونج أو ( ١٩٦٥ - ١٩٧٧ ) أن افريقية قبل استعمارها كانت أخذة فى التطور أى قبل مقدم الاستغلال والعسف الاستعمارى . ويسعى مؤلفون مثل هؤلاء أيضا الى اظهار أن منجزات الماضى يجب أن تؤخذ كأشئ لقدرة الافريقيين على التقدم ، وهم مستقلون ، وأن تكون هذه المنجزات مصدرا للإلهام فى التنمية العصرية المتحررة من الاستغلال الاستعمارى والأمبريالى . وهم يعدون ،



دون شك ، المعلومات التاريخية الخاصة بفترتي ما قبل الاستعمار وما بعد الاستقلال قاعدة حيوية لا يطاق الوعي الإفريقي ، ولتحقيق الذات في الكفاح ضد الأشكال الاستعمارية ، والاستعمار الإمبريالي الجديد ، ويصبح من المقرر أنه إذا أعيد تفسير ماضي شعب ما لصالح غايات هذا الشعب ، حينئذ يتوفر الدليل القوي على أنه لم يكن هناك بلد فقير ومتخلف بالطبيعة ، بل من الممكن وجود السبب المباشر لهذه الشرور في الاستعمار وفي الإمبريالية الاستعمارية الجديدة .

ولذلك فمن الواضح أن المعلومات التاريخية التي يجب استخدامها لخير أو لشر مجتمعات شرق إفريقية هي المعلومات التي يمكن العثور عليها في الروايات الشفوية المتواترة للشعوب الإفريقية حتى يومنا هذا ، وفي سجلات التجار الأجانب الذين كانوا على صلة بالمنطقة - كالعرب ، والهنود ، والصينيين ، والأوروبيين - التي تتمثل في التقارير الخاصة ، وفي المذكرات والرسائل . وفي الكتب والنشرات والمجلات والصحف ، وفي المكتشفات الأثرية بالطبع ، وسيواجه علماء الاجتماع عديدا من المشكلات عند استخدام مصادر هذه البيانات في أي غرض مهما كان . ففي المقام الأول لا بد أن يضع المرء في ذهنه أن من الممكن أن تكون البيانات قد شوهت في الوقت الذي سجلت أو نقلت فيه شفويا في أول مرة أو بأى طريقة أخرى ، وأن استخدامها من غير تفنيد يمكن أن يكون خطرا معادلا لخطر حذفها تماما . ثانيا ربما قد حدث تلاعب في البيانات في أى مرحلة من مراحل نقلها لأن المرحّلين يحفظونها وتخليدها كانت لهم مصالح في نوع الرسالة التي أرادوا ترصيدها لأجيال المستقبل . ثالثا يجب أن يكون المرء حذرا عند استخدام البيانات التليية سواء بالنسبة للفترة الزمنية التي تغطيها أو للتفاصيل التي تشتمل عليها . رابعا يجب أن يكون مستخدم البيانات على وعي بدوقفه العقلي نظريا وموضوعيا بالنسبة لنوعية المواد التي في متناول يده ، وما هو أكثر أهمية أن يكون على وعي أيضا بدوقفه من الانتاج والعلاقات الاجتماعية . وللمشكلة الأخيرة أهمية خاصة لأنها تحكم المشكلات الثلاث الأخرى ، ولذلك ستحتاج إلى قدر من التنقية .

وفي علم الاجتماع يكون المؤلف - برعى أو بلا وعي - ضحية نزعه الاجتماعية ، فإذا لم يتم بتحريك واع متمعد في اتجاه آخر يصبح ضحية أيضا للفرضيات الأيديولوجية والنظرية الكامنة خلف تلك النزعة الاجتماعية . ولنضرب مثلا بأحد المؤلفين ، وهو دونالد روتشيلد ، حيث يتأثر المرء باستخدامه الانتقائي للمعلومات التاريخية المكثفة في محاولة للدفاع عن وجهة النظر الإمبريالية القائلة بأن كفاح إفريقية من أجل الاستقلال كان مجرد كفاح عنصرى ، ولذلك لم يستهدف إطلاقا قطم حلقات الاتصال الاجتماعية والاقتصادية المتسمة بالاستغلال والتعسف مع الإمبريالية . ومن ثم كان عنوان كتابه « المساومة العنصرية في كينيا المستقلة » (روتشيلد ، ١٩٧٣) ، وبغض النظر عن اعتماده الواسع النطاق على مؤلفات كتبها علماء استعماريون فإنه يعتمد أيضا وإلى حد كبير على مواد دسها عمدا مؤلفون كانوا هم أنفسهم جزءا لا يتجزأ من النظام الاستعماري . ويبدو من غير المستطاع أن يستخرج من هذا الكم الوفير من

لواحد سوى مدلول تافه بالنسبة للاحتياجات الافريقية . ولهذا ينتهي كتاب روتشيلد ، وهو لا يبدو أن يكون مادة أخرى من المؤلفات الاستعمارية التي تهدف الى تحويل افكار الكينيين عن الوعي بخاصة .

والآن ، وقد استفاد العلماء لفترة زمنية طويلة بالمعرفة واختاروا وسائل التحليل التي وصفها المفكرون السابقون ، نجد هؤلاء العلماء قد فعلوا هذا بدرجات مختلفة بالنسبة للانتقاء واعادة الصياغة . ومن ثم نجد أن كارل ماركس لم يستفد بحقائق الماضي وبسجلاته فحسب في توضيح وجهة نظره الفلسفية حيال النظام الاجتماعي الألماني ، وحيال الاتجاهات في التطور الرأسمالي ، بل نجده استخدم أيضا مصطلحات وأفكارا ابتدعها في الماضي فلاسفة وعلماء اقتصدوا من الذين عاشوا قبله بقرون أو أجيال عديدة .

ومن أمثلة ذلك استخدامه مصطلح « أيديولوجية » الذي ابتدعه واستخدمه من قبل دي تراسي ١٧٩٦ . وينطبق هذا القول نفسه على مصطلح « طبقة » الذي ابتدعه محلل اجتماعي سالف . لم يبتدع ماركس هذه الكلمات أو الأفكار بل أعاد اكتشافها وأعطاهم تقديرا لافتا للنظر في تحليله للتركيب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع الرأسمالي . وبعبارة أخرى نقب ماركس في الكتابات والتحليلات السالفة ولم يميز بين نمط التطور التاريخي للانسان فحسب ، بل حاول أن يطور أيضا الأفكار الموجودة الى مستوى المطابقة الاجتماعية المعاصرة ، وفي شرق افريقية ترك استخدام هذا الشكل من المادة التاريخية أساسا لمجال المؤلفات المعتمدة بشكل مكثف على الروايات المتواترة شفويا باعتبارها مصدرا للمعرفة بالحكمة الافريقية التقليدية وبالتاريخ . وقد اعتمد أيضا مؤرخون مثل : ج . موريوكي ( ١٩٧٥ ) ، ج . وير ( ١٩٦٧ ) ، ب . ١٠ أوجوت ( ١٩٦٧ ) على الروايات المتواترة شفويا في كتابة بعض أعمالهم . وحذا حذوهم عالما الاقتصاد بيترماريس ، ١ . سومرست ( ١٩٧١ ) في الكتابة عن رجال الأعمال الأفارقة في كينيا ، واقتفى أثرهم علماء الاجتماع والسياسة في بحثهم عن المعلومات التي تمكنهم من اعادة صياغة وتسجيل طريقة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في فترتي ما قبل الاستعمار وما بعده في كينيا .

حقا ، ان معظم رسائل الدكتوراه في علم الاجتماع التي قدمت لجامعات شرق افريقية تضم جزءا كبيرا من المادة التي حفظت بالرواية الشفوية المتواترة ، والتي جمع جزء منها عن طريق المقابلات الشخصية والحوار المسهب مع كبار السن من الرجال والنساء ممن يستطيعون تذكر الحالة التي كانت عليها الأنشطة الانسانية فيما سلف .

ويعد استخدام السجلات المكتوبة محدودا بحكم أن معظمها قد جمعه عملاء الحكم الاستعماري في شرق افريقية . ولقد كتب الأفارقة في كينيا قبل الاستقلال عددا قليلا من الكتب التي منها كتاب جومو كينياتا « في مواجهة جبل كينيا » ( ١٩٣٨ ) الذي يعتمد على سعة معرفة مؤلفه بالأنشطة الاقتصادية والتاريخية والاجتماعية والسياسية لقبائل كيكويو التي تعيش في كينيا الوسطى ، وعلى آرائه أيضا فيما يجب

أن تكون عليه الحياة في الوقت الحاضر ، وخاصة أن كينيا كانت تواجه السيطرة الاستعمارية الثقافية والاجتماعية أو السياسية من قبل الغرب . وقد أصبح هذا الكتاب على التعاقب مصدرا للمواد التاريخية ، ويستخدم اليوم في الفروع العديدة لعلم الاجتماع التي تتناول قبائل كينيا الوسطى بالدراسة .

ويعني نقص المؤلفات التي يكتبها مؤلفون محليون أن علماء الاجتماع في شرق افريقية قد مالوا الى الاعتماد على مؤلفات غير الافريقيين أو على مؤلفين ليسوا من شرق افريقية . ويعد التأثير القانوني الواضح على أناس مثل نيريري شينا لافتا للنظر ( قانون ، ١٩٧٤ ) - والحال هكذا بالنسبة لكتابات رينيه ديمونت ( ١٩٦٨ ) المهندس والمصلح الزراعي الفرنسي ، أو بالنسبة لكتابات ليوبولد سينجور ( ١٩٦٢ ) الرئيس السابق للسنغال ، ويبدو أنهم قد أثروا أيضا في كثير من المؤلفين والدارسين الأفارقة، والا ما كانت السيطرة على المصادر الأدبية للمعلومات التاريخية في شرق افريقية قد تمت لمؤلفين من أصل أوروبي أو أمريكي ، ولا تزال مستمرة . وقد تكون هذه السيطرة أقل بكثير في المجالات التي كانت فيها حركة التأليف الافريقية آخذة في الازدياد طوال العقدين الماضيين أو ما يقرب من ذلك .

وعلى أية حال فالقضية ليست نقمة البحث التاريخي ، ولكنها بالأحرى قضية توسيع مجال الثقافة المحلية بهدف مراجعة بعض التحريفات المضللة التي تتجه نحو تمييز العمل المنتج بالمبالغة في التركيز على المدخل الأجنبي واستبعاد الآراء المحلية الفكرية والاجتماعية والثقافية . ولابد أن ينتبه الانسان الى الدور الذي يقوم به الباحثون الأجانب في الثقافة ، وإلى اسهامهم اللافت للنظر بخاصة في التطبيق المقارن لعلوم المنهج المختلفة وللنظريات في تحليل المجتمعات المتباينة ، وإلى الطريقة التي يقيمون بها العلاقة السببية بين النظم الاجتماعية الاقليمية والعالمية في فترة من الزمن . ولا يعد هذا أمرا متضاربا مع البحث عن شكل ما للشمولية النظرية والمنهجية، ولكنه رجحان ما هو أجنبي الى حد كبير ، وخصوصا التفسيرات الامبريالية للنظم الاجتماعية في شرق افريقية وهي تنطوي فيما يبدو على عوامل خطيرة من حيث الانحياز المترابط بشكل واضح أو بشكل ضمني مع مصالح الغرب النظرية والأيديولوجية والثقافية والاقتصادية . ومن ثم لم يعد غريبا أن تجد نسبة كبيرة من الكتب والمجلات والبحوث في شرق افريقية وبخاصة التي ينتجها الأجانب قد استهدفت عن عمد التأثير في النظرة النظرية ، وبالتالي في النظرة الأيديولوجية والثقافية والسياسية والاقتصادية لمجموع القراء الأفارقة في القطاعات المختلفة لمجتمعات المنطقة ، وأكثر العلوم تأثرا من هذه الناحية هي علوم السياسة والتاريخ والاقتصاد والاجتماع التي اضطام بها دارسون ليبراليون وصاغوها لتخدم مصالح القوى الغربية في المنطقة . وتعد الثقافة الأجنبية ، وسيمًا الثقافة الغربية ، مسئولة الى حد كبير عن هذه الحال على الرغم من أن بعض العلماء الأفارقة قد شاركوا العلماء الأجانب عن عمد في السيطرة على المنطقة .

ويتفاهم هذا الوضع لدرجة أنه أصبح موقفا اجتماعيا وثقافيا خطيرا في تلك

المواد المطبوعة التي صارت مصدرا للمعلومات لافتا لنظر المخططين القوميين وكثير من الباحثين ، مع أن هذه المواد ليست وسائل للنهوض بالوعي الذاتي المطلوب للتحرر الكامل والاستقلال ، ولكنها أدوات صنعت من أجل هدف أساسي هو ترسيخ وتأييد السيطرة الأجنبية في كل مجالات حياة المجتمع .

وربما ليس هناك سوى مخرج واحد من هذا المأزق أمام الدارسين الأفارقة المزمين بأن يخرجوا الى النور حقوق الشعب ووعيه بالرجوع الى المعلومات الأصلية وأن يستخرجوا منها تلك الحقائق والسجلات التي قد تساعدهم في تقديم تحليل أكثر موضوعية من وجهة النظر الإفريقية . ولانعني بهذا اداة الموضوعية في العلوم الاجتماعية . ولكننا ندعو فحسب الى موضوعية تكون في شكل اعلان الباحث بأمانة عن القاعدة النظرية التي يمكن تقويم عمله على أساسها . ومن واجب الدارس الإفريقي أن ينقب عن الروايات الشفوية المتواترة عن كبار السن ، وعن الملفات الخاصة والرسومية وغيرها من السجلات . وربما تكون هذه المصادر نفسها قد كفت لتعكس أيديولوجية أو قيم مبتدعها ، ولكن اذا كان الإطار النظري للدارس مرتبطا بتعبئة الشعب وتحريره فقد يكون في إمكان هذه المصادر تقديم قدر من أعظم المعلومات الأساسية المرتبطة بطبيعة السيطرة الاستعمارية والاستعمارية الجديدة . وبإجراء تحليل لثل هذه المعلومات يستطيع المرء أن يصل الى درجة مقبولة من القدرة على التنبؤ بالكيفية التي يمكن بها القضاء على مثل هذه السيطرة كشرط مسبق لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية .

وفي دعوتنا الى إعادة بحث أنشطة للمعلومات التاريخية في شرق إفريقية لا يمكن إغفال أهمية علم الآثار لأنه رغم ما يقال عن خروجه من نطاق مملكة العلوم الاجتماعية قد تعامل على الدوام مع الأنشطة البشرية السالفة . كما أنه تأثر في الماضي أيضا بالنظام الأيديولوجي والقيمي لأفراد الباحثين . حقا ، ان المؤرخين وعلماء الأنثروبولوجيا هم الذين استخدموا علم الآثار أساسا . الا أنه يؤثر في بحوث علماء العلوم الاجتماعية الآخرين الذين مالوا بشكّل متزايد الى استخدام المكتشفات الأثرية ، والتي تعتمد مثل التاريخ والأنثروبولوجيا على الاستنتاج القائم على الدليل الذي لا يتحرر تماما من التأثير بالنظام الأيديولوجي والقيمي لعالم الآثار نفسه . وبناء على ذلك يجب أن لاتنحصر المكتشفات الأثرية لاختبار الدقة الفنية فحسب ، الذي تقوم عليه الاستدلالات ، بل يجب أن تخضع أيضا للشك فيما اذا كانت الاستدلالات التي يمكن استخراجها من الحقائق المتيسرة هي الاستدلالات الموجودة فقط ، لأن ما قد يؤثر في الانتقاء هو تلك الاستدلالات المحتملة الأخرى التي يحتمل أن تكون قد حدثت .

ولذلك ، يتطلب استخدام علماء الاجتماع لأي معلومات تاريخية قدرا من الصبر والنظام أكبر مما يتطلبه البحث اليومي العادي المرتبط بالأنشطة البشرية الجارية ، كما يتطلب قدرا من التسامح إزاء أمور يحتمل أن المرء لا يود أن يصدق أنها قد حدثت . ذلك الى جانب توفر القدرة الفائقة على مناقشة أصالة مصادر المعلومات . ويجب أن

يجرى بحث شامل لكل المواد المتيسرة التي يمكن استخدامها في المراجعة الدقيقة  
للمكتشفات ، وخاصة فيما يتعلق بانتقاء الحقائق ، وباستخراج نتائج معينة  
دون غيرها .

### خاتمة

ان المعلومات التاريخية هي مجموعة من السجلات والوثائق أو الحقائق التي  
تجاوز التاريخ العادي لأي مجتمع . والتاريخ هو تقديم ماضى الانسان بعد تحليله  
وتفسيره ، والمعلومات التاريخية ليست كذلك . بل هي حشد من المواد المعقدة غير  
المصنفة عن الحياة البشرية يستطيع العلماء الاجتماعيون أن يختاروا منها بياناتهم  
ويفسروها بأسلوب أو بآخر معتمدين على خلفيتهم الاجتماعية وعلى عملية التطبيع  
الاجتماعي أو على قدر من الدراية المفترضة عمدا . واذا افترضنا أن التحرر من  
السيطرة الاستعمارية والاستعمارية الجديدة ومن الاستقلال هو هدف مجتمعات  
شرق افريقية بصفة عامة ، وافترضنا أيضا أن تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي  
امر حيوي لهذه المجتمعات ، نجد أن من واجب العلماء الاجتماعيين أن ينقبوا في الماضي  
وأن يعيدوا تركيبه على أساس الاحتياجات الافريقية الواعية كوسيلة يستخرج بها منه  
الحكمة والدافع اللذين يمكن أن يكونا مصدرا جديدا للإلهام من أجل التنمية  
الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية في المنطقة .

ولكى يمكن العلماء الاجتماعيين في شرق افريقية من تنفيذ هذا الدور لابد ان  
نضع في الحسبان ما يلي :

— تحتاج مجتمعات شرق افريقية الى اعادة تحديد نفسها بشكل أوضح بالنسبة  
لعلاقاتها بالمجتمع الدولي ، ومن ثم تشكل قاعدة لتنمية المعرفة ذاتيا من أجل الثقافة  
والاستخدام اليومي .

— ضرورة بذل مزيد من الجهد لتحسين تنظيم الارشيفات القومية والمكتبات  
حتى يتمكن العلماء الاجتماعيون من الحصول على المعلومات من السجلات والوثائق  
بسهولة ، وبذل جهد أكبر للعناية بالمجموعات وب حفظ المعلومات الشفوية المتواترة عن  
ماضى شرق افريقيا .

— تدعيم التعاون الاقليمي لاستخدام الارشيفات والمكتبات .

— ضرورة نشر المعلومات الاقليمية والقومية عن هذه المؤسسات و عما لديها من  
مؤلفات — من حين لآخر — ليستفيد بها العلماء الاجتماعيون ، والمهتمون بها من  
عامة الجمهور .

— زيادة مستوى التعاون الدولي فيما يتعلق باعادة المعلومات الاقليمية  
الانسية بوجه خاص التي قد توجد في بلاد أخرى ، وزيادة الاتصالات الدولية

بالنسبة لمنهجية البحث العلمى حيث أن المعرفة بمعالجة المواد التاريخية يحسح مجانها  
من أن لآخر .

- التوسع فى تشجيع البحث فى ميدان علم الاجتماع بالمعونات المالية ،  
وبمقد الحلقات الدراسية والمؤتمرات ، وبتوفير المطبوعات الموجهة لتنمية عملية تحليل  
المعلومات المتصلة بالماضى ، واعادة تحليلها فى فروع علم الاجتماع المتباينة .

وتعتمد هذه الأمور كلها على توفير رأس المال والموارد الفنية التى تساند جهد  
العلماء الاجتماعيين فى البحث العلمى لاعادة تعريف ما ضى شرق افريقية بطريقة  
أكثر موضوعية تعين على فهم الحاضر ، ومن الأمول أن يستلهم منه مزيد من المطابقة  
المقلانية فى المستقبل .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٢/٤٧٣



يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأفلام ككتاب  
متخصصين وأستاذة دارسين .  
ويقدم باختيارها وتعليق إلى العربية نخبة متخصصة  
من الأدبانية العربية ، تصبح إضافة إلى المكتبة العربية  
تأهم في إثراء الفكر العربي ، وتمكينه من ملاحقة  
البحث في قضايا العصر .

تعدد شهرياً

{ يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

{ فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو لقطاع  
الدولية ، وتصدر طبعاً العربية بالاتفاق مع اللجنة القومية  
للونسكو ، وبمبادرة اللجنة القومية العربية ، ووزارة  
الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية .

العدد ٢٥ قرشاً



INTERNATIONAL SOCIAL  
SCIENCE JOURNAL

# المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

صور المجتمع العالمي

العدد المصور السنة الثالثة عشر  
يناير / مارس ١٩٨٣

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو



ومركز مطبوعات اليونسكو



المجلة الدولية

للعالم الاجتماعى

العدد الخمسون

السنة الثالثة عشرة

يناير/مارس ١٩٨٣

فى هذا العدد

- افتتاحية
- مقدمة : دستور اجتماعى يتناول المجتمع العالمى ومتغيراته
- النظام العالمى : علم ناشئ
- الاقتصاد العالمى فى النظام العالمى : البناء والتبعية والتغير
- صورة لمجتمع عالمى : رؤية العالم الثالث
- التعاون الدولى والمشكلات العالمية : نظرة اليونسكو
- الهوية القومية وصور المجتمع العالمى : الحالة البولندية
- المشكلات العالمية كمجالات للتعاون الدولى
- أزمة الرخاء وممارسة الحقوق الاجتماعية للتنمية
- إعادة تنظيم وقت العمل
- ت. ه. مارشال

تصدر عن :

مركز مطبوعات اليونسكو

١- شارع طلعت حرب  
ميدان التحرير - القاهرة  
تليفون : ٧٤٢٥٠٩

رئيس التحرير

عبد المنعم الصاوى

هيئة التحرير

- د. مصطفى كمال طلبة
- د. السيد محمود الشنيطى
- د. محمد عبد الفتاح القصاص
- فتوزى عبد الظاهر
- صفى الدين العزاوى

الإشراف الفنى

عبد السلام الشريف

# مقدمة:

## دستور اجتماعي يتناول المجتمع العالمي ومتغيراته

أخذ موضوع المجتمع العالمي يطل أخيرا من ثنايا الجماعة العلمية على بناء الأنماط العالمية ، وما يتصل منها خاصة بالاقتصاد والصور المتغيرة للموارد والعلاقات الدولية ، وكان هذا الكم من الدراسات النفيسة ، وتلك اللقاءات العديدة لتصنيف تلك الأنماط وتوصيفها . وان بقيت نامة من الخلاف ، تجاوزت تلك الأنماط العالمية ، وحولت الانتباه الى المجتمع العالمي في اطاره السسيولوجي الخالص ، وهو تحول يؤكد حقيقة أن المجتمع العالمي هو واقع الحياة وحقيقتها ، فالناس يعيشون هذا الواقع ، وحتى يتسنى لهم معاشة هذا الواقع ، فانهم يتزودون أو يزيدون أنفسهم بصورة للمجتمع العالمي أداة للوضع الصحيح .

فالمجتمع العالمي هو الواقع الاجتماعي الوحيد الذي يلفنا ويطنرنا في حناياه ، وحتى ندرك كيف يتأثر الناس بهذا الواقع أن يزودنا بناء هذه الأنماط وواضعوها بصور للمجتمع العالمي ، وان كانوا لا يشغلون أنفسهم بحقيقة أن المجتمع العالمي يتباين ويختلف تبعا لمقام كل انسان ومكانه ، واعتقد أننا جميعا نشارك بعضنا البعض في الطريقة التي ننمى بها معارفنا ومداركنا عن العالم ، وكيف يتسنى للمجتمع العالمي

## بقلم: بيتر هينز

أستاذ علم الاجتماع بجامعة زيورخ • نشر الكثير عن مسائل التنمية ، وغطى في هذه الصحيفة نقاض علم الاجتماع : « التماثل العلمى فى مقابل ما ينشده الطلاب » ( المجلد الحادى والثلاثون العدد الأول عام ١٩٧٩ ، ونام بالأعداد للحلقة الدولية لدراسة « التنوع والتغير فى صور المجتمع العالمى ، وهى ما يعرض لها بعض موضوعات هذا العدد ، وتدمت من قبل الى جامعة زيورخ فى نوفمبر ١٩٨٠ •

## ترجمة: الدكتور حسين فوزى النجار

الكاتب والفكر المصرى المعروف

---

أن يقيم اطارا لقوام فعال ، وكيف يصل فى النهاية الى صورة أكثر ثباتا لتكون زادا لادراك عالمى فسيح •

ومن الطبيعى أن تمحو صور المجتمع العالمى هذه ما يكتنف وصفهم للواقع من حيرة ، الا أن بساطة الصورة ، أو بمعنى آخر تحديد عناصرها ، وثبات بنائها المنطقى ، لا يكفى لتبرير كفايتها ، ولهذا يرى كثير من علماء الاجتماع فى أيامنا هذه أن هذا العالم النامى لا يحظى بوصف مكتمل عندما نطلق عليه لفظ النامى ، أو التابع ، ويشيرون الجدل حول طرق عديدة تؤثر وتتأثر بالتنمية والتبعية ، بمعنى أن النمى الداخلى يجب أن يوضع فى الاعتبار •

فاذا ما قضى على تلك الحيرة أمام الواقع كان ذلك هو الأساس الذى يقوم عليه بناء الصورة ، وفى الوقت نفسه - يذهب كثير ممن يتأملون هذا الواقع الى أن المجتمع العالمى يفدو أكثر حيرة وربة ، وليس من اليسير ادراكها ادراكا سديدا أو شرحها شرحا كافيا فى صورة تبقى على الزمن ، اذ أن دينامية المجتمع العالمى المحسوسة لها

دورها فى بناء المعانى التى تتصدى لشرحها ، وفى العلاقة النسبية يصبح معامل التناسب فى أزمنة قليلة رقم (١) ، ولكننا حين نتفرس فى قيمة سائدة لواقع انساني فاننا قد نجد أن ما يسمى طابع الحياة البرجوازية طابع يطرد رفضه فى تلك المجتمعات التى نمتها وتبنتها فى غيرها من المجتمعات قبل أن تقوم برفضها .

ومنذ سنوات خلت ، كان الحديث عن التقسيم الرأسى للعمل بين المجتمعات الصناعية والمجتمعات غير الصناعية أمرا عاديا ، بينما يلت حقائق جديدة اليوم كحقيقة تقسيم العمل فى الشركات متعددة الجنسية مما أدى الى قيام صناعات تابعة ، وتوزيع لحيز احتياطي البترول .. الخ . لها اعتبارها هى الأخرى ، فهى عناصر لا تتفق مع النمط القديم .

وحين أضع تلك الشواهد فاننى المس اتجاها نحو المزيد من الحيرة والارتباك ، والمزيد من الصور المتغيرة للمجتمع العالمى قد يؤدى الى قيام نمط من النصور يفرض التمزق والانهيال ، أو الشكل المسرحي لكافة عناصره .. الخ .

وان كان هناك فى الوقت نفسه حركة فكر قوية يمثلها « إيمانويل فالرشتين » ( ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ) وأتباعه العديدون ( برجسين ١٩٨٠ ) تحاول أن تمضى فى اتجاه عكسى ، أى أنها تقدم صورة متكاملة للمجتمع العالمى لا فى يومه هذا ، ولكن فى ماضيه أيضا وفى تغيره العلماني .

والأثر البادى لاتجاهها أن النظريات لم تعد صالحة لتقبل معلومات جديدة ، وان هذه المعلومات الجديدة صالحة لشرح المجتمع العالمى شرحا وافيا ، أما الاتجاه الآخر فانه يقوم على محاولة بادئة لوضع نظرية للنظام العالمى .

وقد تبدو هذه الحيرة المتزايدة والتغير المطرد احدى نتائج الكم المتزايد من المعلومات التى تقدمها وتذيعها وسائل الاعلام التى تؤكد التغير ، وبالتالي تجدد من قدرة المؤثرات البعيدة عن التكهن .

ومن ناحية أخرى ، فان القاعدة التجريبية للقوانين العديدة لعالم متكامل تماما فى كافة صوره تقوم على معلومات مقننة تقدمها منظمات عالمية ممتدة ( الأمم المتحدة ، الشركات متعددة الجنسية ) وشبكة واسعة للعلم . وتفترض هذه المعلومات وجود ثقافة عالمية تقوم بها هيئات تعليمية لا يتسنى بدونها لهذه المعلومات المنتشرة والمقننة أن يكون لها صدق .

أفى قدرة هذه القوانين أن تقدم معنى لأى ظاهرة ، كظاهرة ثورة الطلاب التى امتدت على اتساع الرقعة العالمية فى النصف الثانى من الستينيات ، أو تقسر اختفاء « المناورات السريعة » أو الأنظمة الشعبية ( بن بيلا ، ناصر ، نكروما ، بيرون ، سوكارنو .. الخ ) فى البلاد النامية ، أو ظهور القوى المحلية ( فيتنام ، الهند ، نيجيريا ، البرازيل ) أو اختفاء النظم الديمقراطية فى أكثر بلدان أمريكا اللاتينية

النامية ( الأرجنتين ، شيلي ، أورجواي ) أو الردة الى المحافظة فى بعض البلدان المتقدمة ( الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة ، السويد ) ٠٠ الخ ؟ .

ويقدم هذا المقال قانونا لعلم الاجتماع ييسر وصف المجتمع العالمى ، والغاية منه ان نضعه الى جانب القوانين الأخرى التى تستخدم الغاية منها فى اطار أكبر وأكثر مرونة ، وفى عبارة أخرى أن نصل بين عدد من هذه القوانين القائمة لنخلص منها بأسئلة جديدة عما نجم عن تلك الصلة .

فالقانون هو الوسيلة للقضاء على تلك الحيرة فى المعلومات القائمة أو التى تسعى وراءها .

أما ما يعنيه بالنسبة لصورة المجتمع العالمى فانه يبدو فى تطبيق القانون على المعلومات المنتشرة ، أى حصر الصورة النهائية للمجتمع العالمى بالأحرى فى صورة وليدة .

### تصور المجتمع العالمى :

ان المجتمع العالمى - كما أراه - هو الميدان الفسيح للتفاعل ، ووحداته الصغرى ما هى الا فرادى أعضائه ، ولذلك فان التصور الذى يقوم عليه أكثر اتساعا وشمولا من التصورات الخاصة بالنظم الدولية أو نظم الحكومات المشتركة ، ومن التصور الدائرى لدينا الاقتصاد ، وهو أكثر من هذا فى النهج الفكرى لعلم الاجتماع ، وان كان أقل شيوعا فى استخدامه من تلك التصورات الأكثر ضيقا .

ومن البين أن الفردى الأعضاء فى هذا المجتمع كثيرا ما يتعاملون كما لو كانوا أعضاء فى مجتمع قومى أو شبه قومى وخاصة فى رؤيتهم للعالم الأكبر ( تيلند ١٩٧٨ ) ، فبينما ينظرون الى المجتمع الخاص بهم من خلال الطبقة التى ينتمون إليها ، فان هذه النظرات المتباينة قد لا تؤثر فى الصورة التى يرون فيها المجتمع العالمى ( مير - دالاش ، ١٩٨٠ ) .

وفى قدرتنا أن نتصور المجتمع العالمى عندما يسلك الأفراد من أعضائه كما لو كانوا مواطنين عالميين هم جزء من معالته الذاتية ، الا أن المجتمع العالمى يختلف فى واقعه عن هذا النوع من المجتمعات ، وهى حقيقة علينا أن نضعها فى الاعتبار . فالقومىة تشيع وليست هناك ثقافة مشتركة مع التفاوت الاقتصادى العالمى . بل ان هذا التفاوت - على العكس - من اليسير ادراكه ادراكا واضحا على هذا المستوى منه على المستوى المحلى أو القومى ، فأكثر الناس ليسوا مواطنين عالميين ، وان كانوا أعضاء فى أسرة ، أو فى جماعة محلية ، أو قبلية أو أفرادا فى شعب ، فانهم جميعا وان كانوا يحسون بخطر الحرب التى تهددهم ، أو أنهم لا يبالون بما يحدث فى العالم من حوالهم ( هينز وإيرخت ، ١٩٨٠ ) فان دورهم فى المجتمع العالمى لا يحكمه بالضرورة أنهم أعضاء فى النظام الحاكم الذى يشترك بوفوده فى حل المشكلات العالمية لصانعى السياسة الخارجية ، أو بصورة أعم لمثل حكومتهم ، وهو ما تراه الحكومات أوفق الحلول ، فالأفراد غالبا ما يتفاعلون بصورة مباشرة مع الموقف الذى يتخذه مجتمعهم مع المجتمع العالمى ، فإذا

اتخذوا ، مثلاً ، قراراً بالهجرة الى محيط أكثر تقدماً ، تحقيقاً لمصالحهم وإن كان لا يحقق مرامي صانعي السياسة الخارجية في نظرتهم للمصالح القومية التي تترتب على الهجرة الحكومية أو سياسة الهجرة .

وإن كان من المحتمل أن يكون تأثير الأفراد وتأثرهم خاضعاً لوضعهم النمطي داخل المجتمع العالمى ، بالتظاهر ضد العمال الأجانب ، أو بمقارنة نظامهم السياسى بغيره من الأنظمة السياسية الأخرى ، وهناك بعض الشك فى أن صورة المجتمع العالمى لدى أكثرهم تكاد تكون صورة غامضة ضحلة غير مكتملة أو منسقة ، وقد لا تعدو الصورة لديهم أن العالم قسمة بين شعوب تهوى الحرب وأخرى محبة للسلام ، أو هى شعوب فقيرة وأخرى غنية ، أو أنها حشد من البشر على فطر ايجابية أو سلبية ، والناس بطبيعتهم أكثر عزوفاً عن السياسة الخارجية منهم الى شئونهم الداخلية ، وهو ما يمكن أن نرده الى التنشئة التي صاغت نظرتهم تلك التي تؤثر الجيرة والقربى ، وهناك أسباب مجتمعية ضئيلة أو فسيحة ( هينز ١٩٨٠ ) لذلك ، لعلها النزعة العالمية التي تبرز الولاء للأسرة أو الجماعة أو القوم . ( فريى وكير ، ١٩٧٤ ) ، ولا يتحتم أن يعلو ذلك على التفرقة الطبقة ، وإن بدا أكثر ما يكون دليلاً ذاتياً ، فبينما نراه يحتل البؤرة فى محيطه المحلى ويتباين مضمونه الاجتماعى والثقافى فى البناء البيئى للأفراد ، فإن موقفهم من السياسة الخارجية قد يختلف باختلاف أوضاعهم الاجتماعية والثقافية ، فإذا تضاعفت تلك الأوضاع نمت لديهم الرغبة فى التراجع . ( كاي ، ١٩٦١ ) .

ومع ما تبدو عليه نظرة الأفراد نحو العالم عامة ، من غموض ، فقد أخذت الثقافة العالمية تشيع فى الآونة الأخيرة ، وبالتحديد فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وغدت أكثر تنظيماً مع ما تبذله الأمم المتحدة من جهود ( س . همسل ، الهامش ) والاسترشاد بكل ما تشير اليه المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية فى العالم ، وهذه الثقافة العالمية أكثر سداداً للفرد طالما أنها تستوعب تلك القيم من قبيل « نمط الحياة البورجوازية » أو بتعبير آخر التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وقد تستوعب « حقوق الإنسان » أيضاً وهو ما تشير اليه الصور الوجودية للفرد والوحدات المجتمعية ، وإن كانت لا تتوافق على الدوام مع الأهداف الداخلية والخارجية للحكام ( الصراعات الداخلية ، والعناء بالقوى الخارجية ) ، وتستخدم هذه المؤشرات الجديدة ، كتوزيع الدخل القومى ، والصراعات الداخلية ، ومعدلات الجريمة ، واستهلاك البروتين ، فى قياس تلك القيم ، ومن المحتمل أن تشير الى بعض المتغيرات فى الثقافة العالمية .

وتتوافق هذه الجامع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مع سلوك الفرد فى الحيز الذى يتيحها الاطار القانونى للمجتمع أو شبه القومى ، وإن لم تكن كذلك على الدوام . وبتعبير آخر ، فإننا نفترض أن الأفراد يشاركون فى الثقافة العالمية ولكنهم يلتصقون بها فيما تجرى عليه أعمالهم فى اطار المجتمع المحلى ، فهم يعملون أطفالهم مثلاً ، أو يهاجرون الى المدن الكبرى ( هينز ١٩٨١ ) ، أى أن هناك من الضغوط ما يؤثر فى



المضمون الاجتماعي والاقتصادي على اختلافه ، ومن الأسئلة الممتعة في أيامنا هذه ، هذا السؤال : تحت أي ظروف وإلى أي مدى يمكن لحركة حقوق الإنسان أن تكون ذات أثر فعال على التنظيمات السياسية المحلية ؟ •

### القانون المقترح لوصف المجتمع العالمي :

ومع كل هذه الاعتبارات فإن القانون المقترح وطريقة تصوره ينتهي بنا إلى الصور الواضحة التالية :

### الأنساق العالمية •• ( النسق الرفيع ) :

يرمي القانون إلى تناول كافة الأنساق العالمية في آن واحد •

أولاً : النظام الدولي الذي تقوم وحداته على الشعوب والقوميات ( حيث تختلف مصالح الناس وتتباين وتقرر أساساً تبعاً لمستوى التقدم وتوزيع الدخل بين الأفراد ) • وتكرر نمو أو تقلص الوحدات المجاورة للأقليم ، فالتقارب الاجتماعي قد يحتل من الأهمية لمسلك الشعوب القومية ما تحتله الصورة الجانبية لتكرار التوزيع في كافة أنحاء العالم (بوتز وهلد ١٩٧٢ ) •

ثانياً : الحكومات المشتركة ونظم الحكم الداخلية التي تقوم على تعدد الوحدات التي تحكم : حيث تختلف مصالح وحدات الحكم هذه تبعاً لحجم الموارد الكلية ، كفيصل داخل في الحيز الذي تؤدبه الحكومة في الداخل وفي الخارج ، ولما تتمتع به من شرعية في الداخل وتتأكد هذه الشرعية في الداخل بالخدمة العامة في الدراسة التي قدمها - ت.ج. هارت : ١٩٧٦ - عن الصفوة في الأمن السويدي ) • يمكن استخدام السكان كمورد قومي للقوى الخارجية إذا ما تجاوز الناتج القومي مستوى معيناً لهذه الموارد تأثيرها القوى على تصورات الأفراد لقوة الشعب النسبية ( الكوك وينوكومب ١٩٧٠ ) •

وتتمثل أنساق التنظيمات المشتركة أساساً في الشركات الصناعية متعددة الجنسية ( بورنشير : ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ) فالبناء الداخلي لقوة هذه الشركات يقوم على الاستثمار المباشر وتحويل التكنولوجيا من الشركة الأم إلى ما يأتيها من عون •

### مستويات النسق :

ويعيز القانون المقترح بين المستويين التاليين :

( أ ) الأنساق العالمية : النسق الدولي ونسق الحكومات المشتركة •

( ب ) الأنساق المجتمعية : الشعوب والهيئات الحكومية كوحدات في الأنساق العالمية السالفة • فالأفراد هم وحدات الشعب ، والجماعات ذات المصلحة هم وحدة

الهيئات الحكومية ، التي تستمد منها الحكومة العون المادى ( الموارد الاقتصادية )  
والعون المعنوى ( الشرعية ) •

وبعبارة أخرى : يتركز الانتباه على مستويين لا غير ، ومن الواضح أن هناك  
أكثر من هذين المستويين يمكن تمييزها ، أكثرها شيوعا هما الأسرة والجماعة المحلية  
وهما ما أغضينا عنهما فى بحثنا هذا •

### العلاقات بين هذه الأنساق العالمية :

ولهذه الأنساق العالمية تفاعلاتها كما يتضح من الأمثلة التالية :

( أ ) يعكس سلوك الحكومات فى الحكومات المشتركة الى حد ما ، المصالح المتباينة  
للجماعات القومية التى تنتمى الى موطنها داخل النسق الدولى •

( ب ) يمثل دخول الشركات متعددة الجنسية فى البلدان الأقل نموا قوة طاغية فى حركة  
تلك البلدان فى النسق الدولى •

ولنا أن نفترض أى التوافق النسبى بين هذه الأنساق العالمية المختلفة يقوم على  
دعامة قوية من التواصل قد تتغير بمرور الزمن ، فنحن لا نفترض مثلا أن نسقا واحدا  
كنسق التنظيمات المشتركة العالمية له تأثيره حتما •

### العلاقات بين مستويات الأنساق العالمية :

ونفترض أن التوافق النسبى بين مستويات النسق المختلفة متصل القسمات وقد  
يتغير مع تحول التوتر ومحاولات حل المشكلة من مستوى الى آخر ، والتحول بالذات  
وإن لم يكن مطلقا من المستوى الأعلى الى المستوى الأدنى ليس بعيدا ، ولذلك ، فإن  
الحكومات قد تضطلع بمسئولياتها فى استكمال الاقتصاديات القومية التى تتصل  
اتصالا وثيقا بالاقتصاد العالمى ، وقد يسفر الصراع عن نفسه فى مستوى غير ذلك  
المستوى الذى ندمنه • ولهذا فإن الصراع الدولى قد يرتد الى قوى خارجية ، وعندها  
يتحول الى نسق من مستوى أعلى ، وبعبارة أعم ، يقع عليها وزر تحويل التوتر •

وهناك طريقتان نستطيع أن نتصور من خلالهما البناء الداخلى للأنساق :

( أ ) اما بتصنيف الأنساق الناجمة عن توزيع مجحف للمسلع ( وفقا لقيمة مقننة ) على  
الوحدات • وقد ظن أنها بوجه عام ذات أبعاد رأسية تتداخل فى صور عديدة  
ولكنها تتفاوت بالنسبة لفرص الحراك داخل الوحدة •

( ب ) واما بوصفها أبنية مهترئة للسيطرة ( احتكار ) كهاثين الكتلتين الكبيرتين من  
الشعوب والشركات متعددة الجنسية • ويمثل كل من هذه الأبنية المهترئة نسقا  
أقل أو أكثر ربكة لقوة الوفد ، كما يبدو فى تنظيم السلطة ( ويشرح تشيز ،  
١٩٨٠ ، تلك الآلية التى تؤدى الى قيام تلك الأبنية فى جماعات قليلة العدد ) •

وفى تطبيق هذا النسق التصوري ، أو القانون على المعلومات الخاصة بالمجتمع العالمى ، لا نملك لأسباب عملية أن نضع فى الاعتبار كافة الاحتمالات المنطقية بكل دلائلها ، أى أننا لا نعد كافة هذه الأنساق كما لو كانت أبنية صنت من الداخل ، أو أبنية مهترئة للسلطة .

أما النسق الدولى والأنساق القومية فإنها تبدو كأنساق مصنفة ، الوحدة فى أولها هى الشعوب وفى الثانية الأفراد ، ولا تتميز الوحدات على تلك الصورة ولكنها تتميز بوصفها أعضاء فى الفصيلة .

كما يعد نسق الحكومات المتداخلة كنسق مصنف . وبناء مهترئ للسلطة ، يتصل كل منهما بالآخر .

بينما تعد الهيئات الحكومية وحدات مهترئة فى نسق الحكومة المشتركة . وأن الشركات متعددة الجنسية ما هى الا وحدات مهترئة فى الاقتصاد العالمى .

وعند المقارنة بالقوانين الأخرى يتأكد على الأخص شرعية الأبنية المجتمعية التى يصونها التوزيع الجحف للسلطة أو السلع على الأفراد وعلى الوحدات المجتمعية ، إذ أننا نعد إجراءات الشرعية لا بوصفنا محاولات للفئات المهضومة لتبرير الحراك الى مستوى أعلى داخل أنساق متميزة لها تصنيفها المتطور . أما الأبنية التى يسودها نوع من الإجحاف البارز أو ضмор فى علاقات أعضائها من الفئات المهضومة فإنها من اليسير عليها أن تقلل من حجم هذا الإجحاف بازدياد المحاحا على الشرعية .

وهناك تأكيد خاص للمستويات المختلفة للتباين الثقافى كأداة لها أهميتها فى تقرير درجة التهرؤ الحكومى ، إذ أننا نفترض - بعبارة أخرى - قيام صلة بين التباين الثقافى ، وتحديد سلطة الهيئة الحاكمة ، ويتصل هذا التباين بالتماثل القومى كعامل مساعد للأنساق السياسية ، ومن الأسئلة ما يتناول المدى الذى تقف عنده شعوب القوميات دون تحديد مطالبتها التى تستدعيها من المقارنة بينها وبين غيرها من البلدان .

وأكثر الصور أهمية لحوية المجتمع العالمى فى القانون ، هى ما نرجع الى تغير العلاقات بين الأنساق العالمية المتباينة ( الأنساق الدولية والحكومية الشريكة والمنظمات العالمية المشتركة ) وبين مستويات الأنساق ( مستوى الحكومة المشتركة والهيئة الحكومية ) وقد تم تلخيص كلا المصطلحين وفقا لضوابط التغير فى المجتمع العالمى . فالتحول النسبى من الوحدة الدولية المتكاملة الى الوحدة الأقل فى نسق الحكومة المشتركة ، ومن هذا النسق الى نسق الحكومة المهترئة ما هو الا مستوى يمكن تفسيره وفقا لضابط التغير وبالعكس ، كما أننا نفترض أن ضابط التغير فى المجتمع العالمى عامة ، هو أقل منه فى معدل صورة المجتمع العالمى الذى يقوم على عاتق الفردى من أعضائه .

## صورة المجتمع العالمى :

وسنبين هنا بعض الملامح الكبرى لصورة المجتمع العالمى كما بعث فى تطبيق القانون الذى قدمناه آنفا عن المعلومات الدائمة ، وبالأذات عن البيانات الجارية التى تزودنا بها وسائل الاعلام للأخبار الخارجية ، وإن كان الحيز البعيد لا يسمح لنا بوصف عملية التطبيق القانونى على حقيقته ( هينز ١٩٨١ ) . كما تستخدم البيانات الشائعة والمقننة الصادرة عن وكالات الأمم المتحدة ، وكذلك فإن لبعض ما يصدر عن معهد علم الاجتماع بجامعة زيورخ منذ عام ١٩٦٦ ، من لقطات تحليلية كانت له فائدته .

وليس للمجتمع العالمى ذاتية خاصة به يمكن أن تفصل بينه وبين غيره من المجتمعات ، أو تحجب التباين الداخلى ، وإن كان لا يحول دون قيام منظمات دولية لها ذاتيتها الخاصة ، وهذا الذبوع وإن كان لا يتم عن طريق الأمم المتحدة ( وإن كنا نستثنى منها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ) يمكن أن نصفه بأنه نظام عالمى لا يخضع من ناحية لقوة الاقتصاد الدائمة ( الشركات متعددة الجنسية ) ، كما يتلقى العون المتزايد من ناحية أخرى من جانب الدول النامية التى يملك كل منها صوته ، وهو ما يوضح الى حد التركيز الشديد للقوة فى يد الرؤساء التنفيذيين لبعض وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ، وتبدى الدول النامية رغبة أكيدة فى القضاء على الإجحاف فى توزيع السلع ، وإن كان أقل مما تبدى نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع العالمى . ومن ثم يستطيع الإنسان أن يتحرى المدى الذى يبدو فيه اهتمام الدول النامية بتطور المجتمع العالمى لتبرير وضعهم المتميز دون أن يتخلوا عنه ، ومن الواضح أن بعض الخيال قد يلج على هذا السؤال . وإن اقتضت المشكلة فى الغالب على عبارة : « حدود التقدم » .

ويتشكل البناء الداخلى للمجتمع العالمى من وحدات قومية مصنفة تصنيفا بارزا وفقا لتقدمها الاجتماعى والاقتصادى ، وهو نسق واضح من أنساق التصنيف العالمى البارز . فعلى الرغم من التباين الواضح فى المساواة بين الوحدات ، فإن التفاوت الطبقي لا يخضع لأى تفرقة قبلية أو عنصرية ، وهو ما يحول دونها تلك البقية الباقية من القيم الباقية ، فالطبقية العنصرية ليس لها وجود . ولهذا احتلت اليابان مكانتها الأثيرة فى هذه الطبقة العليا . وإن كان هناك نوع من الأحياء الثقافى ، قد يفسر كمحاولة للقضاء على القيم السديلة السائدة .

وقد أصبح هذا النسق من أنساق الطبقيّة الدولية نسقا باهتا غير مشروع ، فالشعوب المتقدمة لم تعد بعد مرجعا معترفا به من الشعوب النامية ، وذلك فى وضع قد أصبح حقيقة مسلمة عند الجيل الجديد الناشئ فى البلدان النامية ، وهو الجيل الذى ينبذ أسلوب الحياة البورجوازية ، إلا أن تلك التشريعية لم تقض الى مراجعة التوزيع المادى للموارد الاقتصادية توزيعا حقيقيا بين الشعوب الفنية والشعوب الفقيرة ، وهو ما يبدو بصورة واضحة فى تلك القروض الهزيلة من البنك الدولى الى البلدان المختلفة .

كما يتشكل المجتمع العالمى ، فضلا عن ذلك ، من هذا العدد الهائل من المراكز المهترئة للقوى السياسية العسكرية والاقتصادية ، لا تنزع بها مراميها نحو التنمية العالمية وتحقيق العدالة الاجتماعية على المستوى العالمى ، وهى مسألة لا يخلو منها فكر وان لم يتخذ فى سبيلها أى إجراء عملى ، وهو ما يعنى أن القوى الاقتصادية لم تكن أداة للقوى السياسية العسكرية أو العكس ، فسويسرا مثلا ، وهى بلد صغير ولكنها متعددة الجنسيات أكثر من أى بلد آخر .

أما النسق الطبقي للحكومة المشتركة ، فانه يقوم على بعدين رئيسيين : تنمية اجتماعية واقتصادية ، وقوة سياسية عسكرية . ويبدو خلل المساواة فى القوى السياسية العسكرية - وفقا للمعايير الضالة للنتائج المحلى - فى زيادة الانفاق العسكرى والاسراف الحكومى عامة عنه فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ويفصل بين البعدين هذا الحد الفاصل بينهما ، وأما مجموعة الشعوب المتجانسة فلها ذات القيم فى كلا البعدين ، فليس هناك شعوب قوية وغنية وأخرى ضعيفة وفقيرة فحسب ، ولكن هناك بلدان غنية وضعيفة وأخرى فقيرة وقوية أيضا ( تيلند ، ١٩٧٨ ) ، وهى شعوب قد ظهرت أهميتها أخيرا ، كذلك القوى المحلية . وهذه التفرقة ، كهذا التمزق ، العالمى الشائع ( بلدان رأسمالية وأخرى اشتراكية ) ، وغيرها من كيانات السلطة قد دعمت الى حد ما من قوة بعض المجموعات الاقلية من الشعوب .

ويرجع التوتر فى نسق الحكومة المشتركة والنسق الدولى الى عدم المساواة بين أعضائها فى اطارها الدولى ، وهو ما يرجع الى حشد كبير ، الى الأنظمة الحكومية المهضومة ، والشعوب مما يضاعف من خطر العنف والعنف المضاد فى الداخل ، ويزيد من تقلب الأنظمة السياسية ، مما يسفر عن نسق من التوتر ينحدر من الشدة الى الضعف .

وفى النهاية ، يتشكل المجتمع العالمى بما يصب فيه من ثقافات خارجية يحميها ويقويها تمزق الهيئة الحاكمة : وتعد الثورة الإيرانية بعض ظواهر هذا التمزق ، وقد تبدو بعض هذه القيم الاجتماعية والاقتصادية الباقية ، من ناحية أخرى ، قيما سديدة على المستوى العالمى .

أما اتجاهات المجتمع العالمى فى تلك الفترة القصيرة ( ١٩٥٠ - ١٩٨٠ ) ، فمن اليسير أن نفسرها من خلال السياق المتشابك والمتصل للأحداث : زيادة الا شرعية فى هذا النسق من أنساق الكيانات الدولية الذى يقود الى الثورة العالمية ، تعززها منظمات الأمم المتحدة ، ويسرع بها نمسو الاستثمارات المباشرة للشركات الصناعية متعددة الجنسية ، وزيادة التوافق فى نسق الحكومة المشتركة ، فيكر بعدها السياسى العسكرى التوزيع على أسس غير عادلة وأكثر جمودا من ذلك البعد الذى يقوم على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وقد انتقل هذا التوافق الذى يقوم على السلاح الى البلدان النامية ، كما تحول النشاط الخاص بحل المشكلات على المستوى العالمى الى مستوى الهيئات القومية الحاكمة . وأدى الإجراء الأول الى زيادة التفاوت بين الدول

المتقدمة والدول النامية ، كما أدى الاجراء الثانى الى صور جديدة داخل التنظيمات المقررة لتقسيم العمل دوليا ( التبعية الصناعية ) ، وأما الاجراء الثالث فقد أدى الى ادعاء نظام اقتصادى دولى جديد ، وقاد الاجراء الرابع الى تصور نوع من التنمية الداخلية تتقبله الدول المتقدمة والنامية على السواء . وما من سبب لافتراض أن المشكلات الأساسية الوطنية والتوترات القائمة فى طريقها الى الحل ، بالرغم مما تنذر به من خطر داهم يوشك أن يحل بالمجتمع العالمى .

وتبدو هذه الاتجاهات الحديثة ذات جنور بعيدة تمتد الى القرن التاسع عشر ، وإن طبعها نمو الحراك السكانى فى العالم بطابعه ، بإزدياد فرص التعليم ، والتكافؤ فى توزيع القدرات العقلية الأساسية ، والحياة الحضرية ، وانتقال الموارد الكلية للاقتصاد القومى الى أيدي القوى السياسية العسكرية على المستوى العالمى . وأما هذا الاتجاه البعيد المدى القائم على الدليل والحجة فقد بلغ حد التشبع ( فلورا ١٩٧٤ ) بينما ينمو الاتجاه الثانى ويتكاثر مع قيام القوى المحلية فى العالم النامى ، وهو اتجاه لا يؤدي فى القيام به الى تفسير هذه الصلة الوطنية بين النواتج الداخلى الضال ، والانفاق الحكومى العام ، والنفقات العسكرية ، ولكنه يفسر بالتالى أن تصنيف الدول فى صورة تجمعات عنقودية وفقا لتلك التغيرات الثلاثة هو تصنيف محكم .

أما الاتجاه الحديث الذى أشرنا اليه آنفا . فيبدو كما لو كان وسطا بين الاتجاهين البعدين ، فقد وصل الحراك فى داخله الى نوع من التشبع . وكثافة استخدام الموارد فى شراء السلاح ، وغيره من أدوات القوة ، استخداما يستهلك كل الموارد القومية ، فى الانتاج العلمى والتكنولوجيا المتقدمة التى تتميز بها الدول الكبرى الفنية وتدعم قوتها .

ويبدو أننا نسير بعيدا عن الشرعية ، والأوضاع العالمية الأثيرة ، التى يفترضها منظرو التحديث . وعلى هذا العالم أن يضع حلا على الأقل للمشكلة السكانية على نطاق واسع بتحقيق المطالب المشروعة عن رضى وقبول . فالحوار فى وقتنا هذا حول المونة أساسا ( إعادة التوزيع ) فى حالة المجاعات والأوبئة وكوارث الطبيعة والهجرة الإجبارية ، فلا يزيد دعوى الاستعمار الأخلاقية أثرا عما هى عليه .

ومن ناحية أخرى ، وهو ما يعود بنا الى الحلل البالغ فى توزيع الموارد ، وفى مستويات المعيشة لنرى أن ١٠٪ من بين ١١٣ دولة تستهلك ٧٧٪ ( عام ١٩٧٠ ) من الانتاج العالمى ، كما أن جماعة الدول الفقيرة والضعيفة كدول عدم الانحياز لا تستطيع أن تقيم من نفسها جبهة مضادة ، حتى وإن لم تكن على هذا المستوى من الفرقة والتمزق ، وحتى لو استمرت الدول القوية والفنية منشقة على بعضها كما هى اليوم .

## خاتمة :

والغاية من هذا الموضوع أن نحذر القارئ من هذا التباين والتغير في صورة المجتمع العالمي ، كما يبرز أن الكثير من معالم هذا التباين ما هو الا نتيجة لاختلاف النظرة ، ولذلك فهو جدير بالتناول ، أما هاتان النظرتان الكبيرتان ، فواحدة منهما تنحدر من أعلى والأخرى تبرز من أدنى ، فالتى تنحدر من أعلى يقدمها كل من « برجسين » و « بورنشير » أما التى تبرز من أدنى فقد قدمها « جوبال » وقد تم بحث كل منهما على حدة .

الا أن نوعا من المعرفة الحققة كما تبدو من خلال هاتين النظرتين ، فى طريقه الى الظهور ، فإذا كان هذا حقا ، فقد أصبح من الأهمية بمكان أن نبحث ونتحرى عما اذا كان والى أى مدى تستطيع الدول القوية والفنية أن تضع فى اعتبارها درجة الحراك السكانى فى الدول النامية ، وهو ما يعزز نظرية التبعية التى أثارت الوعى بأدارة السلطة فى الدول النامية . وكل ما تقدمه من رأى . هو نظرية بناءة وبحثنا تجريبيا عما اذا كانت الدول الفنية والقوية تستطيع أن تعى ، وكيف يتسنى لها أن تعى تأثيرها ، على المدى القصير والطويل ، العمل السياسى فى الدول النامية .

أما احتمال تشكيل المجتمع العالمى على أسس من المعرفة الواعية تشارك فيها كافة الجماعات فإن هذه المعرفة لم تتم بعد ولم تطبق ، فهناك تلك القوى الاجتماعية والثقافية التى تحول دون الوصول اليها ، وإن كان المجتمع العالمى بمعناه الحقيقى يمكن أن ينشأ من خلال المعرفة المشتركة بكل أبعادها العملية ، لتجعل من الناس شركاء حقيقيين فى هذا المجتمع ، دون تنكر بأى صورة من الصور أو انكار للمصالح المتباينة .

# النظام العالمى: علم ناشئ

يزداد اهتمام علم الاجتماع بدراسة الديناميكا الاجمالية ، وما أطلق عليه أخيراً اسم « النظام العالمى » الحديث ( فاليرشتاين ١٩٧٤ ، برجسن ١٩٨٠ ، ماير ، وهنان ١٩٧٩ ) . وتمثل الفكرة الجوهرية فى وجود نظام شامل له حياة خاصة ، ومستقل عن المجتمعات القومية الأساسية الموجودة داخل حدوده . وكثيراً ما يشار الى دراسة النظام العالمى على أنها الاقتصاد السياسى العالمى ، مع تركيز الاهتمام فى تطور النظام الرأسمالى باعتباره اقتصاداً عالمياً منذ السادس عشر . وتتضمن الأمثلة الحديثة للبحث فى النظام العالمى دراسات فى تكس راس المال على نطاق عالمى ( امين ١٩٧٦ ، فراز ١٩٧٨ ) ، وعلاقات التبادل غير المتكافئ بين مركز الاقتصاد العالمى ومحيطه ( ايمانويل ١٩٧٢ ) ، وتأثيرات الاستثمار الأجنبى ، والتبعية التجارية على النمو الاقتصادى ، والتفاوت فى الدخول فى البلاد النامية ( بورنشير وآخرون ١٩٧٨ ، تشيز - دن ١٩٧٥ ، روبنسون ١٩٧٦ ) ، والتطوُّر التاريخى للاقتصاد العالمى فى مجموعة ( فاليرشتاين ١٩٧٤ ، ١٩٨٠ ) ، وهياكل الحكومة المالية وأساليبها ( ماير ١٩٨٠ ، توماس وماير ١٩٨٠ ) ، والعديد من الدورات الطويلة فى الاقتصاد العالمى ( فرانك ١٩٨٠ ، ماندل ١٩٨٠ ، برجسن ١٩٨١ ) ، ونظام الحكم الدولى ( برجسن وشوينبرج ١٩٨٠ ، موديلسكى ١٩٧٨ ) .



## بقلم : البرت برجسن

قسم علم الاجتماع ، جامعة أريزونا ، تكسن ، أريزونا  
٨٥٧٢١ ، الولايات المتحدة الأمريكية • يختص عمله أساسا  
بنظام الكون • صدر له « دراسات في نظام العالم الحديث »  
( ١٩٨٠ )

## ترجمة : أحمد رضا محمد رضا

ليسانس في الحقوق من جامعة باريس ودبلوم القانون العام من  
جامعة القاهرة، مدير الادارة العامة للشئون القانونية والتحكيمات  
بوزارة التربية والتعليم سابقا •

---

هذه الدراسات شديدة التنوع ، فبعضها يركز على الاقتصاد العالمي ، والبعض على نظام الحكم الدولي ، والبعض على الثقافة العالمية • كذلك تتنوع الأطر الزمنية : فالبعض ينظر الى القرن السادس عشر وحده ، أو الى السنوات من ١٩٥٥ الى ١٩٧٥ ، بينما حاول البعض الآخر أن يفهم الديناميكيات الجماعية للنظام العالمي الاجمالي على مدى الخمسمائة السنة الماضية • كذلك تنوعت مناهج البحث : فمنها ما يستخدم الايضاح التاريخي لوضع خطه ، في حين يعتمد البعض الآخر على تقنيات احصائية متقدمة لتحليل المسائل التجارية ، والنمو الاقتصادي ، والتفاوت في الدخل • وبدو أن تقنية البحث المستخدمة تحدها - كثيرا - الفترة المختارة للتحليل التاريخي ، في حين ان وجود بيانات قومية مختلطة مرتفعة الجودة بعد عام ١٩٥٠ تجعل الدراسات الاحصائية أكثر قابلية للبحث بالنسبة الى العصر الحديث • ومع ذلك فإن أي تحليل للنظام العالمي لا يتحدد بأى من الفترات الزمنية أو تقنيات بحث معينة ، والمعايير الوحيدة هي أن يحاول الباحث فهم العمليات الشاملة بوضوح منذ بداية علم النظام العالمي في القرن السادس عشر •

ورغم أن دراسات النظام العالمي الحديث تتضمن فروقا كبيرة في موضوع

البحث ، وآفاق الزمن ، والتقنية المهاجرة ، فانها تشترك كلها في افتراضين . فهذه المراسلات تفترض أن نظاما عالميا أو شاملا يوجد خارج المجتمعات الوطنية التي يمكن دراستها في ذاتها . معنى ذلك أن الاقتصاد العالمى . أو نظام الحكم الدولى ، لكل منهما حياته الخاصة وديناميكيته البنوية اللتين يمكن تمييزهما وصياغتهما .

ثانيا ، هذا النظام العالمى يؤثر على نمو تلك المجتمعات الوطنية التى تضمها تكويناته الشاملة ، أو تخلفها بنوع خاص . فليس هناك نظام عالمى « خارجى » ، ولكن هذا النظام يحدد نمو المناطق الموجودة داخل حدوده . فالواقع أن نمو بلد أو تخلفه يتعلق بموقعه المتدرج فى نطاق التقسيم العالمى للعمل أكثر مما يتعلق بمعدل نموه الداخلى ، ان مسألة تتعلق بالنمو الاقتصادى من وجهة نظر علم الاجتماع التقليدى ، هى فى نظر النظام العالمى قابلية التحرك الى أعلا فى نظام طبقي شامل .

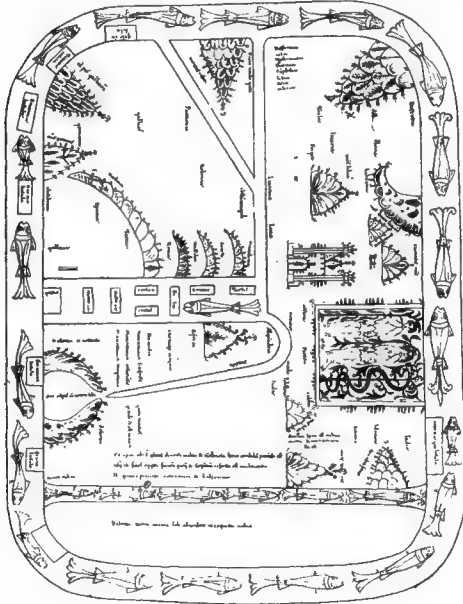
### معنى علم النظام العالمى : (Globology)

نطلق هذه التسمية على ذلك العلم الناشئ المتعلق بالديناميكيات العالمية الشاملة ، ومعناها ببساطة : العلم الذى يبحث فى العمليات العالمية الشاملة ، اقتصادية كانت أو سياسية أو ثقافية . فإذا كان علم الاجتماع هو العلم الخاص بالنظم الاجتماعية ، فإن هذا العلم هو العلم الخاص بالنظام العالمى . وعلى ذلك فإن علم النظام العالمى هو نظير لعلم الاجتماع ، ويتعلق بدراسات تتناول بنيان النظام العالمى فى مجموعه ، ونشاطه ، كما يتعلق علم الاجتماع بدراسة بنيان المجتمع ونشاطه .

ويمكن ، الآن ، طرح السؤال الآتى : كيف يكون هذا العلم علما جديدا ؟ حقا ، لدينا بالفعل علم اقتصاد متطور للتجارة الدولية ، وعلم سياسة للعلاقات الدولية . هذا حقيقى طبعا ونموذج علم النظام العالمى الناشئ يستعمل بالتأكيد الكثير من البحث ، ومن الأفكار النظرية فى هذه العلوم التقليدية . على أن ما يتميز به علم النظام العالمى هو التحول المنعكس فى اتجاه الاستنتاج العلمى فى هذه العلوم التقليدية . فبينما تنظر العلاقات الدولية ، أو علم الاقتصاد الدولى الى العالم باعتباره مجموعة متفاعلة من دول مستقلة ، واقتصاديات وطنية ، فإن وجهة نظر علم النظام العالمى تعرف تلك الأبنية العالمية المتميزة التى تجعل وجود التجارة الدولية نفسه أمرا ممكنا . فالواقع أن العالم هو أكثر من مجرد مجموعة من حوالى ١٥٠ دولة متميزة . وليس النظام العالمى هو مجرد أنماط المبادلات التجارية والاقتصادية بين هذه الكائنات الوطنية الأساسية . ان الطبيعة الشمولية للنظام العالمى هى أكثر من مجرد تدفق السلع بين الدول ، فهناك شئ آخر . هناك بنيان اجتماعى شمولي يجعل هذه الأنماط من التجارة والسياسة الدولية أمرا ممكنا . ووجود البنيان الاجتماعى الذى يتخطى الحدود القومية فى نموذج من الديناميكيات الشمولية ، هو الذى يميز النظام العالمى عن جهود علم الاجتماع القديم فى صوغ النظريات لنظام العالم .

ويختلف علم النظام العالمى عن وجهة نظرنا الحاضرة ، مثلما يختلف علم الاجتماع عن المذهب النفعى لدى علماء الاقتصاد التقليديين . فمن وجهة النظر النفعية القدية

التي انبثقت في أواسط القرن السابع عشر ، كانت فكرة النظام الجماعي (أى المجتمع) مشتقة من المبادلات بين الوحدات الفردية • فالهيكل النفى عند هوز ، ولوك ، وسميث ، وريكاردو ، وغيرهم يفترض أن النظام الاجتماعى بدأ بأفراد متميزين ، يعتقد أن لهم عددا من المطالب والحاجات السابقة على نشأة المجتمع • يأتى بعد ذلك فكرة أن الأفراد يزاولون التجارة والمبادلة فيما بينهم لاشباع هذه الحاجات والمطالب ، ويسعون سعيا عقلانيا نحو هذه الأهداف الفردية مما ينجم عنه التقسيم الاقتصادى التقليدى للعمل • ومن المهم أن نفهم أن منطق العلية فى المذهب النفى يتحرك الى اعلا ، بادئا بالحاجات الفردية السابقة على المجتمع ، ومنتھيا بتقسيم العمل والعقد الاجتماعى • والمجتمع من وجهة النظر هذه ناتج ثانوى من نتاج السلوك الفردى ؛ وهو اتفاق أو عقد انشاءه الأفراد لكى يصلوا الى أهدافهم الفردية ( برجسن ١٩٨٠ ب ) •



خريطة للعالم فى مخطوط لا يعرف صاحبه ، يقلب أنه اسباني ، من أواخر القرن الثامن ، استكمل فى حوالى عام ١١٠٩ فى دير سيلوس ، فى « بحر برجوس » بشقالة القديمة • ( المكتبة الأهلية ، باريس ) •

هذا الإطار النفعي اعترضته في القرن التاسع عشر صورة جديدة للحياة الاجتماعية عرفت وقتئذ باسم علم الاجتماع الذي أود أن أعرفه تعريفا واسعا يشمل ماركس وفير دوركايم .

ونشأت أزمة النفعيين بظهور هياكل اجتماعية على نطاق واسع تنتمي للرأسمالية الصناعية ، ولم تبد أنها نتاج ثانوي لسلسلة لا نهائية من العقود والمبادلات بين الأشخاص . وتجلت أهوال نظام المصنع والمدن الصناعية المزدهمة بالسكان الى جانب التركيز الكبير في العمل ورأس المال مما تميز به النظام الرأسمالي الناشئ ، تجلت أكثر من مجرد قبول رجال الأعمال العاقلين القيام بمبادلات اقتصادية لتعزيز مصالحهم الخاصة . حقا ، ان مصالح البعض كانت تعزز ، ولكن المؤكد أيضا أن مصالح الأغلبية العظمى لم تكن كذلك .

فإذا لم يكن النظام الصناعي الجديد في القرن التاسع عشر بمثابة نسيج من مبادلات اقتصادية فردية عقلانية ، فماذا يا ترى كان هذا النظام ؟ . يرد علم الاجتماع على ذلك ، فيقترح طبقة أخرى من الواقع : المجتمع ، الذي لم يكن موجودا مستقلا عن التفاعلات الفردية فحسب ، ولكنه ساعد على وجود تلك الأنماط تلك الأنماط من التفاعلات الفردية . فالمجتمع له وجود خاص به ، سواء في شكل أساليب الانتاج ، والعلاقات الطبقة عند الماركسيين ، أو التصاوير الجماعية عند دوركايم ، أو أبنية السلطة السياسية ، والمشروعية ، لدى فيبر . فالمجتمع سابق لتفاعل الأفراد ، ويسر هذا التفاعل . وانقلب المذهب النفعي رأسا على عقب . فالتصرفات الفردية في المذهب النفعي فسرت على أنها مطالب وحاجات سابقة على وجود المجتمع ؛ والسعى في سبيل الحصول على هذه المطالب والحاجات هو الذي خلق تقسيم العمل التقليدي . فالمنطق هنا يمتد مما هو سابق للمجتمع الى ما هو اجتماعي . واستهل علم الاجتماع بما هو اجتماعي ، ثم استنبط أنماطا من التفاعل البشري ، مثل تقسيم العمل الذي يبدو كنتاج البنيان الطبقي الماركسي ، أو المفاهيم قبل التماقدية عند دوركايم ، أو البواعث الاقتصادية التي تحددها الثقافة عند فيبر . ولم يخلق المجتمع تقسيم العمل فحسب ، ولكنه من خلال عملية التكيف الاجتماعي ، شكل التصرفات الفردية ، كما أنه يشير حاليا الى الذاتية الاجتماعية بدلا من المطالب والحاجات .

كان أنصار مذهب المنفعة يحاجون صعوبا ، من الحاجات الفردية الى تقسيم العمل . أما علماء الاجتماع فانهم يحاجون نزولا ، من المجتمع الى تقسيم العمل ، ثم الى الذوات والقيم والهويات الاجتماعية التي جاءت لتحل أكثر فأكثر محل المطالب والحاجات عند علماء الاقتصاد التقليديين باعتبارها المظهر الحيوي للشخصية الانسانية .

ومضى علم الاجتماع دون أن يصادف تحديثات حتى عام ١٩٤٥ حين أثار ظهور عدد كبير من الأمم الجديدة في العالم الثالث تساؤل عن مصدر تخلف هذه الأمم . وانبثق نموذج النظام العالمي كرد فعل لفشل علم الاجتماع في تفسير التخلف تفسيراً

مناسبا ، مثلما نهض علم الاجتماع بعد فشل المذهب النفى فى تفسير الرأسمالية الصناعية فى بريطانيا والبلاد الأوروبية . والتخلف من وجهة نظر علم الاجتماع هو نتيجة عمليات تجرى فى نطاق المجتمعات ؛ أما من وجهة نظر النظام العالمى فهو نتيجة عمليات تجرى فيما بين المجتمعات . وبدءا بعلماء الاجتماع فى أمريكا اللاتينية ( بربيش ١٩٥٠ ، دوس سانتوس ١٩٧٠ ، كازدوزو ، وفالانو ١٩٧٩ ) الذين أوضحوا أن اقتصادياتهم تخلفت وراء البلاد الأكثر تقدما بسبب اعتمادها على السوق العالمية للمواد الخام ، يتبين بوضوح متزايد أن الكثير من التقدم الاقتصادى فى بلاد العالم الثالث يرجع الى صلاتها بالدول المتقدمة أكثر مما يرجع الى تقدمها فى التنمية الداخلية وقد كشف أ. ج. فرانك عن سر عملية التطور العالمى غير المتكافئ بقوله « تطور التخلف » بمعنى أن بلاد العالم الثالث لم تتخلف لأنها تلكأت خلف غيرها من البلاد ، أو أنها فى مرحلة مبكرة من التطور ، ولكن بسبب اضطرابها للاشتراك فى التطور الرأسمالى العالمى ، وهى فى المحيط الخارجى الحتمى لنطاق واسع من تقسيم العمل العالمى التدرجى . فالواقع أن العالم الأول والعالم الثالث ليسا سوى القمة والقاع لعالم واحد ، نظام عالمى حديث واحد ، كما قد يسميه فالبرشتاين . هذه الرؤية للنظام العالمى ، التى صورها بطرق مختلفة قليلا فالبرشتاين ، وسمين أمين ، و أ. ج. فرانك اشتركت فى الافتراض العام بأن تقسيم العمل بين المركز والمحيط كان هو السمة البنيوية المركزية للرأسمالية العالمية ، وأن تبادل السلع تبادلا غير متكافئ بين المنطقة المركزية والمناطق المحيطية هو السبب فى التطور العالمى غير انسوى .

كان التعليل فى مفهوم النظام العالمى يتجه الى أعلى ، بدءا من الأجزاء ( فى المركز والمحيط ) الى الكل ( التقسيم العالمى للعمل ) . هذا المذهب النفى الشامل يبدأ بافتراضات عن القوة النسبية الاقتصادية ، والسياسية/العسكرية لدى الدول المركزية والمناطق المحيطية . وتصير بلاد بأكملها أو مناطق اقتصادية وحدات أساسية مماثلة للأفراد فى النموذج النفى لدى الاقتصاديين التقليديين . ويترتب على التفاعل بين المركز والمحيط ظهور نظام : ذلك هو تقسيم العمل القائم على تبادل غير متكافئ . وهنا يتمثل الواقع الجماعى للنظام فى تدفق السلع ، والمبادلة غير المتكافئة بين البضائع المصنوعة فى المركز والمواد الخام فى المحيط . الخارجى . وعلى ذلك فإن العلاقات الاجتماعية على نطاق عالمى هى علاقات تبادلية ، تمكس فكرة أن تدفق البضائع يمثل جوهر تقسيم العمل العالمى . ومسائل العلاقات الاجتماعية فى الإنتاج ، وفى الطبقات انما هى مسائل تنتمى الى داخل المجتمعات المركزية أو المحيطية ، فلا تتعلق بما بين هذه المجتمعات . وليس ثمة خطأ فى هذا ، اللهم الا أن موضوع تنظيم الإنتاج ، والحافز الاجتماعى لتمييز الحقائق الاجتماعية الناشئة ، والهياكل الطبقة ، هذا الموضوع بجملته لا يمكن أن يتجلى على المستوى العالمى .

هذه المشكلة ، مع فكرة الرأسمالية العالمية الخاصة بتقسيم العمل بين « المركز والمحيط » ، قد أشار إليها آخرون رأوا أن وجهة النظر هذه تحجب مسائل خاصة

بالطبقات ووسائل الإنتاج ( لاكلو ١٩٧١ ، برينر ١٩٧٧ ) • وصرح كل من فرانك ( ١٩٧٩ ) ، وفالريشتاين ( ١٩٧٩ ) أن الإنتاج والمبادلة هما جزآن من عملية واحدة ، عملية التكوين الرأسمالي ، ولا مبرر لفصل أحدهما باعتباره أكثر خطورة من الآخر • كذلك اقترح فرانك ( ١٩٧٨ ) فكرة متوسطة مؤداها أن التخلف هو نتيجة لبعض العلاقات الطبقية في البلاد المحيطة مقترنة بعلاقات مبادلة غير متكافئة مع البلاد الرأسمالية الكبرى •

وهنا نقطة لم يتعرف عليها أى من الماركسيين التقليديين الذين يؤكدون على علاقات الإنتاج ، أو أنصار فالريشتاين ، وفرانك – أمين التقليديين الذين يؤكدون على مبادلة غير متكافئة ؛ فكلما المجموعتين يجرى أساسا تحليلات على مستويات مختلفة • فأولئك الذين يؤكدون على أهمية الطبقات يناقشون بعامة العلاقات بين مجموعات فى نطاق المجتمعات ( العلاقة التقليدية بين رأس المال والعمل ) ؛ وهم لا يناقشون شيئا من قبيل العلاقات الطبقية العالمية المتميزة • ومن ناحية أخرى فإن التأكيد على المبادلة غير المتكافئة إنما يركز على العلاقات بين المجتمعات ، وبالتالي على عمليات وعلاقات عالمية أكثر منها اجتماعية • ونشأ هذا الاختلاف فى التأكيد على هذا أو ذاك لأننا مازلنا نعمل فى نطاق الفروض الأساسية لعلم الاجتماع فى القرن التاسع عشر حيث كانت المجتمعات ، أو التكوينات الاجتماعية تعتبر أنها النمط الأساسى للواقع الجماعى الناشئ • وينطبق هذا أيضا على الماركسية التقليدية حيث الأفكار الخاصة بوسائل الإنتاج ، ولو أنها عامة وتحليلية ، تشير على العموم الى التنظيمات الاجتماعية على المستوى القومى ، ذلك لأنها تتمثل غالبا بالرأسمالية البريطانية ، والاشتراكية البولندية ، والرق فى أمريكا قبل الحرب • ومن وجهة النظر هذه تتجلى المسائل الخاصة بملكية وسائل الإنتاج والتحكم فيها بطبيعة الحال مسائل قومية أو اقليمية ، وليست – بالمرءة – مسائل عالمية • وفى مواجهة اقتصاد عالمى ذى وحدات وطنية متعددة ، كنا نميل الى رؤيتها على أنها تشابك وسائل إنتاج مختلفة ، أو أنها مزيج من الرأسمالية فى المركز ، وشبه اقطاعية فى أجزاء من المحيط ، واشتراكية فى نصف المحيط • ولكن الشيء الذى ينبغى أن نتذكره هو أن بعض الأفكار العامة – مثل وسائل الإنتاج – تنطبق على أبنية توجد على مستوى واحد من التحليل ، المستوى الاجتماعى أو القومى • ومن ثم كانت معضلة النظرة الماركسية التقليدية : ذلك أن التركيز على العلاقات الطبقية يعنى قصر التحليل على الحقائق القائمة بين المجتمعات مما يجعل الاقتصاد العالمى يبدو كمجموعة من أنواع مختلفة من العلاقات الطبقية فى كل ركن من أركان العالم ، وليس على أنه علاقة طبقية واحدة شاملة بين مناطق المركز والمحيط •

ترى هل رؤية فالريشتاين وفرانك وأمين لتقسيم العمل بين المركز والمحيط مقنعة ؟ • نعم ذلك لأنهم على الأقل يركزون على الاقتصاد العالمى فى مجموعته ، ويحاولون أن يتفهموا جوهره •

ولا : لأنهم يتشبثون بأسلوب القرن التاسع عشر فى النظر الى المجتمعات على أنها أشياء مادية مما أدى بهم الى بناء نظرياتهم على أساس العلاقات بين المجتمعات

( تقسيم العمل بين المركز والمحيط ) . ان كلا من أولئك الذين اختاروا أن يؤكّدوا على العلاقات الاجتماعية للانتاج ، وأولئك الذين يؤكّدون على التقسيم العالمى للعمل يقرّرون أن العالم يتكوّن من حوالى ١٥٠ دولة ، واقتصاديات وطنية أو مجموعات منها فى مناطق المركز والمحيط . كل من هؤلاء انما يركّز على مستويات مختلفة من التحليل الذى يحدد بدوره العلاقات التى يعتبرها حاسمة فأولئك الذين يركّزون على العلاقات الطبقيّة يتعاملون بعامة مع علاقات انتاجية داخل المجتمعات الوطنية ، وليس عندهم أية صيغة لعلاقات طبقية عالمية واضحة . أما الذين اختاروا أن يتعاملوا مع الاقتصاد العالمى فى مجموعته فانهم يؤكّدون على علاقات المبادلة بين المجتمعات ، وليس لديهم أى ادراك للعلاقات الطبقيّة أو وسائل الانتاج عند مستواها العالمى . فاذا جرى الانتاج فى نطاق مجتمعات المركز والمحيط ، فان كل ما يتبقى هو مبادلة المنتجات مبادلة تجعل اقتصاد العالم فى صورة علاقات مبادلة غير متكافئة بين مناصفة المركزية ومناصفة المحيطية .

### العلاقات الطبقيّة العالمية :

أهذا أمر محتوم ؟ الأبد أن يكون النظام الطبقي مسألة اجتماعية فقط ، وأن ينظر الى الاقتصاد العالمى بلغة التجارة والمبادلة فحسب ؟ هناك طريق للخروج من هذا المأزق الفكرى ، يركّز على اختيار أفضل وضعين - الطبقة الاجتماعية والعالم - والكلام من العلاقات الطبقيّة فى نطاق عالمى . فالواقع أنه اذا كانت الطبقة الاجتماعية تتضمن ملكية وسائل الانتاج أو السيطرة عليها ، فانه يمكن منطقيا الإشارة الى وسائل الانتاج العالمية ، أى العلاقات الطبقيّة العالمية . ويمكننا أن نسأل : من ذا الذى يملك وسائل الانتاج العالمية ؟ والاجابة على ذلك بعامة هي : المركز . فالمركز من خلال الحكم الاستعماري التقليدي أساسا ، ثم مع الاستثمار الأجنبي ، وتغلغل الجنسيات المتعددة ، والتدخلات العسكرية ، وغير ذلك من الأساليب ، قد احتفظ بالسيطرة على الانتاج المحيطى ، ان لم يكن ملكيته ، منذ ظهور النظام العالمى فى القرن السادس عشر . وعلى ذلك يمكن اعتبار علاقات المركز بالمحيط نوعا من العلاقة الطبقيّة ، وليس مجرد علاقة مبادلة . وعبرة « الطبقة » قد تكون بنوع ما غير ملائمة لأنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعلاقة بين رأس المال والعمل فى داخل البلاد . ولكننا اذا فكرنا فى الطريقة التى تحكم بها دول المركز فى الانتاج المحيطى منذ القرن السادس عشر ، عندئذ قد يتبين لنا أن هناك شيئا من قبيل العلاقة الطبقيّة الاجمالية بين مركز الاقتصاد العالمى ومحيطه . . على أن هذا لا ينكر وجود تقسيم عالمى للعمل . مثل هذا التقسيم يوجد فى نطاق اجتماعى واسع المدى يكفل التفاوت فى المبادلات الاقتصادية العالمية . هناك إذن بنيان اجتماعى عالمى يخلق تقسيم العمل غير المتكافئ بين المركز والمحيط ، مثلما توجد تدرجات طبقية اجتماعية تخلق وتشكل تقسيم العمل عند أنصار مذهب المنفعة القدماي . ان الاستمرار فى تصور الاقتصاد العالمى على أنه مجرد تقسيم عمل يؤدى الى الوقوع فى نوع الخطأ المنسوب الى روبنسون كروزو فى عهده قدماي النفعيين . ذلك أن الاقتصاد العالمى لا يشبه سكان الجزر أمثال كروزو الذين يمارسون مبادلة غير

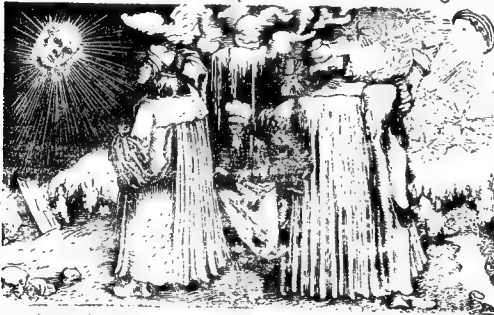
متكافئة بين البضائع المصنوعة والمواد الخام ، ومجردة من أى بنيان اجتماعى عالمى مهيمن ييسر اجراء هذه المبادلات •

التقسيم العالمى للعمل فى الوقت الحاضر بين مركز صناعى ومحيط منتج للمادة الخام ، بوجه عام هو ضرورة أملتها قرون من الحكم الاستعمارى - أى من الإنتاج المحيطة تحت سيطرة المركز • ويمكن ، من وجهة نظر عالمية النظر الى هذه العلاقة على أنها شيء شبيه بعلاقة طبقية عالمية ، من حيث أنها تعكس ملكية وسائل الإنتاج والتحكم فيها على نطاق عالمى واضح •

وعندما يتسنى التفكير على هذا النحو ، أى الاستنتاج نزولا من وجود علاقات طبقية عالمية ، وفكرة أسلوب انتاج عالمى واضح الى مسائل التجارة والمبادلة ، فانه يمكن - عندئذ - التغلب على ارتباط علم الاجتماع فى القرن التاسع عشر بالحقائق الاجتماعية •

#### تواترات دورية فى النظام العالمى :

ومع تقسيم العمل البنىوى المستمر بين المركز والمحيط ، نما النظام العالمى فى مجموعه ، كما اتسع وتقلص فيما يسمى بالموجات الطويلة او الدورات الطويلة • هذه الموجات تناقش عادة • على أنها تحركات فى الاقتصاد العالمى ، مثل الانتاج الصاعد ، والانتاج الهابط ( كوندراييف ١٩٣٥ ) ، والابتكارات ( شومبيتر ١٩٣٩ ) ، والأرباح ( ماندل ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ) ، والتكدس العام لرأس المال ( ماندل ١٩٨٠ ، وفرانك ١٩٧٨ ، ١٩٨٠ ) • وفى حين حظى الاقتصاد العالمى باكثر قدر من الاهتمام ، فالصحيح كذلك أن ثمة أبعادا أخرى فى النظام العالمى تتقلب فى حركات دورية • وان تفهما للعلاقة المتبادلة بين هذه الدورات المختلفة قد يساعد على حل الشفرة التاريخية للمنطق الداخلى للاقتصاد العالمى •



النظام العالمى الماضى : «متجهون» ، رسم منسوب الى هولبين (القرن السادس عشر) ،

ستارك اترناشونال •



## الموجات الطويلة للحكم الاستعماري التقليدي :

الاستعمار سمة هامة من سمات النظام العالمي ، تمثل - كما ذكرت - المظهر الرئيسي للعلاقات الطبقية العالمية ، وهو كذلك سمة بنيوية للنظام في مجموعه . والاستعمار باعتباره صلة بين المركز والمحيط صفة مميزة للنظام نفسه . وفئات الاستعمار يمكن النظر إليها من ناحية بلاد أو مستعمرات معينة ، ويمكن كذلك دراستها في المجموع الكلي للمستعمرات منذ بداية الاستعمار الأوروبي الى الوقت الحاضر . وقد ظهر الاستعمار التقليدي في موجتين عامتين : الأولى من القرن الخامس عشر الى مستهل القرن التاسع عشر ، والثانية من أواخر القرن التاسع عشر الى أواسط القرن العشرين . هاتان الدورتان تتمثلان في الرسم رقم ١ ( أنظر برجسن ، وشوينبرج ١٩٨٠ في بحث عن كيفية قياس الاستعمار ) .

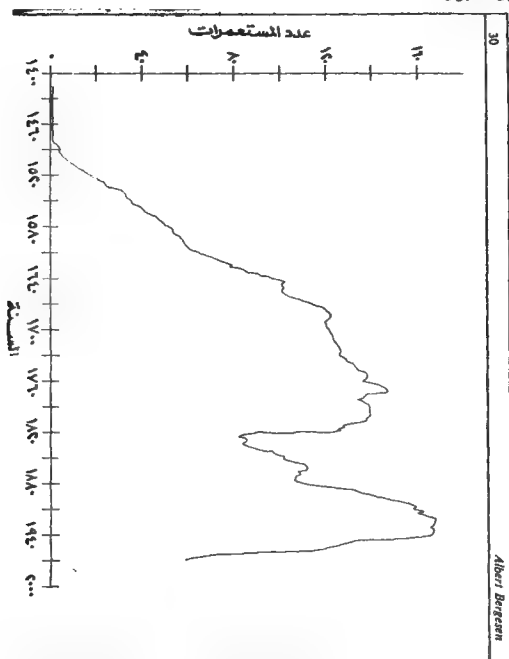
## الدورات الطويلة للتجارة الحرة ، والسياسة التجارية :

ثمة تواتر دوري يتبع نفس النزعة الدورية العامة التي تميز الاستعمار ، يتعلق بدرجة التنظيم السياسي للمبادلات الاقتصادية بين المركز والمحيط . ففترات التجارة الحرة تمثل درجة منخفضة من التبادل الذي تنظمه السياسة ، في حين أن فترات الحماية الجمركية ، والتعريفات الصاعدة ، والسياسات التجارية بوجه عام تنظيمًا أكثر صراحة للاقتصاد العالمي . وفي غضون الدورة الأولى للاستعمار من القرن السادس عشر الى أوائل القرن التاسع عشر ، كانت التجارة بين المستعمرة والحاضرة الأوروبية تبني وتنظم بدرجة كبيرة تبعًا للسياسة التجارية العامة . وفي غضون السنوات ١٨٧٠ حين بدأت التعريفات ترتفع ثانية ، وبدأت موجة الاستعمار الثانية ترتفع ، كما يظهر في الرسم رقم ١ ، وبلغت التعريفات أقصى ارتفاع لها خلال السنوات بين الحربين العالميتين ، ثم بدأت تنخفض مع انحسار الاستعمار بعد عام ١٩٤٥ . وكانت مناقشة « الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة » - « الجات » في عام ١٩٤٧ علامة على بداية عهد جديد للتجارة الحرة استمر حتى أواسط السبعينات ، حين بدأ مذهب الحماية الجمركية في الظهور مرة أخرى .

## موجات طويلة للتنافس والحرب بين الدول :

تقابل سنوات السلام المائة بين عامي ١٨١٥ ، ١٩١٤ ، وانعدام الحرب بين الدول المركزية الكبرى منذ عام ١٩٤٥ فترات من التجارة الحرة ، وانحسار الاستعمار . كذلك تتميز الفترة من ١٥٠٠ الى ١٨١٥ ، والفترة من ١٨٧٠ الى ١٩٤٥ بتوسيع الاستعمار ، والعلاقات التجارية ، والمنافسة والمنازعة بين القوى المركزية . وفي غضون الدورة الأولى ( ١٥٠٠ - ١٨١٥ ) كان ثمة صراع دائم بين الدول الاستبدادية ، توقف بانتهاء الحروب النابليونية عام ١٨١٥ ، ثم كان هناك - باستثناء حرب القرم القصيرة في ١٨٥٤ - ١٨٥٦ - سلام عام بين القوى العظمى استمر حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ . ويمكن رؤية الترابط بين دورات الحرب والسلام وسائر الدورات

في الرسم رقم (٢) الذي يبين كلا من دورة الاستعمار ونشوب الحروب العظمى بين القوى الكبرى .



الرسم رقم ١ : الموجات الطويلة للاستعمار التقليدي ( العدد الاجمالي للمستعمرات في السنة من عام ١٤١٥ الى عام ١٩٦٩ - برجس ، وشوينبرج ، ١٩٨٠ ص ٢٣٦ ) .

### موجات طويلة من السيطرة :

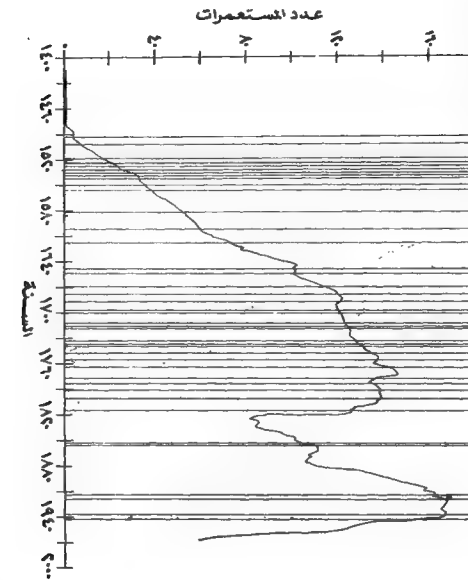
يرتبط بالمر بوالسلام ، زعامة دولة واحدة . ففي أواسط القرن التاسع عشر ، ومع النشاط الاستعماري المخفف ، وانتشار التجارة الحرة ، واستقرار السلام ،

تفوقت السيطرة الانتاجية والعسكرية البريطانية . كذلك كان هناك في ١٩٤٥ - ١٩٧٣ فترة أخرى من زوال الاستعمار ، ومن السلام والتجارة الحرة في ظل الزعامة الأمريكية . وفي أواخر القرن التاسع عشر ، ومع تقدم وارتفاع التعريفات ، ظهرت منافسة متزايدة بين الدول المركزية ، حين بدأت ألمانيا والولايات المتحدة تحديان بريطانيا ، وتتفوقان على قدرتها الصناعية . وتظهر حالة مماثلة في الوقت الحاضر ، إذ تتحدى اليابان وأوروبا الولايات المتحدة في المجال الاقتصادي ، كما يتحدها الاتحاد السوفيتي في المجال العسكري . ومرة ثانية ، تضعف الزعامة المسيطرة ، وتشتد المنافسة بين الدول المركزية الأخرى .

وعلى العموم فإن هذا يعني أن الموقف الدولي يتحرك من « المركزية الواحدة » ( أي سيطرة دولة واحدة ) إلى « المركزية المتعددة » ( عدد من الدول المتنافسة ) . وميزت « المركزية المتعددة » نظام الحكم الدولي من ١٨٧٠ إلى ١٩٤٥ حين برزت الولايات المتحدة كخليفة للمملكة المتحدة . وتتماثل سنتا ١٨١٥ و ١٩٤٥ في هذا المعنى : فقد توقفت الصراعات الكبرى بين القوى العظمى ، ومضى الاستعمار في طريقه إلى الزوال ، وحلت التجارة الحرة محل السياسات التجارية الموجهة ، وظهرت دولة مهيمنة جديدة . وصحيح أيضا ، أن السنوات ١٩٧٠ تتشابه كثيرا مع السنوات ١٨٧٠ إذ بدأت سيطرة الولايات المتحدة تواجه تحديات خطيرة مثل التحديات التي واجهتها المملكة المتحدة منذ مائة عام . وليس من الواضح تماما من الذي سيرث الزعامة الأمريكية في هذا الخصوص .

### موجات طويلة من الاندماجات بين المشروعات الصناعية :

الظاهرة الدورية الأخيرة التي أفرح مناقشتها تميز فقط فترة الرأسمالية الصناعية ، أي السنوات منذ أواسط القرن التاسع عشر حين بدأت المشروعات الرأسمالية الحديثة تثبت وجودها . وتقرن هذه الدورات بالتقلبات في الاقتصاد العالمي . وفي فترات التوسع الاقتصادي العام ، يبدو أن المشروع الرأسمالي ينمو عن طريق توسيع هيكله التنظيمي . مثال ذلك أنه في خلال الازدهار الاقتصادي في أواسط القرن التاسع عشر ، نمت الشركة الأمرية الأصل في حجمها ، ووسعت بسرعة عملياتها . ثم مع الانكماش الاقتصادي العام في أواخر القرن ، والذي بدأ مع « الكساد الاقتصادي الكبير » في ١٨٧٣ - ١٨٩٦ أفلست شركات كثيرة ، وظهرت موجة من الاندماجات ، إذ اتحدت شركات صغيرة وشكلت مشروعات أكبر . وكانت هذه الحركة أكثر نشاطا في الولايات المتحدة في أواخر القرن حين ظهرت لأول مرة « المؤسسة » الحديثة متعددة الوحدات ( ستاندارد أويل ، جنرال إلكتريك ، يونيتد ستيتس ستيل ، ديبون ، أنا كوندرا ، كوبر ، إلخ ) . ورغم حدوث تقدم قصير المدى سابق للحرب العالمية الأولى ، كانت العشرينيات والثلاثينيات فترات من النمو البطيء ، والهبوط ، كما تركزت الأربعينيات على الحرب العالمية الثانية . فقط ، بعد هذه الفترة الطويلة من الركود والهبوط ، حل عهد جديد من التحسن والنمو في الاقتصاد العالمي ، بدأ بعد عام ١٩٤٥ واستمر حتى أوائل السبعينيات حين كابد



الرسم رقم ٢ : للحروب الأوروبية الكبرى ، وموجات الاستعمار الطويلة ( باعتبار  
أن الحروب الكبرى تضم ٥٠,٠٠٠ جندي كحد أدنى ، وتستمر سنتين على الأقل ، وتشترك  
فيها قوة عظمى على كل من الجانبين - برطس ، وشوينايرج ١٩٨٠ ، ص ٢٤٤ )

الاقتصاد العالمي هبوطاً كبيراً آخر في ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ثم في ١٩٨٠ - ١٩٨١ ومع  
ذلك شهدت سنوات الرخاء ١٩٤٥ - ١٩٧٣ المشروع الرأسمالي الأساسي يتسع  
- ثانية - اتساعاً شبيهاً بنمو الشركة الأسرية في أواسط القرن التاسع عشر .  
والفرق ، هو أن الوحدة الأساسية أصبحت الآن هي المؤسسة الحديثة التي صارت

متعددة الجنسيات فى سنوات الرخاء بعد عام ١٩٤٥ حين انفتحت أسواق جديدة ،  
واتسعت العمليات فشمملت بلادا متعددة .

### الآزمة المقبلة :

يأتى بنا هذا الى الوقت الحاضر ، وإلى السؤال عما اذا كنا مقبلين مرة ثانية على  
فترة طويلة من الركود الاقتصادى والهبوط . يبدو الكثيرون أننا كذلك ( فورستر  
١٩٧٦ ، ماندل ١٩٨٠ ، فرانك ١٩٨٠ ، برجسن ١٩٨١ ) . وإذا كان الأمر كذلك  
فإننا لا بد أن نتوقع موجة من الاندماجات مرة ثانية مادامت الشركات تفلس ،  
والاندماجات تتيح وسيلة لازالة الموانع التى تعيق عملية التراكم التى تتيح للاقتصاد  
العالمى أن يتقدم خلال الحركة الصاعدة القادمة فى مستهل القرن الحادى والعشرين ،  
على غرار الازدهارات الرأسمالية فى الفترات ١٨٤٨ - ١٩٧٣ - ١٩٤٥ - ١٩٧٣ .

ويبدو أنه سوف يكون هناك نوعان من الاندماجات : النوع الأول ، اندماج هيئة  
متعددة الجنسيات مع أخرى متعددة الجنسيات أيضا ، تماما مثل اندماج الشركات  
الأسرية القديمة لتكون المؤسسة الحديثة فى أواخر القرن التاسع عشر . ويمكن بالفعل  
رؤية أمثلة لذلك فى صناعة السيارات العالمية حيث أدت زيادة الإنتاج واشتداد المنافسة  
فى سنوات الازدهار ١٩٤٥ - ١٩٧٣ الى توقف نشاط الكثير من الشركات ، ونقص  
مبيعات معظمها نقصا شديدا . فشركة رينو الفرنسية مثلا اشترت حديثا شركة  
« أميركان موتورز » الأمريكية المشرقة على الافلاس . ومع أنه سوف يكون هناك قدر  
كبير من هذا النوع من الاندماج ، فأنى لا أعتقد أن هذا سيكون أسلوب إعادة التنظيم  
الأساسى للإنتاج الذى سوف ينجم عن الانكماش القادم فى النشاط التجارى . وسوف  
يكون هناك أيضا نوع آخر من الاندماج بين الشركات متعددة الجنسيات والدولة ، يخلق  
نوعا من الشركة الحكومية المتعددة الجنسيات . وهناك بالفعل عدد متزايد من المشروعات  
الحكومية المتعددة الجنسيات ، مثل رينو ، وبيمكس ، وبريتش بتروليم ، وهى مع  
ذلك ليست الوحدات الأساسية فى نطاق الاقتصاد العالمى . وفى حين أن هذه  
المشروعات تمثل بالتأكيد شكلا ناميا من المشروع ، فإن الأساس الوطنى للاقتصاد  
العالمى الرأسمالى لم يزل هو المؤسسة الخاصة متعددة الجنسيات .

إن رأى الذى أتمسك به هو أن انكماشنا متصلا فى النشاط التجارى من الآن  
حتى نهاية القرن سوف يشهد افلاس عدد من هذه الشركات الخاصة متعددة الجنسيات ،  
الأمر الذى يؤدى الى تولى شئون البعض منها ، فتجعل من نموذج الشركة اليابانية  
المندمجة للعلاقات الاقتصادية الحكومية الهيكل التنظيمى القياسى للمشروعات التى  
سوف تسيطر على الحركة الاقتصادية الصاعدة فى مستهل القرن الحادى والعشرين .

والمحتمل الا تضطلع الدولة بإدارة الشركات فقط ، ولكنها سوف تصير هي أيضا بمثابة شركة ، فتنظم بنفسها الانتاج فى نطاق قومي .

يوحى هذا بأن الاقتصاد العالمى فى القرن الحادى والعشرين سوف يكون حكرًا للأقلية ، القاثمون به دول تنصرف بمثابة شركات . وليس هذا هو المستقبل كله ؛ فكما اشرنا من قبل ، تنمو الشركة بتوسيع هيكلها التنظيمى الأساسى فى فترات التوسع فى الاقتصاد العالمى . وهكذا ، فإن الحركة الصاعدة فى القرن الحادى والعشرين سوف تشهد الشركة الحكومية تنمو وتوسع ، مثلما فعلت الشركة خلال الازدهار فى السنوات ١٩٤٥ - ١٩٧٣ . وفيما بعد ، فى القرن الحادى والعشرين قد تأتى فترة أخرى من الأزمة والركود ، اذ يترتب على التوسع فى الانتاج ، انتاج مفرط ، ومنافسة شديدة ، وانخفاض فى الأسعار ، وافلاس الشركات . وفى هذا الحين قد يؤدى مبدأالتركز والتركيزالىاندماجاتسياسية تبعا لاندماج شركة حكومية مع أخرى .

### تنقل الزعامات :

وعلى ذلك ، ويوجه عام ، حينما يكون هناك ارتفاع فى الاقتصاد العالمى تنمو الشركة بتوسيع بنائها الأساسى ، وحينما يكون انكماش ، تستمر الشركة فى الاتساع ولكن باندماجها مع شركات أخرى ، ويبدو أن هذه العملية تتفاعل مع دورات من الزعامة : ففي لحظة حاسمة من الانكماش الاقتصادى ، يلقي الحافظ الى الاندماج والى انشاء شركة جديدة أكبر حجما ، يلقي مقاومة داخل الدولة المسيطرة . مثال ذلك ، خلال الأزمة فى أواخر القرن التاسع عشر ، حينما كانت الولايات المتحدة وألمانيا تنشئان هيئات انتاجية على نطاق واسع ( الترسن ، والكارتل ، والمؤسسة ) كانت المملكة المتحدة منهمكة فقط فى عمليات سطحية لاعادة تنظيم الانتاج ( شاندر ١٩٨٠ ) .

وتركزت حركة الاندماج البريطانىة فى هذه الفترة نفسها بالاكتر فى شركات ضعيفة الارتباط فيما بينها ، وذلك للمساعدة فى التحكم فى الأسعار ، وشراء المواد الخام بالجملة . ولم تتضمن هذه الحركة اعادة تنظيم الادارة الداخلية فى الشركات ، وانشاء تدرج ادارى متميز فيها ، مثلما حدث فى الولايات المتحدة وألمانيا . ومن ثم لم تطور المملكة المتحدة بنىان الشركة الحديثة وتصل به الى المدى الذى وصلت اليه ألمانيا والولايات المتحدة ، ولم تكن فى وضع يتيح لها السيطرة خلال التوسع المدعم إبان الازدهار الكبير التالى فى منتصف القرن العشرين ، حين برزت المؤسسة متعددة الجنسيات باعتبارها الوحدة التنظيمية الأساسية للانتاج العالمى .

فاذا فشلت الدولة المسيطرة فى التكيف مع الأزمة ، فاننا حقيقيون بأن نتوقع أن تفشل الولايات المتحدة فى التكيف مع الانكماش القادم . وفى حين أن حكومة

الولايات المتحدة قد تضطلع بشئون بعض الشركات ، فان ذلك لن يكون بالدرجة نفسها التي تضطلع بها بعض القوى الأخرى الناهضة كاليابان بهذه الشئون . وعلى ذلك قد لا تقوم الولايات المتحدة بحركة انتقال ناجحة الى عالم الشركة الدولية ، وقد لا تكون قادرة على الاستفادة من الازدهار الذي سوف يحدث في مستهل القرن الحادى والعشرين . وبقرار حديث أصدرت حكومة جمهورية كوريا أمرها الى أصحاب مصانع السيارات الثلاثة الكبرى بالاندماج ، وذلك فى محاولة منها لاستعادة بعض الأسهم التي فقدتها فى السوق . ومن المستحيل أن نتصور حدوث مثل هذا الشيء فى الولايات المتحدة حيث يحظر الترابط الاجتماعى الاقتصادى بشدة مثل هذا التحكم الصريح الذى تمارسه الدولة فى المشروعات « الخاصة » .

وإذا كان فشل المملكة المتحدة فى التحرك بنجاح صوب بنيان المؤسسة الحديثة فى ختام هذا القرن هو جزء من ظاهرة أكثر شمولاً ، فقد يكون لنا فى ذلك مفتاح يكشف لنا عن الكيفية التى تنتقل بها الصفوة الاقتصادية فى نطاق الاقتصاد العالمى فى مجموعه . ويبدو أن الدوريتين الرابعة والخامسة مترابطتان ، إذ يتبين أن التغير فى الميزة الانتاجية من دولة الى التى تليها - أى الارتفاع والهبوط فى الدول المسيطرة - قد يقترب بقدرتها على التكيف مع انتكاسات الاقتصاد العالمى . وهناك أسباب كثيرة لتأخر المملكة المتحدة فى هذا الصدد ( والولايات المتحدة فى الوقت الحاضر ) ، ومن بين هذه الأسباب تنظيم الشركة ، واعتقد أن هذا السبب عنصر هام فى الموضوع .

وترتبط ظاهرة الزعامة المتنقلة بالنمو الإجمالى للدinاميكيات فى الاقتصاد العالمى ؛ وتبدو كما لو أن بلاداً مختلفة تتخذ مزية إنتاجية ، وبالتالي زعامة عالمية ، ثم تفقد هذه الزعامة التى تنتقل الى دولة أخرى . وإذا تفشل الشركات الخاصة فى دفع عجلة الاقتصاد الى الأمام ، فإنه يبدو أيضاً أن هذه العملية تجرى على مستوى الدول نفسها . كانت المملكة المتحدة هى مضمار الثورة الصناعية والمشروع الأسرى ، أو شركة التوصية ، ولكنها لم تكن الزعيمة للشكل التالى من المشروع ، أى المؤسسة الحديثة ، التى ظهرت فى الولايات المتحدة . ويبدو الآن كما لو أن الولايات المتحدة سوف تفسح المجال لبلد آخر يوفر الامكانية لظهور المستوى الأعلى التالى للمشروع ، وهو الشركة الحكومية التى يتوقع ظهورها أثناء الهبوط الاقتصادى الحالى . وقد يكون هذا البلد اليابان ؛ ولكن ليس من الضروري أن تكون اليابان نفسها هى التى تبرز بمثابة الدولة الزعيمة فى أواسط القرن الحادى والعشرين .

يذكرنا كل هذا بالدinامية اللازمة للرأسمالية العالمية . فالقوى التى تشيع فى نظام الحكم الدولى تبدو أنها تمنع أية دولة من السيطرة على الاقتصاد العالمى وتحويله الى امبراطورية عالمية . ورأس المال حر فى أن ينتقل من دولة الى أخرى مع المزايا الانتاجية والابتكارات التنظيمية ؛ وتبدو حرية التنقل هذه بوضوح فى فترات الهبوط ، حيث يكون انهيار الاقتصاد العالمى آلية من آلياته الداخلية التى يعقبها تجديد

حين تعمل الأزمة على التخلص من الشركات الضعيفة ، وتخلق بوساطة الاندماج  
مشروعات رأسمالية حديثة أكبر حجما .

والشيء العجيب في الانكماش الاقتصادي الحالي ، ونشأة الشركة الحكومية أن  
الإدارة القومية الكاملة للإنتاج ، وهي نوع من الاشتراكية الوطنية الواقعية قد تكون  
الاستجابة التنظيمية المناسبة لدعم الرأسمالية على نطاق عالمي .

### الدورة الثالثة القادمة للركود الاقتصادي والحرب العالمية :

مازلنا ونحن في مرحلة انتقال أخرى ، في فجر عصر جديد ، قادرين فقط على  
أن نخمن طبيعة هذا العصر . ولكن بالنظر إلى الاتجاهات السابقة ، وملاحظة تزامن  
بعض الدورات العالمية ، يبدو أن المشروع الخاص المتعدد الجنسيات ، والزعامة الأمريكية  
في طريقهما إلى الزوال ليحل محلها قوة مهيمنة جديدة غير معروفة ، ونمط من  
التنظيم الصناعي الذي يغلب أن يشترك فيه الدولة بصورة أساسية أكثر من ذي قبل .

وبين الرسم رقم ١ دورتين واضحتين للاستعمار . فالحكم الاستعماري التقليدي  
كما هو معروف هو أسلوب واحد لممارسة السيطرة السياسية . فإذا كانت هاتان  
الدورتان البارزتان عامتين ، وكنا مقدمين على دورة ثالثة محتملة ، فلا بد أننا نكابدهم  
موجة أخرى من التحكم السياسي المتناهي القوى تمارسه مناطق المركز على مناطق  
المحيط ؛ وهذا تماما ما يبدو أننا نشهده . لقد انقضت سنوات حركة عدم الانحياز ؟  
والدول المحيطية ، وبخاصة أصغرها وأضعفها تزداد سقوطا تحت سيطرة قوة أو أكثر  
من القوى العظمى ؛ وكل قوة عظمى لها تواجدها من الدول الصغرى ؛ ويعكس الاستخدام  
المتزايد للتدخل المباشر في السياسات المحلية في السنين الحاضرة وجودا متجددا للقوى  
العظمى في شئون الدول الصغرى .

ولكن إعادة فرض سيطرة سياسية منهجية قوية بواسطة دول المركز على دول  
المحيط ليس هو الأمر الذي يتفاجئ : فهناك أيضا حماية جمركية نامية ، وحديث عن  
تعريفات أعلى ، لأن الاقتصادات الغربية تكافح هبوط الاقتصاد العالمي المستمر ،  
وتحاول أن تحمي صناعاتها المحلية المتهاوية . وقد أهملت جزئيا مبادئ التجارة الحرة  
في فترة ما بعد الحرب العالمية في الولايات المتحدة حيث توجد قيود على واردات  
الأحذية والالكترونيات ، وضغط متزايد لتقييد استيراد السيارات اليابانية . ويبدو أن



السياسات التجارية عائدة مثلما عادت في نهاية القرن التاسع عشر . كذلك يبدو أن التوترات بين القوى العظمى تزداد شدة . ولما كانت السيطرة الأمريكية تتضاءل بالتدريج ، فإن التنافس في سبيل توارثها يشتد ، وتنمو المحطورة في أن ينتهي النظام الدولي الى نشوب حرب عالمية ثالثة . وكانت الحرب العالمية هي المرحلة الختامية للدورة الأخيرة ( ١٨٧٠ - ١٩٤٥ ) . وبقي أن نعرف ما اذا كانت ستتكرر في الدورة الحالية .

العالم ينزلق مرة أخرى صوب الموقف في عام ١٩١٤ ، وينبغي لنا أن نكون على وعي بهذا الاتجاه بأمل ايقاف التيار الجارف الذي يتجه على ما يحتمل الى الحرب العالمية الأخيرة .

## الاقتصاد العالمى فى النظام العالمى: البناء والتبعية والتغيير

بدلاً من النظر الى العالم على أنه مجموع العلاقات بين البلاد المختلفة التى يتكون منها ، بدأ فى السنوات قريية العهد ، عدد من العلماء الاجتماعيين ينظر اليه على أنه نظام ، بمعنى نظام عالمى له منطق الخاص فى التنمية ، ويؤثر فى وحدات من مستوى أقل .

ان ما يدعى هنا « نظام عالمى » يجرى تصويره كنظام اجتماعى متدرج الراتب ، وان كان برغم هذا يتكون من سيطرة سياسية واقتصادية مركزية أو يفرضها « احتكار القلة » . ويتفق عدة من هؤلاء العلماء على الفكرة التى تذهب الى هذا النظام العالمى الحديث ظهر بالتدريج منذ حوالى ٥٠٠ سنة مضت . لست أناقش هنا هذه السنوات الخمسمائة ، ولكنى بدلا من هذا أناقش الصروح والتغيرات الحديثة التى طرأت على المظهر المميز للنظام العالمى الحديث ، وأعنى بهذا تقسيم العمل فى الاقتصاد العالمى بين المركز أو القلب Core من جهة ، والحد الخارجى أو المحيط Periphery من جهة أخرى . ويجرى تصور تقسيم العمل هذا بين المركز والحد الخارجى على أنه العمود الفقري للنظام . فقد أعيد صوغ مشكلة التنمية والتحديث نتيجة ادراك لهرمية الاقتصاد العالمى . فما كان مفهوما من قبل على أنها مجتمعات قومية مستقلة

## بقلم : فولكر بورنشير

استاذ مساعد علم الاجتماع وعلم الاجتماع الاقتصادي في المعهد  
الموسميولوجي بجامعة زيورخ • واشتغل بمسائل الاقتصاد  
المالي وخاصة ما تعلق منها بظهور وتأثير الشركات متعددة  
الجنسيات ، كما درس تقسيم العمل والتفاوت الاجتماعي على  
مستوى المنظمات والدول القومية والنظام العالمي •

## ترجمة : الدكتور راشد البراوي

استاذ مساعد ( سابقا ) بكلية التجارة بجامعة عين شمس  
عين عضوا متفرغا بالجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي ورئيسا  
لمجلس ادارة البنك الصناعي وعضوا منتدبا لادارته • له  
مؤلفات وترجمات كثيرة •

نسبيا ، بعضها متقدم وبعضها متأخر أو تقليدي ، يجري النظر اليها الآن باعتبارها  
أجزاء متباينة من اقتصاد عالمي أكبر نطاق • ففي الوقت الحاضر نجد في البلاد  
المتقدمة مستويات عالية من التنمية ، لأن هذه البلاد استطاعت أن تنمو بجهودها  
الذاتية طبقا لما تملك من طاقات للنمو يدعمها ويساندها مركزها المتسلط في  
الاقتصاد العالمي الأكبر ، بينما قيد التنمية في البلاد الأقل نموا وشووها تفاعلها  
التابع مع البلاد المسيطرة •

وعلى الرغم من أنه يمكن تصور الاقتصاد العالمي الرأسمالي على أنه العمود  
الفقرى للنظام العالمي الحديث ، فإن الأخير يتكون من نظامين فرعيين مهمين آخرين  
أعنى بهما : النظام السياسي والعسكري والنظام الاجتماعي والثقافي العالمي •

وعلى امتداد معظم القرون التي نشأ خلالها النظام العالمي الحديث بالتدريج ،  
كانت للنظام السياسي والعسكري أولوية معينة على الاقتصاد العالمي الأخذ في  
الظهور • فقد كان القلب يضم عناصر فعالة تخضع العناصر الأخرى بالقوة عادة ،  
ومن ثم كثيرا جدا ما جعلت الأخيرة تشغل مركز البلاد الواقعة على الحد الخارجي •

وبرغم أنه كان هناك تطابق بين الوضع الاقتصادي في المركز من جهة والقوة العسكرية  
أزاء الأقاليم التي أخضعت لعملية الإبعاد نحو الحد الخارجي من جهة أخرى ، كان  
التطابق أقل بكثير بين القوة الاقتصادية والقوة السياسية والعسكرية في داخل  
المركز وشبه الحد الخارجي . وبهذا يمكن الإيحاء بأن السيطرة الاقتصادية والسيطرة  
السياسية والعسكرية في النظام العالمي ، أقل ارتباطا تماما مما يعتقد عدة من الكتاب  
بشأن الوضع الحقيقي للنظام العالمي ، ذلك أنه يمكن في الواقع استخدام القوة  
العسكرية لتحدي التفوق الاقتصادي .

وتمشيا مع هذا الخط من الجدل ، يمكن الإيحاء بأن القوة العسكرية في أيدي  
العناصر التي لا تشغل مواقع القوة في قلب النظام ، يحتمل أن تبطل من خطأ  
تنمية اقتصاد عالمي رأسمالي بحت . وقد يكون من نواحي الدفاع عن الفكرة ، ازدياد  
بطء قوة الرأسمالية العالمية في القرون الثلاثة الأولى من النظام العالمي الحديث  
( حوالي ١٥٠٠ - ١٨٠٠ ) حين كانت للبلاد سيطرة بالغة على القوة العسكرية التي  
لم تكن منتمة من حيث القدرة الاقتصادية الى الدول القائمة في قلب النظام أي في  
مركزه .

لست أحاج هنا من أجل استقلال ذاتي ينعم به النظام السياسي والعسكري .  
ان التمايز بين المؤسسات الاقتصادية والسياسية هو طابع الرأسمالية . وهذا التمايز  
على مستوى النظام العالمي يمكن أن يعني درجات شتى من التطابق بين القوة الاقتصادية  
والقوة السياسية والعسكرية ، أي أنه مثلا ، نقول أن الدول التي يمكن أن تتفاوت  
مراكزها من النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، هي وحدها التي تشكل  
سويا . منطق الاقتصادية الرأسمالية . واذن ، فالشيء الوحيد بشأن النظام العالمي  
الاقتصادي هو أن النجاح تحدده المزايا التنافسية الاقتصادية والقوة السياسية  
والعسكرية ، وهذا المظهر من مظاهر نظام القوة ومذهبها ( تعدد المراكز ) هو الذي  
يمكن أن يولد دينامية التنمية الرأسمالية . فلا يستطيع مركز قوة واحد أن يفرض  
احتكارا طويل الأجل على التوزيع والتملك الاقتصادي . في النظام العالمي تقسيم واحد  
للعمل بين منتجي السلع الأساسية ، ولكن ليس فيه دولة عالمية تبسط سلطاتها على  
الجميع . أنه نظام يتكون من الناحية السياسية ، من دول قومية متنافسة ومتفاوتة  
القوة .

وعلى الرغم من أن تعدد مراكز القوة عنصر يحدد النظام العالمي ، فان الصراع  
السياسي والعسكري الناتج من تعدد المراكز هذا ، يمكن أن يؤخر التنمية الكاملة  
للاقتصاد العالمي ، وقد كان هذا الطابع المميز لمعظم تاريخ النظام العالمي الحديث .  
فالتنافس في قلب النظام ، فضلا عن العلاقة القائمة على الأساس السياسي والعسكري ،  
بين بلاد هذا القلب والبلاد البعيدة عنه ، هذا التنافس كان يمثل الأداء العادي للنظام  
العالمي طيلة حوالي أكثر من أربعة أو خمسة قرون . وهذا يمكن أن يعكس كون  
المراكز الاقتصادية والمراكز السياسية والعسكرية ليست في العادة مرتبطة تماما  
بعضها ببعض .

وبصورة أعم يمكن الإيحاء بأن تدخل النظام السياسي والعسكري في « المنطق البحث » الذي يحكم الاقتصاد العالمي ، هو بهذا نمط عادي . وفي موقف من التطابق البسيط بين المراكز الرئيسية العسكرية والاقتصادية ، فإن النظام ككل يمكن بسهولة أن يرتد الى سيطرة خارجة عن النطاق الاقتصادي ، على العلاقات بين المركز والمحيط ، وهي العلاقات المبنية على النظام السياسي والعسكري . ومن ثم ، اذا تطابقت الأولوية الاقتصادية مع الأولوية العسكرية ، فقد نتوقع من المنطق الرأسمالي «البحث» أن يكون أقل تأثيرا بهذا النوع من السيطرة غير الاقتصادية ، ويجب أن يتأثر مجموع التوسع الاقتصادي للاقتصاد العالمي ، تأثيرا ايجابيا . لقد مر النظام العالمي الحديث بفترتين فقط قصيرتين ، هما الهيمنة البريطانية من حوالي عام ١٨١٥ حتى عام ١٨٨٠ ، وهيمنة الولايات المتحدة من عام ١٩٤٥ حتى أوائل السبعينات . وجرت الإشارة حديثا الى أن نواحي معينة من مثل هذا التدخل من جانب النظام السياسي والعسكري ، تتبع نمطا دوريا يماثل تغير بنيان القوة في داخل المركز . اما أن تصدق امثال هذه الأنماط الدورية على تاريخ النظام العالمي ، فمسألة تنتظر المزيد من البحث . فبخلاف التاكيد بوجود اتجاه معين ، فالوزن النسبي للنظام السياسي والعسكري تضاهل لصالح القوى الاقتصادية العالمية . وهذا الاتجاه يمكن أن ينتهي أو حتى ينقلب ، بسبب التفاعل المعقد بين الاقتصاد العالمي والنظام المعيارى العالمي .

والسبب هو أن قوى الاقتصاد العالمي تحتاج دائما الى أن تساندها اجراءات اضافية غير اقتصادية ، تكون اما القوى الضاربة في جنود النظام السياسي والعسكري ، واما الاجماع المتأصل في نظام معيارى عالمي . واذا توسع الاقتصاد العالمي وتمتق ، أصبح وبصورة متزايدة ، يضع التأكيد على التنظيم ، بمعنى أن اتجاه العناصر ذات الفاعلية من السلوك المبنى على الدافع الاقتصادي ، أنتقل الى السلوك الاقتصادي . وعلى ذلك يمكن أن نتوقع من منطق النظام أن يقل ما يتطلبه من دعم اضافي غير اقتصادي من مجال النظام السياسي والعسكري ، ولكن الى الحد الذي يمكن عنده أن يزداد اعتمادا على ما يوفره النظام الاجتماعي والثقافي من دعم غير اقتصادي . وينطبق هذا على أداء النظام ككل ، كما ينطبق على تركيب العلاقات بين القلب والحد الخارجي . وفيما يتعلق بالآخيرة ، فالتكامل الاقتصادي العالمي الذي يدعمه المجال السياسي والعسكري ، يعني المزيد من العلاقات المركزة والمركبة تركيبا سياسيا ، بينما يعنى الدعم من جانب النظام الاجتماعي والثقافي أنماطا من السيطرة أقل مركزية ، بل أنماطا ذاتية الصفة ومجهولة . فالمسألة تتمثل في أن النظام تحول في الأزمنة الحديثة نحو مزيد من الدعم يوفره النظام الاجتماعي والثقافي ، وقد ينقلب الى سيطرة ذات طابع مركزى أكبر ، الى الحد الذي عنده تدوى القيم العالمية التي تعمل على التوحيد والتكامل .

يمكن ايراد نقطتين معينتين أخريين حتى يستنى بيان السبب الذي من أجله زادت أهمية الاقتصاد العالمي بالنسبة الى النظام السياسي والعسكري . إحدى النقطتين ترتبط بشكله التنظيمي المتغير الذي أراه مرتبطا لعظم انتشار شركات المركز التي سوف أناقشها بمزيد من التفصيل في موضع قادم . وبسبب تزايد قوة هذه الشركات فإنها

أضعف الى حد ما الصلات بين ممثلي المركز الاقتصادي ودول المركز . وإلى الحد الذي عنده تسيطر شركات المركز سيطرة مباشرة على نسبة كبيرة من الإنتاج العالمي والتجارة العالمية ، فإنها قد تتحرر بعض الشيء من الحاجة إلى التعبير بوضوح عن مصالحها في الاقتصاد العالمي عن طريق أجهزة الدولة .

وترتبط النقطة الثانية بتطور النظام الاجتماعي والثقافي العالمي . لقد قام الاقتصاد العالمي دائما ومنذ بداياته المبكرة على نظم اقتصادية مختلفة . غير أن انتشار قيم القلب الاجتماعية والثقافية اقتصر على الجزء الأكبر من القرون الخمسة ، ولم يتغير هذا إلا منذ عقود مضت بسبب التحسن البالغ الذي طرأ على وسائل الاتصال ، ومنذ ذلك الحين بدأت ثقافة القلب أو المركز تتغلغل بسرعة وعلى نطاق ضخم ، في مختلف النظم الاجتماعية والثقافة في البلاد الواقعة عند الحد الخارجي وتقرض نفسها عليها .

أن المشاركة في القيم المشتركة بشأن التنمية الاقتصادية ومذهب المساواة السياسية الكاملة ، تشكل المجتمع العالمي بمعناه . فالعناصر الفعالة في الاقتصاد العالمي والنظام السياسي والعسكري ، تؤدي أدوارها في داخل نظام ثقافي عالمي يتسم بقدر من الترابط والتكامل . في الأصل كانت ثورة التوقعات الصاعدة ، في أعقاب التغلغل الثقافي ، موانية لامتداد نطاق الاقتصاد العالمي وازدياد قوته بعد الحرب العالمية الثانية . وكان التمثل الجزئي من جانب نسبة متزايدة من سكان العالم ، لثقافة النظام العالمي المتسلط ، يوفر الأساس الذي قام عليه انتشار واسع لمطلوبات الإنتاج الرأسمالي الاجتماعية والثقافية . على خلاف الفترات المبكرة كانت المتطلبات الاجتماعية للعملية الرأسمالية عند الحد الخارجي ، هي نتاج أشكال شتى من العمل المبني على الإكراه والقمع . وهذا قد خلق موقفا فريدا في النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية أطلق عليه بيتر هينتز اصطلاح « نظام التنمية الدولية » . وخلال هذا الانتشار الاجتماعي والثقافي لم تقتصر التنمية حسب النموذج السائد في بلاد المركز ، على تحديث صفوف أو صفوف مضادة فحسب ، ولكن ولأول مرة في تاريخ النظام العالمي الحديث ، تمت تعبئة قطاعات واسعة من سكان العالم .

في البداية كان هذا الموقف الفريد مناسبا جدا لتوسع الاقتصاد العالمي وازدياد قوته ، لأن المعارضة من جانب المركز كانت في الأصل موجّهة بوجه خاص ضد التسلسل غير الاقتصادي للمركز ، وليست ضد التكامل الاقتصادي العالمي بصفته هذه .

ومع كل ، فاتساع الثغرة المتزايد والتي نشأت بين الأمانى العالمية من جهة . وببطء التقدم من أجل الجماهير أو عدم وجوده من جهة أخرى ، هذه الثغرة عادت فيعنت الشك بشأن قيمة التنمية العالمية كعامل يعمل على تحقيق التكامل . أن التخلف ظاهرة ذات عنصر موضوعي ولكنه ينعكس أيضا في الشعور والوعي .

وبهذا المعنى في التخلف ظاهرة يرجع بعضها إلى التفاعل بين صور مجتمع عالمي والأداء الفعلي للاقتصاد العالمي . لقد كانت المجتمعات الفقيرة موجودة دائما على امتداد تاريخ البشر ، ولكن إدراك شروب التفاوت بين الدول ، يعتبر نظرة جديدة نسبيا .

ووجود النظام المعيارى العالمى يعنى أنه حتى فى ظل الانفصال الجزئى أو الكلى عن السوق العالمية والسياسة العالمية ، لا يمكن أن تكون للبلاد مناعة ضد النظرة العالمية الجديدة ، أى ضد الأحلام والأمانى التى تتعلق بقيام مجتمع عالمى (٣) .

هذه المسائل أثارت شكوكا متزايدة فى بنيان للاقتصاد العالمى يقوم على وحدة متراسة ، وذلك خلال الفترة بين الحرب العالمية الثانية وأوائل السبعينيات . اننا نتعرض فى الوقت الراهن لمعارضة متزايدة ضد هرمية نظام الاقتصاد العالمى . وازدياد الحساسية والتعبئة من « تحت » يمكن أن نراه فى نجاح حركات التحرر الوطنى فى البلاد الواقعة عند الحد الخارجى وفى المطالبات بنظام اقتصادى دولى جديد .

ان الشعور الجديد بالتخلف الذى انتشر بسرعة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، يشكل ثورة جديدة من التوقعات الصاعدة ، تسفر عن مطالبات بالتغيير السياسى ، على المستوى القومى وعلى المستوى العالمى أيضا .

وبين الجدول رقم (١) معارضة متزايدة فى داخل الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة ، تعبر عنها بلاد الحد الخارجى . وتمتد الفترة التى يغطيها الجدول من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٧٣ ، وتعلق المشكلات بالفارق بين « الشمال والجنوب » . وتظهر الأرقام أنه فى عام ١٩٦٢ كانت المعارضة السافرة ضد مصالح بلاد القلب نادرة نسبيا فى البلاد البعيدة عنه ، ولكن منذ عام ١٩٧٣ زاد التعبير الصريح عن الشقاق بين الطرفين ( انظر أيضا التفاصيل الواردة فى التعليق على الجدول ( ٤ ) .

ان العلاقة المتغيرة بين النظام المعيارى العالمى والاقتصاد العالمى والتى تدل عليها أيضا المعارضة الشبيهة بالتعارض بين الطبقات ، تفرض اعباء شديدة على شرعية هذا الاقتصاد . وزوال شرعية الاقتصاد العالمى يصاحب تضائل هيمنة الولايات المتحدة من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية منذ أوائل السبعينيات .

هذه الاتجاهات يحتمل ان تحرر النظام السياسى والعسكرى الذى يحتمل أيضا أن يزداد من وزنه النسبى فى النظام العالمى . يجب توقع عودة النظام العالمى الى نمط السيطرة الذى كان يسود تاريخه فى القرون الخمسة الماضية : غياب التتابع الواضح بين مواقف اقليم المركز الاقتصادية والعسكرية ، وهذا يعنى احتمال نشوء صراعات حادة عند المركز ، وتأكيدا متزايدا على السيطرة على البلاد البعيدة عنه ، وهى سيطرة سياسية بدرجة أكبر وغير اقتصادية .

### الجدول رقم (١) . اتجاه التصويت في الجمعية العامة

للأمم المتحدة على مسائل مختارة تتعلق بالسياسة الاقتصادية ولها التصاق بالانقسام بين الشمال والجنوب ، ١٩٦٧ - ٧٣ ( متوسط عدد الأصوات عن كل مشكلة ، لجموعات مختلفة من البلاد .

( الانحرافات المتعارف عليها موضوعة بين قوسين )

١٩٧٣	١٩٧٠	١٩٦٦	١٩٦٢	مجموعة البلاد (١)
				بلاد المركز الاقتصادي
(٠٢٣)٠٢٣	(٠٢٦)٠٢٨	(٠٠)٠٠	(٠٠)٠٠	(العدد = ١٦)
(٠٢٢)١١٣	(٠٢٢)١١١	(١١٧)١٠٦	(٠٣٣)١٩٨	اقتصاديات التخطيط المركزي (العدد = ٩)
(٠٣٨)	(٠٣٥)١٧٤	(٠٥١)١٤٠	(٠٧٩)٠٩٩	بلاد بعيدة عن المركز (العدد = ٧٢)

عدد البنوط : صفر ، المؤيدة لبقاء الوضع القائم ؛ ١ امتناع عن التصويت ؛  
٢ ، التصويت ضد الوضع القائم .

(١) المجموعات الهيكلية تجد تفسيرها في الجزء  
(٢) من هذا المقال ، وانظر أيضا الحاشيتين ٦٠ و ٦١ .

### التعليق

تبين بلاد المركز الاقتصادي سلوكا واضحا في التصويت في الجمعية العامة ، لصالح الوضع الراهن ، بصدد مشكلات السياسة في الاقتصاد العالي . ولم يتمتع عن التصويت سوى عدد قليل ، ولم تقل هذا الاعتبارا من السبعينيات . متوسط البنوط بالنسبة الى هذه المجموعة لا يزال قريبا جدا من الصفر ، ويدل على الأصوات المؤيدة لبقاء الوضع الراهن .

وفي اوائل السبعينيات اظهرت البلاد البعيدة عن المركز سلوكا متباينا ، ولكن مع وجود اختلافات فردية كبيرة ( بالنسبة الى المتوسط : التصويت = ( ٠٨٠ ) - وهكذا فلي المتوسط كانت هناك معارضة قليلة لبيان الاقتصاد العالي الخاضع لسيطرة القوى الاقتصادية المؤثرة الواقعة في المركز . ومن اوائل الستينيات وحتى عام ١٩٧٣ كانت هناك زيادة مستمرة في الأصوات للقضاء لبقاء الوضع القائم وذلك في البلاد الواقعة عند الحد الخارجي ، وهذه تقرب من الحد الأقصى البالغ ٢ في عام ١٩٧٣ ، وعلاوة على ذلك فان الفوارق بين البلاد البعيدة عن المركز انخفضت انخفاضا شديدا حتى عام ١٩٧٣ ( ٠ = ٠٢٢ ) أي ان هناك نوعا متزايدا شبيها بالصراع الطبقي في التصويت للشمال والجنوب بين هذه البلاد :



وتبين نتائج أخرى ( غير واردة بالجدول ) أن البلاد الفقيرة البعيدة عن المركز تبذل اتجاهات مفسدة للابقاء على الأوضاع الراهنة تزيد عنها في حالة البلاد الأثني منها - ويصلح الشيء ذاته على بلاد صغيرة جدا بالمقارنة مع البلاد الأكبر منها .

وكانت اقتصاديات بلاد التخطيط المركزي مصدر للمعارضة الواضحة الوحيد للاقتصاد العائلي في أوائل الستينيات . ومع كل ، تضاعفت هذه المعارضة بشكل ظاهر على مر السنوات بحيث التزيت جدا من موقف العياد ، ولم تعد هذه البلاد الى معارضة بناء الأوضاع الراهنة الا حديثا ( ١٩٧٢ ) ولعل ذلك . بقصد الاستفادة سياسيا من تزايد المعارضة في صفوف البلاد الرأسمالية الواقعة عند الحد الخارجي . ومهما يكن من أمر ، وعلى ائزءل على امتداد الستينيات وحتى عام ١٩٧٠ ( لا تتوافر نتائج مما بعد ذلك التاريخ ) ، كان هناك توافق يتناقص بقوة بين الأصوات الاقتصادية المعارضة في بلاد الأوضاع على ما هي عليه ، والكيل الى الشرق في داخل الشناق بين الشرق والغرب . وحدث هبوط حاسم في الارتباط بين الأصوات الاقتصادية المعارضة للوضع والأصوات السياسية المؤيدة للشرق ، في الجمعية العامة ، وذلك بالنسبة الى بلاد الحد الخارجي ( ١٩٧٢ ) . اعتبارا من أوائل الستينيات حتى منتصف العقد ( ١٩٥٥ ) الى عام ١٩٧٠ ( ١٩٧٨ )

من غير المحتمل أن يعود الاستعمار بصورته الاصطلاحية التقليدية . ومع كل ، هناك على الأقل ثلاث طرق تتمكن بها دول المركز الاقتصادي والعسكري من نقل نفوذها الى البلاد الواقعة على الحد الخارجي : ( أ ) تزايد مديونية هذه البلاد تجعل في الامكان ممارسة القوة ؛ (ب) جزء من بلاد المركز هو المنتج الوحيد للأسلحة المتقدمة وهذا يجعل في الامكان بسط النفوذ عن طريق اتجاه الأسلحة ؛ (ج) جزء من المركز هو المنتج الوحيد لفواض من الأغذية ، وهذا يجعل في الامكان ممارسة النفوذ عن طريق المعونة أو المبيعات الغذائية .

اليس هناك مصدر قوة موازية عند المحيط ؟ ليس سوى التحكم في جزء كبير من موارد العالم البترولية هو مستوى هام للقوة في عدد معين من البلاد البعيدة عن المركز . وبرغم ذلك ، فنظرا لأن بلادا قليلة نسبيا هي المصدرة الوحيدة للنفط ، فان مصدر القوة هذا لا يقوى المحيط ككل . ويبدو أن الذي يحدث هو العكس . ويظهر أن بلاد المحيط المنتجة للنفط اختيرت أكثر مما اختيرت بلاد المركز .

وبين الجدول رقم (٢) الأهمية المتزايدة لطريقة يستطيع المركز من خلالها أن يمارس نفوذه السياسي على المحيط ، وهذه الطريقة تتعلق بالدين العام الخارجي . ففيما بين عامي ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ زاد اعتماد بلاد المحيط على المالية الأجنبية . وتوحي الأرقام الحديثة بمزيد من الزيادة الجوهرية في هذا الاعتماد .

والاعتماد المالي هذا يمكن أن يوفر الأساس الذي تقوم عليه علاقات ذات طابع مركزي أشد وتركيب سياسي أكبر ، بين المركز والمحيط ، نظرا لأن قلة نسبية من البلاد هي المتسلطة في داخل النظام ، على ما سوف نرى بعد .

**المجدول رقم (٢) . الرقم القياسي للدين  
العالم الخارجي (١) في ٦٧ من البلاد  
الواقعة عند الحد الخارجي**

متوسط معامل التغير			
١٩٧٣	١٩٧٠	١٩٦٧	
١١٠٩	٧٩٦	٦٩٢	الرقم القياسي للاعتماد على
(٠٣٤)	(٠٣٤)	(٠٣٤)	الدين العام الخارجي
١٠٤	٩١	٨٣	الدين العام الخارجي كنسبة
(٠٨٩)	(١٠٠)	(١١٦)	من إيرادات الحكومة المركزية (%)
٩٦	٩٠	٧٣	حصيلة الصادرات (%)
(٠٨٠)	(٠٨٠)	(٠٨٥)	خدمة الدين العام الخارجي كنسبة من
			حصيلة الصادرات (%)

(١) الدين العام الخارجي منسوباً الى الجنواتريبيى لمتج مجموع رأس المال (بالآلف مليون دولار)  
وعدد السكان ( بالمليون ) .

ولتقليل الانحراف جرى أخذ الجذر التربيعي هذه النسبة .

### تعليق

يبين الاعتماد على الدين العام الخارجي معاملاً للتغير صفيراً الى حد ما . اذا جرى  
توجيهه بمجموع رأس المال وبعده السكان . والتغير اعل بكثير في حالة الاعتماد على الدين  
العام الخارجي كنسبة مئوية من الإيرادات الحكومية ، وفي حالة معدل خدمة الدين كنسبة  
مئوية من حصيلة الصادرات . وهذا يوحي بأنه برغم ما للدين العام الخارجي من أهمية  
إجمالية بالنسبة الى بلاد الحد الخارجي ، فقد تختلف القيود على التوى السياسية .

وتوحي الأرقام الواردة بالمجدولين ( ١ ، ٢ ) بوجود تفاوت متصاعد بين صراع  
متزايد بين المحيط والمركز من جهة وامكانيات ضغط هيكل متزايد من جهة أخرى هو  
تحت تصرف العناصر الفعالة في المركز ، للتأثير في السياسة في البلاد الواقعة على  
الحافة . ويحتمل أن يفرض هذا أعباء شديدة على توجيه الصراع بين القوى السياسية  
في المحيط ؛ ومن ثم يمكن أن يزداد التساؤل بشأن شرعيتها الداخلية . وعندئذ يمكن  
أن يصبح هذا مصدراً مهماً للثورات الاجتماعية والاتفاقات العسكرية الكبيرة من جانب  
بلاد المحيط ، على ما يتبين من المجدول رقم (٣) .

## شركات المركز (٢) في الاقتصاد العالمي

حلل القسم السابق موقف الاقتصاد العالمي في داخل النظام العالمي . وهنا انتقل الى مظاهر هيكلية معينة يتصف بها الاقتصاد العالمي .

منذ عهد دافيد ريكاردو درجت التجارة الخارجية اى التجارة بين المشتريين والبائعين في البلاد المختلفة ، على تحديد الميدان الذى يغطيه « علم الاقتصاد الدولى » . غير أن التقسيم العالمى للعمل والتبادل الاقتصادى الدولى تغير تغيرا جوهريا منذ عهد ريكاردو . وبرغم هذا يبحث الكثير من العلماء الاجتماعيين المعاصرين فى الاقتصاد العالمى ، بلفة التجارة الخارجية .

## الجدول رقم (٣)

### السلاسل الزمنية عن الانفاقات العسكرية

#### كنسبة مئوية من المنتج القومى الاجمالى

١٩٧٨	١٩٧٣	١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٦٠	
٥ر٢	٦ر٠	٧ر٨	٧ر٥	٩	الولايات المتحدة بلاد المركز الاقتصادى ( العدد = ١٧ )
٠٠٠	٢ر٧	٢ر٩	٢ر٢	٣ر٣	بما فيها الولايات المتحدة
٤ر٣	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	حلف شمال الأطلسى
١٢ر٥	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	الاتحاد السوفيتى
١١ر٨	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	دول ميثاق وارسو
٠٠٠	٣ر٨	٤ر٠	٣ر٠	٢ر٨	البلاد الواقعة على الحد الخارجى ( العدد = ٤٠ )
٠٠٠	٣ر٥	٣ر٥	٢ر٨	٠٠٠	( العدد = ٧٠ )

المصدر : الأرقام الأساسية عن الفترة ١٩٦٠ - ٧٣ . أنظر الحاشية رقم (٤) .  
التقديرات الخاصة بسنة ١٩٧٨ مستقاة من مجلة Neue Zürcher Zeitung  
بالعدد ٢٠٣ بتاريخ ٢ سبتمبر ١٩٨٠ ، ص ١٩ .

## تعليق

خلال عقد الستينيات زادت نسبة الانفاقات العسكرية الى المنتج القومى الاجمالى . فى البلاد الواقعة على الحد الخارجى ، ووصلت فى أوائل السبعينيات الى مستوى أعلى منه فى بلاد المركز الاقتصادى . وتمتص الانفاقات العسكرية خصى الإيرادات الحكومية تدريجيا خلال الفترة التى يغطيها الجدول ( الأرقام غير واردة ) . ويبدو أن هناك زيادة معتدلة فقط

كنسبة من المنتج القومي الإجمالي ، في حالة البلاد القائمة عند الحد الخارجي ٠٠ ولكن ، بما أن مجموع المنتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية ، زاد الى حوالى ثلاثة أمثاله ، لهذا كانت الزيادة في الاتفاق العسكري هائلة .

وتبين بلاد المركز الاقتصادي انخفاض في الاتفاق العسكري كنسبة من المنتج القومي الإجمالي ، وهذا أكثر وضوحا في حالة الولايات المتحدة . وحدث أكبر الانخفاض فيما بين عامي ١٩٧٠ ، ١٩٧٣ عندما اشتد تورط الولايات المتحدة في حرب فيتنام ، كان متوسط الاتفاق العسكري في بلاد المركز الانخفاضى ١٠٪ من الإيرادات الحكومية في عام ١٩٦٠ ، ٧٪ في عام ١٩٧٣ ( الأرقام غير واردة ) ، وهذا التصيب أقل بكثير مما تجزى البلاد البعيدة عن المركز ، وبرغم انخفاض الأرقام الخاصة ببلاد المركز الاقتصادى ، ظلت الانقذات العسكرية تزيد من الناحية المطلقة لأن المنتج القومي الإجمالي بأرأسعار الجارية زاد الى ثلاثة أمثاله .

أن أرقام عام ١٩٧٣ في حالة الاتحاد السوفيتي وبلاد ميثاق وارسو لا تقبل المقارنة . ومع ذلك ، وحتى لو كانت هذه الأرقام مبالغا فيها ، فيمكن التراضى الفاتات عسكرية مرتفعة الى حد ما ، بالنسبة لملول ميثاق وارسو . وانقذات الاتحاد السوفيتي وهي ذات شأن ، باعتبارها منافس الولايات المتحدة على التفوق العسكري ، تسير مع الانخفاض في أرقام البلد الآخر ، مما يوحي بتساؤل الهيمنة الأمريكية الذى بدأ في أوائل السبعينيات .

وفى القرن الحالى برز اطار آخر لهيكل تقسيم العمل ، كشيء تزداد أهميته ، وهذا اطار هو « شركة المركز » . ويقدر أن ما يزيد على ٥٠ فى المائة من التجارة الخارجية يتم فى داخل هذا النوع من الشركات .

وبهذا ، فشركات المركز بوصفها مؤسسات مركزية يضمها الاقتصاد العالمى الحديث - بسبب تقسيمها الداخلى للعمل عبر البلاد - نقول ان هذه الشركات تعنى اضافة صفة ذاتية على علاقات اقتصادية كانت من قبل تعتبر دولية ، ومن ثم ينبغى النظر الى هذه الشركات لا على أنها مظهر جديد فحسب من مظاهر الاقتصاد العالمى ، ولكن على أنها الشكل التنظيمى الجديد لذلك النظام .

ولما كان تقسيم العمل بين المركز والمحيط فى داخل البنيان الهرمى للاقتصاد العالمى ، تنظمه شركات المركز بصورة متزايدة ، فهذا يجعله أشد جمودا وينطوى على معان متميزة لتوزيع الدخل وامكانية تنقل اصحاب المهن . وقوى السوق التى كانت قبلا تتوسط الكثير من بنيان المركز والمحيط ، أصبحت أقل أهمية بسبب الصلات التنظيمية المباشرة التى يتم بها التعبير عن الوظائف الأساسية للسيطرة النهائية ( أى وظائف المنظم ) . كذلك انتقل الكثير من المهام التى تتطلب الخبرة والاكثر أهمية ، من الاطار القومى عند المحيط الى مراكز اتخاذ القرارات بالشركات العاملة فى بلاد المركز الاقتصادى .

وبنيان المركز والمحيط بالاقتصاد العالمى ، يعكس اليوم ما لشركة المركز من السيطرة التنظيمية ، وهي الشركة التى تربطه عن طريق تنظيمها الداخلى للعمل .

وثمة جانب استراتيجى بوجه خاص ، يربط كل بلد بهيكل الاقتصاد العالمى ، هو ما اذا كان بلد ما يشترك أو لا يشترك فى توجيه ذلك الاقتصاد بأن يكون مقرا هاما لشركات المركز . هذه الفئة لا ينتمى اليها سوى حوالى عشرين بلدا (٥) ، ومعظم البلاد الأخرى يقتصر أمرها على تغفل الشركات فيها ، وبذلك تكون خاضعة خضوعا غير متماثل لقوى الاقتصاد العالمى ؛ وبالطبع تتفاوت درجة التغفل وثمة مجموعة صغيرة من البلاد التى حققت درجة عالية من التقدم ، هى فى آن واحد مقر شركات مركزية ويتغفل فيها الاستثمار من جانب المركز . وأخيرا ، فالاقتصاديات الاشتراكية التى يسودها التخطيط (٦) ، ظلت الى عهد قريب لم تتغفل فيها شركات المركز على الإطلاق ، ومن هنا كانت خارج نظام السيطرة التى تعبر عنه هذه الشركات الكبيرة . ومع ذلك ، فهذه البلاد مرتبطة بالاقتصاد العالمى بسبب التجارة الخارجية ، كما أن لها أيضا أهمية كبيرة بالنسبة الى النظام السياسى العالمى بوصفها تتنازع على النفوذ بلفة نماذج التنمية والقوى السياسية والعسكرية .

وبخلاف مجموعة البلاد التى « تتولى الدولة فيها عملية الاتجار » ( بلاد التخطيط المركزى ) يمكن اقامة الدليل على أن شركات المركز ليست متسلطة فحسب ، داخل التقسيم العالمى للعمل ، ولكنها تشكل هى نفسها وعن طريق شبكاتها التنظيمية . الجزء الرئيسى من نظام الانفتاح والتبادل هذا . وكانت نسبة التجارة الخارجية بين الهيئات المستقلة تنظيميا تسير فى طريق التناقص بحيث أن ما يقرب من نصف جميع التجارة يتم الآن داخل العالم التنظيمى لشركات المركز وبذلك تتجنب السوق تماما .

وكما يظهر فى الجدول رقم (٤) زاد الاندماج فى الاقتصاد العالمى خلال الفترة الممتدة من منتصف الستينيات حتى السبعينيات . وهذا ينطبق على الصادرات والواردات بالسوق العالمية ، كنصيب من المنتج الكلى ، بل ويزيد عن هذا بالنسبة الى الصلات التنظيمية بالاقتصاد العالمية ، كما يتبين من الرقم القياسى للاعتماد على شركات المركز . لا تتوافر هذه الأرقام الأخيرة الا عن عامى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ ، وإن أوضحت بيانات شتى غيرها بوجود اتجاه أشد تركيزا . ويمكن أن نتستخلص من الجدول رقم (٤) أن الزيادة فى سيطرة شركات المركز على الإنتاج العالمى أكبر بكثير من زيادة التجارة العالمية . فضلا عن هذا فالارتباط الكبير بين التجارة الخارجية والرقم القياسى للاعتماد على شركات المركز ( انظر الجدول رقم ١٠ ) يوحى بدعم غير مباشر لتلك النسبة الكبيرة من التجارة الخارجية التى تنساب عن طريق شركات المركز .

# الجدول رقم (٤) - نمو التجارة العالمية

وتغير الرقم القياسي للاعتماد

على شركات المركز

المتوسط ( الصادرات والاعتماد )		
١٩٧٣	١٩٦٧/١٩٦٥	
(١١٧)٢٧٧	(١٠٦)٢٣٦	بلاد المركز الاقتصادي ( العدد = ١٨ )
(١٢١)٢٧١	(١١٦)٢٤٥	الصادرات (٢)
(١١٢)١١٢	( ٧٢٣ )	الواردات (٢)
		الرقم القياسي للاعتماد على شركات المركز (٣)
		الاقتصاديات ذات التخطيط المركزي
		( العدد = ٨ )
(١٣٧)٢٠٣	(١١٨)١٧٥	الصادرات
(٢١٠)٢١٠	(١١٩)١٧٨	الواردات
		الرقم القياسي للاعتماد على شركات المركز
		البلاد الواقعة على الحد الخارجي (٤)
		( العدد = ٧٢ )
(١١٩)٢٤٤	(١٢٤)١١٦	الصادرات
(١١٧)٢٦٥	(١١٠)٢٣٩	الواردات
( ٦٣ ) ٩٣	( ٤٦ ) ٧٢	الرقم القياسي للاعتماد على شركات المركز

١ - ارقام ١٩٦٥ عن الصادرات والواردات ، وارقام ١٩٦٧ عن الرقم القياسي للاعتماد

على شركات المركز .

٢ - الصادرات والواردات كنسبة مئوية من منتج التنمية الاجمال .

٣ - اعد الرقم القياسي للاعتماد على شركات المركز ، على النحو التالي : يربط مجموع الاستثمار المباشر الاجنبي بالجلد التريبيمنتج رأس المال الكلي ( بالآلاف مليون دولار ) ومجموع السكان ( باللايين ) . ويؤخذ الجذر التربيعي من هذه النسبة حتى ينسنى انحراف التوزيع . ولهذا الرقم القياسي نفس منطق الدين العام الخارجي ( انظر الجدول رقم ٢ ) .

٤ - تبين بلاد المحيط الخارجي الأكبر والأغنى بنوعا اعلى على الرقم القياسي للاعتماد على شركات المركز ، متعها في حالة البلاد الاسفر والأكثر فقرا ، بينما لا يوجد اختلاف جوهري في الصادرات والواردات بالنسبة الى هذه المجموعات من البلاد .

غير أن الارتباط بين شركات المركز والتجارة الخارجية لا يزيد بمرور الزمن ، بل يصدق العكس تماما على المحيط ككل ( انظر الجدولين ٩ ، ١٠ ) . ومع ذلك تبين تحاليل أخرى أن البلاد الأشد فقرا والأصفر الواقعة على المحيط ، تتميز بارتباط كبير مستمر ، بينما تتبين البلاد الأكثر ثراء والأكبر تضاؤلا في الارتباط بين شركات المركز والتجارة الخارجية بمرور الوقت . والمفروض أن هذا سببه التصنيع التابع في البلاد الأغنى والأكبر الواقعة عند المحيط ، في ظل رعاية شركات المركز ، وهو تصنيع لانتاج وبيع السلع المصنوعة محليا ، وهذا قلل الى حد ما من اتجاهات هذه البلاد نحو السوق العالمية .

ان علاقات التبعية الاقتصادية الكلاسيكية التي تتميز بتخصص بلاد المركز في تصدير السلع النهائية ، وتخصص البلاد الواقعة عند المحيط في تصدير عدد قليل من المواد الخام الى عدد قليل من بلاد النوع الأول ، هذه التبعية يكملها بالتدرج شكل جديد من التبعية الاقتصادية في أثناء عملية التصنيع التابع في البلاد الواقعة عنده المحيط . سوف تزيد في القسم التالي من بحث موضوع التعايش بين هاتين السلسلتين الهرميتين في المركز والمحيط . والصلات التجريبية بين التبعية الاقتصادية الكلاسيكية والاعتماد على شركات المركز ، وهو الاعتماد الذي كان معتدلا في منتصف الستينيات ، هذه الصلات تسير في طريق الضعف . وبين الجدول رقم (٥) أن التبعية الاقتصادية الكلاسيكية كما يدل عليها الرقم القياسي الذي أعده جالتونج Galtung للتجارة الرأسمية ( تم تحويله هنا بحيث تدل الأرقام العالية على صرح للتجارة غير ملائم ، وتركز سلع التصدير والشركاء في الصادرات ، تقول ان هذه التبعية بصدد أن تصبح أقل قوة نوعا . وهذا ما يدل عليه نقص متوسط النقاط التي تبين هذه المتغيرات بالنسبة الى البلاد الواقعة عند المحيط .

وفضلا عن هذا فالعلاقات المتبادلة بين المؤشرات الثلاثة عن التبعية الاقتصادية الكلاسيكية والرقم القياسي للاعتماد على شركات المركز ، أصبحت بوجه عام أضيق مدى منذ انتصاف الستينيات حتى أوائل السبعينيات ( انظر الجدول رقم ١٠ ) . وتبين التحاليل عن انحدارات السجل أن شركات المركز بوجه عام لم تكبح تناقص درجات الاختبار على مؤشرات التبعية الكلاسيكية على امتداد الوقت ، بينما شركات المركز التي تستغل بالصناعات التحويلية في بلاد المحيط ، أسهمت في هذا الانخفاض .

ويمكن الاستنتاج بأن الروابط بين شركات المركز والتبعية الاقتصادية الكلاسيكية أصبحت أضعف . غير أن هذه الشركات أسهمت في نشوء بعد آخر هو الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية ، وهو ما يقاس بعدد براءات الاختراع الممنوحة للأجانب كنسبة مئوية من جميع هذه البراءات . وبين الجدول رقم (٦) أن الاعتماد على التكنولوجيا كان كبيرا جدا في عام ١٩٦٥ وكان كذلك بالنسبة الى بلاد المركز الاقتصادي ، ثم حقق زيادة أخرى حتى عام ١٩٧٥ وخاصة بالنسبة الى بلاد المحيط . وتبين تحاليل أخرى أن وجود شركات المركز عند المحيط زاد من الاعتماد التكنولوجي أى التبعية التكنولوجية .

الجدول رقم (٥) • ثلاثة مؤشرات عن تغيير الاعتماد  
الاقتصادي الكلاسيكي على مر الأيام

المتوسط		
١٩٦٥	(١) ١٩٧٣	
١٩٠ (٦٤ر٤)	١١٢ (٥٧ر٧)	المركز الاقتصادي ( العدد = ١٨ )
٢٦٥ (١٤ر٨)	٢٦٣ (١٤ر٥)	تركز سلع التصدير
٤٩٨ (١٧ر٢)	٥٠٣ (١٤ر٤)	تركز الشركات في التصدير
		الرقم القياسي للتجارة الرأسية (٢)
		الحافة أو المسد الخارجي
٤٩٥ (٢٠ر٤)	٤٧١ (٢٢ر٥)	العدد = ٥٤ ) تركيز سلع التصدير
٣٥٥ (١٤ر٩)	٣١٨ (١٢ر١)	العدد = ٥٥ ) تركيز الشركاء في التصدير
٧٥٦ (١١ر٦)	٧٢٧ (١٣ر٥)	العدد = ٥٩ ) الرقم القياسي للتجارة الرأسية

(١) مؤشر ١٩٧٣ للرقم القياسي للتجارة الرأسية ، ويتعلق المؤشران الأخوان بعام ١٩٧٠ نظرا لعدم توافر كثير من الأرقام عن السنوات التالية •

(٢) جرى تحويل الرقم القياسي الذي وضعه جالتونج حتى يتسنى الدلالة على درجة اعتماد أعلى في الأرقام •

الرقم القياسي للتجارة الرأسية = ( ١ - رقم جالتونج القياسي ) •

وتوضح نتائج البحث التي نعرضها في هذا القسم ، الأهمية المتزايدة لشركة المركز بوصفها مؤسسة ذات تركيب هرمي ، يتكون منها صرح الاقتصاد العالمي • ولهذا التنظيم الهرمي في داخل الاقتصاد العالمي نتائج مهمة بالنسبة الى فرص الدخل والتنقل على شتى المستويات •

ان الآثار التي تولدها شركات المركز ، تعزى مباشرة الى موقعها ، بينما هي من جهة أخرى نتيجة مترتبة على اعتمادها عن وظيفتها القائمة على إعادة التوزيع • فشرركات المركز تستخرج الموارد من البلاد التي تتغلغل فيها ، وذلك عن طريق الأرباح المحققة ، ورسوم الرخص ومكافآت الإدارة والتحويلات من السلع والخدمات ، وأمثال هذه المبادلات تتجاهل السوق تماما • ومقالة المقار الرئيسية لشركات المركز ، في تقدير أثمان الاستثمارات الوسيطة والملكية الذهنية ( مثل براءات الاختراع ) لا تتم حتما



بفرض الاستغلال العمد للبلاد التي تتغلغل فيها هذه الشركات . والأحرى أن هذا تعبير عن منطق شركة المركز في عالم يتسم بانعدام المساواة . وطبقا لهذا المنطق يتمعن على الشركات التابعة أن تسهم في تغطية التكاليف الإجمالية حتى ولو لم تنشأ هذه التكاليف في داخل هذه الشركات التابعة . ومهام الإدارة المركزية ، والوظائف الإدارية التي تتطلب خبرة ، والابتكار ، وعمليات التأثير على أعضاء الهيئات التشريعية ، هذه جميعا تتم في البلاد التي فيها مقار شركات المركز وتولد تحولا هيكليا يطابقها . وعلى ذلك ، فمن طريق الأسعار المحددة للسلع الوسيطة ، ورسوم منح براءات الاختراع ، وخدمات التكنولوجيا والإدارة وهي الخدمات التي تنقل إلى المقر ، فإن عملاء هذه الشركات في البلاد البعيدة عن المركز ، هم الذين يدفعون ثمن هذا الصرح العلوي التنظيمي الذي تضمه شركة المركز ، دون أن يحصلوا على أي من منافع هذه الخدمات .

وتسهم مثل إعادة التوزيع هذه اسهاما كبيرا في افقار البلاد الواقعة على المحيط ، وبذا تساعد على خلق الهرمية الاقتصادية المكانية ، فضلا عن تحديد الصروح المينية ومن ثم فرص الحركة والتنقل ، عن طريق التحولات في بنیان تقسيم العمل . ويحدث هذا لأن أمثال هذه التدفقات من الموارد تسهم في تنمية الابتكار والخبرة الفنية مما يترتب عليه توسيع نطاق الوظائف التنظيف ذات الأجور المرتفعة ، في تلك الطبقة من الخبراء والقادة والتي تضمها شركة المركز ، وهي طبقة تسيطر في طريق التوسع ، بينما الأعمال الروتينية ، القذرة والبسيطة التي توفر فرص الدخول المتوسطة ، يزداد نقلها إلى بلاد الحد الخارجي . إن تصدير قطاعات من العمل الروتيني الطابع ، وتوسيع نطاق طبقة الخبراء والعناصر القيادية في المركز ، وهي طبقة أساسها لا يكمن في الاقتصاد الوطني وإنما يكمن بالأحرى في الاقتصاد العالمي - نقول إن هذا يفسر الفوارق في البنيان الطبقي وفي التنقل الهيكلي بين المركز والمحيط . ووجود عمال أجناب مؤقتين وليست لهم حقوق سياسية ، والأغراب الذين يعملون في بلاد المركز ممن قدموا بطرق غير قانونية ، نقول إن هذه الظواهر تبين طريقة تتم بها مشاركة « الطبقة الوطنية » من العمال العاديين ، في المزايا المترتبة على تسلط المركز في الاقتصاد العالمي . فالوظائف القذرة في بلاد المركز يقوم بها عمال يستوردون بصفة مؤقتة ، ويمكن « تصديرهم » إذا تغيرت الظروف الاقتصادية . وهذا يبين كيف أن السياسة التي تنتهجها دول المركز تعكس المصالح المشتركة للقادة والخبراء وطبقة العمال الروتنيين « الوطنية » . كذلك فالقيود المفروضة في بلاد المركز على المهاجرين وتمنع تدفق الأيدي العاملة الرخيصة وتبقى على الفوارق في الأجور بين القلب ومزيد من بلاد المحيط ، هذه القيود لنعكاسات لمثل هذا الائتلاف الطبقي .

( ٣ )

## التنظيمان الهرميان اللذان يتعايشان

### في داخل الاقتصاد العالمي

طبقا لتعريف شركات المركز فانها تزاوِل نشاطها عبر مستويات مختلفة من الهرمية الاقتصادية المكانية في الاقتصاد العالمي . قد تعيد تنظيم الأشكال القديمة وتخلق أشكالاً جديدة ، ولكنها تولد الهيكل الأساسي للمركز والمحيط في مستويات جديدة .

الجدول رقم (٦) . الاعتماد التكنولوجي كما تدل عليه

منح البراءات للأجانب كنسبة مئوية

من جميع منح البراءات

المتوسط		
١٩٧٥	١٩٦٥	
٢٢٢٩)٧٥٠٢	٢٣٥)٧١٠٩	المركز الاقتصادي
٨٥٠٦)١٧٠٠	٢٦٠)٧٨٠٢	المعد = ١٥ )
		البلاد الواقعة على المحيط الخارجي (المعد = ٢٤)

تعليق

يقدر الخبراء أن الأغلبية الساحقة من براءات الاختراع الأجنبية في البلاد الأجنبية تعودها شركات المركز ( ٩٠ في المائة وأكثر ) . ولهذا فالرقم القياسي للتبعية لشركات المركز والتبعية التكنولوجية يمثلان بالفعل نفس القوة الفعالة ، ولكن تمثل وسائل مختلفة للسيطرة على الأسواق . كان هناك ارتباط سالب صغير بالنسبة إلى المحيط بين وجود رأس مال شركات المركز وسيطرتها على التكنولوجيا ( الرقم القياسي للتبعية التكنولوجية ) في منتصف الستينات ( ٢٩ - ) ، وهو ارتباط أصبح إيجابيا في منتصف السبعينات ( ١٤ - ) . وبين انداء الجدول بالنسبة إلى البلاد الأربع والعشرين القائمة عند المحيط ، أن لمة انغلا مهما من وجود رأس مال شركات المركز في عام ١٩٦٧ إلى الزيادة في التبعية التكنولوجية فيما بين عامي ١٩٦٥ ، ١٩٧٥ .

ومعامل بيتا هو : ب = ٠.٤٧ ، ف = ١.٥٦ سائد أيضا بالنسبة إلى مستوى التنمية الاقتصادية كما يدل عليه المنتج القومي الإجمالي بالنسبة إلى الفرد .

وتحليل الصلات بين التبعية التكنولوجية وتبعية رأس المال ، والاعتماد في العاليتين هو على شركات المركز ، هذا التحليل يحتاج إلى مزيد من البحث باستخدام أمثلة أكبر .

وعندئذ يضيف الانتشار الضخم الذي حققته شركات المركز الصناعية في العقود الحديثة ، عنصرا جديدا الى التقسيم الكلاسيكي للعمل بين البلاد الواقعة في المركز والبلاد الواقعة على المحيط ، في الاقتصاد العالمي ( تخصص الأولى في الانتاج الصناعي والسيطرة المالية ، وتخصص الثانية في انتاج المواد الأولية ) . والتنظيم الجديد المتدرج المراتب والمفروض على نظيره التقليدي النشط ، ينطوي على تقسيم عالمي للعمل بين هاتين الفئتين من البلاد ، في داخل الأنشطة الصناعية والأنشطة الثالثة أى الخدمية . فتخصص الأولى في السيطرة على رأس المال والتكنولوجيا ، وعمليات الابتكار والاختراع ، وانتاج أكثر المنتجات الصناعية والخدمات المتقدمة تكنولوجيا ( التي تشتمل على الكثير من رأس المال البشرى ) في بداية دورة المنتجات ، بينما تشتمل الثانية بالانتاج النمطي والروتيني اما للسوق المحلية واما للسوق العالمية . وهذا يدعى التصنيع التابع لأن هذا البنيان من المركز والمحيط يعكس تسلط شركات المركز من حيث التنظيم والتي تربطه عن طريق ما تنطوي عليه من تقسيم داخلي للعمل (٧) .

وتعمل القوى البحتة بالسوق على فرض الهرمية المكائنة الاقتصادية التقليدية على مر الأيام ، بسبب وفورات الحجم . الا أن هذا الاتجاه يمكن أن يبطئه مفعول قوى خلاف السوق . فتدخل الدولة يمكن أن يفرض انتشار الانتاج الصناعي أو يغير توزيع التكاليف ، ولكن بسبب طبيعة النظام السياسي والعسكري الهرمية فقد لا يعمل الا على خلق التنظيم الهرمي في مستوى أعلى .

ان التصنيع الذي تتبناه الدولة والذي حدث في بعض البلاد البعيدة عن المركز ، مثال عن قوى خلاف السوق تسبب بعض الانتشار للانتاج الصناعي . والنتيجة أن تدخل الدولة في بلاد المحيط ( الاحلال محل الاستيراد مما تشجع عليه التعريفات الجمركية ، ومشروعات البنية التحتية ، والإعانات ، والإعفاءات الضريبية ، الخ ) كان مناسباً - الى حد بعيد - للشكل الجديد نسبياً من تغفل شركات المركز التي تكثر من استخدام رأس المال والتي تقوم بالانتاج الصناعي للسوق المحلية . ان الجزء الغالب من الانتاج الصناعي في البلاد الأقل نمواً والخاضع لسيطرة المركز ، هو للسوق المحلية برغم النمو الملفت للنظر في الانتاج الصناعي للسوق العالمية والذي يقوم في بلاد المحيط ، ونعني به مصانع التجميع التي تكثر من استخدام الأيدي العاملة .

وللتصير عن الأمر بعبارات أعم ، نقول ان قدرا معينا من سلطة الدولة في البلاد الواقعة عند المحيط ، شرط جوهري للتصنيع وانتشار شركات المركز الصناعية . وعلى ذلك فالتصنيفية الرسمية للاستعمار جعلت التصنيع التابع في حيز الامكان .

ونشأ نوعان من التصنيع تقوم به شركات المركز . الأول والأهم الى حد بالغ ، الانتاج الصناعي الذي يسيطر عليه المركز والمعد للسوق المحلية بالبلاد الواقعة على المحيط والذي يميل الى التركيز في البلاد الكبيرة منها وتضم أسواقا محلية أوسع .

وأنوع الآخر الذى يزداد أهمية ، يتمثل فى استخدام شركات المركز للأيدى العاملة الرخيصة فى صناعات التجميع لأغراض التصدير الى السوق العالمية . ويميل هذا النوع الى أن يقوم فى البلاد التى يسهل فيها الوصول الى الأيدى العاملة الرخيصة فى « مناطق الانتاج الحرة » .

وكان للتوسع الذى شمل كافة أنواع العمليات التى تقوم بها شركات المركز ، فى فترة ما بعد الحرب ، أثره أيضا فى العمليات المصرفية والمالية والمعدنية ، برغم أن أمثال هذه الشركات ليست جديدة بالتأكيد على بلاد الحد الخارجى .

وجود الشكل الجديد من شركة المركز الصناعية فى مناطق الحد الخارجى ، فسره البعض . على أنه تغير رئيسى فى التقسيم العالمى للعمل ، وحمل عددا معينا من الكتاب على ابداء الحجج لبيان أن تقسيم العمل بين المركز والمحيط بدأ يسير فى طريق الذبول . أما رأى فينشل فى أن البناء يتخذ أشكالا جديدة فى الأجل الطويل ، بينما تظهر صورة أخرى من الهرمية الاقتصادية المكانية وان نجحت بعض البلاد بالفعل فى تحسين موقفها نتيجة لذلك .

وعلى ذلك فالتعايش بين الهرمية الاقتصادية الكلاسيكية والهرمية الجديدة ، وكنتامها تحت سيطرة شركات المركز ، يسمح بإعادة تفسير ووصف نمط اقتصادى عالمى أخذ فى الظهور ، وكثيرا ما يطلق عليه فى المؤلفات اصطلاح « شبه المحيط » أو شبه الحد الخارجى Semi-periphery ، وقد تتمكن البلاد الواقعة فيه من الدخول فى نطاق الهرمية الجديدة ، مستفيدة من كبر السوق الداخلية ووجود جهاز حكومى من القوة بحيث يقاوم القوى التى تعارض التصنيع فى البلاد المحيطية Periphenal . وهكذا تستطيع البلاد الواقعة فى شبه المحيط من الجمع بين الوضع فى كلتا الهرميتين ، القديمة والجديدة . هذا لا يعنى « مرونة » الحركة والتنقل بالمعنى الضيق ، ولكنه بالأحرى يعنى مرونة حركة هيكلية عن طريق زيادة تكامل العالم أيضا طبقا للهرمية المكانية والاقتصادية الجديدة . وبرغم أن بلاد شبه المحيط تشغل مكانة أعلى من مكانة بلاد المحيط التى لا ترتبط الا فى ظل الهرمية الكلاسيكية فقد تكون « حركتها الى أعلى » مجرد وهم نظرا لأنها تشغل أيضا وضع بلاد المحيط فى الهرمية الجديدة . ويظل وضعها النسبى الذى بها نوع من التكامل ( الى مستويات الاستهلاك ونماذج الانتاج ، مما كان فى فترة سابقة ، يسود فى البلاد الأكثر منها تقدما . فإذا ردت بلاد الجزء المتكامل ، البصر الى الوراء ، وقارنت مستويات عيشها عبر الأيام ، لبدت الأمور فى نظرها تحسن . وعمليات الاقتصاد العالمى تؤدى بهيكل المركز والمحيط الى أن تزداد صفته الذاتية على مستوى البلاد ، مما قد يساعد على دعم النظام العالمى ككل مؤقتا . لكن من المحتمل فى الأجل الطويل أن يصبح النظام أكثر تعرضا للتهديد بسبب الانشقاقات المتزايدة فى صفوف البلاد المحيطية .

### شركات المركز والتبعية المالية

في هذا القسم أقترح بعض الروابط بين الاعتماد على شركات المركز . واعتماد البلاد المحيطة المالي . ولقد أوردنا في الجدول رقم (٢) نمو الدين العام الخارجي من منتصف الستينيات حتى منتصف السبعينيات .

وبين الجدول رقم (٧) الدور المتزايد الذي يلعبه البنك الدولي في الاقتصاد العالمي . فهناك اعتماد متزايد في بلاد المحيط . على قروض البنك الدولي ( قروض صعبة في ظل ظروف السوق ) فضلا عن معونات ( قروض سهلة تقديمها ) الجمعية الدولية للتنمية ( ٨ ) . والأرقام الواردة بالجدول رقم (٧) لا تغطي تماما الزيادة الكبيرة التي حدثت في السبعينيات ( أنظر التعليق على الجدول ) .

### الجدول رقم (٧)

#### الاعتماد المالي والمعونة المالية : الرقم القياسي

#### لقروض البنك الدولي ومعونات ومعونة

#### الجمعية الدولية للتنمية

المتوسط			
(٣) ١٩٧٢	(٢) ١٩٦٧		
٣٨٨ (٢٥)	٢٧١ (٢١)	الرقم القياسي لقروض البنك الدولي (١)	البلاد الواقعة على الحد الخارجي ( العدد = ٦٦ )
٢٦١ (٢١)	١٠١ (١٢)	الرقم القياسي لمعونات الجمعية الدولية للتنمية (١)	

(١) أعد الرقم القياسي بالطريقة التي أعدها متبلة للدين العام الخارجي والرقم القياسي للاعتماد على الشركات الدولية ، واستخدمت نفس الموازين والتحويلات .

(٣) قروض البنك الدولي المجمعة أو معونات الجمعية الدولية للتنمية حتى نهاية عام ١٩٦٧ .

(٢) قروض البنك الدولي أو معونات الجمعية الدولية للتنمية . المجمعة فيما بين نهاية عام ١٩٦٤ و عام ١٩٧٣ .

## التعليق

انخفضت الى حد ما ، الزيادة في الأرقام القياسية نظرا لأن أرقام عام ١٩٦٧ تتعلق بجميع القروض والمعونات للجمعة والتي قدمت حتى عام ١٩٦٧ ، بينما أرقام عام ١٩٧٣ لا تغطي سوى القروض الجديدة التي قدمت فيما بين عامي ١٩٦٤ ، ١٩٧٣ ، ولم تتوافر أرقام عن الديون المستحقة السداد .

واكتسبت أهمية دور البنك الدولي في المالية الدولية زيادة كبيرة وخاصة في السبعينيات ، وبينما متوسط قروض البنك للجمعة بالنسبة الى السنوات ١٩٦٥ - ١٩٧٣ ( تسع سنوات ) بلغ ١٧٠ مليون دولار في حالة بلاد المحيط الهادئ وعددها ٩٦ بلدا ، وصل الرقم المقابل عن الفترة ١٩٧٤ - ٧٨ ( خمس سنوات ) الى ٤٠٧ ملايين دولار ، وكانت الأرقام المعادلة بالنسبة الى معونات البنك ١١ مليونا بالقياس الى ١١١ مليونا ، وتدل أرقام عامي ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ على زيادة أكبر .

والزيادة في قروض البنك الدولي أكبر بكثير بالنسبة الى بلاد المحيط الهادئ الغربية ( والكبيرة ) ، ففي عام ١٩٧٣ كان رقمها القياسي ٤٤ بالنسبة الى ٢٠ بلدا غنيا منها ، ٣٢ فقط في حالة ٤٢ بلدا فقيرا ، غير أن معونات البنك كانت تذهب أساسا الى البلاد الفقيرة ( الرقم القياسي ٣٥ لعام ١٩٧٣ ) وعلى نحو هامش الى البلاد الغنية ( الرقم القياسي ٣٠ لعام ١٩٧٣ ) ، وهذا يعكس سياسة البنك الدولي الصريحة .

ولقد تغير دور البنك بمرور الأيام ، وبينما يمكن النظر اليه على أنه - أساسا - أداة كانت تخدم سياسة الولايات المتحدة الخارجية في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بقليل ، اذ كان يعكس تضارؤ هيمنتها فيما بعد ، واليوم تشاركها السيطرة عليه بلاد المركز الاقتصادي التي تملك أغلبية الأصوات والتي يعكس البنك مصالحها المشتركة في الحفاظ على الاقتصاد العالمي الرأسمالي ، ومع كل ، لا تزال هذه البلاد تقبل أن يكون رئيس البنك مواطنا أمريكيا يختاره رئيس جمهورية الولايات المتحدة ينتخبه بعد ذلك مديرو البنك التنفيذيون ، وكان البنك في الستينيات وأوائل السبعينيات ، يعمل أساسا على تنمية البنية التحتية اللازمة للتصنيع والتجارة العالمية ، وعلى تنمية الصناعة الزراعية بدرجة أقل ، ولم يتحول نوعا الى تنمية الصناعات الزراعية والطاقة الا حديثا .

وثمة وظيفتان فرعيتان آخذتان في الظهور بشكل واضح في داخل دور البنك الدولي بهدف تثبيت الاقتصاد العالمي ، أولاها توفير التمويل للصناعة والنشاط الزراعي والتجارة ، على أن يتم هذا عن طريق تمويل المشروعات التي تستهدف تنمية البنية التحتية ، وتمثل في تقديم المعونة الى البلاد الفقيرة جدا ، وهذه الوظيفة الأخيرة تمثل سياسة الغرض منها تجنب التفكك الزائد الذي يصيب النظام ككل ، والحيلولة دون انتشار الشعور بعدم شرعية الاقتصاد العالمي ، هاتان الوظيفتان اللتان تعملان

على دعم متطلبات العملية الرأسمالية وإعادة توزيع الدخل حتى يتسنى المحافظة على الشرعية ، فتحدان في ممثل واحد هو البنك الدولي . وعلى ذلك فنظرت ، فضلا عن سياسته الفعلية ، تتجاوز بشكل واضح وظائف المنظمات التمثيلية العادية في الاقتصاد العالمي . ومن ثم توحى هاتان الوظيفتان بفحص دور البنك الدولي بوصفه مؤسسة شبكية بالدولة أخذت تنشأ في النظام العالمي .

ومع كل ، وحتى نضع الدور الكمي الذي يقوم به البنك الدولي في إطاره الحقيقي ، يجب أن نلاحظ أن القروض التي يقدمها لا تعدو أن تكون جزءا ولو مهما ، من مجموع القروض التي يقدمها ممثلو المركز إلى البلاد المحيطية (٩) . فالقروض الخاصة التي يقدمها إلى الأخيرة ( اثنتان مصر في ، اثنتان للتصدير ، إصدارات من السندات ) زادت زيادة بالغة من ٥٤٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٠ إلى ٣٥٢٠٠ مليون في عام ١٩٧٨ . وتمثل القروض المصرفية الخاصة أكثر من الثلثين خلال السبعينيات . ومن بين قروض البنوك الخاصة تعتبر القروض الأوروبية مهمة جدا . فبعد عام ١٩٧٥ كان أكثر من خمسين في المائة من جميع القروض الأوروبية تذهب بوجه عام إلى البلاد النامية . وعلى العكس من ذلك لا تلعب السندات الأوروبية إلا دورا هامشيا في التدفقات الخاصة إلى البلاد المحيطية . أما القروض العامة لبلاد المحيط ( المقدمة من بلاد المركز الاقتصادي ، وأعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ، والاقتصاديات ذات التخطيط المركزي ، والقروض متعددة الأطراف من المؤسسات الدولية ) فلم تزد إلا من ١٦٠٠ مليون دولار إلى ٩٣٠٠ مليون فيما بين عامي ١٩٧٠ ، ١٩٧٨ ، وكان نصيب بلاد المركز الاقتصادي من المعونة المقدمة من الشركات لأغراض التنمية . يتراوح بين الخمسين والنصف في المائة خلال العقد الثامن . ويصدق الشيء نفسه على المنظمات الدولية . فكان نصيب دول الأوبك يتقلب حوالى ١٢٪ وهبط نصيب اقتصاديات التخطيط المركزي من ٦٧٪ (١٩٧٠) إلى ١٪ (١٩٧٨) . ومن بين المنظمات الدولية يعتبر مركز البنك الدولي بارزا جدا ( ٨٤٪ من القروض في عام ١٩٧٠ ، ٦٤٪ في عام ١٩٧٨ ) . وارتفع نصيب بنوك التنمية الإقليمية من ١٥ إلى ٢٠٪ ، والباقي يقوم بتوزيعه بنك الاستثمار الأوربي والوكالات التي تخصص لها دول الأوبك ؛ وزادت أهمية هذه الوكالات بعد عام ١٩٧٦ .

يمكن تمييز ثلاث مجموعات من مصادر التدفقات المالية إلى البلاد المحيطية وهي : البنوك الخاصة ، حكومات بلاد المركز الاقتصادي ، والمنظمات الدولية . في داخل هذه المجموعات الثلاث نجد السيطرة على درجة عالية من التركيز ، فيقدر أن ثلاثة أرباع القروض التي تقدمها البنوك الأمريكية إلى البلاد الواقعة على المحيط ، تمر من خلال نسعة بنوك فقط . ويمكن افتراض تركيز مماثل بالنسبة إلى بنوك بلاد المركز الأخرى بحيث يحتمل أن نحواً من عشرين بنكا تقريبا تسيطر على النصيب الغالب من جميع القروض المصرفية إلى بلاد المحيط . ومن بين بلاد المركز الاقتصادي يبلغ نصيب خمسة الرئيسية ما يقرب من ثلاثة أرباع مجموع القروض العامة المقدمة إلى البلاد المشار إليها . وفي داخل المنظمات الدولية للبنك الدولي وحده نصيب مماثل . وبهذا يمكن

أن نستنتج أن مجموعة تزيد قليلا على ٢٤ من ممثلي المركز ، لها السيطرة في نظام الاعتماد المالي .

ان كون البنك الدولي ليس الا ممثلا واحدا من بين آخرين ، هذه الحقيقة يجب ألا تؤدي الى أن نستنتج أن دوره ذو أهمية ثانوية فقط . ، فهذا الدور يبدو أكثر أهمية مما توحي به الأرقام . فمن جهة ، يقوم البنك الدولي بدور « المدير القائد » في المالية الدولية عن طريق نظراته المالية وقوته التنظيمية وموظفيه المحترفين . فبالوصول على قروض البنك الدولي وعلى تقدير طبيب في طب التقارير التي يصدرها عن البلاد المختلفة ؛ نقول ان هذا يعني ضمان الوصول الى مصادر أخرى للائتمان . ومن جهة أخرى ، يعمل البنك الدولي الى جانب صندوق النقد الدولي الذي يتولى علاج حالات النقص في السيولة الدولية . وتعد كلتا المنظمين اجتماعاتهما السنوية في نفس المكان ونفس الوقت ولهما هيئة مشتركة للتنمية . يجب عدم التقليل من قوة صندوق النقد الدولي نظرا لأنه لا يوفر الائتمان للبلاد المدينة الا بشرط تقديم وصفات بعيدة المدى للسياسة الاقتصادية ( « برامج التثبيت » ) ولذلك فعن طريق تقييم مشروعات التنمية ( البنك ) وبرامج التثبيت الاقتصادي ( الصندوق ) فان لكلتا المنظمين وزنا معياريا هائلا في النظام العالمي ، الى جانب احتمالات بالغة بتوقيع العقوبات .

#### الصلات العلية بين البلاد التابعة :

اقترح تمثيل الصلات العلية بشكل تخطيطي على النحو التالي :



ان الاحتياجات الباهظة التي تلزم للبنية التحتية في البلاد الواقعة على المحيط ، من أجل استخدام أسلوب الإنتاج الذي تأخذ به شركات المركز وهو أسلوب يستخدم الكثير من رأس المال . هذه الاحتياجات يحتمل أن تزيد من حجم دين الدولة الخارجي ، لأن الاستثمارات التي تتطلبها هذه البنية تعتمد اما على قاعدة ضريبية محلية تخصص حصيلتها لسد هذه الاحتياجات وان كانت شركات المركز كثيرا ما تسهم بالقليل في حصيلة هذه القاعدة بسبب الإعفاءات الضريبية ، واما أن تعتمد على الدين العام الخارجي .



وعلاوة على هذا فالائتلاف الطبقي الذي يحبذه العاملون في شركات المركز ،  
يحتمل أن يزيد من الانقسامات الاجتماعية بالتالي من الصراع الاجتماعي . ومن ثم  
تحتاج الدولة الى المزيد من الموارد حتى يتسنى لها السيطرة على مثل هذا الصراع  
والقضاء عليه .

ولما كان البنك الدولي يرتبط بحكم وظائفه بشركات المركز على مستوى النظام  
ككل ، ويقوم بتمويل التنمية الصناعية فضلا عن النشاط الزراعي ، فيمكن أن نتوقع  
من البلاد التي يعظم تغفل شركات المركز فيها أن تتلقى أيضا نصيبا كبيرا من قروض  
البنك الدولي . ولذلك يمكن أن نتوقع من التبعية لشركات المركز مزيدا من الاعتماد  
على البنك الدولي .

وفضلا عن ذلك ، وعلى مستوى النظام ككل ، يقوم البنك الدولي أيضا بدور  
« فرقة المطافي » لتجنب الإفلاس ، ولذلك من المحتمل أن تتلقى دعما منه الحكومات  
التي تعاني قدرا كبيرا من المديونية .

وإذا نرتد بالبصر الى الفترة الممتدة من منتصف الستينيات حتى منتصف  
السبعينيات ، فسوف يتبين أن جميع الصلات الثلاث التي افترضناها يمكن توضيحها  
بالاستناد الى الملاحظة والاختبار . ويتضمن الشكل رقم (١) خلاصة للنتائج .

واضح أن عند المحيط ، نظامين فرعيين متميزين ، أحدهما يتركز حول الاعتماد  
على شركات المركز ويبين قدرا عاليا من ظهور صورة أخرى من الهيكل ( الانحدار  
الذاتي : ١٩٨٠ ) . ونظام الاعتماد هذا يزيد من حجم الدين العام الخارجي وقروض  
البنك الدولي . فالديون المتصاعدة والتي ترتبط عرضا بشركات المركز ، توضح وجود  
صورة هيكلية ثانية أوفى بكثير ( الانحدار الذاتي ) ، مما يمكن أن يدل على أن مثل  
هذا الهيكل تغير بصورة متزايدة استجابة لحاجات شركات المركز على ما سبق لنا  
مناقشته ، وهو ما يصدق بوجه خاص على قروض البنك الدولي .



ليعود الى ما كان عليه في منتصف الستينيات . ولا يورد الجدول سوى الطرق ذات الأهمية ( رقم ٣ عن قيم  $\frac{R}{G}$  ) . وبهذا كانت التغيرات عوامل تنبؤ فضلا عن كونها متغيرات تابعة . غير أن اثنين من التغيرات فقط كانا عاملا تنبؤ : شركات المركز في ٥ قطاعات اقتصادية مختلفة ( لأنها غير متوافقة الا بالنسبة الى عام ١٩٦٧ ) ، ومستوى التنمية الاقتصادية ( لأن أثر التنمية بالبلد التابع ليس معهود هذا المقال . انظر العاشية رقم ١٠ ) .

وبالإضافة الى ذلك فالطرق المؤدية من الاعتماد الكلي على شركات المركز ، الى جميع متغيرات الاعتماد الأخرى ، فضلا عن الطرق المؤدية الى مجموع شركات المركز . نقول ان هذه تم تقدير قيمتها . وتبين النتائج أن الاعتماد على شركات المركز يؤثر في أبعاد الاعتماد الأخرى ، وليس العكس . وعلى ذلك يمكن الإيعاء بأن أسلوب شركة المركز هو الممود الفكري في نظام التبعيات الاقتصادية بأسره .

ويتركز النظام الآخر في مستويات دنيا من التنمية الاقتصادية في داخل البلاد المحيطة . كذلك يبين توزيع فئات المنتج القومي الإجمالي بالنسبة الى الفرد ، درجة من التوالد الهيكل أي اخراج صورة طبق الأصل من الهيكل (الارتباط الذاتي : ١٩٦٠) . ومثل هذا الاعتماد يختلف الاعتماد على المعونات ، كما يقاس بالمعونات المقدمة من البنك الدولي والجمعية الدولية للتنمية . والاعتماد على المعونة يرتبط الى حد كبير بانخفاض مستويات التنمية وليس بتلقى قروض البنك . وبهذا تشكل وظائف البنك حجر زاوية هامة في داخل النظام للربط بين النظامين الفرعيين في بلاد المحيط والذين يميلان الى أن ينفصل الواحد منهما عن الآخر .

### ملخص (٥) الاتجاهات في الاعتماد والتبعية

الجدول رقم (٨) الأرقام القياسية للاعتماد على التجارة وشركات المركز والدين العام الخارجي وقروض البنك الدولي ومعونته . وتتراوح فترة التغير التي يغطيها الجدول من منتصف الستينيات حتى منتصف السبعينيات . ويمكن أيضا ومع التزام الحذر ، استنباط هذه الاتجاهات حتى عام ١٩٨٠ . ومع كل ، فالسؤال عما اذا كانت هذه الأنماط المغيرة تصدق أيضا بعد عام ١٩٧٥ ، تتطلب الإجابة عنه مزيدا من البحث الذي يستخدم أرقاما أحدث .

وبالإضافة الى ذلك يزودنا الجدول رقم (٩) بنتائج تتعلق بهيكل الاعتماد كما يدل عليه الارتباط الذاتي بين أبعاد الاعتماد على مر الأيام ومعامل تغيرها . كذلك يقدم الجدول ارتباط أبعاد الاعتماد هذه بمستوى التنمية الاقتصادية في البلاد البعيدة عن المركز . وأخيرا يورد الجدول رقم (٩) الارتباطات المتغيرة بين أبعاد الاعتماد ، على مر الزمن .

## الجدول رقم (٨)

### الاتجاهات في اعتماد بلاد الحد الخارجي

( صحت الأرقام القياسية لمواجهة الفوارق

في الفترة الزمنية المغطاة ، وعدلت

لتشمل الفترة ١٩٦٥ - ٧٥ )

منتصف السبعينات	منتصف الستينات	التجارة
١١٦	١٠٠	العدد = ٧٢ الصادرات
١١١	١٠٠	العدد = ٧٢ الواردات
٩٠	١٠٠	العدد = ٥٤ تركيز سلع التصدير
٨٠	١٠٠	العدد = ٥٥ تركيز الشركات في التصدير
٩٥	١٠٠	العدد = ٥٩ الرقم القياسي للتجارة الرأسية
٩٨	١٠٠	متوسط الأرقام القياسية للتجارة
١٤٨	١٠٠	العدد = ٧٢ شركات المركز ، الرقم القياسي للاعتماد
١٩٨	١٠٠	العدد = ٦٩ الدين العام الخارجي . الرقم القياسي للاعتماد
١٦٥	١٠٠	العدد = ٦٩ قروض البنك الدولي ، الرقم القياسي للاعتماد
٣٥٨	١٠٠	العدد = ٦٩ معونات البنك الدولي والهيئة الدولية للتنمية الرقم القياسي للاعتماد

يمكن تلخيص ما تكشف في الجداول ٨ ، ٩ ، ١٠ على النحو التالي : **الاعتماد على التجارة** : ان مدى الاعتماد الشامل على التجارة كما يقاس بالمؤشرات الخمسة بالجدول رقم (٨) لا يسير في طريق الزيادة ، بل بالعكس تماما تناقصت المؤشرات الأخرى ، باستثناء الصادرات والواردات التي تشهد زيادة طفيفة .

عند المحيط نجد أن أنماط الاعتماد على التجارة لا ترتبط بمستوى التنمية الاقتصادية ( الجدول رقم ٩ ) - وبرغم أن اخراج صورة طبق الأصل للمؤشرات الخمسة عن الاعتماد على التجارة مرتفع نوعا ، كما يتبين من الارتباطات الذاتية على مر الأيام ( الجدول رقم ٩ ) ، يمكن ملاحظة أن التطابق الداخلي بين أنماط الاعتماد على التجارة قد صار أضعف . وهذا تدل عليه الارتباطات الداخلية المتناقضة بين المؤشرات الخمسة ( الجدول رقم ٩ ) .

وهذا يوحي باستنتاج أن أنماط الاعتماد على التجارة آخذة في أن تفقد الى حد ما ، وزنها النسبي في صرح البلاد التابعة .

ولا تزال أهمية الاعتماد على شركات المركز تسير في طريق الزيادة ( الجدول رقم ٨ ) ، ويعرض لنا هذا الاعتماد ميكلًا ثابتًا نوعًا ( الجدول رقم ٩ ) . وعلى خلاف الاعتماد على التجارة ، هناك في بلاد المحيط ، علاقة بمستوى التنمية ، ونعنى بها علاقة ايجابية بشكل معتدل .

ولقد كان لنمط الاعتماد على شركات المركز علاقات كبيرة تماما مع أنماط الاعتماد على التجارة في الفترة السابقة على التي يغطيها البحث . لكن الواضح أن هذه العلاقات هبطت بمرور الوقت ( الجدول رقم ٩ ) ويمكن أن نرى أن هذا الأمر مرتبط بازدياد أهمية التصنيع التابع .

### الجدول رقم (٩)

الارتباط بين أشكال الاعتماد المختلفة بالنسبة

الى البلاد الواقعة على الحد الخارجي

خلال الفترة الممتدة من منتصف الستينيات

الى منتصف السبعينيات

العدد	منتصف الستينيات	منتصف السبعينيات
٤٤	متوسط الترابط بين المؤشرات الخمسة للاعتماد على التجارة	
	( اغفال الارتباط بين الصادرات والواردات )	
	٠٣١	٠٢٢
شركات المركز التي لها		
٩٠	٠٥٦	٠٤٨
٩٠	٠٤٨	٠٤١
٥٤	٠٤٤	٠٢٩
٥٥	٠٣٢	٠٣٢
٥٦	٠٢٤	٠١٣
المتوسط : شركات المركز التي بها المؤشرات الخمسة من التجارة		
	٠٤١	٠٣٣

العدد	منتصف	منتصف
	الستينات	السبعينات
شركات المركز التي بها		
	٠١٥	٠٢٢
دين عام خارجي		
٦٩	٠١٥	٠٢٢
دين عام خارجي		
٦٩	٠٢٨	٠٣١
قروض البنك الدولي		
٦٩	٠١٥-	٠٢٤
معونة البنك الدولي والجمعية الدولية للتنمية		
٦٩	٠١١	٠٣٢
الدين العام الخارجي مع قروض البنك الدولي		
٦٩	٠٢٢	٠٠٦-
الدين العام الخارجي مع المعونات من البنك الدولي والجمعية الدولية للتنمية		
٦٩	٠١٥	
قروض البنك الدولي مع المعونات من البنك والجمعية الدولية للتنمية		
٦٩		
الدين العام الخارجي مع		
٦٩	٠٠٧	٠٢٠
الصادرات		
٦٩	٠٠٩	٠٢٣
الواردات		
٥٣	٠٠٢	٠١٥
التركز السلعي		
٥٥	٠٠١	٠١٠
تركز الشركاء		
٥٨	٠٠٧	٠٠٥-
التجارة الرأسية		
المتوسط : مؤشرات الدين العام الخارجي	٠٠١	٠١٣
قروض البنك الدولي مع		
٦٩	٠٣٥	٠٣٥
الصادرات		
٦٩	٠١٥	٠١٠
الواردات		
٥٣	٠٣٦	٠٠٢-
التركز السلعي		
٥٥	٠١٥-	٠١٢
تركز الشركاء		
٥٨	٠٢٥	٠١٠
التجارة الرأسية		
المتوسط : قروض البنك الدولي مع مؤشرات التجارة الخمسة	٠١٩	٠١٠
معونات البنك الدولي والجمعية الدولية للتنمية مع		
٦٩	٠١٠-	٠٠٢-
الصادرات		
٦٩	٠٠٧	٠٢٤
الواردات		
٥٣	٠١٨-	٠٠٧
التركز السلعي		
٥٥	٠٠٥	٠٠٩
تركز الشركاء		
٥٨	٠٠٧	٠٠٧
التجارة الرأسية		
المتوسط : معونات البنك الدولي والجمعية الدولية للتنمية مع مؤشرات التجارة الخمسة	٠٠٢	٠٠٦-

وبين الاعتماد المالى والاعتماد على المعونات اعظم الزيادة ( الجدول رقم ١٠ ) وهذا ينطبق على قروض البنك الدولى والدين العام الخارجى ، بل وينطبق أكثر من هذا ، على معونات البنك والجمعية الدولية للتنمية .

هذان العنصران أى المالية والمعونة يسيران سريما نحو الانفصال ، ويختلف ارتباط كل منهما بمستوى التنمية ( الجدول رقم ٩ ) . هناك علاقة ايجابية معتدلة بمستوى التنمية الاقتصادية بالنسبة الى الدين العام الخارجى وقروض البنك الدولى ، وعلاقة سلبية كبيرة ولا تزال تتزايد ، بالنسبة الى المعونة التى تقدمها الجمعية الدولية للتنمية . غير أن الروابط فى داخل أنماط الاعتماد المالى تسير نحو الزيادة كما تدل عليها الارتباطات المتزايدة بين الدين العام الخارجى وقروض البنك الدولى .

وفضلا عن هذا فالاعتماد المالى الناشئ مرتبط حتما بنظام شركات المركز مما يدل عليه ازدياد الارتباطات ( الجدول رقم ٩ ) . وهذا يدعمه أيضا التحليل السببى ( الشكل رقم ١٠ ) .

والصلات بين الاعتماد المالى والاعتماد على التجارة ، وهى الصلات التى لم تكن عموما الا ايجابية على نحو ضعيف ، تميل الى أن تزداد وتزول . ويصدق هذا بوجه خاص على قروض البنك الدولى ، ويصدق بدرجة أقل على الدين العام الخارجى .

والتوالد الهيكلى للاعتماد المالى والاعتماد على المعونة ، منخفض نسبيا ( الجدول رقم ١٠ ) . ويمكن تفسير هذا بأنه نتيجة مترتبة على تصحيح الموقف بالنسبة الى الأولويات الجديدة فى داخل الاقتصاد العالمى . ومن هذه الأولويات الدور . الناشئ الذى تضطلع به شركات المركز باعتبارها أدوات التصنيع التابع فى البلاد المحيطة . وتمثل الأولوية الأخرى فى ازدياد الحاجة الى اضعاف الشرعية على العملية الاقتصادية العالمية عن طريق تدابير معينة لاعادة التوزيع على البلاد الفقيرة . والبلاد الفقيرة المعنية لا تزود السوق العالمية بمواد خام مهمة ، كما أنها من الصغر والفقر بحيث لا تسمح بالتصنيع التابع .

هذه النتائج النهائية المترتبة على الاتجاهات والعلاقات بين البلاد التابعة فى الاقتصاد العالمى ، يقدم الشكل رقم (٢) أيضا فى صورة رسوم بيانية فى نوع من « صورة عالمية » .

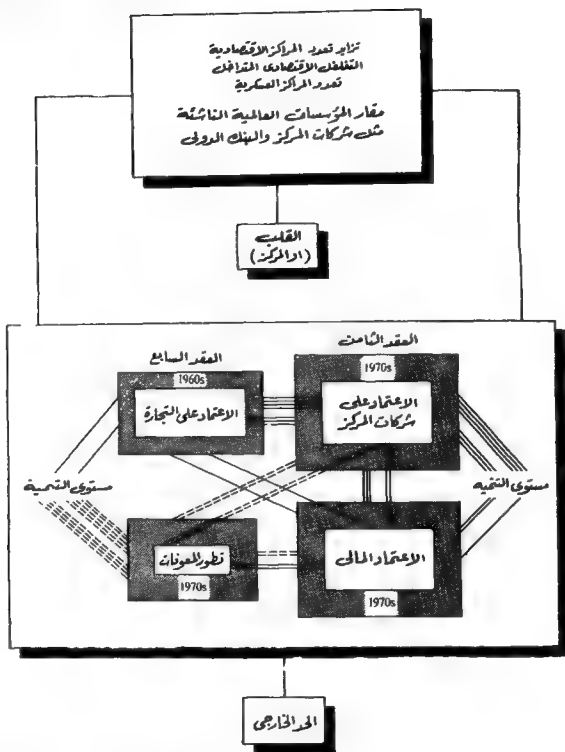
الجدول رقم (١٠) • صورة أخرى لهيكل الاعتماد

والعلاقة بمستوى التنمية في البلاد

الواقعة على المحيط

عدد بعد الاعتماد البلاد الواقعة على المحيط		الارتباط الذاتي منتصف الستينات		معامل التغير		ارتباط مقياس الاعتماد بالمنتج القومي الاجمالي للفرد	
		منتصف الستينات	منتصف السبعينات	منتصف الستينات	منتصف السبعينات	منتصف الستينات	منتصف السبعينات
٦٩	الصادرات	٠٧٨ر	٠٥٨ر	٠٥٣ر	٠٠١ز	٠٠١ر	
٦٩	السواردات	٠٧٩ر	٠٤٧ر	٠٤٨ر	٠١٤ر	٠١٢ر	
٥٣	تركز سلخ التصدير	٠٨٧ر	٠٤٠ر	٠٤٦ر	٠٠١ر	٠١٣ر	
٥٥	تركز الشركاء في التصدير	٠٩٠ر	٠٤١ر	٠٣٨ر	٠٢٣ر	٠١٧ر	
٥٨	الرقم القياسي للتجارة الرأسمالية المتوسط بالنسبة الى خمسة مقاييس تجارية شركات المركز	٠٩٢ر	٠١٥ر	٠١٨ر	٠١٦ر	٠٢٢ر	
		٠٨٥ر	٠٤٠ر	٠٤١ر	٠١١ر	٠١٣ر	
		٠٩٤ر	٠٦٢ر	٠٦٤ر	٠٣١ر	٠٢٨ر	
	الدين العام الخارجي	٠٧٧ر	٠٣٤ر	٠٣٣ر	٠٠٨ر	٠١٥ر	
	قروض البنك الدولي	٠٤٧ر	٠٧٧ر	٠٦٤ر	٠٢٦ر	٠٣٢ر	
	معونات البنك والجمعية الدولية للتنمية	٠٥٦ر	١٢٠ر	٠٨٥ر	٠٣٥ر	٠٦٨ر	





الأهمية  
المتزايدة البالغ حوالي ١٠٠٪  
المتزايدة البالغ حوالي ١٠٪  
انظر الأرقام في الجدول رقم (١)

FIG. 2. Core-periphery. Different dependencies of the periphery, their links and changing importance.

شكل رقم (٢) القلب والعقد الخارجي والبلد التابعة للقلب عند الحد الخارجي ، صلاتها وأهميتها المتغيرة .

## ملاحظات ختامية :

يوحى نوع ، الصورة العالمية ، التى سبق عرضها ، بأن شركات المركز هي العمود الفقرى للتبعية الاقتصادية في الاقتصاد العالمى . وهي ترتبط ارتباطا لا يستهان به بالتجارة الخارجية عن طريق مبيعاتها الداخلية . ولكن اذا نظرنا اليها ككل فانها لا تبدو تعزز التبعية الاقتصادية التقليدية عن طريق التجارة ، لأنها تقوم بعملها في داخل سلسلتى الاقتصاد العالمى الهرميتين المذكورتين . على مستوى النظام ككل ، فالتصنيع التابع يكمل بصورة متزايدة ، التبعية الاقتصادية التقليدية ، وتميل شركات المركز الى تعزيز التبعية المالية الناشئة .

ويوحى التحليل هنا بنظرتين هامتين . فبرغم وجود صلات بين النظم التابعة المختلفة ، فالواضح أنها لا تشابك الى حد كبير على مستوى البلاد الفردية . وعموما لا يمكن أن نفترض أن بلدا على درجة عالية من التبعية على امتداد بعد واحد ، هو بالمثل تابع على امتداد أبعاد أخرى . وهكذا هناك مجموعة متنوعة من القنوات التى عن طريقها يمكن للقوى العاملة في المركز أن تحاول فرض النفوذ على المحيط كى تعمل على تثبيت بنية المركز والمحيط ، وهو البنيان الذى يتميز به أداء الاقتصاد العالمى .

وأخيرا ، أود أن أضيف أن الأهمية المتزايدة للتبعية المالية ، قد تكون أكثر من لاحقة وظيفية بنظام شركات المركز . هذا النمط الآخذ في البروز ، يمكن أن يؤثر في أداء النظام ككل مادام يسمح بالسيطرة السياسية ( ومن ثم غير الاقتصادية ) . ويجب أن نتذكر أن عددا قليلا نسبيا من بلاد المركز والبنسوك الخاصة والمؤسسات الدولية تشكل العوامل المتسلطة في داخل هذا النظام الناشئ ، وذلك بالقياس الى ألف ان صح القول ، من شركات المركز الكبيرة جدا أو الكبيرة نسبيا . وعلى ذلك فازدياد تبعية المحيط المالية يوحى بهيكل من سيطرة المركز على المحيط ، ذى طابع مركزى وخارج النطاق الاقتصادى .

# مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية  
رسالة في آراء الفكر العربي

○ مجلة رسالة اليونسكو

○ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

○ مجلة مستقبل التربية

○ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف

○ مجلة (ديوجين)

○ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية  
تصدر طبعاً العربية ويقوم بنقلها إلى العربية لجنة متخصصة من الأمانة العامة.

---

تصدر الطبعة العربية بالانفاق مع التسمية القومية لليونسكو وبمعاونة  
الجمعية القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية

# صور لمجتمع عالمي: رؤية العالم الثالث

قد يبدو موضوع مثل « صور لمجتمع عالمي » كأنه أمر هين ، في وقت لا يظهر فيه بشكل مؤكد أن العالم كما نعرفه سوف يستمر في الوجود ؛ والواقع أنه موضوع ذو أهمية ملحة ، لأننا وإن كنا لا نشارك في صور هذا المجتمع ، فمن حقنا على الأقل أن نفهم فهما ملائما صورة كل منا في عالم اليوم ، وفي عالم المستقبل حتى نكفل مستقبلا أفضل لاستمرار الوجود الانساني ، بل لعالم أفضل . ولا يظهر في هذا الصدد أنه يكفي التفكير فيما تفتقده الكتلتان الغربية والشرقية ( اللتان ينقسم اليهما عالم اليوم على نطاق واسع ) احدهما في الأخرى . حقا ، ان ما يشترك فيه هذان التجمعان كل في بيئته ليس الا الانجاز التكنولوجي وما يتيح من الوفرة ، ولكن قسما عظيما من العالم ، بل أغلبية سكان العالم لا تتمتع بهذه المزايا . ومن الواضح أن هذا الحرمان سوف يصيب رأى هذه الأغلبية بوضوح في تحديد معالم المستقبل . ومن ثم ، فإن ما اطلقت عليه رأى العالم الثالث له صلة حيوية بكل منا وفي كل مكان . والجميع يتحدثون عن نظم دولية جديدة في الاقتصاد والاتصال ؛ منذر اثنين منها فحسب يمثلان - فرضا - صورة بعينها للمجتمعات المتخلفة والفقيرة في المقام الأول .

## بقلم : سارقيبالى جوبال

رئيس مركز الدراسات التاريخية ، بجامعة جواهر لال نهرو  
نيودلهي • عضو سابق بالمكتب التنفيذي لهيئة اليونسكو •  
ونشر عددا من الكتب عن التاريخ الهندى الحديث •

### ترجمة : حسن حسين شكرى

ليسانس آداب ، ودبلوم الدراسات العليا فى الترجمة من  
كلية الآداب - جامعة القاهرة • له كثير من الترجمات  
التفافية والأدبية والعلمية • كما اشترك فى ترجمة دائرة  
المعارف الجديدة للشباب •

---

وقبل أن نصل الى المصاعب والعقبات فى مسار مجتمع عالمي ، ولا يجب أن  
نقلل من شأنها ، يجب التأكيد بأن نشوء مجتمع عالمي يبدو بمثابة الخطوة الطبيعية •  
فبفضل العلم انكمش العالم ، وصارت وسائل الاتصالات سريعة لدرجة أن كلا منا يقف  
على درجة باب الآخر • حتى ان اقتصادا عالميا لا يقوم على تقسيم العمل ، لا على اىذاء  
بعض الشعوب ، هو النظام الذى يمكن الشعوب كافة من المشاركة فى الوفرة والرخاء ،  
هو ما نصبو الى تحقيقه الآن • وقبل أى شئ ، ثمة اليوم ثقافة منتشرة فى العالم  
كافة ، وكل انسان فى أى مكان بالعالم يعد وارثا للتراث العالمى ولكونز الجنس  
البشرى • فالآثار العظيمة مثل : ماتشكو بيكشو ، ومعبد سستين ، تاج محل ،  
بوروبودور تنتمى جميعها لنا • كما أن انجازات علوم الفيزياء والرياضيات والفلسفة  
هى جزء من ميراث كل فرد على سطح المعمورة • ويمكن للانسان أن يتجاوز عن التعصب  
المذهبي فى الدين ، وأن يعيش فى الحقائق المشتركة للمسيحية والاسلام والهندوكية •  
ولذلك ، فان الاخفاق فى التوصل الى مجتمع عالمي يعد انحرافا وتحولا عن الميار  
السليم ، فضلا عن أن النظم الاقتصادية الضيقة النطاق هى التى تموق المسار الطبيعى  
الذى ترمى اليه الثقافة والدين ، وفى هذا مكان للتناؤل القاهر على الأقل •

وبطبيعة الحال ، نجد أن العقبة الكبرى التي تقف في سبيل إقامة مجتمع عالمي هي قوة النزعة القومية التي لا تنكسر . وهي في مرحلتها المعاصرة ليست الا مفهوما أوروبيا من القرن الثامن عشر ، بل هي الآن عنصر قوى ممتد في كل مكان من العالم . لم تنكسر النزعة القومية بالثورة في روسيا ، بل غنت أيديولوجية الاشتراكية في بلد واحد ، وفي أوروبا الشرقية ، وفي الصين صبغت المذهب الشيوعي بصفتها ، وفي باقي آسيا وأفريقية عاشت بعد زوال الاستعمار . كما أن الحرب الباردة ليست الا نتاجا لتنافس الدول القومية التي تمتلك قوة عسكرية هائلة . والأمل في أن تصبح الولايات المتحدة بمثابة قلب السلطة العالمية لم يصدق ، وتبتدئ كل الآمال اليوم في قيام وفاق عالمي ، لا مجرد وفاق أوروبي ، وتحولت الحرب الباردة الى حرب جليدية أكثر من ذي قبل . وبعبارة أخرى ، جاءت النزعة القومية لتعيش كقوة حيوية شديدة ، ويجب أن تضع كل صورنا عن مجتمع عالمي هذه النزعة في الحسبان . ولحسن الحظ ، ثمة قوى أخرى لها وزنها تعمل على تقليل أثر المواجهة القومية على هذا المستوى العالمي أي مستوى القوى الأعظم ، وهذه القوى هي التي يجب تدعيمها . ففي المرحلة الأولى للحرب الباردة نجد أن بلاد آسيا وأفريقية التي استقلت حديثا رفضت الدخول في مجال الحرب الباردة ، وآثرت أن يكون لها مجالاتها الخاصة من أجل السلام . ولكن هذه الدول لم تقف موقف المتفرجين السلبيين فحسب ، بل أنجبت عقليات جديدة تعمل على حل المشكلات العالمية ؛ وساعدت على تخفيف حدة الأزمات الدولية . ولا أريد المبالغة في دور عدم الانحياز وإمكانياته في التقليل من درجة الأخطار التي تصدم بها البلاد الدينامية كل منهما الأخرى . فالقوى العظمى تعرف مصالحها ، وسوف تتصرف وفق ما يمكن هذه المصالح على الرغم من نصيحة الأطراف الثالثة لها . ومع هذا ، ثمة عامل مساعد هو وجود طرف ما خارج الخطوط الأساسية للصراع يقوم بالاتصالات بين الخصمين الأساسيين . ولقد حدد نهرو نفسه في منتصف الخمسينيات مجال عدم الانحياز بقوله : ليس ثمة تأكيدات أو سلبيات في عدم الانحياز ، بل هناك ظلال رقيقة للرأي ، وملاحظات تطرح ، وانطباعات عامة بلا تعليقات ، وردود فعل منتظرة وهلم جرا . . . فإذا كان رد الفعل ملائما يخطو المرء خطوة أخرى للأمام ، والا فليصمت ، فماذا نحاول أن نفعل ؟ هو التخفيف من حدة كل طرف وتهديته وجعله أكثر احتراما لوجهة نظر الآخرين .

وان كان الأمر لا يبدو على هذا النحو بشكل كبير ، ومع أنه دور متواضع الا أنه لا غنى عنه ، فقد منع في مناسبات شتى تصعيد أزمة ما من أن تتحول الى حرب . واليوم ، وقد وصلت الحرب الباردة الى حافة الانفجار الكامل ، يكون لعدم الانحياز دلالة حاسمة مرة أخرى . حقا ، ان بلادا كثيرة تنتشر في المنظور الكلي للشئون العالمية بما في ذلك تلك البلاد الداخلة في أحلاف عسكرية مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي مما خفف معنى عدم الانحياز بزعم احترامه ظاهريا ، الا أنه لا يمكن التقليل من شأن الضرورة اللازمة الى اجراء غير منحاز حقيقي في الفترات الفاصلة لعلاقات القوى العظمى . وواقع الأمر ، أن هذه الحالة قائمة بكثرة حتى في أوروبا الغربية ، حيث ثمة حاجة اليوم الى ضمان البقاء ، وإلى نزع السلاح النووي من طرف

واحد ، والى نظرية جديدة الى عدم الانحياز . وليس من حقى القول ، ما اذا كانت هذه الحاجة لها ما يبررها أم لا ، ولكننى أستشهد بها لجذب الانتباه فحسب الى حيوية دور عدم الانحياز . كما أن التعليق الذى قيل منذ سنوات عديدة بأنه لو أن عدم الانحياز لم يوجد كان لابد من اختراعه ، لا يزال تعليقاً عكسياً . ففى المجتمع العالمى للمستقبل ، حيث ستبقى النزعة القومية للقوى العظمى حيوية لا شك فيها ، سيوجب حينئذ أن يستمر عدم الانحياز كمعصر مسيطر على المسرح .

وعلى أية حال ، فاننى لا أزعم أن النزعة القومية ليست سوى امتياز للقوتين العالميتين القائمتين فحسب . فالواقع ، أن حلف شمال الأطلسى وحلف وارسو مهما كانت عيوبهما الأخرى يضعفان القوة الدافعة للنزعة القومية . ويجب بالضرورة على الحلفاء العسكريين للولايات المتحدة وللاتحاد السوفيتى أن يفسحوا المجال لتأثير سياستهم باعتباريات أخرى غير النزعة القومية ، وحتى هنا . لدينا أمثلة كثيرة من الجانبين توضح أن الأعضاء المسيطرين على هذه الاحلاف لا يمكنهم على الدوام منع شركائهم من الاندفاع فى مسارات مستقلة . وثمة عامل أكثر استمراراً لاضعاف النزعة القومية نأمل فى التوسع فيه مستقبلاً هو فكرة التجمع الاقليمى فى الأغراض السياسية والاقتصادية والوظيفية أعنى أن الهيئة الاقتصادية الأوروبية ، ومنظمة الوحدة الإفريقية ، واتحاد شعوب جنوب شرق آسيا . ولعل من الأمور الطيبة أن يصل المجتمع الدولى فى المستقبل الى نوع من وحدة الصف ، وأن يتقدم عالم الأمم من خلال التعاون الاقليمى الى المرحلة التالية . ولكن لا يزال هذا الامل - حتى اليوم - أملاً واهناً . فعلى الرغم من وجود هذه التجمعات ، ومع الالتزام المشترك لكثير من الدول بعدم الانحياز الا أن النزعة القومية آخذة فى الازدهار . كما أن ثمة دولا تدعى عدم انحيازها فى الحرب الباردة ، ولكنها تحارب بعضها البعض فيما بينهما . وليس للقوى العظمى ، الحليفة فى أغلب الأحوال لهذه البلاد الصغيرة المتحاربة ، حيلة فى وقف الحروب بين هذه الدول . وتشبه الدول النووية القوى الدينامصورات المتربصة فى أوجارها ، وغير الراغبة فى بدء قتال ما ، ولكنها تستعد لتدمير عدوها اذا ما هوجمت . وكل كفىل بتوجيه ضربة ثانية مرعبة تحول بين الآخر وبين توجيه الضربة الأولى . انهما قادران حقا على هذا التدمير المشترك المؤكد الذى يمكن أن نطلق عليه صفة ( الجنون ) ، ولكن اذا وجدت درجة ما من التمثل فانها كقيلة بحفظ السلام بينهما . بيد أن هذه القوى الزائدة عن الحد والمعدة للقتل تمكن - أيضاً - القوى الصغيرة والمتوسطة من شن حروب صغيرة مع افلاتها من العقوبة . كما أن القوى الصغرى يمكنها انتزاع ما تستطيع انتزاعه من غيرها وأن تحفظ بمكاسبها . فالأسلحة النووية لا تعنى توازن الرعب وحده ، بل تتضمن أعمالاً عدوانية أيضاً على نطاق ضيق فى أجزاء متعددة من العالم تقوم بها الدول غير النووية . وليس ثمة شك فى استمرار الحرب الباردة بين القوى الأعظم يخلق ساحة لعدد من الحروب الصغيرة .

وإذا افترضنا أن النزعة القومية لن تصبح فى المستقبل قوة مسرفة . وإذا لم تدخل القوى العظمى فى حرب ، فهل ستظل يحملن بعضها فى الآخر ، وأن تقص

سلسلة لا نهاية لها من الاشتباكات الضيقة النطاق بالأسلحة التقليدية • وهل سيكون هذا هو قدرنا ؟ وهل لن نتحرر أبدا صورة المجتمع العالمى من القتال ؟ فمن وجهة نظر العالم الثالث ، يبدو أن ثمة طريقين جديرين بالاكشاف اذا أردنا الخروج من هذا المازق • وطالما أن المناخ الدولى واقع تحت سيطرة القوى الأعظم ، فإن حفظ السلام بين هذه القوى سوف يشجع الآخرين على شن الحروب ، بيد أن سيطرة القوى الأعظم يمكن أن تطرح جانبا فى حالة واحدة اما بإعادة تنظيم هيئة الأمم المتحدة أو بالقضاء على الاحتكار النووى • ذلك أن نجعل الأمم المتحدة تحقق أمل مؤسسها - أى أن تكون بمثابة الحكم فى الشئون العالمية ، إذ أن دعم تنظيميها لا يكفى ، ولا أن نركب لها مزيدا من العضلات فحسب • لقد جاهد همرشولد ليفعل ذلك ، ولكن فشله كان واضحا حتى قبل موته المفاجئ • بل ظهر عدم ملاءمة نظام الأمم المتحدة من حيث هو كل ، فليس ثمة انسان بإمكانه أن يجعل الرؤية بهذه الدرجة من الوضوح بالنسبة لهذا العمل أكثر من همرشولد • أضاف الى ذلك ، أن ميكانيزم الفيتو المتبع فى مجلس الأمن لا يكفل سيادة الرأى العالمى على رغبات القوى العظمى ، ومن الواضح أن مراجعة ميثاق هيئة الأمم المتحدة سوف تجب ، حتى يمس مقصد أغلبية شعوب العالم • ولكن هذا ليس كافيا فى حد ذاته ، بل إن عدم اتساقه ، وأوهامه الكاذبة واضحة الاختلاف مع اتجاهات وكالات أخرى للأمم المتحدة مثل وكالة اليونسكو ، حيث لا تتبع نظام الفيتو • وليس ثمة شك فى أن هذه الوكالات المتخصصة تقوم بعمل قيم فى مجالات تخصصها • ولكن يصدق أيضا أن هذه الوكالات لا يمكنها أن تنأى بنفسها عن القضايا والقرارات السياسية حين تنظر هذه القضايا وتتخذ هذه القرارات ، وأن عدم استخدام حق الفيتو لم يمكنها من اجراء المداولات والوصول الى النتائج الملائمة • حقا ، إن رأى الأغلبية هو الذى يؤخذ به ، ولكنه ليس على الدوام رأى الأغلبية غير المتأثرة بمنافسة الدول الكبرى ، أو أن القرارات تتخذ من واقع أهليتها لذلك • وواقع الأمر ، أن معيار استخدام الفيتو الواحد بالنسبة لكل دولة يكون غير منطقي بطريقة ما من حيث تخويل الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن حق استخدامه ، وليس ثمة مبرر حقيقى فى عدم المساواة بين الهند أو الصين مثلا وبين كيب فرد وسان مارينو • أما من حيث الأثر ، فإنه يحرم قطاعات كبيرة من الانسانية من أن يكون لها صوت حاسم فى الشئون العالمية • وهكذا ، بينما نجد من الواضح أن قيام هيئة أمم فاعلة ليس الا جزءا من صورة مجتمع عالمى ولكننا لا نعرف كيف نجعل هيئة الأمم المتحدة هيئة عادلة وفاعلة • وهذا وحده يحتاج الى بحث مستقل •

ومن الواضح أيضا ، أنه ليس ثمة مجتمع عالمى ، حتى لو خرج الى حيز الوجود ، يمكنه أن يبقى هذه الفترة الطويلة ، وقلة من البلاد تمتلك الأسلحة النووية ، ويسمى الى منع البلاد الأخرى من امتلاك هذه الأسلحة بالعقوبات السياسية والاقتصادية • ولا يمكن أن تظل المعرفة والطاقة التكنولوجية محجوزة حتى يمارس الضغوط لمنع انتشارها • وقد توافق الأمم الخليفة للأمم النووية على مثل هذا التنازل فى المدى القصير على الأقل ، ولكن هذا الموقف لا يتسم بالمنطق ، ومن ثم فلن يبقى طويلا • وخصوصا بالنسبة لتلك الدول التى تعطى قيمة للاستقلال ولل اعتماد على النفس والتى



لا يمكنها أن تلتزم بموقف يمكن بعض البلاد من تكديس الفخيرة النووية ، بينما تمنع بلاد أخرى حتى من القيام بالتجارب النووية . ويتضمن هذا قبول هيكل هرمي من نوع جديد للذين يملكون والذين لا يملكون . ولا يمكن أن يكون هذا الهيكل جزءا من صورة مجتمع عالمي يقوم على العدل والمساواة . وثمة بديلان ، لكل منهما امكانياته . هما الأمل في عدم انتشار الأسلحة النووية والتوقف عن انتاجها ، أو قيام نظام سياسي عالمي جديد يسمح للدول التي تقدر على انتاج الأسلحة النووية بامتلاك هذه الأسلحة . وقد يكون في هذا ميزة التحرر من وضع القرار فيما إذا كانت كارثة نووية ستدمرنا ، في أيدي قلة من الحكومات في الوقت الحاضر . حقا ، لقد أثار السيد/ علي مازوري مسألة ما إذا كانت بعض دول العالم الثالث التي تمتلك أسلحة نووية سوف تلجئنا الى اجراء المساواة في الشئون العالمية فحسب ، أم أن ذلك سيدعم القوى العاصلة من أجل السلام .

ولتعدد الأقطاب في امتلاك الأسلحة النووية ، كما هي الحال في الأمور الأخرى ، مميزات . ولكن ثمة أيضا الخطر الواضح من أنه كلما كثر عدد الشعوب التي يمكنها اقحام العالم في تدمير شامل زاد الخطر بدرجة أكبر . ومجرد سرد قائمة بأسماء بعض تلك الدول التي على وشك الدخول بين من يملكون الأسلحة النووية – أي جنوب افريقيا ، باكستان ، الهند ، اسرائيل ، البرازيل ، يوضح أن انتشار امتلاك الأسلحة النووية لا يقلل بالضرورة من احتمال استخدامها . أما البديل الآخر ، فهو حمل من يملكون هذه الأسلحة الآن على منع استخدامها وانتشارها ، ولن ننجح في هذا الا في حالة التجريد من الأسلحة النووية . ولا يكفي أن نوضح أن هذا أمر غير محتمل . ومن ثم ، فانه في حالة انتشار الأسلحة النووية ، كما هي الحالة في إعادة توزيع أدوار هيئة الأمم ، نجد أن الإجابة غير واضحة . ولكن من واجبنا أن نمثّر على الإجابة عما إذا كان يمكن تأسيس مجتمع عالمي لا يكون يقاؤه على شفا الكارثة دائما .

وبطبيعة الحال ، فالمجتمع العالمي ليس مجرد نتاج للعلاقات بين الدول المشكلة له ، بل هو أكثر أهمية من السياسات الدولية التي تعد أمورا داخلية . وما يجري من أحداث دون شك ، يوضح أن مستقبلنا لا يمكن أن يكون عادلا أو مستقرا طالما كانت العنصرية سائدة ، بل وأساس سياسة الدولة في بعض المناطق . والتفرقة العنصرية ليست انتهاكا لكرامة الانسان وحرية – لا يمكن التسامح فيه – بل انها تلوث المناخ في كل مكان وتهمدد السلام العالمي . وأن عدم المساواة بين الأجناس لا يأخذ شكلا صارخا على الدوام ، بل ان سمه أخذ في الانتشار ، ويتطلب الأمر القضاء عليه قبل أن نحاول وضع أسس متينة لمجتمع عالمي . وثمة أشكال أخرى لعدم المساواة وان كانت أقل جرما من التفرقة العنصرية الا أنها تستلزم اللاتفات إليها . ومن الواضح أن الجهود التي تبذل الآن لحلق مكانة ملائمة في المجتمع للمرأة سوف تستمر . ومادام تقويم حضارة ما يقوم على الطريقة التي تعامل النساء بها ، فلا بد أن ينطبق هذا المعيار على المجتمع العالمي أيضا .

ولا تستطيع الدول النامية أن تتحمل رفاهية النظر والحكم على ما يجري خارج حدودها فحسب ، بل عليها أن تتعرف على تقاضها أيضا . وحتى تكون هذه الدول جزءا متكاملًا من المجتمع العالمي الجديد عليها أن تعيد تصميم صورتها الخاصة . وأن تحدد الى أي نمط من النظام السياسي تتطلع ؟ فبينما تطورت الديمقراطية الحرة في الغرب تدريجيا مؤدية حتى الى صياغة النظرية القائلة بأنها تستطيع تحمل أنقى شكل لهذه الديمقراطية في مناخ التصنيع الرأسمالي ، الا أن الجهود تبذل في بعض بلاد العالم الثالث لخلق مؤسسات ديمقراطية في مجتمع حقيقة محسورة هو التخلف . وبفضل الانجازات التي تمت في هذه البلاد تتمسك قلة اليوم بالرأى السائد بأن الفقراء لا يهتمون الا بالمسائل الاقتصادية فحسب ، ولكن على الرغم من أن هذه الانجازات لم يسبق لها مثيل الا أنها مأمونة الجانب تقريبا من ناحية اتجاهات التاريخ ، ولا يمكن مهاجمتها ، ولا يكتنفها الشك على الدوام . وإذا كانت الديمقراطية في مجتمع متخلف ليست مبتسرة من حيث هي كل الا أنها يجب أن تتداخل مع تقدم اقتصادي واجتماعي كبير ، وأن تكون هذه الاشتراكية مرة أخرى مختلفة أساما عن تلك التي عرفت في الغرب ، لأن الحركة السريعة نحو التصنيع تختلف عن تحرير البروليتاريا الصناعية من المؤسسات البروقراطية . ولذلك يجب أن تعمل الأيديولوجيات الراسخة لتأخذ مضمونا جديدا طالما اعتقد أنه غير مناسب لها بوجه عام . ويمكننا أن نقول عقب ذلك ، أن مثل هذا التعديل سيكفل بالنجاح وأنه سوف يستمر ، وأنه محاولة جديرة بالتنفيذ بكل تأكيد .

وهذا هو حكم القيمة ، ولكن صورة المجتمع العالمي التي يجب على شعب في العالم الثالث أن يفكر فيها ويتطلع اليها ، ويساندها ليست هي صورة الجيوب العسكرية ورد الفعل ، بل هي أشكال الحكومة التي تتفق دون شك مع الظروف المحلية ، وتكفل السلام الداخلي ، وتحقق المساواة ، وتقرى بالمشاركة الشعبية في مناخ من الحرية . وأن تشن أيضا هجوما على الفقر الذي لا يرحم .

وثمة جانب آخر لهذه المشكلة الأساسية من مشكلات العالم الثالث ، وأقصد بها التناقض الذي لا يعد أمرا جديدا ، والآخذة بعده في النمو ، والذي يجب معالجته بحزم طالما أن ذلك لن يعرض صورة المجتمع العالمي للتشويه . ومن الواضح أن على بلاد العالم الثالث أن تقوم بتحديث نفسها ، وأن تبذل جهودها حتى تقترب من القرن العشرين . وهذا أمر أكثر من النمو الاقتصادي ، وله أهمية لأنه يتضمن السجبة العلمية ، والثقافة الرفيعة بأوسع ما لها من معان . ولكن الفكر الراديكالي غالبا ما يكون ذا نظرة دينية ضيقة ، كما أن النزعة الدنيوية تجد ذاتها في مصاحبة النزعة الاجتماعية المحافظة . ولكي نتمكن من قبول حق كل انسان في إقامة شعائره الدينية لنحاشي زيادة التعصب ، لا يستلزم هذا نوعا من الركود أو موقفا متخلفا في مجالات أخرى مثل : مذهب العصاة الحرفية الذي ليس من الضروري أن يتحالف مع القوة القومية . كما أن التقدم المتزامن في كل الجبهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أمر لا غنى عنه

ايضا بالنسبة لمجتمع قومي عالمي صحي . ويجب أن يكون تغييرا ذا ثلاثة أوجه اذا اريد به أن يكون تقدما دائما .

ولربما يسوقنى هذا الى أعظم اختلاف مثير بين شعوب العالم اليوم ، وهو مشكلة معروفة لكل منا حتى ولو كان الحل غير واضح . كما أن الهوة السحيقة الآخذة فى الاتساع بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية هى العقبة الرئيسية فى مسار المجتمع العالمى المتجانس . ففى الوقت الذى تنضور فيه الأغلبية العظمى من البشرية جوعا وفقرا تعيش قلة منها تحف بها الثروة الفائضة عن حاجتها . والاحصائيات التى تثبت هذا كثيرة . ولكنى سأستشهد باثنتين منها فحسب . أولهما : أن ٦ فى المائة من سكان العالم يستهلكون حوالى ٤٠ فى المائة من السلع الأساسية المنتجة ، كما أن التفاوت فى دخل الفرد الواحد فى كل من هذه البلاد القائمة على طرفى التنمية قد بلغ ١ : ٢٠٠ . وقد شغل كثير من الخبراء أذهانهم بهذه المشكلة ، وقد تحدثنا عن نظام اقتصادى دولى جديد أى حوار الشمال/الجنوب ، تقرير براننت . ومهما كانت التفصيلات ، فالمسألة الأساسية واضحة ولا يمكن التملص منها ، ألا وهى أنه سيكون على كل الرجال والنساء أن يعملوا معا حتى يستطيع كل شخص فى أى مكان من الحصول على حاجياته الأساسية . وليست المسألة مسألة ( احسان ) ولا حتى مسألة عدالة ، بل هى الحقيقة الظاهرة للعيان بأنه لا يمكن أن يكون ثمة مجتمع انساني متماسك تعيش قلة منه حياة الثراء الزائد عن الحاجة ، وتعمل أغلبيته من أجل سد الرمق والحفاظ على الحياة فحسب . ولذلك ، فإن ما يشير القلق ، هو أن تقرير براننت الذى قرر هذا بوضوح وبلاغة لم يلق أى استجابة ملائمة من العالم المتقدم . ولعل ، لن أضيف شيئا بقولى ، ان البلاد المنتجة للبترول كانت بعيدة النظر على الدوام ، لأن تكاليف الحصول على البترول قد امتصت فى أغلب الأحوال جزءا كبيرا من مكاسب صادرات العالم الثالث ، مما عرقل الاستثمار من أجل التنمية .

ولذلك ، فإن أعظم جوانب الصورة بروزا لمجتمع عالمي ، كما يرى من العالم الثالث ، هو كيف أننا بعيدون عنه . فالصورة واضحة بشكل كاف ، ولكنها تتطلب الكثير حتى تتم ، من أجزاء كثيرة من العالم ، وفى مجالات متعددة لدرجة يدهش معها الانسان أحيانا ، ويخيل اليه معها أن هذه الصورة ليست الا سرايا حقيقيا لن نصل اليه أبدا . ولا أحب أن أختتم مقالى هذا ختاماً متشائماً . فالمجتمع العالمى الجديد أساسا ليس الا تحولا فى العلاقات بين الأجناس البشرية . وبين الذكور والاناث ، وبين الطبقات والشعوب ، وان مثل هذا التحول يكون دائما فى التقدم . ولقد رأينا فى عصرنا هذا كيف تحولت الرأسمالية بل والشيوعية . ومن ثم ، فإن الانسانية بفرزيتها فى حب البقاء ، وفى الاعتماد على الطبيعة البشرية . وعلى قدرة الفكر الانسانى ، لا يبدو لها سبب يمنعها من تحقيق صورتنا ، أو من الوصول الى المجتمع الذى تدعو اليه ثقافتنا العالمية .

# التعاون الدولي والمشكلات العالمية : نظرة اليونسكو

## حتمية التعاون الدولي وصعوبته

لقد أصبح الحديث عن تزايد التعاون الدولي في المجتمعات الانسانية أمرا عاديا في الوقت الحاضر ، وأصبح من المسلّمات أن العالم قد انكمش ، وأن ما يحدث في أى بقعة من الأرض الواسعة يترك صدى في العالم بأسره ، وأن أعمال الفنانين تبرز هذه التفيرات التى تحدث في المجتمع . ولهذا فإن معظم أعمالهم الهامة تتضمن توقعات وتلقى الضوء على المستقبل .

ونظرة الى الفن المعاصر توضح لنا تزايد التشابه بين مختلف أنماط التغير نتيجة التواصل النامى للثقافات وهو ما يبشر بمولد ثقافة عالمية . ولا يعترف مهندسو اليوم بوجود حدود بين الأقاليم ، وتفصح أعمال الفنان فى بوتو بوتو عن الطالع الافريقى ، ولا نرى فروقا جوهرية تميزهم عن أقرانهم فى أوروبا ، فعازف البيانو الفيتنامى فى الوقت الحاضر يتال جائزة شوبان واليابانيون يقودون الفرق الموسيقية فى أوروبا وأمريكا ، كما أن موسيقى لوبوس أو رافى شانكار تتسم بالايقاع والألحان التى تبدو غريبة على ثقافة الكثير من بلدان العالم المختلفة .

## بقام : تشارلس همل

عمل ناشرا حتى عام ١٩٦٦ حينما كان سكرتيرا عاما للشعبة القومية لليونسكو في سويسرا وفي عام ١٩٧٠ عمل مندوبا دائما لليونسكو وفي ١٩٧٦ - ١٩٧٧ عين رئيسا للجنة الأوروبية في مجلس التعاون الثقافي وعضوا بالمجلس التنفيذي لليونسكو .

## ترجمة : عطيات محمود جاد

مدير عام ومستشار التعليم التجارى سابقا

---

وفد نتج عن ادراك أن الميراث الثقافى من حق البشر جميعا - وهو ما تعمل على تحقيقه اليونسكو - أن تم انقاذ آثار « أبو سمبل » ومعابد فيلا وبوروبودير ، وعلى هذا ، فإذا ما تبين أن يتعين شرعا اثاره أى أسئلة تتعلق بالمجتمع العالمى . فهو ان كان يحتوى فى اطاره على الكثير من الشواطيء والبقاع هي جميعا كل واحد ، وإذا ذكرنا أنه توجد فى العالم مشكلات ملحة وأنها تؤثر على المجتمع العالمى بأسره فإن هذا يعتبر شيئا عاديا ، وسوف أكتفى بذكر ثلاث من المشكلات الكبرى التي تتطلب جهودا مضمّنية للتغلب عليها :

- تأمين بقاء المجتمع الانساني فلا ندع له الفرصة لتدمير نفسه بالقنبلة الذرية ، وحماية البيئة بحيث تنفادى دمار السكان في هذا الكوكب ، وتزويد العالم بالطاقة والموارد الأخرى التي تتطلبها البشرية والحد من الكثافة السكانية .
- وضمان حياة كريمة للمجتمع الانساني جميعا جدير بهذا المسمى ، أو بعبارة أخرى ضمان واحترام حقوق الانسان وحياته الأساسية دون تمييز .
- رفع مستوى الحياة للمجتمع العالمى قاطبة .

ويتفق الجميع على ما لتلك المشكلات الكبرى من تأثير على المجتمع العالمى بأكمله ، والأثر البادى لذلك هو اعتراف الأغلبية بأن الحل يقوم على الجهود الجماعية من خلال التعاون الدولى ، وما من اختيار أمام العالم الا توكيد وحدته وتضامنه اذا ما أراد السلام ورغب فى البقاء . الا أن المجتمع العالمى يبدو غير قادر على تصور هذا الوضع وان كان قد استطاع أن يصل الى حل هذه المشكلات عن طريق المنظمات الدولية وغيرها ، والمنظمات التابعة للأمم المتحدة بصفة خاصة .

### لماذا كان المجتمع العالمى غير قادر على حل المشكلات الكبرى ؟

لا شك أن هناك العديد من الأسباب ، وجدير بالذكر أن مشكلات العالم الكبرى جميعها متشابكة ، فمثلا نحن بعيدون كل البعد عن الاشراف على أعمال التنمية وليس لدينا الإدراك الدقيق للظروف التى تحقق لتلك البلاد القوى الاقتصادية أو وضع المعايير والسياسات الداخلية الكفيلة بخلق هذه الظروف .

أما العقبة الثانية التى تمثل خطورة كبيرة فى قصور الإرادة السياسية لمثل الدول فى هذه المنظمات لا سيما الدول الأكثر غنى والأكثر قوة بينها ، ويوضح ذلك بجلاء التناقض الصارخ بين الأطراف المعنية فى المنظمات الدولية وقصور الإمكانيات التى تقيسها الدول الغنية لمعاونتهم وذلك لأنها تتصف بالأنانية .

وتضطر الحكومات - لأسباب واضحة - أن تدافع عن مصالح مواطنيها العاجلة فى عصر مازالت تسوده أنماط من القوميات المتباينة بيد أنها تتزايد . لم تدرك الدول أنه من الضرورى تقديم بعض التضحيات للدول الأخرى .

وكان ما عرضته فى بداية هذا المقال شيئا عاديا لا يتقبله الأقوياء والأغنياء فى هذا المجتمع الدولى فضلا عن ذلك ، يبدو أنه من الصعب على الديمقراطيات أن يكون لها دور فى هذا التعاون الدولى والتماسك العالمى لأن لشعوبها الرأى الأعلى فى اتخاذ القرارات الهامة .

ولنأخذ سويسرا مثلا لذلك ، فهى دولة تتمتع بالديمقراطية وليست عضوا فى الأمم المتحدة ويخشى أنه بعد حدوث تهديدات خطيرة أو كوارث أن توافق الحكومات على تغيير سياساتها الخارجية التى تعرف بالسياسة الداخلية للمقاييس الدولية ، وحينئذ يصبح الدبلوماسيون الجدد - بحق - برلمانيين دوليين يدافعون عن مصالح بلادهم دون تجاهل مصالح المجتمع الدولى الذى سيتجاوبون معه كما يتجاوبون مع حكوماتهم ، ويبدو دور هؤلاء البرلمانيين الدوليين بارزا فى الوضع الخاص بعضوية المجلس التنفيذى لليونسكو ، فبينما هم يمثلون حكوماتهم فقد كان اختيارهم قائما على كفاءتهم التى يعرفها المؤتمر العام للمنظمة ولتجاوبهم معه أو بعبارة أخرى لتجاوبهم مع المجتمع الدولى بأسره ، ويقع جزء من مسئوليتهم تجاه عدم كفاءة جهاز المنظمات الدولية فى هذه المنظمات نفسها ، فبينما يسمحون لأنفسهم كتكتلات سياسية أن يغالوا فى الاهتمام بالمناورات السياسية والصراعات الأيديولوجية يسمحون لأنفسهم

أن تجتاحهم موجة البيروقراطية ، وغالبا لا يريدون أى رغبة فى التعاون مع المنظمات الأخرى ويضعون أمامها الحدود الضيقة ويصبحون أكثر استجابة للارتياح الذاتى وتحقيق ما يصبون اليه وان كانوا عاجزين عن تحقيق المستويات الثقافية العليا فهي وحدها الكفيلة بتحقيق نجاحهم •

### المجتمع العالمى كما يراه اليونسكو

ليست اليونسكو كمنظمة حكومية مشتركة أكثر من هيكل عام يمثل الدول الأعضاء ، حتى يقال انها هى الدول الأعضاء وما من منظمة على هذه الصورة الا وتستمد قدرتها واستقلالها وحيويتها من ذاتها • وتستطيع وان لم يكن لها القدرة على الأمر والتنفيذ أن تتبنى طريق رؤية الواقع وتفسير بعض الأيديولوجيات التى لا تمتشى مع اتجاهات بعض أعضائها وان كانت هذه الأيديولوجيات لا تمثل مؤشرا لوجهات النظر الفردية ولكنها حصيلة لوجهات نظر ورغبات أعضاء المنظمة المعنية • وتسفر مناقشة القرارات وخاصة فيما يتصل بوضع الحلول عن الصورة التى يبدو عليها المجتمع العالمى فى المؤتمر العام أو المجلس التنفيذى فحسب بل فى البيانات التى يصورها المدير العام وفى تحليل المشكلات العالمية التى تعدها السكرتارية العامة لكل دورة • كأعدادها لبرنامج العمل مثلا • الا أن صورة المجتمع العالمى التى تعدها اليونسكو والتى تصدر عنها فى مطبوعاتها ووثائق العمل والتقارير الصادرة عن العديد من المؤتمرات الإقليمية والدولية المدينة فضلا عن حلقات الدراسة والأبحاث الدورية واجتماعات الخبراء التى تقوم بتنظيمها •

أما ما يضىفى نوعا من الأهمية على هذه الصورة للمجتمع ، فهو أنها تنبثق من جهود ترى الأشياء من خلال علاقات ثابتة على المستوى العالمى من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإنها تركز على الانسان ، وبطبيعة الحال الصورة ليست كاملة نظرا للكثير من الظروف والاضغوط ، مما يجعلها غير دقيقة بالقدر الكافى ، وفى بعض الأحوال مصطنعة ومشوهة فهي ليست نتيجة تحليل علمى دقيق ولكنها حصيلة لجميع معلومات من منافذ متعارضة ومتشعبة ومؤثرات تنسم بطابع سياسى وأيديولوجى لأنها تتجاوب نسبيا مع الواقع بصورة ضئيلة ، ويتفاقم هذا الواقع لأن مديرى اليونسكو والدبلوماسيين يلعبون دورا متزايدا على حساب العقول الفكرة ، كما أن البيروقراطية تسود المنظمة فى داخلها ومن خارجها مما يجعل الرؤية قائمة لتصوير الخيال والفاعلية •

ويتوخى الأساس الذى تعمل فى إطاره منظمة اليونسكو القيم الأخلاقية لمجتمع عالمى يعمل وفقا للاعلان العالمى لحقوق الانسان الصادر عام ١٩٤٨ وكان ثمرة ثورة لفكر فلسفى تمتد جذورها الى عصر الاستنارة وبقيت الأقاليم الثلاثة • الحرية والمساواة والائاخاء العماد الأساسى للصورة التى يجب أن يكون عليها المجتمع العالمى •

وعلى العكس من قصور الاعلان العالمى لحقوق الانسان ترى اليونسكو المجتمع العالمى على أنه كيان واحد يتكون من وحدات عديدة ، لذلك ، فإن الاعلان الخاص

بالتفرقة العنصرية الصادر فى عام ١٩٧٨ يقرر حقيقة أن الوحدة الأساسية للجنس البشرى وبالتالى المساواة بين كل الشعوب والناس جميعا قد عرفتها كل الفلسفات والأخلاق والأديان التى تمكس مثاليتهما على القضايا والعلم التى تتقارب فى يومنا هذا .

ويستمر اعلان حقوق الانسان فى حين كل المخلوقات تنتمى الى فصيلة واحدة ومن سلالة واحدة وقد خلقوا متساوين فى الكرامة والحقوق وكلها تمثل اتجاهها واحدا يكمل المجتمع الانسانى ، فكل الأفراد والجماعات لها الحق فى أن تختلف وأن يموا ما بينهم من اختلاف وتماثل .

وحاليا تنظر اليونسكو الى المجتمع العالمى من منطلق عالم ثالث متميز تعتبره فى وقتنا الحاضر يتسم بالتفاوت الصارخ والتفرقة والبعد عن العدالة والتمزق الشديد يجب أن يتذكر الحالة المؤسفة لثمانمائة مليون أمى و ١٣٠ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين السادسة والحادية عشرة الذين لا يجدون التعليم المناسب ، كما علينا أن نتذكر الحقيقة التى توضح أن ٩٢٪ من العلماء والمهندسين الذين يمارسون عملهم فى البحث والتنمية كانوا يعملون عام ١٩٧٨ فى الدول الصناعية . وفى هذا المقام صرح المدير العام لليونسكو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة « أن هناك خطأ فاصلا يزداد نموا بين عالمين لا يتكافأ فى فرص الحياة والبقاء » .

وهذه التفرقة تضيء ضمير الانسان الأخلاقى حتى وإن لم تكن تنذر بخطر فى المستقبل كما تمكس هذه التفرقة نوعا من التفرقة فى تقسيم العمل الدولى كما قدرته هيئة اليونسكو بعد زوال قمة الاستثمار . وعلى هذا ، فإن القوى الاستعمارية تحمل أساسا مسئولية هذه العثرات التى تتردى فيها الشعوب النامية وبالذات فيما يتصل بأوضاعها السياسية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والثقافية واعتمادها فيها على الغير ، والدليل على ذلك هذا النظام التعليمى الذى ورتسه عن القوى الاستعمارية السابقة الذى لا يوحى بأى تطلعات ولا يحقق المطالب ولا يتمشى مع الكيان الاجتماعى والاقتصادى والثقافى لهذه الدول المعنية .

وقد نتساءل : اليس هذا تبسيطا للموضوع ، وقد نسأل أنفسنا لماذا لا نستطيع اليونسكو ادراك مكان القلق المستشرى فى مجتمعاتنا أو تلك الهواجس التى تدمر القيم وتصنف بها على الرغم من أنها تترد الى ماضى راسخ لا يتغير وماذا يكمن وراء الهروب الى عالم من خداع النفس يطوف بصور غريبة مبهمه ويطرق أفئدة الكثيرين باخيلة ضالة وأوهام نائرة قد تقودها بصورة بارزة الى تلك النمرة الدينية البادية .

وتراود اليونسكو صورتان للمجتمع العالمى فى مستقبله : عن طريق احساس صادق بالوحدة بين الشعوب تنعكس آثارها فى صورة ديمقراطية للمجتمع العالمى أو فى نوع من التوجيه الاجتماعى على امتداد العالم أو فى كارثة أو ثورة عنيفة تحتاج الدول النامية ( قد تكون ثورة مسلحة فى المستقبل القريب تحتاج الدول النامية )



بالقنبلة الذرية ضد البلاد الصناعية وهو ما يبدو في الوثائق التالية التي قدمت للمؤتمر العام لليونسكو في دورته الأخيرة للنظر في الخطوة التالية لحطة العمل في اليونسكو .

ان بناء السلام الحقيقي الذي يتيح للشعوب أن تعيش في وئام مع بعضها البعض أمل لا يتحقق طالما تضاءلت الجهود الحاسمة لدعم التنمية وإقامة عدالة اجتماعية في العالم وتأكيد حرية كل شعب في اختيار الحطة التي يراها للتنمية بعيدا عن أى ضغوط أو تبعية .

وأى تهاون للمضى في هذا السبيل قد يؤدي الى مخاطر جسيمة للعلاقات الدولية والأساس الذي تقوم عليه الفكرة الثورية وما تحمله من أيديولوجية هو ما يحتاجه العالم ليقف به على أبواب المساواة .

كما أن قيام عالم منصف هو ما يجب أن يقوم عليه دستور الاقتصاد الدولي الجديد وليس هذا العالم الذي تراه اليونسكو عالما اقتصاديا فحسب ولكنه عالم اجتماعي ، ثم انه - أكثر من هذا - عالم ثقافي طالما كان الانسان هو الأصل والأداة لكل وسائل النمو .

ان نظام الأمم المتحدة واليونسكو بصفة خاصة تابع من الغرب ومتشرب لايدولوجيات عصر الاستنارة ، وكان مؤسسو اليونسكو مقتنعين أنه عندما تتغير عقلية الانسان لا سيما عن طريق التعليم سيتمكن الجنس البشري من تجنب الحروب ، واعتقدوا أن التعاون وحسن النوايا بين الناس لا سيما بين المثقفين عبر الحدود الإقليمية سوف يكون الأساس لبناء السلام الدائم . كما أن من مهام اليونسكو المحافظة على الحياة الثقافية التي أضرت بسبب الحرب العالمية الثانية .

وفي الخمسينيات وما بعدها أو بعبارة أخرى في فترة انحسار الاستعمار اتسع نطاق نشاط اليونسكو وأصبح أكثر فاعلية - وكان أعضاؤها الجدد في حاجة الى المساعدة لدعم بنائهم الذاتي وعلى الأخص أنظمة التعليم واتجهوا الى اليونسكو التي زودتهم بالخبرة الغربية ، ومنذ سنوات خلت ، وعلى وجه الدقة في عام ١٩٧٤ ، بزغ فجر جديد لليونسكو ، بدأت تعمل فيه الى جوار المنظمات الأخرى للأمم المتحدة وكانت بداية النظام الجديد ، فما كان من قبل استجداء للمساعدة من جانب الدول النامية أصبح إلحاحا من جانبها بسبب ما تعانيه من قلق واحباط تحقيقا لمبادئ العدالة والمساواة فتجاوزت مهمتها الأصلية الى آفاق جديدة لحقوق الانسان ترمي الى « حق الوحدة » « حق التماسك » « حق التضامن » .

وقد أدى تغيير النظرة الى المشكلات العالمية باليونسكو الى التحول من منظمة كل منهما التعاون الثقافي الى أداة لخدمة الفكر الدولي في إطاره الجديد وهو ما بدأ اثره في كافة المراحل التي إهلت المنظمة للبدء في تنفيذ خطتها الأولى .

وفي عام ١٩٦٨ عقد المؤتمر العام لليونسكو وقام بدعوة المدير العام لاعداد الخطوط العامة لحطة طويلة الأجل تكفى ثلاث دورات « ست سنوات » لتقديمها للدورة السادسة عشرة للمؤتمر العام ١٩٧٠ ولكن مضت ثمان سنوات حتى أخذت الحطة الأولى مكانها للتنفيذ في الدورة التذكارية للمؤتمر العام الذى عقد في نيروبي عام ١٩٧٦ .

وقد نبعث الحطة الوسيطة من الحاجة الى التركيز على برامج اليونسكو لتوضيح اولوياتها حتى تبدو أعمالها في صورة معقولة وأكثر فاعلية تضمنت بصفة خاصة موضوع الادارة . الذى اثر نتيجة قرار للمؤتمر العام في دورته لعام ١٩٦٦ ( ١٤/س/قرار ٧ ) وجاء في هذا التقرير : على اليونسكو ان تبتكر أنواعا جديدة من النشاط خارج الاطار المعين لبرامجها وميزانيتها على الا تنقص من سلطاتها الأساسية ، وهو ما يؤدي الى سهولة التنسيق بين أنشطتها ويتمشى مع احتياجاتها لفترة معينة فتركيز جهودها على الأعمال وفقا لأولويتها مع تنظيم سير العمل بحيث لا يتقل على كفاءة وقدره الجهاز الادارى في تلك الفترة الطويلة حينما كان المشروع الأول في مرحلة التكوين تبين بوضوح أن جهود التخطيط كانت مجرد محاولة من المنظمة لتبحث عن كيانها وذاتها في عالم يواجه تغيرا جفريا .

وقد قامت أربع وتلاثون دولة بدورها في الدورة الأولى للمؤتمر العام ١٩٤٦ ، وتقدمت ١٢٤ دولة في عام ١٩٦٨ بمبادرة لحطة طويلة المدى ( يبلغ عدد أعضاء اليونسكو في الوقت الحاضر ١٥٥ دولة وحتى نتبين تلك الصورة ، التى كانت عليها هذه الدول التى نالت استقلالها حديثا ولا سيما وأنها من الدول النامية ، تمثل مؤشرا أظهر بوضوح تغيرا ما زالت عواقبه غير واضحة .

وكان الغرض الرئيسى للخطة دعم احكام الأنظمة والتنسيق بينها في اطار أولويات واضحة ومعروفة ، وكان الموضوع أساسا موضوعا فنيا ، وقد باتت هذه المحاولة بالفشل عام ١٩٧٢ حينما قرر المدير العام امتداد البرنامج لعامين آخرين ليتمتد في جملته الى ست سنوات وذلك لأن المجلس التنفيذي ومن بعده المؤتمر العام قد أدركا أنه من الضروري قبل السير في المشروع على أساس تقنقراطى ، من الضروري أن يتم تخطيط مكتمل ومنظم ليكون تنفيذها للمشروعات الهامة والمشكلات الكبرى التى تواجه البشرية مما يضطلع به نشاط اليونسكو ، وبعبارة أخرى كان من الضروري وضع صورة حقيقية للمجتمع العالمى وحاجاته الأساسية ما أمكن ذلك ، ومن الطبيعى ألا تكون اليونسكو هي الساحة الوحيدة التى تعد مرجعا للفكر المختار ومن الطبيعى ألا يكون وفقا للنظرة المستقبلية للمشكلات التى تواجه البشرية في الوقت الحاضر والتى تضطلع اذا ما أرادت لنفسها البقاء .

ومن هذا القبيل علينا أن نذكر عن نادى روما الذى أنشئ في عام ١٩٤٨ حين نشر تقريره الأول في عام ١٩٧٢ منذرا ( بتوقف النمو ) .

والذي يبدو لي ذات أهمية خاصة هو أن اليونسكو قد أصبحت تدرك أن لها وظيفة أساسية عليها أن تقوم بها في هذا المضمار . وعندما احتفلت المنظمة بالعيد الخامس والعشرين أدلى المدير العام رينيه ماهيو بتصريح واضح في هذا الصدد عندما أعلن : أخيرا وضع أن تضطلع المنظمة بما أسميه وظيفتها التي أحب أن أعبر عنها بكلمات قليلة : هذه الوظيفة التي تخول لها رؤية عالمية للمشكلات الكبرى للحضارة الحديثة التي تشوب الموقف الاقتصادي والسياسي الذي يتسم به كل عصر فمن اليسير أن نتبين هذا العالم القامض وإن كان بعيد الجذور والذي يشوبه الغموض حول مستقبل البشرية وهو السمة البارزة لازمة الحضارة العالمية ولا تستطيع اليونسكو أن تتجاهل هذا ، وعليها أن تتبين الأثر البادي لها في تلك الأمور لهذه الأحداث المؤسسة التي تسود عالمنا هذا .

ولا تستطيع اليونسكو وليس لها أن تدعى لنفسها هذا الوضع ولا أن تدعى أي وصاية فكرية وإن كنت أرى أنه في السنوات القليلة القادمة أن على اليونسكو أن تكون مركزا لتوجيه الفكر الى المشكلات الكبرى التي تلم بالإنسان المعاصر ، هذه المشكلات التي ندرک مدى تأثيرها على البشرية جمعاء وإن كان من اليسير التغلب عليها في هذا الإطار وحده . وحتى نقوم بذلك علينا أن نعمل ، بمعنى أن نبحت بعيدا عن الشكليات ما أمكن وبأقصى حد من المرونة ، كما علينا كذلك أن نركز بحرية كاملة ما أمكن على مثل هذه الأمور فيغير الحرية لا نستطيع شيئا وبالحرية وحدها نتحدى ونقدم وإن قادتنا الى الخطأ والإكنا عاجزين عن اكتشاف تلك الآفاق الجديدة للمغامرة لا تنفصل أبدا عن التفكير العقلي الواضح .

ويقول كارل دويتش أخيرا : « بأن علينا أن نعي مستقبلنا لكي يكون لنا مستقبل » فمن أصول هذه المشكلات التي تفرق العالم والتي تؤدي به الى الكوارث وهو ما أؤمن به حقا أن عددا كبيرا من الناس يرفضون أو غير قادرين على تحليل مشكلات هذا العالم وبعبارة أخرى لا يدركون صورة المجتمع العالمي وكيف يسلكون حيالها وتتمثل هذه المشكلات في هبوط التنمية وانسياق حقوق الإنسان ، الأزمات الاقتصادية ومخاطر البيئة وما الى ذلك وهي مشكلات متشابكة ويؤثر كل منها في الآخر وتنتهي بها الى حلقات مفرغة ، وعند مراجعة الخطوات المتعاقبة لحطة اليونسكو القصيرة الأجل يتبين لنا أنها غير مقصورة على أساليب العمل المتغيرة ولا على ظهور مفاهيم عريضة للخطة فحسب ، ولكنها توضح أيضا ، أن صورة هذه المشكلات العالمية المتغيرة خلال هذه السنوات هي علامة بارزة على التحول المؤثر داخل اليونسكو .

وتقوم فكرة المشروع الأول الذي يبدأ من عام ١٩٧٠ على ثلاثة أهداف : السلام ( وهو الهدف الأول للمنظمة ) ، التنمية ، وقرار حقوق الإنسان ومقاومة العنصرية والاستعمار .

وجدير بنا أن نذكر ما قيل حول التنمية :

منذ عام ١٩٥٨ والمؤتمر العام في كل دورة من دوراته وفي سلسلة من القرارات

تتميز بالدقة والوضوح كان دائما يعلن أن التنمية من أهم الأهداف الرئيسية للمنظمة ،  
وعلينا أن نصل الى تلك الصورة الواضحة لا أدته اليونسكو للتنمية والموارد المتاحة  
لتحقيق هذا الغرض ، وعلينا أن نخطط وننظم لأنشطتنا وفقا لذلك ، والفكرة السائدة  
هي أن على المنظمة أن تزود الدول الأعضاء وفقا لما تقوم عليه بأنماط مختلفة للعمل  
تتمشى مع مختلف المواقف التي يمكن للحكومات أن تختار من بينها - طبقا للموازين  
العادلة - ما يتناسب عندما تضع الخطوط الرئيسية للتنمية القومية . فالتنمية العاجلة  
للتعليم والعلوم تفوق غيرها . ومن ناحية أخرى فأننا مقتنع تماما وواثق كل الثقة  
( حديث يهنيه ماهيو ) أن رسالة اليونسكو الأساسية هي رسالة ثقافية وأن مكانتها  
الكبرى وتأثيرها لا يمكن تبينه الا في المستقبل البعيد ليتحول من التعليم الذي يطفى  
على اهتمامها في الوقت الحاضر الى ميدان العلوم ثم الى ميدان الثقافة ومن ثم تصبح  
للعلوم الانسانية والاجتماعية دورها الهام في هذا المضمار وفي جداول الأعمال  
الضخم للمشروع القصير الأجل ١٩٧٢ تقدم رينيه ماهيو المدير العام لليونسكو بصورة  
محددة للتنمية يؤكد فيها أن التنمية القاصرة تعتبر من أخطر المشكلات في الوقت الحاضر  
وأن اعتماد المعونة لدول العالم الثالث من أهم أعمال اليونسكو - ولا أغالي اذا قلت أنها  
التزامات حتمية لنظام الأمم المتحدة - وهناك من الدلائل ما يشير من ناحية الى طبيعة  
العمل المتزايد لليونسكو لتواصل نشاطها العملي الفعال ما يحملها على أداء مهمتها  
المحددة نحو المعرفة العقلية ونحو التخصصات الآلية المعينة ومن ناحية أخرى ، فإن  
الشكوك تحيط بفاعلية هذه المعونة التي تقدمها للتنمية حين تقدمها بهدف إنجاز عدد  
من المشروعات العملية ، فإن ما يراه المدير العام هو أن الانجاز الذي تقوم به اليونسكو  
بوصفها منظمة حكومية مشتركة لها رسالتها العالمية يجب أن تقوم أصلا على المعونة  
الفنية التي تضطلع برسالتها ، هذه الرسالة التي تقسوم أساسا على تزويد الدول  
الصناعية المتقدمة من أعضائها هي الأخرى بالمعرفة والخبرة التي تحتاجها حتى تقوم  
سياساتها في الاختيار على معرفة كاملة بما تضطلع به ، وكان التركيز في جدول الأعمال  
هذا لعام ١٩٧٢ من ناحية ثانية ما يستحق التنويه وهو أن الواقع الحقيقي للمشكلات  
التي تواجه الدول ( مشكلات التنمية مثلا ) هناك مشكلات أخرى تواجه البشرية وهو  
ما وجه اليه نظر المؤتمر العام « رينيه ماهيو » بقوله : « ان المشكلة في وقتنا هذا  
هي التوفيق والتنسيق والتكامل بين الطبيعة والثقافة . ولم يبق من هذا التفكير  
الأساسي في الحطة التي نفذت أخيرا عام ١٩٧٦ سوى الانسان وبرنامج المحيط الحيوى  
» ماب « .

وفي دورات المؤتمر العام المنعقدة ١٩٧٤ ، ١٩٧٦ بدأ تحول بارز أمام اليونسكو  
نذكر أنه في عام ١٩٧٤ واجهت اليونسكو مشكلة كبرى تتصل بإسرائيل وما ترتب  
عليها من نتائج بالنسبة لدول الغرب ( كانت اشارة على تحول جذري لتخيل قوة الدول  
النامية ) الا أن هذه الجائحة بالنسبة لإسرائيل لم تكن غير علامة تحول جذري بعيدة  
المدى ترجع الى افتراض القوة الناشئة للدول النامية ، التي أخذت منذ ذلك الحين  
تشكل الأغلبية العددية بين أعضاء المنظمة وأخذت تخضع اليونسكو لقراراتها وبمعنى  
أصح لتكون أداة لخدمة مصالحها . ويبرز هذا الواقع أمامو مهاتار أمبو السنغالي المدير

العام للمنظمة عام ١٩٧٤ ، وفى عام ١٩٧٦ عقد المؤتمر العام لتنفيذ المرحلة الأولى من الخطة فى نيروبي .

ويصور تلك النقطة التى أشرت إليها ، ما كان من مقارنة موجزة بين تحليل المشكلات وجدول أعمال المشروعات المعدة للمرحلة الأولى من الخطة والمعرضة على المؤتمر العام فى دورته لعام ١٩٧٤ ( وثيقة ١٨/٤ س ) والقرار الذى اتخذ بناء على ذلك وهيكمل المشروع الذى وقع عليه الاختيار لعام ١٩٧٤ ( ١٩/٤ س ) .

وتبرز الوثيقة أربع مشكلات :

( أ ) احترام حقوق الانسان وتهيئة مقومات السلام .

( ب ) تقدم المعرفة وتبادل المعلومات ووسائل الاتصال بين الأفراد فيما بينهم وبين الشعوب بعضها البعض .

( جـ ) تنمية الانسان والمجتمع .

ويرى رينيه ماهيو أن المشكلتين الأوليين قد استحوذتا على الاهتمام البالغ من مؤسسى المنظمة اذ ظهرت فكرة التنمية خلال الخمسينيات ١٩٥٠ . وظهرت مشكلة التوازن والاتساق بين الانسان والطبيعة فى الآونة الأخيرة . وكان التقارب بين هذه المشكلات الأربع صورة لما تقوم عليه الحياة .

ويرى رينيه ماهيو أن مشكلات التنمية تتطلب ازاء الوضع الحالى للأمور تحديث الأفكار وإعادة النظر فى الاتجاهات وبخصوص المشكلة الرابعة - التوازن والانساق بين الانسان والطبيعة - فقد عاد رينيه ماهيو الى تأكيد انه ما لا شك فيه أن هذا المجال يتطلب نشاطا واسعا للمنظمة طالما أن مشكلات التنمية يجب أن تلقى الاهتمام البالغ أولا لبقاء الجنس البشرى ويأتى هذا فى المقام الأول من وجهة نظر البشرية كما أن التغيرات والتحسينات التى أدخلت على الموضوعات الخاصة بالمشكلات التى أعدها المؤتمر العام ووردت فى الوثيقة ( ١٨/٤ س ) فى غاية الأهمية وسنلخص فيما يلى أكثرها أهمية .

من خلال أربع دورات ورد فى ميثاق ١٨/٤ س اثنتا عشرة مشكلة وبهذا تبين أن نشاط المنظمة يمكن أن يغطى ٥٩ موضوعا خلال الست السنوات القادمة ، كما اعتمد المؤتمر العام كذلك أربع مشكلات مع اجراء بعض التغيرات فى المقومات وفى نظام العمل المرتبط بهذه المشكلات :

المشكلة الأولى : التوصل الى حقوق الانسان والسلام ، الا أن عدد الموضوعات المرتبطة بحقوق الانسان قد انكششت الى خمسة موضوعات بدلا من تسعة ، وتضاد النشاط فى المشكلة ب « المعرفة المتقدمة » ، أو بعبارة أصح تداخلت وتلاحمت مع المشكلات الأخرى بينما الجانب الآخر لهذه المشكلة وهو ( المعلومات والاتصالات ) أصبح المشكلة الرابعة ، وعلى هذا فمشكلات « التنمية والمجتمع » و « الانسان والطبيعة »

أصبحت المجالين ب ، ج على التوالي وقد تحول مركز النقل بصورة بارزة الى الاهتمام بالتنمية فظهرت وحدها بأكثر من نصف المشروعات المخصصة « ١٧ من ٣٦ » .

وكما رأينا اختفى العمل الفكرى اختفاء تاما ليحل محله محاولات لاستخدام العلم والبحث ، ليصبحا من بعد أداة مطلقة لتغيير المجتمع ومن قبيل ذلك : ما كان من اهمال المعرفة المتقدمة والابداع الفنى ليحل محله التطبيق العسلى والتكنولوجى للانسان والمجتمع وكانت النتيجة أن فكرة التعاون الدولى في ميدان الفكر والمعرفة المتقدمة وكانت أساس التصور القائم لدى مؤسسى المنظمة ، قد تضاعلت وغدت التنمية هى موضع الاهتمام الأول وبعبارة أخرى العمل نيابة عن بلدان العالم الثالث .

وكان هذا التغير فى مسيرة اليونسكو البادرة الأولى التى بدت عام ١٩٧٤ على عكس الصورة التى أشرنا إليها من قبل وأخذت بها اليونسكو فى خطتها للمرحلة الأولى من الخطة (عام ١٩٧٧ - ١٩٨٢) كما طبقت فى نيروبي عام ١٩٧٦ وكانت خلال السنوات الثمان التالية أساسا للاستطلاع والتصور والحوار المستمر .

وبالرجوع الى النصوص لم يقف التغير عند الاتجاه والتفسير بل تناول الموقف العام . والتفسير للمشكلات العالمية وتصورها يلاحظ أن السكرتارية والمؤتمر العام قد عملا على تنفيذ جميع البرامج والمشروعات القائمة وما لا شك فيه أن هذا الاتجاه الجديد يرجع الى حد كبير الى جهود المدير العام مسستر أمبو وهو من أقطاب العالم الثالث : الا أن هذا ليس هو التفسير الوحيد - وسوف أرجع الى أهم المميزات لابرز ما تناوله هذا الموضوع ومنها قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى مايو ١٩٧٤ عندما أعلنت برنامج العمل لاقامة نظام دولى جديد للاقتصاد العالمى .

وحتى أوضح ماكانت عليه نظرة العالم الثالث للتغيير الذى أشرت اليه من قبل ، فأننى اقتبس من مقال كتبه مجيد راهيما العضو الايرانى فى المجلس التنفيذى لليونسكو من ١٩٧٤ الى ١٩٧٨ ما يأتى : لم يكن نشر الوثيقة ٤/س عن مشروع اليونسكو للخطة الأولى للسنوات ٧٦ - ١٩٨٢ أمام الكثرة التى تابعت أعمال اليونسكو خلال السنوات الماضية ، صورة مشرقة لهذا العام وحدث هام فى حياة المنظمة فحسب ولكنه كان حدثا كبيرا داخل الأمم المتحدة بدا فى حقيقته أقرب الى الواقع وكانت تلك الوثيقة العملية الصريحة - فى الوقت نفسه - ختام حقبة وظهور أمل جديد .

واتسمت تلك الحقبة الماضية بطايعها الأبوى والتصصور الأوروبى والنزعة الاستعماريه للتنمية ، وقام هذا التصور الذى غلب على سياسة البلاد الفقيرة والغنية وسيطر على مواقفها اللاشعورية سواء بسواء على فروض مضللة طالما كان نط التنمية الذى سارت عليه الدول الصناعية فى القرب يؤدي الى النمو وأصبح من المسلم به أن تسلك البلاد الأخرى الطريق نفسه .

ولم تكن النظرة الى أى صورة من صور التنمية وكأنها هبة تعاونت فى صياغتها الحكومات لمساعدة البلاد المعنية على اللحاق بها .

وقد أدى هذا التصور الضئيل والحاطي، الى أضرار فادحة لبلدان العالم الثالث وانا لنرحب بتلك الوثيقة ٤/س اذ نرى فيها تجسيدا على المستوى الدولى لادراك ووعى ناميين سيكون لها من الآن فصاعدا من الأثر ما يضع التنمية فى اطارها التاريخى والانسانى ، فاذا بدأنا فان التنمية تصبح عملا انسانيا اذا ما تمت وسيكون هدفها الأساسى فى أى موقع هو تحقيق كيان الفرد فى أى صورة من صور حياته .

ويؤدى هذا العرف الدولى الى مبدأ واضح ، فطالما كان أى نمط للتنمية هو من اختيار الشعوب ذاتها وعنوانا على حريتها فى الاختيار فليس هناك اذن ، نمط عالمى يتبع . وأى اتجاه لا يتحدد ولا يقوم عليه اجماع ما ، فان التباين البالغ فى ثقافات الشعوب يحول بينها وبين الاختيار ويصبح اختيارا فرديا يلجئون به مستقبلهم .

ويمكن أن نشبه التنمية بشجرة تضرب بجذورها فى أرضها ، شجرة تستمد قوتها من عروقها التى تمتد الى أطرافها العليا لتبلغ تمام نموها فاذا استمدته من خارجها فان ذلك لا يكون على طبيعتها الفردية بل يبقى لها تقديرها واعتبارها .

وعندئذ وبروح التضامن يجب تقديم المساعدات لا لى تكون صورة لغيرها من الأنماط ولكن لتحقيق الأسلوب الأمثل فى التنمية من خلال التعاون المشترك المتسق مع البيئة . ويتبين من مضمون الوثيقة ٤/س النابع من الظروف الداخلية الاهتمام البالغ بدراسة القرارات الهامة ومشكلات العصر .

فالهدف الرئيسى لمشروع الخطة المتوسطة هو التركيز على نظام اقتصادى دولى جديد ولكى نكون أكثر دقة هو الرغبة فى اقامة نظام عالمى جديد يقوم على مقومات اقتصادية واجتماعية ويتضمن نظاما جديدا للاتصال والمعلومات فضلا عن نظام ثقافى جديد ( وقد يكون من المناسب أن نشير الى WHO ( منظمة الصحة العالمية وعن FAO فاو ( منظمة الأغذية العالمية ) فهناك حديث عن نظام جديد للصحة وعن نظام جديد للأغذية والأيدولوجية التى تساند هذه الأنظمة الجديدة هى بداية التحول الجندرى للمجتمع العالمى .

### تحدى الأنظمة الجديدة

وكانت هذه الأنظمة الجديدة التى بدت وكأنها اتوبيا العصر برنامجا ثوريا فى الواقع لا يبعد كثيرا عن الصورة الاتوبية ، اذ أن كل ما نشهده هو التغير الجندرى للمجتمع عالمى أكثر تألقا فى فكره وأكثر حرية وإخاء ومساواة وهو ما بدا فى العديد من أصولها ، والصورة الفريدة التى تعبر عنها هى ما استشهد به من حديث المدير العام لليونسكو فى الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة .

» من أبرز الأعمال التى قامت بها اليونسكو هو ما قامت به من وضع نظام جديد للاقتصاد الدولى . ولعله كان أبرز ما ركزت عليه فى عملها ، وذلك لأن التصور الذى قام عليه هذا النظام الجديد . لا يقف عند الاطار الاقتصادى للنشاط الانسانى

وحده ، فالْيونسكو حتى وان كان تصورهما لمسيرة العلاقات الاقتصادية الدولية التي يجب أن تتغير تغيرا جذريا ، فانها تقوم على التوافق الاصيل حول القيم المشتركة : قيم العدالة والانصاف والتضامن وهي ما يجب أن تملأ على غيرها من المصالح الاقتصادية مع هذا الوعي الجديد بوحدة البشرية والتقدير المتبادل لمجتمع متعدد ، ولهذا فان قيام نظام اقتصادي دولي جديد يتيح لليونسكو رؤية مستقبل تتعش فيه التنمية على قاعدة أساسية تعيد الى الانسان احساسه الوضاء بالحياة ، وان كان ذلك لاحتيتين لهما طابعهما العملي : يتمثلان في اقرار المجتمع الدولي لها وكل دولة أخرى على حدة . ولكي يتحقق هذا كان على المجتمع العالمي أن يضطلع بهذه المتغيرات التي تفوق في مداها تلك الاصلاحات الصغيرة القائمة ، وكان عليها أن تتحرر من التبعية السائدة التي تفرز العوامل الأساسية بين الناس مما ينجم عنه هذا العلم الذي يسود هذا العصر . وحتى تنجح في هذه المهمة كان عليها أن تستعين بكافة القوى المتاحة ولهذا اضطلعت اليونسكو بتحقيق كافة ألوان النشاط الانساني والثقافي لخدمة أغراض التنمية أو بعبارة أخرى . يقود النظام الجديد خبرة عامة لدى العدد الأكبر من الدول الأعضاء التي تقوم فيها المعايير الاجتماعية والثقافية وفقا للأهداف السياسية والإيديولوجية للحكومة ، وهو ما يندرج على التعليم ، وسأناقل للقارى خاتمة التحليل الأخير للمشكلات العالمية الذي قدمته اليونسكو في هذا الصدد : اذا ما نظرنا الى مشكلات التعليم في اطارها العلمي والتكنولوجي واذا أدركنا أهمية الصلة بين التعليم والمجتمع والتنمية فاننا قد نجد الحلول التي تتيح للتعليم أن يقوم بخدمة أوفى للمجتمع ككل ولكافة أفراد . ويجري ذلك على العلم بدوره ، وان بدا تأثيره غير ملحوظ فان ما تبينه الأمم المتحدة في آخر مؤتمر لها عن استخدام العلم والتكنولوجيا للتنمية ، وكان عنوانه من الموضوع بما يتفق ونظرة اليونسكو فيما تضطلع به من الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة لهذا الميدان ، كما يتفق أيضا مع معلوماتها واتصالاتها حيث تسعى اليونسكو الى تحقيق نوع من الابداع الفني في نفس المضمار . وهذا الاتجاه في النظر الى التعليم والعلم والاتصال والثقافة كوسيلة لغاية لا يتفق مع التقاليد الليبرالية الأوروبية ( وان تنبه اليه أفلاطون من قبل ) وقد أسهبت اليونسكو في إبرازها بصورة كافية على مشكلات الاعلام والاتصال وما لها من أثر في دول الغرب ، ونشرت عنه وسائل الاعلام وهي عادة ما تبدي وجهة نظر متميزة طالما كان الموضوع يسبها .

وتزداد نظرة اليونسكو وضوحا في تقديرها للثقافة كإطار ضروري للتنمية ، والفكرة الأساسية وراء النظام الجديد لاحترام حق الشعوب في الاستقلال والتحرر من أي ضغط خارجي ، وفي التوقير ، وبعبارة أخرى حقها في اختيار رأي مختلف وهو ما يبرره اعلان العنصرية والتحيف المنصري في تغييرها الواضح عن التنمية الداخلية ، أو كما تقول وليس من الغريب أن دول الغرب ( وربما كذلك الدول الصناعية في المعسكر الاشتراكي ، وقد كانت في الغالب عرضة للنقد لا كونها الدول الفنية والمستغلة لدول العالم الثالث ولكن لأنها مسئولة عن كل ما يلم بهذا العالم من أضرار مسئوليتها عن الاستعمار الجديد الذي حمل أضرار الثورة التي اجتاحتها إيديولوجية



النظام الجديد عندما يقوم بالدور الذي تنسبه الأيديولوجية الماركسية للبرجوازية وترفض الانضمام للحركة .

ويبدو أن الدول النامية تعتبر نظام منظمات الأمم المتحدة الذي يقومون فيه بدور تتزايد أهميته لأن القرارات التي تصدرها تخضع للأغلبية ، ومن ثم تصبح الأداة الفعالة لإقامة هذا النظام بينما يتزايد الشك لدى دول القرب في رؤيته للمنظمة وإن كانت قلة .

ويوضح هذا التصور أنها تشترك مع المعسكر الاشتراكي في هذه الرؤية دون أن يبدو منها أنها تتبع سياسة معتمدة في هذا الصدد وإن كانت ترغب بكل ما تستطيعه من قوى أن تحد من أنشطة هذه المنظمات فلا تمددها بغير الحد الأدنى من المصادر أو بأن تعمل على توجيه برامجها في أنشطة مجردة إلى أقصى درجة من المستوى السياسي لتضفي عليها صورة متماسكة أو تجرى من اتجاهات الدول الاشتراكية حيث تقودها معارك لفظية تسودها العناية للسلام والوفاق ونزع السلاح وما إلى ذلك .

وقد وضعت اليونسكو باتجاهها هذا الجديد الدول الصناعية وأوروبا بالذات أمام تحد واضح ، أما الدول الصناعية فقد اتهمت بأنها تمسك بيديها زمام النظام الجديد ، أما أوروبا فقد عادت إلى موقفها الدفاعي ولهذا كان المطلوب منها أن تقيم الدليل نحو التماسك وهو ما يحتاج في نظري إلى مزيد من الخيال ، فلا يصح أن يكون هناك نوع من الأوهام .

أتصدق حقا أن المجتمعات المرفهة قد تقرر فجأة بوحى من إرادتها الخالصة في ساعة من ساعات الصفاء أن ترتفع فوق مستوى الأنانية الضاربة في أعماقها وتوافق مثلا على أن تتنازل عن بعض هذه الرفاهية ؟ أحدث ذلك من قبل على مدى التاريخ ؟ وهل يمكن أن يكون ذلك حلا للمشكلة ؟ وهل يعرض هذا السؤال للتحويل فحسب عن اقتسام الحاجيات انقسامًا عادلا ؟ وهل المشكلة من البساطة إلى هذا الحد ؟ ألم يكن من الضروري أن نعود إلى جانب واحد من جوانب هذه المشكلة المعقدة أمام ما نراه من تغير جذري في الأبنية الاجتماعية والمواقف الخاصة بالبلاد النامية ؟ وهل تملك البشرية - كما صرح المدير العام لليونسكو في أوقات عديدة - الموارد الكافية والوسائل اللازمة لتحقيق هذا المستوى العالمي للغايات المأمولة وإن لم تتحقق حتى الآن بحماية النساء والرجال من الإذلال الناجم عن الفقر ، ومن الجهل والمرض حتى تتاح لهم حياة رتيبة ينتجون فيها ما يحتاجونه فتمتلئ قلوبهم بالتقدير لمحيطهم والتطور النامي في تاريخهم ؟ .

ولا أظن أن جنة الأرض تحكمها أبواب مغلقة ، دائما تحكمها أبواب متشابكة المداخل ومازال الطريق بعيدا لاجتياز تلك الأبواب الحجرية .

وقد ذكرت من قبل ، أن الطريق ، كما تراه اليونسكو : الذي يسلكه المجتمع العالمي نحو التقدم في المستقبل يعود إلى الهاوية ، وعليه أن يسلك في اتباعه سبيل

المفرد ، وهو ما يعنى أن الجماعة الدولية ، أو بعضها منها ، قد اتخذ طريق الثورة ، فإن الثورة التي يتوخاها يجب أن تخلو من العنف ، وأن تكون المفاوضات سبيلها لذلك ، وقد اعتدنا على مثل تلك المفاوضات وهي ما أطلقنا عليها اسم الحوار بين الشمال والجنوب ، وهي من الضرورة بمكان لمستقبل المجتمع العالمي ، ويجب أن تؤدي إلى نوع من العقد الاجتماعي الجديد يشمل العالم جميعا وهو ما تراه اليونسكو يتناول كل ما يهم المجتمع العالمي ككل وبالتالي كل جماعة منا ، وحالما يتغير تفكير الناس عن طريق التعليم والتعاون العلمي والثقافي كما يقرره دستور اليونسكو ، يصبح من اليسير باتفاق جماعي أن يعم السلام الأرض وهو ما نعني به نظاما يحقق توفير حقوق الإنسان والحريات الأساسية ولا يتسنى لهذا الحوار الكبير أن ينتهي إلى النجاح ما لم يشارك فيه أولئك الذين دعوتهم بالدبلوماسيين الجدد ، إذ أن الضرورة تقتضي ، كما أرى ، تغيير السياسة الخارجية القديمة إلى سياسة داخلية واحدة لكافة بقاع العالم .

# مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية  
مساهمة في إثراء الفكر العربي

⊙ مجلة رسالة اليونسكو

⊙ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

⊙ مجلة مستقبل التربية

⊙ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف

⊙ مجلة (ديوجين)

⊙ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها الهيئة اليونسكو بلغاتاً دولية.  
تصدر طبعا باللغة العربية ويقوم بنقلها إلى العربية ترجمة تخصصية من الأستاذة العرب.

---

تصدر الهيئة العربية بالانفاق مع الشعب القومية لليونسكو وبمعاونة  
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة بجمهورية مصر العربية.

# الهوية القومية وصورة المجتمع العالمي : الحالة البولندية

ان الأزمة العميقة التي يمر بها المجتمع البولندي في الوقت الحاضر لا تقتصر على أزمة النظام الاقتصادي وعجزه عن انتاج السلع الاستهلاكية الضرورية ، ولا على أزمة النظام السياسي وعجزه عن توجيه الاقتصاد في الطريق القويم ، وانما هي - أيضا - « أزمة الهوية » في هذا المجتمع . والمقصود بأزمة الهوية أن المجتمع لم يعد راضيا عن صورته الذاتية السابقة ، وأنه صار يتنكر لصورته التقليدية التي ظلت مقبولة حتى الآن . وتتضمن أزمة الهوية أزمة تبرير النظام السياسي بعد أن أصبحت شرعيته وعدالته موضع الشك عند الجميع ، كما تتضمن أزمة انعدام الحوافز حيث تعجز القيم الثقافية خلال عملية التربية الاجتماعية عن اشعار الأفراد بالهدف النبيل الذي يحفزهم على ممارسة النشاط طوعا لا تنظيلا للدولة والنظام الاجتماعي والاقتصادي . وفي ظل هذه الأزمة بمحاولة الانسان لتغيير صورته الذاتية ، واعادة تفسير تاريخ الأمة وسيرة أفرادها بغية الكشف عن مصادر القيم الماضية التي انسدل عليها ستار النسيان أو لم تلق ما هي جديرة به من التقدير ، وبغية اكتشاف التجارب التي عولجت بها الأزمات في الماضي لعل بعضها ينجح في حل الأزمة الحالية .

هذا ، وتشخيص الموقف الحالي ، الذي تقوم عليه برامج التغلب على هذه الأزمة يعتمد - غالبا - على نظرية التطور في تفسير الظروف الحالية والرؤية المستقبلية . وفي

## بقلم: د. الكسندر اچاسينكا - كانيا

نايبة مدير معهد السوسيولوجيا ( علم الاجتماع ) بجامعة  
وارسو - نشرت عدة كتب ومقالات في موضوعات الاغتراب  
والهوية والشخصية والسياسة ، وانتمت أخيرا تأليف كتاب عن  
الأخلاق القومية والتحول الاجتماعي .

### ترجمة: أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة ورئيس مشروع  
الألف كتاب بوزارة التعليم سابقا .

ضوء نظرية التطور الاجتماعي نستطيع أن نسأل : كيف يمكن تفسير تطور  
الشعور القومي وعلاقته بفهم العالم الذي نعيش فيه . وأن نسأل على وجه  
التحديد عن الطابع الخاص لمعرفة البولنديين لهويتهم ، وصورة المجتمع العالمي عندهم ؟  
وما هذا المقال سوى محاولة للإجابة عن هذه الأسئلة .

#### منهج التطور

يمكن القول بوجه عام أن منهج التطور في دراسة الأمة والمجتمع العالمي يذهب  
الى أن التطور عبارة عن تحول اتجاهي ( أى تحول في الاتجاهات ) انشائي بعبارة  
المضى . وتنشأ نظرية التطور عادة نمطا من «المراحل» مرتبطا طبقا لمعايير زيادة  
التباين أو التخصص في العناصر المكونة للنظام ، وبالإضافة الى ذلك يدخل بعض  
الكتاب عددا من المعايير الأخرى التي تبين اتجاهات التطور وتسمح بتحديد مراحله  
المختلفة . ومنهج التطور عبارة عن وصف مرتب للظواهر المختلفة ، وبيان التطورات  
التوالي لهذه الظواهر . ويفسر لنا هذا المنهج منشأ هذه الظواهر أيضا ، أى المرحلة  
الأولى أو الابتدائية التي نشأت فيها الظاهرة .

ويجدر بنا أن ننوه بأن كل نظرية من نظريات التطور تتضمن قضايا قيمية ( تتعلق بالقيم ) أو معيارية تحكم اختيار المعايير المستخدمة لبيان اتجاه التطور . وهذه تتصل بالوظائف العملية للنظرية التي تستخدم غالبا في تبرير برامج التحول الاجتماعي . ويدعى معارضو البرامج الاجتماعية التي تبررها نظرية التطور أن هذه البرامج تمثل مصالح خاصة لا عامة . وكثيرا ما يرفض المعارضون أيضا نظرية التطور بحجة أنها تخضع للظواهر لمعايير عامة تختلف في الحقيقة كيفا ونوعا ، ولذلك لا يمكن قياسها بمقياس واحد .

ويرى اصحاب منهج التطور أن الأمة هي مرحلة معينة من مراحل التطور في تنظيم المجتمع . وهم يفترضون ترتيبا معيناً لأنماط التنظيم الاجتماعي التي يحل بعضها محل بعض . ومن أمثلة هذه الأنماط المرتبة على النحو المذكور ، التسلسل المتصل الآتي الذي يفترض أن التنظيم الاجتماعي البدائي بدأ على شكل قوم رحل أو قبائل متبدية تجمعهم رابطة القرابة والنسب قبل كل شيء . ثم حل محل هذا التنظيم الدولة أو الحكومة في الحضارات القديمة ، ثم النظام السياسي الامبراطوري ، ثم الدولة القومية ، ثم النظام العالمي . ومكان الأمة في هذه السلسلة التطورية أو في هذا السلم الهرمي المتدرج يختلف باختلاف مناهج البحث المختلفة .

وقد اهتم رجال الفكر الاجتماعي البولندي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين اهتماما كبيرا ببحث المشكلات المتصلة بموضوع الأمة التي أدخلها البولنديون فيما نقلوه من مذهب التطور عند « دوركايم » و « ماركس » أصالة السوسيولوجيا البولندية وطلابها الفريد . خذ مثلا ما كتبه ب. ليما نوفسكي مؤلف أول بحث بولندي بعنوان « السوسيولوجيا » ، ومؤسس برنامج الاشتراكية الوطنية ، قال : « إن اسمي كيان اجتماعي خلقه التطور الاجتماعي حتى الآن هو الأمة التي تشعر بشخصيتها » أ هـ .

وبعد الحرب العالمية الثانية أدت الجهود المكثفة للحركات المناهضة للاستعمار ، وظهور كثير من الدول المستقلة الجديدة في آسيا وأفريقيا إلى وضع النظريات الاجتماعية للتطور الاجتماعي والاقتصادي ووضع المذهب العصري . وذهبت هذه النظريات إلى أن الأمة الحديثة هي النتيجة النهائية لقيام المجتمع الصناعي . وتبع ر. امرسون العمليات المؤدية « من الامبراطورية إلى الأمة » ( كما سمي كتابه ) فقال : « من الخصائص الرئيسية للثورة الكبرى في العصور الحديثة التي أبرزت الصالمة الحديث إلى حيز الوجود هي أن الشعوب البشرية استحوذ عليها في مراحل متوالية شعور قوى بل شعور غلاب في بعض الأحيان بأنها أم » ؛ وختم كتابه بقوله « من أعظم الأسئلة التي لا جواب لها ، والتي لا يزال من المتعذر إيجاد جواب لها هذا السؤال : « هل يمكن أن تلغى الأمم نفسها وتتوحد بطريقة ما في السعي وراء مصلحة مشتركة ؟ » .

ويقترح ماركس نظاما فريدا في تصنيف أشكال التنظيم الاجتماعي والاقتصادي مؤكدا أن هذه التنظيمات سارت في مراحل متتالية : أولاها مرحلة المجتمعات البدائية ، ثم مرحلة الأسلوب الآسيوي في الإنتاج ، فمرحلة الرق القديم ، فمرحلة

الاقطاع ، فمرحلة الرأسمالية وأخيراً مرحلة الاشتراكية باعتبارها المرحلة الأولى من المجتمع الشيوعي . وفي رأى ماركس أن الأمة هي وليدة النظام الرأسمالي وأنها تظل قائمة في ظل النظام الاشتراكي ، ولكنها سوف تختفي وتتلشى ( تذبل ) معها الدولة في ظل الشيوعية . وهذا التصور الماركسي يعترن بالتركيز على فكرة الطبقة والروابط الطبقة دون التركيز على الروابط القومية ، كما يقترن برفض القومية والعدول عنها الى الدولية العمالية ( البروليتارية ) . وجهة النظر الماركسية التقليدية هي أن العالم ينقسم الى نظامين أساسيين هما النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي ، وهذان النظامان يخوضان صراعاً يتوقف على نتيجته مصير العالم . نرى المناهج الماركسية الجديدة المعاصرة أن النظام العالمي هو نتيجة الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي ظهر لأول مرة في القرن السادس عشر والذي يقوم على أساس تقسيم العمل من الناحية الوظيفية والمهنية ، بل من الناحية الجغرافية أيضاً ، كما يقوم على أساس تبادل السلع بين الدول المتأثرة التي تحتل مركز الصدارة في العالم ، والمناطق المستغلة ( بفتح الغين المنقوطة ) الخاضعة للسيطرة ، والتي تقع على هامش هذه الدول . وينقسم المجتمع الى طبقات على نحو مماثل لما سبق سواء على المستوى العالمي أو على مستوى الدول خاصة . وفي كل حالة يعتبر نوع العلاقات السائدة في الاقتصاد العالمي هو المتغير الحاسم في الموقف . ويقول « س . تشيردن » : « نظراً لهذه الخصائص الأساسية فإن الدول الاشتراكية ، برغم قيامها على المذهب الاشتراكي قصداً وعمداً لم تستطع أن تنجح في خلق نظام اقتصادي واجتماعي اشتراكي منظم ، لأن قوى الاقتصاد العالمي الرأسمالي قد صاغت الدول الاشتراكية بحيث تقوم الآن بدور عملي هو إعادة النظام الرأسمالي ، بمعنى أنها بقيت جزءاً من الاقتصاد العالمي الرأسمالي » .

ويميل كثير من الكتاب الآخرين من غير الماركسيين أيضاً الى القول بأن الأمة والمجتمع العالمي انما هما مرحلتان من مراحل التطور المستمر ، وأن تطور النظام العالمي مماثل للدول القومية . مثال ذلك أن ١٠ أنكليز يرى في نموذج التطور « لظهور النظم الاجتماعية في العالم » أن هناك ضرباً من الواجب الحتمي التقني يدفع النظام العالمي الى تلبية نفس الاحتياجات الوظيفية التي سبق أن لبها نظام الدولة ، وأن نظام الدولة لبي نفس الاحتياجات الوظيفية التي سبق أن لبها نظام الحكم المحلي . بيد أن هذا النموذج عرضة للشك من الناحيتين النظرية والعملية . فاما من الناحية النظرية فاننا نشك في أن هذا النموذج نفسه يمكن أن يشكل أساساً لوصف كافٍ للعمليات التي أدت الى ظهور الدول القومية والنظام العالمي . واما من الناحية العملية فاننا نشك في أن اقتراح تسوية المشكلات الدولية طبقاً لنموذج الدولة القومية ( أي تسوية المشكلات عن طريق اقامة حكومة عالمية ) هو اقتراح عملي قابل للتنفيذ .

والدليل على ذلك تلك النتائج التي أسفر عنها البحث المقارن عن « صورة العالم في سنة ٢٠٠٠ » فقد كان إلغاء الحدود القومية تمهيداً لاقامة حكومة عالمية من بين خمسة بدائل على الأقل تتصل كلها بقضية السلام ( ضمن قائمة تضم ٢٥ بديلاً ) . ولكن على الرغم من أن ذلك البديل لقي تأييداً من بعض الدول مثل اليابان ، والنمسا ،

واسبانيا والمملكة المتحدة ، فانه قبول بالرفض من جانب دول أخرى مثل بولندا ، ويوغوسلافيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والنرويج ، وفنلندا .

### مقومات الأمة وتطور النظام العالمي

في التعريفات التي تعدد معنى « الأمة » ، وتؤكد انها جماعة من الناس انتظم شملها على مدى التاريخ ، يتجه النظر عادة الى العوامل التي يقال انها تفسر نشأة هذه الجماعة ، كما يتجه الى الصفات التي يقال انها تميز هذه الأمة على وجه الخصوص . ويرى « امرسون » أن المقومات التي تكون الأمة هي : الشعب ، والأرض ، والدولة ، واللغة ، والثقافة ، والديانة ، والاقتصاد ، والشعور القومي . وتشتمل العمليات الخاصة بتكوين الأمة عادة على تحديد مساحة معينة من الأرض تنشأ فيها روابط عرقية وسلامية بين سكان هذه الأرض ، وغالبا ما يتم ذلك نتيجة استخدام لغة مشتركة . ومن هذه العمليات أو المقومات أيضا اقامة نظام معين من العلاقات الاقتصادية ، والرغبة في اقامة نظام سياسي قائم بذاته وهو الدولة ، ومنها أيضا وجود تراث ثقافي خاص تتصل به صفات شخصية في السكان هي الأخلاق القومية . يضاف الى هذه المقومات تكوين شعور قومي يتألف عادة من : ( أ ) تحديد اقليم معين يكون ملصكا للأمة (ب) الاعتقاد بأن للشعب المكون لهذه الأمة مصيرا تاريخيا مشتركا ( ويدخل في ذلك الاعتقاد بوجود اصل مشترك لهذا الشعب ) (ج) الشعور بوجود ميراث ثقافي مشترك ينتقل بين الأجيال بواسطة لغة مشتركة ( د ) تحديد الصفات التي تميز الأمة عن غيرها من الأمم (هـ) الشعور بوجود مصالح مشتركة ، وغالبا ما ترتبط هذه المصالح بظهور الدولة القومية . والواقع أنه لا يمكن القول بأن كل مقوم من هذه المقومات يعتبر شرطا ضروريا لوجود الأمة . ويمكن ذكر عدد من الأمثلة التي يؤيد هذه النقطة : فلعدة قرون حرمت الأمة اليهودية من الوطن ، ولكنها بقيت أمة ، وكذلك أهل سويسرا يتكلمون أربع لغات مختلفة ومع ذلك يكونون أمة ، والأمريكيون يتألفون من سلالات وأجناس مختلفة ، ولهم ألوان متعددة من التراث الثقافي ولم يمنع ذلك أن يكونوا أمة ، وظل البولنديون لأكثر من أربعة قرون مقسمين بين ثلاث دول مختلفة من الناحية السياسية والاقتصادية ولكنهم ظلوا مع ذلك أمة . والحق أن الشعور القومي وحده هو الذي يمكن اعتباره شرطا كافيا لوجود الأمة . ولذلك اقتصر الكثير من التعريفات المحددة للأمة على القول بأن الشعور القومي أو « وحدة العواطف » هو المقوم الأساسي للأمة . وحجة الذين ينتقدون هذا التعريف أن القول بذلك من شأنه أن يجعل هذا الشعور القومي معلقا في فراغ ، في حين أن ظهوره في الحقيقة هو نتيجة التفاعل الديناميكي بين المقومات والعوامل السابق ذكرها .

وقد أدت الطرق المختلفة التي تتفاعل بها هذه العوامل معا والأهمية النسبية لكل منها في بعض الحالات الى ظهور نظريات متباينة في وصف عملية ظهور الأمم . مثال ذلك أنه في أوروبا الغربية ( المملكة المتحدة ، وفرنسا ، واسبانيا ) كان العامل الرئيسي في تكوين الأمة هو مركزية الدولة خلال فترة الحكم المطلق . وعلى نقض ذلك كانت اللغة المشتركة في أواسط أوروبا وشرقها هي العامل الرئيسي في تكوين الأمة .



ونشأت فروق بين هذه النظريات أيضا بسبب ما لعبته الطبقات الاجتماعية من دور رئيسي في عملية الوحدة القومية : ففي أوروبا الغربية ارتبطت عمليات التحول السياسي المؤدى الى انهيار نظام الاقطاع بالتقدم الاجتماعى الذى أحرزته الطبقة البورجوازية وفريق من طبقة الفلاحين ، بحيث استوعبت الدولة هذه الطبقات الاجتماعية . وفى شرق أوروبا عاد نظام الاقطاع الى الوجود فى القرن السابع عشر وبذلك أصبحت الأمة السياسية مؤلفة من طبقة الأشراف . وفى فرنسا قامت ثورة بورجوازية وحطمت الحواجز الاجتماعية والسياسية التى سبق أن جعلت بناء الأمة مقصورا على الطبقة الاقطاعية والطبقة المتعلمة المرتبطة بها . وكان معنى هذا أن الطبقة الثالثة فى فرنسا ( طبقة العامة ) التى تولت السلطة استحوذت أيضا على تراث الشعور القومى وعلى تراث الدولة وادى هذا الى ممارسة جماهير الفلاحين للنشاط السياسى والى التطابق بين الدولة والأمة ، بحيث أصبح مفهوم « المواطن الفرنسى » مرادفا « للرجل الفرنسى » . وفى أواسط أوروبا وشرقها ثم اندماج الطبقات المختلفة وبخاصة الفلاحون (١) فى أمة واحدة بطريقة أشد تعقيدا من ذلك . وسنتكلم فيما بعد على الطريقة التى تم بها هذا فى بولندا .

وعلى الرغم من التباين الهائل بين الطرق والوسائل التى أدت الى ظهور الأمم الحديثة ، فإن البحث فى قيام الأمم يكشف غالبا عن أوجه شبه مدهشة بين النتائج فى مختلف أنحاء العالم . ومن أوجه الشبه هذه انتشار وسائل الانتاج القائمة على استخدام مصادر متشابهة للطاقة ؛ وتقسيم العمل على غرار واحد ؛ وزيادة التشابه بين أوضاع النظم المختلفة وانماط التنظيم ( وبخاصة البيروقراطية المنظمة علميا وفنيا ) ؛ وانتشار نظام عالمى تتعدد فيه الطبقات الاجتماعية ؛ وتكوين مجموعة موحدة من القيم والاتجاهات التى توصف بأنها « حديثة » خلافا للقيم والاتجاهات التقليدية ؛ وإقامة الدول القومية فى أنحاء العالم واضفاء الشرعية على نظامها السياسى على أساس الهوية القومية لمواطنيها ، وسعى هذه الدول لبسط سلطانها على حياة المواطنين .

هذا والتناقضات التى تشوب عملية ايجاد نظام عالمى مؤلف من الدول القومية شبيهة بالتناقض الظاهرى بين التجانس السائد فى العالم والمشاهد فى ظهور دول قومية على غرار واحد وبين التأكيد فى الوقت نفسه على الاستقلال الثقافى لهذه الدول . يضاف الى ذلك أن تحليل الارتباط بين التطور القومى ، وتطور النظام العالمى يبين لنا أن زيادة التشابه بين الأوضاع الأساسية والتنظيمات الاجتماعية الظاهرة فى جميع أنحاء العالم لا يقتصر بنمو المساواة الاجتماعية . ويؤكد المؤلفون الذين قاموا بهذه الأبحاث ما يلى فى مقدمة كتبهم :

« العالم الحديث تسوده تحولات اجتماعية تؤكد تقسيم العمل فنيا وعلميا ، كما تؤدى الى خلق دول قومية بيروقراطية قوية ، وثقافة عالمية قائمة على تمتع الفرد

(١) الفلاحون مبتدا مؤخر ولذلك ذكرت مرفوعة . والمبر هو متعلق الجار والمجور فى كلمة «بخاصة» .  
( المترجم )

المتعلم بحرية الإرادة والمسئولية . ولكن هذه النظم العالمية يشوبها التفاوت الهائل وعدم المساواة سواء داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات بعضها وبعض ، أ هـ .

ويقولون في ختام كلامهم :

كما أن ظهور النظام الرأسمالي واقتصاد السوق القائم على المنافسة أدى الى تركيز السلطة الشرعية والقوة الاجتماعية في يد الفرد ، كذلك ظهور الاقتصاد العالمي المعاصر ، والثقافة المعاصرة يضيفي الشرعية على الدول القومية ويجعلها أداة للمصل الجماعي » .

ولا شك أن التناقض بين تطور الدول القومية وتطور النظام العالمي من شأنه أن يؤدي الى اتجاهات متناقضة في تكوين الوعي والشعور كما يؤدي الى مشكلات الهوية . ويقول س . بتمان في ذلك : « الهوية القومية تتعارض مع الايديولوجيات التي تمجد استقلال الفرد أو الولاء لفكرة الدولة العالمية التي تتجاوز الحدود القومية . ولا شك أن هذه المتناقضات والمشكلات ترتبط بتعارض المصالح بين مختلف الهيئات الاجتماعية بيد أن شعور الأفراد بها وطرق حلها تتأثر بعمليات اجتماعية نفسية يمكن اكتشافها عن طريق نظريات التطور الأخلاقي وتكوين الهوية » .

### التطور الأخلاقي والهوية القومية

تقول نظرية تطور الوعي الأخلاقي والهوية التي صاغها ج . هابرماس ، والمستمدة من نظريات ج . بياجيه ، ول . كولبرج ، و أ . أريكسون ، وغيرهم ، أن هذا التطور يسير طبقا للمراحل والمستويات الآتية :

**أولا - المستوى قبل التقليدي :** وفيه تفسر الأحكام الثقافية وقيم الخير والشر ، والحق والباطل على أساس النتائج المادية للعمل وعلى أساس القوة المادية لأصحاب هذه الأحكام وهذا التقييم ( الخير هو ما يجلب اللذة ، أو هو ما يأمر به أرباب السلطة ، والشر هو ما سبب الألم أو ما ينهي عنه أرباب السلطة ) . وفي المواقف التي يلتبس فيها الأمر بقيم الأعمال طبقا لنتائجها لا لنوايا أصحابها . وفي هذا المستوى يظهر الشعور بالهوية القومية ، عندما يرى الإنسان أشياء ذات هوية محددة ويرى أنه كائن حي ذو هوية مستقلة . ولكن الإنسان لا يصل في هذا المستوى الى التمييز بين البيئة المادية والاجتماعية . وينقسم هذا المستوى الى مرحلتين : المرحلة (١) وهي الاتجاه نحو المقاب والطاعة ، والمرحلة (٢) وهي الاتجاه الذرائعي النسبي ( نسبة للمذهب الذرائعي الذي يتخذ من النتائج العملية مقياسا لتحديد قيمة الأشياء ) الذي يرى أن العلاقات بين الناس تقوم على أساس مادي وذرائعي كتبادل السلع والخدمات .

**ثانيا - المستوى التقليدي :** وهو الذي ينظر فيه الى تحقيق آمال وتوقعات أسرة الفرد أو جبايته أو أمته باعتبار ذلك أمرا قيما في حد ذاته بصرف النظر عن النتائج المباشرة والواضحة . وفي هذا المستوى تنمو هوية الدور الذي يقسم به

الشخص فى المجتمع ، والنمط السلوكى الذى ينتجه بالإضافة الى التمييز بين البيئة المادية والاجتماعية ، وتحديد الخط الفاصل بين ذاتية الانسان والمجتمع والعالم الخارجى ، والفرقة بين الخيال ، والمدرجات الحسية ، وبين النزوة الطارئة والواجب . ومعنى هذا أن وحدة الشخص تتكون عن طريق غرس القيم فى نفس الانسان بحيث تصبح مبدأً هادياً له سواء بطريقة شعورية أو لا شعورية . وفى هذا المستوى يمكننا أن نتبين مرحلتين أخريين : المرحلة (٣) وهى الاتجاه نحو الوفاق بين الأشخاص والمرحلة (٤) وهى الاتجاه نحو القانون والنظام .

**ثالثاً - المستوى بعد التقليدى :** وفيه يبذل مجهود واضح لتحديد القيم والمبادئ الأخلاقية التى تكتسب الصفة الشرعية ويقرر تطبيقها وسريان مفعولها ، بصرف النظر عن سلطة الجماعات التى تؤيدها وتنادى بها ، وبصرف النظر عن اشتراك الفرد فى هذه الجماعات وانضمامه إليها . وفى هذا المستوى يستعاض عن هوية الأدوار والأنماط السلوكية بهوية الأنا التى يبدأ فيها الفرد التمييز بين شخصيته وبين كل الأدوار ومعايير السلوك الخاصة . وفى هذه المرحلة يهتدى الفرد بمبادئ عامة وينظم نشاطه فى حياته الخاصة . ويمكننا أن نتبين مرحلتين إضافيتين فى هذا المستوى : المرحلة (٥) وهى الاتجاه القانونى نحو العقد الاجتماعى الذى ينصب فيه الاهتمام على القواعد الاجرائية للوصول الى الاتفاق والاجماع على وجهة النظر القانونية ، ولكن مع احتمال تغيير القوانين بعد التفكير العقلى فى فائدتها الاجتماعية ؛ والمرحلة (٦) وهى الاتجاه نحو مبادئ خلقية عامة عندما يتحدد الحق والخير بقرار من ضمير الانسان طبقاً لمبادئ أخلاقية يختارها الانسان بنفسه أعنى مبادئ العدل ، والمعاملة بالمثل ، والمساواة والحقوق الانسانية ، واحترام كرامة الانسان باعتباره فرداً من افراد البشر .

وفى رأى هابرماس أن هذا التخطيط لمراحل التطور الذى ذكره كولبرج ، إنما هو تخطيط ناقص ، يحتاج الى اضافة ، اذ أصبح من الممكن تجاوز مرحلة الأخلاق العامة الشكلية والوصول الى مستوى المرحلة (٧) أى مرحلة « آداب الكلام العامة » التى لا يصبح فيها مبدأ تبرير المعايير هو مبدأ العمومية أو التعميم المقبول بأنه قابل للتطبيق ، بل يصبح هذا المبدأ هو الطريقة المنطقية التى يتبعها المجتمع فى اثبات صحة المعايير . ويجب تقييم هذه الطريقة طبقاً لمعايير الاتصال المثالى الصحيح الذى يتاح لكل مشترك فيه فرصة متكافئة .

١ - لأن يقول قولاً يفهمه العقول .

٢ - لأنه يثبت صحة أقواله .

٣ - لأن يبرهن على صدق نواياه وإخلاصها .

٤ - لأن يقرر صحة معاييرهِ .

والقاعدة العامة أن الانتقال خلال هذه المراحل المتتالية محفوف بالصعوبات والمشكلات . ويمكن أن يكون حل المشكلات والتناقضات الجديدة التى تنشأ فى مراحل

معينة مسبقا بشئ، من الهدم والتراجع . ولعل الشرط الضروري للتغلب على الأزمة والتقدم نحو مرحلة أعلى من التطور هو اكتساب الخبرة المناسبة . وكما قال ج . تاب ، و لـ كولبرج : « ان امكان الوصول الى أحكام أخلاقية قانونية ناضجة يتوقف على ايمان البيئة بها ، وعلى اتاحة الفرصة لاجراء الحوار والمشاركة فى المسئولية وفى صنع القرار . وإذا لم تنهيا هذه الفرصة فانه يخشى أن يتجمد بعض الأفراد فى مستويات دنيا من التطور وأن يعتمد آخرون الى حل عقدة التناقض عبر المتاريس ( أى اثارة الشغب ) و/ أو عبر الحواجز ( أى عن طريق الانحراف ) » .

ويبدو أن الأزمة الحالية فى بولندا - أزمة تبرير النظام السياسى بغض النظر عن مصادره الاجتماعية والاقتصادية الأساسية - ترتبط أيضا بانهايار المعايير التقليدية التى ظلت سائدة حتى الآن ( وسنعود الى هذه النقطة فيما بعد ) .

وقد لاحظ هابرماس ، التشابه بين مراحل التطور الأخلاقى عند الفرد ، وبين تطور النظم القانونية والأخلاقية والآراء العالمية ، وتابع كولبرج فى قوله « ان الاتجاه نحو العقد الاجتماعى - مثلا - الذى يميز المرحلة (5) هو « الأخلاق الرسمية » عند الحكومة الأمريكية والدستور الأمريكى . ومن ناحية أخرى فان المعايير المناظرة للمثل العليا فى المجتمع الاشتراكى ترتبط بالانتقال الى المرحلة (7) أى مرحلة « آداب الكلام العامة » .

ويحاول هابرماس ، أن يبين وجود هوية متشابهة فى كل من التطور الفردى ، وتاريخ البشرية ، فيقول ان شعور الانسان بهويته يتيح له استمرار تاريخ حياته ، والاحتفاظ بالحدود الرمزية لنظام الشخصية عن طريق التحقيق المتكرر لهويته ، المرتبط بوضع الانسان نفسه فى العلاقات الذاتية التى تربط بين افراد المجتمع . وتنشأ الهوية الجماعية عن هذا الوضع الذاتى كما تنشأ عن الاعتراف المتبادل بين الجماعات التى تتمتع باستمرارية تتجاوز الحيز الزمنى لحياة أعضائها . وفى رأى هابرماس ، أن هناك علاقة تكاملية بين الهوية الفردية والهوية الجماعية نظرا لأن وحدة الشخصية تتكون عن طريق العلاقات التى تربط الفرد بغيره من افراد الجماعة . وهذا التطور للهوية يقوم أولا على الاندماج فى الجماعات المادية الأقل تعقيدا ( الأسرة ، النظراء والأنداد ، الجيران ) ثم تقوم ثانيا على الاندماج فى جماعات معنوية أوسع نطاقا ( المجتمع المحلى ، المدينة ، الدولة الأمة ، البشرية جمعاء ) .

وتظهر أشكال مختلفة من الهوية تبعا للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الموضوعية ، وتبعا للقيم والمعايير والاعتقادات المركزية التى تمكن الفرد من معرفة وحدته الذاتية ومشابته لغيره من أعضاء الجماعة ويعتقد أعضاء الجماعة أن انتهاك هذه القيم والمعايير يهدد هويتهم الشخصية ذاتها .

وفى رأى هابرماس ، أن الهوية الجماعية فى مجتمعات العصر المحجرى الجديد المبينة على الاعتقاد بانحدارهم من سلف مشترك كانت لونا من الهوية الطبيعية التى لم تفرق بين العالم الطبيعى والعالم الاجتماعى . ولكن ظهور الدول اقترن بتطور الهوية

على أساس الانتماء المشترك الى تنظيم اقليمي واحد والارتباط العاطفي بشخص الحاكم .  
وعندما تألف المجتمع تدريجاً من من طبقات اجتماعية مختلفة تحولت الهوية الجماعية  
الى هوية أدوار ووظائف يؤديها ممثلو هذه الطبقات وترتبط بنظام سياسي واحد .

« ان نشأة نظام الأمم تبين كيف تغير هذا النوع من الهوية الجماعية تحت ضغط  
الدول الحديثة . وتعد الثورة الفرنسية حالة نموذجية لذلك : اذ نشأت الأمة مع  
الدولة الدستورية البورجوازية ، والتجديد الاجباري العام للأفراد » .

وهكذا ظهرت الهوية الجماعية للمجتمع البورجوازي بفضل مبادئ صامية مجردة  
هي الشرعية ، والأخلاق ، والسيادة . على أن هذه المبادئ المجردة هي خير ما يناسب  
هوية المواطنين العالميين لا هوية المواطنين في دولة من الدول . وقد اختلف هذا  
التناقض بين الهويتين بصفة مؤقتة عن طريق الانتماء للأمم . ذلك أن الأمة هي الهوية  
الحديثة التي حلت عقدة التناقض بين « عالمية » القوانين والأخلاق البورجوازية في  
الدول من جانب ، و « اقليمية » الدول الفردية من جانب آخر . ويوجد اليوم عدد  
من الدلائل التي تبين أن هذا الحل الذي اكتسب أهمية تاريخية لم يعد قائماً .

وتؤيد نتائج الأبحاث الدولية المقارنة ما ذهب اليه « هابرماس » من أن الهوية  
القومية تمثل مرحلة تاريخية انتقالية ، ثم تلاشي شيئاً فشيئاً في الدول المتقدمة .  
على أن هذه الأبحاث دلت على وجود تفاوت في درجة الهوية القومية عند المواطنين سواء  
في دولة بعينها أو - بدرجة أكبر - بين الدول ذاتها .

ويؤخذ من نتائج كثيرة من الدراسات التجريبية أن صفات الشخصية وقيمتها  
واتجاهاتها في المراحل المختلفة التي سبق ذكرها تعتمد على بعض العوامل مثل  
طبيعة عمل الفرد ، ومستواه التعليمي ، وطبقته الاجتماعية ، ومركزه الاجتماعي  
والاقتصادي ، ودرجة اتصاله بالمستويات العليا من الحضارة ، وبالنظم والهيئات  
الحديثة ، وبالبينة الحضرية ، وبوسائل الاعلام وغير ذلك من العوامل . وفي وسعنا  
أن نقول - بناء على نتائج البحوث المقارنة بين الأمم - أن المستويات المختلفة للتطور  
الاجتماعي والاقتصادي والانتماء الى طبقات اجتماعية بعينها داخل كل مستوى ، تؤثر  
في الوصول الى مراحل معينة من الوعي الأخلاقي والشعور بالهوية . وفي وسعنا أن  
نقول أيضاً ، أنه كلما ازدادت مرحلة التطور الاجتماعي والاقتصادي تقدماً ، ازداد  
أيضاً عدد الأشخاص الذين متاح لهم الفرصة للوصول الى مراحل أعلى من التطور العلمي  
والأخلاقي ، وإلى مستويات أعلى من الهوية . أما في المستويات الدنيا من التطور  
الاجتماعي والاقتصادي فإن فرص الوصول الى المراحل العليا من التطور السيكولوجي  
( مطالب تحقيق الذات ، والتفكير النظري والعلمي والاستقرائي ، والمبادئ الأخلاقية  
العامّة ، واستقلال الشخصية ، والاهتمام بأمر الإنسانية ) تختلف اختلافاً كبيراً  
ولا متاح في العادة إلا للصفوة المختارة والقلّة الممتازة . ويتسع مجال الانتفاع بهذه  
الفرص باتساع نطاق التصنيع ؛ وارتفاع إجمالي الناتج القومي ، وانتشار التعليم ،  
والنظم الاجتماعية والاقتصادية الحديثة ، واتساع نطاق الاتصال الجماهيري . وتتوقف  
السمات الخاصة للشعور القومي في مختلف البلدان على مراحل التطور الاجتماعي

والاقتصادى المؤثر فى اتجاهات المواطنين ومستوى هويتهم كما تتوقف على العلاقات بين الطبقات والجماعات ، وأثرها فى الثقافة القومية .

ونستطيع أن نستدل من نتائج مختلف الدراسات الثقافية على أن الانتماء القومى (= الانتماء الى أمة من الأمم ) بالغ الأثر فى اتجاهات الأفراد وقيمهم ، ففى كثير من الأحوال يكون هذا الأثر أقوى من أثر المركز الاجتماعى للفرد . ويشمل أثر الانتماء القومى الآثار المترتبة على مجموعة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المرتبطة بعضها ببعض ، كما يشمل آثار التراث القومى الذى يعزز مجموعة هذه العوامل ، ويعزز خلاصة التجارب التى تم اكتسابها خلال التاريخ لتطور كل أمة ، ثم يحول هذه العوامل والتجارب الى مجموعة من الرموز والمعانى .

ومن المشاهد أن تاريخ الشعور القومى الذى يتجلى فى التراث الثقافى لكل أمة يخضع لقوانين مشابهة للقوانين التى يخضع لها تكوين الهوية الفردية والهوية الجماعية فى تاريخ البشرية . ويمكننا أن نتبين ذلك فى حالة بولندا .

#### نشأة وتطور الشعور القومى فى بولندا

لقد كان أساس نشأة الهوية القومية فى بولندا هو تأسيس الدولة البولندية فى نهاية القرن العاشر ، وظهور اسم البلاد الذى ظل قائماً الى يومنا هذا . وقد ظهر اسم «بولندا» أول ما ظهر بين القبائل البولندية التى عاشت فى أوائل العصور الوسطى فى البلاد الواقعة بين الأجزاء الوسطى من نهري الفيسيولا والأودر وبذلك تحددت معالم البلاد البولندية ، وقام زعيم هذه القبائل (ميزكو الأول) بتوحيد الأراضى التى تؤلف ساحة بولندا الحالية على وجه التقريب . ويتم الاحتفال بتاريخ تعميد ميزكو ... وهو سنة ٩٦٦ - (عندزواجه بأيرة تشيكية) كتاريخ رمزى لمولد الأمة البولندية وقد اتسم الاحتفال فى ١٩٦٦ ، بمناسبة مرور ألف سنة ، بصراع بين السلطات السياسية والكنسية - الأولى تؤكد دور الدولة ، والأخرى تؤكد دور الديانة الكاثوليكية فى تحقيق الوحدة الاجتماعية ، والهوية القومية . يضاف الى ذلك ارتباط الاحتفال بتأكيد التحالف السلافى ، وروابط «القربى» النابعة من استخدام لغة متشابهة من جانب ، وادماج البلاد فى فلك الحضارة الأوروبية الغربية من جانب آخر .

وفى بداية القرن الحادى عشر تبلور اسم « بولندا » باطلاقه على كل الدولة التى حكمها ميزكو الأول . وفى عهد خلفائه تكونت هوية جماعية تتجاوز حدود الهوية الطبيعية المبنية على روابط القربى فقط . وارتبطت الحاجة الى أشكال جديدة من الهوية بانحلال التنظيم القبلى ، والتباين الاجتماعى الذى أسفر عن انقسام الطبقات . وأخذ الذين ينتمون الى الحالة من الأعيان ملاك ملاك الأراضى يصفون أنفسهم بانهم «بولنديون» بصرف النظر عن أصولهم القبلية والاقليمية ، وشاركوا فى اقامة الدولة عن طريق ارتباطهم فى بداية الأمر مع حكام أسرة « بياست » التى أنشأت الدولة .

والدليل على ظهور هذه الهوية هو أول تاريخ بولندي كتبه في القرن الثاني عشر رجل أجنبي اسمه « جالوس أنونيموس » وقال فيه « على الرغم من أن بولندا محاطة بكثير من الشعوب المسيحية والوثنية التي تحاربها .. لم يتمكن أى شعب من هذه الشعوب من إخضاعها » . وقد مجد المؤرخ حكام البلاد فوصفهم بالظفر على الأعداء ، والعدل فى حكم البلاد ، والدفاع عن البلاد ، ووصف الفرسان بالشجاعة والولاء للحكام . ويتضح من التواريخ الأولى أن مشكلة الصراع بين السلطين الكنسية والبنديوية ظهرت فى ذلك الحين . ولم تظهر فى بولندا قط عبادة حاكم مقدس بل ظهرت بدلا من ذلك عبادة تدور حول الأسقف الشهيد « سنان ستانسلوس » الذى قاوم السلطات الدنيوية . وفى القرن الثاني عشر ألف رجل بولندي اسمه « ونسنتى كادلوبيك » تاريخا كتب فيه ان الدولة ليست ملكا لأسرة حاكمة ، وانه ينبغي أن يحكمها ملك يتجاوب مع كبار الرجال ممن يتصفون بالتقوى والشجاعة والحكمة . ويعرض علينا « جان دلوجوس » فى تاريخه الذى ألفه فى القرن الخامس عشر صورة متباينة بشكل ملحوظ عن هوية البولنديين فى العصور الوسطى ( تتألف أساسا من الأعيان والفلاحين ) الذين يعتقد أن صفاتهم السيكلوجية تأثرت بالأحوال الجغرافية . وكما قال المؤرخ ج. كلو كزوفسكى :

« ان جميع العلاقات المعقدة التى تربط بين المجتمع والبلاد والسلطة - المتمشية مع مقتضيات الشعور القومى النامي - أخذت فى أخريات القرون الوسطى ، بل فى القرن الثالث عشر على التحقيق توصف بأنها « طبيعية » . وطبقا لهذا المفهوم ينبغي أن تملك الأمة الإقليم الأهل بشعب هذه الأمة التى يرتبط بعضها ببعض بروابط طبيعية والتى يحكمها رجال من أبنائها . وانك لتجد أن دلوجوس يؤمن إيمانا قويا بأن الأمور فى بولندا يجب أن تكون طبيعية وأن يحكمها أبنائها ، ويرى دلوجوس أن زوال الحكم الطبيعى واستيلاء ملوك من أصل أجنبي على زمام السلطة إنما هو تكة على البلاد ، أ هـ .

ويكشف لنا تاريخ دلوجوس عن انهيار الهوية الجماعية . وشعوره بظهور أزمة أخلاقية فى المجتمع .

وقد شعر الناس بالصفات المميزة لأمتهم عندما رأوها مביئة لصورة الأجانب ، وبخاصة القسس والنبلاء والتجار الذين استقدمهم الحكام الى البلاد لرفع مستواها الاقتصادى والثقافى ، وتقليل الفروق بينها وبين أوروبا الغربية . وأثار الأجانب الوافدون الى البلاد ضربين من الشعور : أولهما إثارة غريزة حب الاستطلاع التى تجلت فيما لاقيه من كرم الضيافة وهو الأمر الذى تحدث عنه كل المؤرخين ، والثانى الشعور بعدم الثقة فى الأجانب ( وبخاصة الألمان لتحديثهم بلفة غير مفهومة ) . يضاف الى هذين زيادة تضارب المصالح بين النبلاء والقسس المحليين ونظراتهم الوافدين . ولم يأت القرن السابع عشر حتى تحول كل ذلك الى الشعور بالتهديد وكرهية الأجانب ، وكان رد الفعل لهذه الكراهية مظاهر جنون العظمة عند البولنديين .

ويمكننا أن نتبين كيف تحول الكبرياء القومي الى جنون العظمة بالمقارنة بين موقف « ميكو لاج ريج » من اللغة البولندية حيث نظم القريض باللغة البولندية في القرن السادس عشر لييني للألم الأخرى أن البولنديين لا يتصفون ببلادة الطبع ، وان لهم لغتهم الخاصة ، وموقف ف. دييوليكي ، الراهب الفرنسيسكاني الذي عاش في القرن السابع عشر ، وقال ان اللغة البولندية ليست هي أجل اللغات فحسب ، بل هي أقدمها أيضا « لأن أجدادنا تحدثوا بها في الفردوس » .

وتجلى أيضا جنون العظمة في افتخار البولنديين بموقع بلادهم الجغرافي في وسط أوروبا ، وكلما ازداد الدور الذي لعبته بولندا في الاقتصاد الأوربي ، ازداد الافتخار بهذا الموقع الوسط . وفي القرن السادس عشر اعترف البولنديون بتفوق الحضارة الغربية ، ولكنهم نسبوا الى أنفسهم التفوق في الفضائل الأخلاقية ( الفروسية والتقوى ، والعادات الحميدة ، والأمانة ) . وفي القرن التالي رسخ في نفوسهم الايمان بتاريخهم الفريد ، ونظامهم السياسي ، وأخلاقهم القومية . وفي الوقت نفسه انتحل البولنديون لأنفسهم زيا خاصا يجمع بين النماذج الغربية والنماذج الشرقية . وكان هذا الايمان يرتبط بالاعتقاد في أن بولندا هي قلعة المسيحية ، ودرع أوروبا ، ومخزن الحبوب فيها . وجدير بالذكر أن صورة العالم التي سادت قبل ذلك بعدة قرون وقضت بانقسام الشعوب الى مسيحية ووثنية على أن تتولى الكنيسة تنصير الأخيرة ، قد تغيرت في ذلك العهد . ويقول في ذلك « ج. تابينز » .

« كما أن لكل طبقة رسالتها الخاصة ، كذلك كل أمة اختصت برسالة معينة . فالانجليز يجوبون البحار ، والهولنديون يمارسون التجارة ، في حين أن البولنديين يدافعون عن الأمم المسيحية . وهذه الرسالة الأخيرة أشرف من الرسلتين الأوليين ، وهذا مما يزيد من شرف البولنديين ونبلهم » أ هـ .

وكان الدفاع عن المسيحية ضد غزوات التتار ثم الأتراك ، وتصدير القمح لتغذية جزء كبير من أوروبا ، هو مبعث الاحترام الذي حظيت به طبقة الأعيان البولنديين ، وأكسبها شعورا بالتفوق على « صفار التجار » من أهل إنجلترا وهولندا . يضاف الى ذلك أن « الحرية الذهبية » التي تمتعت بها طبقة الأعيان وأكسبها حقوقا سياسية كاملة بالإضافة ، الى حق انتخاب الملك ، أتاحت لها أن تنظر بعين الاحتقار الى رعايا الملوك أصحاب السلطة المطلقة ، وأشعرتها بأن النظم الأجنبية عديمة الفائدة ومخالفة للأخلاق البولندية .

وعلى الرغم من أن البولنديين كانوا يعتبرون سواء في الأخلاق القومية ( التي كانت تعتبر صفات سيكولوجية وأخلاقية ثابتة أسبغها عليهم الخالق « جل وعلا » الذي حدد مكانا دائما للأمة البولندية على خريطة القارة الأوروبية ) ، فان ج. تابينز يقول أن صورة البولنديين وصفاتهم انقسمت الى طبقتين : طبقة الأعيان ، وطبقة العامة ، ففي القرن الثامن عشر ظهرت فكرة « أمة الأعيان » ، وبذلك تم استبعاد الطبقات الأخرى من مفهوم الأمة لأن طبقة الأعيان نسبت نفسها الى أصل. يختلف عن أصل الفلاحين ، في حين أن شطرا كبيرا من الطبقة البورجوازية كان ينتمي الى أصل أجنبي . ويقول وذلك تابينز :



« صحيح أن طبقة الأعيان ورعاياها كانوا يسيرون لها واحداً في كنائس واحدة ، ويعتقدون أن الشعب كله انحدر من صلب آدم وحواء .. ولكن في التواريخ البولندية في عصر النهضة شاع القول بأن « الأمراء » هم من نسل سام ، و « الأعيان » هم من نسل يافث ، في حين أن الفلاحين هم من نسل حام .. وكذلك نقل مؤلفو الفولكلور ( الأدب الشعبي ) الجملة الواردة في الكتاب المقدس وفحواها أنه حكم على ذرية حام أن يكونوا من الأرقاء والأقنان » أ هـ .

وكان عزل الفلاحين خارج حظيرة الأمة يرجع إلى تدهور أحوالهم الاقتصادية والقانونية الناجمة عن « الرق الثانوي » المفروض عليهم من قبل طبقة الأعيان الذين كانوا يسعون إلى زيادة أرباحهم وتصدير محاصيل الحبوب إلى الغرب ، كما يسعون إلى الحد من تدخل الدولة لتحسين العلاقة بينهم وبين الفلاحين . وكذلك أدت الفروق الاقتصادية والاجتماعية داخل طبقة الأعيان ذاتها إلى إخضاع صفار الأعيان لكبارهم ، واتساع الهوة بين الواقع الاجتماعي والأيديولوجية الرسمية المنادية بالمساواة بين الأعيان لا فرق بين صغير وكبير . وكانت مقاومة كل المحاولات الهادفة إلى تقويض هذه الأيديولوجية التي عززت هوية الأعيان ودورهم ترجع قبل كل شيء إلى خوف الأعيان من انتقاص المزايا التي يتمتعون بها ولكنه كان يرجع أيضاً إلى مستوى آفاقهم العقلية . وقد دل البحث في ثقافة الأعيان على أن النظام التعليمي الخاص بهم يتطلب دراسة القانون وفن البلاغة اللازمين لممارسة الحياة السياسية على المستوى الاقليمي ، والمشاركة في الحياة الاجتماعية بالبلدان المجاورة . ولكن هذا النظام لم يكن يشجع التفكير المجرد والأفكار المتعلقة بمستقبل العالم . ولم تظهر الأزمة الاقتصادية والسياسية المقرونة بأزمة أوضاع الهوية التقليدية إلا في القرن الثامن عشر وهو القرن الذي ظهرت فيه « فلسفة التنوير » . وقد قدمت بعض الاقتراحات لدمج الطبقات الأخرى بالإضافة إلى طبقة الأعيان في كيان الأمة السياسية ، حيث أهاب « ستازيك » في كتابه الموسوم « تحذيرات إلى بولندا » بقومه قائلاً : « اصنعوا أمة واحدة من الأعيان وشباب المدن » ، وتضمنت هذه الاقتراحات المقارنة بين حالة بولندا وأوروبا الغربية ، وأوضححت أن بولندا تعتبر متأخرة طبقاً لمقياس التقدم التاريخي . ويقول في ذلك ستازيك : « إن بولندا تقف في تقدمها عند القرن الخامس عشر فقط ، في حين أن أوروبا تقف عند نهاية القرن الثامن عشر » أ هـ .

وقد أفضت أزمة النظام الاقتصادي والسياسي ، وأزمة الهوية الجماعية إلى تقسيم بولندا بين الدول المجاورة . وكان ذلك تجربة أليمة لا تبرح الأذهان خلال تطور الشعور القومي في القرنين التاسع عشر والعشرين . ومن مظاهر التناقض أن ضياع استقلال الدولة ساعد على تعزيز الهوية القومية في المجتمع البولندي ، وإن كان بعض المؤرخين كتبوا يقولون « إن الوحدة القومية نمت نتيجة التضامن بين المهزومين والناشرين » . وظل الفلاحون بمنأى عن الحركة الاستقلالية في النصف الأول من القرن ولكن الشعور القومي أخذ يسرى بينهم بعضه منحهم حق الاقتراع . وكانت سرعة انتشار الهوية القومية بين الفلاحين ترتبط أيضاً بتغير مفهوم الأمة ، إذ أصبح

هذا المفهوم يركز على وحدة اللغة ، والديانة ، والثقافة ، والعادات والتقاليد ، والأدب الشعبي والصفات السيكولوجية . وفى أواخر القرن ظهرت حركة العمال الذين خاضوا صراعا مع سلطات الاحتلال ، وأدت هذه الحركة الى معاداة الأمة بكافة طبقاتها لهذه السلطات ، مما عزز الهوية الطبقية والقومية بين صفوف العمال البولنديين .

وقد أدى تقسيم بولندا الى الفصل الواضح بين فكرة الأمة وفكرة الدولة فى الوعي الاجتماعى ، اذ لم يكن من الممكن أن تتفق الهوية القومية مع هوية مواطنى الدولة الذين رأوا أن سلطة الدولة تمثل مصالحهم . ذلك أن هذه السلطة كانت أجنبية ، ليس فقط لأنها كانت تمثل المصالح الأجنبية ، بل أيضا لأنها ألغت النظم والقوانين القديمة واستبدلت بها نظما وقوانين جديدة لم تكن مفهومة ولا متفقة مع التقاليد والأعراف القومية . وعلى الرغم من أن سيطرة السلطات الأجنبية استمرت أكثر من قرن لم تدخل هذه السلطات سوى تغييرات يسيرة فى السياسات المحلية ، والتقسيمات الادارية ، والقوانين ، والقضاء . وفى السبعين السنة الأولى التى أعقبت التقسيم الأول حدثت ست ثورات قومية منيت بالهزيمة وعادت بالوبال على الأمة . وترتبت على ذلك عزوف المجتمع عن الاهتمام بالسياسة والشعور بعدم القدرة على التأثير فى مجرى الأمور . وأصبح اعتقاد المواطنين بأن مصالحهم لا تتفق مع مصالح الدولة ومعارضتهم للسلطات من الأمور الثابتة المستقرة فى أعماق الشعور القومى حتى بعد استعادة الاستقلال .

وكانت الكنيسة الكاثوليكية هى المجال الوحيد من مجالات الحياة النظامية التى شعر فيها البولنديون باستمرار التقاليد القومية . ذلك أن التقاليد الدينية ربطت بين كل الفئات والطبقات الاجتماعية وشكلت أكبر عنصر جوهرى من عناصر الوحدة القومية البولندية ، اذ تمسك البولنديون بأهداب الكاثوليكية خلافا للألمان البروتستانت ، والروس الأرثوذكس والى يومنا هذا ظلت الوحدة الدينية عنصرا جوهريا من عناصر الهوية القومية البولندية ، وتعززت هذه الهوية بانتخاب أحد البولنديين لمنصب البابوية .

وفى أثناء التقسيم وضع برنامجان متعارضان لصيانة الأمة والحفاظة على هويتها ، وإعادة مولد الدولة : أولهما المذهب الرومانسى الذى استلهم تقاليد طبقة الأعيان ، ومثلها العليا اللبرالية واعتبر الأمة كيانا تاريخيا تم تشكيله بطريقة طبيعية وتلقائية ، ونوه بالمكان الخاص والفريد الذى تحتله بولندا فى العالم ، ونسب إليها شرف القيام بدور « المخلص » للعالم بسبب كفاحها من أجل الحرية . أما البرنامج الثانى فكان يركز على فلسفة التنوير ، والمذهب الوضعى . واتجه هذا البرنامج الى تقييم النظام السابق ، ونقد طبقة الأعيان الحاكمة ، واتهمها بأن أخطاها كانت السبب فى ضياع الدولة . واقترح هذا البرنامج بعض الوسائل لإعادة بناء الدولة البولندية منها التغلب على تخلف بولندا ، وتغيير الأوضاع الاجتماعية فيها ، وإدخال نظم جديدة على غرار ما هو متبع فى الدول المتقدمة . وظل هذان الاتجاهان حتى بعد استعادة

الاستقلال هما الاتجاهين الدائمين في المناقشات التي دارت حول صورة البلاد الذاتية ومكانها في العالم .

وكان التغيير الذي طرأ على الأوضاع الاجتماعية حتى إعادة مولد الدولة البولندية المستقلة هو نقل السلطة من مجلس الوصاية المؤلف من كبير الأساقفة ، وأحد الأمراء ، وأحد ملاك الأراضي الى قائد الفيلق البولندي والزعيم الاشتراكي السابق « بلسودسكي » الذي صرح - على حد تعبيره - انه « قفز من ترام الاشتراكية عند محطة اسمها « الاستقلال » . وامتازت فترة ما بين الحربين بوضع نظم قومية سياسية ، واقتصادية ، وتعليمية ، وثقافية جديدة تهدف الى احياء البلاد في ظل صراعات جديدة متزايدة مبناها الانقسامات الطبقية ، والعرقية ، والدينية ، والسياسية في المجتمع . ومرت أيضا فترة زالت فيها الاطماع والأوهام الأولية بشأن دور بولندا كدولة في وسط وشرق أوروبا ، وحل محلها شعور بالخطر من جانب الدول المجاورة وبخاصة عندما غفلت الطبقة الحاكمة عن اغتنام أى فرصة لعقد تحالف مع دولة ضد أخرى ، وذلك بسبب الخلافات الأيديولوجية وتضارب المصالح التي باعدت بين الطبقة الحاكمة وهذه الدول .

وكانت الحرب العالمية الثانية نقطة تحول في تاريخ الأمة . ذلك ان تحرير البلاد من قبضة الاحتلال النازي الذي هدد وجود الأمة ذاتها كان نتيجة وصول الجيش السوفيتي الى الأراضي البولندية . وأحدث هذا تضييرا في مكان بولندا في النظام المولى . وادى الى انتقال أزمة الحكم الى حزب اشتراكي يهدف الى صبغ البلاد بالصبغة الاشتراكية . وكان الاستيلاء على السلطة بواسطة جماعات لم يسبق لها ان اكتسبت خبرة في ادارة أجهزة الدولة معناه العودة من جديد الى ترسم الخطى التي تطورت بها الأخلاق والمعايير .

ولذلك كان تحليل المعايير التي راجت في بولندا خلاف الكفاح من أجل اقامة النظام الجديد وتدعيمه ( في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات ) يشير الى أوجه الشبه بين هذه المعايير وبين معايير المستوى قبل التقليدي الذي سبقت الإشارة اليه . وفي خلال هذه الفترة استند تبرير النظام السياسي الجديد واضفاء الصبغة الشرعية عليه ، الى القول بضرورة تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع في ظل الدمار الذي خلفته الحرب ، وضرورة اقامة النظام الجديد . وكانت الهجة الحاسمة في الكفاح السياسي هي استخدام القوة ولذلك احتجوا في تبرير فرض العقوبات على المعارضين للنظام الجديد بأن العبرة ليست بالدوافع التي حلت بهم الى المعارضة وانما العبرة بالنتائج الواقعية التي ترتبت على معارضتهم . وتبلى العجز عن التفرقة بين النوايا والنتائج في كفة الدعاية التي جعلت البيانات التي تصف الحقائق الواقعية أمورا بدئية لا تجوز المناقشة فيها . ونوهت هذه الدعاية بالعناصر شبه الطبيعية التي تؤلف الهوية القومية والدولة المستعادة ، ألا وهي العودة الى حدود بولندا التي حددها ميژكو الأول ، وتجانس الأعراف التي ينتمى اليها السكان ، وانتهاج سياسة خارجية مبنية على التحالف مع الأمم السلافية الشقيقة .

وفي عام ١٩٥٦ ظهرت الأزمة على أشدها في هذا الاتجاه ، اذ شعر الناس بوجود هوة واسعة بين المثل الأعلى للنظام الاقتصادي الذي روجت له أبواق الدعاية ، وبين حقيقة الواقع الاجتماعي ، وعبر الناس بمختلف الوسائل عن استيائهم من ارتفاع التكاليف الاجتماعية لعملية التصنيع السريع ، وتراكم رأس المال على حساب الاستهلاك ، ووطأة المركزية والبيروقراطية المفرطة التي اتسم بها النظام ، وعدم الاكتراث بالثقافة السياسية القومية ، وحمل الناس على الطاعة المطلقة للسلطات بالطرق الجبرية . ويستدل من دراسة التغيرات الطارئة على لغة الدعاية التي استخدمتها القيادة السياسية الجديدة على أن المعايير المتبعة وثيقة الصلة بمعايير المستوى التقليدي الذي ذكرناه من قبل . مثال ذلك أن تأهيل رجال منظمة الجيش الوطني السرى الذين ذاقوا مرارة القهر والقمع في الفترة السابقة تم تبريره عن طريق تقدير الدوافع الوطنية التي حملتهم على الانخراط في سلك هذه المنظمة . وفي الستينيات أعلن عن الاتجاه الى تحقيق روح الوفاق والوئام بين الشعب ، وأنكر المسئولون فكرة الصراع الاجتماعي وأعلنوا عن وضع برنامج لتحسين العلاقات الانسانية ، وذلك خلافا للرحلة السابقة التي اشتدت فيها حدة الصراع الطبقي .

واقترن حل الأزمة التالية التي بلغت ذروتها في اضراب عمال أحواض السفن خلال ديسمبر ١٩٧٠ بادخال السلطات في لغة الدعاية خصائص الاتجاه الى « القانون والنظام » وهو الاتجاه الذي سبق أن تكلمنا عليه . واعتبرت السلطات المعايير التي يقوم عليها النظام الاجتماعي والسياسي صحيحة في حد ذاتها ، وفي غنى عن التبرير ، كما حدث في الفترات السابقة ، وأكثت مرارا وتكرارا أن النظام الاشتراكي في بولندا مصون لا يمس ، بالإضافة الى انكار وجود أى صراع اجتماعي ، وبنوا تبرير النظام السياسي على أساس الوعد بالاسراع في ادخال الأساليب العصرية في البلاد ، وعلى أساس النجاح في تحقيق أمانى الأمة .

وكانت أزمة تبرير النظام في بداية الثمانينيات ناجمة - كالأزمات السابقة - عن تزايد احساس الناس باتساع مسافة الخلف بين المثل العليا التي تروج لها أبواق الدعاية ، وبين الواقع الاجتماعي المرير . ولم تنجم هذه الأزمة فقط من فشل السلطات في تحقيق الوعود التي قطعتها على نفسها ، ولا من فشلها في تحقيق الأمانى والآمال الصاعدة ، ولا من الادعاءات الجوفاء بالنجاح في حل المشكلات ، ولكنها نجمت أيضا من وجود أزمة في الاتجاه الى « النظام والقانون » ، وفي الاحترام المطلق للسلطات . والالتزام بالمعايير القائمة . ذلك أن مثل هذا الاتجاه لم يعد أساسا كافيا لإدارة الصراع في ظل المصالح المتضاربة والأوضاع الاجتماعية المعقدة ، ولا أساسا صالحا كتبرير النظام السياسي ، ليس فقط لعجز السلطات عن اقرار النظام ، وتنفيذ المعايير التي أعلنتها ، بل أيضا لأن المواطنين لا يعتقدون أن النظام القائم خال من العيوب ولا بمنأى عن النقد . ولذلك تراهم يطالبون بضرورة تبرير معايير النظام وبخاصة كلما اتسم أفق تفكيرهم وزادت قدرتهم على الجدل والحوار .

وبعد أغسطس ١٩٨٠ أصبح « العقد الاجتماعي » و « الاتفاق » هما الشعارين المعبرين عن قبول الجميع لهذا النموذج من إدارة الصراع . ودل البحث الذي أجراه في نهاية ١٩٨٠ معهد الفلسفة والاجتماع التابع لأكاديمية العلوم البولندية على أن أكثر من ٩٠٪ من المينة القومية التي تم استفتاءها يؤيدون الاتفاق الذي تم إبرامه بين الحكومة والعمال المضربين . ومن الأمور ذات المفعزى أن الاستفتاء الذي أجراه مركز بحوث الرأى العام دل على هبوط عدد الداعين الى المحافظة على القانون ، فى بداية ١٩٨١ . والدليل على ذلك أنه فى ١٩٧٨ وافق ٥٠٪ من المجيبين على أسئلة الاستفتاء على أنه « ينبغي لنا دائما أن نحافظ على القانون حتى ولو كان ظالما فى رأينا » ، ولكن هذا الرقم هبط الى ٣٦٪ فقط فى ١٩٨١ . وفى الوقت نفسه ارتفع من ١٦٪ الى ٢٨٪ عدد الذين يرون أن الانسان حر فى مخالفة القانون الذى يراه ظالما . ويجب ألا يفرب عن البال أن ج . تاب ، ول . كولبرج فسرا هذا التحول فى نمط الاجابة على أسئلة مماثلة بأنه دليل على التحول من الاتجاه قبل التقليدى القاضى بطاعة القوانين الى الاتجاه التقليدى القاضى بالمحافظة على القوانين ثم الى الاتجاه بعد التقليدى القاضى بسن القوانين ومراعاة مقتضيات الأخلاق فيها .



« الشجر الزمى فى بولندا : حفلة موسيقية تحت النصب التذكارى للموسيقار «شوبان» فى إحدى حدائق وارسو » .  
ج . شاربوتيه/توب

وقد أصبحت القدرة على الوفاء بشروط الاتفاق ، وتنفيذ الالتزامات التي تقررت .  
 في « العقد الاجتماعي » أساسا جديدا لتبرير السلطة وان يكن غير مستقر حتى الآن .  
 ويلاحظ أن مؤشرات الثقة في مختلف المؤسسات الاجتماعية ( وفي مقدمتها الحكومة  
 ونقابة التضامن ) تختلف تبعا لما اذا كان أي منها سوف يساعد أكثر من غيره على  
 تنفيذ الاتفاق أو يتحمل مسؤولية عدم تنفيذه . ومن شروط حل الأزمة تنظيم معايير  
 المستوى بعد التقليدي . وحيث تتضارب المصالح فان حل الأزمة عن طريق المفاوضات  
 المؤدية لى الاتفاق والعقد الاجتماعي يمكن تحقيقه بحسن الفهم والقبول من جانب عدد  
 كبير من العمال المهرة غير اليديويين الذين يمكنهم مستواهم التعليمي وخبرتهم من  
 الوصول الى المستوى القانوني الأخلاقي بعد التقليدي . بيد أن الحجج المؤيدة لهذا  
 النوع من حل الصراع سوف تصطدم بافتقار في الفهم ، وبالمعارضة من جانب العمال  
 الذين يحملهم ما اكتسبوه من خبرة حتى اليوم على أن يروا أن استخدام القوة والسلطة  
 التي حصلوا عليها حتى الآن هو السبيل الوحيد للدفاع عن مصالحهم . وسوف  
 تصطدم هذه الحجج أيضا بمعارضة الذين يميلون الى التيارات المناهضة بالمحافظة على  
 القانون والنظام الحالي ، وقد تواجه معارضة أيضا من جانب أولئك الذين يرون أن حل  
 النزاع قد يحبط آمالهم في خلق أوضاع تنظيمية تتفق مع المبدأ الاشتراكي .

### قيم البولنديين واتجاهاتهم نحو مجتمعهم ونحو الأمم الأخرى

ان القدر الهائل من المعلومات والبيانات التي جمعها علماء الاجتماع عن قيم  
 المجتمع البولندي واتجاهاته تلقى تفسيرات مختلفة ، بل متناقضة في بعض الأحيان :  
 فبعضهم يرى فيها ما يؤيد القول بأن الأزمات السياسية التي تتكرر في البلاد هي  
 نتيجة اخفاق الايديولوجية الاشتراكية التي تتعارض مع تقاليد الثقافة القومية  
 السياسية وترفضها أغلبية المواطنين . وهم يشيرون - مثلا - الى نتائج البحوث  
 التي تدل على أن نسبة صغيرة جدا من الشباب يصفون أنفسهم بأنهم ماركسيون  
 ( بلغت هذه النسبة ١٣٪ بين طلاب وارسو في ١٩٥٨ ، و ١٨٪ في ١٩٧٨ ) وأنهم  
 شيوعيون ، وديمقراطيون ، وما شابه ذلك ، في حين أن أكثر من ٩٠٪ من جميع  
 المواطنين يقولون انهم مؤمنون بالله . ولكن س. نواك - وهو عالم اجتماعي بولندي  
 يعرض علينا وجهة نظر أخرى في مقاله « قيم واتجاهات الشعب البولندي » ، فيقول  
 ان نتائج البحوث تدل على قبول بعض التغيرات التي أدخلها النظام الاشتراكي مثل  
 تأميم الصناعة ، والاصلاح الزراعي ، والتخطيط الاقتصادي ، وتغيير نظام الطبقات  
 الذي ساد قبل الحرب . يضاف الى ذلك أن نحو ثلثي طلبة وارسو أجابوا بالإيجاب  
 على هذا السؤال : « هل تحب أن يتجه العالم نحو الاشتراكية ؟ » ورفض قرابة ثلاثة  
 أرباع الطلاب الملكية الفردية للمزارع الكبيرة ، والمشروعات الصناعية المتوسطة الحجم ،  
 ورفض أكثر من ٩٠٪ الملكية الفردية للمشروعات الصناعية الكبيرة . وكان نمط الإجابة  
 عن هذه الأسئلة متشابها في سنتي ١٩٥٨ ، و ١٩٧٨ . ونتيجة لذلك جزم « نواك »  
 بأن الأزمة الحالية لا تنبع من عدم قبول القيم الأساسية ومبادئ النظام ، بل ينبع  
 من « المطالبة بنظم اشتراكية أكثر اتفاقا مع قيم الشعب النابتة » .

وهذه النتيجة تؤيدنا نتائج البحوث الأخرى التي تدل - من جهة - على قبول مبادئ النظام الاشتراكي ، وتدل - من جهة أخرى - على ازدياد الشعور بوجود هوة واسعة بين هذه المبادئ والواقع الاجتماعي في أواخر السبعينيات . مثال ذلك أن البحوث التي أجراها مركز بحوث الرأي العام على عينة قومية في ١٩٨٠ دلت على أن أغلبية المجيبين عن أسئلة الاستفتاء، رأيت أن المساواة والعدالة من الصفات المطلوبة في النظام الاجتماعي الصحيح . على أن يكون مفهومها هو المساواة الاجتماعية والاقتصادية ، وتكافؤ الفرص في الحياة ، والمساواة أمام القانون ، والعدالة في توزيع السلع طبقا قبل كل شيء للمبدأ الاشتراكي القائل « من كل حسب عمله » . وفوق ذلك يرى كثير من المجيبين أن النظام الصحيح يجب أن ينأى بنفسه عن جميع مظاهر الأمراض الاجتماعية ( البيروقراطية ، الرشوة والفساد ، سوء استخدام الامتيازات ) وأن يكفل الشرعية . أعني مراعاة حقوق المواطنين وسد احتياجات المجتمع الأساسية . وفي الوقت نفسه قال ٨٥٪ من العينة القومية أنه يوجد تفاوت اجتماعي كبير في بولندا ، وإن الفروق بين الدخول أصبحت لافتة للنظر . صحيح أن أغلبية الذين أجرى عليهم المسح في كثير من الدراسات أعربوا عن اعتقادهم بأن التفاوت في بولندا بعد الحرب أقل مما كان قبلها ، وأن الاشتراكية تتيح تكافؤ في فرص الوصول إلى المراكز الاجتماعية العالية أكبر مما تتيحه الرأسمالية ، في حين أنهم رأوا أن الرأسمالية أحرزت نجاحا أكبر في سد الاحتياجات المادية للشعب . ولكن ٦٧٪ من الذين أجرى عليهم المسح في ١٩٨٠ أجابوا بأن التفاوت الاجتماعي زاد في بولندا خلال السنوات العشر الماضية ، وهذه الزيادة هي مصدر الشعور بالظلم الاجتماعي . أما الفئات التي رأى المجيبون أنها تقاسى مرارة الظلم فهي أصحاب الدخول الضئيلة ، والعمال . بالقياس إلى أصحاب المناصب الإدارية .

هذا وإدراك التفاوت بين المثل العليا والواقع الاجتماعي يرتبط بمشاعر الإحباط والاعترا ب ، وبخاصة إذا اقترنت هذه المشاعر بأحاساس الإنسان ببعجزه عن أحداث أي تأثير في القضايا العامة وبعجزه عن السيطرة على مصيره . وقد دلت الأبحاث التي أجريت في سنة ١٩٦٧ عن « صورة العالم في سنة ٢٠٠٠ » على أن بولندا - من بين إحدى عشرة دولة شملها البحث - اختصت بأكبر نسبة من القائلين بأن مصيرهم رهن بالظروف الخارجية التي لا سيطرة لهم عليها ( ٥٦٪ ) ، في حين أنه في البلاد الباقية ما عدا تشيكوسلوفاكيا ) ذكر أقل من نصف المجيبين مثل هذا الجواب واشتملت بولندا أيضا على أعلى نسبة من القائلين بأن بلادهم ليس لها سوى تأثير ضئيل في الشؤون الدولية ( ٥٣٪ ) ، في حين أن هذا الرقم كان أقل من ٥٠٪ في البلاد الأخرى ( ما عدا النرويج ) .

وفي كثير من الاستفتاءات التي أجريت في الستينيات والسبعينيات رأى البولنديون أن العالم ينقسم إلى معسكرين : العالم الرأسمالي والعالم الاشتراكي ، وذهب البولنديون أيضا إلى وجود عالم ثالث ، ولكنهم رأوا أن هذا العالم أقل أهمية بكثير من العالمين السابقين . واعتقدت أن أغلبية المجيبين أن التعايش السلمي ممكن بين النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة ، ولكن البحث المقارن الذي أجراه

« سيستكى » بين سنتي ١٩٦٤ و ١٩٦٧ دل على شعور البولنديين بالتشاؤم الشديد ، وتوقعهم ازدياد التسليح ، ونشوب الحرب . وعلاوة على ذلك ، اشتملت بولندا - من بين احدى عشرة دولة أجرى فيها البحث في ١٩٦٧ - على أعلى نسبة من الجييين ( ٢٣٪ ) الذين توقعوا نشوب الحرب في غضون العشرين السنة القادمة ، وأنها في رأى ٨٠٪ من هؤلاء سوف تسفر عن خسائر لا يمكن تعويضها ، أو دمار شامل لبلادهم . على أن البحث الذي تكرر في هذا الموضوع في بولندا في فترات مختلفة دل على وجود تقلب كبير في الشعور بالأمن أو التهديد بالحرب ، بدليل أن ١٢٪ من العينة القومية في ١٩٧٧ ، و ١٤٪ في ١٩٧٨ رأوا أن بولندا مهددة بالحرب ، ولكن هذا الرقم ارتفع الى ٣٢٪ في ١٩٧٩ وقت الحرب الصينية - الفيتنامية والى ٤٢٪ في بداية ١٩٨٠ خلال النزاع الايراني الأمريكي ، وحرب أفغانستان . وعلى نقض ذلك يبدو من الغريب وجود هبوط كبير في عدد الذين أعربوا عن شعورهم بالتهديد ( ١٧٪ ) في سبتمبر ١٩٨٠ عندما تنبأت أجهزة الاعلام - وبخاصة الاذاعات الأجنبية - بتدخل مسلح في بولندا من جانب الدول المجاورة .

وبصرف النظر عن انقسام العالم الى نظم سياسية مختلفة يمتد البولنديون ان العالم مكون من أمم متنوعة ويدل البحث في اتجاهات البولنديين نحو الأمم الأخرى على أن هذه الاتجاهات هي وليدة مجموعة من المؤثرات الناشئة ، من جهة - عن تعاطف أو عداوة موروث مع هذه الأمم ، أو الناشئة - من جهة أخرى - عن شعارات جديدة من الصداقة أو التحالف تروجها أبناء الدعاية . ودلت الاستفتاءات التي أجريت في ١٩٦٦ ، و ١٩٧٢ ، و ١٩٧٥ ، و ١٩٨١ على أن الشعوب التي تحظى بأعظم مشاعر العطف عند الجييين هي شعوب المجر ، وفرنسا ، وروسيا ، وأن الشعب الأخير ( الشعب الروسى ) استقطب هذا العطف وبخاصة في الفترة الأخيرة ، ولكن الألمان هم أبغض الشعوب الى بولندا أما الصفات التي نسبها البولنديون الى الشعوب التي يفضلونها فهي نفس الصفات التي يتجلى البولنديون أنفسهم بها ، ألا وهي كرم الضيافة ، والاخلاص ، والشجاعة والبسالة والجرأة - وهي الصفات التي تمتاز بها طبقة الأعيان . وخلافا لذلك تختلف صورة الألمان عن هذه الصورة بشكل واضح ، على الرغم من أن البولنديين ينسبون الى الألمان صفات سلبية وأخرى إيجابية ، فاما السلبية فهي النزوع الى العدوان ، والفسوسة ، والغرور ، واما الإيجابية ، فهي الاقتصاد ( عدم التبذير ) والنظام ، والعدل ( بكسر العين وفتح الواو ، ومعناه كون الانسان جديرا بأن يوثق به ويعول عليه ) ، وهي الصفات التي يفقدها البولنديون ( ويرى كثيرون أنها ألصق بالطبقة البورجوازية ) .

ويبدو لنا أن التغييرات التي طرأت على نظرة البولنديين الى العالم والملاقات الدولية تتلخص فيما يلي :

( أولا ) : دلت نتائج استطلاعات الرأى في أوائل الستينيات على أن البولنديين يرون أن العالم منقسم الى مناطق نفوذ بين الدول الصغرى مثل بولندا من هذا النفوذ .



( ثانيا ) : أشارت استطلاعات الرأى فى أوائل السبعينيات الى زيادة ملحوظة فى الكبرياء القومى على أساس منجزات بولندا وبخاصة فى مجال المبادلات الدولية ، والرياضة ، والثقافة ، والدور الهام الذى تقوم به بولندا فى السياسة الدولية .

( ثالثا ) ترتبط أئنة ١٩٨٠ بتقييم سلبى لموقف البلاد الحالى فى حين أن توقيع اتفاق أغسطس ( بين نقابة التضامن والحكومة ) أثار - فى البداية - موجة من التفاؤل ، ولكن هذه الموجة أخذت فى الانحسار نبذ ذلك الحين . وعنى الشعب عناية خاصة بمسألة الاستقلال والسيادة القومية ، واقترن هذا بانتشار فكرة تأليف العالم من دول قومية تتمتع بالاستقلال الذاتى وتنمو بينها العلاقات والمبادلات الودية .

ويرى البولنديون أنه تربطهم حاليا علاقات ودية مع الدول وهذا يحول دون الأحلاف العسكرية . مثال ذلك أنه فى استطلاع للرأى أجرى فى ١٩٨١ أجاب أكثر من نصف العينة القومية التى ادلت برأياها أن الدول الآتية ذات علاقة ودية مع بولندا ( مرتبة بحسب عدد من ذكروها ) : فرنسا ، والمجر ، والولايات المتحدة ، وبلغاريا ، والاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا .

وأكد كثير من البحوث الأهمية الكبيرة لقومات الأمة ، وأهمية القومية لبولندا . ودرس « ج . سزاسكى » استخدام عبارة « الأمة » فى مسح عينة قومية قام بإجرائه ، وفى الإجابة عن سؤال « ما هى الأمة فى نظرك ؟ » كانت أكثر الاجابات التى وقع عليها الاختيار ( النسب المثوية مبنية بين قوسين ) :

- الشعب الذى يتكلم لغة واحدة (٥١)
- الشعب الذى يعيش فى اقليم معين (٤٩)
- الشعب الذى يشترك فى تاريخ واحد (٤٤)
- الشعب الحاضح لسلطة دولة واحدة (٣٩)
- الشعب الذى يرى نفسه جزءا من أمة واحدة (٢٩)
- الشعب الذى يؤمن بدين واحد (١٠)

وفى نفس الدراسة ذكر ٧٦٪ أن وطنهم هو بولندا . وفى البحث الذى أجراه س . نواك فى ١٩٧٢ - ٧٤ ذكر أكثر المجيبين أن الأسرة ، والأصدقاء ، والأصحاب المقربين ، والأمة بوجه عام هى الجماعات التى تربطهم بها روابط قومية ، فى حين بلغت نسبة الذين ذكروا الجنس البشرى أقل من ٢٠٪ .

ويؤخذ من استطلاع للرأى أجرى فى أغسطس ١٩٨١ بين أعضاء التضامن المستقلة ، والمؤلفة حسنا أن القضايا الآتية تغطى بدرجة كبيرة من الأهمية فى الوقت الحاضر : الإصلاح الاقتصادى ( ٨٠٪ ) ؛ السيادة القومية ( ٧٩٪ ) معرفة تاريخ بولندا الحقيقى ( ٧٧٪ ) ، الاهتمام بمصالح الطبقات الاجتماعية المحرومة من الامتيازات ، والفئات المهنية ( ٧٦٪ ) .

وهذا يبين بجلء أهمية مشكلات الهوية القومية فى نظر الحركة الاجتماعية التى برزت الى الوجود نتيجة الأزمة الحالية .

# المشكلات العالمية كمجالات للتعاون الدولي

## طبيعة المشكلات العالمية

تتزايد المشكلات العالمية لتثير اهتمام العلماء على اختلافهم من علماء البيئة ومهندسي القوى الى علماء الرياضيات والفلاسفة ، وأصبحت مركز اهتمام السياسيين المشتغلين بالشئون الوطنية والدولية . وليس من قبيل المبالغة القول بأن المشكلات العالمية أصبحت محل اهتمام لا لأنها لا تناقش من قبل المتخصصين فحسب بل من قبل الجماهير ، بصفة عامة . ومن الطبيعي أنه يجب معالجة الجوانب الأكثر تنوعا لهذه المشكلات . وأن تتم المناقشة على شتى المستويات .

فمسيرة التنمية قد أجمت البشرية الى تقسيم نوعي بالغ الحرج فالتراكم المتزايد للمعلومات والتقدم العلمي والتكنولوجي المذهل ( بما فى ذلك التقدم فى التكنولوجيا العسكرية ) وزيادة الفرص أمام الانسان للتأثير فى العمليات الطبيعية بشكل لم يسبق له مثيل - وفى الوقت نفسه - فان التأثير العارض على مثل هذه العمليات لأنشطة الانسان الصناعية المنتشرة وغيرها من الأنشطة ، والنضوب الوشيك لبعض الموارد المعينة غير المتجددة ، وعدم التناسب المتزايد بين استخراج وإنتاج واستهلاك موارد أخرى - كل هذا يلقي على الانسان مسئولية أكبر بالنسبة لنتائج تصرفاته .

## بقام: ف. ف. زاجلادين و: إ. ت. قرولوڤ

استاذ فى معهد العلوم الاجتماعية بيوستكو . وهو مخصص  
دافع الصيت فى الشئون الدولية . ودارس للمشاكل العالمية .  
مؤلف لمديد من الكتب فى هذا الموضوع  
عضو مراسل لأكاديمية العلوم فى الاتحاد السوفيتى . ورئيس  
الجلس العلمى للمشاكل الفلسفية والاجتماعية فى العلم  
والتكنولوجيا الملحق برئاسة أكاديمية العلوم فى الاتحاد  
السوفيتى .

### ترجمة: جمال عبدالفتاح صبرى

سكرتير ثان

بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

وحتى زمن متأخر نسبيا ، كانت النتائج غير المستحبة لتصرفات الأفراد  
أو مجموعات من الأفراد ، ذات طبيعة محلية ، ولم تكن تمثل خطرا معيناً للبشرية  
برمتها ، وكانت الفرصة ما تزال متاحة « لتصحيح الخطأ » ، حتى اذا كان ذلك الخطأ  
قد دمر جزءاً من البشرية أو مجتمعا بشريا بعينه . وانهيار الحضارات العديدة التى  
اختلفت ربما قد أبطأ من مسيرة تاريخ الانسان الا أنه لم يستطع أن يوقفها ، وأن  
كان لم يمثل نهايتها .

وفى الوقت الحاضر ، لم يعد ذلك الخيار قائما ، اذ أن معدل وشدة النتائج غير  
المستحبة لأية تصرفات خاطئة ( من وجهة نظر مصالح التقدم الاجتماعى ) تتعاظم الآن  
أكثر من ذى قبل . ولا مفر من أن تكون التصرفات من ذلك النوع ، فى أى اقليم واحد ،  
أو أى مجتمع واحد لها نتائج عالمية شاملة أكثر منها محلية . وهذا ، وتعد كل  
الحسابات ، حتى المجرد منها ، والتى تدعى لنفسها أو تخفى فى أبعاد تلك التصرفات ،  
عديمة المعنى ، لا أخلاقية ومعادية للانسان .

ومع ذلك فالأمر ليس مجرد تصرفات خاطئة ، بل هى خاطئة ، بشكل متواصل  
التزايد ، أمر أكثر وأكثر خطورة للامتناع عن إتيان التصرفات الموجهة نحو حل

المشكلات التي اكتسبت أبعادا عالمية ودلالة شاملة . فى واقع الأمر ازداد التهديد الناشئ عن الفشل فى حل مثل تلك المشكلات بشكل سريع بحيث أنه ما لم تتخذ الخطوات العاجلة ، فإن مجريات الأحداث ، قد تؤدى فى النهاية الى الكارثة المأساوية لتاريخ أسره .

هذا ، وقد أثار الوعي المتزايد بخطورة الموقف فى كافة الجهات ، تفجيرا ساحقا للاهتمام بالمشكلات التي نتحدث عنها . والتي غالبا ما يشار اليها بأنها مشكلات عالمية . وفى الحقيقة قد ظهر هذا المفهوم الخاص ، مؤخرا فى المؤلفات العالمية والاجتماعية السياسية فقط ، ولم يرد أى ذكر لهذا المفهوم فى المراجع والموسوعات التي ظهرت منذ عشر أو خمس سنوات - وفى الوقت نفسه - لم تنقسم محاولات تجميع بيبليوجرافيا . تامة تقريبا ، نحو « دراسات عالمية » كفرع محدد - أو عام - للبحث العلمى .

والسؤال الأول الذى يعم - لأول وهلة - غريبا ومستنبطا ، هو ، فى الواقع ، فى صميم الموضوع ولا يتسم بالبساطة بتاتا .

فى رأينا أن المشكلات العالمية فى المقام الأول ، عبارة عن مشكلات تؤثر بشكل جوهري فى صالح البشرية بأسرها حالا ومستقبلا ، وبهذا المعنى يمكن القول بأن المشكلات العالمية لها سمة انسانية بعامة . وهذه المشكلات ، بطبيعتها وفى جوهرها تؤثر فى مصير الجنس البشرى ككل ، وهذا وعلى أية حال ، مفهوم لا طبقي أو لا اجتماعي ، إذ يتحدد تطور وحل مثل هذه المشكلات ، بصفة مطلقة ، وفقا للظروف الاجتماعية السائدة فى المجتمع ، وفى حالات معينة تتولد المشكلات من قبل البيئة الاجتماعية ، وتظهر فى سياق حياة الانسان الاجتماعية .

ثانيا : وفى رأينا أن المشكلات العالمية هي تلك التي تكتسب عمومية ، أى سمة عالمية فعلا . أى تلك المشكلات التي تظهر كعامل أساسى فى تنمية المجتمع فى كافة أقاليم العالم الرئيسية .

وبدءا من تاريخ انتصار العلاقات الاجتماعية الرأسمالية ( التي كان مطلبها الرئيسى خلق سوق عالمى ) كانت إحدى السمات المميزة للتنمية العالمية - ليس فى المجال الاقتصادى فحسب ، بل فى العلاقات الاجتماعية السياسية كذلك ، وفى المجال الفكرى أيضا ( العلم والثقافة .. الخ ) الزيادة الطردة فى تدويل العمليات الاجتماعية وتحويلها ، بصفة متدرجة الى عمليات عالمية تشمل العالم بأسره ، والجنس البشرى برمته ، والتأثير فى كل واحد منا على حدة ، وقد ظهرت هذه النزعة التاريخية ، أول الأمر ، بطريقة علمية عميقة من قبل كارل ماركس الذى أوضح الاتجاهات الأساسية ، التي ستنمو فيها خلال فترة التحول الثورى من الرأسمالية الى الشيوعية ، على نطاق عالمى ، وعبر لينين ، فى ظل ظروف جديدة ، عن أفكار ماركس ، بشكل محدد ، وكتب عنها بالتفصيل ، مؤكدا على الدور الخاص الذى يتم أدائه فى تدويل الحياة الاجتماعية من قبل الثورة العلمية والتكنولوجية الحالية ، ثم من قبل التأثير المنشط للاشتراكية الحقيقية ، مع نجاحاتها الاقتصادية والثقافية وأيديولوجيتها وسياساتها .

وهكذا ، فإن عمليات التدويل الطبيعية الحقيقية قد أضفت سمة عالمية على العديد من المشكلات القائمة منذ فترة طويلة وحديثة الظهور . ولأول مرة أصبح مجال عملها الكوكب بمرمته - كل بلد وكل اقليم ، ومن ثم لا يمكن حل أى منها ، على حدة ، وبصفة مستقلة عن المشكلات الأخرى ، فمثلا لا يمكن القضاء على الجوع والفقر دون زيادة فى انتاج السلع الأساسية والمواد الغذائية من ناحية وتنفيذ سياسة سكنية نشطة ، من ناحية أخرى ، ومع ذلك . تتوقف امكانية حل هذه المشكلات بدورها على نجاح سياسة الوفاق ونزع السلاح والتي ستطلق موارد اقتصادية هائلة ، وهي تتوقف كذلك على تغيير العلاقات الاقتصادية العالمية ، وعلى استخراج ترواث محيطات العالم وثروات الفضاء . والتي ستوسع الأسس الطبيعية لنشاط الجنس البشرى ... الخ .

ثالثا : نقترح أن تتضمن المشكلات العالمية تلك المشكلات التى لم تحل ، فهى مؤلف تهديدا لمستقبل الجنس البشرى . والتي يجب حلها اذا كان على المجتمع أن يحرز تقدما أكبر .

وهنا بالطبع لابد من ذكر - أولا وقبل كل شئ - المشكلات العالمية الخاصة بتفادى نشوب حرب جديدة وضع نهاية لسباق التسلح . ان حل هذه المشكلة الخاصة يعنى ارساء المتطلبات الأساسية من أجل تقدم أكبر فى كل مجالات النشاط البشرى ، ومن ناحية أخرى فان الفضل فى الوصول الى مثل هذا الحل أو رفضه من المحتمل أن يضع علامة استفهام على الحضارة برمتها .

رابعا وأخيرا ، فى رأينا أن المشكلات العالمية تتضمن مشكلات العلوم الطبيعية ، والمشكلات العلمية والتكنولوجية ، والاجتماعية ، والاجتماعية السياسية ، التى يستدعى حلها الجهود المركزة والمتراصة من قبل الجنس البشرى بأسره أى تلك المشكلات التى لا يمكن حلها على مستوى محلى أو اقليمى محض .

تلك هى المعايير الرئيسية للتعرف على المشكلات العالمية كما نراها ، وبالطبع فان الحل المقترح مفتوح للمناقشة .

وعلى أساس المعايير المقترحة من الواضح أن ما دون المشكلات العالمية يجب أن يدخل ضمنها ولا سيما مشكلة الحرب والسلام ، والتغلب على تخلف العالم الذى كان مستعمرا ، والبلاد الخاضعة للإمبريالية ، وتزويد الناس بمصادر الطاقة والغذاء والمشكلات البيئية الناشئة عن زيادة السكان فى العالم ، فهذه بالطبع مجموعات أساسية من المشكلات العالمية وان كانت ليست قائمة تامة أو شاملة لكل تلك المشكلات .

### ديناميات المشكلات العالمية

ما هو الدافع وراء المشكلات العالمية ؟ هل سيزداد عددها أم يتناقص بمرور الوقت ؟ ان اجابة ذلك السؤال بعيدة عن أن تكون بسيطة .

وإذا ما تحدثنا بالتجريد أى باستقلال عن السياق الاجتماعى ، يمكننا القول بأنه لابد من أن تكون هناك زيادة ونقص فى عدد المشكلات العالمية ، والحقيقة أنه مع تطور المعلومات العلمية والتكنولوجية والهندسية ، ستنبثق صور جديدة من التحكم فى العمليات الطبيعية ، وتظهر أساليب جديدة للتأثير فى تلك العمليات ، وستضاف أنواع جديدة من المواد الخام الطبيعية لتلك المستخدمة وستكرر أنواع جديدة من المواد الاصطناعية ، وستفتح البحار والقضاء هذا ، فى علاقات الانسان مع الطبيعة . فإذا ما أتيح التداول المستمر والمتسارع للعمليات الاقتصادية والاجتماعية السياسية فإن العديد من تلك المشكلات لابد ، أخيراً ، أن تكتسب صفة عالمية ، ويمكن الاستشهاد بأمثلة محددة لظهور مشكلات جديدة ، بيد أننا نشعر من أجل الغرض الحالى ، أن الناحية المنهجية من المسألة هى التى تهمنا بصفة رئيسية .

وفى الوقت نفسه - ومن ناحية أخرى سيساعد تطور المعلومات العلمية والتكنولوجية ، والتقدم الصناعى ونمو التعاون الدولى ، فى حل بعض المشكلات القائمة فى الوقت الحالى وبعض المشكلات التى ستنشأ فى المستقبل . وهذا يعنى أن مثل هذه المشكلات سيهبط أنياً بحيث تتحرك العملية ، بشكل ما ، فى الاتجاه العاكس .

من الواضح أن هذه الحركة ذات الاتجاهين ستمثل تحسناً فى الموقف الحالى . والذى كان ، بصفة أساسية ، زيادة فى اتجاه واحد ، فى عدد المشكلات العالمية . بحيث تصبح المشكلات نفسها أكثر تأثيراً ، وأكثر حدة ، ومؤخراً فقط ( وهذا ينطبق كذلك على البلدان الاشتراكية ) اتبع البشر معالجة متكاملة لهذه المشكلات . وتبين الخبرة المكتسبة أنه من الممكن إيجاد سبيل لانقاص عددها وتخفيف خطورتها .

ويتخذ غالبية العلماء الغربيين رأياً قديراً فى المشكلات العالمية ، إذ يعدونها كشيء لا مفر منه وأنها تؤدى بطريقة آلية ، الى نتائج وخيمة . وعلى الرغم من أن هناك - مؤخراً - زيادة لها وزنها فى عدد المقترحات بخصوص السبل الممكنة لحل هذه المشكلات ( فى تقرير رفعته الى الأمم المتحدة مجموعة الخبراء برئاسة ف. ليونتييف ) فإن القدرية شعوروا معينا بوجود مازق بخصوصها مازالت قائمة الى حد كبير .

والموقف الذى يعالج العلم الماركسى من المسألة ، يعد موقفاً للتفاؤل التاريخى وعقيدة فى انتصار حتمى للعقل والمواقف الاجتماعية الحديثة ، بحيث يجعل من حل المشكلات العالمية القائمة وتلك التى ستنشأ أمراً ممكناً .

والأمر الأساسى ، فى رأينا هو اعتبار المشكلات العالمية ، فى الزمن الحاضر ، نتيجة طبيعية للتطور الشامل للجنس البشرى ، أى نمو العلاقات بين الانسان والطبيعة جنباً الى جنب مع النمو الاجتماعى وتقديم المجتمع بصفة عامة .

ولكن ما هو أساس تلك المعالجة ؟

إن تاريخ الجنس البشرى ، اذا ما أخذ برمته ، يجعلنا نستطيع اقتضاء أمر نوعين العلاقات التى تتضمن أجمالاً النشاط البشرى ، النوع الاول : هو علاقات الانسان

ببيئته الطبيعية (نظام «الإنسان - الطبيعة» ) والنوع الثانى : هو العلاقات بين الأفراد والمجتمع ، أى العلاقات الاجتماعية ويتألف هذان النوعان من العلاقات تألفا وثيقا ويتشابكان ، ولا يمكن الفصل بينهما الا نظريا ، فى سياق البحث العلمى . ومن المفيد فى هذا المقام أن نذكر رسالة ماركس وإنجلز المشهورة ويمكن النظر الى التاريخ من وجهتى نظر : قد يكون من الممكن تقسيمه الى تاريخ الطبيعة وتاريخ الأفراد ، بيد أن هذين الجانبين وثيقا الصلة ولا يمكن الفصل بينهما ، فنجد وجود البشر ، تبادل تاريخ الطبيعة وتاريخ لأفراد التأثير أحدهما فى الآخر ، بيد أنه لا مناص - أحيانا - من تقسيم من هذا القبيل ، من وجهة النظر المنهجية ، وهو أمر ضرورى الآن ، إذ لا يمكن إدراك جوهر المشكلات العالمية بدونها .

وتبدأ المعالجة الماركسية لدراسة تاريخ المجتمع ، بما فيه من مشكلات عالمية ، بالتعرف على أولية العلاقات بين الإنسان والطبيعة .

وقد أكد ماركس وإنجلز ، فى كتاباتهما ، بصفة متكررة ، أن الإنسان ذاته يعد جزءا من الطبيعة ، نتاجها ، وأعلى مرحلة فى تطورها « كون حياة الإنسان مرتبطة بالطبيعة ماديا وروحيا ، بشكل لا فكاك منه » كما كتب ماركس ، لا يعنى فى قليل أو كثير سوى أن الطبيعة متماسكة مع نفسها ، بشكل لا يقبل فكاكا . إذ أن الإنسان جزء من الطبيعة . كما أن للتقدم انتكاسه وجانبه السلبي وإذا ما أخضع الإنسان الطبيعة لنفسه ، فانه يدخل فى صراعات عديدة ، صعبة للغاية مع الطبيعة ويحدث تناقضات تنطوى على تهديد بنتائج سارة للغاية ، وأحيانا ما لا يمكن التنبؤ بها . والتناقضات موضع البحث هى التى تتسبب فى المشكلات العالمية ، فى المستقبل .

لقد أعلن بريجينيف « أن النمو السريع فى العلم والتكنولوجيا يضيف الحاجة خاصة على المشكلة الأبدية للعلاقات بين الإنسان والطبيعة » ، ولا يمكن عدم الاكتراث بهذا الجانب ، فضلا عن ذلك ، فإن أية محاولة لفعل ذلك سوى تؤدى بكافة المحاولات لحل المشكلات العالمية الى مأزق .

بيد أن التناقضات فى نظام « الإنسان - الطبيعة » ليست الضرر الوحيد للمشاكل العالمية ، وكما سبق القول ، فإن العلاقات الاجتماعية تعد مصدرا آخر . ودعنا نفرد مرة ثانية الى الأفكار التى عبر عنها كارل ماركس وفرديريك أنجلز - أن إنتاج الحياة - للمرء من خلال عمله ، ولآخر من خلال ميلاده - تظهر توا كعلاقة ثنائية طبيعية واجتماعية - اجتماعية من حيث أن ما يتم تأمله هو التعاون بين عدة أفراد - بغض النظر عن الظروف التى يحدث فى ظلها ، والشكل الذى تتخذه ، وغرضه .

وبمعنى آخر ، ثمة صلة وثيقة بين علاقات الإنسان بالطبيعة وعلاقات الأفراد أحدهم بالآخر ، إذ أن مجموعة من العلاقات تنمو فى مجموعة أخرى ، وحالما يظهران نفسيهما فى نطاق عملية تفاعل « الإنسان - الطبيعة » . تظل العلاقات الاجتماعية الى الأبد مرتبطة بشكل جوهري بذلك التفاعل . وفى الوقت نفسه - اذا حددت طبيعة عملية الانتاج بصفة مطلقة ، طبيعة العلاقات بين الأفراد فمن الطبيعى أن يكون العكس

صحيحاً ، كذلك فلا يمكن للعلاقات الاجتماعية أن تفشل في التأثير بشكل هائل على تفاعل الإنسان والطبيعة ، وأما أن تجعل أو تؤخر عملية حل المشكلات والصراعات التي تنشأ في هذا المجال . وبمعنى آخر فإن فرص تحسين الروابط المتبادلة بين الإنسان والطبيعة لا تتوقف على تنمية الأساس المادى للانتاج وظروفه التقنية والاقتصادية بل الى حد كبير ، على صفة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد .

فقد أثبت أن المجتمعات التي تعمل بمبدأ الملكية الخاصة ، قادرة على ايجاد علم سريع التطور وتكنولوجيا قوية ، غير أنها غير قادرة على تداولها ، فضلاً عن ذلك ، قامت بتحويلها الى خطر فظيع لكل من الطبيعة والإنسان ، والأمر الذي يهدد وجود الجنس البشرى نفسه .

إن المشكلات العالمية ، في أصلها وجوهرها ، تنطوى على سمة ثنائية ، فهي - في الوقت نفسه - طبيعية واجتماعية ، ومن المستحيل ، أساساً ، الفصل بين هاتين الناحيتين الواحدة عن الأخرى . والواقع أنه يمكن حل بعض المشكلات العالمية التي تنشأ في مملكة الطبيعة في نطاق سياق اجتماعى موافق فقط ، أما المشكلات العالمية الأخرى ، وهي أساساً ، مشكلات من قبيل الحرب والتخلف الاقتصادي في الدول النامية ، فتنشأ في المملكة الاجتماعية ، كنتيجة لتنمية المجتمعات المستغلة . هذا ، ونشوء مثل هذه المشكلات يؤثر تأثيراً جوهرياً في كافة المشكلات العالمية الأخرى .

وهكذا ، يمكن القول بأن الطريقة التي تتطور بها المشكلات العالمية ، توفر واحداً من أوضح أمثلة الترابط الشامل للعمليات الطبيعية والاجتماعية . التي تحدث في العالم وأكثرها اقناعاً .

### الحلول المقترحة

يتضح مما سبق أن حل المشكلات العالمية بأكثر الطرق فعالية يتطلب مجموعتين من الاشتراطات : علمية وتكنولوجية ( أى تحقيق معدل كاف من التقدم العلمى والتكنولوجى لجعل الاجابة على الأسئلة العملية التي تثيرها الحياة أمراً ممكناً ) ، واجتماعية سياسية ( أى ايجاد الظروف الاجتماعية السياسية التي تجعل حل تلك المشكلات أمراً ممكناً فعلاً ) . ولمعالجة هذه المشكلات حقيقة وبصفة تامة ، من الواضح أن الامر يتطلب تحولاً جذرياً في العلاقات الاجتماعية ، على النطاق العالمى ، ومع ذلك . فإن مثل هذا التحول لن يحدث لأن فرداً ما يود حدوثه ، فالثورات تصل الى طور البلوغ نتيجة لتطور الاشتراطات الموضوعية والذاتية ، في إطار المجتمعات الفردية . والبلدان الفردية . هذا ، والحال كذلك ، فإن الطريقة الوحيدة الممكنة لمعالجة هذه المشكلات في العقود التالية هي النضال من أجل السلام ، والوفاق ، وتطور التعاون الدولى المقيد والمتبادل .

وهذا يوصلنا الى مسألة هامة بخصوص نوع المستقبل المقصود للجنس البشرى في ضوء الثقل المتزايد للمشكلات العالمية وخطورتها . تتسم الاجابة على هذا السؤال



والتي يعطيها العلماء والسياسيون المتنمون لآراء مختلفة في العالم ومواقف أيديولوجية واجتماعية سياسية متنوعة ، بأنها مختلفة للغاية ، وأحيانا بالمعارضة وبالقصورية المتبادلة .

بيد أنه للإجابات جميعها سمة مشتركة تكمن في أن فهمها للمستقبل الخطر الذي كشف عنه التحليل العلمي للنزعات المعاصرة في تطور العالم ، يحث ، في كل مكان ، على الاهتمام بكيفية تغيير تلك النزعات ، وطريقة تطورها ، وكيفية التحكم في تطورها ، وتوجيهه الى مستقبل هوات للجنس البشرى ، وبهذا الشكل ، فإن المستقبل الكامن - يحفز البحث عن نقاط اسناد جديدة ، وأهداف جديدة ذات معنى ، وحلول جديدة للمشكلات قديمة العهد والناشئة . ويعد التنبؤ بالامكانات المتاحة للجنس البشرى ، أحد الشروط الأساسية للتحكم في التقدم الاجتماعي وضمان استمرار الجنس البشرى في الوجود . وتتوقف مقدرة الانسان على حل المشكلات التي تهدده ، وفي التحليل النهائي ، التي تهدد قدره بالذات . على مسار التنمية الذي يتم اختياره .

ويجب القول بأن العديد من الدراسات العملية التي يجري نشرها في الغرب عن جوانب خاصة ( علمية وتقنية وتكنولوجية في المقام الأول ) لحل المشكلات العالمية ، تخوى على عدد من النقاط الشيقة والايجابية ، وهذا لا يدعو للدهشة . إذ أن أعظم العلماء المعاصرين الذين قاموا بعمل علمي حيوى ، عادة ما يشتركون في مثل هذه الدراسات . ولا يستطيع الماركسيون الخط من قدرة هذه الحقيقة . بل على العكس من ذلك يعدون أنه من الضروري إعادة العمل بهذه النتائج . بتحصيل . من وجهة نظر المنهجية الماركسية ، واستخدام النتائج في عملية البحث عن حلول المشكلات العالمية . وهذا حقيقى . على وجه الخصوص ، فيما يخص بعدد من التصادج التي طورها نادى روما . وبهذا فمن المهم دائما تذكر أنه لا يمكن لاجتاز الاجهزة العلمية والتكنولوجية أن تدرك الاجابات الصحيحة . اذا لم تكن مؤسسة على الحقيقة الاجتماعية العملية . وبالأحرى ، اذا استخدمت كأساس لأفكار اجتماعية سياسية زائفة .

ونواجهنا ، في الوقت الحاضر ، حقيقة أنه من المستحيل حل مشكلات جديدة من حيث الكيفية باستخدام أساليب وطرق علاج « تقليدية » . تواجهنا بالهمة العاجلة لاستنباط معالجة جديدة ، من حيث الكيفية ، لهذه المشكلات . معالجة تناسب طبيعتها المحدودة ومن المقبول بصفة عامة ، أن الجهود المنفردة وغير المنسقة من قبل البلدان . ( أو حتى من مجموعات من البلدان ) لا يمكنها حل المآذن العالمية ، ولابد من وجود استراتيجية موحدة من أجل الجنس البشرى يرمته بيد أن هذه الاستراتيجية يجري رسمها على خلفية تغير الخواص الاجتماعية والطبيعية للجنس البشرى ، في سياق التنوع المتواصل في التنمية الاقتصادية ، والسياسية ، والثقافية . وعلى أساس تباين الأهداف الأيديولوجية والروحية المتعارضة ، بصفة متبادلة أحيانا ، والتي تعكس اهتمامات ووجهات نظر الطبقات المختلفة والقوى الاجتماعية ، حول هذه الأمور الهامة .

## مجموعات المشكلات

وإذا ما التفتنا الى المشكلات العالمية الرئيسية في زمننا الحاضر ، كمجموعة ، فاننا نستطيع ترتيب البارامترات وهذه المشكلات في نسق من الأهمية ، وفقا لعلاقة السبب والنتيجة ، تلك العلاقة القائمة بينهما ، في واقع الأمر ، وإلى درجة إلحاحها وأولوية حلها .

ونعتقد أنه من الممكن ، بهذه الكيفية ، افراد مجموعات معينة من المشكلات العالمية ، التي تبدو طبيعية وطريقة حلها مقررّة ، الى حد كبير ، بالهيئة التي سيكون العالم عليها ، عند مشارف الألف العام الثالث ، وتتصل مجموعات المشكلات بكلا العلاقات المتبادلة بين المجتمعات الاجتماعية الأساسية الحالية للجنس البشرى ( النظم الاجتماعية والاقتصادية والدول التي تتألف منها ) والتي قد تقرر تسميتها بالعلاقات المتبادلة « البيئة الاجتماعية » ، وكذلك العلاقات المتبادلة بين الانسان والطبيعة . والانسان والمجتمع ( والتي تتخذ شكلا اجتماعية ، بصفة أساسية . بيد أن لها ، بالإضافة الى ذلك ، خاصية متفردة ) .

## تعزيز السلام - مبدأ دليل متداول

أصبحت كيفية دعم السلام أكبر مشكلات الوقت الحاضر ، ومشكلة حاسمة في نطاق الانتشار العام ، الحالى والمستقبلى ، للمشكلات العالمية . وبصور المشكلة من وجهة نظر أوسع . يمكن القول بأن حق الأفراد والأهم العيش في سلام ، هو أكثر حقوق الانسان الأساسية ، والتي تعتمد عليه بقية الحقوق . فبدونه لا يمكن لها أن تتحقق . وتؤيد الخبرة التي جمعها الانسان من خلال التاريخ تلك الحقيقة ومع ذلك . ففي الوقت الحاضر ، أصبح هذا الحق ضرورة حيوية أولى وشرطا لبقاء الانسان نفسه . كنوع بيولوجي .

لقد اتضح منذ زمن بعيد أن مشكلة مكافحة الحروب . بعامة ، - والحروب العالمية ، بخاصة ، قد بلغت أوجها وتتطلب حلا عاجلا . فقد كتب لينين : « ان مشكلة الحروب الامبريالية - كانت مرتكزا ، لكل سياسة ، في كافة بلدان العالم جميعها منذ عام ١٩١٤ » وهى « مسألة حياة وموت بالنسبة للملايين من البشر » ، غير أنه منذ ذلك الحين ، أصبح المحام القضية أكبر عدة مرات ، وقد ارتبطت بعامل ثان ، حول مهمة ضمان السلام ، الى المشكلة العالمية الرئيسية . والأمر الذى نفكر فيه هو التقدم العلمى والتكنولوجى « الحالى » فى الشئون الحربية . ونتاج الطرز المتعددة من أسلحة الدمار الشامل ، وادخالها مجال الاستخدام . فضلا عن ذلك ، نحن نفكر فى الأسلحة الذرية والنووية الحرارية . وفى تكنولوجيا الصواريخ ، والأسلحة الكيماوية والبكتريولوجية .

هذا . ويمكن لمخزون الأسلحة الحديثة . المتراكمة ، فعلا ، إبادة مئات الملايين من البشر في ساعات قليلة ، ويزيد تكوين الأسلحة النووية ، غير المكبوح ، من احتمال

استخدامها ، بطريقة عارضة ، وبغير قصد . وسيزيد أى تكاثر أكبر من خطر استخدامها من قبل قوى مغامرة لا كابع لها . لقد كانت كل تلك المناقشات أمرا مألوفاً منذ أمد طويل ومع ذلك فإن المأساة تكمن فى أنه - فى الوقت الحاضر - فى بداية الثمانينيات من القرن العشرين - فإن تلك المناقشات غير كافية فعلا بحيث تعكس الحالة الواقعية للأمور ، والأخطار الحقيقية الناشئة عن سباق التسلح . . . لماذا ؟

أولا : وصلت خطورة التقدم فى التكنولوجيا العسكرية الى حيث تظهر وسائل الإبادة المتزايدة والفظيعة . بمعدل لم يسبق له مثيل . فمعدل اكمال يتجاوز . بخطا متزايدة التقدم فى التنمية السياسية ، والتي كان يمكنها وضع حد لسباق التسلح . والخطر فى هذا الموقف يدهى ، ومع ذلك ، فهذا هو كل شئ ، على الاطلاق .

ثانيا : من الواضح أن التقدم التكنولوجى فى التكنولوجيا العسكرية يدفعنا ، بشكل أكبر ، نحو حدود جديدة فى تحديث وتطوير وسائل الإبادة . وليس الأمر مقتصرًا على كل صاروخ أو قنبلة جديدة أكثر إبادة عن سابقيه . بل انها مختلفة . من حيث الكيف . عن الأسلحة السابقة . إذ أنها تضرب البشر وكل الأهداف العسكرية والمدنية ، كما أن لها تأثيرا مدمرا على الطبيعة ذاتها ، وعلى العلاقات المتبادلة . وأداء الطبيعة لوظيفتها ، وهذا ينذر ، أن أجلا أو عاجلا . بأن اختراع الأسلحة . ان استخدم ولو لمرة واحدة ، فستكون له عواقب لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة لسكان الأرض جميعا والفضاء المحيط بالأرض .

ثالثا : بضى الوقت ، تظهر الأجهزة النووية بشكل متزايد بحيث تصبح عملية رصدتها عمليا أمر متزايد الصعوبة . كما أن عملية تصنيع الأسلحة النووية بأحجام بالغة الصغر ، والتقدم فى تكنولوجيا تصنيعها ، سرعان ما سيجعل من المستحيل علينا ، بصفة مطلقة ، رصد انتاجها وتوزيعها . وهذا سيعنى أن العالم وحياة الجنس البشرى ومستقبله سرعان ما ستنتهى بسهولة على يدى المفارمين .

رابعا وأخيرا : ان التقدم الحالى فى التكنولوجيا العسكرية - واختراع قنبلة النيترون ، بصفة خاصة ، يقلل تدريجيا الحدود بين الحرب الذرية والحرب باستخدام الأسلحة التقليدية ، على الرغم من أنه لا يمكن ازالة ذلك الحد . من الناحية النظرية ، فى واقع الأمر ، ومهما كانت القذيفة مدمرة ، ومهما كانت الدبابة متينة . فإن استخدامها ولو أنه يسبب أضرارا هائلة وخسائر مادية . فانه لا تزال غير ضارة بالمستقبل التوارثي للإنسان ، ذلك الجنس ، أو أى جزء من الطبيعة الحية . أما السلاح النووى ، حتى وان كان مسدسا نوويا . فانه يسبب انعكاسات لا يمكن حسابها بالنسبة لأى كائن حي ، وما علينا الا أن نفكر فى هيروشيما وناجازاكي . حيث مازالت القنابل الذرية التى أسقطت عليها منذ ثلاثة وثلاثين عاما . مازالت تشوه البشر وتقتلهم . كما أن هذه القنابل كانت سببا فى المعاناة بالنسبة لأولئك الذين كانوا على قيد الحياة لحظة الانفجار - بل كذلك بالنسبة لمن ولدوا بعد ذلك بعدة سنوات .

وبعض المصادفة ، فإن انتاج قنبلة النيترون ، وتطوير أسلحة الليزر تبين أن تفكيراً تكنولوجيا وعسكرياً معيناً دأب العمل على ابتكار طرز أحدث أسلحة نووية « نظيفة وصغيرة » ، ذات تأثير محدود ، بصفة افتراضية ، والتي ترهب الناس أقل من القنابل زنة عدة آلاف من الأطنان وإذا أخذت هذه الأسلحة فإنها في الوقت نفسه - ، تقلل من رقابة الجنس البشرى بالنسبة لاحتمال حدوث كارثة نووية شاملة ، ولا بد من اضافة أن الأجهزة التي في أيدي مؤيدي الموت النووى يحاولون أن يقهروا في عقول الناس فكرة الاستخدام التكتيكي للأسلحة النووية يمكن أن يكون « مسموحاً به » و « شرعياً » وأنه من الممكن شن « حرب نووية محدودة » .

إن موقفاً حرجياً حقاً أخذ في التعاطم ، والوقت لا ينتظر ، وإذا لم تنجز نجاحاً في المعرفة التقنية الآن ، ففي الغد لن تلقى اتفاقيات الحد من الأسلحة فحسب ، ولكن سيصبح التوصل الى اتفاقيات جديدة أمراً صعباً . وربما ظل الحال كذلك لزمن طويل مقبل ، ونتيجة لهذا سيزداد التهديد بالحرب حدة .

ويطلب انقاذ الجنس البشرى من الهلاك في أتون الصراع الحرارى النووى سياسة دولة قوية العزيمة ، وتعد تجربة الاتحاد السوفيتى في هذا المجال مثالا سامياً يحتذى به ، فخلال الستين السنة أو أكثر التي انصرمت منذ قيام ثورة أكتوبر ، ظل التحرك لحفظ السلام ودعمه ، وضمان التعايش السلمى المستقر ، يعد جزءاً لا يتجزأ ، يتصف بالأهمية بالنسبة للشبوعيين السوفيت ، ولدى الخارجية للاتحاد السوفيتى . وقد تم تطور هذا التحرك بطريقة بناء ، وتم التعبير عنه بطريقة عملية في مؤتمرات الحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى وكان المؤتمر الرابع والعشرون للحزب الشيوعى السوفيتى (١٩٧١) ذا أهمية بالغة في هذا الخصوص ، إذ أنه تبنى « برنامجاً للسلام » اتسم بالسوية والدقة الواقعية من كافة جهات النظر . وفى تطويره أخذ الوضع والعوامل التي تحكم العلاقات المولية والمتطلبات الملحة للتطور التاريخى للجنس البشرى فى الحسبان وقد وفر هذا البرنامج عدداً من الاجراءات الهامة لدعم السلام والأمن العوليين .

ويضم الدستور الجديد للاتحاد السوفيتى . الذى تم اقراره فى عام ١٩٧٧ ، فصلاً خاصة يؤكد على الطبيعة السلمية للسياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى ، واهتماماً بالسلام ، ويجاد ظروف دولية من شأنها أن تسهم فى نجاح النضال من أجل الحرية القومية والتقدم الاجتماعى ، ومن أجل الاشتراكية والشيوعية .

وفى المناخ الجديد للوفاق الذى أوجده مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا ، خرجت البلدان الاشتراكية بسلسلة من المقترحات والاجراءات الجديدة . من ذلك مراعاة الالتزام من قبل كل دولة موقعة على القانون النهائى الذى يقضى بالآلا تكون أية دولة هى الأولى فى استخدام الأسلحة النووية ضد دولة أخرى ، والتوصل الى اتفاقية عالمية بشأن شجب القوى فى العلاقات الدولية ، حظر التوسع فى المعاهدات العسكرية والسياسية القائمة فى أوروبا ، والتوقف عن انتاج كافة أنواع الأسلحة النووية والمضى قدماً فى تخفيض المخزون منها حتى تتم ازالتها بصفة تامة ، وتربية الناس على السلام ،

واقامة قوات مسلحة متكافئة القوى - ٩٠٠ ٠٠٠ فرد من كل جانب - لكل من قوات حلف شمال الأطلسي وقوات حلف وارسو ، فى وسط أوروبا وشجب ارساء الأسلحة النووية فى أراضى الدول التى لا توجد فيها مثل هذه الأسلحة والتوقيع على معاهدة دولية لتدعيم ضمانات أمن الدول غير النووية ، وعددا من الاجراءات الأخرى .

وضع اتفاقية ( بمبادرة من الاتحاد السوفيتي ) والتوقيع عليها من قبل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية ( سولت - ٢ ) ، جنبا الى جنب مع بروتوكول لهذه الاتفاقية وعدد من الوثائق الأخرى المرتبطة بها ، والتي كانت عظيمة الأهمية ، هذا ، وسيفتح التنفيذ التام للمقترحات التى تضمها الاتفاقية امكانيات جديدة لوقف نمو ترسانات الصواريخ النووية ووضع الحدود الفعالة عليها ، من حيث الكم والكيف ، وسيؤلف هذا الانجاز ، بدوره ، خطوة أبعد نحو خفض حقيقى فى التسليح ، وتحقيق الهدف الأسمى الذى يتمثل فى الوقف التام لانتاج الأسلحة النووية وتصفية المخزون منها وستكون هذه هى المساهمة الأعظم لضمان مستقبل سلمى آمن للجنس البشرى بأسره .

من المعروف تماما أن السياسات الداخلية تختلف ، بشكل كبير ، من دولة حرة صغيرة الى أخرى ، ومع ذلك تميز سياستها الخارجية الى أن تكون متماثلة ، لكونها تقوم ، أولا وقبل كل شيء على نبذ العدوان والظفيان اللذين عانت منهما كثيرا ، وعلى المساهمة الفعالة فى النضال من أجل التفاهم الدولى الواسع .

ان سياسة خارجية من هذا النوع : من قبل البلدان حديثة التحرر تعد أمرا طبيعيا تماما . وفى واقع الأمر ، تواجه شعوبها بهام اجتماعية واقتصادية عملاقة . لدعم استقلالها السياسى والاقتصادى والتغلب على قرون التخلف ( الناشئ عن الاستعمار ) . ورفع مستوى الحياة المادية والثقافية لشعوبها وتعويدها على مميزات الحضارة الحديثة . هذا ، ومن الواضح أنه يمكن تحقيق كافة هذه المهام بنجاح ، فقط ، فى حالة وجود السلام - ليس السلام بمعنى عدم وجود حرب بل السلام القائم على الأمن الراسخ ، وعلى المميزات السلمية الواسعة للتعاون وتبادل المنفعة بين الدول .

ان هذا النوع من السلام هو الذى سيبهى للشعوب المحررة فرصة لحل المشكلات البالغة التعقيد التى تواجهها .

### سياق التسليح

سبق لنا التحدث عن خطر الحرب الحديثة على مستقبل الجنس البشرى ، ولا يجب أن ننسى أن سياق التسليح فى حد ذاته يعرض المستقبل للخطر ، فخرق هذه المشكلة من وجهة نظر الرسالة الأساسية لدراستنا ، يجب علينا القول أن سياق التسليح لا يزيد من خطورة التهديد بالحرب ، بمعنى أنه يجعل المشكلة المالية رقم واحد أكثر خطورة ، بل انه يخلق كذلك المعوقات الأكثر خطورة أمام ايجاد الحلول لكافة المشكلات المالية الأخرى .

ودون التعمق بشدة في المشكلة برمتها ، نود فقط أن نورد قائمة بالطرق الرئيسية التي يعوق الإعداد للحرب عن طريقها ، بخطرورة ، فرص معالجة المشكلات العالمية الأخرى :

أولا : من الواضح أن عمليات التجهيز للحرب تنطوي على نفقات عسكرية هائلة ووفقا لإحصائيات الأمم المتحدة زاد الانفاق العسكري على مستوى العالم منذ عام ١٩٠٠ بمقدار الثلاثين ضعفا ، وفي الوقت الحاضر يتم انفاق ما يزيد على ٥٠٠.٠٠٠ مليون دولار سنويا أو مليون دولار في الدقيقة تقريبا ، وإذا استمرت الاتجاهات الحالية ، يمكن لهذا الرقم أن يصل عام ٢٠٠٠ الى مليون مليون دولار بالأسعار الحالية .

ومع ذلك يتضح أن إيقاف سباق التسلح سيكون مساهمة لا تقدر قيمتها للمجهود التي تبذل لمعالجة الكثير من المشكلات العالمية الحيوية التي تواجه الجنس البشرى وحتى الحلول الجزئية لمشكلات عالمية الحجم في العقود الأخيرة . من قبيل إعادة تنظيم العمليات التكنولوجية الرئيسية في صناعة وتنمية مصادر جديدة للطاقة . إلخ تتطلب موارد ضخمة لا يمكن توفيرها إلا بالحد من الانفاق العسكري . هذا ، ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا بوضع مبادئ التعايش السلمي . وتعزيز السلام . ووقف السباق العسكري ، موضع التنفيذ .

ثانيا : يزداد تورط الدول النامية في سباق التسلح ، فالتغلب على التخلف الاقتصادي لدول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، والتي تعد تركة الاستعمار ، أمر حيوي لتنمية العلاقات المستقبلية العادية بين الدول ، وإذا ما تحدثنا بصفة عامة . بالنسبة للجنس البشرى بأسره . ومع ذلك ، فإن هذه المشكلة تزداد تعقدا بسبب اشتراك البلدان في سباق التسلح .

في خلال العشرين السنة الماضية ، ازداد الانفاق العسكري من قبل البلسدان النامية بمقدار أربعة أضعاف ، إذ كانت هناك زيادة حادة في تجارة الأسلحة العالمية ، تصل الى ٢٠٠٠ مليون دولار سنويا ، ففي عام ١٩٧٨ وحده تم استيراد العتاد الحربي الرئيسية من قبيل الدبابات والطائرات والصواريخ والسفن من قبل ١١٨ دولة من بينها ٩٠ دولة نامية ، ووفقا للأرقام التي نشرها معهد بحوث السلام الدولي باستوكهولم ارتفعت تكاليف الأسلحة الرئيسية التي اشترتها الدول النامية من ٣.٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٠ الى ١٤.٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٨ بالإضافة الى ذلك أصبح عدد من الدول النامية نفسها موردا للسلاح .

وفي الوقت نفسه - وعلى وجه التدقيق فإن ذلك القطاع من البشر هو الذي يواجه مشكلات القضاء على الجوع والأمراض الخطيرة والفقر والامية المروعين . ووفقا للبيانات المتوفرة يمكن لتحويل الجزء الأكبر من الانفاق العسكري العالمي لزيادة الاستثمار في فروع أخرى أن يزيد معدلات النمو الاقتصادي بما يتراوح بين ١ ، ٢ في المائة ( إحصاءات الأمم المتحدة ) ، إذ يكفي مبلغ معادل لما يتراوح بين ٨ ، ١٠ في المائة

من الميزانيات العسكرية لوضع نهاية للجوع والمرض والأمية ، إذ يتكلف تمويل برنامج للمعونة التقنية والاقتصادية للبلدان النامية لكي يزيد من انتاج الغذاء والقضاء على الجوع ٣٠٠٠ مليون دولار ، وهذا يمثل أقل من ١ في المائة من الموارد التي تنفق في الوقت الحالي سنويا على سباق التسلح ، على حساب الجنس البشرى ، هذا ولا تزيد تكلفة برنامج المساعدة الغذائية للدول النامية ، التي من شأنها أن تضمن للأطفال وجبة غذائية عادية على ٤٠٠٠ مليون دولار سنويا .

ثالثا : ما زال سباق التسلح في الدول الرأسمالية المتقدمة الى حد كبير ، عائقا في طريق حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية قديمة العهد ، على الرغم من أنه بدرجة أقل عنه في الدول النامية ، إذ أن سباق التسلح يمنع الدول الرأسمالية المتقدمة ، بصفة خاصة ، والتي ما زالت مدينة الى حد كبير منذ أيام استعمارها السابقة ، يمنحها من تزويد الدول النامية بتهيئة جوهريه أكثر ، ويضطر علماء الاقتصاد - في الوقت الحالي - الى الاعتراف بأن الاتفاق العسكري يخلق فرص عمل أقل من نفس مبلغ المال المستثمر في فروع الاقتصاد المدنية . ووقفا للحسابات التي أجراها المتخصصون الأمريكيون ، ينتج عن استخدام الوفورات من سولت - ٢ فحسب ايجاد ١٩٨ مليون فرصة عمل .

رابعا : يعد سباق التسلح وعمليات التجهيز للحرب عائقا كبيرا في طريق الجهود لحل مشكلات الطاقة والمواد الخام . وتعد حقيقة أنهما يحولان الموارد والقوى العاملة عن مثل هذه الجهود جزءا من المشكلة ، فالتجهيزات للحرب وآلة الحرب الضخمة التي خلقت ، تستنفد كميات هائلة من الطاقة ، وبصفة خاصة ، النفط ومنتجات البترول التي تعد أكثر المواد الخام قيمة وتكلفة - بحيث أن خفضا في آلة الحرب تلك سوف تخفف ، في حد ذاتها ، الى حد كبير ، من أزمة الطاقة في العالم ، وفي الوقت نفسه - تزيد من موارد الطاقة .

خامسا : من الواضح للمرء أنه لا يمكن أن يتجاهل الحقيقة المعترف بها ، الى حد بعيد ، أن مجهود الحرب يمتص حوالى ربع القوى العاملة المالية في العالم ، كما يجب ألا ننسى ، بصفة عامة ، ان ذلك الربع الذي يشتغل في هذا الجهد هم أكثر الناس موهبة وأفضلهم تدريبا ، ويمكن تصور المساهمة الضخمة التي يمكن تقديمها من قبل هؤلاء للانتاج السلمى في زيادة التقدم البشرى ، اذا ما حرروا من عبء الاعداد للحرب .

ولهذا ، لا يعد نزع السلاح حاجة ملحة لعصرنا فحسب ، فكونه أهم عنصر في المشكلة المالية رقم واحد ، فهو يعد ، في التحليل النهائي ، مطلبيا للتخفيف من حدة سلسلة كاملة من المشكلات المالية .

وكما سبق وذكرنا ، حتى الحل الجزئى لهذه المشكلات يتطلب الجهود المتكاثفة من قبل الجنس البشرى جميعه ، وهذا يعنى وجوب خلق مناخ سياسى في العالم ، من شأنه أن يجعل ذلك العمل المنسق أمرا ممكنا . وثمة سبيل واحد فقط لعمل ذلك .

هو الاستثمار في الوفاق ، ووقف سباق التسلح ، وتحقيق نزع السلاح ، ونبد الحرب كوسيلة لتسوية المشكلات الدولية ، وليس من قبيل المبالغة أن نقول أن العودة للمواجهة والحرب الباردة سيكون أمرا مضاعفا للتدمير ، فهو سيزيد ، بحدة ، من التهديد بالحرب ، وسيؤدي الى اسباغ خطورة كبيرة على طيف المشكلات العالمية برمته .

### التغلب على التخلف وضمان النمو الاقتصادي

لاحظنا بالفعل حقيقة أن سباق التسلح ، وبصفة خاصة امتداده المتزايد في الدول النامية ، ستكون له في النهاية نتائج عكسية . في الواقع ، يشكل الاتساق المتزايد على انتاج الأسلحة واقامة الجيوش ، في كل من الدول النامية والمتقدمة ، تبديدا للأموال العامة ، على أغراض أبعد ما تكون عن المصالح الأصلية للشعوب .

ومع ذلك ، وفي الوقت نفسه - ليس ثمة شك أن اسباغ للصفة العسكرية على الاقتصاد في الدول النامية هو - من عدة وجوه - أكثر تحطيمًا لها عنه بالنسبة للدول الرأسمالية المتقدمة . وفي الوضع الحالي تعاني الدول النامية من تخلف اقتصادي مزمن ، والذي يعد تراث ماضيها الاستعماري ، ويعوق سباق التسلح ، بطريقة اصطناعية ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول حديثة الاستقلال ويقام - بشكل هائل - السلسلة الكاملة للمشكلات التي تجابهها ، ومن بينها أكثر تلك المشكلات صعوبة ، ألا وهي مشكلة التغلب على تخلفها الاقتصادي .

لقد كتب مئات الألوف ، الكتب في كافة أنحاء العالم عن التخلف الاقتصادي في الدول النامية ، وسبيل التغلب عليها ، وبالطبع ليس قصدا هنا تكرار أو الاسهاب بأية تفاصيل فيما كتب أو قيل فعلا . أن ما يعيننا هنا - كما هو الحال بالنسبة لتجنب الحرب وكبح سباق التسلح - هو اظهار عظم المشكلة التي بين أيدينا ، وبيان كيف أنها مشكلة عالمية ، وأخيرا ، إدراك كيفية واتجاه الخطوات التي يجرى اتخاذها لحلها .

أولا وقبل كل شيء ، ثمة حقائق قليلة نوردتها بالتتابع . في عام ١٩١٩ كان ٦٩ر٤ في المائة من سكان يعيشون في دول مستعمرة أو شبه مستعمرة ، تمثل ٧٢ في المائة من إجمالي مساحة الأرض في العالم ، وفي عام ١٩٧٩ ، أي بعد ستين سنة ، كان ٤ر٠ في المائة من سكان العالم يعيشون في بلدان كانت فيما مضى ، مستعمرة ، والتي كانت تمثل ١١ر١ في المائة من مساحة الأرض في العالم . ومن ناحية أخرى كان ٤٨ر٢ في المائة من سكان العالم في عام ١٩٧٩ يعيشون في أراضى مستعمرة أو شبه مستعمرة ، في الماضي ، وأصبحت دولا ذات سيادة بعد عام ١٩١٩ ( ولا تتضمن تلك الدول أصبحت دولا اشتراكية ) . وهذه الدول في المقام الأول هي التي نقصدها عند التحدث عن الحاجة الى التغلب على التخلف الاقتصادي .

هذا ، ولدى الدول التي كانت مستعمرة في الماضي ، امكانيات هائلة ، إذ تمتلك الدول النامية ، ككل ، نحو ٦٠ في المائة من الموارد الطبيعية المعروفة في



العالم حاليا ، ٧٠ في المائة من كافة الأراضي الزراعية ، و ٦٦ في المائة من سكان العالم الذين يتم استخدامهم بطريقة مريحة . وعلى الرغم من ذلك فهم مسئولون عن ٧ في المائة فقط من الانتاج الصناعي العالمي . وعن ثلث الانتاج الزراعى تقريبا وأقل من ثلث الدخل القومى العالمى .

فى عام ١٩٥٠ كان متوسط الناتج القومى العام فى الدول النامية ١٤٠ دولارا لكل نسمة ، فى مقابل ١٥٧٠ دولارا فى الدول المتقدمة . أى أقل بمقدار ١١ر٢ ضعف وبعد ذلك بثلاثين عاما ارتفع متوسط الناتج القومى العام لكل نسمة فى الدول السامية الى ٢٨٠ دولارا فى مقابل ٣٥٠٠ دولار فى الدول المتقدمة . أى أقل بمقدار ١٢ر٥ ضعف فى الوقت الحالى . فضلا عن ذلك . ووفقا لحسابات منظمة العمل الدولى ، يعد حوالى ٤٠ فى المائة من السكان القادرين جسديا فى الدول النامية اما عاطلين كلياً أو جزئياً .

ووفقا للبيانات التى نشرها البنك فى تقريره عن التنمية العالمية لعامى ١٩٧٨ و ١٩٧٩ يعيش ١٨٠٠ مليون من ٢٠٠٠ مليون نسمة فى الدول النامية فى ظل ظروف الفقر المدقع بما فى ذلك ٨٠٠ مليون ممن يعانون من الفقر التام وشدة سوء التغذية .

فى نصف ٩٢ من الدول النامية ، كان نمو الناتج القومى العام أقل من ٢ فى المائة ، أى أقل من ٣ دولارات لكل نسمة فى السنة .

وفى ١٥ من الدول النامية . لم يكن هناك ريادة فى الناتج القومى العام لكل نسمة أو هبوط فى النمو . تتجاز غالبية العالم الثالث تجربة النقص المتزايد فى الغذاء ، ويجبر على استيراد الغذاء وهذا يؤدى الى أضرار بالغة بميزان مدفوعاتها .

ودعنا نورد هنا قليلا من أرقام منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ، خلال الفترة ما بين ١٩٦١ و ١٩٧٠ زاد الانتاج الزراعى فى العالم بصفة عامة بمعدل ٦ر فى المائة فى السنة ( بالنسبة لكل نسمة ) .

وفى الدول النامية زاد المعدل بمقدار ٥ر فى المائة . وفى المدة ما بين ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ انخفض النمو الانتاجى الزراعى فى العالم كله بنسبة ٤ر فى المائة . بينما كان معدل الزيادة فى الدول النامية مساويا للصفر .

وفى الاعلان الختامى لمؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذى اجتمع فى دلهى فى فبراير من عام ١٩٨١ ، لاحظ المؤتمر أن البلدان النامية . التى يبلغ عدد سكانها ثلثى سكان العالم ، والذين يشغل ٩١ فى المائة منهم بالزراعة ينتجون ٤٤ فى المائة فحسب من الغذاء العالمى ، ولاحظ الوزراء أيضا الأهمية الحيوية لزيادة معدل انتاج الغذاء والأنواع الأخرى من المنتجات الزراعية بما يصل الى ٤ فى المائة سنويا مع التركيز ، بصفة خاصة ، على البلدان ذات الدخل المنخفض حتى يكون فى استطاعتها الوصول الى هذا المعدل من النمو بأسرع ما يمكن .

وفى مؤتمر روما الذى عقدته منظمة الأغذية والزراعة فى يونيو من ١٩٧٩ مثلت البيانات الواردة فى الجدول (١) والمتصلة بالواردات الغذائية الى الدول النامية .

الجدول (١) - استيراد وتصدير الحبوب التجارية ( بملايين الأطنان )

١٩٨٥	١٩٧٨	١٩٧٣	١٩٦٠	٣٨ - ١٩٣٤
١٥٠ +	١٠٣ +	٥١ +	٣٣ +	١٦ -
٩٠ -	٧١ -	٢٤ -	١٣ -	١١ +
- = مستورد صافي . + = مصدر صافي				

وفي ضوء هذا كله ، هل من عجب اذاً زيادة عدد الجوعى فى العالم من ٣٦٠ مليوناً فى المدة بين ١٩٦٩ ، ١٩٧١ الى حوالى ١٠٠٠ مليون نسمة فى الوقت الحاضر ؟  
فى بلاد الشرق الأقصى وجنوب شرقى آسيا يموت ٢٧ فى المائة من السكان جوعاً وفى أفريقيا ٢٢ فى المائة ، وفى أمريكا اللاتينية ١٣ فى المائة .

أما منظمة الصحة العالمية فقد أقرت من جانبها فى عام ١٩٧٨ ، أن ثلثى سكان العالم لا يتلقون الرعاية الطبية الصحيحة ( ٩٠ فى المائة من سكان الدول النامية تقريباً ) ، فالملاريا والأمراض التناسلية تزداد بسرعة هائلة ، وقد ظهرت أمراض جديدة ، كما أن نقص البروتين الحيوانى ، الذى يعانى الأطفال منه ، قبل أى شئ ، يعوق النمو الذهنى والنفسى لحوالى ٥٠٠ مليون نسمة . وهذا أمر لا يمكن تغييره .

وأورد مدير عام منظمة الصحة العالمية . فى تقريره أن مليون طفل من بين ١٢٥ مليون طفل ولدوا عام ١٩٧٨ ، سوف لا يبقون على قيد الحياة لمدة عام ، بينما سيمعجز الكثيرون ممن عاشوا على تنمية ملكاتهم البشرية بالكامل ، إذ يعيش أربعة أخماس الأطفال فى بيئات فيها نقص شديد فى الغذاء ومياه الشرب وحيث الأمراض المتوطنة ، ونقص الرعاية الطبية .

وفى الوقت نفسه شهدت السنوات الأخيرة ، فى الواقع ، اتجاهاً نحو زيادة استقلال البلدان النامية من قبيل احتكارات الدول الرأسمالية المتقدمة تلك الاحتكارات التى تظهر فيما يلى : الزيادة السريعة فى عدد الهيئات التى تتخطى الحدود القومية « وقدره » فى البلدان النامية بالاستثمار الدخول ( والذى غالباً ما يكون معجلاً ) لرأس المال الخاص فى المستعمرات السابقة ( وفى عام ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ مثلاً زاد تدفق رأس المال الخاص فى هذه البلدان بمقدار ٢٢ ضعف زيادة عن التدفق فى المدة بين ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ) . التصدير المتواصل للأرباح الضخمة التى تتحقق فى البلدان النامية الى الأمم المتقدمة فى الغرب .

الزيادة المطردة فى الاستدانة الخارجية للبلدان النامية ، إذ تفوق ديونها الخارجية ٤٠٠٠٠٠ مليون دولار .

الزيادة المطردة فى الانفاق العسكرى على سباق التسلح . هى مسألة سبق لنا ذكرها ، ولكننا سنقتصر هنا على اضافة أن الانفاق العسكرى كثيراً ما يمثل ما يتراوح

بين ٣٠ ، ٤٠ في المائة من كافة المساعدات الاقتصادية التي تتلقاها البلدان النامية .  
ويعد استغلال البلدان النامية من قبل الاحتكارات الرأسمالية المتقدمة السبب الاجتماعي والاقتصادي الرئيسي والعالم متجه الى الالف العام الثالثة الذي تعد مشكلة التقلب على التخلف بسببه لا تناقص بل تزداد ، لسوء الحظ . هذا ، وتؤدي الانجاهات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحالية في العالم غير الاشتراكي الى زيادة توسيع الهوة بين اجزاء البشرية المختلفة . وذلك فيما يختص بمستويات المعيشة وأساليب الحياة .

واذا ما حكمنا بموجب التنبؤات الجارية فان الاتجاه الحالي نحو ارتفاع مستوى المعيشة ، والرفاهية المادية للناس في البلدان النامية في التخلف وراء الدول الرأسمالية المتقدمة من حيث هذين الجانبين ، ومن المتوقع كذلك أن الانتقال المفروض القيام به من قبل أعداد كبيرة متزايدة من سكان الدول النامية من طريقة تقليدية الى طريقة حضرية للحياة سينطوي على تكاليف اجتماعية باهظة ( ازدياد البطالة والفقر ، وظروف معيشية غير انسانية وغير صحيحة ) ، وفي رأى الخبراء أنه في عام ٢٠٠٠ سيعيش ٧٨ في المائة من سكان العالم في أقاليم تموزها وسائل الاعاشة . وبالمقارنة بعام ١٩٥٠ كانت النسبة ٦٨ في المائة ويعتقد البنك الدولي أنه في عام ٢٠٠٠ سيستمر ٦٠٠ مليون نسمة كما كان الحال من قبل ، في العيش في فقر مدقع .

واذا ما تحدثنا بصفة عامة ، نجد أن متخصصي البنك الدولي متشائمون ، ففي رأيهم أن حقيقة ارتفاع معدلات النمو الصناعي في بعض بلدان العالم الثالث عنها في الدول الصناعية لا يعني أن الفجوة بين الشمال والجنوب في طريقها لالتهاء ، فزيادة مقدارها ٧ في المائة على ١٠٠ دولار اذا ما قورنت بزيادة قدرها ٥ في المائة على ٥٠٠ دولار ، مثلاً ، لا تجعل انهاء الفجوة بين البلدان فيما يتعلق ، بمستوى الانتاج ، أمراً ممكناً فزيادة ١٠٠ دولار بمعدل ٧ في المائة لمدة عشر سنوات ، ستبلغ ٢٠٠ دولار ، بينما تبلغ زيادة ٥٠٠٠ دولار بمعدل ٥ في المائة ٨١٤٥ دولار ، وستصبح الفجوة بين دولة غنية ودولة فقيرة ، والتي كانت تقف ابتداء عند ٤٩٠٠ دولار ، ٧٩٤٥ دولاراً ، بعد عشر سنوات ، و ١٢٨٠٠ دولار بعد عشرين سنة .

وتشير كافة التنبؤات المتاحة الى حقيقة أنه في العشرين السنة القادمة ، سيواجه الاقتصاد الرأسمالي ثوران جديد وصعوبات خطيرة وفي جميع أنحاء العالم الرأسمالي ، ستزداد مشكلات النمو الاقتصادي ، والعمل والاستخدام أكثر حدة . وستزداد البطالة .

وحتى بمراعات العوامل المؤدية للنمو الاقتصادي ( وبالطبع العامل الرئيسي وهو التقدم العلمي والتكنولوجي والذي نتج عنه في المدة بين ١٩٥٠ ، ١٩٧٣ معدل نمو صناعي بمقدار ٤ر في المائة في السنة بالنسبة للدول الرأسمالية ، في مقابل ١ر٨ في المائة ، في الفترة بين ١٩١٣ ، ١٩٣٧ ) .

وتتمثل التوقعات فى أن الاقتصاد الرأسمالى • من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ سينمو بطريقة دورية ، وسيمر بفترات من الأزمة العميقة ، والتراجع والوهن • والحال كذلك ، فإن معدلات النمو ستكون أقل بشكل جوهري ، عن تلك المعدلات المميزة للخمسينيات ، والستينيات ، ومع ذلك من المتوقع أن يصبح الناتج الداخلى العام للدول الرأسمالية المتقدمة ، فى عام ٢٠٠٠ بين ٢ ، ٢ر٣ ضعفا لما كان عليه عام ١٩٧٨ ، ومن المتوقع كذلك أن ينمو الإنتاج الصناعى بمقدار ٢ر٥ ضعف • وسوف يكون هناك تفاوتات متزايدة فى التنمية بين البلدان المختلفة وهى حقيقة ستؤدى الى الصراع بين كل من الدول الامبريالية وبين البلدان المتقدمة والبلدان النامية •

وهكذا تعد مشكلات التخلف هائلة الحجم والقوى الفعالة شديدة بحيث لن يكون هناك نقص فى مقياس تلك المشكلات فى المستقبل المنظور ، ومن ناحية أخرى ثمة احتمال كبير أن تصعب المشكلات أكثر حدة فى العقود القليلة التالية •

يتأكد هذا الجانب من المشكلة • كقاعدة من قبل كافة المحللين ، بعض النظر عن المسكر الاجتماعى الذى ينتمون اليه ، ومع ذلك فهم نادرا ما يحاولون اعتبار مشكلة التخلف مشكلة عالمية ، أو وزن نتائج الفشل فى معالجة هذه المشكلة بسرعة ، والاكثر من ذلك ، نتائج تفاقمها •

اولا : من الواضح انه قد بدى الجهد لاجابة على هذا السؤال ، الذى مبن ايدينا ، بافتراض أن مشكلات التخلف ستزداد حدة لا محالة ، فى المستقبل القريب وأنه ستفرض اعباء لا يمكن تحملها ، حقا ، على شعوب البلدان النامية ، فمشكلة التخلف المتزايدة الخطورة ، والتنمية الاقتصادية المتخلفة فى البلدان المستعمرة قديما وفى بلدان كثيرة من أمريكا اللاتينية ، ليست ببساطة ، مشكلة نمو اقتصادى متأخر ، انها مشكلة الفشل الفاجع لاقاليم كاملة من العالم ، يعيش فيها معظم سكان العالم ليصلوا الى المستوى الحديث من الانتاج والاستهلاك الذى يمكن تحديده بطريقة علمية ، والضرورى لضمان معيشة عادية •

وبمعنى آخر ، نحن نلقى صعوبة ازاء ذلك الموقف الذى تتخذ فيه الدرجة الكمية للتخلف سمة نوعية جديدة ، وحيث يواجه المجتمع فى البلدان التى عانت كثيرا من السيادة الامبريالية ، بامكانية الاضمحلال البطى والانعطاط الفعلى ، تحت وطأة الفقر المطلق •

وفى بعض الجوانب ، فأن تأخير متطرف فى ايجاد علاج لهذا الموقف قد تكون له تأثيرات لا يمكن استمراكاها ، ليس على التنمية الاقتصادية للدول المستعمرة فحسب ، بل كذلك على بيئتها الطبيعية والمادية التى يحيا الانسان فى ظلها •

ثانيا : يجب ألا يغيب نظر المرء عن المضامين الاجتماعية المرهقة لآى تأخير فى تنمية الدول المستعمرة قديما وعن تخلفها الاقتصادى مطرد السوء •

ليس ثمة أية حاجة الى الافاضة ، أخيرا فى هذا الموضوع ، اذ ان الحقائق التى سبق ذكرها تبين بوضوح تام أن زيادة حدة التخلف تقوض أسس سياسة سكانية سوية ، وأسس الرعاية الصحية والتعليم العام وتجعل من المستحيل ضمان حق العمل ، وغيره من حقوق الانسان الأساسية العديدة .

وفى هذا الخصوص ، يجب عدم نسيان أن شركات الاحتكارات الرأسمالية تبذل جهودا نشطة لاستغلال الموقف تماما . ونحن نتذكر أولا : « استنزاف العقول » بمعنى التحول الاجبارى تقريبا للمتخصصين ذوى التدريب العالى من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة ، وثانيا استغلال الطائقات العاملة ، أى العمال والفلاحين ، بلا رحمة ، فى ذلك الجزء من العالم ، ويتخذ هذا الاستغلال شكلين رئيسيين .

حتى فترة حديثة ، كان أكثر الممارسات شيوعا هو استيراد العمالة الرخيصة من الدول النامية الى الدول المتقدمة ، ومؤخرا تزايد انتشار أسلوب آخر وهو اقامة هيئات أو شركات متخطية الحدود القومية فى البلدان النامية نفسها . وبالطبع تقى هذه الشركات بحاجات البلدان الاحتكارية التى تصدر رأس المال ، واستغلالا لفرق الأفراد فى البلدان النامية ، تقوم الهيئات المتخطية للحدود القومية ، باستغلال القوة العاملة المحلية بلا هوادة . . . وهنا يكفى ايراد مثال واحد : يكلف العامل المستخدم فى الولايات المتحدة مستخدمة حوالى ٢٥ ضعفا . من تكلفة عوامل فى سريلانكا وخمسة عشرة ضعفا فى الفلبين ، وهذا يؤلف نوعا من « الأجرة التفاضلية » وفى هذه الحالة سبق المثال من الصناعة ، لا من الزراعة .

ثالثا : عادة ما تتجنب المؤلفات التى تعالج مشكلات الدول النامية ، وخصوصا مشكلة التخلف ، جانبا هاما جدا من المسألة الا وهو حقيقة أن نقص أى تقدم جاد فى البلدان التى تعيش فيها غالبية سكان العالم يكون ذا أثر عكسى على الدول الرأسمالية المتقدمة نفسها .

وتكمن حقيقة المسألة فى أن أى تأخير متطرف فى معالجة مشكلة التخلف بنجاح سوف يؤدى لا محالة الى تروانى النمو الاقتصادى ، ليس فقط فى المستعمرات القديمة ، بل كذلك بالنسبة للاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وهكذا ستتأثر كافة الدول ، بما فيها أكثر الدول تقدما ، هل يمكن أن يكون الأمر خلاف ذلك ؟ . .

كما سبق وذكرنا تزيد الدول الرأسمالية المتقدمة من رعايها ، الى حد كبير ، عن طريق استغلال الموارد الطبيعية للبلدان النامية . بيد أن الحفاظ على التخلف المرتبط بالاستغلال النهبى للموارد الطبيعية يؤدى فى التحليل النهائى للتبديد الطرد والمجمل لهذه الموارد . وهذا مثال صارخ لقصر نظر الناس الذين يقطعون الفصن الذى يجلسون تحته ، ولا يمكن أن نجد وصفا أكثر ملاءمة لهذه « الاستراتيجية » من عبارة لويس الرابع عشر الشهيرة : « أنا وبعدى الطوفان » .

رابعا : ان زيادة حدة التخلف المتواصل تؤدي ، لا محالة ، الى ايجاد موقف بالغ التفجر ، من نوع خاص نجدا في البلدان النامية .

وبالطبع يرى المرء في هذه البلدان كذلك تطور الطبقات الاجتماعية والصراعات الطبقيّة ، فئمة طبقة عاملة متزايدة وهي تتصارع مع الطبقة البرجوازية ، وبالتالي فان الطبقة العاملة منشغلة بصراع طبقي ، ومن الواضح أن لذلك الصراع تضمينات متوائية .

ومع ذلك ، وفي الوقت نفسه ، ثمة موقف متفجر اجتماعيا ، من نوع آخر ، أخذ في الاستفحال ، في الدول النامية ، ناشئ عن اثاره'الامتعااض وعدم الرضا ازا' الوضع الراهن للامور ، اذ أن عشرات الملايين من الناس الفقراء وسلوبى القوة والخصب ، الذين ليس لديهم وعى بلغرض الاجتماعي ، ينزعجون بمشاعر عدم الرضا . وقد جاوز عدم الرضا هذا الحد في عدد من الأمثلة ، فعلا ، في مظاهر مدمرة من الحقد تجاه أية حضارة وأية صورة من صور الثقافة التكنولوجية والمادية ، وفي وقت يمكن للأفعال المدمرة هذه أن تتخذ أبعادا فاجعة .

وبالطبع يبدو من السخف اتهام الأفراد الذين يشعرون في هذه العاصفة العنصرية ، بالذنب ، دع الجريمة جانبا ، فهم برغم كل شيء ، ضحايا العلاقات الاجتماعية السائدة ، وهم كذلك الى حد كبير ، أو تكون أكثر دقة ، ضحايا الاستعمار والامبريالية .

ومع ذلك عند تذكرنا هذا ، يجب ألا ننسى ، أنه مهما كانت الأسباب وراء هذه التفجرات ، يمكن أن تكون لها نتائج عكسية بالغة ، خاصة اذا كان لدى هذه الجماهير الفاضبة أسلحة حديثة أيضا ، وينقادون لغامرين عديمي المبدأ .

خامسا : من المعترف به ، بصفة عامة اليوم ، أن التخلف ، الذي له بالفعل تأثير حاسم على العلاقات الدولية ، خاصة العلاقات بين الدول المستعمرة قديما والدول الامبريالية ، قد تصبّح ، في المستقبل ، عاملا خطيرا في عدم الاستقرار ، وقد نجد آثار عدم الرضا الداخلى التي سبق لنا التحدث عنها ، تعمييرا على المسرح الدولى ، في صراعات غاية في التباين ، وحتى الصراعات التي تستخدم فيها الأسلحة الحديثة ، ومن ثم لا يكون لها على وجه الاطلاق ، سمة تقدمية ، بل سمة رجعية ، بكل ما فى الكلمة من معنى . هذا ، ومن المحتمل أن تكون الصراعات من هذا النوع في المستقبل ، احد أسباب فاجعة عالمية .

ومن الملائم أن نذكر أن أحد التأثيرات الدولية لزيادة حدة التخلف ، كما سبق أن ذكرنا ، هو رغبة كثير من الدول المستقلة في زيادة حدة سباق التسلح . فمن ناحية يؤلف تخزين الأسلحة الميّنة بالنسبة لهذه الدول ، نوعا من البسديل ( أو التسيه ) للتنمية ، ومن ناحية أخرى ، تعد الدول النامية تخزين الأسلحة عنصرا ضروريا للقوة التي ستساعد على الدفاع عن مصالحها فى علاقاتها بالدول الامبريالية .

## بدائل أمام الدول النامية

ما هي السبل التي وضعت أمام الدول النامية لمساعدتها في التغلب على تخلفها الاقتصادي وتخلفها الاجتماعي والثقافي ؟ لقد تم تقديم مئات المقترحات ، وكلها معروفة تماما بحيث يبدو تزايداً أن نوردنا هنا . ومع هذا ، يجب علينا وهو أمر ممكن أن نفرّد مجموعتين أساسيتين من المقترحات ، تعنى الأولى الاتجاه الاجتماعي للتنمية . التي تحت الدول المستعمرة سابقاً على اتباعها كوسيلة للتغلب على تخلفها أما المجموعة الثانية فتعالج الجوانب المختلفة للتعاون الدولي ( مع الحفاظ على الوضع الراهن الحالي للدول النامية أو تغييره ) .

البديل الأول : تحت البلدان النامية على اتباع ( مع التفاوتات ) الطريق التقليدي للتنمية الرأسمالية ، وهي فكرة واسعة الانتشار في الغرب بصفة خاصة . وبإدعى ذى بدء ، ليكن من المفهوم ، مع ذلك ، أن كل مثل هذه المقترحات غير واقعية ، وتبين التجربة أن تلك البلدان . من بلدان العالم المستعمر سابقاً ، والتي سارت على نهج الدول الرأسمالية واتبعت ، بأية حال ، قد اتبعت المراحل أو تمسكت بالصور الرأسمالية المميزة لاندلجترا أو المانيا أو الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر . من الواضح أن هناك فروقا هائلة ، وهي فروق ليست طفيفة بل أساسية . فأولا وقبل كل شيء ، تستفيد كل دول أفريقيا وآسيا قريبا . والتي اختارت نهج التنمية الرأسمالية بطريقة عملية من خبرة العالم الاشتراكي ، فالرأسمالي مكروهة في العالم المستعمر سابقاً بحيث لا ينظر إليها على أنها أمر غير مستحب ، بل محاكاته خطيرة ، وذلك بصفة أساسية لأن شعوب الدول النامية تعرف جيدا وبصورة تامة ، أن طريقة التنمية الرأسمالية ، غير قادرة على حل المشكلات الشائكة التي تواجهها .

البديل الثاني : من المقترح على الدول النامية أن تتبع أنماطاً « معينة » للتنمية من نوع أو آخر ينشأ - إذا جاز التعبير - من خصائص هذه البلدان وتمثل شيئا جديدا تماما ، لم يسبق له مثيل في الممارسة الدولية ، تنوعات متعددة من الاشتراكية الأفريقية ، وتندرج المبادئ الاجتماعية ذات الصلة بتلك الاشتراكية تحت هذا البديل .

ولوضع المسألة ، بصفة عامة ، تمثل مثل تلك الجهود محاولة لايجاد نموذج لتنمية اصطناعية ، لا يتوافق مع المبادئ العامة التي تحكم التقدم الاجتماعي أو أداء الأنماط المختلفة للأنظمة الاجتماعية ومن ثم يكمن خارج نطاق تلك المبادئ - هل من عجب إذن ، ان جهودا من هذا القبيل انتجت ، ذات مرة نتائج ايجابية ؟ في الواقع لقد انتهت كل تلك المحاولات ، بحفظ شكل أو آخر من أشكال السيادة الرأسمالية . مغلفة من قبل واضعي الشعارات الايديولوجية والسياسية .

البديل الثالث : ويتمثل في الطريقة الاشتراكية . لكونه يناقش الارتباط بالدول النامية .

يجب أن ندرك بوضوح أن بالوضع الحالي للأمور ، ان الطريق الاشتراكي للتنمية في صورته بمعنى الإقامة الفورية لأسس المجتمع الاشتراكي في مختلف البلدان النامية ، هو أمر نادر الواقعية في الوقت الحاضر .

ففي تمحيصهم للنظرية الاشتراكية ، توصل الكلاسيكيون المتخصصون في الشيوعية العلمية ، منذ زمن طويل ، الى نتيجة مؤداها أن حدا أدنى من الشروط المسبقة الاجتماعية والسياسية المحددة ، أمر جوهري وضروري لقيام الاشتراكية . ولينين كمثال ، أيد أن إقامة الاشتراكية تطلبت كحد أدنى ، درجة وسيطة من التنمية الاقتصادية ، أي وجود قوى منتجة كافية وطبقة عاملة تامة التكوين . بحيث تكون قادرة على قيادة النضال من أجل الاشتراكية وتوجيهه .

وفي الوقت الحاضر نجد أن هذه الظروف غير متوفرة في الغالبية العظمى من البلدان النامية ، بيد أن هذا لا يعني أن الطريق نحو الاشتراكية موصد أمامها تماما ، إذ يمكن أحد الاكتشافات المتألفة في صوغ تنمية غير رأسمالية ، بدقة ، ذلك هو السبيل لتنمية اشتراكية مع تجنب مرحلة المجتمع الرأسمالي المتقدم ، وقد تم التعبير عن هذه الأفكار في أكمل صورها من قبل لينين الذي لم يقتصر على تطوير النظرية ، بل وضعها موضع التنفيذ في الجمهوريات السوفيتية في وسط آسيا وعبر القوقاز وفي أقاليم الشمال الأقصى وبالتالي اتبعت جمهورية منغوليا الشعبية الطريق نفسه .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، باشرت شعوب كثير من الدول الإفريقية الآسيوية العمل على طريق التنمية غير الرأسمالية ، وكان ذلك واحدا من أعظم الأحداث في الأحداث في الأزمنة الحديثة إذ أنها كانت بمثابة لفتح طريق جديد أمام التقسيم الاجتماعي .

والآن دعنا نناقش مشروعات قليلة من نمط مختلف ، والتي تهدف الى التغلب على التخلف الاقتصادي في البلدان النامية .

وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة . في دورتها السادسة الخاصة بالمواد الخام والتنمية والتي عقدت في مايو - آيار - عام ١٩٧٤ ، أقرت اعلان برنامج للعمل الخاص بانشاء نظام اقتصادي دولي جديد ، وفي دورتها الرابعة والعشرين ، في ديسمبر - كانون أول - ١٩٧٤ . أقرت الجمعية العامة . ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية ، للدول على أساس المبادئ التي أرسيت في الاعلان ، وكان منصبا على العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والدول الرأسمالية المتقدمة وقد حدد بوضوح برنامج « النظام الاقتصادي الدولي الجديد » الذي شرع في تأكيده أن كل دولة تمارس سيادتها التامة والدائمة على كافة مواردها الطبيعية والنشاط الاقتصادي بما في ذلك حقها غير المشروط في تأمين ، وتطوير الترتيبات للتبادل والتعاون الدوليين . والذي من شأنه أن يبطل التأثيرات العكسية لتقلبات الأسعار في السوق العالمي على البلدان النامية ، ويكفل استقرار اجراءات التبادل ، وتشجيع نقل التقنيات والتكنولوجيا الجديدة المطلوبة لتحديث الصناعة الانتاجية للأقاليم المتخلفة اقتصاديا والامداد بالمعونة



الاقتصادية للأقاليم النامية بقصد تقليل التفاوتات بينها وبين بقية العالم ، والاسهام فى التنمية الاقتصادية . المعجلة للدول حديثة التحرر ، واقامة رقابة فعالة على أنشطة الهيئات المتخطية للحدود القومية .

وتؤيد البلدان الاشتراكية الطلبات العادلة للبلدان النامية من أجل اعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس ديمقراطى وعادل ، وهى قضية أعلنت بوضوح فى اعلان الدول الأعضاء فى حلف وارسو ، والذى صدر فى نوفمبر ١٩٧٨ . هذا ، وآراء البلدان الاشتراكية والبلدان النامية فى المسائل البديئة الخاصة بالتحول الديمقراطى للعلاقات الاقتصادية العالمية ، متقاربة ان لم تكن متطابقة . وقد ظهر هذا من الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذى عقد فى مانبلا فى مايو من عام ١٩٧٩ .

والأمر ذو الأهمية الرئيسية هو أن الدول الاشتراكية ، تؤيد عمليا وبطريقة متساوقة ، طموح البلدان النامية فى تحقيق تنمية حرة مستقلة ، ويتضح هذا من سياستها يوما بعد يوم ، فالاتحاد السوفيتى مثلا ، يقيم علاقات واسعة ذات نفع متبادل مع البلدان النامية فى مجال التعاون الاقتصادى والعلمى والتقنى .

وتنعكس عملية موضوعية فى الأفكار الكامنة فى النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، وهذا يمثل ميلا نحو ايجاد اقتصاد عالمى واحد تنظمه الطبقات العاملة فى كافة الدول ، وقد ظهر هذا الميل فعلا وبوضوح ، فى ظل الرأسمالية ، ولا بد له من أن يتطور ويكتمل بشكل أكبر فى ظل الاشتراكية .

فالمصلحة القومية لا تصطدم بالمصلحة الدولية بل هى متممة لها . مجتمع المصالح الاقتصادية المميز لدولة ما ، تتمم بالمصالح الاقتصادية العامة للجنس البشرى بأسره . وفى الوقت نفسه ، تحرص المجتمعات على الاشارة الى أن تمويل الحياة الاقتصادية يمكن أن يكون فى خدمة الجنس البشرى اذا قام التعاون بين كافة الدول والشعوب على العدالة ، وعلى شرط الوفاء بهذا الشرط . من الممكن استواء المعالجة المتدرجة للمشكلات العالمية التى تواجه الجنس البشرى ، خاصة تلك المشكلات التى عادة ما نصفها بأنها « اجتماعية متبادلة » ألا وهى مشكلات السلام ونزع السلاح والتنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادى فى العالم .

# أزمة الرخاء وممارسة الحقوق الاجتماعية للتنمية

• كان مجلدنا الثاني والثلاثون ، رقم ٤ ، ١٩٨٠ بعنوان « حول الدولة » .  
ومقالتنا هذه تشكل مزيذا من الاسهام فى المناقشات الخاصة بهذا الموضوع .

وفى الوقت الذى تكافح فيه الأمم المتحدة لتحديد بالتفصيل « الجيل الثالث » من حقوق التنمية - مع الحقوق الخاصة بالتضامن الدولى والتى أضيفت الى الحقوق المدنية والسياسية من ناحية وإلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من ناحية أخرى - فإن ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتى ضمنها الميثاق ، والاعلان العالمى لحقوق الانسان واتفاقية الحقوق الاجتماعية أصبحت مهددة نتيجة لازمة « الرفاهية » والهجوم الذى وجهه أنصار الاتجاه المحافظ الجديد و « الاقتصاديون الجدد » مدفوعين باتجاه « الشعبية المناهضة للدولانية » (٣) .

ما هى الأزمة :

ان أزمة الرفاهية جزء من مشكلة أكبر تحتاج فقط لتحديد ملامحها الأكثر تملقا  
بموضوع الدراسة .

## بقلم : إجناسي ساش

مدير مركز الأبحاث الدول للبيئة والتنمية ومدرسة الدراسات  
العليا للعلوم الاجتماعية وقد نشرت الكثير من المؤلفات حول  
قضايا التنمية وعلم علانات الكائنات الحية يبتئها ( علم  
التنبؤ ) .

## ترجمة : عادل محفوظ فرغل

ليسانس في الحقوق من جامعة عين شمس

---

### البطالة المترتبة على البنية السياسية أو الاقتصادية :

ان المعدلات العالية للبطالة التي تعاني منها حاليا معظم الدول الصناعية لا نرجع  
فقط الى الاتجاه الهابط في الوضع العام فحسب ؛ وانما ترتبط بالتغيرات التكنولوجية  
بعيدة المدى ، والتي زاد من حدتها تفاقم الحروب التجارية والتي تذكرنا بسياسة  
« اكسب جميع الأوراق » في الثلاثينيات .

وكلما ارتفع مستوى الاستثمار الذي يستهدف في تصميمه جعل الانتاج معقولا  
كلما نقص تشغيل القوى البشرية . وقد يؤدي استخدام الانسان الآلي الى اعلاء شأن  
الوضع التنافسي لصناعات معينة ، وبصفة خاصة تلك التي تحظى بدعم من الدولة .  
ولكن من المحتمل أن يكون لها وقع سلبي على استخدام القوى البشرية .

ان الصناعة تعاني الآن في بعض النواحي من المصير ذاته الذي وقعت الزراعة  
ضحية له خلال العقود القليلة السابقة .

وهناك عامل آخر يؤدي الى نقص الاستخدام وهو ظهور اتصالات الكمبيوتر

والمعدات الآلية للمكاتب . وعلى المدى الطويل هل يؤدي استمرار التقدم التكنولوجي الى صيرورته معادلا للاستخدام كما يدعى بذلك أنصار مدرسة التفكير المتفائل ، أو أننا سنشهد وضعا متطرفا جديدا ( وقد نوقشت تضميناته المحتملة بالنسبة لفرنسا في تقرير نورمانيك سنة ١٩٧٨ ) ؟ .

ان تحديث الزراعة يتوافق مع نهوض الصناعة والخدمات التي امتصت فائض القوى البشرية الزراعية ، ولو أن هذا لم يتم بدون تكلفة اجتماعية ، كما أشارت الى ذلك دراسة حديثة حيث أدت سياسة روزفلت الزراعية « الصفقة الجديدة » الى تضخم أحياء الأقليات بالمدن ، ان التوسع الحالي في القطاع الثالث والذي يرجع بعض الشيء الى قيام دولة الرفاهية قد مكن بعض العاملين في القطاع الثاني من أن يجدوا استخداما فيه - في كثير من الحالات في وظائف ضئيلة الأجر محكوم عليها بالموت في النهاية . وفي سنة ١٩٨١ أظهرت إيماروتشيلد أن النمو القوي للاستخدام في الولايات المتحدة في الفترة من ١٩٧٣ : ١٩٨٠ يرجع بدرجة كبيرة الى استئجار المضيفات في المطاعم والمستشفيات . ان هذه صرخة قوية من واقع الرؤية الوردية « لمجتمع الخدمة » الذي اشتبهه مثاليو ما بعد الحقبة الصناعية . ما الذي سيحدث اذن للقوى البشرية المستخدمة في القطاع الثالث فيما يواجهونه من تقدم أجهزة التشغيل الصغيرة جدا ؟ .

وتشير التنبؤات الرسمية في فرنسا ( بارو ١٩٨١ ) الى أن الاستخدام سوف يكون ثابتا بصفة فعلية وبأرقام مطلقة في السنوات الخمس القادمة وسوف يتناقص الاستخدام الزراعي بمعدل ٣٥٠.٠٠٠ وظيفة سنويا ، بينما يتكثف الاستخدام الصناعي بمعدل ٧٠٠.٠٠٠ وظيفة سنويا ولكن هذا التناقض يمكن استيعاذه عن طريق نمو الاستخدام في قطاع الخدمة . ان الافتراضات التي تقوم عليها هذه التنبؤات تشير الى أن تكنولوجيا واتصالات الكمبيوتر لن يكون لها وقع ضخم على القطاع الثالث قبل النصف الثاني من هذا العقد . وحتى تحت هذه الظروف فان عدد العاطلين سوف يزيد بمقدار مليون على الأقل . وقد تنبأ اندريه جورز من جانبه ( ١٩٨٠ ) بأن حوالي ٤ : ٥ ملايين وظيفة سيتم الاستغناء عنها في الدول الصناعية الثلاث الكبرى في أوروبا الغربية خلال عشر سنوات نتيجة لذلك .

وفي سياق الأزمة الحالية والثورة التكنولوجية فان من المستحيل أن يتحقق الاستخدام الكامل للقوى البشرية عن طريق النمو الاقتصادي الكمي . وهناك اختيار بين أحد مسيلين في حالة الاستغناء عن العمل : أحدهما مجتمع البطالة وثانيهما مجتمع الاسترخاء والراحة ( جورز ، ١٩٨١ صفحات ١٥٤٣ - ٤ ) . وحتى في حالة عدم المضي من منطق جورز حتى نهايته بخصوص الاستغناء عن العمل فاننا نتفق معه في نقطة واحدة وهي : أن عملية انكماش العمل والرقابة الاجتماعية على منهج العملية ستكون من القضايا السياسية الرئيسية في المستقبل . وتبعاً لذلك فان مستقبل المجتمعات الصناعية ( وغيرها ) يمكن تعزيزه بتبني أنماط ثقافية ذات توقيت اجتماعي ، كنقطة بداية ، ومحاولة تحديد كيفية توزيع مكاسب الانتاجية بين الانتاج

ووقت الفراغ ( أنظر ساش ١٩٧٩ : ١٩٨٠ ب ، ١٩٨٠ ج وثورة الوقت المفضل  
( ١٩٨٠ ) .

في هذا السياق نجد لأول وهلة أنه تبدو هناك فائدة مدهشة في الاقتصاد  
الاجتماعي الثنائي من جانب الملتزمين باقتصاديات الاتجاه المحافظ الجديد .

وبما أن الاستخدام الكامل قد لا يتسنى الوصول اليه في الوقت الحاضر ، فهل  
يجب ألا نقبل انقسام الاقتصاد الى قطاعين متجاورين : قطاع تجديدي يتميز  
بانه تنافسي قوى ولكنه قابل للانجراح ومن ثم تحمية الدولة ، وقطاع آخر أكثر  
تقليدية ولكنه قطاع أقوى يحتاج لحماية أقل ؟ - ان مثل هذا التصور ذى الدرجتين  
الاقتصاد ( ويطلق عليه في بعض الأحيان الاقتصاد العنصرى قد ظهر في الدراسات  
التي أشرفت عليها الوكالة الفرنسية للتخطيط French Commissariat Au Plan  
والتي نشرت ١٩٨٠ ( ستوفيس و أمادو ، ١٩٨٠ : جبرو ١٩٨٠ ) ان هذا الازدواج  
الأفقى الذى يشملته تجاور القطاعات ذات الكثافة السكانية المختلفة لا يرتبط  
بالازدواجية العمودية ، وفيه تتراكب الأنشطة المستقلة للفرد مع العمل الذى يقابله  
أجر والذى يؤديه الآخرين ، وبالطبع فان الحالة المذكورة أولا تعلق عليها أهمية أكبر  
( البيش ١٩٨١ ، جورز ١٩٨٠ : ١٩٨١ ؛ وأيضا روسانفالون ، ١٩٧٦ ) . وسوف  
يكون لدينا فرصة الرجوع لهذا التصور في مناسبة أخرى .

### التكاليف البيئية :

في اوائل السبعينيات نادى المدافعون عن النمو الصغرى ونادى روما  
( ميدوز ، ١٩٧٠ ) بتقييد النمو الاقتصادى للحيلولة دون تدمير الطبيعة ، وتبرهن  
الأزمة الحالية على أنها مدمرة للطبيعة بقدر القوى الذى يسبقها وقد يكون الأكثر من  
ذلك أن : البيئة يضحي بها على مذبح المنافسة بينما ينقص رأسمال الأرض من الموارد  
الطبيعية التى لا تتجدد باستمرار على المستوى العالمى . وهذا وتمضى عملية ازالة  
الغابات الاستوائية وعملية تآكل التربة بمعدل متزايد يتسم بالخطورة .  
[ تقرير ٢٠٠٠ العالمى الى الرئيس . ١٩٨٠ ] .

وحقيقة فان التحوط أو الوعي البيئى قد ظهر . ولكن حتى تاريخنا هذا فانه  
ليس له أثر على مسار النمو والتقدم التكنولوجى . واذا لم نح أن التكاليف البيئية  
لليوم هي التكاليف الاجتماعية للغد فانا سوف نعجز عن الاطاحة بحقيقة أن الاضمحلال  
البيئى سوف تكون صدمته أكبر على ظروف معيشة المستويات الاجتماعية الأكثر فقرا .  
وتبعا لذلك يجب أن تتأسس رابطة مزدوجة بين منشأ مشكلة دولة الرفاهية وأزمة  
البيئة التى أصبحت مرضا متوطنا . ويجب أن ننظر الى دولة الرفاهية على أنها تلك  
الدولة التى توجد المجهود لتوفير ظروف معيشة معقولة لمواطنيها لا يتلفها الاضمحلال  
البيئى - وفي الوقت نفسه - بدافع الاهتمام برفاية الأجيال المقبلة ، فانا يجب أن  
نوجه الموارد الطبيعية وفقا لما يقتضيه مبدأ التعقل البيئى ( ساش et al ، ١٩٨١ ) .

ولا توجد طوارئ اجتماعية تبرر نهب الطبيعة ، وإى شىء أكثر منها يمكن أن يبرر انتهاك الحقوق السياسية والمدنية ، ومنها حق التنمية . ورغم ذلك كما بين ديكات ( ١٩٨٠ ) ، فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تشمل ، فى الممارسة ، قرارات صعبة لا يمكن أن يتهرب منها المخطط .

### علاقات الشمال - الجنوب

نار جرد معقول ظاهريا مؤداه أن استفلال دول العالم الثالث أسهم فى تمويل دولة الرفاهية فى دول الشمال الصناعية ( جانوفيتس ١٩٧٧ صفحة ٦٤ ) . ومن المؤكد أن هذا صحيح من ناحية أن مثل هذا الاستغلال قد وفر الرخاء للدول الصناعية عن طريق الأسعار المنخفضة بطريقة غير عادية للبتروال والمواد الخام . ورغم ذلك فإن الجمود الحالى فى علاقات : الشمال - الجنوب يثير مشكلات أخرى لها قدر أكبر من الجوهرية لأن لها طبيعة أخلاقية . هل تستطيع دولة الرفاهية فى دولة غنية أن تفعل واجبها فى التضامن تجاه دول العالم الثالث ؟ هل تنسجم الأنانية الوطنية مع الأسس الأخلاقية للدولة الرفاهية ؟ ويظهر أن الرأى العام فى هولندا والدول الاسكندنافية فقط قد استقر على حسم هذه القضية باتباع سياسة مساعدة سخية للدول الأقل تقدما . ولا يتحقق مثل هذا على الإطلاق بالنسبة للدول الصناعية الأخرى ؛ ففى الولايات المتحدة ، على وجه الخصوص ، يستخدم الوضع الاقتصادى الحالى لتبرير المزيد من الاقطاعات الثقيلة فى برامج المساعدة غير العسكرية لدول العالم الثالث . هذا وقد صممت الحماية (١) الجديدة بحيث تقفل الشمال أمام السلع أو المنتجات المنافسة من الجنوب والتي تنبع من الاتجاه ذاته ، بما يمثله هذا من تعارض صارخ لحظ التجارة الحرة تمشيا مع اتحادات التجارة والحكومات التى تتبنى بصفة مطردة اتجاها معاديا للعالم الثالث . ومع هذا « فصفاة جديدة » عالمية الانتشار ( شيسون ، ١٩٨١ ) فى شكل مساعدة عظيمة متزايدة للعالم الثالث يمكن أن تساعد على انعاش الاقتصادات القريبة ، ومن ثم تساعد حكومات دولة الرفاهية فى الدول القريبة على أداء اختصاصاتها الوظيفية بطريقة بناءة بدلا من دفع الإعانات المالية للبطالة .

ومن المناسب أيضا ، أن نسال عما اذا كانت دول الرفاهية فى الشمال تصلح نموذجا يحتذى من قبل دول الجنوب .

ان هذا سؤال ليس من السهل الإجابة عليه - ولكى نكون متأكدين فإن الطبقات المتوسطة وصفوة الطبقة العاملة ( يقابلهم العمال المهرة فى الصناعات الحديثة ) فى دول العالم الثالث من المفترض أنهم يودون تأمين مزايا اجتماعية مماثلة لتلك التى يتمتع بها زملاؤهم فى الدول الصناعية . وتنتج بعض الحكومات الى إقامة مثل هذه المزايا أو إدراجها فى قانون لحلق دوائر انتخابية موالية لها فى بلادها .

وفى ظل هذه الشروط ، فإن تقليد مؤسسات أو قوانين دولة الرفاهية فى دول العالم الثالث يؤدى الى صسירותها أداة للتمايز الاجتماعى تعمل لمصلحة الطبقات

(١) الحماية : مذهب حماية الانتاج الوطنى يفرض رسوم جبركية عالية على السلع المستوردة .

المتوسطة التي تحيا في المدينة على حساب الأغلبية وهم السكان الريفيون المحرومون من المزايا . وقد رجع ليتون ( ١٩٧٧ ) الى جانب من جوانب الانحياز الحضري . وبالإضافة الى ذلك فإن مثل هذا السبيل مكلف سواء أكان ذلك من الناحية المطلقة أم من الناحية النسبية حيث ان ما يقتضيه الأمر ضمنا أنه ستكون هناك فرصة أقل لتحقيق سياسة حماية اجتماعية أكثر ديمقراطية . وهي السياسة التي تستهدف الأغلبية العظمى للسكان في المناطق الريفية أو ساكني المدن الذين لا يتم استخدامهم بطريقة منتظمة في القطاع الحديث .

### فشل الأنماط :

لهذا فإن دولة الرفاهية نموذج لا يصلح للعالم الثالث . ولكن هل يتوافق بطريقة أفضل مع حاجات الدول الصناعية ؟ وكما كتب يوميان ( ١٩٨٠ ) فإن الأزمة الحالية تتميز بفشل جميع الأنماط . ومن المؤكد أن هذا صحيح بالنسبة للاشتراكية الشاملة في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية حيث لا تصلح اليوم مطلقا لكي تكون نمطا بديلا في دول أوروبا الغربية ، كما كانت قادرة على ذلك في الثلاثينيات ، وحيث تتعرض لازمة خطيرة لا يمكن المغالاة في تبسيطها وعلى الرغم من أنه من الصحيح ما قيل عن دولة الرفاهية والديمقراطية الاشتراكية ( داريندورف ، ١٩٨٠ ؛ أكبرمان ، ١٩٧٩ ) فإننا يجب أن نتفق مع فيتجو ( ١٩٨١ ) من أن الديمقراطية الاشتراكية في أوروبا بدت أقل الأنظمة غير المرغوبة .

وكما بين ثرو ( ١٩٨٠ ) وآبراموئيتس ( الذي ربما كان أكثر اقناعا ) أن دولة الرفاهية كان بوسعها أن تولد أثرا مثيرا على عمل الاقتصاد الرأسمالي طالما تميز هذا الاقتصاد بمعدلات عالية للنمو على رفع انتاجية الطبقة العاملة . وحقا ، يمكن الزعم بطريقة معقولة بأن دولة الرفاهية من الممكن أن تساهم في زيادة مستمرة للانتاجية . ورغم ذلك فلم تعد القضية كذلك . ولم يعد النمو والانتاجية هما الأساس وإنما أصبح لدينا ما يشبه « المجتمعات الصغرى المجموع » . فمع قربنا من التورات التضخمية التي لازالت آخذة في التزايد لم يعد من الممكن أن نتجنب نزاعا حادا حول توزيع الدخل والاختيارات الصعبة بين أهداف حث الاقتصاد باختصار العبء الضريبي الذي يقع على عاتق مؤسسات الأعمال ، واتباع سياسات تصمم للارتقاء بدولة الرفاهية والتي يجب أن تتضمن قدرا أقل من الضرائب . وفي الحقيقة فإن السياسات الاقتصادية التي يدافع عنها المحافظون الجدد تكتنف إعادة نظر أساسية في التصور الكلي لدولة الرفاهية . ونرى ذلك فيما ينشرونه ( دويخبان ورايوشا ١٩٨٠ ؛ جلدز ١٩٨١ ، فردمان وفردمان ١٩٨٠ - ليبيج ١٩٨٠ . والخطوط الرئيسية للبرنامج والميزانية اللذين قدمهما الرئيس الجديد للولايات المتحدة ) ومن وجهة النظر هذه يظهر أن وصول الرئيس ريجان للبيت الأبيض يعد اغلاقا لفترة تاريخية امتدت قرابة نصف قرن ، افتتحها الرئيس روزفلت « بالصفقة الجديدة » وتميزت « بالمجتمع العظيم » لجونسون .

واتبع قوم ريجان انتصار المحافظين في المملكة المتحدة ( بريطانيا ) ، الذين

حاولوا طرح نظرية محافظة جديدة . هذا وقد تعرضت دولة الرفاهية لهجوم عنيف شنه الى مدى معين بعض الاقتصاديين القريبين من ادارة كارتر ( انظر ، على سبيل المثال ، أوكن ، ١٩٧٥ ، شولتز ١٩٧٧ . ومع أن هزيمة الاشتراكيين في السويد لا تعد نكسة خطيرة الا أن الانتصار الحالي لفرانسوا ميتران في انتخابات الرئاسة في فرنسا سوف يصد تقدم الاتجاه المحافظ الجديد في هذا البلد . ومن بعض النواحي ، فإن الوضع يعد عكس الحال في الثلاثينيات ، وقد عاشت الأزمة الاشتراكية الديمقراطية ودولة الرفاهية أكثر من حكومات التجارة الحرة ( كولومباني ، ١٩٨١ ) ، وهذه الظاهرة هي أكثر الظواهر ذات التناقض الظاهري في النظرية المحافظة الجديدة حيث لا تصلح للموضع الحالي - اذا ما تجاوزنا عن ذكر صياغة العلاجات الفعالة للأزمة الاشتراكية . ( لاش ، ١٩٧٩ ، ص ١٨ ) .

### الجدال حول دولة الرفاهية :

تعرضت دولة الرفاهية حقيقة لثلاثة أنماط من النقد ، وقد أظهر العديد من الكتاب ذوي الآراء المختلفة أنها قد أديرت بطريقة خاطئة . وفي حين يرى المحافظون الجدد أن دولة الرفاهية قد تفككت تماما ، يتعجب اليساريون متساثلين عن كيفية اصلاحها .

### أزمة الادارة :

تزايد باستمرار تكاليف الخدمات الاجتماعية في الدول الصناعية ، وهذا يؤدي الى نمو القطاع العام بطريقة عنيدة . وتتجاوز النفقات الكلية لهذا القطاع حاليا في فرنسا ٥٠٪ من الناتج القومي الاجمالي لهذا البسلد ( مقابل ٢٦٫٥٪ سنة ١٩٣٨ و ١١٪ سنة ١٩٧٢ ) ، بينما التحويلات الاجتماعية ( الضرائب و مساهمات التأمين الاجتماعي ) مساوية تقريبا لقائمة الأجور . وفي الدول الأخرى لازالت هذه النسب عالية ، وقد دفع هذا داريندورف ( ١٩٨٠ ) / ( ص ٢٣ ) . الى القول بأن دولة الرفاهية لا تترك شيئا للفرد الا « مصروف جيبه » وينتهي به الأمر الى أن يصبح طفلا . حتى مع هذا ، يستمر العجز في الأمن الاجتماعي ، ويجادل أصحاب الأعمال بأن هناك زيادة في العبء الضريبي الواقع على عاتقهم ( عبء مساهمات التأمين الاجتماعي ) على أساس أن مثل هذه الزيادات تضعف من قدرتهم على المنافسة في الأسواق الأجنبية . ولا مفر من أن تؤدي زيادة عدد العاطلين الى زيادة نفقات التأمين .

ونتساءل : هل من الممكن السيطرة على تلك التكاليف بتنظيم الخدمات الاجتماعية في الخطوط المختلفة ، نظرا لأن جميع المراقبين يتفقون على أن البيروقراطيات التي تديرها تتميز بأنها معوقة باطراد ؟ . كيف يمكن أن نجعل تلك الخدمات أقل تكلفة للمجتمع ، في الوقت الذي تتحسن فيه صفاتها ونوعيتها وتكون ملية لحاجات المتفعين بها ؟ وفوق كل هذا ، كيف يمكن استئصال الطريقة الأبوية في الادارة الكامنة في الخدمات الاجتماعية حيث ان الادعاء الخاص بتوفير حاجات المتفعين يحولهم الى حالات



رفاهية سلبية ويجعلهم عالة بدلا من مساعدتهم على ممارسة حقوقهم بحرية ( روثمان ، ١٩٧٨ ) وحتمهم على الاعتماد على النفس ؟ وبالطبع فإن هذه النقطة لا يدخل منها الأقلية التي هي عالة بطريقة فعلية أو حقيقية مثل المعوقين والمرضى العقليين ، والعجزة والمصابين بالشيخوخة ( جيلان ، ١٩٧٨ ) .

وبينما تتشابه هذه الأسئلة بصفة أساسية إلا أن الاجابات عليها تتفاوت نفاونا محل اعتبار .

### الانتهامات الموجهة لدولة الرفاهية :

تبعا لوجهة نظر المحافظين الجدد فإن فشل دولة الرفاهية ( على حد قولهم ) يعد فشلا كاملا . فهي لم تحقق الأهداف التي وضعت من أجلها . ووفقا لما ذكره ( لبيج La Nef ، ١٩٧٩ ، ص ٨٨ ) فإن التحويلات الاجتماعية لم تسهم في المساواة بأى معدل في فرنسا . وفي الحقيقة كان الناس يأخذون بيدهم ما يعطونه باليد الأخرى . ويذكر فردمان في هذا الصدد . أن اسهامات التأمينات الاجتماعية ، كما تجبى حاليا تشكل ضريبة تنازلية على الدخل ( ضريبة تقل نسبتها كلما تعظم الدخل ) وبالتالي تشكل عبئا أكبر على أصحاب الدخل الأقل . ويعزى نفس الكاسب الكارثة المالية لمدينة نيويورك الى الحمية المتزايدة في نطاق الأمن الاجتماعى ، بينما يشير الى أن التجديد المدينى لم يستفد به الفقراء ( فى نيويورك أكثر منه فى باريس ) . وما يجدر بنا ملاحظته فى هذه النقطة أن تقرير « الرجال الحكماء » الذى أمر به الرئيس كارتر لكى يعكس العقد الذى كان مبتدئا ( برنامج العمل الوطنى للثمانينيات . . . ١٩٨١ ص ٧٣ ) كان له وقفة ضد استمرار برنامج الرفاهية الاجتماعية للسكان الفقراء فى المدن الكبيرة بالشرق والتي هاجروا اليها منذ جيل مضى قادمين من الجنوب مطالبا بتحول أكبر لأولئك الناس الى « حزام الشمس » .

هذا وقد كانت الجهود التي بذلت فى الولايات المتحدة لتمكين الأشخاص المعوقين من استخدام وسائل النقل العام مثارا للسخرية : فقد أثبتت تلك الجهود أنها مكلفة جدا وغير مستوفاة من الناحية الفنية كما أنها غير فعالة بطريقة تدعو للياس . وقد أطلق على سياسات دعم مجموعات الأقلية « الحصص العنصرية » وهى بفضة بالنسبة للمستفيدين . علاوة على ذلك النقد القائم بذاته فإن المحافظين الجدد تسلموا بأسلحة جديدة .

هذا وقد اعتبر التصور الخاص بدولة الرفاهية تصورا غير أخلاقى - أولا وقبل كل شئ - لأن حكومة الهد الأدنى صار قبولها كأمر بدهى ، واقتصرت واجبات الدولة على اختصاصات الأمن والسياسة النقدية . ويصلح عمل نوزيك سنة ١٩٧٤ كمرجع فى هذا الخصوص كما يصلح لهذا أيضا عمل فون هايك .

وفى هذه الظروف تبدو « الحكومة الكبيرة » زيفا يجب تصحيحه بأسرع ما يمكن

عن طريق إلغاء اللوائح الثقيلة التي تعوق ، ولا نقول تشمل ، مبادرات الشركات والأفراد .

ونحن في هذا الصدد فإن قوانين الحد الأدنى للأجور يجب إلغاؤها بالإضافة إلى قوانين الأمن الاجتماعي التي تشجع على الكسل فحسب ، فكل اللاتقنين صحيا يجب أن يعملوا ، عدا النساء حيث يعد المنزل هو المكان الطبيعي لهن . وعلى أقصى تقدير يقبل فردمان ضريبة الدخل السلبية كتصور بديل للأمن الاجتماعي ويطلب بأن يتم تنظيم فوائد الخدمة الاجتماعية عن طريق التأمين الخاص والمدارس . هذا ، وتذكرنا النغمة الأخلاقية المصاحبة لهذه التوصيات بقوانين الفقراء في إنجلترا وما جرى حولها من جدال في القرن الماضي . وقد نسجم دعوة في أيامنا هذه بعودة الدور التي كان يأوى إليها الفقراء الذين لا يجدون عملا والمسنون . هذا ، وقد ارتفعت قيمة أخلاقية العمل ، من خلال اقتضاء السوق الذي تحرر أخيرا من اللوائح والضرائب .

ومن خلال عمل بعض المحافظين المجدد نرى أن دول الرفاهية وحش يسحق العربات الفردية ولايجاد حل جذري لوقف التضخم تمت المساعدة ب : فترة كساد اقتصادي مدتها ستة أشهر ، وبأن صراحة في مقابلة علنية لفون هايك سنة ١٩٨٠ ضرورة حل اتحادات التجارة .

هذا ، وقد خصص جالبرث ( ١٩٨١ ) مقالة هامة لقيام هذه الأفكار المحافظة . وقد ناقش باستفاضة تبريرات النقد الموجه لدولة الرفاهية فيما يتعلق باختصاصها الوظيفي غير الوافي ، ولكنه يحلل أيضا الاتجاه الحقيقي وأهداف الهجوم الشرس للاتجاه المحافظ الجديد . وطبقا لما يراه ، فإن جميع الخدمات المدنية الحكومية واجهت التحدي ( على عكس الإجراءات التي تمنحها للمشروعات الصناعية العسكرية ) .

وأكثر الإجراءات المقترحة لصالح الشركات الغنية وشركات الأعمال مثلما هو الحال بالنسبة لثنائي الاستقطاعات الضريبية في كاليفورنيا والتي نتجت عن المسألة رقم ١٣ . هذا وقد تعرضت فكرة كفالة حد أدنى للأجر للهجوم ، وبالرغم من التأكيد الذي انصب على مدى سحر اقتصاد السوق فإن النقد وجه إلى المؤسسات الضخمة . ومن وجهة نظر جالبريث فإن نظام المحافظين المجدد يحتوي على جميع العيوب القديمة . وقد عارض بصراحة نظام الاستقطاعات الضريبية ، معتقدا أنه من الضروري على الثرى أن يدفع ضرائب أكبر ، وعلى مستهلك سلع الاستهلاك الترفي أن يخضع لضرائب غير مباشرة بدرجة أكثر .

#### الإصلاحات - اقتراحات وحلول :

وصلنا الآن إلى قلب المناظرة الهامة : فلكي نواجهه الأزمة هل نرضى بمطالب المحافظين المجدد ونختصر الضرائب ، مؤملين أن ينتعش الاقتصاد نتيجة للحافز الذي يتوفر للمشروع الخاص عن طريق رفع مستويات الاستثمار والاستهلاك ؟ أو أننا على

النقيض من ذلك نزيد الاتفاق العام أكثر عن ذي قبل لحلق الوظائف وحماية ضحايا  
الآزمة بتقوية دولة الرفاهية ؟ .

ويرى Lesourne ( La nef ، ١٩٧٩ ، ص ٦٧ ) أنه من الحماقة أن تفكر في  
حل قطاعات دولة الرفاهية بأكملها في وقت تؤدي فيه معدلات النمو المتناقضة الى  
حتمية ألا تترك الأفراد غير المرغوبين لوسائلهم الخاصة - وقد كان محقا في هذا .  
وقد أظهر كارنوي وشيرر من جانبيهما أن هناك دروسا لازال علينا أن نتعلمها من  
التجربة السويدية في العمل تجاه دولة رفاهية ، تتميز بأن لها درجة أكبر من  
المساواتية والتدخلية ساعية في ذات الوقت الى : أهداف قصيرة الأجل ( الاختصاص  
الوظيفي الدوري المضاد ، للاتفاق الحكومي والذي يتم تمويله عن طريق فرض ضرائب  
أكبر ) وأهداف متعلقة بالبنية السياسية أو الاقتصادية ( توزيع أكثر عدالة للدخل مع  
وجود برنامج منتخب توجهه الدولة وسياسة ضد التضخم تستخدم أساليب بنائية  
أكثر من استخدامها للأساليب النقدية ) .

ولا يقتضى تفسير هذه البيانات بالضرورة أنها تتضمن مصادفة لا تتميز بالنقد  
النزيه للسياسات التي اتبعتها حكومات دولة الرفاهية حتى الآن .

هذا ، وقد جاءت الدعوة للإصلاح بالنسبة لكل من نطاقى التمويل ، والادارة  
الفعالية . وعلى سبيل المثال ، يجب فصل اسهامات التأمين الاجتماعى عن تكاليف  
الأجور في حالة تنشيط الاستخدام أو التشغيل . وليس هناك سبب لتحول التكاليف  
الثابتة على مستوى الدولة الى نفقات تتناسب مع قائمة الأجور على مستوى الشركات  
الفردية . وأكثر من ذلك فانه يجب إعادة تصميم الأمن الاجتماعى ككم ، بحيث تكون  
دولة الرفاهية بمثابة نظام ( Lesourne ١٩٧٩ ) أكثر من كونها تشكيلة متماسكة من  
السياسات والاجراءات التي تتبع فى المناسبات المختلفة .

وسوف تكون المؤسسات المختلفة متمتعة بمرونة أكبر في ممارسة اختصاصاتها  
الوظيفية اذا ما حظيت بالمشاركة الفعالة للمستخدمين والمستهلكين والآباء ، الخ .  
والاصلاحات التي تمت مناقشتها سوف ينتج عنها - بلا شك - تحسن معتبر في الوضع  
الراهن . ورغم ذلك فان هذه النتيجة لن تكون بمثابة رد فعل ملائم لجميع أوجه النقد  
البناء التي تعرضت لها دولة الرفاهية ، بل هناك دعوة بإعادة النظر فيها بطريقة  
جوهرية بالنظر الى ما حدث من فشل وبالنظر الى التكاليف الاجتماعية والنفسية الباهظة  
للنمو والتي لم تستطع أن تتخلص منها ( الادمان الكحولى ، الجريمة ، الانتحار ، المرض  
العقلى ، الخ . ) ( جانوفيتس ، ١٩٧٧ ، ايكرومان ، ١٩٧٩ ) .

والطريق الصحيح ، حينئذ ، هو بحث مسألة المطالب الاجتماعية لخدمات الرفاهية  
الجماعية والنظر فى نمط المؤسسات والتسيير الحكومى والنواحي الأخرى بما يفي بهذه  
المطالب ، بدلا من السعى فقط للفعالية فى أداء هذه الخدمات من خلال اطار تأسيس  
ضخم لا يتغير . وفى النهاية فان المجتمع ككل وليس الدولة هو الذى يجب أن يظهر

كنظام تكون فيه الدولة والقوى المنظمة للاقتصاد والمجتمع المدني في حالة ارتباط من طرق مختلفة مع التوزيع المتغير للقوى ( دوزيه Fipad ١٩٨٠ ) .

وكنتيجة لذلك ، فانه من الضروري أن نعيد النظر في مدى ومسار تدخل الحكومة في النظام الاقتصادي المختلط . ولم يعد المذهب الكينزي (\*) ملائماً لروح العصر ، ويفضل المحافظون الجدد السياسات الاقتصادية الجانبية والسياسات النقدية المشددة ، وهي صورة جديدة من قانون ، وقد طواه النسيان في التاريخ الاقتصادي منذ وقت طويل . ولم تنجح النظرية المحافظة الجديدة في التخلص من التضخم في أي مكان . ومن ناحية أخرى برهنت على فعاليتها الاستثنائية في زيادة التكاليف الاجتماعية والبيئية للنمو ، الى الحد الذي دفع كاتباً معتدلاً مثل بول صمويلسون الى أن يعلن نيته في الكتابة عن « فاشية السوق » تأسيساً على التجربة الشيلية ، والتي كانت أعظم انتصار لمدرسة شيكاغو . هل تمضي الكينزية حقا في مجراها المألوف ؟ .

أنا أعتقد لا ، بشرط إمكانية فتح باب الجدل بين الجناح اليميني للكينزية - وهي الصورة التي سادت في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية - والجناح اليساري لها .

وتشكيلة الجناح اليميني كما نعلم - تركز على إنتاج الأسلحة والتنشيط العام للاقتصاد من خلال زيادة الاستهلاك الكلي ، غير مكترثة بالتفاوتات الاجتماعية التي يؤسس عليها النمو . والرأسمالية متحررة في شقها الأعظم ، ولكن دولة الرفاهية لعبت دوراً تثبيطياً وذلك بكفالة حد أدنى للأمن الاقتصادي للأغلبية العظمى من السكان ولو كان ذلك على حساب التبعية أو التدخل المضحك أو الذي لا يحتمل في الخصوصيات ( انظر جانوفيتس ، ١٩٧٧ ) . وتتساءل هل يختلف الأمر في حالة ضريبة التدخل السلبية ؟ ومن وجهة نظر جروز ( ١٩٨٠ ) ، فإن هذا سيؤدي الى تحول الناس الى حالات رفاهية دائمة ، بحيث لا يتمتعون بالاستقلال ولا يمتلكون أية مبادرة . وعلى نفس المنوال ، بين أيكرومان ، الالتباس الأساسي والدور التسريحي لدولة الرفاهية في تعلقها بالأمن أكثر من التضامن ، ومن ثم تشجيعها للأوضاع الخاصة أكثر من تشجيعها للأوضاع السياسية .

ورغم ذلك ، فإن التطبيق الضخم للصورة الكينزية الثانية - الصورة التقدمية - يمكن أن يؤدي الى آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية مختلفة للغاية ، شريطة أن يتضمن التدخل الحكومي برنامجاً واسعاً للأعمال العامة والاستثمار ، والذي يصمم بحيث يحسن نوعية حياة مدناً وبعيداً يعطي الأولوية لتحسين حالة الأقليات والأحياء الفقيرة ، ومجتمعاتنا غنية بدرجة تمكنها من تبني هدف من هذا القبيل دون ما حاجة للتورط في الحسابات الضئيلة لفائدة التكاليف الاقتصادية . ونحن يمكننا أن نجعل مدناً مكاناً طيباً للعيش بالنسبة لجميع السكان بحلول سنة ٢٠٠٠ أو سنة ٢٠٢٠

(\*) نسبة الى جون مينارد كينز وتعاليمه الاقتصادية ( ١٨٨٣ - ١٩٤٦ ) وكان يدافع عن الرقابة العامة داخل الرأسمالية التي تكون فيها القوى الاقتصادية الوطنية والدولية غير مقيدة .

( براون ، ١٩٧٨ ) ، بدلا من السعى للحفاظ على الشكل التخليقي للرءاء الصناعى عن طريق سباق التسليح .

ونحن أيضا فى وضع يمكننا من تنشيط التشغيل ( استخدام الأفراد ) والاستفادة من قدرتنا الانتاجية بطريقة أفضل بشن برنامج ضخيم لمساعدة العالم الثالث - كما ذكرنا من قبل - يكون بمثابة « صفقة جديدة على النطاق العالمى » .

هناك شرط رئيسى لنجاح الجناح اليسارى للكينزية وهو يتعلق بتوزيع الدخل : فالمحدود الاجتماعية الدنيا يمكن أن تصبح قابلة للتطبيق بصفة عامة بشرط أن تقبل الحدود العليا على النطاق الوطنى أو القومى ، ولماذا لا يكون ذلك على النطاق العالمى ؟ ( انظر اعلان COCOYOC ، ١٩٨١ ، « ماذا الآن ؟ » ، ١٩٧٥ : ايكرومان ، ١٩٧٩ ) . ان هذه القضية ليست مجرد تحويلات للموارد بل هى بدرجة أكبر تحويل لأنماط الحياة ، وبصفة خاصة للأقليات الفنية ( كوثارى ، ١٩٨٠ ) . وعند هذه النقطة نجد أنفسنا مواجهين بمسألة أساسية بدرجة أكبر : وهى إعادة تحديد أنماط التنمية ، ليس من منطلق النمو الصفوى أو النمو المتناقص ولكن من منطلق نمو مختلف النوعية على أساس اخضاع الوسائل التكنيكية ( الفنية ) لشكل صارم من أشكال الرقابة الاجتماعية ، وأن تكون أشكال المساهمة والتبعية فيه خاضعة لاختصاص وظيفى نهائى مصمم على أساس منطق المطالب الاجتماعية ، وأن تمنح جوانبه التأسيسية المجتمع المدنى دورا ايجابيا . والى المدى الذى يصبح فيه المجتمع ذاتية تخدم اهدافها ويصبح واعيا بالقوة الكامنة فيه ، يبرز لدينا هنا نظام ثالث للقوة .

### تجاوز دولة الرفاهية :

كنتيجة لممارسة الحقوق الاجتماعية وتعديلها بطريقة كبيرة فان دولة الرفاهية يمكن أن نعتبرها وقد عفى عليها الزمان .

### الانتاج الذاتى للخدمات الاجتماعية :

ليس هذا موضع اقتراح هيكلى تصورى لتحليل الدرجة الممكنة للحرية ، رغم تعرضها الخطير للشبهة فى هذه الأيام ، ولنا فى المجتمعات الصناعية أن نتطرق الى الأنواع المختلفة للتنمية والتنمية من الناحية الاجتماعية هى النوع المرغوب والمنصف ، ومن الناحية الاقتصادية هى مايقبل النمو والحياة ومن الوجهة البيئية ما يتصف بالتدبر وسوف أقيد نفسى بعدد قليل من الملاحظات الرئيسية لكى نصل الى كيفية استبدال دولة الرفاهية التقليدية بالأشكال الجديدة للخدمة الاجتماعية .

وسوف أبدا أخذنا فى الاعتبار الوجهة الاقتصادية للمجتمع ، أو كما يحلو للبعض أن يطلق عليها ، النسبة المثوية للوقت المخصص للتشغيل المريح فى النمط الثقافى لوقت المجتمع . هل نستمر فى العمل أربعين ساعة أسبوعيا تقريبا ، لمدة سبعة وأربعين أو ثمانية وأربعين أسبوعا فى السنة من الوقت الذى نترك فيه المدرسة وحتى نبلغ سن الستين أو الخامسة والستين حيث نتجه رأسا الى التقاعد ؟ فالقضية هنا

هي : كيف يمكن تقسيم المكاسب الانتاجية بين السلع القابلة للتسويق والوقت الذي لا يتضمن عملا .

هناك رأيان متباينان بخصوص هذه المسألة :

ف هناك مدرسة تؤكد أن وقت العمل يمكن اختصاره باستمرار التقدم التكنولوجي، ولكنها تضع وزنا أكبر للمزيد من انتاج السلع الصالحة للعرض في السوق والخدمات ، حيث يزداد العرض التجاري ويسود جميع قطاعات حياتنا المنزلية . ومن النتائج الطبيعية لوجهة النظر هذه ، تقدير الاحترافية ، والحفاظ على الاحتكارات المشددة للحرف التي في حالة ضعف ( البيش ، ١٩٧٧ ) ، والوضع المركزي للتصور الخاص بالتنافس الاقتصادي وهذه عوامل تضغط بشدة على القسم غير المتكافي من حجم العمل الضروري اجتماعيا . وتكون البطالة هي نتيجة هذا ، ويزيد من تفاقمها الاتجاهات الحديثة للتقدم التكنولوجي وهنا تعمل دولة الرفاهية التقليدية كصمام أمان جوهرى ، حيث تعمل على منع الانتفاضات أو الثورات الاجتماعية بعيدة المدى .

أما مدرسة التفكير الأخرى ، فعلى النقيض من ذلك ، ترى أن التقدم التكنولوجي يمكن أن يستخدم في أحداث اختصار شديد في وقت العمل مدفوع الأجر ، بمعنى أن هناك وقت العمل الذي هو محل لإدارة شخص ما والوقت الحر الذي يصبح متاحا اما للنشاط الاقتصادي المستقل أو للأنشطة غير الاقتصادية . وبهذا يصبح كل فرد مشتركا في أنشطة قطاعين اقتصاديين : القطاع مدفوع الأجر ، والذي لا غناء عنه مع انه معرض للتضاؤل في الأهمية باستمرار بسبب استمرار التقدم التكنولوجي ، وقطاع النشاط المستقل الذي يتيح الفرض للإبداع وقضاء وقت طيب . وهذا يقودنا الى التصور الخاص بالثنائية الراسية والتي تتميز عن نمط الثنائية الأفقية وهو نمط اقتصادى اجتماعى .

وفى مجتمع على هذا النمط من الطبيعي أن يتم انتاج الكثير من الخدمات الاجتماعية ذاتيا وبطريقة جمعية بواسطة القطاع المستقل على شرط ألا يؤدي الوعي البيئي والاستقلال الجديد ، الى نوع جديد من تقديس الشخصية ، كما بينه روزاك ( ١٩٧٩ ) .

وعلى النقيض من ذلك من الجوهرى لمثل هذا الوعي أن يزيد من الأنشطة الجماعية . وقد أظهرت هذه الأمور حيوية شديدة فى فرنسا ولكنها متباينة الخواص - وهذه الحيوية هي انعكاس لميل الطوائف أو المجتمعات الصغيرة أن تكون حول الحاجات الملموسة مع مراعاة وجهة نظرها فى الحلول التي تختار بحرية من قبل المجتمعات البسيطة . هذا ، وقد كان تراكم قطاعات : النشاط المستقل ، والعمل المدفوع الأجر محل ملاحظة مذهبية مكثفة ( بالإضافة الى الأعمال التي سبق الرجوع اليها ، انظر من بين الأشياء الأخرى جودمان وجودمان (١٩٦٠) ، روسي (١٩٧٧) وبارو (١٩٧٩) . وهناك أمر على يدعونو للشك الذى مؤداه ، أن النتيجة سوف تكون حلولا توفيقية تربط عناصر كل من اقتصاد السوق والمجتمع غير التسويقي . فمدرسة الحضارة ، على سبيل المثال يجب أن تدار بمساعدة الوالدين فى شكل خدمات أو اسهامات مالية

فى التكاليف ، فى حين توفر الدولة المساعدة المادية ( مثل المبانى والأراضى الملحقه بها ) والمساعدة الفنية . وهذه الصيغة المختلطة بدىء تبنيها فى فرنسا ( ١٩٨١ ،

### ما نوع التخطيط :

ليس هناك محل للتساؤل بشأن إعفاء الدولة والمجتمع بعامة من التزاماتهم باتباع لا مركزية متطرفة فى إنتاج الخدمة الاجتماعية وحرمان المجموعات السكانية غير المتميزة ( أى التى لا تتمتع بميزات كبيرة ) من دعم من هم أفضل منهم . ولن تستطيع الدولة أن تتخلى عن مسئوليتها بشأن إعادة توزيع الثروة مثلث تمسكها بمسئوليتها الخاصة بتأمين التجانس والتساوق فى الأهداف التى تسعى إليها القطاعات المختلفة من المجتمع أو مسئوليتها الخاصة بتحقيق التوازن بين الأهداف الطويلة الأجل والصغيرة الأجل ( والتى تتضمن تحقيق الانسجام بين الأهداف الاقتصادية والأهداف البيئية ) . هذا ولم يؤد تقضيل أشكال الاستقلال الذاتى المحلى وتشجيع تنمية قطاع المجموعة الاجتماعية والأنشطة غير التجارية المستقلة ذاتيا الى أحداث أو تكوين مجموعات ( تجمعات ) منفصلة ومحقة للكفاءة الذاتى فى المجتمعات الصناعية المعقدة كما أنها لم تسبب فى التخلي عن التقدم التكنولوجى . وحقا ، فإن العكس هو الصحيح . فالمطلوب هو الرقابة على التقدم التكنولوجى بواسطة المجتمع وقائمة شكل من أشكال التخطيط المركزى يصلح لتحديد ومساعدة وترقية مناطق الاستقلال الذاتى المحلى بتسهيل وصولها الى الموارد التى لا يمكن تحريكها محليا نظرا للحواجز التأسيسية أو القانونية أو الإدارية ، أو نظرا لأن الوسائل العملية المتاحة غير ملائمة . ومثل هذا التخطيط يجب أن يكون مراعىا لاثروبولوجيا ( علم الإنسان ) الحياة اليومية ومراعىا أيضا لتفاوت الأشكال التى تفرضها ممارسة الحقوق الاجتماعية للتنمية . ولكى تتحقق الفعالية يجب أن يفتح الباب على مصراعيه لمشاركة من يهمهم الأمر وأن تصبح القضية قضيتهم خصوصا فى ضوء حقيقة أن المعنيين هم القطاعات المحرومة من المزايا ( تخطيط الدفاع ) . وهذا يختلف مع التخطيط التكنوقراطى . أما ما يسمى بالتخطيط المتعادل وهو ما يتم تنفيذه بواسطة تحليلات منفعة التكاليف أكثر من اللجوء الى الاختيارات الواضحة المعالم والتى يتم الوصول إليها من خلال المناظرة السياسية الواسعة الامتداد بعد مرحلة تحضيرية تنطوى على الدراسات المستقبلية للاحتتمالات البديلة المختلفة . وفى هذا الشكل من أشكال التخطيط فإن المعيار الاقتصادى الدقيق تحل محله مجموعة من الاعتبارات ذات الصلة النوعية الأعلى تتعلق بالتصور الخاص بنوعية الحياة ، والتى نادى جالبريث بوضع متمرکز منذ الستينيات .

ومن وجهة نظر هذه الدراسة ، فإن مثل هذا الانتقال المخطط من نقص التنمية الى التنمية سوف يؤدى الى الاختصار المتزايد للاختصاصات الوظيفية للدولة الرفاهية فى مقابل زيادة الانتاج الذاتى للخدمات الاجتماعية . كما أن هناك نتيجة منطقية تتمثل فى نزاع الصلة الاحترافية للأمور السياسية ( Tulfiard ، ١٩٧٧ ) وعن كثير من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، وقد نادى بذلك . ويجب أن يكسر احتكار الحرف المعجزة أو أن يصير تقييمه بأى معدل .

ومع ذلك يستلزم الأمر تحذيرا • ولكي نتنبأ ( أو حتى نسلم ) بالاختفاء النهائي لدولة الرفاهية فيجب ألا يختلط هذا بالهجوم الشديد الذي وجهه اليها المحافظون الجدد • والى حين تبني الحلول البديلة التي حددناها هنا فإن دولة الرفاهية بالرغم من وجوه النقص والغموض التي تكتنفها لازالت واحدة من أكبر نواحي التقدم الاجتماعية في نصف القرن الماضي ويجب ألا يضحي بها على مذبح الرأسمالية المطلقة العنان باسم استعادة كيان الاقتصاد العالمي • والتحدى الذي يواجهنا الآن هو أننا يجب أن نجد أشكالا أكثر اقناعا واشباعا لممارسة الحقوق الاجتماعية للتنمية ويجب ألا نتساهل تجاه سحق هذه الحقوق باسم الكفاية الاقتصادية التي كثيرا ما تعتبر غاية في حد ذاتها في حين انها مجرد وسيلة ، وسيلة ضرورية ، ولكنها ليست وسيلة كافية بآية حال •

### تجاهل دولة الرفاهية في العالم الثالث :

ما هي الاستنتاجات التي يجب على العالم الثالث أن يستخلصها من الطريق المسدود الذي وصلت اليه حاليا دولة الرفاهية في الدول الصناعية ؟ على أية حال فإننا نكرر ما سبق أن قلناه من أن المحاكاة الآلية لمؤسسات دولة الرفاهية في العالم الثالث يمكن أن تؤدي الى اقامة طبقة ثانية متميزة على نسق البرجوازية أى طبقة تتكون من الموظفين الحكوميين والعمال الذين يتم استخدامهم بطريقة منتظمة في الأنشطة الحداثية وسوف يتمتع أعضاء هذه المجموعة المتميزة بقدر عريض من مزايا الأمن الاجتماعي ، ولكن سوف يعجزون بكل ما في هذه الكلمة من معنى عن توفير متطلبات غالبية سكان المناطق الريفية وكثير ممن يقطنون المدن والذين ينحسرون في القطاع غير الرسمي • وكلما زاد غنى دولة الرفاهية كلما زاد عدد من يعتمدون على مواردهم الخاصة •

ولا يستتبع هذا بآية حال أن تؤجل دول العالم الثالث تنظيم الخدمات الاجتماعية الى المستقبل القريب • فعل التقيض من ذلك ، من مصلحة تلك الدول أن تعطى درجة عالية من الأسبقية لهذه الخدمات ، بشرط ، عدم اتباع الأنماط الغربية اشباعا حرفيا ولكن يجب عليها أن تسعى لاستنباط حلول أصيلة •

وحاجات تلك الدول لا تحتاج لبيان • والأكثر من هذا ، فطالما بقيت المعدلات المطلقة للدفع منخفضة بالمقارنة بمعدلات الدول الصناعية ، فإن دول العالم الثالث تعد متمتعة بميزة نسبية فيما يتعلق بإنتاج خدمة عمل مكثفة : فما يدفع لمدرس بمدرسة ابتدائية بالهند ينخفض كثيرا عما يدفع لنظيره المدرس بمدرسة ابتدائية في فرنسا ، في حين انهما يعطيان انتاجية اجتماعية متساوية • وهذه هي القضية ، خالهند ( أو أى دولة أخرى من دول العالم الثالث ) يجب أن توجه اليها النصيحة بأن تخصص نسبة مئوية أعلى من ميزانيتها للتعليم وأن تنفق الاعتمادات المالية محل التساؤل بصفة فعلية على أجور المدرسين أفضل من تخصيصها لتشبيد المدارس التي



تبنى بمواد مستديرة مثل الحال عندنا • والوضع نفسه يوجد فى قطاع الصحة :  
معظم الجهود يجب أن توجه الى الأطباء الحفاة وإلى الخدمات الطبية بصفة عامة ، أكثر من  
توجيهها لتشبيد المستشفيات الحديثة جدا والعالية التخصص والتي يجرى تصميمها  
للفناء بحاجات الطبقة المحلية الراقية •

ولا يجب التأكيد على هذا المنطق لدرجة الحماقة : فالخدمات الاجتماعية لا يمكن  
أن تعوض نقص الغذاء وأى نظام رعاية صحية يتطلب شبكة من المستشفيات بالإضافة  
إلى الخدمات الطبية المعاونة •

ومع هذا • نستطيع أن نرى امكانية عمل اختيارات حدية لصالح الاشكال  
الخاصة بالاستهلاك والخدمات الاجتماعية بالنسبة للمجتمعات الصغيرة ويمكن ذلك حتى  
مع بعض التكلفة بالنسبة لمعدل التراكم الانتاجى • والتقدم الاجتماعى كما نرى ،  
ليس ناتجا ثانويا للنمو ، ولكنه يعد هدفا فى حد ذاته بالنظر لهذه النقطة • وهناك  
أمثلة تاريخية كثيرة تؤيد وجهة النظر هذه : اتحاد الجمهوريات السوفيتية خلال  
السنوات البطولية بعد ثورة سنة ١٩١٧ والحرب الأهلية ، جمهورية الصين الشعبية ،  
كوبا ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وأيضا فى سياق تاريخى مختلف :  
المكسيك فى العشرينيات وبعثاتها الثقافية التى كانت ترتحل عبر المقاطعات الريفية ؛  
ويطالعنا التاريخ الأحداث بتجربة سيريلانكا وكيرالا •

وفوق كل هذا ، فإن غنى وتنوع عادات المجتمع وتقاليده تعطينا سببا فى الشعور  
بالأمل فى أن تصبح مجتمعات العالم الثالث قادرة على التعلم والاستفادة من أخطائنا  
وأن تضع أقدامها بعزم على طريق الانتاج للخدمات الاجتماعية ، بالتشجيع والدعم  
الإيجابى من قبل الدولة - بمعنى أنهم سوف يتجنبون المرحلة التاريخية للدولة  
الرفاهية •

وفى هذا السبيل قد يجعلون تعبيرات أصيلة جديدة تجد جذورها فى ثقافتهم  
وأعرافهم ومؤسساتهم للقيم العامة المصونة للحق فى التنمية •

# إعادة تنظيم وقت العمل

« المجلد الثاني والثلاثون ، رقم ٣ ، ١٩٨٠ ، خصص لموضوع العمل ٠٠ المقال  
التالى يواصل المناقشة فى هذا الموضوع » .

## التقديم :

ان المطالبة ببحث أكثر قوة لحلول ، لمشكلة البطالة تتزايد ، كما يستمر من غير  
ريب عدد العاطلين عن العمل فى الازدياد فى معظم البلدان الغربية الصناعية ، والى الآن  
فان جهود التخفيف من البطالة قد تركزت على نطاق واسع . على مبادرات الحكومة  
بتقديم مالى للمؤسسات الخاصة لاضافة أعمال جديدة اما مباشرة ( مثلما يحدث فى  
حالة برامج استخدام مختلف الشباب الممول بها فى عدد من البلاد الأوروبية ) أو غير  
مباشرة عن طريق دعم يقدم لشركات تقيم نفسها فى مناطق ترتفع فيها البطالة ،  
وعلاوة على ذلك هناك على نحو متزايد نص مطبوع للرأى الذى يؤكد أنه بالاضافة الى  
الاستخدام المحفز فى هذا المضمار ، فصناع السياسة - وخاصة فى ضوء طلب مستقبلى  
متنبأ به اجمالى للاستخدام - يجب أن ينظروا أيضا الى احتمال تغيير توزيع وقت

## بقلم : بول بلايتون

هو استاذ مساعد فى قسم العمل والادارة والحاسبة ، بجامعة  
وليز ، معهد العلوم والتكنولوجيا ، مبنى شريارى رقم ٢٢ ،  
فريارى كاروف ، س . ف . آى . ٤ ج ب ، المملكة المتحدة .

## ترجمة : الدكتور محمد محمود السلاموني

استاذ ورئيس قسم الدراسات الاغريقية واللاتينية السابق  
بكلية الآداب ، جامعة القاهرة

---

العمل بحيث يقسم العمل المتاح بالتساوى بطريقة أكبر بين السكان عاملين وعاطلين  
فى الوقت الحاضر .

ان الطرق الممكنة لانجاز هذا تتمشى مع العنوان الجماعى « لمشاطرة العمل » وعلى  
الرغم من أن الاسم نفسه حديث نسبيا فان الادعاءات حوله أبعد من أن تكون حديثة .  
فى المملكة المتحدة على سبيل المثال كان اصحاب مذهب استعمال القوة لتحقيق  
الأغراض السياسية فى اتجاههم لترسيخ نظام العشر الساعات ليوم العمل فى  
الثلاثينيات من القرن الماضى ، ونظراؤهم الذين يطلبون - أيضا - ثمانى ساعات ليوم  
العمل بعد نصف قرن ، قد تجادلوا فى أن مثل هذا التخفيض فى ساعات العمل قد  
كان له الفائدة المضافة فى تخفيض مستوى البطالة فى كل مكان فى البلاد (١) كذلك  
فان النقد المعبر عنه كثيرا جدا ضد « مشاطرة العمل » - بأنها سوف ترفع نفقة العمل  
وتعرض للخطر منافسة الشركة - له تاريخ طويل بطريقة متطابقة (٢) .

ومن ناحية ثانية فان سلسلة من العوامل - التى تدعم الموقف الحالى ونعمل  
بمثل هذه الطريقة انما تشجع إعادة فحص « مشاطرة العمل » وبحسب أكثر دقة

لنفقاتها المحكّمة وفوائدها لأصحاب العمل والأجراء ومستوى البطالة ، وعلى الأخص الأسباب الداعية الى استمرار طبيعة مشكلة البطالة الحالية وحقيقة أن هذه تتفق مع التوقع بأن تطور التكنولوجيا الحديثة سوف يمنح - بالتأكيد لطلب استخدامهما المؤثر - منغرات جوهرية فى النماذج التقليدية لوقت العمل ، تشجع عددا من الدراسات والتقييمات لامكانية مضاطرة العمل فى تحسين مواقف الخدمة الوطنية فى البلاد المختلفة .

### الطبيعة المستمرة للبطالة :

انه من الواضح على نحو متزايد أن عددا من العوامل تعمل على تأكيد أن المستويات المرتفعة للبطالة سوف تكون النتيجة الرئيسية المحلية التى تواجه كثيرا من الحكومات الوطنية خلال الثمانينيات ، وتختلف النبوءات حول الخطورة التى تصل اليها البطالة على الأرجح (٣) . ومن ناحية أخرى فهناك اتفاق واسع الانتشار مؤداه أنه حتى فى المدى القصيرة قد ترتفع مستويات البطالة بشدة . ان المنظمة الخاصة من أجل التعاون والتطور الاقتصادى (٤) على سبيل المثال - قد تكهنت حديثا بارتفاع مستوى البطالة الى ٢٦ مليون بحلول عام ١٩٨٢ - وهى زيادة تبلغ أربعة ملايين ونصف المليون فى عامين ، وتنبأ أيضا بأن هذا الرقم سيكون من الصعب تخفيضه (٥) .

وفضلا عن ذلك ، فليس المستوى الإجمالى للبطالة فقط الذى يزداد ولكن خطورته أيضا ، كما يظهر معدل طول الوقت الذى يستغرقه العاطلون ( هؤلاء الصغار أو الكبار وهؤلاء الذين يبحثون عن الأعمال اليدوية بدرجة غير متكافئة ) بدون عمل (٦) ، ونفقات البطالة أيضا ، التى تستمر فى الارتفاع وتتجاوز الإعانات المالية للرفاهة التى تدفع لهؤلاء العاطلين والنتاج وضريبة الدخل ، وقوة الشراء التى تكون قد تحققت لو كانت فعالة فى سوق العمل - وبالإضافة الى ذلك فهناك هذه النفقات التى يكون من أصعب الأمور تحديدها مثل النفقات الاجتماعية للمناطق المتأثرة بالكساد والصعوبات المعنوية لهؤلاء الذين استندوا على عدم حصولهم على عمل ، قد حرموا حينئذ من الموارد المالية للحصول على ما أشار اليه سيرنز حديثا بوضعه اجازة المرور الوحيدة الى المواطنة (٧) .

ان صعوبة تخفيض مستوى البطالة يعترف بها الآن أكثر فأكثر ، كما يزداد الادراك بأن الأسباب تتجاوز التضخم المالى والركود الحالى ودرجات الانكماش الاقتصادى المتوقعة استنادا لعدد من الحكومات ، وأن تأثير تطورات الأجل الأطول يمكن أن يتطابق أيضا ، ففي عدد من الأقطار على سبيل المثال ، يتضخم حجم السكان بالفى سن العمل ، وفى حالة المملكة المتحدة فقط ، فإن هذه الزيادة ستكون على الأرجح نحو ٧٦٢٠٠٠ بين الأعوام ١٩٨١ - ١٩٨٦ وذلك وفقا لأحدث التصورات (٨) وثمة عامل مساعد آخر للبطالة فى العالم المصنع ، هو نمو التصنيع فى أقطار تتمتع بميزات

انخفاض نفقة العمل والتي أضعفت منافسته أوروبا وشمال أمريكا ، وأثارت أيضا البحث عن أعظم كفاية للطاقة البشرية في هذه المناطق ..

ان الانخفاض في الطلب الكلي للعمل ، الثانى لازمة البترول عام ١٩٧٣ والانخفاض قصير الأجل الناتج عنها في الطلب العالمى ، قد استقبلت خطورته بالتغيير المستمر بعيدا عن العمل المكثف للنشاطات الصناعية مثل صناعة الصلب وبناء السفن اللذين يفضيان الى نسبة أعلى في جماهير العاملين المشغولين بخدمة الصناعات ، وعلاوة على ذلك فإن التطور المبكر للتكنولوجيا الالكترونية وتأثيره - المحتمل نجاحه - على ارتفاع الانتاجية سوف يخفض - احتمالا - الطلب على العمل الى حد بعيد . ان عددا من النبوءات المتشائمة عن تأثيرات تكنولوجيا المايكروبروسيسور\* على الاستخدام قد تمت سابقا (٩) . مع أنه حتى مثل هذا الوقت عندما تصبح حقائق أعظم متاحة عن سرعة ادخال هذه التكنولوجيا الجديدة وتأثيراتها في سياق الكلام المختلفة عن الانتاج والانتاجية ، فإن مثل الحسابات سوف تبقى رجما بالغيب الى حد كبير . ومع ذلك فينمنا ينبغي علينا أن ننتظر دليلا أقوى للدلالة على المؤثرات الحقيقية على مستويات الاستخدام فإنه يبدو أن هناك مفسرين قليلين قد يجادلون بعنف فيما انتهى اليه سيرنز من أن ( ما لا يستطيع المايكروبروسيسور وما سوف لا يقوم به سيخلق استخداما أكثر من أن يتخلص منه (١٠) .

عندما أعطى تأثير هذه التطورات الأطول مدى ، فإن فحصا دقيقا صار ممكنا ، ويمكن على أساسه تقدير الدرجات المعتدلة لتخفيف البطالة ، ليس كالتراجع الحالى ، ولكنه شيء أوسع بكثير ، يجسد هذه التطورات الأكثر أهمية ، اقتصادية وسياسية واجتماعية وتكنولوجية ، والتي توحى بالنمو والاستمرار لما يمثل الآن فترة أساسية بين الامداد المتزايدة للعمل والطلب الهابط له ..

### التكنولوجيا الجديدة وإعادة تنظيم وقت العمل

ان مناقشة اختيار « مشاطرة العمل » كحل يعيد توازنا أكبر في سوق العمل ، تستدعى نظرة أكثر شمولا تقوى بالتأثير الموشك الحدوث للمايكروبروسيسور\* ليس فقط على العدد الكلى للأعمال ولكن على تنظيم وقت العمل أيضا ، وحتى التقديرات الأكثر اعتدالا لتأثيره - وانتشار التكنولوجيا الجديدة الذى سيكون أسرع عندما تصبح الأحوال الاقتصادية أكثر ملاءمة - تدل على أن أعظم التغييرات فى الأنماط التقليدية سوف يحتاج إليها ، وأن تغيير الأنماط قد يتطلب على الأرجح تعديلا ، ونسبة الوقت الجزئى الى الوقت الكامل قد يتغير تغيرا واضحا ، واستعمال تكنولوجيا أكثر تعقيدا سوف يستلزم الاحتفال بعمال ينفقون فترات طويلة نسبيا بعيدا عن العمل بينما يكتسبون ثقافة كافية وتدريباً .

في مقاله المبكر عن الأنماط المتغيرة للقيم تجاه العمل ، أشار سيرنز الى الامكانيات (وكذلك التهديدات) التى منحها المايكروبروسيسور بشروط جهده فى تحسين

خاصية أعمال الشعب ، وبنفس الطريقة فالتحول الموشك على الحدوث لكلا الصناعة والخدمات في أماكن العمل ، يمثل دافعا يمكننا لتقليل الحاجة للعمل ، بالإضافة الى احتمالية اثاره الانخفاض الملحوظ في طلب العمل والذي يمثل الدافع الممكن الذي تحتاج اليه إعادة التقييم الأساسي للأنماط التقليدية لوقت العمل الفعلي ، فاذا أعطى هذا التأثير الملائم على أسلوب العمل فرصة تنفيذه ، فان كثيرين قد يعتبرونه قصر نظر لصانعي السياسة في التركيز كلية على خلق أعمال جديدة مستقلة عن أى اختيار للقدرة على إعادة توزيع حجم الاستخدام الموجود بين من يبحثون عن عمل ٠٠

وعلاوة على ذلك ، اذا أعطيت العوامل التي أوجزت من قبل المعيقة لاعادة ترسيخ الطلب الكافي للعمل فان أية محاولة لاعادة توكيد مبادئ الاستخدام الكامل - كما فهم تقليديا - تبدو يوطوية الطبيعة تقريبا في معظم البلاد الغربية الصناعية في المستقبل المتنبأ به ، ان نظرة أكثر جدية لاقتراحات مشاطرة العمل سوف تثير - احتمالا - هدفا أكبر يمكن احرازه في المدى المتوسط وهو خلق توازن للاستخدام ، يعنى توزيعا أكثر انصافا للأعمال بين العاملين والعاطلين في الحاضر والمستقبل ٠

### مشروعات مشاطرة العمل

لقد علقت - آنفا - على التاريخ الطويل للمفاهيم التي تعزز مشاطرة العمل وبصورة مماثلة الاقتراحات تحت هذه الفكرة الظلية - يوم عمل أقصر وأسبوع للعمل وأجازات أطول وتقاعد مبكر ووقت جزئي متزايد للاستخدام على سبيل المثال بأنها ليست نفسها جديدة ، وبالفعل فان تغييرات في كثير من هذه المفاهيم لوقت العمل كانت قد حدثت خلال فترة طويلة ، فعدد الساعات التي قام بها الاقرار أسبوعيا ، على سبيل المثال قد أخذت في الهبوط بثبات في الأقطار الغربية الصناعية لأكثر من قرن ( مع أن دراسة (١٢) واحدة قد شخصت حديثا نمطا الى حد ما في الولايات المتحدة ) وفوق ذلك فان متوسط سن التقاعد قد تناقص عامة وأن مقدار تخويل الاجازة قد ازداد وأن عدد الأعمال جزئية الوقت قد امتد ٠٠

ان الفرق بين هذه التطورات الماضية والتغيرات التي يقترحها المؤيدون لمشاطرة العمل هو انه حتى الآن قد تمت محاولة طفيفة لربط انخفاضات وقت العمل بخلق فرص استخدام جديدة ٠ وعلى العكس فقد استخدمت وسائل مثل التقاعد المبكر أولا لتخفيض نسب الطاقة البشرية ككل ، وبالإضافة ، فعلى جانب اتحاد التجارة حيث كانت قضية ساعات العمل والاجازات الموضوع الخاص بالتعاقد الجماعي ، فقد كانت الاتحادات أكثر حماسا لضمان وقت فراغ أكبر لأعضائها من تحويل هذه الساعات التي لا عمل فيها الى أعمال إضافية ٠

ومع ذلك ففي الأعوام الأخيرة تغيرت هذه الصورة الى حد ما بمناقشة حول ربط الانخفاضات في وقت العمل بخلق فرص استخدام جديدة ، أخذت تنمو بطريقة هامة وعلاوة على ذلك ، فهذه المناقشة كانت أعظم تكرارا وبصورة مدهشة بالنسبة لهذه

الصور « لمشاطرة العمل » حيث تحويل الساعات التي لا عمل فيها الى أعمال قد يكون أكثر صعوبة - لامكانية أقصر عمل اسبوعيا والانخفاضات في ساعات العمل الإضافية لخلق أعمال اضافية ، وقد نشرت حسابات مختلفة للدلالة - على سبيل المثال - على تأثيرات الاستخدام الممكن لادخال اسبوع ٣٥ ساعة عمل (١٣) أو الغاء ساعات العمل الإضافية بين جماهير الأجراء (١٤) وبطريقة مماثلة فإن النقاد قد ركزوا على الصعوبات الخاصة باعتراض سبيل هذه الأنواع لساعات العمل لخلق أعمال جديدة . وفيما يتعلق بساعات العمل الإضافية على سبيل المثال فغالبا ما قام الجدل حول احتمال رفض المديرين لاية قيود على ساعات العمل الإضافية حيث ان ذلك سوف لا يحدد فقط درجات مرونة الطاقة البشرية المتاحة لمواجهة التغيرات في طلب الانتاج بل انها تفرض عليهم أيضا نفقات عمل اضافية . كنتيجة لتوطيد حالات الاستخدام الوقت الكامل ، وبالمثل فقد قام جدل حول ما اذا كان كثير من الأجراء الذين يعملون ساعات اضافية قد يقاومون على الدرجح - تخفيضها ، حيث انه في الأعمال ذات الأجر المنخفض بخاصة تمثل في الغالب جزءا هاما من المكاسب الكلية ، وبالإضافة الى هذا فان صعوبات قد تنبى بها في الغاء هذه الأنواع من الساعات لخلق أعمال جديدة ، حيث ان مبرر الوجود الحقيقي لكثير من ساعات العمل الإضافية سوف تحول دونه وبين أن يكون مقسما الى أجزاء منظمة للوقت أو وحدات ..

والمفهوم ضمنا في المناقشات التي أجريتها في مكان آخر (١٥) هو أن الاقتصاد في خلق الأعمال من خلال تخفيض في العمل الأسبوعي لا يمكن تعميمه بطريقة مقنعة بين قرائن الاستخدام ، والسؤال عما اذا كانت نفقات العمل ترتفع بالضرورة ، على سبيل المثال ، فهي مسألة رهيبة بالفحص داخل الشركات الخاصة التي تعطي عناية غير عادية من ناحية الى الأشكال الخاصة لطلب المنتج للشركة وإنتاجية العمل وسعة المنتج وطبيعة سد حاجة العمل المحلي .. الى آخره ، ومن ناحية أخرى الى أسئلة مثل ما اذا كان خفض ساعات العمل بحيث أن يثار كجزء من التفاوض السنوي للاتفاق على الأجر وساعات العمل أو تقدم بوصفها تطورا مستقلا .

وحتى لو وافقنا على الانتقادات الأكثر شيوعا الخاصة بتخفيض ساعات العمل الإضافية وطول ساعات العمل الأسبوعية قد تكون معمة بإفراط ، فمن المحتمل أن امكانيات إعادة تنظيم ترتيبات العمل لخلق أعمال جديدة من التخفيض العام لساعات العمل قد يشئ كثيرين من ممثلي إدارات المؤسسات والاتحاد عن مباشرة المحاولة وإذا كان ينبغي تطوير مشاطرة العمل بوصفها استراتيجية عظمى في سياسات الاستخدام في المستقبل فيمكن أن يجرى الجدل حول ما اذا كان سببها قد يعزز على نحو أفضل بالتشجيع في هذه المرحلة المبكرة لهذه التعديلات لتنظيم وقت العمل التي تعبر نفسها بسهولة أكبر لتفسير وتوطيد فرص جديدة للاستخدام ..

فما هي هذه الصور لوقت العمل ؟ هناك صورتان يمكن أن تكونا مثيرتين بخاصة - ليس فقط في خلق أعمال جديدة ولكن أيضا في اعطاء الادارة مرونة في الطاقة البشرية . ويناقض هذا بخاصة التطورات التكنولوجية المنتظر نجاحها أيضا

خيارات مقننة بين مجموعات معينة من الأجراء للحصول على أكبر وقت فراغ . وهذه هي ( ١ ) تطوير مشروعات مشاطرة العمل الذى به ينقسم الوقت لعمل واحد الى عملين بوقت جزئى . . (ب) توسيع برامج التقاعد المبكر بسبب اشتغال عمل الشخص المتقاعد . الذى يشغله بطريقة مباشرة أو غير مباشرة - بشخص ما عاطل . .

### مشاطرة العمل :

حدد فى الماضى المقدار الضخم لاستخدام الوقت الجزئى بصورة نموذجية لوضع شرعى منخفض نسبيا وأعمال هزيلة الأجر غير مضمونة ، ومفهوم مشاطرة العمل هو انطلاق من هذا ، لأنه يتضمن فكرة تجزئة أو مشاطرة عمل واحد ذى وقت كامل بين أجيرين يعملان وقتا جزئيا ولكن يبقى على الوضع الشرعى وتوقعات الترقية والضمان وتناسب مستويات الأجر المتصلة بعمل الوقت الكامل ، ومن ثم فإن أى تطور لمشاطرة العمل على نطاق واسع يتطلب إعادة النظر فى المواقف التقليدية فى العمل ذى الوقت الجزئى وتغييرا بعيدا عن رسم عمل ذى وقت جزئى كملاقة وضعية للاستخدام تستحق فقط أجرا منخفضا وإمكانات . .

إن الطلب المبكر لمشروعات مشاطرة العمل أتى بخاصة من حركات القائلين بمساواة الجنسين سياسيا واقتصاديا الباحثين عن طراز لوقت عمل يتكيف بدقة أقل مع احتياجات أرباب الأسر الذكور (١٦) ومع ذلك فبينما تكون الاستفادة بمشاطرة العمل - احتمالا - قوية بين مجموعات من الأمهات العاملات ( ولعل كثيرات منهن عملن وقتا كاملا فقط بسبب استخدام مناسب ذى وقت جزئى ) ومجموعات أخرى مثل العاملات اللاتى يبحثن عن انتقال أكثر تدرجا من العمل حتى سن التقاعد والأجراء الذين يلتصقون الجمع بين ثقافة متزايدة مع الاستخدام لعلهم - أيضا - يريدون طلبا هاما لمشاطرة العمل (١٧) .

والمؤيدون لهذا الشكل من تنظيم العمل يتجادلون فوق ذلك حول مواجهة الطلب بين الأجراء من أجل استخدام مستمر ذى درجة عالية للوقت الجزئى ، ومشاطرة العمل يمكن أن تمنح أيضا عددا من الفوائد المتيسرة لأصحاب العمل تعادل أية نفقات إضافية ومشكلات تنظيمية تعرضت لها ( مثل النفقات الإدارية المتزايدة المتضمنة فى استخدام شخصين بدلا من شخص واحد ومشكلات التنسيق ووسائل الاتصال المفهومة ضمنا فى استخدام عمال إضافيين ) إن أعظم فائدة لأصحاب العمل التى أشير إليها (١٨) هي المرونة الزائدة للطاقة البشرية المتيسرة لرجال الإدارة الذين يضعون مشاطرة العمل موضع التنفيذ . وفى حالات ضغط العمل الثقيلة ، على سبيل المثال ، فإن مشاطرة العمل يمكن أن تدرج فى جدول بحيث يعمل كلا المشاطرين فى العمل فى ذروة ساعات العمل . وقد تم الجدل - أيضا - حول ما إذا كان التقييد الزمنى عن العمل قد يقع على الأرجح فى ظل هذا المشروع حيث إن الأسباب الشخصية للتقييد الزمنى عن العمل - وهى زيارات طبيب الأسنان مثلا - يمكن أن تدرج فى قوائم بدرجة أيسر لتتم فى أثناء ساعات عدم العمل ، حتى عندهما يحدث التقييد الزمنى عن العمل



وأيضا ، فإن المشاطر الآخر للعمل يستطيع أن يضمن الاحتفاظ بدرجة أكبر من الاستمرار في العمل على أن يفوز به بطريقة أخرى . .

ان التطور الحقيقي لمشروعات العمل قد حدث على نطاق ضيق منذ أوائل الستينات فالؤلفات عن هذه المشروعات تدل على اختلاف أعمال الياقة البيضاء - في المقام الأول - المشتبلة على المدرسين والعمال الاجتماعيين وأمناء السر وهئية موظفى البنك فى بلاد مثل المملكة المتحدة (١٩) والولايات المتحدة (٢٠) والأراضى الواطئة (٢١) والمشروعات التى تطورت لم تتضمن فقط مشاطرى عمل لا صلة بينهم بل أيضا ، متزوجين يضطلعان بمسئولية مشتركة لأعمال فى الصحافة والمناهد الأكاديمية بين مجالات أخرى (٢٢) .

### التقاعد المبكر :

قد أشير - آنفا - الى الأجراء المسنين بوصفهم مجموعة لها مطلب احتمالى أساسى لمشاطرة العمل لأحداث انتقال أكثر تدريجا بين الاستخدام والتقاعد . ان مطلبيا فيما بين العمال المسنين قد أعطى أيضا فى مختلف الأقطار للتقاعد قبل سن التقاعد المعتاد فى الدولة . وهذا يمثل مجموعات من الأجراء الذين يختارون أن يتنازلوا عن بعض الدخل ، فى فترة من حياتهم الأسرية عندما يواجهون تهديدات الحد المالى الأدنى ، لينعموا براحة أكبر ( وفى الوقت نفسه فان هذا يوفر فرصة جديدة بالاعتبار لمساعدة الحكومة لأنه بينما يرغب أجراء مسنون عديدون فى راحة أكبر فان الخوف من اجازة معاش منخفض يمثل عائقا أكبر للتقاعد المبكر .

ان المطالبة بتقاعد مبكر فى الدنمارك ( ولهذا السبب أيضا فان امكانية الاستبدال بالأجراء المسنين بعض الأشخاص العاطلين ) قد ظهرت حديثا عندما أصدرت الحكومة مشروع التقاعد المبكر ( فى عام ١٩٧٩ ) ليعزز فرص الاستخدام المفتوح ، وقد أفاد ٤٣ر٠٠٠ أجير من المشروع فى الشهور الأولى من العمل به (٢٣) . وقد وضعت بلاد أخرى وسائل ماثلة فى محاولة للتخفيف من حدة البطالة ، فى المملكة المتحدة - على سبيل المثال ، فان المشروع الخاص بتحرير العمل - وهو نظام المعاشات الحكومية للأفراد والشركات - وقد صدر فى عام ١٩٧٧ لتشجيع التقاعد المبكر فى مناطق ذات بطالة عالية والاستبدال بالأجراء المتقاعدين بأشخاص من سجل البطالة ، وبالرغم من انتقادات عن طبيعته المقيدة وحقيقة أن تنظيمات مستقلة من أجل التقاعد المبكر يبدو أنها خففت الطلب الاحتمالى لمصلحة المشروع الخاص بتحرير العمل ، فى أبريل من عام ١٩٨١ كان قد أفاد أكثر من ١٤٠ر٠٠٠ أجير مسن منه ، مقترضين طلبا احتماليا جوهريا ، على الأخص اذا كانت شروط المشروع قد جعلت أكثر تبشيرا بالنجاح ، وب نفس الطريقة أدخلت بلجيكا وفرنسا حديثا سنا أدنى للتقاعد وقد أحدثت جمهورية ألمانيا الاتحادية نظاما للتقاعد المبكر الاختيارى منذ ١٩٧٣ (٢٤) .

ان حركة اتحاد التجارة بدأت أيضا فى ابداء استجابة مرضية للتقاعد المبكر بعامة ولامكانيته فى تخفيض البطالة بخاصة . واتحاد التجارة الكونفدرالى الأوروبى

– على سبيل المثال – الذى كان قد أشار الى العناية المتزايدة فى هذا المجال بين حركات اتحاد التجارة الوطنية قد تبنى نفسه حديثا قرارا يزكى « منح المعاش الكامل فى سن الستين من العمر » (٢٥) .

وبالإضافة الى مواجهة أية أفضليات قد يحصل عليها العمال المسنون ، فقد ادعى أن استخدام التقاعد المبكر كوسيلة لتخفيض البطالة ، يمنح ميزتين مضافتين ، للأجراء الذين يبقون فى العمل وتوزيع البطالة . أولا ، حيث أن كثيرين من الأجراء المسنين سوف يحتفظون بوظائف أعلى داخل مكان عملهم وأن تقاعدهم قد يحرك سلسلة من الترقيات أدنى من السلطة التنظيمية وتحسن بذلك الفرص للتقدم ( وحينئذ المستوى العام المعنوى بصورة محتملة ) بين الأجراء أصغر سنا ، وهذا يفتح الطريق من أجل العاطلين ليشغلوا الوظائف الأدنى بكثير ، الى أن يتأهلوا بطريقة ملائمة لمباشرة وظائف أكثر مسئولية ، ثانيا ، فإن ادخال سن التقاعد المبكر الاختيارى يمكن استخدامه لتيسير التخفيض فى عدد العمال المسنين الذين يميلون الى معاناة لدى أكبر – اذا ما قورنوا بنظرائهم الأصغر سنا – من بطالة طويلة المدى .

### التطور المستقبلي لمشروعات « مشاطرة العمل »

من أجل تطوير مشروعات مشاطرة العمل أيا كان نمطه ، فانه من الواضح أن تمهيدا أكبر مما تتم حتى الآن من خلق فرص لاستخدام جديد ، يجب أن يأتي من أصحاب الأعمال واتحادات التجارة ، فكلما هيئة الإدارة ( فى مؤسسة ) واتحادات التجارة ، على سبيل المثال ، سيكون عليهما أن يؤكد أن أية تغييرات ، مثل الانخفاضات فى ساعات العمل الأساسية ، لن تقابلها زيادات فى ساعات العمل الإضافية ، بل هى تبقى حرة – بالأحرى – من أجل خلق مستطاع لفرص عمل جديدة ، وعموما فإن هذه الأطراف ستحتاج الى اكتشاف طرق للمشروعات المتطورة المقنعة بطريقة مشتركة لكل من يعنيه الأمر – وعلى سبيل المثال ، بتماثل أفضليات الأجير وربط مشروعات مشاطرة العمل بصورة ما من ممارسة الفارعية أو بالبحث عن طرق لتحسين وضع مشاطرة العمل الى أشكال تنظيمية جديدة تحسن مستوى فاعلية الطاقة البشرية وأن القيام بهذا بنجاح سوف يفرض على أصحاب الأعمال أن يرجئوا مؤقتا نزوعهم الى الشك الذى أبدوه حتى الآن بالنسبة الى تأثير النفقة الخاصة بمشروعات مشاطرة العمل ، وسوف تكون الاتحادات أيضا ، مطالبة بتطوير العلاقات مع هيئة الإدارة وكذلك المندمجون فى تنظيمات الممارسة الجماعية المعترف بها قانونا ، وكثير من المشكلات التى تظهر للوجود يجب أن تكون هادئة الى وضع متكامل حال للمشكلة المشتركة ، فالاتحادات وهيئة الإدارة يبحثون عن طرق لإيجاد حنف فى العمل الاسبوعي والعمل السنوى .. والعمل مدى العمر وذلك لخلق أعمال جديدة ..

وبالإضافة ، فستكون الحكومات مطالبة بأن تلعب الدور الرئيسى فى التغيير ، ليس فقط فى العمل مع أصحاب العمل وهيئات الإدارة والاتحادات للتحرك نحو سياسة مشتركة متفق عليها بدرجة أكبر عن مشاطرة العمل ، ولكن أيضا أن تخلق

الشروط المالية الموصلة لتطويره مستخدمين ربما بعض الدخل المنتج المتوفر من خلال التخفيضات في مستوى البطالة لتشجيع أصحاب العمل على تنفيذ مشاطرة العمل ، وتعويض أية نفقات قصيرة الأجل متوقعة ، وقد تفرض أيضا التغيرات التشريعية لتيسير تقاعد العمال كبرى السن ، وعلى سبيل المثال تتكفل بإزالة أية عوائق مالية تنشأ عن مثل هذا القرار .

وفضلا عن ذلك ، فكما أشارت دراسة (٢٦) حديثا ٠٠ فانه من الأهمية بمكان أن أى تشجيع مستقبلي ووضع للسياسة حول مشاطرة العمل يجب أن يتم لا على مستوى وطني تماما ، فمشاطرة العمل سوف تعتمد أيضا بعنف على تطوير تعهد على مستوى مكان العمل حيث يجب أن تتحقق الاجراءات لأية مشروعات ٠٠

انه على المستوى المحلي سوف يتمكن العلماء الاجتماعيون من أن يلعبوا - احتمالا - دورا هاما في تطوير مشاطرة العمل - وعلى سبيل المثال - فان دراسات أفضليات الأجير لترتيبات العمل المختلفة تستدعيها عنايتهم المحتملة بمشاطرة العمل ، وطبيعة وخيارات جمهرة العاطلين المحليين والتي يمكن أن تسهم كلها بصورة مفيدة في المراحل المبكرة لتطوير مشروعات مشاطرة العمل الخاصة ، وعلاوة على ذلك فالباحثون التنظيميون ، أمثال العلماء النفسانيين المهنيين يمكن أن يستخدموا بنفع ، في تيسير تغير ، وإدخال مشاطرة العمل ، وهم الذين ربما سيصبحون أكثر نشاطا في الاستغراق في العمليات التنظيمية لصنع القرار ، أكثر مما يبدو عليه المعدل المعمول به حتى اليوم ، وسوف يساعدون هيئة الادارة والاتحادات والأجراء لتعديل النمط الحالي لوقت العمل ويزيدون فرص الاستخدام ووقت الفراغ وفاعلية الطاقة البشرية ، وبهذه الطريقة - بتضمين أصحاب الأعمال والمديرين والاتحادات والأجراء وآخرين - تتركس مشاطرة العمل وتمنح اسهاما طويل الأمد بسياسات الطاقة البشرية المستقبلية - وقد تكتشف تماما ٠٠

---

(\*) المايكروبروسيسور Microprocessor هو منظم اليكترونى مبرمج لعمليات متتابعة ومن مميزاتة رخص ثمنه وصغر حجمه ودقته الكبيرة واحتياجاته لصيانة أقل ومتابعيه طفيفة ويسهل احلاله ، ولهذا فهو يقلل من طلب العمالة - هذا هو تعريف غير بالالكترونيات تفضل بامدادى به - (لترجم)

# مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية  
رساهمة في إثراء الفكر العربي

○ مجلة رسالة اليونسكو

○ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

○ مجلة مستقبل التربية

○ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف

○ مجلة (ديوجين)

○ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغات عديدة.  
تصدر طبعتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب.

---

تصدر الطبعة العربية بالاشتراك مع الشبكة القومية لليونسكو وبمعاونة  
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة بجمهورية مصر العربية.

## المواشئ

١ - I.J.C. Gill, The Ten Hours Parson, London, SPCK, 1959, W.J.  
Shaxby, An Eight Hours Day, London, Liberty  
وانظر أيضا Riview Puplishing Company, 1898.

٢ - الكتاب المستشهد به سابقا Shaxby.

٣ - مناقشة الاتجاهات الممكنة في البطالة في المملكة المتحدة ، انظر على سبيل المثال :

C. eicester, Unemployment 2001 A.D., Institute of Manpower Studies, University of Sussex, 1977.

٤ - Organisation of Economic Co-operation and Development, Observer, No. 111, July 1981, pp. 9-10.

٥ - نفس المؤلف ، صحيفة (١٠) .

٦ - ان نسبة العاطلين عن العمل في المملكة المتحدة ، على سبيل المثال لمدة ثلاثة أشهر أو أكثر قد ارتفعت حديثا عن النسبة المرتفعة في ذلك الحين ومقدارها ٦١٢٪ في بداية عام ١٩٧٩ الى ٦٨١٪ في ابريل عام ١٩٨١ ، انظر :  
The Development of Employment Gazette, vol. 89, No. 7, July 1981, p. 533.

٧ - A Charns, Work and Values : Shifting Patterns in Industrial Society', International Social Science Journal, Vol. xxxii, No. 3, 1980, pp. 427-41.

٨ - Labour Force Outlook to 1986', Employment Gazette, vol. 89, No. 4, 1981.

٩ - G. Jenkins and B. Sherman, The Collapse of Work, London, Eyre Methuen, 1979.

١٠ - المؤلف المستشهد به سابقا A. Cherns

١١ - نفس المؤلف ، صحيفة (٤٢٨) .

١٢ - أوين ، ، يقرر ، على سبيل المثال ، حركة النزول في متوسط الساعات للشبان البالغين قد توقفت وبالفعل أثبتت تغييرا بطيئا جدا أثناء الأربعين سنة الماضية ، انظر :

J. D. Owen, Working Hours An Economic :  
Analysis, Lexington Mass, Heath, 1979.

١٣ - ان دراسة للحالة ( القضية ) البريطانية ، على سبيل المثال دلت حديثا على أن معظم ٥٠٠,٠٠٠ عمل يمكن احتمالا أن تخلق بالتخفيض الى ٣٥ ساعة ،  
Department of Employment Gazette, Vol. 86, No. 4 April 1978, p. 402. انظر :

١٤ - على سبيل المثال ، دراسة لموقف الاستخدام في عام ١٩٧٥ قررت أن تحويل نصف هذا الوقت الإضافي الى أعمال جديدة يمكن أن يخفض الاستخدام بمقدار ١٥٠,٠٠٠ ، انظر :

V. Engelen — Kefer, Alternatives to Unemployment : With :  
Special Reference to the Federal Republic of Germany', in Re-examining  
European Manpowers Policies, pp. 89-100, Report of Conference sponsored  
by National Commission for Manpowers Policy, Hanzinelle, Belgium,  
June 1976.

١٥ - انظر : P. Blyton and S. Hill, «The Economics of Working-Sharing»,  
National Westminster Bank Quarterly Review, November 1981.

١٦ - W. Arkin and L.R. Dobrofsky, Jop — Sharing», in R. Rapport and  
R. Rapport (eds.), Working Couples, pp. 122-37, London, Routledge and  
Kegan Paul, 1978.

١٧ - B. Olmstead, Job — Sharing — A New Way to Work', Personnel  
Journal February 1977, Vol. 56, No. 2 pp. 78-81.

١٨ - المؤلف المستشهد به سابقا وانظر أيضا :  
«Two People, one Job», Industrial Relations Review and Report, No. 225,  
June, 1980.

Industrial Relations Review and Report.

٢٠ - المؤلف المستشهد به سابقا .  
Olmstead

٢١ - W. R. Stover «Personnel Management Innovations in Europe», Per-  
sonnel Journal, Vol. 51, No. 2, February 1972, pp. 113-15.

٢٢ - المؤلف المستشهد به سابقا .  
Arkin and Dobrofsky

- Labour Market and Labour Market Policies, Report on the Development in Denmark in 1979, Copenhagen, Ministry of Labour, 1980. — ٢٢
- Commission of the European Communities, 'Work — Sharing — Objectives and Effects', Commission Staff Paper No. SEC (78) 74012, Brussels, 1978. — ٢٤
- European Trade Union Institute, Reduction of Working Hours in Western Europe; Part 1, Brussels, 1979. — ٢٥
- The Institute of Manpower Studies, Work-Sharing Potential — An Examination of Selected Firms, Institute of Manpowers Studies, University of Sussex, 1981. — ٢٦

# ت.ه. مارشال

انه مع الحزن العميق ، نعلم بوفاة الأستاذ ت. هـ . مارشال مدير ما كان يعرف سابقا بشعبة العلوم الاجتماعية من أبريل عام ١٩٥٦ الى يونيه ١٩٦٠ . وأخيرا المستشار الأعلى لمركز البحوث في اليونسكو الخاص بالتطور الاجتماعي والاقتصادي في جنوب آسيا ( دلهي ) .

كان مولده في لندن . وهو ابن مهندس معماري ، وتلقى علومه في كلية رجبى وترينتى جامعة كمبردج . بدأ حياته العلمية زميلا في كلية يدرس التاريخ الاقتصادي . وأخيرا درس علم الاجتماع في مدرسة الاقتصاد في لندن . وأثناء الحرب العالمية الثانية التحق بقسم الأبحاث بوزارة الخارجية التي رقى بها وصار المدير الممثل ( المندوب ) . وفي عام ١٩٤٤ صار أستاذا للمؤسسات الاجتماعية ورئيس قسم العلوم الاجتماعية بمدرسة علم الاقتصاد بلندن . وفي عام ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ، كان المستشار التربوي للمندوب العالى للمملكة المتحدة في ألمانيا . وفي عام ١٩٥٤ خلف الأستاذ م . جنز برج في كرسى علم الاجتماع في مارتن هوايت بجامعة لندن . وكان رئيسا للجمعية الاجتماعية البريطانية الأسبق ولوكالة العلوم الاجتماعية القومية للمملكة المتحدة لدى اليونسكو . وتتضمن مؤلفاته جيمس وات ١٩٢٥ . وعلم الاجتماع في مفترق الطرق ١٩٤٧ . والمواطنة والطبقة الاجتماعية ١٩٥٠ . والسياسة الاجتماعية ١٩٦٥ وعدة مقالات . وفي المجلد الخامس والعشرين رقم ١ / ٢ : ١٩٧٣ .



## بقلم : بـيـتر لينـنـجـيل

رئيس تحرير المجلة الدولية للمعلوم الاجتماعية

### ترجمة : الدكتور محمد محمود السلاموني

أستاذ ورئيس قسم الدراسات الاغريقية واللاتينية السابق  
كلية الآداب ، جامعة القاهرة

وقد قدم ت. هـ. مارشال مقالا عن سيرته الذاتية بعنوان British Sociological Career هذا المقال الذي لا يوجز حياة رائعة بتواضع غير ملائم فحسب ، بل انه مكتوب أيضا بنثر واضح ممتاز ، ومن أجله كان شهيرا بحق ، وجميع من عرفوه سوف يذكرون حكمته وسعة أفق تفكيره واهتماماته ( وكانت الموسيقى بينها بجلاء ) ، وكذلك ظرفه وإنسانيته . ولقد مثل تقليد الرجل المثالي ( المجتلمان ) . وعلاوة على ذلك الثقافة الواضحة المعالم التي أصبحت أكثر فأكثر بعيدة المنال . أما جوهر هذه الثقافة فقد اتضح بجلاء بوصفه هو شخصيا «للمهني» المتخصص في الاجتماع ، مثله مثل من اكتسب بتدريب نفسه وجميع عملياته الفكرية ، خبرة خاصة في الأعمال التي بها تطابقت الحقائق ، وتشكلت تبعا للمفاهيم ، وصنفت وحللت . ولكن هذه الخبرة ستكون غير مجدية ما لم تتوافر لها خاصتان أخريان أيضا - هي حدة الذهن والخيال وملكة التمييز في الانتقاء وصيغة الافتراضات المثمرة ، والقدرة على تحقيق الحد الأقصى للأفادة الحقيقية لجهاز نظري تافه على نحو لا يمكن إنكاره ، متضمنة . . . ليس نظاما نظريا عاما ، بل هذه الافتراضات الأقل طموحا ، هذه الافتراضات التي استخدمها للمرة الأولى بطريقة خيالية الى حد ما « الأحجار المندفعة في وسط رقعة منبسطة » . علم الاجتماع ربما يكون ، من بين جميع الموضوعات ، الوحيد الأقل ملائمة للمساك به ناقضا ، بل انه يستسلم فقط للصعود البطيء (ISSJ, vol. xxv, No. 1-2, p. 98)

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

---

رقم الأيداع بدار الكتب ١٩٨٣/٤٧٣



# مركز مطبوعات اليونسكو ومجلة رسالة اليونسكو

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتابات  
مختصة من أمانة باريس .  
ويقدم باقتدارها ونفادها إلى العرب نخبة مختصة  
من الأمانة العربية ، تصبح إضافة إلى المكتبة العربية  
تساهم في إثراء الفكر العربي ، وتمكينه من ملامحة  
البحث في قضايا العصر .

تصدر شهرياً

يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلغات  
الدولية ، وتصدر طبعاً العربية بالاتفاق مع اللجنة القومية  
للونسكو ، وبمعاونة الشعب القومية العربية ، ووزارة  
الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية .

الثن ٢٥ قرشاً

INTERNATIONAL SOCIAL  
SCIENCE JOURNAL

# المجلة الدولية للعالم الاجتماعي

الحياة الرياضية  
مظاهرها السياسية والتربوية  
والاجتماعية

مركز دراسات  
١٩٨٣  
مركز دراسات  
١٩٨٣



ومركز مطبوعات اليونسكو



المجلة الدولية

للعلوم الاجتماعية

العدد الواحد والخمسون

السنة الثالثة عشرة

ابريل / يونية ١٩٨٣

تصدر عن:

مركز مطبوعات اليونسكو

١- شارع طلعت حرب  
ميدان التحرير - القاهرة  
تديشون: ٧٤٤٥٠٢

رئيس التحرير

عبد المنعم الصاوي

هيئة التحرير

د. مصطفى كمال طلبة

د. السيد محمود الشنيطي

د. محمد عبد الفتاح القصاص

فوزي عبد الظاهر

صفي الدين العزاوي

الإشراف الفني

عبد السلام الشريف

محتويات العدد

● الألعاب الرياضية والسياسة

- الرياضة الدولية والهوية القومية
- الألعاب الرياضية : الصراع وحل الصراع
- البدائل التقليدية المحافظة والتقدمية
- في تنظيم الألعاب الرياضية

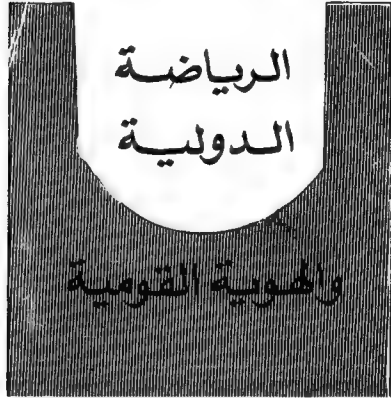
● الرياضة والمجتمع

- التغير الاجتماعي والمرأة في الرياضة الافريقية
- الألعاب والرياضة واستقلال المجتمع
- اقتصاديات الألعاب الرياضية في فرنسا

● التربية البدنية والتعليم

- التعليم عن طريق الحركة
- الاشتراك في الألعاب الرياضية والتوافق النفسي
- الألعاب الرياضية والتربية البدنية
- ميثاق اليونسكو الدولي للتربية البدنية والرياضة
- العلوم الانسانية والممارسات الاجتماعية
- هل يمكن نشر المعلومات السوسولوجية بطريقة أكثر فاعلية ؟

# الألعاب الرياضية والسياسة



في أثناء الاضطرابات السياسية التي وقعت بأستراليا في منتصف السبعينات ، علق مالكولم فرازر زعيم حزب المعارضة بأنه حين تولى السلطة هو وحزبه ، راوده الأمل في تحول أنظار الأستراليين عن الصفحات الأولى للجرائد المليئة بأخبار المناورات والفصائح والتهامات السياسية ، وأن يلتفتوا الى الصفحات الأخيرة منها ليقروا الأخبار الرياضية -

ومع أن بيان زعيم المعارضة هذا يمكن تفسيره بطرق مختلفة ، إلا أنه كان يعبر في واقع الأمر عن الأمل في عودة أستراليا الى وضع سوى تكون للرياضة فيه عند جمهور السكان أهمية أكبر من أهمية النشاط السياسي . ومن المحتمل تماما أن تكون للرياضة في معظم البلاد فوائد حقيقية تستقطب انتباه السكان بدرجة أكثر من الأمور السياسية ، ولكننا بالنسبة لأستراليا نجد اشارات خاصة لكثير من المعلقين الى الدور الحاسم التي قامت به الرياضة - فعلا - في تشكيل الحياة الأسترالية ، وفي خلق الهوية القومية الأسترالية . والمؤرخون وعلماء الاجتماع في أستراليا قد أخذوا في بداية البحث التحليلي المركز حول اسهامات الرياضة في الماضي والحاضر في طريقة الحياة الأسترالية ، وفي نظم القيم المرتبطة بالرياضة ، وفي التنظيم الهيكلي ، وفي تطور النشاط الرياضي ، وفي طبيعة التغيرات الاجتماعية التي يعقده الأمل فيها على الرياضة .



## بقلم: جيوفري كالدويل

كبير محاضرين بمركز التعليم المستمر ، الجامعة الوطنية  
الاسترالية ، كانبرا ، وهو عضو بلجنة العلوم الاجتماعية  
بالشعبة القومية الاسترالية لهيئة اليونسكو ، ومراسل هذه  
اللملة فى استراليا . نشر كثيرا من أعماله عن أوقات الفراغ  
والرياضة والمراعاة .

## المترجم: حسن حسين شكرى

ليسانس آداب ، وديولم الدراسات العليا فى الترجمة من  
كلية الآداب جامعة القاهرة . اشترك فى ترجمة دائرة المعارف  
المدينة للشباب ، وله كثير من الترجمات الثقافية والأدبية  
والملمية .

---

واننى أركز الانتباه فى هذا المقال الى دور الرياضة فى تنمية الهوية القومية ، وبخاصة  
فى استراليا وكنما والاتحاد السوفيتى .

### دور الرياضة فى تنمية الهوية القومية الاسترالية :

استراليا بلد من تلك البلاد التى يمكن القول بأن ثقافته ثقافة مقتبسة . فقد  
أسس البريطانيون أول مستعمرة فى استراليا سنة ١٧٨٨ ، ولم تقم استراليا  
قبل ذلك كامة حتى سنة ١٩٠١ . ومن غير المعقول القول بأن استراليا قد ضعفت  
فى ظل السيطرة الاستعمارية البريطانية حتى منتصف القرن العشرين . حيث كانت  
خلال تلك الفترة تسعى بطريقة مشكوك فيها ، مزعجة لتخلص نفسها من هذه  
السيطرة حتى ترسخ هويتها الذاتية وثقافتها . والواقع ، أن الرغبة السيكولوجية  
فى الانفصال عن بريطانيا العظمى تولدت عنها مفاهيم راديكالية تماما عن نوعية  
المجتمع الذى رغب الاستراليون فى إقامته ، وكانت بريطانيا العظمى أنموذجا للنور  
السلبى الى حد ما .

وعلى الرغم من أن الأسباب التى جعلت للرياضة ، عند الاستراليين سكان  
المستعمرات ، مثل تلك الأهمية القوية بالفعل ليست واضحة تماما ، الا أن المناخ  
المعتدل وتوافر الأماكن الفسيحة كانا من العوامل الحاسمة فى هذا الأمر .

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر تقريبا ، وجدت الرغبة في خلق ثقافة وطنية ذاتية أرضا خصبة في المجال الرياضي ، وفي ميدان القتال . وعلى حد قول درنالدهورن كانت الرياضة والحرب ، ههما المجالين الرئيسيين اللذين يمكن من خلالهما التعبير عن الهوية القومية الأسترالية . وهنا ، أى في الميادين الدولية للرياضة والحرب قد يستطيع الأستراليون السعى لإظهار أنهم يقفون على قدم المساواة اذا لم يكونوا أفضل من شعوب الأمم الأخرى . وأخذ الأستراليون في قبول الفكرة القائلة بأن إنجازاتهم الطيبة في الرياضة الدولية وفي الحرب ( سواء انتصر المنافسون فيها أو هزموا ) تعد دالة أكيدة على أنهم اذا اختاروا مجالات أخرى لبذل طاقاتهم ، فمن المتوقع بقدر معقول ، أن يحققوا فيها إنجازات طيبة ، ومن ثم ، فإن المجال الرياضي ، وحرب البوير ، والحرب العالمية الأولى ، كانت ميادين اختبار لحية وشجاعة الأستراليين وقدراتهم البدنية .

وهما لا يثير الدهشة بطبيعة الحال ، أن الأستراليين قد وجدوا في ميدان القتال ، وفي ساحة الرياضة أعظم مجالين ملائمين لاختبار جدارة بلدهم ومكانته . وكما قال بل ما ندل ، وهو مؤرخ بريطاني ، يعيش الآن في أستراليا ، لم يكن الأمر مجرد مصادفة في أن الرياضة الدولية ، وأحياء الألعاب الأولمبية قد حدث في أواخر القرن التاسع عشر ، وفي نهاية قرن النزعة القومية الأوروبية . فتطور النزعة القومية الأوروبية . فتطور النزعة القومية ، وإدارة الحرب ، والنمو المزدهر للرياضة العالمية ليست الا من ثمرات الكرمة نفسها . ويستشهد ج . أو . زولر بما قاله كونراد لورينز ، أن الرياضة ليست الا شكلا خاصا لطقوس القتال التي أوجدتها ثقافة الإنسان . كما قال اروين شويتش ، أن المنافسة الدولية في المجال الرياضي لإظهار مزايا النظام السياسي لبلد ما تعد ظاهرة شائعة في كل من الأمم الغربية والشرقية . والواقع أن شويتش يؤكد أيضا على أن « الرياضة من حيث أنها علامة لنوعية الحياة في بلد بعينه تعد أمرا سائدا في البلاد التي يكون نظام الحكم فيها مصابا بنوع من مركب النقص في بعض النواحي » .

وستتناول بعد ، القضايا الكبرى للرياضة والمكانة القومية ، ولكن من المفيد عند نقطة الاتصال هذه أن ننظر بدقة أكثر الى الطرق التي أصبحت الرياضة بها في أستراليا قوة أساسية في تنمية الهوية القومية الأسترالية . ولعل لعبة الكريكت ، وهي أعظم الألعاب الرياضية المثيرة من الناحية الاجتماعية في بيئة الكومنولث البريطاني ، قد ساهمت الى حد كبير في تكوين الهوية القومية الأسترالية ، ولقد أفرط ما ندل الى حد كبير في الكتابة عن الرياضة ، ومن المفيد في بحثه تحليله لدور لعبة الكريكت في أستراليا القرن التاسع عشر . فهو يشير الى أنه على الرغم من أن لاعبي الرياضة الآخرين مثل : مجد في الزوارق ، واللاكين ، والمصارعين ، والرماة ، قد تنافسوا رياضيا مع لاعبي البلاد الأجنبية ، الا أن لعبة الكريكت كان لها تاريخ دولي متصل ، لأنها لعبة جماعية فقد مارسها الأستراليون ضد إنجلترا ، وكان لهذه اللعبة سمة قومية رمزية .

ويعيش ما نذل أربع مراحل لتطور النزعة القومية الأسترالية من خلال لعبة الكريكت خلال القرن التاسع عشر . ففي العقد السابع من القرن التاسع عشر حضر فريقان لزيارة أستراليا ، وأظهر مسكان المستعمرات تواضعهم واحترامهم للاعبين الكريكت الانجليز . وتقبلوا قلة خبرتهم الذاتية ، والتفوق الفذ ، ومهارة وحكمة الزوار البريطانيين ، وقد شوهدت مباريات الزائرين وكأنها فرصة لتعلم اللعبة على أيدي الخبراء فيها .

وبحلول منتصف العقد الثامن من القرن التاسع عشر ، كان سكان المستعمرات قد توصلوا الى نتيجة هي أن مستوى لعبة الكريكت عندهم قد تحسن لدرجة أن الفرصة قد واتتهم لهزيمة الانجليز في لعبتهم . وواقع الأمر ، أن الانتصارات التي حققها الأستراليون في هذه اللعبة ، كانت كما قد قيل عنها :

« انها على ما يبدو حظيت بالترحيب في النطاق الضيق للعبة الكريكت نفسها . وامتدت الى نطاق أوسع هو ميدان التنمية البدنية والمنوية القومية ، ولم يخش الأستراليون شيئا سواه بالنسبة لأصلهم أو لموقعهم في جتوب خط الاستواء » .

وفي أواخر العقد الثامن ، وخلال العقد التاسع من القرن التاسع عشر ، كان نمة مواقف غامضة حول معنى مباريات الكريكت بين الأمتين . فمن ناحية ، كان البعض يرى أن الانتصارات على الانجليز ليست الا مظاهرات لتأكيد قوة القدرات الأسترالية ، ومن ناحية أخرى ، نجد أن ممارسة الأستراليين للعبة الكريكت الانجليزية قد أظهرت نزعة « التأنجل » الأساسية للأستراليين .

وفي العقد التاسع من القرن التاسع عشر ، قامت فرق أسترالية بالتجوال في انجلترا ، ولكن ما حاق بها من هزائم ، وما وجه من انتقادات لجشع لاعبي الكريكت الأستراليين أوقفت نمو النزعة القومية الأسترالية في هذه اللعبة .

وفي العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، استخدمت بعض الانتصارات الملموسة ، والثقة القومية في احياء لعبة الكريكت مرة أخرى ، وفي تأييد الزعم القائل بأن الفوائد ستتدفق بلا شك من اتحاد المستعمرات الأسترالية . وبوضح ما نذل أنه كان نمة عادة أنجلو سكسونية في القرن التاسع عشر تفترض أن المقدرة في الرياضة الرجولية ، وفي لعبة الكريكت بخاصة ، كانت تعد دليلا على التفوق القومي . يقول ماندل :

« قد تساعد أمثلة الغلو في التعصب الانجليزي الوطني على اظہار ما كان للعبة الكريكت من وزن من حيث انها دليل على القوة القومية والقيمة الأخلاقية . وقد قامت المجلة الرياضية المعروفة باسم Quarterly Review في عددها

الصادر في أكتوبر ١٨٥٧ بمقد مقارنة لطيفة بين الألعاب التي يمارسها صبية المدارس الانجليزية العامة ، وما يمارسه الطلاب الألمان ذوو الوجوه الشاحبة ، أو التلميذ الذي يتلقى جرعات زائدة من التعليم بمدارس الفنون والصناعات الفرنسية . ولم يكن الانجليز يخاف أيا منهم لأن الألعاب الرياضية قد دفعته من حيث الدم والأساس . وكتب تشاركس بوكس في العقد الثامن من القرن التاسع عشر متسائلا : « من ذا الذي يستطيع مثلا أن يصور لخيلاه الرجل الهولندي الرابط الجأش ، بجهامته الشديدة ، وهو يتعقب الكرة أو يرسلها فتطن في الهواء مثل طلقة المدفع ، ثم يندفع في سرعة الأيل ، وتظهر الفكرة حتى فيما يجاوز حدود المفهوم . أن العاجزين من سكان إيطاليا ذات الجو الصحو ، وسكان أسبانيا ، والبرتغاليين سيواجهون في القريب العاجل عساكر المشاة البريطانيين أكثر مما سيواجهون الكرة الخشبية من ذراع لاعبيها القوية ، وبدلا من تلقي المضرب لها سوف تتلقاها ظهورهم حتى تصدها . »

ويقول مؤلف آخر ممن يكتبون عن لعبة الكريكت : ان ما تحدثه هذه اللعبة من غبطة كاملة يعد قياسا تمثيلا لكونك قد نشأت وولدت بريطانيا . ويقرر الميجور فيليب تريفور انك حين تجد رجلا غير متعاطف مع لعبة الكريكت تعاطفا تاما ، لابد أن تجد فيه بصفة عامة ، وفي شخصيته سمة أخرى غير إلسمة الانجليزية .

ولم تتضمن الكتابات الاسترالية التي تناولت لعبة الكريكت في القرن التاسع عشر مثل هذه الدعاوى المبالغ فيها ، ولكن ثمة قدر من الشك ضئيل في أن الاستراليين قد شاركوا في ثقافة جاهزة ، كانت ترى في الرياضة ، وفي لعبة الكريكت بخاصة ، الاختبار الحقيقي لقيمة الأمة .

وثمة دليل واضح يؤيد انقول بأنه قد أطلق طوال قرن من الزمان ، على مباريات الكريكت بين إنجلترا وأستراليا اسم مباريات الاختبار ، وأن هذه المباريات قد ساعدت أستراليا على أن تفصل نفسها عن بريطانيا العظمى من الناحية السيكولوجية . وفي الواقع ، لم تكن العلاقات بين الأمتين أكثر مرارة على الإطلاق مثلما كانت في الفترة من ١٩٣٢ - ١٩٣٣ ، واتخذت خطأ موحدا ، حين حاول لاعبو الكرة الخشبية الانجليز السراع كبح جماح ضارب الكرة الاسترالي الفذ الذي كان يدعى رونالد براندمان ، فصبوا الكرات إلى أحشائه بدلا من تصويبها إلى مجوعتي العصي التي يجب على فريق الكريكت أصابتها بالكرة . وعد الاستراليون هذه التكتيكات ظالمة إلى حد كبير ، وارتفعت درجة الاستياء من الانجليز .

وقد شجعت لجنة الإذاعة الاسترالية A.B.C. — بقصد أو من غير قصد — الشخصية القومية للعبة الكريكت . ومنذ دخول الإذاعة والتلفزيون من بعد ، قامت لجنة الإذاعة هذه بتغطية شاملة لكل مباراة من مباريات الاختبار التي لعبت في أستراليا ، وغطت المباريات التي لعبت في بريطانيا العظمى طوال نصف العقد الماضي .

وحتى وقت كتابتى لهذا المقال ، كانت لجنة الاذاعة الاسترالية تقوم بالبث الاذاعى والتليفزيونى من الساعة الحادية عشرة صباحا الى الساعة السادسة مساء المباريات اليوم الكامل لمدة خمسة ايام وهى مباريات اختبار بين استراليا والاندين الغربية . وخلال صيف عام ١٩٨١ ، اقيمت مباريات سداسية للكريكت لعبت لمدة خمسة ايام ، بالإضافة الى عدد من المباريات الدولية التى تجرى فى يوم واحد . ومن ثم فان البث الاذاعى والتليفزيونى للجنة الاذاعة الاسترالية يصل الى المستمعين والمشاهدين فى كل أنحاء استراليا حاملا أنباء الأمة الاسترالية وهى ننازل غيرها من الأمم . كما أن جمهور المشاهدين لا يرضن عليها بالتقدير والتأييد والتشجيع والتعاطف ، وتوفر مباريات الكريكت للاختبار شكلا مكثفا من الدراما القومية او مسرحا للألعاب الرياضية .

وتصور الاسراليين أنفسهم على انهم رياضيون عظام له أسس أرسخ من النجاح الذى يتحقق من لعبة الكريكت وحدها . ففي أثناء ما كانت هذه اللعبة هى اللعبة السائدة فى صنع اطار الثقة القومية ، نجد العابا ناجحة أخرى قد ساهمت فى صنع هذا الاطار . ففي لعبات التنس ، والجولف ، الاسكواش وألعاب القوى ، نال الاستراليون فى الأربعينات والخمسينات والستينيات القابا دولية كبيرة وأحرزوا بطولات مشرفة . ولم يجد المتسابقون الاستراليون الأمر أكثر صعوبة فى تحقيق النجاح الدولى الا فى السبعينات وحدها .

وعلى مدى تاريخ استراليا القصير ، اعتقد الاستراليون انهم ينتمون الى أمة رياضية عظيمة ، والى بلد كرس نفسه للرياضة ، وكانت هذه الصور أسسا هامة فى تنمية الهوية القومية . وعادة ما تستند المزاعم القائلة بأن الاستراليين مولعون لدرجة غير عادية بالرياضة ، على الأعداد الهائلة منهم التى مارست وشاهدت اللعبات الرياضية ، أو على القدر غير المتناسب للرياضيين الناجحين من الرجال والنساء الذين صاروا أبطالاً عالميين . ومجلة الرياضة المصورة ، وهى مجلة رياضية أمريكية كبرى مثلا ، زعمت فى عام ١٩٦٠ أن استراليا أمة مولعة بالرياضة وبمشاهدتها وبالتحدث عنها ، وقد جعل كل هذا منها بلدا ذا عقلية رياضية لم يعرف العالم له مثيلا من قبل . ويؤيد هورتون القول بأن الرياضة كانت أول شكل للسياسة الاسترالية الخارجية ، لدرجة أنها أصبحت معتقدا قوميا ، بل وصل الأمر الى أن الشخص الذى لا يشاهد المباريات الرياضية ولا يتحدث عنها لا يعد استراليا .

ويظهر عضمون تحليل ماير للمصحف الاسترالية الصادرة فى سنة ١٩٦٤ . أنها قد خصصت للرياضة مساحة أكبر مما قد خصصته لأى نوع آخر من الأخبار . ويلاحظ شيبيرد أنه ليس ثمة دولة أخرى تنتج صحفها يومية كثيرة فى شكل ملصقات تعلن فيها عن أحدث الاختبار الرياضية على حساب ما يجرى عن أحداث أخرى لافتة للنظر .

وفى سنة ١٩٦٢ ، قامت مجلة الرياضة المصورة بإجراء مسح عن ٤٠ نوعا من الألعاب الرياضية العالمية الرئيسية ، وحددت الدول الثلاث الرائدة فى كل لعبة

منها ومنحت خمس نقاط وثلاث وواحدة للدولة الأولى والثانية والثالثة على التوالي . وقد أحرزت أربع وثلاثون دولة هذه النقاط ، وجاء ترتيب أستراليا بينها السادس بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وإيطاليا وألمانيا الاتحادية واليابان وعلى أية حال ، تم تصويب هذا الترتيب بالنسبة لعدد السكان وتحركت أستراليا لتحتل المركز الأول بسهولة .

### مشاركة كندا في الفريق الرياضى القومى :

نمة تحليل موجز لبعض سمات الهيكل الرياضى لكندا سوف يبرز الاضافة الكبيرة للمشاركة والنجاح فى الرياضة العالمية التى ساهمت فى صنع الهوية القومية للاسترااليين . وفى الرياضة الكندية نجد قوة النزعة الاقليمية والتحكم التجارى لرياضة المحترفين فى طريقة اختيار الفريق القومى وفى التركيز على أنواع الرياضة الأمريكية بدرجة أكثر من التركيز على الألعاب الرياضيه البريطانية ، قد منعت نمو الرياضة الكندية والوحدة القومية ، وحتى السبعينيات من هذا القرن نجد أنه على الرغم من اهتمام الكنديين الذى وصل لى حد الشغف بالرياضة الا أنهم لم ينافسوا دوليا فى الألعاب الجماعية بالقدر نفسه الذى نافس فيه الاسترااليون فى هذا المجال . ومن أعظم أنواع الرياضة شعبية فى كندا رياضة هوكى الجليد ، كرة القدم القاعدة الكندية . وبغض النظر عن هوكى الجليد ، لم يكن ثمة تقريبا ، أى مباريات دولية فى هذه الألعاب الرياضية الشعبية ، والواقع أنه خلال الخمسة عشر عاما الماضية وحسب ، بدأت مباريات هوكى الجليد للمحترفين - كما نجد أصحاب المشروعات ورجال الأعمال الذين لديهم فرق محترفة لهوكى الجليد وكرة القاعدة وكرة القدم ، يسيطر عليهم دافع الربح بدرجة أكثر من الهوية القومية ، وفى هوكى الجليد كرة القاعدة نجد الفرق الكندية تلعب فى تقسيمات اقليمية قارية تتجاوز حدود كندا والولايات المتحدة ، بل وامكانية اجراء المسابقات الرياضية بين الولايات المتحدة وكندا . ومع أن كل نجوم فرق كرة القدم وكرة القاعدة فى كندا والولايات المتحدة يتم اختيارهم كل عام ، ولكن هذا الاختيار يظهر على الورق فحسب ، ولا يظهر فى المجال الرياضى . ومن ثم ، فانه فى الوقت الذى قد تلقى فيه عمليات الولاء الاقليمية شيئا من الحفز من المنظمات الرياضية المحترفة فى أمريكا الشمالية ، نجد عمليات الولاء القومى فى سبات عميق .

ومما يوضح جوانب الموضوع ملاحظة الطريقة التى كان الكنديون حتى منتصف الستينيات يخاضون بها فريقهم القومى للهواة فى هوكى الجليد . فقد كان للفريق الذى ينافس فرق القرى والمدن الأخرى بنجاح حق تمثيل كندا فى المسابقات الدولية.

وخاصة في المسابقات الأولمبية . ومن ثم ، فقد مثل كندا في أولمبياد ١٩٢٤ فريق  
 Winnipeg Falcons ، وفي أولمبياد ١٩٢٤ فريق  
 Toronto Grads ، وفي أولمبياد ١٩٣٢ فريق  
 Winnipeg ، وفي أولمبياد ١٩٤٨ ١٩٤٨ فريق  
 Edmonton Mercurys ، وهلم جرا . ولم يشجع  
 نظام الاختيار هذا نمو الهوية القومية الرياضية . فقد يثير فريق بلدة ما الذي يحظى  
 بحق تمثيل كندا في لعبة الهوكي الاهتمام الشديد لأهالي تلك البلدة ، ولكن ما يثير  
 الشك هو أن أهالي المدن النائية عن تلك البلدة قد لا تشعر بمثل هذا الاهتمام .  
 أما نظام اختيار فريق استراليا فقد كان مختلفا تمام الاختلاف . فأى فريق قومي  
 - بغض النظر عن اللعبة ذاتها - يتم اختياره من كل لاعبي استراليا - وهو نظام  
 يشجع - مع كل الاحتمالات - على المزيد من الاهتمام القومي ، خاصة حينما يعلن  
 في تقارير الصحف والاذاعة والتلفزيون عن أعضاء الفريق المختار .

#### الإنجاز الكندي الاسترالي في الدورات الأولمبية ، ومسابقات الكومنولث في السبعينات:

لقد أجبرت الدورة الأولمبية لعام ١٩٧٦ ، ومسابقة الكومنولث لعام ١٩٧٨ .  
 اللتان أقيمتا في كندا ، كلا من استراليا وكندا على إعادة تقويم قوتها الرياضية .  
 ففي دورة مونتريال الأولمبية لعام ١٩٧٦ ، صعد ترتيب كندا من المركز الحادي  
 والعشرين في الدورة الأولمبية السابقة الى المركز العاشر . وعلى العكس ، لم تستطع  
 استراليا الا تجميع خمس ميداليات فحسب ، لم تكن من بينها ميدالية ذهبية واحدة .  
 وقد مثلت هذه النتيجة مأساة تدهور استراليا كدولة رياضية أولمبية ، وبخاصة .  
 حين نقارن انجازها في دورة ملبورن التي أقيمت قبل دورة مونتريال بأحدى وعشرين  
 سنة ، وحصلت فيها استراليا على خمس وثلاثين ميدالية ، كان منها ثلاث عشرة  
 ميدالية ذهبية .

وشهدت السبعينات بداية تدهور استراليا كمنافس رياضي دولي ، وتدهور  
 هيمنة كندا ، وبخاصة في مجموعات رئيسية من الألعاب الأولمبية مثل السباحة  
 وألعاب القوى . ولابد من التعليق هنا على أسباب هذا التدهور والسقوط ، وعلى الأثر  
 الناتج عنهما بالنسبة للهوية القومية .

فما يثير الدهشة ، ملاحظة ردود الفعل المختلفة للاستراليين ازاء الاخفاق في  
 دورة مونتريال الأولمبية لعام ١٩٧٦ ، فقد قررت الحكومة الفيدرالية اجراء تحقيق  
 رسمي عن العروض التي قدمتها استراليا في الدورات الأولمبية ، وأن تستعرض بصورة  
 شاملة دور الحكومة في الرياضة . ودار الجدل بين محرري صحيفتي ( العصر . ٢٧

يوليو ١٩٧٦ ، الاسترالي ، ٢٨ يوليو ١٩٧٦ ) حول أن دور الحكومة ليس تقديم اعون المالى (للالعاب ، رياضية التى تمارسها الصفوة ) بحثا عن الذهب ، ولكنه يتمثل فى ضمان تقديم أفضل التسهيلات الرياضية للشعب على أوسع نطاق . ورددت بعض رسائل اغراء المرسلة الى الصحف ذلك الرأى ، وأكملت رسائل أخرى على (١) الفور فى المباريات ليس أمرا هاما ، ولكن المهم هو المنافسة وبذل أقصى ما فى الجهد ، وإن الميدالية التى يتم الحصول عليها بنقاط مختلفة ليست فرصة لاقامة مناحة قومية ، وإن الانموذج الذى اتخذته جمهورية ألمانيا الاتحادية فى الاختيار المتقدم ، وفى تدريب النخبة لم يكن مرغوبا فى استراليا . وعبرت رسائل أخرى لقرار الصحف عن آراء تختلف عن تلك الآراء ، جاء فيها أن ما تلجأ اليه الحكومة من مبادرات يجب أن تهدف الى استعادة استراليا لمكانتها كقوة رياضية .

وقد برزت مكانة كندا الصاعدة كدولة رياضية ، وتدهور استراليا فى مسابقة الكومنولث الرياضية عام ١٩٧٨ والتى أقيمت فى أدمونتون بكندا . فقد صعدت كندا للمنافسة على القمة ، وانحدرت استراليا من مركزها المعتاد أى المركز الأول أو الثانى .

وخلال السبعينيات ، استنتجت حكومتا البلدين أن النجاح الرياضى الدولى ، وبخاصة فى الدورات الأولمبية لا يدعم امتياز دولة ما لا داخل الوطن ولا خارجه ، وأن مثل هذا النجاح يتطلب موارد أكثر مما تتبحه النوادى الرياضية للهواة أو المؤسسات التى من هذا القبيل . ولقد قامت الحكومتان الكندية والاسترالية فى الوقت الحالى بوضع برامج لتحسين مستويات لاعبيها الرياضيين فى المسابقات الدولية ، مع العمل على حفز المشاركة فى النشاط الرياضى العادى لرفع اللياقة البدنية والصحة . وفى خطاب لمجلس العموم الكندى ألقى وزير اللياقة البدنية ورياضة الهواة أيونا كامينولو قال فيه :

إن هدف هذه الحكومة هو أن تضمن للاعب الرياضى ، مهما كان مستواه فى المنافسة ، النظر اليه على أنه عضو فى المجتمع يقوم بوظيفته الانتاجية كاملة . . . حتى ترى الرياضة ، اللياقة البدنية ، الترويج أمر معترف به من كل فرد بل ومن الجميع . وأنها جزء وظيفى كامل من تلك الثقافة التى تملأ كندا . لا مزيدا من الأعراض المترتبة للرياضى الفارق فى عرقه . ولا مزيدا من تشويه سمعة المنتج الرياضية ولا مزيدا من الثقافة التى تفرق بين الفنانين وبين اللاعبين الرياضيين . فاللاعبون الرياضيون فنانون وبعض الفنانين لاعبون رياضيون .

ويبدو أن كندا قد توصلت الى نتائج من هذا القبيل فى وقت متقدم عن استراليا . وفى الواقع ، إن خطوات كبيرة قد أخذت فى أوائل السبعينات بإنشاء مديرية اللياقة البدنية ورياضة الهواة التى تشعبت شعبتين عمليتين هما : شعبة كندا الرياضية التى ركزت على تحسين القدرة على المنافسة على المستويين القومى والدولى ، مع الالتزام بالقواعد الأولمبية التى تحكم ( مكانة رياضة الهواة ، ) ثانيها : شعبة كندا للترويج الرياضى ، التى انصب اهتمامها على تشجيع الكنديين على المشاركة بشكل اكمل فى الرياضة والأنشطة الترويجية المختلفة .



ومن أعظم البرامج الظاهرة التي تمت المبادرة إليها نتيجة دعم الحكومة المتزايد، خطة الألعاب الرياضية التي وضعت تحت إشراف شعبة كندا الرياضية . وكان هدفها تطوير برامج التعرف على المواهب ، ومساندة اللاعب الرياضي ، ورفع كفاية مدربي الفرق الرياضية في المسابقات القومية والدولية . وعلى الرغم من وضوح خطة الألعاب الرياضية ، قامت شعبة كندا الرياضية بوضع برنامج لمساندة اللاعب الرياضي صمم لتزويد اللاعب بتكاليف المعيشة ، ولمنحة مكافأة التدريب ، ومكافأة الوقت الضائع منه ، ومصاريف تعلم اللعبة ، وثمن الأجهزة ، ومصاريف التدريب ، ودفع ايجار المساكن للاعبين ذوي المستوى الرفيع .

ولا ترتبط برامج المساعدة طويلة الأجل التي من هذا القبيل بأى مسابقات معينة مثل مسابقة الكومنولث الرياضية . وعلى أية حال ، فإن هذه البرامج تأخذ شكلا بعينه ، هو النمط العورى المرتبط بصفة عامة بدورة السنوات الأربع الأولمبية . أما المساعدات المباشرة للاعبين الرياضيين فتعطى لهم بتوصية من الهيئة القومية المسؤولة عن الرياضة وحدها وعن اللاعبين الرياضيين ، وفقا لمعايير محددة أى الذين يصلون إلى المركز السادس عشر العالمى ، أو من تتوفر فيهم الإمكانيات للوصول إلى هذا المركز . وتقتصر المساعدات على مواجهة الأزمات المالية الناتجة عن فقد اللاعب لفرصة العمل نتيجة الانشغال بالمشاركة فى المسابقات الرياضية أو فى برامج التدريب .

ولقد بلغ عدد اللاعبين خلال عام ١٩٧٨/٧٩ الذين انطبقت عليهم تلك المعايير، والمؤهلين للانتخاب فى الحصول على المساعدة ٧٥٥ لاعبا فى ثمان وعشرين لعبة . تمنح المساعدة لهم وفقا للقواعد التى تحكم وضع اللاعب الهوى التى وضعتها اللجنة الأولمبية الدولية والاتحادات الدولية المختصة على اختلافها أما اللعاب الرياضية التى تمنح فيها المساعدات فهى تلك اللعاب التى تشترك فى الدورات الأولمبية ، وفى مسابقات جامعة الدول الأمريكية ودول الكومنولث .

أما الأموال المطلوبة للمشروعات المختلفة فتدفعها وزارة اللياقة البدنية ورياضة الهواة سواء لشعبة كندا الرياضية أو لشعبة كندا للأنشطة الترويحية ، وهى تأتى من حصيلة اليانصيب الكندى المعونى المعروف باسم Loto Canada وتخصص نسبة خمسة فى المائة من حصيلة هذا اليانصيب للألعاب الرياضية ، وتعد هذه الحصيلة القاعدة لفرع الميزانية الحكومية . وتسير مبادرات الحكومة الاسترالية على هذا النظام نفسه ، ولكنها أحدث عهدا .

ولكن جهود هاتين الحكومتين الغربيتين من أجل زيادة الهيئة والهوية القومية لتتسائل بجانب تلك الجهود التى بذلها كل من الاتحاد السوفيتى وبندان أوروبا الشرقية . والواقع أن الحكومتين الاسترالية والكندية لم يتبادرا مبادرات رياضية جادة إلا فى العقد الماضى فحسب . وفى أستراليا لم يكن اختيار الرياضة كقاعدة للهوية القومية اختيارا حكوميا ، بل مجتمعيا . ولقد رغب الاستراليون من حيث أنهم شعب يعيش فى ست مستعمرات مختلفة ، فى أن يقيموا أمة تختلف عن بريطانيا العظمى اختلافا ضئيلا ، لا فى النواحي الاقتصادية والسياسية فحسب ، بل فى النواحي الاجتماعية ، وفى الأسلوب المتبع فى الحياة اليومية ، وفى العلاقات بين الطبقات الاجتماعية التى يغفل فيها التفوق ، بل يكبت .

## الرياضة في الاتحاد السوفيتي :

يقرر جيمس ريواردان في تحليله التاريخي العميق لتطور الرياضة في الاتحاد السوفيتي أن الاحتكك الدولي بعد الحرب العالمية الثانية هو الذي جعل الرياضة ميدانا جليا للمنافسة الدولية ، وأعطى الحياة للمعسكرين المتحادين وللكتلتين العسكريتين المتنافستين . ووصلت الرياضة الى درجة أصبحت معها سلاحا هاما في المنافسة بين ما رآه الاتحاد السوفيتي نظامين عالميين متضادين الى حد مثير أي : الرأسمالية ، والاشتراكية السوفيتية . فقد اعتقد في الاتحاد السوفيتي أن الرياضة المحلية كانت على درجة كافية من القوة في نهاية الحرب العالمية الثانية ، بحيث يمكنها تحقيق الانتصارات على الدول البرجوازية مما يصور حيوية النظام السوفيتي . وفي قرار للحزب الشيوعي السوفيتي ، اتخذ بشأن الرياضة في سنة ١٩٤٩ ، أوجب على الرياضيين السوفيت رجالا ونساء أن يثبتوا تفوقهم في الألعاب الرياضية الرئيسية في المستقبل القريب . وقيل هناك في عام ١٩٥١ :

ان للانتصارات الكثيرة الزائدة التي حققها الرياضيون السوفيت مغزى سياسيا معيناً في الوقت الحاضر . وان سجل انتصار جديد هو انتصار لشكل المجتمع السوفيتي ، وللنظام الرياضي الاشتراكي ، ويقدم دليلا لا جدال فيه على تفوق الثقافة الاشتراكية على ثقافة الدول الرأسمالية المتحللة .

وفي السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة ، بدأت الجمعيات الرياضية السوفيتية تنضم الى الاتحادات الرياضية الدولية ذات الصلة بها ، وبدأ اللاعبون الرياضيون السوفيت في المنافسة على المستوى الدولي . وقد انضم الاتحاد السوفيتي فيما بين ١٩٤٩ ، ١٩٥٨ ، الى ثلاثين اتحادا دوليا ، وبحلول عام ١٩٧٣ صار عضوا في اثنين وأربعين اتحادا رياضيا عالميا رئيسيا . وعلى أية حال ، فانه في فترة متقدمة بعد سنوات الحرب ، لم يكن يسمح للرياضيين السوفيت بدخول المسابقات الرياضية الدولية ، اذا لم يكن تحقيق الفوز فيها أمرا متوقعا .

وبعد غياب عن المسابقات الأولمبية طوال أربعين سنة ، ظهر الاتحاد السوفيتي للمرة الأولى في الدورة الأولمبية الخامسة عشرة التي أقيمت في هلسنكي سنة ١٩٥٢ . وتعددت نجاح السوفيت في سجل الدورات الأولمبية . وكما يقول ديوران « ان النجاح في أولمبياد ١٩٥٦ ، جعل كثيرا من السوفيت يفخرون بلاعبهم الرياضيين ، وأمتد هذا الفخر في الاتحاد السوفيتي ، حتى شمل النظام الذي أفرز مثل هؤلاء الأبطال على المستوى العالمي » . والواقع ، أنه نتيجة لمرسوم أصدرته اللجنة التنفيذية الدائمة لمجلس السوفيت الأعلى في ٢٧ ابريل ١٩٥٧ ، منح ما يقرب من ألف لاعب رياضي سوفيتي ، ومدرب ، ومستول عن الرياضة أرفع أوسمة ونيشين الشرف السوفيتية ، وقد منح ٢٧ منهم وسام لينين ، وهو أرفع وسام سوفيتي . ولم يزل لاعبون سوفيت قط ما ناله اللاعبون الرياضيون الآلاف من التكريم في عام ١٩٥٧ .

وبعد النجاح الذي أحرزه السوفيت ودول أوروبا الشرقية في أولمبياد عام ١٩٧٢ ، هلت صحيفة البرافدا السوفيتية بحماس بالغ للنظام الاشتراكي قائلة : « ان الانتصارات العظيمة للاتحاد السوفيتي ، وللدول الشقيقة توضح بطريقة مقنعة ان الاشتراكية تتيح للانسان اعظم فرص الكمال من الناحيتين البدنية والمعنوية » .

وعلى أية حال ، قد يجانبنا الصواب إذا افترضنا أن مشاركة الاتحاد السوفيتي في المسابقات الرياضية على المستوى الدولي تهدف إلى اظهار تفوق نظامه السياسي والاقتصادي فحسب . وعلى حد قول ديوردان ، فإن معظم المسابقات الرياضية الخارجية التي اشترك فيها الاتحاد السوفيتي كانت مع بلاد اشتراكية أخرى ، وبخاصة بلدان أوروبا الشرقية . ففي عام ١٩٧١ مثلا ، كانت نسبة ٦٧ في المائة من التبادل الرياضي مع دول اشتراكية أخرى . وأن المبدأ السائد في العلاقات الرياضية الدولية بين الدول الاشتراكية يتضمن تنمية العلاقات بين الأشقاء الشيوعيين والأحزاب العمالية التي تهيمن على شئون الثقافة البدنية والرياضية ، وتصوغ مهام السياسة الخارجية للمنظمات الرياضية القومية » . ومن ثم ، فإنه من وجهة النظر السوفيتية يمكن أن تستخدم الرياضة في تكامل المجتمعات الاشتراكية ، وفي ربطها بالمؤسسات التعليمية السوفيتية ، وبالسياسات ، حتى تحافظ وتمرّز الموقع الرائد للاتحاد السوفيتي في نطاق الكتلة السوفيتية .

#### استنتاجات :

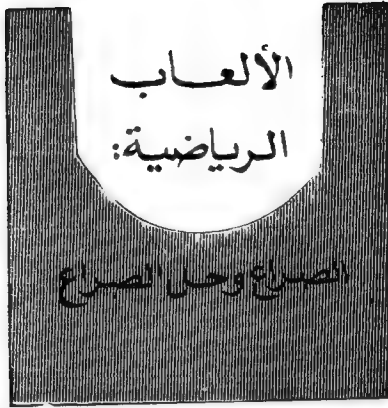
يتطلب الأمر تحليلات تاريخية واجتماعية أكثر تفصيلا عن دور الرياضة في مجموعة بعينها من البلاد ، وبإسهاب يفوق ما قمعته في دراستي هذه . ومع هذا ، فإن المسح الذي أجرته يهدينا إلى استنتاج ما يلي :

— ان الرياضة كانت أداة معاونة للمحاولات التي بذلتها الثقافات الاستعمارية من أجل خلق أسلوب مختلف للحياة ، وهوية مختلفة عن هوية الثقافة الأم .  
— ان النظم السياسية والاقتصادية المختلفة ، أو النظم الاجتماعية الجديدة قد استخدمت النجاح الرياضي على المستوى الدولي ، داخليا وخارجيا في تأكيد قيمة ذلك النظام وشرعيته .

— ان التحرك تجاه النجاح الرياضي الدولي قد يكون ميثاقا بالنسبة لعلم اطمئنان بلد ما إلى هويته .. وان مؤثر بلد ما بالنسبة لنضجه المتنامي ( أو اضمحلال عدم الاطمئنان ) قد يقوم على اكتساب الهوية من مصادر متعددة بالإضافة إلى الرياضة : ومثال ذلك ، الفنون ، الدبلوماسية السياسية ، أو اظهار فضائل في عالم العمل مثل : الابتكارية ، التقدمية ، القدرة على تنفيذ المشروعات ، والخيال وحلم جرا .

ولا أود أن أختتم مقال هذا دون التعليق على مسألة الهوية القومية ، والهزيمة القومية ، وقنوات الاتصال بين فن الحرب وبين المناقشات الرياضية . ولقد ألحت بالفعل ( بالاستعانة بغيري من الكتنب ) إلى أن الرياضة الدولية يمكن أن تكون بديلا للحرب الدولية . ولابد من القول بأن ما يثير الالتم بشكل واضح هو أن الأمم كلما أصبحت أكثر رخاء وتعلما ، ووصلت إلى تكنولوجيا معقدة ، وزادت مواردها من الناحيتين الطبيعية والبشرية ، زاد استخدام هذه الأمم لا كسبته من خبرة استمدادا لاحتمالية الحرب الدولية ، وللنجاح في الرياضة على المستوى الدولي .

ولعل المساويء والحماسة الزائدة ، والتصميم على احراز الفوز مها كان الثمن ، في أغلب الأحوال التي أصبحت سمة مميزة للرياضة الدولية الحديثة قد تكون هينة التكاليف إذا ما نظرنا إلى أهوال الفناء ، والوحشية والتهور . ولا انسانية الطريقة البديلة ، أي الحرب ، فنضع حدا للصراعات الدولية ولمسائل الهيبة والكرامة الخ . ومن المحتمل أن يعتمد المستقبل السلمي للجنس البشري على قدرتنا في إدارة الرياضة الدولية بطريقة مستمرة ذات معنى .



ان مباراة ألعاب رياضية لفريقين أو أكثر يتنافسون في مباراة لمهارة بدنية واستراتيجيتها هي صورة من الصراع الذي يشهده اليه جورج سيمبل . بوصفها Kampfspiel . ويعترف آخرون ، أمثال آلان بيلز وبرنارد سيجل . بطبيعتها المنتظمة التي لا تقبل المناقشة ويضعانها « كفتالي زائف » . وبتفاق مع مواقف مثل الموقف الأخير - الذي ، من خلاله ، تقدم مناقشات فحواها أن مباراة الألعاب الرياضية توفر « فرصة رياضية » ( وذلك وفقا ) لكنث بولدنج عن صراع وإدارة - وتفهم ألعاب رياضية على أنها مثل « حرب بدون سلاح » مثل Friede auf Zeit ( سلام متوقف مؤقتا ) ويعد « مفيدا » لحل صراع .

ان دعاوى فحواها أن ألعابا رياضية تحل صراعا جهازيا بالتبادل ويسهم في تحقيق سلام متعددة . وقد نوقشت هذه الدعاوى بوصفها مشكلة خطيرة في بحث على في المؤتمر الأولمبي لعام ١٩٧٢ ، وقد قبلت لصحتها في تحليلات كثيرة في المؤتمر الأولمبي لعام ١٩٨٠ . وقد ساعدت الحركة الأولمبية في أحوال كثيرة ، فيما يتعلق بالعصور القديمة ، على استمرار هذه الدعاوى منذ ابتدائها على يد كوبرتان . ومنذ عام ١٩٣٢ ، من خلال هذه الأجهزة كالقرية الأولمبية المشتركة للرياضيين ، فقد حاولت أن تدعم بعثة ألعاب رياضية بتفاهم عن طريق علاقات شخصية ودولية . وان دراسة سياسات إحدى وعشرين لجنة أولمبية قومية قد

## بقلم: چونتر لوش

استاذ يقسم علم الاجتماع بجامعة إلينوا في أوربانا - شامبين  
وفي المعهد الخاص بعلوم الألعاب الرياضية ، الجامعة الفنية في  
آخن ، اه آخن ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وهو أيضا رئيس  
لجنة الأبحاث في علم الاجتماع للألعاب الرياضية للاتحاد  
الاجتماعي الدولي . وقد كتب باستفاضة في قضايا اجتماعية  
مختلفة لألعاب رياضية \* .

## ترجمة: الدكتور محمد محمود السلاهوري

استاذ ورئيس قسم الدراسات الاغريقية واللاتينية السابق  
كلية الآداب ، جامعة القاهرة .

وصلت الى أن مثلهم قد اعتبروا « الصداقة والتفاهم الدوليين » همسا أولوية  
سياسية ، معتبرين لجانهم « ناجحة جدا » في انجاز هذه السياسة وكانت واحدة  
فقط من بنود سياسية تبلغ السبعة عشر لا يوجد بالنسبة لها تعارض بين توقع  
وتحقق .

وان تصريحات الموظفين الاداريين الكبار وأنصار الألعاب الرياضية تؤيد  
بالأكيد التغيير الأساسي المياري لوظيفة الألعاب الرياضية في حل الصراع ، ولكن  
الدليل المقدم من أجل حل فعلي لصراع من خلال ألعاب رياضية يدعم بصعوبة  
التوقعات البعيدة الأثر لبعض العلماء الاجتماعيين أو المحللين في المؤتمر الأليمبي  
الأخير . فمكس جلوكمان حذر يقينا اذ يقدم اقتراحا فحواه أن التوازن ( بين حل  
صراع وتحريض ) دقيق في أحوال كثيرة ، وأن لا يوافق ( على دليل حالي بأن  
الانجاز لعدوان في المباريات قد يقود الى ميساريات ، تحمل محل حرب ...  
وبالتأكيد فإن المباراة قد تحدث اثارة كبيرة متضمنة عدوانا ، لأنها بمثابة تفريغ  
بين لاعبين ومشاهدين ) . ويدل كل شيء على أن المشكلة فيما يتصل بالألعاب  
الرياضية والصراع تكمن ليس فقط في الدليل غير الكافي ، ولكن في التعقيد  
المنهجي لنقطة النقاش أو الخلاف .

(\*) ان ترجمة سابقة قد قلمت في المؤتمر الأولي ، تبليزي . الاتحاد السوفيتي ، يوليو ، عام ١٩٨٠

## بعض التقارير الحقيقية الخاصة بالألعاب الرياضية والصراع

إن أمثلة لامكانية حل الصراع من خلال الألعاب الرياضية لا تجذب شعبية عظيمة ، ومع ذلك فهناك عدد من حالات يارزة : ففي كل مرة عندما كانت العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وجمهورية ألمانيا الاتحادية متوترة ، فإن مباراة فريقى لعبة كرة القدم القومية فى أوجز برج فعلت الكثير نحو تخفيض التوترات ودعت الاتحاد السوفيتي ، عن طريق فريقه ، أن يتخذ نزعة أكثر انسانية فى الراى العام فى جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وقد لعبت المباراة دون إعاقة .

كما أن تحسنا بين الولايات المتحدة والصين قد تم من خلال مباراة للعبة تنس الطاولة ، وهى لعبة لا يحسن اللاعبون الأمريكيون أداها الى حد ردائة السمعة ويتأكدون من الهزيمة وبالتالي لم يحدث أى فقدان للكرامة من أى من الجانبين .

وان فريق الولايات المتحدة للهوكى على الجليد ، على خلاف جميع التوقعات ، يهزم الاتحاد السوفيتي فى المباريات الأولمبية الشتوية لعام ١٩٨٠ . وهكذا وفر للشعب الأمريكى ورئيس جمهوريته تحريرا من احباطات بسبب الموقف السياسى الناشء عن وجود السوفيت فى أفغانستان .

وعلى أساس العلاقات الشخصية ، فهناك عدد من حالات أسطورية ، حيث كانت الألعاب الرياضية أداة لتطوير الصداقة .

وقد تزوج أولجا فيكتوروا ، رامي القرص التشيكى وهارولد كونولى ، رامية مطرقة أمريكية بعد التقائهما فى المباريات الأولمبية لعام ١٩٥٦ فى وقت كانت التوترات بين الشرق والغرب على أشدها آنذاك .

أما الملاكمان جو لويس ومكس اشملنج ، اللذان اعتبرا فى الراى العام كمثلين للديموقراطية أو لآفة النازية فى الولايات المتحدة وأرفع مكانا أو أقل شأنا فى الصحافة الألمانية فقد واصلوا صداقتهما حتى وفاة لويس .

وأثناء المباريات الأولمبية لعام ١٩٣٦ ساعد لوز لونج الألمانى - وهو مثقل سياسيا بدرجة عالية - جس أوينز فى تصحيح طريقته فى لعبة القفز الطويل ، بمسد أن كان قد أخفق مرتين وفاز أوينز فى قفزته الأخيرة وكان على لونج أن يقنع بالمرتبة الثانية .

وتحدثت حالات أخرى كثيرة تستلزم المنح السنوى لجائزة اللعب المنسجم مع القواعد المتبعة ، تقدمها اليونسكو منذ الستينيات .

ولكن تصريحات متكررة للتحريض على صراع وعنف من خلال الألعاب الرياضية هى بالتأكيد أكثر جسلا فى الراى العام : ففي عام ١٩٦٩ ، فإن « حرب لعبة كرة القدم » المزعومة بين سان سلفادور وهو ندوراس قد اندلعت بجلاء بسبب المباراة النهائية وكانت سببا للطرد من بطولة العالم التى فازت فيها سان سلفادور على أرض محايدة فى مكسيكو بنقط ٣ - ٢ . وكانت مناشوات عنيفة قد حدثت فى مباراتين سابقتين . ففاز كل جانب فى واحدة من هاتين المباراتين . وما يبدو أن يكون استفحالا تقليديا للتوترات ومعنى رمزيا حاسما واثارة عاطفية بسبب ألعاب رياضية تقضى الى حرب أخذتها فى الواقع عدا مستديم بين القطرين ، وهذا العداء

- وهو ضمن عوامل أخرى - كان له مصدره في المعاملة التمييزية للعمال المهاجرين السلفادوريين في هوندوراس .

وفي كل عام هناك مباريتان للحلف الخاص بلعبة كرة القدم الاسكتلندية بين الفريقين المتنافسين السلتي ورينجرز في جلاسكو . وهذان الناديان للعبة كرة القدم يمثلان الى حد كبير التقسيمات الدينية والطبقية المزعومة التي تكن في الجذور الخاصة بالعنف في أيرلندا الشمالية . فالعنف فيما بين المشاهدين في جلاسكو كان من نتيجته - أحيانا - حالات وفاة في هذه المباريات للعبة كرة القدم .

وبلغة أفراد مفقودين وعنف مترتب على ذلك . فان حادثتين في تركيا وبيرو يحملان رقما قياسيا محزنا . ففي عام ١٩٦٧ . نتيجة لمباراة لعبة كرة القدم لفريق من الدرجة الثانية ، فان توترات بين جماعتين تشجعان فريقهما نجم عنها انفسان وأربعون حالة وفاة . وإلى حد ما ، نتيجة لتصميم معساري خاطئ ، توفي ٣١٨ شخصا بسبب مباراة لعبة كرة القدم لغير المحترفين لعام ١٩٦٤ بين الأرجنتين وبيرو . هذه الوفيات كانت على كل حال بسبب أسلوب البناء فحسب للملعب في ليما أو بسبب افعال حراس البوابة ، وقادت نتيجة المباراة الى اثاره مفرطة بين المشاهدين وإلى محاولة هجوم عنيف على حكم المباراة وقد اتخذت المباراة معنى مضافا بسبب الانفجالات داخل مجتمع بيرو وبين القطرين المثليين في الملعب .

ويمائل رونالد فرنكنبرج مباريات لعبة كرة القدم كمصدر لصراع بين قري ويلزية ويقرر ريني فوكس أن نساء بوليو ذوات نظم نسب مختلفة يتضاربين بمناسبة لعب إبنائهن لعبة البيسبول .

ان مشاغبة لعبة كرة القدم مصحوبة بانفجارات عنيفة أصبحت مشكلة عامة في المملكة المتحدة . وهذا العنف ليس مقصورا على المملكة المتحدة أو على لعبة كرة القدم . فالمنافسات بين المدارس في الولايات المتحدة أحدثت انفجارا عنيفا في خريف عام ١٩٨٠ ، مثل الهجوم المتعمد على فريق جامعة بريجهم الصغيرة على يد معجبين من جامعة أوتاه . مستخدمين كورا ثلجية أعدت في مسقط رأسهم في الثلجة .

وان واحدة من أكثر المناوشات الخطيرة بين اللاعبين الرياضيين أنفسهم يمكن أن تلاحظ في المباريات الأولمبية لعام ١٩٥٦ عندما لعبت هنجاريا مع روسيا مباراة كرة الماء . ان أعضاء الفريق الهنجاري ، الذين كانوا قد سافروا الى ملبورن على سفينة روسية ، قد أخبرهم مواطنوهم المحليون بما كان قد حدث أثناء الصخب الهنجاري ، فذهبوا الى المباراة بقصد إيذاء فريق روسيا بدنيا ، وقصد تحول الماء الى اللون الأحمر بسبب الدم . وكان على رجال الشرطة الاسرائيليين أن يقفوا الى الماء بكامل بزهم الرسمي ليفرقوا بين الفريقين الحاديين .

وقد وقعت حوادث أخرى بعد مباراة الهوكي النهائية على الحشائش في المباريات الأولمبية لعام ١٩٧٢ ، عندما أنهى الفريق الباكستاني المهزوم مباراته ضد جمهورية ألمانيا الاتحادية ، ولكنه رفض آنذاك أن يظهر للعيان في حفلة النصر . وعلى خلاف الحالات المعلن عنها آنفا ، وهي التي أفضت الى وفيات بين المشاهدين والمشجعين ، فالحالة الأخيرة لم يكن لها أهمية بالنسبة للعلاقات العامة بين هذه

**الاقطار • وفي الواقع فإن التصادم بين الاتحاد السوفيتي وهنجرىا بالنسبة للعبة كرة الماء بالإضافة الى المواجهة الساخنة وفوز تشيكوسلوفاكيا على الاتحاد السوفيتي فى بطولة العالم للعبة الهوكى على الجليد عام ١٩٦٨ قد يكون قد هذا تماما علاقات الاتحاد السوفيتى غير المستقرة الى حد ما بحلفائه ، كما فعلت فى مباراة الهوكى على الجليد عام ١٩٨٠ مع الولايات المتحدة • وبلا ريب ، فان هذه النتائج المحتملة غير مقصورة فيما يبدو ونادرا ما يتم التفكيك فيها بعمق فى المناقشات حول الالعاب الرياضية وحل الصراع •**

**ون أغلبية البيانات عن عنف ، نتيجة للالعاب الرياضية أو ما يتصل بها** ثبت ضد ألها الحقيقة • والأغلبية العظمى لمباريات الالعاب الرياضية مثيرة ، ولكنها ترتبط بقواعد تلاحظ بوضوح • ولا يوحى التنوع بالنسبة للبيانات المتسلسلة بمشكلات عن علاقة شخصية متبادلة أو علاقة جماعة الى علاقة نظام متبادل ومسائل طفيفة أثناء وبعد وقائع لالعاب رياضية بأى قرار نهائى • وبالتأكيد كما تظهر تحليلات بيتر مارش لشعب لعبة كرة القدم فى بريطانيا ( انظر مقاله فى هذا العدد ) ، فليس هناك فقط تنوع فى أسباب قربنية وحرمان ملموس بين المعجبين ، وهناك أيضا « قواعد للفوضى » ، وهى جزء من ثقافة أدنى مفهومة بشق الأنفس •

### **نظرة عامة لتحليلات هامة**

**ان التحليل الخاص بمباريات الالعاب الرياضية كشكل للصراع ونتيجته بالنسبة للعلاقات الاجتماعية للفرق المتورطة ليست مشكلة جديدة بخاصة فى علوم الاجتماع ، ولكنها حظيت بعناية متزايدة فى العقد الماضى • ومع ذلك فتأكيدا على مناقشات حديثة عن الأحداث عند أو حول وقائع الالعاب الرياضية بين المشاهدين والمعجبين فهى أكثر من ذلك عن مشكلات الصراع بين الفرق المتبارية نفسها • فالمباراة التى يتورط فيها أكثر من فريقين لم تحظ بأية عناية مطلقا وأن المناوشات الخاصة بالأفراد نموذجية الى حد بعيد فى نظم كثيرة لالعاب رياضية فردية لم تهمل أو عولجت فى أحسن الأحوال تماما • وأن وضوحا تصوريا أو فقدا لهذا يبدو أن يكون أيضا أساس الحقيقة القائلة بأن مناقشات وتحليلات تنبثق بلغة العنف والمدون أكثر منها بالإشارة الى الصراع الاجتماعى •**

**ان مقال سيمبل عن الصراع هو المثل الهام لوظيفة إيجابية ممكنة أو مفيدة لصراع بهذه الأشكال كمباريات الالعاب الرياضية • وان مناقشة فحواها أن الحدوث لهذا الصراع هو الآن عمل قانونى موحد يوحى بأن مباراة الالعاب الرياضية تؤدى خدمة للفرق المتبارية وتسيطر عليها • ولما كان سيمبل يركز على مباراة بوصفها شكلا نقيًا ، فان تأكيداً ينصب على كل ما يؤمن الراحة واشباع الحاجة واتحاد فى داخل المباراة • ولم يقترح الكثير بلغة النتائج بالنسبة للنظام بتوسع ، وبالتالى يجد بيلز وسيجل أدائية ضمنية مفقودة الى حد خطير • (١٥) وفى الواقع فإن سيمبل يقظ ودقيق فى تحليله ، فهو لا يقدم حلا بسيطاً لوظيفة مفيدة اقتراضاً وكارثة متضمنة • وتحليله موجه الى الشكل الخاص بصراع ومهارة خاصة بالالعاب الرياضية الى جانب دار للقضاء يعطى المثل الأفضل • ويؤكد أباتول وابوبورت علاوة على ذلك أن ثمة فوائد مشتركة فى أية مباراة • وأن تفرقة رابوبورت بين مباراة**



ومعركة لا شأن لسييل بها على الإطلاق ، وتحليله الأساسي يؤكد من غير ريب  
الصور العالمية للصراع .

وبينما كان هناك جهد جدير بالاعتبار في العلوم الاجتماعية ( منذ رالف  
داندورف وتوماس شيلنج ) لفهم تركيب الصراع الاجتماعي ، على الأقل في الطرق  
التجديدية لفهم موضوع ما وطراز المبنى ، فقد تم تقديم ضئيل في هذه الناحية  
فيما يتعلق بمباراة الألعاب الرياضية . فالناقشات والتحليلات تتركز أكثر ما تتركز  
على نتائج الألعاب الرياضية بالنسبة للسلوك والعلاقات الجهازية - وكثيرا ما تكون  
بلغة الكوارث البسيطة الى حد ما أكثر منها عن النظام نفسه .

وكونراد لورنز هو الشخصية البارزة الذي يصور العدوان بوصفه حافزا  
جوهريا لبقاء البشر . وهو يفسر الألعاب الرياضية في مسلكها للعدوان كشكل  
للتخلص من عقدة نفسية . وأن وجهة نظر مختلعه وهامه وعمله قد أعرب عنها  
برن سوتن - اسمت ، ففي رأيه أن الألعاب الرياضية والمباريات تقوم بوظيفة حاسمة  
تجعل الأطفال اجتماعيين ، وهم الذين يتعلمون كيف يتفليون على المشكلات  
والضغيب المتصلة بالصراع . والنتائج المفيدة للمعرفة قد لاحظها أيضا  
دونالدسمونز في إنسانيس الرياضية ، فهو يرى لعبها العدوانى على أنه ضرورى  
للتدريب على القوة المتحركة . وهذا يمكن أن يمتد بسهولة واقناع للألعاب الرياضية،  
حيث تحبر صلابه توجيهات نظام المتبارين لتحسين مهارتهم البدنية ومن غير ريب  
كفاءتهم الاستراتيجية . بينما قدم نورمان تربلت بحثا عن بعض التجارب الاجتماعية  
النفسية يقول انه نشاطا غير متاح أصالة سوف يكون غير مقيد في أية مباراة ،  
تجعل المهارات تتقدم الى مستوى أكثر علوا وأن الحركات التكتيكية ليست تحت  
تصرف شخص أو فريق أصالة وبجلاء ، وهى تؤدي بدنيا كجزء من كل منتظم .  
وفى اللغة الشعبية لكاتب الألعاب الرياضية ومزاول فن من فنونها ، فهذا يشار  
اليه كقوة دافعة ويفسر جزءا من الاثارة التى توفرها مباريات الألعاب الرياضية  
للمشاهد . وما لوحظ عن الصراع بين المنظمات ينطبق على الألعاب الرياضية بوضوح  
كبير جدا : التركيب وتوزيع العمل يصيران مهذبين أكثر فأكثر دواعيين بالنسبة  
للفرق فى أية مباراة .

وعن جميع هؤلاء المطالبين بالصفات المميزة العملية لمباراة الألعاب الرياضية  
فيما يتعلق بحل صراع ونظام يؤمن الراحة ويشبع وسائل التسلية وتخص من  
عقدة نفسية أو معرفة اجتماعية ، فهناك كثيرون على الأقل يشجبون مباراة الألعاب  
الرياضية بوصفها غير ثابتة فى نتائجها الاجتماعية أساسا . فيشير أرنو بلاك بجلاء  
الى الألعاب الرياضية كشكل للعدوان غير المؤدى فرضا . ووفقا له فان تخلصا  
مؤكدا من عقدة نفسية لا يفرى المخلوقات البشرية بجدية ويتغاضى عن البعد الخلقى .  
وقد يضيف أمرؤ أن نتائج ، كما هو الحال فى مثل مباريات كالبوكر ، هى ثمرة  
للدعاء والمكر فى أسوال كثيرة . ان فن الفوز فى مباريات الألعاب الرياضية  
( بأساليب مريبة من غير خلق فعلى لقواعدها ) واسعة الانتشار فى مباريات الألعاب  
الرياضية وتثير بالتأكيد تورطا أخلاقيا ، وسواء تم التأكيد على هذا بالتحليل  
فهو سؤال مفتوح . ومع ذلك فانه يخلق موقفا يكون فيه البعد الاجتماعى للصراع  
والعدوان فى مباريات الألعاب الرياضية مفهوما قليلا بين علماء خلقين بخاصة .  
ولعدد من مقالات نفسية موطن ضعف مشابهة فى تصميمها الفنى .

ومن بين هؤلاء الذين يظهرون بوضوح النتائج السلبية موزافر وكارولين شريف ، فقد أوضحنا ، بحقل تجارب ، الحدود الخاصة بالتخلص من العقدة النفسية من خلال الألعاب الرياضية . وفي مناقشة شبه رياضية كان هناك تقافم لتوترات بين الفرق وانفجار عنف مصحوب بإمكانية هدامة الى حد أنه كان على المتحجبن أن يتدخلوا . وآخرون مثل ادوارد ديفيرو ، فيما يتعلق بلعبة بيسبول الحلف الصغير ، قد أعربوا عن قلقهم حول القوائد التربوية ضئيلة القيمة لمزايا الألعاب الرياضية ويشمل النقد :لبارزين ، الذين يشجبون الملاعب الرياضي في أية مباراة أو التورط في مباريات عديمة أساسا ، شخصيات مثل بسكال وفيلن .

وفي دراسة مخصصة لحل النزاع المتوقف حول الألعاب الرياضية وحل نزاع أو تحريض أو ، كما يسميها رتشارد سايس ، قيادة انجاز ضد نبط ثقافة ، فقد رفع هذا المؤلف السؤال الى مستوى التحليل الثقافي الهجين . ففي المناقشات السابقة المتصلة بهذا المؤلف ، كانت قد قدمت ملاحظات فحواها أن التهذيب الأنيق للمباريات في جنوب المحيط الهادي بأحداثها المنخفضة الخاصة بالحرب نسييا مقارنة بتميز أقل شأنا لتهذيب مباراة وأكبر حرب قبلية في افريقيا بدت يدل على ضرورة علاقة عكسية بين الحرب والألعاب الرياضية وتقرح وظيفة من أجل حل الصراع . فالصعوبات الهائلة لهذا التحليل متصلة في المسائل المنطقية لخطط الأنظمة . ويتجاهل سايس هذه المشكلات ويستخدم مجتمعات كوحدات تحليل مع الفرصة في استخدام الاختبار الإحصائي . وهذا يعطي الارتباط الموضح في جدول رقم (١) .

جدول رقم (١) . تناسق ارتباط الولوع بالحرب وحضور اللاعب الرياضي المولع بالقتال المختار من عشرين مجتمعا ، عن الأطلس الأنتوجرافي

اللاعب الرياضي المولع بالحرب			
المجموع	لا	نعم	
١٠	١	٩	المولع بالحرب لا
١٠	٨	٢	
٢٠	٩	١١	المجموع

ان نتائج سايس تدل بوضوح على أن الألعاب الرياضية الميالة للقتال سوف تدعم النظم المولعة بالحرب . والتحليل لحالة منحرفة يجعل هذا الارتباط أقوى أيضا ، وأن المجتمعين اللذين كانا غير مولعين بالحرب في وقت التحليل كان لهما تاريخ ذو تورط خطير في الصراع . والحالة المنحرفة الوحيدة كانت في الحقيقة قبلية مولعة بالحرب بدون ألعاب رياضية ميالة للقتال ، وهي التي كان عليها أن تتجنب الألعاب الرياضية ، وفقا لسايس ، خوفا من اتلاف بنيتها الباطنية الضعيفة ، ووراء الحقيقة القائلة بأن هذه الدراسة ترفض أدائية الألعاب الرياضية ، فيما يتعلق بحل

**الصراع** ، فقد أشار سايبس أيضا الى أن نتائجه توحى بأن معرفة ثقافية واختبارا اجتماعيا ثقافيا آخر من ميل فطري للعدوان ، كما يقترحه علماء خلقيون . والحالات في هذه الدراسة هي عن كل هؤلاء ذوى تطور اجتماعي أقل ، وهكذا فقد يقترح المرء ، فيما يتصل بمستوى أعلى من التطور في المجتمع ، أن مباريات الألعاب الرياضية قد يسيطر عليها إلى حد كاف وتحول إلى عمل في سبيل احلالها محل الصراع . والقرنية عن الألعاب الرياضية الميالة للقتال بين التيكويين توحى بمثل التوجيهات والوظيفة الممكنة . ويشترط نوبرت الياس واحدة من تفسيرات اجتماعية مقنعة للسيطرة على الصراع في المجتمع الحديث بنظرته الى الألعاب الرياضية بوصفها ثمرة « للتقدم الاجتماعي » .

ان حجم نفاذ البصائر المتوفرة حتى الآن يشير ضمنا بوضوح الى ان هناك شيئا ما خطأ بسبب منهج البحث العلمي لتحليلات عديدة من الألعاب الرياضية والصراع . وعلاوة على ذلك فن دراسة الألعاب الرياضية والمباريات التنافسية في علم الاجتماع نادرة وقد تقدمت بصعوبة وراء نطاق ملاحظات سيميل السابقة واعتراف عام بمؤلف ر ١٠ . بارك وأنه من المألوف ، بالنسبة للألعاب الرياضية ، أن تستبعد من مناقشة الصراع وفقا لتحديد مطلق ، من بين اسباب أخرى ، بسبب افتراض خاطئ فحواه أن الصراع يعنى اهلاكا للخصم . وفي مناقشات عديدة يتقاضى عن الألعاب الرياضية كأمر غير هام بجلاء ، ويبدو أن لويس كريسيرج في مختصر شامل حديث لنموذج لدراسة الصراع الاجتماعي يؤكد مقاييسه على حساب مواجهة الحقائق الاجتماعية مثل الألعاب الرياضية والمباريات . وهذا الاهمال الشائع ليس على الأرجح نتيجة للامالة والتفاهة ، بل انه على الأصح متصل بالصعوبات المنهجية التي شوهت أيضا معظم التحليلات السابقة . وهذه تبدو ثلاثة أساسا : مخطط وتضمينات ذهنية في التحليل وسوء فهم لمباراة الألعاب الرياضية أو نظام الألعاب الرياضية وفصل لا مبرر له خاص بالألعاب الرياضية عن قرينته الاجتماعية الثقافية .

### مخطط وتضمينات ذهنية

وعلى أساس تحليلات ومناقشات عديدة يكمن مفهوم عن اصابة مخططة على نحو تام بين المتفرجين ، بينما ألعاب رياضية وصراع وعلاقات جهازية متبادلة هي اتفاقات أعلى مرتبة لنوع غير جدير بالملاحظة احتمالا . وكان يجب أن تكون قد وصفت على الأقل على يد جهاز كامل يشمل البارعين في هذا الفن ، الذين هم الأساس نموذجاً لمناقشات طارئة على نحو كامل . وقد صبغت ملاحظات بهذه الألفاظ مثل عنف وعدوان وهذه أسس عمليا فيما يتعلق بالبحث ، ولكنها متغيرات نفسية جوهريا . وهي تهمل أيضا البعد الاجتماعي . واستخدام هذه التراكيبات كمؤشرات لخواص النظام أو حوادث بنيوية لصراع كان من المستطاع أن تكون ممكنة من غير ريب لو أنها كانت أساسا لاستكشاف آخر . وتفسيرا بعبارة جهازية أو بنيوية ، ولكن لما كان قليل من التحليلات المدة فعلا حتى الآن قد هيأها علماء النفس والسلوك ، فهناك ادراك ضئيل لهذا المدلول اللفظي المنهجي والتفسيري .

وحل الصراع أو إثارة الصراع من خلال ألعاب رياضية مسألة عملية أكثر منها مسببة وربما هي توضيح طيب لنصيحة برتراند رسل بانتقاص مناقشات مسببية لصالح مخططات عملية للبحث . وبينما يبدو أن هذا هو الواقع ، وبينما قد تكون هذه المسائل الخاصة بالبحث ، من خلال استعمال مصطلحات تركييبية ، مرغوبا

فيها بدرجة عالية ، كما فكر كورت لوين . فمثل تفسير لنظرية كهذا يطرح صعوبات هامة بالنسبة لاختبار الفرضية في تحليل تجريبي . وإن الطريقة لفهم موضوع ما يقتضي ضمنا تفكيراً غائياً يصل بسهولة إلى كفاف معياري ، كما أشير إليه بإسهام مزعوم الألعاب رياضية نحو تحقيق السلام وهذا يقتضي ، في أحسن الأحوال ، مناقشات شبه نظرية حول الملبسات التي تسمح بشق الأنفس بالتعددية لموامل وعدد محدود من الحالات من أجل التحقق لإحصائي لنظريات عامة هي الواقع في كثير من علم الاجتماع على كل حال . ومع ذلك فبالنسبة إلى السؤال الحالي ، فإن العقبات خطيرة بجلال نظرنا إلى أن فطرة سليمة وتجربة تتدخلان في الجدية الخاصة بتحليل تصنيفي . وأيضا فإن التجارب الخاصة بالألعاب الرياضي والمشاركين في أية مباراة للألعاب الرياضية هي ذات أهمية ، وإذا جلت كـ ينبغي ، فإنها توفر نفاذ بصائر فعالة .

وراء الصعوبات المنهجية حول سبب ووظيفة ، كما هي بين تركيبات متغيرات معقدة ، فهناك الصعوبة الأساسية أو التحديدية لا هر في الحقيقة مجازفة في التحليل . وإن اقتراح سبيل عن النتائج الموحدة للصراع يشير بصعوبة إلى أي شيء سببي على الواقع . وإن ذكر التعبير « سبب » عند البدء تماما - ولا يدل على النتائج في الواقع . وإنما يؤكد على الأصح كل ما يؤمن الراحة أو تشبع الحاجة والتزامل بوصفهما شروطا للمباراة . وأن اقتراح قوة موحدة لصراع تحت ظروف كهذه هو . بمعنى من المعاني ، مناقشة غائية يتقاضى عنها ابعاد الألعاب الرياضية من مناقشات صراع أو بلغة كارثة فعالة تستطيع أن تصير مناقشة حول سيطرة اجتماعية أو نظم . واذن فليس هناك مكان للألعاب الرياضية كسبب . وإن لقاءات سليمة أو منسجمة ، بقوة قواعد معدة بعناية وموافقات متبادلة بدقة ( وبدقة فقط ) أن تتقدم ، لأن ترتيبات مناسبة إلى حد بعيد قد تبث من قبل . وحيث أن هذه الترتيبات يمكن أن تكون مفيدة بالنسبة للقاءات أخرى بين نظم ، فإنها ممكنة تماما . وحيث أنها تستطيع أن تكون أساس تدريب أو نموذجا للقاءات بغير الأشخاص الرياضيين ، فهي منطقية تماما ، ولم يقترح بولدنج أكثر من ذلك بوضوح وأنه مطلوب تماما من هؤلاء الذين تشغلهم صراعات أخرى أن يفيدوا من صرامة مميزة بصدق في حدود قواعد وخاصة ترابطية لمباراة الألعاب الرياضية . وإن النتائج في لقاءات أخرى من حين إلى آخر هي من غير ريب نافعة إلى أبعد حد اقتصاديا أو سياسيا ، وكثيرا ما تكون عناصر البقاء ولا تشبه التظاهر والطبيعة المعبرة لمباراة كرة الطاولة . وإن سلوكا منهجيا في موقف تنافس حول أمور حيوية قد لا يحافظ عليه بسهولة كما هو الحال في مباراة الألعاب الرياضية . فضلا عن ذلك فقد تكون الجوائز مختلفة أيضا ، لأن النتيجة المنشودة قد تكون ذات قيمة فقط من خلال مباراة واحدة . وأن بطولته في ألعاب رياضية مفتوحة مرة أخرى ، فهناك تحديات كل عام .

وراء المفهوم بأن مباريات الألعاب الرياضية يعني توحيداً ويناسب فرقا في صراع ، فهناك التوقع بأنها تجل الصراعات بصفة عامة أو تزيد صراعا لنظام متبادل . وهذه المفاهيم البسيطة للكارثة لا يمر لها بوضوح بلقسة مبدأ عام وكذلك يشبه قوانين . وأن تفسيرات وأمثلة تجعلها بعيدة الاحتمال إلى حد ما ، لأن أية عبارة عامة شبه قانونية سوف تنشأ وقد تقدمت التنقيحات الذهنية حتى الآن وهي تشير إلى صراع كمعصر أو شكل أو تركيب معقد يجعل هذه الخلافات غير دقيقة أيضا . وإن

تحليل سيمبل فيما يتعلق بمماريات الألعاب الرياضية كشكل تام موجه الى الصفة الاجتماعية ووحدة المباراة • وكيفما حلء هذا الشكل بمحتوى قررته القرينة الاجتماعية الثقافية ، فان الاشخاص المتضمنين وكل موقف خاص سوف يقررون بدرجة جد كبيرة النتيجة ، وبناء على ذلك تقرر الوظيفة المحتملة أو الإيجابية •

### الألعاب الرياضية كمباراة وقرينتها الاجتماعية الثقافية

وان منافسات في مباراة ألعاب رياضية لنشطة ، وهي نموذج نهائي للأعظم ملامة أو التفوق لهؤلاء الأكثر كفاءة في مهارات بدنية وتكتيكات واستراتيجية • ولأجل حدوثها ، فيما يتعلق بهذه المباريات ، فان قواعد متفقا عليها يجب أن تلاحظ وبموافقة متبادلة ، وهي أن طرفا ثالثا يجب أن يكون له الحق في تفسير القواعد وهذا هو الحكم ، بل يجب أن يوجد هناك أيضا نوع رئيسي من الملامة للمباراة معينة الهوية مثل اتحاد (٣٦) يقتضى ضمنا تفاهما متبادلا دون التوقع لأية مكافاة ، وبهذا فقط تستطيع المباراة أن تتقدم • وان دوافع مثل ايثار يمكن أن تقدم كتفسيرات ممكنة لوحدة في صراع الألعاب الرياضية • ان سيمبل سوف لا يقدم على الأرجح أى تفسير لهذه العبارات : فهو يرغب على الأصح في اعتبار اتحاد كدلالة أخرى للصفة الشكلية للمباراة • وسوف يبدو هذا الأمر كأنه ليس مفاجأة لهؤلاء الذين تأثروا بهذا التفكير او يعرفون مقصد كانت بالنسبة لخلود السلام ، فان ذلك الاتحاد متاصل في جميع أنماط الصراع متضمنا الحرب • ولكنه يبدو نمويا في الألعاب الرياضية بخاصة كما يوضحه هذه المثل العليا للسلوك مثل لعب نظيف •

ان السخرية ، كيفما كانت ، تكمن في أن ألعابا رياضية معينة عنيفة الى حد بعيد ، لأنها تعرض النقيض الدقيق لشكل منسجم للسلوك • وقد وضع برنارد جو ان الألعاب الرياضية يمكن أن تفحص كمجتمع مضاد يعتبر فيه ما هو غير ملائم ملائما • وأن علما هو قيمة ايجابية في عدد من الألعاب الرياضية ، وأى مباراة يعتبرها المتبارون والمراقبون حقيقة فقط ، ان هي التزمت بجهد كبير عند الحافة لسلوك تقليدي وفي المستوى الأعلى لتوازن في الصدام • ووفقا لالباس ودننج (٣٨) فلكي يحافظ الخصوم على الاتحاد أو التوتر العضلي . عليهم أن يتعمدوا كل مورد في متناول أيديهم ، بينما يبقون باخلاص على التركيب أو شكل الصدام سليما • ومن غير ريب فان هذه الخلافات يقوم الحكم بتسويتها • وقد تتخلص الجماهير المناصرة من التوازن ، ولكن المتبارين هم الذين يقبلون التركيب الخاص بالمباراة وينجزون فيما بينهم الانسجام القبول بتبادل الإيماءات الرمزية أو حتى التظاهر باذعان أو تمويض من الجانب الفائز • وهذا بجلاء هو طبيعة متناقضة لمباراة الألعاب الرياضية التي يصفها جو بطريقة حية تماما •

ومنذ هيراكليتوس قديما فإن هذه التركيبة قد وصفت كجدل وليست كطريقة، بل كخصيصة اجتماعية • يستخدم جان - بول ساتر مباراة لعبة كرة القدم ليضرب مثلا بالتركيب الجدل لمجموعات بشرية وأدوار شخصية • وتحليله يجب أن يجعلنا مدركين الصراع في الألعاب الرياضية يمتد الى داخل المجموعة والنظام الذي يمثلها وأعضاء فريق متحد تماما ليسوا بالضرورة أصدقاء وأن نظاما تحت مجاهدة سياسية عالية قد يستخدم الى حد بعيد مباريات الألعاب الرياضية وتكون فرق على مستويات مختلفة للتغلب على انشقاقات اجتماعية •

وان الصلة بين مباراة الألعاب الرياضية التي تبدو متناقضة بطريقة خطيرة ، ولكن لديها صفة مصطنعة بشيء من التوع توصف كجدل وجذورها التنظيمية والسلوكية العميقة هي ما توحى أيضا بالوجود العالمي تقريبا للمباريات التنافسية والمنشأ بها للألعاب الرياضية في جميع المجتمعات • وأن التركيب العالمي الواضح لمباريات الألعاب الرياضية وصراعا في الوحدة يثر أيضا التنظيم الثنائي الذي ، ووفقا لـ ١٠١ • جيسن ، يرتبط مباشرة بمباريات تنافسية في مجتمعات قبلية • وليس لدى هذه المجتمعات تنظيم ثنائي بوضوح • ويناقش كلود ليفي اشتراوس مناقشة فحواها أن يختفى تدريجيا • وربما يدفع أمرؤ التأويل الى الأمام بأن مباريات الألعاب الرياضية في المجتمعات الحديثة تنتج صوراً عديدة لتنظيم ثنائي في مجتمعات قبلية ، وقد تعتبر المساوي التركيبي لها وأن البساطة التي ينشأ بها التنظيم الثنائي في الأوقات الحديثة مذهلة تماما وفضلا عن ذلك فإن الوفاء القائم بيسر في ألعاب رياضية قد يساعد حقيقة في تكوين الهوية للإنسان الحديث المتحرك بل الى درجة كبيرة • وإن الأهمية الخاصة بالانارة التي أيقظتها مباريات الألعاب الرياضية في مجتمعات حديثة غير مثارة ومنظمة الى درجة عظيمة قد لاحظها الياس ودنج • ويدرس الياس عنفا في الألعاب الرياضية كنمط مخصص به رسميا ومتصل مباشرة « بالتقدم الحضاري » ومرتبطة بالتجديد الخاص بالمجتمع •

وقد أوجز الكسندر ماتيجكو كيف أن صراعا تنظيميا يوسع مجال نشاط ألعاب رياضية وصراع الى حد بعيد • فهو يشير الى تشابه سيطرة صراع تحت تحديد للألعاب الرياضية والنشاط الخاص بالعمل • ويؤكد ما تيجكو على أن انتظام صراع وحله ليس ذاتي الحركة بل يحتاج الى فهم لمصادره وترتيباه من خلال آليات تنظيمية خاصة • ويلاحظ أن رجال الادارة كثيرا ما يكونون مهملين في ممارسة مسئولياتهم • وهناك كل دلالة بأن عنف مشاهد في مباريات ألعاب رياضية كثيرا ما يكون نتيجة لسيطرة جمهور ذي عيوب أو لتسليمها ببساطة نلى الشرطة • وعلى الجانب الآخر فإن ما يدعو الى السخرية تماما أن منظمات ألعاب رياضية قد دافعت ببقطة شديدة عن نظام كرسى القضاء شبه الشرعي الخاص بها ضد اقحام العدالة المدنية في حالات من عنف متطرف • وفي الوقت الحاضر فإن مشكلات صراع بسبب الألعاب الرياضية ليست مفهومة فيما جيدا ، اما بلفة سيطرة تنظيمية أو بتشابكها مع أعراف أخرى مثل القانون أو سبل الجماهير التي ، عن طريق التلفزيون ، تقضى الى تدعيم ازدواجية المباريات • وهذه المشكلات لم تكن بالتأكيد مركز انارة للاهتمام بتحليل جاد حتى الآن •

## خاتمة

ان ألعابا رياضية وصراعا يمكن تحليلهما كجزء من نظرية صراع بوجه عام . وان اقصاءات تحديدية لا تساعد على الفهم الخاص ببعد الصراع فيما يتعلق بالعباب رياضية ولا يعزز الفهم العام لصراع ، وان بحثا في مسائل معقدة ابتداء من مباراة العاب رياضية وانتهاء الى حل صراع أو حض من خلال العاب رياضية منبشقة من نزوات بسيطة للكثرة مع تورطات نموذجية مستمدة من علمى الخلق والنفس قد وفرت معرفة ذات قيمة حول عدوان وعنف . وهذا البحث العلمى يؤكد فى الوقت نفسه اهمالا واضحا لتركيب اجتماعى فى مباريات العاب رياضية بوصفها طرازا نموذجيا لصراع اجتماعى . وفى المناقشة لخاصة بالعباب رياضية وصراع ، فهذه النتائج قلما تقبل بسبب ما قد تدل عليه : مشكلات جهازية تحتاج الى تحليل اجتماعى آخر .

# البدائل التقليدية المحافظة

والنقدانية في تنظيم  
الألعاب الرياضية

من الألعاب الرياضية التنافسية الدولية تمارى في نطاق تنظيمات محلية ووطنية ودولية . وتمثل الأهداف الرئيسية لهذه التنظيمات في تنظيم وإدارة المباريات العامة المحدودة والمباريات الموسعة التنافسية والمباريات على البطولة العامة والعمل على تحقيق التقدم والارتقاء لفروع الألعاب الرياضية بوجه عام ، ويرتبط تطور هذه التنظيمات ارتباطا وثيقا بالتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية . وأنه ينبغي على إداريي المنظمات الرياضية أن يجعلوا سياساتهم تتواءم مع هذه التغيرات .

## المراحل الثلاث التي مر بها تطور الألعاب الرياضية

### مرحلة الألعاب الرياضية التقليدية التي تندمج في النطاق المحلي

يبين آ . وير في دراسة أجراها عن تحديث الريف الفرنسي الاتجاه المحلي للحياة في الريف الفرنسي حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، كما يشير إلى أنه لم يظهر بين أبناء الريف الإحساس القوي والوعي والمدرک بأنهم يعيشون في نطاق دولة قومية إلا في المدة ما بين عامي ١٨٧٠ و ١٩١٤ ، وقبل ذلك كان مجتمع كل قرية تكفل له أغلب الضرورات اللازمة لمعيشته في نطاق القرية ذاتها ، وكانت هنالك



## بقلم: ر. ستوكفيس

مؤلف منصوص فى علم الاجتماع الرياضى وعطو بمعهد  
الاجتماع بجامعة امستردام بهولندا

## ترجمة: نصر سليمان أحمد

ماجستير فى القانون سنة ١٩٦٧  
مدير عام الادارة العامة للشئون مكتب الوزير بوزارة النقل

لهجات ولغات محلية يجرى التخاطب بها بين السكان المحليين ، ونقود محلية يجرى التعامل بها على النطاق المحلى . كذلك كان يستخدم فى القياس والوزن والكيل مقاييس وموازن ومكاييل محلية أيضا . وهناك ربة متصلة فى أعماق النفوس وانعدام ثقة فى كل من هو غريب عن القرية أو القسم الإدارى . وفى نطاق الرياضة فى الريف فى فرنسا فإن الفلاحين كانوا ينظمون ألعابا رياضية تتمثل فى سباق الخيل وألعابا رياضية أخرى تشبه « الرجبي » وهى ضرب من ضروب لعبة كرة القدم ، وذلك بالإضافة الى لعبة مصارعة الديكة ، فضلا عن ألعاب أخرى تعد قاسية بالمعايير الحالية . وغالبا ما كانت تنور المعارك خلال هذه الألعاب وإن المشتركين فى هذه الألعاب ومشجعي كل فريق وأنصاره والقادمين لمشاهدة المباريات كانوا جميعا من أبناء القرية ذاتها أو على الأكثر من أماكن مجاورة لها .

وكانت هذه الألعاب حتى نهاية القرن التاسع عشر والتي تمثل بوجه عام وسائل لمر وتسلية موجودة - مع بعض الاختلافات عما هو الحال فى فرنسا - فى جميع الدول الأوروبية تقريبا . فى المجتمعات الزراعية الى حد كبير مع وجود مستوى معقول من الصلات والروابط بين أناس ينتمون الى أماكن مختلفة . وقد كانت تجرى

إدارة هذه الدول بالنسبة لمعظمها من العاصمة حيث يوجد بلاط ملكي وحيث الطبقات الأورستقراطية وطبقة البورجوازيين ( الطبقة المتوسطة ) - حيث يكونون مجتمعات راقية مع وجود ضروب وصنوف ووسائل التسلية واللهو الخاصة بهم . وقد كانت صلة محدودة جدا بين الألعاب التي يمارسها هؤلاء على سبيل اللهو والتسلية وبين تلك التي كان يمارسها عامة الناس . إلا أن المجتمع البريطاني في خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يقدم استثناء هاما في هذا الشأن ، فإنه على الرغم من أن أغلب الألعاب الرياضية التي كانت تمارس على سبيل اللهو والتسلية لا تتجاوز مستوى القرية . منذ القرن الثامن عشر ، إلا أن أبناء الطبقة الأورستقراطية كانوا يعملون على مستوى قومي كمنظمين لهذه الألعاب . وما يمكن أن يكون تفسيراً لذلك هو طريقة الحياة التي كان يحيها الأورستقراطيون الانجليز الفريدة في نوعها والتميزة ، فقد كانوا يعمدون صلات وثيقة مع سكان الضياع الخاصة بهم وذلك مع وجود حياة اجتماعية خاصة بهم متركزة في لندن .

يقول دننج وشيرد في كتابهما « همج وسادة ولاعبون » ان الحقائق الأساسية للألعاب الرياضية التقليدية لعامة الناس هي كما يلي : ( أ ) تنظيم محلي واسع النطاق ، ( ب ) القواعد التي تحكم هذه الألعاب بسيطة وغير مكتوبة وتختلف باختلاف القرى والمناطق التي تمارس فيها اللعبة ، ( د ) احتمال عال نسبيا للتعنف البدني ، لها ، « ر » عدم وجود فرصة لقيام شهرة على مستوى قومي أو كسب نقود .

وحقيقة ان هذا التصوير ليس صحيحا الى حد بعيد . فإنه يقوم ويتأسس لدرجة ، على لعبة الكرة التقليدية ، مفعلا لعب تسلية أخرى وفيما يختص بالقواعد التي كانت سائدة في القرن السابع عشر والتي كانت تنظم وتحكم الرياضات التقليدية لعامة الناس فإن رياضات سباق القوارب وسباق الخيل كانت منظمة تنظيميا دقيقا . وكانت هنالك مجموعات من الأفراد تقوم بالتفتيش ومراقبة اللعب للتحقق من الالتزام بهذه القواعد وعدم الخروج عليها وانتهاكها . وأنه حتى في الأوقات السابقة على قيام النهضة الصناعية كانت هناك قواعد صارمة ، وكانت تجري محاولات للتحكم في مستوى العنف البدني في المباريات الرياضية . وكذلك فإنه غير صحيح القول بأنه لم يكن من الممكن كسب نقود في المباريات الرياضية التقليدية . فإنه قبل ذلك - قبل القرن السابع عشر - كانت هنالك في القرون الوسطى وهي المدة ما بين القرنين الحادي عشر والخامس عشر بعد الميلاد ، كانت هنالك مكافآت نقدية تدفع للفائزين في مباريات الرماية بالسهم . وقبل أن تنظم لعبة الجولف في القرن الثامن عشر كانت تجري مباريات الجولف على أساس المراهنة . وفي مباريات الكريكت في القرى جرى الأمر على أن يتقاضى المشتركون في المباريات جوائز كبيرة القيمة . ويمكن تصور أن هذا التقليد قد وجد أسوة بما كان متبعاً بالنسبة للمشاركين في المباريات الأورستقراطية حيث كان الأورستقراطيون يتقاضون جوائز في المباريات .

إلا أن ذلك أمر غير مؤكد ، فإنه منذ عام ١٣٠٠ بعد الميلاد كانت ترتبط الأنشطة الرياضية كالكريكت والألعاب الأخرى التي من نوعها بصفقات مالية . وأنه قبل القرن الثامن عشر لم يكن هنالك اعتراض صريح على تقاضى المشتركين في المباريات نقودا .

ولقد كانت الخصائص الجوهرية للألعاب التقليدية هي انحصار المباريات في مناطق معينة . فإن أغلب المباريات الرياضية في المدة التي سبقت نشوء المجتمعات

الصناعية كانت تجرى كجزء من الاحتفالات المحلية التقليدية . فكانت تجرى في نواحي محددة وكانت برامج المباريات تجرى بصفة عامة طبقا لأنماط تقليدية .

ولقد كان انقسام المباريات الرياضية بالطابع المحلي عاملا حاسما في تحديد خصائص وطبيعة المبريات الرياضية . وانه ليس هناك ما يشير الى أن المباريات كانت أقل فسوة وخراسة ووحشية عما هو عليه الحال الآن . والدليل على ذلك هو ما كان يرتبط بالمباريات من شغب وفوضى وهياج ومشاجرات في أغلب الأحيان ، ولكن المباريات قد بقيت مقصورة على أيام محددة من العام . وانه لم يكن يجرى وضع خطط طويلة المدى للمباريات المحدودة والمباريات الموسعة وذلك بالنظر الى أن أعداد الذين كانوا يشتركون في المباريات كانت قليلة للغاية . وانه لم تكن تجرى مباريات في غير التواريخ المحددة لها سلفا ، ولم يكن هناك تدريب منتظم خلال باقى أيام العام . ولم يكن يستثنى من ذلك الا الألعاب المتصلة بالأعمال الحربية مثل رياضة سباق الخيل ورياضة الرماية بالسهم والمبارزة . وكانت الرياضات التقليدية تمارس في نطاق حيز ضيق بالنسبة للمكان وبالنسبة للزمن .

وخلال القرنين التاسع عشر والعشرين كسرت القيود التي كانت تحصر ممارسة الرياضة في المستوى المحلي في مجتمعات دول أوروبا الغربية وذلك كنتيجة لعملية التحديث . ان « هنزنجيا Huozinga » يشير الى انه يمكن التكلم عن اختفاء الارتباط الأساسي بتركيب أصغر الوحدات الادارية التي كانت تعيش فيها الفرد . القرية أو المقاطعة مثلا ، ولقد تطورت الرياضة فبعد أن كانت عاملا من العوامل التي تحقق قيام تآزر وترابط داخل الوحدات الادارية الصغيرة ( اقربى والأحياء مثلا ) أصبحت مجال حدوث الصراعات والتقاتل بين الفئات المختلفة داخل الوحدات الادارية ومن ثم أصبحت عاملا من عوامل الانشقاق والتفتت داخل الوحدات الادارية . وان ظاهرة نشوء الألعاب الرياضية الحديثة كعملية يضعف فيها الاندماج مع المجتمع المحلي نسييا وتقوم فيها ممارسات الحكم الذاتي ، هذه الظاهرة تعد ظاهرة عامة .

#### المرحلة الانتقالية ١٨٧٠ - ١٩٥٢

ان الألعاب الرياضية التنافسية الحديثة هي بالمقارنة مع الألعاب الرياضية التقليدية تتمتع بنظام استقلالي جعلها مستقلة بذاتها ولم تصد التقاليد والعادات المستهجنة المحلية العامل الذي يحدد كيف تمارس الرياضة . لقد أصبحت الألعاب الرياضية تنظم عن طريق هيئات دولية تقوم بادارتها . وانه مع ذلك فخلال القرن العشرين قد تناقص هذا الاستقلال .

وحينما ضعفت الروابط المحلية للمنظمات الرياضية ، كان الكثير من المنظمات الرياضية الوطنية والدولية تستطيع أن تمارس نشاطها دون تدخل على نطاق واسع من جانب مؤسسات الدولة أو من جانب مؤسسات أخرى . ولكنه بعد الحرب العالمية الثانية قد زاد تأثير سلطات الحكم المحلي والوطني على الرياضة ، وان المدة ما بين تأسيس أول منظمات رياضية وطنية ودولية ( حوالى عام ١٨٧٠ ) والألعاب الأولمبية عام ١٩٥٢ يمكن أن تتحدد كمرحلة الانتقال التي اختفت خلالها الروابط التقليدية مع الحياة المحلية . وكانت الروابط مع سلطات الحكم المحلي والوطني لا تزال أضعف من أن تؤثر تأثيرا كبيرا على الألعاب الرياضية . لقد كانت هذه المدة مدة الاستقلال الذاتي القومي النسيى للحياة الرياضية .

وانه قبل انشاء منظمات رياضية وطنية على مستوى الدولة كلها ودولية على المستوى الدولى نشأت رياضات دولية تنافسية ذات طبيعة خاصة تشبه في خصائصها الاتحادات الحديثة التى تدعم بمساعدات اختيارية . وقد كان الذين يشتركون في هذه الألعاب الرياضية التنافسية الدولية أفرادا كانوا ابطالا في رياضة معينة يتحدون آخرين ليتباروا معهم من أجل جوائز نقدية كبيرة . وهؤلاء الأشخاص عندما لا تتوفر لديهم النقود الكافية ليدفعوها كرهان أو كجائزة لخصمهم المنتصر او عندما لا تتوفر لديهم مصاريف سفرهم لمقار المباريات فانه كان غالبا ما يتكفل أحد الأثرياء بتقديم المساعدة المادية لهم التى تحقق تغطية هذين المجالين .

ففى عام ١٨٦١ تكفل « جاك ماك دونايد » وهو محام انجليزى بمصاريف هندى امريكى يدعى « ديرفوت » الى انجلترا ليتبارى مقابل جائزة نقدية ضد رياضيين انجليز . ولقد قيل ان المعاونات التى كان يقدمها هؤلاء المتعهدون باقامة المباريات الرياضية من أجل تطوير الألعاب الرياضية الحديثة قد قدرت بأقل ما تستحق كما لم يقدر الدور الذى قدمه هؤلاء المتعهدون حق قدره ، وهذا القول صحيح بالفعل . هذا الدور الهام الذى قام به المتعهدون قد شمل معظم فروع الرياضة . ولا يزال هو الدور التقليدى للمتعهدين الرياضيين السائد والنشط كما انه ذو فاعلية كبيرة في مجال اقامة وتنظيم مباريات الملاكمة وبخلاف الحال بالنسبة للألعاب الرياضية الأخرى الوطنية والدولية فان منظمات الملاكمة الوطنية والدولية لم تستطع أن تنحى جانبا هؤلاء المتعهدين كما أن هناك متعهدين محترفين في مجال سباق الزوارق مثل « بيتس وسلفيان وهاودنج وبامير » .

ان هؤلاء المتعهدين يقيمون وينظمون مباريات ومسابقات ويقدمون جوائز عالية . وكان قد صدر اعلان يلفت النظر في صحيفة رياضية هولندية في عام ١٨٨٥ وهو يظهر الطريقة التى كانت تنظم بها هذه المباريات والمسابقات وقد ذكر هذا الموضوع في كتاب « ستوتفيس » . وكذلك فان هذا الاعلان يظهر أهمية الدور الذى تقوم به وسائل النقل والمواصلات الحديثة في تطوير الألعاب الرياضية على المستوى الدولى .

ولمقد تحدى مستر « بریت » البطل الهاوى الاسترالى جميع أبطال التجديف الهواة في العالم من أجل الدخول في سباق في « باراماتا » بأستراليا ، وأشار الى ان جائزة السباق سوف تقدر بـ ٥٠٠ جنيه استرليني سوف يضاف اليها مبلغ ٥٠٠ جنيه استرليني تكاليف السفر بالنسبة لكل متنافس غير استرالى الجنسية . كما أعلن Brett عن استعداده لتنظيم سباق على نهر التايمز وأنه في هذه الحالة سوف يخفض الجائزة الى مبلغ ١٥٠٠ جنيه استرليني .

وفي مجال التزلج السريع على الجليد فان أشهر المتعهدين في هذا المجال كان مستر « اكسل بولس » . لقد كان في الفترة ما بين عامي ١٨٨٠ ، ١٨٩٠ أكبر مراهن ومضارب في مجال الرياضة . وقد كسب جوائز نقدية في هذا المجال من كل من بريطانيا والسويد والنرويج وألمانيا والروسيا .

وفي نهاية القرن التاسع عشر اضطلعت منظمات دولية بالدور الذى كان يقوم به متعهدو المباريات الرياضية هؤلاء ، في هذا المجال . وان أحد الأسباب الهامة التى كانت وراء تأسيس المنظمات الوطنية والدولية المعنية بشئون الرياضة هو

الحاجة الى تحسين مستوى تنظيم وإدارة مباريات البطولات الدولية ولقد كانت هذه المنظمات الوطنية والدولية ذات طبيعة خاصة وكانت تجري ادارتها والإشراف عليها بواسطة أشخاص من أعلى طبقات المجتمع في المجتمعات الغربية التي كانت لديها الامكانيات المالية الكافية لكي تسافر وكانت لديها الاتصالات الدولية الضرورية من أجل إقامة الشبكة التنظيمية الهائلة للألعاب الدولية . ولقد صار مركز النشاط والحركة لهذه الشبكة اللجنة الأولمبية الدولية ، وهي اتحاد أشخاص خاصين ويجري تعيين الأعضاء الجدد في هذه اللجنة عن طريق اختيار الأعضاء القدامى لهم . ولقد استطاعت الأجهزة الادارية التي نظمت وأدرت هذه المنظمات الخاصة أن توجه وأن تسيطر تماما وبصورة كان تقريبا على تطوير الألعاب الرياضية حتى منتصف القرن العشرين .

### ازدياد حدة الحوافز وتقويتها

لقد ترتب على التوسع الوطني والدولي في الألعاب الرياضية نتيجة هامة تتمثل في ترك التنافسية التي هي من صلب الرياضة وترتبط بها تنطلق دون قيود . ولقد كانت هذه التنافسية في المرحلة القديمة مرحلة الاسباب الرياضية التقليدية - مفيدة بصفة أساسية ولم يكن يتحقق لها الانطلاق الا في نطاق محدود من حيث المكان ومن حيث الزمان . أما في مرحلة التحديث والتسلسل فان هذا الحال قد تغير . فلقد واكب الازدياد في الاتصالات الدولية التي حدثت نتيجة للتقدم الذي أحدثه التلصص ، نحو الوعي الوطني بين الطبقات الأوفى في سكان الدول القريبة . وقد كان لانتشار واتساع نطاق وسائل الاعلام والتعليم وقيام التجنيد الإجباري وفتح الدول حدودها لقطارات السكك الحديدية للسيارات ، القادمة لها من الدول المجاورة أو العابرة لحدود هذه الدول ، كان لكل هذا أثر كبير في انعاش الوعي القومي في المجتمعات التي سادت في طريق التحديث . وقد أدى ذلك الى توسيع اهتمام جماهير أبناء كل دولة بما يحققه أبنائها المشتركون في المباريات الرياضية الدولية من انتصارات . وقد ترجمت تقوية الوعي الوطني الى نشوء نفرة وطنية وحدوث تعصب قومي مفرط من جانب جماهير الدول فيما يخص بالرياضة ، فانه خلال أول مباراة عالمية لبطولة الملاكمة بين « توم سايرز » من بريطانيا و « جون س . هيتان » من الولايات المتحدة في عام ١٨٦٠ اقتحم الجمهور البريطاني حلقة الملاكمة عندما بدأت بوادر الهزيمة تظهر على ابن وطنهم وبدأ أنه سوف يخسر المباراة . وانه جنبا الى جنب مع الاتجاهات العامة الأخرى مثل الزيادة في عدد التلاميذ في المدارس العليا وطول فترة التعليم الرسمي ، وأيام عمل أقصر وعطلة آخر الأسبوع أطول ، انه جنبا الى جنب مع كل هذه الاتجاهات ، انعشت النفرة القومية والتعصب الوطني مسألة الاشتراك في المباريات الرياضية الدولية سلبا وإيجابا .

وقد أسهم كل من الزيادة في أعداد المشتركين في المباريات وانعاش النفرة الوطنية والتعصب القومي في نفوسهم بالإضافة الى التطور الذي أدخل في تنظيم وإدارة المباريات الوطنية والدولية أسهم كل ذلك في تخفيف حدة القيود التي كانت تقيد من قبل التنافسية في المباريات من حيث الزمان ومن حيث المكان . وانه كما سبق أن أوضحنا فان التدريب في الألعاب الرياضية السابقة والتي كانت مساندة من قبل لم يكن يجري على أساس تقليد معين وعلى أساس أصول متعارف عليها ،

وذلك باستثناء الحال بالنسبة للألعاب الرياضية المتعلقة بالأعمال الحرة مثل سباق الخيل والرماية . وأنه حتى خلال السنوات الأولى بعد إقامة التنظيمات الرياضية الوطنية والدولية ، لم يكن الرياضيون يخضعون للتدريب بشكل منتظم . ولقد أظهر أهمية التدريب للرياضيين الهواة متعهدو المباريات التنافسية الدولية الذين كانوا هم أنفسهم رياضيين وكانوا يتدربون بشكل منتظم ، والذي جعل هؤلاء الرياضيين الهواة يتجهون الى أهمية التدريب ويدركون قيمته هو اقتضاح تفوق الأداء لدى هؤلاء المتعدين . ولقد زاد عدد الكتيبات والكتب المنشورة عن أساليب التدريب بالنسبة للألعاب الرياضية المختلفة بدءاً من عام ١٨٨٠ كما زاد بدءاً من هذا العام أيضاً نسبه حدوث ونسبة عنف أنشطة التدريب .

ولقد ظلت الرياضة خلال النصف الأول من القرن العشرين لدرجة كبيرة مسألة خاصة لا تدخل في نطاق المسائل السامة . وذلك على الرغم من ارتباطها بالقومية المتطرفة واتسامها بالطابع القومي . وقد كان موظفو الحكومة كثيراً ما يلقون الخطب والكلمات في المحفلات التي كانت تقام بمناسبة بدء الاحتفالات الرياضية وتلك التي كانت تقام عند انتهائها ، ومع ذلك ، فإن الحكومة لم تكن تضع سياسات خاصة بشأن الألعاب الرياضية ، ومع ذلك فقد كانت هناك استثناءات من هذا . فانه في عام ١٩٣٢ قدمت الحكومة الإيطالية مساعدة كبيرة ووعياً وتأييداً قوين بالنسبة لاعداد رياضيينها للدورة الأولمبية في « لوس انجيلوس » . وأنه من المعروف جيداً أن الحكومة الألمانية قد تدخلت صراحة في دورة الألعاب الأولمبية في برلين عام ١٩٣٦ ، وشاركت بشكل فعال في هذه الدورة . وأنه خلافاً للحال في الدول ذات النظام الفاشيستي ذلك النظام الذي يمجّد الدولة والعرق ويدعو الى اقامة حكم أوتوقراطي مطلق على رأسه زعيم دكتاتوري والتي كان من بينها إيطاليا وألمانيا ، خلافاً للحال في هذه الدول التي كانت تتدخل بصورة أو بآخرى في الرياضة ، فإن الرياضة في الدول الغربية الأخرى كانت بالنسبة لحكومات هذه الدول وفي تقديرها مسألة ذات أهمية ثانوية تدخل في نطاق المسائل التي تعتبرها هامشية .

### مرحلة انتماج النشاط الرياضي ضمن عمل الجهاز الإداري والحكومي للدولة بعد الخمسينات

أدى ظهور التنافس والتنافس بين كتلة الدول الشرقية وكتلة الدول الغربية وإزالة الاستثمار والزيادة المطردة في عدد الدول التي توفر الرفاهية لشعبها . أدى كل ذلك الى نشوء ونمو ارتباطات جديدة بين الرياضة وبين الحكومات المحلية والحكومة على مستوى الدولة . ولقد ارتبط بهذه التطورات السياسية زيادة أهمية الارتباطات بين المؤسسات الرياضية والمؤسسات التجارية . وأنه بعد عام ١٩٥٢ بدأت مرحلة جديدة في التطور التي حققتها الرياضة .

فان إحدى صور التنافس السلمي بين كتلة الدول الشرقية وكتلة الدول الغربية قد حدثت في مجال الرياضة . فان تدخل الدولة في الحياة الاجتماعية هو أقوى بوجه عام في الدول الاشتراكية - دول الكتلة الشرقية ، عنه في مجموعة الدول الغربية . وإن التنافس مع الدول الغربية كان دافعا للدول الاشتراكية لكي تعمل على تحسين وزيادة القدرة الادائية للصفوة من الرياضيين في هذه الدول .

وقد تحولت الدول الغربية في الخمسينيات الى دول تعمل على توفير الرفاهية لابنائها ، وكذلك تحولت الى دول تنسم بارتفاع مستوى تدخل حكوماتها في الحياة الاجتماعية . وقد عملت المؤسسات الرياضية في الدول الغربية كجماعات ضغط تسعى الى الحصول على المزيد من الاعتمادات من ميزانيات الدولة التي كانت تتزايد وقد كن أحد الأسباب التي دفعت الجهات الحكومية للاستجابة بصورة ايجابية الى المطالب المالية التي كانت تتقدم بها مؤسسات الرياضة هو زيادة هذه المنافسة ، وبالتالي زيادة تحقق مستوى أعلى من الأداء في الألعاب الرياضية الدولية نتج عن اشتراك رياضيين من دول الكتلة الشرقية بالاشتراكية .

كذلك فقد كانت رغبة دول العالم الثالث في الاشتراك في الألعاب الرياضية الدولية لانجازات حسنة في ميادينها حافظا لهذه الدول لأن تشجيع وتحول الألعاب الرياضية الهامة والتميزة . وعلى ذلك ، فانه بعد الحرب العالمية الثانية أدى اتساع نطاق التنمية الدولية الى زيادة اندماج مؤسسات الرياضة في نطاق نشاط الحكومات الوطنية في الدول النامية في العالم الثالث وأصبحت الرياضة في هذه الدول إحدى نشاطاتها وخضعت المؤسسات الرياضية لاشراف الدولة . وخلال الفترة ما بين سنة ١٩٥٠ ، سنة ١٩٧٠ ازداد الوقت الذي كان يخص لتدريب الرياضيين من أبناء هذه الدول ثلاثة أضعاف ، كما ارتفع مستوى أدائهم في الألعاب الرياضية . وان بعض الاجراءات الشاذة والاجراءات التي تخالف الأصول المرعية التي تتخذ في الوقت الحالي بالنسبة للرياضيين مثل اعطاء مستحضرات ( حبوب ) مخدرة للرياضيين في المسابقات الكبيرة لزيادة نشاطهم حتى يرتفع مستوى أدائهم وكذلك اخضاع الأطفال الصغار لتدريبات عنيفة ، كل هذه أمور تمثل مشكلات ترتبط ارتباطا مباشرا بهذه الزيادة في حدة وقوة المنافسة الدولية في مجال الألعاب الرياضية . ولقد ثبت أن ارتباط الرياضة في الدول بالمؤسسات التجارية هو في نفس قوة الارتباط بين السياسة والألعاب الرياضية . وان بعض المنظمات الرياضية قد تعرضت لضغوط ونفوذ المؤسسات التجارية وتصدت لنفوذ وتسلط هذه المؤسسات وقاومت كل نفوذ تجاري تعرضت له . ان الدول الغربية التي تستهدف سياساتها تحقيق الرفاهية لشعبها قد زادت فعلا نطاق الدعم والمساعدة للرياضة الدولية . ولكن الدعم والمساعدة اللذان قدما في هذا المضمار لا يكفيان لمواجهة جميع احتياجات المؤسسات الرياضية . وان موقف الحكومات في الدول الغربية ازاء الصفوة المتأززة من الرياضيين في هذه الدول يتسم بأنه مزيج من الاهتمام بهم والسخاء عليهم في بعض الأحيان ١٠

ومن اھمالهم والشح عليهم في أحيان أخرى. وقد خصص قسط كبير من الميزانيات المحلية والقومية للرياضة ، لترقية ولتقديم المساعدة للرياضات الترفيهية . ومع ذلك فقد بدأت المؤسسات التجارية تكشف ان الرياضة والمباريات الرياضية هي مجال طيب ووسيلة رخيصة من أجل الاعلان ، وقد خلقت الزيادة الكبيرة جدا في عدد الممارسين للألعاب الرياضية في السبعينيات سوقا مربحة من أجل الأجهزة والمهمات التي تستخدم في الرياضة .

## المواقف المدفوعة والمواقف التقدمية في الألعاب الرياضية التنافسية الدولية ملاحظة عامة :

لقد أدى تطور وضع الألعاب الرياضية من الألعاب الرياضية التقليدية ذات الطابع المحلي إلى الألعاب الرياضية الحديثة ذات الطابع الوطني وما أدى إليه ذلك الطابع الوطني وما أدى إليه ذلك من اتساع نطاق المنافسة ، إلى زيادة حدة التنافسات بين الهواة والاحتراف في الرياضة وبين الرياضة والسياسة .

ومن وجهة النظر العامة هنالك ثلاث مجموعات من العناصر المؤثرة تدخل في هذه المسائل وهي : - (أ) مؤسسات الرياضة الدولية واللجنة الأولمبية الدولية التي هيمنت على تطوير الرياضة على المستوى الدولي خلال النصف الأول من هذا القرن .  
(ب) الدول . (ج) المؤسسات التجارية .

ولقد زادت قوة تأثير المجموعتين الأخيرتين خلال القرن العشرين بينما تضاعفت قوة وتأثير المؤسسات الرياضية الدولية .

انه عندما تدرك مجموعة مهيمنة أن مركزها والقيم التي على أساسها وبمقتضاها اكتسب هذا المركز المشروعية ، معرضة للنقد وأنها موضع انكار من جانب مجموعات تكتسب نفوذاً ، فانه ينبغي عليها أن تجعل أيديولوجيتها - المبادئ والأفكار التي تؤمن بها - معبراً عنها بدقة وبوضوح وتجدها من أي لبس أو ابهام أو غموض وذلك من أجل أن تكتسب مركزها المشروعية وأن تحكم . وأنا أسمى الأيديولوجيات التي تفعل هذا أيديولوجيات المحافظة . وأنه يمكن التفرقة بين ثلاث مجموعات متنوعة من الأيديولوجيات المحافظة وهي : - (أ) - المذهب المحافظ على أساس الوضع الراهن .  
(ب) - المذهب المحافظ الذي يأتي بإصلاح أو تقويم أو التحرر المستتير ، وفي هذا التغيير يكون التسليم به على مضض وبكل صعوبة وأسف . (ج) - المذهب المحافظ الرجعي وهو الذي يحاول أن يغير الحالة الحاضرة ، بحيث يجعلها تسير إلى الوراء في اتجاه ونحو ماضٍ يعد مثلاً أعلى .

وأنا أطلق صفة تقدمية على الأهداف التي تستهدفها الأنشطة التي تمارسها تلك الجماعات التي اعتادت في الماضي أن تستبعد من مواقع السلطة القائمة ، ولكنها تكتسب الآن قوة ، وأن الأيديولوجيات التقدمية تنسم عادة بالاعتناع بأنه من الممكن إدخال إصلاحات جذرية تؤدي إلى توسيع نطاق السعادة في مجتمع ما أو بالنسبة للجنس البشري بعامه .

وان هذا الوصف للأفكار والمعتقدات والسياسات بأنها محافظة أو تقدمية يقوم على خصائص شكلية ولا ينطوي على حكم معين يتضمن الرأي بالنسبة لأي منها من حيث الميزات أو الآثار .

### مبدأ الهواة ومبدأ الاحتراف في الرياضة

انه من أجل أن نفهم الأسلوب الأيدولوجي لمبدأ الهواة في الألعاب الرياضية فان الأمر يتطلب أن نلقي نظرة فاحصة على تطورات هذا المبدأ . لقد نشأ مبدأ الهواة



فى القرن التاسع عشر فى الألعاب الرياضية الانجليزية التى كانت تمارس بواسطة اعضاء كل من الطبقات الاجتماعية العليا ( الارستقراطية ) والطبقات الاجتماعية الدنيا فى وقت واحد . فانه عندما زادت امكانات ابناء الطبقة الارستقراطية لاجراء اتصالات على مستوى المناطق وعلى مستوى الدولة ككل كفوا عن الاشتراك فى الألعاب الرياضية المحلية وارتبطوا بممارسين الألعاب الرياضية من نفس طبقتهم الاجتماعية بعلامات فى اماكن اخرى متفرقة غير الاقسام الادارية التى كانوا يقيمون فيها وجرمو ابناء الطبقات الدنيا من الاشتراك فى نواديهم ومن الاشتراك فى المباريات التى كانوا ينظمونها ، وقد تحولت خلال القرن التاسع عشر التفرقة التى قامت عليها الافكار عن مبدأ الهواية الى تفرقة تستند بدرجة اقل الى نظام الطبقات وتقوم على أساس قبول أو رفض المكافآت النقدية . أنه باستخدام طريقة الاقتراع السرى بالنسبة لعضوية النوادى ورفع رسوم الاشتراك فيها أمكن للنوادي أن تحتفظ بنظام اقتصار العضوية على فئات خاصة - فئة الطبقات الارستقراطية . ولكنه مع زيادة النفوذ الاجتماعى والفعالية الاجتماعية للطبقات الاجتماعية الدنيا ، لم يعد يحتمل نظام الحرمان المباشر للرياضيين الذين هم من الطبقات الدنيا من المباريات ومن المسابقات .

ولقد اضطرت المنظمات الرياضية التى فى الدول الأخرى والتي كان يسير أغلبها على النمط الانجليزى الى أن تأخذ بمبدأ الهواية البريطانى فى الرياضة ، وذلك بالنظر الى أن الرياضيين الانجليز . كانوا لا يقبلون الاشتراك فى المباريات الأجنبية ولا يقبلون دخول الرياضيين الأجانب فى المباريات التى تجرى فى بلادهم الا اذا توفر فى الرياضيين الأجانب الذين سوف يشتركون معهم فى المباريات شرط هو أن يكونوا من الهواة . ولقد ساعد كل من أمجاد الدولة البريطانية وشهرة الرياضيين البريطانيين على الأخذ بهذا المبدأ - مبدأ الهواية - وفى ألعاب رياضية أخرى كان يمثل العامل الآخر الذى ساعد على انتشار مبدأ الهواية فى رغبة الطبقة الارستقراطية فى أن يوجد فاصل اجتماعى يفصل بينهم وبين من هم أدنى منهم فى المرتبة الاجتماعية .

وأنه من أجل فرض الولاء لمبدأ الهواية اضطرت المنظمات الوطنية لأن تبذل قصارى جهدها من أجل أن تسيطر على جميع الأنشطة الرياضية التنافسية ، حتى تضمن عدم اشتراك أى رياضى محترف فى المباريات وعدم تقديم جوائز نقدية . وكان على هذه المنظمات أن تناضل ضد متعهدى المباريات الرياضية الدولية وضد الصور التقليدية للرياضيات المحلية للمباريات الرياضية حيث كانت تقدم جوائز نقدية . وانه ما لم تقدم المنظمة الوطنية للمنظمة البريطانية المقابلة ضمانا بأن اعضاءها الرياضيين سيكونون من طبقة الهواة كان يستحيل أن يقبل الجانب البريطانى الاشتراك فى المباريات . ولقد كان هذا الضغط من أجل فرض مبدأ الهواية أهم عامل شجع المنظمات الرياضية الوطنية على اقامة سلطة مركزية تسيطر على الرياضة وتشرف على الأنشطة الرياضية . وانه فقط بعد أن زاد انتشار ممارسة الألعاب الرياضية أثارت الحاجة الحقيقية من أجل التنظيم والادارة المركزية للمباريات والبطولات وهو الامر الذى أعطى المنظمات الرياضية علة وجود أكثر ثباتا .

وفى الوقت الذى استطاعت فيه منظمات رياضات الهواة أن تستأصل بنجاح الألعاب التقليدية التى كانت ترتبط بها جوائز نقدية ، ثارت تهديدات جديدة ،

فان المباريات الرياضية التي كانت تجتذب متفرجين كثيرين مثل لعبة القدم وكذلك الالعاب الرياضيـة التي تقوم على استخدام والاستمـانة بمـهمات وادوات ووسائـل تباع في اسواق اوسع من أجل تـعريض أخرى ومثـال ذلك الدراجـات ، كل ذلك أعطى امكانات للاستغلال التجاري . وانه بوجه عام لم يكن الـادريون الهواة في منظمـات الهواة يسيلون الى أن يقوموا بأنشطة تشكـل استغـلالا تجاريا لرياضتهم . وكان لابد من قيام مؤسسات جديدة كان ينظر اليها كتهديد للسلطة المركزية لمنظمات الهواة المجردة . وهكذا فانه خلال مرحلة الانتقال كلها ، كن على منظمات الهواة أن تدافع عن نفسها – مع درجات متفاوتة من النجاح – ضد محاولات اقامة تنظيـمات مهنية في فروع الالعاب الرياضية التي يمكن نشوء إمكانات الاستغلال التجاري فيها . وانه في ظل هذه الظروف أصبح مبدأ الهواة ايدولوجية محافظة . ويمكن ملاحظة ذلك في الحالات التي اضيفت بها صفات الكمال ورسمت فيها صورة مثالية محاطة بالاعجاب الذي بلغ درجة التقديس لبعض الالعاب الماضي . واننا نجد ان مؤلفات تاريخية كثيرة قد تحدثت بتجاهل واستخفاف عن الالعاب الرياضية الكثيرة التي كانت تقام في احتفالات رياضية تقليدية تقدم فيها للفائزين جوائز مادية ، وقد كان هذا هو الحال أيضا بالنسبة الى التقليد الذي جرى عليه بعض المتحمدين وبعض النبلاء والسادة الانجليز بالنسبة لاقامة احتفالات دولية تقدم فيها الالعاب رياضية تجرى فيها المراهنات على المتسابقين . وقد جعل الكثير من المؤرخين من أشخاص مثل تلاميذ المدارس الخاصة الذين يتبارون في المباريات الرياضية من أجل شرف زوجاتهم أو أبنائهم أو صديقاتهم والمصارعين القدامى الذين كانوا يتبارون في المباريات الأولمبية التي كانت تجرى في المعبد الاغريقي القديم ، والرياضيين الذين كانوا يشتركون في المباريات تكريما لـلـدنهـم وقرامهـم ، جعلوا من كل هؤلاء رموزا مقدسة وأضفوا عليهم صفات الالهة وأحاطوهم بهالات الاجلال والاعجاب .

وعندما ازداد نطاق المنافسات الدولية وازدادت أهمية الالعاب الأولمبية ، أصبحت مهمة المحافظة على مبدأ الهواة واحترام القواعد والأصول التي يقوم عليها هذا المبدأ إحدى الاهتمامات الأساسية التي تعنى بها اللجنة الأولمبية الدولية . وتمثل السلطة المخولة لهذه اللجنة في مجال الالعاب الأولمبية في أنها هي التي تقرر أي الالعاب الرياضية يقبل في نطاق الالعاب الأولمبية وأي الدول يسمح لها بالدخول في هذه الالعاب . غير ان سلسلة الأعمال نفسها المنوطة باللجنة التي ساعدت على تصوية موقع السلطة لها بوصفها الحارس على باب دخول الالعاب الأولمبية الدولية وصاحبة السلطة في هذا المجال ، قد أدت الى تقويض القواعد والأسس التي تحكم مبدأ الهواة في مجال الالعاب الرياضية الدولية . إذ أن الزيادة في نطاقه وفي حتى المنافسة للرياضيين والى اتساع نطاق سلطتها في مجال اختيار الالعاب وقبول دخول الدول والسماح باشتراك اللاعبين في الالعاب التي تنظمها . ولقد كان المتكلمون بالاهتمام بالمسائل المتعلقة بالرياضة في الدولة والتجار المهتمون والمعنيون بهذه المسائل على استعداد لتلبية ومواجهة الاحتياجات في هذا الصدد . وانه من أجل أن تحافظ اللجنة الأولمبية الدولية على مكانة الالعاب الأولمبية بوصفها أهم احتفالات رياضية ومن أجل أن تتيح للخطوات التي خطتها في هذا الاتجاه أن تسير قدما في سبيل تحقيق انجازات أكبر وأسمى كان عليها أن توسع معايير مبدأ الهواة .

ويمكن وصف سياسة اللجنة الأولمبية الدولية فيما يختص بمبدأ الهوساوية في هذا العصر بأنها مبدأ محافظة تحرر بالنسبة لبعض المبادئ القديمة التي كانت تحتفظها اللجنة قديما في مجال الهواية . فان أغلب الاداريين في اللجنة وأغلب أعضائها قد أحسوا بأن مبدأ الهواية هو قيمة جذيرة بالاحترام ، ولكنهم في الوقت نفسه قد أدركوا أن التمسك بالقواعد والمبادئ القديمة التي أصبحت غير متوافقة مع مسيرة التقدم ومع ظروف العصر سوف تكون عاملا معوقا للخطوات المتجهة نحو تحقيق إنجازات أسمى . ولذلك ، فإن الاداريين في اللجنة والعاملين فيها والمنظمات الرياضية الدولية قد قاموا - وان كان ذلك على مضض - بتوسيع نطاق القواعد والأصول التي يقوم عليها نظام اللجنة بصفة تدريجية في أول الأمر ، وبعد ذلك خلال السبعينيات بقوة دافعة أقوى . وفي عام ١٩٨١ استبعدت اللجنة الأولمبية كلية فكرة مبدأ الهوساوية من مجموعة القواعد المنظمة لها .

وان تلك القرارات التي صدرت سنة ١٩٨١ تظهر أن منظمات الرياضة تعلق على مسألة الهيمنة على الرياضيين وسلطتها عليهم أهمية أكثر من الأهمية التي توليها لمسألة ما اذا كانوا يحققون ربما ويحصلون على أموال عن طريق ممارستهم للرياضة واشتراكهم في المباريات . لقد اتسع نطاق الامكانيات بالنسبة للرياضيين ليحققوا مكاسب مالية وليحصلوا على أموال ، ولكن المنظمات الرياضية هي وحدها التي قد سمح لها بأن تدفع الأموال . وأنه بالنسبة للعقود التي تبرم بين الأشخاص والجهات المعنية بالرياضة وبتنظيم المباريات الرياضية الدولية وبين الافراد الرياضيين لابد أن تعتمد وتجاز من جانب المنظمات الرياضية .

وان النتائج التي ترتبت على هذا الاتجاه المستتير والتحرري للسياسة المحافظة للجنة الأولمبية الدولية تتمثل فيما يلي : -

١ - ان إلغاء قاعدة الهواية يعني أن المنظمات التجارية سوف تصبح ذات نفوذ أقوى وسوف يكون تدخلها على نطاق أوسع في مجال تنظيم الاحتفالات الخاصة بالمباريات الرياضية . اذ أن اللجنة الأولمبية الدولية قد إوهنت وظيفتها كحارس على باب الدخول للمباريات الدولية . انها لم تعد بعد تستطيع أن تتصرف في هذا المجال باعتبار انها تتعامل مع الافراد الرياضيين والمنظمات الرياضية التابعة لها وفي حدود هذا النطاق وحده فقط . ولم يعد هنالك بد من الاعتراف رسميا بمصالح المنظمات التجارية تلك المصالح التي كانت دائما موضع نزاع ، وان هذا من شأنه أن يجعل تنظيم الاحتفالات الرياضية الكبيرة أكثر تعقيدا . فان المصالح التجارية للمارضة تستطيع أن تبرر المبدأ الذي يستوجب اشتراك الرياضيين الأكفاء والذين لديهم القدرات والخصائص الطبيعية على مستوى العالم كله في المباريات الدولية .

٢ - لقد وضعت اللجنة الرياضية الأولمبية نفسها في موضع منافسة مع المنظمات المعنية بالألعاب الرياضية للمحترفين فيما يختص بالسماح باشتراك الرياضيين في المباريات . وأنه في الوقت الذي لا تزال توجد فيه تفرقة وتمييز بشكل رسمي بين الرياضيين الهواة والرياضيين المحترفين ، فانه لم يتحدد بصفة قاطعة من الفتيين يستطيع أن يشترك في المباريات الأولمبية الدولية وفي البطولات الدولية الأخرى . فالآن ، أما وقد أخفى هذا التمييز بين الهواة والمحترفين ، فإن المرء ليتساءل : هل سوف يشترك المزيد من الرياضيين الهواة السابقين في مباريات المحترفين أو أن

المزيد من الرياضيين المحترفين سوف يشتركون في المباريات التي كانت من قبل مقصورة على الهواة .

إن هنالك سببا هاما يدفع الى توقع أن الألعاب الأولمبية والمباريات الدولية الأخرى للهواة سوف تستمر تحمي وتحمي وتحمي ولاه الرياضيين السابقين من الهواة لبدا الهواة . ألا وهو تفضيل اشتراك رياضيين من الدول الاشتراكية في مثل هذه المباريات ، فإن المستوى العالي للأداء الرياضي للرياضيين من أبناء الدول الاشتراكية يغري ويحث الرياضيين الآخرين الذين هم من دول أخرى ليتنافسوا معهم وإنه في ألعاب رياضية كثيرة لا يمكن أن تنظم منافسات دولية ذات مغزى بدون اشتراكهم .

### الرياضة والسياسة

إنه منذ ذلك الحين الذي قامت فيه الاتصالات والاجتماعات على مستوى دولي بشأن المعالجة والتشاور والاتفاق في شأن أمور متعلقة بالرياضة ، فإن الأفراد والوفود التي تشترك في هذه الاتصالات نادرا ما يخفون مشاعرهم وآراءهم بوصفهم أبناء دولة ما ومن مواطنيها حال مناقشتهم للأمور المتعلقة بالرياضة ، بمعنى أنه باستثناء حالات نادرة فإنهم يكونون متأثرين بآرائهم ومشاعرهم الوطنية في الاتصالات الدولية ، وإن الصراعات بين الدول تؤثر بشكل مباشر على الاتصالات بين الرياضيين ، وذلك بوجه خاص عندما تصل هذه المشاعر الى درجة عالية الى حد ما من القوة . وكان فحوى الرأي الذي كونه « لنك عن مهمة السلام وفكرة هدفه خلال الألعاب الأولمبية بأنها هدفان للمبارون » بير دي كوبرتان « مؤسس الألعاب الأولمبية الحديثة » يحظيان بأقل قدر من الاعتبار . وإنه في حوالي عام ١٩٠٠ أثناء حرب « البوير » في جنوب أفريقيا - وقد كانت هذه الحرب بين البوير وهم من أصل هولندي والانجليز - أثناء هذه الحرب رفض الرياضيون الانجليز والرياضيون الهولنديون أن يتقابلوا الى مباريات رياضية سواء في بريطانيا أو في هولندا . ولم يسمح لألمانيا بدخول الألعاب الأولمبية التي عقدت سنة ١٩٢٠ في بلجيكا التي كان قد غزاها الألمان منذ سنوات قليلة .

وإنه في الفترة الحالية التي تشهد الاندماج المتزايد للنشاط الرياضي ضمن المسائل التي تعني بها الدولة وتدخل في اختصاصها ، فإن الحكومات الوطنية ذاتها تثير مسائل ذات طابع سياسي في الرياضة حتى عندما لا يشعر الرياضيون بأن لهم دخلا في هذه المسائل ، وذلك كما كان الحال - مثلا - في حالة مقاطعة الألعاب الأولمبية في موسكو سنة ١٩٨٠ . ولن هذا الاتجاه يؤثر أيضا على التنظيم الدولي للرياضة . وأنه في خلال السبعينات أنشأت المنظمات الرياضية الوطنية « اتحادا للجان الوطنية الأولمبية » ، وأن الاتحاد يحاول أن يؤثر على سياسة اللجنة الأولمبية الدولية . وأن الطبيعة الخاصة لهذه الهيئة المسيطرة على الألعاب الرياضية الأعلى المستوى الدولي ليس من السهل أن تكون على طول الخط متوافقة وغير متعارضة مع التدخل المتزايد للدول في مجال الرياضة واندراج الرياضة ضمن نشاط الدولة في أنحاء العالم .

وبعد الحرب العالمية الثانية رحب كل شخص معنى بالرياضة في الدول الغربية بالاستعداد المتزايد من جانب الجهات الحكومية في الدول لتحويل الصقوة من الألعاب الرياضية والألعاب الرياضية الجماعية . وإنه كما هو الحال في مجال التربية

والتعليم والرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية ، فقد أدى مثل هذا الدعم الذى تقدمه الدولة للرياضة بالتدرج الى وضع قوة واقعية وفعالية من جانب الدولة ومن جانب الهيئات المحلية في مجال الرياضة . وأن هذا الوضع لا يثير مشكلات ما دامت سياسات هذه الهيئات منسجمة ومتطابقة مع سياسات المنظمات الرياضية ، وأنه على المستوى الوطنى ، بدأت هيئات الدولة ومصالح المنظمات الرياضية تتعارض وتتباعد كل منهما عن الأخرى وينتفى الانسجام بينهما وذلك عندما أرادت هيئات الدولة أن تنشط ممارسة الرياضة بين المواطنين الذين ليسوا أعضاء فى منظمات رياضية ، مبدأ الرياضة للجميع ، ويرى البعض أن المنظمات الرياضية لم تجذب أعدادا كبيرة من الأعضاء لأنها توجه نفسها نحو إنجازات عظيمة جدا لدرجة تجعلها تركز على تحقيقها عن طريق الاهتمام بالصقوة من الرياضيين ولا تهتم بمسائل بسيطة مثل العمل على اجتذاب أعضاء جدد قد يكونون من المبتدئين الذين لا يساعدون على إنجاز مشروعات هذه المنظمات وإنجازاتها العظيمة . وقد اقترح انشاء صور تنظيمية جديدة تتطور بمعاونة من جانب هيئات الدول وهو الأمر الذى يشكل تهديدا آخر للسلسلة المركزية للمنظمات الرياضية . وقد انتقدت المنظمات الرياضية هذه المقترحات بعنف وبجحاح بوجه عام .

وإنه طبقا لتعريضنا السابق لمبدأ المحافظة يمكن أن تنعت محاولة المنظمات الرياضية حماية استقلالها من هيئات الدولة بأنها سياسة محافظة . وبالتبعية يمكن أن توصف سياسة هيئات الدولة التى تستهدف فرض قيمها وأهدافها فى مجال الرياضة بأنها سياسة تقدمية ، وأن الخصائص المميزة للسياسة التقدمية تتجلى فى سياسة « الرياضة للجميع » أى تعميم الرياضة بين سائر أبناء المجتمع بحيث لا تقتصر على أعضاء محددين فى منظمات « نواد » رياضية . وأن هذا الموقف التقدمى ملموس أيضا فى علاقات الرياضيات الدولية ، ويثبت منع جنوب افريقيا من الألعاب الأولمبية .

وإنه كنتيجة لسيادة أهداف الدولة فى مجال الرياضة فإنه يصبح من غير المؤكد ومما يصعب التنبؤ به استمرار اشتراك كل الأكفاء الذين لديهم المقدرات والخصائص اللازمة فى المباريات ، ذلك الهدف الذى تتبعه المنظمات الرياضية ولكن الدول يمكن أن يكون لها أهداف أخرى متعارضة فى هذا المجال . وإن اندماج الرياضة الوطنية فى إطار أنشطة الدولة يجعل مسألة اتباع المنظمات الرياضية سياسة محافظة فى علاقاتهم مع الدول مشكلة يصعب حلها . وأن اتباع سياسة مستقلة من جانب المنظمات الرياضية هو أمر لا يتفق مع علاقات السلطة الجديدة . ولكنه من المهم أن تتحقق من أن هذه المنظمات الرياضية الخاصة قد نجحت فى بناء شبكة مثبته فروعا فى العالم كله بحيث يستطيع المركز الرئيسى للمنظمات التحكم فيها كلها وهى تسمى الحركة الأولمبية ، فالحركة الأولمبية محكومة مركزيا منذ أكثر من ثمانين عاما ويشمل نشاطها العالم كله . وأنه لم تستطع أية منظمة عالمية أخرى أن تفرض الخضوع لما تقضيه من قواعد قرارات وتعليمات بين الدول الأعضاء طوال هذه المدة . وإنه إذا خضعت المنظمات الرياضية الدولية لمواقف السلطة التى حصلت عليها الدول الوطنية فى مجال الرياضة ، فإنها ستعرض لخطر يتمثل فى أن نفس المناقشات السياسية التى تحد من فاعلية منظمة عالمية مثل هيئة الأمم المتحدة سوف تضعف أيضا الحركة الأولمبية .

وإن أولئك الذين يروجون لسياسة تقدمية للمنظمات الرياضية يجازفون بأن يعرضوا هذه المنظمات لهذا الخطر . أنه عندما تعد الرياضة التنافسية الدولية أنها

وقت يضيع ونقود تنفق بدون قيود وبدون موانع فإن هذا الخطر لا يقسم مشكلات خاصة، ولكنه إذا عُلقت أهمية ما على الرياضة لتنافسية الدولية ، فإنه ينبغي أن نضع النظر في المشكلة التي أوجدها رئيس اللجنة الأولمبية الدولية « أفيرى برانديج » ، في صفحة ٤٢ من تقرير اللجنة الأولمبية الدولية عن الفترة من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٦٨ والتي نص حديثه بشأنها هو كما يلي : « أنه في عالم تسود فيه الأخطاء، وينتقصه عنصر الكمال ، إذا كان الاشتراك في الألعاب الرياضية سوف يتوقف في كل وقت تنتهك فيه القوانين الانسانية ، فإنه لن يكون هنالك مباريات دولية . »

إن المشكلة الأساسية للمنظمات الرياضية في عالم اليوم تتمثل في إنشاء معيار لتمييز المسائل التي تدخل في نطاق الشئون الوطنية وتلك التي تدخل في نطاق الشئون الدولية التي ينبغي أن تكون خاضعة لهيئات الدولة عن تلك المسائل التي ينبغي أن تتبع في شأنها المنظمات الرياضية الدولية سياسة خاصة بها لصالح الطبيعة العالمية للرياضة التنافسية .

# مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية  
مساهمة في إثراء الفكر العربي

- ⑤ مجلة رسالة اليونسكو
- ⑤ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
- ⑤ مجلة مستقبل التربية
- ⑤ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف
- ⑤ مجلة (ديوجين)
- ⑤ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا العربية.  
تصدر طباعتنا العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة مختصة من الأمانة العربية.

---

تصدر الطبعة العربية بالانفاق مع الشبكة القومية لليونسكو وبمبادرة  
الشب القومية العربية ووزارة الثقافة بجمهورية مصر العربية.

# الرياضة والمجتمع

التغير  
الاجتماعي  
والمرأة

في الرياضة الإفريقية

من أكثر المعتقدات شيوعاً حول أفريقيا - التي اعتدنا أن نسميها « القارة السوداء » - هي أن كل شيء فيها يتغير بسرعة . ويتصل بعض تلك التغيرات التي تشهدها القارة بالدور الذي تضطلع به المرأة في الرياضة الإفريقية ، ذلك الدور الذي يؤثر حالياً في معايير المجتمع الإفريقي المعاصر وقيمه .

إذ أدى التغير الذي طرأ على السلوكيات والمعتقدات إلى تبديل صورة التغيرات التي تتصل باشتراك المرأة في الرياضيات والألعاب . فقد تحقق النمو وانتطور اللذان شهدتهما الرياضة في أفريقيا - خاصة في نيجيريا - من خلال الانتشار لا الابتكار . ينحصر ذلك الانتشار عندما ينتقل نمط ثقافي من مجتمع إلى آخر أو من قطاع داخل مجتمع إلى قطاع آخر داخل المجتمع ذاته ، وعندما تكون التغيرات - الاختلافات في الرياضة والآداب والمعرفة الفنية والزواج والمنهج الدراسية - متصلة ببعضها البعض فبعد توحيد نيجيريا على يد اللورد لوجارد في سنة ١٩٠٠ أصبحت هناك إمكانية لحدوث الانتشار كنتيجة لانتاحة فرص التفاعل بين المدارس والمجتمعات . غير هذا التفاعل من النظرة الاجتماعية إلى الشباب في كافة أرجاء الولايات التسع عشرة التي تتألف منها البلاد ، الأمر الذي أدى إلى التزاوج بين أفراد القبائل الذي ازداد بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة . وبازدياد عدد أنواع الرياضة التي تمارسها المرأة من ثلاث ألعاب



## بقلم: چى.ا.أديدى

هو رئيس قسم التعليم الطبيعى والصحي بجامعة ايباران ،  
ايباران - نيجيريا

### ترجمة: أحمد مرسى أحمد

ليسانس آداب لغة انجليزية من جامعة القاهرة ودبلوم فى  
الترجمة • مترجم تحريرى بمجلس الشعب

هى كرة الشبكة ، تنس الطاولة ، والجري الى عشرة ألعاب تشمل كرة بسلة والتنس وكرة اليد والهوكى والكرة الطائرة والبارمنتون والاسكواش • وقد حذفت كرة الشبكة - باعتبارها محصورة فى الدول الإفريقية الناطقة بالانجليزية - من القائمة عقب التطورات الأخيرة الرامية الى تشجيع الرياضيات والألعاب الشائعة فى كل من البلدان الأفريقية سواء الناطقة بالفرنسية أو الانجليزية •

وفى خلال الستينات أبطأت عملية التفاعل ، اذ كانت المجتمعات الإفريقية يعوزها بعض متغيرات الانتشار وبصفة خاصة التزاوج بين مختلف السلالات والتكنولوجيا الحديثة • علاوة على وجود فجوة فى الاتصال بين دول أفريقيا وأقاليمها • كما لم يكن تعليم الشباب والفتيات يسير بصفة منتظمة ، وكانت نسبة الفتيات اللاتى يتلقين تعليمًا ثانويًا وتمهيديا وتدريبًا على الرياضات تقل عن مثيلتها من الشباب • فمن بين تسعة وستين ألفًا وتسعمائة وواحد وأربعين طالبًا فى كل المدارس الثانوية - الحديثة فى الولايات الغربية النيجرية السابقة عام ٧٤/٧٣ بلغت نسبة الفتيات ٤٠٪ بينما لم تتعد ٣١٨٪ فى المدارس الثانوية - مدارس القواعد فى السنة نفسها من بين مائة وخمسة آلاف وثمانمائة وخمسة وخمسين (١) • فى العام ذاته بلغت نسبة الفتيات الملتحقات سبعمائة وخمسة وسبعين طالبة فقط بنسبة ١٦٧٪ من اجمال أربعة

آلاف وستمائة وخمسة عشر طالبا التحقوا بكل جامعات إيبادان . بينما بلغ العدد في جامعة آيفي خمسمائة وثمان وستين من بين ثلاثة آلاف ومائتين وأربعين بنسبة ١٧.٥٪ (١) . وقد بدا هناك بعض التحسين التدريجي وإن كان يبشر بالأمل بالنسبة لانتظام الفتيات في المعاهد الليلي على مدى السنين ، هذا الاتجاه مشجع للغاية كما يتضح من الجدول رقم (١) الذى يغطى الفترة من ٦٧/١٩٦٦ - ١٩٧٠ - ٧١ فى كل الكليات النيجيرية .

## الجدول رقم ١

### انتظام الطالبات داخل المعاهد العليا

العام	اجمالى عدد الطلبة	عدد الطالبات للطليات	النسبة المئوية بالنسبة للعدد الاجمالى
٦٧/١٩٦٦	٨٨٨٨	٩٨٦	١١.١٪
٦٨/١٩٦٧	٧٠٥٨	٩١٢	١٢.٩٪
٦٩/١٩٦٨	٨٥٨٨	١١٥٢	١٣.٤٪
٧٠/١٩٦٩	٩٦٩٥	١٣٧٠	١٤.١٪
٧١/١٩٧٠	١٤٤٦٨	٢٠٧٤	١٤.٣٪

تقرير : اللجنة الاقتصادية الخاصة بالأمم المتحدة لشنون افريقياسا - نيجيريا  
( تقرير عن دولة ، رقم ١ م ٧٣ - ٢٦٥٢ )

لقد تغيرت القيم والمعايير في الرياضيات والألعاب الافريقية بدرجة ترفض تفرقات تعيد اشتراك المرأة في الرياضيات الافريقية التى تنشر بسرعة مذهلة فى كافة أنحاء القارة . فكل انسان يود أن يكون ناجحا وجاهزا اجتماعيا . أما من حالة الاستعداد تلك ، فالرياضات والألعاب لم تعد مجرد مسألة تتعلق بالاستجمام البدنى والمرح بهارة ورشاقة ونشاط محض ، بل أصبحت عملا كبيرا ووسيلة من وسائل الترويج لمصالح تجارية ، علاوة على كونها قناة من قنوات التغير الاجتماعى . كذلك يستخدم بعض نجوم الرياضة وأبطالها الذين أتوا من قرى أو من احياء فقيرة فى ترويج مصالح تجارية . علاوة على تمتع البطولات الرياضية أو مهرجانات السباحة برعاية مصالح تجارية ، ويطلب الى أبطال كرة القدم مثل بيليه بترويج مختلف المنتجات - مثل البيبسي كولا - داخل نيجيريا .

## دراسة حول الرياضات والوضع

### الاجتماعى للمرأة

تظهر دراسة أجريت منذ فترة مضت أن من بين الرياضيات اللاتي حزن مكانة رفيعة في الرياضيات والألعاب كانت منهن نسبة كبيرة من عائلات ثرية مولعة بالرياضات . بينما نالت الرياضيات ذوات الأداء المتواضع دراسيا وضعا أقل في الألعاب الوطنية الهامة ومحدودة الأهمية على حد سواء . وحقت نسبة أكبر من الرياضيات وضعا أفضل في الألعاب كمنصلة للحوافز التي منحن إياها من قبل والديهن . وتمكنت الرياضيات الآتيات من بيوت منهارة أو بها تعدد أزواج أن يبلغن مكانة أرفع من خلال تكريس أنفسهن للرياضة . وتدل الدراسات على أن حالات جنوح الأحداث بين الرياضيات يمكن أن تعزى لبيئة مؤلفة من بيوت منها أو بها تعدد أزواج أو أداء مدرسي متواضع أو مكانة متواضعة اجتماعيا واقتصاديا . انظر جدول ( ٢ ) .

### جدول رقم ٢

#### جدول رقم (٢) توزيع الحالات بين النساء اللاتي يشتركن في ألعاب

درجة الحالة	الألعاب القومية البازرة		الألعاب الأخرى الأقل		القيمة الاجمالية	درجة الحرية	مستوى الثقة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة المئوية			
بيوت ليس بها تعدد أزواج	١٨	٩ر	٩	٦	٠٢٧٢٥	٢٥	٠٨
بيوت بها تعدد أزواج	٣٧	١٨ر٦	٢٦	١٨	٠١٠٠٠	٦١	٠٩
بيوت منهاره	٦٣	٣١ر٦	٦٢	٤٢	١٠١٦٢٨	١٢٣	٠٢
بيوت مولعة بالرياضة	٧٨	٣٩ر٣	٤٧	٣٢	٠٧٨٦٥	١٢٣	٠٤
الأداء المدرسي المتواضع	٣	١ر٥	٣	٢	—	٤	٠١

في المناطق منخفضة الدخل في بعض البلدان الأفريقية مثل غانا وكينيا وسيراليون وأوغندا استغلت الرياضة والترفيه كوسائل مساعدة في تحقيق تعليم أفضل وتوظيف أعلى ومنع لحوادث الشغب ، والارتفاع بوجه عام بمستوى من يعيشون في الأحياء الفقيرة ففي نيجيريا أفرزت الرياضيات واحدا من أعظم التغيرات للأحسن : إذ أتاحت للرياضيين البارزين فرصا للعمل في المؤسسات الخاصة والحكومية ، لم يكن ممكنا بالانتماء اليهم الحصول عليها في الظروف العادية .

وكما بين لنا الجدول رقم ٣ تمكنت نسبة أكبر من الرياضيات الآتيات من بيوت فقيرة . إلا أننا إذا حسبنا القيمة الكلية فلا يبدو أى من اختلافات الجدول ٢ ، ٣ له مغزى من الناحية الإحصائية عند مستوى الثقة ٠.٥ و . قامت هذه الدراسة الاستكشافية على أساس بيانات جمعت باثنين من الاستادات الرياضية بايادان فى نيجيريا ( وهما ليبرنى واولوبادان ) وحتى يمكن أن نصل الى تغطية أكثر دلالة لفرص العمل والحالات المختلفة فانه بحاجة الى تجميع بيانات من ولايات أخرى ، على هيئة عينة يتم اختيارها جزافيا ثم ترقب للنظر فى التغيرات المبينه بالجدول ، أى : البيوت المختلفة والاداء الدراسى .

ونيجيريا باعتبارها دولة تمر بعملية تغير يجب أن نتناولها باعتبارها كيانا يضم رياضات مجانسة ووسائل ترفيهية يتم تعديدها حتى تتفق مع الوظائف الحديثة التى تتأثر بقوى داخلية وخارجية شتى . والقوى الخارجيه كبيرة بدرجة هائلة حتى انها أصبحت نتيجة لاقتباس عناصر من ثقافات أخرى . إلا أنه من المفيد هنا أن ننظر للتغير باعتباره عملية يتم عن طريقها تعديل المؤسسات التقليدية بحيث تتلاءم مع الوظائف الحديثة فور أن تدرك ادراكا تاما المشكلات المتضمنة فى النظرة الوظيفية . وهناك اتجاه ملازم لذلك ينادى بتقليب الوظائف الحديثة على المؤسسات التقليدية . فالتغير الوظيفى النابع عن معرفة جديدة يمكن أن يؤدي الى تغير اجتماعى أسرع وأيسر ، بينما قد يكون التغير البنائى بطيئا وصعبا اذ يمس عادات قديمة وعددا أكبر من السكان . المجتمعات الأفريقية مهية للتغير الوظيفى ، نظرا لان الآباء يميلون للاعتماد على النظام المدرسى للاحداث تغير داخل أنماطهم ، وهذا هو توقع غالبية هؤلاء الأطفال أيضا ، اذ يتطلعون الى المدرسة لاعطائهم وضعاً جديدا .

وقد شهدت الحقبتان الماضيتان رياضات والعبا اتخذت أبعادا أهم فى حياة الشباب الأفريقى ، اذ أتاحت لأفراده فرصا متكافئة لممارسة الرياضة بغض النظر عن بيئتهم الاجتماعية والاقتصادية . ويتوقف مدى تأثير الفرد بالتغيرات البيئية على درجة التغيرات الفاصلة عند نقل المهارات والقيم اليه وقوة الأنا عنده . وتعتمد إمكانية التغير على درجة التنافر بين الصفات البيئية والشخصية . ومن خلال الدراسات التجريبية يمكن التعرف على ثلاثة فواصل لخافية بين الشباب الذين همم على اعتاب الاضطلاع بأدوار باعتبارهم فى مرحلة البلوغ . ( التغير ) الفاصل الأول : ( أ ) من دور مسئول ، ( ب ) من خضوع الى سيادة ، ( جـ ) من سلوك جنسى محظور الى نشاط جنسى والاضطلاع بأدوار أمرية .

وهناك أيضا تغيرات الأدوار التبادلية والتغير الذى يقتضى اكتساب دور جديد داخل المجتمع . فى تغير الأدوار التبادلية يصطف الشباب من الجنسين معا للتبارى مع فريق آخر يضم شبابا من الجنسين أيضا على أساس مدرسى أو فصلى متبادل . وتزايد التوقعات السلوكية ببلوغ مجموعات تنتمى الى أى من الجنسين أو الأصول العرقية مستويات أعلى من النضج البيولوجى والاجتماعى . ويصبح التتابع المنهجي لتغير الأدوار المتبادلة علامات ارشادية متبادلة فى إطار التعلم . مثلا : يختلف النمط السلوكى لابن فى الرابعة عشرة من عمره داخل بيئة والده عن سلوكه فى الفصل أو للمعب . فتكلا الموقفين يزيد التوقع السلوكى . ان التغير يفرض استمرار التجربة والوعى الاجتماعى . ويجب أن يتم التعرف تماما على المطالب السالفة قبل اكتساب مطالب اضافية نابعة من طبقة اجتماعية أخرى .

أما التغير المتضمن اكتساب دور فهو أكثر فجائية من تغير الأدوار التبادلية . ففي هذا النوع من التغير يضطلع المرء بدور جديد ويدخل في طائفة جديدة من العلاقات تربى الفتاة الأفريقية بحكم التقاليد لتكون مطيعة وخاضعة وصبورة ، بينما يتوقع من الشباب أن يكون عدوانيا وقويا وجريئا ومحترما ومستولا . وكل الأفارقة مطلوب منهم أن يتزوجوا ، بل إن الزواج علامة بارزة على بلوغ الفتى والفتاة مرحلة البلوغ . وتندمج العوامل الاجتماعية للرياضة . فالمجتمع زراعي بطبيعته ، وهناك تقسيم واضح للعمل بين أفراد . يعنى الرجل بزراعة أشجار المحاصيل وطرق الحاصلات الزراعية والبطاطا الصينية وحصدنها وصحن الفواكه الزيتية ومعالجتها ، بينما تولت المرأة استزراع الحاصلات الغذائية مثل الكاسافا (١) . والذرة والخضروات .

وبإدخال نظم التعليم الحديثة نالت الأنثى الصغيرة قدرا معقولا من الحرية يتيح لها الآن ترك « الوصية عليها » والذهاب إلى المدرسة حيث تتفاعل مع أترابها ومع الذكور بقدر معقول . أما في المدرسة ، فإن الفصل ( بين الجنسين ) والذي يمتاز بصرامته بالقدر المجدى اقتصاديا فيبدو الآن - أخذا في التراخي ويميل الشباب الذين لم ينالوا قسطا من التعليم ويقومون بالبيع لحساب آبائهم أو الأوصياء عليهم لكسب قدر من المال إلى الزواج في سن مبكرة من البلوغ، تتراوح بين ثلاثة عشر إلى خمسة عشر عاما بين المسلمين وثمانية عشر وعشرين عاما بين غيرهم ، مما يمثل عقبة أمام إطلاق حرية المرأة في ممارسة الرياضة على قدم المساواة مع الرجل .

### الحفلية الاجتماعية

يختلف الوعي الاجتماعي عند الرجل والمرأة من وصية إلى أخرى ، ويرتبط مباشرة بأهمية الشباب بالنسبة للأعمال التي يزاوئها أبائهم . كما قد تختلف النشاطات الاقتصادية للمرأة اختلافا جذريا بين وصيتين يقول هذا الاختلاف على أساس عدد من العناصر الاقتصادية والاجتماعية . والسمة الأساسية لتلك الحياة الاجتماعية هي تقييد حركة الفتيات وتقليل حرية الحركة الممنوحة للفتيات .

تدرب الأنثى الأفريقية الشابة لكي تظل في البيت تعاون قريباتها ، أو تلعب مع أفراد من عائلتها أو تسلي نفسها . يتضح هذا التقييد المكاني في أن الذكر الصغير اعتبارا من العالم الثالث إلى الرابع يرسل خارج البيت من وقت لآخر كي يلعب مع أقرانه ويندمج مع أقرانه البالغين وجيرانه . أما التغيرات التي نشأت فيما يتصل بالرياضة فذات أهمية اجتماعية وثقافية .

### التحرور الاجتماعي :

أعدت أقدم البرامج المدرسية - بما فيها الترفيه والرياضة - وفقا للأعراف الدينية والتقليدية للناس . وكان هناك فصل للذكور عن الإناث في النشاطات التي تمارس داخل البيت وخارجه . ولم تتح للإناث فرصة لزيادة تعليمهم بما يتجاوز مستوى الدراسة الابتدائية مثل الذكور . بل اقتصر تعليمهم في المرحلة الابتدائية على موضوعات معينة كالطهي والحياكة والفسيل وغيرها من موضوعات التدبير المنزلي التي تعينهن على

(١) مستحضر لقوى الأكل ( للترجم )

اتقان واجباتهن في العناية بشئون المنزل وتربية الأطفال بينما تركز تعليم الذكور على التوعية التي تدعمهم للتوظيف وكسب لقمة العيش . تجلّى هذا النظام في برامج الرياضة المدرسية ، اذ خصصت لمجموعات الاناث الألعاب التي تحتاج تنظيماً محدوداً للفاية ومهارة متواضعة .

وعندما اتسع نطاق التحرر شيئاً ما ، وفتحت الابواب أمام الشـباب لمزاولة النشاطات الاجتماعية والانتظام في المعاهد المهنية جرت ممارسة التفرقة ضد الاناث . وعندما تقرر السماح للاناث أن يفيديو بصورة ضئيلة من الدراسة اللاحقة على المرحلة الابتدائية انشأت مدارس خاصة بهن وانحصر منحها الدراسي في تعليم الفنون والموضوعات الثقافية . رغم ذلك فقد كانت اتاحة الفرصة للاناث للانتظام في المراحل اللاحقة على المرحلة الابتدائية انجازاً كبيراً . فمن خلال هذا التحرر تغير المناخ الاجتماعي وامد تدريس المواد العلمية - والذي كان يقتصر فيما سبق على المدارس الثانوية للذكور - ليشمل معاهد الاناث مثل كوينز كولاج وجميعية الارسالية الكنسية والمدرسة البروتستانتية للبنات وكلها في لاجوس بنيجيريا . كان هذا بداية مرحلة جديدة في ميدان الرياضيات حينما بدأت المرأة تشارك في الرياضيات والألعاب التنافسية ذات التنظيم المعقد (٤) . والرياضة التي بدأت المرأة تضطلع فيها بدور بارز هي ألعاب القوى والجري ) . وتبارت النجمات اللاتي برزن منها في الأحداث الرياضية الاقليمية القومية والدولية .

### التغيرات الاجتماعية والاقتصادية :

وبعد مرور حقبتين على هذا الانجاز بدأت المرأة كذلك في البروز في رياضات أخرى مثل التنس الأرضي وتنس الطاولة والبارمنتون والسباحة . نشأ هذا عن تغير مذهب في التركيب الاجتماعي والاقتصادي لكثير من المجتمعات ، ولم تعد الاناث داخلة ضمن نشاط اقتصادي غير مثمر . ولقد كان ذلك يقف على طرفي نقيض من تلك الفترة التي كانت فيها حركة الفتاة مقيدة وعندما كن ينصحن بأن يعدن الى البيت مباشرة بعد اليوم الدراسي وأن يظللن هناك ما لم يكلفن بهمة محددة خارجة ، خاصة ان كن ينتمين الى بيوت ثرية أو أعضاء في طبقة النبلاء أو من الدراسات اللاتي تتلمذن على القرآن . كانت تلك العزلة المفروضة تبرر بمبررات شتى ، مثل الحاجة الى حماية الفتيات من الرجال ومن امكان وجود علاقات معهن قبل الزواج . وبالفاء تلك الاعراض افادت الفتيات من فترة حرة اضافية أمضيتها في حكمة وتعقل اما في نشاطات اقتصادية أو ترفيهية .

في الماضي لم يكن من الممكن بالنسبة للمرأة المتزوجة في بعض قطاعات المجتمع النيجيري - خاصة بين ( قبائل ) الهاوسا واليوروبا - أن تتاجر أو تشارك في أية وظيفة اجتماعية ما لم تمض في بيت زوجها سنة واحدة على الأقل في العادة . تجد مثل هذه المرأة نفسها في رقي اجتماعي ، لكنها على الرغم من ذلك ليست اغنى من ذلك الوقت الذي تزوجت فيه . اذ آتت لبيت زوجها ومعها هدايا أسرتها وهدايا الزواج التي قدمها اليها زوجها وأقرباؤه . وهي كذلك تمتلك اثاث غرفتها علاوة على

كميات من الأدوات النحاسية والأواني الفخارية لتزود بنجرتها . انها تمتلك أشياء ذات قيمة كبيرة وهي لها دون منزع .

وعلى الرغم من امتلاكها لهذه المقتنيات الثمينة في الفترات الاولى للزواج فليس من حقها أن تباع أيا منها أو تحقق من ورائه أية مزايا . مالية . فهذه الثروة - المروضة - دليل على مكانتها في حياتها الزوجية الجديدة . لقد حرمت من المزايا التي يمكن أن تحصل عليها من التجارة وحرمت عليها أن تقادر بيت زوجها . أما ان كانت متزوجة حديثا فمن الواضح انها تعتمد على زوجها ماليا واجتماعيا ، وعادة ما تكون صديقاتها قد تزوجن في الوقت الذي تزوجت عى فيه تقريبا وغير قادرات بدورهن على مفادرة بيوتهن .

أما العقبات التي وضعها هذا العرف في وجه اشتراك المرأة في الرياضيات فقد انضج في مجال الاختيار الضيق المتاح أمامها والذي انحصر في الجري وكرة الشبكة . وعلمنا أن ننظر الى أسلوب حياتهن هذا في اطار حياتهن المتحظة والمقيدة مكانيا ، إذ كانت السلوكيات والمعتقدات الاجتماعية لدى الأفارقة من الأسباب الرئيسية وراء تأخير تغير نمط حياتهن اجتماعيا واقتصاديا .

ففي نيجيريا - شأنها في ذلك شأن أى دولة تخلو من نظام تعليمي مجاني - تمثل تكاليف التعليم استثمارا فرديا أو أسريا يتوقع منها أن تؤتي عوائد سريعة . ونظرا لعدم وجود فرص للعمل أمام المرأة أو قلنها يجعل من الاتفاق على تعليم أثنى صغيره مخاطرة اقتصادية أو تبذيرا ، الأمر الذي يدفع الآباء الى تحاشيه . لقد اعتنق المجتمع معتقدات وانتهج سلوكيات معينة تبلورت على مر السنين وأصبحت معايير تحول دون اشتراك المرأة في الرياضيات والألعاب اشتراكا كاملا ، تبع في موقف يقوم على تبعيةها والنظر اليها باعتبارها مواطنة من الدرجة الثانية . فضلا عن أن المجتمع لم يتقبل الاستثمار في الرياضات والألعاب ، إذ كان يعده تبذيرا طالما أنه صفقة لا تحقق ربحا .

### التعليم والتغير الثقافي :

بدأ الاعتقاد الشائع في أن المرأة لا تحتاج قسطا وافرا من التعليم لكي تلد الأطفال وترعاهم وتهتم بشئون بيتها في الثلاثى سريعا . الأمر الذي يحدث تغيرات في السلوكيات الاجتماعية والاعتبارات الاقتصادية التي تتصل بتعليم المرأة والتي أدت في النهاية الى الارتقاء باشتراكها في الرياضات والألعاب . وتوقف الرأي العام عن الاكتفاء بالقول دون العمل حول دور المرأة في خطط المجتمع الاجتماعية والاقتصادية . هذه السلوكيات الاجتماعية والاعتبارات الاقتصادية تسهم في تقدم تعليم المرأة وتشجع في النهاية على اشتراكها في الرياضيات والألعاب الوظيفية . وأصبحت فرص العمل متاحة لكل من الرجل والمرأة في وزارات الشئون الاجتماعية والشباب والرياضة والثقافة والتعليم وغيرها . الا أنه لو تقللت المرأة لدى دخولها سوق العمالة وميدان الرياضة وظائف تنافسية كبيرة ومراكز مرموقة في الرياضيات والألعاب على قدم المساواة مع الرجل فسننكر عليها ذلك كل انسان بما فيهم النساء الأخريات . وعندما تبرز قدرتها على الاستقلال والثقة سيعتقد انها خشنة وساقطة . هذه التفرقة الاجتماعية

عملت على الحيلولة دون اشتراك المرأة في الرياضيات نظرا لأن الأولوية الرئيسية لدى آية امرأة افريقية هي الزواج . لكن على المرأة التي تود أن تحقق نجاحا في ميدان الرياضة أو العمل أن تكون قوية وخشنة . لذلك فعندما يتقبل المجتمع مثل هذه السلوكيات من جانب المرأة لا تصبح بعض الألعاب مثل كرة السلة وكرة اليد حكرا على الرجل . وبعد اتباع نظم الغرب في التعليم وانتقاه أصبح ينظر الى الدور الذي تضطلع به المرأة في سوق العمل وفي الرياضة باعتباره دورا حيويا اقتصاديا . وأصبحت مزايأ ( هذا الدور ) وفوائده ترى كوسيلة يمكن من خلالها ( للمرأة ) أن تتزوج زيجة ناجحة في الوقت نفسه الذي تصبح فيه مطمئنة من الناحية المالية . وتعددت المخاوف من أن تكون المرأة عاجزة عن أن تتزوج بعد أن تصبح عرضة لكافة أشكال الحياة الرياضية النشطة ، وبعد أن تصبح على دراية واسعة بشئون الحياة . وأصبحت مثل هؤلاء النساء يخطب ودهن ليس فقط كبار الرياضيين بل رجال أفضل تعليما وأوسع نمرا داخل مجتمهم .

لقد ترك تعلم القراءة والكتابة آثارا عميقة نوعا ما على اشتراك المرأة في الرياضة الافريقية . وصار الآباء الذين يدركون للمعرفة قدرها يتقبلون فكرة منح فتياتهم فرصة السفر خارج نطاق مجتمهم الضيق للاشتراك في الرياضة ، كما أضفى الآباء الذين يعرفون القراءة والكتابة شيئا من الاحترام على الرياضة . وإذا كان الآباء في المناطق الريفية يمنعون فتياتهم من الاشتراك في الرياضة والألعاب ، فهذا أمر متعذر في المناطق الحضرية حيث يتضح وجود ضغط اجتماعي يحبذ اشتراكهن فيها .

وهناك بعض الألعاب مثل التنس والاسكواش والبارمنتون تحظى بمكانة أعلى ، وبفضل هذه المكانة تجتذب أولئك الذين يودون الحصول على أجر مجز . كما أن المهارة في مزاوله تلك الرياضات سبب آخر للحصول على عمل يدر دخلا مجزيا . عند ذلك تصبح الرياضة دالة على وجود طبقة اجتماعية تحدد المجموعات الطبقية للمنتخبة التي تعرف القراءة والكتابة . ومزاوله الرياضة باعتبارها عنصرا يحدد سمات طبقة اجتماعية معينة أمر عادي لكل من الرجل والمرأة ، ففي النهاية يشارك الرجل والمرأة في بعض الألعاب مثل التنس والبارمنتون وكرة اليد ثم الجولف والغروسية بدرجة أقل . كما يزيد عدد المشاركات في السباحة بصورة سريعة .



# مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية  
مساهمة في إثراء الفكر العربي

○ مجلة رسالة اليونسكو

○ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

○ مجلة مستقبل التربية

○ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف

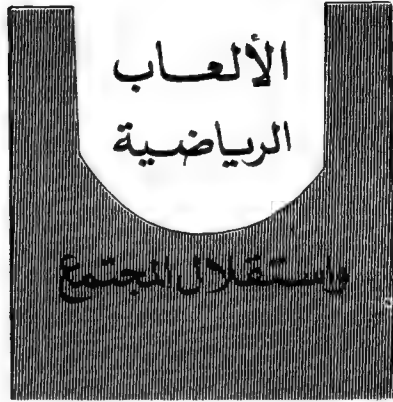
○ مجلة (ديوجين)

○ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية  
تصدر طباعتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة من نخبة من الأساتذة العرب.

---

تصدر الطبعة العربية بالاشتراك مع الشعب القومية لليونسكو وبمعاونة  
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية



يتناول هذا المقال بالبحث والتمحيص ما اذا كانت الألعاب الرياضية قياسا صالحا للتغير المجتمعي واننى لأفترض أن الألعاب الرياضية تحيط بعناصر التفرد الذاتى وهو ما يفصح عن توكيد الذات والتعبير المبدع ، والاحساس العام بالرضا . الا أن للتفرد الذاتى جذوره الاجتماعية ولا يمكن الفصل بينه وبين الظروف الاجتماعية ، فالمجتمع فى مجموع أفراده لابد وأن يكون - الى حد ما - انعكاسا لسعى أفراده لتحقيق التفرد الجماعى ( ميد ١٩٣٤ ) ، وان حجب هذا السعى فى ثناياه نوعا من التوتر حين تستأثر بعض الجماعات بالسلطة على حساب الآخرين ، على مدى التاريخ الاجتماعى ، ومن ثم كان نشاط اللعب محكوما بالحدود الاجتماعية ، ما دام لها تأثيرها على رضا الآخرين ، لهذا تفرد الألعاب الرياضية مجالا ضيقا للتنافس ( كيد ١٩٧٨ ) .

وهذا التوتر الذى يسود السعى للتفرد الذاتى ، هو موضوع هذا المقال ، ليعرض لتطور المجتمع من اطواره البسيط ، ( بهيما أو ثلقائيا ) الى هذا الاطار الذى أفرزته الثورة الصناعية فى القرن التاسع عشر حتى وقتنا هذا .

وقد أخذت هذا المصطلح - مصطلح التوتر - الذى يسود السعى للتفرد الذاتى ، عن نظرية « بارسونز » المعروفة عن عمل الانسان : الكيان العضوى ، الشخصية ، النظام الاجتماعى ، والثقافى ، وما من نظام الا ويعمل وفقا لعلاقة سيرنيطيقية بقدر ما تحكمه نظم أخرى صفرى تخضع لأسلوب طبقي ، ولما كانت المجتمعات البسيطة تعتمد ، كما هى فى واقعها ولبقائها على دنيا الطبيعة تستمد أعرافها الثقافية ، ومعتقداتها من المحيط الطبيعى ، فان التقدم الصناعى وتفاقم البيروقراطية ، لم يترك للثقافة

## بقلم: برنارد ف. بوث

الأستاذ المساعد لمركبة الإنسان بجامعة أوتاوا • يتجه بأبحاثه  
الى التنمية السياسية والاجتماعية عن طريق الألعاب الرياضية

### ترجمة: الدكتور حسين فوزى النجار

الكاتب والفكر المصرى المعروف

---

غير القليل من الحقائق المطلقة الثابتة وأخذت الأيديولوجية تحتل أهميتها المحاضرة كأداة  
للتوتر السائد •

وقد أخذ كل مجتمع متطور يتباهى بالسيبرناطيقا - إن قليلا أو كثيرا - وحينما  
يسم المجتمع البدائي بما يعزى اليه من اسباب ، فإن المجتمع الصناعى يتسم بعائده  
من الجزء الاوفى ، فالكيان !عضوى فى المجتمع البدائي يبدو أكبر من حقيقته ، وفى  
مسييس الحاجة الى مزيد من التيقظ والحذر ، طالما بقيت على ايمانها بالسحر والشعوذة  
للسيطرة على قوى الطبيعة ، فاذا أحرز نوعا من التقسدم وأخذ يعى الاطوار العلمى  
للتكنولوجيا • أخذت عقيدته الدينية تتوافق مع أيولوجيته •

#### اللعب بداهة ، وتلقائيا :

ليس اللعب الا تعبيرا عن قيم ثقافية ، ولما كانت أقل بكثير فى تركيبه وبنائه  
من الألعاب الرياضية ، فإنه انعكس حقيقى للتنشئة الاجتماعية ، وقد يقدو سجيلا  
للتطور الثقافى ( روبرت ، وآل ، ١٩٥٩ ) •

وقد يعد اللعب نشاطا تحكمه قواعد ، وله أهدافه المعينة ، ومبارياته ، وحدوده  
من الزمن والحيز ، ودوراته المتكررة • وعندما قام « ساتون - سمث » وغيرهما  
بتصنيفه ، قالوا انه لعب لتحقيق اللياقة البدنية ، ولعب يجرى مصادفة ، ولعب له  
خطته ، ولعب محفوظ ( روبرت ، وآل ، ١٩٥٩ ) • ولما كان المجتمع التقليدى البدهى

يعتمد في حياته على صيد البر والبحر ، فانه يستوحى سلوكه من القيم التي تؤكد لديه حاجته الى اكتساب المهارة في صيد الأسماك واقتناص الحيوان ، كما تؤكد حاجة الفرد والجماعة الى التكافل الاجتماعي ، وعلى الأفراد أن يكونوا مستعدين لمواجهة أى طارئ ، وهم يستوحون البنية حياتهم ، ولكل نامة مهما قلت أهميتها لحياتهم ووجودهم ، وعلى الفرد أن يعتمد اعتمادا تاما على التوافق مع الجماعة ، والمساعدة الأولى للقيم التقليدية البديهية هي تشجيع كل ما يؤدي الى التوافق بين الفرد والجماعة ، فاذ كان من الضروري لصياد السمك أو لقناص الحيوان أن ينشئ قدرته على الصيد والقنص ، فلن يكون ذلك على حساب الأفراد الآخرين من الجماعة ، وليس من المستغرب إذن ، أن يقدم اللعب البدهي على اختبار الذات ، كلعبة تركيب الشعر ، ومباريات القوة ، والمصارعة ، وخفة اليد ، والمهارات اليدوية والقدرة على التذكر .

وقليلا ما نجد اللعب المخطط في تلك الجماعات التقليدية البديهية ، اذ أن الحطة تتطلب التفوق على عدو أو خصم . الا أن التنافس قائم في تلك الثقافات البديهية ، ما دامت لا تثير الموجدة أو الحقد ، ويتميز اللعب بالمهارة البدنية ، والاستجابة السريعة ويحمل نوعا من التنافس ، وان كان التنافس ، لا يؤدي الى الاستيلاء على ما لدى الغير أو محاولة اذلاله ، وحيث يشهد النظارة مباراة ، فهناك نوع من التآلف البارز بين المتبارين والنظارة .

ولا يعرف المجتمع البدهي تلك العلاقات العنصرية السائدة في المجتمع الغربي . فالمساواة تسود بين الجميع ، وقد يفسر اعتمادهم عن الجود والقيود الاجتماعية اختيارهم اللعب الحر للأطفال بعيدا عن القواعد والرمسيات ، وان كان « روبرت وآل ( ١٩٥٩ ) » قد أثبتت أن المجتمع يفرض تلك الأبنية الاجتماعية الكبرى ، وحين تسفر السلطة العنصرية عن نفسها لديه ، فإن اللعب الذي يمارسه الأطفال يتخذ صوراً من التوليفات الجديدة . وتقرر العلاقة بين اللعب المخطط والتركيب الثقافي المعقد وتصبح علاقة مقبولة ، ويرى « روبرت ، وآل ، أن تقبل هذا اللعب المخطط يتوافق تماما مع قيم جديدة تستطيع أن تواجه الشد والجذب في حياة العصر ، وتثبت الدراسات التي تناولت أهل البداهة ممن اقتحمهم ثقافة الجنوب الكندي خلال حقبة طويلة أن لعب المهارة والألعاب المخططة تشجع وتسود ، وتفقد بالتالي كل ما اتسم به المجتمع التقليدي القديم من النوايا الطيبة الحالية من الموجدة والتنافس .

ومما يبدو في تطبيق ما يراه « بارسونز » على الثقافة البديهية التقليدية أن التكامل الوظيفي للنظام الاجتماعي هو الذي يتغلب ويسود ، وتبقى تلك القيم التي تعلى من مهارة الفرد في القنص وصيد الأسماك والرغبة الجماعية في الاستمرار والبقاء هي السائدة ، وطالما ظل الأطفال بعيدين عن حب التملك ، بقيت المشاركة في الممتلكات المادية قائمة ، وبقي اللعب قيمته ، ويبقى أن تظل النوايا الطيبة سائدة ، طالما قامت الألعاب والمباريات في محيط من المرح وان كان ذلك موقفا مثاليا في تنشئة الصغار على تلك العلاقات الحرة البعيدة عن القيود ، حين يتعلمون ألا يأخذونها بنوع من الجدية البالغة .

أما أهل التلقائية فيم جماعة البابو من شعب ماليزيا الذي يسكن تلك القرى الثمان عشرة المتناثرة على الساحل الجنوبي الشرقي لغينيا الجديدة ، حيث تهدهم البيئة بأخطار الطبيعة ، والأرض جدياء لا تجود بخصب تحت وقر المناخ الاستوائي ، وتعذر تخزين المحاصيل الزراعية ، لذلك تلور حياتهم حول زراعة الحدائق والصيد والتجارة ،

يستمعون عليها بالعديد من المراسم الاجتماعية والدينية ، ولهم رحلة كل عام يقصدون فيها خليج البابو حيث يبادلون آنيتهم المصنوعة من خشب الساج ، ويؤمنون إيماناً عميقاً بأن هناك عالماً من الأرواح الشريرة ، يفترس النساء ، لذلك ، فإن عالمهم عالم جهنم لا يوحى بشيء .

فهم يمارسون من اللعب ما يقوم على المهارة البدنية ، وهو لعب يتوافق في أداؤه مع مجتمع جامد ، ويواجه الفرد منهم منذ ولادته ألواناً من التواصل الاجتماعي ، وهو يتأرجع مربوطاً على ظهر أمه من شجرة إلى أخرى فيرقب في حرية تامة كل نامة للكيبار وكل فحيح لأصواتهم وأصوات آبائهم ، وليس ثمة حاجة لتقسيم العمل فيما بينهم ، مادامت لا توجد أي تفرقة بين الذكور والإناث ، كما يمارس الفتية والفتيات اللعب سوياً .

والبحر هو عالمهم الطبيعي ، والسباحة أول ما يعلّمونها أبناءهم ، وكذلك صناعة نماذج صغيرة لكل ما يتصل بحياتهم حين يكبرون من أبنية وأشربة وقوارب ويجرون سباقاً لمسافات قصيرة للصغار وتقلد ألعاب البحر صورة اجتماعية للعب فيبرز فيها التنافس ، إذ يحاول فريق مثلاً أن يخترق مجال الفريق الآخر ، فإذا تحقق لهم ذلك عكسوا اللعبة ليصبح الهجوم دفاعاً والدفاع هجوماً .

ولا تقوم ألعابهم على التنافس ، مثلهم في ذلك مثل المجتمع البدهي ، كما تخلو من التميز المادي ، وكل ما يعنيه أن يتعلموا كيف يتسنى لهم أن يحققوا وضعا معيناً من خلال النصر أو الهزيمة ، في محاولة لاكتساب مزيد من المهارة اللازمة التي تنفعهم في مستقبل حياتهم ، وحيث يعني المجتمع البدهي بربط الخيوط إلى بعضها ويرأها وسيلة لصناعة الشباك واعدادها ، فإن هذا المجتمع التلقائي ، مجتمع البابو يبرن أطفاله بنين وبنات على قذف بعضهم البعض بحراب من الحشائش ويكتسب أكثرهم مهارة بالغة في هذا الصدد ولما يتعدى بهم العمر الثامنة .

وتقوم ألعاب البابو التلقائية على دعم الوضع القائم وتقويته ، وتمكس ألعابهم الاجتماعية تكافلهم الاجتماعي ، فتتغير القواعد أو تعكس فرادى خلال اللعب . ومن قبيل ذلك أن يحفظ الطفل توازنه فوق لوح من الخشب يحمله رفاقه عالياً ، فإذا قام بذلك حل غيره محله ، فالألعاب والقواعد الاجتماعية للعب تقوم أساساً - في هذا المجتمع التلقائي - على تعليم الطفل كيف يتفاعل مع القيود التي يفرضها المجتمع .

### اللعب والتنظيم الاجتماعي :

تلقى دراسة اللعب والألعاب الضوء على العديد من العلاقات : كالاعتراف الثقافية وما فيها من تنوع ، والطبقة الاجتماعية ، والاقتصاديات والخطط المقررة ، والبناء الأسري ، وعلاقات الجنس ، وتربية الأطفال ، وتكامل الوظائف . فالألعاب تعيش على التكيف مع محيط قاس ، وتزود الطفل بالحركة الماهرة التي تعوزه في مستقبل حياته ، وتمده بالعناصر الاجتماعية لقيم أصيلة ثابتة ، كما يفعل أطفال المجتمع البدهي حين يسخر الغاسرون في اللعب من أنفسهم .

وقد اهتم « سولتر » ( ١٩٦٧ ) في دراسته لقبائل الشمال الأمريكي آن للالعب صلتها الوثيقة بالطقوس ، وخرج من دراسته بأن الصورة التي تؤدي بها اللعبة بالرغم من بعض التباين بين القبائل هي وحدها - دون النتائج التي تمبرر عنها - صاحبة الأثر الروحي ، كما وجد أيضاً أن الألعاب التي تقوم على القدرة البدنية والتخطيط

تغلب الألعاب العارضة في هذا المجال ، وتفصح عن سعي الانسان الى اثبات ذاتيته ، فيبتكر الألعاب التي تساعد على التحكم في محيطه وهذا التحكم هو المحور الذي تستهدفه دور اللعب وللعاب الرياضية في تحقيق النمو والتقدم ، وانتهى «سولتر» في دراسته لسكان استراليا القدماء ، الى ان العامن الاقتصادي أو غريزة البقاء هما أول ما يقف وراء العدد الأكبر من الألعاب ويليهما في ذلك الألعاب التي تقوم على التواصل الاجتماعي . أما الألعاب التي تحمل صورة النشاط السياسي أو التميز الثقافي فهي أقلها شيوعا .

أما دراسة « فريدركسون » ( ١٩٦٠ ) للمصارعة في شتّى الثقافات فتدل على أن المصارعة كانت وسيلة لحسم الخلاف حول الحدود ، أو التعبير عن اليقاعة ، أو لاختيار الزوج ، أو استعراض القوة ، أو التصدي لكل عويص ، كاحتمال ضراوة الطقس مثلا .

وفي دراسة روبرتس ، وساتون ، سمث ( ١٩٦٢ ) للألعاب المعقدة والثقافة وجدوا أن القدرة البدنية هي أول ما يسيطر على الألعاب في الغالب ، وإن كانت ألعاب القدرة البدنية ، كما هي في المجتمع التقليدي البدهي ، تقوم دون تخطيط ، أما المجتمعات التي تفتقد ألعاب التنافس ، فإنها لا تضمن بغير القليل من التعقيدات الاجتماعية ، وعادة ما يظل عليها حياة اقتصادية ثابتة ، فإذا كانت الألعاب المخططة هي السائدة ، فإنها تصبح سمة على تنظيم اجتماعي معقد ، قد يظل عليه تنشئة قاسية للأطفال . إلا أن « بول » ( ١٩٧٤ ) قد انتهى الى أن الألعاب قادرة على صياغة قياس للتحكم الثقافي ، وكان بول قد عكف على دراسة العامل الذي يحكم الألعاب ، حيث يحتل اللاعبون القادرون على التحكم في أخطائهم ولا يسيبون خسائر قيمة القياس ، والعكس بالنسبة للاعبين قليلي الحيلة ولا حول لهم ولا قدرة . ويقرر بول أن التعقل والقدرة على التحكم في صلتها باللعب والألعاب الرياضية في حاجة الى الدراسة أكثر مما يبدو من انعكاس الألعاب على البناء التنظيمي . وهذا التصور للتحكم ، أو التفرد الذاتي هو المحور الذي تدور حوله دراسة الألعاب الرياضية والتحكم المجتمعي ، وقام هذا الافتراض ، حتى ذلك الوقت ، على أن المجتمعات في ممارستها للمشاركة عن طريق اللعب والألعاب الرياضية تحاول التحكم في مسيرتها ، أما التعقيدات النسبية للعب في انعكاساتها على القيم الثقافية ، فإنها دليل على ثبات المجتمع في ميزان التقدم .

#### تغير أساليب الإدراك :

يقدر « وتكين » ( ١٩٦٧ ) أن العوامل المعينة على تقدم أسلوب الإدراك هي تعميم الممارسة والمشاركة في احتياجات البيئة ، وقد أيدته في دراسته كل من « وور » ( ١٩٦٧ ) و « آكنجي » ( ١٩٦٩ ) و « بري » ( ١٩٦٦ ) ، ويقوم تعريف « وتكين » لأسلوب الإدراك ، على أنه التماسك الذاتي المميز في الأداء من خلال النشاط الحسي والإدراكي ، ويميز بين أنواع الأداء الثلاثة التالية : ( أ ) الإدراك ، والتقبل ، وبناء المعلومات . ( ب ) التفكير وحل المشكلات . ( ج ) الأداء السيكولوجي : التحكم والتوقى . ويصر « وتكين » على أن أسلوب الإدراك : أما أسلوب عالمي عام ، وإنما على صلة وثيقة بأحاساس قل أو أكثر لتصور الذات أو البدن .

وقد حاول الباحثون الذين أخذوا بتطبيق نظرية « وتكين » على المؤثرات الثقافية والاجتماعية قياس المؤثرات النسبية للثقافة على مجال الاعتماد على الغير أو على مجال

الاستقلال فثبت أن مجال الاستقلال يتصل اتصالاً وثيقاً بأسلوب من التصور الوثيقي والادراك المتكامل ، وأن الشعوب التي تتمتع بالاستقلال مضخخة بالقدرة على التكيف ، بينما تتجه الشعوب التي تعتمد على الغير إلى الضبط الجماعي منها إلى الضبط الفردي كما قامت « ويتز » ( ١٩٧١ ) بدراسة للمواطنين الهنود في كندا ليتبين من خلالها تأثير الثقافة الغربية على أساليب التصور الإدراكي ، وانتهت من دراستها إلى أن ثقافة المواطنين الهنود ، تشجع الذاتية المستقلة والاعتماد على النفس ، والأداء الاستقلالي في تربية الأطفال ، وهو ما يؤيد آراء « وتكن » وأن لاحظت أن « الأتاباسكانز - Athapaskans » و « علوانيون » ، ويتميزون بالانسابة ، بينما « الجونكيانز - Algonkians » أكثر تقدراً لكظم الغيظ ، والرفض لكل وسائل التحكم الاجتماعي ، كما رأت أن التباين في اختبارات أسلوب الادراك يفصح عن استجابات مختلفة تبعاً للعوامل الثقافية ، ومن ثم . فإن الطريقة التي تقوم عليها اختبارات الادراك أقرب إلى أن تكون جدلية أسلوب الادراك أقرب إلى أن تكون جدلية .

أما من ناحية الهنود المتحضرين ، فقد رأت « ويتز » أنهم يلجأون إلى خطط متغيرة في الحملة على اختياراتها ، وأن لديهم القدرة على فرض المشكلة ووضع خطة الهجوم قبل أن يقوموا بها ، وهم أكثر ادراكاً لعامل الوقت ، ويحاولون أن يسبقوا الزمن ، وهو ما لاحظته « برى » و « أوكنجي » و « برونر » بدورهم ، وعزوه إلى تأثير التعليم النظامي ، والاتصال بمجتمع تكنولوجي متنافس ، وقد لبس « أوكنجي » أيضاً تبايناً واضحاً بين العيّنات الريفية والعيّنات الحضرية مع تباين خلفيتهم من الخبرة والتعليم ( برى ، ١٩٦٦ ، أوكنجي ، ١٩٦٩ ، برونر ١٩٦٦ ، ويتز ، ١٩٧١ ) .

وترجع أهمية هذه الدراسات للألعاب الرياضية والتقدم المجتمعي ، إلى أن أساليب الإدراك تبدو متغيرة مع تغير أنماط تربية الأطفال ، أو عندما يغزو التعليم أو التكنولوجيا التنافس ، فاللعب الذي يقوم على التنافس ، أو هو أقرب إلى الواقع الطبيعي قد يمسك قوى ثقافية عارمة لها أثرها في التغير الاجتماعي ، أو في تغيير المعايير الثقافية فتصبح بالتالي سجلاً للتغير .

#### ١-٢ الألعاب الرياضية في مجتمع مركب :

دائماً ما تعكس الألعاب الرياضية بعض معايير الضبط الاجتماعي . ففي الآليات والوديسية للشاعر هوميروس ، نرى الملوك والأمراء وحدهم هم الذين يمارسون الألعاب الرياضية ، وهو عرف يقصرها على صفوة المجتمع ، وأن الأحرار الأغريق هم وحدهم الذين يشاركون في الألعاب الأولمبية ، أما إنجلترا في عصر النهضة فقد أصبحت الألعاب الرياضية وأوقات اللهو ملكاً للنبل والادنياء على السواء ، يمارسها الجميع وبقيت مشاعاً بينهم حتى ظهر الاحتراف الرياضي وإن كان ظاهرة جديدة .

ويصور هذا العرض الوجيز للعوامل الاجتماعية التي أدت إلى ترشيح الألعاب الرياضية طبيعة الصراع بين الطوائف الاجتماعية مرآة للمجتمع عندما نعرض لدورها الاجتماعي في الكفاح من أجل السيادة والتفرد الذاتي .

وقد وضع « جوزيف ستروت » تقسيماً للتمرينات الريفية إلى تمارين يمارسها ذوو المكانة وتمارين يمارسها السواد الأعظم من الناس ، وفي خلال القرن التاسع عشر أخذ الكثير من الألعاب الرياضية العشوائية والمحلية ، والتي تقوم على مراسم معينة في الضمور والزوال عندما بدأت المجتمعات الريفية تتحول إلى مجتمعات

حضرية صناعية (كون ، ١٩٨١) وأخذت الألعاب الرياضية طابعها القومي بيزوغ المجتمع الصناعي ، ووضعت لها الاتحادات الأهلية للرياضيين القواعد والقوانين التي تسيروها وتحكمها ، وعمت تلك القواعد البلاد على امتدادها . وكان هذا الترشيح الرقيع للألعاب الرياضية الذي نلمسه في عالمنا الحاضر ثمرة ما كان في النصف الأول من القرن التاسع عشر من محاولات . ففي ذلك الوقت لم يكن هناك من يمارس الألعاب الرياضية غير الخاصة التي تملك وقتا للفراغ ، ولم يكن هناك صراع اجتماعي وبالتالي لم يكن هناك حافز اجتماعي لوضع قواعد ، حتى إذ بدأت الطبقات الاجتماعية المتباينة لقادتها في حلبة التنافس ، وأخذت الخاصة النابضة الى الراحة تواجه اختبار القوة البدنية للطبقة العاملة ، بدأت فكرة الاحتراف تسفر عن نفسها لتكون حاجزا بين الخاصة التي تستمتع بالألعاب الرياضية . والطبقة العاملة الجديدة التي اتخذت من الألعاب الرياضية وسيلة لكسب العيش ، ومع العرف السائد كان الاستمتاع بالألعاب الرياضية لما تتجه من فرص التواصل الاجتماعي يغلب على الرغبة في معرفة من هو الفائز .

وفي خلال القرن التاسع عشر بدت كندا وكأنها عالم صغير رائع للحياة الاجتماعية البريطانية ، وغلت بذلك ميدانا لدراسة السيادة في عالم الرياضة ، وكانت البداية في صورة نشاط ترويحي على تخوم الممران ، وفي أندية الصقوة في يورك بأعلى كندا ، وفي مونتريال بالجنوب . وكان لتحول الألعاب الرياضية الكندية الى تلك الصورة المنظمة التي تقوم على التنافس الذي أفرزته الثقافة المهاجرة في عالم اليوم أثره في التغير الجذري لبناء المجتمع الكندي نفسه ، وقام تنظيم الاشتراك في الألعاب الرياضية في كندا ، كما في بريطانيا العظمى في البداية على أساس التقسيم الزمني والطبقي والتعاليم والكنهية في ازديادها لمطالب البدن ، وكان الترويج والرياضة البدنية في عداد الأعمال الطائشة ولم يكن هناك أي حافز لممارستها كفاية في ذاتها ( ميتكالف ، ١٩٧٤ ) .

وقد يتيسر إيجاز العوامل التي أدت الى تغيير الصورة الاجتماعية للألعاب الرياضية ، فيما يلي : ( أ ) نمو التجارة . ( ب ) تقدم المواصلات والتكنولوجيا ، ( ج ) الهجرة الجماعية في السنوات التالية لعام ١٨٢٠ . وقد أدت الثورة الصناعية في منتصف القرن التاسع عشر الى قيام المجتمع الحضري في كندا ، وأصبح هذا المجتمع الحضري مركزا لتجمع الطبقة الوسطى التجارية الجديدة فقامت بأنشطة الأندية الرياضية وتنظيم عضويتها وقواعدها والتنافس فيما بينها . وكان لتقسيم وسائل المواصلات ما يسر التنافس في المجتمع الحضري وفيما بين المجتمعات الحضرية كما كان لوسائل الاعلام في اهتمامها بنقل أخبار الألعاب الرياضية ما جذب اهتمام الناس اليها فتمت ثقافة رياضية عامة .

وبالرغم من النمو الحضري وتقدم المواصلات وما نجم عنهما من تمتع الطبقة العاملة بوقت فراغ أطول مما كانت تتمتع به في حياتها التقليدية الأولى ، فقد بقيت القواعد التي تحكم الألعاب الرياضية دون تغيير ، إذ خضعت عضوية الأندية للاعتبارات الاجتماعية وفقا لحاجز الجنس والدين والمهنة . فاذا كان ثمة اتجاه للديمقراطية في ميدان الألعاب الرياضية فإن هذه الدينامية بقيت مقصورة على اللاعبين دون الادارة التي ظلت مقصورة على أفراد لهم مكانتهم في عالم الادارة والتجارة . ومع تلك الصورة المحدودة من الديمقراطية في الفرق الرياضية ، فقد بقيت التفرقة المهنية والدينية ، والسكني والمستوى الأخلاقي تسودها . ( ميتكالف ، ١٩٧٤ ) .



وكانت الألعاب الرياضية في المجتمعات الاستراكية أساسا للتواصل والتوافق وتتواءم الفلسفة الماركسية بتربيته ابيديه والالعاب الرياضييه وما لها من فضل على الصحة والتعليم والانتاج ، كما يرى ماركس تزودان العامل بفرص التفوق التي حرمة منها المجتمع الرأسمالي .

واكتسبت الألعاب الرياضية في تلك المجتمعات لتيسر مشاهدتها ولقدرةتها على الأداء داخل الوحدات الاجتماعية على اختلافها من المصنع الى النادي الرياضي فالمدرسة والأسرة وفي صفوف الجيش ، هذا التكامل الذي غدا سمة طبيعية عليها ، لتقوم برسالتها الاجتماعية بين مختلف الطوائف وشتى الامكنة .

وتقدم جمهورية ألمانيا الديمقراطية صورة للترشيح الايدولوجي للالعاب الرياضية ، حيث يقول « الاتحاد الرياضي الألماني - D.S.A. » بادارة الألعاب الرياضية وقد أنشأته الدولة ، وحيث تتكامل الألعاب الرياضية الشعبية مع نظام الانتاج بإشراف هذا الاتحاد ، فالغاية الكبرى من أنشائه هي العمل على توكيد ايدولوجية الدولة الجديدة وتماسكها ، والتنسيق بين المجلس الأعلى للشباب والرياضة ( F.D.J. ) والجمعية الألمانية للجهاز ( F.D.G.B. ) ، وقد اشتركا مع الاتحاد الرياضي الألماني في التخطيط لنشر الألعاب الرياضية على المستوى الشعبي ، وأصبح لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية من يشمله في الاندية الرياضية ، وبهذا أصبحت الألعاب الرياضية أداة لتقديم تلك الدولة الناشئة ، وبعد سنوات حل D.T.S.B محل D.S.A. ، فاضطلع بواجب الترشيد الرياضي ومن الملاحظ أن التميز الذي أحرزته جمهورية ألمانيا الديمقراطية في ميدان الألعاب الرياضية قد اكسبها مكانة دولية .

وتقدم كوبا صورة أخرى لما يمكن للرياضة أن تؤديه لترشيد الجهود الشعبية التنمية الوطنية ، وهو ما يسفر عنه سجل الكلمات النسارية للرئيس كاسترو عن التنمية ، ونشرها بانتظام مجلة جرانما ويكلي ريفيو - Granma Weekly Review - ولها قيمتها التاريخية في دراسة التنمية في كوبا ، وقد أخذ دور الألعاب الرياضية في تطوير كوبا في التغير التدريجي ، ففي كلمات كاسترو الأولى في بواكير الستينيات ، يعزو تخلف كوبا في الميدان الدولي للرياضة الى السياسة الاقتصادية الرأسمالية ، وقد كانت تلك سنوات التعبئة المعنوية ، الا أن الانجاز الذي تم في ميدان الألعاب الرياضية قد أدى الى مكاسب عملية حلت محل المكاسب المعنوية ، مما أدى الى نوع من التوتر غدا جديرا بالانتفاخ ، فقد كان لظهورها في الميدان الدولي للرياضة ( أولمبياد ميونخ ١٩٧٢ ، ومونتريال ١٩٧٦ ، وموسكو ١٩٨٠ ) مقارا للفخر في بدايتها وان لم يتمر طويلا ، فقد أخذت الأدلة المعينة تشير الى أن كوبا قد أولت الشعب كل اهتمامها ، ولم تستشر إلا ناضجة من هذا الاهتمام ١٠ ( ١٩٨١ ) .

وبيرز هذا العرض الموجز للألعاب الرياضية كيف يتسنى للتوتر الذي يشوب الادارة أن يلعب دوره في عملية التفرد الذاتي ، وتبقى بعد ذلك تلك التساؤلات النظرية لتفهم هذا التوتر في الادارة بين الفرد والدولة .

#### نقاش نظري :

وهناك الآن ، ثلاث طرق في علم الاجتماع الرياضي للتعرف على العلاقات الاجتماعية التي تمسك بتلابيب الألعاب الرياضية هي : نظريات التوافق ، والتكاثف والتسييد ( هازجريفز ، ١٩٧٩ ) ، فنظرية التوافق ، ترى أن الألعاب الرياضية انعكاس للرأسمالية تبدو معها من قبيل النشاط التحويلي ما دامت الطبقة الحاكمة

هي التي تحكم بناءها والقيم التي تتوخاها ( بروهم ، ١٩٧٨ ) أما نظرية التكاثر فترى أن الثقافة والألعاب الرياضية تقوم على النمط الرأسمالي للانتاج والعلاقات الاجتماعية الغالبة من حيث تفردتها الذاتي ، ما دامت العلاقات الاجتماعية الرأسمالية هي الغالبة في الميدان الرياضي ( هار جريفز ، ١٩٧٩ ) ، ويرى هار جريفز أن أعظم ما يشوب نظرية التوافق والتكاثر من ضعف ، هي في نظرتها للألعاب الرياضية على أنها ظاهرة ايولوجية سلبية تعمل لصالح الطبقة الحاكمة ، كما يفترض أن تلك النظريات من السذاجة بحيث لا تشير بأية صورة الى الصراع الذي يلم بالألعاب الرياضية ، ولا الى الطبيعة المتباينة للألعاب الرياضية ، ولا الى ماهية الرياضة كظاهرة ثقافية تعكس التوتر الطبيعي في المجتمع ، ويفترض لذلك أن نظرية التسيّد أو المنطق الجدلي لتفخيرات السلطة قد تفسر تلك العملية تفسيراً أجدى .

وقد حاولت في بداية هذا المقال أن أبين أن المضمون الاجتماعي هو الذي يفسر على الأداء الاجتماعي للرياضة معناه . ويثبت ميتكالف وغيره من الباحثين تاريخياً كيف استطاعت بعض الجماعات المتسلطة أن تتحكم في الألعاب الرياضية بوضع القواعد والأسس التي تحكمها على أساس الإقامة ، والمهنة والعنصر ، فقيدتها وفقاً للحواجز الطبقية ، أما نظرية التسيّد فانها لا تعني بما اذا كان ترشيدهم الألعاب الرياضية يضاعف من التفاوت وعدم المساواة ، لكنها تضع في مضمونها هذا السؤال : ما هي طبيعة النظام الاجتماعي التي تقف الألعاب الرياضية سندا له ؟ وتساعدنا هذه التقدمة النظرية على تبين الاختلاف في المضمون الاجتماعي والسياسي للألعاب الرياضية ودراسة صور العوائق والتوازن داخل أي نظام .

ويرجع أكثر أصحاب النظريات الى « جرامسكي » في محاولتهم لبيان كيف يتسنى لبعض الطبقات أن تحقق القوة ، وكيف يتسنى للداء الاجتماعي للرياضة أن يتخلل تلك التربة وينفذ الى أعماقها . فقد أثبت « جرامسكي » أن الطبقات الحاكمة قادرة على اضعاف الشعبية على آرائها ، وهو ما يؤدي الى دراسة الألعاب الرياضية بوصفها إطاراً متكاملًا للثقافة أكثر منها تديلاً لثقافة سائدة ( هار جريفز ، ١٩٧٩ ) .

والوظيفة التي تضطلع بها الايدولوجية هي غرس الوفاق العام ، والايدولوجية نمط من أنماط الاحتكار ، وهي تعمل من خلال الوسيلة ، والاجماع الشعبي ، والحفلات والمراسم التي تعبر عن اتجاه عام مشترك ، أو تستدعي أحداثاً بارزة للطبيعة الجماعية وتصبح الايدولوجية ضرورة عندما يصل المجتمع الى درجة من النمو يتسنى معها للجماهير أن تنظر بالوقت والطاقة لتتقدم بمطالبها في أي قرار والمطالب الطبيعية والموارد القليلة هي وحدها التي تقرر طبيعة الأداء الوظيفي للألعاب الرياضية في العلاقات الاجتماعية داخل المجتمعات البسيطة .

وعندما تتقدم المجتمعات ويترد تركيبها ، وتبدأ الدولة في تجسيد التوتر والملاحاة بين الجماهير والحكام ، يتيسر للحكام السيطرة على الجماهير ، وللسيطرة على هذا التوتر وتوجيهه يلجأ الحكام الى الايدولوجية ، ومن قبيل ذلك أن جمهورية ألمانيا الديمقراطية عندما أنشأت مدارس السنوات العشر على حساب المدارس الثانوية ، وربطت بين الأندية الرياضية في المصانع بهذا البناء التعليمي الجديد ، كانت ترمي الى التقرب من الطبقة العاملة ، وعندما لجأت الحكومة البريطانية في أعقاب الحرب العالمية الثانية الى انشاء مدارس للمتفوقين ، بينما يتعلم الآخرون في المدارس الثانوية العصرية ، كانت ترمي الى هذه الغاية أيضاً فقد كانت الألعاب

الرياضية أكثر جدية في مدارس المتفوقين ، فأقيمت بها الملاعب الرائعة ، الى جانب العديد من المنشآت التي قدمت على ما هو قائم بالمدارس العامة أكثر مما هي في المدارس الثانوية العصرية ، إلا ان الأيدولوجية وراء نقانون التلميذ اصحاب عام ١٩٤٤ ، كانت ترمي الى تحقيق اللياقة والقدره ، وشبيه بذلك كان مالك المصنع ( في القطاع العم او الخاص ) عندما يزود العمال بالتييسيرات الرياضية لا لتحسين مستواهم الصحي وقدرتهم الانتاجية وانما لضبط أوقات الفراغ وتوجيه سلوكياتهم .

ونقودنا نظرية التسييد الى أسئلة تؤدي الى منبع التوتر وتشرح لنا كيف يحول التراضي دون التوتر ، إذ ان هذا التراضي ، يؤدي الى كفاية القوة للطبقة الحاكمة فيما كانت الفلسفة التي يقوم عليها ، بعد غدت المدارس العامة في بريطانيا خلال القرن التاسع عشر وسيله لتراضي ولوفاء ، حيث يتسنى لها ان تستوعب الطبقة الوسطى انامية التي افرزتها الثورة الصناعية فلا تهدد الطبقة العيسا القديمة والالعب الرياضية التي لم تحفل بها الطبقة العليا من قبل ، قد غدت ولها أهمية كبرى كوسيله مثل لتحقيق الغاية المنشودة ، ومن ثم شهد القرن التاسع عشر ظهور حركة المسيحية القومية ، في صورة بلد غربية أمام الطبقة الوسطى النامية والطبقة ما فوق الوسطى . وسرعان ما غدت الرياضة ، وتقدم السجاياء الاخلاقية ، والقدره على الانجاز ، والتفاعل الاجتماعي الطبقى ، بالتدريج معيارا نقافيا تدين به الطبقات الدنيا وان لم تعمل به . ( ماكلنتوش ، ١٩٦٠ ) .

والبناء الرياضي يقوم على عناصر من الاثارة والمراسم التي تحرك المشاعر التي يعجز العام او العقل عن اثارها . فانها بأرديتها الرمزية البيضاء ، وسلطانها الثابت في أحكامها الفاصلة ، والتقاليد القديمة في الملعب البريطاني قد جعلت من لعبة الكريكت مركبا ذلولا يعبر به اهالي جزر الهند الغربية عن مشاعرهم خلال الملعب ، تلك المشاعر التي تبدو هادئة معظم الوقت ، فالالعب الرياضية قادرة على تجسيد الصراع ، فاذًا حفلت بالاثارة أصبحت سلاحا قويا .

على اننا يجب أن نفرق بين التصور الداخلي والتصور الخارجي في توجيه الصراع ، فحينما ينشب الصراع الطبقى في مجتمع ، فان الارغام الذي تمارسه الدولة يصبح أكثر وضوحا مما لو كانت وحدات المجتمع هي التي تواجه الارغام ، ومن قبيل ذلك ما قامت به كوبا حين أخذت عن طريق الترشيد الرياضي في تنمية الاحساس بالقدره على الانجاز ، وغدت الالعب الرياضية الرمز الذي يمسك بعنان الانتاج ، والوقت والتنافس في ميدان العمل ، وكل فوز في ميدان الرياضة هو فوز للثورة ، على الأقل لدى بلدان أمريكا اللاتينية ، عندما ترى ما حققه أهمل كوبا من منجزات ، ولهذا غدت الالعب الرياضية رمزا لأهداف الثورة . بوت ، ١٩٨١ ) .

وأخيرا ، فان أيديولوجية الالعب الرياضية كامل للسيطرة السياسية قد تبدو واضحة في العلاقات الدولية ، وقد أخذت الدول في اتخاذها ، أداة لتحسين سياستها ( أسبري ، ١٩٧٩ ) وما ذلنسا قريبا العهد بقبول جمهورية ألمانيا الديمقراطية في الدورة الأولمبية كحق من حقوقها ، فالالعب الرياضية على الساحة الدولية كان أعظم ما تنشده جمهورية ألمانيا الديمقراطية الى ما قبل عام ١٩٦٨ ، فلم تكن لها علاقات دبلوماسية خارج الكتلة - البلاد الشيوعية - فزودتها الالعب الرياضية بنوع من الاعتراف الدولي ، والمكانة ومنحتها الأداة القوية للمساومة . كما كانت أداة لمقاومة البارتهيد استقلتها حركة مقاومة العزل المنصري في كثير

# اقتصاديات الألعاب الرياضية في فرنسا

## اللمحة : -

منذ فترة طويلة لم تحظ الرياضة بالاهتمام الكافي كموضوع للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، على أنه كان من الضروري أن تصبح الرياضة في ذاتها - بوصفها نشاطا متنوعا لا يمكن تصنيفه تحت بند واحد يجمع بين المتعة والرعاية الصحية والترفيه والأمور الاستهلاكية - مجالا للتحليل الاقتصادي الاجتماعي في المقام الأول .

وينتج عن النشاط الرياضي مشروعات صناعية وتجارية على نطاق واسع ، الشيء الذي قد يزيد من تشجيع هذه النشاطات التي قد تصبح فيما بعد وظيفة تحتاج الى التفريغ الكامل .

وبغض النظر عن مدرسي التربية البدنية ومعلميها ومدربيها أو الرياضيين المحترفين الذين يقدمون خدماتهم من خلال بعض الشركات غير ذات العائد أو المؤسسات الرياضية ، يوجد على الجانب الآخر جميع أعضاء هيئة التدريس الى جانب مختلف الفنيين في عالم الرياضة .

ان المكاسب الناتجة عن مثل هذه الأنواع من التسلية مثل مباريات الملاكمة والفرائب التي تفرضها الدولة على توالي الأحداث الرياضية تجعل للرياضة تأثيرا اقتصاديا على شئون الدولة . وفي فرنسا ينمو اجمالى حركة القطاع الرياضي بنسبة ٢٠٪ كل عام ، وتقدر الزيادة في الانفاق على الرياضة بالنسبة للمواطن الفرنسي العادى بحوالى ٦٠٪ سنويا بالمقارنة الى ٤٠٪ للانفاقات الأخرى ككل . بالإضافة الى

## بقلم: شانتال مالىنقت

للتخصصه فى اقتصاديات الألعاب الرياضية - تعمل فى المركز  
الفرنسى للأبحاث العلمية ويمد مركزا للدراسة الإستراتيجيه  
الاقتصاديه الحديثه والدراسات الاجتماعيه للثقافه وأوقات  
العراغ فى باريس .  
وتعمل الكاتبة - الآن - فى الدراسات المعاصره للمشكلات  
غير التجارية فى الاقتصاد الفرنسى وشمال أمريكا .

## ترجمة: منى محمد فيصل عبد المنعم

بكالوريوس فى العلوم السياسيه - الجامعة الأمريكيه بالقاهره  
تأرس الترجمة عن الانجليزیه فى البرامج الوجیه بالإذاعه  
العصریه

ذلك ، فان الحكومة تساهم بالاستثمار لتشجيع الرياضة فى المدارس والعمل على توفير  
التسهيلات الى جانب التقييم بتدريب المعلمين للعب والريف وشواطئ البحار  
والرياضات الجبلية .

وسوف نجد أن الناس قد يمارسون الرياضة أو يعزفون عنها ، يتحمسون لها  
أو يهملونها ، يشاركون فيها أو يقفون منها موقف المتفرج ، وأخيرا فقد يشجعونها  
أو يتخذون منها موقف العداء ، إلا أن كل هذه الاتجاهات تجسد نماذج معينة فى  
المجال الرياضى بعامه . وكما أشارت « ج . هاجنين »

« ان الرياضة تغزو الحياة اليومية لانسان القرن العشرين .. انها حقيقة واقعة  
من حقائق المدنية الحديثة تطوى بين تناياها مجهودات بدنية ، تجمع بين اللعب والعمل  
اللذين يمارسان فيها بالتنافس جنباً الى جنب . وتحكم الرياضة قوانين ومؤسسات  
خاصة بها .. انه من الممكن أن تصبح الرياضة حرفة فى ذاتها » .

ان حوالى ٣٠٪ من الشعب الفرنسى ( بما فى ذلك طلبة المدارس ) يشاركون فى  
الرياضات البدنية . وتقيد الرياضة فى المجتمعات المدنية بالوقت والإمكانات المادية  
وقيود العمل . ومن خلال تطور الرياضة يمكننا تشخيص الظروف الثقافية والبدنية  
التي تدفع الناس الى الاندماج والمشاركة فيها .

وكواقع اجتماعى فانه لا يمكننا فصل الرياضة عن الاقتصاد . ان الاندماج  
ومواصلة الرياضة بالنسبة للأفراد ذوى الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية يهدفان

- أساسا - الى اشباع تلك الاحتياجات بالدرجة ذاتها التي يسعى بها هؤلاء الأشخاص الى الرياضة . أن الرياضة نشاط جماعي يجمع بين الانتاج والاستهلاك ، وتؤثر الرياضة على الاقتصاد بوصفها نشاطا انتاجيا أو استهلاكيا أو كقيمة مضافة . وعلى أية حال فالرياضة مستهلك شره للغاية .

- ويواجه القطاع الرياضي عددا من التساؤلات الاقتصادية عن :
    - حجم الانتاج وانفاق المستهلك بالنسبة للرياضة . وأغلب النشاطات الرياضية .
    - المصادر التي تمول الرياضة ( الدولة - السلطات المحلية - العائلات ) والمستفيدون منها ( الرياضة ذات الجمهور الفقير من المواطنين - الرياضة الشعبية - رياضة المدارس - أو التسهيلات الرياضية ) والمصادر التي تستفيد منها طبقات بعينها .
    - كيفية مقارنة الرياضة مع القطاعات الأخرى الموجودة في النظام الاقتصادي والذي تلعبه الرياضة بالنسبة لاجمالي الانتاج المحلي والانفاق الكلي للمستهلك .
    - قيمة انفاق العائلات الفرنسية على الرياضة بالمقارنة مع الأنماط الاستهلاكية الأخرى .
  - وتعد الاجابات على هذه التساؤلات بمثابة الأساس لسياسة الدولة بالنسبة للرياضة على المستويات المحلية القومية والدولية .
- تقويم الدور الاقتصادي للرياضة : -**

في الامكان تقويم الدور الاقتصادي للرياضة من خلال النظام الحسابي المعروف بنظام الأقمار الصناعية ( Stalleite Account Techniques ) . بموجب هذا النظام الحسابي يطبق نظام الحساب القومي نسقا من المعلومات المجدولة الخاصة بمجال معين بلرقي الطرق التي تناسب الدراسة . وتستخدم في هذا النظام المفاهيم والتصنيفات التي يستحيل تطبيقها بسهولة على الحسابات المركزية . ونختار مبدئيا الثلاثة التصنيفات الآتية كنماذج للعوامل التي تظهر في المحاسبة القومية : -

١ - المشروعات غير المالية : ويعني بهذا القطاع التجاري حيث يمكن معرفة حجم الانتاج والتوزيع .

٢ - الادارة المنزلية : ويعني بها المستهلكون النهائيون كالعائلات والأفراد حيث يمكن معرفة حجم انفاق المستهلك على الرياضة .

٣ - الادارات : ويعني بها المؤسسات العامة مثل الدولة والهيئات ، حيث يمكن معرفة توزيع الإعانات الرياضية وتأثير إعادة التوزيع .

الا أنه يتضح - من خلال الدراسات - أنه لا يمكننا الاعتماد على الطريقة الأولى ( المشروعات غير المالية ) في مجال القطاع الرياضي ، لأنها تعطي نتائج متباينة . ومن أجل هذا فقد اهتم الباحثون بالتمييز بين الانتاج والتوزيع وبين مشروعات كثيرة من مشروعات الانتاج على النسق التالي : -

( أ ) بالنسبة لأنواع السلع المتوفرة : المنتجات الرياضية - السلع والخدمات التي لا ترتبط بالرياضة بوجه خاص .

( ب ) بالنسبة لما اذا كانت المؤسسة متخصصة او غير متخصصة في الرياضة .

هذا ، وفي حالة الرغبة في الحصول على صورة متكاملة للنشاطات الرياضية فقد امتد النظام المحاسبي ليشمل اسعلاء مثل شردت اتمان والائتمان الى جانب اسركات المتخصصة في العلاقات الخارجية ( صادرات / واردات ) .

ومن مميزات هذا النظام المحاسبي أنه بجانب كفاءته على توفير المعلومات بالنسبة لبعض الامور مثل تمويل قطاع الرياضة مثلا أو التجارة الدولية فإنه يمكننا من الحصول على حسابات متكاملة ومتوزنه أيضا ( انظر الشكل ١ ) .

ومن النتائج المتوقعة لنظام الأرقام الصناعية تمكن الباحثين من قياس حجم كل الاتفاقات في مجال معين قياسا عمليا دقيقا ، والرياضة هي المجال المعين في حالتنا هذه . والهدف من هذا النظام هو تقديم كافة المعلومات السنوية الخاصة بالرياضة في جدول واحد تحت ثلاثة بنود هي :

- ( أ ) النشاطات الخاصة بالرياضة .
- ( ب ) المستفيدون من السلع والخدمات الرياضية .
- ( ج ) اجمالي ما ينفقه المجتمع ومصادر التمويل .

ويعطينا هذا النظام المحاسبي اطارا تحليليا مستقلا ومتوافقا مع اطار المحاسبة القومية ، في الوقت الذي يمتد فيه الى ما بعد ذلك الاطار حيث يضم نسقا من المعلومات الجذولة الخاصة بالمستفيدين وعوامل الانتاج ( الشكل ٢ ) .

### جدول رقم ( ١ ) : العوامل الاقتصادية المؤثرة على القطاع الرياضي

بنود الحساب القومي	الدور الرياضي	دراسة تفصيلية
المشروعات غير المالية	القطاع التجاري	مشروعات الانتاج المتخصصة في الرياضة السلع الرياضية
		مشروعات الانتاج غير المتخصصة في الرياضة
		مشروعات الانتاج غير المتخصصة في الرياضة السلع والخدمات غير الرياضية
الادارة للمنزلية	المستهلكون	الادارة للمنزلية
الادارات	النهائيون السلطات العامة	الادارات المركزية
مؤسسات مالية	الهيئات التمويل	الامن الاجتماعي السلطات المحلية المؤسسات الرياضية
خارجي	علاقات خارجية	شركات التأمين خارجي

غير أنه من المستحيل أن نقوم بقياس التدفق الأساسي أو أن نضع في الاعتبار كل المتغيرات الكيفية من خلال النظام المحاسبي للأرقام الصناعية ، لأن هذا النظام ما زال يستند الى الطرق للحاسبية التقليدية ولهذا فملؤشرات الخاصة التي تستخلص من الاستفسارات بين المستفيدين والرياضيين لا بد وأن تدرس بطرق أكثر تفصيلا لمعرفة تأثير الرياضة تجاه أنماط سلوكيات الأفراد .

ومن خلال مسح قومي شامل أوضحت حوالي ألف عائلة فرنسية أسباب اندماج الفرنسيين في الرياضة وكيفية انفاقهم عليها . وقد أوضح مسح للنوادي الرياضية على مستوى الدولة الإطار التمويلي للنوادي التي لا تدر ربحا ، وقد قام (لدارسون باجرا، الأبحاث والتحليلات على هياكل الميزانيات الفعلية للسلطة المحلية .

وقد اقتصر الاستفتاءات على الرياضة الشعبية ، رياضة المدارس ، والهواة الرياضييين من الطراز الأول ، إذن فالبنود لا تغطي الرياضة كحرفة .

### الانفاق الاستهلاكي على الرياضة من جانب العائلة الفرنسية :

يتعرض الفرد في حياته اليومية العملية لكثير من الضغوط وعليه في جميع الأحوال أن يراعي المراسيم والتقاليد الواجب اتباعها في مجتمع بعينه . والفرد لكي يتمكن من مواصلة إعباء الحياة الروتينية اليومية يجب أن يخصص لنفسه فترات للاسترخاء وممارسة أنشطة غير التي اعتادها في حياته العملية ، ولذا نجد في البيئة الحضارية وابتعاد الانسان عن الطبيعة ما يدفعه الى البحث في الرياضة عن التعويض الكافي للنقص الذي يعانيه في حياته العادية .

والرياضة لا تعتمد على الدخول فقط ، ولكن على كل العوامل التي تؤثر على الحالة الوظيفية ، بكل ما تعني هذه العوامل التي تؤثر على الحالة الوظيفية ، بكل ما تعني هذه العوامل فيما يختص بالتنشئة العائلية للفرد الى جانب دور كل فرد في الحياة العملية وتهتم الأسرة الفرنسية في المقام الأول بالرياضات المائية والتربية البدنية والتدريبات الرياضية ، الى جانب رياضات الشتاء ، حيث يفرم الفرنسيون بمشاهدة ألعاب الكرة ورياضات الشتاء .

وقد أصبحت الرياضات ذات الجمهور الفقير من المشاهدين ظاهرة اجتماعية وثقافية ذات أهمية قصوى . وهذا يعني بالضرورة أننا ندخل عاملا هاما وهو مصدر التمويل . وتحرر مقالات عن الرياضة كما تنشر تقارير خاصة الى جانب البرامج التي تعرضها الاذاعة والتلفزيون ، كما تلعب الادارة المنزلية دورا في الصرف على ما تستهلكه الرياضة من الانفاق حيث تتفق ثلاثة أرباع الناتج على الملابس الرياضية الخفيفة ( مثل مضارب التنس - والكرات - ومعدات الانزلاق) هذا ، الى جانب الصحف الرياضية والاعاب التسلية ، على حين يتفق بقية الناتج على الخدمات التي تقوم السلطات المحلية والمؤسسات الرياضية بتوفيرها ويشتمل الانفاق على المؤسسات الرياضية كلا من مصروفات النوادي وأوجه الانفاق المختلفة مثل الاعياد الرياضية والمواسم والمهرجانات التي تحتاج من النوادي الى اتفاق خاص ، ويشتمل على تكاليف التراخيص التي تمنح للاتحادات الفيدرالية للرياضة وأيضا ( جدول رقم ١ ) .



جداول ( ٢ ) حساب الأعداد المصفائية للرياضة

إتعمالون في الجبال الرياضي	إتعمالون	مجموعة إتعمالين	إتعمالين	المصادر الرئيسية لإتعمالين
إللمبرسات والعسد أغنية	مشروعات الإنتاج (للمتخصصة في الرياضة ( للسلع )	للمركبات غير المالية	إنتاج السلع الرياضية والخدمات الرياضية من قبل الشركات والتبر المتخصصة	الدخل من مبيعات السلع والخدمات الرياضية
إلبرالسد منظمو الأحداث	مشروعات الإنتاج غير المتخصصة في الرياضة ( للسلع الرياضية )			
مؤسسات الهندسة المدينة				

تابع جدول ( ٢ ) : حساب الأعداد الصناعاتية للرياضة

المصادر الرئيسية للمتعامدين	وظائف المتعامدين		مجموعة المتعامدين	المتعاملون		المتعاملون في المجال الرياضي
	المنتجات الرياضية	المنتجات الرياضية		مشتروعات الإنتاج المتخصصة في الرياضة ( السلع والخدمات غير الرياضية )	الصناعات الحرفيات ( صناعات العرابت )	
المدخل من منتجات المنتجات الرياضية	المنتجات	منتجات الرياضية		التوزيع	التجارة الحرفية	
التقابل المادي لمعامل الإنتاج أو التحويلات من العملاء الآخرين	المنتجات	استهلاك الرياضية	الإدارة المنزلية	الإدارة المنزلية		

تابع جدول ( ٢ ) : حساب الأرقام الصناعية للرياضة

المساهمون في المجال الرياضي	المساهمون	مجموعة المتعاملين	وظائف المتعاملين	المصادر الرئيسية للمتعاملين
مسكن ترفيهية الدولة لشؤون الشباب والرياضة	الإدارة المركزية أمن صناعي	الإدارات	انتساج الخدمات الرياضية غير التجارية إما جماعيا أو لجمعية مهيئة من السكان وإعادة توزيع الدخل القومي والمصادر الأخرى	الرسوم الاجبارية بالنسبة لعملاء المتنيين لقطاعات الأخرى والتي يتسلموها إما مباشرة أو غير مباشرة للمساهمات المتوقعة بالنسبة للإدارة المتبلية
	السلطات المحلية			
	المؤسسات الرياضية			
المساهمات المحلية في المسكن - الإدارات والتجمعات الاتحادات الرياضية القدرالية النوادي الرياضية غير ذات المأزلة				

تابع جدول ( ٢ ) : حساب ارقام الصناعات الرياضية

المصادر الرئيسية للمعاملين	وظائف المتعاملين	مجموعة المتعاملين	المتعاملون	المتعاملون في المجال الرياضي
النافذة	القرروض - التمويل وتوزيع المالية المتاحة للمعاملين الرياضيين تأمينات الرياضيين الذين يستفيدون مقابل دفع الاقساط	مؤسسات مالية	بنوك الاقتمان شركات التأمين	
الاقساط التي يدفعوها الرياضيون				
استثمارات المستندات والمبررات الرياضية	وتقوم هذه الحسابات بوصف العمليات الخاصة بالعملاء الماليين سواء في فرنسا او خارجها	خسارتي	خسارتي	

ان حوالى ٩٠٪ من اتفاق العائلات الفرنسية ينصرف الى شبكات التوزيع والتصنيع ، ولكن هذا لا يقلل من أهمية الـ ١٠٪ التى تنصرف للمؤسسات الرياضية بما أن الشعب الفرنسى يتحمل ٤٠٪ من تكاليف تمويل هذه المؤسسات والباقي من الدولة والمؤسسات المحلية بواقع ٢٠٪ لكل على حدة ومصادر أخرى متنوعة .

#### الدولة وتمويل الرياضة : -

يقع على الدولة فى فرنسا عبء مسئولية توفير مدرسى الرياضة للمدارس كما تملك الدولة حق صنع القرار وقوة الاشراف فى المؤسسات الرياضية بهذه الاتحادات الفيدرالية والنوادي غير ذات العائد .

#### جدول ١ : مشتريات السلع والخدمات الرياضية من قبل الادارة المتزلية الفرنسية بالنسبة النوعية

من الصناع والموزعين	%	من الصناع والموزعين	%
سلع رياضية ملبوسات رياضية خفيفة	٥٧	سلع رياضية خدمات	
النظام الرياضى خدمات رياضية	١٩	رسوم الاشتراك والعضوية	٤٨
محف رياضية أحداث	٦	رسوم القبول	٣٨
	١٨	شراء التراخيص	١٤
المجموع	١٠٠	المجموع	١٠٠

ولكن فيما يتعلق بتقديم التسهيلات الرياضية فان الدولة تخول السلطات السابق ذكرها للسلطات المحلية : مجالس التجمعات المحلية - سلطات الأحياء والادارات والتجمعات .

وقد لعبت الدولة دورا كبيرا فى الرياضة منذ بداية القرن العشرين . وتعمل الدولة على امداد معظم الاتحادات الفيدرالية بإعانات مالية . وفى احوال كثيرة تحل الدولة المسئولية كاملة لتدريب رياضى الطراز الأول - تمهيدا للألعاب الدوريات الأولمبية - وفى بعض الأحوال لا تحصل بعض الاتحادات الفيدرالية على اعانات . ويمثل اتحاد الرابحى بعض هذه اتحادات التى تستقطع مبالغ من الميزانية الاجمالية على الرغم من عدم وجود قسم خاص مخصص لهذا الغرض .

ويقع على عاتق السلطات المحلية مسئولية جسيمة بالنسبة لتوفير التسهيلات اللازمة للرياضة فهم ليسوا مسئولين عن الاستثمارات الأولية والتكاليف الفعلية . ولكن عن الصيانة والإصلاحات ومصروفات التحديث وتهتم النوادي الرياضية التى تقام على أساس التطوع بأمداد سكان المدن والتجمعات بالمعونات الاجتماعية فى هذا المجال ، وتقوم ادارات كثيرة للسلطات المحلية بتشجيع النشاطات الرياضية والبدنية : من هذه الادارات : ادارات مسئولة عن التمويل - تخطيط المدن - الهندسة

المعمارية - الطرق العامة - التعليم - تنظيم الاجازات الجماعية - الرياضة - المهرجانات المحلية - الشباب وتنظيم ادارة شئون الأفراد الى جانب التسهيلات الرياضية .. الخ .

وتحصل التجمعات على منح على شكل معونات بالإضافة الى امكاناتها الأساسية وتمثل ادارة الشركات الكبرى والمؤسسات الأخرى الى جانب الادارة الرياضية للبلديات مصادر هذه المنح .

وجدير بالذكر أن الدعم المالى المنصرف للنوادي والاتحادات الفيدرالية في تزايد مستمر سواء كان هذا الدعم مرصودا في الميزانية أو خارجها .

ففي عام ١٩٧٧ ارتفعت المعونات المرصودة في النوادي والاتحادات الفيدرالية الى ٥٢ مليون فرنك فرنسي وتوالى التزايد المطرد حتى انه في عام ١٩٧٩ ارتفعت النسبة الى ١٢٠ مليون فرنك فرنسي ، أى بزيادة تقدر بواقع ١٣٠٪ خلال عامين وفي العام نفسه خصصت ميزانية قومية لتطوير الرياضة تشمل كل البنود غير المرصودة في الميزانية والتي يحصل عليها بطريقة آلية بنسبة ٢٪ من حصيلة المائد الرياضى كله . ويشتمل القرض على قطاعين أحدهما يخصص للرياضات المكلفة والآخر للرياضات الشعبية ، وتعم الفائدة الحركة الرياضية بوجه عام بما في ذلك النوادي .

إن معظم الذين يساندون الرياضات المكلفة هم رياضيو الطراز الأول كما يصنفهم رؤساء الاتحادات الرياضية ، وبناء على طلب الاتحادات الرياضية الفيدرالية فإنها بالاشتراك مع وزارة الشباب والرياضة التي تخصص بدورها بندا من ميزانيتها الثابتة ، تقوم بمنح اللجنة الفرنسية القومية الاوليمبية مساعدات على هيئة معونات في محاولة منها لتدريب رياضيين الطراز الأول على المسابقات الرياضية العظمى وبخاصة الألعاب الاوليمبية . كما يتم معاونة رياضيين الطراز الأول لكي يستعدوا لمستقبلهم اجتماعي والوظيفي بعد اعتزالهم الرياضة وتستخدم الاعانات في تمويل مناهج التدريبات الرياضية والتسقطات المهني وشراء المعدات والمشاركة في الأحداث والمنح الدراسية الى جانب تعويض الخسارات المالية ، وفي حالة الضرورة القسوى تمنح القروض لتغطية التكاليف التي تطلبها أية حرفة .

أما بالنسبة للرياضة الشعبية فتتقدم المنظمات الرياضية بطلب اما مباشرة لمكاتب ادارات الشباب وإما من خلال الاتحادات الفيدرالية .

تضاف القروض المحصلة الى المنح المقدمة على شكل معونات والمخصصة أصلا لهذا الغرض أو عن طريق ميزانية وزارة الشباب والرياضة أو من خلال السلطات المحلية .

وتستخدم هذه المنح لتقديم يد العون للنوادي حتى تتمكن من دفع رواتب هيئات التدريس على شكل عقود قصيرة المدى ، شراء المعدات ، والقيام باصلاحات طفيفة الى جانب تدريب هيئة الادارة ، وأخيرا لنقل الفريق الرياضى . وتقوم الدولة بدفع الرواتب لمدرسي الرياضة والهيئات الأخرى حتى تضمن بذلك استمرارية تواجدهم . كما تقدم الدولة المعونات للسلطات والمؤسسات الرياضية اما مباشرة أو من خلال السلطات ذاتها .

أما بالنسبة لمصادر القروض السابقة الذكر التي تقوم الدولة بامدادها للهيئات والمؤسسات الرياضية والسلطات المحلية ، فإنها تتكون جزئيا من الصرب التي تحصلها الدولة من الرياضة وجزئيا من التحويلات الداخلية في الميزانية ، وعلى أية حال فمساهمة الدولة بالنسبة للرياضة تعتبر ضئيلة حيث تمثل ٥٠٪ فقط من تمويل الرياضة الكلي .

#### السلطات المحلية والرياضة : -

وعلى الرغم من أن الإدارة المنزلية تساهم ماليا في الاتفاق على الأجهزة الأساسية مثل حمامات السباحة وملعب التنس ، فإن هذه المساهمة تمثل نسبة ضئيلة جدا من الجهاز الرئيسي الإجمالي الثابت للرياضة . إذن ، فالواضح أن السلطات المحلية تساهم في الرياضة إلى حد بعيد .

وتقدر النسبة الخاصة بالسلطات المحلية بواقع ٧٧٪ من الاتفاق الكلي في مجال الرياضة . وتمول ثلاثة أرباع النسبة السابقة من مصادر أخرى متنوعة غير الرياضة بما أنه في إمكان السلطات المحلية أن تساهم في الاتفاق على الرياضة من خلال الاقتراض والتحويل الداخلي .

وتمثل مصروفات الاستثمار ثلاثة أضعاف اتفاق السلطات المحلية الإجمالي الفعل .

وتشتمل مصروفات السلطة المحلية على مساهمتهم في الاتفاق على الأجهزة الأساسية والمعونات التي تقدم للمؤسسات الرياضية كما يمثل اتفاقهم على الرياضة الربع من إجمالي اتفاقهم على السلع والخدمات ، الشيء الذي يوضح الدور الفعال الذي تلعبه السلطات المحلية في المجال الرياضي .

وفي فرنسا تنفذ السياسات الرياضية على مستوى السلطات المحلية . وتقدر نسبة اتفاق السلطات المحلية على أجهزة الرياضة التي تمارس في أماكن مغلقة ، الملاعب الرياضية بالهواء الطلق وحمامات السباحة بواقع ٨٣٪ من استثماراتهم على الرياضة .

ومن هذا يتضح كيف أن السلطات المحلية تضع البنية الأساسية وتمد يد العون إلى المؤسسات التي تقدم من خلالها الرياضة .

غير أن السلطات المحلية تعاني من متاعب مالية كثيرة فالمعونات الاستثمارية الرئيسية التي تحصل عليها السلطات تقدمها لهم الدولة على شكل منح ورغم أن هذه الاعانات تتزايد مع اندماج السلطات في الاستثمارات الجماعية إلا أنها لا تزال غير كافية .

وتمنح المعونات إما عن طريق القرارات الوزارية لاستثمارات الصالح القومي ، وإما عن طريق مدير شرطة الاقليم لاستثمارات الصالح الإقليمي أو أخيرا عن طريق مديري الإدارات الأخرى للاستثمارات .

إذن ، فالتمولات الإضافية التي لا تستطيع السلطات المحلية أن تغطيها من مصادرها الخاصة يجب أن تغطيها القروض .

## المؤسسات الرياضية وتنظيم النشاطات الرياضية :

عند الإشارة للمؤسسات الرياضية يجب وضع حقيقتين في الاعتبار ، الأولى - ان النوادي والمؤسسات الرياضية والهيئات تعتمد على نظم المتطوعين الذين لا يتقاضون أجرا . الثانية : ان أغلبية تمويل الرياضة لا يتم من خلال هذه المؤسسات .  
وحين عرف Mercei Mauss سادات الـ Potalach أو مهرجانات الشتاء البدائية التي « هي عبارة عن عطاء بلا حدود لطبيعة ليس لها تبرير » بين جماعات الأفراد ، كان يصف ماهو أكثر من مجرد التبادل أو المقايضة اللذين هما من صفات المجتمعات البدائية .

وفي تبادل المنح والهدايا . لم تكن الممتلكات فقط هي الشيء الوحيد المتبادل بل كان هناك أيضا المراسيم والرقصات التي كانت على مستوى أهمية الهدايا نفسها. ولقد كانت الرياضة تمثل جانبا هاما من هذا النظام الاقتصادي الهدائي غير التجارى .  
ان مهرجانات الشتاء كوسائل تعامل سابقة للنظام الاقتصادي بمعناه الحديث تبدو وكأنها قد بعثت من جديد في شكل مباريات رياضية تنافسية حديثة تمثل وسائل التعامل التي تواكب النظام الاقتصادي الحديث .

والى يومنا هذا لا يزال يوجد نظام الاقتصاد غير التجارى الذى يمثل نظام المتطوعين الذين لا يتقاضون أجورا ، وهذا النظام غير التجارى يميزه تبادل السلع الحرة وخدمات المؤسسات الرياضية .

وفي فرنسا نظم برنامج المتطوعين الذين لا يتقاضون أجرا على شكل مؤسسات خلال ثورة القرن التاسع عشر الصناعية وقت اعلان قانون « حرية الهيئات الرياضية Law of Freedom of Association فى أول يولية عام ١٩٠١ .

وجدير بالاهتمام أن هذا القانون هو الذى امتد بالرياضة الى حدود أبعد من مجرد الحدود المدرسية ، ويرجع الفضل فى هذا الى انشاء الهيئات الرياضية .  
ولا يزال هذا القانون ساريا يعزز مبدء العمل بالتطوع وتكريس الفرد لجهوده من أجل التطور .

الوضع هكذا ، « فان السياسة الفرنسية » تفهما للموقف ، قد قامت بتشجيع الدولة والسلطات المحلية على ترك تنظيم النشاطات الرياضية للمقطاع الخاص غير التجارى فان هذا الوضع قد جعل الحكومة فى مركز ضعيف بالنسبة للرياضة الى جانب انه جعل نشاطات التطوع تبدو كضرورة اقتصادية . ويعزى الفضل فى استمرارية بقاء الرياضة فى فرنسا الى هذه النشاطات .

ان أكثر من ١٢٠ ألف ناد رياضى يقوم بإدارتها حوالى ٦٠٠ ألف متطوع مما يعنى أن ٩٠٪ من هؤلاء المتطوعين لا يتقاضون أجورا ، وتمثل هذه النشاطات حوالى ٣٠٠ مليون ساعة عمل كل عام .

الا أنه من غير الممكن احتساب هذا الرقم لأنه من الصعب تقسيم الوقت الذى يحدده كل متطوع لاختلاف الوضع من ناد الى آخر ومن موسم الى موسم ومن رياضة الى رياضة .

كما أنه من الصعب أيضا معرفة الدور الذى يلعبه المتطوعون فى كل من الإدارة والتدريس نظرا لأن كلا الدورين يقوم به الأشخاص أنفسهم .



ويرتبط هذا العمل التطوعي أيضا بإدارة المنزلية في شكل خدمات تجعل ، في حقيقة الأمر ، مساهمة المنزل في تمويل الرياضة أكثر عمقا .

وتحصل المؤسسات الرياضية على دخلها من المنزل ومعونات السلطات المحلية أو من الدولة ، الشيء الذي يمكن المؤسسات من دفع الضرائب ومرتبات موظفي التسهيلات الرياضية .

ويتلخص الإطار العام للعمليات المتعددة المتصلة بالرياضة بالنقاط الآتية :  
( ١ ) المساهمة في تدريس الرياضة تضمن الدولة وجود إطار المخصص لهذا الغرض .

(ب) وفيما يختص بالتسهيلات الرياضية فإن السلطات المحلية تساهم بنسبة ٧٥٪ .  
(ج) يتم تمويل اتفاق المستهلك على السلع والخدمات الرياضية من قبل الأفراد والعائلات فيما سبق يتضح لنا أنه على الرغم من أن للدولة دورا لا يمكن إنكاره في الرياضة بوجه عام إلا أن الدور التمويلي لها أدى مما قد يعتقده البعض .

### مكانة الرياضة في الاقتصاد القومي :

ان في الامكان قياس دور الألعاب الرياضية بالنسبة لنشطات الاقتصاد القومي على أساس جدول شامل مبسط موضح به نسق من المعلومات المجدولة الخاصة بإقتصاديات الرياضة خلال عام واحد ، ويقدم الجدول تلخيصا لحسابات العملاء والعمليات ، على انه يجب أن يكون الجدول المشار اليه متوازنا .

ويجوز الجدول مجموع عمليات السلع والخدمات ( بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي ) ، اتفاق المستهلك ، والاستثمارات في مجال تسهيلات الرياضة ، كما يجوز أيضا ، مجموع العمليات التوزيعية غير المالية أو المالية ، ويوضح بالجدول سافى التحويلات للقطاع الرياضي ، الشيء الذي يعكس احتياج القطاع للقروض من الادارة المنزلية والسلطات العامة .

وبمقارنته الأرقام الموجودة بالجدول الاقتصادي القومي الشامل ( لكل قطاعات اقتصاد الدولة خلال عام واحد ) مع الأرقام الموجودة بالجدول الاقتصادي الشامل لرياضة تمكن الباحثون من احتساب نسب هامة جدا وتوضح هذه النسب الأهمية الكمية لإطار القطاع الرياضي .

وبهذه الطريقة يمكن مقارنة اتفاق المستهلك على الرياضة باتفاق المنزل على الأساسيات خلال عام واحد .

ان القطاع الرياضي ليس بإمكانه تمويل نفسه فمصروفاته تتعدى دخله ، إلا أن القروض المباشرة للقطاع من قبل المنزل والسلطات العامة من شأنها أن تعينه التوازن المطلوب .

وتلعب الرياضة دورا هاما في الاقتصاد القومي يمثل ١٪ من الاتفاق للمستهلك و ٥٠ من الإنتاج المحلي الإجمالي و ٩٪ من الهياكل الرئيسية الثابتة للدولة و ٨٪ من المرتبات والمساهمات الاجتماعية .

غير أنه من الممكن تعريف الأهمية الكمية للقطاع الرياضي بعد عقد مقارنة دقيقة بين الاتفاق المنزلي الاستهلاكي على الرياضة والاتفاق المنزلي على الاستهلاكات الأخرى .

ورغم أن الإدارة المنزلية لا تساهم إلا في بنود قليلة جدا بالنسبة للألعاب الرياضية ( ٠.٢٪ من الهياكل الرئيسية الثابتة لندوة ) مثل حمامات السباحة - ملاعب التنس - فإن استهلاكهم من الناحية الرياضية هام جدا ( أنظر جدول ٢ ) .

### جدول ( ٢ ) : الأهمية الكمية للقطاع الرياضي

النسبة	نسبة مئوية٪
الانتاج المحلي الإجمالي للرياضة	٠.٥
الانتاج المحلي الإجمالي : كل القطاعات	٠.٨
اتفاق المستهلك على الرياضة	٠.٩
اتفاق المستهلك : كل القطاعات	٠.٨
الهيكل الرئيسي الثابت للرياضة	
الهيكل الرئيسي الثابت للرياضة : كل القطاعات	
مرتبات + أمن جماعي ( مساهمات ) للرياضة	
المرتبات + أمن جماعي ( مساهمات ) : كل القطاعات	
الهيكل الرئيسي الثابت للإدارة المنزلية	٠.٢
بالنسبة للرياضة	
الهيكل الرئيسي الثابت للإدارة المنزلية : كل القطاعات	
الاتفاق المنزلي الاستهلاكي على الرياضة	٩.٨
الاتفاق المنزلي الاستهلاكي على الثقافة والمتعة	
الاتفاق المنزلي على التسلية الرياضية الأخرى	١٨.٩
الاتفاق المنزلي الاستهلاكي على كل التسلية	
الاتفاق المنزلي الاستهلاكي على الملابس الرياضية	٥
الاتفاق المنزلي الاستهلاكي على كافة الملابس	
الاتفاق الاستهلاكي على الرياضة من قبل كل السلطات المحلية	١.٣
الاتفاق الاستهلاكي لكل السلطات لكل السلطات المحلية	
الهيكل الرئيسي الثابت للرياضة من قبل السلطات المحلية	٧.٦
الهيكل الرئيسي الثابت للرياضة من قبل السلطات المحلية	٧٧
إجمالي الهيكل الرئيسي الثابت للرياضة	
إجمالي الهيكل الرئيسي للرياضة	
إجمالي الناتج المحلي للرياضة	٤٨.٨

أن ١٠٪ من الاتفاق على الثقافة والترفيه تنصرف على الرياضة غالبا . وجدير بالذكر أن جزءا كبيرا من اتفاق المنزل على الثقافة والترفيه يخصص للتسلية الرياضية أو الأحداث الرياضية الهامة التي تستوجب تنقل المشاهد أو سفره مثل نهائي الكأس أو الدورات الرياضية . وتمثل اتفاقات المنزل نسبة ١٩٪ من الاتفاق العام على التسلية بما في ذلك السينما - المسرح - السيمفونيات الموسيقية وعصوفات تراخيص الراديو والتليفزيون .

ويترك حوالي ٥٪ من إجمالي الاتفاق على الملابس الرياضية ، وترجع هذه النسبة

المرتفعة نسبيا الى أن بعض الملابس الرياضية مثل ملابس التدريب وأحذية التنس تستعمل في أغراض غير رياضية .

ويستوجب علينا الآن مقارنة النسب المختلفة المنطبقة على السلطات المحلية واضعين في الاعتبار تركيزا دقيقا على التحليل الكمي للقطاع الرياضي .

ان انفاقات السلطات المحلية على الرياضة تقلر بواقع ١٣٪ من كن انفاقاتهم ، بينما نجد - عكسيا - ان مساهاتهم الاستثمارية بالنسبة للتسهيلات الرياضية تمثل ٧٦٪ من الهياكل الرئيسية الثابتة للدولة .

وتساهم التجمعات استثماريا بقسط وافر في الرياضة : وتقدر مساهمة السلطات المحلية بالنسبة للهياكل الرئيسية الثابتة للدولة بواقع ٧٧ ٪ من اجمالي الهيكل الرئيسي الثابت للألعاب الرياضية .

ويفسر لنا ارتفاع مستوى الاستثمار الرياضي للتجمعات الصعوبات المالية التي تقابلها هذه التجمعات .

وفي المتوسط فان المساعدات التي تتسلمها التجمعات من الدولة في شكل اعانات أقل بكثير من نسبة المساهمة الاستثمارية للرياضة من قبل هذه التجمعات .

ففي حقيقة الأمر أكد الدارسون أن قيمة الضرائب المضافة ( VAT ) التي تقوم التجمعات بدفعها أعلى بكثير من الاعانات التي يتقاضونها من الدولة ، الشيء الذي يفسر لنا المصاعب التي تواجهها التجمعات .

ولن نتلاشى أو تقل هذه المتاعب اذا لم تدرك الدولة الحجم الحقيقي للمشكلة وربما أدى تجاهل الدولة لهذه المصاعب الى اغراق التجمعات في الديون .

وتتطلب الرياضة استثمارات على نطاقات واسعة تطابق ٤٩٪ من ناتج الرياضي المحلي ، ولكن القروض تغطي أكثر من نصف استثمارات الرياضة ، وعلى هذا ، فانه يتضح ان الرياضة في حد ذاتها غير قادرة على تمويل استثمارات التي تحصل عن طريق القروض من تحويلات المنزل والسلطات العامة .

### السياسة الرياضية :

ان هناك أكثر من مجرد القوانين أو التنظيمات التي تحكم الرياضة تحت عنوان السياسة الخاصة بالرياضة ، لأن على الدولة أن تقرر أي قانون أو منطق يجب أن يحدد سياسة الدولة الرياضية .

وهناك أكثر من سبب يحتم على الدولة تشجيع الرياضة ، فالرياضة في حد ذاتها يمكن النظر اليها على أنها علاج فعال لما قد تسببه الحياة العملية من المعاناة بما لدى الرياضة من قدرة مميزة على تنمية المقاومة الجسمية للتغلب على تلك المتاعب . ومن هذا المنطلق فان تشجيع الدولة للرياضة يعد تشجيعا لكل ما هو من شأنه العمل على تحسين الصحة العامة أيضا .

كما ان الدولة بتشجيعها للرياضة تعمل - في الوقت نفسه على توفير عملة نشاطات ترفيهية كجانب من سياسة الاعداد لتوعية أفضل من الحياة ومن هنا تأتي تنمية الرياضة باعتبارها نشاطا ترفيهيا هاما للمواطنين .

ومن الضروري أيضا أن تقوم الدولة بالعمل على تحسين وتنظيم وضع الرياضة في المدارس وتنمية الرياضة الشعبية ، غير أن هذا لا يقلل من أهمية اتجاه الدولة أيضا إلى تشجيع الألعاب الرياضية المكلفة من الطراز الأول والتي يغلب عليها انطباع التنافس .

أما بالنسبة لرياضات الهواة فإن لها متاعبها المالية ، لأن الرياضة تقيد حتما بالتبادل التجاري وبالتالي بالمال . وساهم لدولة بمجهودات كثيرة بالنسبة لرياضات الهواة ذات الطابع التنافسي ، الشيء الذي يعنى أن لهذه المجهودات اختيارات سياسية أساسها تدعيم الدولة لمركزها الرياضي الفريد من خلال إبطالها الذين يقومون بتمثيلها بالأحداث والمباريات الدولية الرياضية .

ومن أهم الرياضات التي تسلط عليها نقضاء الدعاية رياضات الطراز الأول ذات الطابع التنافسي . ومن أمثلة ذلك : أن ساعدت رياضات الشتاء الجديدة التي تجتنب ذاتين كثيرين من فرنسا ودول العالم - الشيء الذي أدى إلى ارتفاع الامكانية التنافسية للصناع الفرنسيين على المستوى العالمي . وإلى يومنا هذا ، فإن رياضات الطابع التنافسي تحظى بتدعيم استثنائي من الدولة وينطبق ههنا بالأخص على الاتحادات الأولمبية التي تقوم بتدريب صفوف الرياضيين .

وبينما تمول الرياضة الشعبية أساسا عن طريق التمويل الفردي للرياضيين ، فإن الرياضات ذات الطابع التنافسي تحظى بنصيب الأسد من التمويلات العامة .

إن نمو الصفوة الرياضية من شأنه أن يحول الرياضة إلى مركز للجذب والاعجاب خاصة إذا كانت فريدة في نوعها ، وحتى الآن فقد تحدثت رياضات الهواة وحدود وقت الفراغ خارج الوظيفة الرسمية للهاوى الذي عادة لا يحصل على التشجيع الكافي لممارسته الرياضة ، غير أن هذا المفهوم يتعارض مع المستوى المتصاعد للمنافسات الرياضية ، فعلى المستوى التنافسي تتطلب رياضات الهواة مجهودا .

وعكذا .. فإن نمو الرياضات ذات الجمهور الضخم من المشاهدين قد نتج عنه ظهور الرياضيين المحترفين وأشبه المحترفين إلى جانب ادعاء الهواة . ولا شك أن العلاقة بين الوظيفة والرياضة في حاجة إلى إعادة نظر . لأن الرياضة موضوع تتزايد أهميته بالنسبة لقوانين السوق فهي تحتاج إلى مهارة فنية عالية وتعتمد على أجهزة تزداد تعقيدا يوما بعد يوم .

وعلى الرغم من أن الرياضة تلعب دورا لا يمكن إغفاله في مجال الاقتصاد القومي وتمثل نسبة ٨٪ من مصروفات الاستهلاك القومي فإنها لا تزال مرتبطة بالنشاط الفردي البحت في المجتمع .

كذلك فإن العوامل الفنية والاقتصادية والسياسية والنفسية والثقافية تشارك بصفة متفردة في كل رياضة على حدة في حين أن التأثيرات الاقتصادية تثبت وجودها على مستوى الإدارة الرياضية بطريقة فعالة .

ولا شك في أن ممارسة الرياضة تأتي بقرار فردي يرتبط بالمواطن بصفة خاصة .

وإن المجتمع يفرض على الفرد أن تكون حركته الجسمانية محدودة جدا ، كما أن النشاط البدني للمواطن يعتمد أساسا على مفهوم المجتمع الذي يعيش فيه واختيار رياضات يعينها لممارستها أو عدم اختيار أية رياضة يعكس في حد ذاته ظروف الفرد الاجتماعية .

# مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية  
مساهمة في إثراء الفكر العربي

⊙ مجلة رسالة اليونسكو

⊙ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

⊙ مجلة مستقبل التربية

⊙ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف

⊙ مجلة (ديوجين)

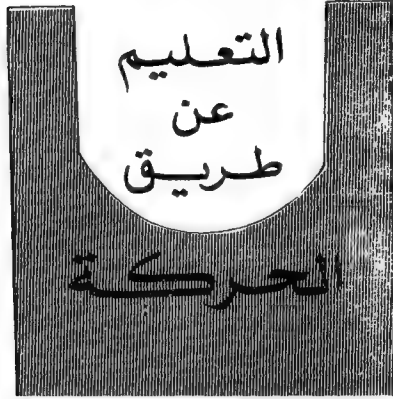
⊙ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغات عديدة.  
تصدر طباعتها العربية وتقوم بنقلها إلى العربية ترجمة متخصصة من اللغات العربية.

---

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع الشبكة القومية لليونسكو وبمبادرة  
الشبكة القومية العربية ووزارة الثقافة بجمهورية مصر العربية.

# التربية البدنية والتعليم



## بعض الأفكار عن الحركة :

ليس مصطلح الألعاب الرياضية والتربية البدنية مرادفين لمعنى واحد . وإن كانا يرتدان أصلا إلى أداء الحركي للبدن ، ولهذا فإن كل ما يتعلق بالتربية البدنية يعني الألعاب الرياضية ، للنظرة الأقل .

وقد مضينا في أثر العلوم الانسانية من التمرينات البدنية التقليدية إلى الدراسات العديدة للحركة ، بعد أن غدت المحور الأساسي للتربية البدنية وأصبحت وهي تحتل تلك الأهمية المتزايدة بوصفها الحقيقة الأولى في السلوك الرياضي للإنسان .

وقد بدا واضحا في السنوات الأخيرة أن التربية البدنية تضمني بحثنا عن مدلول يفصح عن هويتها . وكان هناك من الدلائل - على كافة المستويات - التي يعنيهها هذا الموضوع ما يشير إلى الاهتمام البالغ بطبيعة التربية البدنية والدور الذي تلعبه في النظام العام للتعليم وما يتسنى لها أن تقدمه للعوامل الأساسية التي يقوم عليها تجديد فعال للطرق التربوية .

وفي غمار هذه الأمور المتشابكة ، كان هناك نوع من الاستبطان النقدي الجسدي

## بقلم: جوزى ماريا كاجيجال

أستاذ التربية البدنية وعضو اللجنة الاسبانية الأولمبية  
واللجنة الادارية للاتحاد الدولى للتربية البدنية • ألف عددا  
من الكتب منها الثقافة الفكرية واللياقة البدنية •  
( ١٩٨١ )

Cultura intelectual y Cultura física

### ترجمة: الدكتور حسين فوزى النجار

المؤلف والفكر المصرى المعروف - رياضى قديم • بطل مصر  
والجامعة والمدارس فى الملاكمة ( ١٩٣٥ - ١٩٤٠ ) مارس عددا  
من الألعاب الرياضية كالكرة والهوكى والملاكمة والقوى ويرز  
فى بعضها - أحرز الجائزة الأولى لطوله فى مباراة كمال  
الأجسام عام ١٩٣٦ • وكان يقيمها المرحوم فائق الجوهري  
رائد التربية الرياضية فى مصر •

التربية البدنية فى هذا المضمار ، كما كان هناك بعض الشك فى دقة هذا التصور  
الذى يقدمه هذا المصطلح ، هناك من يرى أن تعبير « التربية البدنية » قد يتخذ مدلولاً  
آخر أكثر أو أقل دلالة عليه • وتبرز كافة هذه المحاولات من التصور الذى يرمى  
الى تبين الغاية المحددة للتربية البدنية وصولاً الى أسلوبها العلمى ، وتفسير مضمونها  
التربوى ليكون لها قوامها العلمى ودورها الاجتماعى ، ليتحدد بذلك إطارها المهنى •

وتتشترك المدلولات المتباينة التى تعبر عنها فى معنى أساسى واحد هو تبين  
الحركة • هذه الحركة التى تقوم عليها التربية البدنية وتتميز بها على غيرها من العلوم  
الأخرى ( القوى المحركة ، قياس القوى العقلية ، القوى الآلية ) •

وقد حاول « كلود بوكارد » فى دراسة حديثة أن يبين الغاية الأساسية ليجر  
منها بتعريف واضح ( يكون أقرب الى وصف المهام الأساسية للتربية البدنية ) فيقول  
عما ترمى اليه العلوم التى تتناول النشاط البدنى ، انها القطاع الذى يعرض للنشاط  
الانسانى القائم على الحركات البدنية الحسية أو الاختيارية كالحركات الرياضية  
وحركات اللعب والرقص ، وتمارين اللياقة البدنية ، والتأهيل ، والتعليم ، وبعض  
الأعمال الخاصة ، والسير ، والتريض ، ويمضى قائلاً : ان مجال علوم النشاط البدنى  
هو هذا الجانب الذى يتناول الواقع الانسانى المائل فى الحركة •

ووفقا لهذا التعريف ، فإن ما يميز التربية البدنية عن غيرها من ألوان التربية . هو الحركة بوجه عام ، وبتعبير آخر : أن التربية البدنية بالمقارنة مع غيرها من ألوان التربية هي التربية عن طريق الحركة ( أو من خلال الحركة ، أو تقوم على الحركة ) وهي كسب من علوم التربية ، تنفرد بموضوعها الدراسي ، وهو دراسة حركة الإنسان . أو قدرته على الحركة ، أو بما يمكن أن يؤديه من حركات .

وليست التربية البدنية شيئا عارضا ، ولكنها خلاصة آثار سلالية تكيفها وتطبعها بطابعها الغلاب ، وعلى الألعاب الرياضية . . . ونعني بها التربية البدنية ، أن تكشف عن مدلولها الانساني وفحواها العقلي ، والأساس الذي قامت عليه ونمت في ظله ، وتميزها الاجتماعي بما اكتسبته من خلال التمرينات البدنية ، أو بعبارة أخرى استخدام وتدريب قدرات الإنسان على الحركة البدنية .

فالإنسان كائن متحرك ، خلق ليتحرك ( وليتحرك بذاته - فليس هو كالسيارة ) فإذا كانت الحركة من خصائصه فعليه أن يتحرك - كبقية أنواع الحيوان ، ولا سيما الفصائل العليا منها ، وحركته ذاتية ، بتلك هي إحدى طبائع الحياة ، فإذا كان لنا أن نضعها على الذروة من التصنيف الحقيقي للأشياء فإننا نضع هذا النشاط الحركي في صورتين : صورة ماسة وضرورية للصراع في سبيل البقاء ، ( السعي في سبيل الحياة والبحث عن القوة ، وإتقاء الهجوم ) وصورة أخرى تنفجر تلقائيا كتيار بيلوجي جارف ( سعة ، وجبوية ، وبهجة . . الخ ) حتى كان ذلك النمط من التمرينات البدنية ، والحركة الجسمانية التي لا تحكمها ضرورات الحياة ، ولكن تحكمها حركات لها أصولها البيولوجية ، والسيكوبولوجية ، وهذا هو المرمى الوصول للرياضية ففدت من بعد ولها طبيعتها الاجتماعية ورسومها الثقافية ، ودستورها الذي يحكمها ، حتى تحولت إلى كيان اجتماعي أو نظام اجتماعي تعظم أهميته أو تتضاءل تبعها لاهتمام الناس بها .

وقد يبدو - كما حدث في القرن العشرين - هذا التحول مذهلا ، ومن ثم كان علينا أن نعرض لها من عدة اتجاهات علمية وثقافية : اجتماعية ، وقانونية ، وسيكولوجية ، وسياسية ، واقتصادية ، وما إلى ذلك ، بعد أن أصبحت الألعاب الرياضية ، نشاطا إنسانيا يسع العالم أجمع ، له نظامه الكبير ، ومجاله الدراسي في كافة العلوم الاجتماعية ، وأن بقيت لها صورتها في هذا النشاط الانساني الجسم الكبير ، وتلك القاعدة الضخمة من الألعاب الرياضية ماثلة في الإنسان الذي يتخذ من الحركة مدانا للتمرينات البدنية ، دون إلحاح على ضرورات الحياة العاجلة ، فهي تمرينات تلقائية ، وطبيعية ، وتحرك أصيل ( ومهما يجد من تفسير في حركات بيولوجية ، تتواءم مع مقتضيات الحياة . . الخ ) .

وتلتقى كل من التربية البدنية والألعاب الرياضية في الحركة ، أو بعبارة أصح ، أنهما يصدران من نبع واحد ، وأن بدا لكل منهما طابعه السلوكي المتميز . وفقا للمرمى المتباين لكل منهما . فالتربية البدنية تستهدف النمو الفردي بينما تستهدف الألعاب الرياضية تعبيرا فرديا أو جماعيا ، وأن أصبحت شيئا واحدا في وجودهما وتربيتهما وتقدمهما ، فالتربية البدنية ليست ألعابا رياضية ، وأن كان بناؤهما يقوم أساسا على واقع انتروبولوجي قائم هو : ( الإنسان في تحركه ) ، وتلك هي علة ما نهتديه من صور هذا التطور في دوائر احتراف التربية البدنية . فعندما قررت



الجمعية الأكاديمية للعلمى التربية البدنية فى جامعات الدنيا الاتحادية ، تغيير أسماء مؤسساتها الجامعية من معاهد التربية البدنية الى معاهد علوم الألعاب الرياضية ، بقى محور هذه العلوم وموادها الدراسية على ما كانت عليه معاهد التربية البدنية من قبل . فبقيت مجموعة المواد الدراسية والتمرينات وهى التى تدعى « التربية الرياضية » فى ألمانيا الاتحادية اليوم ، ومع هذا التحول عن التربية البدنية الى ممارسة الألعاب الرياضية على أساس علمى ، استعادت الألعاب الرياضية حيويتها الانسانية الأصلية كششاط جسمانى .

ولا يفوتنى أن أشير الى أننى حين بدأت بهذا العرض عن الحركة ، كنت أرمى من ورائه الى التنويه بالألعاب الرياضية . وسنرى علة ذلك فيما يلى .

### صور متباعدة للحركة :

عندما عرف أن هذه القلة من التربويين التى قامت فى المضي . قد بدأت تتوسع وتؤكد وجودها فى الوقت الحاضر ، أخذ النشاط التربوى يركز على أعضاء الإنسان . وبعبارة أكثر ايضاحا على البدن ، والدليل على ذلك تلك المكانة التى يلقاها بين المشتغلين بقياس القدرات العقلية ، وعلماء النفس ، وأطباء العلاج النفسى ، والأخصائيين الاجتماعيين ، ومراكز رعاية الطفولة ، وعلماء التغذية ، والمعلمين ، وفوق هؤلاء جميعا يقفز معلوم التربية البدنية دون أى تداعى أو خداع ويتخطون تلك الحلقات التى تعقد لدراسة القدرات العقلية ، وهو اتجاه يلقى كثيرا من الترحيب على الرغم من تلك الحالات الوضيعة من الاستغلال التجارى . فكل ما يعنيننا أن معرفة الحركة البدنية تلقى الرضا والقبول من حيث الرغبة ومن حيث العمل ، وأن دراسة تلك الحركات وممارستها عمليا قد أصبح القاعدة الأصلية لما يمكن أن يقوم به الجنس البشرى لأعضائه ممن هم فى مسيس الحاجة إليها ، وأعنى بهم الأطفال ، فالواجب الأساسى للتربية ، وأول ما يتطلب منها انجازها ، بعيدا عن القواعد المقررة ، هو الاهتمام بأعضاء البدن وانعاش الحواس بالحركة والايقاع ، وأكثر ما يثير الإحساس لدى الطفل الرضيع — كما يقول هارى باكوين — ربت جلده وانفعاله بأقرب الناس إليه ، ويفسر « أشلى مونتايجو » ذلك بقوله ، أن الطفل يخرج الى العالم مزودا بإحساس واضح تماما نحو الذين يتفاعلون معه ، وكل ما لدينا من أدلة على ذلك ، هو الخبرة الشخصية والبشرية ، حيث تثبت أننا كلما تعلمنا الحديث عن طريق الاستماع لمن هم حولنا ، فإن ذلك ينشط الخلايا الجلدية والعضلات وهو ما يتوقف الى حد كبير على الخبرة الأولى ، أو المؤثرات المبكرة التى تخضع لها مراكز الحس ، ومن المحتمل أن تخضع حالة الإنسان الكلية ، كطريقته فى رفع رأسه ، أو استقامة كتفيه ، أو عاداته الحركية أو تحريك جسده وأطرافه . لأحاسيسه الأولى ، فالمعروف أن الإنسان القلق يبتو منذ سنواته «الباكرة» جامدا الحركة مشدود العضلات ، يحنى كتفيه حين يحلق أمامه ، وعادة ما يصحب ذلك صفرة فى جلده وخلل فى مسامحه . ولهذا كانت دراسة الحركة الانسانية من كل زواياها ضرورة ملحة فى التعليم . و « الحياة حركة » عبارة تظالعا فى فلسفة هركليط ، فكل الأشياء تتحرك ، وكل الأشياء تجيش بالحركة ، وكل الأشياء تعج بالارتقاء أو التثقدم أو النمو ، والحركة سمة الحياة ذاتها ، وقد كان توقف القلب عن النبض علامة الموت ، أما اليوم فإن دليل الموت هو توقف النشاط العقلى : أى حركة المخ .

والحركة تخترق العوالم وتختل كل جوانب الكون ، وما من يوم يمضى الا وتفرقنا اذنباء بأخبار الرحالة القدمين من كواكب أخرى ، وهناك حركة الخلايا وحركة الذرات الداخلية ، الا أننا عندما نتناول حركة الانسان كموضوع للدراسة العلمية أو نقطة أساسية في التربية ، فإننا نتناول موضوعا محددا يمكن أن يوصف باختصار بأنه التغيير الجزئي أو الكلي في عملية الحركة ولنحرك دون اغضاء عن التباين البارز في أوضاع الوقوف ( بما فيها الوقوف الساكن ) إذ أن أوضاع الوقوف من مشتقات الحركة .

والانسان ، مهما يكن ، يتحرك في أوضاع تعد بالآلاف ، وأسباب الحركة عديدة ، فقفرات الطفل في عامه الثالث تعبرا عن البهجة لمثوبة يوعد بها ، ليست هي فقراؤه فوق حاجز يعلو مترين عن الأرض ، وليس عدوه لاقتناص كرة في عامه الثاني ، من قبيل الجري وراء كرة القدم في المباراة النهائية لكأس العالم .

فما هي عناصر البهجة التي تدفع بالطفل الى الجري وتبقى من بعد مائلة في عروض الألعاب الرياضية العامة ؟

ان الطفل ابن الخمس السنوات حين يطوق بذراعيه مبتهجا زميله في اللعب لا يقوم بحركة شبيهة بحركة الراقص الذي يرفع رفيقه في الرقص الكلاسيكي الثنائي .

فكم من تلك الحركات المبكرة تبقى لديه في حركاته الأخيرة ؟

ان المخلوقات الآدمية ليست وحدها القادرة على تحريك أعضائها ملايين الحركات فحسب ، ولكن هناك آلاف الأسباب الثقافية الحيوية التي تحملها على أداها ، هي تلك الآلاف من الأسباب المثيرة منها ما هو داخل ومنها ما هو خارجي ، فهناك تلك الحركات البيولوجية وغيرها من الحركات الاجتماعية الثقافية ، وبعضها ضروري في مسلك الحياة . وبعضها نوع من التكيف . وبعضها الآخر من قبيل التهويم ، فإذا لم يكن الواحد قد تمرس على السير المتوازن في خط مستقيم فلن يستطيع أن يعبر مجرى مائي فوق جذع شجرة بدلا عن الجسر ، وإذا لم يكن قد استوعب آلاف الطرق للتحرك . فإن قدراته على التحرك في حياته تبقى محدودة .

ولهذا فانه من الضروري قبل البدء في وضع قواعد للتعليم الحركي ، أو القيام بتجربات التعليم السيكلوجي الحركي ، أن نضع في الاعتبار أسباب تلك الحركات العديدة ومداها ، وأن نلم بالحركات الحيوية العديدة للانسان لا بوصفه آلة تسيرها ولكن بوصفه انسانا تخضع حركاته لطبيعته البيولوجية وتلقائيته وقدرته على التكيف ، وثقافته ، وسعيه وراء المظاهر ، ورغبته في البقاء والاستمرار أو القدرة والحياة ، وهذا المدى الفسيح من الحركات التي تؤديها يتسم بالتشابك والتعقد ، وأن العديد من الأسباب التي تكمن وراءها تتلاقى وتتجمع لتحكم كل أفعالنا .

وتتطوى تلك الحركات المتنوعة العديدة التي يؤديها الانسان تحت أربعة أنماط أساسية ، فهي إما تلقائية ، أو طبيعية ، أو مظهرية أو اصطلاحية .

وهناك العديد من الوسائل لشرح الأنماط المختلفة من الحركات : الوسائل الآلية ، والاختيارية ، والمقتبسة ، والمطلقة ، والحيثية ، والحررة ، والمفروضة والاجبارية والبارعة ، والمتوافقة ، ولايقاضية ، وما الى ذلك . وسنرى كيف تتواءم مع الأنماط الأربعة المذكورة .

ولما كانت الغاية من تلك الدراسة تربية ، وبالأحرى ليست تحليلا عقليا .  
ولكنها استقراء بغية الوصول إلى نتائج تربية ، فإنه بدلا من استقراء المعنى عن طريق  
الاستدلال التحليلي ، نرى من الأفضل الاستدلال بواقع الحياة اليومية مباشرة .

فإن هذا الإبهام الشديد في الخلط بين الحركات التلقائية أو العشوائية  
والحركات الطبيعية تنجم عنسب أخطاء تربية ، فالطبيعي عكسه المقتل ، والتلقائي  
عكسه الفعال ، وما هو اصطلاحي ليس بتلقائي . ويستطيع أن يكون زادا للتكيف ،  
أو للمهارة القلقة لتعود إلى حالتها الطبيعية .

فعندما تجرى المرأة لتلحق بالأوتوبيس حبال تحركه ، فإنها تجرى بصورة  
تلقائية ، دون استيعاب لما اصططح عليه ، أو ادرك سبق ( على الأقل عندما ينقصها  
ممارسة ذلك من قبل ) وهي بذلك لا تجرى الجرى الطبيعي ، ومع ما تفرضه عليها  
ثيابها الطويلة ، وحذاؤها بكعبه العالي ، أو الطريق الملطخ بالقطران ، وما إلى ذلك .  
فإنها قد نأت بذلك عما هو طبيعي . وهذا وغيره مما تجرى به حياتنا اليومية ، فإننا  
جميعا نمارس حركات الجرى والمشي ، وهي الحركات الطبيعية في الحياة الإنسانية .  
بعيدا عن الحالة الطبيعية . بعد أن نأت بنا حضارتنا الصناعية ، حين فرضت علينا .  
السكون ، عن الحالة الطبيعية ، وإن كنا نقوم بتلك الحركات بصورة تلقائية ، فإنها  
لا تعني أبدا أننا نقوم بحركة لها وضعها الطبيعي .

ولا يمكن أن نخلط بين الحركات التلقائية والحركات الباردة ، مع أن الحركات  
التلقائية قد تعد حركات باردة ، وقد تعد حركات اختيارية أيضا .

وقد تنطوي الحركة التلقائية في الواقع على حركتين : حركة آلية ( رد فعل  
أو امتداد عضلي أساسا ) وحركة اختيارية ، فالحركة التلقائية نبض إيقاع بيوجي :  
صادر إما من المخ ، أو من القلب ، أو التنفس . الخ ، ترتد أساسا إلى تأثير الخلايا  
الداخلية بذراتها وتوازنها . فتبدو كما لو كان هناك مركز يحكمها في تلافيف المخ هو  
المسئول عن هذا الإيقاع البيولوجي للحركة ، فالغرض العلمي الذي يصل بين الإيقاع  
الذاتي والعناصر الفعلية لتكوين النسيج العصبي قد أصبح أخيرا وله اعتباره ، فهناك  
هذا العدد الهائل من الحركات الاختيارية التي ينطبق عليها هذا التصور للحركة  
التلقائية . عندما تصدر دون إملاء من جانب المخ . وهذه الحركات التلقائية والاختيارية  
هي بالتحديد موضع الاختيار لما نسميه « الإيقاع التلقائي » الذي يتسم به كل فرد .  
ففي هذه الاختبارات دائما على حركات اختيارية بسيطة ، ليس لها وجود أو أنها نادرة  
الوجود ، وتتأثر بالتكيف الثقافي مع طبيعة الحياة البعيدة عن الطبيعة الإنسانية ،  
وبعبارة أخرى . فإن هذه الحركات المختارة ليست غير حركات تلقائية ، وإن بدت  
طبيعية .

ويقوم الإنسان بعدد كبير من الحركات التي تعد طبيعية تماما ، وحتى لا نترك  
مجالا للشك ، فقد نرى ، مثلا ، أن نعرض لكل الحركات المائلة التي تقوم بها القردة  
الشبيهة بالإنسان ، وإن لم تكن بمثل هذا الشبه ، فإن بعض حركات الذراع والرأس  
تتماثل مع حركات الذراع واليد عند الإنسان ، مع بعض الاختلاف في الواقع . في  
حركة المشي مثلا ، فالقردة تتهاذى في مشيتها أكثر مما يتهاذى الإنسان وذلك لضخامة  
الجزء الأعلى من جسمها مما يؤثر في قمرتها الحيوية الآلية فتختلف عما هي لدى  
الإنسان . ومشية القردة هذه ليست بالمشية الأنيقة أو الطبيعية للإنسان ، وهو

ما يتطلب المزيد من دراسات علوم الحركة البيولوجية الآلية ، فالحركات الطبيعية في الواقع هي الحركات التي تتناسب مع متطلبات الآلية البيولوجية ، وهي دائما موضوع دراسة قدرات الأجهزة العصبية والتوازن العصبي . ولا يمكن لهذا الاداء الا أن ينفصل أبدا عن الأسباب العديدة التي تؤدي إليها : كالدافع الغريزي ، وانفعال ، والحساسية ، والذكاء ، والتعلم .

ولا ننسى هذا الحديده الفاصل بين ما هو طبيعي وما هو ثقافي فهذا التقسيم الثقافي بكل جلاله ، وما يلم به أحيانا من خلل واضطراب ينشأ بالانسان عما هو طبيعي ، وإن لم تكن كافة الثقافات مناقضة للطبيعة . فما كان هذا التقسيم العقل الكبير بكل جلاله وحيويته إلا من خصائص الطبيعة الانسانية ، وما كان من ابداع الانسان ومخترعائه وما أفرزه من نظم الا حصيلة الذكاء الطبيعي للانسان .

فكيف يتسنى لنا أن نتحدث عن براعة حقيقية ما لم تكن طبيعية ؟ ان كافة الصور السلوكية النابعة من قدرة الانسان على التنظيم صور طبيعية وما تزال ، وما من شك في أن الكثير من سلوكيات الانسان ، بما فيها السلوك البدني ، سلوكيات مفتعلة في واقعها . كالانسان حين يسير بحذاء يرتفع عن الأرض أربع بوصات ، أو يرتدى سروالا ضيقا وسترة ورباط عنق في حاة الصيف ، أو يختار الصعود الى الطابق الأول عن طريق المصعد ، أو يتختم معدته باللحوم السمينة والنشويات ، الى جانب الكثرة من العادات غير الصحية الأخرى ، فأنها جميعا تنعكس على السلوك الجسماني وتترك آثارها الضارة على قدرة الجسد وحيوية البدن .

والدليل ماثل في تاريخ الثقافة حين واجه الانسان الآلة ، فالآلة في واقعها اختراع انساني ولكنها عادت على الانسان بالترنح والدوار .

فالآلة ، وتسخير الانسان لها ، صورة للذكاء البشري والنفوق العقل للانسان . وهو ما يمتاز به في سلوكه على غيره من الحيوان ، ويبدو في تفوقه البالغ في استخدامه للأدوات وفي بناء مأواه ومسكانه ( وإن كان الكثير من الحيوان والطيور تبني مأواها وأعشاشها بصورة بالغة الإتقان ) إلا أن الانسان قد استخدم الأدوات في تزيين كهفه ، وكان هذا التحول البالغ من قدر الطبيعة الى مدلول الذكاء ، في تسخيرها للأدوات لكل ما يعوزه من حاجة أو منفعة ، دون ما حاجة اليهسا لبقائه واستمراره . وكانت تلك هي البداية لعمله الفني والعابه الرياضية ( فالفنون والألعاب الرياضية من الصلة الوثيقة بأكثر مما يظن للإنسان عادة ) . وقد تقدمت الاداة وتحسنت فأصبحت آلة حررت الانسان من الجهد البدني . وأصبحت الآلة شبيها صعبا ومعقدا ، وعلى الانسان أن يتكيف معها ويخضع لها لذكائه ، وأفرزت الآلة الوظائف التكنولوجية ، والبيروقراطية والتخصص . وأصبحت من ضرورياتها خصائصها ، وكان على ذكاء الانسان أن يطوع تلك المخترعات لراميه . وعندما بلغ الانسان هذا المدى من القدرة العقلية ، ازداد يمدا عن طبيعته الفطرية .

ويبدو أن خضوع الانسان لما صنع من آلات قد بلغ به حدا لا فكاك منه ، فانقطع ما بينه وبين طبيعته الفطرية ، فالمليكنة ( وتعني سخرة الانسان للآلة ) صورة لابتعاد الانسان عن الطبيعة . وقد بدأ « أريك فروم » كتابه « ثورة الأمل » بهذا الإنذار الفريد : « ان النذر تحيط بنا من كل جانب وقليل ما نتبينها ، وما هي بنذر الفاشية

او الشيوعية البالية . ولكنها نذير جديد : هو هذا المجتمع الآلى التام ، بإنتاجه واستهلاكه المادى الوفير ، وسيطرة الكمبيوتر على إدارته ، وفي كتاب آخر « علل الدمار الإنسانى » يتقدم « فروم » بتشخيص مزعج للعلّة ، فيقول . ن شغف الانسنان العامر بألآلة بما يفوق شغف أى كائن آخر ، هو نذير دماره .

فهذه الحضارة الآلية هي التي أرغمت الإنسان على هجر عاداته الطبيعية ، فالحرركات البيئية فى يومنا هذا ، بعيدا عن انتهاز الفرص السياسية قلت أو كثرت ، هي فى الواقع دليل على ضمور الإدراك الجماعى للجنس البشرى لنذر الخطر ، وهذا الجذب فى البيئة الطبيعية هو مجرد انتحارى للإنسان من محيطه ، وأشد من هذا نذيرا ليس هو الابتعاد عن البيئة الطبيعية ، وإنما هو ابتعاد الفرد عن طبيعته العضوية ، وهذا الانقلاب من السلوك الطبيعى هو نوع من الخلل الذاتى الميت .

والإنسان فى تخصصه المهنى ، بل فى تخصصاته العليا ، قد أخضع كافة مواهبه وذكااته للتخصص الذى يزاوله . فاما هو يفكر ، أو يحسب ، أو يقرر سبل الحياة . أو يضبط المواقف الجديدة ، أو يكتشف ، أو يطلق أسماء على المبانى ، أو يغنى ، أو يرسم ، أو يرقص . وهي جميعا ميادين لواحد أو أكثر من المتخصصين .

ومع هذا الجذب فى تعدد المواهب للفرد ، هناك هذا الابتعاد عن إنششاط الجسمانى ، وهو ما لا يقف عند الاقلال من القدرة الطبيعية . أو تحويل الجسم الى كائن طفيل يفتدو مصدرا للتوكل والمرض ، وإنما هو دمار لقدرة على التفكير أيضا . كما أن ضمور القدرة اليدوية والرشاقة فى الحركة الطبيعية للجسم دمار للذكاء هو الآخر . فذكاء الإنسان فى حركته وليس فى حديثه فحسب ، حيث يقوم نفسه بالجهد . ويتحرك ، ويعمل بيديه ، ليس نمو خلايا الذكاء شيئاً عارضا ، حيث يتكامل البناء قبل أن تظهر قوى الإدراك الحسى ، أو القدرة على التحرك الذاتى أو الأحاسيس العاطفية ، فهي سمة على نمو جديد وحقائق جديدة ، وهذا الإدراك الحسى والتحريك الذاتى والعواطف هي سمات الذكاء . وليس جرى الإنسان كجرى الحيوان مما يحكمه الذكاء ولكنه جرى له سمته الخاص ، هو سمته الإنسان ، لا يتميز عن جرى الحيوان بنوعية بدنية أو حركية ولكن لأن الذى يجرى مخلوق إنسانى عاقل يحكم ذكاؤه جريه .

والجسم البشرى ، وبالذات الأيدى ، على درجة واحدة من ذكاء الحديث ، وقد باع الإنسان ذكاءه هذا للنفاية المهنية التى تناسبه ، بل وأسوأ من هذا ألآلة فسخرته وأضنته عندما حرمته من حركته الشخصية .

والخسارة الكبرى من وراء الإغتراب عن الطبيعة هي خسارة الحركة ، وبعبير أدق الإنسان بوصفه كائنا يتحرك ، ففي خلال الحركة الصنائية الكبرى فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت نهاية الحركة الانسانية ، وما نحن نرى تقسّم العقائير والأدوية والصيدلية وعلوم الوراثة فى الوقت الذى أخذ فيه ذكاء الانسنان الطبيعى ينضب وتتضائل قدرته على الحركة .

وهذا الطفل الذى ينشأ فى المدينة ، انه يعيش محصورا لا يستطيع الحركة فى تلك المربعات الضيقة المصورة ، فنادر ما نجد بفرقة يجرى فيها ويقفز ، وما يلبث أن يخضع لقواعد صارمة عندما بدأ حيوه ، وغالبا ما يعوقه البلاط البارد عن الحركة

المرحة النامية ، ويبقى طويلا أمام شاشة التلفزيون وقد يشهد على شاشته ميسارة  
للألعاب الرياضية فتمتلئ عينه بالصور المتحركة ولكن دون أن يمارسها ، وسرعان  
ما يختل التوازن بين المعرفة التي يراها بنظريته والمعرفة التي يمارسها بنفسه .

إن الترويج رياضة مرئية وإن اتخذت طابعا تجاريا يحفه الغش والخداع ولكنها  
ستبقى طالما كانت رغبة الإنسان في الحركة لا نجد ما يشبعها ويزداد ظمأ الإنسان إلى  
النشاط الحركي أكثر مما كان من قبل . حتى وإن وجد العوض عنه في الرؤيا البصرية ،  
فإنها على الأقل تتيح له نوعا من إثبات الذات مع إبطال الحركة ، والفائزين بالبطولات  
الرياضية ، وتلك هي السمة الفطرية للمجتمع المعاصر ، لا بوصفه مجتمعا استهلاكيا  
مصنوعا تحتكره المصالح التجارية ، فليس هناك من يمارى في هذا ، ولكنه فضلا عن  
ذلك يعمل كما لو كان في حالة دفاع آلى . وتلك هي الوسيلة لتحرير الإنسان  
المعاصر ، في عجزه كما هو عن القدرة الحركية وقصوره الشاذ عن الحركة وحتى يثبت  
ذاته بالقوة والحركة السريعة وقدرة البطل الماهر ، ويعزز تطلع الإنسان المعاصر  
إلى ما كان عليه الآباء الأقدمون وما حققته صناعة الإبطال من نجاح تجارى .

وكان الانفجار الذى شهدته الحقبة الأخيرة في التمرينات البدنية الطبيعية الشائعة  
- وهي تمرينات للتنشيط أساسا - دليلا على أن الإحساس بالهدوء الذى يشعر به  
الرجل الجالس في تشييعه لبطل ما لم يعد كافيا ، فإن خلل التوازن الناجم عن الأنيميا  
المنتشرة التي أصابت القاعدين بالعجز ، كما أصابت أصحاب تلك الأزدية الجديدة  
بأشكالها المرسومة التي حالت بينه وبين الجرى حيثما يريد في ساحة أو ميدان ، أو  
شارع ، أو ضاحية . والتربية البدنية الرشيدة هي التي تضفي مزيدا من الاهتمام  
بتلك الحركات ، إذا ما كانت بعيدة عن الصورة العضوية للبدن أو لتحليل الشامل  
للحركة .

وفي غمار الانتصارات التي حققها الإنسان ، ما أحرزه من تقدم علمي باهر ، نرى  
هذا الدمار الوحشي الذي يفترقه نحو شحمة ولحمه ، والذي يبدو في صورة بسيطة  
لا تحتاج إلى إدراك في رؤية إنسان مضطرب الحركة .

### الحركة الباصرة :

من أهم ما تضطلع به التربية البدنية أن يستعيد الإنسان قدراته الحيوية ، وهو  
ما يدعو إلى دراسة الحركة وما تحتاجه من ضروريات تتمثل في براعة الحركة .

وبراعة الحركة وليدة علم الحركة ، وقد بدأ هذا العلم بالملاحظة والتجربة وأخير  
بالبحت ، وقامت الأدلة والنتائج على أساس من التوافق بين الوسائل الحركية وطريقة  
تطبيقها ، وقد أدت الدراسات العديدة إلى طرق عديدة ، كما أدت إلى هذا التنشيط  
المعجب من المدارس الفكرية . وليس لنا أن نعرض لتحليل تلك الطرق والنظريات .  
ويبقى أن نشير إلى ما كان بعد الستينيات ، وبالذات ما قام منها على أسس علم الحركة  
السيكولوجي ووسائل الحركة السيكلوجية ، بعد تلك الدراسات التي قام بها  
« لي بولش » و « فاير » و « بيك » و « ليجودو » في أوروبا ، والتي قام بها  
« كراتي مستون » و « سنجر » و « أكسوندين » في التعليم الحركي في أمريكا  
الشمالية فقد أصبح واضحا بالنسبة للحركات النمطية المتكررة والآلية الناجمة عن

عامل خارجي، أنه لا معنى للفرقة بين الحركة الأصلية والشخصية والمبتكرة ، وما تمت تجربته منها أكثر مما كان بالنسبة للحركات التقليدية التي نتعلمها ، بعد تلك الموجه من البيانات التحصيلية ، أو بعد ما كان من تقليد لنموذج العمل ، فقد قام الإخصائيون في التربية البدنية بما هو شبيه بما قامت به « إيزادورا دنكان » و « رودف لابان » منذ خمسين عاما مضت ، في تحررها من الرقص التقليدي القديم ، وبالذات الباتية والحركات النمطية والمكررة على أساس البراعة في عروضهما وبطولاتهما إلى الرفض الطبيعي الذي يتواءم مع الحاجة الطبيعية للفرد .

والإبداع ، كما يراه انسان وافر ، ذاتيا كان أول تجربة تلقائية للتلميذ . ينسجم الذروة من تعاليم مدارس الحركة السيكولوجية ، وليس من شأننا في هذا المقال أن نعدد ما كان من حوار تربوي أو سيكولوجي ، أو بيولوجي ، أو اجتماعي ، تأييد تلك التيارات الفكرية ، إذ أنها لا تختلف فيه بينهما كثيرا - على الأقل من حيث النظرية - عما هو سائد تماما في التربية الحديثة ، فبدلا من تحقيق مهارات معينة أو الحصول على المعرفة السائدة ، أو التكيف - قبل أي شيء آخر - مع نمط معين من أنماط سلوك الاجتماعي ، أو مع الحركات النمطية الجريئة في الألعاب الرياضية ، قامت مدرسة الحركة السيكولوجية بتأكيد الحركة الباطنية ، وقدرة الذكاء على الحركة الآلية ، وتنمية المهارات الأساسية التي تفيد في المواقف الحقيقية المتعددة للحياة والالتفات إلى حاجة التلميذ الحقيقية والمطالب التي تحتاجها الجماعة وحرية الحركات الاختيائية . وتتفق هذه المرامي في خطوطها العريضة مع الاتجاه الرسمي للتربية . على مستويين الدول والنظري على الأقل ، أما حركة التعليم المستمر التي ترعوها اليونيسكو ، فإنها تهتم في الوقت الحاضر بالابتكار ، وتنمية المهارات ، وبالذات المهارات الأساسية ، ولا تلقي بالا إلى تعلم أشياء معينة ولا إلى طبيعة المعرفة السائدة . ولكنها تشجع عرس الاستقلال الذاتي للفرد والقدرة على الانشاء . للكبار ممن تجاوزوا سن التعليم الابتدائي ، لاعداد انسان يتكيف مع الواقع .

ومن الأهمية بمكان ، حتى تتسق هذه الصسورة العامة للتربية الناضجة ، ألا تكون التربية البدنية فضلة أوقات التعليم لا مكان لها إلا في الحصص الزائدة - وهو ما اتفق عليه بعض من يزعمون لأنفسهم القدرة على الفهم والادراك - وإنما يجب أن تحتل المكان الأول في النظام التعليمي .

أما مصطلح « براعة الحركة أو الحركة ، البساعة . فقد يتفق تماما - بكل ما تعنيه كلمة تماما من الإحاطة بكل التطبيقات العملية المتاحة في هذا الميدان - مع الحركة الآلية التي يؤيدها العلم ، وقد تتسق هذه الحركة الآلية وتوافق مع تعليم الحركة أو مع الحركة الطبيعية التي يعززها العلم أو يكتشفها من جديد ، ففي الحالة الأولى تخفي الحركة الآلية في الحركات العديدة التي يقوم بها الفرد والتي تهدف إلى تحقيق العديد من المرامي : كالعادات الاجتماعية ( الأساليب السائدة ، الرقصات الاستعراضية ، والعروض الرياضية ) والتكيف مع الحرفة . الخ ففي هذه الحالة تبدو الحركة أو التعلم مصطنعا ، أي أنها ليست حركة طبيعية بأي شكل . وإن لم تكن منافضة للطبيعة ، وفي الحالة الثانية ، يصبح المرمى من الحركة الباصرة للفرد أنه يستعيد حركة أو حركات طبيعية افتقدتها .

والدليل على ذلك ، أن الكثير مما أحرزناه من تقسم نحو المهارة في خلال الخمسين السنة الماضية ترجع إلى ملاحظة طريقة الجري لدى بعض الحيوانات العليا . وعندما

نشاهد أفلام المباريات الأولمبية في بداية القرن ، فأننا لا نملك أنفسنا من الضحك على الطريقة السخيفة المملة الخالية من الرشاقة لجرى الرياضيين في تلك الأيام . أما الرياضيون في يومنا هذا فإنهم يمدونها بطريقة بدائية للجرى ، هذا ، وإن كان هؤلاء الرياضيون يجرّون بطريقة غير بارعة منذ سبعين عاما مضت ، فإنهم لا يختلفون في ذلك من الناحية العملية عن يجرى اليوم دون أن يتعلم كيف يجرى ، ويتعلم الرياضيون اليوم كيف يجرّون جريا طبيعيا على يد مدربين متخصصين ، فدائرة الإلقاء للمتسابق عند الركبة دائرة كاملة وأكثر استدارة ، بينما تضرب قدماء الأرض بشدة ، أما حركات ساقيه فإنها تنساب في رشاقة منسقة مع بقية حركة الجسم من الجذع إلى الرأس ، أشبه ما تكون في ذلك مع حركة خيل السباق ، وفي هذا نرى للبراعة جدواها في إنقاذ الحركة الانسانية التي دمرتها الآلة لتعود مرة أخرى إلى صورتها الطبيعية .

وهناك من الامثلة العديدة لألعاب رياضية أخرى ما يؤيد هذا البحث ، وهو ما يصدق تماما على الألعاب الرياضية التي تحتفظ بحركتها الطبيعية ، أما الألعاب الأخرى التي تقوم على الاقتباسات المصطنعة ، أو الألعاب المعقدة ، فإن البراعة تفضل طريقها في مناهات التصنع .

أما في ميدان ألعاب القوى . ولنتخذ منها الصورة الطبيعية الأولى للانتقال وهي المشي ، فقد قادتها البراعة إلى مزيد من التصنع ، نستطيع أن نصفه بأنه مختلف للطبيعة . والمشى هو الوسيلة الطبيعية للانتقال من مكان إلى آخر لمسافة معينة قد تكون أربعة أو ستة أو ثمانية كيلو مترات في الساعة ، فإذا تعدى مسافه اثني عشر كيلو مترا في الساعة ، فإن الوسيلة الطبيعية هي الجرى ، وفيه تنتقل القدمان من الأرض سريعا وفي آن واحد بحيث يتعاقبان معا ، أما أن يكون أحد القدمين أو الآخر على الأرض في صورة المشى الطبيعي فإنه ليس بالسرعة التي يقتضيها الجرى . ولذلك فإن مسابقات المشى - إلى حد ما - مسابقات غير طبيعية ، ومن ثم كانت الأبحاث عن ميكانيكية الحركة العضوية لضمان عروض شيقة للمشى في مسابقات ألعاب القوى ابتعادا بالإنسان عن الحركة الطبيعية ، وأصبح من الأهيمية بكان في حالة ما إذا استطاع الإنسان أن يقطع أربعة عشر كيلو مترا في الساعة أن يستعد الاستعداد البارع لتلك المسابقات الرياضية ، وأن تكون هذه البراعة على أعلى مستوى حتى يتوافق مع فنون المروعة والخداع . ولا يعني هذا أنني أميل إلى إلغاء رياضة المشى ، فالإنسان قادر على ممارسة الكثير مما لا يعد طبيعيا ، ومن مزيا الإنسان أنه قادر على تجاوز الطبيعة ، وهناك العديد من المهارات والخدع والعديد أيضا ما هو غير طبيعي في كثير من الألعاب الرياضية غير المشى كما هي في ألعاب الجمباز مثلا . ولعل هذا هو السبب فيما تنسم به عروض الجمباز من الترويع الإيقاعي ، وما يمكن أن نرد به على التصنع الذي تنسم به عروض الجمباز ، وإن كانت أقرب إلى الطبيعة . ومن الغريب أن يؤدي التنافس الاختياري الحاد إلى هذه الحركات الباردة ، وأن يبتعد هذا الإيقاع المحبوك في ألعاب الجمباز ، بعد خمس وعشرين سنة من وقوفه كرياضة مستقلة بذاتها عن الحركة الطبيعية .

وقد ألت مضرّة الابتعاد بالحركة عن الطبيعية بالعروض الكبرى أساسا ، أما المستويات الأخرى ، فقد كانت براعة الرياضي زادا للحركة وعونا للفرد على ممارسة



كل ما يستطيع من التمارين الرياضية بأجهزة صناعية أو أوضاع مصطنعة ، وبغض النظر عما لها من فائدة عضوية أو نفسية ، فإن مدرسته الألعاب الرياضية تنرى حركة الفرد الآلية وتنميتها ، وليست هذه البراعة أو استيعابها زائدا لفرد يتيح له ممارسة الحركة البارة ، فحسب ، ولكنها تزوده بالنشاط والحوية في كدسة صورها .

وعلينا الآن أن نترك هذا التحليل المختصر لشتى أنواع الحركات ، ما دمننا نتوخي هذا الموضوع المثير عن التغير .

ولنسمال : ماذا علينا أن نحققه ، بغض النظر عن التكرار الحركي . من تعلم هذه الحركة الآلية وممارستها ؟ أهى مفيدة للأشكال الأخرى من النشاط الآلى ؟ وفى أى مرحلة من مراحل العمر يكون لهذا التغير فى الحركات التى نتعلم كيف نمارسها جدواه فى الممارسات الأخرى ، وإلى أى مدى يمكن أن تكون هذه التهيئة ؟ وتلك تساؤلات كثيرة من آلاف الأسئلة الهامة التى تعرض لموضوع التغير ، هذا التغير الكبير . بعد هذه البحوث العديدة التى تناولته ، ولكنها الى جانب الطرق المعينة التى يسير عليها اليوم ، ما زالت فى حاجة الى نظرة من جانب الثقافة الأنتروبولوجية والفلسفية .

أن تنوع العديد من أنماط الحركة ليس بهذه الكثرة فى نتائجها النهائية ككثرتها فى أصولها ، وفى نشونها وتطورها ، فالإنسان حين يعمل ، يستعرض كل قدراته الأصلية وكل ما تعلمه من قبل ، فالحركة الآلية التى تتوافق مع الحياة هى فى الغالب مزيج من الحركات الجزئية بكافة ألوانها ، فالإنسان حين يسبح فى البحر للترجيع ، وليس للمنافسة ، أو للتظاهر ، أو لاختبار قدرته ، فإنه يعرض نوعا من السلوك الحركي المقعد يتكون من حركات آلية لها أصولها المختلفة ، وعندما يستقر السلوك الحركي لليفاع على وضع معين يصبح من العسير أن نضع خطا فاصلا بين الحركات البيولوجية والتلقائية والحركات البازعة ومن اليسير فى بعض الأحيان أن نتناول كلا منها على حدة ، ولكننا لا نستطيع أن نفصل بين الكثير منها أو نضع لها تصنيفا واضحا . فهناك تلك الحركات المكتسبة ( ردود أفعال أو استعراضية ) التى تتحد مع سلوك الفرد فى صورة تتحول معها الى سلوك تلقائي قد يبدو طبيعيا .

وليس من الضروري أن تكون الحركات البارة والحركات التلقائية على طرفي نقيض ، فمن دواعي الممارسة التلى فى اكتساب البراعة ما يسميه مدرب الألعاب الرياضية تسمية غير دقيقة « الحركة الذاتية » فالبراعة هى ما يمكن استيعابه تماما عندما تعمل الحركة مستقلة وفى تمام ادراكها والالام بها ، وهى ما يمكن للمدرب أن يعبر عنها بقوله : يجب أن تكون قادرا على ادائها وانت حاجع فى نومك ، فإذا كن استيعاب أية صورة من صور السلوك الحركي على هذا المستوى ، فإن أى حركة تامة البراعة بأى قصصد أو غاية يمكن أن تكون حركة تلقائية ، فبطل القفز العالى قد يجرى بعيد لا عن ثور يهاجمه ، ومن المحتمل أن يواجه فى هروبه سورا يرتفع حسنة أقدام ، فيعمل بمسا لديه من مهارة رياضية على تخطيه ، إذ أنه بدافع غريزي يفر من خطر داهم ، وليس أمامه إلا أن يقفز تلقائيا فوقه .

**الطريق لتجديد الحركة الفضائية :**

وعلى هذه الخصائص التى تتميز بها حركة الإنسان أن تحتل المكان الأول بين الواجبات التى تضطلع بها التربية البدنية لتحقيق مراميها العملية ، بأن تتيح للإنسان أن يستعيد أصول حركته ويجددها ، بكل قواها من الاتزان العقلي والانتعاش البدني .

ونحن غارقون اليوم فيما يمكن أن نسميه من قبيل الاستعزّة ، الحملة على أمية الحركة ، بعد أن اتسع مداهما في البلاد الصناعية ، ولهذا فن أي مران ، من حيث المبدأ ، أمر طيب ، ولا يعني في هذا أي نوع من التمرينات يمارسها الناس ، بقدر ما يعني أنهم يمارسونها . فأى ألعاب رياضية ، في مواجهه ذلك ، لها جدواها ، وإن كان بعضها بطبيعه الأمر أكثر شيوعا من غيرها ، فليس لذلك أية أهمية ما دامت تلقى الرضى .

ويجب أن يتضاعف الجهد وصولا الى منهج تربوي ، ودلائل صادقة ، ووسيلة لوضع نظم تعليمي عام يسلك بآسـن العصر الطريق الى تجديد حرفته اصناعه ، فهذا هو وحد « الفردوس المفقود » على رجل التربية البدنية ان يستعيد ، وهو ما يعني تغيير الاتجاهات ، ومن دواعي اعتر الصبح ان يصمم النمط التربوي بطريقه محدده تلك الحركات التنافيه التي اصطلح . بتغير العصر على نـر لها لاولت الذين ينشدون تجديد حيوية الحركة ، ولهذا كان على النمط الاقـمى التقليدى في العـاب الجـمـاز في بداية هذا القرن أن يستسلم لمؤشرات افكر السيكتولوجى للحركة ، وإن كان المحتمل أن يتنحى هذا الفكر عن بعض ما يراه كافيا فى ذاته ويعترف بالقيم التربوية للحركات التلقائية ، وإن لم يكن لها أساس علمى فإن لها ماضيها التاريخى البارز .

والواقع ، ان حركات التربية التقليدية وفكرة الحركة السيكلوجيه ، لا تفتقران عن بعضهما كثيرا كما نظن ، فالغاية منهما أن يستعيد هذا الكائن الأدامى قدراته الحركية الآلية منها والسكنة والفعلية ، وهو ما يقصده كل من « ميرسوريال فيكتورينو دى فلتز » و « لويس فيف » وغيرهما ، وما عاد يؤكده « جتسن مونز » و « اموروس » و « جون لـج » وكل أتباعهم . وهذا هو الجمـاز ، سواء كان تطورا للقديم أو شيئا جديدا ، ويبدو أنهم بما قصوه قد وضعوا الطريقة فى صورتها الكاملة ، حين دفعوا اليه ، بذلك أو دون ذلك ، بمجموعة صحيحة من العلوم الانسانية والاجتماعية كعلم النفس وعلم الأحياء وعلم الاجتماع . وليس لنا ان نبخس تلك الاصـبول الكبرى والتقاليد القائمة حقها ، فمن يرفض الشيء عليه أن يعرف ما يرفضه ، وكان ذلك أحد الأخطاء الكبرى التى تردى فيها أصحاب هذه المدرسة الفكرية كما تردى فيها بعض من تابعهم عليها ، فكثيرا ما يعمج على الانسان ما تعنيه عبارة الابداع التربوى فى الحركة . فما هى تلك الحركة المبتدعة ؟ أى حركة تلقائية بسيطة ؟ وهنساك دورات اتربية البدنية للتلاميذ يضطلعون فيها بالتقلب على القبات والمصاعب التى تواجههم ، بحيث تترك الحرية فى ادائها ، وهو جانب نافع فى برنامج كيف معقد . وإن كان من المربين من يتخذونها محورا لتعليمهم ولا يرضون بغيرها بدىلا .

وينجم الخطأ الكبير فى هذا الدليل من الابهام الذى يشوب الصلة بين الحركة التلقائية والحركة الطبيعية ، فالاطفال فى حوضنا ومدننا يعانون من قصور الحركة فاذا تركوا لهويتهم وأهوائهم فإن الحال ينتهى بهم الى تكريس هذا التخلف الحركى والوقوف عنده ، وقد يحتاج العود بهم الى الحركة الطبيعية بكل ما فيها من حيوية الى مزيد من العمل والتنشيط ، وهو ما يؤدى الى العودة مرة أخرى الى تزويد الطفل بالقدرة على الجهد والتحسين المستمر ، فاذا مضت سنوات الطفولة والشباب هباء دون التعود على بذل الجهد فانها لجرمة كبرى نفتقرها فى حق التلاميذ والتربية البدنية إحدى الوسائل الطبيعية للتعود على بذل الجهد الذى يحتاجه الفرد فى مراحل حياته .

وقد ظل تكرار الحركة الوسيلة الوحيدة زمنا طويلا ، حتى انحدر بها الحال الى هذا القصور والفساد والى طريقة لا تشجع وخاصة بالنسبة للعاجزين عنها ، ولئن هم في حاجة الى تربية تتطلب الحركة ، وعجز عن ادراكها واستيعابها اكثر من يأخذون بتطبيق الحركة السيكلوجية ، وقد بلغت الخصومة بين الحركة الابداعية والحركة الايقاعية مداها من الشدة ، وحتى تتمكن من الابداع وخاصة فيما يتطلب مزيدا من الجهد والتميز ، فان علينا أن نسيطر على كثير من القدرات الذاتية ، فجادة اللعب على البيانو ، مثلا ، تتطلب من اللاعب أن يجعل من حركته حركة آلية ، وان يضيف على تلك الحركة الآلية سلوكيات أخرى عديدة ، بل ان التكرار حتى للاعب غير ماهر ضرورى ومفيد في استيعاب الوضع الصحيح للحركة ، ولكل عمل اطاره من المهارة الذى يخضع للواقم الحيوى للحركة ، والقدرة على اكتساب مهارة رفيعة من نموذج امامه بأسرع ما يمكن باستبدال الاستيعاب البصرى بحركة ذاتية ، فان ذلك يعفى المعلم من الجهد المضمنى البالغ وييسر تحقيق النتائج بأسرع وأحسن ما يمكن ، فالانسان كائن يتميز بالقدرة على اكتساب التميز والابتكار بالقوة الثقافية وقد كان اكتساب المهارة عن ساداتها الكبار أعظم ما حققته البشرية من تقدم ، وتلك خلة حرمت منها فصائل الحيوان ، فلم يتحرر من الرتابة والجهد والقدرة على اكتساب المهارات التى تمت على مدى القرون فى أيام قليلة هى السجل الحافل بالحركات الفطرية على مدى الزمن .

ومع ما حققته التربية البدنية من نجاح فى الاطاحة بكيان الانسان وقدرته الحركية عن كافة جوانبها ، فان على هذا الانسان أن يمارس التمرين على أداء الحركة أداء كاملا . فان ما تفرضه الطرق التقليدية للتمرينات الرياضيه من الخارج لا ينفذ الى الأعماق - الا فى حالات نادرة - ولا يواجه الضروريات العملية الحيرة الشخصية ، وطالما قامت التربية البدنية على العروض والحركات الايقاعية فانها تغدو عقيمة للانسان اما ما جاشت به من الطرق السيكلوجية لنوعى الحركة والحركات السيكلوجية ، فقد قامت أساسا لتضيف عليها مزيدا من الخبرة الشخصية حتى تصبح أكثر فطنة وذكاء ، وليس ثمة تبرير للكراهية والسوء والجهل الذى يسند الى التربية البدنية بعد ما قدمته من فائدة لا تنكر فى الميئدان التربوى لقرون طوال وليس لسنوات فحسب .

أما ما يجب على الحركة السيكلوجية ، او أى مدرسة للفكر التربوى ، أن تتجنبه قبل أى شئ آخر فهو التسليم السطحي بما لم يكتمل ، ولا يصح أن تنسى أن الحركة التلقائية للانسان المعاصر هى حركة شاذة عذبة ، وقد تتفاقم فى المستقبل ما لم نتكمن من العودة الى القدرة الحركية التى هجرناها . وهو ما لا تحققه دون جهده من جانب كل من المعلم والتلميذ .

وقد كان عجز الانسان عن الحركة بسبب الآلة التى استعبدته فاعتزل الجهد البدنى ، ولعله أمل خادع أن يستعبد الانسان ما تعود من حركة - وهذا هو التجديد الأعظم للتربية - ما لم يكن هناك إيمان مسبق بهذا ، وحملة صادقة لتشجيع الجهد البدنى .

# الاشتراك في الألعاب الرياضية

## والتوافق النفسى

الاشتراك في الألعاب والمباريات الرياضية عمل فكري مثير ، وطريقة فعالة للسيطرة على التوترات العقلية والاضطرابات النفسية ، يساعد على التخلص من التوتر المفرط ، وتوجيه المشاعر العدوانية المكبوتة توجيهها صحيحا ، كما يساعد في المحافظة على الصحة العقلية . كذلك لا جدال في القيمة الترفيهية للعب ؛ وإسهامه في إسماع المشتركين فيه . ثم ان الفائدة العلاجية للعب تجد مجالها التطبيقي في تقنيات شائعة كثيرا ، كمن في علاج الأطفال باللعب . وتسهم المشاركة الجماعية في الألعاب الرياضية في تكيف المشتركين مع المجتمع . وتساعد حركات العضلات التي تتضمنها الألعاب الرياضية في المحافظة على اللياقة البدنية التي تسهم بدورها في الحفاظ على الصحة العقلية ، والتوافق الذهني ، مع الصحة العقلية من الأمور الهامة في المجتمع الحديث . والمعتقد أن قدرا كبيرا من موارد الطاقة البشرية ، وإمكانات البشر -تضيع هباء مع الأفراد الذين لا يعملون بأقصى ما عندهم من قدرة بسبب سوء توافقهم مع البيئة . ولا حاجة الى اثبات أهمية الاجراءات التي تدعم مختلف أشكال التكيف .

(١) قدمت نسخة من هذا المقال للمؤتمر الدولي الخامس لعلم النفس الرياضي الذي انعقد عام ١٩٨١

بكتندا .

## بقلم: ج. صمويل چولشون

محاضر في التربية البدنية : الاثنتي هانس ، تشانانور بن .  
٦٩١٥٧٢ ، كويلون كيرالا ( الهند ) - يجرى بحثا في  
سيكولوجية الرياضة البدنية .

## ترجمة: أحمد رضا محمد رضا

ليسانس في الحقوق من جامعة باريس د دبلوم في القانون من  
جامعة القاهرة . مدير الادارة العامة للنشئون القانونية  
والتحقيقات بوزارة التربية والتعليم سابقا .

---

وعلى الرغم من ضخامة الأبحاث التي تجرى في هذا الميدان ، فليس فيها ما يثبت أهمية دور الألعاب الرياضية في مجال التكيف ، والأعمال القليلة التي تناولت هذا الموضوع تحتاج الى توضيح . وقد لاحظ كول ( ١٩٣٦ ) أن البرامج الرياضية ضارة بوجه عام ، ويمكن أن تؤدي الى مشكلات تتعلق بشخصية المشتركين فيها بسبب ما يصحبها من دعاية مفرطة . وأبان سبيرلنج Sperling ( ١٩٤٢ ) أنه يوجد في نطاق الجماعة اختلافات في شخصية اللاعبين المشتركين في مختلف الرياضات . وعلى العكس من ذلك لم يجد أية فروق هامة في سمات الشخصية بين جماعات الرياضيين الذين ينتمون الى جامعة أو مؤسسة وبين الجماعات من غير الرياضيين . وأكد جاردنر Gardner واليوت Elliot ( ١٩٦٩ ) أن السلوك المتعلق باللبس يمكن تقويته باداء بعض الأعمال الحركية ، بغض النظر عن المؤثرات الحسية الحركية أو ردود الفعل . والشخص الذي يمارس نشاطا رياضيا - بغض النظر عن الآثار الحركية - يمكنه أن يكتسب فوائد عاطفية أو ذهنية خيالية ، كما في « النشاط الخيالي الحر » . وفي عام ١٩٧٧ حاول وليم William أن يحدد البنين والطبيعية الأساسية للعلاقات القائمة بين المتغيرات النفسية والمتغيرات السيكولوجية ، وأثبت أنها مرتبطة فعلا بعضها ببعض . وعلى هذا تقتزن الكفاءة البدنية العالية .

يجسم صغیر الحجم به أقل قدر من مجموع الذهنيات . وكل من هذه العلاقات يسهم في انقاص البروتينات الدهنية في الدم . هذه الفعالية المتزايدة تنسب بدوره إلى نمط من الشخصية أقل معاناة من الاضطرابات العصبية ، وأقل امتثالا للعادات والتقاليد . واستنادا إلى سلسلة من الدراسات التي أجراها يونج Young ، واسماعيل ( ١٩٧٦ ) على بعض الكهول في السنوات ١٩٧٣ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ أثبت الاثنان أن الاشتراك لأربعة شهور في برنامج منظم للرياضة البدنية قد أثر ليس فقط في « البارامترات » ( الثوابت ) الفسيولوجية . ولكن أيضا في خصائص الشخصية ، وبخاصة المتعلقة بالاستقرار العاطفي . وبعد أن أجرى فارما Varma ( ١٩٧٩ ) اختبارات كاتل Cattell P.F مع مجموعتين من الشباب ، مجموعة تشترك في مباريات بين الجامعات أو الكليات ، وأخرى لا تشترك في مباريات ، وجد فروقا كبيرة بين المجموعتين في صالح المجموعة الرياضية في بعض النواحي من قبيل السيطرة ، والسعادة ، والأنا العليا ، والتحمل ، وقوة البصيرة ، والثقة بالنفس ، والانتماء إلى الجماعة ، والاسترخاء . وأضاف أن الألعاب الرياضية عامل من عوامل تفتح الشخصية السوية ، وذلك بتوفير بيئة متكاملة ومتجانسة وثرية ، والرياضة البدنية ليست مجرد نشاط في أوقات الفراغ ، ولكن لها قيمة تربوية وعلاجية ، وتولد عند الفرد ظاهرة « اعلاء » بتوجيه طاقاته المكبوتة صوب نشاطات يقرها المجتمع . ومن ذلك أن «بالاراما» Balamun a وهي صحيفة أهلية للأطفال ( ماتيو Mathieu ، ١٩٨١ ) تتضمن بنوع خاص دروسا للأطفال في التربية الرياضية ، أبدت رأيها في أنه إذا تدرب الأطفال على الألعاب الرياضية بصورة منهجية ، فانهم يحصلون بعامه ، وفي المدى الطويل على نتائج أفضل ، لا في المباريات الرياضية فحسب ، ولكن أيضا في أنماط أخرى من النشاط .

#### مقابلة من الشباب الرياضيين وغير الرياضيين في الهند .

تستهدف هذه الدراسة المقابلة ، من حيث التكيف النسبي ( مع البيئة ) لدى طلبة الكليات بولاية كيرالا بالهند ، بين الطلبة الرياضيين وسواهم من غير الرياضيين ، وكانت الجماعة التي أجرى معها الاختبار تضم ١٩٠ تلميذا في مدرسة رياضية ( وهي مدرسة نظامية تؤكد في دراستها على الألعاب الرياضية ، وتخص باهتمامها التلاميذ الذين اظهروا براعة في هذا الميدان ) أو في أقسام رياضية خاصة في المدارس العادية . وكانت المجموعة التي اختيرت للحكم على نتائج الدراسة تضم ١٩٥ تلميذا .

واستخدمت « قائمة ماتيو لعدم التكيف » التي تقيس خمسة مظاهر كبرى لعدم التكيف في الحصول على مؤشر لهذا الغرض . والعناصر هي كما يلي :

القلق : الشعور بحدوث كارثة وشيكة ، الخوف ، القلق من المستقبل ، سرعة خفقان القلب ، الارتجاف ، الاضطراب .

الاكتئاب : القلق ، الأفكار الانتحارية ، اللامبالاة ، الشعور بالذنب ، الشعور بالاخفاق ، اليأس ، التشاؤم ، الشعور بالفراغ .

الهوس ( المانيا ) : التبرم ، انعدام ضبط النفس ، النشاط المفرط ، حدة الطبع ، الميل إلى النزاع ، الشرقة ، الترقق .

الدونية : الشعور بالصغر ، سرعة التأثر ، الحجل ، الضيق ، انعدام الثقة بالنفس ، سرعة التأثر .

البرانونيا ( ذهان هذائي ) : الارتياح . شعور المرء بأنه مضطهد ومستغل وغير مفهوم ، عدم الثقة بالغير . حب النزاع .

وعدم التكيف الاجمالي هو مجموع العناصر المذكورة بعاليه ، وهو وحده موضوع هذه الدراسة .

ونسبة الثقة في الاختيار تبعا لهذا الكنيب هي ٨٨ر٠ عن خمسين من الذكور ، و ٩٣ر٠ عن خمسين من الاناث ، ويفطى الاختيار بصورة كاملة على وجه التقريب مختلف أشكال عدم التكيف ، يمكن من ثمة أن يعد جديرا بالثقة .

وقد أجرى اختبار عدم التكيف هذا ، وسجل . كما أجرى له تحليل ثنائي للتفاوت لمقارنة النتائج المتحصلة لعدم التكيف لدى مجموعتي الرياضيين وغير الرياضيين ، وكذا مجموعات الفتيان والفتيات ، ونتائج التفاعل .

وكان متوسط مجموعة الرياضيين ٣٥٢٤ في مقابل ٤٥٦٩ لمجموعة اللارياضيين . مما يدل على نسبة « عدم تكيف » أعلى عند الآخرين . ولاستخلاص الفرق ذى الدلالة أجرى اختيار للتفاوت في عدم التكيف على هذه النتائج . وأوضح التحليل أنه يوجد فرق كبير بين مجموعة الرياضيين والمجموعة الأخرى عند مستوى ١٪ كما يتبين من اللوحة رقم ٢ ، ولم يوجد أى فرق بين الجنسين ( اللوحة رقم ١ ) أو في نطاق المجموعتين ، عند تفاعل المتغيرين .

ومعدل عدم التكيف أعلى عند مجموعة الرياضيين ويكشف فضلا عن ذلك عن أن خصائص التكيف أعلى عند التلاميذ الرياضيين . وقد يعزى هذا إلى أن النشاطات الرياضية تجعل الانسان أكثر تكيفا ، وذلك بتوفير طريق لتصرف انفعالاته . ومن المحتمل أيضا أن يكون الأشخاص المتكيفون مشتركين عادة في نشاطات التربية البدنية .

تفسير :

توفر الألعاب الرياضية لممارسة المهارات البدنية ، كالسرعة ، والمنشاط ، وقوة الاحتمال ، الخ ، تلك التي تتفق مع وسائل الهجوم والدفاع الرياضية . كذلك تساعد المهارات الذهنية في مواجهة المواقف الصعبة أو الحرجة التي تتطلب من الانسان أكبر قدر من الشجاعة والثقة بالنفس دون أن يهن أو يكتئب اذا فشل . وتحقيق الذات من خلال الاشتراك بالخلص . واستخدام المهارات بنجاح في المباريات ، والمواقف المثيرة التي يواجهها الفرد مع فرق رياضية ، الخ تؤدي به الى انطلاق تصورات فكرية بعد كل مباراة ، وربما تساعد في التغلب على الميل الى بعض ضروب « عدم التكيف » كالقلق ، والاكتئاب ، والبارانونيا ، الخ . وإذا كان الاشتراك في الألعاب الرياضية يمنع تفاقم « عدم التكيف » ، فإنه يساعد أيضا على تعزيز التكيف الصحيح . واكتساب المهارات البدنية والعقلية يتضمن التدريب على التحكم في الجسم والعقل .

ولعل في الامكان النظر الى التكيف ، اذا قورن بسائر القدرات ، على أنه قدرة عقلية شاملة . ولما كانت الانفعالات المختلفة تستثار في خلال اللعب ، بصورة وقتية منتظمة ، وذلك في كل النشاطات الرياضية ، فمن المحتمل أن الاشتراك لمدة طويلة في الألعاب الرياضية قد يزود الفرد بقيم يحافظ عليها ويثرى بها شخصيته في المستقبل .

	الذكور			الاناث			المجموع		
	متوسط	الفرق	عدد الافراد	متوسط	الفرق	عدد الافراد	متوسط	الفرق	عدد الافراد
الرياضيين	٣٦٣١	١٥٨٣	١١٠	٢٣٧٦	١٣٨٩	٨٠	٣٥٢٤	١٥٨١٠	١٩٠
غير الرياضيين	٤٤٢٤	١٤٠١	١١٢	٢٧٦٤	١٤٦٠	٨٣	٤٥٦٩	١٤٣٦	١٩٥
المجموع	٤٠٣١	١٥٤٦	٢٢٢	٤٠٨٣	١٥٨٥	١٦٣	٤٠٥٣	١٥٦٣	٣٨٥

المعامل	نتائج علم التكيف	الفرق	المعامل
٤٨,٤٢	١٠٥٠,٦١٥	١	بين الرياضيين واللا رياضيين
٠,١٠	٢١,٧٩	١	بين الذكور والإناث
٣,٨٣	٣٨١,٨٤	١	التفاعل
-	٢١٦,٩٩	٣٨١	الخطأ

98



# مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية  
مساهمة في إثراء الفكر العربي

⊙ مجلة رسالة اليونسكو

⊙ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

⊙ مجلة مستقبل التربية

⊙ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف

⊙ مجلة (ديوجين)

⊙ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها اللجنة اليونسكو لطباعة الدولية.  
تصدر طباعاً العربية ويقوم بنظرها إلى العربية نخب مختصة من الأمانة العربية.

---

تصدر اللجنة العربية بالاتفاق مع الشعب القومية لليونسكو وبمبادرة  
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة بجمهورية مصر العربية.

# الألعاب الرياضية

## والترفيه البدنية

### مقدمة :

أصبحت الألعاب الرياضية - اليوم - ظاهرة ذات أهمية اجتماعية كبيرة ، تتسم بالتباين مع تماسك البنية الأساسية والقواعد والتقدير الهائل لصورها التعبيرية نظريا وعمليا بالنسبة الى الدولة أو لمجموعة من الدول ، وتقرر الاتحادات الدولية والمحلية القواعد التي تحكم البنية الأساسية لكل لعبة رياضية فلا تختلف عن بعضها البعض اختلافا ملحوظا .

وتمارس الألعاب الرياضية في العالم : كرة القدم وكرة السلة والسباحة والعاب القوى والملاكمة الخ .. وفقا لقواعد واضحة ومتعارف عليها ثابتة ، لا تتغير .

هذه البنية الأساسية والقواعد تعد بحق عالمية بفضل النظر عن ملائمتها للعادات والتقاليد وأحوال السلوكية والاجتماعية ، ولهذا تبنت دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية على المستويين الدولي والمحلي القواعد والأشكال الرياضية القائمة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حيث عرفت الألعاب الرياضية الحديثة .

فقد استوعبت هذه البلاد أنماط السلوك الرياضي الذي وضعت الاتحادات الإقليمية المحلية بدلا من التمسك بأوضاعها الرياضية القديمة المستمدة من عاداتهم وأديانها وتقاليدهم والتي قد أخذت في الاندثار وهي النتيجة المنطقية لما كان من

## بقلم: پیر سیرین

اخصائى التربية البدنية وطل الجامعات الفرنسية فى الغول  
بول ، الكرة الطائرة ١٩٣٧ ، رئيس الاتحاد الدول للتربية  
الرياضية ٦٥٢٤٠٠ ، ١٩٥٠ فرنسا . وعضو اللجنة الدولية  
ليونيسكو للتربية البدنية والألعاب الرياضية ، ألف عدة كتب  
عن التربية البدنية والألعاب الرياضية ومن بينها كتاب  
« المشكلات الرئيسية للتربية البدنية والألعاب الرياضية  
١٩٧٩ »

## ترجمة: عطيات محمود جاد

مدير عام ومستشار التعليم التجارى سابق

أساليب الحياة وأنماطها التى نقلتها القوى الاستعمارية للمستعمرات بوصفها اطارا  
للعلم الحديث الذى اعتبرته الدول المتقدمة من خصائصها وحدها وأنها هى القادرة  
على استخدامه .

ولكن ، اذا نظرنا الى ظاهرة الألعاب الرياضية على أنها مرتبطة بالتراث الشعبى  
والفن والتعبير أكثر من كونها أعمالا فنية ، فسوف نلمس بعض المآخذ نتيجة المفاضلات  
فى تمويل بعض الأساسيات المعينة للألعاب الرياضية الحديثة التى جذبت انتباه  
الشعوب الى الحركات الايقاعية للسلوك وان بلغت غريبة عليهم .

وعلى الرغم من هذه الحركات الايقاعية فهناك نوع من التباين الملحوظ فى  
سلوكيات الألعاب الرياضية بين مختلف الدول أو مجموعات الدول التى تبدو وكأنها  
مظهر من مظاهر الحضارة ، كان من الضروري أن تبرز الألعاب الرياضية كظاهرة  
بمختلف الصور الثقافية والاقتصادية والسياسية للجماعة ، كما أنها تتغير من نظريا  
وعمليا مع التغيرات الاقتصادية والسياسية وعقلية الجماهير .

### تغير أنماط الألعاب الرياضية فى مختلف البلاد

كانت الألعاب الاولمبية - فى العصور القديمة - علامة مميزة لتكامل الألعاب  
الريفية مع المدنية وكانت تتفوق على الأحداث الدينية والثقافية وكان « الذين ولدوا

أحرارا ، أو بمعنى آخر الطبقة المثقفة فى المجتمع الأفرىقى يشساساركون فى الألعاب الرياضية واسنبعد النساء والعبيد .

وفى البدئية أخذت الألعاب الرياضية تتحرر من الافكار الدينية والمثل الأخلاقية تدريجيا ليتحكمها الربع والاحتراف حتى أخذت فى النهاية صورة تلك العروض التى ظهرت فى الملاعب الرومانية قبل أن تندثر جميعا .

وفى العصور الوسطى بدت التفرقة واضحة بين أنواع الالعب الرياضية التى تمارسها الطبقة الحاكمة من اللوردات والفرسان والنبلاء مثل البرجاس والمبارزات وسباق الخيل وتلك التى يمارسها عامة الشعب فى العابيم التقليدية وفى مناسبة مباريات بدائية خشنه تعتبر لعبة السولو الفرنسية Jeu de Soul نموذجا بدائيا لكرة القدم .

وكان النبلاء يشتركون أحيانا فى مثل هذه الالعب . وعلى الرغم من أن الالعب الرياضية فى العصور الحديثة تحكمها قواعد متعارف عليها فى جميع الدول الا أنها تنسم بكثير من الصفات الاجتماعية التى لم تعرف فى عصر من عصور التاريخ أو أى حضارة سابقة .

### المملكة المتحدة :

وتقوم الألعاب الرياضية فى المملكة المتحدة على أساس ثابت من التقاليد العريقة بالإضافة الى ما تنسم به من الروح الرياضية فى احترام القواعد وأوامر الحكم وانسماحة الرياضية تجاه المنافس ، وهى الصورة التى تميزت بها الروح الرياضية عند الانجليز ، وإن لم يحل ذلك بينهم وبين ممارسة الألعاب البدنية الخشنه العنيفه . وظاهرة أخرى واضحة للألعاب الرياضية فى بريطانيا وهى المبدأ المقدس الذى يمنع إقامة مباريات الالعب الرياضية أيام الأحاد . وهذا المبدأ وضعه البيوريتان ، ومثل آخر على مراعاة هذه القاعدة هو موقف القس الانجليزى اريك ليدل الذى رفض أن يشترك فى المباراة النهائية فى سباق المائة متر فى الألعاب الأولمبية فى باريس ١٩٢٤ على الرغم من أنه كان متفوقا ، لأن المباراة أقيمت يوم الأحد ، ولحسن الحظ أنه تمكن من الاشتراك فى سباق ٤٠٠ متر فى الاسبوع التالى وفاز فيها وحقق رقما جديدا فى الأولمبياد ١٩٢٦ ثانية .

وقد انتعشت الألعاب الرياضية فى المملكة المتحدة حينما أصبح وقت العمل يوم الأحد ، نصف يوم فقط ، فالألعاب الرياضية فى المملكة المتحدة تعتبر تمضية للوقت لا سيما بالنسبة للطبقة العاملة .

ولم تنتشر المباريات الرياضية حتى عام ١٩٦٠ حين قام الاتحاد الانجليزى لكرة القدم بالغاء القانون ٢٥ من لائحته التى تمنع إقامة المباريات فى أيام الأحاد . ولا زال هذا المبدأ معمولا به حتى يومنا هذا ، فمباريات بطولة الرجبي المشهورة بين خمس أقاليم « ويلز ، إيرلندا ، انجلترا ، سكوتلندا وفرنسا » تقام يوم السبت بعد الظهر ، واستجابت فرنسا لهذا المبدأ .

وتلقى الألعاب الرياضية في بريطانيا - في الوقت الحاضر - اهتماما بالغاً من الناحية التربوية ، وهي ظاهرة تبناها توماس أرنولد مدير مدرسة الرجبي ١٨٢٨ - ١٨٤٢ ، وكانت موضع الاهتمام من كثير من المدارس كما يذكر ماكننتوش مثل كلية مارلبورو التي أسست عام ١٨٤٣ وقد قامت بغور رائد في تنمية الألعاب الرياضية والألعاب كوسائل للتربية ، وكتب توماس هيور في كتابه المعروف « أيام توم براونز في المدرسة » ١٨٥٧ « Tom Browns School days 1857 » أن الفضيلة الأولى للألعاب الرياضية هي بناء الأخلاق ، ويرى البريطانيون منذ ذلك الحين أن اللياقة البدنية والقدرة العقلية والعدالة واحترام القواعد والأصول من محاسن الأخلاق التي تضيفها الألعاب الرياضية .

ومع هذا كان الاهتمام بالناحية الصحية التي تحققها الألعاب الرياضية بارزاً ولكنه جاء في المرتبة الثانية بالنسبة للخلق الرياضي .

ويمكن القول أنه على الرغم مما يبدو من تساوي في مستويات اللعب النظيف والقليل من الهنات السيئة وما يبدو أحياناً في مناسبات سيئة كالمظاهرات العنيفة للشباب المتعصب لفرق الكرة وهي ظاهرة لا تزال قائمة من مظاهر السلوك البريطاني وقد بقيت سمة على العلاقات الوثيقة بين نمط ثقافي معين للرياضيين والمتفرجين على السواء .

### الولايات المتحدة الأمريكية :

تعكس الألعاب الرياضية في الولايات المتحدة الأمريكية سلوكيات معينة للامريكيين عامة : الرغبة الشديدة في أن يكونوا الأوائل ، وأن يكون لهم الأفضل في النادي الذي ينتمون إليه أو الجامعة أو المدينة أو الإقليم أو في العالم . ويتطبع كل أمريكي أن يكون هو الفائز ، وهذه الرغبة تعكس تأييداً تاماً في المباريات الرياضية فضلاً عن الاتجاه إلى التوسع في الدور التعليمي للتربية الرياضية ، فالتنافس والاهتمام بالناحية الصحية عن طريق نشر التربية البدنية هو أسلوب الحياة في أمريكا .

إن النظام بأكمله يقوم على المنافسة فالمنافسة هي السبيل إلى اللياقة البدنية .

فالمدراس والجامعات الأمريكية تعطي أولوية واهتماماً خاصاً للمباريات الرياضية لكثير من الجامعات تعمل على أن تقوم شهرتها على تفوق فرقها الرياضية وطلابها الرياضيين ، وأدى ذلك إلى التطور في مجال البطولة بالولايات المتحدة الأمريكية ، فالطلاب يتميزون باللياقة البدنية والقدرات الرياضية تمنحهم الجامعة الكثير من المزايا الخاصة ( مجانية التعليم ، إعفاء من بعض الالتزامات المدرسية ، امتداد فترة الدراسة لاستكمال البرامج الدراسية وغير ذلك الخ ) وهي مزايا يعدها التربويون مبالغاً فيها ، ويواجه أساتذة التربية البدنية المسئولون عن تعليم وتدريب جميع الطلاب بعض الصعوبات فعملهم يقتضي الاهتمام بجميع الطلاب بما فيهم غير الرياضيين - ولكنهم كعالمين خصوصيين يجب أن يركزوا الجهود على الرياضيين الموهوبين لكي يتحقق الفوز الذي يؤكد إشراف الجامعة كما وصفه بول جفرنالي الأستاذ والمدرس الخصوصي بجامعة سان دييجو . والمجدير بالذكر أن هذا التركيز الهائل على

الالعاب الرياضية للطبقة الممتازة كان يتعارض مع انشاء مجلس البريزدنت للياقة البدنية للشباب عام ١٩٥٧ والذي يهدف الى تزويد كل ولاية ببرامج للتمرينات الرياضية البسيطة تتبع اللياقة البدنية والصحة للشباب جميعا ، بالإضافة الى ادارة المعاهد مثل معهد ماساشيوس للتكنولوجيا م ١٠٠ ن

وترجع شهرة جامعات هارفارد ويال وبرنستون وغيرها من الجامعات الى التفوق في الدراسات الاكاديمية والابحاث أكثر من تفوق فرقها الرياضية على الرغم من أنها كانت في المرتبة الأولى .

وظاهرة أخرى للالعاب لرياضية في أمريكا هو اتجاهها العملي الذي يلاحظ في ميدان المباريات ، فغالبية الفرق الرياضية الأمريكية ، كرة القدم ، كرة السلة ، وكرة السوكسر ( كرة القدم الأوروبية ) مشروعات تجارية تحقق أرباحا طائلة تخصص لدفع مرتبات ضخمة للاعبين والمدربين ، وتقوم الصحافة والتلفزيون بحملة اعلامية واسعة للدعاية للفرق الرياضية للمحترفين والقليل من الدعاية لفرق الهواة . وليس هذا بغريب فابطال الرياضة البارزين مثل ألف أورتز ( حقق أربع بطولات في الالعاب الاولمبية : رمي القرص في أعوام ١٩٥٦ - ١٩٦٠ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٨ ) وهو غير معروف للجماهير . وذلك لأن الغالبية الكبرى من الرياضيين الابطال يتحولون الى محترفين ، وعلى هذا فأي تقييم موضوعي لقيمة الالعاب الرياضية الأمريكية - على سبيل المثال - عند مقارنة عدد ميداليات التفوق في الالعاب الاولمبية التي أحرزتها الولايات المتحدة الأمريكية بتلك التي نالها الاتحاد السوفيتي أو جمهور ألمانيا الديمقراطية يجب أن نتذكر أن غالبية المتفوقين الرياضيين من الأمريكيين لا يمكن أن يدخلوا كمنافسين في الالعاب الاولمبية لأنهم محترفون ألعاب كرة القدم وكرة اليد وغيرها .

والصورة الثالثة التقليدية للالعاب الأمريكية الآن ، هي انتشار ألعاب سباق الجري والقفز وسباق الدراجات ولعديد من ألعاب الخلاء كوسائل للترويح عن النفس من عناء عصر الآلة والحياة الرتيبة والنخمة . وانتشرت هذه الألعاب الرياضية الجديدة عن طريق التربية البدنية والتأييد المتزايد من الشركات التجارية العديدة ( منتجو أحذية السباق والدراجات والانزلاق على الجليد .. الخ ) الا أن اتجاه الأمريكيين الكامن في تفكيرهم يتخطى الأرقام الدولية يشوب تلك الظاهرة ، فقد أخذ المتسابقون بما فيهم النساء والأطفال يتطلعون الى سباقات الماراثون ويخضعون أنفسهم لتدريب عنيف ، فسباق الماراثون في نيويورك يشترك فيه آلاف المتسابقين الذين يتعرضون بسببه للكثير من الحوادث ( وغالبا حالات التواء وتمزق عضلات الساق والمفاصل ) وحوادث وفاة نتيجة الإرهاق الشديد ( وبخاصة الهبوط في القلب ) .

### الدول الاشتراكية :

نجحت دول أوروبا الاشتراكية وكذلك كوبا في أن شريط بين الالعاب الرياضية والنظام الاجتماعي برابط وثيق بالإضافة الى أن الالعاب الرياضية تعد من الحقوق المدنية التي يكفلها القانون ، وفي الواقع أن هذه الدول تعلق أهمية كبيرة على ما يحققه

إثباتها من تفوق في المجال الدولي لتأكيد أهمية أنظمتها السياسية فتقوم بتدريب الفرق لمدد طويلة لكي يفوزوا بميداليات أولمبية .

وقد لجأ بعض المنافسين الى اكتساح بالالعاب الرياضية لأنها أصبحت العايبا رياضيه حكومية للمحترفين وعلى الرغم من أن هذه الفرق الرياضية لا تنال أى مكافأة الا أنها تحقق لأعضائها مزايا إضافية في مجال عملهم ، وتعليمهم ومستوى معيشتهم حينما يكونون في قمة تفوقهم .

ومن الواضح أن الألعاب الرياضية على المستوى الاقليمي قد أكدت دورهما العام كنشاط له مزاياه الاجتماعية الهامة في تحقيق مكاسب صحية وثقافية للأعداد الهائلة من ممارسي الألعاب الرياضية ( وعلى رأسها حركة الألعاب الرياضية للجميع ) .. فالألعاب الرياضية للجميع ( من خلال انشاء أعداد كبيرة من مراكز التدريب لا سيما النشاط الخلوي والتربية البدنية في المدارس ) . ويؤكد المؤلف أن التربية الرياضية عنصر هام وحيوى وتشكل عاملا أصيلا في حضارة المجتمع ، وذلك نتيجة لزياراته المتعددة لدول مثل ( ألمانيا الديمقراطية ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، رومانيا ، بلغاريا وكوبا ) .

### الدول النامية في أفريقيا وآسيا

إن التفاوت الكبير الذى تتسم به الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية في البلاد الأفريقية والآسيوية يجعل من المستحيل تبين سمة واضحة للعلاقة بين الألعاب الرياضية والأنماط الاجتماعية القائمة في هذه البلاد ومع ذلك فيمكن ملاحظة الصور الآتية : النوعيات الحديثة للألعاب الرياضية التى يمارسها المهووبون والمتقنون من الرياضيين ، والعضوية في الاتحادات الرياضية محدودة بالنسبة للشعب ككل وفى معظم الأحوال يمثل هؤلاء الرياضيون بلادهم في المباريات لرفع شأنها عن طريق الفوز في هذا المجال ، فمثلا : تفوز كينيا وأثيوبيا وأوغندا بانبطولة دائما ، ويقوم المدربون الأجانب بتدريب معظم الأبطال ولا تشمل برامج التدريب في معظم هذه البلاد التربية البدنية ولا توجد الألعاب الرياضية للجميع .

وهذا أمر طبيعي في بلاد كثيرا ما تعاني من عزلة مناخية قاسية ومستوى معيشى منخفض بالنسبة للغالبية العظمى من السكان وفى بعض الأحوال يجول القحط وقسوة الحياة دون تخصيص وقت لأنشطة الألعاب الرياضية كوسيلة لتمضية وقت الفراغ .

وقد أخذت الألعاب الرياضية التقليدية تندثر الآن أو تمارس بواسطة فرق شعبية للترويج عن السائحين ، وتشجع دول العالم الثالث هذا الاتجاه الذى لا يؤيده المؤلف وهو استجداء الدول الغنية لمعاونتها على تنمية الألعاب الرياضية الحديثة بدلا من تنمية النوعيات المحلية غير مقلدين ما تتضمنه هذه الألعاب من تراث ثقافى حضارى .

## دول أمريكا اللاتينية

نبين من عملية المسح التي قامت بها ( فـ ١٠٠ب ) للتربية البدنية والألعاب الرياضية بناءً على طلب ديونيسكو ( ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ ) ان السمات التقليدية للأفراد في أمريكا اللاتينية وسلوكهم الاجتماعي تنعكس تماما على سلوكيات الألعاب الرياضية .

فأولا يوجد تفاوت كبير بين القول والفعل وبين الانجازات النظرية والعمل ، ومعظم القرارات الرسمية التي يصورها وزراء التربية والتعليم عن الألعاب الرياضية ، في نظرتنا تتضمن مفاهيم وتفسيرات دقيقة وواضحة لما يجب أن تكون عليه التربية البدنية والألعاب الرياضية في المدارس وأجريت دراسات عميقة للمناهج المقترحة ولكنها لم تنفذ عمليا حتى الآن نظرا لأن التربية البدنية في معظم البلاد لا تتعدى مرحلة التخطيط حيث المواد والوسائل التعليمية اللازمة لتنفيذها غير متوفرة فهناك عجز في الادوات والمدرسين المؤهلين . كما ان القصور مكنة ، وتقتصر الألعاب الرياضية على المشاهدة ولا يتيح التدريب اذ ان اقلية العظمى من الشعب لا تزال تعيش في مستوى هابط وفي ظروف شديدة وقاسية بالنسبة للعوامل الصحية والطبية .

وبوضوح الظروف الاقتصادية والمزاج اللاتيني الأهمية المرتبطة باحتراف الألعاب الرياضية . فكثر من الأطفال والمراهقين الذين يتميزون بالمواهب والقدرات الرياضية يعيشون هم وآباؤهم وكلهم أمل في أن يتحولوا من الفقر الى الغنى عن طريق احتراف الألعاب الرياضية وخاصة كرة القدم .

فاللعب المحترف يصبح بطلا ومعبودا للجماهير وبعضهم يجمع ثروات وتنهل الهدايا والمنح من الأعضاء المؤسرين على أندية المحترفين وهي أندية ذات نفوذ كبير .

ونتائج المبادرات الرياضية تحتل المكانة الأولى في اهتمامات الشعب !

فالمباريات تشد المشاهدين وتثيرهم وتميش المدينة بأكملها من أجل مشاهدة هذه المباريات بعيدا عن المتاعب العائلية وضغوط العمل . وينحصر تفكير كل فرد في مشاهدة مباراة كرة القدم النهائية في البرازيل أو الأرجنتين والمكسيك أو مباراة كرة اليد في فنزويلا ليشبع رغبته القوية وولمه في الاستمتاع بالمباريات الرياضية التي تثير حماس الجماهير الذين يحتشدون في الاسناد .

وهذه الصورة التي تؤدي الى الشعور بالاحباط من الناحية التربوية يخفف من حدها الرجوع الى الجهود التي بذلت في السنوات الاخيرة في بعض البلاد ( البرازيل - شيلي - مكسيكو ) للنهوض بالتربية البدنية في المدارس والتربية الرياضية للجميع . وكوبا كحالة خاصة يجب أن تنضم الى مجموع الدول الاشتراكية في أوروبا لتحقيق مشروعاتها في هذا المجال .

## دول أوروبا الغربية :

نجحت دول أوروبا الغربية في اقامة نوع من التكامل بين الألعاب الرياضية والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية يتسق مع المستوى المعيشي المرتفع ، والحرية الفردية والتحرر من تدخل الدولة وفقا لمؤثرات النظام الاجتماعي ، والواقع أن المسابقات



الرياضية واقبال الجمهور على مشاهدة المباريات تحتل مكانا هاما في تلك البلاد . كما ان التربية البدنية في المدارس تلقى مزيدا من العون الحكومي ، وبعمامة فالأدوات الرياضية والتسريات والامكانيات وعدد الساعات المخصصة للالعاب الرياضية في جدول الدراسة بالمدارس وعدد المدربين ومستوياتهم تبشر بنتائج طيبة ، وفضلا عن ذلك فجميع العوامل مثل مستوى المعيشة المرتفع ( على الرغم من مشكلة البطالة ) ، ووقت الفراغ في معظم البلاد لا تتجاوز ساعات العمل ٤٠ ساعة وأحيانا ٢٥ ساعة أسبوعيا ) وتوفر الامكانيات التي تجعل الالعاب الرياضية في متناول الجميع ، وتيسير وسائل المواصلات والجهود التي تبذلها الحكومات والتي تتسق مع أنشطة الشركات التجارية والصناعية ( منتهج أدوات التربية الرياضية والشركات المتخصصة في تنظيم أوقات الفراغ ) .

تساندها حملة اعلامية تتيح للكثير من الشباب والكبار الاشتراك في مختلف انماط الانشطة الرياضية الترويحية على نطاق واسع .

وهكذا ، نلمس في معظم هذه الدول تقدما ملحوظا في مجال الالعاب الرياضية للجميع - في السنوات الأخيرة .

ويمكن القول ان الالعاب الرياضية للجميع - الآن - تضم أعدادا تفوق بكثير الأعداد التي تشارك في المباريات الرياضية التي تنظمها الاتحادات ، فمن بين ستة عشر مليونا ونصف المليون من أعضاء الاتحاد الرياضي لجمهورية ألمانيا الاتحادية نرى ثلثي هذا العدد يمارس الالعاب الرياضية الترويحية ( الالعاب الرياضية للجميع ) بينما الثلث الآخر يشارك في المباريات الرياضية ، ولربما تفصح هذه الأرقام عن اتجاهات هذه الدول في المستقبل للالعاب الرياضية .

## الالعاب الرياضية في السنوات المقبلة

### الدوافع للتغيرات البدنية

أجرى العديد من البحوث في هذا المجال ، ويمكن تلخيص الدوافع للتغيرات البدنية التي ترتبط بالفروق الرياضية لكل الاعمار في جميع الدول النامية بما يلي :

تزايد الوعي للحاجة الى نشاط رياضي معقول لضمان الرعاية الصحية واللياقة البدنية .

الحاجة الى نشاط بدني للتغلب على الحياة الرتيبة في عصر الآلة . الحاجة الى العودة للطبيعة في عالم تتسم فيه الحياة بالماديات والتحضر المستمر .

الحاجة الى علاقات اجتماعية في عالم يشعر فيه الفرد بالوحدة في المدينة وسط الصخب والازدحام وقد تلاشت اللقاءات العائلية والتجمعات الريفية والأمسيات الاجتماعية التي كانت تسود الريف وقد كانت العلاقات الاجتماعية الراضخة من سماته فحلّت محلها الأنشطة الانمالية التي لا تتطلب التجمعات كمشاهدة التلفزيون ، وبالإضافة الى هذه الاحتياجات العامة فهناك دوافع أخرى معينة منها :

الإهتمام بالمظهر الشخصي ( الاحتفاظ بالرشاقة ) وهو مرتبط كثيرا بالنساء .

الرغبة في مسابقة الموازية - الموازية الحالية للمسابقات مثلا - والتوصل الى مكانه بين ممارسي الالعاب الرياضية .

- حب للمبة وبلال الجهد والمنافسة بين الشباب وحتى بين الكبار ، اذ أن بعضهم يواصل ممارسة الأنشطة الرياضية التي كان يمارسها من قبل ولفترة طويلة .

- الرغبة في تحقيق الفوز وتسجيل ارقاما عالية واثبات الذات هي جزء من الاتجاه الفكري للالعاب الرياضية .

- الارتياح الأخلاقي وفي بعض الاحوال المادي الذي ينتج عن تحقيق الفوز في الالعاب الرياضية . وهذه الدوافع بعضها تابع عن شعور صادق ( الحاجة الى اثبات الذات مثلا ) . ترجع أن الأنشطة البدنية في اوقات الفراغ التي تحقق مثل هذه الحاجات ستزداد أهميتها في حياة كل فرد وعندما جلت هذه الاحتياجات واتضحت وان لم تظهر بصورة بارزة في الدول النامية فمن الواضح أنها ستحتل مكانتها كلما تحسنت الظروف المعيشية .

وفي ضوء هذه الاحتياجات والنظرة المستقبلية في كل دولة من تلك الدول يصبح من اليسير تصور الاطار العام لأي لعبة في السنوات القادمة وان كان هذا التصور لابد وأن يدرك ادراكا بينا الموقف في بدايته بمعنى أن موقف الالعاب الرياضية الآن ، أنها حقيقة اجتماعية أكثر منها نظرية مثالية .

وقد اعدت المراجع للعالم الرئيسية المتميزة لأنماط الالعاب الرياضية المحلية ، ولما كانت المباريات الرياضية هي المعنية لا سيما المسابقات الرياضية العنيفة فيمكن القول بأن الصورة الآتية تنطبق على كل الدول :

- تشكل المباريات الرياضية بحيث تضم أعلى المستويات وتستند أساسا على البطولة وتعمل على إثارة الحماس في الضعفاء .

- المسابقات الرياضية تنظم عن طريق قيادات الأندية الذين يركزون اهتمامهم - بالدرجة الأولى - على تحقيق الفوز لناديهم ؛ أو عن طريق المشجعين والدوافع المالية وأحيانا عن طريق التجمعات السياسية .

والفوز بأي ثمن هو الهدف الوحيد وان كان السبيل اليه هو الفن أو الالعاب الخسنة أو تناول العقاقير ذات الأثر الخطر حيث يصبح الفوز نزولا عدوانيا ولا تقبل مباراة شرسة . وقد أخذ المدربون والمنافسون هذا العامل النفسي الحاسم في اعتبارهم، وحتى يتحقق لهم ذلك فقد أصبح أكثر الرياضيين يقرون على التمرين المتصل الذي يستوعب أكثر وقتهم ( عدة ساعات يوميا ) أو ضاربا بالأنشطة الثقافية الأخرى أو حتى الأعمال المهنية أو الحياة الأسرية عرض الحائط .

كما يلاحظ للأسف الشديد الاستغلال (والتعبير عن الكلمة ليس قويا ) للأطفال الصغار الموهوبين الذين يجبرون على تدريب قاس في سن مبكرة وقد تبه الأطباء، والتربويون الى خطورة ذلك نفسيا وصحيا .

وهناك هدف آخر للفوز هو الاشادة بالنادي الذي ينتمي اليه اللاعب وإعلا، شأن بلاده وفي بعض الأحيان لظهور تفوق النظام السياسي .

وتبدو هذه التطلعات قليلة الأهمية حينما يؤخذ في الاعتبار كل العوامل المشاركة -

اتسام الرياضي بالجرأة ( بغض النظر عن النادي الذى ينتمى إليه أو بلده ) ،  
حظ اللعبة والوضع النسبى للفوز الذى يبلغ أحيانا ( ١٠ / ١ ) ثانية أو بعض الاستمتمرات  
أو القرار الذاتى للحكم والوقت القصير لضياح فرصة النصر ( هذا هو الوضع المتعارف  
عليه فى مجال المنافسة الحادة فى الألعاب الرياضية و الاحتراف هو النتيجة الحتمية .  
ويجب عند التنبؤ بأى توقعات لمستقبل الألعاب الرياضية فى السنوات القادمة أن نضع  
ذلك فى الاعتبار .

ولحسن الحظ توجد اتجاهات أخرى تزيد فى اطمئنان التربويين ، فمثلا : التدريب  
على الألعاب الرياضية بواسطة الهواة الصادقين الذين يفوق عددهم احتياجات الألعاب  
الرياضية المقترحة .

ولا يزال عدد كبير من الشباب فى الكثير من الدول يدخل ميدان الألعاب الرياضية  
للاستمتاع أو لولعهم بالنشاط وليس بهدف الكسب بعضهم على مستويات عالمية من  
اللياقة البدنية ، كما يوجد أيضا اتجاه يؤيده الغالبية الساحقة نحو الألعاب الرياضية  
لجميع التى أحدثت تقدما كبيرا فى بعض البلاد .

هذا التحليل للموقف الحالى للألعاب الرياضية والدوافع التى تتضمنه قد تلقى  
الضوء على إمكان تنمية الألعاب الرياضية فى القرن الحادى والعشرين .

### احتراف الألعاب الرياضية :

أصبحت الألعاب الرياضية ظاهرة من ظواهر الحياة الاجتماعية لا ترتبط بالثقافة  
فحسب ، ولكن بالاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية أيضا ، فوجب الامتناع بأن الألعاب  
الرياضية للمحترفين قد وجدت لتبقى مثلها مثل المسرح والرقص وألعاب الساحة ، فهى  
مظهر طبيعى لأسلوب مادى فى مجتمع متحضر تحكمه تطلعات مالية ، ومن الطبيعى  
أن لاعب كرة القدم وكرة السلة والتنس والملاكمة وغيرها من الألعاب الرياضية يستطيع  
أن يحقق المستوى اللائق للمعيشة عن طريق استثمار مواهبه مثل المغنى أو لاعب  
الأكروبات ، بالإضافة الى مساهمته فى النشاط الثقافى والاجتماعى بما يقدمه من عروض  
ناجحة . ولكن اذا كانت مهنة احتراف الألعاب الرياضية قواما لكسب العيش وان  
تكون وسيلة مستمرة لهذا فى بعض الحالات فان عليها أن تقوم كآى مهنة أخرى على منهج  
قوى كغيرها من الأعمال ليصبح لها أجرها المحدد ولهذا كان عليها أن تلتزم بعاملين :

أولهما : نوعية وكمية السلع المعروضة بحيث تجذب إليها المتفرجين الذين يدفعون  
الأجر وهم فى الوقت نفسه مورد للدخل الاساسى ، ولهذا فانه يبدو من الواضح أن  
الاحتراف الرياضى يجب أن يكون مقصورا على قلة من الأفراد الموهوبين الذين يستطيعون  
أن يقدموا عروضاً ناجحة ومشوقة ، فاذا توفر هذا العدد الكبير من المساهمين يستطيعون  
والكثير من أندية المحترفين فان التنافس يصبح عنيفا ويزداد الطلب . . الخ ويستبعد  
اللاعبون والأندية من الساحة كآى مؤسسة تجارية أو صناعية تضل الطريق .

وثانيهما : بخلاف العروض الأخرى فى الساحة ، تبدو الألعاب الرياضية ذات  
عمر قصير لما تحتاجه من المنافسة الحادة ولا أقول القاسية .

ولما كان المبدأ السائد هو التنافس على البطولة ، فان الاحتراف الرياضى ينبذ  
العناصر الضعيفة والذين يصممون هم الأبطال ولكنهم لا يصمدون مادامت القوى البدنية

تتضائل مع تقدم العمر ، فضلا عن أن المنافسين ينتظرون أى بادرة للضعف عن البطل ليحتلوا مكانه ولهذا كان على الاحتراف الرياضى فى المستقبل أن يقوم وفقا للأسس التالية :

( أ ) يجب أن تتركز الألعاب الرياضية فى أندية تتميز بحسن الادارة وتضم عددا محدودا من المساهمين والعاملين .

( ب ) مع ضمان تدفق لاعبين جدد ووضع برامج فعالة لاستخدام قدامى المحترفين الذين يحالون الى التقاعد عند بلوغهم الثلاثين من العمر ، وهذا وإن كان التركيز فى الاحتراف الرياضى على المنافسات الدورية فان هناك نوعا آخر من التنافس يمكن أن يظهر منه هذا النوع الذى يأخذ شكل العرض دون المنافسة من قبيل هذا المثل الذى ابتدعه نادى هارلم لكرة السلة ودورى اكرام لمحترفى التنس ، وتسفر ميادين الألعاب الأخرى عن صور جديدة .

### الألعاب الرياضية للجميع

وستحتل الألعاب الرياضية الترويحية - كما نرى بالنسبة للألعاب المحترفين من حيث الأسس والتصور - الساحة بالعديد من أشكالها خلال القرن الحادى والعشرين .

وقد بدأ هذا الاهتمام واضحا فى مختلف الدول ما دامت تمكس تلك الدوافع العميقة لدى الغالبية العظمى من الناس ومادامت تشبع الرغبات العامة للشعوب التى حققت مستوى كريما من المعيشة ومن اليسير أن يحقق تقريبا سريعا طالما فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى ، وسرعان ما أخذ الملايين من الناس من كل الأعمار فى العالم بعيدا عن التنافس بين الاتحادات الرياضية للمحترفين فى ممارسة التمرينات الرياضية المنتظمة فى شتى صورها لتحقيق اللياقة البدنية ورغبة فى الاستمتاع ، ومن أمثلة ذلك ألعاب الخلاء فى الدول المتقدمة ( رياضة الانزلاق على الجليد ، تسليق الجبال ، الرحلات ، التجديف ، سباق الدراجات وغير ذلك ) وهواية الجيمناز فى السويد وفرنسا وبلجيكا ، وفنلندا . ر . ي . م . T.R.I.M. والألعاب الماثلة فى النرويج والدنمارك وجمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة وهولندا واليابان وإسرائيل وأسبانيا والبرازيل والمكسيك وغيرها من الدول ، وسباق الجرى فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا والألعاب الجماعية فى الدورات الرياضية للاتحاد السوفيتى وبولندا وتشيكسلوفاكيا وغيرها من الدول .

وليس لأكثر هذه الأنشطة وضع رسمى فهى لا تمارس فى الاستاد ولا يحضرها المشاهدين ، فاذا كان هناك نوع من التنافس فان القواعد تأخذ شكلا مرنا فالشباب والكبار والرجال والنساء واللاعبون الممتازون والعاديون يشتركون جميعهم فى فريق واحد وتسودهم روح التعاون ومساعدة الضعيف وليس هناك ثمة منافسة أو رغبة فى الفوز فى أى صورة من الصور ويبدل كل انسان أقصى الجهود للتميز ولا يبدى منهم ما يسمى أو يفضض الآخرين فكل ما يعنيههم فى النهاية هو أن كل فرد يستمتع بـ ما تضيفه الرياضة من مزايا نفسية وصحية .

ومما هو جدير بالتنويه أن هذه الصور الخالصة للألعاب الترويحية والتربية

للجميع كانت البداية لتحول فكري تجاه الالعاب الرياضية عند الناس كافة وتلك هي أهميتها الكبرى دون شك .

فالتغلب على منافس أو تسجيل رقم قياسي قد أصبحت عاملا ثانويا وان الولع بالرياضة والبطولة الرياضية قد اكتسبت مفهوما أكثر سلاما وتقبلا .

وقد أصبح اتجاه الالعاب الرياضية للجميع واقعا حقيقيا تلمسه فيما بدا من مواقف العديد من الدول ( السويد ، فنلندا ، المملكة المتحدة ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها ) .

ويمكن القول : ان الحصول على الميداليات في الالعاب الأولمبية أو التضاحر بالحصول على البطولة يعد في نظر الكثير من الأفراد في هذه الدول قليل الأهمية بالنسبة لاشباع الرغبة في التمرين على الالعاب الرياضية والاستمتاع الذي تحققه هذه الالعاب ، وبفضلنا عن ذلك فان هذا ما يتفق عليه المعلمون ورجال الأعمال ورجال التربية ما داموا يملكون تماما أن العائد الوفير لن يتحقق ما لم تنتشر الالعاب الرياضية للجميع .

وهكذا نتوصل الى تغيير في المفاهيم العقلية والاجتماعية من خلال حوار مستمر بين الفكر والعمل مما ينعش وينشط كل منهما الآخر وينتشر في المجتمع ، فالالعاب الرياضية للجميع سوف تضع نموذجاً للالعاب الرياضية في الأعوام القادمة ، وعلى هذا سوف يتحقق لنا ، كما نرى ، الأخذ بيد الالعاب الرياضية بين الهواة والصورة التي تقوم عليها الالعاب الأولمبية .

### المسابقات الرياضية للهواة

على الرغم مما يندرز به الاحتراف الرياضي في يومنا هذا ، وتفاقم الأخطار الناجمة عن التطلع الى الفوز والتنافس الحاد لاحتراز البطولة فان الالعاب الرياضية للهواة قادرة على البقاء ، فهي التعبير الطبيعي لمواجهة التحديات والتفوق على الذات وتحقيق السير بخطوات أسرع وأبعد وأعلى ، فحمدا للتفكير الرياضي الجديد الذي أفرزته حركة الالعاب الرياضية للجميع ، وحمدا لجهود المربين في المدارس وقد أثبتت أهميته ولما يبذله المربون في الأندية الرياضية وقد عدت الحاجة اليها ماسة فقد أدت جميعها الى انعاش التنافس الرياضي وحياء المعالم التربوية لما حققته من منفعة عاجلة وقوة ناعمة وهي ما نمنى بها :

( أ ) التنزه عن الغرض ( الالعاب الرياضية لا تعود أن تكون لعبة ) .

( ب ) الالتزام باللعب النظيف واحترام المنافس والحكم .

( ج ) الروح الرياضية في حالى الفوز والخسارة .

( د ) التحرر من كل صور الوطنية والقومية الجائحة .

وقد يأتى الوقت الذى يتلاشى فيه تقديس البطولة والصراع لتحقيق بطولات عالمية ، والموضوع الذى سيلقى الكثير من الاهتمام من وجهة النظر الانسانية والاجتماعية هو أن يعمل كل فرد سواء كان من الابطال أم الهواة على تحقيق أقصى قدر من الاستمتاع والاستفادة من المزايا الصحية للمسابقات الرياضية التى يشارك فيها الجميع . وفى هذا يصبح التحليل الأخير للمجتمع ككل أن يركز اهتمامه على الصحة ويسعد بما يضفيه عليه النشاط البدنى من عائد اجتماعى .

# ميثاق اليونسكو الدولى

## التربية البدنية والرياضة

### ديباجة

المؤتمر العام لمنظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة للأمم المتحدة فى دورته العشرين المنعقدة ببافيس فى اليوم الحادى والعشرين من نوفمبر ١٩٧٨ .

اذ يعيد الى الأذهان أن الشعوب أعلنت فى ميثاق الأمم المتحدة ايمانها بحقوق الانسان الأساسية ، وبكرامة الفرد وقدره ، وأكدت تصميمها على تعزيز التقسدم الاجتماعى ، وتحسين مستويات الحياة ، واذ يعيد الى الأذهان أنه طبقاً لنصوص

أعلن المؤتمر العام لليونسكو الميثاق فى دورته العشرين فى ١٩٧٨ ، كما أنشأ اللجنة المشتركة بين الحكومات للتربية البدنية والرياضة ، والمسئولة عن تعزيز التعاون الدولى فى هذا المجال ، والصندوق الدولى للنهوض بالتربية البدنية والرياضة المدعم بالتبرعات التطوعية بهدف تشجيع ممارسة التربية البدنية والرياضة فى العالم .

الاعلان العالمى لحقوق الانسان بحق لكل فرد أن يتمتع بكافة الحقوق والحريات المنصوص عليها فى هذا الاعلان ، دون تمييز أيا كان بسبب العنصر أو اللون أو الجنس ، ذكر أو أنثى ، أو اللغة ، أو الدين ، أو الرأى السياسى ، أو أى رأى آخر ، أو الأصل القومى أو الاجتماعى أو الثروة أو الميلاد، أو غير ذلك من الاعتبارات

واذ يؤمن بأنه من الشروط الجوهرية لممارسة حقوق الإنسان بصورة فعالة ان يكون كل فرد حرا في تنمية قواه الجسمية والعقلية والأخلاقية والمحافظة عليها ، وأن تكون أسباب التربية البدنية والرياضة موفرة ومكفولة لكافة الناس .

واذ يؤمن بأن تنمية القوى الجسمية والعقلية والأخلاقية والمحافظة عليها من شأنها تحسين نوعية الحياة على المستوى القومى والدولى .

واذ يعتقد أن التربية البدنية والرياضة تسهمان بصورة فعالة فى غرس القيم الانسانية الأساسية التى تقوم عليها التنمية الكاملة للشعوب .

واذ يؤكد - تبصرا لذلك - أنه يجب أن تهدف التربية البدنية والرياضة الى تعزيز الصلات بين الشعوب وبين الأفراد ، بالإضافة إلى تعزيز روح المنافسة المجردة عن الغرض ، والتضامن والاخاء ، والاحترام ، والتفاهم المتبادل ، والاحترام الكامل لسلامة الإنسان وكرامته .

واذ يرى أن الدول الصناعية والدول النامية على السواء ، تقع عليها مسئوليات والتزامات نحتم عليها تضييق هوة التفاوت الذى لا يزال قائما بينها فيما يتعلق بتوفير وتعميم التربية البدنية والرياضة .

واذ يعتبر أن ممارسة التربية البدنية والرياضة فى أحضان البيئة الطبيعية تؤدى الى اثرائها وإلى احترام موارد الأرض والمحافظة عليها ، واستخدامها لصالح البشرية جمعاء .

واذ يدخل فى اعتباره أن أساليب التدريب والتعليم متنوعة فى العالم ، ولكنه يلاحظ أن التربية البدنية والرياضة - برغم اختلاف الألعاب الرياضية فى العالم - تسهمان بشكل واضح فى سلامة الجسم والصحة ، كما تسهمان فى التنمية الكاملة والمتوازنة للإنسان .

واذ يدخل فى اعتباره أيضا ضرورة القيام بجهود ضخمة حتى يصبح حق التربية البدنية والرياضة حقيقة واقعة بالنسبة لكافة أفراد الجنس البشرى .

واذ يؤكد أهمية التعاون - من أجل السلام والصدقة بين الشعوب - بين الهيئات الدولية - حكومية وغير حكومية - المسؤولة عن التربية البدنية والرياضة .

يعلم هذا الميثاق الدولى بفرض تنمية التربية البدنية والرياضة لصالح التقدم الانسانى ، وحث الحكومات ، والهيئات غير الحكومية المختصة ، والمربين ، والأسر ، والأفراد أنفسهم على الاسترشاد بنصوص هذا الميثاق ونشره وتنفيذه .

### المادة (١) ممارسة التربية البدنية والرياضة حق أساسى للجميع

١ - ١ . لكل انسان حق أساسى فى ممارسة التربية البدنية والرياضة اللازمتين لنمو شخصيته بصورة كاملة . ويجب أن تكون حرية تنمية القوى الجسمية والعقلية والأخلاقية عن طريق التربية البدنية والرياضة مكفولة فى النظام التعليمى ، وفى غير ذلك من مظاهر الحياة الاجتماعية .

١ - ٢ . يجب أن تتاح لكل انسان الفرص الكاملة - طبقا لتقاليد الرياضة القومية - لممارسة التربية البدنية والرياضة وتنمية لياقته البدنية ، والوصول الى المستوى الرياضى الذى تؤهله له مواهبه .

١ - ٢ . يجب إتاحة فرص خاصة للشباب ، بما فيهم الأطفال الذين لم يبلغوا السن المدرسية ، وللشيوخ والمعوقين ، لتنمية شخصياتهم الى حد الكمال عن طريق برامج التربية البدنية والرياضة الملزمة لاحتياجاتهم .

### المادة (٢) التربية البدنية والرياضية تشكل عنصرا جوهريا من عناصر التعليم مدى الحياة في النظام التعليمي الشامل

٢ - ١ . يجب أن تنمي التربية البدنية والرياضة ، باعتبارها بعدا جوهريا من أبعاد التربية والثقافة - اقدرات ، وقوة الارادة ، وضبط النفس عند كل انسان بوصفه عضوا كاملا في المجتمع . ويجب أن يكون استمرار النشاط الرياضي وممارسة الرياضة مكفولين طول الحياة عن طريق التعليم العام والديمقراطي مدى الحياة .

٢ - ٢ . تسهم التربية البدنية والرياضة - على المستوى الفردي - في صيانة وتحسين الصحة ، وتهيء عملا صحيا لشغل وقت الفراغ ، وتمكين الانسان من التغلب على عيوب الحياة العصرية ، وتسهم - على مستوى المجتمع - في اثرات ايجابية اجتماعية ، وتنمي روح العدالة اللازمة للحياة في المجتمع لا في مجال الرياضة فحسب .

٢ - ٣ . يجب في كل نظام تعليمي شامل أن يخصص للتربية البدنية والرياضة المكان اللازم ، وأن تولي الاهتمام الواجب ، تحقيقا للتوازن ، وتعزيزا للصلات بين الأنشطة البدنية وغيرها من الأنشطة التربوية .

### المادة (٣) - يجب أن تلبي برامج التربية البدنية والرياضة المطالب الفردية والاجتماعية

٣ - ١ . يجب في وضع برامج التربية البدنية والرياضة أن تكون ملائمة لمطالب من يمارسونها ، ومناسبة لخصائصهم الشخصية كما يجب أن تكون مناسبة للأوضاع التنظيمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والأحوال المناخية في كل دولة . ويجب أن تعطى الأولوية لاحتياجات الطبقات المحرومة في المجتمع .

٣ - ٢ . يجب في العملية التعليمية بوجه عام ان تساعد برامج التربية البدنية والرياضة - بمقتضى محتواها وجدولها الزمنية - على خلق العادات وأنماط السلوك المزدية الى التنمية الكاملة للانسان .

٣ - ٣ . يجب أن تهدف المسابقات الرياضية - حتى ولو كانت ذات طابع مثير - الى خدمة أغراض الرياضة التربوية طبقا للمثل الأعلى للألعاب الأولمبية التي تمثل هذه المسابقات صورة مصغرة منها . ويجب ألا تتأثر هذه المسابقات بالمصالح التجارية الهادفة الى الربح .

### المادة (٤) - يجب أن يشرف موظفون أكفاء على تعليم وتدريب وإدارة التربية البدنية والرياضة

٤ - ١ . يجب ان تتوافر المؤهلات المناسبة والتدريب اللازم في كل الموظفين الذين يضطلعون بالمسؤولية الفنية عن التربية البدنية والرياضة ، ويجب اختيار



العدد الكافي منهم بكل عناية ، كما يجب إعطاؤهم التدريب الأولي والاضافي حتى يتسنى لهم الوصول الى المستويات المناسبة من التخصص .

٤ - ٢ . يمكن أن يسهم « الموظفون المتطوعون » ، « تدين نالوا التدريب المناسب تحت اشراف الفنيين اسهاما لا يقدر بثمن في التنمية الرياضية الشاملة ، كما يمكن أن يشجعوا الاهالى على المشاركة في ممارسة وتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية .

٤ - ٣ . يجب اقامة المنشآت المناسبة لتدريب الموظفين انلازمين للتربية البدنية والرياضة ، ويجب أن ينال الموظفون الذين تلقوا مثل هذا التدريب مركزا وظيفيا يتفق مع المهام التي يؤدونها .

#### **المادة (٥) - توفير الوسائل والمعدات الكافية أمر جوهري بالنسبة للتربية البدنية والرياضة**

٥ - ١ . يجب توفير الوسائل والمعدات المناسبة والكافية لتكثيف وتأمين المشاركة في برامج التربية البدنية والرياضة ، سواء داخل المدرسة أو خارجها .

٥ - ٢ . يجب على الحكومات والسلطات العامة ، والمدارس ، والهيئات الخاصة والمختصة على كل المستويات أن تتعاون وتخطط معا لكي تكفل الاستخدام الأمثل للمنشآت والوسائل والمعدات الخاصة بالتربية البدنية والرياضة .

٥ - ٣ . من الأمور الجوهرية أن تتضمن خطط التنمية الريفية والحضرية توفير الاحتياجات الطويلة المدى في مجال المنشآت والوسائل والمعدات الخاصة بالتربية البدنية والرياضة مع مراعاة الانتفاع بالفرص التي تتيحها البيئة الطبيعية .

#### **المادة (٦) - البحث والتقييم من العناصر الضرورية للتربية البدنية والرياضة**

٦ - ١ . يجب أن يهدف البحث والتقييم الى النهوض بكافة أشكال الرياضة ، وتحسين صحة المشتركين فيها وسلامتهم ، وتحسين طرق التدريب والاجراءات التنظيمية والإدارية ، وبذلك ينتفع النظام التعليمي بالأفكار الجديدة المؤدية الى تحسين طرق التعليم ، ورفع مستويات الأداء .

٦ - ٢ . يجب توجيه البحث العلمى بحيث لا يسمح باستخدام التربية البدنية والرياضة على نحو غير لائق ، ويجب عدم تجاهل الآثار الاجتماعية للبحث العلمى فى هذا المجال .

#### **المادة (٧) - الاعلام والتوثيق يساعدان على النهوض بالتربية البدنية والرياضة**

٧ - ١ . من الأمور الضرورية جمع المعلومات والوثائق وتوفيرها ونشرها فيما يتعلق بالتربية البدنية والرياضة - ومن الضروري بوجه خاص نشر المعلومات عن نتائج الدراسات البحثية والتقييمية المتعلقة بالبرامج والتجارب والأنشطة الرياضية .

## المادة (٨) - يجب أن تمارس وسائل الاعلام تأثيرا ايجابيا في مجال التربية البدنية والرياضة .

٨ - ١ . دون مساس بحرية الاعلام يجب على كل فرد يعمل في وسائل الاعلام أن يكون على وعي تام بمسئوليته وأن يراعي الأهمية الاجتماعية ، والأهداف الانسانية ، والقيم الأخلاقية للتربية البدنية والرياضة .

٨ - ٢ . يجب أن تكون العلاقة بين العاملين في وسائل الاعلام والاختصاصيين في التربية البدنية والرياضة وثيقة العرى ومبنية على الثقة المتبادلة حتى يتسنى لهما ممارسة تأثير ايجابي في التربية البدنية والرياضة ، وتقديم المعلومات الموضوعية المبنية على أساس صحيح . ويمكن أن يتضمن اعداد موظفي الاعلام بعض العناصر المتعلقة بالتربية البدنية والرياضة .

## المادة (٩) - للنظم القومية شأن كبير في التربية البدنية والرياضة

٩ - ١ . من الأمور الجوهرية أن تعمل السلطات العامة - على كل المستويات - والهيئات المتخصصة غير الحكومية ، على تشجيع أنشطة التربية البدنية ، والرياضة التي تبدو قيمتها التربوية أوضح ما تكون ، ويتركز عملها في تنفيذ المشروعات والمبادرات لتقديم المساعدة المادية ، واتخاذ كافة التدابير الأخرى لتشجيع الأنشطة الرياضية وتنشيطها ، والإشراف عليها ويجب أن تعمل السلطات العامة أيضا على اتخاذ تدابير مالية اللازمة لتشجيع هذه الأنشطة .

٩ - ٢ . يجب على كل المؤسسات المسؤولة عن التربية البدنية والرياضة أن تضع خطة عمل ثابتة وشاملة ولا مركزية في إطار التعليم مدى الحياة بحيث تسمح بالاستمرارية والتنسيق بين الأنشطة البدنية الاجبارية وغيرها من الأنشطة الحرة والتلقائية .

## المادة (١٠) - التعاون الدولي شرط أولى لتشجيع التربية البدنية والرياضة تشجيعا عاليا ومتوازنا .

١٠ - ١ . يجب على الدول والمنظمات الإقليمية المشتركة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية التي تمثل فيها البلاد المعنية بالأمر والتي تضطلع بالمسئولية عن التربية البدنية والرياضة ، أن تعطي التربية البدنية والرياضة مكان الصدارة في التعاون الدولي الثنائي ، والمتعدد الأطراف .

١٠ - ٢ . يجب أن تكون دواعي التعاون الدولي منزهة عن الغرض حتى يتسنى تشجيع وتنشيط التنمية الداخلية في هذا المجال .

١٠ - ٣ . على جميع الشعوب أن تحافظ على السلام الدائم وأن تتبادل الاحترام والصداقة عن طريق التعاون وتبادل المصالح في مجال التربية البدنية والرياضة ذات اللغة العالمية ، وبذلك يمكن تهيئة المناخ المناسب لحل المشكلات الدولية . وواضح أن التعاون الوثيق بين كافة الأجهزة القومية والدولية حكومية وغير حكومية والمبنى على احترام الاختصاص النوعي لكل منها ، يؤدي حتما الى تشجيع تنمية التربية البدنية والرياضة في جميع أنحاء العالم .

# مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية  
ومساهمة في إثراء الفكر العربي

① مجلة رسالة اليونسكو

② المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

③ مجلة مستقبل التربية

④ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف

⑤ مجلة (ديوجين)

⑥ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها شبكة اليونسكو بلغاتنا الدولية.  
تصدر طباعتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة من نخبة من الأسماء العربية.

---

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع الشبكة القومية لليونسكو وبمبادرة  
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة بجمهورية مصر العربية.



---

ليس من يصنع البلافون (١)

هو الذي يعزف عليه

ما يقال أثناء الصيد ؛

ليس هو ما يقال عند اقتسام السمك •

من أمثال منيانكا ( مالي )

( مترجم من الفرنسية )

إخفاق العلوم الاجتماعية :

تقدمت العلوم الاجتماعية تقدما رائعا منذ قرابة أربعين عاما ، وهذا التقدم يعد من الأحداث الكبرى التي ميزت تطور المجتمعات الصناعية ، ويستدل على ذلك بانشار المعارف سريعا في النطاق الجامعي : فقد صار علم النفس ، وعلم الاجتماع ، وعلم الأعراق البشرية ( الانثولوجيا ) في معظم الجامعات من الدراسات الأساسية •

---

(١) البلافون ، آلة موسيقية أفريقية - المترجم •

## بقلم: ج. ب. بوتينييه

يتولى التدريس بمعهد علم النفس والعلوم الاجتماعية  
التطبيقية :

B.P. 808, 49035 Ongers, Cédex, France

## ترجمة: أحمد رضا محمد رضا

كذلك انتشرت في الوقت نفسه أصول الليساقة في العديد من القطاعات المهنية . ولنفكر أولا في تلك الممارسة المهنية وهي العمل الاجتماعي الذي يتغيا تنظيم اطار حياتنا اليومية ، ونفكر أيضا في الرغبة المتزايدة لدى القطاع الصناعي في أن يستعيد العاملون فيه قدرتهم على المبادرة وتحمل المسؤولية في ممارسة حرفتهم . ونشير كذلك الى المجتمع المدرسي الذي يفرض خبرته التربوية على علوم التربية المختلفة . نذكر أيضا ، وليس آخرًا دور العلوم الانسانية في نشاطات التأهيل الدائم من أجل مساعدة الكبار على التكيف مع عالم مهني واجتماعي متطور .

لذلك لا يفوتنا أن نتساءل عن هذا القدر الكبير من العلوم الانسانية التي تشترك في حياتنا اليومية ، وكذا في حياتنا الخاصة . ترى ما هي الحقيقة في هذه الممارسة الجديدة ؟ وما هي متضمناتها ؟ وأية آمال تحملها ؟

يمكن فهم ممارسة العلوم الاجتماعية بمعنيين مختلفين : فاما أنها العمل الذي يضطلع به الباحثون لصياغة نظريات ، واما أنها تطبيق لمعلومات على بعض المواقف هذا التفسير الثنائي يضيف بعض الغموض على العنوان الذي اخترناه ، إذ لم تقع على عنوان آخر أكثر ملاءمة ، وهو « ممارسات العلوم الاجتماعية »

والواقع أننا سوف نستخدم بحرية ههنا اللبس لابرار التباين المزدوج بين النظرية والتطبيق :

( أ ) التباين بين معلومة تكونت علميا ، وبين معلومة مهنية تجريبية ، ( ب ) التباين بين انتاج فكرى ذى طبيعة رمزية وبين نشاط آلى .

هذا التباين المزدوج فى العلاقات النظرية - العملية يشكل نوعا من التقاطع المستديم .

وهذا النمط من التقاطع يطرح على بساط البحث صورة شائعة عن الانتقال الطبيعى التدريجى بين النظرية والممارسة العملية . ونحن على سبيل موازنة هذه الصورة ، نقدم يدأة ذى بلد افتراضا بأنه لا يمكن أن يكون هناك انتقال متصل غير محسوس بين النظرية والممارسة العملية ؟ وقد يؤدى أحدهما الى الآخر ، لا بمرجات غير محسوسة ، وانما بأجزاء منهجية متقطعة ، ومن ثم فانهما كثيرا ما يكونان فى وضع تباين ، كما يكونان فى وضع تكامل .

وفى هذه العلاقة الجدلية ( الديالكتية ) بين النظرية والممارسة العملية ، ياحد افتراضنا الابتدائى فى اعتباره أن هذين القطبين المستقلين غير قابلين جزئيا للاتصال أحدهما بالآخر : فالنظرية التى لا تستند الى ممارسة عملية لا تلبث أن تتحول الى أيديولوجية ، كما أن الممارسة التى ليس لها أساس نظرى لا تلبث أن يعترها الجمود .

هذه القضية اننى طرحناها آنفا ، سوف تثبت صحتها بطريق العكس ، وذلك بأن نتناول كلا من القطبين على حدة ، ونستخلص النتائج التى تترتب على عزله أو على اندماجه ، ثم نفرد فكرة خاصة لتلك الطبيعة المختلطة التى تنسم بها التقنيات . هذه البصحة تتيج لنا ان نواجه - على التوالى القنط الآتية :

( أ ) طبيعة النظرية فى العلوم الاجتماعية .

( ب ) خصائص الممارسات الاجتماعية .

( ج ) النظام الأساسى للتقنيات .

وعلى هذا سوف نحاول الاجابة على الاسئلة الرئيسية التى تتبدى فى صميم العلاقات الانسانية من تطوير نظرياته ؟ كيف يتمثل المهنى الممارسة التى توجه عمله توجيهها مفيدا ؟

هذا البحث لا يخلو من المبررات ، بل هو بالعكس يميل الى موقف راهن يتطلب منا الاصمام : فالبحت والمعلمون والمتسعلون بالعلوم الاجتماعية يعيشون حاليا فى زمن تتبدد فيه الأوهام ، زمن جاء فى أعقاب الانجازات العلمية الكثيرة التى دأبت منذ أكثر من عشرين سنة على أن تبشرنا بحدوث تغيير جذرى - الى حد ما - فى الحالة الحاضرة . ومع ذلك ، وبغض النظر عما يقال ، لم يتغير بالفعل أى شىء ، بل ان الوضع يبدو أنه قد عاد الى ما كان عليه ، حسب الصورة الأثرية عند نيتشه Nietzsche « العودة الدائمة » .

والعلوم الاجتماعية التى جعلت لنفسها منذ البداية مطامح برجماتية ، ان لم نقل مناضلة ، أصبح لا معنى لها من أن تعتبر وضعها الحاضر نوعا من الاخفاق .

ونحن بالطبع ، إذا كنا قد وصلنا الى هذه الحال ، فإن ذلك قد تم جزئيا بعمل البعث والممارسين الذين اقتنوا بالعلوم الاجتماعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. واستمر هذا الافتتان حتى السنين الأخيرة . وتدعونا النكسة الحنومة التي تشهدها حاليا الى التساؤل عن طبيعة هذه العلوم والممارسات التي تعمل على انشائها . ويبدو لنا بنوع خاص أن مسألة العلاقات بين النظرية والممارسة العملية قد صيغت بعبارة تؤدي حتما الى طريق مسدود . وذلك فسوف نحاول اجلاء الغموض الذي يخشى هذه العلاقات .

## طبيعة النظرية ،

### في العلوم الاجتماعية

#### الغموض في العلوم الانسانية

إذا ركزنا انتباهنا أولا في النتائج الحادثة تبين لنا أنها ليست متجانسة . فالعبارة التي نطلق عليها ، سواء العلوم الانسانية أو العلوم الاجتماعية شديدة الغموض. وذلك من وجهات نظر أربع مختلفة .

ينبغي أولا الإشارة الى تغير المعنى تبعاً لاختيار إحدى الصفتين : إنسانية أو اجتماعية . فلم هذه النزوة في استخدام المصطلحات اللغوية التي تؤدي الى تنوعات في فروع المعرفة ؟ من ذلك أنه رغم أن علم النفس يعد قسما من العلوم الانسانية ، فإنه كثيراً ما يعد على هامش العلوم الاجتماعية ، ولا شك بسبب المقابلة القديمة بين الفرد والجماعة .

هذه النزوة يمكن بلا شك تفسيرها بأن العلوم الاجتماعية توحى بفهم جماعي ، في حين أن العلوم الانسانية تبقى في الكثير من الأحيان داخل حدود فردية ونوعية . وليس من شك أيضا في أن مفردات اللغة كثيرا ما تقابل في يسر بين العلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية دون تفرقة في المعاني في حين أنها تقابل بصعوبة بين العلوم الانسانية والممارسات الانسانية . من هذا ، نرى ملتو الجوانب الانسانية التي يمكن استخلاصها من هذه المقابلة : فالممارسات الانسانية تدعو بذاتها للتفكير في الممارسات الانسانية . ولا شك في وجود هذه النواحي الاخلاقية ، ولكن رؤى من الافضل اخفاؤها . ولا ننسى أن علومنا هذه كانت تسمى لزمن طويل علوما أخلاقية ، فهي في آن واحد علوم تدرس الأخلاق . كما تدرس المبادئ الأخلاقية وقواعد السلوك .

ولعل هذا يفسر أن العلوم الانسانية ، في نواحيها الوصفية تبقى الى حد كبير علوما معيارية من خلال المبادئ الخلقية القوية التي يحاول كل إنسان التمسك بها . وكذا من خلال المبادئ السلوكية الصحيحة التي تتجلى من خلال الممارسات الاجتماعية. والمنازعات التي تنور بين مختلف المدارس الفكرية ، يعنف وتحيز ، في مجالات علم النفس والاجتماع ، وكذا علم اللغات والتكنولوجيا ، هذه المنازعات تعبر في كثير من الأحيان عن اهتمامات بالمعايير أكثر منها بالموضوعية .

ونحن نفضل في هذا المجال ، ودون أن نقطع في هذا الجدل ، أن نتعرض لمخاطر القارية بين دلالات اللفظ بأن نستخدم دون تمييز عبارة « العلوم الانسانية » و « العلوم الاجتماعية » ، مراعاة للسهولة ، ودعاشيا للمجادلات المذهبية .

وشمة التباس ثان نود أن تشير اليه ، ويتعلق بفلسفة العلوم ، ويسمى النظام الاساسي للعلم : فالعلوم الانسانية ، هل هي علوم حقيقية ؟ وهل لها ما لسانر العلوم من صفات ؟ الاجابات على ذلك متضاربة . فالبعض ، مثل عالم الاجتماع فوجيرولاس Fougeyrolas يأسف لعدم وجود نمط تميزي موحد في مختلف العلوم الانسانية يمكن أن يضعها في مصاف المعارف العلمية الحقيقية . والواقع أن تجزئة المعارف لا تقل في علوم الطبيعة عنها في العلوم الانسانية ، وقد يصبو العلم الى شسكال تعبري موحد ، فقط اذا وضع حدودا لموضوعه واساسيه . هذا التوحيد هو نوع من الامنية والفرض المنشود ، ولكنه غير قابل للتطبيق ، وعملية المعرفة ، مثلها مثل البنين الموضوعي الذي تخضع له المعرفة ، يبقى دائما عملا مجزوا .

وشمة آخرون يعتبرون أنه لا يمكن تحويل العلوم الاجتماعية الى علوم الطبيعة . المهم الا اذا أريد تحريفها ، وهذا هو الجدل الكبير الذي شغل العلوم الاجتماعية في ألمانيا في الستينات . وقد اراد أدورنو Adorno ، وهابرماس H. a. rmas مع مدرسة فرانكفورت أن يجعلوا للعلوم الاجتماعية بعدا نقديا لا يختزل ، بعدا لا وجود له في علوم الطبيعة .

آخرون ، أكثر ميلا الى الوضعية ، كآنصار مدرسة فيينا ، ومعهم المنطقي بوبر Popper يعتبرون أن العلوم الاجتماعية يجب أن تستعير قوتها ، بدرجة جزئية على الأقل ، من علوم الطبيعة ، وأنه ليس ثمة معرفة علمية خارج هذه القواعد .

في هذا الجدل في شأن طبيعة العلوم الانسانية جرى بكيفية ماثلة في فرنسا . في نطاق علم النفس ، واعترض السلوكيون الحريصون على المنطق التجريبي ، اعتراضوا على المحللين النفسيين أنصار المعالجة التطبيقية ( الاكليتيكية ) ، فالأولون أدخلوا علم النفس من جديد في نطاق علوم الطبيعة ، في حين اعتبره الآخرون مختلفا اختلافا جديرا بسبب وجود أنماط سلوك رمزية . ومع ذلك لم تنجح محاولة التوفيق التي قام بها لاجاش Lagacne في زمانه لوضع حد نهائي للنزاع بين المذهبين في فلسفة المعرفة .

أما اللبس الثالث فانه يتعلق بحدود المعرفة بين العلوم الاجتماعية والانسانية . هل يمكن الكلام عن نواة صلبة تتكون من علم الاجتماع ، والسلالات البشرية ( الاتنولوجيا ) . والتحليل النفسي ، واللغات ؟ ولأشك أيضا من ضرورة ادخال علم النفس في هذه المجموعة ، حتى اذا كان المدافعون عن العلوم الاجتماعية يخصصونها كثيرا بدور العلم « الزائف » ، لأن علم النفس يهتم بسلوك الأفراد ، وكأنه يمكن فصل دراسة سلوكيات الأفراد عن سياق أحوالهم . ولكن ما القول في التاريخ ، والجغرافيا ، والآثار ، وطب الأمراض النفسية والعقلية ، والاقتصاد ، والسياسة ؟ قد تكون هذه العلوم موجودة أحيانا في اهتمامات العلوم الاجتماعية ، وأحيانا أخرى غائبة عنها . معنى هذا القول أن هذه الحدود متحركة ، فاذا كان من المتاح رؤية بداية هذه العلوم ، فمن الصعب معرفة أين تنتهي .

ويتبين أخيرا غموض العلوم الانسانية في انعدام التفرقة بين مستويات مختلفة فيها . فهذه العلوم تدل في وقت واحد على معلومات نظرية ، وطرق البحث ، وتقنيات عملية . وتعامل هذه العلوم أحيانا تبعاً لموضوعها الدراسي ( وفي هذا يجري الحديث عن علم النفس الاجتماعي ، وعلم اجتماع المعرفة ، والاتنولوجيا الاقليمية .. ) ، وأحيانا تبعاً للطريقة المستخدمة ( علم النفس الاكليتيكي الذي يتميز عن علم النفس التجريبي ،



وعلم اللغات التركيبى فى مقابل علم اللغات التصنيفى ( ) ، وأحيانا حسب الممارسات المهنية التى تتبعها من خلال العلاج النفسى ، والتحليل الانتظىمى ، وانترعرف على الحوافز ... وثبة مصطلح مثل « التحليل النفسى » يحيل الى المفاهيم الثلاثة التى أوضحنها آنفا .

ومصطلح « أخصائى علم النفس » و « أخصائى علم الاجتماع » يعد كل منهما انه يصف نشاطات متفرقة ، مرتبطة بالبحث والتعليم والتأهيل والعلاج ، واستعمال تقنيه أو أخرى . ثم ان عددا كبيرا من اللبستغين بالعلوم الاجتماعيه يجمعون فى أشخاصهم كل هذه النشاطات . وهذا الثراء الاكيد فى مضامين العمل به عيوبه فى التدخل المستمر لمناسيب النظرية والتطبيق ومجالاتها . ومع ذلك فان هذا الخليط من النشاطات العلمية كثيرا ما يحل محل الغموض وانعدام الدقة .

ونحن كلما تكلمنا فى هذا المقال عن العلوم الانسانية أو الاجتماعية ، فاننا نعى دائما المفهوم الاصلى لمعرفة تتعلق بالانسان والمجتمع ، ويشمل هذا المفهوم الأطر النظرية والمنهجية التى تبنى هذه المعرفة ، ويستبعد سائر المظاهر المتعلقة بالممارسة .

### صياغة النظريات فى العلوم الاجتماعية ، وطبيعتها :

لا شك فى أن هذه الضروب المختلفة من الغموض هى التى تستثير موقفا كثيرا ما يكون ميرا تجاه الجهود التى تبذل فى صياغة النظريات ، وهو موقف امسأ سلبى بالرفض انقاطع او ايجابى بالحماس المنهاجى وفى هذا سوء فهم لعملية صيغته النظرية وهى عملية منواضة بالنسبة الى سائر العمليات . وتستبين بخصائص أساسية ثلاث .

تتعلق الخصيصة الاولى بضرورة النظر عن بعد الى الواقع الذى تجرى دراسته . والذى لا يمكن رؤيته مع كل ما به من تعقيدات ، الا من وجهة نظر واحدة . وعلى ذلك فان دور صياغة النظرية هو ايضاح موضوع ما من زاوية خاصة ، وهذه الزاوية هى التى تعرف نطاق المشكلات التى تتضمنها الدراسة .

والخصيصة الثانية تتمثل فى أن هذا البنيان يميل الى الموضوعية . فهو يتغيا أن يعطينا تصويرا أكثر موضوعية من التصوير الذى كنا ننمثلة عن الواقع حتى ذلك الحين . والمظهر الموضوعى بنوعه للبنيان يختبر دونهما بالمقابلة بينه وبين الواقع . وفى هذا الخصوص تحاول النظرية أن تأخذ فى اعتبارها أقصى قدر من الوقائع الملحوظة وفى وسعنا أن نستنبط من ذلك نتيجتين متناقضتين :

فالنظرية من بعض النواحي تصوير لا يمكن تخطيه ، من حيث أنها تركز على صميم الواقع الملاحظ الذى لا سبيل الى انكاره ، وهذا ما حمل سسارتو على القول بأن الماركسية لا يمكن تخطيها ، وهو واثق من أن الانقياد للغير فى العمل والصراع الطبقي فى المجتمعات الصناعية يشكلان مجموعة من النويات الصلبة ، مثلها مثل الكشف الذى أجراه فرويد لثعنى سلوكيات الأفراد ، ونسبتهما الى العقل الباطن الذى لا يمكن تجزئته .

والنظرية ، من وجهة نظر أخرى لا تمثل سوى خطوة واحدة فى ذلك البنيان البطيء للموضوعية ، وتتبع هذه الخطوة بدرجة كبيرة الظروف الاجتماعية التاريخية السائدة ، ومصر كل نظرية أن تخلق نظريات مضادة أكثر ملامة ، وإذا بدأ لنظرية أنها غاية فى ذاتها ، كما فى العديد من الانجازات الانسانية ، فانها تنحدر الى نطاق

البراجماتية ، وتنتج عقيدتها الخاصة ، وقد نزع الماركسيون : والمحللون النفسيون نحو هذا النمط من الشرود الفكرى بسعيهم الى تمجيد أب مؤسس ، بدلا من وضع انجازاته فى مسار الحركة الديالكتية التى تنبنى بها الموضوعية .

والخصيصة الثالثة تتعلق بوظيفة النظرية باعتبارها مرجعا . وقد رأينا بناء نظريا يأخذ وضعاً مستقلاً بالنسبة الى الواقع ، ومن ثم يميل الى الاكتفاء بذاته . ومظهر الاكتفاء الذاتى الخاص بالنظرية لابد ان يطرا عليه تصحيح بالرجوع المتواتر الى الواقع : فوظيفة المرجح تضفى على النظرية مظهرها العملى اذ يتسنى لها ان يفسر الاحداث الملحوظة تفسيرا مناسباً . واذا يتبين للنظرية أنها لا تستطيع أن تفسر كل الاحداث الملحوظة ، وأن هناك مناطق فيها غموض ، فانها تتجرد من ادعاءاتها بالجمع والشمول .

وهكذا فمن خلال صياغة النظريات ، نقدر أهمية هذه الحركة الثنائية : فهى من جهة حركة تباعد عن الواقع ، ومن جهة أخرى عودة الى الواقع ، وبهذا الثمن يتم لها اكتساب الموضوعية ، وصياغة النظرية تحتفظ فوق ذلك بشئ من هذه الحركة . من حيث أنها تدعى بصورة متعارضة أنها فعالة ، وأنها خيالية فعالة على مستوى الموضوعية التى اكتسبتها ، وخيالية من حيث امكانية تجاوب هذا المستوى .

### وظائف صياغة النظرية

#### فى العلوم الاجتماعية

بعد هذا التعريف الموجز لطبيعة العمل النظرى ، يتعين علينا الآن أن نخلص مكوناته .

ومع احتمال ظهورنا بمظهر تخيرى ، فسوف نحاول تنسيق التعارض الذى أشرنا اليه أنفا بين أنصار المعرفة العلمية المستوحاة من علوم الطبيعة ، وأنصار المعرفة العلمية المتمثلة فى الموضوع الخاص بدراستها : الا وهو الانسان .

الانسان ، ومعه مجموع الحقائق الانسانية والاجتماعية ، تشكل كلها قسما من الظاهرة الطبيعية ، كما تشكل معطيات تجريبية تطورت . وتحولت على مر الزمان على غرار طبيعته نفسها . ومن المسوغ تماما - ، من وجهة النظر هذه - تطبيق أساليب المعالجة التى تستخدمها علوم الطبيعة فى دراسة الحقائق الانسانية ، بشرط التوفيق بينها وبين نوعية موضوعها . كذلك نعلم أن البحوث فى علم السلالات البشرية ، وعلم النفس الحيوانى قد ساعدتنا كثيرا فى تفسير السلوك البشرى وتفهمه فيما يشبه سلوك الحيوان ، وفيما يختلف عنه . مثال ذلك البحوث فى شأن التكيف ، والتعلم ، والانطباع الحسية ، والسلوك الخاص بالتأهيل الاجتماعى .

على أن الانسان يبرز فى الوقت نفسه من الطبيعة بنوع من الانفصال الثقافى من خلال ثلاث وظائف بشرية نوعية : تلك هى « الانسان العاقل » Homo sapiens ، و « الانسان المتكلم » Hom looquax ، و « الانسان الصانع » Homo faber ومن هذه الناحية لا يتسنى فهمه الا بأسلوب يأخذ فى الاعتبار هذه الطبيعة النوعية هذا الأسلوب الذى كثيرا ما يسمى بالاكليتيكى ، أو النقدي يقوم على منطق التفاعل ، كما أشار اليه بحق هابرماس Habermas .

ومع ذلك لا تبدو لنا فكرة تمييز النظريات على أساس هـذا التفرع الثنائي مناسبة ، اذ يخشى عن طريقها الوقوع في القلط القديم الذى يتمثل فى الثنائى : الطبيعى / الثقافى ، ونفضل أن نميزها على أساس العمايات العقلية التى تستخدمها . وفى هذه الحالة يتسنى لنا أن نلاحظ أن النظريات تتولى أحيانا الاستكشاف ، وأحيانا التبرير العقلانى ( بتحويل الواقع الى نموذج ) ، وأحيانا النقد .

## الوظيفة الاستكشافية

### للعلم التجريبية - الاستقرائية

تهتم العلوم التجريبية أول كل شىء بملاحظة الواقع كما يتبدى ، ولما لم تكن مدعمة بسند نظرى ، فانها تعمل على اختيار الوقائع . وتبعا لمستواها من حيث المتطلبات فانها تتبع منهجا من المناهج المنطقية الثلاثة التالية :

— وصف حقل من حقول الملاحظة . من المعروف أن العلوم الاتنولوجية قامت على أساس الملاحظة الميدانية الدقيقة ، وسجلت النتائج فى رسالات علمية ، تمثل كل رسالة منها دراسته لحالة ، يشهد بذلك الأعمال الاتنولوجية الاولى التى أجراها ليفى شتراوس Lévi-Strauss ، وكذا الأعمال الاتنولوجية المغوية لساير وويرف Warr .

— أو تصنيف ما يلاحظ تبعا لبعض المعايير الموضوعية مسبقا . هذا النوع من التصنيف الذى يتيح تطبيق منطق الشبيه والمختلف يؤدى الى وضع نماذج تصنيفية مختلفة ، وتستخدم دراسات الشخصية هذا الأسلوب بحماس ( مثال ذلك : تصنيفات She don ، وكرتسير Kreichmer ، ويونج Jung ، وجيلفورد Guilford و كاتل Cattell ... ) ، ولكننا نجد أيضا هذا الاهتمام بالتصنيف فى بعض الأعمال الاتنولوجية ، كأعمال بينديكت Benedict ، أو ميد Mead . نجدها أيضا فى بعض الأعمال الصوصيولوجية ( ريسمان Riesman ، مثلا ) .

— أو تفسير ما يلاحظ اعتبارا من فرض مسبق يستهدف تقديم علاقة سببية بين العديد من أنواع الظواهر الملحوظة . هذا النمط من المنطق استعمله كثير من السلوكيون فى الأعمال التجريبية التى قاموا بها ، وقد صيغت نظرية التعلم السلوكى جزئيا بفضل هذا الأسلوب . ونجد الأسلوب نفسه فى العديد من دراسات علم الاجتماع .

## الوظيفة التبسيطية

### للعلم الفرضية الاستنباطية

هنا ، لا يقتصر الفهم على مجرد عزل الوقائع لدراسة ما بينها من علاقة تبعية . بل يشمل أيضا تركيب نموذج منطقى افتراضى ، يبسط الواقع الذى يمثله . هذا المنهج أقوى بدهاة من المناهج الثلاثة السالف ذكرها ، ولكنه يفترضها مقدما لكى يمكن تطبيقه ، ويستهدف حسب الأحوال ، اما تأكيد مجموعة من القضايا واما نفيها :

— تأكيد الاطار الفرضى الاستنباطى . المقصود هو مواجهة القضايا المستنبطة من الفروض الأساسية ، مواجهتها بالواقع ، مع احتمال تعديل هذه القضايا بالتالى اذا لم يثبت أنها مطابقة للواقع . وعلى هذا النحو جرت معظم الدراسات البنيوية

( أو التركيبية ) . ونجد لذلك مثالا مقننا في نموذج شومسكي Chamsky للقواعد اللغوية ، التركيبية والتحويلية ، وكان غرضه أن يقطع صلتها بالأساليب التجريبية للتيارات اللغوية السابقة وبدلا من تجميع ملاحظات لغوية ، فانه يعمل على بناء اطار منطقي يأخذ في اعتباره استخدام لغة طبيعية بكيفية ملائمة . وتوضع التعديلات المتتابعة التي أجراها على صياغة نموذجه الأول هذا المنهج في صياغة النظريات .

— نفى الاطار الفرضي الاستنباطي . ليس القصد اثبات أن قضية ما حقيقية ، اذ ليس هناك ما يضمن الا تأني تجربة لاحقة فتنتفي القضية المذكورة . المهم ، على العكس من ذلك هو اثبات بطلان القضية لدحضها نهائيا ، ولبحث عن اطار فرضي استنباطي أكثر وفاء بأغراض .

ويتضمن منهج الشخص هذا الذي طوره عالم المنطق بوبر Popper واطلق عليه اسم « قابلية الدحض » قوة بديهية كبيرة ، ويتيح أكثر من أي منهج آخر اختبار مدى صحة أية نظرية . مثال ذلك أن نظرية « انتكاثر الاجتماعي » لبورد Bourdieu يصعب دحضها بالبديهيات الايجابية ، ولكنها تدحض بسهولة ببديهيات سلبية .

### الوظيفة النقدية للعلوم التفسيرية

ننتقل مع العلوم التفسيرية الى مستوى آخر من تحليل الواقع . هنا نبدأ من البديهية التي نقول ان التناقض موجود في صميم كل واقع انساني . هذا التناقض لا يمكن ادراكه بحدود عقلية ، ولكن يمكن كشف النقاب عنه ، واطهاره للعيان لانه مختبئ تحت ظواهر الأحداث الواقعية اليومية التي هي التعبير الواعي لعملية لا واعية في أساسها هذا هو السبب الذي من أجله عرفت هذه العلوم التفسيرية بأنها علوم التشك والنقد التي تنغيا كشف النقاب عن الازدواج الكامن في الواقع الانساني . ولعله من المفيد الإشارة الى أن هذه المعرفة النقدية التي تتعلق بشמוש الافعال قد نمت خارج الجامعة ( وخاصة في أعمال ماركس وفرويد على سبيل المثال ) .

ويخضع منطق العلوم التفسيرية لقاعدة التفاعل الاجتماعي ، فمثل هذا التفاعل هو الذي يكتشف عن ازدواج . ومن ثم فان معرفة اواقع الانساني والتناقضات التي تتحرك فيه تغير في الوقت نفسه من هذا الواقع وتؤثر فيه . فلا يمكن الكشف عن هذا الازدواج دون تعديله بصورة ما ان لم يتسن محوه تماما .

ولا حاجة بنا الى الاسهاب في الحديث عن أساتذة التشك الثلاثة الذين حاول كل منهم بطريقته أن يكشف عن غموض السلوكيات الانسانية : نيتشة ، من خلال سوء النية الكائن في صميم الوجود الانساني ، وماركس ، مع الشعور الكاذب الذي يمثل به الأفراد موقعهم ، وفرويد ، في اللاوعي الذي يتحدث به الأفراد عن أنفسهم .

ولنترك جانبا نيتشه الذي لم يستخلص من معالجهته الانثروبولوجية نظرية نفسية اجتماعية وتأمل في ماركس وفرويد اللذين وضعنا نظريات نقدية لم تستطع تحولات أعضارهما أن تشكك فيها .

ومن خلال محاولة المنهج التفسيري صياغة النظريات ، يتبين لنا أن هذا المنهج على عكس المناهج السابقة ، منهج زمني . فالزمن باعتباره الستارة الخلفية

للأحداث الإنسانية ومتناقضاتها يصير موضوعا علميا بطريقتين : طريقة رجعية في التحليل النفسي الذي يعمل على تفسير الماضي الذي هو حاليا مصدر للاضطراب ، وطريقة تقدمية ، في الماركسية ، وهو موضوع علمي أيضا في دراسة الظواهر ( ايمونولوجيا ) ، من أجل الصدى للمستقبل بتدبير اتجاه خاص له . وتفسير الحاضر إذن ، هو كشف عن المستقبل الذي يحمله الحاضر في طياته .

هذا المنطق التفسيري ، أو منطق المعنى الخفي لنوع الذي يتعين كشف النقاب عنه ، هو منطق الزمن الذي يعييه الإنسان . هو نموذج الأحداث السابقة ، واللاحقة . وليس من شك في أنه يجب في هذا المنطق ضم فلسفة العلوم ( الایستولوجيا ) التي تستهدف الكشف عن ظروف اصدار نص علمي ، وبالتالي معنى النص وقت صدوره ، وهكذا تصير الایستولوجيا ما سماه باشلار Bachelard تحليلًا نفسيًا للمعرفة الموضوعية .

لقد حاولنا من خلال هذا المخلص السريع أن نرتب مختلف المناهج التي يقوم على أساسها كل صياغة نظرية ، وأجرينا ذلك بطريقة تصنيفية انطلاقًا من أبسط الأساليب وأقلها حفاً للاستكشاف ، ثم اتجاها صوب المنطق الأكثر تعقيداً . وفي هذا السياق يبدو من الأفضل مواجهة نماذج متداخلة تبعاً لمنطق متزايد التعقيد .

### الاختلال في صياغة النظريات

صياغة النظريات كما رأينا من قبل ليست عملاً متسقاً لا غموض فيه ، فعلاقتها الثنائية بالمعرفة والواقع تتنوع كثيراً تبعاً للمستوى الذي تعمل عنده .

ويبدو لنا أن هناك ثلاثة مخاطر كبرى تهدد صياغة النظريات ، تتمثل في الانفصال المنهجي عن الأوضاع التي يرجع إليها ( أي المراجع ) . وإذا كنا قد تحدثنا بعاليه عن ضرورة الانفصال المنهجي ، فقد قلنا أيضاً أن هذا الانفصال يجب أن يعقبه رجوع إلى الواقع للتصديق على القضايا المصوغة وتأكيداتها .

على أن النظرية تميل إلى الانفصال عن الواقع العملي أكثر من الرجوع إليه . عندئذ تصير النظرية وعاء فارغاً ، أي مجموعة مغلفة من الإشارات التي لا مرجع لها . ويؤدي بنا هذا إلى اعتبار الشيء المجرد مادياً . ترى كم من إشارات خالية من أي معنى تشيع في الأعمال التي تحاول تبسيط إنجازات العلوم الإنسانية وتعميمها ، إشارات منقطعة الصلة بالواقع الذي هو وحده القادر على أن يكسبها معانيها !

وليس للنظرية معنى في ذاتها ، ليس لها سوى ترابط منطقي يعكس مبدءاً عدم التناقض ، وتأخذ معناها وملاءمتها للموقف الخاص الذي استنار صياغتها . معنى هذا القول بأن عدداً كبيراً من النماذج المعقدة المشتقة من نماذج أولية ، في مجال البنيوي ( أو التركيبية ) ، والتحليل النفسي ، والماركسية هي في الكثير من الأحيان آليات تدور في فراغ لأن بينها وبين الأحداث الواقعية صلات واهية .

وثمة أثر سى يترتب بالنظرية ، ذلك هو منهجيتها ، وميلها للتسديد إلى العقيدة السوية : فبدلاً من أن تبقى النظرية مجموعة من القضايا المفتوحة ، فإنها تتحول إلى قاعدة من قواعد الفكر الصحيح . على أن هذا الأثر السى هو في الكثير من الأحيان نتيجة للأثر السابق : إذ لما كانت النظرية لا تريد أن تختبر بالواقع ، وترفض أن

نؤدي دورها العملي ، فإن القضايا التي تكونها تنفلق على نفسها ، وكأنها علامات مقفلة . والمجادلات الحديثة التي شغلت أعضاء المدرسة الفرويدية تصوير جيد لهذا الاتجاه ، فهي تشكل على الأقل دلالة على احوالة المتقدمة من الانحلال الذي أصاب النظرية المشار اليها وهكذا تتحول الارثودوكسية العلمية الى ايديولوجية .

وأخر نزعة مفرية تفسد العديد من النظريات هي الرغبة في خلق ممارسات تطبيقية . وسوف نناقش هذه الخصيصة فيما بعد . وقد ظن البعض ، في المجال الاجتماعي ، أنه في الامكان ، بل من المرغوب فيه ان يطبق على الممارسات العملية الأسلوب العقلاني الخاص بالنظريات . ونتيجة لذلك نشأ حول العمل الاجتماعي مهن قائمة على هذا الأسلوب العقلاني ، تنفيا لتطبيق نظريات التحليل النفسي ، وعلم النفس وعلم الاجتماع . . المستوعبة في مدارس المعلمين ، والاختصاصيين الاجتماعيين . . وتسمى النظرية الى خلق أسلوب عمل سليم يسيطر على الممارسات المهنية ويتحكم في الواقع ، وهكذا تبرز هيكل مجتمع شمولي قائم على العلم .

وفي الانتقادات الموجهة الى العلوم الانسانية يتردد كثيرا الاتهام بالنزعة « الاختزالية » ، غير أن هذا الاتهام ، مهما كان مشروعا ، فإنه كثيرا ما يكون في غير محله . والواقع أن النعي على معرفة علمية بأنها « اختزالية » هو دعوى سيئة ، ذلك لان الاختزالية هذه هي « علة وجود » المعرفة حتى تدرك جيدا تفقد الواقع . والأمر اسي . على العكس من ذلك ، هو أن اهتمام العلوم الانسانية المفرط بممارسة مهمة عملية بارزة ، يخلق ممارسات مهنية ذات طبيعة اختزالية . ويبدو لنا أن المشكلة الأساسية تقوم على هذا المستوى ، فليس في الامكان حقا أن ينعي على العلم طبيعته العملية . الا أن هذه الطبيعة مهما كانت نافعة فانها لا تكفي البتة الخلق ممارسات اجتماعية . فالممارس يتعين عليه دائما أن يتلقى بكيفية نقدية التغيير الذي يفرضه عليه من الخارج عالم النظرية وعليه أن يوفق بين هذا التغيير وبين المقاومة التي يبديها الواقع . وفي هذا الصراع لا يمكن معرفة من « الخطي » ومن المصيب وعلى الممارس أن يقرر ذلك في نطاق عمله . وعلى ذلك فالممارس ، على عكس الاعتقاد الشائع في الممارسات الاجتماعية ، هو عامل من عوامل الحفظ ، كما هو عامل من عوامل التغيير .

وفي عصر يتيسر لنا فيه أن نقيس بمزيد من الدقة نتائج فقدان الاستقرار الثقافي في مجتمعاتنا الصناعية اللاحقة ، وفي بلاد العالم الثالث الثنائية ، لابد من الاعتراف بأن طبيعة الأشياء معقدة ، وأنها في عملية « التجربة والخطا » تلتصم الذكاء العملي لدى المهنيين .

### خصائص الممارسات الاجتماعية :

ما سبق لنا قوله يؤدي بنا مباشرة الى تمييز الممارسة العملية . وكما أدت بنا النظرية بطبيعة الحال الى الحقائق المهنية ، كذلك تتيح لنا الآن دراسة الممارسة العملية أن نتفتح على عالم النظرية لنرى في النهاية الطريقة التي يتصل بها أحدهما بالآخر .

### منطق الممارسة :

الممارسة ، كما تسنى لنا قبلا أن نكتب عنها ليست محدودة بإنتاج poïesis بالمعنى الارسطاليسي ( نسبة الى أرسطو ) ( لهذه الكلمة ، ولكنها أول كل شيء عملية

غير محدودة ، لا نهاية لها ، عملية praxis حسب تعبير أرسطو أيضا ، أى عملية تحسين مستمرة . ويشير ماركس الى انتاج بشرى ، يحول به الصانع الطبيعية بطريقة تمتشى مع ثقافته .

فإذا كان من الضروري التمييز بين الـ Praxis والـ praxis فان فصلهما ، كما أراد أرسطو أكثر صعوبة ، هذان المظهران موجودان فى أية ممارسة ، وغايتها إقامة علاقة دياكتية بينهما ، فالممارسة ( أى التطبيق العملى Praxis لا تستغنى عن الـ Poiesis أى الأشياء التى يراد ترتيبها ، والمنتجات التى يراد صنعها . هذه الأعمال والمنتجات اذ تجسد الـ poiesis فانها فى الوقت ذاته مؤشرات تستخدم لتقييمه .

وعلى ذلك فكل نشاط مهنى يتضمن ممارسة عملية praxis تكسبه معناه ومشروعيتها . هذا الـ praxis يعبر عن ديناميكية النشاط ، واتجاهه ، أى مشروعه ، ويمر حتما خلال الأعمال ، ولكنه لا يتوقف عندها حتى لا يضطرب وهذا ما يحدث للممارسات الاجتماعية التى تستخدم المؤشرات عندها التنظيمية دون أن تتوقف عندها : مثال ذلك أن عدد بيوت المسنين فى منطقة ما تابعة للخدمة الاجتماعية ، ورفع الميزانية المخصصة للماعد الطب العلاجى ، ورفع نسبة النجاح فى المدارس . وزيادة عدد الأسرة فى المستشفيات الخ . . . هذى كلها ، فى منطق الممارسة مؤشرات غامضة . وهى فى أحسن الحالات صورة تقريبية للممارسة Praxis ، وهى فى أسوأ الحالات يعبر عن انحلال الـ Praxis حين يميل الى مطابقة الـ poiesis .

أما بخصوص الـ Poiesis الذى يشكل عملا ما . فانه يتكون من ذلك الذى يسميه المدرسيون ( أو السكولاستيون ) « طريقة العمل » modus operandi وسير العمل ، و opus operatum وهى طريقة عمل منظم تؤدي الى الانتاج النهائى . ولما كان العمل يقبل منذ البداية علاقة دياكتية بين طريقة العمل modus operandi وبين سير العمل opus operatum فانه يقبل التسمية للممارس Praxis الذى يوجه الممارسة ، ويظهر انتاج الأعمال على فترات غير منتظمة . وطريقة العمل modus operandi تستخدم على نطاق واسع « التقنية » techné التى تتكيف بواسطتها الـ épistème ( المعرفة ، الإدراك ) ، أى الفكر النظرى مع أكثر الطرق ملاءمة لبلوغ الغاية ، أى العمل المطلوب أدائه .

### الظروف التاريخية لتطور الممارسات الاجتماعية :

نشأت الممارسات الاجتماعية من الناحية التاريخية ، بالتحام النماذج العلمية التى أعدتها العلوم الانسانية بالأدوات التكنولوجية . وفى هذا الخصوص كشف نموها عن مبدأ عام لمجتمعنا التكنولوجى : ذلك هو الاتحاد الوثيق بين العلم والتقنية لاحتداث الثورة الصناعية ، أو ما أطلقت عليه دراسة حديثة عبارة « المركب العلمى - التقنى » والحضارة التقنية بهذا المعنى هى نتاج التطبيق المنهاجى لمفهوم عقلانى للعالم . وتبادر للأذهان أن هذه العقلانية التى نجحت فى السيطرة على الطبيعة ، وغيرها يمكن تطبيقها بالكيفية نفسها على الممارسات الاجتماعية .

وهكذا حاول البعض انشاء ممارسات مهنية انطلاقا من مجموعة من المعارف وأخرى من التقنيات ، وهذا صحيح بنوع خاص فى مجال العمل الاجتماعى حيث يجد الممارسون لهذا العمل مشقة فى المطالبة بهوية مهنية خاصة بهم ، خارج المعارف

النظرية التي تفسر لممارستهم الأطر والضوابط ، وهو صحيح أيضا بالنسبة الى مهنة التعليم التي تقع أكثر فأكثر في شباك المجمع التربوي - العلمى - التقنى . وفى الامكان ذكر المزيد من الأمثلة التي توضح كيف أراد البعض أن يستنسخ حرفيا ما يزاوِل فى علوم الطبيعة وتكنولوجياها ، و انتهى الأمر عندئذ الى ألوان من الضلال حلت فيها المعرفة محل الممارسة فصيرتها عقيمة .

هذه السيطرة التي تمارسها المعرفة على العمل ، تتواتر فى مختلف الممارسات المستوحاة من التحليل النفسى ، والسلوكية ، والماركسية ، والبنوية . هذه الممارسات جعل لها بنیان تكنولوجيا من خلال معالجات تحليلية او سلوكية ، وتقنيات خاصة بالتنظيم انجماعى ، والدناميات الجماعية ، والتعليم المبرمج ، والتحليل البنوي ، والتحليل التنظيمى ، والتقنيات غير التوجيهية . ولا ننسى فوق كل شئ مختلف تقنيات التعبير البدنى التي تنفيا تعليمنا خلال دورة من ثلاثة او أربعة أيام كيف نعرف حقيقة أجسامنا ونشاطها الجنىسى .

كل هذه الأمثلة توضح مدى اهتمام النظرية بإنشاء ممارسة جديدة أكثر من اهتمامها بأداء دورها النقدي حيال الممارسات الموجودة بالفعل . والممارسة الجديدة الناشئة لابد أن تجسّد فى مجموعة من العلامات ، تنتهى فيما اتفق على تسميته منذ نشأة النزعة البنوية ( أو التركيبية ) 'struc'u:asime' « فناء الانسان » . فنظرية العلامات تقضى بالفعل على الانسان لو أنها اعتزمت مد نشاطها الى جميع الأنحاء ، فلو فنى الجنس البشرى لصار العالم خاويا ، والواقع جامدا .

وبهذا المعنى ، كان المشروع الذى ابرادت العلوم الانسانية أن تضطلع به بتحكمها فى الممارسات الاجتماعية مشروعا فاشلا بقدر ما هو ناجح : فبعد أن كانت علوما ، صارت أيديولوجية ، أى أنها « تسير على رأسها » كما يقول انجلز Engels ودور المارس فى مواجهة هذا الوضع هو أن يجعل المركب العلمى - التقنى على منأى منه حتى يتفهم بدهته الواقع الذى يتمثل له ، بثرانه وتنوعه ، وفى وسعه بعد ذلك أن يقيم استنصاره وملاحظاته فى أطر نظرية اسنادية . غير أن هذه الأطر لا يمكن أن تحل محل القرار الذى يتعين عليه أن يتخذه ، والذى هو وحده ، الذى يضمن لممارسته الاستقلال الذى لا غنى لها عنه .

### أخطاء الممارسة

رأينا آنفا أن الممارسة لا يمكن أن تصير مجرد تطبيق للنظرية ، الا اذا قضت على نفسها ، وتصلت من النظرية . وخشية الوقوع فى هذا الاذراط الانتحارى ، قد تنزع الممارسة الى الانطواء على نفسها ، باتباع أسلوب تجريبى منهاجى يجعلها تشعر بخطر الالتجاء الى النظرية . هذا المذهب التجريبى الذى يعمل جاهدا على الابقاء على الأشياء على ما هى عليه ، مخوف بالتنازلات حيال وضع يفرض ضغوطه ، ويبقى التجريب empeiria اعزل ، لا يفهم مظاهر الواقع المحيرة ، وهو أكثر من ذلك محكوم عليه بأن يتحول سريعا الى « روتين » ، اذا لم تكن النظرية له بالمرصاد لاستشارة فضوله ، وتذكيره بأن هناك العديد من المشكلات العملية التى لم تجد بعد حلا .



## ما هو نموذج الرابطة بين النظرية والممارسة ؟

يتبين لنا في هذه المرحلة من بحثنا أن وظيفة النظرية ليست التشويش على الممارسة ، اللهم الا أن تفقد ذاتها ، وانما هي بالأحرى تحاول أن تفسر الممارسة لتستبين ما يحدث لها . والنظرية في العلوم الاجتماعية يدفعها الفضول الفكري الذي يحاول فهم العمل الجارى ، حتى لو كان هذا الفهم محدودا دائما والفهم هنا يستهدف معاونة الممارسة التي تحتاج الى نقاط ترجع اليها فى مسار عملها ، مثلما تحتاج صياغة النظرية الى نقط للاستدلال تعينها الممارسات المهنية .

وتتضمن كل من النظرية والممارسة متهاجين مختلفين ، أى اثنين من نمط praxis ، واثنين من نمط poiesis . ومع ان نمطى praxis منفصلان أحدهما عن الآخر تمام الانفصال ، فان نقطة الاتصال بين النظرية والممارسة قد تحدث فى سياق المواجهة بين مستوياتها من ال poiesis : المواجهة بين النتائج النظرية الموضوعات المهنية . هــنـهـ ، المواجهة تكون بلا شك محيرة حيثما يرتبط كل Rocés ال praxis الخاص به ، ولكنها ضرورية اذا كان المطلوب اخصابا متبادلا بين النظرية والممارسة .

## النظام الاساسي الخليط للتقنيات :

التقنية Techne هى تطبيق المعرفة النظرية على حالة واقعية بقصد تحديد الوسائل الأكثر ملاءمة لبلوغ غاية ما ، وفى هذا المعنى لا توجد تقنيات جيدة وتقنيات رديئة ، انما هناك فقط تقنيات مناسبة بدرجة ما تبعا للظروف والأحوال .

والتقنية ليس لها وجود مستقل عن « طريقة العمل » modus operandi واذا اقترنت بال Poiesis فانها تتجسد فى انتاج الذى تساعد فى صنعه .

## اشقاق التقنيات الاجتماعية :

التقنيات منطقيا تشتق اما من النظرية ، واما من الممارسة العملية ، ومن ثم تربط بين هذين المستويين . والاستقاقات النظرية قليلة فى الواقع ، نذكر منها بعض الأمثلة : فالتعليم ذو البرامج قد نشأ من أبحاث أجريت فى عمليات التعليم ؟ والتحليل التنظيمى فى أحد مناهجه صدر عن المقابلة بين التحليل النفسى والماركسية . أما الاشتقاقات العملية فانها على العكس من ذلك كثيرة : من ذلك أن تقنية التحليل النفسى قد نشأت اعتبارا من ممارسة طبية ( اكلينيكية ) ، فملاحظة التأثيرات « التنفيسية » للتنويم المغناطيسى ، أمكن لفرويد أن يتصور تقنيته الخاصة بتداعى المخاطر ، والانتباه المتردد . وتوصل روجرز Rogers فى أعقاب الخبرة التى اكتسبها وهو أخصائى فى العلاج ، توصل الى تدبف طريقة الحوار غير الموجهة ، وهى الأساس فى اعداد مختلف التقنيات غير الموجهة .

وتطورت فى كندا فى الخمسينات « البيداجوجيا » ( أصول التدريس ) الموضوعية بفضل جهود مجموعة من المدرسين بتشجيع بلوم B'oom ، اهتموا بوضع معايير موضوعية للتقييم « البيداجوجى » . ونشأ تحليل المضمون فى الولايات المتحدة

الأمريكية مع لاسويل Lasswell في ظروف كان من الضروري معها إبان الحرب العالمية الثانية معرفة نوايا العدو الخفية ، وموقفه الحقيقي ، وذلك من خلال الدعاية التي كان ينشرها .

ومع أن الاشتقاقات العملية أكثر عددا من النظرية ، فإن أى نوع من التقنية لابد عاجلا أم آجلا أن يشكل مضمونه النظرى ( كما فى حالة التحليل النفسى ) أو يتخذ قاعدة له مضمونا نظريا موجودا من قبل ليضمن تماسكه ومثاقته . وعلى هذا أسهمت النظريات المفوية بقدر كبير فى تطوير تحليل المضمون . معنى هذا أن مختلف النماذج الموجودة لتحليل المقال لا تشبه الأساليب التجريبية لعمليات تحليل المضمون الأولى . والبيداوجيا الموضوعية فى تطوراتها المختلفة قد ارتبطت بالنظريات السلوكية .

وعلى هذا فإن التقنية التى كثيرا ما تنشأ من مشكلات وضعها الممارسون تندمج بالتدريج فى نظريات تعمل بإتالى على إعادة تعريفها .

### استخدام التقنيات :

يتعرض استخدام التقنيات لمخاطر أكيدة ، تبعاً لميل التقنية إلى التجسد الذى ذكرناه سابقاً . وتميل التقنية ميلاً حتمياً إلى أن تعتبر نفسها بمثابة غاية ، وتخفى حقيقة أنها ليست سوى وسيلة ، فتتحول من « طريقه عمل » *modi operandi* إلى « سير العمل » *opus operatum* . أى من خادم إلى سيد .

وكما ذكرنا قبلاً ، فى خوض المركب العلمى - التقنى ، تميل التقنيات إلى غزو ميدان الممارسة العملية ، فى حين أنها ليست فى الواقع سوى مظهر واحد لا يلبث أن يزول بانحياز العمل *poiesis* .

من أين إذن . تأتى تلك القدرة على التكاثر والتعميم التى تتمتع بها التقنيات فتفرض نفسها كدعاية رئيسية للممارسة العملية ؟ ذلك أن التقنية بمظهرها المغرى . كاداة ذات بنيان قوى وفعال كثيرا ما تتمثل فى ميدان العمل « حصان طروادة » بالنسبة إلى النظرية ، وتعمل باسمها على تنظيم الممارسات تنظيماً علمياً ومنهجياً .

### طبيعة التقنية ودورها فى العلاقات بين النظرية والممارسة العملية :

لم تزل التقنية ذلك الوسيط بين النظرية والممارسة العملية ، فهى تمثل فى الوقت نفسه الجانب العملى من النظرية ، والأداة الفعالة للممارسة العملية ، فطبيعتها مزدوجة بسبب وظيفتها الثنائية .

والنحسب الأساسى للتقنية يكمن فى رغبة فى أن تكون مستقلة ، وبعيدة عن الارتباطات والممارسات النظرية التى تمثل هى جانباً منها . ومع ذلك فهذا ما يفعله فى الكثير من الأحيان العديد من دورات التعريف بتقنيات فصلت من سياقاتها وقدمت لجمهور مختلط لا يجمعه مرجع واحد مشترك . ما فائدة « طرق العمل » *Mobi Operandi* إذا اعتبرت منعزلة ولم تقهر بالممارسة العملية *opera operata* والممارسة الاجتماعية ، فى هذا الخصوص كثيرا ما تهبط إلى مستوى « لعبة الطفل » : فالطفل إذا أعطى أداة ما ، فسوف ترى أن كل شئ يبرر استعماله هذه الأداة .

## لممارسة التكنولوجيا

### وعوائق التثقيف

لا يمكن أن يتولد شيء بذاته ، فطبيعية تعترض دائما على ذلك ، والنظرية المنزلة ، والممارسة للكثفيه بذاتها لا يمكن لهما الا أن يسيغرا عن ايدولوجية ، ونسق مطرد ( روتين ) على التوالي . ويتطلب اختصاصهما علاقة متبادلة بينهما ، مع احتفاظ كل منهما باستقلاله .

ومنطق المعرفة ، ومنطق العمل لا يفترقان : فالمعرفة عمل رمزي ، مستبطن . كما يقول بياجيه Piaget ، يعكس النشاط الآلي على الواقع ، حتى يفهم طبيعته على أكمل وجه . وعلى العكس من ذلك يتحول العمل المتحرس الى معرفة . معرفة مباشرة ، بدئية ، تحتاج دوما الى مساندة المعرفة الوسطى لاختبار حدودها وصلاحياتها ، والمقاومة التي يبديها لها الواقع . وعلى هذا الأساس تكون الموضوعية . ويتسنى كذلك للعمل أن يحول الواقع ، لا عن طريق الغصب بنوع من « التدخل » التقني ، وإنما ليعيش في صميم الواقع بتحويله من طبيعة الى ثقافة .

وفي مجتمعنا التكنولوجي ، معايشة الواقع ، والانتقال الى وضع الثقافة يقتضيان أولا ازالة كل العمليات المعوقة للتثقيف . والناشئة عن مختلف آليات الحياة المصرية . ومع ذلك فممارسة العلوم الاجتماعية كثيرا ما تشكل إحدى هذه الآليات . أليست المهمة الرئيسية لممارسة العلوم الاجتماعية إذن أن تأخذ في اعتبارها أول كل شيء نتائج اتعويق الثقافي التي لا بد أنها تؤدي اليه ؟

### بحث في الفراغ الاجتماعي :

هدف الدراسة التي اجريناها آنفا هو أن تبين من خلال غموض العلاقات النظرية العملية كيف أسهمت العلوم الانسانية والممارسات التي ولدتها منذ قرابة ثلاثين عاما في بسط سيطرة العلاقات ( أو الدلالات ) التي نعرفها في الوقت الحاضر . وفي هذا الخصوص ، لا يجوز اعتبار مختلف النزعات البنيوية ( أو التركيبية ) التي ظهرت في الخمسينات والستينات سببا للمحاولة التي تستهدف تعميم التجسيد المادي ، وإنما هي بمثابة التعبير عنها . ونشر المعارف ، والأدوات التقنية ، وظواهر « الموضة » ( العادات الدارجة ) تشكل كلها العديد من العلامات التي تنظم وتحكم حياتنا العملية .

وحين أؤدي أعمالا تربوية تأهيلية مع الراشدين ، ثم أبقى معهم في نهاية اليوم نتناول وجبة طعام مسائية ، فاني كثيرا ما أرتاع من نتائج ما قمت به من تعليم : فالحديث يتحول تنقائيا وبأسلوب هزلي الى مختلف التصورات الرمزية التي امتلأ بها اليوم الدراسي . وفي هذا الخصوص يدرك الطلبة ببدهاتهم ضعف هذا الضرب من التأهيل الذي يتفيا إحالتهم الى ممارساتهم العملية ، ويعلمهم فقط نظاما إضافيا من الرموز يستقر في طبقة جديدة من ذاكرتهم ، ويتكون من تصورات رمزية تتواتر بالتحاح على عقولهم ، وتؤدي في نهاية العمل اليومي الى إثارة الرغبة في الهروب من عالم مكثف .

هذه العلامات لا تقتل الانسان ، ولكنها تحجب وضعه الوجودي الذي يجد مشقة

في الظهور . وحتى بعض الأوضاع الخطيرة مثل انتشار البطالة ، تفقد مظهرها المزعج بفضل العديد من التقنيات ( من معونات مالية ، ودراسات إحصائية ، ودراسات اجتماعية .. ) التي تعمل على تطويقها .

إن الهيئات والتنظمات واتقوانين تشتغل بصورة ما ، ولكنها تشتغل على أية حال ، أنها « تطنح » في فراغ ، وهي بنوع خاص إسحذ الخيال الذي قد يساعد الفرد والجماعة على إتراجع أمام وضعها إذا لم يستطع أى منها أن يسيطر على هذا الوضع .

ولا يحدث شيء ، اللهم الا ظواهر مزعجة لا يستطيع الانسان حيالها أن يفعل شيئا ذا قيمة ، من قبيل العنف المستوطن ، والظلم ، والفاقة ، وسوء التغذية ؛ والمعاناة .. ظواهر يبذل الانسان محاولات ليعتبرها أمورا تافهة ، بأمل للتغلب على عجزه ومن أمل هذا يستعان بالمركب العلمي التقني الذي أتاح قبلا الحصول على تقدم كبير ، ولم يزل يفعل ذلك . ولكن ما شأن حياة الافراد اليومية انها دائما على متوال واحد ، يزيد عليها أحيانا ذك انشغور بالانزواء في عالم مليء بالعلامات التي لا فائدة منها . ولا يسهل فهمها .

اننا نرجو الا يسيء أحدا فهمنا ، فالأمر هنا لا يتعلق بإصدار حكم على كل ما أنتجته العلوم الانسانية ، ومن بينها النظرية البنيوية ( أو التركيبية ) . ولكن هذه المنتجات ، على العكس من ذلك تشكل مكاسب لا غنى عنها ، تساعدنا على فهم ما نعانى في حياتنا . وفيما يختص بالبنيوية ( أو التركيبية ) بالصورة التي أورتنا إياها النثويون والأتولوجيون ، فانها تمثل جهدا يبذل في مجال صياغة النظريات. جهدا رائعا في دقة تحايله .

كذلك ليس في عزمنا أن نتهم المجتمع التكنولوجي ، وكل الأشياء الرمزية التي ابتكرها بهذه الأشياء ليست موضع خلاف ولكن الخلاف كما يقول بودريارد Boudriard بصورة إيجابية يتمثل في علاقة نوثتها بهذه الأشياء . علاقة نستوعبها من خلال استخدامنا هذه الرموز . وتحبس نفسها في نظام شغرى بدلا من أن تتفتح على مجال رمزي جديد تعين اكتشافه . عندئذ يكف مجال العلاقة عن أن يكون رمزيا بعد أن صار مقننا .

موضع الخلاف اذن هو المحاولة الدائمة لاجراء الانتقال غير الملائم من النظرية الى الممارسة العملية . بعبارة أخرى . حبس الممارسة العملية ، أية ممارسة ، في نظام من العلامات ( الرموز ) يتحكم في وضعه الفكر النظري . هذه المحاولة تستل انحرافا في الفكر ، من ذلك النوع الذي تصدى له أحد أنصار المذهب البنيوي ( التركيبى ) وهو ليفى - شتراوس . فبعد أن كشف هذا الأنثروبولوجي في مؤلفه Mythologiques ( أسطوريات ) من خلال دراسته العديد من الأساطير الهندية الأمريكية عن وجود عقل باطن بنيوي يتيح تأويل هذه الأساطير ، نجده يهمل عمله النظري في نهاية رباعيته وفي فقرة طويلة رائعة يعيد الى الممارسة العملية حرية إرادتها . وهكذا فبعد أن صرح بأنه « ليس للإنساء أن يختار بين أن يكون وألا يكون » يضى فيواجه طرفي المعادلة أحدهما بالآخر في ممارستها التي لا تقبل التجزئة .

« حقيقة الوجود ، التي يشعر الانسان في أعماقه بأنها الشيء الوحيد القادر على أن يضفى علة ومعنى لتصرفاته اليومية ، وحياته الأدبية والوجدانية ، واختياراته

السياسية ، وارتباطاته بالعالم الاجتماعى والطبيعى ، ومشروعاته العملية ، وغزواته العلمية ، هذه الحقيقة هى فى اوقت نفسه حقيقة الا وجود ، التى تصاحب بدهاتها حقيقة الوجود ، صعبة وثيقة ، اذ يتحتم على الانسان ان يعيش ويكافح ، ويفكر ويؤمن . ويحتفظ بشجاعته ، دون ان يماره ذلك اليقين المضاد بأنه لم يكن فى صياحه وجه الارض على وجه الارض ولن يكون موجودا - أبدا وأنه باخترافه الحتمى من على وجه الارض التى مصيرها هى أيضا الغناء ، يفسد كده ، وآلامه ، وآماله ، وأفراحه ، وإيماله كأنسا لم يكن لها وجود ، طالما انه ليس هناك شعور ولا ذكرى لهذه الحركات الزائنة ( اللهم الا من خلال سمات قليلة سرعان ما تمحى من وجه عالم يبقى بعدها جامدا ) شعور وذكرى يؤكدان ذلك الزعم الباطل بأنها كانت موجودة ، فهى اذن لا شئ » .

انه تمزيق صعب بين الوضع النظرى والآداء العملى ، وهو مع ذلك الاختيار المحتمل الوحيد ، اذا ريد ان يبنى الاساس ثابتا فى وضعه مزدوج ، الرمزى والعملى .

وقد سبق التأكيد مرارا على مثل هذا الانفصال ، ونشير فقط الى المقابلة المشهورة التى اجراها م . WEBER . بين رجل العلم ورجل السياسة : فهما يؤديان نشاطين اجتماعيين ، الاول يتولى صياغة النظرية ، والثانى يضطلع بالادارة البراجماتية وهما نشاطات لا ينتقص أى منهما الآخر .

والجدير بالذكر أن هذا الانفصال يثير العديد من المشكلات التى لم تدرس الا قليلا ، نذكر منها مشكلتين : أولا المشكلة الخاصة بالتباينات المقبولة التى لا تجعل المجالين ، مجال النظرية ، ومجال الممارسة العملية متناقضين ، وهناك فى هذا الخصوص تباينات متى تتيح للتفكير النظرى والممارسة العملية الشعور الطبيعى بأنهما يتعرضان لتحديات فى وظيفتهما ، ومن ثم يشعران بما يحفزهما . غير أن هناك متباينات أخرى ، مدمرة للأفراد والجماعات حين تصبح خطرة .

هذه المشكلة الخاصة بالتباينات المقبولة تحيل من الوجهة النفسية الى مشكلة التنافر . هذا التنافر مهما كان مزعجا فلا بد من ادراجه فى ثقافة تبحث دائما عن مزيد من الترابط من خلال كل آليات المنهج العقلانى التى فى حوزتها . المطلوب اذن ، هو التعرف على هذه العلاقة بين النظرية وبين الممارسة العملية على أنها متنافرة دون محاولة الاقلال بافراط من هذا التنافر بوسيلة أو أخرى .

وبهذا الثمن ، يستطيع المجال الاجتماعى الى حد ما أن يستعيد كثافته ، وبالتالي نعقده ، ولن يتصور أو يفهم فى بعده الواحد (٣٢) ، ولكن فى كل تنوعاته التى يتعين على الصياغة النظرية أن تتولى فهمها . وبهذا المعنى ، اذا كانت طبيعة كل نظرية ، طبيعة اختزالية ، فالواضح أن الممارسة العملية سوف تكون لها الكلمة الأخيرة حيثما تتخطى كل التصورات التى يمكن أن تعمل عنها .

# هل يمكن نشر المعلومات السوسيولوجية

## بطريقة أكثر فاعلية ؟

« اننى أحلم بكتاب ضخيم الحجم عن المجتمع المثالى ، يقع فى عدة مجلدات ، وتشارك فى تأليفه عدة أقلام .. على أن يكون هذا الكتاب الذى يصور الدولة المثالية هو العمود الفقري للسوسيولوجيا » .

هذا هو تصور ه . ج . ولز ( ١٩٠٧ ) للمعلومات الأساسية فى علم الاجتماع . كان يحلم بتأليف « موسوعة » ضخمة تضم كافة المعلومات الهامة عن السلوك الاجتماعى وتشتمل على فصول فى طبيعة « المجتمع المثالى » وعلاقته بالفروق العنصرية والجنسية ، وفى الآثار المترتبة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والايدولوجية فى المجتمع الانسانى . وتصور ولز .

« أنه يمكن جمع شتات مباحث السوسيولوجيا المتشعبة فى أبسط صورة . اما على شكل أفكار جديدة وأبحاث جديدة واما على شكل نقد جديد وحقائق جديدة مؤكدة مبنية على تلك الأبحاث ، وتؤيد أو تفند هذه الأفكار » .

ويستثنى ولز من ذلك كله المشكلات المتصلة بالادارة الاجتماعية لأنه يرى أنها لا تمت بصلة الى السوسيولوجيا .

★ هذا المقال نسخة منقحة من بحث قدم الى المؤتمر السنوى للجمعية السوسيولوجية البريطانية بجامعة لانكاستر ، فى أبريل ١٩٨٠

## بقلم: رالف آدم

محاضر في السوسيولوجيا ( علم الاجتماع والاعلام ) يتولى  
مهمة الاعلام الخاص بالمعلوم الاجتماعية في جامعة سيني  
بلندن ، حيث اشترك في تطوير الخدمات الاعلامية . تركز  
أبحاثه على مظاهر الاتصال .

### المرجم: أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة وسابقا رئيس  
مشروع الألف كتاب لوزارة التعليم

---

وفي رأي ولز أن مثل هذا الكتاب سوف يكون المصدر الرئيسي للطلاب والمدرسين  
والباحثين جميعا ، وربما أغناهم عن المكتبات وما تضمه من الأسفار والمجلات والتقارير  
الكثيرة . حقا انها لفكرة طموح ! لا سيما اذا علمنا مبلغ تمسك ولز بالنظرية النسبية  
القائلة بأن الحقائق نسبية لا مطلقة ، وانكاره الفلسفة الوضعية التي لا تؤمن إلا  
بالحقائق اليقينية الثابتة ، ولذلك كان ولز يمت اسم كومت ( صاحب الفلسفة  
الوضعية ) ، وسينسر . وفي رأي ولز أن المصادر الوحيدة للحقائق السوسيولوجية  
هي الافكار الكامنة في عقول الرجال . ولذلك لا يسعنا الا أن نفترض أن كتاب ولز  
لا يضم سوى المعلومات التي تتألف من مزيج من الافكار الخيالية ، والآراء الشخصية .  
ولا يحتوي على شيء من الحقائق بالمعنى المتعارف عليه . أي المعلومات الثابتة التي لا سبيل  
إلى انكارها .

ومن أسف أن هذا الكتاب ظل مجرد حلم يداعب الخيال ، فبدلا من تأليف كتاب  
واحد يضم شتات المعلومات الجديرة بالاهتمام - كما تصور ولز - ظهرت كتب كثيرة  
لا تعد ولا تحصى في علم الاجتماع ، وعلاوة على ذلك فإن طبيعة الموضوع تعني أن  
الاتصال بشكل أو آخر - وأنا أعني بكلمة الاتصال تخزين المعلومات واسترجاعها ،  
ونشرها واستقبالها - لا بد أن يقوم بدور تزداد أهميته باستمرار في حياة السوسيولوجيين  
( علماء الاجتماع ) . ولعل السوسيولوجيين أحوج إلى الاتصال الفعال من غيرهم من

طوائف العلماء . ولكن المعروف أن نظام الاتصال في علم الاجتماع أضعف منه في العلوم الطبيعية من كل الوجوه تقريبا ( جارفى وآخرون ، ١٩٧١ ) .

على أن هذه الحال لا تستعصى على العلاج ، فمن الممكن اصلاحها كما سآبين في هذا المقال . ولكي آبين ذلك سأتكلم على طبيعة الاتصال ، وما لهن شأن في علم الاجتماع ، وسآبين بالاستناد الى نتائج البحوث بعض الوسائل التى تجعل الاتصال السوسولوجى أقوى أثرا وأجدى نفعا .

### السوسولوجيون والاتصال :

الاتصال يمس كل مجالات السلوك الانسانى ، كما يعد أمرا أساسيا في علم الاجتماع ، اذ وصفه بول ، وشرام ( ١٩٧٣ ) - على سبيل المثال - بأنه « أحد الدراسات الأساسية القليلة التى تصور أى حادث اجتماعى حقيقى » . وفي العقود الأخيرة ازداد الاهتمام بهذا الموضوع بصورة سريعة ، فتضاعفت المطبوعات ومناهج الدراسة . وأخذ السوسولوجيون ذوو الاهتمامات المتعددة ، والاتجاهات النظرية المختلفة ، يدرسون عمليات الاتصال أو يلاحظونها على الأقل .

ومن بين المجالات التى استرعت الاهتمام بصفة خاصة مجال الاتصال العلمى . فعلى الرغم من أن علوما كثيرة حظيت بالدراسة ، لم يحظ علم اجتماع يمثل هذا الاهتمام ، كما أن علماء الاجتماع أنفسهم لم يقوموا بإجراء كثير من البحوث التى أجروها لا يتسنى انتظامها فى مسلك واحد من المعلومات ، اذ كانت قليلة ، ومتفرقة . النطاق ، ومنصبه على جوانب معينة من علم الاجتماع . ولذلك لم تكن كافية لتكوين صورة تفصيلية للاتصال فى علم الاجتماع ، كما لم توفر المعلومات اللازمة للمقارنة بين الثقافات والعلوم المختلفة .

ولعل عدم هذا الاهتمام يبدو غريبا اذا علمنا كثرة الأبحاث التى تدور حول دراسة السلوك الاتصالى بين السوسولوجيين أنفسهم . ولكن لعل عدم هذا الاهتمام أشبه بحالة الممتحن الذى يرفض أن يعرض نفسه للامتحان ! صحيح أن علماء الاجتماع يحذرون من كل من يحاول أن يدرس سلوكهم . وربما كان هذا الحذر أمرا غير متوقع ، ولكن يجب من الناحية النظرية أن يكون علماء الاجتماع باحثين مثالين ، يضاف الى ذلك أن علماء الاجتماع اشتهروا من قديم بأن مهمتهم هى ملاحظة سلوك المجتمع . ولذلك ينبغى لهم أن يقدروا الأسباب الداعية الى دراسة سلوكهم وأن يجعلوا أنفسهم موضوعا للبحث الاجتماعى . ولكن حقيقة الحال بعيدة عن أن تكون كذلك ، ففى أبحاثى الخاصة قابلت بعض السوسولوجيين لأدوس سلوكهم الاتصالى ، ولكنهم نظروا الى بعين الارتياح حتى فى البارات ! وليس من غير المألوف أن ينظر غير السوسولوجيين الى الباحث الاجتماعى بعين الارتياح ، ولكن الباحث الاجتماعى لا يسمع الا أن يدهش عندما يجد أن زميله ينظر اليه شزرا حتى عندما تبهر منه تعليقات بريئة عن حالة الطقس ، ظنا منه أن هذه التعليقات من أسئلة البحث الاجتماعى !



## السوسيولوجي « كموضوع » للبحث الاجتماعي :

لماذا تنشأ مثل هذه المشكلات ؟ . .

لأنها تعكس - بقرع ما - الخصائص المميزة لشخصية السوسيولوجي . على أن هناك عوامل أخرى ، منها : أن المقابلات السوسيولوجية ( أى الإلهاديت ) التي يجريها الباحث الاجتماعي فتعترف على آراء الأشخاص موضوع البحث ( تدور عادة مع أشخاص منعزلين لم يسبق للمقابل أن عرفهم من قبل . وينتمي هؤلاء الأشخاص - في الغالب - إلى فئات اجتماعية وفكرية مختلفة ، وبالتالي لا ينزم أن يعاملهم الباحث الاجتماعي معاملة النذ للنذ . ومن ناحية أخرى ، فإن الباحث الاجتماعي عندما يجري بحثا على نظرائه فإنهم يحكم التعريف يعدون أنداا له من الناحية الاجتماعية والفكرية لانتمائهم جميعا إلى فئة واحدة ، وغالبا ما يكونون أصدقاء شخصين للباحث أو معارف له .

وقد شعرت « جنيفر » بهذه المشكلات في أثناء عملها ( أى في أثناء مقابلة السوسيولوجيين لكي تعرف كيف يجري البحث الاجتماعي بالفعل ) فاستطاعت بذلك أن تصف هذه المشكلات بالتفصيل وكتبت بحثا ذكرت فيه وصفا صريحا وشائقا للمشكلات التي يمكن أن تنشأ عند مقابلة الإنسان لنظرائه ( بلات ، ١٩٨١ ) . ومن أهم هذه المشكلات صعوبة التخلص من تأثير العلاقات الشخصية والبت فيما يمكن اعتباره معلومات حقيقية ( خلافا للثرثرة أو المعلومات السابقة ) . وهناك أيضا الحرج الذي يستشعره الباحث عند مقابله لرؤسائه الأكاديميين أو المهنيين أو الذين ساءت علاقته بهم في الماضي . وهذه المشكلة مشتركة - إلى حد ما - في معظم الأبحاث الاجتماعية القائمة على ملاحظات المشتركين في البحث الاجتماعي .

وهناك عوامل أخرى تجعل من الصعب دراسة الاتصال في علم الاجتماع ، منها : أنه من الأسهل الحصول على المال اللازم للبحث في الدراسات الخاصة بالعلوم « الثانية » ( أى ذن الحقائق النابتة التي لا سبيل إلى انكارها ) ، ومنها أن العلوم الطبيعية والبيولوجية ذات أوشيف يحتوى على وثائق كافية كالفهارس ، يمكن استخدامها بسهولة في التحليل العادي . على أن التغلب على هذه المشكلات ليس بالأمر العسير ، كما دلت على ذلك بعض الدراسات . وربما كانت أبحاث « بلات » نموذجا لما يمكن عمله في هذا المجال .

## النظرة من الخارج :

عثر أخيرا على التعليقات الآتية بقلم عالم أكاديمي كبير : « يحتاج السوسيولوجيون بأنه لم يتح لهم وقت طويل لاثبات أهمية علمهم كعلم من عوامل التحول الاجتماعي . ويمكن أن يكون هذا القول صحيحا . والحق أن الأمل في أن يكون علمهم قادرا على إيجاد ما يبحث الناس عنه حلا كثيرا من المدارس ( في الستينات ) إلى الإقبال على الدراسات الاجتماعية » .

ان المقال الذي اقتبسنا منه هذه الكلمات يهدف إلى بيان أن كثيرا من الناس وجدوا أن الرخاء النسبي الناتج عن الثورة التكنولوجية الهامة البيضاء في الستينات غير واف بالمرام . وترتب على ذلك أن علقوا أملهم على ما يسميه المؤلف « علم الاجتماع الجديد » . ثم استطرد يقول إن حل المشكلات الحالية في المجتمع

يتوقف ابتداء على استخدام الكيمياء والفيزياء ، ثم الهندسة أخيرا ، ومعنى ذلك أن السوسولوجيا فشلت في خلق المجتمع الجديد ، ولذلك يتعين رفضها لأنها لا تلائم احتياجات الثمانينيات .

وليس هناك باطبع أى شيء غريب في هذه الآراء ، فكل ما تدل عليه أن السوسولوجيين فشلت في تعريف المعنى التجاري بقيمة أبحاثهم . ولا ريب أن اللوم في هذا أكثره على رجال الاجتماع القائلين بأن الاتصال لا يستأهل كثيرا من العناية وإن كان الكثير من حياتهم المهنية يتوقف عليه . والواقع أن بعض السوسولوجيين عارضوا في الاتصال . مثال ذلك أن فيدتش ، وبنسمان ( ١٩٥٨ ) قالوا بسذاجة تدعو إلى الدهشة :

« لا يمكن كتابة علم الاجتماع بما يتفق مع ردود الفعل المتوقعة من جانب الجمهور لأننا إذا فعلنا ذلك ، كانت هذه الكتابة منافية للإمانة العلمية » . ويبدو هذا الرأي غايه في الغرابة والشذوذ ، متى علمنا عدد الجماهير التي يجب على السوسولوجيين أن تستهدفها أبحاثهم . وهذه الجماهير تتألف من نماذج محتمة أغلبها من رجال الاتصال ( مثل الصحفيين وأمناء المكتبات ) . ومع ذلك هؤلاء الرجال هم أنفسهم الذين ينظر إليهم السوسولوجيون بعين الازدراء اللهم الا عندما يتخذون منهم موضوعا لأبحاثهم ، وعندما يحتاجون إلى مساعدتهم العملية . وقد أجاد ولف ( ١٩٤٦ ) التعبير عن ذلك عندما علق على وجوب اهتمام السوسولوجيين بالعلاقات العامة ( سواء كمدربين أو باحثين أو مؤلفين ) ، وأكد أهمية ما أسماه العوامل الخوارجية عن نطاق العلم ، ورأى ، على عكس فيدتش ، أن الاتصال يجب أن يكون أحد العناصر الأساسية في عمل السوسولوجي :

« ليس فقط عندما يفكر في نشر مؤلف معين أو بحث معين - وأين ، وبأى شكل ، ولأى جمهور - بل أيضا عندما يفكر في المؤلف نفسه من حيث احتمال نشره ، وبعبارة أخرى ، ان النشر يحكم اختيار موضوعات البحث ومجالاته ، كما يحكم طبيعة المرجع وصفته وإطاره ، وبالاختصار « تكوين » المؤلف ذاته » اهـ .

وكذلك أكد فردريش ( ١٩٧٠ ) أن السوسولوجي ليس بحاجة لأن يكون الملميا لكي يدرك أنه سوف يكون مسئولا عن تغيير التفاعل الاجتماعي للأشخاص موضوع البحث بدرجة تتناسب تناسباً طردياً مع قدرته على الاتصال .

### الاتصال مع الأكاديميين :

من المسلم به عادة أن الاتصال العلمي يحدث من أعضاء العلم الواحد وأنه عبارة عن عرض البحوث على المؤتمرات والندوات ، ونشر التقارير والمقالات والكتب . على أنه يجب على السوسولوجي - بالإضافة إلى ذلك - الاتصال بكثير من الفئات المختلفة كصانعي السياسة ، والجمهور العام . وهذا الاتصال على جانب كبير من الأهمية .

ولعل الاتصال بالأكاديميين الآخرين هو أعقد أنواع الاتصال . ذلك أنه يتأثر بعدد كبير من الاعتبارات أهمها وضع الأكاديمي نفسه . وقد أجرى و . د . جادفي وفرقه بجامعة جونز هو بكنز في الولايات المتحدة سلسلة من الدراسات التفصيلية عن كيفية نشر نتائج البحوث في أحد العلوم ، وقارنوا بين علم الاجتماع وعلم النفس والتربية من جانب والعلوم الطبيعية والهندسية من جانب آخر ، وتبين

نهم أن الاتصال يختلف بوجه عام اختلافا قليلا من جانب الى آخر ، وأن النموذج الآتي هو النمط المتشاع في مجال الاتصال . يعد الباحث المتوسط خلال عمله تقارير للهيئة التي تتولى تمويل البحث أو رعايته ، ثم لزملائه المباشرين في صورة مقالات تقرأ في الندوات . وبعد انجاز البحث يعرض على اجتماعات أكاديمية أكبر ، ثم ترسل نسخ من البحث الى زملاء مختارين ممن يشغلون عادة مناصبا أعلى كالأساتذة السابقين أو المشرفين الذين تعد تعليقاتهم مفيدة في أثناء مراجعة المخطوط . وبعد ذلك يقسم المقال الى المجلات العلمية لنشره ، ومتى نشر أمكن عمل خلاصة له ، وذكره في الملحات النقدية السنوية والاستشهاد به في مؤلفات الآخرين ، ثم الإشارة اليه والاحالة عليه في الكتب المتخصصة بعد زمن طويل . ويلاحظ في علم النفس - وهو العلم الذي يدرس بأعظم درجة من التفصيل - أنه تمضي سنتان ونصف السنة من وقت البحث الى وقت النشر في المجلات ، وتضي عشر سنوات قبل ظهور المادة في الكتب المطبوعة ( جارفى ، وجريفيث ، ١٩٧١ ) . ويحتمل أن تستغرق هذه العملية زمنا أطول في علم الاجتماع . والطريف في هذا النموذج المقتبس من بحث جارفى أن نظام الاتصال الأدبي يهدف الى النشر أساسا . وبعبارة أخرى يرجو المؤلف في كل مرحلة من مراحل العملية معرفة رد الفعل لدى القراء لأنه يؤلف أساسا لمصلحته هو لا لمصلحة غيره .

وينشر الأكاديميون أبحاثهم لعدة أسباب : لهما تحسين فرص الترقية . ومن العوامل الأخرى بيان أن المشرع يؤدي الى نتائج يمكن الانتفاع بها ، والرغبة في إثبات أولوية الأفكار أو الاكتشافات ثم - كما قلت - الأمل في أن يكون رد الفعل لدى القراء ذا قيمة للعمل المستقبلي . وقد أصبح الباحثون ينظرون الى « النشر » على أنه عمل مفيد في حد ذاته .

ومن سوء حظ الذين يرومون الانتفاع بالنشر أن الأمل في سرعة النشر في السوسولوجيا أضعف منه في معظم العلوم الأخرى ففي كثير من المجالات - نذكر منها على سبيل المثال علم النفس والاقتصاد - يفاضل سوق النشر كثيرا من المقالات حيث نجد أن معظم الدوريات لا تنشر سوى المقالات ذات الاتجاهات المعينة ( منهجية أو نظرية ) أو المقالات التي تبحث في موضوعات اتفق على تحديدها من قبل . وغالبا ما تكون هذه المجالات واضحة من عناوين المجلات المذكورة . أما في السوسولوجيا فإن المجلات الهامة قليلة نسبيا ، ومعظمها يقبل كثيرا من المواد . وكثيرا ما تصنف المجلات الأكاديمية من حيث مكانتها طبقا لاعتبارات خاصة ، مثل مركز المحررين الذين تنشر المجلة مقالاتهم وهكذا . ويقاس هذا التصنيف رسميا ببعض المعايير الخاصة مثل نسبة ما تنشره المجلة من المقالات التي سبق أن رفضتها المجلات الأخرى ، وترتيب المجلات التي يختارها المؤلفون ليعدوا فيها تضر ما سبق أن رفضته غيرها ، ونمط الإحالة في المجلة على المقالات المنشورة فيها ( مين ، ١٩٧٤ ) .

وأدت درجة هذا التصنيف ، مضافا اليه سعة المجال في كثير من المجلات . الى نشر معظم المقالات في المجلات التي تتمتع بمكانة عالية ، ورفض الكثير من المقالات الأخرى . مثال ذلك المجلات الأمريكية الرئيسية لم تقبل سوى ١٠٪ فقط من المقالات التي قدمت إليها ، وإن كانت هذه النسبة قد أخذت في الانخفاض . وحدث مثل ذلك في المملكة المتحدة حيث أورد محرر مجلة « السوسولوجيا » في تقريره الأخير له أنه - على الرغم من زيادة أعداد المجلة - لم يقبل سوى ٢٠٪ فقط من بين ١٠٢ مخطوط قدم اليه

( إبرامز ، ١٩٨٠ ) • ويمكن مقارنة هذه الأرقام الخاصة بالعلوم الطبيعية التي تراوحت فيها معدلات قبول المقالات بين ٧٥٪ ، ٨٠٪ ( مالك كاتنى ، ١٩٧٣٧ ) • ولما كانت المقالات قد ازدادت طولا ، اضطرت المجلات الى زيادة مرات النشر حتى يتسنى لها أن تنشر العدد ذاته من المواد • وقد أجريت دراسة مقارنة لمعدلات الرفض في العلوم الطبيعية والاجتماعية ، منذ بضع سنين ، فدلّت على أن الموقف في العلوم الانسانية أسوأ منه في العلوم الاجتماعية ( زكرمان وميرتون ، ١٩٧٣ ) • وإذا استمر الاتجاه الذى حدث في ذلك الوقت ( ١٩٧٦ ) حتى الآن فإن معدلات الرفض في العلوم الانسانية لابد ان تكون قد وصلت الى ١٠٠٪ ! ولعل صعوبة طبع الكتب السوسولوجية ترجع الى قلة منافذ النشر والتوزيع في هذا المجال • بيد أن معظم المقالات تجد سبيلها في النهاية الى النشر في مجال آخر غير مجال المجلات ، وإن كان هذا يحدث بعد زمن طويل من «إراغ» منها • ومن اسباب ارتفاع معدل الرفض هبوط مكانة المؤلف العلمية وحينئذ يضطر الى الانتظار حتى يجد مجالا لنشر مقالاته في إحدى المجلات بصرف النظر عن مكانتها العلمية ، وذلك بدلا من نشرها سريعا في مجلة ملائمة • ومن الأسباب الأخرى الداعية الى رفض المقالات عدم أهمية نتائج البحث ، ووجود بعض القصور في منهج البحث ، وكثرة المسائل النظرية ، وسوء العرض ( بونجين وهواوم ، ١٩٧٨ ) •

وتعنى صعوبة النشر أن ينشر السوسولوجيون - في المتوسط - أقل مما ينشره غيرهم من العلماء ، حيث تشير التقديرات في الولايات المتحدة الى أن معدل انتاج المقالات في الكيمياء والبيولوجيا بالنسبة لكل فرد يبلغ سبعة أمثال المعدل في السوسولوجيا ، وأن معدل الانتاج في السوسولوجيا هو نشر مقال واحد في إحدى مجلات علم الاجتماع كل ثلاث سنوات • على أنه يجب ألا يفرب عن البéal أن سيرا من العلماء الاجمعيين يفضلون سر أبحاثهم في الكتب ، ولكننا لا نعرف سوى القليل عن الفرص المتاحة لنشر الكتب •

وقد لا يكون النشر في المجلات أنجح وسيلة لنشر الابحاث في أوساط المجتمعات الأكاديمية ، حيث ان المقالات لا نهم سوى القليل من الآراء اء أهمتهم على الإطلاق • ويقدر ميرتون ( ١٩٧٣ ) أن أقل من ١٪ من المطبوعات تثير اهتمام عدد يذكر من القراء ، ويقول جارفى وجريفيت ( ١٩٧٩ ) أن نصف المقالات في السيكولوجيا الامريكية يقرأها أقل من ٢٠٠ قارئ أو ١٪ من السيكولوجيين الامريكيين • ومن الوسائل التي لجأ اليها الباحثون في العلوم البيولوجية والنفسية اعداد تقارير وجيزة كوسيلة بديلة للنشر السريع • ومن الوسائل الأخرى للنشر ارسال نسخ من المقالات لمن يهمه الاطلاع عليها ، واستخدام الطرق الالكترونية في النشر بدلا من البريد • وقد تؤدي هذه الطرق الجديدة الى رخص النشر ولكن اذا أريد الاحتفاظ بالمستويات الحالية لم يكن النشر أيسر وأسهل • يضاف الى ذلك أن هذه الطرق الجديدة قد لا تصادف قبولا لدى معظم السوسولوجيين الذين يفضلون الطرق ائقدية كما تدل على ذلك التجارب الشخصية ولعل السبب في ذلك هو التعارض بين إمكان الحصول على وسائل سهلة لنشر المعلومات ، ورغبة ( أو حاجة ) السوسولوجيين الى نشر كميات معددة من المادة ( سيلر ورايى ، ١٩٨١ ) •

ولم تجر حتى الآن بحوث كبيرة عن أثر الصفات الشخصية لدى السوسولوجيين على أبحاثهم ، ولكن يبدو أنهم يميلون الى طرق الاتصال غير الرسمية ، ولذلك

يحتمل أن يصبح التليفون ، وكتابة الخطابات ، والمناقشة في الاجتماعات أكثر أهمية ، وذلك بسبب صعوبة النشر .

على أن الذين لا يزالون يميلون الى نشر مقالاتهم في المجلات يستطيعون أن يزيدوا من فرص نجاحهم ، وذلك بجعل مقالاتهم متفقة مع مطالب المحررين ، وبمديد المواد الى أصلح المجلات ، ومراجعة ما سبق نشره في الموضوع نفسه تجنباً للازدواج ، واختصار المقالات وجعلها مقبولة في القراءة . ولا يعني هذا بالطبع أن طرق تقييم المقالات تنسم بالموضوعية انتامة ، فقد دلت الدراسات على أن اسمك ، ووظيفتك ومعارفك من أسباب النجاح في النشر . ويحتاج الأمر أحياناً الى شيء من « الفهوة » ! ( الفوز بأساليب مريبة ) . ويقترح « ماهوني » في « قواعد للمبتدئين » عدداً من الخطأ لاقتناع المحررين والنقاد بنشر الأعمال الممتازة .

وقد انصب كلامي حتى الآن على الاتصال مع الأكاديميين والباحثين الزملاء . ويرى معظم الباحثين أن هؤلاء هم قراء الأبحاث السوسبيولوجية . على أنه من المهم أيضاً ضرورة اطلاع صانعي السياسة ، وهيئات التمويل ، والجمهور العام ، على أحدث الآراء في علم الاجتماع . ولكن الناس قلما يقدرون هذا الأمر حق قدره . ولهذا آثار مدمرة في المناخ الاجتماعي والسياسي الحالي على مستقبل البحث الاجتماعي .

### الاتصال مع العالم الواسع

يجب تكييف أسلوب الاتصال ومحتواه بما يتناسب مع مدارك بعض الفئات الميئة وأفهامهم . ويتضح هذا المعنى من كلام لنجيل ( ١٦٧٤ ) حيث أشار الى ثلاث مشكلات تواجه الاتصال في العلوم الاجتماعية عند توصيلها الى غير الاختصاصيين ونظراً لارتباط البحث الاجتماعي بالظروف الثقافية والتاريخية فإن كلا من الصحافة وأجهزة الاعلام ( وسائل الاتصال الجماهيرية ) تتبع وسائلها الخاصة في توصيل واستخدام المعلومات المتصلة بالعلوم الاجتماعية في مختلف البلدان . ويتم انتاج البيانات والمعلومات بكثرة هائلة وأشكال متنوعة بحيث يجد الفنيون أنفسهم في حيرة وارتباك إزاء ذلك الكم الهائل من المعلومات التي تصل اليهم . ولا ريب أن ارتباط غير الاختصاصيين الناشئ عن هذا « الانفجار » في نشر المعلومات يكون أعظم عندما يحاولون فهم القضايا التي تنطوي عليها هذه المعلومات .

ويعني الاتصال مع الجمهور بأسره وصول الرسالة الى المجتمع . ولكن ذلك لا يعني إلقاء فتات المعلومات بين المجتمع من مائدة الأكاديميين العليا ، وإنما يعني محاولة تفسير الطريقة التي يتم بها إجراء البحث الاجتماعي ، وبيان فائدته للمجتمع بأسره . وقد ذكرت من قبل أنه من مصلحة كل العلماء الاجتماعيين أن تنجح هذه المحاولة . ولا شك أن اتجاهات الحكومتين البريطانية والأمريكية في الوقت الحالي نحو تأييد أبحاث العلوم الاجتماعية يعكس - الى حد ما - صورة هذه العلوم بين الرأي العام . وتوجد مثل هذه الاتجاهات يعكس - الى حد ما - صورة هذه العلوم بين المجتمع من تعليقات فرانكلين ( ١٦٧٩ ) . وقد يستطيع علماء الكيمياء والفيزياء أن يحيطوا بأبحاثهم بستر من الألفاظ والغموض ولكن علماء الاجتماع بطبيعة موضوعهم لا يستطيعون أن يفعلوا ذلك ، كما أنه لا يكفي العلماء الذين قاموا بتبسيط قضايا علم الاجتماع مثل جالبريث ، وتوفلر ، ودانهورث موريس ( وأنا أقتبس هنا الأمثلة التي ذكرها لنجيل لأنه لا يوجد غيرها سوى أمثلة قليلة ) أن يعرف الناس أبحاثهم ،

على نطاق واسع لأن مجرد قراءة أبحاثهم لا يدل على الوسائل التي استخدموها في إنتاج المصلحة النهائية لأبحاثهم ومعلوم أن التبسيط إذا نجح يوهم الناس أن البحث والتأليف لم يتطلب مجهوداً شديداً ويجعل النتائج تبدو عادية في نظر الناس . وفيما يتعلق بالسياسة والرأي العام فإن مثل هذه الكتابة المبسطة قد تؤثر تأثيراً كبيراً في مكانة علم الاجتماع في المجتمع . وذلك أن نتائج البحث الاجتماعي يمكن أن يؤول تؤولات متعارضة . وتبدو هذه المشكلة بوضوح في حالة الموضوعات ذات المتغيرات المتعددة ومن الأمور المألوفة استخدام الإحصائيات الاجتماعية في أغراض متناقضة ( المناقشة الأخيرة التي دارت حول « اختلاس السلع الترفيهية والترفيه » من إحدى المناقشات العديدة التي تستخدم فيها الأرقام لتأييد وجهات نظر متعارضة ) . والعلماء الطبيعيون يستطيعون أن يقولوا - وغالباً ما قالوا - أنهم لا يعنون إلا بأبحاثهم العلمية وأن الأثار الاجتماعية والسياسية لهذه الأبحاث لا تعنيهم ، أما علماء الاجتماع فلا يستطيعون أن يفعلوا ذلك لأنهم أعضاء في المجتمع ووظيفتهم نقد هذا المجتمع ودراسته ولا يستطيعون فصل أنفسهم عن موضوعات أبحاثهم - بصفة عامة على الأقل . وهذا أيضاً يعرض العلماء الاجتماعيين خاصة للهجوم من الخارج ، كما يدل على ضرورة الاتصال الفعال مع الجمهور . وقد أدت التطورات السريعة التي طرأت على العلوم الاجتماعية إلى إضفاء صفة المتنبئين والسحرة على الممارسين لهذه العلوم . وتوقع الكثير من الناس من البحث الاجتماعي نتائج غير معقولة وهذا بدوره أساء إلى سمعة علم الاجتماع عندما أخفقت النتائج في تحقيق الآمال المرجوة . ولو أن رجال علم الاجتماع اهتموا بفهم الناس حقائق الأمور لما اتسعت مسافة الخلف بين النتائج التي أسفرت عنها الأبحاث ، والآمال التي داعبت الخيال !

ويدل وجود هذه المشكلات على أن الاتصال الفعال بين العلماء الاجتماعيين والمجتمع الواسع يجب أن يتضمن عنصراً قوياً من عناصر العلاقات العامة : فالمراد المخصصة للأبحاث الاجتماعية تتضائل وسوف تستمر في التضاؤل إذا لم يعترف الناس بفائدتها للسياسة العامة . وتتطلب الممارسة الناجحة للعلاقات العامة التعاون مع أجهزة الإعلام . والمعروف أن قليلاً من العلماء الاجتماعيين الأكاديميين جييدون الكتابة بوضوح كاف للصحافة . ولذلك يقتضى الأمر الاستعانة بالصحفيين في هذا الشأن . ولكن الاستعانة بالصحفيين تخلق عدة مشكلات منها تشويه الأبحاث ونتائجها قبل وصولها إلى الجمهور ، يرغم ما بذله الباحث من جهد في كتابتها بدقة ووضوح ( جوسلين ١٩٧٤ ) . ومنها أن الصحفيين مقيدون في عملهم بظروف المكان والزمان ، فهم مضطرون إلى تزويد رؤساء التحرير بالأخبار المبدئية والخلافية ( خلافاً للبيانات العلمية المبنية على المنطق الدقيق والتفكير العميق ، والصادرة من باحثين ذوي مؤهلات عالية ) ، ومنها افتقار الصحفيين إلى الدربة الكافية على التمييز بين الفث والسين من الأبحاث العلمية . يضاف إلى ذلك أن الألفاظ المتداولة في الحياة اليومية تستخدم في علم الاجتماع للدلالة على معان فنية ولكن الصحفيين لا يعرفون هذه الاستعمالات . ويحدث هذا بصفة خاصة عندما يعجز الباحثون أو يعرفون عن توضيح أبحاثهم للصحافة . يضاف إلى ذلك أن موضوع البحث الاجتماعي يتضمن بعض الظواهر التي يعرفها كل الأفراد بصورة مباشرة ومن ثم يعتبر الصحفي نفسه خبيراً فيها .

ويبدو أن فجوة الاتصال هذه بين العلوم الاجتماعية والصحافة تعمل في كلا الاتجاهين : مثال ذلك أنه عندما تنشر الصحافة تقريراً عن البحث الاجتماعي فإنها في الغالب تتخلله وسيلة لبيع الصحف أو البرامج . ولذلك كان علم الاجتماع في

نظر الصحفيين مرادفا للجنس والمخدرات والعنف . وهناك حالات عملت فيها الصحافة الى تحريف نتائج البحث الاجتماعي ، لكي تعرض وجهة نظر معينة . وكذلك يبدو أن الصحفيين يعدون صعوبة كبيرة في اكتشاف نتائج البحوث الاكاديمية . ويرجع ذلك من بعض الوجوه الى افتقار البحث الاجتماعي الى الاعلان والنشر ، ولكن الصحفيين يفتقرون أيضا الى الاتصالات المناسبة ، والدليل على ذلك قلة عدد الصحفيين المتخصصين والمؤهلين . وانك لتجد في كثير من الصحف محررا طبيا أو علميا بل قد تجد فيها محررا اقتصاديا ، ولكن كم لديها من المحررين الاجتماعيين ؟ ويبدو لنا أن المجلات الأسبوعية أحسن حالا من غيرها في هذا المجال . ويدل على ذلك تكرار السبق الصحفي الذي امتازت به مجلة « المجتمع الجديد » ، وهي تستخدم صحفيين على المام بالعلوم الاجتماعية وأكاديميين ذوي قدرة على الاتصال . بيد أن مقالاتها لا تزال بحاجة الى اقبال القراء ، شأن أي مطبوع يراد نشره بين الجماهير . ونتيجة لما ذكرناه يشكو بعض الباحثين من تشويه نتائج أبحاثهم بلا ضرورة .

وليسمت الهوة بين العالم الأكاديمي والصحافة مقصورة على العلوم الاجتماعية بأي حال . والدليل على ذلك أن « بيلامي » ( ١٩٨٠ ) - وهو من علماء الحيوان - أثار نقاشا مشابها جدا لما ذكرته . ولكن العلماء الاجتماعيين يختلفون عن غيرهم بعض الشيء ، فهم بحاجة خاصة الى تعريف الجمهور بأبحاثهم . والوسيلة الوحيدة الفعالة لذلك هي استخدام وسائل الاعلام أو استخدام أي صورة أخرى من صور النشر والاعلان .

### عقبات في سبيل نشر المعلومات واسترجاعها :

الاعتقاد السائد هو أن المعلومات في العلوم الطبيعية تنمو بطريقة تراكمية ، كما يبنى البيت طوبة طوبة . أما في العلوم الاجتماعية فإن الباحث يرجع دائما الى أبحاث الكتاب القدامى الذين وضعوا أساس العلم . وهذا هو الشأن في علم الاجتماع خاصة . ويميز العلماء عن الفرق بين المنهجين بعبارات مشتقة من نظرية التطور ، فيقولون : كلما ازداد العلم نضوجا قل اعتماده على الأبحاث السابقة . وهناك تفسير آخر لذلك ، هو أن استرجاع المعلومات السابقة عمل معقد جدا في العلوم الاجتماعية بعامة وفي علم الاجتماع خاصة بحيث يتعذر وجود أبحاث جديدة .

والى حد ما ترجع هذه الصعوبات الى طبيعة الموضوع نفسه ، ففي بعض العلوم مثل الكيمياء والفيزياء قل أن توجد مشكلة من مشكلات استرجاع المعلومات ، ففي هذه العلوم يوجد قدر من الاجماع على حدود الموضوع واصطلاحاته الفنية وأشكال المعلومات وهكذا . ومن المعروف أن الرجل العلمي ليس له سوى أثر قليل على بيئته وان النتائج التي يتوصل اليها كلية يمكن تطبيقها في كل مكان . أما علم الاجتماع فهو يختلف في بعض خصائصه عن خصائص العلوم « الثابتة » . وهذه الخصائص تجعل استرجاع المعلومات أمرا شديدا التعقيد . وسأفحص هنا أهم هذه الخصائص فأقول :

١- ان موضوع البحث واسع جدا ، اذ يشمل كل مظاهر السلوك الانساني .  
ولذلك ، فان اى نظام لاسترجاع المعلومات يجب ان يعالج عددا كبيرا جدا من  
موضوعات البحث .

٢ - ان كثيرا من المواد المستخدمة قد تتصل بالمفاهيم العامة . وكثيرا جدا  
من الاعمال المنشورة فى علم الاجتماع تهتم بوضع نظريات عامة أو توضيحها أو  
تهتم بالاضافات الى الأبحاث الايدولوجية . ومن العسير فهرسة هذه المواد  
واسترجاعها عن طريق نظم المعلومات . يضاف الى ذلك وجود ازدواج وتداخل  
كبير بين الأفكار .

٣ - ان « أصحاب النظريات » يلعبون دورا هاما فى علم الاجتماع . وهذا  
يؤثر فى قدرة نظم استرجاع المعلومات على حسن الأداء . فكثر من الباحثين يفضل  
العمل فى اطار نظرياته الخاصة ، دون أن يهتم بالبحوث التى أجراها أصحاب النظريات  
الأخرى ، فالذى يدرس سلوك أحد الفصول المدرسية طبقا لنظريته الخاصة - مثلا  
- قد يهتم بالبحث الذى أجرى فى مؤسسات أخرى ( كالمسجون مثلا ) طبقا للنظرية  
دانها أكثر مما يهتم الدراسة أخرى لسلوك الفصل المدرسى طبقا لنظرية معارضة .  
وبعبارة أخرى ، ان منهج البحث أهم من المحتوى ، وهذا أمر لا يعالجه سوى  
عدد قليل من نظم استرجاع المعلومات .

٤ - ان كثيرا من المعلومات السوسولوجية - خلافا للمعلوم الطبيعية - متائرة  
بتقافة خاصة فنتائج الأبحاث السوسولوجية لا يمكن نقلها دائما من موقف الى  
موقف أو من بيئة الى أخرى . ولذلك يجب أن تتعالج نتائج البحوث بحذر أكبر مما  
تعالج به البحوث فى العلوم الأخرى .

٥ - ان المعلومات السوسولوجية متبثة فى كثير من المصادر الأخرى غير  
الكتب والمقالات التقليدية ، كالتقارير البرلمانية والنشرات التى تطبعها جماعات  
الضغط ، والمعلومات التى يعالجها الكمبيوتر ، وهكذا .

٦ - ان المعلومات والبيانات الاحصائية كثيرا ما تحتاج الى التعديل بما يتناسب  
مع أغراض البحث الاجتماعى . ومن السهل « تكييفها » أو تحريفها بحيث تؤيد خط  
سياسيا معيناً .

٧ - ان المؤلفات النانوية « المقتبسة من المؤلفات الأصلية » تحتل مكانة دنيا  
فى علم الاجتماع . وهذا يصدق على الدراسات المكررة وتحليل البيانات النانوية ،  
كما يصدق على بعض الأعمال مثل نقد الكتب .

٨ - ان السوسولوجيين يواجهون من المشكلات فى استخدام اللغات الأجنبية  
أكثر مما يواجه غيرهم من العلماء . ولذلك يصعب الاتصال غالبا بين العلماء فى مختلف  
أنحاء العالم . وكذلك يصعب دائما ترجمة الأفكار والمفاهيم بطريقة دقيقة . وجدير  
بالذكر ان الأكاديمية السوفيتية للعلوم أنشأت معهدا اسمه « انيون » يتولى جمع  
الكتب المؤلفة فى العلوم الاجتماعية بانتظام ، وينشر مختارات مترجمة منها ( ريجز ،



١٩٧٩) • وهذا يساعد - على الأقل - في نقل بعض الأفكار عبر الحدود اللغوية .  
وفي معظم البلاد الأخرى ، وإذا لم يعرفوا الإنجليزية تمزق عليهم نشر كتبهم على  
الصعيد الدولى • وقد حاول الفرنسيون تخفيف سر كتبهم على الصعيد الدولى ،  
وقد حاول الفرنسيون تخفيف حدة هذه المشكلة ببذل الجهد في ترجمة الفهارس  
والمعاجم •

٦ - ان استخدام الملخصات والفهارس سهل في بعض العلوم • أما في  
السوسيولوجيا فإن الحال قلما يكون كذلك حيث يغلب أن تكون هذه ضعيفة  
المستوى • ومؤلفه من أجزاء مختلطة ، ومتفاوتة ومتداخلة ، وغير منسقة ،  
وخالية من التقييم في أغلب الأحيان • يضاف الى ذلك ان مثل هذه المطبوعات  
تركز على فهرسة المجلات ، على الرغم من أن هذه ليست سوى قده من مصادر  
السوسيولوجيين الذين يستمدون معظم مادتهم من الكتب • والتقارير الحكومية ،  
وأجهزة الاعلام ووسائل الاتصال الخ • وأيضا ، فإن الملخصات والفهارس تميل  
الى ذكر المراجع على أساس العلوم ، ولكن أغلب المواد التى يتخدهما السوسيولوجيون  
تؤخذ من مصادر أخرى ( لين ، ١٩٧٩ ) •

١٠ - ان السوسيولوجيين يميلون الى الاعتماد على الاتصال غير الرسمي ،  
ويفضلون غالبا الاستعانة بالناس بدلا من المصادر المطبوعة • وميزة الناس ( فيما  
يحتمل ) أنهم : « أحدث عهدا » من الكتب المطبوعة ويمكنهم أن يقدموا نصائح  
مفيدة وتقييمية ، ويلاحظ أن نظام استرجاع المعلومات يمكنه ان يدلك على ١٠٠ مرجع  
في موضوع معين ، ولكن اثنين أو ثلاثة فقط تصلح لغرض معين ، ومن سوء الحظ  
أن استخدام التوصيات الفردية كالمختارات التى ينشرها السوفيت يمكن أن تؤدي  
الى حذف بعض المعلومات وفرض الرقابة على المطبوعات • ومن دواعي الأسف ان هذا  
القول يصدق على كل جهاز رقابى يتولى « ترشيح » ( = تصفية ) المعلومات •  
وجدير بالذكر أن معظم نظم المعلومات تم اعدادها طبقا لنموذج العلوم الطبيعية ،  
ومن هنا لا تتفق مع احتياجات السوسيولوجيين ، بل انها قد تصرفهم عن استعمالها  
وعلمنا يستعين السوسيولوجيون بأمناء المكتبات • لا لأنهم لا يفهمون احتياجات  
السوسيولوجيين الا قليلا بل لأنهم يسلكون منهجا بيروقراطيا في أداء عملهم أيضا •  
وآية ذلك أنني قمت منذ بضع سنوات بدراسة قصيرة ، فرضت على « عينة »  
من أمناء المكتبات تقريرا صحفيا يزعم فيه كانه ارتفاع عدد حالات « السرقة بالاكراه »  
( المؤيدة بأرقام من مصدر لم يذكر اسمه ) ، وطلبت منهم أن يدلوني على الاحصائيات  
الاصلية التى أخذت منها هذه الأرقام ، فذكر واحد منهم فقط انها مأخوذة من  
احصاءات السرقات ، إنما بقية أمناء المكتبات فقالوا ان الاحصاءات الجنائية الرسمية  
هى المصدر الوحيد للأرقام المذكورة ! وعندما ذكرت لهم أن هذه الاحصاءات لن تفيد  
فى الاجابة على سؤالى ، أخفقوا فى ذكر أى وسيلة أخرى ، وعمدوا الى حل المشكلة  
باحالتي ( زحلقتي ) على غيرهم ، وهؤلاء ذكروا احتمالات مختلفة منها أن المسئولين  
فى احدى المكتبات الأكاديمية الكبرى الخاصة بالعلوم الاجتماعية تصحونى بأن أسأل  
قسم الشرطة المحلى الذى أتبعه !!

وأكثر الأسباب التي تدعو السوسيوولوجيين الى عدم الاستعانة بأمناء المكتبات أنهم لا يفهمون احتياجاتهم . وهذا أمر يدعو الى الأسف من جهتين : ففي الفيزيقا والكيمياء وعلم الأحياء يمكن العثور بسهولة على المعلومات المطلوبة ، فهناك نظم يدوية وكومبيوترية مفيدة يمكن استحداثها دون مران كبير ، ولكن الحال على خلاف ذلك في علم الاجتماع لأن الفهارس والمختصات ضعيفة المستوى كما سبق أن ذكرت . لهذا السبب ، وبسبب طبيعة الموضوع ، يحتاج علماء الاجتماع الى عون أكبر مما يحتاجه غيرهم في العثور على المواد اللازمة لأبحاثهم .

ومن أسف أن معظم الخدمات الإعلامية تسلك منهجا « موضوعيا » في معالجة المعرفة فهي تنظر الى فروع المعرفة على أنها مجموعة من الحقائق لا صلة لها بذات « العارف » ، وهي نمط من التفاعل الاجتماعي يمكن وضع كل صنف منه في صرح كلي يضم سائر فروع المعرفة . ولا دخل للشخص في تكوين ذلك الصرح . وكذلك يجب على كل من يريد الاطلاع على شيء من المعلومات أن يعرف هذا الصرح ، ويشق طريقه الى ما يريد عن طريق البوابين «واقفين على باب المعرفة مثل أمناء المكتبات الذين قد لا يدلون على ما يحتاج اليه . ولا يمكن أن يفوز الطالب بفهمته الا اذا عرف نظام هذا الصرح ( واطلسون وغيره ١٩٧٣ ) . وجدير بالذكر أن معظم نظم التصنيف مبنية على فكرة الصرح الذي يضم سائر فروع المعرفة . ومهمة أمين المكتبة هي اسعاف الطالب بما يحتاجون اليه عن طريق نظام التصنيف الذي ينتظم في سلكه كل المعلومات الجديدة ( يونج ١٩٨١ ) . على أنه يجب ألا يغرب عن البال ان انتاج المعلومات هو عمل اجتماعي ولذلك كان خير ما يقال عنه من الناحية النظرية هو انه تعامل الناس بعضهم مع بعض عن طريق التوافق ( سوفيق وغيره ١٩٨١ ) .

### البحث في الاتصال :

اشترت في بدايه الحال الى التسلكات المتعلقة باجراء دراسات سوسيوولوجية من السوسيوولوجيين أنفسهم . وهذه الدراسات ضرورية على الرغم من هذه التسلكات حتى يتسنى لنا أن نعرف عن أنماط الاتصال ما يكفي اوضع نظام فعال له .

وقد أجريت بعض الأبحاث في هذا المجال - ولكن لسوء الحظ قل فيها ما قام على معلومات سوسيوولوجية أو أسس نظرية ، اذ كان أكثرها عبارة عن أبحاث حافلة بالأرقام ، وبعبارة أخرى كانت أبحاثا كمية لا نوعية .

وقد أجريت دراستان رئيسيتان في هذا الصدد ، اعتمدتا على الاستفتاء ( توجيه الأسئلة ) والمقابلة ( المباحثة الشخصية ) اعتمادا يكاد يكون كليسا : الدراسة الأولى قامت على أساس النظر الى خصائص المشتركين في مؤتمر الجمعية السوسيوولوجية الأمريكية والتفاعل الحادث بينهم : فدرس الباحثون مؤلفي البحوث التي قدمت الى المؤتمر ، كما درسوا الحاضرين الذين استمعوا لهم ، ثم درسوا بعد ذلك الذين كتبوا بغير تردد يطلبون نسخة من هذه البحوث ( لين ، ١٩٧١ ) . يضاق الى ذلك أنهم نظروا الى ما حدث للمعلومات المدونة في البحوث من بداية البحث الى أن تم نشره في المجلات .

أما الدراسة الثانية فشملت عينة قومية من العلماء الاجتماعيين البريطانيين ودارت حول عاداتهم الإعلامية . وكان الهدف من هذه الدراسة هو استخدام نتائج البحث في وضع نظام للمعلومات يلائم احتياجاتهم ( لين ، ١٩٧١ ب ) . واستخدم الباحثون طريقة ملاحظة المشتركين في دراسة المبادئ الإعلامية عند العلماء الاجتماعيين في قسم الاجتماع بالبحر ابيجامات ( ايفانز ، ولين ، ١٩٧٢ ) .

واعتمدت بعض الأبحاث أيضا على وسائل أخرى غير وسيلة الاستفتاء والمقابلة، وتآلفت هذه الأبحاث - في الأعم الأغلب - من دراسات مرجعية ( أى دراسات يستشهد فيها ببعض الأقوال والآراء ) . واستخدمت لعدة أغراض :

- ( أ ) تقدير نوعية بعض المطبوعات .
  - ( ب ) تقدير المكانة العلمية لبعض المجلات أو الأقسام الأكاديمية .
  - ( ج ) دراسة تطور الجماعات الفكرية في علم معين أو في حقل اختصاص معين
  - ( د ) معرفة تأثير بعض أصحاب النظريات على البحث الاجتماعي بوجه عام
- ومن أسف أن مثل هذه الدراسات التي تشمل أسماء معدودة لا تدلنا إلا على قليل من أسباب شهرة بعض المؤلفين أو المطبوعات ولكنها قد تسفر عن نتائج تثير دهشة السوسيولوجيين ذوي الخبرة ( بلات ، ١٩٧١ ) ، وهي تعتمد غالبا على مراجع ترد في المجلات الرئيسية فقط . وتختلف اختلافا كبيرا عن المراجع المذكورة في المجلات الأخرى . وهذه الدراسات تثير في أفضل الأحوال بعض الأسئلة حول انتقال الأفكار في نطاق العلم الواحد .

وفي بعض الأحيان استخدمت طرق أخرى غير طريقة الاستفتاء والمقابلة . ومن أشهر الأمثلة في هذا الباب تجربة « الكتب المقدرة » الشهيرة عند موسسها، تير ( ١٩٥٥ ) إذ قاس عدد مرات الكشط والخطوط الموضوعة تحت بعض العبارات في مقالات دوائر المعارف لكي يعرف أي الموضوعات يهتم العالم الاجتماعي ، إذا أدرجت في دوائر معارف متخصصة جديدة .

ومن المؤسف أن المعلومات التي تجمعت من هذه الدراسات وغيرها لا تكفي لوضع نظرية في الاتصال تصلح بعلم الاجتماع . ويبدو أن المشكلة تكمن في مناهج البحث المتبعة ، فعلماء الإعلام يميلون إلى استخدام المنهج الموضوعي ( التجرد من الأهواء الذاتية عند البحث ) وينظرون إلى المعلومات على أنها موضوعات منفصلة يمكن استرجاعها بالضغط على الأزرار ، بينما عمد السوسيولوجيون بوجه عام إلى التجرد عن الأهواء والأغراض الذاتية في أبحاثهم . ولكن كلتا الطريقتين فشلت في الوصول إلى نتائج مرضية جدا . ذلك أن معظم الباحثين فاتهم أن السوسيولوجيين إنما هم كائنات بشرية أي كائنات اجتماعية . ولذلك فإن كل نظام إعلامي فعال يصلح لعلم الاجتماع لابد أن يبتدئ طريقة الضغط على الأزرار ( وإن صحت هذه الطريقة في العلوم الطبيعية ) ، ويجب النظر إلى الإعلام على أنه عملية اجتماعية ( آدم ، في الصحافة ) .

وثمة من الشواهد ما يدل على أن العلماء الاجتماعيين يختلفون عن غيرهم من العلماء من حيث أنهم يفضلون التفاعل مع الناس لا مع 'أوثاق' .

ويمكن أن يرجع هذا - بقدر ما - الى إهموق بين الخصائص الشخصية للباحثين . ولم يراع أحد حتى الآن هذه الفروق سوى فريق واحد من الباحثين ، اذ استخدم سوفيت وغيره ( ١٩٨١ ) المنهج الانشائي الاجتماعي الذي يشعر بطبيعة المعلومات السوسولوجية ، والطرق التي يتبعها السوسولوجيون في أبحاثهم وهم يأخذون في الاعتبار مختلف الآراء السائدة بين السوسولوجيين ويزرون ضرورة التباطؤ الاعلام بوسائل خاصة لجمع وتفسير المعلومات لا بمحتوى هذه المعلومات ، وهو أمر لا يمكن أن يتحقق باستخدام نظم استرجاع المعلومات . ولكنهم تفادوا الوقوع في شرك النظرية الانسيابية وأخذوا يبحثون عن سبط عملية التفاعل بين المتفاعلين والوحدات . وربما تطور هذا اللون من التفكير الى اتباع المنهج الدومي الذي يقصر النظرة الخاصة التي ينظر بها بقصد السوسولوجيين الى 'الوثائق' وأشكال الاتصال وأنز هذه النصرة في أبحاثهم . وهذا قريب من منهج 'الاندماج' الذي تحدث عنه هاري وسكورد ( ١٩٦٧ ) . ويتيح لنا استخدام هذه الطرق متابعه استقبال الأفكار وانبرها في البحوث الاجتماعية والطريقة التي يتم بها نصبيتها وانتشارها في نطاق العلم الواحد اولا ، ثم خارج نطاق هذا العلم فمما بعد . وربما حدثت نصفيه أخرى تودى الى ادخال درسه 'الخصائص العرجية' وهذا يزودنا بمعلومات عن آثار الإقار الجديدة ، ومعلومات عن الودائق الخاصة بتعلم البحوث السوسولوجية ( يعني ونورد بيك ، ١٩٧٢ ) .

وهناك دراسات أخرى ذات اتجاه عملي يمكن ان تكون ذات قيمة . فنحن بحاجة - على سبيل المثال الى مزيد من المعلومات عن الخصائص والصفات التي يمتاز بها السوسولوجيون عن غيرهم من العلماء ، لان هذه يدنا على طرائق تفكيرهم وصلتهم بغيرهم . ويمكن ان تساعد نتائج هذه الدراسات على وضع نظم مناسبة للاتصال ونحن بحاجة ايضا الى ان نعرف ما يحدث للمعلومات التي نزودنا بها هذه النظم وهذا أمر على جانب كبير من الأهمية بعد أن أصبح استرجاع المعلومات على الفور بواسطة الكمبيوتر أمرا شائعا في كل العلوم . وجدير بذكر أن هذه النظم الكمبيوترية أصبحت ملائمة لاحتياجات العلماء الطبيعيين . بيد ان وقت الكمبيوتر عال جدا ومن العبث ان نستخدم الكمبيوتر في امدادنا بعوائم طويلة من المراجع من الكتب والمقالات في الوقت الذي يتعذر فيه العثور على هذه المراجع .

وقد سبق أن ذكرت أن السوسولوجيين يعانون مشكلات عديدة في استخدام اللغة . ذلك ان لغة علم الاجتماع أصبحت متنازلا للتندر بين غير السوسولوجيين . على أن لهذه اللغة ما يبررها باعتبارها لغة فنية . ومن ناحية أخرى توجد هوة لغوية بين رجال علم الاجتماع ذوى النظريات اللغسوية المختلفة . ولا شك أن استخدام المصطلحات اليومية العادية - وهو أمر لا يمكن تجنبه في دراسة السلوك اليومي هو مصدر عام من مصادر اللبس والخلط ( آدم ، ١٩٧٥ ) . فهناك كثير من المصطلحات مثل لمة « طبقه » و « ديمغرافية » و « دور » و « تطور » ذات معن متعددة كما توجد فروق بين استعمالها اليومية واستعمالها الفنية . ويرجع معظم اللبس أو الخلط الى الفجوة بين أسماء المفاهيم ( أى الاصطلاحات التي تطلق على هذه المفاهيم ) ومعانيها . وتزداد هذه المشكلة حدة عندما تكتسب إحدى الكلمات اليومية معنى

متخصصا ثم تعود فتصبح اصطلاحا لغويا عاما بمقتضى الغرف . مثال ذلك ان «مارش وغيره» أوضحوا كيف أن معنى كلمة «عنف» قد تلاشى ، فبعد ان كان لها معنى واضح أصبح لها مفاهيم رمزية معقدة كما أصبح لها مفاهيم رمزية معقدة كما بنتائج البحث الاجتماعي الى انحلال الاصطلاحات الفنية المتخصصة دون ان يعرفوا معانيها دائما . وتخفيفا لحدة هذه المشكلة أوصى ريجز ( ١٩٧٩ ) بإساءة بنك للاصطلاحات الفنية يسمح «بتجسيد» المفردات الفنية في علم الاجتماع في ثبت يجري تنقيحه باستمرار . ولا شك أن مثل هذا البنك سوف يساعد على الربط الدائم بين الاصطلاحات والمفاهيم . ولكن هذه الطريقة لا تخلو من الأخطار . ولذلك فكرت اليونسكو في إجراء دراسة ارشادية لمعرفة أثر المفردات اللغوية المحدودة على البحث الاجتماعي . ولا ريب أن هذه الفكرة ذات فائدة لا يستهان بها .

### فائدة استخدام الاختصائين في الاتصال :

حاولت في هذا المقال أن أبين أن الاتصال في مجال السوسولوجيا شديدا التعقيد ، وأن نشر المعلومات بصورة فعالة ينطوي على كثير من المشكلات .

ومن الوسائل الكفيلة بتخفيف حدة هذه المشكلة ، الاستعانة بموظفين مدربين متخصصين في الاعلام . و جدير بالذكر ان استخدام مثل هؤلاء الموظفين أمر مسلم به في نظم الاتصال الخاصة بالتكنولوجيا والعلوم الطبيعية . ولا شك ان النظام لمحدد الذي يواجه السوسولوجيين يوحى بأن هؤلاء الموظفين سوف يكونون أجمل نفعا في هذا المجال . ولهم فائدة خاصة في البيئات التي يفضل فيها الاتصال غير الرسمي .

وقد استخدم الاعلاميون بنجاح كبير في أقسام العلوم الاجتماعية وفي المكتبات وربما كانت فائدتهم أكبر في الأقسام الأكاديمية لقربهم من المتفاعلين بخدماتهم . ولكن من المهم - أيا كان موقعهم - أن يكونوا في متناول من يطلبهم وأن تكون صلتهم بالمكتبة طيبة . ومتى وجد موظف الاعلام ، ونال ثقة زملائه ازداد الاقبال على خدماته بسرعة . وكانت هذه هي تجربتي الشخصية في جامعة سيتي بلندن حيث توليت هذه المهمة منذ بضع سنوات ، وعلى سبيل التجربة في بداية الأمر . وحدثت تجربة مماثلة في جامعة بات ، ثم انتهت الاعانة المخصصة لهذه التجربة فتمضت الجامعة لضغط قوى للانفاق على هذه الخدمة ( إيفانز ، ولين ، ١٩٧٣ ) .

ما هي الخدمة التي يمكن أن يقدمها موظف الاعلام ؟ هناك مجالات عديدة لهذه الخدمة ، ولكن الخدمة التي يقدمها تختلف باختلاف الظروف بيد أن الأمر الذي يظل ثابتا هو وجود شخص مسئول عن هذه الخدمة .

ويمكن أن يساعد موظفو الاعلام على إيجاد وتنظيم المادة ، وذلك باقتراح المصادر ، وتقديم المعلومات ، وعقد اصلة بين الباحثين ، وموردى الخدمات الاعلامية التجارية . ويمكنهم تقديم الخدمات في مجال استرجاع المعلومات ، وذلك باعداد نبذة عن اهتمامات الباحثين وبيان عن مطبوعاتهم واحتياجاتهم الخ . وفي هذا الاطار يجب أن تكون مهمتهم الأساسية هي التقليل من كمية المعلومات التي يتطلبها الباحثون وعدم ارهاقهم بمعلومات لا صلة لها بموضوع البحث . وعلامة موظف الاعلام الناجح

أن تكون ٤ شبكة من الاتصالات وقدرة على توثيق الصلة بين الباحثين ، وموردى الخدمات الاعلامية التجارية . ويمكنهم تقديم الخدمات في مجال استرجاع المعلومات ، وذلك بأعداد نبذة عن اهتمامات الباحثين وبيان مطبوعاتهم واحتياجاتهم النح . وفي هذا الإطار يجب أن تكون مهمتهم الأساسية هي التقليل من كمية المعلومات التي يتطلبها الباحثون وعدم ارهاقهم بمعلومات لا صلة لها بموضوع البحث . وعلامة موظف الاعلام الناجح أن تكون له شبكة من الاتصالات وقدرة على توثيق الصلة بين باحثين أنفسهم وبينهم وبين الخبراء المختصين كالأخصائيين الحكوميين ويمكن أيضا - أن يقدم مسئول الاعلام المشورة بشأن بعض الأمور مثل توفير أموال البحوث وكيفية ومكان النشر . ولوظفي الاعلام فائدة خاصة في وحدات البحوث المتخصصة التي تفتقر غالبا الى الخدمات المكتبية الجيدة . وهم يتولون أحيانا في البيئات الأكاديمية مهمة التدريس لتزويد الطلاب بالمعلومات الأساسية عن الاتصال .

هذا ومهمة موظف الاعلام تتطلب كثيرا من الجهد بحكم طبيعتها . ومن المهم أن يلم شاغلوها بالمعلومات التفصيلية عن مختلف الموضوعات ، وأن تتوافر فيهم الدربة على الاتصال .

### تدريب السوسولوجيين على الاتصال :

الاتصال المفيد ليس أمرا وهيبيا أي يوهب بالفطرة بل هو أمر كسبي أي مكتسب بالتعليم ، وهو ملكة تصقل بالتدريب . وقد سبق أن أشرت الى ضرورة تعليم الطلاب مبادئ الاتصال . وهذا أمر على جانب كبير من الأهمية في علم الاجتماع حيث يجب عليهم أن يدرسوا هذا العلم عن طريق التعليم الذاتي ، اد لديهم من الوقت « الحر » ما يكفيهم لهذا التعليم ، بالقياس الى غيرهم من الطلاب وحسبهم قليل من التوجيه بشأن أفضل الوسائل لقضاء هذا الوقت .

ومن أكبر الأسباب الداعية الى تشويش أذهان الطلاب ، اقوائم الطويلة من الكتب التي يطلب اليها قراءتها دون تمييز ، وعليهم أن يختاروا منها المادة اللازمة للمقالات والنشرات والمنقشات . ولكن ما هي المعايير التي يستعين بها الطالب في تحديد ما يقرأ من هذه الكتب والمقالات العديدة ، كم يقرأ منها ؟ وأي الكتب يشتري ؟ . ما بال الكتب المرصوفة على رفوف المكتبات ولكنها غير واردة في القوائم ؟ فلا عجب بعد ذلك أن يضع وقت الطالب هباء بسبب هذا التشويش واللبس ، وأن يكون البحث ضعيفا متى عالجها الطالب ! وتزداد هذه المشكلات حدة عند الطلبة الناضجين الذين لم يتعودوا التعليم انشائي ، ولا يعرفون غالبا ما هو المطلوب منهم .

وقد أعرب الباحثون عن قلقهم من هذه المشكلات حتى في العلوم الطبيعية التي تقل فيها خطورة هذه المشكلات . مثال ذلك أن لستر ( ١٩٧٩ ) يستشهد في نقد تعليم فن « المكتبات » بما اقترحتة لجنة الاعلام الكيميائي من ضرورة أن يكون أحد موظفي هيئة التدريس في كل جامعة أو في كل قسم للكيمياء التطبيقية مسئولاً عن تدريب « طلاب البحوث » على طرق الاعلام ومصادره . وجاء في تقرير مماثل للجنة الاعلام البيولوجي : « على أن مثل هذا التعليم يجب ألا ينظر اليه بمعزل عن غيره ، بل يجب أن يكون جزءا لا يتجزأ من العمل الأكاديمي المتطور . ان التعليم البيولوجرافي ( الأشخاص بالمراجع والكتب ) يمكن أن يكون جزءا طبيعيا من

تعليم الاتصال والاعلام ، ا ه . ويجب ألا يصل طريق الصواب بسبب إشارة تقرير لجنة الكيمياء الى « طلاب البحوث » . ذلك أن مثل هذا التعليم يجب أن يتاح للطلاب الجامعيين عند تعليمهم ميادى طرق البحث . ويجب من الناحية المثالية أن يكون جزءا من التعليم الثانوى ، لأن معظم طلاب المدرسة الثانوية لا يتوجهون الى التعليم العالى . ومن المهم في مجتمع ذى وعى اعلامى أن يكون كل فرد فيه قادرا على ان يجد المعلومات ويقدمها لغيره . ويستطرد لستر فيقول نقلا عن تقرير بولوك :

« يجب التسليم الآن بأن الاعلام الصحيح هو احدى المشكلات الكبرى في المجتمع الحديث ... ان ( التلميذ ) يجب أن يكون قادرا على معرفة ما يحتاج اليه من المعلومات ... وان يعرف المصادر ... ويحكم على قيمتها ... ويختار القدر المحدود الذى يعود عليه بأكثر فائدة ... يجب أن نحمل التلاميذ على الثقة باستخدام الأدوات الببليوجرافية واستخدام مصادر المعلومات فى المجتمع بأسره » ا ه .

واعتقد أنه ليس من غير المناسب أن أدخلت بعض التعديل على هذا النص فوضعت كلمة « تلاميذ مكان » طلاب السوسولوجيا » . على أن مشكلات الاعلام ليست مقصورة على طلبة الجامعات . ذلك أن القدرة على ايجاد وتنظيم المعلومات بكفاية من الأمور الجوهرية لكل من يشرع فى اجراء أى بحث من البحوث سواء أكان هذا البحث موضوعا انشائيا فى السنة الأولى أم رسالة دكتوراه . ومن أسف أن القول بأن البحث أمر وهيب هو من دعاوى الايديولوجية الأكاديمية وان خير طريقة لعلم الباحث هو تعلم الباحث من أخطائه . ولكن هذه الأخطاء قد تكون فادحة الثمن ، وليس ثمة أى مبرر لأن يضع صاحب البحث وقته وماله فى التخطيط من خطأ الى آخر دون أن يهتدى الى المعلومات التى يحتاج اليها . وتدل نتائج البحوث التى أجريت لمعرفة عجز العلماء الاجتماعيين فى بريطانيا عن استخدام المكتبات وغيرها من مصادر المعلومات ( لين ، ١٩٧١ ) على أن بعض الباحثين لا ينجحون فى ذلك ، ولا شك أن هذا الفشل يؤثر فى عملهم .

وتتجاهل معظم الكتب المؤلفة فى طرق البحث استرجاع المعلومات ، ويبدو أنها ترى - كما يرى كثير من الأكاديميين - أنه يمكن البحث بطريق الحدس . ولكن المحتوى الموضوعى لعمل الطلاب يجب أن يكون هو محور الاهتمام . ويجب أن تكون نقطة البداية فى البحث هى المعلومات والخبرة فى استعمال « الأدوات » الببليوجرافية، مثل الملخصات ، والفهارس ، وسجلات البحوث . وأنا أستعمل كلمة « أدوات » لسبب هو أن هذه الطبعوعات ليست أمرا ترفيا يمكن الاستغناء عنه ، بل هى كما يدل عليه اسمها أدوات عمل يمكن بها تنظيم المعلومات لانتاج مادة نهائية معينة . ولا يقول أحد ان طلاب الكيمياء ينبغي أن يتركوا وشأنهم حتى يهتدوا الى الصواب فى معاملهم بأنفسهم ، وان الكفاية فى استخدام المعدات تتحقق على خير وجه اذا اكتشف الطالب الحقيقية بنفسه !

وكذلك نقول ان غير طريقة لتعليم طلاب السوسولوجيا وسائل استرجاع المعلومات هو الخطم الوجه الى هذه الغاية بالذات .

وفي جامعة سينتى بلندن تلقى كل طلاب السوسميولوجيا لوضع سنوات تعليميا في طرق الاتصال : ففي السنة الأولى تعلموا فن المكتبات واختيار الكتب وطرق البحث الأساسية . وفي السنة الثانية تعلموا الهيكل الاجتماعي للسوسميولوجيا . وعملية البحث مما اعطاهم فكرة عن نشر الأفكار ، وتأليف الكتب ، وتعلموا أيضا كيف يكتشفون ما هو موجود وكيف ينظمون المادة وكيف يعرضونها . وتتاح الندوات أيضا لطلاب البحوث ، وتعالج بعض الموضوعات مثل تأليف الكتب والمقالات بقصد نشرها . وتدل الشواهد على أن هذه المقررات الدراسية لاقت بعض النجاح . وبالنسبة لطلاب السوسميولوجيا يتضمن استعمال كلمة « الاعلام » الوصول الى مصادر التحليل الثانوى للمعلومات - مثل التعليد ، ومعلومات الكمبيوتر ، وبنوك المعلومات والاحصاءات الرسمية - وتفسيرها .

لكن المشكلة التي لم تحل بعد هي : من يتولى تدريس الاتصال ؟ من الناحية المثالية - كما اقترحت لجنة نقد الاعلام المكيميائي التي أشرنا اليها آنفا - يجب أن يقوم بذلك أحد أعضاء القسم ، ويشترط لستر أن يكون جزءا من المقرر الدراسي الأكاديمي . ولا شك أن المدرس - أيا كان - يجب أن يكون ملمًا بكل من علم الاجتماع ، ونظام الاتصال في نطاق العلم نفسه كما يلم بعمل الطالب نفسه حتى يمكن معالجة المشكلات عند ظهورها . وإذا تم هذا التدريس كعمل اضافي كما يحدث غالبا عندما يتولاه أمناء المكتبات أو أساتذة من الخارج ) ، فإن الحافز على الدراسة سوف يكون ضعيفا ولن يجنى الطلبة منها فائدة كبيرة . يضاف الى ذلك أنه علم يصعب تدريسه ، ولن يفيد منه أحد إذا كانت طريقة تدريسه تحمل الطالب على النوم !

### مهمة الجمعيات ( النقابات ) المهنية :

يجب على الجمعيات المهنية أن تلعب دورا هاما في تحسين الاتصال بين أعضائها الذين ينتمون الى علم واحد . ويوجد في بريطانيا عدد من الهيئات المهنية في الهندسة ، والعلوم الطبيعية ، التي تعنى بهذا المجال . وفي الولايات المتحدة غنيت الجمعيات الكبرى في كل من السوسميولوجيا ، والسيكولوجيا بتيسير أسباب الاتصال منذ بضع سنين . فالجمعية السوسميولوجية الأمريكية أصدرت - على سبيل المثال - دليلا للنشر . وتتضمن مجلة « السوسميولوجي الأمريكي » موضوعات كثيرة تتناول الاتصال من كافة جوانبه . ولكن الجمعيات المماثلة في البلاد الأخرى أبطأت في احتفاء هذا المثل . وتقوم الجمعيات المهنية في بعض العلوم بخدمات لتنمية الوعي بين أعضائها . ولا شك أن عدم توافر المال اللازم للخدمات التجارية في السوسميولوجيا يزيد من أهمية إيجاد التنظيمات اللازمة لتقسيم أنسب الخدمات التي تلبي احتياجات الأعضاء وواضح أن الاهتمام بتوفير الخدمات الاعلامية يعود بفائدة كبيرة على أفراد الباحثين أو الذين ينتمون الى جمعيات صغيرة ممن يعتمد عليهم الحصول على المعلومات المطلوبة وهم أخرج ما يكونون اليها :



## خاتمة :

حاولت في هذا المقال أن أبين أن نظام الاتصال في علم الاجتماع مشوب بانتقيد وميدد للموارد ، وأن واضعي نظم الاتصال لم يهتموا كثيرا بمطالب السوسولوجيين ، بل جئوا إلى اختيار أسهل الطرق فظنوا أن كل إنسان يعمل كما يعمل العلماء أصحاب الكتب التعليمية . ومن المشكلات التي واجهت العلوم الاجتماعية دائماً قلة الموارد اللازمة لتطوير الخدمات الاعلامية ، ومنها قلة تسويق المبيعات . ومعلوم أن رواج السوق هو الحافز الأكبر لمثل هذه التطورات في العلوم الأخرى .

وهناك حاجة شديدة إلى البحث في كثير من نواحي الاتصال الاجتماعي وبخاصة البحث النوعي الذي يدلنا على ما نريده وما نحتاج إليه في مختلف الظروف .

ومن المجالات الأخرى التي تحتاج إلى التطوير مجال تعليم الاتصال ، إذ يجب تدريب السوسولوجيين على استرجاع المعلومات بحيث يفهمون ما يحتاجون إليه ، ويتعلمون أفضل الطرق لتوصيل نتائج أبحاثهم إلى غيرهم كما يتعلمون كيف يكتبون بأسلوب مؤثر . وقد بذلت بعض المحاولات لتعليم فن الاتصال ، ففي أواسط السبعينات - مثلاً - تولى ج. ل. ماك كارتني - في أثناء رئاسته لتحرير المجلة السوسولوجية ربع السنوية - كتابة مقال افتتاحي عالٍ فيه عدداً من الموضوعات المختلفة في هذا المجال . وكان ممن يكتب في هذه المجلة كارولين مولنز ( ١٩٧٧ ) التي ألفت كتاباً لارشاد الباحثين إلى الطريقة المثلى في الكتابة والنشر وتزداد الآن أهمية تعريف العالم الخارجي بأعمال السوسولوجيين ، ولذلك يجب أن يكون هذا التعريف جزءاً من التربية الاجتماعية الفنية . وهذا مجال يجب على الهيئات الفنية المختصة أن تكون فيه قلموة لغيرها .

وجدير بالذكر أن مشكلات البحث والنشر وندرة الأموال اللازمة في الوقت الحاضر قد تبطئ همة السوسولوجيين الشبان عن ممارسة البحث والاعتقاد السائد أن النشر هو آخر مراحل البحث . ومع نقص الوظائف تزداد مكانة البحث قلة مع قلة الفرص المتاحة للطبع حتى لقد ذهب ماك كارتني إلى حد القول بأن الخريجين قد يقررون الإقلاع عن البحث بالكلية نظراً لبوار مسوق البحث والنشر مما يدل على أن الثقافة لا محل لها في مجتمع ما بعد الصناعة !

وقد بدأت مقالاً بالإشارة إلى ما حلم به ه. ج. ولز من الحل النهائي لمشكلات الاتصال في علم الاجتماع ولكن هذه المشكلات كانت قليلة نسبياً على عهده . أما الآن فإن علماء الاعلام يتحدثون كثيراً عن إحياء أفكاره وتحويلها إلى نظام عالمي يستعان فيه بالكمبيوتر الذي يقسم على الفور كافة المعلومات والبيانات المطلوبة في أي موضوع .

وقد تكون هذه الأفكار غير واقعية كما كانت أفكار ولز . وسواء أكانت واقعية أم خيالية فإنه ينبغي أن تراعى احتياجات السوسولوجيين في كل التطورات التي تحدث بالفعل . والسبيل الوحيد لتحقيق ذلك هو التعاون الصادق بين جميع من يهمهم أمر الاتصال (السوسولوجي) .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب



# مركز مطبوعات اليونسكو ومجلة رسالة اليونسكو

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقل من كتاب  
مخصصين وأمانة وإرسين .  
ويقوم باختيارها وتخطيطها العربية خاصة  
من الامانة العربية ، تصيح اضافة الى المكتبة العربية  
تاهم في انشاء الفكر العربي ، وتمكين من مدافعة  
البعض في قضايا العصر .

تصدر شهرياً

مجلة رسالة اليونسكو

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية  
مستقبل البشرية

يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

مجلد اليونسكو للعلوم والفنون  
مجلة (أوليوجون)

فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

العلم والمجتمع

مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلغة  
الدولية ، وتصدرها بلغة العربية بالاتفاق مع اللجنة القومية  
للونسكو ، وبمبادرة الشعب القومية العربية ، ووزارة  
الثقافة والإعلام جمهورية مصر العربية .

الثنى ٢٥ قرشاً

المجلة الدولية

INTERNATIONAL SOCIAL  
SCIENCE JOURNAL

للعلوم الاجتماعية

الإنسان في النظام البيئية  
آراء وقضايا  
وتطبيقات علمية

العدد ٥٥٣ الثالث

يوليو / أغسطس ١٩٨٢

تسار من مجلة رسالة اليوسكو



ومركز مطبوعات اليوسكو



العدد الثاني والخمسون

السنة الثالثة عشرة

يوليو/سبتمبر ١٩٨٣

المجلة الدولية

للعلوم الاجتماعية

#### محتويات العدد

- كلمة التحرير
- آراء علمية
- حول الانسان والأنظمة البيئية
- صورة علم البيئة : العلاقة الانسانية في بحوث البيئة
- التكامل بين العلوم الطبيعية والاجتماعية في برنامج الانسان والمحيط الحيوى ( ماب )
- قضايا وتطبيقات
- مشاكل تأثير البيئة على الانسان في جبال الالب السويسرية
- تقدير الاثر الاجتماعى : اداة نقدية في تخطيط التنمية الزراعية
- الهجرة كعامل تغير في النظم البيئية لجزيرة الكاريسى
- من أجل مدينة متوافقة مع البيئة : مشكلات التكامل بين العلم والتطبيق
- مساهمة العلوم الاجتماعية في البحث البيئى
- البحث عن الحكمة
- العلوم الاجتماعية خلال العقد انتاسع : من البيان الى الواقع

تصدر عن :

مركز مطبوعات اليونسكو

١- شارع طلعت حرب  
ميدان التحرير - القاهرة  
تليفون : ٧٤٢ ٥٠٢

رئيس التحرير

عبد المنعم الصاوى

هيئة التحرير

د. مصطفى كمال طلبة  
د. السيد محمود الشنيطي  
د. محمد عبد الفتاح القصاص  
فتوزى عبد الظاهر  
صفى الدين العزاوى

الإشراف الفنى

عبد السلام الشريف

# كلمة التحرير

كان المقعد الثامن هو الحقبة التي ثار فيها الاهتمام العام بعلاقة الانسان بمحيطه ، فمن قبل لم يكن ثمة محاولة لبحث مشترك ، كهذا البرنامج الذي أعدته اليونيسكو ، وبرنامج البيئة الدولي غير الحكومي . وقد شهد المقعد الثامن اهتماما بالغا بالبيئة ، وكان المؤتمر الذي عقدته الأمم المتحدة لبيئة الانسان في ستوكهولم عام ١٩٧٢ هو البداية للاهتمام العالمي المتزايد بالبيئة سواء في البلاد المتقدمة أو النامية وان تباينت الأولويات والضرورات في كل حالة . وقبل أن تمضي الحقبة لم يعد الاهتمام مقصورا على تلوث البيئة بل عدها الى استنفاد الرقود الطبيعي وظاهرة القضاء على الموارد الطبيعية ، فشهدت تلك الحقبة اهتماما بالغا بالبيئة في كثير من البلدان ، عندما بدا للعيان أن الوقت قد أزف ولم يعد فيه المزيد للاهتمام بمشكلات البيئة العالمية ، وبالرغم من هذا الاهتمام البادى مازالت البحوث ضئيلة تعاني نوعا من القصور في الوصول الى حل عاجل ، وغدت الحيرة عميقة بين الصور القائمة في العالم والحلول المقترحة ، ولم يعد في قوس الصبر منزع لمناقشة أفكار متكاملة للعلاقة بين الانسان والمحيط يمكن أن تكون محكا للاختبار لواقع قائم .

ويقوم هذا الموضوع الذي تم اعداده بالتعاون مع قسم العلوم البيئية بالادارة العلمية لليونسكو على ثمانية بحوث أعدت على أساس الخبرة الميدانية لبرنامج من برامج اليونيسكو عن البيئة ، هو برنامج « الانسان والمحيط الحيوى



# الكاتبان : فرانسيسكو دى كاسترى و مالكولم هادلب

قسم علوم البيئة - قطاع العلم - اليونسكو

## المترجم : الدكتور حسين فوزى النجار

الكاتب والمفكر المصرى المعروف

---

**Man and the Biosphere (MAB)** ويدور محور البحوث حول حاجة الإنسان وقدرته على البحث والعمل فى ميدان العلوم الاجتماعية والطبيعية لحل المشكلات الناجمة عن تفاعل الإنسان والبيئة فى ظروف جغرافية معينة و « ماب MAB » برنامج دولى للبحث والتأهيل قامت به اليونسكو عام ١٩٧١ يرمى الى تقديم المعرفة العلمية وتأهيل الأفراد لتنظيم مصادر المعيشة كما يجب أن تكون ، مستمرة تحددها الحكمة فى الحاضر وفى المستقبل ، ولهذا فإن ما يقوم به « ماب » من دراسة لا يقف عند تأثير الإنسان فى بيئته ، ولكن يعدوه أيضا الى الأثر الذى يتركه تغير المحيط على الإنسان . وتنسم البحوث التى يقوم بها برنامج (ماب) بالطابع العلمى ، وقد أعدت لتزويد الإنسان بهذا النوع من المعرفة التى يتيح له القدرة على التعامل مع موارد البيئة . ويعمل «ماب» من خلال لجان قومية أنشئت فى مئة بلد ، تحمل مسئولية تخطيط وتنسيق النشاط الميدانى للبرنامج ، وحتى منتصف عام ١٩٨٢ كان هناك ألف مشروع للبحوث الميدانية ترعاها اللجان القومية لبرنامج « ماب » فى تسع وسبعين دولة .

ولم يكن اختيار اسم البرنامج - الإنسان والمحيط الحيوى - اختيارا موقفا لأنها تؤدى الى تفكير الإنسان فى أنه جزء يتناغم مع تلك الإجراءات الأخرى للطبقة الرقيقة التى تقوم عليها الحياة فوق الأرض ، أكثر من أنه جزء فى هذا المحيط الحيوى فإذا كان ثمة عودة فقد يكون من الأوفق أن نسمى البرنامج « الإنسان فى المحيط

الحيوى Mib : Man in Biosphere ( وان يدت « ميب Mib » فى النهاية أضعف فى الرمز ، ونقصت تلك السمة الأدبية التى توحى بها « ماب » ، الجورية العرابية فى مسرحية شكسبير ، « روميو وجوليت » حين تبعث من جديد أحلام الإنسان الخفية ) ، وان كانت الكنية التى يستهدفها البرنامج هى النظر الى الانسان من خلال محيطه الكلى ، الانسان كجزء فى نظام يبنى ومحيط حيوى أكثر منه منعزلا عنه ، ومن ثم فإن العنوان هو « الانسان فى نظام يبنى » .

وفى السنوات العشر من عمر « ماب » من البرنامج من مرحلة التعريف بمراميه ومحيطه ومحتواه العام بالتخطيط على المستويين القومى والإقليمى الى المرحلة الثانية ، مرحلة البحث والتأهيل الميدانى ، وبمرور الزمن تغيرت صورة البرنامج استجابة لأوليات حادة ملحة من جانب البلدان المشتركة ، أبرزها كان التركيز على أربعة مجالات دولية ، لها الأولوية ، بدلا من أربعة عشر :

- المناطق الاستوائية ذات الأمطار الغزيرة والمتوسطة بتغيراتها السريعة والاحاح المتزايد عليها كمصدر للطاقة .
- المناطق القاحلة وشبه القاحلة والهامشية بطبيعتها الهشة ، والخطر المتزايد والمحتمل أن تتعرض له عاجلا أو آجلا .
- المجتمعات الحضرية حيث تتركز أعلى نسبة سكانية فى العالم .

- المحافظة على التنمية ورعايتها كرد فعل على الزيادة السكانية التى يتوقعها العالم فى نهاية هذا القرن .

ومع التركيز على هذه الأولويات الأربع بدأت « ماب فى تنوع مسالكها نحو مشروعات ميدانية محددة مما كان انعكاسا الى حد ما لتفاهم الوضع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى الذى يجتاز العالم ، وفى الوقت نفسه صاحب تنوع هذه المسالك تأكيد للمبادئ التى يهتدى بها البرنامج فان المشروعات الميدانية التى اضطلعت بها « ماب » لم تجد فى حل المشكلات التى يعانىها العالم ، ولم يكن ذلك متوقعا ، وان كانت اختبارا لقدرة هذه المسالك وحيويتها فى تصور صلة الانسان الوثيقة بالمحيط بل ان هذه المسالك كانت أكثر أهمية وأثرا من برنامج « ماب » نفسه .

وفى دراسة من هذه الدراسات يبدو أن مشكلات محيط الانسان فى الواقع الحقيقى للعالم تتطلب مسلكا لتعليم مشترك ، اذ أن تعقد هذه المشكلات يتطلب بحثا للصورة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان والسمات الطبيعية والبيولوجية للنظام البيئى الى جانب التفاعل لمؤثر بين التنمية والمحيط والسكان ، فاذا كانت الدراسة مجدية فيما يتصل بتنمية علاقة الانسان بالبيئة ، مع تنظيم للمواد الطبيعية ، فإن الحاجة الى المعرفة والخبرة فى العلوم الطبيعية والاجتماعية حقيقة مؤكدة

الا أن التعليم المشترك للقائمين بالدراسة ليس الا مسلكا من هذه المسالك يستدعى المشاركة من كل من يستطيع أن يلقى مزيدا من الضوء على المشكلة والسبيل الى حلها ولقد أدت خبرة العديد من الدول بأنظمتها الاجتماعية والسياسية

المتباينة الى وجود ثلاث مجموعات أساسية من الناس اشتركت في الدراسة قد أحاطت بالمشكلات المعقدة في استخدام الأرض وفي وضع القرار ، وبالسكان المحليين ورجال العلم ، إذ أن استمرار أو تفاقم مشكلات استخدام الأرض مما يعزى لى عيبه أحد أحد هؤلاء العاملين عن حل المشكلة . فالسكان المحليون ، مثلا ، قد يشاركون مشاركة هامشية في التخطيط وفي وضع القرار وفي القيام بمشروعات التنمية ، والنتيجة هي اغتراب السكان المحليين وزيادة التفاوت واتساع الفجوة بين طوائف المجتمع .

وقد أثبتت تجربة برنامج « ماب » أن تحقيق التفاعل يتم على أكمل صسورة عندما تشترك هسذه الأطراف الثلاثة وتركز جهودها على مشكلة استخدام الأرض المحددة كما هي في خطة الحطة التجارية لاجتثاث الغابات كما كان يتم في الماضي أو تحت سفوح الجبال لرياضة التزحلق على الجليد ، وما نجم أيضا عن هجر الزراعة . والتركيز على مشكلة عاجلة عامة يؤدى الى تفاعل حقيقى ويضاعف من احتمال أن تقدم الدراسة نوعا من المعلومات يمكن أن تستخدم في حل المشكلة القائمة .

والأمل أن يتم التفاعل بين السكان المحليين والمخططين لاستخدام الأرض وجماعة البحث العلمى والاجتماعى بما تسفر عنه الدراسة من أول خطوة للتعرف على المشكلة ذات الأولويات ، الى تحديد الأهداف حتى الخطوة الأخيرة لوضع القرار والتنفيذ . وان كان من المعترف به ان هذه المشاركة المثلى والتعليم المشترك المتكامل قلما تحققت . فما زال بعض رجال العلم عاجزين عن التفاعل ، وان كان هناك آخرون ، وان كانوا قلة ، يرون أن هذا المسلك المشترك يحفزهم الى البحث العلمى من جديد . ومن المناقضات أن يحمل بعض علماء الأحياء على « ماب » لاتجاهها نحو العلوم الاجتماعية فى حين يفكر الكثيرون من رجال العلوم الاجتماعية هذا الاشتراك بسبب تصور «ماب» لدور علم الأحياء ، وان كان من المحتمل ، مع ذلك، أن يكون هذا التناقض دليلا على التقصم الذى أدى الى الاستمانة بهذا الجمع من المتخصصين فى كافة مجالات العلوم الاجتماعية والطبيعية معا وفى اطار واحد .

وكما ضمت الدراسات التعليمية المشتركة هؤلاء الشركاء المتباينين فانها تحتوى بالتالى على تلك الأبعاد المتباينة للزمان والمكان والادراك . وقد يمتد بعد المكان من تلك الأمتار المربعة القليلة التى يكف فيها علماء الأحياء على دراسة بقايا نبات زائل الى بضع مئات من الكيلو مترات التى يمر عليها الانتاج الزراعى الذى قام بتقديره رجل اقتصاد ناشئ ، أما البعد الزمنى فمن المحتمل أن يشمل الهيكل الزمنى للمحيط الحيوى ، كالايقاع الحيوانى المتكرر كل يوم . ودورة تجدد الغابات ، كما تشمل أيضا تصورات الانسان الزمنية المتباينة ، فتمتد مثلا من تواتر الجهد اليومى للصيد يوما بعد يوم الى الفترة التى يجرى فيها انتخاب الساسة . والى نصف القرن من عمر حارس الغابة الى تلك العشرات من ملايين السنين من عمر السلالات المتحجرة ، ومن قبيل ذلك ما يبدو من تباين فى تصور مشكلات استخدام الأرض ، فالتصور يختلف من فرد الى آخر ومن جماعة اقتصادية واجتماعية وثقافية الى أخرى ، فلكل من الفلاح والراعى وحارس الغابات تصوره الخاص فى استخدام قطعة الأرض التى يملكها . ولرجل الصناعة تفكيره المختلف فى ادارة الغابات الاستوائية عن التفكير المحلى لادارتها . وتحتاج الدراسة ، كدراسة تخطيط استخدام الأرض وتنظيم الموارد ، الى أن تضع فى الحسبان تلك الأبعاد المختلفة للمكان والزمان

والتصور - وهي ما يصفه ذى ايزار Asic Issar بأنه الامتداد العقلي للزمان والمكان .

ويلقى هذا العدد من المجلة الضوء على مثال هذه المسالك وكيف استطاعت «ماب» أن تعمل في إطارها ، وغدا أصحاب الدراسات للثمانية دعامة البحث والدراسة في مشروعات « ماب » ، وهناك ثلاث مقالات ذات طابع عام .

وعندما قام هارولد بروكفيلد ببحث دور العلوم الاجتماعية في دراسته للتغير والثبات في النظام البيئي افترض مقدا عشرة آراء الدراسة بحكم الانسان وتأثيره في البيئة ، أولى فيها بخبرته بوصفه مشرقا على البحوث في مشروعين تهديدين من «شروعات « ماب » حول التفاعل بين السكان والبيئة والتنمية في جزيرتين من جزر الأراجيل احدهما في جزر فيجي الشرقية والأخرى في شرق البحر الكاريبي .

كما يناقش بريان سبونر Brian Spooner علاقة الانسان بالبيئة ، ويقول انه بالرغم من العودة الى التعريف بالبيئة فقد ظلت من الناحية العلمية تدور الى حد بعيد حول متغيراتها أكثر مما تتناول التفكير فيها تفكيرا جديدا ، ويرى أن بحوث لبيئة قلما تسفر عن ادراك ما للمعارف والمعلومات الاجتماعية والثقافية التي تراكمت خلال السنوات المائة الأخيرة ، وعندما بدأت تتناولها وتدرج فحواها ببت ولا صلة لها بكل ما تعلمناه عن عمل الطبيعة .

وتشرح آن هوايت Ann Whyte بعض المصاعب التي يواجهها برنامج « ماب » في الجمع بين العلوم الاجتماعية والطبيعية ، وتقول أن هناك قودا تاريخية وتنظيمية تعوق التعليم المشترك ، والصعوبة الأساسية هي صعوبة التصور . وتدعو الى مزيد من البحث النظري العميق في برنامج « ماب » والنتائج العملية الكبيرة

وبعد هذه المقالات العامة تأتي خمس مقالات تقوم اما بدراسة حالة معينة أو منهج ما . فيقدم « تشارلى دار بيلاي » مشاكل تأثير البيئة على الانسان في جبال الألب في سويسرة . فقد تحولت هذه المنطقة خلال القرن الأخير كبقية مناطق جبال الألب الأوروبية من اقتصاد محلي يقوم على الزراعة والغابات الى مشات ومصايف تعتمد في اقتصادياتها على السياحة . وهي مثل طيب لدراسة يشترك فيها رجال التخطيط والعلماء والسكان المحليون مع جمعية خاصة لوضع اطار رشيد لتنمية المنطقة والعمل على تقدمها .

ويعرض « كولن دي آت » للأثر الاجتماعي على خطة التنمية . ويعرض للمؤثرات الاجتماعية لمشروعات التنمية الكبرى على المواطنين ، كما تظهر في اجنثات الغابات الاستوائية في « بابوا بفينيا الجديدة » .

وتتناول « دون هارشال » دور الهجرة كعامل في تغير النظام البيئي في البحر الكاريبي ، وتعتمد في مقالها على ما كان من نتائج المشروع التمهيدى الذى تم أخيرا للربط بين السكان والبيئة والتنمية في شرق الكاريبي .

أما مقال « أوليج بانيتسكي » فيتناول الصلة بين العلوم الاجتماعية والطبيعية في التخطيط الحضري ، ويذكر ثلاث مستويات نوعية لتكامل المعرفة : الساحة الزمنية والتوظيف الاجتماعي ، والتاريخي والثقافي .

وفي المقال الأخير يتناول « أذفين زيوب » طرق ووسائل دعم الصلات بين العلوم الاجتماعية في أبحاث البيئة وعملية التخطيط ويقدم الأسس الهامة لتطوير العوامل في بحوث التعليم المشترك ، بما فيها « التعليم عن طريق العمل » والاعتماد بوضع هيكل لتصوير مشترك . ويختم مقاله بقوله : أن وحدة العلوم الاجتماعية والطبيعية في هذه المفامرة يجب أن تكون على صورة قوية حية دون عوج ، جذبرة بما يدور في داخلها .

# آراء علمية

## حول الإنسان والأنظمة البيئية

حوار

### الانسان والأنظمة البيئية

إذا ما كانت فكرتنا عن النظام البيئي أنه حشد لحياة الحيوان والنبات وتأثير هذا الحشد على البيئة فإن الأسراف في استخدام البيئة يقوم به حيوان هو الإنسان السيد والعائلة النباتية المسودة بحاصلاته منها ، فأحواض الارز ، مثلاً ، تفسر وفقاً للمصطلح الطبيعى لنظام البيئة ، ولكن الإنسان هو الذى يبدعها ويضع لها نظامها ، ويفذيها بالقدر المقتن من السماد ليضاعف من غلتها ، وليصون للأرض خصوبتها لانتاج محصول ما . فبغير الإنسان لا يوجد نظام للبيئة ، وبغير الإنسان لا تجد المدد والعون ، فالنظام البيئى الذى يستخره الإنسان لمنفعته لا يوجد ولا يتحور بغير الإنسان ، عظم أو قل انتفاع به .

وحتى المدن نفسها قد تخضع لهذا النظام البيئى ( دوجلاس ، ١٩٨١ ) ، فالإنسان هو الذى يبدع كيان النظام البيئى ، فالعائلة النباتية . وحتى بعض الأحياء فى المدينة لا تقوم ولا تحتل مكانها الا بأرادة الإنسان ، ولا تنزعزع فى غيرها الا فى المحيط الذى تمتد اليه يد الإنسان ، وهناك نظم صغرى فى النظام البيئى للحضر كهذا الذى

## الكاتب: هارولد بروكفيلد

رئيس قسم الجغرافية البشرية بمدرسة بحوث دراسات المحيط الهادى (الباسيفيكي) جامعة استراليا الاحلية اشترك في برنامج « الانسان والمحيط الحيوى » منذ عام ١٩٧٢ كمستشار فنى لمشروعات « ماب » باليونسكو لمحافظة فيجي الشرقية وفي منطقة شرقى الكاريبي • ألف عددا من الكتب وكتب العديد من المقالات عن التنمية فى منطقة جنوبى الباسيفيكي وعن استخدام الموارد •

## المترجم: الدكتور حسين فوزى النجار

الكاتب والفكر المصرى المعروف

يتخلف عن سوء التصرف ، واقامة بيئات عديدة معقدة تزدحم بقايتها ، اما المناطق نصف الحضرية فانها تكتظ بغوضى الأشجار والشجيرات والأزهار ، والحشرات ، والحشائش الممتدة • ومواد الغذاء والرطوبة تدمر الدور والطرق والدروب والأسوار ، كما أن النظام يسع النشاط البشرى فى المدينة وتموينها بالمياه والغذاء والكهرباء كما يسع وارداتها ومصادراتها ومواصلاتها الداخلية ، وما عدا ذلك فهو ثانوى كما هو فى النظم الصغرى فى المناطق الزراعية فى اعتمادها على الكم السائد من المحاصيل والدواجن والدواب التى يحتاج اليها الانسان •

وهذه مسلمة ثابتة وإن كانت تشير الى المشكلة الأساسية التى تحيط بالدراسة العلمية للنظام البيئى الذى يديره الانسان ، وما زالت صعوبة البحث قائمة فى برنامج « ماب » لليونسكو عن « الانسان والمحيط الحيوى » ، وتتفاقم من ناحية التأثير البشرى على الموارد ، والمفقود للنجم عن التباين فى المحيط الحيوى ، كل منهما ملء بالمحاذير والأخطار قلت أو كثرت على النظام الطبيعى للمدينة ، ويمتلان الأهمية القصوى فى البحث ، وفى تقدير هوايت Whyte ( ١٩٨١ ) أن أقل من ٥٪ من بين ٨٨٤ ميدانا للمشروعات الميدانية التى سجلها برنامج « ماب » للمعلوصات ( اليونسكو ١٩٧٩ ) هى التى تستحق أن يقال عنها أنها تقوم على تعليم مشترك ،

كما هو بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية ، والأثرية تعنى بالظاهرة الطبيعية وتأثير الإنسان عليها . فى حين أن القلة لا تعنى المواقف البشرية ، وعلى الأخص فى المدن وقاطنيتها ، وقلما تتصل الدراسة بينهما ، فان مضيت فى أضيق الحدود . وقد رأينا هذا القترح البراق الحادع بضرورة وجود بيئى طبيعى لدراسة الإنسان فى المحيط الحيوى واتجاه بيئى بشرى ( بويدن Boyden وآل - ١٩٨١ ) يرتبطان بالتحليل التركيبى للمواقف البشرية ( بويدن ، ١٩٨١ ص ١٥ ) .

ويرفض هذا المقال فكرة « البيئة البشرية » ، ويستمر أيضا ، مع المزيد من الأسف وبالرغم من حماسية المؤلف الأخير ( بروكفيلد ، ١٩٨١ ) فى رفض فكرة « طريقة الاستخدام البشرى » ، وهى الطريقة التى يتم على أساسها تنظيم « البيئة الطبيعية » ، وقد جاءت هذه الفكرة أول ما جاءت على لسان جماعة أبحاث العلوم الاجتماعية فى برنامج « ماب » ( اليونسكو ، ١٩٧٤ ) . وأخذ بها المؤلف الحالى ورفاقه فى تحليلهم لاستخدام البيئة وفى مشكلات أخرى بجزر فيجي ( بووكفيلد ، وآل ، ١٩٧٨ ) .

وتبدو أسباب الرفض فيما يلى وأهمها ما قرره هزايت ( ١٩٨١ ص ١٦ ) بالنسبة للبيئة البشرية ، وقد فشلت الوسائل فى وضع إطار لاختيار المشكلات الملحة ، وبالصلة بين المستويات الصغرى والدراسات الصغرى ، أو التساؤلات العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية ، فهناك نوع من التشابه العالمى الحديث فى الاستخدام البشرى ، وإن كان هناك من الوسائل ما هو أكثر احكاما ، كما هى فى مدينة ما ، تقع على مجاز جماعه رعوية ، أو أقليم لجماعة قبلية أو عشيرة فى غينيا الجديدة ، فانها وفقا لبعض المسابير تهمل فى الدراسة ، وإن كان أعمالها بعيدا عن الواقع الحقيقى مادامت تلك الروابط قائمة وتزايد فى نظم الانتفاع البشرى على مستوى التكلفة والمائد وعلى مستوى وضع القرار . فان نظام الانتفاع البشرى قلما يبدو وحدة اقليمية قائمة بذاتها ، فهو فى الواقع عقدة فى شبكة واسعة ، وما من نظام للانتفاع البشرى الا ويستخدم العديد من نظم البيئة الطبيعية ، كما أن نظام البيئة الطبيعى قد يدار ويستغل بأكثر من نظام من نظم الانتفاع البشرى ، وإن كان تصور الفصل بين نظم الانتفاع البشرى والطبيعى ما يثير الانتباه ، وإن كانا من اليسر أن يتطابقا فى الاستعمال المجازى لكلا المصطلحين ، فاذا تناولنا ، مثلا ، نظام طبيعى للبيئة فى جزيرة من الجزر فاننا نتناول مجموعة من نظم البيئة الطبيعية تختلف اختلافا حادا فى طبيعتها . فاذا تناولنا نظاما للانتفاع البشرى فيها فاننا نتناول مجموعة من القرارات الداخلية لا تقف بالضرورة عند حدود الجزيرة ، فاذا قسمنا نظام الانتفاع البشرى فى الجزيرة ، كما هو فى مشروع جزر فيجي ، الى فصائل تميز بعضها عن بعض اجتماعيا واقتصاديا وسلوكيا ، وإن لم تتباين مواقعها ، فاننا وفقا للمصطلح العام فحسب نستطيع أن فصل بين هذه النظم الصغرى للانتفاع البشرى والنظم الطبيعية للبيئة فى ادارتها واستغلالها ، ومع كل فان ما نعرفه عن ادارة الموارد وفقا للنساء الاجتماعى ذلك لا يعد دراسة اجتماعية علمية لنظم البيئة ، وليس التصنيف وسيلة للتحليل المتكامل ، منذ أهملت تلك المشكلة الأساسية ، مشكلة صلة النشاط الانسانى بدراسة نظم البيئة وتركت دون حل .



## عشرة موضوعات

### لدراسة نظم البيئة /وتحكم الانسان

يفترض الحديث عن الدراسة الاجتماعية العلمية لنظام البيئة أن يكون هذا النظام محورا للبيان ، وان كانت لا تفترض أن يكون نظام ( البيئة الطبيعية ) هو محور البيان ، وقد سبق القول بأنه من الممكن أن الحيوان الأعلى هو الذى أبدع تلك النظم البيئية أو عمل على تحويلها ، ولهذا فإن كل ما يعوزنا هو الطريقة التى تحشد بها كل ما يقوم به هذا الحيوان من أعمال لنقوم بتحقيقها لنقف على الصلة بينه وبين كافة أنواع الحيوان والنبات الأخرى فى حيز معين والمحيط العام ، طبيعيا كان هذا المحيط ، أو طبيعيا خضع للتحويل ، أو من وضع الانسان ، فليس ذلك بالبيئة البشرية التى تعد وفقا للتعريف مقصورة على حيوان واحد ، ولكنها البيئة التى تحيط بالانسان وتقوم من حوله . وحتى نضع هذا الافتراض فى تعبير أقرب الى الواقع العملي نضع سلسلة من عشرة افتراضات لعدد من الأفكار التى سبق للكاتب أن قدمها كمصطلحات أساسية ( بروكفيلد ، ١٩٨٠ ) :

١ - بينما كانت دراسة نظام البيئة فى حاجة الى اقامة بنيانها اعتبر هذا البنيان بعيدا عن العمليات التى تحكم بنائه ، ونمطا جامدا لا أكثر كما يراه بياجيه piaget ١٩٦٨ ص ١٢ : وتبع ذلك ضرورة وضع تفسير أقرب للمعنى الذى يعنيه بياجيه

وقد أدى التركيز على فكرة التحول الى السؤال عن الأصل ، أى أن الصلة بين التحول والنشوء أمر لا محيص عنه ، والواقع أن عناصر النشوء أو البناء لابد أن تختلف عن قوانين التحول التى تتطابق معها ، إذ أن النشوء هو الذى يخضع للتحول ويسبقه ، ومن اليسير أن نعتبر القوانين ثابتة لا تتغير .

٢ - وسواء عثرنا ، أو لم نعثر على قوانين تفسر وتشرح الفعل فإن الخطوات التى تؤدى الى تحول العناصر فى نظام البيئة ، أو تكون سندا لتلك العناصر التى لا تخضع للتحول أمام أى خلل يلم بها ، هى الموضوع الأساسى للتساؤل ، إذ أن هذه الخطوات تؤثر على أكبر عدد من العناصر ومنها ما هو أكثر أهمية وحيوية من غيرها .

٣ - وأما العمليات التى تتصل ب حماية البيئة والتحول فإنها لا تتعدى فى الطبيعة فحسب ، ولكنها تختلف أيضا اختلافا كبيرا فى المعدل وفى نوعية الفعل ، وفضلا عن ذلك فإن كلا من المعدل ونوعية الفعل عرضة للتغير من خلال التفاعل ، فالبعض منها كذلك القوى التى تمهد للفصول قوى دورية بطبيعتها وان كانت متغيرة ، والبعض كالمخترعات والتكنولوجيات المستخدمة وان تكاثرت هى قوى رجاجة غير ثابتة ، وأخرى كعمليات التحات والتعرية وانتقال مخلفاتها من مكان الى آخر دائمة مستمرة الى حد ما .

٤ - يتأثر المعدل ونوعية الفعل فى العديد من العمليات بمعدل ونوعية العمل فى عمليات أخرى ، كما تساعد تسوية حفافى الأنهار وتقطيع الأرض بالخرسانة أو أى مادة صلبة على زيادة التدفق ، وإذا تساوت كمية الأمطار المتدفقة ، قبل أو بعد التغير ، فإنها قد تؤدى الى زيادة الفيضان وزيادة سرعته وما نجم عنه من دمار ، وتغير

في هندسة مجرى النهر ومنحدراته ' الى جانب تأثيره على كفاءة الزراعة في ادى  
المجرى . كما أن تغير اثمان السلع العالمية قد يغير بدوره من الانتفاع بالارض ،  
أى أن النبات والحيوانات الاليفة في طبيعة النظام البيئي الى جانب التغيرات الطارئة  
في الأرض وفي ادارة المياه تؤثر بدورها في تكوين التربة الزراعية وتجريفها ، وفي  
الدورة الهيدروليكية والتكوين الكيميائي والحيوي للتربة في النظام البيئي ، وتؤثر  
بالتالى في القدرة على ادارة النظام البيئي على المدى الطويل .

٥ - والتحول سواء قام على عنصر واحد او عنصرين في اى نظام أو الجانب الاعظم من  
النظام قد يكون بطيئا . أو غير محسوس في الغالب ، أو قد يحدث فجأة خلال بضعة  
سنوات ، أو شهور ، أو ساعات ، أو دقائق . فالتحول الفجائي قلما يكون نتيجة عامل  
وحد ، بل هو في الغالب نتيجة عوامل متراكمة ، تتضاعف وتشتد على التوالى حتى  
يصل الى مستوى الانفجار . أو تتدخل قوى حادة جديدة ، وعند تحليل أسباب  
المتغيرات الكبرى كما حدث عندما عجز الناس فعلا عن الطريقة القديمة في انتاج  
السكر في احدى قرى شرقى جاوة في العقد الرابع ونمت بذلك عما وصفه جيرتز  
Geertz ( ١٩٦٦ ) يمكن للكشف عن أن ذلك « ردة زراعية » ، ومن قبيل  
ذلك الانهيار العام على سفوح التلال ، إذ أنه يتم عن تراكم ضغوط طويلة المدى قضت  
على ثباتها واستقرارها . وان بدا أن السبب العارض هو هطول أمطار لم تكن  
متوقعة ، ولما كان من اليسر عزل هذه العمليات التي تتفاعل معا ، والتي ينجم عنها  
التغير في أى تحول ضخم ، فإن هذه الأحداث تؤدي بنا الى نقطة هامة تطرق بنا  
هذهالميدان المعقد لدراسة النظام البيئي المحيط بالانسان .

٦ - ولا يعد الانسان قادرا على التغير المقتن لنظامه البيئي أكثر من الحيوانات  
الأخرى فحسب ، ولكنه يملك أيضا القدرة على اتخاذ القرار القائم على مجموعة من  
المعلومات مع القدرة على تصورها وتفسيرها ، وألغاية من دراسة نظام البيئة هو التمكن  
الى حد كبير من اتخاذ القرار ، وإن كانت حالة اتخاذ القرار لها هي الأخرى أهميتها  
القصى في دراسة الفعل البيئي ، وغالبا تفشل قرارات التغير ، حتى وإن اتخذت  
طابع المبادرة ، ولكنها تبقى دائما عاملا له أهميته في التغير ، ومن ناحية أخرى قد  
تكون القرارات سببا في الالتزام الذى يؤدي الى الوقوف دون تغير ناجم عن الاستجابة  
لتغيرات جديدة أو مختلفة ، أو المؤثرات جانبية غير متوقعة لقرارات سابقة .

٧ - وما هو جدير بالاهتمام ، فضلا عن ذلك ، معرفة أن القرارات تتخذ وفقا  
لنظام البيئة كما هو في تصور واضع القرار ، وإن تصور أن النظام والمحيط قد  
يختلفان اختلافا واضحا وإن اجراءات للمضى المختزنة لها دورها ، حيث تؤدي المعرفة  
التجريبية والمعرفة العلمية في حالة وجودهما الى وجود نوع من التوافق الكبير بين  
التصور والواقع . ان كانت هذه الاجراءات القديمة لها فاعليتها عندما يخفى أى  
تغير كبير تماما ، وإن كان ذلك لا يحدث في الوقت الحاضر مادامت محاولات التكهّن  
بعواقب التغير المتوقع لابد أن يكون لها دورها الهام في الدراسة العلمية للنظام البيئي.

٨ - ولما كانت التغيرات التي يفرضها الانسان على النظام البيئي الذى يعاشه  
لها قوتها البازة فإن الاتجاه القائم والمستمد هو الاتجاه الى احوال المقومات الأخرى  
للتغير ، والتطبيق السئ لاجراء التحول ، حتى وإن أعملت فاعلية المتغيرات القصيرة  
الأمد ، وبينما تؤدي البحوث الأخيرة في دراسة علاقة البيئة بالمناخ الى بادرة اهتمام

بالتغيرات الكبرى في المحيط البشرى بالنسبة لتاريخ الانسان الطويل مع النظام البيئي . فقد أخذت تؤدي بالتالى الى نوع من الاهتمام الجديد فى الوقت الحاضر بالدورات المتوسطة المدى والمحولية أو ذات الطابع الدنيوى ، ومازالت البيانات عن هذه التغيرات فى كثير من بقاع العالم غير دقيقة ، وكل ما يمكن عمله أن يتضح لها الدور الجدير بها فى الشرح والتفسير .

٩ - ويفصح الاهتمام بشرح العمليات التى تفرز التحول أو تعوقه فى نظام البيئة بها فيها عمل الانسان عن القصور فى دراسة العلوم الاجتماعية للنظام البيئي ، وأنه كامن فى ضالة المشاركة فى جمع المعلومات بين المشتغلين بهذه الدراسات والعاكفين على دراسة الماضى ، والتاريخ العام ، والتاريخ الاقتصادى ، والجغرافية التاريخية على الأخص ، فاشترك أساتذة التاريخ الاقتصادى ممن يلمون بالنظريات الاقتصادية ، وتلك القلة من رجال الاقتصاد ممن يؤمنون بحقيقة التاريخ وسداده ، هو اشتراك على جانب عظيم من الأهمية ، وإنما فى دراستنا لعمل الانسان فى نظام البيئة نلقى أهمية بالغة على أعمال الانسان وخاصة من يعدون أنفسهم لخدمة الانتاج ، فنظام الانتاج نظام اجتماعى واقتصادى ، والإدارة النظرية فى علم الاقتصاد ضرورة حتمية للفهم والاستيعاب .

١٠ - إلا أن جاذبية التوافق التاريخى ليست وقفا على ما يحتمل أن يقوم به رجال الاقتصاد ، كما أنه لا يمكن النظر الى طرق التحول فى اطار زمنى فحسب حتى وإن كان هذا الحشد من البيانات قد انحصر فى اطار زمنى معين ، فمن اليسير دراسة التغير بمعرفة الماضى ، فالعوامل الفعالة التى تعمل فى بطنه وإناة ، أو التى يمتد تأثيرها من الشهور الى اقرون قبل أن تسفر عن نتائجها فى النظام البيئي ، عبيرة على الفهم مالم تخضع للبحث التاريخى لقوى الانسان وعمليات البيولوجية والطبيعية ، والدراسة العلمية للعلاقة بين الانسان والمحيط الحيوى قد تبدو دراسة جديدة ، ولكنها تقوم فى الواقع على واحدة من أقدم الوسائل ، هى دراسة التاريخ ، لقدترنسا على المتابعة .

## المواقف وما بعدها

وللآراء العشرة السابقة ما يترتب عليها ، ولا بد من أن تأتلف جميعا لتكون بداية نظرية تتناول تأثير الانسان الفعال كمخلوق متسلط على المحيط الحيوى، وأهم ما يترتب عليها هو أن دراسة العلوم الاجتماعية للنظام البيئي لا تكتمل قبل أن نتواصل وتتخذ مع دراسة العلوم الطبيعية ، وعكس ذلك تكتمل أنه لا توجد دراسة العلوم الاجتماعية وهما حقيقتان لا جدال فيها تقوم عليها أى فكرة عن نظام والتصور الذى يمكن أن يقوم عليه بحث فى العلوم الطبيعية وعلوم الأحياء يمكن أن يتقبل الأثر الانسانى فى صورة مبهمة لا تعرف حوافيها ، ولذلك قيمته فى النظام البيئي حيث يبدو أثر الانسان ضئيلا ، لا فى نظام البيئة الذى يخضع لتسلط الانسان ، فلا يؤدى إلا أن شروح وتفسيرات قليلة غير كافية ، ولا يمكن بحث هذا التصور الا من خلال العلوم الاجتماعية حيث تلقى بأضوائها على علاقة الانسسان بالانسان وإن كانت لا تستطيع أن تنفذ مباشرة الى المحيط الحيوى للانسان .

وعندما بدأت المحاولات لحل هذه المشكلة واجه كل من علم البيئة البشرية ونظام الانتفاع البشري وفيه استمرار هذه الثنائية منذ بدأ التفكير في حل مشكلة الانسان مع نظامه البيئي ( فسبرج Fosberg ١٩٦٣ ) .

اما الجانب الآخر الكبير الذي يترتب على هذه الآراء فهو ما يتعلق بالحاجة الى البعد الزمني والبيانات الزمنية ، فاذ كانت الانظمة نتيجته عمليات ، فان دراستها تقوم على البعد الزمني ، فالنظرية المناسبة تقوم على العملية ولا تقوم على حقائق جامدة ، وان لم يكن ذلك تجريحا يوجه الى علم البيئة البشري كما تصوره بويدين Boden ( ١٩٧٩ ) ، فان تهافت أكثر اتجاهات العلوم الاجتماعية في دراسة الانسان والمحيط الحيوى انما يرجع الى القصور في تصور البعد الزمني ، هذا فضلا عما ما يقوم به رجال العلوم الاجتماعية عندما يتناولون التحول البيئي في أساس البعد الزمني ، ومن هؤلاء باول Powell ( ١٩٧٥ - ١٩٧٦ في أستراليا ، أو ريتشاد سون Richardson ( ١٩٦٢ ) وناش Nash ( ١٩٧٢ ) في الولايات المتحدة ، فانهم لم يشتركوا في الغالب ، في أى حوار حول ما يقوم رجال العلوم الاجتماعية في دراسة الانسان والمحيط الحيوى ، الا ان نظريات العلوم الاجتماعية يمكن أن تكون موضوعا للاختبار على أساس التجربة التاريخية .

وهذا صورة واضحة لأهمية كل من الاتجاهين يقدمها بيكر Baker وبليكي Blaikie ( ١٩٨١ ) في بحثهما عن « الاقتصاد السياسي لتجريف التربة » ، وهو بحث يتناول أساسا عمل الفلاح الزراعي في علاقته الثانوية بالنظام الرأسمالي ، اذ ان التباين بين المزارعين يؤدي في قيام طبقات من الزرايع يتساوى عائدها مع انتاجها ، فالفاوض من انتاج هؤلاء الزرايع والرعاة أمام تقلبات الأسعار والاجور والايجار وغير ذلك من الاوضاع يضيفي الحسارة على هذا القطاع الكبير ، فهؤلاء الناس ينشغلون التملك ، أو يساقون الى التملك ، والأرض التي تتفاوت انتاجيتها ، وتعرض للتجريف التحات ، تؤدي الى هبوط مخرقاتهم الى الحد الذي يصبح فيه استعادتها في وقت قصيرة لا يتم دون المحافظة على الموارد لآمد طويل . ولهذا فان تجريف الأرض ، أو الأرض المجرفة لها صلتها الوثيقة بالطبقة الاجتماعية في المحيط الزراعي . كصلتها بالاعتبارات التقنية التي نستوعبها . وفي أحدث ما صدر من بيانات يعترف بليكي بأن هناك اقتصادا سياسيا لتجريف التربة في نظم الامتزاز ، قبل قيام النظام الرأسمالي وان لم يتناول تلك الموضوعات ، وان بدت صورته في طبقة بينها ففي المجتمع الزراعي الحديث حيث تتمثل في فرص الدخول ، ووفرة المؤهلات ، وممتلكات الأسرة ، أرضا كانت أو ماشية ، أو آلات ، أو مسكنا يمكن تصورها في اطار تقني يستخدم في دراسة جرف الأرض . وخلاصة ما أدلى به بليكي ، هو ما يلي :

« ان تحات الأرض وتجريفها من اليسير أن نفسره على أساس زيادة ما يقتلح من تربتها ، أو يستغذ من خصوبتها عن طريق العلاقات الاجتماعية لقوى الانتاج وفي اطار التبادل تحت ظروف معينة ، من الفاض ( وهو في هذا المعنى الطاقة ) من المحيط ( الابقاء على خصوبة التربة ، وموارد الغابات ، وانتاج المراعي ، وما هنا لك ) الذي يؤدي الى التحات والتجريف مع الزمن وتحت ظروف معينة »

الا أن ما ينشر في الوقت الحاضر أقل بكثير مما تقتضيه النظرية الكلية في علم الاقتصاد السياسي عن تحات وتجريف الأرض ، ولا يقف عند الامام باللامح العامة لنظم الانتاج المعاصرة على اختلافها بل يمددها الى عوامل التحات الكبرى في القشرة الأرضية في أقدم عصور التاريخ ، كما حدث في وسط غينيا الجديدة (جولسون وهيوز Gooson and Hughes ) ( ١٩٧٩ ) وفي شرقي فيجي ( هيوز ، وآل ، ١٩٧٩ ) وفي كافة المجتمعات على مدى التاريخ بشكل عام ، ولا يد من أن تتضح كل معالم الماضي ويكون لها اعتبارها ، الا أن يليكي قد كشف لنا ميدانا هاما تبدو فيه نظريات العلوم الاجتماعية ولها مكاتنها البيئية في مشكلة بقيت حتى ذلك الوقت تخضع لفحوى العلوم الطبيعية والبيولوجية ، وما زال هناك ما يقال عن هذا الاتجاه .

وأبرز ما يسفر عنه هذا المثل بتلك القوة هو أنه من اليسير على أستاذ العلوم الاجتماعية أن يدرك طبيعة المعرفة في العلوم الطبيعية عن بحث دور أساسا حول تأثير الانسان على عمل الطبيعة - وهناك العديد من تلك البحوث - ويقدم أبعادا جديدة بتطبيق نظرية قائمة لنظرية العلوم الاجتماعية في دائرة تفتش الميدان البارز للواقع التجريبي ، وقامت رؤيا علمية لعلاقة الانسان بالمحيط الحيوي يمكن أن تخضع للتجربة في مواقف أخرى معاصرة تقف دون البيانات الزمنية ، وقد تمت دراسة طرق الانتفاع البشري باستغلال نظم البيئة الطبيعية وتأثير الانسان عليها ، وبالتالي دراسة قواعد التحول في نظام البيئة ، وتبرز الصورة الوصفية في التطبيق الواقعي للنظرية فحسب ، ويتحدد بهذا محور النظرية ، وإن بشت صورة جديدة محددة للاستقصاء بما يمكن أن تبيته من دراسة العلوم الاجتماعية .

لا ثمة حوار سابق حول مشكلة التكتيف الزراعي ، يادر به بحث أعله بوزيرب Boserup ( ١٩٦٥ ) ص وجيرتز Geertz ( ١٩٦٦ ) ، جرى على التورية نفسها ، واحتذاء بروكفيلد ، وهارت ، ( ١٩٧١ ) ، بروكفيلد ( ١٩٧٢ ) ، وادل ( ١٩٧٢ ) ، قد أصبح اليوم موضوعا لتصويبات عديدة قام بها ورين Morren ( ١٩٧٧ ) ، وكان الحوار لاختيار الصلة بين الضغط السكاني على الموارد ، واقتباس تكتيف المهارة العمالية في ممارسة ادارة نظام البيئة ، ويخرج بوزيرب من بحثه بأن الضغط السكاني في حاجة الى انسان يكتف الانتفاع بنظام البيئة على أن لا يهبط بالعماد الحدى للانتاج ، ويزيد جيرتز نظرية بوزيرب جلاء بأن يميز الأثر الفعال للدمار الناجم عن التكتيف في ظل ادارة لا تستوعب طاقتها وادارة تضاعف من النتائج الحدى لأقصى مدى للتكتيف ، ويضيف بروكفيلد الحاجة الى فائض من الانتاج لمواجهة متطلبات التجارة وحاجة المجتمع ، ويرى تعميم الحوار الى المدى الذى يستطيع معه أن يدفع بعملية التصحيح الى الحد المطلوب على أساس من نظرية قيمة العمل ، وإن كان تصحيح مورين يقوم على الادراك المتزايد لأهمية وتوفر الحاجة الى البروتين بمقدار ما يحتاج اليه الجسم من السرعات الحرارية ، وعلى هذا المسار يقرر وادل Naddell ان الحاجة الى البروتين دون الطاقة هي العامل الحدى . وفي هذا المسار من التصحيح يضيق الحوار وينحصر في نطاق من الأرض يعانى من الكثافة السكانية في الجنوب الغربى من الباسفيكي ، وبدأت الحاجة الى العودة الى المجال الاصل الفسيح وامتداده الى الخير الذى بدأت فيه الثروة الزراعية في الجيل الماضي ، وكما هو الآن بقيت في عزلتها من الناحيتين النظرية والجغرافية ، وإن كانت قد حققت نوعا من البعد الزمنى المرموق في دائرتها بعد أن عرفت أن هذه النظم المعنية لها تاريخها الضارب في

اعماق القدم ( جولسون ، ١٩٧٧ ) . وفى هذا ، وإن كان النظام النظرى الذى نشأ فى اصدار العلوم الاجتماعية للنظام البيئى ، يستمد الجانب الاثير من مؤثراته من دراسة البعد الزمنى للمحيط الطبيعى . فليس هناك أى ازدواج بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية ولكنه هيكل معقد ومتشابه من الحويلة الايجابية والسلبية للبحث المشترك .

الا أن ميدان التحدى فى الوقت الحاضر للعلوم الاجتماعية فى دراسة النظام البيئى هو ما يبدو مائلا فى دراسة المستوطنات البشرية ، وخاصة فى المحيط الحضري حيث تسود الديانات الناشئة ، وحيث جدت صياغة جديدة للمحيط الطبيعى الى حد كبير تبقى معه الملامح الاساسية قائمة ، فدراسة المدن كنظام ليس أمرا جديدا ، وما زالت بعض صور انطافه وتدفع المواد داخل المدن تثير المزيد من الانتباه حتى السنوات الأخيرة ، كما تثير علوم المناخ والبيئة والمياه اهتمام أهل المدن . ومع صحة ما أشار اليه دوجلاس Douglas ( ١٩٨١ ) من أن دراسة الانظمة الصغرى مقصورة عن التكامل حتى فى الامكنة التى تقوم فيها فانها ما زالت أكثر قصورا عن التكامل الفعال مع الدراسات الاجتماعية والاقتصادية عن المدن مع هذا الهائل من الكتابات التى تناولتها فى الوقت الحاضر ، حتى تغدو العلوم الاجتماعية منارا للاهتمام فى المدن كنظم بيئية فان الأساس الذى يقوم عليه التكامل لن يقوم .

وليس من العسير أن نتبين علة هذه القصور الهائل فى تحقيق هذا التكامل . ورجال العلوم الاجتماعية شأنهم فى هذا شأن المتعلمين من الناس يتأثرون الى حد كبير بتصورات الناس وبالوقت الذى يتسنى لمعارفهم فيه أن تركز على ما تريد التركيز عليه ، والنظرة السائدة فى وقتنا هذا تدور حول السيطرة المتزايدة للانسان على الطبيعة ، مع مراعاة ما عناه هويت white ( ١٩٦٧ ) بالتقاليد اليهودية والمسيحية السائدة ، وإن كانت لها أصولها الأخرى التى ميادين أكثر فسحة واتساعا ، والواقع أن الايمان بدور المخترعات والتكنولوجيا لم يعد وقفا على الغرب ، وفى ختام عرض لصورة المستقبل يتحدث هيدريك (Headrick) بادراك واع لدور التكنولوجيا فى امبريالية القرن التاسع ، فيقول :

« كانت السياسة الامبريالية بين الأفريقيين والآسيويين تظهر ما كان لها من فضل فى تقديم قيم الحضارة الحقبة للشعوب التى غزتها ، ولم يكن للمسيحية غير أثر ضئيل فى آسيا ، وقد عاق الاسلام انتشارها فى افريقية . . . . أما الوسائل التكنولوجية ، وكانت عوناً للامبريالية فى اقامة امبراطورياتها ، فإن ما تركته من بصمات كان أعظم أثر مما قدمته من أفكار ، وفى خلال تلك الفترة القصيرة من حكمها دفع الأوروبيون الى شعوب آسيا وافريقية بما لديهم من سحر الآلات والمخترعات ، وكانت تلك هى سياسة الامبريالية الحقبة »

ولم تكن سيطرة الانسان على الطبيعة عن طريق التكنولوجيا والتنظيم أعماق فكرا فى أى مكان منها فى الحواضر والمدن ، وكانت القاعدة الفيزيائية والبيولوجية فى نظم البيئة الحضرية مسلمة لا جدال فيها ، وقد تركت مسيرتها لمشيشة المهندسين

وأخذانهم ، وإن كان من اليسير تعبئة الرأي العام حول التلوث ، ونقص المياه وكسح الجليد ، وتصريف الفضلات ، وما إلى ذلك ، إلا أن هذه الأمور ردت إلى فشل المسيرة الإدارية ، وهي في حاجة إلى إلتصحيح ، وإلا كانت النظرة العامة إلى المحيط ، باستثناء قلة من الطبيعيين ، نظرة جمالية .

ومع ما يبديه مهندسو العمارة وأصحاب التصميم ورجال التخطيط من اهتمام بنوعية وكفاءة النظام الحضري عما كان عليه في انسنونات القليلة الماضية ، فإن اهتمامهم يعكس رؤية عملائهم من الناس ، أما رجال العلوم الاجتماعية ، إذا ما تشنى لهم بصورة ما تناول هذه المسائل ، فقلما يذهبون فيها إلى أكثر من ذلك . فإن النظم السياسية والاقتصادية والرخاء الاجتماعى هى وحدها التى تحتل بؤرة الاهتمام . أما من حيث البيئة الطبيعية للمدن فإن ما يراه يانيتسكى Yanitsky ( ١٩٨١ ص ٧ ) حقا هو أن المعرفة البيئية ماثلة فيما تناوله العلوم الاجتماعية فى صورة « مضمون اجتماعى » وقد يضيف البعض أن مضمونها الاجتماعى هذا هو ما يتصوره الجيل الحاضر .

ولهذا اسبب أكثر من أى سبب آخر يرى يانيتسكى ، كما يرى . فون هسلر Von Hessler ( ١٩٨١ ) فى حلقه «ماب» التى عقدتها اليونسكو أن التخطيط الحضري دون الدراسة الأكاديمية للمدن هو القيمة وحده للجهد ، كما أثار بويدين ( ١٩٨١ ، ص ٢٧ ) فى الوقت نفسه الحاجة إلى اعتبار المستوطنات البشرية جزءا من النظام البيئى الكبير وليست بعيدة عنه ، ومن المحتمل أن تبدو الحاجة إلى هذه الاتجاهات الجديدة ، وقد يغدو أحدها قيد النظر ، أما الاتجاهات البيئية القائمة لتقدير المؤثر البيئى (EIA) ( من Munn ١٩٧٩ ، أوربودان D.Riordan ، سيول Sewell ١٩٨١ ، هولنج Holling ١٩٧٨ ) فقد يكون لها أثرها فى هذا المضمار ، على كلا المستويين ، المستوى الصغير فى اختبار صور النظام الحضري ، والمستوى الكبير لتقدير الأثر الكلى للمدينة على المحيط ، وجدوى ( إيا ) (EIA) ، فى هذا الاطار تبدو أولا فى الحاجة إلى تقدير المؤثرات العارضة أو الوضع الأعلى ، كالحاجة تماما إلى تقدير التفاعل الأولى ، وتبدو ثانيا فى وحدة الأثر الاجتماعى والاقتصادى على منهج « إيا » ويستأثر نظام تحويل المحيط ، وهو ما يجب أن يكون ، بكل الاهتمام ، على أنها ردود أفعال متشابهة للمخترعات " والواقع أن «إيا» قد تحولت منذ ذلك الوقت إلى جهاز متقدم للتخطيط والتنظيم ، وإن كان ذلك لا يعنى أنها قد قلقت جدوها فى ميدان البحث . ومازال برنامج «إيا» يحتوى على عديد من البحوث لها فاعليتها ، ولها وحدتها مع الاطار العام ، فهناك العديد من المسائل التى أفرزتها يبدو فيها دور رجال العلوم الاجتماعية والطبيعية بارزا سواء كانوا متفرقين أو يعملون معا .

ومع الحاجة الملحة إلى اتجاهات جديدة ودقيقة لدراسة مشتركة للمستوطنات البشرية يبدو ما تقوم به « إيا » جديرا بالدراسة والتجريب ، كما أنه قمين بأن يكون منهجا للاستقراء التاريخي إذا مارجعنا إلى ما حققته من تقدم أخذ يسفر عن نفسه وقد تكون له من الجدوى أكثر من أن يقف عند الجانب العلمى ، عندما يضع الحلول لكل ما يثور حول التنمية الجديدة فى المستقبل .

## العلوم الاجتماعية

### التغير والاستقرار في نظم البيئة

وربما تتضح الصورة وتتحدد لدور العلوم الاجتماعية في دراسة البيئة من خلال تلك الميادين الثلاثة المتباينة للاستقراءات المذكورة آنفاً ، فبينما يسيطر الجهاد والعناصر غير البشرية في نظام البيئة سيطرة شاملة جامعة فإن العلاقات الناشئة عن رد الفعل ، وهي العلاقات التي تفصح عن نظام البيئة ، فإن هذه العناصر تخضع إلى حد كبير لقرارات الإنسان ونشاطه في كل ما يختازه ، وفي الوقت الحاضر يحل النظام البيئي الذي أبدعه الإنسان وقام بتغييره محل النظام البيئي للطبيعة في كافة أنحاء الأرض وفي كل البحار والمحيطات ، وأهم ما يدر حوله البحث والاستقراء هو ما يتصل بطبيعة هذا التغير وبمحسن إدارته .

فاذا ما حظيت دراسة الفعل ورد الفعل في نظام البيئة بقدر من الاهتمام والاصرار فإن من اليسير أن تمتد هذه الدراسة إلى هذه المناطق التي تتسع لمعرفة هذا التحويل الشامل الفسيح سواء في حاضرها أو ماضيها . ومن هذه المناطق ما تعرض لنحت التربة أو للتكتيف الزراعي . وهما منطقتان تتميزان بصورة واضحة من الفعل ورد الفعل وفقاً لمقاييس زمنية متباينة . أما هذا التحول الشامل في نظام البيئة المحضرى بما له من تأثير فعال على كل من العناصر والأفعال ، في أقصى حالاتها الجوهريّة ، فإنه صورة أخرى بدورها ، فإن سرعة التحول يجعلها ميداناً سهلاً للاتجاهات التي تتبناها « أيا » حيث يتيسر تماماً التمييز بين هذه المؤثرات الكبرى ، وتفقدوا أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أداة مميزة لبحث وتفسير كل ما تتركز فيه متغيرات النظام البيئي .

وما أن يتم ويكتمل هذه الاتجاه الفعال لدراسة نظام البيئة حتى يفدو دور العلوم الاجتماعية أكثر وضوحاً ، إذ أنه يتناول الأفعال والقوى التي تعمل عملها في تغيير نظام البيئة بكل ما لها من تأثير فعال في التغير وفي تنوع النشاط البشري ، ويضم هذا النشاط البشري ما للتصور ووضع القرار تحت ضغط النظام وإدارته القائمة من أثر . وهو نشاط ينمو ويتطور باستمرار ، على خلاف التغير وإن كانت الصلة التي تربط بين القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والديموقراطية في نظام البيئة تتغير في النهاية لتفرض ما تقرره النظريات الأساسية للعلوم الاجتماعية على نظام البيئة وما تحتات الأرض والتكتيف الزراعي غير أمثلة بسيطة فإن تحول نظام البيئة مع نمو المستوطنات البشرية . وبخاصة في العالم الثالث ، حيث يتم التحول في سرعة بالغة في الوقت الحاضر ، يضيف ميداناً فسيحاً لتطبيق وتطوير نظريات العلوم الاجتماعية .

ولا يعني هذا أن دور رجال العلوم الاجتماعية وأبحاثهم يختفي ما لم يكن هناك مثل هذا التحول السريع ، فإن القوى التي تدعم نظام البيئة وتستند - أو الجانب الضروري في بنائه قوى دائمة صحيحة ، رغم ما للتغيرات الكبرى في الظروف العارضة من أهمية كبرى هي الأخرى . وهذه القوى في توازنها أو تباينها ليست بالضرورة قوى يمكن أن تحقق نجاحاً في وقفها دون التحول وإن كانت تقاومه وقد تفقد قوى التغير إلى سبيل لا تتوقعها . وقد قام رجال العلوم الاجتماعية في إطار النظام باختبار طبيعة البناء الاجتماعي والاقتصادي والنظم السياسية وفي



المنظمات التي تحتل حيزاً من الأرض ، والنظم الثقافية ، ونظم القيم ، وإن كان هذا الجيل الذي يقترب من نهايته لا يبدو من الاهتمام باستمرار هذه الأنظمة قدر ما يبدى من شغل بتحويلها . وإن كان من العسير عليهم أن يوازنوا بين ما يبدىه علماء الطبيعة والفيزياء من اهتمام بالدور الذي يؤديه هذا الاستمرار في دعم بناء الأنظمة الكبرى وهم من القائمين عليها ، والاستثناء التنظيمي الأكبر هو ما يثيره جماعة الأنثروبولوجيين الذين يقفون بالتالي ساخرين من أي اتجاه للتغيير .

وقد شغل أكثر الجهد الذي يقوم به رجال العلوم الاجتماعية في ميدان التنمية بتحليل دينامية الجانب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وذلك بالبحث عن الوسائل الكفيلة بالتغلب على عوائق التقدم هذه ، ففي دراستهم لنظم زراعة الفلاح ، مثلاً ، كان وصفهم لما حدث في السنوات الأخيرة واتجاههم المحافظ ضد أي تجديد أو اختراع ، أنه سلوك عاقل تجاه الاوضاع الناجمة عن قصور البقن ( ويكس ، Weeks Bayliss Smith ، ١٩٧٧ ) في جدوى التطبيق النظري لهذه الاتجاهات ، فيقال ، وهو ما أراه ، أن تحليل الوضع القائم يؤدي ، أو يؤكد الالتزام بالوضع القائم . أما رجال الوضعية المنطقية والابنية الوظيفية فانهم يقفون الى جانب هذا الرأي المعارض . ويشاركهم في هذا من يعتقدون أن لكل الموارد طبيعية أو بشرية ، مكانها المناسب في السوق .

وهناك قلة ما زالت على يقين من مكانة العلوم الاجتماعية وحريتها وإن هذه المسائل لابد من مواجهتها بدراسة التغيير وعدم التغير على السواء . ولا أقل من التخلص من اللغو الزائد في الحوار إذا ما كانت النظرة الى القوى التي تصوق التغيير على أساس صلتها بالدور الذي تقوم به في حماية الأبنية الضرورية للنظام البيئي الذي تمتد له يد الانسان بالتنظيم ، فإن ما يرمى اليه العاملون يقومون في الحقيقة على تصورهم للمصلحة الذاتية على المدى القصير وال المدى المتوسط . ولا بد من أن تكون للنظرة إليها على أساس الدور الذي يؤديه العاملون في النظام الاجتماعي للإنتاج ، ولا أقل من أن يعملوا ، بوعي أو دون وعي ، على حماية الأساس المادي والبيولوجي لنظام البيئة ، والاشكالك المعروفة التي تمت تجربتها في ادارة النظام البيئي ، وهو ما لا يحدث دائماً ، إذ يترك اختبار القوى المانعة في أكثر الحالات الى هذه النظرة ، كما هي . وفي العلاقة بين التحولات الاجتماعية التي يشهدها المجتمع وادارة المجتمع للموارد ، ولهذا السبب الاصلاحى وحده لابد من أن يضطلع رجال العلوم الاجتماعية بالعبء الأكبر في توجيه وادارة النظام البيئي في كل ما يكتبون .

ولا تعد دراسة الحالة التالية مثلاً دقيقاً لتصوير المناقشات السابقة ، وإن كانت بعض ما يعرض له أي مؤلف في ثلوقت الحاضر ، وفي تناوله لها حين يتصدى بعض الأمور المنهجية التي طرحناها سابقاً ، فانها لا تعرض لنظام يواجه تحولات سريعة ، كما أن عوائق التغيير ليست من قبل ما تناولناه في الفقرتين السابقتين ، ولكنها تنبع من واقع القرارات السابقة وإن كانت دراسة الموضوع قد تبدو مفيدة في تصويرها للعلاقة المشتركة بين القوى المادية والبشرية ، ولأهمية التصور التاريخي . بالتالي .

## دراسة حالة

### العلاقة المشتركة بين العلوم

#### الاجتماعية والطبيعية

#### اتجاهات في دراسة النظام البيئي في جزيرة

#### المقدمة

لم يحقق اي من مشروعى « ماب » ، لليونسكو ، الذين يشترك فيها الباحث ، اى صورة من صور وحدة الانجازات التى ناقشناها فيما سبق ، وقد نقول أن هذا المقال قد جاء انعكاسا لفضله وانجاحها على السواء . ويفضى مشروع فيجي قدرا فسيحا من الاجراءات ، وقد حقق فى تنفيذه نوعا من المشاركة النافعة لأعضاء المشروع فيما توصلوا اليه فى أبحاثهم على اختلاف مجالاتها ( بروكفيلد ١٩٨٠ ) . وقام مشروع شرقى الكاريبي على قاعدة قوية من دراسات العلوم الاجتماعية ، ولأسباب مالية لم يستطع أن يستعين بالعلم الطبيعية انجوهية فى تخطيط مشترك . وعن طريق العلوم الاجتماعية استطاع أن يحقق نتائج متكاملة فى غاية الأهمية ، ولأن كانت لا تتفق مع هذا المقال ما لم تتحقق فى اطار النظام البيئي .

ويحاول الكاتب أن يقصر بحثه على جزيرة واحدة ، بسبب هذا الفضل من ناحية وبسبب اهتمامه بالمشكلة نفسها من ناحية أخرى ، أما المشكلة فهى مشكلة بيئة طبيعية مهترنة وإن كانت قوية ، وهى بيئة تغلبت عليها ظروف للتنمية على مدى الزمن ، وإن انفردت خلاله بزراعة غلة واحدة أساسية ، أما الجزيرة فهى جزيرة « سانت كيتس St. Kitts » ، فى مجموعة جزر ليوارد Leeward . وأما الغلة فهى قصب السكر ، وتكتفى هنا ببيان قليل من المراجع ، أما التفصيلات فنتركها لنشرة منفصلة ، أو نجلها فى تقرير المشروع إلى حكومة سانت كيتس ( مارشال وآل ، ١٩٨٢ ) .

#### جزيرة سانت كيتس

يتكون الجزء الأكبر من جزيرة كيتس من ثلاث مناطق بركانية ، كانت نشيطة خلال العصر اليوستينينى ، وقد بقيت أحداها فى نشاطها حتى زمن قريب ، وأكثر الجزيرتين ، رجايب الأكبر منها انضى نخسه بالبحث ، كان مغطى بالرماد المتساقط ، وقد انتهى سقوطه منذ أقل من أربعة آلاف عام مضت ، وهناك ، وبقي الكثير من اللحم حتى عهد قريب يلفح شمال الجزيرة . ومع هذا الكم الحديث من المواد التى تكون التربة فإن المنطقة الشمالية والوسطى من الجزيرة تعتبر نظاما ماديا واحدا تتميز به الحافة الشمالية ، حيث تقوم أنظمة صغرى فقيرة ومحدودة تتميز بمرتفعاتها المشابهة وأمطارها المتغيرة ، أما السفوح فقد هيئت للزراعة ، وتكون فى الوقت الحاضر نظاما بيئيا فريدا فى القطاع الأوسط أقامه الانسان وقام بإدارته أما البيئة الجبلية المحاطة بهذا الحزام فلم تخضع لغير القليل من فعل الانسان ، وكانت

الحدود بين الاثنين دائمة التغير على مدى الزمن ، والمرمى من هذا العرض المختصر هو شرح الجانب الإداري لنظام البيئته في هذه المنحدرات السفلى .

## النظام البيئي في المنحدرات السفلى

كانت الجزيرة أهلة بالوعول عندما جاءت طلائع المستوطنين الأوروبيين عام ١٦٢٣ ، ولا يعرف غير القليل عن اقامتهم وما كان لهم من أثر على الأرض والنظام البيئي الذي ساد تخومها البحري . وهناك بقايا من الأدوات المحارية عثر عليها في كثير من منحى الجزيرة على سطح الأرض أو تحت السطح ، ومن المحتمل أن يكونوا قد هياوا المنحدرات السفلى للزراعة وبأن كانت في رفع متفرقة ومتنقلة ، وليس هناك ما يدل على وجود نظام مكثف للإنتاج ، وسرعان ما فضى الأوروبيون على إيدل الجزيرة ، وبعد تجارب على عديد من المحاصيل انتهوا الى زراعة قصب السكر ، مسعينين بالجلاب العبيد من افريقية ، وكان ذلك عند منتصف القرن السابع عشر ، وفي منتصف القرن الثامن عشر كانت الزراعة قد امتدت الى المرتفعات ثم انحدرت الى قاع التلال ، وفي عام ١٧٢٢ كان هناك ٢٤٥ ضيعة ، لم تكن جميعها معدة للزراعة ، يقوم عليها ٢١٨ معصرة للقصب ( بيكر ١٧٥٥ ) . وفي عام ١٨٢٩ لم يعد هناك غير ١٤٩ ضيعة . منها ٢٣ لا تزرع ( محاضر البرلمان الانجليزي ١٨٤٨ ونضائل العدد خلال الاتحاد الى أقل من ٥٠ ضيعة بعد الحرب العالمية الثانية ثم هوى بعد ذلك الى ٢٦ ضيعة منتجة في بواكير العقد الثامن ، وعندما حلت الأزمة المالية بالصناعة قامت الحكومة بإدارتها حتى كان التأميم عام ١٩٧٥ . وأصبحت الضياع المتتان والخمسون الأصلية ضيعة واحدة ، الا أن صناعة السكر استمرت في سانت كيتس في حين اختفت من جزر أخرى عديدة ، ولم تعد أى جزيرة من جزر الكاريبي مقصورة على صناعة السكر كما هي في سانت كيتس .

وإذا كانت صناعة السكر قد بقيت في كيتس فلاسباب مادية . وإن كانت الأسباب المادية لا تفسر مجموعة من القرارات التي صانت هذه النوعية من الثقافة المتفردة . ففي بواكير القرن العشرين صدر قرار بالغ الحرج ، وفي أخريات القرن التاسع عشر أخذت صناعة السكر في كافة الضياع تعتمد اعتمادا متزايدا على المعاصر الميكانيكية ، ومع التقدم التكنولوجي للصناعة بلغت الاستثمارات المالية الواسعة في صناعة السكر حدا لا غناء عنه ، حتى قامت شركة في لندن عام ١٩٠٩ برأس مال ضخم تشهد استثمار أموالها في صناعة السكر بكيتس ، وحصلت على سند يكفل لها توحيد الصناعة فأنشأت مصنعا واحدا كبيرا يغطي إنتاج الطرف الجنوبي من الجزيرة ، ومدت خطا للترام لنقل أعواد القصب ، وتم إنشاء المصنع عام ١٩١٢ ، وفي عام ١٩٢٦ زيد ليغطي كل إنتاج الجزيرة ، ومد بها شبكة من السكك الحديدية لنقله الى المصنع (سولبرى ، و ، آل ، ١٩٤٩) . ولم تقم مثل هذه الصناعة المركزية في جزيرة أخرى . وكان المصنع في كافة الأحوال يغطي كل إنتاج الجزيرة من القصب ويفرقه ، وأصبح منذ ذلك الحين هو الهدف الأول للحكومة لدعم هذه الصناعة وليبقى المصنع على المستوى الاقتصادي المنشود ، وحتى يومنا هذا لم يعد هناك ما يزرع غير قصب السكر ولا تتحول الأرض عنه الى زراعة أخرى دون إذن من مجلس الوزراء .

أما تربة المنحدرات السفلى الحادة فلا تصلح لغير زراعة قصب السكر ، ولم تكن ثمة صعوبة في استخدام الآلات التي تجرها الحيوانات في البداية ومن بعدها في استخدام الجرارات الميكانيكية في المنحدرات السهلة ، وقد غدت العمالة مشكلة في سان كيتس بعد تحرير العبيد عام ١٨٣٤ ، وكان على الزراع حتى قبل ذلك أن يتوخوا الاقتصاد في العمالة ( هال Hall ١٩٧١ ) ، وكان من آثار عهد الرق ما قامت به جماعات العبيد من حفر الأراضي في دوائر مرتبة لشتلة القصب تحيط بكل منها حافة تحافظ على التربة وعلى الماء ، أما في الأراضي المنخفضة في الجنوب ، وهي من أكثر المناطق رطوبة في جزيرة جافة نسبيا ، فقد اقيمت مكدات تمتد الى أعلى بالمجاري المائية الداخلية بين كل غور جاف وآخر ، وإذا كانت تعرضت للتعرية فإن معالمها زالت ظاهرة على الأرض ومن المسير رؤيتها عن طريق الصور الجوية وهي تمتد صعدا الى مناطق قد تعرت من غاباتها ، وأصبح العمل فيها غير يسير تحت ظروف اقتصادية صعبة وقلة في العمالة خلال اقرن التاسع عشر ، وانخفض مستوى الزراعة ، كما انخفضت زراعة القصب أيضا . وقد أدى حلول الحيوان محل الانسان في العمل الى وجود حظائر للسياخ (البليدي) زودت التربة بالمواد العضوية المخصبة ، واستمرت الحيل تدوير المعاصر حتى حلت الآله محلها ، وتفاقت تعرية التربة والتحات ، وإن كانت حراثة الأرض في العقد قد أخذت تخضع للطريقة ( الكونترات ) ، وحين أعيد تشخيص خصوبة التربة في العقد السابع ( لانج Lang وكارول Carroll ، ١٩٦٦ ) وقد وجد انها متوسطة الخصوبة بالنسبة لما كان قبل مئتي عام ، وكانت هناك مساحات واسعة من المناطق السيخة الرمدية عاقت الأمطار عن إزالة الفضلات الدقيقة منها وغسل الركام عنها ، ثم حلت المخصبات الصناعية محل « السياخ البليدي » وأخذت الميكنة تم الزراعة وازدادت الحاجة اليها مع نقص العمالة وقد وصلت نسبتة الى ٤٠٪ من العقد السادس الى العقد الثامن ، وتم سحق المخلفات العضوية في التربة بحراثة الأرض حراثة ثقيلة ، واحتلت عوامل التعرية والتحات بؤرة المشاكل ، وبخاصة بعد زيادة مساحات زراعة القصب بعد التأميم فانشئت وحدة صغيرة لحماية التربة عام ١٩٨٠ .

أما المشكلة التي حفلت بأعظم اهتمام فلم تكن تعرية سطح التربة ، وانما كانت زيادة المساحة الرأسية لهذه الأجزاء المربعة العديدة من الأخاديد التي تشطر المنحدرات السفلى ، وتعد ضائعا كبيرا من الأرض كما تعوق مد الطرق وبناء البيوت ، وإن لم يجد جديد على هذه المشكلة .

وتعان كيتس من عدم وجود مورد دائم او حتى فصل للمياه الا ما تمدها به التنايب في أماكن قليلة من الجبال وهي مصدر حيوي من مصادر المياه فيها ، والأخاديد الجافة التي تمبر للمنحدرات السفلى هي التي تحمل المياه بعد مطر غزير من الجبال ومن الحقول الى الحوضان وفقا لجداول تقسيم المياه ، وتتفاوت فيما بينها في امداداتها من المياه ، أما الأخاديد القائمة فانها ترتد وتنتهي الى ذلك النظام الموغل في القدم من القنوات العديدة التي تم اعداد خرائطها عن طريق التصوير الجوي ، ومن الأخاديد الحديثة ما تم حفره داخل الأحواض المردومة من نظام انقنوات القديمة الراسعة ، والبعض الآخر لا يمت الى هذا النظام البعيد بصله ، ولعلها سبقت وجود الانسان ، فمعالمها غير واضحة ولا تظهر الا من خلال الصور الجوية ، وكان لهذه

الأخاديد جدوها في عصر الأيائل فقد وجدت صور الأيائل على جدران الكهوف إلى جانب بعض المخلفات الفنية الأحداث ، فقد أدى المصورون الأيائل فيما بين عام ١٧٠٠ وعام ١٧٢٠ اهتماما بالغا بالأخاديد مع أنهم لم يهتموا إلا برسم خرائط الجبال حفاقي الجزيرة ، وقد تم الكشف عنها تفصيلا بعد تنقيح المخطوطات التي تكشف عن المتغيرات الحديثة في أول مصور طبوغرافي دقيق ( رافيل Ravell ١٧٧٥ ) ، وفي هذا الوقت لم تلق من العناية على الأقل أكثر مما تلقاه اليوم ، ومن المؤسف أن أكبر خريطة للجزيرة تم إعدادها ( ماكماهون Mac Mahon ١٨٢٨ ) ليست أكثر من خريطة مساحة للملكية الأراضى وإن كانت لنماذج الأخاديد تبدو في حدود المساحات داخل ملكيات الأراضى . وإن كانت تختلف عما هي عليه اليوم . وإن كانت اختلافات ضئيلة من ناحية الامتداد والسعة واتصل التغير ، وإون كانت التغيرات الجوهرية ، سواء في القاع أو الحوايط ، قد حدثت في أواخر عام ١٩٨١ ، وكان عاما ممطرا بصورة غير عادية ، وكان نديرا بمشكلة تظهر وتخفى ، ويختلف أثرها تبعاً لسقوط أمطار غير متوقعة . إلى جانب تعدد طرق الزراعة ، تبعاً لتعدد وسائل التكنولوجيا والصناعة . وقد اختلفت بالتالى حالة الصناعة مع اختلاف الحالات الخارجية لتسويق السكر وتوفير راس المال والقروض للصناعة واختلاف الحالات الداخلية للعمالة ووسائل تشغيلها .

وهناك مشكلة أخرى ، هي مشكلة امدادات المياه ، فجزيرة كيتس جزيرة جدياء ، واحتمالات الجذب كبيرة ، والمطر قليل حول العاصمة في جنوب الجزيرة ، وهناك تسع ضياع في هذه المنطقة لم تنتج غير ربع انتاجها العام في السنوات الأخيرة ، وتواصل انتاجها إلى حد كبير خلال العقد السابع وبواكير العقد الثامن ، ففي تلك الفترة هبط انتاجها من القصب إلى معدل يقل كثيراً عن حاجة الصناعة ، وفي سنوات القحط الزائد لم يحقق عدد من الضياع في نصف السنة التي يتم فيها جني المحصول إلا أقل من المعدل العادى بواحد أو اثنين ، إلا أنها تستعيد قدرتها سريعاً عند نزول المطر : فزاد انتاجها ما عدا ضيعتين إلى أكثر من المعدل العادى في السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٨١ ، وأدى ذلك إلى التفكير في ضرورة رى الجنوب الشرقى من الجزيرة . بعد فترة طويلة من الاهتمام الوئيد بدأت محاولة فعالة عام ١٩٧٩ ، وعندما تم وضع خطة لموارد المياه المحدودة في الجزيرة عام ١٩٧٤ . تم تمويلها عام ١٩٨٠ ، لم تلق بالا إلى مسألة الرى ، وإن أبدت اهتماماً بالغاً بزيادة التصنيع والسياحة في المنطقة الجنوبية الشرقية التي تتعرض للجفاف والتي تتعرض للجفاف والتي تضم ٤٢٪ من مجموع سكان الجزيرة ، وما من قرار لرى زراعة قصب السكر إلا وعد تلك الخطة لنوا غير مقبول ، ما دام الطلب يتجاوز الوضع القائم في جنوب الجزيرة ، ومن المحتمل أن يصدر قرار آخر لاحق ، لا يعطى المكان الأول للصناعة السكر قدر ما يعطى للرى .

## أثر المسائل الكبرى في مجال العلوم الاجتماعية

ومن وراء هذه التنمية تقوم المحاولات لتغيير النظام الاقتصادي الذى بدأ خلال العقد السابع . ومع الاعتماد الكلى على صناعة بعينها فإن أول ما يقوم به أصحاب القرار من الحكام ، سواء خلال الحكم الذاتى أو الاستقلال ، هو العمل على تنويع

المصادر الاقتصادية ، ومع ان هذه المحاولات لم تؤد الى أى زيادة حقيقية فى حجم الناتج القومى العام فانها أدت الى قيام قطاعات صناعية وأخرى سياحية وإن كانت ضئيلة الا انها بدت ولها فحواها البارز ، فقد تعددت نوعيات العمالة مع تعدد وزيادة مطالب العمالة الحكومية الى جانب الاستثمارات الناشئة التى كانت تستثمر من قبل فى صناعة السكر . وترجع هذه التغيرات الى النظرية الكلية للتنمية التابعة والمشروعات الاستكفاء الذاتى والاستقلال الاقتصادى بهذا التنوع الذى أصبح طابعا عاما للعدد الأكبر من الدول النامية ، الا ان التحول عن الاهتمام بحجم الموارد كانت نتيجة محلية ولم يعرض هذا الاهتمام للماء .

وأخيرا فإن هناك تغيرا هاما فى التصور العام لحاجات الحياة وطريقة الحصول عليها . وادت الى نقص بارز فى معدل المواليد منذ اواسط العقد السادس والى عجز فى العمالة الزراعية والى زيادة الهجرة . وادت من ناحية اهم ، وهو أمر يسير على اهالى كيتس ، فان لكل منهم قرابه فى الخارج ، فى المملكة المتحدة وفى الولايات المتحدة وكندا وفى كل مكان آخر . وكان من آثارها القضاء على كل ما ترتب على حقبة الزيادة الطبيعية للسكان فيما بين عام ١٦٤٠ ، وعام ١٩٦٠ ، وبقي تعدد الجزيرة من السكان ثابتا . الا ان النتيجة اتمالية هي التخفيف من ضغط السكان ، ولا نقصد الضغط الناجم عن تركيب السكان ، على الجزيرة ، فضلا عن تحول التفكير فى الموارد بعيدا عن الزراعة ، ولم تعد الأرض مصدرا للمعيشة كما ترى طبقة البروليتاريا بوجه عام .

#### مناقشة

وماك مثلا وإن كان بسيطا ، فى هذا المجال الذى تحوضه فى مناقشة للنظرية والطريقة فى تطبيق العلوم الاجتماعية على دراسة نظام البيئة ، فإذا اتخذنا ادارة النظام البيئى فى المنحدرات السفلى فى سانت كيتس فاننا نرى نوعا من الاستمرار على التقيد بالحصول السائد الذى بقي كثيرا من التأييد بالرغم من التغيرات الأساسية الكبرى ، هذا فضلا عما يهددها من النتائج المتوقعة للمتغيرات الأساسية الكبرى ، هذا فضلا عما يهددها من النتائج المتوقعة للمتغيرات البنائية الحديثة ، وقد استمرت الصناعة التقنية لقصب السكر بكل ما تملك من قدرة وكفاءة فى استخدام الأسلوب القديم لاستخدام الأرض فى ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية مختلفة تماما ، مما كان سببا فى تعرية الأرض وتجريدها وما صاحبها من مشكلات وفضلا عن ذلك فان الموارد اللازمة للتنمية التالية قد أصبحت مهددة بهذا الوضع فى كل مكان من ناحية التصور العام ، وهو تصور لم يعد يلقي بالا الى الصناعات القديمة . اما القرارات القديمة التى وضعت لدعم تلك الصناعات وكفائها فقد استمرت فى دفعها ، فى غيبة البدائل التى يمكن أن تحل محلها ، وكان البديل لكثرة من الناس هو الهجرة الى الخارج .

وليست كل نقطة مما تناولناه آنفا فى اطار العلوم الاجتماعية مما يتفق فى تفسيره مع اتجاه العلوم الطبيعية ، وإن كان كلاهما ضروريا للنظرة الكلية . وقد صان النظام البيئى العام بناءا طبيعيا وعناصره الأولية ، الا ان طبيعة العمليات التى أدت الى التحول وكانت سندا لها قد تغيرت تغيرا جذريا ، ومع كثافة هذه التغيرات وسرعتها ، فان العناصر لابد أن تتعرض للخلل . وهناك الكثير مما يقال عن « التحرر من السكر » وان بقيت تلك العناصر سائدة مستمرة ، وخاصة استثمارات قصب السكر . والدليل عليه بقاء النظام البيئى فى المنحدرات السفلى فى سانت كيتس ، فهى القول الفصل الشائع لكس ما يقال (Plus c'est la meme chose, p'us Cachange)

## خاتمة

### الاستخدام البشرى لتنظيم البيئة

وقد يكون هذا المثال بدوره تبريرا لرفض استخدام الانسان للنظام ، من ناحية الارتباط بنظام البيئة الطبيعي كوسيلة للتدخل بين اتجاهات العلوم الاجتماعية والطبيعية ، ويؤكد هذا الرخص الى الخاتمة التي اسلدا ، والتي تحمل للاجانبين على اتخاذ نهج اخر ، وتعد جزيرة تيتس الى حد كبير نمطا فريدا للاستخدام البشرى والطبيعية للبيئة ، باشراف مجموعة عامة من اصحاب القرار يخضعون لقرارات تصدر من منظمة دولية أكبر ، فالنظام الطبيعي للبيئة يتعدد ويختلف ، فاذا ما تمت معرفته على اساس استخدام الانسان ومحيطه وما يحويه من نبات وحيوان أمكن تجميعه في اربع حالات يمكن أن تضاف اليها حالة خامسة هي حالة المنطقة الحضرية . ولذا من هذه الحالات ادرج أو الخمس فحواها من التحليل وفقا لاتجاهات العلوم الاجتماعية والطبيعية على السواء ، فاستخدام السكان لهذه الحالات البيئة الأربع يختلف اختلافا بينا ، كما أن للقرارات الاساسية تأثيرها على السكان وعلى المحيط معا ، حيث تختلف الادارة من مكان الى آخر وتباين ، هذا الى أن الفواصل بين الانظمة البيئية قد تغيرت على مدى الزمن ، وإن بقي وجودها المتميز قائما ، وقد لا تكون تلك هي الحالة القائمة في الواقع الحقيقي ، ففي كثير من بقاع العالم ظهرت أنظمة بيئية جديدة منها ما هو فسيح المدى ومنها ما امتد واتسع ، ومنها ما اختفى ، وهذه الحقيقة وإن دعت للتحليل لا تستطيع أن تخلل الحوار ، بمعنى أننا اذا قمنا بدراسة الانسان في النظام البيئي أو في المحيط الحيوى فإن التوزيع الفراغى لنشاط الانسان قاعدة صالحة للتصنيف ، فاذا تناولنا كل الأنظمة البيئية الطبيعية كلا منها على حدة ، والاستخدام البشرى فيها ، فاننا نهمل الحاجة الى اطار معروف للتحليل ، ولا تسمح لأى تكامل وغاية ما أنشده تعريف هو ما تناولته بالترح الوافى عن الاستخدام البشرى للنظام البيئي ، ومستوى الحل الذى يتفق عليه اتجاه العلوم الاجتماعية والطبيعية ويتكامل معه ، والعمل على المستوى اللائق للحل مما يتدرج الى الجماعة والى المعيشة والى الفرد من جانب العلوم الاجتماعية ، والى وحدة الأرض (كريستيان ، ١٩٥٨) ، والاخشاب والأميجة ، والشسعب المائية ، والبرك من جانب العلوم الطبيعية ، كما هي فى الدراسة الأصلية الكلاسيكية لنظام البيئة فى علم البيئة ، فاذا كان حقا أن تطبيق الطرق لتقديرية العلم البيئة فى العلوم الاجتماعية كان على مستوى الجماعة ( رابا بورت Rappaport ، ١٩٦٧) فقد عرف أن امتداد العمل على هذا المستوى الى المجتمعات التى تتميز بوحدة النظام فى الفراغ القومى له صورته المبنية أكثر مما له من قيمة تحليلية ، ولا يعنى هذا القول أن العمل على هذا المستوى الرفيع من الحلول لم يعد ضروريا ، أو أن من العسير الوصول الى معايير للتكامل على المستوى الأدنى من الحلول ، كمستوى الكائن الحى ، أو مستوى الأقليم أو للجزيرة ، فاذا قيل أن محاولة اقامة جسور بين العلماء الذين يعملون وفقا لطرق شتى عديدة تجد المزيد من البرون بالعثور على مستوى من الحل له فحواه فى كلا الجانبين ، وله صلته بالهيكل التعليمية المطروقة للتحليل ، فانه يبدو أن التعريف بالانظمة البيئية على أساس الاستخدام البشرى منذ أخذ التغير مداه مع الزمن يحتاج الى البعد الزمنى فى التحليل وهو ما يمكن أن يكون أداة بالتالى لدراسة التفاعل بين العنصرات المختلفة ، ويمكن أن يكون أداة طيبة للتكامل أكثر من تلك الأنظمة المتنافرة التى ترسخت حتى اليوم .

# صورة علم البيئة العلاقة الإنسانية في بحوث البيئة

## المشكلة

تزايد الاهتمام العام بالبيئة خلال العقود الثلاثة الماضية ، وتعرض علم البيئة لضغوط لخدمة أهداف جديدة ونظرا لأنه نابع من علوم الاقتصاد الزراعى وعلم الحيوان فقد أعيد التقويم حتى لا يقتصر على الانسان فقط بل يشمل كل مجالات التفاعل بين الانسان والبيئة

وازدادت الحاجة الى وضع العوامل الانسانية فى الاعتبار بشكل كبير لدرجة ان العلمين المعنيين لم يتمكنوا من معالجة الامر مما أدى الى نوع من الاحباط بين العلمين والمخططين والديرين المعنيين بالمشكلات العلمية الخاصة بإدارة المواد وخاصة في المرافق المرتبطة بالتنمية ولقد تضررت ظروف الحياة الانسانية الاجتماعية والتكنولوجية تغيرا سريعا لدرجة أنه على الرغم من القرائن الاجتماعية لأبحاث العلوم فضلا عن التكنولوجيا والمعينات الوقتية قد تغيرت هي الأخرى ، فان معدل التحديث الورائى والفلسفى عند وضع أنماط المشكلات والابحاث قد تدهور بدوره فالابحاث النوعية والبيئية قلما توضح أى ادراك للمعرفة المتراكمة عن عمليات التقدم الاجتماعى والثقافى خلال المئة عام الماضية ، وحينما يحدث ذلك فمن النادر أن تتكامل هذه المعرفة مع ما وضع من العمليات الطبيعية ، أو معنى آخر



## الكاتب ، بريانت سيونر

أستاذ مشارك في مصلحة الانثروبولوجي وخبير في متحف جامعة  
بتمسلفانيا . وكان المستشار الاول مؤتمر الأمم المتحدة للتغير،  
وعضو الاتحاد الأمريكي لتنمية العلوم . ومن مؤلفاته :  
الدراسة الثلاثية للبدو والرحل ١٩٧٣ ، التغير والتنمية  
( الناشرة هـ س مان ١٩٨٢ ) والبيئة والتنمية ١٩٨٢ .

## المترجم : نوران حسين النجار

المترجمة بوزارة الخارجية وقد عملت بمركز اعلام الأمم المتحدة  
بالقاهرة ومنظمة المفو الدولية بلندن .

على الرغم من أن علم البيئة قد أعيد تعريفه فهو من الناحية العلمية قد تغير في  
البحث لدى الباحثين دون تغير ، الحقيقة الواضحة التي برزت هي أن التقدم الذي  
حدث في مجال دراسة خبرات الانسان ونمط الحياة الناجم عن السالب  
وافراضات مختلفة لم تلق الاهتمام الكافي ولم تؤخذ في الاعتبار ، وكما هي العادة  
في الأعمال الفكرية عامة طرحت هذه المشكلات الفلسفية على أسس تنظيمية غطت  
ما عداها كانت نتيجتها أننا أصبحنا نتكلم عن الموقفات الأساسية للدراسات  
العلمية ، ومهما يكن من أمر فقد حدث بعض التقدم في تفسير العديد من  
الاهتمامات في مجال الدراسات البيئية والانعكاس التخطيط والتنمية المتطورين في  
هذا المجال عليها ، وعليهنا ان لا ينالنا الاحباط نتيجة الاصوات العالية الذين  
يتألقون في الحماسة وينساقون الى التفكير في أن الأمور انتهت الى الأسوأ نعم أن  
الحقيقة أن معدل التقدم هو وحدة الأمر الذي لا يرجي ، وقد خصص هذا الموضوع  
للاسهام في إبراز هذه الحقيقة إذ يتناول القرائن الانسانية في دراسة علم البيئة  
من ناحيتين : الهدف الانساني لسكان من ناحية وللباحثين من ناحية أخرى ، ومازالت  
بصدد الحوار في أن الاهتمام الضئيل بشتى العوامل الاجتماعية والثقافية ليس وفقا  
على الإطار العام للدراسات البيئية ولكنه يحكم على أهميتها وفائدتها وساقوم بعرض  
هذه العوامل في ثلاثة أمثلة لمختلف أنماط القرائن الاجتماعية .

## المضمون الانساني

نزايد الوعي بتغير البيئة وأبعادها وأخذ في الانتشار منذ العقد السادس حتى  
بداية الثمانينيات في واسط العقد الثامن مع الإدراك التام للآثار والتساقط الناتجة عن  
الاجتماع ، كما شهدت هذه الفترة ايضا معدلات من التغير الاجتماعي فضلا عن التفكير  
الاقتصادي والسياسي شملت العالم اجمع ولم يسبق لها مثيل من قبل ، هذا الى  
جانب النمو الاقتصادي والقلق السياسي مما يشجع على أقصى بلاد العالم بواسطة  
وسائل الإعلام الحديثة والمسموعة التليفزيون والراديو تقدر في ضوء الظروف  
المحلية كمعاون انساني للتفاوت الكبير والاحتياجات من جانب واحد ، وقد أصبح  
الناس تدريجيا مدرسين لمختلف أساليب العمل والاتجاهات وللمعدلات التغير السريعة  
نسيبيا في مختلف اجزاء العالم او في مجتمعاتهم وايضا للمعدلات التغير الواضح  
في فترات قصيرة نسبيا ، ويصل هذا التغير الى الناس في بلادهم مباشرة وأسرع من  
ذي قبل . وحسبما تهدد اقيم الراسخ ونثار الأحاسيس تفرض علينا غالبا أساليب  
ليس في مقدورنا أن نتجاهلها سياسيا او أن نرفضها كلية ، وتحت هذه الظروف  
تضعف مسروعات تغير البيئة الطويلة الأمد قبل استخدام التجربة الاجتماعية ،  
فعلم البيئة بمفهومه الواسع هو الصلة بين المجتمع البشري وبيئته الطبيعية ، او  
بعبارة أدق هو دراسة هذه الصلة ، وبهذا يصبح مختصا بموضوع متميز يلقى  
الاهتمام البالغ بصورة دائمة ، الا أن الحوار والبحث والتعليم التي نتجت عن هذا  
الاهتمام من خلال وثائق المتقنين لدوائر حتى وقتنا الحاضر استند الى مراجع مختلفة  
الأساليب بناوت من ارجل مختلفة لدور الانسان والتغيرات وتوزيع هذه المسؤوليات  
بالنسبة لمراقب الأشياء ، وللكثير من الموضوعات يلقي المزيد من الاهتمام والتمييز .  
وفي مجال التعميم يوجد عدد من الاحتمالات ، وفي النهاية نرى أنفسنا نرى  
نحن بنى البشر عبيد للطبيعة او سادة لها ، ويمكن أن نكون رؤساء للخدم ونستطيع  
أن نتحمل أعلى درجات المسؤولية ، ويمكن أن نكون شركاء للطبيعة في أعظم صورها ،  
أو نستطيع ان نرجع الى الله أو الى الاجيال المقبلة وأن ننتفع بالطبيعة لكي نحدد  
الفروق وننظم المجتمع لنضع أنماط التباين في الثروات والنمو لتوصيف التفاوت  
في ضوء ظروفنا الحالية ، والأمثلة على كل من هذه الحالات نجدها في تاريخ وصف  
الشعوب البشرية وعاداتها وأخلاقها ، وعلى الرغم من أن هناك مجتمعات معينة تميزت  
عليها هذه الصفات من اليسير التوصل الى الموضوعات الأخرى في مختلف المستويات  
الاجتماعية ، وأهداف هذه التأثيرات ليست واضحة تماما في علم البيئة الانسانية ،  
وسوف نتضح حينما ننظر اليها كوظيفة لا من منظور العمل التاريخي والثقافي  
فقط ولكن في إطار الأوضاع الاجتماعية أيضا ( بامبور ١٩٧٤ ص ٣ - ٤٠ ) .

ان تصور الانسان للطبيعة هو نتيجة تأثير البيئة على الفرد في المجال الاجتماعي  
والطبيعي وهي متعددة الجوانب وقابلة لتقسيم لشمولها ، وفي أحد الأبعاد المتطرفة  
للتعقيد الاجتماعي يشاهد هذا الانقسام في المقاطعات التي تضم مجموعات صغرى  
من الذين يزاولون الصيد وجمع الغذاء ولا يقومون بعمل انتاجي ويعيشون في تراكب  
تام على الطبيعة ( والى عهد قريب ) مثل البوشمان في بتسوانا والسكان الأصليين  
في أستراليا والزنوج في بعض المناطق الاستوائية في جنوب شرقي آسيا وأواسط  
أفريقية والاسكيمو في المناطق القطبية ، وهم الذين اتخذناهم نموذجا لتقويم الأوضاع  
الاجتماعية في العصور المتوسطة .

ومن ناحية أخرى نحن معتادون توجيه الأفراد لربط الحقوق بالموارد الطبيعية في اقتصاديات الصناعة الحديثة حيث يتفاعل الإنسان مع الظروف الطبيعية التي تتعارض مع المنظمات التكنولوجية المعقدة ، ومن خلال هذا الربط توسع الخطط المتسعة للمرد والمجموع عن الظواهر الطبيعية . ومن خلال هذا المستوى توجد اتجاهات رمزية مماثلة لذاتية الفرد والجماعة تسود على الظاهرة الطبيعية كالطوطم Totem عند البدائيين القدامى والتماثيل عند فرق الكشافة و ررق الجيش ( لتون ١٩٢٤ ليفي ستراوس ١٩٧٢ ص ٧٠ ) ، في حين تقوم علاقات بالطبيعة في الأديان الكبرى على اختلافها كالديانة الشنتوية في اليابان والبروتستانتية - ومن خلال التاريخ كلما توسع المجتمع وازداد تعقدا أصبح من المتوقع أن تتجزأ البيئة الطبيعية بحيث تتوافق مع فئات المجتمع مما يجعل من اليسير تصنيفها وتدعيمها ونستشهد بما ذكره جرتير ( ص ٩٣ ) .

ان إحدى الوظائف الطبيعية كما يراها العقل البشري هي تقديم المواد لبناء أنماط الناس للمجتمع الثقافي واجتماعي للإنسان . وبهذا نستطيع ان نتوصل الى معرفة ما الذي يتفاعل مع غيره من هذه العوامل . والوظيفة الرئيسية للطبيعة كمنظم للمجتمع الانساني وغير المدركة الإدراك الكافي تتدخل في تعاملنا مع وظيفتها الأولى وهي توفير الموارد . وفي العقود الحديثة يتزايد معدل التغير الاجتماعي في المجتمعات الصناعية وخاصة في الغرب الذي يتجه نحو التحرر في مجال العمل والبناء ( بمعنى التمسك بالمعايير التقليدية السلوكية ) . وواكب هذا التغير الاجتماعي زيادة الاهتمام بالطبيعة . ان الضعيف يتهم القوى بتلويث البيئة . تهتم المؤسسات العلمية العالم بالتقليل من شأن موارد العالم من خلال عدم انترشيد او على الأقل للتوقعات المضللة لاستراتيجيات الانتاج .

ووجود التلوث وعدم الاهتمام بعلم البيئة لا يحتاج الى التساؤلات واذا نحن نجاهلنا الأبعاد الثقافية والاجتماعية لهذه الحقائق فنحن بذلك نقلل من قدرتنا على استخدامها . نحن نختار صورة البيئة بمحض ارادتنا فلا نرى الا ما نقره عقولنا وتسلب عليه الاضواء وهو يعتبر العائد المتكامل لتجارينا الشخصية وتكويننا العقلي .

والخطوة الأولى تجاه اختيار المعرفة الخاصة بالمجتمع توجد في اقتناعنا بأن العمليات الاجتماعية لا يمكن استيعابها وإدراكها تماما من خلال المصطلحات الطبيعية أكثر من إدراكها عن طريق العبارات الاجتماعية .

وقد اشتركت هاري دوجلاس في توضيح هذه المشكلة بصفة خاصة فكانت كتابتها فعالة ومؤثرة وتضم للكثير من العبارات المختارة ( دوجلاس ٧٩٧٥ ص ٤٧ - ٢٣٠ ) .

نحن بعيدون عن ان نكون المدينه الأولى لكي نؤمن بأن بيئتنا تتجاوز مرحلة خطيرة . فمع البيانات القبلية تحوطها الأخطار ، وليست هذه الأخطار متشابهة ، فنحن في الوقت الحاضر مهتمون بالانفجار السكاني ، وهم غالبا يقلقهم نقص السكان . ولكننا نلقي التبعة على المبررات التي يتخذونها ، وما تواجهه البيئة الانسانية من مخاطر تسود كل مكان هو نتيجة حماقة الانسان وحده وبخله ، فالوقت والمال والايمان بالآله والطبيعة بهذا الترتيب هي الورقة لأربعة في العالم التي يدور صونها لتفوز بالناظرة .

وأقصى مشكلاتنا هو قصور الوعي الانساني مما يعد نذيرا بالخطر ، وهذا يوضح  
إذا نحن لا نكثرث بعلماء البيئة • كما يوضح قصور المبادئ ، والآراء المتميزة ،  
ومن السهل أن نفرق في مخاوف التلوث ، أن المجتمع تميز البيئة بالفكر • ويرون  
المجتمع تظهر المخلفات الرديئة غير المتسقة وتنتشر السموم في الهواء والماء وتلوث  
الطعام ويطير المناظر الكريهة في الأفق ، وانتشار التلوث في كل مفاهيمنا يحطم  
أرادتنا ويوفعنا في شرك الشياطين والساحرات ، وأي ثقافة قبلية تختار هذه المخاطر  
لتسليح الدوافع ومنع إقامة الحدود الفاصلة للتحكم فيها ، فهي تسمح للناس بأن  
يعيشوا قانعين وسط مئات المخاطر التي يجب أن تثير فيهم الرعب لأنهم لا يفكرون  
بصورة سليمة ولا يستخدمون ذكاهم • أن المبادئ المتميزة تنبع من البناء الاجتماعي ،  
والمجتمع الذي لا يقوم على قواعد سليمة يجعلنا فريسة للرعب والفزع والشر ، وواجبنا  
أن نسلم بأن البيئة قطاع ومساعد لنمط معين من المجتمع وأن قيمة هذا النمط  
الاجتماعي تتطلب الدقة وإمعان النظر كما فعل عند العناية بتقنية اللبن والهرس  
والماء •

ولدينا على خلاف المجتمع القبلي القدرة على الإدراك الذاتي ، إذ أننا نستطيع أن  
نقرر تصورنا إمام للبيئة لأننا نملك القدرة على المقارنة بين معتقداتنا ومعتقداتهم •  
كما أننا نملك آفاقا أبعد للشخصية والمعرفة الذاتية •  
وتبرز هذه التصورات من خلال تفسير للطبيعة الانسانية اذ يرى الانسان  
مشروعا وواضعا للنظام ومبدعا شريفا متصفا ، يركز نظامه حول نفسه بأي ثمن ، وإن  
كان الثمن هو التخریب الذي يتصف به في النهاية •

فالنظام قائم على التفتت ، وتنظيم المعرفة لديه يقوده حتما الى اقامة الفواصل  
بين نظمته التعليمية ، وما يديره عن الإدارة يؤدي به الى الموقفات البيروقراطية ، وتلك  
القاعدة السياسية القديمة فرق تسد • ما هي في أبسط صورها الا تحول واضح  
مقصود لعملية هي شعورية هي حماية التفرقة والأجر ، فما من خبرة من خبرات حياتنا  
الا وتخضعها للامر والاختيار المتعسف للمعنى الذي تختاره لها ، وإن كان هذا التعسف  
أكثر تنظيما في العلم وإن كان لا يشر بدوره أكثر من تصور متعدد المعاني ، والقصور  
غير المتخصص أقرب الى التعميم منه الى التقنين وإن خلا من التعسف في تجسيده  
الميدان المقرر للمران التعليمي الا ما ينجم عن هذا التباين من تناقضات لا يعد  
ماتزورة سلبيا ونحن في ميسيس الحاجة ليتخذ من الوعي الاجتماعي حافزا لقدراتنا  
الأمرة لتكون معنا لا علينا •

وقد قامت ماري دوجلاس ١٩٨٠ بتطوير أفكارها وعرضها عرضا شاملا بقصد  
أن تكون نظرتنا للطبيعة على صلة بطبيعتنا البشرية وكيف يتسنى للاثنتين معا  
( وإن لم تشرح كيف يتم ذلك ) أن يتوصلا في مضمار الظروف الاجتماعية ، إذ أن  
نظرتنا للطبيعة البشرية تتأرجح بين تقيضين : نفترض في أحدهما « على رأي هوبز »  
أنه مختل ، فالمجتمع لا يندفع الى العمل ما لم تحكمه أوامر معروفة من خلال  
المؤسسات ، سواء كانت مؤسسات دينية أو سياسية ، أما الآخر فأننا نرى روسو  
أن الفرد قادر على أن يقوم بكل ما يحتاج اليه المجتمع من تنظيم دون أي عون خارجي •  
ومن الواضح أن هذين التقيضين يتلازمان في الظروف الاجتماعية لحضارة مدينته ،  
ويتجاوزان الحدود غير القانونية والمواجز النفسية ، وبعبارة أكثر حداثة  
أنهما متلازمان في السلطة المركزية والسلطة القابضة ، فالفرق من السكان

الذى يفقد ثقته بالمؤسسات القائمة تراه يطرح هذا اللبس على المحيط القائم ويضنى به ، ويلقى أسباب المشكلات على عاتق الناس الذين يتباينون اجتماعيا وثقافيا ، ففي البدايه وصمت أعمالهم بالفضلال وعدم التعقل ، ولكن ما أن بدأ العقد الثامن وبدا الاهتمام بالعامل البشرى حتى أخذوا يلقون اللوم ( بشئ من السخاء ) على الضغوط العادية من جانب المؤسسات وعلى التركيب الاجتماعى عندما أدركوا أنها بعيدة عن الناس أنفسهم ، وانها تحول بينهم وبين الاستجابة الفعلية والتكيف مع الأفكار والفرص الجديدة البادية ، مع أن فكرة ضغوط المؤسسات تمثل التحرر من القواعد التكنوقراطية لمكنون التنمية ، وأيضا تكون فليست غير خطوة رائعة للتقدم مادامت سلبية ، ففضط المؤسسات فكرة لا وجود لها الا فى أدمغة الباحثين ممن يتصورون المشكلات البيئية لا تقوم الا على العناء الاجتماعى وأى خطوة أكثر ايجابية فى العمليات الاجتماعية التى تبدو من الناحية البيئية خالية من الحياة هى أكثر قواما للفرص البناة ، وهى جميعا تعتمد على القروض التى يقوم عليها البحث

وتعدنا النظرة الاجتماعية المركزية لمارى دوجلاس ودور كيم بصفة خاصة للعلاقة بين الناس والمحيط لتقبل الظاهرة الحاضرة . ظاهرة الانهماك الزائد بالمحيط ، كما تحذرنا من كل ما يبدو على صلة بها اذ من المحتمل أن يكون هو الآخر الى حد ما نوطيفا للمتغيرات فى العلاقات بين الفصائل الاجتماعية وأنها اتجاه خارجى فى تجربة العلاقات المتغيرة من أعلى الى مستوى آخر يبرزها كبذعة من البدع ، فعلم البيئة وهو علم يتصل بالواقع تماما ، قد أصبح بالرغم من التباين فى تصوراتنا البشرى له ( من خلال التجربة الانسانية ) له بالإضافة الى واقعية قيمة الرمزية ، حتى لتجاوز معناه فى أذهاننا شواهد الطبيعة الخالصة ، فظالما لا نبذى اى اهتمام بتلك العملية وندى على الأقل أننا فى غفلة عن طبيعة الواقع البيئى .

وقد أصبح تلوث البيئة الناجم عن الصناعة علما على الصراع الاجتماعى حول الحق فى الموارد فى المجتمع الغربى ، وأصبحت تلك الكناية التى تلتصق بعلم البيئة فى الغرب أمرا شائعا فى الساحة الدولية حيث غزت خلال العقد الثامن شاهدا من بين الشواهد فى الصراع النامى حول إعادة بناء الاقتصاد الدولى وارتفع عاليا فى ساحة المعركة الدائرة حول تجديد المناطق الاستوائية واقتلاع غاباتها وأصبحت جميع هذه الموضوعات البيئة ، فشلا ذريعا فى تحقيق هذه الميزة ، بعد أن أخفقت العملة الدولية لهذا الغرض واقعه الاجتماعى ، وأصبح علم البيئة موضوعا اجتماعيا من خلال هذا التحول فى الواقع الرمزى ، وقد فشل تجريد الغابات ، وقد أخذ يحتل المكانة الأولى والعاجلة بدلا من علم البيئة ، فشلا ذريعا فى تحقيق هذه الميزة ، بعد أن أخفقت العملة الدولية لهذا الغرض فى تحقيق أهدافها ، وقد تغيرت تصوراتنا عن العمليات البيئية هى الأخرى بدورها بعد أن ازدادت معرفتنا العلمية وتقدم الإدراك ، فأسباب عدة ، من بينها التجريد الفعلي للأرض ، أصبح الناس أكثر إدراكا فى الوقت الحاضر للنقص المتزايد فى الموارد الطبيعية فى العالم أجمع ولم يبدو غير قليل من الاهتمام بالتفاوت الاجتماعى فى مقدار هذه الموارد والتنافس الاجتماعى حولها ، والواقع أن التغير التكنولوجى كان السبب فى التفاوت بين هذه الموارد القائمة ( الى جانب حالة الأفراد الاجتماعية ) مما يجعل من أى تكن حول مستقبل المساواة أمرا غير محتمل .

وقد أدى التغير فى المعنى الذى نطلقه على علم البيئة الى متغيرات مشوشة فى الاصطلاح العام ، وثمة صورة دقيقة لهذا التغير فيما يلى مما كتبه بامبور (١٩٧٤ ص ٤٣) :

• ان المسئلة البيئية ليست في الدرجة الأولى كمسئلة علم البيئة ، فالمسئلة في علم البيئة مسئلة علمية تماما يرجع الى حقيقة ان العلماء لا يدركون بعض الظواهر البيئية تماما ، فكيف شقت مثلا مادة دى دى تى . لذلك طرئها الى المنصبه اعطيهه "تسريبه خيوره" بمعنى - ومنه منهم حل هذه المسئلة من الادراك السليم ، اما المسئلة البيئية فهي على النقيض ، نمط لمسئلة اجتماعيه ( ومن العسير أن ننقاد الى فرض مفار ما دامت جميع الكتب التي تناولت لمسئلة البيئية قد كتبها علماء ) فاذا تناولنا الظاهرة كمسئلة اجتماعيه فلا يعنى ذلك أن نكتفى بأن نقول أننا لا ندري ولا نفهم كيف برزت الى الوجود ، فهي مسئلة قد اتخذت هذا العنوان لا لأنها كادى مسسكله عليه نعوم عاتقا دون فهمنا للعالم ولكن لأنها تعتبر الحُمور والجريمة وحوادث الموت في اطريق مشكلات نؤمن بأن العالم يبدو أجمل اذا ما خلا منها وهناك ثلاثة ابعاد لاي مسئلة بيئية من هذا النمط ، وهناك ثلاثة أنماط لعمليات تدخل فيها : أوبا . وهما عملية التجريد ، أى تغير بيئي آخر خالص ، وثانيهما أن هناك عملية من التفاعل الاجتماعي المتواصل ، وثالثها عملية التبادل الفكرى واتصال الآراء . والكثير من جوانب هذه العملية الثالثة يبدو في صورة بعيدة عن العقل أو الحوار المنطقي ( حتى في الحالات التي تتوافر لنا فيها المعارف الدقيقة التي تمكننا من استخدام الحلول العقلية للمشكلة ) ، ولكنها تصور لا شعورى غرسته قيم متسلطة ، وأعراف تبدو من ناحية تشويشا فكرية ولكنها من ناحية أخرى زاد لأكثر ما يتم عنه فعل في يوم بعد الآخر .

ان ادراكنا المعاصر لهذه العمليات ينسبها الى اختلاف التركيب . ففي العمليات الطبيعية ننظر جميعا الى القوانين الطبيعية ، أما العمليات الاجتماعية والثقافية فلنسنا على اعناق حولها . فالبعض - ومنهم بعض أساتذة العلوم الاجتماعية - يحاول أن يقلل من قيمة العمليات الاجتماعية والثقافية ، ويردونها الى القانون الطبيعى ، وان كان هذا السبيل قد أدى الى نوع من التحليل والتفسير الكيس لبعض المواقف الحاضرة والماضية ، وخاصة تلك الشرائع المغلفة من المجتمعات المعاصرة بتكنولوجياتها المتواضعة ، فقد كان الاقتناع بنتائجها هو الحال ( بالمقارنة بنجاحها في دراسة العمليات الطبيعية ) عندما تطبق على مشكلة التكهن والتخطيط للمستقبل في التنمية .

فاذا كان مرر ذلك الى الدقة البالغة في العلوم الطبيعية ( كما يمكن للبعض أن يقرر ) أو أن مرد ذلك الى أن واقع مادة العلوم الاجتماعية قريب الى نفوسنا وأكثر خطورة فان الواقع على أى حال هو أن العلوم الاجتماعية لا يمكن أن تنسم تماما بأنها على قاعدة أساسيه اذ تتضمن نهجا فلسفيا كما هو الشأن في العلوم الطبيعية . هذا مع أن العلوم الاجتماعية تتناول في كل جوانبها الناس بالدراسه كما تتميز بالتركيز على الصور المتعددة لعملية واحدة هي الحياة البشرية ، في حين تبرز العلوم الطبيعية في تناول التباين الدقيق في المادة العلمية وان كانت العلوم الاجتماعية أكثر تباينا حتى فيما يتصل بالاطار التعليمي بسبب الاختلافات الفلسفية الأساسية ( وان كانت أقل تعقدا ) في المادة الدراسية ، وقد تفاوتت هذه الاختلافات واشتدت في حلبة الدفاع العام عن العلوم الاجتماعية في المعركة التي درت عما اذا كانت علمية أو غير علمية ، وهي معركة خففت بالحوار على مدى سنوات

أما العلوم الاجتماعية فلها أبعاد ثلاثة ، وقد يتيسر تصنيف المدخل الى هذه الأبعاد الثلاثة بطرق عديدة متنوعة ، وان وجدت افتراضاتها الراسخة عن العلاقة بين الفكر والأداة في الدنيا على طبيعتها زادا راثما من الاتساق ، وكما تدرك أفكارنا

عن طريق التصور فإن ما هو طبيعي شأنه شأن المحيط الاجتماعي ، فإن العلوم الاجتماعية تعي ما هو طبيعي لأن مادتها تشمل كل جوانب النشاط عند كل رجال العلم جميعا ( فعلماء الطبيعة مهما كانوا لا يملكون الأداة التي يتجاوبون فيها مع الفكر في كل ما يعرضون له في مادتهم العلمية ) « وكذلك الطريق والفروض الاجتماعية فإنها تقوم هي الأخرى على ما تقوم عليه العلوم الطبيعية » فإن كل ما كتب في جميع فروع العلوم الاجتماعية يقوم في الواقع العلمي على فروض تتضمن

(أ) انه ما من فرد إلا استجاب للظروف المتغيرة بصورة آلية

(ب) وهذه الاستجابات تفرز من الناحية الاجتماعية أوهاما حول التفاعلات اليومية

(ج) ومن اليسير فهم السلوك بدراسة عمليات الفكر وخاصة عندما تكون البنية في القيم وقوة العرف ، وتلك على أية حال هي جاذبية العلم ( العويص ) حتى أن الأفراد من الكتاب الذين يمتصون اتجاهاتهم من الخارج يتعمدون لهذا عن الدقة

وقد امتد الامر الى استعارة المصطلحات الفنية أو تهجيرها ، وفكرة الاقتباس دلالة اولى ، فقد اقتبستها العلوم الاجتماعية من علم الحياة ( البيولوجيا ) في فورة الحماسة لعلم البيئة . ولكن بالرغم من معرفة أن التركيب البيولوجي للتكيف ( التفاعل بين العمليات الوراثية والاختيار الطبيعي ) غير قائم في العمليات الاجتماعية فقد فشلت في استخدامها بالاستعانة ببراهين علم الاجتماع ، وما زلنا لا ندري كيف يتكايف الناس وإن كنا نعرف أنهم لا يتكيفون على الدول ولا نستطيع أن نقرر متى يتكيفون ومتى يمتنعون عن التكيف ، ولعل التكيف كان بعض ما يقوم عليه تفكيرنا قبل زمن طويل من تحويله الى مصطلح فني في علم الحياة ( البيولوجيا ) . ولكن الجهود التي بذلت لتحويله الى مصطلح عام لتصور علمي لتحليل السلوك البشري لم تكن على وجه الدقة موضع اعتبار ( ألاند ١٩٧٥ ) ، والفيل من التأمل كاف لمعرفة أن الناس لا يتكيفون في الواقع ، فالتكيف خير وليس واقعا ، وما لم يهدنا علم البيئة البشري الى الوقت الذي يتكايف فيه الناس والوقت الذي لا يتكيفون فيه فسيبقى المصطلح عاثقا أكثر منه عونا لقضيتنا ، فإن بعض ما يقوم عليه التركيب العام لضغوط المؤسسات إنما يرجع الى الحاجة اللاشعورية لشرح الفشل في التكيف .

ويمدنا النظام البيئي بمثال أكثر حراسة لهذه الظاهرة ، فإن بداية الوعي البيئي خلال العقد السابع أدى الى ذبوع اتجاه النظم البيئية نحو مشكلات البيئة ، وما بقيت هذه المشكلات محورا للنشاط البشري ، كما هي في الواقع ، فإن اتجاه النظم البيئية لا يعوق تحليل الاستشكال فحسب ولكنه يفسد تصوراتنا لتلك العملية ، والسبب بسيط ، فإن التشابك النشاط - البشري لم يكن قط مما تحيط به آفاق النظم البيئية ، ويعتمد على خليط من الفرص تلوح في أنظمة بيئية مختلفة وإن كانت متقاربة كما هو الحال في تحركات الرعاة بين الهضبة والسهل أو الصحراء والنهر .

وحتى يتسنى لنا أن نقيم تلك المشكلات على الطريق القويم فإننا في حاجة الى اقامة حوار حقيقي بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية ، وإن كان مثل هذا الحوار بطيء الأثر لقلّة رجال العلوم الاجتماعية الذين يبدون اهتماما بالمشكلات

البيئية ممن يملكون قدرا وافيا من المعرفة بالبيئة الطبيعية ، كما ان المصطلح نفسه مشكلة .

وقد عقد اجتماع خاص فمن برنامج لليونسكو حول الانسان والمحيط الحيوى عام ١٩٧٤ ( انظر تقرير رقم ١٧ ) لاعداد بحث في العلوم الاجتماعية لبرنامج ماب يصور مفهوم الاستخدام البشرى الذى يتفق مع النظام البيئى . وكانت تلك هى البداية الاولى الاهامة وان فقدت الى حد ما فى معرفة ما تحتاج اليه لانها ركزت على التفاعل الاقتصادى على حساب المؤثرات الناجمة عن حركة الناس واتصال الافكار فى عالم كبير ، فالنشاط البشرى لا يمكن تفسيره تفسيراً متكاملاً على أساس اقتصادى فحسب .

وعلى أية حال يبقى نظام الاستخدام البشرى ويتبقى الحاجة الى توضيح الصلة بينه وبين النظام البيئى قبل أن يدخل فى حيز التنفيذ ، وان اتضحت الصلة وتطابقت وغدا لها استعمالها فى برنامج ماب MAB لصورة التحول البيئى ، مما وجه اليه ( بنيت Bennett ١٩٧١ ) الأنظار حين تناول العلاقة بين الانبئ فى مكانين مختلفين وفى صورتين تاريخيتين متباينتين ، ويعرض بنيت Bennett ( ١٩٧١ ) ص فكرته على الوجه التالى :

- ان التوافق النامى بين الطبيعة والصور البشرية للفعل والفرض والاتجاه التاريخى فى الوقت الحاضر أكثر ميلا الى النظم الكبرى حيث يقرر السلوك القبلى أو الريفي نحو الموارد الطبيعية وفقاً للقوى الاجتماعية قلة أو كثرة ، التى تفوق قدرتهم كما هى فى التصورات والحاجات الداخلية والتغير الاجتماعى ، وكذلك التطور الاجتماعى لا يغير من العلاقة بين الناس والمحيط الحيوى ولا يضيف عليها مرونة فما دامت العلاقة غير مباشرة فان المقد والمشكلات البيئية تتفاقم

وقد نما الاهتمام فى الآونة الأخيرة بأهمية الإطار الاجتماعى فى تشخيص واستقصاء وحل المشكلات البيئية ، وهو ما يلاحظ فى كل من الساحتين العلمية والعامة وقد يرتد الى ضرورات الاقتصاد العالمى والتقدم السياسى ( عند المتشائمين ) أو تطور يسفر عنه الضمير الاجتماعى ( عند المتفائلين ) ، وكما يجرى عادة فى عمليات التغير فان التقدم غير منتظم وغير محقق ، ومهما يكن مرغوباً كما يبدو على المدى الطويل فانه يعزز على المدى القصير نوعاً من عدم الرضا وانتهاز عادة يكون حول المصانع المتصلة اجتماعياً التى تخضع لتفسيرات مفرضة ، وفيما يلى أنماط ثلاثة للنزاع المحتمل بأمثلتها ، وكل مثال فيها يبرز من خلال الإطار البشرى لأبحاث البيئة حيث يمكن تشخيص العوائق والضغوط التنظيمية ، وإبرازها بهدف افراز تشخيص أكثر ايجابية .

### ثلاثة أنماط لمشكلة بيئة

ان القيود التنظيمية للتنمية مما يصرف الانتباه عن التناقض بين التفكير المنطقى المنتظر من الناس الى العمليات التاريخية الغامضة التى تدفع الناس كما هو مفترض - الى الوقوع فى شرك أساليب معينة لسلوك بيئى لا يستحب ، اذ أن عوائق التنظيم التى تحول دون البحوث العلمية المشتركة تبدو من ناحية أخرى ( وان جانبها التوفيق ) كأنها حسيمة تطور منطقى للعلم ، وان اجتماعاً معاً فى تفكير الباحث دون



موضوع البحث ، وإن كانا نتاجا لتصوراتنا ، وتقوم الأمثلة الثلاثة التالية على افتراض أن التصورات المتباينة قد تؤدي إلى نتائج متباينة ، أو تقدم على الأقل احتمالات جديدة في البحث عن حلول لمشكلات البيئة .

### المثال التقليدي

هناك أولا مشكلة الاقتصاد التقليدي ، وتبدو كأنها تؤدي إلى متاعب بيئية ، وقد يبدو المثال الأصل لهذا النمط بين فاطني المناطق الجرداء من سكان الريف التقليديين ، إذ أنهم يمثلون ثابوتا للتجديات أمام الذين يحطون بالتنمية : مقاومة النهمور العبي والعمل على رفع مستوى المعيشة ، وزيادة العائد الاقتصادي للاقتصاد القومي ، وهناك هذا التباين الثقافي والاجتماعي بين هؤلاء الريفين والمخططين مما يؤدي إلى سوء الفهم وتضارب الاهتمامات والمصالح ، فتكنولوجيا الإنتاج في النظم الريفية القديمة جزء لا يتجزأ من نمط حياتهم القديمة ، وهي بكل مستوياتها النوعية حصيللة تنمية قائمة ومستمرة على مدى أجيال ، وليس لها تنظيم مقنن ، فهي من ناحية تتجه نحو أهداف إنتاجية تختلف عن اقتصاديات السوق وأهداف اجتماعية تختلف عن تلك التي تتمثل في البيروقراطية القومية ، كما أنها من ناحية أخرى لها جذورها الاجتماعية البعيدة ، فالحياة الاجتماعية والتكنولوجيا يرتبطان ارتباطا وثيقا ، إذا أصاب الخلل أحدهما اختل الآخر ، وإن كان حديث الناس عنهما واحدا يردونه إلى منطقي القيم ( وهذا هو الأسلوب الصحيح للعمل ، ودليلهم الوحيد أن أسلافنا ينهجون هذا النهج ) ، أو يردونه إلى الدين ( خوفا من العقاب الآتي لمن يخرج عليها ، ونظرتهم الدنيوية تجمع بين النظام الأخلاقي والنظام الاقتصادي .

فالصورة النمطية في شرق أفريقية أن الرعاة يعملون على زيادة عدد قطعانهم ما أمكن ، فليست الماشية موردا للغذاء ولكنها تمثل لديهم رأس المال ، فهي الثروة الباقية ، وهي أفضل من المال ، وهي المنفعة التي يورثونها لصغارهم ، وهي فضلا عن ذلك عنوان العلاقات الاجتماعية من علاقات الصداقة إلى الزواج .

وما من واقع اجتماعي إلا ويبرز في تبادل الماشية ، والثروة منهم يرزعون ماشيتهم على أتباعهم ممن يرتبطون بهم ويعتمدون عليهم . فالعلاقات الاجتماعية هي الثروة الحقيقية ، والطريق إليها هو الماشية ، وما من سبيل غير ذلك لجمع الثروة أو الحصول عليها .

وعند المقارنة بنظامنا الاجتماعي المعقد ، كما يبدو ، فمن حيث القصور نقيم نحن جدا فاصلا من العلاقات المنبثقة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة في حين لا يعرف هؤلاء الرعاة التقليديون أي تفرقة بين التنظيم الشكلي لأغراض الإنتاج ( وهو ما يمكن أن يتمثل في القانون التنظيمي لأي شركة ) والبناء اللاسفوري للعلاقات الشخصية بالأسرة والأصدقاء ، وإن كان ذلك لا يعني أن نشاطهم الرعوي يقوم على روابط تتماثل مع روابطنا الأسرية ، فالأغراض التي تبدو لدينا متفرقة وفقا لقتضيات الحياة الشخصية اليومية لا تعد بالنسبة لهم غير حصيللة لماثورات سلوكية ، فالتقيد التي نقيمها لسلوكنا نحو بعض الأقارب والتي ترعى مطالبهم أو حاجاتهم ليست لها غير أهمية ضئيلة نسبيا في المجتمع ككل بالمقارنة بالمواصفات التي تقرر الأنماط المختلفة للسلوك بين مجموعات من الأقارب في مجتمعات صغيرة

غير معقدة ، فالسلوك المحافظ في مجتمعات لها تقاليدهما الاقتصادية يمثل بناءً شكلياً لا ينفع ( كما هو في المجتمعات الصناعية ) بين انتاج حقيقي ونشاط يتصل به فحسب ، ولكنه يجمع بين جميع صور الحياة الاجتماعية ، وان كانت ادارة هذا البناء وتحريكه يتمايز في صورة مختلفة ولأغراض مختلفة ، فالنشاط الرعوى مثلاً يحركه في صورة مختلفة أكثر مما يمكن أن يشاهد خلال جنى ثماره او عند الرفاف . وقد تعد هذه الصور المتباينة كما لو كانت متغيرات نكلها ، أو اوضاعاً لبناء قائم ( جيرنج ١٩٥٨ ) ، ففي الاقتصاد الرعوى وغيره من الاقتصاديات التقليدية الأخرى يبدو البناء القائم صورة سلوكية محافظة في كل ناحية من نواحي الحياة اليومية وواضح الابنية المختلفة الناجية من مختلف الاهداف الاجتماعية : في المهوم الصناعي سبر من هذه الابنية الرسمية لكي تعمل بكفاءة يجب ان تفصل عن نفود البناء غير الرسمي القائم بالحياة اليومية . وبسبب مغالطة البناء الرسمي للجمع الصناعي (وهذا ينقص الاقتصاديات التقليدية ) تفسر هذه المشكلات سلبية وغير سلبية بدعوى ان تعيد بفيزر معينة متباعدة من تأثير العلاقات الاجتماعية على أنسطة الانتاجية . وعلى هذا فالنوصل الى معرفة هذا الانفصال ليس من اليسر تحقيقه في ضوء الاقتصاديات التقليدية . ولو أننا قدرنا المرونة الفطرية لقدرة انهم لاستمرار تحقيق أوضاع بنائه لأمكن التوصل الى مداخل لمشكلاتهم تطلعاتهم الى وسائل تيسر أوضاع جديدة ذات جدوى لأى هدف معين جديد ، وهذا النمط من علاقة الانسان بالبيئة من سمات الرعاية القدماى نموذج للتكرير من أشد السكان في البيئات المطحونة فقراً في هذا العالم . وفضلاً عن ذلك هي علاقة قد غدت خلال العقود القليلة الأخيرة أكثر مراة وأشد قرعاً عندما أصبح الاقتصاد الدول أكثر تماسكاً وزالت عنها مرونتها البيئية والاقتصادية . ويمثل التداخل في هذا النمط من المجتمعات مشكلات لها طابعها المميز ، فهي ليست مشكلات عسرة فحسب ولكنها عسيرة بالتالى على ادراك علماء البيئة والتنمية من رجال التخطيط . وان كان علماء السلالات كثيراً ما تناولوا بالحديث الجذور الاجتماعية الكامنة للتكنولوجيات التقليدية القديمة ، الا أنهم قد عجزوا تماماً عن ترجمة تلك الشطرة الى طريقة تحفز على التغيير الذى يرمى الى مزيد من الأمن البيئى ومستوى أطيوب للمعيشة ، ومن تنال بالنقاش السافر هذه المشكلة جنع بها الى المعاناة من التشويش والخلط بين آلية التغير والغاية من التغير ، فقد اتجه النقاش الى أن الغاية من التغير إنما تبدأ من افتراض بديلين : إما أن تأخذ الأشياء طريقها المرسوم وتصبح على المدى الطويل ان لم يكن المدى القصير أكثر سوءاً ما دامت فاعلية الاقتصاد الخارجى لها تأثيرها والزيادة السكانية أو تقنيات الانتاج الصناعى قد تجاوزت افتراض ان الناس سيتكيفون في هذه الأنماط الجديدة . وكل من هذين الغرضين غير مقبول ، اذ أن قيود النظام لا تقدم غير التفسير الأخير للفشل ، أنه نموذج سلبى يدل على أن هناك شيئاً يجب أن يزول مثل طرق التفكير المتعارف عليها ، وليس منا من يعلم ولا الأطباء النفسيون كيف يتحقق هذا التغير . وسوف تحل المشكلة اذا وصفت لها القواعد في دورات ثقافية ملائمة والتساؤل عن الرؤى الأكيدة لصلة الانسان بالبيئة في الوقت الحاضر ، التى يمكن استخدامها كبنية أساسية للتغير اليادف من منطلق الاطار الثقافى والاجتماعى نحو مزيد من الانتعاش البيئى . والتغير في الفترة المقبلة سوف يكون هو العمل على تفاعل عدة عوامل اقتصادية اجتماعية تتضمن احتمالات بيئية وقيماً ثقافية كما تتضمن العملية السياسية .

## المثال الانتقال

- وانثل الثانى فى هذا التصنيف لأنماط المجتمع يوضح العلاقات البيئية للمجتمع فى مواقع حيث يتم الانتقال نحو التكنولوجيا انديه دون مراعاة البناء والقيس للشعب المحلى ، فمثلا فى وادى نهر الاندين وفى الباكستان خاصة استخدمت التكنولوجيا المتقدمة فى مجال اري منذ أواسط القرن ١٦ بواسطة المهندسين انبيدين عن العاملين اجتماعيا ونقائيا ، فجماعات العاملين سواء اتى وجدت مثل استخدام التكنولوجيا وانتشرت فى البيئة البشرية حيث ترسخ التقاليد الاجتماعية لتكنولوجيا زراعه الحياض والرعى المائله للأوضاع التقليدية التى ذكرناها من قبل والدين جاءوا الى الشرق من مجتمعات مماثلة واستوطنوا ولا يمكن فى كلتا الحالتين أن يقال انهم تأصلوا مع التكنولوجيا الجديدة إلا اذا وصل مستوى التكيف الى مفهوم المعاصرة . وسرعان ما بدأت مناطق الرى فى البنجاب تشكو من مشاكل بيئية حادة نتيجة لطرق الدحولة والحط التى يستعملها المهندسون وبصفة خاصة مع عدم التكافؤ بين المهندسين والعمال المحليين ، وقد نشأت المشكلات من تناقص الارض القابلة للزراعة بسبب عمرها بالمياه وبسبب الملوحه وسوء ميانه قنوات المياه . وقد اجرى تقدير يتبين منه أن حوالى نصف الاراضى الزراعية قد تأثر بنسب متفاوتة ، وحتى عهد قريب كان الانقلاب على هذه المشكله يتم برى مساحات أكبر من الاراضى ، ومن قبيل السخرية فقد أثرت مشكله ثانوية ولكنها مرتبطة بموضوع نقص المياه من خلال هذه العمليات وبسبب تبخر المياه . وركزت الابحاث الموجهة الى حل هذه المشكلات على تفسير العمليات البيئية وعلى التجديد والتوسع لأنماط التكنولوجيا أكثر من اهتمامها بمعرفة أنماط الحياة والمفاهيم للعمال ، ولنتيجة أن المفاهيم الشعبية بدت كأنها عبة فى سبيل حل المشكله ، قد نبين من دراسة حديثه ( مري ١٩٨٢ ) ان البناء والعلاقات الاجتماعية فى هذه المجتمعات مبنية تاريخيا من خلال مواقف تكنولوجيا مختلفة لم تؤخذ فى الاعتبار عند وضع سياسات التنمية والاستقرار والاستيطان ، وتعارضت مع الاستخدام الكفؤ لنظام الرى ، فالمجتمع الريفي فى البنجاب يتكون من مجموعات أسرية يتنافسون على الموارد ، ويتلخص صراعهم المستمر فى مناقشاتهم المكررة عن الحسب والنسب لكل شاب وخاصة فى العائلات المتميزة ، ومثل هذه المنافسة لا تتعارض مع الظروف التكنولوجية للزراعة بالمطر والرعى ، ويمكن تفسيرها فى هذا المفهوم التكنولوجى القديم على أنها تأقلم ، ولكن الرى على نطاق واسع حيث تغطى الأولوية للتكنولوجيا لضمان تدفق المياه المناسبة من خلال قنوات طويلة للمياه وتحت رقابة محلية قد يكون مجالا للتدمير وخاصة أن المجموعات المتنافسة تشترك فى قنوات المياه .

والمشكلات البيئية فى البنجاب مثال قديم لعدم التكيف والحاجة الملحة للبناء الاجتماعى لتكنولوجيا مرسومة ، فمن اليسير أن نسوق أى بناء اجتماعى لأغراض الانتاج اذا ما رسمت التكنولوجيا أو كان فى القدرة مواهبتها مع الهدف القائم فى الفكر ، فاذا لم يتم ذلك ( كما هو فى الغالب ) فإن علة ذلك أن قلة من الناس ، وليس كل رجال العلوم الاجتماعية ، يتسألون العلوم الاجتماعية كما لو كانت حقائق .

## المثال البيروقراطى

وحيث تتواجد أنماط مختلفة للبناء الرسمى تعمل فى مشروع معين يظهر

الميل الغريزي لسوء الفهم والتخبط والصراع بين الأفراد الذين يمثلونها ، ولهذا ففي المثال الثالث نضع في الاعتبار ممثلي مجتمعات البيروقراطية الصناعية لأنها تصطدم مع سكان المناطق التي نضع فيها مشروعات التنمية ولاهم يبحثون عن نمط للبلاد النامية يعملون في إطاره ، إذ أن أنشطتهم تتأثر بالنظام البيروقراطي للنمط المألوف في المجتمعات الصناعية ، ولم ينجح ممثلو الإدارات والمؤسسات في تحقيق هدفهم في مجال تناسق الأعمال ، فاختلاف المواقع لكل فرد مشترك في العمل في البناء الرسمي لمنظمته أدى إلى اغفال الفروق المعرفية في مجال البحث والتطبيق العملي . والأبحاث العلمية في الوقت الحاضر مباحة كمكونات متكاملة للمجتمع النظامي إلا أن تنظيم الأبحاث العلمية يعتبر ظاهرة حديثة نسبياً ، وحتى تكاملها مع البناء الرسمي يعتبر حديث العهد ، وإلى عهد قريب كان البحث العلمي إلى حد ما ينحصر في الأسلوب التجاري تحقيقاً للكسب المادي ، وخلال فترة ترجع إلى أكثر من مئة عام انتظمت البحوث في إطار المؤسسات البيروقراطية ، بمعنى أن أشخاصاً معينين يختارون أساليب معينة للبحث لبناء مستقبلهم ويعملون لحساب المنظمات والجامعات ، والمؤسسات الرسمية ، وهذه المنظمات تختلف طبقاً لنظامها سواء كانت أعمالها أكاديمية أو حكومية أو تجارية ، على الرغم من أنها تشترك في بعض السمات التي تميزها عن المنظمات الرسمية . وهذه المنظمات تختلف طبقاً لنظامها سواء كانت أعمالها أكاديمية أو حكومية أو تجارية ، على الرغم من أنها تشترك في بعض السمات التي تميزها عن المنظمات الرسمية التي لم تأخذ ينسحق البحوث حيث تتميز الذاتية العلمية بالانطلاق وقد تبلغ حد المغالاة وقد تتجنب الإحساس بالمسئولية حيث تنفصل المؤسسات العلمية عن المؤسسات الإدارية .

إلا أن العمل على التشجير قلما يغيب عن الأذهان عندما يتحول إلى نمط من أنماط التدفق المائي في مجال المعرفة والتعليم المنهجي ومحاولات التعليم الفكرية ، فليست هذه النظم التعليمية بأقل غيرة في الدفاع عنها في الوقت الحاضر ، حتى أن قيمة التعليم الذي يتجاوز ميدان خصوبة الأرض يأتي في النهاية ولا ينال شيئاً من التفكير إلا أخيراً .

والاهتمام بزيادة التعاون وخصوبة الأرض بين أنظمة بحوث علم البيئة مقيد بالمشكلات البنائية المائلة للمشكلات التي تعوق تنفيذ نتائج بحوث علم البيئة لتنمية البلاد . هذه المشكلات واضحة في قصور صور مشكلات البيئة في بحوث العلوم الاجتماعية ، ومن ناحية أخرى في البحوث المتخصصة لعلم البيئة في البلاد الصناعية ( إقائنة على هذه الأنماط وفي البلاد النامية حيث المصالح الشخصية لأساتذة العلوم تمثل استراتيجية للبحث يعملو به فوق سلم معاهد البناء البيروقراطي للمنظمات وتتأصل ضد مجازفة لوضع نظام مشترك لأي مؤسسة مشتركة للاستعلام والاستقصاء وفي المؤسسات التي أنشئت حديثاً حيث تخصصت أقسام في بعض الحالات مؤسسات تعليمية مشتركة أو لمشروعات متطورة تيسر المشكلة غير ظاهرة ، فالفرق ما زال مدفوعاً إلى تتبع استراتيجية أبحاثه للبناء البيروقراطي . وفي بعض الحالات تظهر نتائج أسوأ : فأقسام المؤسسة المشتركة تضع الأنظمة التعليمية تحت رياستها الكهنوتية وتجعل تبعيتها للمنظمات البيروقراطية الرسمية للبحوث ، وفي الواقع نحن نرى ثلاثة أوضاع للمعايير التي تنظم البناء الأساسي فيما يختص بكل من ( أ ) التحديث والمعرفة ، ( ب ) المكان والهيبة ، ( ج ) الثروة والسلطة . فهذه الأوضاع الثلاثة تعكس ثلاثة منافذ مختلفة إلا أنها متكاملة من حيث أثرها

في طبيعتنا البشرية ، فكل منها يقوم على أسس مختلفة للقيم التي تتصارع مع الصورتين الآخرين والمقارنة بين الأوضاع الثلاثة تجعل من اليسير أن تفهم العمليات الاجتماعية والثقافية بوجه عام وأن نرى الطريق واضحا تجاه المواقف التي كانت تبدو من قبل مغلفة .

وفي هذه الصور الثلاث وكل من هذه الأنماط الثلاثة التي شرحناها من قبل نشاهد العمليات السياسية ، إلا أن هذه العمليات في صراعها حول المال والسلطة تخضع لآطار بيولوجي وحادي ، وتحكمها على الدوام القيم والمهابة . بالإضافة الى الأفكار الجديدة وذبوع المعلومات ، ونستطيع ان ندوهم بالمعلومات ونرفع مستوى الوعي لدى اللاعبين على المسرح من كل النواحي الى أبعد ما تمتد اليه المصالح المتخصصة المثلة أمامهم .

### الاتجاه الإيجابي

هناك رابحون وخاسرون في معيار العمل السياسي ، فالقيم السياسية التي نحكم التنافس لا تلقى بثقلها على التنبيه فحسب وإنما تعدوها الى معيار المحاولة العلمية ، وإن كانت تتحدى قيما متباينة إلا أنها تقوم على الكمال والصرحة ( سبوتر ١٩١١ ) ومع نفلغل العمل السياسي في كافة ضروب النشاط ، وما يتم عنه اتجاهنا الحاضر في تناول الأشياء بمعيار الأبيض والأسود والخطأ والصواب وإنما وهم ( وهو ما وعينا في الأزمنة الحديثة بتأثير ، أولئك البناء ) نتيجة الى الاستجابة لآى صورة من صور الخلاف سواء فيما يتعلق بسياسة التنمية او التقدير العلمي بأقامة الحدود والدفاع عنها بوصف العوائق التي تقف دونها .

وفي دراسة المشكلات البيئية عندما نرى أنفسنا محاصرين بالعوائق فإن الخطوة الناجحة هي أن نحاول دائما توصيف المشكلة من جديد وفقا للفروض الاجتماعية البعيدة ( أى التي تتصل بأناس آخرين ) لا من ناحية التباين بين الاتجاهات العلمية ولكن من ناحية التصورات العلمية والشعبية ومشكلات التعاون ، وتنبع جميعا من رؤية الرائي لها ، وتلك الرؤية هي على الدوام والى حد ما نتيجة لمضمون وشكل من أشكال التنظيم ، ومهما بدت في صورة مشوهة فإن المضمون حقيقى كما هو فى المضمون البيئى ، فإذا ما حث بها الاضطراب فإنها تعتبر تكوين ذاتها ولكن على غير ما ينادى به رجل التخطيط .

ومع أن العملية السياسية تطوق كل جوانب الحياة الاجتماعية ، فإن السياسة لا تقى يشرح كافة خبراتنا . وتمدنا كتابات أصحاب النظريات الاجتماعية ، من أمثال : هوبز ، وروسو ، وماركس ، ودوركهيم ، وفير ( ولانذكر من الاجيال القديمة غير هذه الاسماء القليلة ) ينبوع من الادراك للعمليات الاجتماعية ، بغض النظر عن الفروق الثقافية ، يساعدنا اذا ما اردنا على استكمال الروافد السياسية فضلا عن القيم الأخلاقية والتلوث ، وإن كانت النظرية الاجتماعية كانت موضوع تقدير ، كقاعدة أكاديمية ( وإن لم تكن بصورة عامة ) وإن قل أن تتكامل ( كما هو علم البيئة فى الوقت الحاضر ) مع جوانب الحياة اليومية ، وما من شخص عادى الا يعرف شيئا عن علم البيئة وغير ذلك من العمليات المادية ، بل يعرف حتى بعض العمليات غير الحسية كمادة علم النفس مثلا ، ولكنه لا يدري شيئا عن النظرية الاجتماعية ، وإن كان يعلم الكثير عن التفاعل القائم بين المركبات المادية فى محيط

أكثر مما يعرف عن العمليات التي تفرز تبعيته الاجتماعية ، ولتدع جانبا فاعلية الأعراف التي تشكل أفكاره .

فماذا كان ادراكنا الاجتماعي اقل من ادراكنا الطبيعي ؟ اذا كانت ماري دوجلاس على حق فان موقفنا تجاه رجال الصناعة عندما يلوثون محيطنا الحضري ونجسها الاقتصاد التقليدي المتشوش في مسئولياته في تجريد المزارعي والموارد الزراعية واقعدها ( واحكامنا عن معرفة المثيرات التي تتفاعل معها والاعمال على القضاء عليها ) أشبه بيا تؤمن به المجتمعات انحاصرة في حناكة مستواها العلمي ، وهو ما كان في مجتمعاتنا نحن قبل مئات قليلة من السنين الماضي ، فكلاهما ممزق ومضلل ، فيها نحن نستجيب للخطر المحيط بتبادل الاتهامات ، وتحملنا تصوراتنا على زيادة التمزق الاجتماعي ونتجاهل أى منفعة تنالنا من صناعة ناجحة ومن اقتصاد تقليدي . وتدل التجربة على أن الطبيعة ابشيرة تفسر كل شيء على أساس المصلحة الفردية أو الجماعية ( وهي لا تعني أننا لا نستطيع أن نكون غيريين ، ولكنها تعني في الوقت الحاضر كما نظن فسيروا يتفق مع حيوية الجماعة . وعند تناول البحوث البيئية وتنظيمها يقتضى حل تلك المشكلات ان تتكامل كل من تلك البحوث الاجتماعية المركزية على اختلافها ( الأبنية الرسمية المختلفة وكل مضمون اجتماعي أو ثقافي آخر ) مادامت على صلة بمشكلة بيئية معينة في صورة مشروع لبحث شامل خال من البيروقراطية أو الكهنوت التعليمي ، فكيف يتسنى لنا أن نحقق هذا التكامل ؟

إذا ما كان لنا أن نتقبل التفسير الاجتماعي المركزي لمختلف الاتجاهات فان علينا أن نتقبل جميع الاتجاهات الأخرى المتباينة كما هي في واقعها المحتمل ، وحينذاك تصبح نظرتنا الى الاختلافات أقرب الى الرضا منها الى التحيز أو الى الصواب منها الى الخطأ . وما نحن ندرك تماما أن تلك المنظمات الرسمية ، من المنظمات البيروقراطية الى منظمات الأعمال ، قد قامت أساسا على تجاوز صور الطبيعة البشرية منذ بدأت لتحقق ما لا يستطيع الفرد وحده ان يحققه ، وليس لنا أن نعجب أو تعدونا الدهشة اذا ما عرفنا أن تلك المنظمات قد قامت في الواقع لتأخذ جانب بعض سمات الطبيعة البشرية غير المرغوبة تماما ، من قبل التفرق ، والدفاع ، والتنافس . وان كان علينا أن نستجيب الى تلك المعارف لا عن طريق اخمادها والاستمرار في متابعة المصالح القائمة على التنافس باسم العلم ولكن بإقامة هيكل رسمي يسوى بين الآراء لا عن طريق نظم تعليمية متباينة تعالج مشكلة معينة ولكن عن طريق اتجاهات غير علمية لأناس تعنيهم هذه المصالح ، فان واجب العالم قبل أى شيء آخر أن ينمى المعرفة والادراك ، فسياسة اتخاذ القرار التي تتعلق بالعمل السياسي لابد أن تستعين بالعلم ، فإذا ما قام البحث العلمي على أساس ديمقراطية كما ترى يقينا وكما يجب أن يقوم عليه العمل السياسي فاننا نستطيع في النهاية أن نرى العمليات البيئية في اطار أبعاد ثلاثة : بعد طبيعي وبعد بيولوجي وبعد اجتماعي ثقافي . فالديمقراطية من الناحية العلمية يجب أن تتوافق مع السياسة ، ويجب لذلك أن تتحرر الدوائر الانتخابية ، وفي هذه الحالة تصبح الديمقراطية والسياسة ذاتي طابع علمي ، وتصبح مصالح الجماعات موضع الاهتمام ، وعند ذاك تصبح الخلافات حول تفسير المشكلة مجالا للحوار في ساحة أعدت لهذا الغرض ، والحل الأخير أن تتكامل كل وجهات النظر على قدم المساواة ، وكما هو الحال في أى عمل سياسي لابد أن يكون هناك رايح وخاسر ، وقليل ما تفرز الديمقراطية حكومة مثالية ، ولكنها السبيل الأكيد الذي نعرفه لتمثيل جميع المصالح الاجتماعية والعلمية السدينة

# مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية  
رساهمة في إثراء الفكر العربي

⑤ مجلة رسالة اليونسكو

⑤ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

⑤ مجلة مستقبل التربية

⑤ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف

⑤ مجلة (ديوجين)

⑤ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية.  
تصدر طبعا باللغة العربية وتقوم بنقلها إلى العربية فحين تقتضيه من الأمانة العرب.

---

تصدر الطبعة العربية بالانفاق مع الشبكة القومية لليونسكو وبمعاونة  
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة بجمهورية مصر العربية.

# التكامل بين العلوم الطبيعية والاجتماعية في برنامج الإنسان والمحيط الحيوى (ماب)

## مقدمة

تعطى وثائق انطابما بأن المهتمين على « برنامج الانسان والمحيط الحيوى »  
( ماب ) لم يقصدوا تضمين العلوم الاجتماعية فيه ، وبسبب حداثة التناول المطلوب  
فى معالجة الثقافة ازاء الجنس البشرى فان تدريباً تقليدياً فى العلوم الاجتماعية  
له فرصة ضعيفة جداً .

ويستطيع العلماء الاجتماعيون ان يؤدوا دوراً مفيداً عن طريق شرحهم للناس  
برنامج الحكومة واقناعهم بقبوله .

وتوضح هذه الاهداف الثلاثة لدور العلم الاجتماعى فى برنامج الانسان والمحيط  
الحيوى بعض المشاكل بالجمع بين العلوم الطبيعية والاجتماعية وهى سيطرة العلوم  
الطبيعية ( والبيولوجية ) ، فى المشروع والتقنيات والمفاهيم التى يستطيع العلم  
الاجتماعى ان يأتى بها للبرنامج و ( علم ) الادراكات الحسية للدور الذى يستطيع  
العلماء الاجتماعيون ان يؤدوه أو ينبغي عليهم أن يؤدوه .

ان اقتراب النظام البيئى من المشروع قد يسر بعض اغاثات العلم الاجتماعى وعلق  
اخرين يرددون صدى نداء عالم واحد من علماء الأنثروبولوجيا ( ايلين ، Ellen



## الكاتب : الدكتور أن هوايت

زميلة فى معهد الدراسات البيئية بجامعة تورنتو بكندا •  
وكانت خبيرة لبرنامج « ماب » وصاحبة مؤلف « استخدام  
موارد الأرض والماء فى وادى أوكتاكا فى الماضى والحاضر »  
( مكسيكو ١٩٧٣ ) ؛ ومؤلف « تقويم خطر بيئى ( ١٩٨٠ )

## المترجم : الدكتور محمد محمود السلامونى

أستاذ ورئيس قسم الدراسات الاغريقية واللاتينية السابق  
بكلية الآداب بجامعة القاهرة

---

١٩٧٩ ) بأن انطبعا يسلم به بأنننا وصلنا فى هذه الأيام الى نرفانا لها صلتها بنظرية  
المعرفة أنه ، اذا طبقت القواعد على نحو صحيح فقط ، فان اقتربا من نظام بيئى  
سوف يفسر كل شيء •

ان موضوع هذا المقال هو أن المشاكل الرئيسية تظل فى مستوى تصورى ، مع  
أنها توجد حواجز تاريخية وقانونية بالنسبة لبحث انضباطى على نحو متبادل •  
ويناضل العلماء الاجتماعيون حول صحة نظائر مادية واقتصادية لظواهر اجتماعية  
أكثر مما يفعله معظم العلماء الاجتماعيون • وقد قدمت هذه القضايا التصورية باختصار  
هنا ، ليس بأى أمل فى حلها بل للتأكيد على أنها حرجة بالنسبة لشرعية مواجهة  
المالب ولم تلقى حتى الآن عناية كافية داخل البرنامج • وعلاوة على ذلك ، فإن معنى  
انماهم قبل تكيف وسوء تكيف ودرجات الضغط والمرونة ، التى قد اتخذها المشروع  
هى جميعها متوافقة على أسلوب نظام يحدد ، وحينئذ ينظم بأسلوب المشروع • وان  
فيها محسنا لهذه المفاهيم لا يعتبر طرفا فيما يتعلق ببرنامج المشروع بل هو رئيسى  
بالنسبة لأغراضه العلمية •

## تراث انضباطي

ان من المسلم به عادة أن العرف الانضباطي الذي تطور في التربية والبحث العلمي ، وبخاصة في منتصف القرن التاسع عشر ، قد جلب معه حواجز تركيبية لدراسات انضباطية غير مواتية . فالمعاهد تعكس تدريب الشعب فيها ولها عادة بنية قطاعية أو مبنية على أساس نظام ما وباستثناءات قليلة جديرة بالذكر ، فان معاهد تربوية في جميع المستويات تنظم في موازاة خطة انضباطية عامة للقرن التاسع عشر ، وتؤيد دراسات تقليدية انضباطية لبنية المعرفة . وهناك مشاكل تبادل المعلومات بين جميع الأنظمة . ولكن التباين بين العلوم الطبيعية والاجتماعية كان أعظم ، وحينئذ ، فان اقامة جسر يربطها أكثر صعوبة من الحد الفاصل بين علمين طبيعيين مثل علم النبات والجيولوجيا أو بين العلوم الاجتماعية مثل علم الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع . وتقسم معاهد تربوية أنظمة أكاديمية الى فنون وعلوم وتفصل كليهما عن تدريب موجه أكثر احترافا في الطب والهندسة والقانون أو الادارة . وفي قطاع المعاهد الحكومية والحكومية على نحو متبادل وخاصة فان ادارات تنجه الى أن تزود بأشخاصه من خلفيات نظامية مماثلة وهكذا ، فان مشاكل تبادل معلومات بين أنظمة تصبح مضاعفة في معاهد أخرى مثل خلاقات قطاعية .

ويحافظ على مقدرة الأنظمة عن طريق سبل عمل ومكافآت تشجع العلماء على البقاء داخل الأنظمة فضلا عن الحركة بحرية بينها أو العمل في حدودها . وعلى الرغم من اعتراف من قبل جامعات وحكومات وكالات توظيف المال بالحاجة الى بحث نظامي على نحو متبادل . فان توزيعات الميزانية تظل طفيفة نسبيا وتصبح عملية فحص وادارة بطيئة عادة . وحينئذ تكون دراسات نظامية متضاربة حتى الآن أكثر صعوبة في المباشرة من اتجاه سائد وبحث نظامي . ويضاف الى هذه القيود الموقف القانوني 'الضعيف نسبيا للعلوم الاجتماعية' . فداخل منظمات عديدة توضع العلوم الاجتماعية على حدة كنوع للمحق نظامي . وقد يسمح لها بممارسة أغراضها الخاصة بها . ولكن كثيرا ما يتوقع أيضا أن تلعب دورا خاصا فيما يتعلق بأغراض أقسام أخرى ، مثل تقديم نصيح بشأن القبولية العامة لمشروع هندسي أو تحويل معلومات فنية الى أدوات تربوية .

وهذه مبررات تاريخية بالاضافة الى أخرى فكرية عن السبب في أن هذا الموقف قد تطور . انها تتضمن الحداثة النسبية للعلوم الاجتماعية كأنظمة مقبولة

والنجاح المحدود للعلوم الاجتماعية في اكتشاف قوانين علمية خفضت نسبيا من وضعها على العمود العلمي . ثمة عامل مساهم آخر هو العهد الذي آمن به بعض العلماء الاجتماعيين بالنسبة لاجتماعات أو عمليات اجتماعية كانوا يقومون بدراستها . وكان مألوفاً فيما يتعلق بعلماء اجتماعيين ، يسهون في مشروعات المآب ، أن يقوموا بأدوار باحث ومشارك في وقت واحد . ليصير الناطق بلسان شعب متمتع بامتياز أقل أو من أجل دواعي اجتماعية وسياسية . وطبيعة موضوع بحثه ومنهجه في حواجهته قد أدى بسبب ذلك الى فهم مشترك للعالم الاجتماعي بوصفه مفتقرا لموضوعة ( وفي أسوأ الأحوال ) داعية اجتماعية تتخذ الاجراءات العنيفة أو ( في أفضل الأحوال ) بوصفه عاملا على رفاهية اجتماعية .

ونمة مشكلة أخرى تحدث سوء فهم ، هي دراسة العلوم الاجتماعية كوحدة .  
وهذه مقالة في تبسيط وتحريف على حد سوله . ووجد داخل العلوم الاجتماعية  
العديدة أنظمة مستقلة لكل منها أسلوب خاص بها ونسج من سدره بررر ، نيد على  
مستويات مختلفة لعمليات اجتماعية .

#### تحد خير الماب

أعتبر الماب ( اليونسكو ، ١٩٨١ ) منذ بدايته بالذات برنامج بحث طموح وتطوير  
الأساس داخل العلوم الطبيعية من أجل استخدام منطقي لموارد المحيط الحيوي وتحسين  
العلاقات العالمية بين الإنسان والبيئة .

وفي عام ١٩٧٧ كان لدى أعضاء مجلس الماب م أ ب حساسية بالنسبة الى  
الا توازن داخل البرنامج بين العلوم الطبيعية المسيطرة والعلوم الاجتماعية الأضعف  
وأكد المجلس ( اليونسكو ، ١٩٧٦ ) على أن « العلوم الانسانية والاجتماعية ليست  
عنصرا منعزلا في برنامج الماب ، بل انها شكلت جزءا متكامل لجميع مشروعات الماب » .  
وقد أكد هذا الرأي من قبل المؤتمر العام لليونسكو في دورة انعاقده التاسع  
عشر ( نيروبي ، ١٩٧٦ ) ، الذي اوصى بضرورة دعم عنصر العلوم الانسانية والاجتماعية  
في الماب .

وقد وافق المجلس الدولي الخامس للماب ( اليونسكو ١٩٧٦ ) على انه يجب أن  
نركز عناية من الآن فصاعدا ليس على « الحاجة » للتكامل بل عن « كيف » يتم  
انجازه .

وتضمنت اقتراحات محددة عن كيفية ( أ ) بحث مركز على مشاكل واقعية  
وعملية لإدارة مورد ، ( ب ) اختيار مخططين وصناع قرار ليعملوا مع العلماء الطبيعيين  
الاجتماعيين في فريق البحث ، ( ج ) استخدام النظام البشري للاستعمال كمفهوم  
متبادل ، ( د ) تطوير دليل خطة عامة نظامية على نحو متبادل ومنهجي ( اليونسكو ،  
١٩٧٦ ، هواريت ، Whyte ، ١٩٧٧ ) ، ( هـ ) حلقات دراسية دولية واقليمية  
لتتناول مشاكل البحث العلمي النظامي على نحو متبادل المنهجي والعلمي ، ( و ) تعاون  
متزايد بين قطاع العلوم الاجتماعية لليونسكو وقسم العلوم الاكولوجية .

بالرغم من الدعاوى التي عبر عنها مجلس الماب ، توجد قيود قانونية قوية ضد  
التكامل داخل اليونسكو . وتحتل برنامج الماب مكانه داخل قسم العلوم الاكولوجية  
في قطاع العلم . ومنذ ابتدائه ، واجه الماب ، بسبب عوائق قانونية داخلية حالت  
دون الوصول الى هدفه . فوسائل الاتصالات بين قطاعات داخل اليونسكو ليست  
سهلة ، وتنشأ سلطة خاصة بالميزانية والتنظيم في موازاة خطة عامة قطاعية .  
وتوجد لجان قطاعية على نحو متبادل ذات نفوذ نسبي فيما يتعمل بالميزانية أو الناحية  
السياسية . وفي الحقيقة ، سمحت اليونسكو للقطاعات أن تصبح مسيطرة على أهداف  
ومشروعات قطاعية على نحو متبادل ، لكي تعمل كمنظمة تقليدية فعالة .

وقد ورت برنامج الماب عباءة البرنامج الدولي البيولوجي . وورت أيضا النزعات  
بالإضافة الى حماسات البيولوجيين وآخرين كانوا قد عملوا في البرنامج . وتؤكد  
دوائر الأربعة عشر مشروعا للماب تفكير النظام البيئي ، وتحدد معظمها أنظمة بيئية  
دقيقة أو كينونات جغرافية ( على سبيل المثال ، غابات استوائية ونظم بيئية لجزيرة )

وبعد أن أعطى الماب مكانا داخل قسم العلوم الاكولوجية يصبح التأكيد الأولي البيولوجي مفهوما . وفي الواقع ، فإن الحاجة الملاحظة لزيارة تضمين العلوم الاجتماعية في م أ ب كانت نفسها جزءا من التقدم الفكري للبرنامج . وطوال تاريخ الماب استمر الضغط من أجل تضمين أكثر للعلوم الاجتماعية تيسير أوجه النشاط للعلماء الاجتماعيين القائمة بذاتها في البرنامج .

وقد سلمت بعض لجان قومية من لجان الماب بالغياب الفعلي للعلماء الاجتماعيين بين صفوفهم وتطورت هذه اللجان من أجل تركيب متعدد أكثر انضباطا . ففي عام ١٩٧٤ ، عندما أرسلت مجموعة من الأسئلة من اليونسكو ( قسم العلوم الاجتماعية التطبيقية ) الى الدول الأعضاء لتكتشف درجة تغفل العلم الاجتماعي في الماب ، ، وتوضح أن التأثير قليل جدا وأن العلوم الطبيعية والبيولوجية تسيطر على م أ ب .

ويوضح هذا في حقل مشروعات الماب . فمن ٨٨٤ مشروعا مسجلا في أنظمة معلومات الماب ( اليونسكو ، ١٩٧٩ ) ، فإن أقل من ٥٪ منها على الأرجح تحاول أن تدمج عمل العلوم الطبيعية والاجتماعية . ومعظم المشروعات هي في المقام الأول دراسات اكولوجية بوشرت في مناطق مختارة من أجل امكانات مواردها .

وبالإضافة الى العوائق القانونية الموجودة ، في البيت وفي الخارج على حد سواء ، يواجه برنامج الماب التحدي بربط اختلافات خطيرة في أغراض علمية ونماذج بين أنظمة . والتحديد الحقيقي لغرض الماب « الاستخدام المنطقي لموارد الانسان والمحيط الحيوي » مفتوح لتفسيرات مختلفة . ووفقا لتفسيرات مختلفة . ووفقا للعالم الطبيعي ، فإن « الاستخدام العقلي » يتجه الى أنه يعني نتائج منطقية . وأن اقترابا منطقيا سوف يكون حينئذ بتفصيل نتائج إدارة مرغوب فيها ، أو قرارات أنظمة تضبط عملية النظام ثم تقوم بعمليات قائمة بذاتها لنظام الادارة والهيكل الكلي هو معيارى على نحو مسيطر .

وقد يكون علماء اجتماعيون معينين أيضا بعمليات عقلية ، ولكن ، المصطلحات المستخدمة عندهم تختلف عما يستخدمه غيرهم ، وتنتج نماذج علوم اجتماعية الى أن تعني بمخططات وصفية مفضلة أياها على مثيلها المعيارية . فهي تحاول أن تصف أنظمة استخدام مورد بشرى كما هي ، مفضلة ذلك على أن تصفها كما ينبغي أن يكون .

وليس واضحا حتى الآن ما اذا أمكن لعلوم طبيعية واجتماعية أن تندمج ، في الواقع ، على مستوى تصوري . وسوف يناقش البعض بأن هناك اختلافات أساسية في المفاهيم وفي الأسلوب المستخدم في وصفها . ويعلم بينت Bennet ١٩٧٦ وفولفل وزيوب ، and Wohlwill ( ١٩٨٠ ) نادات تحذيرية ضد ادعاءات عفوية الى حد بعيد بأن تضمين حقائق طبيعية ( مثل خصيصة ماء ) وحقائق اجتماعية ( مثل سلوك سائق ) في نفس هيكل اسناد سوف ينتج نموذجا متكامل . وعلى وجه التخصيص ، فإن فولفل وزيوب ( ١٩٨٠ ) يعجبان .

## تحليل أنظمة وتشكيل

وقد فهم برنامج الماب داخل نموذج أنظمة . فقد كلفه المجلس الأول بمهام علمية لاختبار التركيب ووظيفة أنظمة البيئة والقوى المحركة لها ودراسة العلاقات المتبادلة بين أنظمة بيئية وعمليات اجتماعية اقتصادية . ومنذ انعقاد هيئة الخبراء الأولى عام

١٩٧٢ • فقد عززت استخدام مخططات تستطيع أن تجيز لهيئات برمتها استراتيجيات  
ادارة • وقد اعتبرت أيضا مشروع رقم ١٣ ( اليونسكو ١٩٧٣ ) مشروعا أساسيا  
لاختبار اختيارات ادارة اليونسكو ، ( ١٩٧٢ ) •

وما لم تعلق عليه هيئة الخبراء في تقريرها هو المناقشة العلمية المتواصلة  
حول التطبيقية لطرز من أنظمة ماكنية ( مثل منظم الترموستات الكلاسيكي ) بالنسبة  
لسلوك كائنات حية • وبالمثل في أنظمة بيئية وأنظمة اجتماعية ، يلعب التاريخ  
وال تجربة بوضوح دورا أكثر أهمية في تحديد حالات حاضرة مما يُنجز في تشكيل  
معظم الأنظمة • وانه لمشوق أن عمل العالم الفيزيائي بريجوجين Prigogine  
( ١٩٨٠ ) يؤكد الآن أهمية التاريخ في جميع الأنظمة • ويؤكد هذا ، في الواقع ،  
وجهات نظرنا في أنظمة غير عضوية انسجاما مع تجربتنا عن أنظمة حية ومثلها •

وتشكيل أنظمة هو وسيلة قوية جدا ، يمكن أن توجه نحو مستويات عديدة  
مختلفة • ولكن حساسة من أجل انتفاعية عملية في تصنيف عناصر وعلاقاتها المحتملة  
تستطيع أن تحجب عن العيان أخطاء تصورية في نماذج عمليات اكلوجية أو اجتماعية  
متخيلة • وتصبح هذه انقباضا التصورية أكثر وضوحا عندما يحلل النظام ويضمن  
قطعا عناصر اكلوجية واجتماعية •

### النظمة بيئية وأنظمة اجتماعية

ان تقليدا واحدا هاما في جميع العلوم الاجتماعية كان اقترابا اكلوجيا من  
دراسة مجموعات بشرية وعملياتها الاجتماعية وقوانينها • وخلال العقد الثالث نشأت  
منطقة انضباطية على نحو متبادل يعرف « بتبؤ بشري » ( بارك وبورجس Park and  
Burgess ١٩٢١ ) وأنه عن هذا التقليد أتت أعظم اغاثة لعلم اجتماع الى الماب •  
وسؤالان لهما أهميتهما هنا وهما : كيف تصبح نماذج اكلوجية فعالة عندما تطبق  
على مجتمعات بشرية ؟ وما هو نموذج انسان مفترض ؟ هذان السؤالان يوتران في نوع  
علم اجتماع سوف يجتذبه برنامج الماب اليه وطبيعة التكامل الذي يمكن أن ينفذ •

وتتضمن المفاهيم اكلوجية ، التي طبقت على سكان بشريين بدرجات من النجاح  
مختلفة ، بيئة ملائمة ومرونة وقدرة مدعمة • والى أي حد تصبح أي من هذه مشابهاة  
فعالة تعتمد على ما اذا كان الانسان يظن أن شخصا يستطيع أن يعامل بأسلوب شبيه  
بالمقارنة بكائنات حية أخرى أو ينبغي أن ينظر اليه كحالة فريدة •

ومن وجهة نظر واحدة ، فالانسان جنس بشري ، وان يكن المهيمن الوحيد ،  
في نظام بيئي • فهو خاضع لنفس الحالات البيئية مثل الحرارة والضوء والماء  
والطعام وأوجه نشاط كائنات حية أخرى • والانسان ، لذلك ، يمكن أن ينظر اليه  
كمن له دور اكلوجي ( بيئة ملائمة ) بالمقارنة مع كائنات حية أخرى وسوف يبدى  
سكان بشريون درجات من مرونة نحو حالات بيئية معينة ، مثل المرض وإوارد الطعام  
لمنطقة يمكن أن تستعمل في تحديد قدر لها للبشرية المدعمة • وفي ظروف معينة يمكن  
أن تطبق هذه المفاهيم بصورة مفيدة في مجتمعات بشرية • فهي تعمل بدرجة أفضل  
من أجل مجموعات صغيرة مبنية على أساس مورد رزق مثل الصيادين والحصادين  
الذين لا تسمح أعداد سكان ومستوى تكنولوجيا لهم بإجراء تحولات في بيئتهم •

ومعظم المجتمعات من ناحية أخرى تبني في المقام الأول على أساس تبادل سلع وخدمات بين مجموعات متخصصة وعبر مناطق الكولوجية واسعة . وإن مفاهيم مثل القدرة المدعمة التي تقيد بموارد طبيعيه ، هي مواجهات أقل فائدة من نماذج تنظيمات بشرية تتبادل مع شبكات اتصال اعلامي وعلاقات سياسية ١ . وهذه المؤسسات الاجتماعية المؤثرة بالتكنولوجيا هي قوى مهيمنة تشكل معظم قرارات ادارة المورد وفهم العمليات الكولوجية هام . والقنصل في نغويم القوى الاجتماعية يمكن أيضا أن يؤدي الى أعظم ضرر أكلوجي واجتماعي تماما . وهذه هي المشكلة المحيرة للمعضلة التي تواجه برنامج الماب ، إذا فشل في اجراء تكامل عمليات اجتماعية وثقافية وسياسية في نماذج لادارة مورد وتغيير نظام بيئي .

ومثال واحد مأخوذ من مشروع الماب المكسيكي عن مرعي في المحيط الحيوي لمايبي . دورانجو ، Makumi Biosphere Rserve, Durango . سوف يفيد في توضيح الحاجة الى ادخال كلتا العمليتين الاجتماعية والاكولوجية في الاعتبار ( هالفر Halffier ١٩٨١ ، مونتانا ، Montana ، ١٩٨٠ ، هويت وبرترن Whyte and Burton ، ١٩٨١ ) . ويتطور نموذج بسيط عن طريق معهد الاكولوجيا في مدينة مكسيكو Instio de Ecologia in Mexico City ليؤكد

العلاقة بين هطول المطر السنوي ومستويات تموين المرعي والماشيا ( رسم توضيحي رقم ١ ) . وبنيت فيه قرارات المديرين على أساس تقديرهم للمرعي طوال الفصل الجاف المقبل . وهذا يسبب أن ٨٠٪ من هطول مطر ضئيل ( ٢٠٠ ملمتر سنويا ) يسقط في جزء واحد من السنة . بين يونيو وسبتمبر . وبنهاية سبتمبر يكون لدى المدير معلومات حقيقية عن أي كلا متاح للسبعة شهور الآتية .

وعندما تستخدم معلومات مزودة عن طريق اجيدوس ، ejidos . المحلية ( جمعيات نقابية زراعية ) عن معدلات توالد الحيوان وترتيبات الملكية ويبيع الماشية ( رسم توضيحي رقم ٢ ) ، فإن معدل زيادة القطعان في الأرض يمكن أن يتشكل ( رسم توضيحي رقم ٣ ) وآثار القحط يمكن أن يتشكل ( رسم توضيحي رقم ٤ )

وهذه تؤكد أن التأثير التصاعدي لهذه القرارات للادارة تؤدي بسرعة الى زيادة تكس المواشي والتعرية البيئية . وتحتاج المشاكل الكولوجية من تآكل التربة وتخديد ونقص الكلا الى أن تدرس وتدبر . ولكن أسباب المشاكل الكولوجية تكمن الى حد بعيد في النظام الاجتماعي . ولأنه في تلك النقطة ، فإن حلولاً وقائية طويلة الأجل تحتاج الى أن تبحث . وفيما يتعلق بمايبي ، فهذه الأسباب تكمن جزئيا في ادراكات الشعب المحلي الحسية ، اجيديتاريس Ejiditarios الذي يقيم قطعانا كبيرة والذي يفشل في أهمية سياج من أجل ادارة مرعي . وتكمن الأسباب بسبب تكس الماشية أيضا وراء نفوذ الشعب المحلي ، وفي اصلاح قومي للأرض وسياسات بنك التسليف ( رسم توضيحي رقم ١ ) . وتؤثر هذه السياسات في عدد من أسر تحاول أن ترتزق بعيدا عن مرعي نصف مجذب ، وأيضا ، من خلال فعالية تسليف ، تصمم على مستويات رعي المواشي للفصل الجاف المقبل .

## التكيف

إن تكيفا هو مفهوم رئيسي في علم التبيؤ ، وعلم التبيؤ البشري . وهو العملية التي بها تكافح أنظمة فعالة لاقامة علاقة عمل مع بيئتها ( متضمنة كلا عنصرها العضوي







وغير العضوى ، وتعتبر كعملية متصلة دون أية غاية جوهرية ، هدفها الوحيد غاية مطلقة لبقاء النظام على الرغم من تغيير بيئى . وان المسئولية من أجل البقاء تركز على الكائن الحى وليس على البيئة .

ومع أن التكيف لا يعبر عنه فى أحوال كثيرة ، بهذه التعبيرات ، فكثير من برنامج الماب يعنى بنظرية التكيف ، ومعكوسة سوء التكيف . ومن المناسب أن تسأل ، حينئذ الى أى حد وصل الى مفهوم موحد لتكيف يمكن لعلم طبيعى واجتماعى أن يسهم فيه بجهد مشترك

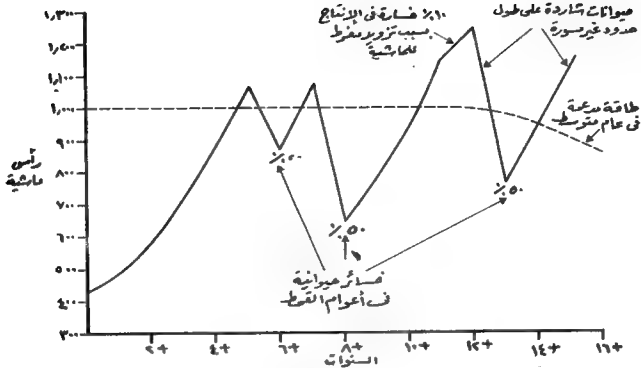
وتحتاج جميع الكائنات الحية القائمة بذاتها الى أن تتكيف لتبقى على قيد الحياة . ولكن السمة الواضحة للتكيف فى علم التبيؤ هى ظاهرة جماعية . فالأشخاص يصبحون متكيفين مع بيئتهم على نحو أفضل ، عندما يمضى أشخاص آخرون فى نفس الاتجاه معنى أنهم يتكيفون كجماعة . وتتوفاق الجماعة البيولوجية أو البشرية ، اذن ككائن مثل كائن حى مرتبط بأجزاء الى داجة أن أى تأثير فى طرف واحد يحس به فى كل مكان من النظام برمته . وفى علم التبيؤ البشرى وفى برنامج الماب جىء بالمدينة أيضا داخل هذا الهيكل ، ونظرا اليها كنظام عضوى متطور ومتسع بإيضها الخاص بها لتدفقات الطاقة واستعمال المواد الغذائية ( اليونسكو ، ١٩٧٥ ، بويدن ، وآخر Friedman ، ١٩٨١ ) .

وتطرح هذه المشابهات عدة مشاكل بالنسبة للعلماء الاجتماعيين . وتعلق الأولى بالآلات ، التى من خلالها يرى تكيف جماعى يعمل فى مجموعات بشرية . سواء توحدت جماعة عن طريق عقائده مشتركة ومصالح وممتلكات ، يعنى عن طريق اتفاق جماعة فى الراى ( كومت Comet ، ١٨٥٤ ) أو عن طريق توافك متبادل لأطرافه المتخصصة ( اسبنسر ، Spencer ، ١٨٨٨ ) ، أو عن طريق كليهما ( دوريكهايم Durkheim ، مقتبس من سيمسن ، Simpson ، ١٩٣٣ ) ، فهى تعمل بطريقة أفضل بوضوح بوصفها جماعة ، عندما تكون صغيرة الى حد مقبول لتنتج اتصالات سريعة واجماع مؤثر . وهذه السرعة ترجع بنا الى مجتمعات صيد وحصاد بعيدة عن المدن الحديثة .

وثمة سؤال آخر يبدو غير واضح فى برنامج الماب ، هو كيف ينبغي أن يحكم على أداء مكيف لنظام ما . فهذه ليست مشكلة على مستوى المشروع القائم بذاته ، حيث يصبح فى الامكان أن تضبط أغراض محددة الى حد أن الأداء لنموذج أو نظام ادارة يصبح فى الامكان أن يقوم عن طريقها .

واقترحت هيئة الخبراء الأولى ، على سبيل المثال ، أن خصيصة بيئية ملاحظة كانت الركن الأساسى من أجل تقويم أداء ( اليونسكو ، ١٩٧٢ ) . وقد اقترحت الجملة ، The Task Force عن مستعمرات بشرية أن رفاهة بشرية كانت الفصيل الأساسى ( اليونسكو ، ١٩٧٥ ) . ولأن كلا هذين الفصيلين يتضمنان ادراكا حسيا ، فهما يعتمدان بوضوح على قيم ذاتية وعادات وعقائد . ويعتمدان ، بعبارة أخرى على ثقافة . والفصيلان من أجل تقويم أدائهما ، اذا بين المنظمات الأساسية للنظام الذى قوم .

وتقويم ذاتى هو جوهرى أيضا فيما اذا رثى تغير نظام بوصفه مكيفا أو مكيفا على نحو سبى . ويسأل فريدمان ، Friedman ( ١٩٧٩ ) مكيف لمن ؟ فما هو مكيف



رسم توضيحي رقم ٤ - نموذج لاستغلال عدد قطع ،  
ليظهر تأثير قطع وتزود مطرد بمادية

بالنسبة للجنس البشري قد يكون مكيفا على نحو سميء بالنسبة للكائن القائم بذاته أو لجماعة أقلية . وهو أيضا متصل بمنطق موضوع ، وفي نموذج توازن ، فإن عمليات مكيفة هي تلك التي تؤدي إلى المحافظة على بدء توقف متجاسس في متغيرات بالغة منتهى الدقة ازاء اضطراب . وبعد أن تنقل إلى أنظمة اجتماعية ، تصير التحديات مشوشة : هل توجد ثقافة تقليدية مكيفة على نحو سميء ازاء تقدم تكنولوجي أو ذخيرة مبرونة على الرغم من تعرية بيئية ؟ يوجد ادراك حسي لمقيمين في بيئات عالية الكثافة السكانية ، لأنهم غير مزدحمين ، استجابة مكيفة لحالات مزدحمة ؟ أهذا مكيف جوهريا أو مكيف على نحو سميء من أجل رفاهية بشرية ؟ انها بوضوح مسألة أوزان زمن أو تشكيل لنظام وادراك حسي .

هذه المشاكل في التحديد ليست وحيدة بالنسبة للماب ، انها تحابه أية محاولة لتحليل أنظمة اكلوجية واجتماعية في هيكل مشترك . ولكن هيئات خبراء الماب وحملات Task Forces ، وتقارير مشروع لم يوجه هذه المشكلات الا بطريقة تدريجية . وتبقى هناك تناقضات وغموض في المستوى النظري الذي ، كما يبدو ، يتعلق بعلماء اجتهاديين أكثر من علماء طبيعيين .

### ختام الأنظمة

هذا يؤدي إلى ختام مشكلة النظام أين هي الحدود التي يجب أن تخط بين النظام وبينته ؟ ان ختام النظام هو حالة مهددة لاقامة تقذية سلبية أو حتى ببساطة تقسدين ما ينبغي أن يضبط وما يمكن أن يعمل .

ان آراء أولية في المآب حول ختام النظام قد بنيت على أساس أنظمة بيئية أو وحدات طبيعية يمكن تمييزها مثل جزر وأراضى جبلية . فالحملة على اسهام العلوم الاجتماعية في برنامج المآب أدخلت فكرة نظام الاستخدام البشرى ، لى نركز على الحقيقة بأن المصلحة الرئيسية يجب أن تكون مع أنظمة تكنولوجية واجتماعية ثقافية أفضل من ان تكون مع أنظمة بيئية ( اليونسكو ، ١٩٧٤ )

ان أنظمة استخدام بشرى يمكن أن تحدد كمظمات من خلالها . وهذه تختلف فى حجم وتركيب عن أسره أو قبيلة بالمقارنة مع دولة شعب أو شركة متعددة القومية . وبالتأكيد فهى كثيرا ما تنظم بوضوح لتسلك طريقا عبر عدة نظم بيئية ، لى يفيد منه المتممات والتباينات لمناطق مختلفة .

وهذا الاعتراف بأن الوحدة المناسبة للدراسة قد تكون وحدة نظام يبنى بل نظاما آخر يركز على علاقات بين أنظمة بيئية ، كان خطوة هامة فى تفكير المآب المتطور وقد أصبحت أنظمة بيئية وإرساء جماعات بيئية ملائمة فى نظام محدد على نحو ثقافى . وقد راق نظام الاستخدام البشرى أيضا فى نظر علماء التنبؤ كمفهوم لعم اجتماع كان متصلا بمفهومهم هم لأنظمة بيئية .

وبينما يحتوى مفهوم نظام الاستخدام البشرى على التبصر الهام حول تعارض بين أنظمة اجتماعية اقتصادية ومورد طبيعى . وهو لا يحل القضية العملية والنظرية بأن أنظمة استخدام بشرى نفسها لا يمكن أن تعتبر الآن أنظمة أكثر أو أقل انغلاقا وتوقفا متجانسا . وكان أحد انجازات المآب أنه كان عليه أن يبين أنه بالنسبة لمجتمعات صغيرة مثل فيجي الشرقية أو شرق الكاريبي ، فإن صلات خارجية لهجرة بشرية وصناعية اقتصادية ومعلومات ثقافية هى متغيرات بالغة منتهى الدقة وتفسيرية بالنسبة لنظام الجزيرة ( بروكفيلد ، ١٩٨٠ )

وقد يعيد برنامج المآب التفكير فيما هى الأنظمة المناسبة للدراسة . فتفهم جميع الأنظمة ، أكثر فكثر ، كأنها نظم جد مفتوحة . وهناك قيود ( عادة مالية وتنظيمية ) بالنسبة لأية مشروعات يمكن أن تنجز ، وهذا يعنى أن ميزان نظام الدراسة يحتاج الى أن ينخفض لى يتضمن أكثر عدد ممكن من قياسات الاغاثة والانتاج . هذا هو الاقتراب الذى اتخذته ICSU/SCOPE ، فى عمله عن دورات كيميائية حيوية وعن تقويم خطر ملوثات تتحرك خلال سبل بيولوجية عديدة . وقد أدت بالمثل دراسات لهجرة بشرية الى إبعادها عن مركز نشاط فى أية ناحية ( مثال ذلك تكيف مهاجرين مع بيئة جديدة ) من أجل تحليل تدفقات هجرة وآثارها على كلا المجتمعين ، الموفد والمستقبل ، بالإضافة الى التغيرات التى تحدث فى المهاجرين أنفسهم .

وبوضوح ، فإن هذه الاقترابات المختلفة متممة بعضها بعضا . وكيفيا كان الحال فإن مشروع هنج كنج ( بويدن ، Bayden ، ١٩٧٩ ، بويدن وآخر ، ١٩٨١ ) يوضح متطلبات ضخمة للحقائق والصعوبات الخاصة بتكامل معلومات اجتماعية وطبيعية بالإضافة الى حقائق فى نماذج تفسيرية مبنية على أساس اقتراب اكلوجى بشرى .

وهناك تجارة تخلص من شيء يبيعه ، هنا كما فى مكان آخر ، تنشأ بين استيعابية وصرامة . وعن طريق تضمين عوامل بيئية عدة ( اسكان ، ازدحام ، ضوضاء ) ومتغيرات اجتماعية اقتصادية ( حالة اجتماعية اقتصادية ، تركيب أسرة ، بنية جوار ، استخدام)

ووسائل سلوكية ( ضروب نشاط يومية ، استهلاك دواء ، ترفيه ، ضروب نشاط عقلية وبدنية ، تفاعل اجتماعي ) ، يوضح تقرير اجتماعي حيوي في هنج كنيج (ميلار ، Millar ١٩٧٩) العلاقات المتبادلة للمتغيرات . أقل نجاحا في توفير أساس علمي من أجل قرارات الادارة .

وعذا هو الحال الى حد ما ، لانه من الصعب عادة أن تغزو أى تأثير صحي بشري قابل للقياس الى سبب بيئي . ويمكن أن تنشأ آثار مشابهة عن أسباب بيئية مختلفة فهناك تفاعلات ملازمة معقدة ومضادة بين عوامل بيئية في أحداث آثار صحية ، ويستطيع عامل بيئي واحد أن يؤثر في الشخص من خلال سبيل بيئية عدة . وأيضا فان طبيعة علاقة الاستجابة لجرعة يمكن أن تكون غير مؤكدة . وقد وجهت مشاكل مماثلة بتحليل آثار اجتماعية اقتصادية ( هوايت وبورتن ، ١٩٨٠ ) .

### ادراك الحس

وقد فهم ادراك الحس في برنامج الماب كمفتاح لتحديد ( وحينئذ انهاء ) النظام الذى ينبغي أن يدرس ، واساسا كالحكم على تكيف نظام والنجاح فى بقائه . وقد لعبت دراسات ادراك الحس دورا هاما فى اجتذاب العلم الاجتماعى الى الماب ، من خلال مشروع ١٣ ( اليونسكو ، ١٩٧٣ ) . وقد استندت الانجازات الهامة لمشروع ١٣ على تكامل الادراك الحسى داخل بحث فى مشاكل مطروحة على نحو اكلوجي .

ومثال لادراك حسى هام بالنسبة للتكامل بين تشكيل اجتماعي وتنظيم بيئي ، لأن أنظمة اجتماعية تكون نماذج ادراكية بنفسها ، تشكل اغائة رئيسية بالنسبة لاتجاه اختياراتها . وقد تعتبر أنظمة اجتماعية مكيفة .

وقد حاول هوايت ( ١٩٧٧ ) أن توفر هيكل أنظمة لدراسة ادراك حسى داخل قرارات الادارة ، وقد أكدت دراسات الماب التحليلية العديدة وجود المرشحات الادراكية الحسية بين متغيرات بيئية واستجابات سلوكية متوقعة . وعلى كل حال، فان الهيكل المفهوم ضمنا قد أدى الى أن يكون استجابة حافز . وفضلا عن ذلك ، فان نموذج الماب للانسان هو بوصفه « الانسان العالم » الذى يحاول أن يدير موارده على نحو عقلي . وان عواطف الانسان ومشاعره وحينئذ الى وطنه وارتباطه بأرض وحيوانات وشعب داخل برنامج الماب يعنى أن كثيرا مما ينبغي أن يمنحه علم اجتماع مهمل أيضا . وداخل مجال نظرية علم اجتماعي برتمه ، فان نموذج الماب للانسان يفتى فقط حيزا ضيقا .

وعلى الأرجح فان دراسات ادراك حسى كانت أكثر نجاحا كعامل تكاملي غير مباشر ، وذلك بتضمين سكان محليين والسماح لهم ببعض التعبير عن أفكارهم . وبدراسة ادراكات شعب حسية فان مشروعات الماب أصبحت سياسة وجهة أكثر وجمعت حقائق وثيقة ومطلوبة من صانعي القرار .

### نتائج

كان برنامج الماب مهتما طوال فترة طويلة بالحاجة الى تكامل مداخل علمية اجتماعية وعلمية طبيعية وفقا لدراسة علاقات بيئة الانسان واكد على أن تشكيل أنظمة

وادراك حسي هما مفتاحان لهذا التكامل . وقد قام المالب سابقا باسهامات هامة في دراسات لنماذج متكاملة وادراك حسي بالاضافة الى انجازاته العلمية الأخرى .

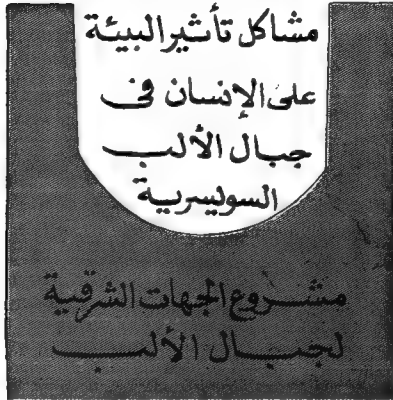
وتحتاج دراسات أكثر دقة الى أن تجرى الآن داخل البرنامج في كلا المستويات لحلل المشروعات والمنتدى الدولي العلمى حول نماذج بحث متكامل وتحديات لمشكلة . ويحتاج المالب الى تعزيز تركيبته الانضباطية للاستشرافية الخاصة به في موازاة حقول نشاط الانسان التي اقترحها دى كاسترى وهادلى Castri and Hadley ( ١٩٧٨ )

وعلاوة على هذا ، فإن بناء نموذج ليس فقط هدفا انضباطيا استثماريا ليزيد تضمين العلم الاجتماعى . وتستطيع نماذج أن توفر وسائل لمساعدة صناعى القرار لتقويم آثار ممارساتهم الموجودة بالفعل وبدائلها فى المستقبل والثغرات فى معرفتهم الحالية .

ومن باب العلم بالشيء ، فقد اختار المعهد الدولي لتحليل الأنظمة التطبيقية (IIASA) ، وهو أحد المعاهد القيادية فى العالم لتشكيل الأنظمة قرية يبلغ تعدادها ثلثمائة ساكن ( أو برجوجل ) من أجل تحليل أنظمة مدنية .

والمالب له يئته الخاصة به الاقتصادية والسياسية للعمل داخلها ، بالاضافة الى مواجهة صعوبات قانونية ونظرية نوقشت فى هذا المقال . وانجازات البرنامج مؤثرة الآن ، وهناك تعهد واضح بتضمين أكثر لعلماء اجتماعيين . وهو يحتاج الى أن يصاحبه استعداد لاتاحة فرصة مناقشة حول قضايا نظرية قد يرغب علماء طبيعيون نى تجاهلها أحيانا . والتحدى الآن بالنسبة لبرنامج المالب هو مواصلة انجازاته العلمية فى الميدان . والنجاح فى كلا الاتجاهين يعتمد على البرنامج القادر على انجاز المداخل المنضبطة الاستشرافية فى خلال الأعوام القليلة القادمة ، هذه المداخل التى كان يدافع عنها طوال العشرة الأعوام الماضية .

# فضايا وتطبيقات



## حالات وتطبيقات

تعد منطقة الجهات الشرقية لجبال الألب السويسرية حيا في ولاية فود السويسرية . وتعتبر المنطقة السالفة الذكر حسب التعريف السويسري التشريعي منطقة جبلية يسكنها حوالي ٤١٨٠ نسمة ( ١٩٨٠ ) حيث تغطي المنطقة مساحة ١٨٠٠٠ هكتار من الأرض ، وتضم المنطقة ثلاث مناطق جماعية هي : كاتو ديكس ، وروسينبير ، روجون .

هذا ويقصد بالمناطق الجماعية في سويسرة الكومونيات ، التي هي أصغر وحدات التقسيم الإداري في الدولة .

ويعتمد اقتصاد المنطقة على الزراعة والسياحة ، كما يوجد بها كثير من الخدمات المدرسية والمستشفيات والنقل العام الى جانب المحلات التجارية والبنوك .

وجدير بالذكر أن نسبة السكان تتضاءل في المنطقة منذ عام ١٩٣٠ ، هذا ويظهر التكوين الجغرافي للمنطقة علامات غير مطمئنة للشيوخوخة . وقد استخدمت الموارد الطبيعية في المنطقة استخداما يفوق طاقتها الأصلية .

وترتبط القضايا بخصوص المنطقة ارتباطا وثيقا بالقضايا التي يعمل من أجلها برنامج ماب لليونسكو ، الذي يبحث في جوهره عن طريقة مثالية للتنمية من

## الكاتب: تشارلي داربلي

الكاتب : تشارلي داربلي مهتمس زراعي وساحر متخصص في المعاد الاتحادية ذات الفروع الفنية المتعددة يزورخ ، ورئيس الجمع السويصري للاقتصاد الزراعي وعلم الاجتماع - وهو المسئول عن مشروع «سحرة» في الجهات الشرقية لجبال الألب بسويسرة - وقد قام بنشر عدة مؤلفات موضوعها النواحي الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بمشاكل المناطق الريفية ومشكلات الجبال -

## المترجم: منى محمد فيصل

بكالوريوس في العلوم السياسية من الجامعة الأمريكية  
ومترجمة بالبرامج الأوروبية والإفريقية الموجهة بالإذاعة المصرية

---

شأنها العمل على الحد من الانكماش السكاني مع الانقاء على حفظ المعالم البيئية لمنطقة ، تلك المعالم التي يعتز بها كل من السكان والساحين .

هذا وتتمتع الجماعات المتواجدة بالمنطقة بقدر عظيم من السيادة تحت النظام الفيدرالي ، كما تتمتع السلطات المحلية أيضا بنفوذ كبير بالنسبة لاتخاذ القرارات، الا أن تشريعات كل من الاتحاد والولاية تحد من قدرة السلطات على المناورة ، ذلك أن كلا هو استخدامات الأراضي والأنظمة الجماعية والضرائب الى جانب الاسكان تقع جميعها تحت حكم القانون .

### مشروع البحث :

ويعد مشروع ماب للجهات الشرقية لجبال الألب فرعا من البرنامج السادس لماب الذي يتعامل مع تأثير النشاطات البشرية على النظام الاقتصادي للمناطق الجبلية ومناطق التندرا أو السهل الأجرد في المنطقة القطبية الشمالية .

ان التركيز الأول للبرنامج السادس لماب هو العمل على تغيير العلاقة بين الانسان وبيئته ، وخصوصا الانتقال من نظم زراعية مستقرة نسبيا الى نظم مختلفة

تماما ومتأثرة كثيرا بالمؤثرات الخارجية كالصناعة والسياحة ووسائل الاعلام ، الى جانب تأثيرات المجتمع الحضري الحديث .

ان الهدف من الدراسة أساسا هو التوصل الى معرفة أعمق للنظم الاقتصادية الخاصة بالجبال ، كما يقوم باستخدامها الانسب حتى يتسنى تحويلها الى نظم اقتصادية جديدة أكثر استقرارا وتحديثا . كذلك تعمل الدراسة على ابتكار قواعد وقوانين جديدة للإدارة . وهذا وسوف يوجه اهتمام خاص للعوامل الهامة ذات الحساسية والنقاط الأخرى المختلفة بالنسبة لعملية التغيير المتوقعة .

كما ينبغي التأكيد بوجه خاص على الاحتياجات المختلفة والأساسية لأهل المنطقة وعلى وسائل السيطرة على البيئة والعوامل التي أدت الى فقدان هذه السيطرة .

وقد وقع الاختيار على منطقة الجهات الشرقية لجبال الألب كم منطقة اختبار بسبب المواصفات المعينة الخاصة بنظامها الاقتصادي وتأثيره على الأفراد .

فعلى الرغم من انتشار السياحة انتشارا واسعا في المنطقة نجد أن الزراعة على الجبال ما زالت حية ، كما أن الفساد لم يجد طريقه بعد الى المناطق الطبيعية المحيطة .

وجدير بالذكر أن التغيرات الاقتصادية لم تكن ذات أثر في تغير البيئة في المنطقة السالفة الذكر كما هو الحال في المناطق الالية الأخرى ، كما أن النظم الاقتصادية السارية هناك لا تزال مستقرة نسبيا . وكأية منطقة جبلية أخرى تحاول منطقة الجهات الشرقية للألب أن تجد مكانا لنفسها في المجتمع المعاصر الحديث .

وتظهر التغيرات بدرجة عظيمة على جبهتين اثنتين : فمن ناحية نجد أن نقص فرص العمل الجذابة بالنسبة للشباب قد يؤدي الى انكماش السكان في المنطقة مما يؤدي الى انحدار الزراعة واستزراع الغابات .

ويؤدي ذلك الى أن تشهد المنطقة - كسائر المناطق الجبلية الأخرى - مساحات شاسعة من الأراضي التي تظل مواسم كاملة غير مزروعة بفرض اراجحتها ، ويطلقون عليها « الأراضي المراحة » ، بالإضافة الى الانحدار المتوقع لاستزراع الغابات وما يواكب هذا الانتظار من تأثيرات بالغة على البيئة الطبيعية ، وعلى العكس فإن بناء الفنادق الجديدة على نطاقات واسعة بما تتضمنه هذه الفنادق من استعدادات سياحية ضخمة وتغير في البيئة الأساسية للعالم بقصد تهيئة الطرق والتسهيلات الرياضية المختلفة من الممكن أن يقوم بحل مشكلة العمالة ، كما يقوم أيضا بزيادة الطلب الوطني على العمال المتواجدين خارج المنطقة . ولكن يجب أن لا ننفل أن التحرك السريع في هذا الاتجاه من شأنه أن يلحق أضرارا جمة بما يسببه من تشوهات للوئاطر الطبيعية الخلابة . وعلى ضوء المعلومات السابقة فإن برنامج التنمية الذي قامت به الجهات الشرقية للألب عام ١٩٧٠ قد نفذ بقصد إيجاد حل وسط للمشكلة . ويستند البرنامج أساسا الى الافتراض ببقاء الحجم السكاني على ما هو عليه الآن مع العمل من قبل القطاعات السياحية وقطاعات الصناعات اليدوية على توفير فرص العمل واضمحين في الاعتبار الترشيد المعتدل للاهتمامات الزراعية المتنوعة .

الا أن مجرد بلوغ هذه الأهداف التي تبدو معقولة يحتم تهيئة ٣١ كيلو مترا من مرات التزحلق مع العمل على ترك مساحة مئة هكتار من الأرض تخصص اقتصادا



لأغراض التزحلق ، هذا الى جانب حتمية توفير أربعة آلاف سرير لاستخدامات السائحين .

وتساعد دراسة ماب على قياس التأثيرات المتوقعة والمحتملة لتلك السياسات والوسائل التي من شأنها حفظ الاستقرار للنظام الاقتصادي السائد . وقد ركزت دراسة الجهات الشرقية للألب تركيزا عمليا من شأنه العمل على حل المشكلة السائدة . وقد ألقى المسح السابق الضوء خلال المرحلة التخطيطية لبرامج التنمية على المشكلات التي يجب أن تسترعى اهتمام العلماء ، ومن بين تلك المشكلات : ( أ ) تأثير التنمية الاقتصادية على البيئة ، ( ب ) انطباعات واتجاهات السكان نحو السياحة ، ( ج ) التأثيرات الفعلية لمختلف برامج مراعاة الماشية على النباتات ، ( د ) التأثيرات الفعلية للممرات المخصصة لأغراض التزحلق ، ( هـ ) التغيرات المتوقعة لمستقبل البوص ( و ) التغيرات الفعلية الطارئة على المناظر الطبيعية الساحرة ( ز ) القوة المحركة للتنمية الإقليمية ( ح ) الحياة الثقافية والاجتماعية ( ط ) مدى التصاق السكان بمنطقتهم وتعلقهم بها .

ويضم برنامج ماب للجهات الشرقية لجبال الألب Pays d'en haut ١٤ وحدة موجهة في أساسها لفحص المشكلات الخاصة ولاكتساب معلومات أكثر شمولية للجهات الشرقية لجبال الألب Pays d'en haut كنظام . وتختص الوحدة ١٤ من الدراسة بوضع نموذج يقتضد به Simulation Model لتغطية النظام ككل .

وتندرج المؤسسات التي تقوم بنور في الدراسة كالتالي :

معاهد الاقتصاد الرفي التابعة للمدارس الفيدرالية ذات الفروع الفنية المتخصصة ( زيورخ ) ومحطة الأبحاث الفيدرالية للدراسات الزراعية Chaugins وإدارة علم احياء النباتات بجامعة جنيف الى جانب لجنة استزراع الغابات التابعة لولاية فود السويسرية ومدرسى العلوم السياسية والاجتماعية لجامعة لوزان وأخيرا إدارة خدمات التوسع الزراعي الناطقة بالفرنسية .

خلفية البحث في منطقة الجهات الشرقية لجبال الألب السويسرية

من ١٩٦٩ الى ١٩٧٥  
الدراسات الأولية

ان التمهيدات والتحضيرات المواكبة لصناعة السياحة في الجهات الشرقية للألب Pays d'en haut قد انتشعت انتعاشا كبيرا في مثل هذا الوقت ، غير أنه قد ظهرت تناقضات كثيرة بالنسبة لاستخدام الفلاحين للأرض حيث أصبحوا قلقين مما قد يسببه انتعاش السياحة من التعدي على الاراضي الزراعية ، وقد قامت بلدية شاتو ديكس بثلاثة دراسات للمساهمة في تنمية الكوميون مغطاة بالدراسة Silviculture وتربية الماشية والمناطق الصالحة للتزحلق الى جانب مراكز التعليم الثانوى .

الشكل (١) بنية مشروع البحث ماب للجهات الشرقية لجبال الألب السويسرية

تأثير الأتار على التنمية

<p>النظام الثقافي الاجتماعي</p> <p>١ - الانماط السلوكية والقيم الخاصة بالسكان</p> <p>٢ - الحياة الاجتماعية والثقافية - التدريبات والعمل</p> <p>٣ - البنية الأساسية للقوة السياسية واتخاذ القرارات</p>	<p>٦ - السياحة وآثارها الاقتصادية وتأثيرها على التنمية الحضرية</p> <p>٨ - زراعات الجبال التطور البنائي وتأثيرها الاقتصادي والاجتماعي على استخدام مساحات الأراضي الشاسعة</p>	<p>٤ - تنمية استخدامات الأراضي</p> <p>٥ - حفظ المناظر الطبيعية والبيئة</p> <p>٩ - النباتات ، العنصر الأساسي في الهندسة الزراعية وحفظ الطبيعة والمناظر الطبيعية</p> <p>١٠ - الكانية ادماج عدة أنظمة لرعى الماشية في منطقة الجهات الشرقية لجبال الألب</p> <p>١١ - آثار ممرات التزحلق على الزراعة والنباتات بوجه خاص</p> <p>١٢ - آثار تربية الماشية على النباتات بوجه خاص</p> <p>١٣ - آثار الاستخدام غير الكافي للغابات وخصوصاً الغابات الخاصة .</p>
	<p>٧ - استخدام الأراضي وادارتها وخصوصاً تأثير تخطيط الأراضي والمناطق المحمية الاقتصاد الاقليمي</p>	

برنامج للتنمية الإقليمية ١٩٧٥ الى ١٩٧٩

وفي عام ١٩٧٥ قامت سويسرة بتشريع القوانين التي من شأنها توفير الاستثمارات للمناطق الجبلية مادامت الكوميونات المعنية تتعاون على أساس النهوض ببرنامج عام للتنمية .

ومن أجل اثبات صلاحيتهم لئلا هذا المخطط السابق ذكره قامت الكميونات الثلاثة المعنية والتابعة للجهات الشرقية لجهات جبال الألب Pays d'enhaut بتكوين رابطة للنهوض بالمنطقة ADBE ، وتقوم الرابطة بتكوين أطراف للعمل في سبعة مجالات منها الزراعة ، والفنون الجميلة ، والسياحة ، والتسهيلات والخدمات والنقل والواصلات ، والأجهزة الكهربائية ، وأحوال المعيشة ، الى جانب تمويل الكميونات .

ويشارك حوالي أكثر من سبعين من السكان المحليين في الاجتماعات التي تعقد وتبلغ ١٦٠ اجتماعا على الأكثر من أجل القيام بتحليل الموقف وتعريف سياسة النهوض الإقليمي وذلك بالاشتراك الفنى مع بعض المؤسسات المشار إليها في الشكل (١) .

وتعد التحليلات العلمية للموقف واحتمالاته إلى جانب تلخيص أهداف التنمية ووسائل بلوغها المراجع الوثائقية ببرنامج التنمية الإقليمية الذى يشترك فيه كل من المتخصصين الفنيين وممثل السكان أو مندوبيهم .

وقد قامت مجموعة من الشبان الحداثي السن في المنطقة بشن حملة مكثفة للمعلومات مستخدمين فيها أنشطة فيلمية للعرض يتلوها شرح مفسر ، مما يساعد المواطنين ويشجعهم على الإدلاء برأيهم واتجاهاتهم ، وقد قامت المراكز المحلية أيضا في مناسبات عديدة بنشر مقالات مختلفة عن هذه النشاطات .

وجدير بالذكر أن الادالة الفيدرالية للاقتصاد قد وافقت رسميا على البرنامج المهد من قبل المنطقة في ١٣ يوليو ٧٩ .

### مشروع بحث ماب : ١٩٧٩

ان جزءا كبيرا من القروض السويسرية الموجهة للدراسات العلمية قد خصصت لتنفيذ برنامج قومي تحت اشراف برنامج ماب التابع لليونسكو ، وقد وقع الاختيار على الجهات الشرقية لجبال الألب Pays d'en haut كمناطق اختيار لاكثر من سبب ، السبب الاول انه قد أجريت دراسات أولية كثيرة عليها من قبل ، والسبب الثاني يكمن في التجانس الجغرافى والامتزاج الواضح الناشئ بين الزراعات الجبلية المزدهرة والتطور السريع للسياسة كنشاط جديد وتستغرق نشاطات ماب التابعة لجهات الألب الشرقية Pays d'en haut خمس سنوات من ١٩٨٠ الى ١٩٨٤ .

ولأن مشروع ماب يسمح باشتراك عدة اطراف في البحث فانه بالتالى يشير تساؤلات شتى .

وجدير بالذكر أن جميع أفراد السكان لديهم فضول كبير بشأن هذا المشروع أو الدراسة ، وهناك احتمالان فاما أن يكون هذا الفضول مصدره الاهتمام الذاتى أو الشخصى بالمشاكل المتعلقة بالموضوع ، واما أن يكون الاهتمام راجعا الى كونهم مستفيدين من نتائج المشروع أو ببساطة شديدة الى كونهم جزءا من السكان الذين تجرى عليهم الدراسة .

وتشمل المجموعات الدراسية التى تغطيها الدراسة في الجهات الشرقية لجبال الألب الاطراف الآتية : ( أ ) جميع سكان المنطقة والسياح الوافدين من آن الى آخر ، (ب) المسئولين عن اتخاذ القرارات وهم السلطات الكميونية والإقليمية والأشخاص ذو النفوذ في المجتمع المحلى والأمور الاقتصادية ، (ج) وأخيرا العلماء .

ويجب أن نضع في الاعتبار أنه حتى تتعاون هذه المجموعات السابق ذكرها والتي من الواضح أنها غير متجانسة على الاطلاق ، فانه يتحتم أن يقوم الباحثون والدارسون بتحليل احتياجاتهم الشخصية قبل اجراء الدراسة ، وهذا يمكنهم من تفادى الوقوع في الأخطاء بالنسبة لمسئوليات كل طرف من الاطراف السكانية الواقعة في دائرة

البحث - وتعمل دراسة تلك الاحتياجات الشخصية وتحليلها أيضا على تفادي قيام أية مجموعة من الأطراف موضوع البحث بالتعدى على المجالات الاستقلالية التى تنتسب إليها أية من المجموعات الأخرى .

### معارض انتقادات والاهتمامات

وسرر اصفاف ان تلا من المدرسين والمتفرفين على الدراسة يعقدون آمالا كبيرة على النتائج المرجوة من البحث ، الا أن سكان المنطقة المحليين تنتابهم بعض الشكوك ٢٠ إليها أية من المجموعات الأخرى .

ومما يؤسف له أنه ليس فى يد العلماء المسئولين عن اجراء الأبحاث شيء يساعدون به المواطنين الذين يشعرون من جراء الأبحاث المجراة عليهم انهم مجرد أداة للتجارب فى يد العلماء الذين يستنفدون طاقتهم وقواهم فى كثرة الأبحاث والتحليلات .

غير أنه اذا أمكن مقاومة تلك الانطباعات والاحساسات السكانية السلبية فانه يمكن التعرف على اهتمامات ونظلمات السكان أفراد المنطقة المجرى عليهم الدراسة . وليس ضروريا أن تطابق اهتمامات الباحثين اهتمامات متخذى القرارات أو تطلعات السكان أنفسهم ، ذلك أن التساؤلات التى يثيرها كل من الأطراف المعنية تختلف فى جوهرها بعضها عن البعض . وقد سلطت الأضواء على وضع البحث الراهن فى مناقشة عقدت خلال اجتماع اللجنة القومية السويسرية فى يونيه ١٩٨٠ . وقد ناقش أحد الأطراف المعنية العاملة بالبحث موضوع البحث العلمى : من المستفيد ؟ .

وحين تطرقت المناقشة لبحث الدوافع الخفية للدراسة المجراة كان رأى أحد المهندسين الزراعيين أن الدراسة مدفوعة أساسا بالحاجة الماسة لانقاذ البشرية من جوع مرتقب ، الشيء الذى يحتم الاهتمام الواعى بالمناطق الجبلية التى ينبغى أن لا ينظر إليها بعين الاهمال ، بل يجب أن تركز الجهود لحسن ادارتها كمورد ذى قيمة كبيرة . ولذا فانه من وجهة نظر للتحدث يعد مشروع الدراسة فى الجهات الشرقية للألب بكل المقاييس مشروعا عالميا شاملا ذا أهداف طويلة الأجل .

أما فيما يختص بالفلاحين فالبحث يجب أن ينظر اليه على أنه ذو فائدة قصيرة المدى حيث انه يمس الموضوعات الآتية : أية أنواع من السماد مثلا ينبغى على الفلاح استخدامها فى الحقل ؟ ثم ما هى المقاييس التى يجب وضعها فى الاعتبار لانقاذ الفلاح من الصعوبات المادية التى تواجهه .

ويجب أن لا ننفل أن العوامل المكانية والزمانية تختلف بالنسبة للعامل الحرفى والعالم .

ان المشاكل التى تواجه السكان مرتبطة ارتباطا وثيقا بظروف معينة واضحة العالم ، لذلك فانها تحتاج لقرارات سريعة وغالبا لا يهتم رجل الشارع بالأثر الكلى الناتج عن تجميع آلاف القرارات المفوية من هذا النوع .

ان على صانعى القرار أن يقوموا بتعريف التأثيرات المختلفة لتزايد القرارات الشخصية المتنوعة .

فماذا عساه يحدث مثلا لو أن البناء استمر بمعدله الحالي ، وهل اتخذت الاستعدادات اللازمة لمواجهة التنمية التي قد تحدث في المستقبل ؟ ثم هل ترك الأراضي من شأنه تعريض المنطقة للتهديد ؟ وهل من الأفضل أن تنسق كمية التسهيلات السياحية على مستوى أعلى مما هي عليه الآن ، أو أن تحد من أساسها . وهل توجد مثلا وسائل مواصلات مناسبة للمزارع النائية ، وماذا يمكن عمله لوقف انجراف الشباب خارج المنطقة ؟

وقد يجد العلماء أنهم ليسوا في موقف يساعدهم على القيام باختيارات غير منظمة .

ذلك أنه قد حدث أن بعض التطبيقات الضارة بالصحة وخطوط التنمية غير المرغوب فيها قد أكلت حتمية الاهتمام بالفحص والدراسة على أساس المتوسط أو المعدل قبل اتخاذ أية قرارات .

ويعد هذا الحرص الذي يجب توحيه قبل صنع القرارات أساسيا قبل الاستخدام العشوائي للأراضي أو القيام بالمشروعات والنهوض بالكميونات أو التعاون في الامداد بالأجهزة الأساسية ، وأخيرا تفادي الوقوع في الأخطاء بوجه عام .

وتحتاج الأعمال السالفة الذكر الى جهود المتخصصين ، ولكن يجب أن لا نغفل أن المعلومات المتاحة لديهم لا تزال غير كافية لضمان حسن إدارة المناطق الجبلية، فعلى الباحثين أن يتقنوا جيدا عن المعلومات قبل الادلاء بأية قرارات أو توصيات ، كما يجب عليهم أن يقوموا بحل كثير من التساؤلات حول الديناميكية العامة للنظام الاقتصادي للمناطق الجبلية ، وتفاعل الإنسان مع بيئته المحيطة والمستويات الأولى لتطبيق دراسات أثر البيئة على الكائنات ، واحتمال انقراض بعض السلالات النادرة .

### طرق العمل المختلفة

تعتبر الطريقة العلمية في جوهرها طريقة مفاهيمية ، أي أنها ترجع في أساسها الى كم هائل من المعلومات النظرية ، ولذلك فإن غير المتخصص قد ينظر إليها على أنها لغة مجردة بل مبهمة أحيانا .

إن على العالم أن يتمتع نهائيا عن الأحكام الشخصية ، كما أن عليه أن يفق محايدا تماما ولا يعبر عن نفسه الا في ظل افتراضات توضع بحرص شديد ما دام من الصعب اصدار الحكم الصحيح . كما يجب على العالم أيضا أن لا يتأثر شخصيا بالمشكلات موضوع البحث . وعليه في كل الأحوال أن يخصص لنفسه وقتا كافيا لبحث أو فحص الأساسيات ، أما بالنسبة لصنع القرار فانه سواء كان مستشارا للمدينية أو متاعدا أو قائدا سياسيا مرموقا فإن عليه في جميع الأحوال أن يقرر سريعا ، لأنه ليس لديه وقت لانتظار نتائج البحث الأكاديمي قبل العمل مباشرة ، وعلاوة على هذا فانه يقع على عاتق صانع القرار أن يقوم باقتناع من حوله من العلماء بأرائه حتى يعتنقوها بسهولة ، ولن يحدث هذا الا اذا هو قام بتبسيط الآراء لهم بمقدرة فائقة . إن المندوب المنتخب الذي يطلب منه تقديم حساب كل أربع سنوات لابد أن ينجح ما يمكنه انجازه بسرعة فائقة ، وأن يتخذ القرارات العملية والحاسمة .

## احتمالات الصراع

وبالإضافة الى المشكلات التي قد تنشأ عن سوء الفهم من المحتمل جدا أن يكون البحث نفسه مصدرا ثريا للصراع ذلك أن الدراسات العلمية من شأنها أن تثير المتاعب ويظهر الى السطح ما قد تحتويه الأعماق من صراعات خفية . انه من المحتمل أن يكون لأبحاث علم الاجتماع تلميحات سياسية حيث انه قد يكون لدى السكان المجرى عليهم الدراسة وبعض الشكوك التي تظل في طي الكتمان .

كما أن هناك من السكان من يخشى أن تهدد نتائج أبحاث الدارسين نشاطاتهم الجارية المعتادة ، أو يضرر ضيقا بالنسبة للقيود التي قد تحتتمها الدراسة على الملكية مثلا .

وهناك أيضا من لا ينظرون بعين الارتياح الى بعض الاجراءات الوقائية التي تمنع بعض الاستخدامات للأراضي ، وقد تفتابهم أخيرا بعض الشكوك التي من شأنها أن تظهر المجتمع في صورة غير واعدة .

وقد تطفو الصراعات بين مؤيدي سياسة المحافظين مثلا الذين لا يشجعون أى تغيير للأوضاع الراهنة وبين أولئك الذين يرمون الى التطور بأى ثمن . وبحكم أن العلم يركز على خصائص بيولوجية معينة مثل العناصر المتجددة داخل الطبيعة نفسها أو الأنواع النادرة فإنه من الطبيعي أن لا يبقى العلم محايدا حيال تلك الصراعات .

وتساعد بعض الأبحاث المتعلقة بأثر البيئة على الانسان بإذكاء الجدل حول موضوع معين كمعارضة بعض هذه الدراسات مثلا لبناء المصاعد الكهربائية الخاصة بالنزحني أو استئخدس سنام ريمع دون عيره ولا يسع الباحث أن مثل هذه الظروف الا أن يجد نفسه متورطا في مناظرة حية لا ناقة له فيها ولا جمل .

ولذا فإن التعاون لكي يكون بناء ومريحا ينبغي أن يستند على توكيل المسئوليات المعنية للأطراف المختلفة المتاحة دون مساس أحد الأطراف . حدود الاستقلالية للأطراف الأخرى ولكننا يجب أن لا تنزلق الى خطأ اهدار دون الباحث واعتباره مجرد باحث استشاري كل مهمته توفير احتياجات المشتغلين معه .

ان استقلال الباحث يجب أن يقدس تقديسا كاملا الشيء الذي يعينه على توظيف انشاعات الطويلة الأجل في أبحاثه توظيفا صحيحا يسمح له بمعالجة الأمور الأساسية ذات الأهمية القصوى والتي تتعدى ميزاتها مجرد الاهتمامات المادية العابرة .

وهذا أمر لا يمكن الاستغناء عنه فيما يتصل بالوسائل الخطيرة التي يصعب تغييرها أو تجنبها . ولا بد في الوقت نفسه أن يضع المتخصص في اعتباره المعلومات التي تم الحصول عليها وهل هي مفيدة في البحث الذي يطلبه السكان .

وعلى الباحث أيضا أن يتجنب تماما الاتجاه نحو تشكيل جماعات الضغط للاستيلاء على الحكم ، ولكن هذا لا يعنى أن يصبح الباحث مساندا مقهورا وسلبيا للنظام القائم . ان مشروع ماب اذا قام بملاحظة القوانين والالتزامات السالفة الذكر سوف يكون له ثلاث وظائف :

١ - اعداد الباحثين بكم هائل من المعلومات المفيدة التي تكسبه معرفة ودراية

بالنظم الاقتصادية للجبال والقوانين التي تنظم مواردهم ، هذا الى جانب تطورات تدريب المتخصصين بالنسبة للتنمية في المناطق الجبلية .

٢ - ابتكار أسس جديدة للإدارة وشرح الخصائص التي ينبغي أن يقع عليها الاختيار ، الى جانب اعداد صناع القرار المحليين بالمعدات التي يتم بناء عليها اختيار القرارات السليمة .

٣ - مساعدة السكان المعنيين على التعرف على جميع آثار النشاطات والخطط التي من شأنها القيام بتطوير وتحسين الأوضاع في المناطق الجبلية ، مما يعينهم على اختيار أحسن الطرق لإدارة المناطق التي يعيشون فيها .

ولكن لا يتم هذا كله اذا نحن اعتبرنا أن سكان المنطقة ليسوا الا أداة سلبية لاستقبال نصائح وتوجيهات المتخصص . ان اشراك السكان بطريقة ايجابية وافية جزء لا يتجزأ من البحث .

ومن هذا المنطلق يمكن النظر الى المعرفة التقليدية المحلية والتجارب العملية ، الى جانب الذاكرة الجماعية لأهل المنطقة يمثل الأهمية التي ينظر بها الى التعليم الأكاديمي والنظريات العلمية باعتبار أن كلا من هذين الاتجاهين يعد مصدرا من مصادر المعرفة التي ينبغي أن توضع موضع التنفيذ والاستخدام .

ان هذا التفاعل البناء بين المساهمات التي يقدمها السكان وتلك التي يقدمها العلم هو الطريق الذي يوصلنا الى النتائج الحلافة والمبتكرة .

ولكي يسهل الباحثون هذا التفاعل على ضوء ما سبق شرحه عليهم أن يقوموا في المراحل التخطيطية الأولى للمشروع بتوفير فرص المساهمة لكل الأطراف التي ترغب في الاشتراك في الأبحاث . كما أنه يجب لكل مراحل البحث أن يقوم الباحثون بتنظيم العلاقات بين جميع الأطراف .

### المعدات الأكاديمية

ان الهدف من مشروع ماب للجهات الشرقية لجبال الأب هو دراسة كافة الطرق لتنمية المنطقة عن طريق النشاطات الانسانية ، ومن هنا يصبح لاحتياج الى نموذج يقتدى به أمرا حتميا ، على أن يؤخذ في الاعتبار العلاقات ذات العناصر المتعددة الموجودة بين عوامل كثيرة ، ويقصد بتلك العوامل مجموعة القيم المختلفة والنشاطات الاقتصادية والتكنولوجية الى جانب البيئة الطبيعية . والشكل (٢) يوضح الخطوط المريضة للنموذج .

ولكي يندمج هذا النموذج ضمن الاطار العملي فان الباحثين قد قاموا باختيار العناصر التي يجب أن تتوافر فيها الشروط الآتية :

١ - الوضوح : يجب على من يرغب في استخدام الاداة أن يكون مهتما ومتفهما لكامل شروط استخدامها وكيفية طرق التشغيل .

٢ - المرونة : يجب أن تتوافر القدرة على اختبار أوضاع مختلفة مستمدة من الافتراضات المتنوعة .

٣ - المحصلة النهائية : ان النتائج المتوصل اليها يجب أن تعطي صورة عامة وشاملة لكل التطورات الطارئة عن النظام ونتائج تلك التطورات ، ثم يأتي بعد ذلك نقل هذه التطورات كاملة الى نطاق قدرات السكان ، الأمر الذي سيكون حينئذ ميسرا .

ولكى يزدهر التفاعل بين أنظمة البحث المختلفة والباحثين على الجانب الأول وبين صناع القرار والسكان على الجانب الثاني فإن المسئولين عن ماب للجهاات الشرقية لجبال الالب pays d'enhaut قد قاموا باختيار أسلوبين : السيناريو أو الحوار ، والبرمجة في خط واحد ، كأدوات مناسبة .

ان أسلوب السيناريو هو يمكن التعبير عنه بأنه ذو اتجاه أمامي يبدأ عادة باختيار وضع مستقبلي معين ، ولكن على عكس نظام التنبؤ المطلق فإن محاولة رؤيه المستقبل تضع في اعتبارها النشاط البشرى الذى يدخل فى تشكيل هذا المستقبل .

ويتشابه الاتجاه السابق ذكره مع الاتجاه الذى يعرف بأنه عبارة عن عدة علاقات متنوعة تطبق على عدة عناصر . ومن هنا يمكن النظر الى اتجاه السيناريو على أنه وسيلة لتنظيم وتشجيع التعاون التطبيقى من أجل نظرة مستقبلية مشرقة .

ويضم اتجاه السيناريو عدة مراحل :

١ - تعريف حدود النظام المعنى ( ويقصد هنا منطقة الجهاات الشرقية لجبال الالب )

٢ - تشخيص التركيبية أو البنية الخاصة فى المنطقة ، أى المتغيرات التى تميز هذا النظام ( القاعدة ) .

٣ - العلاقات الرئيسية لتلك المتغيرات ( القالب ) .

٤ - لقاء الضوء على جزئيات العناصر المحركة والعناصر المسيطرة .

٥ - القيام بتشكيل سيناريوهات معاكسة مختارة أساسا لاطهار مدى التطرفية العكسية لوضع مستقبلي معين وقد اختيرت أربعة سيناريوهات لمنطقة الجهاات الشرقية لجبال الالب :

١ - السيناريو التقليدى المحافظ .

٢ - السيناريو الحديث ( الترشيده الاقتصادى ) .

٣ - السيناريو الخاص بحفظ البيئة ( الترشيده البيئى ) .

٤ - السيناريو الخارجى ، ويعتمد على العالم الخارجى .

وفى كل مراحل الاتجاه نحو السيناريو يتفاعل جميع المشتركين تفاعلا شديدا بعضهم مع البعض الآخر . ان احتواء هذا الاتجاه على المتغيرات الضمنية الواضحة التى تعتمد على مجموعة القيم السائدة معناه أن لكل طرف الحق فى تشكيل البرنامج الصريح الخاص به ، كما أن لكل طرف أيضا حق مقارنة هذا النظام الخاص بالنظم الأخرى للمساهمين والنظر اليه على ضوء هذه النظم

ان الأبحاث فى حاجة ماسة الى جميع أنواع المساهمات بوجوهها السياسية والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية والاجتماعية والنفسية .



أما بالنسبة لاتجاه البرمجة في خط واحد فهو يبدو مفيداً لا لمجرد التكهّن بالأوضاع المستقبلية بل لتخيل الأشكال المتقدّية بها والمتوقعة للتنمية . وتتجلى الفائدة التفعّلية لهذا الاتجاه في كونه قادراً على التوصل الى أكثر الطرق فاعلية للحصول على النتائج المثالية الناجمة عن الجمع بين النشاطات المختلفة بالنسبة للموارد المتاحة على يؤخذ في الاعتبار القيود والمشاكل التي قد يتعرض لها هذا الاتجاه .

هذا ويظهر نفع الاتجاه السابق في الحالات الآتية :

- ١ - تخيل القرارات المرتبطة للنشاطات البشرية في المنطقة .
- ٢ - تخيل الآثار الناجمة عن تحسين الموارد المتاحة .
- ٣ - تخيل الآثار الناجمة عن فرض قيود جديدة على النشاطات الموجودة بالمنطقة .
- ٤ - المقارنة بين السياسات المختلفة .

ولكن لا يعنى أن الاتجاه خال من العيوب مثل وحدانية الهدف وغيوب التقسيم والاضافة والسير في اتجاه واحد . انه لا ينبغي الاستهانة بالعيوب السابقة لانها تبسيطات من الجائز جداً أن تؤثر على قدرة النموذج على إعادة تشكيل الواقع .

وتنظم قيمة اتجاه البرمجة في خط واحد في كونه قادراً على احتساب متغيرات عدة في وقت قصير جداً . ويجب أن يعرف الافتراض الموضوع موضع البحث تعريفاً حقيقياً ، كما ينبغي أيضاً أن تعطي التغيرات المختلفة قيمة عددية . أن اختصار الافتراضات هو مكسب كبير بالنسبة لتبادل المعلومات بين جميع الأطراف المعنية والمشاركة في البحث . وتوضع النتائج في ارقام ، الشيء الذي يقود بدوره الى منافسات مفسرة وحية ويؤدى هذا الى حتمية مراجعة افتراضات ومعاملات معينة .

ان هذا اذن كفيل بتشجيع الأبحاث تشجيعاً مشمراً الى جانب أن السكان تكون لديهم فرص المشاركة المتكاملة في الاطار العام للدراسة .

ويضم النموذج الأول ٣٣ نشاطاً وحوالى ٢٩ حالة تحد من النشاط أو ما يطلق عليه *Lemi trug condition* ، وقد ركزت أغلبية الافتراضات المختبرة على العوامل الآتية ،

- ١ - تغير الطلب على السياحة ( عند ليالى المبيت كل عام )
  - ٢ - تغير مستوى الاستثمار بالنسبة لبناء الفنادق والمنازل القديمة أو المتواضعة .
  - ٣ - التغير في نسبة الامتلاك بوضع اليد بالنسبة لصناعة الفنادق والمنازل القديمة أو المتواضعة .
  - ٤ - التغير بالنسبة للاهتمامات الزراعية .
- هذا وقد سهل اختيار المستويات المختلفة احتساب مجموع الـ ٤٣ متغيراً ، وقد أسفرت المحاولات الأولية عن النتائج التالية :
- ان أكثر من نصف فرص العمل في منطقة الجهات الشرقية لجبال الألب تنتج عن صناعة السياحة .

٢ - ان القيام بالتعليق المؤقت لاستثمارات السياحة يسبب انخفاضاً في نسبة السكان بنسبة ٢٠٪ .

٣ - ان النشاطات الجارية في قطاعي البناء والتشييد توجه أساساً الى المنازل القديمة أو متواضعة ، كما تستلزم تعديلات خطيرة على الأراضي الزراعية .

٤ - ان التركيز على الفندقية من شأنه تحسين فرص العمل ، كما أن في إمكانه تأمين الأراضي المنتجة .

٥ - ان الزيادة المفاجئة في الأراضي المحولة للزراعة من شأنها أن تؤدي الى تحسين جوهرى فى دخل المزرعة الواحدة ، ولكنها تؤدي أيضاً الى انخفاض سكان المنطقة وعدد فرص العمل المتاحة .

ان طريقتي السيناريو والبرمجة فى خط واحد هما فى الواقع متكاملان تكمل احدهما الاخرى .

ان معتنقى أسلوب السيناريو فى الواقع لا يطالبون بالتصنيفات الرياضية المتقدمة ، ولكنهم يلقون الضوء ويركزون على العلاقات الموجودة فى النظم الاقتصادية حتى اذا وضعنا فى الاعتبار عدم امكان توضيح هذه العلاقات فى صورة رقمية أو عددية .

ولكن طريقة السيناريو مفيدة فى كونها تساعد الباحثين على استيعاب الظواهر كاملة غير متجاهلين عامل الانطباعات البشرى والاتجاهات الانسانية وأنماط سلوكيات الأفراد . ومن هذا نجد ان الاتجاه السالف الذكر يمكن الباحثين من تقديم اطار يمكن الرجوع اليه بالنسبة للنماذج الرياضية .

أما بالنسبة للاتجاهات التى تعتمد على المسائل الحسابية والرياضية مثل اتجاه البرمجة فى خط واحد فانها تعد أقل شمولية كمذهب علمى الا انه يسمح بتقدير أكثر تفصيلاً بالنسبة للظواهر التى تخضع للبحث ، وخاصة احتساب المتغيرات المتعددة . ومن هنا نجد اتجاه السيناريو يقوم بتعريف وتوفير الخلفية التطورية ، فى حين يقرم اتجاه البرمجة فى خط واحد بالقاء القيمة العددية على نتائج المتغيرات التى يسفر عنها البحث .

### امكانات المساهمة

وحتى تضفى على مشاركة السكان فى أعمال مشروع ماب صفة قانونية فانه قد تم تأسيس رابطه ماب للجهات الشرقية لجبال الالب فى يناير ١٩٨١ . وينحصر هدف هذه الرابطة فى تسهيل وتشجيع عملية التبادل بين الباحثين والسكان . وتوجه لجنة مكونة من ٩ أعضاء ( ٦ مندوبين بالمنطقة و ٣ باحثين ) مسئولة مسئولية كاملة على الإبقاء على وسائل الاتصال بين متخصصين والسكان ، كما أنها تقوم بتنظيم تبادل المعلومات عن طريق الصحافة ، وتشرف اللجنة على الاجتماعات والمحاضرات العلمية المفيدة .

ويتبادر الى ذهن القارئ سؤال وجيه : ما هى بداية مساهمة السكان فى المشاركات السابق ذكرها ؟

ان البداية تكمن في مشاركة السكان في الاجتماعات التي كانت تعقدها اللجنة السويسرية القومية لليونسكو في منطقة الجهات الشرقية لجبال الألب خلال أيام ١٩ و ٢٠ و ٢١ يونية عام ١٩٨٠ .

ولقد وجهت الدعوى الى عدد غفير من سكان المنطقة للاشراف على الاجتماعات المتعقدة بصدد مشروع ماب الذي وضحت أبعاده لهم من خلال المحاضرات الخاصة . وليس هناك من شك في أن هذه المشكلات والمشاركات قد أتاحت للسكان فرصة ابداء آرائهم والمساهمة بتجاربيهم الثمينة في مجال الشؤون الإقليمية .

ان كل من يبدي اهتماما واضحا بالماب كمشروع يعرف تعريفا دقيقا بجميع نشاطات هذا المشروع من خلال النشرات الاخبارية التي تعد هي الرابطة بين جميع الأطراف المعنية .

هذا وتضم النشرة لاجبارية تقريراً كاملاً عن البرنامج ومعلومات عن نتائج الأبحاث ، كما تضم أيضاً أخباراً متنوعة بالنسبة لمناطق الاختبارات الأخرى وتفاصيل عملية بصدد عناوين المؤسسات الخ .

ان التقديرات الأولية تشير حتما الى رغبة حقيقية في المشاركة . ولكن هل يعني هذا أن المشكلة قد وجدت الحلول المناسبة ؟

لا ، فان الحقائق تثبت عكس ذلك ، فالبرغم من الجهود المبذولة لجذب مشروع ماب ضمن دائرة الاهتمام العامة فان بعض سكان المنطقة لا يزالون يجهلون ماهية المشروع ، ولا تزال فكرتهم حول الموضوعات التي يتناولها المشروع مبهمه بعض الشيء .

لذلك فقد قامت لجنة المؤسسة في تنظيم هيكل عملي من شأنه العمل على تحسين تدفق المعلومات ، ومن ثم تمكين العامة والمبتدئين من المشاركة الفعالة في نشاطات ماب ، كل حسب اهتماماته .

### الاستنتاج

ان العمل المستمر من أجل تحريك ودفع الأبحاث العلمية والأفراد العاملين والمخططين وصناع القرار الى جانب السكان المتواجدين بقصد اكتساب المنفعة القصوى من الأبحاث العلمية يضع في الاعتبار القدرة والتصميم الجاد الذي يفرض منطقاً جديداً بعيداً عن الأبنية الموجودة التي تعوق النشاطات الانسانية . ويستدعي هذا بطبيعة الحال مهارة كبيرة في التعرف على التساؤلات المتجددة .

ويخلق المدخل التنظيمي عدة مشاكل بين الباحثين أنفسهم .

وإذا قلنا أنه ينبغي الانتداب بهذا الاتجاه فيما وراء الحدود الضيقة للعلم ، بمعنى أن تترك فرصة كاملة لمشاركة العامة فانه لا ينبغي أن نقول أن هناك تحديات كثيرة .

ذلك أن محاولة اشراك السكان في مشروع ماب للجهات الشرقية لجبال الألب ليست غير محفوفة بالمخاطر . لكن من المؤكد انه ممكن الاستفادة من المشروع

لو أن العلماء تخلوا عن بروجهم العاجية وأولوا الناس اهتماما أشمل بالمشاركة الفعلية من جانبهم في الأبحاث والدراسات .

وحين تتوافر هذه المكونات لن نكون حينئذ مبالغين إذا نحن أفرطنا في التفاؤل متوقعين أن يرسى البحث العلمى القواعد المتينة لصناعة القرارات على المستهوين الاقليمى والمحلى . كما أنه من المحتمل أيضا أن يعمل البحث على تحسين المعلومات العامة لدى السكان المعنيين .

هذا وحيث أن تدفق المعلومات لا يتم فى اتجاه واحد - أى من الباحث للعامة - ولكن فى الاتجاه المعاكس أيضا ، فإن أحد مميزات العلم - وليس أوجدها - سيكون فى النفع المستمد من المعلومات المحلية ، وهذه هى السمة المميزة لهذه الأبحاث ، وهى عامل كبير فى توقعهم وتميزهم .

# مركز مطبوعات اليونيسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية  
وساهمة في إثراء الفكر العربي

- ⑤ مجلة رسالة اليونسكو
- ⑤ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
- ⑤ مجلة مستقبل التربية
- ⑤ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف
- ⑤ مجلة (ديوجين)
- ⑤ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا العربية  
تصدر طبعا باللغة العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة من نخبة الأساتذة العرب.

---

تصدر الطبعة العربية بالإعانة من الشبكة العربية لليونسكو وبمعاونة  
المنشأة العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

# تقدير الأثر الاجتماعي أداة نقدية في تخطيط التنمية الزراعية

## مقدمة

بينما تجري العادة في المقدمات على اعطاء نظرة عامة عن المجال أو فرع التخصص موضع البحث اعتزم هنا أن أبرز هذا النمط بأن أبدأ من مشكلة تفرض نفسها على بشكل مباشر وبحكم وجودها . ثم أتناول بعد ذلك وبشكل أعم « تقدير الأثر الاجتماعي » ( SIA ) .

أكتب هذا في « هارانجاي » ( مجتمع صغير ) في قرية صغيرة بالفلبين ولكنها كثيفة السكان . وعلى امتداد فترة طويلة تعلم سكان الجزيرة عن طريق ثقافتهم أن يتصرفوا بطرق معينة وخاصة فيما يتعلق بتخصيص وسائل إنتاج محاصيلهم الرئيسية وهي الأرز والسمك وجوز الهند والبقول الخضراء . لقد جعل الاتصال الثقافي بالغرب وبالناسبان في مبدأ الأمر الكثير من هذا التكيف غير ذي أهمية أو صلة بالموضوع . هناك بالطبع خطط رسمية حتى بالنسبة إلى هذا « إهارانجاي » البالغ الصغر بدأتها الحكومة القومية والحكومات الإقليمية والبلديات وهيئة للتنمية الإقليمية . وما تكشف عنه هذه الخطط وخاصة بسبب عدم وجودها هو صعوبة إعادة تكيف المجتمعات مالم يكن القائلون بالتخطيط على بينة من أن عليهم أن يستكشفوا تصورات القرويين المتغيرة بشأن الأولويات وتفسيرها في ضوء ما هو حادث في العالم الحيوى والاقتصادى الأوسع . وحتى تكون أكثر تحديدا بقليل ،

## الكاتبة: كولين دي آتش

أستاذ مشارك في قسم « دراسات الإنسان والبيئة » بجامعة  
ووتدلو بكندا • وتطوع للعمل في « العالم الثالث » والأبحاث  
التي نشرت له • تركز على حقوق الإنسان • والتنمية في  
بابوا غينيا الجديدة وأماكن غيرها • والمعادلات التي تمثل  
العلاقة بين البيئة والتكنولوجيا • وتقديرات الأثر ! والعمل  
الانوسيرافي في البيئات الحضرية والريفية في بلدان شتى •

## ترجمة: الدكتور راشد البراوي

أستاذ مساعد ( سابقا ) بكلية التجارة بجامعة عين شمس •  
عضوا متفرغا بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي ورئيسا  
لمجلس ادارة البنك الصناعي وعضوا منتدبا لادارته •  
له مؤلفات وترجمات كثيرة •

وبدون الدخول في تفصيل كثير ، وعلى أساس نسبة السكان الى الأرض ، من المحتمل  
جدا أن يكون هذا « الهارنجاي » قد وصل الى نقطة التشبع في ظل تكنولوجياه  
الزراعية القائمة • وتمثل الاستراتيجية الحالية للتخفيف من حدة هذا الموقف في  
صعدي السكان الى مانايلا وغيرها من الأماكن داخل الدولة ، وفيما وراء البحار ،  
وخاصة الى الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية • ان الخطة المحلية لا تأخذ  
بتلاييب مشكلة غياب الرجال ذوي البنية القوية . كما لا تحاول تقدير أية موارد  
يمكن الوصول اليها في أماكن أخرى لمساعدة مجتمعهم الأم • ففي العام الماضي  
تعرض الهارنجاي لثلاثة أعاصير استوائية • وبسبب كثرة وقوع أمثال هذه الأعاصير  
فان ما يتراوح بين ثلاثين وأربعين موضعا بالجزيرة يمكن أن يصاب بها في أية  
سنة • وتشمل الآثار المترتبة على هذه الكوارث الطبيعية المستمرة : ( أ ) تلف أنابيب  
المياه مما يؤدي الى انتشار الأمراض ، ( ب ) تعرض الأفراد للإصابات ، ( ج ) الأضرار  
بالمساكن وغيرها من المنشآت كالطرق ( د ) تغير أشكال ، ومن ذلك مثلا  
المناطق الجبلية الداخلية المتأكلة والمغمورة بالمياه ، وحقول الأرض المغطاة بالطحام ،  
( هـ ) انخفاض انتاج المحاصيل الرئيسية ، فيتأخر جوز الهند لمدة تصل الى عشرين  
والوز لمدة ستة أشهر ، والأرز لفترة تتراوح بين ثلاثة أشهر وأربعة أشهر ، والحضر

لمدة من شهرين الى أربعة أشهر - ومرة أخرى تنسم الحطة بالقصور - فالمسافة ما على طول الساحل نجد شركة كبيرة للنحاس تقوم بتصريف فضلاتها القائلة الى الشعاب الصخرية مباشرة ومنها الى البحر ، وهذا الى جانب اعمال السلب التي تقوم على التي تقوم بها قوارب الصيد الوافدة من أماكن أخرى يفرض ضسفا على المصادر السبكية الباقية - هذه المشكلة لا تنصدي لها الحطة - فبسبب النقص في التسهيلات خزن الغذاء يجب تسويق الطعام الطازج من بيت الى بيت حتى يمكن توزيعه بسرعة - وبرغم أن معظم الأنشطة الاقتصادية الأخرى يتم تسجيلها مع الاهتمام بالتفاصيل الدقيقة فالحطة لا تعرض لأهمية هذا الاجراء فثمن المواد الخام التي تصديرها الجزيرة - وهي الباب جوز الهند المخفف والنحاس المركز ، يسير بسرعة نحو الهبوط بالقياس الى تكاليف المصنوعات المستوردة - ومع ذلك تدعو الحطة الى زيادة الصادرات ، وان كنا لا نفكر أنها تدعو الى هذا على أساس المزيد من التنوع .

وعلى هذا النحو يمكن أن تستمر القائمة - ولكن النقد ليس الغرض من هذا المقال ، والمراد هو اظهار وجود فجوة يمكن أن يدخل منها فريق كفو ممن يمارسون « سيا » ، وذلك بقصد معاونة السكان المحليين - ان اتمام مثل هذا الأمر ليس وصف أهل « الهارائجاي » باعتبارهم مشكلة ، ولكن الهدف هو أن نجعل المشكلات المحتملة والقائمة التي سوف يفرضها وفرضها العالم الخارجي على الجزيرة واضحة جدا - قد نأمل أن يؤدي مثل هذا العمل الذي يعتبر التعليم جزءا لا يتجزأ منه الى تكييف ثقافي أكثر استجابة حتى يكون في الامكان مواجهة التحديات المستقبلية بطريقة أفضل - هذا الهدف لا يراد به التقليل من شأن استراتيجيات التكيف التي ينتهجها السكان المحليون حتى اليوم - ومع ذلك يدل الفقر الواسع الانتشار على أن اساليب الماشية التي استخدمت لمعالجته كانت قاصرة من وجهة نظر الرفاهية المادية .

### ما تقدير الأثر الاجتماعي ( سيا ) ؟

في العقد الماضي جاء ( وزال ؟ ) كل من التقدير البيئي والتكنولوجي باعتبار انها طريقتان لتقويم انواع معينة من المؤثرات ترتبط في العادة بمشروعات للتنمية واسعة النطاق - لم يكن الاهتمام في كل من هذين النوعين من التقدير منصبا بشكل مباشر على تأثير التغييرات المتوقعة على المؤسسات البشرية والقائمة ، فقد كان المأمول أن يسد « سيا » هذه الفجوة بين النظم أو في داخل النظم - من وجهة نظري - كممارس لمبدأ «سياء» في البلاد النامية وكشخصي سوف يعني بالعلاقة بين البيئة والانسان - أرى « سيا » يأتي في أعقاب تطور بدأ أو انتهى ، مثل الاستخدام الواسع أو الكثيف للأرض لأغراض الزراعة ، ومثل التعدين والتنمية المضرية ، ومثل هذه المحاولات من جانب سيا لتحرير أنماط من العلاقات بين السكان والموارد وبيان طريقة توزيع التكاليف والمنافع على نحو يتجاوز الفئات التقليدية الضيقة التي يستحسنها رجال الاقتصاد - فانه حيث يوفر نظام من النباتات الطبيعية الموارد للجماعات المشتغلة بصيد الحيوان والتقاط الثمار فسوف تتضح لهذه الجماعات «التكاليف» التي تتحملها نتيجة لتدمير المورد - وتقوم هذه التكاليف على ادراك الناس لقيمة ذلك المورد بدلا من أن تقوم على تقدير لهذه القيمة ، مصدرة من الخارج - ان تقدير الأثر الاجتماعي لا تكون له قيمة الا اذا كانت الدروس المستفادة من التأثيرات التي حلت يمكن نقلها واستخدامها في تصميم مشروعات وتطورات جديدة - والنوع الآخر من « سيا » توقى بالطبوع وينطوي على التكهّن بما يحتمل أن تولده التطورات المخططة



من آثار اجتماعية من الدرجة الأولى والثانية وما بعد ذلك ، ولكن حتى تقدير مثل هذا الأثر الاجتماعى لا يتم فى فراغ تاريخى . التأثيرات المحتمل حدوثها كثيرا ما يمكن استخلاصها من سجل الطريق الذى اتبعه مشروع مقترح فى مكان آخر . ولهذا كثيرا ما يكون من الضرور اقتناء سجلات الأداء الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات والحكومات قبل أن يبدأ إجراء تقدير لأثر اجتماعى متوقع بوجه كاف . ولقد أوضحت فى موضوع آخر ( Déath ١٩٨٠ ) بعض الأبعاد النظرية التى ينطوى عليها « سيا » . وكيف أن « سيا » يمكن أن يكون أقل من فعال إذا لم يكن هناك التزام سياسى . فمن العمل الذى قمت به مع Inuit والهنود بالاقليم الواقعة فى أقصى شمال كندا فى أوائل العقد الثامن التى كانت فيها شركات نفط كبيرة تفكر فى إنشاء خط أنابيب يمتد من المحيط المتجمد الشمالى الشمالى ويتجه جنوبا إلى الولايات المتحدة أتت تعلمت كيف يمكن أن تكون جلسات استماع من طراز « سيا » ذات فاعلية إذا ما التزمت حكومة قوية مقدما بأن تصيغ السمع إلى ما تسفر عنه هذه الجلسات من نتائج . وفى هذا المثال الذى أوردته فرض حظر على بناء خط أنابيب البترول مما سبب الكثير من الكدر والغم غويديّة الذين أنفقوا ملايين كثيرة من الدولارات على الدراسات المتعلقة بإمكانية القيام بالمشروع وأعطت النتيجة احساسا للسكان الأصليين فى المنطقة بأنه حتى لو لم تكن حرمة أرضهم مصنونة تماما فسوف تتاح لهم على الأقل فترة قصيرة ( عشر سنوات مثلا ) يسترون فيها قواهم من أجل مقاومة أية مطالب جديدة يتقدم بها الغرباء .

### الخفجة من « سيا » ؟

يمكن أن يكون المرء شاكا تماما فى طبيعة الدوافع البشرية ( واني لكذلك حين أرى أولئك الذين يقومون بصرف أجور ومرتبات العلماء ) فيتقدم برأيه الذى يذهب إلى أن « سيا » عبارة عن حيلة جديدة لتشغيل عدد كبير من العلماء والبيروقراطيين ، أو قل يؤجر العلماء ، وخاصة الذى يتخصصون فى العلوم الطبيعية ، ومعهم الجغرافيون ، من أجل العمل فى مشروعات محببة إلى نفوسهم ، بغض النظر عما إذا كانت أو لم تكن ذات صلة وأهمية بالنسبة إلى المشكلات التى يتناولها رجال « سيا » ، من حيث الظاهر فإن « سيا » وسيلة تتيح للحكومات أن تسمح بإجراءات - بل تشجعها أو تنفذها - بحيث تتاح الفرصة لمجموعات اجتماعية شتى كي تعبر عن ردود أفعالها بالنسبة إلى تطورات واسعة النطاق هى موضع التكفير فيها أو يجرى تخطيطها . ومع كل فتنة تاتى المبادرة فى إجراء تقدير للأثر الاجتماعى من مصدر غير حكومى ، كان يكون لجنة من المواطنين ، مثلا . فالعمل الذى نهضت به بصدد الأثر الاجتماعى الناجم من إزالة الغابات الاستوائية فى بابوا غينيا الجديدة كان يسانده « برنامج الإنسان والمحيط الجوى » التابع لليونسكو و « البرنامج البيئى » التابع للأمم المتحدة ( يونيب

ويقصد التعريف بمجموعة من العملاء أميل إلى تحبيذ مناصرة للجماعات التي تجد من الصعب عليها أن يمثلها علماء محترفون لأنها ليست جزءاً من الحالة القائمة ، أو التي يبدو من المحتمل بسبب عجزها أن تعرف لظلم يقع عليها نتيجة تنمية أعدت لها الخطط الخاصة بها . هذا الدور لا يخلق مشكلات عندما يكون القائم بالصرف، ن. كان له وجود ، لا ينظر بعين العطف إلى جماعة فقيرة ولكنها قادرة على التعبير عن نفسها ، أو إلى جماعة معرضة لخطر التضحية بها . لكن يجب من الناحية النظرية أن يكون نظام « سيا » عملاً تعاونياً يضطلع به فريق يسود أفراده تجانس أيديولوجي، ويمكنهم التفاوض بصفة جماعية .

لا تزال هناك في أجزاء من أفريقية وجنوب شرقي آسيا والاقيانوسية وأمريكا الجنوبية جماعات من السكان الأصليين يشتغل أفرادها بزراعة الكفاف أو بالقص. والتقاط ما يقتاتون به . يمكن أن يكون هؤلاء في موقف سيء للغاية إذا حدثت تطورات تنطوي على تغييرات واسعة في أنماط استخدام الأرض ، لأنهم لم يجربوا « التنمية » على مثل هذا النطاق وليست لديهم فكرة عن عواقبها . فالنظم البيئية التي يعتمدون عليها في الحصول على الموارد سوف تتغير بصورة متكررة حتى تصل إلى النقطة التي عندها يستحيل تجديده هذه الموارد ، هذا بالإضافة إلى أنهم لا يملكون المهارات التي يمكن أن تسمح لهم بالبقاء على قيد الحياة بعد التأثير بثقافة مستوردة من النموذج الغربي ( وخلص عنك الانتقال في يسر إلى هذه الثقافة ) ثقافة لا يتفق فيها النظام الاقتصادي اتفاقاً تاماً مع نظامهم .

### « سيا » كإداة في تخطيط التنمية الزراعية

يبدو أن القرن العشرين هو عصر التكنولوجيا أو الآلة . وبهذا ، وبطرق كثيرة ، فإن تنظيم « سيا » على هيئة فئات أو طبقات معناه أن نقع في شرك اختزال الأشياء وهو شرك وقعت فيه علوم تطبيقية معينة . من الطبيعي أن الذين يمارسون « سيا » شأنهم شأن المخططين ، يصورون المشكلات القريبة منهم ويرسمون لها حدوداً يستطيعون التصرف والتحكم فيها إذا عرفوا الموارد المحدودة المتاحة . ومع ذلك فهم إذ يفعلون هذا ، ومرة أخرى شأنهم شأن المخططين ، يفعلون فرصة اختراق الحدود التي يفرضها النظام وتفرضها الجغرافيا والحقائق الثقافية المستقرة والملحة . وحتى تكون أكثر توضيحاً نقول أنه في عملية تخطيط حديثة في جنوب الباسفيك وجد أن العامل الحاسم الذي حافظ على قابلية الكثير من القرى للبقاء أو النمو ، وخاصة القرى السلبية من الأراضي الزراعية ، كان هو القدرة على تصدير خريجي المدارس الثانوية الذين كانوا في أول الأمر يقتحمون مجال الوظائف الأفضل أجراً في الحكومة والقطاع الخاص . كان في إمكان هؤلاء العمال أن يبعثوا مبالغ كبيرة توزع توزيعاً عادلاً في القرية الأم . وليسوء الحظ أو تلحق بالقرية جهات أخرى من حيث التعليم يفقد الخريجون

الأحداث عهدا في 'لتخرج الطلب عليهم في سوق العمالة . وعلى ذلك تكون إحدى استراتيجيات التخطيط الواضحة هي دخول التعليم من الدرجة الثالثة والمناطق التي لا تغطيها المؤسسات الثلاثية في الأماكن الأخرى . ومع ذلك فإن موظفي الحكومة الذين رفعوا على أكتاف عقيدة بناء الطرق والكبارى وعلى الحاجة الى توفير من يصلحون في مشروعات البنية التحتية التي تقوم بها الشركات من أجل استغلال المرد المحدودة جدا من لغابات والأسماك عجزوا عن أن يروا أن هذا كان من وجهة نظر اجتماعية واقتصادية أقل الطرق بضرارا للدخول في العالم الاقتصادي الأكبر المستمد من النموذج الغربي . فالمشكلات التي ظهرت على السطح في أماكن من قبيل ساموا الغربية ومملكة تونجا كانت غير معروفة أو كان المظنون أنها غير ذات صلة بالموقف .

البديل عن التفكير الذي يتسم بنزعة الاختزال والاختصار أو يدعو الى فرض القيود هو الفهم الموسع أو الشامل . وهذا أخذ في أن يصبح أكثر صلاحية وسدادا كلما تعدى النظام العالمي الأوسع على الحافة ، بصورة متزايدة وبطريقة غير ايجابية جدا . واعتمادا على فلسفة القائم بالتخطيط أو المشتغل بتقدير الأثر الاجتماعي فالمعرفة بالنظام الأكبر يمكن أن تسمح بالتخطيط الدفاعي أو الفعال . غير أن الشيء المهم الذي ينبغى أن تذكره هو أنه عندما ينكمش العالم الاقتصادي فإن الأكثر احتمالا أن يأتي الدافع على التغيير والنمو والاستغلال من خارج المجتمع أكثر مما يأتي من دخله . ومن المحتمل أن تكون مثل هذه المبادرة أقوى ما تكون حيث توجد موارد لها قيمة في السوق الدولية . وبالتالي تزداد صعوبة الحدود المكانية التي تنطوي على تحديد الاتجاه ، وذلك حين يصبح الناس في أنحاء الأرض متجانسين من الناحية الثقافية ويعتمدون على نفس الموارد . وثمة مشكلة بالنسبة الى الوقت . ففي أية لحظة زمنية تنشأ المشكلات ؟ هل المناطق التي يحددها « سيبا » من حيث المكان وبصفة مؤقتة لا تمثل غير بقع صغيرة جدا من الصدا فوق إحدى الحلقات الضخمة في تلك السلسلة الطويلة من العلة والمعلول في التطور وفي ازاحة الستار عن النظام البيئي الشامل ؟ ان الايكولوجيين العالميين الذين يستخدمون الأرقام الصناعية في المراقبة مثلا يمكنهم أن يروا ، وقد سادهم الخوف ، تلك العملية الزاحفة من التحول الى صحراء في شمال افريقية . ولعلمهم حتى على امتداد فترة زمنية طويلة يترددون في اعطاء وزن خاص لما يسببه التغير المناخي والاختلافات الفصلية العادية أو تأثيرات الاساليب الزراعية . هذه مشكلة رجل العلم « الواسع الأفق العقلي » الذي يقترح قياس القوى التي تسهم في اجراء التغيير ، وتنقل هذه المعلومات الى من هم فوق الأرض ورويتهم للموقف المحلي واتجاه التغيير محدودة بل وضيقة .

هل هناك مدخل عام الى «سيبا» ؟

كما يمكن استخلاصه مما سبق فإن « سيبا » لا يحدده الحجم . فيمكن تعريف

الفرض الأساسى منه بأنه فحص يمس صورة مجتمعات متماسكة اجتماعيا فى اطار الموارد الطبيعية التى يعتمدون عليها ، والتنبيه بالآثار التى يحتمل أن تترتب على تغير يجرى التفكير فيه وخاصة بالنسبة الى إعادة تحديد العلاقات الاجتماعية وحالات الاعتماد على الموارد . ومن هذا المنظور فالخطوات التى تشكل المدخل الى « سسيا » يمكن ايرادها على النحو التالى :

يصبح مجتمع أو حتى وحدة اجتماعية كبيرة ، من قبيل دولة قومية ، على علم بتغيير له شأنه بدافع داخلى أو خارجى وغالبا يكون مرتبطا بادخال انشاءات كبيرة وتكنولوجيا عالية المستوى .

والأفضل أن يطلب المجتمع نفسه ممثلين عن « سسيا » لفحص الموقف الاجتماعى القائم والموارد التى على أساسها يبقى المجتمع على قيد الحياة ، وآثار التغيير المحتملة .

وعندئذ يبدأ عمل فريق «سسيا» الذى يملك المهارات اللازمة للمهمة التى يقوم بها :

— جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن نظرة هذا المجتمع الى نفسه ، وهو ما لا يحول بين الفريق وبين اجراء تقدير خاص به للموقف .

— خلال هذه العملية يحاول الفريق باستمرار الربط بين المعلومات واستخلاص الاختلافات الأيديولوجية الداخلية ومراقبة الموقف المحلى ، حتى يضمن المساعدة التى لا تعنى برغم تلك أن الفريق لن يصبح فى أى من المراحل متحيزا .

— بعد ذلك يجرى فحص العامل الذى ينقل التغيير . وكذلك العوامل التى درج المعرف على اعتبارها « عوامل ظاهرية » .

— حيث تتاح المعلومات عن تطورات متشابهة فى جهات أخرى فانها تدمج باعتبارها خلفية للتقدير .

— ينشر تقييم مبدئى للموقف والآثار التغيير المحتملة . وهذه المرحلة مشجعة على الكشف وهى على أكبر جانب من الأهمية وخاصة حين تكون النتائج طويلة الأجل التى يتوقعها الفريق متعارضة مع التى تتوقعها الجماعة .

— فى ضوء ما سلف ذكره يمكن إعادة النظر فى التقييم أو التقدير .

— يحافظ الفريق على علاقة مستمرة مع الجماعة . وإذا كانت هناك توصيات ، وخاصة ما يثير منها الجدل ، فانه يحاول تنفيذها عن طريق الأساليب السياسية . لقد تعلم العلماء أن يتجنبوا هذه المرحلة والمرحلة رقم (٢) . إن أسطورة رجل العلم المتحرر من القيم هى أسطورة لا تزال موجودة برغم ابادتها فى معظم المهن .

إذا كان مثل هذا العمل يركز اهتماما على التغيرات ( الواسعة النطاق بوجه خاص ) في أنماط استخدام الأرض في مجتمع زراعي فمن المحتمل أن يثور قدر كبير من النقاش وخاصة عندما تكون علاقة الزراع بأرضهم وثيقة على امتداد أجيال كثيرة . من بحث أساسي عن الإصلاح الزراعي ( كيريل Querel ، ١٩٧٤ ) يبدو بصورة واضحة أن الذين يشغلون الأرض قوم عمليون يدركون جيدا ما تعنيه ( الإصلاحات ) التي يصوغها الغرباء كما يفيد الزارع على ما يظهر . وهذا العمل الذي يتم عن الفطنة والسداد يسجل أنواعا شتى من فشل اصلاح زراعي تجري محاولة احرائه ، ويجب أن يعجب المرء لأن صانعي السياسة لم يتمكنوا من وضع مقترحاتهم التشريعية والمالية في صيغة أشد فاعلية لو أنهم استطاعوا أن يشاركون فريق « سيا » نظراته النفاذة ، وهو فريق متبحر لا في الزراعة الآسيوية فحسب ، ولكن وقبل كل شيء في علاقات صفار الفلاحين الاجتماعية بأمنهم الذين يعيشون فيما وراء مجتمعاتهم ويستفيدون من فوائض محاصيلهم .

### لماذا الأرض مركز هام يهتم به « سيا »

إن قاموس وبستر Webster يعرف الأرض بأنها ( الجزء الصلب من سطح الكرة الأرضية ) أو البلد أو الجهة و « العقار الثابت » والجانب الذي يلتفت النظر في هذه التعاريف هو التأكيد الذي يوضع على الأرض بوصفها كيانا متميزا بغض النظر عليها أو ما يعلوها أو تحتها . ويعكس التعريف الأخير حقيقة كون الأرض أساسية في التجارة وكيف يمكن امتلاكها . ولكن الثقافات غير الغربية تصنف الأرض على نحو آخر مختلف . ففي بابوا غينيا الجديدة حيث ينتشر القنص والتقاط ما يقتات به الناس والزراعة البدائية يرى القرويون في الأرض جزء من كيان حي وأنها تستضيف العديد من أرواح الموتى والحيوانات ، وهي أرواح يمكن أن تتحول إلى أناس من البشر . ويرتبط أصل العشبيرة مالكة الأرض ارتباطا وثيقا بمنشأ الأرض التي يملكونها باعتبارها تراثا يلقي الرعاية من جيل إلى جيل . والقوى الخارجة عن نطاق البشر تحدد إلى درجة عالية كيف ستكون علاقتها بالأرض ناجحة أي تحدد إنتاجيتها . وعلى مستوى عملي بدرجة أكبر يعرف الناس من أنواع النبات أين وأى أنواع من المحاصيل المحلية سوف تزدهر . كذلك يراقبون باستمرار الحياة البرية ، فضلا عن كونهم خبراء في تحديد مواقع الفواكه ومعرفه أي الحيوانات البرية والحشرات تعتمد على هذه الفواكه . التأكيد ليس على اتقان الزراعة بقدر ما هو على فهم كيف ولماذا تنتج الغابة . في مثل هذا الموقف يكون اضاء الطابع المادي من الطراز الغربي . وبيع الأرض مقابل نقود فكرة يصعب أن يفهمها حراس الغابة والأمناء عليها وعلى النقيض من ذلك تقدر قيمة الأرض في جنوب شرقي آسيا بوزن ما سوف تنتجه من الأرز ، وفي بعض المناطق ما يصل إلى أربع وعشرين أو أكثر من الغلات المبنية على أساس هذا المقياس والوحدة من

الأرض ، التي تتخذ مقياسها لبيان قيمة الأرض ، تصلح أيضا بالنسبة الى الماشية والبساتين أو المحاصيل المتخصصة الأخرى . وتعتبر ، الأرض التي يصعب استخدامها لأي من هذه الفئات أرضا بورا ، وكملاجا آخر يمكن استخدامها لجمع الحطب واقتلاع الحجارة ، الخ . ومناطق المنجروف المعرضة للحد والجزر ، والسهول النهرية الفيضية ، والمساطق الجبلية التي تجرى منها مياه الأمطار الى الأنهار ولا تستخدم لانتاج المحاصيل ، هذه جميعا ينظر اليها على انها غير منتجة ، وهو ما يسبب الكثير من الفزع لمن يدرس العلاقات بين البيئة والكائنات الحية ، وكذلك للمرء الحساس الذي يقوم بتخطيط استخدام الأرض . وتخلق الضغوط الاقتصادية والتأكيدات الثقافية المختلفة مواقف أو اتجاهات مختلفة تماما ازاء الأرض في أجزاء مختلفة من العالم . هذه التعريفات المتباينة يفتقها « سيا » على مسئوليته .

ومع كل فبرغم هذه التعاريف الثقافية المتغيرة يمكن أن تتغير المواقف من الأرض عطائها النباتي . فالى عهد قريب جدا كان الغربيون الذين يقومون بالتعمير يميلون الى النظر الى الأرض باعتبار أنها فضاء وحسب تملأه أية أنشطة أو انشاءات يفكر فيها المشتغل بتعميرها . هذا الموقف كانت تسمح به التكنولوجيا المتقدمة والامدادات الوفيرة من الطاقة . بل كان في امكان القائم بالتعمير أن يطالب بأن يتولى « مراقبة المناخ » ، في حين أن الترتيبات الاجتماعية التي تربط الناس بأرضهم عن طريق الزراعة وصيد الحيوان والتقاط مواد للغذاء ومختلف أنواع الاستيطان ، هذه كلها كان الناس ينظرون اليها كمواثيق في طريق التغير الواسع النطاق ، وخاصة في المناطق التي يحتمل دخولها في دائرة التحضير .

والآن ، هناك ادراك متزايد في صفوف الحكومات والوكالات الدولية والهيئات الخاصة المعنية بالمحافظة على البيئة ، بأن الأرض يمكن أن تكون أكثر من برنامج للانشاءات ، أو موردا تستغل فيه المناجم بأسرع ما يمكن ، أو راضا فضاء تصلح لعدد لا نهاية له من أنشطة بشرية معظمها ضار بالنبات الطبيعي ، ومنطقة تقسم بالطرق الهندسية الى قطع تتخصص في انتاج المحاصيل الصناعية . وهذا الادراك بما عجل به عدد من العوامل .

أولا : هناك الآن مجال صغير جدا لعقلية الحد المعروفة في القرن التاسع عشر ، فالمناخ من الأرض غير المملوكة لأحد قليل . ومما له مغزاه أن أولئك الذين ينطلقون لفتح حدود جديدة يفوضون الآن تحت سطح البحر أو يخترجون الى الفضاء أو الى مجال خفي في العلوم التطبيقية أو التكنولوجيا .

وثانيا : قد تكون التغذية المرتدة من أساليب سابقة وغير حكيمة في استخدام الأرض بصدد أن تصل الى مختلف قطاعات جمهور العالم .

وثالثا : اذ تصبح الاستثمارات التكنولوجية لأغراض الزراعة الحديثة نادرة وكثيرة التكاليف يزداد الإدراك ، ولو تأخر وقته ، بأن النظم البيولوجية الطبيعية تعتمد بصفة أساسية على ما تحتويه التربة من مواد مغذية ، وعلى ضوء الشمس والماء ، وكلها ذات كفاءة فذة في إنتاج الكتلة الحية للغذاء والحطب والمواد الوراثية والأدوية وما في حكمها . وتعرف الشعوب « البدائية » كيف تصل الى هذه الأشياء دون أن تدمر قاعدة الموارد الطبيعية .

ربما : أثبت نمو المدن التي تمثل مستوطنات على درجة عالية من التركيز أنها تحتاج الى موارد هائلة حتى تظل على قيد البقاء وتنمو ، وأنها بينما تتميز بالكفاءة والقوة من ناحية تجميع الموارد قاصرة وعاجزة بصورة تبعث على اليأس عن نشر الأراضي البور بأشكال طيبة وكريمة . ان السياسات غير المناسبة في التخلص من الفضلات يمكن أن تدمر ، بل إنها تدمر بالفعل . مساحات كبيرة من التربة تجري منها المياه السطحية والجوفية الى الأنهار . وهي المساحات المجاورة للمراكز الصناعية .

خامسا : الزيادات الأسية في السكان والاستهلاك ودخل الفرد والمصحوبة بانخفاضات نسبية في إمكانية توافر الأرض ، هذه جميعا أضفت قيمة جديدة تمتد حتى الى الأراضي القضاء والمتنزهات العامة . في الوقت الحاضر حيث لم يعد في وسع أهل الحضر الوصول الى أمثال هذه المناطق في بيئتهم المبنية . فعلى غرار التحف القديمة في عصر يمتاز بالانتاج النمطي الكبير تكتسب الآثار القديمة التقليدية والطبيعية قيمة جديدة ، ولا تستثنى من هذا الأرض المكسوة بنبات طبيعي ولم تمتد إليها يد الإنسان . ومما يبعث على السخرية أيضا أن قلة من المتفرجين هي التي تصل الى التحف القديمة أو يمكن أن تقوم بدور الذين يدعون الى المحافظة على الطبيعة .

### أي نماذج التنمية تبغو مناسبة ؟

طبقا للخبرة الواسعة في المناطق الأقل نموا وصلت الى هذه النتيجة ، وهي أن التنمية في شكلها الأساسي وبعد تجربتها من البلاغة الخطائية لا تمثل الا محاولة لمحاكاة الأنماط الصناعية . قد لا يكون هذا أمرا سيئا ولكنه يدعو الى السخرية في وقت تساور فيه الكثير من الناس بالبلاد التي أخذت بأسباب التصنيع شكوك خطيرة بشأن سلامة النموذج .

وتعتقد بعض الدوائر في الشعوب النامية أنه لا يمكن أن يلقي القبول شيء يقل عن المحاكاة الدلالية للنظام الصناعي . بحيث تعتبر مثلا أن الحركة المتعلقة بالبيئة . بما تصنعه من تأكيد على التكنولوجيا المناسبة والمحافظة على الموارد وضبط التكاثر السكاني والمحافظة على الطاقة ، وما الى ذلك ، هي نوع من مؤامرة يدبرها المالكون من أجل الاحتفاظ بمركزهم للتسلط . وغالبا تكون تكلفة المشاركة في التجارة الدولية

مرتفعة جدا بطريقة أو أخرى . فاللدول المتقدمة مصالحتها من ناحية الحصول على المواد الأولية الرخيصة التي لم تتناولها مرحلة من مراحل التصنيع ، وعلى الأيدي العاملة الرخيصة ، وعلى الأرض إذا دعا الأمر ، وذلك لأغراض الزراعة والصناعة والتعدين واستخراج منتجات الغابات والسياحة .

كل هذه تثير مشكلات للمستشارين الذين يختارون في سرور الطرق التنموية البديلة بحيث لا تبدو شعوب العالم الثالث مواردها لحساب الغرباء ، أو بالاستهلاك الحل السريع جدا .

الأرض مثلا لا يمكن تعيشتها ومعالجتها لأغراض التصدير ، ولكن منتجاتها يمكن أن تنتقل هي والملكية إلى أيدي الأجانب . وحتى إذا لم يكن في الامكان التنازل عن الارض مباشرة ففي الامكان أن تخضع بطريقه غير مباشرة للأهواء التي تنطوي عليها عادات الاستهلاك الأجنبية . مثال هذا أن محاصيل الأراضي التي زرعت أشجار يحتاج نموها وانتاجها الى وقت طويل ، وتكون موجه الى التصدير ، مثل الكاكاو والبن وجوز الهند أو زيت النخيل ، هذه المحاصيل يمكن أن تفقد قيمتها عندما ينقص الطلب عليها ولقد كان الطلب عليها ، ولقد كان هناك انخفاض مستمر في قيمة أمثال هذه المحاصيل بالقياس الى الواردات من المنتجات المصنوعة .

مثل هذه الاعتبارات تبرز بعض الأسئلة الأساسية جدا التي ينبغي أن يوجهها المخططون ورجال « سيا » قبل أن يتورطوا في عمل ما . ولسوء الحظ أن المنطق الاقتصادي الشامل الذي يكمن وراء الاختيارات المختلفة قد لا يكون واضحا دائما في عين أمثال هؤلاء الناس أو أمام الذين يراد حملهم على الأخذ بها .

### بعض الفروض او الميول الخفية

ان القيم الثقافية المتغلغلة في النفوس ، والمواقف الراسخة ازاء الناس ، والموارد الحية والجماد ، وكيف تحدث الأشياء أو ينبغي عملها ومتى ولماذا تحدث أو ينبغي عملها ، ونقول ان هذه جميعا تتخلل حتى مواقف العلماء . مثال هذا أن المشتغلين بشئون التنمية والذين نشأوا في ثقافات الطبقات الاجتماعية فيها محددة ومقررة بصورة جيدة للغاية ، هؤلاء يفضلون التعامل مع نظرائهم ويستشعرون الضيق تماما عندما يضطرون الى التعامل مع فلاحين فقراء أو أفراد يحتلون أراضي الغير وخاصة اذا كانت ملكيتها على المشاع . فالإنانية كثيرا ما تفترض أن يرى لأفراد في الثقافات الأخرى عقبات في طريق تفاسيرهم لمفهوم التنمية ، ففكرة الأدائية الثقافية فكرة غريبة تماما على تفكيرهم . ومما هو غريب عليهم أيضا الحاجة الى التنوع الثقافي والقوة المستمدة من ثقافات كثيرة تعتمد على مصادر مختلفة ولها أنشطه وأولويات مختلفة . ففي مسائل العدل الاجتماعي والرفاهية الاجتماعية باعتبارها



تتولد من النمو الاقتصادي نجد أن إحدى مدارس الفكر تذهب إلى أن الصحة والتغذية والسكن والتعليم تشكل مركز اهتمام التنمية الرئيسي بغض النظر عن كفاية ورفاء القاعدة المادية . وترى مدرسة أخرى في هذه المتطلبات أنها مما يصاحب النمو الاقتصادي الطليق . ولعل كلا المنهجين خارج عن الموضوع نوعا إذا لم تتوزن الموارد الكافية وفرص الهجرة والمهارات .

وكانت في التنمية أيضا بعض مظاهر غريبة تبعث على السخرية ، وتشير أسئلة خطيرة بشأن فاعلية التخطيط وحكمة عدم التخطيط . يجب الاكتفاء بمثالين : كانت الماركسية اللينينية بمعناها الحقيقي ترى تخطيط الزراعة لإقامة مصانع بالحقول ويقصد بها الزراعة المصنعة المرتبطة بالانتاج الكبير . ولكن هذا كان أسلوبا ناجحا بوجه خاص في البلاد التي تأخذ بالنظم الاقتصادية القائمة على الاقتصاد المرسل مثل الولايات المتحدة . وثمة مثال آخر هو تخطيط المدن ( وهو مادي بصفة رئيسية ) وبمرور الوقت يبدأ شكل المدينة المخططة من قبيل فيلادلفيا في أن يصبح شبيها جدا بشكل مدينة مثل هيوستون أقيمت بغير تخطيط . ومن بدائل التخطيط افتراض أن التنمية الدولية لها مسار ومنطوق بل لها حتمية خاصة بها ، وخير ما يمكن عمله هو محاولة فهمها والتخفيف من أسوأ آثارها . ولكن قد يحسن أن نقول أن لكل شعب برنامجه الثقافي المحدود ، وأنه حين تنبت ثقافة ذات طابع دولي فسوف يكون لها برنامجه الواضح المحدد . لكن افتراض حدوث هذا يتطلب أن نسأل عما إذا كان يمكن عمل شيء لازالة بعض مظاهر التفاوت الذي يقع ، إذا كان هذا المثال صحيحا .

ويبدو أن ما نتحدث عنه علوم اجتماعية معينة وخاصة علم الاقتصاد معه حتمية يسمح بالقليل جدا من حرية التصرف أو حرية الإرادة لشعب في تقرير أفعاله . ولهذا فبعض الحجج التي يقدمها البيولوجيون الاجتماعيون تعادل المجادلات الدينية حول حرية الإرادة والقضاء والقدر ، وهي المجادلات التي تحل البرمجة الوراثية محل الله . فالبشر مرسوم لهم أن يتصرفوا بما يشبه الحيوانات كثيرا جدا ، ولعل أعدادهم تتضاعف إلى أن يستنفدوا الموارد اللازمة لبقائهم على قيد الحياة . مثل هذه النظريات لا تساعد بوجه خاص القائمين بعمليات «سياء» في التنبؤ بالسلوك الفردي والجماعة .

وخاتما أقترح ممارسة مبدأ «سياء» حتى يتسنى للشعوب المضيفة أن تشارك في المعرفة بما هو حادث في الأطر القومية والعالمية الأوسع . أن القائمين بأعمال التعمير وبوسائل الاعلام كثيرا ما يوفرون البريق الذي يصاحب التغيير . وعلى التقديم أو التقويم أن يسير إلى ما وراء هذا البريق .

## الهجرة كعامل تغيير في النظم البيئية لجزيرة الكاريبي

ان الغرض العام من برنامج الانسان والغلاف الحيوى ماب **MAB** هو تطوير اسس العلوم الطبيعية والاجتماعية من أجل الاستخدام المعقول لموارد الغلاف الحيوى الطبيعية . ( اليونسكو . **MAB** ، ١٩٧٢ ، ص ٤ ) حيث يهتم المشروع **MAB** بدراسة الاستخدام المعقول للنظم البيئية فى الجزر الصغيرة . وخصوصا جزر العالم النامى التى لا تتعدى مساحتها عشرة الاف كيلو متر مربع ، ومن بين الجزر المتعددة بالانجليزية من أعضاء الكومنولث فى البحر الكاريبي نجد أن جزر جاميكا فقط هى التى تتعدى هذا النطاق ، هذا على الرغم من أن المساحة الاجمالية لمجموعة جزر أرجنيل الباهما قد تتجاوز ١٠٠.٠٠٠ كيلو متر مربع . أمسا فى منطقة الكاريبي الشرقية فلا تتعدى أى جزيرة من تلك الجزر ٨٠٠ كيلو متر مربع باستثناء جزيرة ترينداد .

ولما كانت الامكانيات والعرض المتاحة من أجل التنمية ، سواء الفردية أو القومية محدودة للغاية فى تلك الجزر الصغيرة كان لزاما على أهل الكاريبي أن يتعلموا كيف يتغلبون بكفاءة ونجاح على هذا القصور الشديد . وكان أن أدركوا أن الهجرة الخارجية هى واحدة من أكثر السبل نجاحا من أجل تحقيق هذا الغرض ( روبنشتين ، ١٩٧٦ ، ص ٢٠٢ كارينجي ، ١٩٨٢ ) .

## الكاتبة : دوت مارشال

باحثه بمعهد البحث الاجتماعي والاقتصادي : بجامعة وست  
اندير في كاف هيل بجزيرة باربادوس . شاركت كمستشارة  
فنية في مشروع الانسان والغلاف الحيوي . قدمت عدة دراسات  
عن التعداد والتنمية والبيئة في جزر الكاريبي الشرقية .  
والهفت كذلك على تحرير تقارير المشروع الاربعة . وتشمل  
مؤلفاتها : المشكلة الهايتية : الهجرة غير المشروعة الى جزر  
الباهاما (١٩٧٩) ، السياحة والصالة في بربادوس (١٩٧٨)

## المهندس : أحمد جمال الدين محمد

بكالوريوس الهندسة من جامعة القاهرة عام ١٩٧٥ رئيس  
قسم المعاملات السطحية بشركة ابو زعبل بالصناعات الهندسية

---

ولقد جربت جزر الكاريبي الشرقية ما يقرب من مئة وخمسين عاما من الهجرة  
الخارجية المستمرة لدرجة أصبح معها هذا النزوح سمة من سمات البيئة لاجتماعية  
( مارشال ، ١٩٨٠ ) .

ومن المفيد ان تتناول الاهداف الرئيسة لبرنامج ماب . بفرض معرفة وتقويم  
نلك التغيرات التي طرأت على تركيب وفاعلية تلك النظم البيئية ، في محاولة  
من اجل تقويم الهجرة الخارجية لعامل من اهم عوامل تغيير النظم البيئية في جزيرة  
الكاريبي الشرقية بصغيرة .

### سمات النظم البيئية في جزيرة الكاريبي

لقد ظهر هذا النمط لنظرية الأنظمة ، وأصبح له صبغة علمية ، وأصبح هو  
الطريق المتاح والمتيسر فقط للعلاقات البيئية والانسان ( بينت ، ١٩٨٠ ، ص ١٧ ) .  
ان هذا يعتبر جوهرها في حالة الجزر الصغيرة على وجه الخصوص ، حيث تكون دراسات  
المعوقات والامكانات المتاحة من اجل التنمية مرتبطة ارتباطا أساسيا بسمات الانضباط  
ومن هذا نجد ان هذا الطريق البيئي ، الذي ينعكس على دراسة الظروف البيئية ،  
لا يعتبر فقط جزءا مكمل لبرنامج ماب بل يمكن اعتباره أيضا جذبا ومقيدا لدارسي  
الكاريبي لأقصى الحدود .

إن أسس هذا البرنامج هي أن النظام البيئي يتكون من مركبات كل منها لها دورها المتميز والمنفصل في العمل الاجتماعي للمشروع ككل ، ولكن لا يوجد أى مركبة عالة على تلك المركبات ، حيث أنها تتشارك في معيار رائع للاعتماد على المركبات الأخرى وبسبب تلك التبعية نجد أن أى تعديل أو تغيير فى أحد الأجزاء الخاصة بالنظام يكون له مضاعفات خطيرة على النظام ككل ، ولهذا نجد أن أى تغيير يعنى أن سمة أساسية أو رئيسية من النظام البيئي قد تأثرت .

ومثل الدول النامية نجد أن جزيرة الكاريبي الشرقية تشترك في عدد من المشاكل مع دول العالم الثالث الأخرى مثل : معدلات السريعة لنمو السكان ، وكثافات السكان المرتفعة ، وانخفاض الإنتاجية الزراعية ، والتوزيع غير متكافئ للأرض ، وتكاليف الإنتاج المرتفعة للصناعات السليعية ، وارتفاع نسبة البطالة وما تحت البطالة ، والعجز فى النمو الاقتصادى الحقيقى ، معدلات التضخم المرتفعة . هذا بالقياس الى الديون الأجنبية الكبيرة ، التى استمرت فترة طويلة لدرجة أنها لوحظت كسمة لهذه الجزر . وبينما تعتبر هذه المشاكل سمة لمجتمعات الكاريبي ، أو النظم البيئية الكاريبية ، ومع أنها تكون فى الواقع على علاقة متبادلة بعضها مع بعض ، فيمكن أن نراها كسمة للنظم البيئية لجزيرة الكاريبي

إن تخفيف أو تغيير أو تسكين أى مشكلة من تلك المشاكل لن يكون بالضرورة نتيجة للتغييرات الموسمية ، فى أى أو كل من هذه المشاكل الأخرى ، ولهذا فإن أدراك سمات النظم البيئية لجزيرة الكاريبي يستلزم نظرة أكثر شمولية ، وأكثر تعمقا فى كل من طبيعة ووظيفة تلك الجزر . حتى أن تماثل تلك السمات الأساسية ربما يختلف ويعزى هذا الاختلاف الى وجهة نظر المراقب وكذلك الى هذا المفهوم لما هى النظام الذى يعكسه المراقب ولهذا السبب كانت النظرة الشاملة والحقيقية ضرورية من أجل تمييز السمات الأساسية التى يجب وضعها فى الاعتبار .

وهذه السمات الأساسية يمكن تقسيمها الى قسمين : القياس الطبيعى الصغير النظم البيئية ( والذى لا يعنى أن الاختلافات فى المركبات ليس كبيرا ، أو أن ماهية النظام ليست معقدة ) ، مع حقيقة أنهم ليسوا متطابقين ، ولكنهم أنظمة مفتوحة .

وهناك مفهوم آخر لنظم الكاريبي البيئية يجب وضعه فى الاعتبار بصفة أساسية هذا وعلى الرغم من أنه ليس هناك ميزة معينة فى كون القياس الطبيعى الصغير والانفتاح سمات . إن هذا هو الغرض من الاستفادة بالنظام البيئي ، بمعنى أنه تم تطبيق هذا النظام من أجل فائدهم ، مع وضع الطريقة التى يمكن بها تحقيق الاستفادة منه فى الاعتبار .

إن هناك عدد من المعايير يمكن أن تستخدم مستقلة أو فى مجموعات مختلفة لكى تعرف القياس الصغير . برنامج ماب يستخدم المساحة الطبيعية لمتغير شائع الاستخدام ، والمتغير الآخر الذى يستخدم عادة هو الخاص بالعدد ، كل فى قياسه المطلق ، وبعلاقته بالمساحة الطبيعية . كثافة السكان . كما أن الموارد الطبيعية المحدودة تدخل فى بعض الأحيان أية مناقشة عن القياس الصغير ، ولكن يمكن ملاحظتها على أنها تحوى القياس الطبيعى الصغير ، ولهذا فإن محتوى أى مناقشة عن القياس الصغيرة يعد مهما جدا ، لأنه يعنى المشتلات والمضامين التى صدرت فى الطبعة الدولة ، نجد أن القياس الصغير الذى يعد موضوعا حديثا نسبيا للمناقشة قد أصبح هاما جدا وخصوصا فى منتصف العقد السابع ، ومع مجيء عدد من الدول الصغيرة

التي كانت سابقا ممتلكات مستعمرة في مسرح الأحداث السياسي الدولي . إن مناقشة القياس الصغير في منطق الكاريبي قد برزت في قابليته للتطبيق الاقتصادي والسياسي على الطبقات الاجتماعية الموجودة في شعب الكاريبي ، ولهذا فاننا في هذه المقالة نحاول ان نميز تلك الاهداف للقياس الصغير ، التي تكون ملازمة لطبيعة النظم البيئية ، هذا بدلا من الذين أصبحوا واضحي الجهود من أجل الاستفادة من النظام البيئي بأي استراتيجيات للتنمية مهما كانت .

ان القياس الطبلي مفهوم المساحة المغطاة بنظام الجزيرة البيئي يحد بوضوح المورد الممنوح وتشتمل تلك الموارد على : ( أ ) الأرض الحسبة أو انصالحه للزراعة سواء بفرض الاستزراع أو لتنمية الماشية أي التمرين الغذائي المتاح لمستخدمي النظام البيئي ، ( ب ) الموارد المعدنية مثل البوكسيت أو البترول ، ( ج ) الموارد المائية سواء للاستهلاك أو للاستخدام في الزراعة أو الصناعة أو انتاج الطاقة ، ويحد هذا المورد الطبيعي المنزوح كلا من نوعيه الاستفادة الممكنة ، وكذلك اتوسع في تلك الاستفادة . وكمثال نجد ان الاقتصاد القائم على الخارج لا يكون ممكنا ، عندما يجبر المستخدمين للنظم البيئية الصغيرة على الدخول في التخصص الاقتصادي . وهذا السبب وجود كمية محدودة من أي مورد ، وبالتالي تكون الاقتصاديات الواسعة النطاق صعبة المثال . وبعبارة أخرى نجد أن البدائل المتاحة لمستخدمي النظم البيئية في الجزيرة الصغيرة تكون ضئيلة ، كما ان إمكانية تحقيق الكفاءة في الانجاز تكون محدودة أيضا . وفي الجانب الآخر نجد أن الحركة والاتصالات داخل النظم البيئية الصغيرة تكون أسهل نسبيا ، رغما عن وجود بعض العقبات ، بسبب طبيعة طبوغرافيا السطح .

ان تعداد السكان كغيره من الموارد الطبيعية محدودة بالكمية ( القياس المطلق للتعداد ) ، كما أنه محدود بالتنوع ( فكما كان قياس تعداد السكان أصغر زاد مشكلة ايجاد الاعداد المناسبة من الناس المدربين والمهرة والموهوبين ، ليعملوا في مختلف المجالات سواء الاجتماعية أو الاقتصادية . وعندما تقارن هذا بالموارد الطبيعي في النظام البيئي نجد انه مهما كان عدد السكان ضئيلا فانه يمكن أن يكون كبيرا جدا أيضا أو يمكن أن يولد مشاكل تحميل أو تضخم سكانه ، ان أية ضمانات اجتماعية للتعداد الصغير تميل الى أنها تنشأ من حقيقة أن المجال الاجتماعي هو أيضا صغير ومحدود .

وهناك كذلك نتيجة أخرى للقياس الطبيعي الصغير يمكننا أن نشير إليها ، وهي قابلية النظام البيئي للانجراف ( الانتقاد ) بسبب المخاطر الطبيعية التي يمكن أن يتعرض لها وخصوصا تلك التي تغطي مساحات كبيرة نسبيا كمواسف الهيريكانيات والثورات البركانية وحتى الجفاف والفيض ، وبسبب قياس الطبيعة الصغير نجد أن كل نظام الجزيرة البيئي يتأثر بأكمله . وهذا بالضرورة يحد ويقيد النظرة الى المرونة : السكان سواء الحيوان أو الانسان لا يمكنهم أن يتحركوا الى جزء آخر من النظام البيئي في حين أن المناطق المكتوبة يجري تجديدها واصلاحها . فهم مجبرون على أن يجدوا المناطق المدمرة ، أو يجب أن تصل اليهم النجدة من خارج النظام البيئي . أما السمة الجوهرية الثانية للنظم البيئية في جزيرة الكاريبي الصغيرة فهي أنها نظم مفتوحة في الحقيقة ، وهذا المفهوم متوقع عادة في دراسة النظم ، لأن كل الكائنات الحية تعتبر نظاما مفتوحا لأنهم يحافظون على أنفسهم بالمواد المتاحة في بيئتهم

( فوق بيرتا لانفي ، ١٩٥٠ ) ، وفي حالة النظام البيئي الكاريبي نجد أن له بعدا تاريخيا كبيرا ، لأنه منذ «لاكتشاف وهذه الجزر في مجموعها» تعامل وينتفع بها في إطار متكامل من نظام استعماري أكبر وأشمل .

فالأنظمة المفتوحة تستورد الطاقة من الخارج ، وتكون أكثر اعتمادا على استمرار التحفيز من البيئة الخارجية فضلا عن أنها تصدر المنتجات الى البيئة ، لأنه يوجد تبادل ثابت بين النظام المفتوح والبيئة الخارجية ( كاتز وكاهن ، ١٩٦٦ ، ص ٩٣ ) ، ولقد كان رأس المال والبضائع فضلا عن البشر هم بعض المنتجات التي يتم تبادلها ، ولهذا كان من المعتذر اجتناب ما يحدث من تغيرات في البيئة الخارجية ، وأثر ذلك على أعمال ووظيفة النظم البيئية الكاريبية . وعندما نوضح أنهم أكثر تأثرا بالقوى الخارجية ، فليس معنى هذا تأثرهم بالأخطار الطبيعية فقط ، ولكن أيضا بكل التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تحدث على نطاق عالمي .

يجب وضع سمات البيئة الخارجية الحالية للكاريبي في الاعتبار ، حيث أن أهل الكاريبي على النقيض مباشرة مع تلك السمات الخاصة بالنظم البيئية للجزيرة الصغيرة .

وهذا يعنى على وجه الخصوص وضع شعوب الكاريبي الصغيرة الفقيرة بجانب الشعوب الكبرى والغنية ذات الموارد الغنية في الولايات المتحدة الأمريكية . ولقد قدم كاتز وكاهن قائمة من تسع سمات ، يبدو أنها تعرف كل النظم المفتوحة ، التي تتناول التداخلات بين النظام المفتوح ، والبيئة الخارجية . ويتبع هذا ان النظم المفتوحة عى وجه العموم والنظم البيئية لجزيرة الكاريبي على وجه الخصوص ، لا يمكن أن ندركها ، بدون دراسة متأنية لتلك القوى من البيئة الخارجية المؤثرة عليها .

وهناك سمة أخرى فقط للنظم البيئية المقترحة نحتاج للملاحظة هنا ، وفي محتنا هذا يمكن أن نشير الى التغير من « الحالة الساكنة » الى « الحالة المتحركة » ، بمعنى أن النظم المفتوحة ، الحالية ، أمكن توصيفها بحالة سكون ، فحالة السكون هذه لا تعنى أن النظام ساكن لا يتحرك أو أنه في حالة توازن (اتزان) حقيقي ، بل أنه يعنى أنه على الرغم من التبادل المستمر للطاقة والمنتجات مع البيئة فإن السمة الأساسية للنظام ما زالت محفوظة وسائدة ( كاتز وكاهن ، ١٩٦٦ ، ص ٩٦ - ٩٩ ) لأن المبدأ الأساسي هنا هو حفظ خاصية النظام ، لأن صعوبة التغير المؤثرة يجب أن يتم تداركها مهما حدث هذا التغير الكيفي ، بصفة أساسية ، بسبب نمو الأنظمة الفرعية المدعمة . من نمو كان سيتم فيه زيادة سماتهم الأساسية ( كاتز وكاهن ، ١٩٦٦ ، ص ٩٩ ) .

وعلى هذا نجد أن هاتين السمتين الجوهريتين معا ، سواء القياس الصغير أو الانفتاح تؤكد ان الاستقلال الداخلي مع البيئة الخارجية ، مع الحصول على الاستقلال السياسي والنضال من أجل الاستقلال الاقتصادي واعطاء التفاوت الفطري للنظم البيئية الجزيرة الصغيرة ، وبيئتهم الخارجية ، وهذا التحويل على شئ. يمكن رؤيته كاستقلال . ولهذا فإن التنمية في الكاريبي ، أو أهداف الاستفادة من النظم البيئية ، قد آتت لتعنى التحرك بعيدا عن التبعية تحقيقا لاستقلال أكثر مع الاعتماد على النفس والاكتفاء الذاتي : بصفة أساسية تحركا لاغلاق النظم الى أى نطاق ممكن . وحينئذ يبدو أن أى تقويم للهجرة كعامل تغير يجب أن يقم في سياق هذا الموضوع .

## نمط الهجرة الكاريبية

يمكن رؤية التاريخ الكاريبي وكأنه موجات متتابة من الهجرة سواء أكانت داخلية أم خارجية بدأت أولا بنزوح المستوطنين الأوروبيين ، ثم النزوح اللاإرادي للعبيد الأفارقة ثم تبعة تدفق العمال المهاجرين القادمين من الهند .

ولكن النمط التاريخي المختصر الموجود هنا يأخذ بدايته من تحرير العبيد ، عندما أصبح أهل الكاريبي أحرارا في التحرك حيثما أرادوا .

ويمكننا تقسيم الفترة منذ تحرير العبيد الآن الى مراحل خمسة من الهجرة هي :

الأولى : ( ١٨٣٥ - ١٨٨٥ ) التي يمكن تمييزها بالحركة الاستيطانية الداخلية

الثانية : ( ١٨٨٥ - ١٩٢٠ ) التي تتميز بالتحرك الى بنما

الثالثة : ( ١٩٢٠ - ١٩٤٠ ) التي كان يوجد بها قليل من الهجرة الخارجية من الجزر على الرغم من وجود حركة إعادة اجبارية كانت تشكل هجرة عائدة .

الحالة الرابعة : تبدأ من حوالي ١٩٤٠ وتعين بالحركة الى البلدان الراقية في المملكة المتحدة وأمريكا الشمالية

الا أننا نلاحظ ان تلك الفترات غير محددة ويوجد تداخل ملحوظ فيما بينها ، لدرجة أن حركة واحدة بعينها أو سيل منها يمكن أن يقع في أكثر من فترة واحدة .

ومن الوجهة التاريخية نجد أن المرحلة الأولى ذات أهمية خاصة ، لانها الحركة الأولى خارج نطاق الجزر بعد تحرير العبيد ، وهي اصل مئة وخمسين عاما من الهجرة المستمرة تقريبا . ولذا يجب ان توضع هذه الحركة في نطاق التحرك العام بعد تحرير العبيد ، الحركة الى التجمعات المحدودة ، والحركة الى الحرف بدلا من العمالة الزراعية . والحركة الى القرى الحرة أو المستقلة ، والحركة الى الجزر المختلفة . كلها حركات اساسية بعيدة تماما عن الاستزراع .

ان الحركة الى المقاطعات المختلفة أصبحت ممكنة بسبب التوسع في زراعة قصب السكر في المستعمرات البريطانية الأحداث في جيوانا البريطانية وترينداد ، وبسبب قلة تعداد العبيد الموجودين بها قبين الغاء تجارة الرقيق ( حال ، ١٩٧١ ، ص ٣٢ ) ولهذا قام الزارعون في المقاطعتين المستقلتين بتقديم الأجور المرتفعة لجذب العمالة من الجزر ، ولكنهم قدموا أيضا الاكراميات والمنح المجزية لوكلاء الهجرة الذين جاؤوا الجزر من أجل تجنيد العمال .

الا ان الزارعين في أغلب المقاطعات المرسله قاموا بسن تشريع يفرض احتواء الحركة الى جيوانا البريطانية وترينداد . وفي هذا النطاق قام العمال البربادوسيون بارسال تظلم عام ١٨٤٠ الى مجلس العموم البريطاني ضد قانون الهجرة المفروض عليهم الذي يعقوهم عن ممارسة حنهم المشروع لنقل عمالتهم الى السوق الأفضل ( روبرتس ، ١٩٥٥ ص ٢٤٨ )

لقد حدثت الحركة الاستيطانية الداخلية في موجات لم تكن معتمدة كثيرا على الظروف في المقاطعات المستقبلية ، أى على الظروف الخارجية المؤثرة على سوق السكر . فللهذه الأولى نجد ان قانون واجبات السكر ١٨٤٦ الذي حدد أسعار منخفضة للسكر أثر على كل من المطلب والامداد بالعمالة الى ترينداد وجيوانا البريطانية . كما أثرت الاخطار الطبيعية على الحركات . ولهذا تعرضت الحركات لمعارضة قوية من المزارعين

في ١٨٣٥ ، ولكنها تشجعت في العقد السابع في مختلف الجزر كنتيجة للجفاف والقمع المستمرين . وكان النزوح ملحوظا في بربادوس ، حيث أن قانون الهجرة الذي صدر عام ١٨٧٣ قد سمح بمساعدة الحكومة المأينة للمهاجرين الذين يحتاجون للمساعدة .

وهناك سمات أخرى عديدة لهذه الحركات يجب ملاحظتها ، لأنها تشكل سمة للحالات الأخرى للهجرة الكاريسية .





ثانيتهما : على الرغم من العدد الحقيقي من العمال الباقي في المقاطعات المستقبلية فإننا نرى الحركات كأنها مؤقتة . وأخيرا فإن أثر الظروف الخارجية مجتمعة كانت هامة للغاية وأثرت على كل من قيمة وتوقيت هذه الحركات .

وهناك حركات أخرى من الجزر المرسلة قد حدثت أثناء المرحلة الأولى من الدومنيكان إلى حقول الذهب في فنزويلا ، ومن بربادوس إلى سيوريانم وسانت كروا .

ولكن تلك الفترة ثم تعيينها بالحركات إلى جيوانا البريطانية وتريداد . وكل من هذه الحركات قد استمرت طويلا بعد عام ١٨٨٥ ، والحركة إلى جيوانا البريطانية حتى ١٩٢٠ ، في حين الحركة من سانت كروا وجرينادا إلى ترينداد ما زالت مستمرة حتى اليوم .

ففي المرحلة الأولى كانت الحركات من جزر الكاريبي موجهة بصفة أساسية نحو المستعمرات البريطانية في الكاريبي . وكانت الحركات أثناء المرحلة الثانية موجهة نحو المقاطعات الأجنبية . هذا على الرغم أنها مازالت داخل نطاق حوض الكاريبي حيث شملت الحركات إلى كوبا وجمهورية الدومنيكان للعمل في توسعات زراعة القصب هناك ، والحركات إلى زراعات الموز في أمريكا الوسطى ، وحركات للعمل في الحوض الجاف في برمودا . والحركات إلى الولايات المتحدة . ولكن الحركة إلى بنما غطت على كل هذه الحركات .

ولقد بدأت الحركة إلى بنما قبيل عام ١٨٥٣ مع تشييده خط السكة الحديدية عبر المضيق ، حينما هاجر عدد من الفين إلى ثلاثة آلاف من أهل جاميكا إلى بنما ، ولكن المدد من العمال من أهل الكاريبي الشرقيين بدأ مع حفر القناة في ١٨٨٠ تحت إمره الشركة الفرنسية العالمية لوصل المحيطين . وبدأت الحركة في الحدوث على هيئة موجات ، معتمدة على الظروف في البلد المستقبل ، ولهذا فانه مع فشل الشركة الفرنسية عام ١٨٨٩ تقلصت الحركة . وهو إلى عام ١٨٩٤ عندما أنشئت شركة قناة بنما الجديدة ، وعام ١٩٠٤ عندما اشترت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية القناة وممتلكات السكة الحديدية نجد أن العمالة جنحت مرة أخرى من الذين بقوا في بنما ومع الشراء الأمريكي عام ١٩٠٤ عانت مرة أخرى موجة أكبر من الهجرة استمرت حتى بعد افتتاح القناة للملاحة عام ١٩١٤ م .

والحقيقة ان البيانات المتوافرة عن عدد المهاجرين إلى بنما تعد نادرة ، ولكن تقدر بأن هذه الحركة كانت نتيجتها نقص في تعداد السكان الكلي بما لا يقل عن ١٣٠.٠٠٠ من جزر الهند الغربية البريطانية ، وكانت الأغلبية من بربادوس وجاميكا « نيوتن ١٩٧٧ » ) وكنتيجه لهذا ، باستثناء جاميكا وترينداد ، نجد أن كل الجزر الموضوعة تحت الاختبار لم تكن تعاني قصورا في عدد الذكور ممن هم سن العمل بل كانت تعاني أيضا من نقص التعداد الإجمالي للسكان .

وعادت الحركات تجند العمالة ذات العقود بواسطة الوكلاء في مختلف الجزر وبمعقود قصيرة الأجل ، تعني في المقام الأول نشر الفوائد على أكبر عدد من العمال بالإضافة لتأكيد أن الحركة مؤقتة في الحقيقة ، ووظفت أغلبية مهاجري الهند الغربية في بنما في الأعمال البدنية - الحفر الحقيقي للقناة - أي أنهم عملوا بالمعقول والجاروف

( نيوتن ، ١٩٧٧ ) . وكان المرتب عاليا مرة أخرى ، تقريبا ضعف المقدم في الجزر ولكن كان هناك تمييز ضد عمال الهند الغربية البريطانية ، الذين كانوا لا يتقاضون أقل الأجور بالمقارنة بالعمال الأمريكيين في هذه الحرف ، بل لم يكن يسمح لهم بالتقدم عن مرتبه العامل الكادح .

وبلغت الحركة أيضا مداها في وقت مناسب . بادئة في أوائل العدة الثلاثين حيث قدمت الحكومات الأوروبية نظام المنحة الحكومية مما كان من نتيجته الزيادة الكبيرة في إنتاج بنجر السكر مما سبب هبوطا في أسعار السكر ، واعتبرت منافسة السكر الهند الغربية في السوق البريطاني وازدادت البطالة المنتشرة بانتشار الجفاف والأمراض التي هاجمت المجموعة المختلفة من القصب النامية في هذا الوقت .

لقد دعمت اعانة البطالة بالهجرة بالتحريلات الكبيرة بنقود بنما المستقبلية في الجزر المختلفة . وبسبب الهبوط في صناعة السكر نجد أن البربادوسيين السود كانوا قادرين على شراء كميات صغيرة من الأرض من الزراعات الاحتياطية بإيصال من نقود بنما .

ومع استكمال قناة بنما عام ١٩١٤ وانهيار أسعار السكر في ١٩٢١ ، وسن قانون تقييد التشريع بالتمييز العنصري في كل من الولايات المتحدة وبعض جمهوريات أمريكا الوسطى ، وانخرا الكساد العظيم ، كل هذا أطاح بفرض الهجرة لأهل جزر الهند الغربية فقط ولكنه أيضا أفضى الى عودة عدد كبير منهم الى جزرهم .

ولقد حدثت الهجرة الحقيقية أيضا من جزر الكاريبي المتحدثة بالانجليزية الى الولايات المتحدة الأمريكية أثناء المرحلة الثانية ، وكان بعضها يتم مباشرة من الجزر . بعضها خلال بورمودا وبنما على وجه الخصوص . ولقد دخل حوالي ٤٣٦٩٨ من أهل جزر الهند الغربية الى الولايات المتحدة بين ١٨٩٩ و ١٩١٥ ( ريد ، ١٩٣٩ ) ولكن هذا الاجمالي يشمل أيضا المهاجرين الذين لا يتحدثون الانجليزية .

وتعتبر المرحلة الثالثة هامة للغاية في فهم الهجرة الكاريبية ، اذ انها الفترة الوحيدة التي نستطيع أن نعتبرها من الفترات التي ليس فيها هجرة خارجية . فليس فيها فقط قليل من الهجرة الخارجية ولكن نجد أيضا أن المهاجرين من جزر الهند الغربية يعودون من الدول كالولايات المتحدة وكوبا وجمهورية الدومينيكان وفرنزولا . وخلال الفترة كان يوجد أيضا انخفاض واضح في معدل الوفيات في الكاريبي كانت معدلات الارتفاع الطبيعية في عدد السكان ترتفع بتدرج ، ولقد انبعثت من هذا نقطتان : الأولى سكان جزر الكاريبي وجدوا الوقت الكافي ليصحبوا معتادين على البحث عن فرص للعمل خارج حدود بلادهم ، وأصبح لديهم حاسة معرفة مواعيد الاغلاق ( المملكة المتحدة ، ١٩٤٥ ) والثانية أنه يوجد تعداد عام في هذه الفترة لا يتناول بالتحديد الهجرة . وأن المهاجرين العائدين قد أحضروا معهم أفكارا نضالية مثل امكانيات توحيد العمالة . وفي الغالب كان هذا مفهوم ضمنيا ، فهذا الأثر المأموس للهجرة العائدة لم يتم التوجيه به أو توثيقه ، ولكن من المؤكد أن العقد الرابع من هذا القرن كانت الأوج في فترة التغيير الاجتماعي في أحداث الشغب الكاريبية الواسعة النطاق والاضطرابات بين عامي ١٩٣٥ وعام ١٩٣٨ . فالهجرة العائدة ، مع حقيقة أنه لا تسنح فرص للهجرة الخارجية ، كانت عنصرا هاما من هذه الاضطرابات .

وهناك نقطة أخرى ينبغي توضيحها ، وهي أن أغلب الحركات الى البلاد الأجنبية كانت نتيجة لطلب العمال ، التي ظهرت من التوسع في قطاع أو موضوع بعينه . ففي كال موضوع تقريبا نجد الاستثمارات الأمريكية ، فضلا عن التمرس في العمل بالأعمال الحفيرة ، وممارسة التفرقة العنصرية ، ومعدلات الأجور المنخفضة بالمقارنة بالعمال الآخرين ، وقد أغلقت أمامها الفرص بإصدار تشريع التفرقة العنصرية للهجرة مما أصبح يشكل جزءا في عرف تشغيل المهجرين العاملين من الهند الغربية في الشركات الأمريكية .

والمرحلة الحالية هي المرحلة الرابعة في الهجرة الكاريبية التي اجتذبت مايمكن اعتباره كمية أكبر نسبيا من انتباه الدارسين ، وهذا في الحقيقة بسبب أن الحركة كانت واحدة للمجتمعات المهمة الى مجتمعات البيض المضيفة ، ومهما كان عدد الحركات الأخرى المميزة التي حدثت أثناء هذه الفترة ، مثل الحركة الى معامل تكرير البترول في أروبا بترنرال ، وخصوصا كيورساو ، التي بدأت قبل عام ١٩٤٠ . وكانت الحركة الى كيورساو صغيرة ولكنها عمت كل جزر الكاريبي الشرقية منذ حوالي ١٩٢٠ واستمرت حتى العقد السادس .

وعلى الرغم من أن تيار الحركة من الكاريبي الى الولايات المتحدة ، سواء الموثق أو غير الموثق ، كان ماله المناهضة ، الا أننا نجد أن المرحلة الحالية تتميز بالحركة الكثيفة الى المملكة المتحدة ، وهذه الحركة مثلها كمثل التيار المتجدد الى الولايات المتحدة قد بدأت اصولها بسبب نقص العمالة التي عقيت الحرب العالمية الثانية ، واستمرت بعد ذلك ، وأصبحت الحركة مميزة حقيقة في العقد السادس ولكنها لم تعتبر كثيفة ولكن مواطني المملكة المتحدة تفاعلوا بشدة مع هذا الغزو الأسود فاصدرت حكومتهم تشريعا للحد من هذه الحركة ، ففي السنتين قبل عام ١٩٦٢ ، التي صدر فيها قانون هجرة الكومنولث كان حوالي ٥٥ في المائة من مهاجري جزر الهند الغربية قد دخلوا المملكة المتحدة .

لقد كانت هذه الحركة هامة لعدة أسباب ، ، لأنها كانت هي الحركة الأولى لمجتمع ابيض مضيف ، وهذا لأن الفقراء الأفرو أمريكيين في الولايات المتحدة قد شكلوا وسطا مهددا بين مجتمع الأمريكيين البيض ، مما شكل ما يشبه البطانة بين المجموعات المختلفة وقطاعا في المجتمع الأمريكي الذي أمكن الهنود الغربيين أن يمتصوا فيه ولقد حدث هذا في الوقت الذي بدأ فيه عدد الكبير من العمال المصنفين في دخول الدول الأوروبية الغربية ، كرد على النقص في العمالة هناك . ولكن المملكة المتحدة تملك رصيدها من تلك العمالة ، وفي هذا الصدد يمكن مقارنة هذه الحركة بتلك التي يقوم بها أهل بورتوريكيون ( الى الولايات المتحدة ) .

ويجرى تأهيل العمالة في جزر الهند الغربية نفسها بمنتهى النشاط ، حيث تقوم هيئة النقل بلندن بأعداد وإدارة فصول تدريبية في باربادوس لتجهيز وتأهيل عاملنها . كما أن باربادوس من جهتها أيضا تبذل قصارى جهدها لتقديم التسهيلات الممكنة للحركة ، حتى يصل الأمر الى تنظيم المساعدة المالية بسبب إدراكها أنه يوجد ما لا يقل عن خمسة آلاف رجل قادر وغير ماهر يزيدون عن متطلبات الصناعات الموجودة ( باربادوس ، ١٩٤٧ ، ص ٨ ) ، وكان مفهوم الهروب قد ظهر على أساس

جيد في هذا الوقت ، مما حدا بحكومات جزر الهند الغربية الى التخطيط من أجل دور فعال في البحث عن مخرج جديدة ، ولتسهيل الحركة اليها .

وبالمقارنة يمكننا أن نعتبر الحركة من كومتولث الكاريبي الى كندا تعتبر صغيرة كما أنها حديثة العهد ، بدأت عام ١٩٥٥ مليونه من مئة من العمال البسطاء من الكاريبي ولكن الحال لم يظل هكذا حتى عام ١٩٦٢ حيث أزيلت شروط التمييز العنصري الموجودة من قانون الهجرة الكندي ، وكانت تشمل في شروط التعليم والمهارة والتدريب ، فوجد أن حوالي ٧٥ في المئة من المهاجرين المسموح بتواجدهم في كندا من مناطق جزر الهند الغربية قد وصلوا بعد عام ١٩٦٢ .

ومع الإضافات في قوانين الهجرة عام ١٩٦٥ نجد أن الولايات المتحدة أيضا قد زادت من امكانيات الهجرة من جزر الهند الغربية ، التي كانت متوقعة بمنتهى اشفاقه من اهل جزر الهند الغربية ، ونحن نجد ان هذه النزعة نحو التعليم والخبرة قد نفذت على نطاق ما في النظام الأمريكي ، كما حدث في كندا ، وتلك اقيود كانت هي المسئولة بلا أدنى شك عن العدد الجديد المرتفع للهجرة « غير المشروعة » الى الولايات المتحدة ونسبوصا في فاعلية الحصول على تأشيرة الدخول . وتحدد جزيرة جاميكا ، بسبب حجمها بين جزر الهند الغربية ، كل هذه الحركات الى المناطق المتقدمة ، هذا على الرغم من أن المجتمعات القديمة في ترينيداد وجيانا تعتبر أيضا من بين المجتمعات المصدرة ( المزعة ) للعمالة ، مثلها مثل بربادوس تماما .

وقد أضفت المرحلة الحالية من الهجرة الى المناطق المتحضرة بحدوث تمييز أكثر وضوحا بين العمالة المؤهلة والدائمة . فالسياسات المقيدة للدول المستقلة خصوصا الولايات المتحدة وكندا في الوقت الحاضر قد صحتبتها اتفاقيات ثنائية بين الحكومات من أجل التوظيف الموسمي للعمال الزراعيين والصناعيين . وبصورة أكثر وضوحا نجد أن هذه القوائم تقدم الفرص المتاحة في الوقت الحاضر لعمال غير المهرة وذوي ادوار المنخفضة من العاطلين لدخول تلك البلدان المتقدمة . وبمنظرة الى المنهج التجريبي لستة وعشرين عاملة زراعية الى كندا من بربادوس في عام ١٩٨١ نجده يشير الى أن المطلوب بهذه الفرص قد طبق على ٢٨٥ سيدة .

وقد أشارت مسح حديث لاربعة من دول شرق الكاريبي الى أن الطلب على فرص الهجرة يعتبر عاما ولا يبدو أنه قد ينخفض في المستقبل ، ما عدا ما قد يحدث من أفعال من جهة الدول المستقبلية . ان نسبة الذين يفضلون في أن يعيشوا عبر البحار يتراوح بين ١٩ في المئة في بربادوس و ٤٠ في المئة في سانت كيتس ، ونسبة الذين يخططون للهجرة عبر البحار في السنوات الخمس القادمة يتراوح بين ٣٩ في المئة بربادوس و ٥٢ في المئة في سانت كيتس . وتعتبر الولايات المتحدة هي الاختيار المفضل لجهود المهاجرين على الرغم من أن شعبية كندا على ما يبدو قد بدأت في التزايد ( Iser ، ١٩٨٠ ) .

وتشير تلك الدراسة التاريخية المختصرة عن الهجرة الكاريبية الى أهمية الظروف في الدول المستقبلية كضابط أساسي لكمية وسمات واتجاهات الحركات ، وهذه الظروف بصفة أساسية اقتصادية تعكس الاتجاهات العامة في التجارة والازدهار الاقتصادي وتفضي الى التضخعات في الحركات التي لا تنعكس على الظروف في البلاد المصدرة فالظروف في البيئة الخارجية تتحكم في تبادل الأشخاص بين النظم البيئية المفتوحة في شرقي الكاريبي وبين بيئتهم الخارجية .

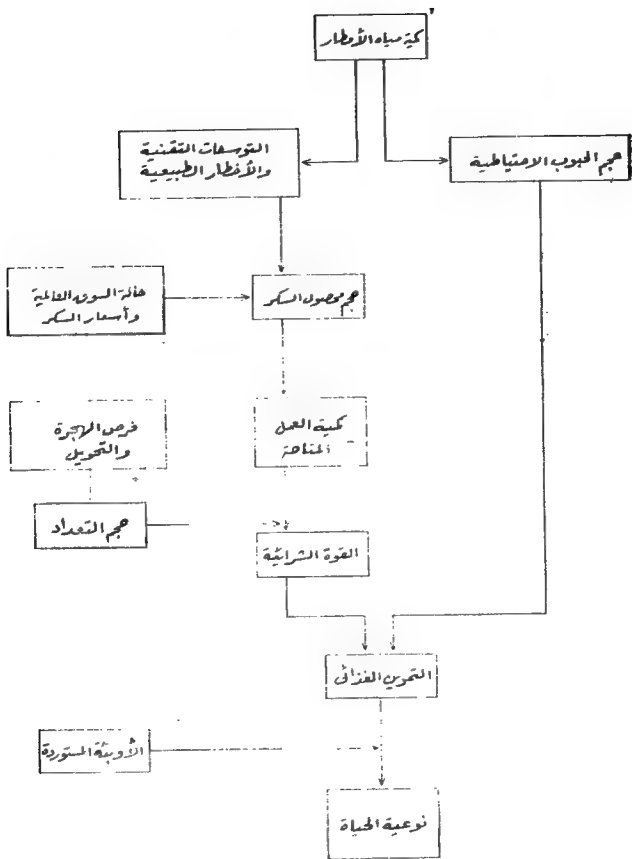
## التغيرات في النظام البيئي الكاريبي

تشير الدراسة التاريخية المختصرة الى أن الهجرة نعتبر تقريبا ذات خبرة مستمرة في جزر الكاريبي الشرقية منذ الغاء الرقيق . ولكي نفر دور الهجرة كعامل تغيير كان لزاما علينا ان ندرس النظم البيئية الكاريبية من الغاء الرقيق ( ١٨٣٤ ) ومن الممكن قبل هذا التاريخ . ويمكن أن تفهم العمليات التاريخية المعقدة بالتغيرات الناشئة عبر الزمان بصورة احسن لسلسلة من النظم المتكررة في نقط معينة في الزمان ( فار ١٩٧٤ ، ص ١٣٨ ) . ويبدو من المفيد أن نرى النظم البيئية الصغيرة لجزيرة الكاريبي عبر الزمان كسلسلة من النظم .

ويعتبر ادخال السكر في منتصف القرن السابع عشر هو الحدث الذي كان رائدا في النظم الاساسي فقد نمت عملية انتاجه بسرعة حتى أصبحت أغلب الجزر مستعمرات زراعية تعتمد على الاستيراد الواسع في منتصف القرن الثامن عشر . ويحتاج انتاج السكر الى مساحات كبيرة من الأرض تزرع بالسكر واعداد كبيرة من العمالة المتاحة ( العبيد ) فضلا عن الاستثمار الرئيسي في الأرض والعمال والمعدات . وبمنز الفوائد والارباح من لسكر الذي تم تسويقه في انجلترا زاد اهتمام الحكومة البريطانية في المستعمرات وهذا الاهتمام تحول الى تحكم ، وبالتدريج ظهرت طبقة جديدة من مزارعي السكر اثريا لغالبية الجزء الممول بمعرفة التجار الراسماليين الانجليز ، وعملت هذه الطبقة ما يشبه الصفوة في الاقتصاد والسياسة والادارة المحلية ( هال ١٩٧١ ص ٤ ) ويعتبر الاقتصاديون الكاريبيون أن هذه هي المرحلة الأولى في التسايرخ الاقتصادي الكاريبي ( اقتصاد الزراعة النقية ) والاقتصاد عبر البحار في الدول الأوربية المتقدمة طبقا لما ذكره جيرفان ( ١٩٧٣ ، ص ١٧ ) ويتوقف الاقتصاد كثيرا أو قليلا على الزراعة تماما ، ويعتبر النشاط الزراعي سببا فعليا في النشاط الاقتصادي ولهذا لا تعتبر الجزر الكاريبية أكثر من كونها بؤرة الانتاج في النظام الثلاثي من التجارة والانتاج حيث توجد البؤرة التمهيدي في الدول المتقدمة والبؤرة الحاكمة متمثلة في التجار . وبعبارة أخرى نجد أن السمة الغالبة على النظام الاساسي هي افتقاره ، حيث يوجد تقريبا تكامل تام مع بيئته الخارجية .

ان تاريخ السكر في فترات الازدهار والكساد المتعاقبة يمكن رؤيته كنضال ثابت لهذا النظام الاساسي من أجل صيانة وحماية الحالة المستقرة . وكان لقيام حرب الاستقلال الأمريكية ، والنمو المناظر لانتاج سكر منافس في دول الكاريبي غير البريطانية ، الأثر الأكبر في الكبح الواضح للعباس الصغير ( هال ، ١٩٧١ ، ص ٦ ) كما فرض الغاء الرقيق وسحب الأفضلية التي تعرض للخطر من السكر ضرورة عمل تنظيم معين في النظام الاساسي فقد استبدل الامداد الثابت بالعبيد بالعمالة القرويين السود الذين حاولوا بطرق مختلفة بما فيها الهجرة أن يهربوا من الزراعة . ولكن رجال الاقتصاد الكاريبيين اعتبروا أن نظام اقتصاد الزراعة الصرف قد أدخلت عليه التعديلات فقط ( لم يحدث تحول اقتصادي حقيقي ) ( جيرفان ، ١٩٧٣ ، ص ١٧ ) والسمة الأساسية للنظام قد احتفظ بها واستمرت حتى العقد الرابع من هذا القرن .

ولقد وضحت المركبات الأساسية لهذا النظام الزراعي المطور في شكل رقم ( ١ ) ليربادوس تلك الجزيرة التي تكتف بمشاكلها كل ما يؤثر على كافة جزر الكاريبي ككل ( المملكة المتحدة ، ١٩٤٥ ، ص ٣٨٢ ) ، كما يوضح شكل (١) أيضا الارتباط



المختلفة بين المركبات ، وسيطرة السكر والانفتاح الناتج فضلا عن اعتماد النظام على التّرى الخارجية .

ولقد تعرض هذا النظام المعدل طوال العقد الرابع من هذا القرن الى التوتر . فقد عانى العالم الخارجى من نكبة الانهيار فى الولايات المتحدة عام ١٩٢٩ . وكان من جراء هذا حدوث بعض حاد فى طلب وسماع وانتاج السلع الاولى . (جيرفان ، ١٩٧٣ ، ص ٣) ، وقد كان أنّ فرصت الدول المستقبلة شيوا على الهجرة . واعادت المهاجرين لبلادهم ، مما زاد تعداد السكان ، وحدثت اضطرابات فى جزر الهند الغربية خلال الفترة ١٩٣٥ - ١٩٣٨ وأمكن ادراك أنها عموما جاءت نتيجة لظروف الاقتصادية السيئة . وبسبب الطبيعة الشاملة للاضطرابات ورد الحكومة المستعمرة عليها فقد اعتبرت الفترة كما لو كانت فترة رائدة فى عصر جديد ، كفترة من التغير . وقد دعم هذا الادراك بالانقفاضة التى حدثت بقيام الحرب العالمية الثانية ، ورأى الجميع أنّ فترة العقد الرابع والعقد الخامس من هذا القرن تعتبر بمثابة بداية لعملية التمدين فى جزر الكاريبي .

ان هدف الاستفادة من النظام قد بدأ يتغير من حماية صفوة المزارعين الى تحقيق الرفاهية للمادية المموسة للناس .

حتى ان افكار السلوك فى العقد الرابع من هذا القرن التى استفادت منها النظم البيئية الكاريبية كانت نابعة ومصادرة من الحكومة المستعمرة . وكنتيجة للاضطرابات وأمر التفويض الملكى الذى صدر اليهم فقد بدأت ممارسة خطة التنمية فى أغلب الجزر . وقد أقرت كمنح مختلفة الى الجزر المتميزة ، بواسطة قانون التنمية والرفاهية الحكومى من أجل خطط التنمية التى أعدت للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للجزر .

ومنذ العقد الرابع من هذا القرن كانت هناك أربع مراحل لاستراتيجيات تطور خطة التنمية فى جزر الكاريبي : تلك المحاولات لتأكيد الاستخدام الأمثل للنظم البيئية ، وبمنظرة انبها يمكننا ادراك أنّ أغراض الاستفادة أو استراتيجيات التنمية لا تعتمد فقط على المشاكل والاحتياجات المطلوب أنّ تكون متوفرة فى وقت معين ولكن تعتمد أيضا على المدة التى يستوعب فيها المخططون النظام ليكونوا قادرين على تحقيق الأهداف .

والنمط الأول من استراتيجية التنمية يعرف بوجهة نظر المنحة الملكية المقدمة للوردموين بعد الاضطرابات . وتؤكد هذه الاستراتيجية أنّ الرفاهية خير من التنمية لادراكها أنّ النظم البيئية تعتمد على الزراعة بلا بدائل ممكنة ، فى الوقت الذى كان فيه اتجاه ظروف العالم يسير فى اتجاه عام معاكس لتنمية الحياة الاقتصادية القائمة على تصدير المنتجات الزراعية . ( المملكة المتحدة ، ١٩٤٥ ، ص ٣٥٦ ) ، ولا ترى هذه الاستراتيجية أى طريق لتفادى الاتفاق من مصصادر وموارد خارجية على التعديلات الاجتماعية فى جزر الهند الغربية ( المملكة المتحدة ، ١٩٤٥ ، ص ٣٥٧ ) .

أما الاستراتيجية الثانية وهى ( التصنيع بالدعوة ) فقد ناقشها الاقتصادى القديس لوسيان وآرثر لويس قبيل بعثة موين . وتقوسم الحاجة الى التصنيع السريع على ادراك وفهم النظم البيئية بجزيرة الكاريبي ، فالأرض قد وصلت الى أقصى حدود طاقتها على استيعاب الناس ، فالنظم البيئية تعاني من التضخم السكانى ، وأصبح هناك حاجة ماسة وملحة لخلق فرص جديدة للعمالة . وكما فى الاستراتيجية الأولى نجد

ان البيئة الخارجية تقوم بتقديم الحافز على التنمية . وهي في هذه الحالة الاستثمار والاسواق المطلوبة للتصنيع . وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجية قد تعرضت لكثير من النقد فانها ما زالت حية في شكل أو آخر من أشكال خطة التنمية تقريبا في كل جزيرة كاريبية .

أما الاستراتيجيتان الأخريان من استراتيجيات التنمية فقد ظهرتا وكانتا ملامتين مع ادراك النظم البيئية ، حيث انها تشترك مع حركة العالم الجديد في أكاديميات الكاريبي في جاميكا في العقد السابع من هذا القرن . وهذه الاستراتيجيات ترى الاعتماد الاقتصادي كسمة حاكمة لاقتصاديات الكاريبي ، حيث أنها ترى الجزر كعالم على البيئة الخارجية من أجل رأس المال والاسواق والمون والمهارات والتخصص والخدمات البنكية والمالية ، المطلوبة من أجل الاعاشة ونمو مستويات العمالة الداخلية ، والانتاج ، والمطلب (جيرفان ، ١٦٧٣ ) من أجل ذلك فالاستراتيجية الثالثة هي استراتيجية الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس . عنصر واحد من هذا الاعتماد وهو العنصر التركيبي ( البنائي ) المكيف بالتغير الحقيقي الطبيعي في القياس الصغير . ودن هذا المنطلق نجد ان الاستراتيجية الرابعة ما هي الا استجابة للحاجة الى زيادة هذا التغير الطبيعي باتحاد الجزر بمعنى التكامل فيما بينها . وعلى هذا نجد أن كل الاستراتيجيات الأربع قد أدركوا السمتين الجوهريتين في النظم البيئية . القياس الصغير والانفتاح . وبينما اعتبرتهم الاستراتيجيتان الأوليان لا رجعة فيها نجد للاستراتيجيتين الأخريتين قد أصرتا على الحاجة الى التغلب عليها اذا كانت النظم البيئية تدعم الإصلاح الباقي على نسق واحد ، في الرفاهية المادية للناس الذين استوطنوا تلك الجزر .

ولقد ظهرت محاولات زيادة الاعتماد على النفس في النظم البيئية الكاريبية بصفة أساسية في محاولات تقليل التخصص في تصدير الحاصلات الزراعية ( السكر والوز ) ، الى تصدير المواد الأولية ذات القيمة المرفعة كالمصنوعات الأهلية والسياحة والبوكسيت والسنزول بفرض تحقيق المنفعة الخاصة بأقصى فائدة ممكنة . الا أن هذه الجهود منذ العقد الرابع من هذا القرن قد عدلت فقط من نظام الزراعة ( جيرفان ، ١٩٧٣ ، ص ١٨ ) .

ومرة أخرى ، وحتى مع الجهد الكبير ، أصبحت جزر الكاريبي جزءا من اقتصاد غير البحار ضمن نظام الدول المتحضرة الاقتصادي وهذا بسبب الوقف المجرد في الامداد بالمواد الخام ( كالبوكسيت والبتترول ) ، الوقف في استهلاك الخدمات ( السياحة ) والوقف في تجميع البضائع النهائية ( التصنيع ) .

### أثر الهجرة

ان تقدير أثر الهجرة على النظم البيئية الكاريبية ليس مهمة سهلة كما يتصور البعض . فالمشكلة الأولى التي تواجهنا هي الحالة المتطورة بشكل ضعيف للتأثيرات في دراسات الهجرة عموما . فنحن نعرف الكثير عن الهجرة أكثر مما نعرف عن تبعاتها ( سيمون اتيال ، ١٩٧٧ ) . وهذه المشكلة فاصلة في دراسة الهجرة الكاريبية التي لقيت انتباها صغيرا من الدارسين القاطنين في جزر الكاريبي . ولكن على النقيض تماما نجد أن الدارسين في البلاد المستقبلية وعلى وجه الخصوص في البلاد المتقدمة قد كرسوا الكثير جدا من طاقتهم لدراسة أثر الهجرة الكاريبية على المجتمعات المستقبلية لها ، لهذا



نجد أن اطارات العمل الفكرية التي يمكن أن تساعدنا على تخمين المطلوب تعانى من بعض القصور .

كما أن المعلومات التفصيلية والمحددة عن الهجرة الكاريبية نادرة ، ونجد أن المعلومات والحقائق المتاحة غير منتظمة ونافعة . كالحقائق عن حركات يمينها نجدها متوفرة في صورة اجمالية بصفة أساسية . ولهذا كان من المستحيل تقريبا الحصول على مقالة وصفية شاملة لأى من الحركات . وبالنسبة كان من جراء هذا أن سؤال أثر الهجرة لم يوضع في الاعتبار حقيقة هذا على الرغم من بدء ظهور قليل من الدراسات التي تبحث في أثر الاقتصاد على جاميكا لا على شرقى الكاريبي ( بافى ماير ، ١٩٧٠ ، المجلد ١٩٧٤ ) .

وبالإضافة الى هذه المشاكل تظهر لنا واحدة من خلال هذه المقالة المميزة للسمات الأساسية للنظم البيئية الكاريبية ، حيث يمكن أن يناقش موضوع ان القياس الصغير والافتتاح يمكن اعتبارهما خاصيتين مميزتين وبناتين للنظم البيئية التي لا يمكن أن تتبدل . إلا أنه كما وضعنا فيما سبق نجد أنهما السمتان الرئيسيتان في حصر التنمية للنظم البيئية وتميزان مزارعى الكاريبي واقتصادى التطوير والتنمية . وعلى الرغم من طبيعتها الرئيسية والبنائية فإنه يبدو واضحا أنها ضروريتان ويجب تخطيها إذا فكرنا في عمل أى تقدم نحو التنمية كما يعرف الآن عند أهل الكاريبي . فضلا عن أن أثر الهجرة على تلك الخصائص من الأفضل لنا أن نخمنه ، وهذا لا يعنى بالقطع أن الهجرة لم يكن لها أى أثر في بعض المشاكل العديدة والتي تعتبر من سمات المجتمعات الكاريبية .

فهناك العديد من الطرق التي يمكن تصنيف آثار الهجرة عليها مثل الحقائق الموجودة التي يقترح الكاريبيون تقسيمها بطريقة تقسيم الآثار نفسها وهي : المستوى الوطنى ومستوى المجتمع ومستوى الفرد أو المستوطن، وفي نطاق تلك اقسام يمكن أيضا تصنيف الحقائق طبعا لمظهر الحياة المتأثرة سواء اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو نفسية أو أى متغيرات أخرى ، معتمدين على المعلومات المتاحة . وكما عرف من خلال سياق الهجرة الطويل نجد أنه دوما يوجد في جزر الكاريبي ادراك ومعرفة بالهجرة فيما عدا فترة قصيرة عن مقاومة المزارعين عقب الغاء الرق مباشرة . وهذا الادراك جاء من نتيجة ملاحظتين معينتين في أثر الهجرة وهما : ضبط النمو السكاني وهو أثر ع المستوى القومى وايصال التحويلات المالية وهذا أثر على كل من المستويين القومى والفردى .

وكنتيجة لعملية الهجرة نجد أن معدلات النمو السنوية في تعداد السكان بالمقارنة بمعدلات الزيادة الطبيعية لتعداد السكان ما زالت منخفضة في الكثير من الجزر ، والحقيقة أن تعداد السكان قد هبط بين عام ١٨٩١ وعام ١٩٢١ ، هذه هي الملاحظة الدقيقة عن الهجرة كضابط مؤثر وفعال على تعداد السكان الذى كان من جراء سياسة مصراع الفرار التي تبنتها العديد من الحكومات المختلفة بمفهوم « انه ما لم تحدث التنمية الاقتصادية أو تهبط معدلات المواليد فالهجرة تكون هم البديل الوحيد الآخر لتفسيادى الموقف المتفجر ( أو لوغلين ، ١٩٦٨ ، ص ٤ ) ( المملكة المتحدة ١٩٤٥ ، ص ٢٤٤ ) ، و ترجع هذه الحاجة الماسة الى الهجرة الى بعض المفاهيم التي فتدت بوضوح أو لم توضح عن القسدرات في النظم البيئية للجزيرة والحاجة عندما تصبح

تلك الطاقات مهددة الى تصدير تلك الاعداد الزائدة من السكان بهدف اعاشة الباقين، وحفظ سمة النظام .

كما ان التحويلات للنالية تعتبر دائما هدفا هاما للهجرة الكاريبية خصوصا في ارحبتين الاولين ، ونتيجة الهجرة لتكون هجرة عماله بهدف الى التكيف ، ومن حزن هذه النية التي لا يمكننا ادراكها دائما وبسبب هذه النية في الرجوع يقوم المهاجرون بارسال تحويلات ماليه منتظمة الى اسرهم والابر العوزي لتلك التحويلات يتم اسعمور به على المستويين الفردي والاهلي ، ولكن يوجد ايضا اثر على المستوى المزمى عندما نجمع هذه التحويلات . لقد كان هذا حقيقيا في حركات معينه مثل تلك الحركات المتجهه الى بنما التي رفعت مصطلح ( نقود بنما ) والحركة الى ليراسوا التي قدمت في عام ١٩٤٢ حوالي ١٤ في المئة من الدخل القومي في سانت فينسنت ( جويلي ، ١٩٤٧ ، ص ٩ ) ، الا ان حقيقه استخدام هذه التحويلات مطلوبه لمعرفة وتحسين دورها في التأثير على التغيير .

اما الحقائق غير المباشر المتاحة عن الكاريبيين فهي ان هذه التحويلات تستخدم بصفة اساسية في اغراض استهلاكية وفي الاستثمار في الاراضى والسكان . وفي فترات التحويلات العاليه وغير العادية ، اثناء حركة بنما ، نجد ان الاثر الاجمالي يمكن ان يكون كبيرا لكي يحدث تغيير على المستوى القومي . ففي بربادوس ، كمثل ، نجد انه لا توجد اية اراضى متاحة للبيع للعبيد الباقين بعد تحرير العبيد . ولكن بعد عام ١٨٩١ تداخلت عدة عوامل لتسهيل عملية نقل الارض . كما قاسى السكر واحدة من فتراته الحرجة ، اذ وجد بعض المزارعين انه من الارجح لهم ان يغيروا اراضيهم واملاكهم الى مناطق سكنية لاقامة جماعات المستأجرين والقرويين ( مارشال ، ١٩٧٥ ، ص ١٠٠ ) ، ولقد كانت الاموال المستخدمة في شراء تلك الارض ، التي بيعت باثمان فاحشة قادمة بصفة اساسية من بنما . ولهذا نجد انه في ذلك الوقت كانت الحياة السياسية في مستعمرة بربادوس تعتمد على الكفاءات المالكة من الممكن مناقشة كيف ان تلك التحويلات لعبت بعض الدور في تمكين هؤلاء الذين حكموا البلاد . وبهذه الطريقة نجد ان موضوع استفادة النظام البيئي قد بدأت في التغيير من فائدة الزراع الى فائدة الناس ، ولكن هذا الاثر للتحويلات لم يمكن توثيقه ، ولكن البحث في المستقبل من الممكن ان يوضح انه كان قائما على انطباع مزيف في استخدام نقود بنما .

والاثر النهائي للهجرة الكاريبية الذي نحتاج الى ان نضعه في الاعتبار هو نتيجة تداخل عدد من السمات الخاصة بالمهاجرين من اهل الكاريبي وهي : نزعتهم الطبيعية وميلهم للتحرك ، وميلهم الحقيقي للعودة ، تعهدهم وصياتهم للدوائق والعود مع المجتمعات المرسله . كنتاج لحوالى ١٥٠ عاما من الهجرة المستمرة تقريبا يمكننا ان نقول ان الهجرة أصبحت متمتعة بالحصانة الدستورية للقانونية فالانسان يستطيع ان يقترب من موضوع هجرة اهل جزر الهند الغربية مع ادراك حقيقة انهم يتحركون ( ميدجيت ، ١٩٧٧ ، ص ١٥٦ ) ، فهذه النزعة الطبيعية للهجرة هي نتاج الحجم الصغير للنظام البيئي والفرص المتاحة المحدودة مثل الاقتصاد الذى لا يمكن التنبؤ به من تصدير المحاصلات الأساسية ، كما ان افتتاح النظم البيئية سمح بتبادل حر مع البيئة الخارجية مما تغلب على عقبات الحجم الصغير بمفهوم ان الافراد

تأدرون على عمل الاختبارات في مجال الانطلاق خارج حدود النظام البيئي . فالبدائل والفرص المتاحة في هذا المجال الأوسع مأخوذة في الاعتبار عندما تقدم الاختيارات ( مارشال ، ١٩٧٩ ) .

ولما كان هذا المجال غير محدود الفرص فقد شكل مهاجرو جزر الهند الغربية مجتمعات خارج الحدود كامتداد لفهم المجتمع في جزر الهند الغربية ، فمن الضروري الآن أن نلقي نظرة فيما وراء الإنسان من أهل جزر الكاريبي المنعزلة بين تلك التجمعات من سكان جزر الهند الغربية غير البحار (جيوستس ، ١٩٧٦ ، ص١١٢) ( درميدجيوس ، ١٩٧٥ ) ، وهذا لأن نية المهاجرين في العودة وصيانتهم لعقود وعملهم مع المجتمعات المرسلة تعكس الأبعاد المختلفة والسمات الأصلية والحضارية لمجتمعات الجزر النائية ، ولهذا نستطيع أن نناقش كيف أن تلك الهجرة قد تغلبت على عقبة الحجم الصغير على المستوى الفردي وعلى المستوى القومي كما أنها زادت انفتاح النظم البيئية .

ففي الحقيقة نجد أن تلك المجتمعات الموجودة عبر البحار يمكن رؤيتها كنتاج لنمو النظم البيئية . والنمط الشائع غالبا في نمو النظم البيئية هو تضاعف هذا النمط من الدورات والنظم الفرعية ، والتغير في الكم بدلا من الكيف .

( كاتز وكاهن ، ١٩٦٦ ، ص ٩٨ ) .

ويبدو أنه من المستحيل إدراك أو ملاحظة الهجرة لعامل من عوامل التغير في النظم البيئية لجزيرة الكاريبي .

فكلمة « عامل » التي ذكرناها توضح دورا فعالا وإيجابيا جدا لتأكيد أن الهجرة ما هي الا إحدى وسائل الاعاشة ، التي لا تحفظ سمة النظم البيئية فقط ولكنها أيضا تسهل نموهم حتى في تجمعاتهم عبر البحار . ولهذا فانه من المتوقع أن التنمية في الكاريبي تعتبر حركة بعيدة عن الاتكال على البيئة الخارجية من خلال استقلال ذاتي أكبر واعتماد أكبر على النفس فضلا عن اكتفاء ذاتي ، لذلك يمكننا أن نقول أن الهجرة التي حدثت في الماضي والتي مازالت مستمرة لأهل جزر الكاريبي يجب أن ينظر إليها كاضطرار قوي من أجل احراز هذه التنمية .

# من أجل مدينة متوافقة مع البيئة

مشكلات التكامل  
بين العلم والتطبيق

## مقدمة

تخطيط المدن رابطة ضرورية بين العلم وحياة الحضر . وفي غضون السنوات العشر الأخيرة . وبفضل بعض البحوث ، التي منها بحوث « برنامج اليونسكو للانسان والمحيط الحيوى » تم احراز نجاح كبير فى وضع أسس علمية لتخطيط المدن . وتمتدو الانجازات التالية أكثر هذه الأسس أهمية :

- تطوير معالجة علمية شاملة للمدينة ، تتيح تمييز الصلات الكبرى بين أسسها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية . وتنظيمها المكاني ( بومن ١٩٧٧ و ١٩٧٩ جلازيشيف ١٩٧٨ Glazychev ، ايسستوك Istock وريس ١٩٧٤ Rees ، كوستروفىكي ١٩٧٩ Kostrowicki سسترنز Stearns ومونتاج ١٩ Montag ، تشيستياكوف Chistiakova ١٩٧٥ ، يانتسكى Yanitsky ١٩٧٠ ١٩٧٨ و ١٩٨٠ ) ، وتطوير أساليب للتخطيط المتكامل للمناطق الحضرية ، والسليم من الوجهة البيئية ( زاربا ١٩٨٠ ) ، وابتكار نماذج رياضية للتكهن « بسلوك النظم البيئية الحضرية ( فستر Vester وهسلر Hessler ١٩٨٠ ) .

## الكاتب : الدكتور أوليج يانتسكى

رئيس مجموعة العمل لبرنامج اليونسكو للانسان والمحيط  
المحوى بمعهد حركة العمل الدولية ، باكاديمية العلوم بالاتحاد  
السوفيتى بموسكو - مؤلف « التضرر والتناقضات الاجتماعية  
فى النظام الرأسمالى » : مقالات نقدية فى علم الاجتماع  
الامريكى ( ١٩٧٥ ، باللغة الروسية ) ، و « المدن والبيئة  
البشرية » ، فى « المشكلات الاجتماعية فى بيئة الانسان  
حيث تعيش وتعمل » ( ١٩٨١ )

## ترجمة : أحمد رضا

ليسانس فى الحقوق من جامعة باريس ودبلوم القانون العام  
من جامعة القاهرة . له كثير من الترجمات العلمية والأدبية  
والثقافية

---

— تقوية الصلات بين توليفة من العلوم الاجتماعية والطبيعية من جهة ، وبين  
التخطيط والسياسة الحضرية من جهة أخرى . وبين البلاد الاشتراكية بمراجعة  
المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على كل مستويات التخطيط الفيزيائى  
( بولشيفسكى Borchevsky وغيره ١٩٧٥ ، خودزايف Khodshoev وغيره  
١٩٧٧ ) .

— تشكيل فرع مستقل من العلوم التطبيقية — علم البيئة فى تخطيط المدن  
، مهمته ترجمة المعارف البيئية والاجتماعية وغيرها الى اللغة الخاصة بتخطيط المدن  
( حلازيشيف Glazychev ١٩٧٥ ، كوجان ١٩٧٦ ، شيمستياكوف  
Vladimirov ١٩٧٥ ، فلاديميروف )

— تطوير الدراسات النظرية والتجريبية : فى النواحي البيئية لطرق المعيشة  
الحضرية والريفية ، وفى تأثير التصورات الشعبية للبيئة الطبيعية على خصائص  
استخدامها ، وفى الحاجات البيئية لدى مختلف الطوائف الاجتماعية ، واسهام هذه  
الطوائف فى تحسين بيئتها ( بارنوف Baranov ١٩٨٠ يانتسكى ١٩٧٨ ) .

– وضع قواعد علمية لتعليم البيئة ، وتدريب مخططي المدن والقائمين بإدارة شئونها ( البرنامج التدريبي للاسكان البشري : ١٩٧٧ ) ، وتعمل هذه القواعد أيضا على ربط العلم بالتطبيق .

وهكذا تراكمت « كتلة نقدية » من المعارف والمهارات تستهدف حل المسائل المعالجة الخاصة بتخطيط المدن وبنائها وفي الوقت نفسه تحتاج التوقعات بشأن مستقبل المستوطنات البشرية ، والتي تتضمن معايير التطور البيئي الاجتماعي ، الى تحليل اكثر عمقا لمجموع النظام الشامل للبيئة الحضرية من وجهه العلم والتصميم ، والى « تفاعل اشد وثاقه بين العلوم الاجتماعية والطبيعية والتقنية » .

وحتى نصف بمزيد من الدقة المشكلات البارزة فاننا نعتبرها منطبقة على فكرة إنشاء «مدينة متوافقة مع بيئتها » ، أى بلدة مستقبلية تتوافق فيها العمليات الاجتماعية والبيئية بأفضل وسيلة ممكنة . ويبدو أن هذا الأسلوب فى لمعالجة هو أحسن وسيلة للمتعريف بالمشكلات الرئيسية الخاصة بالتكوين الاجتماعى البيئى . ورغم أن التحليل التالى نظرى فإنه يغطى كل المشكلات التى يتميز بها فى الوقت الحاضر ترابط العلوم وتخطيط المدن ، أو التى يتوقع ظهورها فى المستقبل القريب .

والافتراض المنهائى الأول هو النظر الى تخطيط المدن فى نطاق علمى واجتماعى واسع فالتخطيط ( أو التصميم بعبارة أخرى ) مرحلة من مراحل التقدم اعتبارا من البحث الأساسى الى عملية تشكيل البيئة الحضرية . وهناك فى ذلك خمس مراحل : (١) البحث الأساسى ، (٢) البحث التطبيقي والتطوير ، (٣) التصميم الحضري المناسب ، (٤) عملية البناء ، (٥) تشكيل ( أو انضاج ) بنية المدينة . وينبغي مراعاة أهمية المرحلتين الأخيرتين فى تخطيط المدن ، ذلك لأن تكامل المعلومات كان الى الآن مقصورا على المراحل الثلاث الأولى .

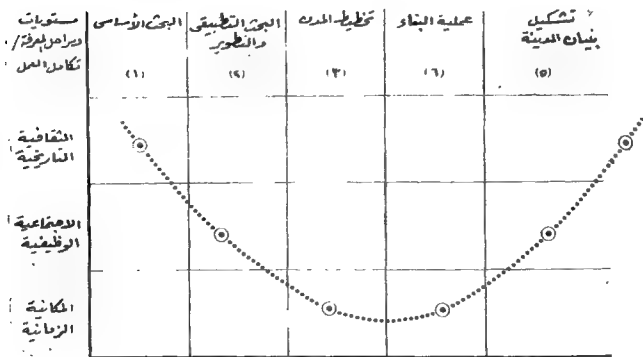
ومن الطبيعى أن نهتم أولا بالانتقال صغودا من المرحلة الأولى الى الأخيرة ، ولكن من الضروري أيضا الاهتمام بالحركة الى أسفل ، أى بتأثير أنماط البناء التقنية والتنظيمية على عملية التصميم . وفى الرسم رقم ( ١ ) نتبين درجة تكامل المعلومات والحركة بين المراحل المذكورة آنفا . فالأحداثى السيني ( الأفقى ) يوضح العملية بحساب الزمن ، فى حين أن الأحداثى الصادى ( الرأسى ) يوضح مستوى تكامل المعرفة أو الواقع الذى تظهره . وتحتاج فكرة مستوى التكامل الى شيء من الإيضاح .

عند تطبيق تكامل المعارف على الموضوع الذى ندرسه تبرز ثلاثة مستويات نوعية : المستوى الزمانى المكاني ، والمستوى الاجتماعى الوظيفى ، والمستوى الثقافى التاريخى

فالمستوى المكاني الزمانى هام جدا ، لأن كلا من العمليات الاجتماعية والبيئية فى المدينة لها تنظيما مكانيا زمانيا واضح المعالم . وأكثر من ذلك أن البيئة الكلية التى من صنع الإنسان ( أى التقنية ) لها فى تفاعلها مع النظم الاجتماعية والأحيائية حدود مكانية واضحة المعالم . ومع ذلك فهذا هو أول المستويات وأدناها . ولكى نعتبر المستوى الممكن الوحيد ، أو نحول كل العلاقات الاجتماعية الى علاقات مكانية مثلما فعل مؤسسو مدرسة شيكاغو لعلم البيئة الحضرية ، فإن ههنا يقتضينا أن نتخذ مواقف المذهب الوضعى الاجتماعى .

والمستوى الثاني للتنظيم الحضري والمجسّم المعبر التي تظهره هو المستوى الاجتماعي الوظيفي ، وهو لا يلغى المستوى السابق ، ولكنه يحتويه في شكل مكثف . وتوجد أنماط معقدة من التنظيم حلف تفاعل « مباشر » ظاهرى مع الطبيعة . فهناك من جهة نظم اجتماعية ( من انتاج ، وقاعدة اجتماعية ، الخ ) ، ومن جهة أخرى نظم أحيائية ( مجموعات حيوانية ونباتية متناسقة من خلق الطبيعة ، ومن صنع الانسان ) . النظامان ، مع أنهما مختلفان من حيث النوع ، تربطهما وشيجة واحدة هي المبادلات التي يجريها الانسان في الظروف الحضرية عن طريق النظم التقنية . هذا المستوى الثاني لتنظيم الأنماط البيئية الحضرية هو الذي أجرى بشأنه أدق التحاليل في إطار برنامج الانسان والمحيط الحيوى .

أما المستوى الثالث ، وهو المستوى الأعلى للتحليل الجامع لمختلف العلوم ، فهو المستوى الثقافي التاريخي ، وموضوعه تحليل الأسباب الاجتماعية الاقتصادية التي تؤدي الى ظهور تناقض بين المدينة والطبيعة ، وصياغة الأهداف التي ينبغي السعى لتحقيقها للقضاء على مثل هذا التناقض . ويقوم بهذا الدور تحليل اجتماعي فلسفي ، وتاريخي ثقافي . وكان كارل ماركس يؤكد دائما أن التغيرات التي تحدث في أحوال النشاط الانساني تنتهي بتغير الانسان نفسه ( ماركس وإنجلز ، ١٩٦٨ ) . وفي حين أننا نستمتع اليوم بمزايا الحضارة في المدن فإنه ينبغي التفكير في حفظ البيئة وحمايتها ، سواء كانت للبيئة طبيعية أو عدلها الانسان بنشاطه . وهكذا ينبغي هدف اجتماعي وثقافي جديد يوجه التفاعل بين العلوم المختلفة .



الرسم رقم (١) : قالب نمو « المدينة الملائمة مع البيئة » وتجليها

ومجموعة المراحل والمستويات الموصوفة هذه هي مجرد تخطيط كفا في لكنها تساعد على تصور النطاق العلمى للمشكلة » لتحقيق أحسن تكامل مستطاع للمعلومات الخاصة بتخطيط المدن .

والواقع أن هناك نمطين من المشكلات : مشكلات «رأسية » تتعلق بتكامل المعارف أو النشاطات العلمية فى نطاق كل من المراحل المذكورة بعاليه ، ومشكلات « أفقية » تبرز فى ثنايا الانتقال من مرحلة الى أخرى ، أو ترتبط بالدائرة الكلية للعلم والتطبيق .

ما هي العلاقة إذن بين هذين النمطين من المشكلات ؟ فى النظام المقترح للاحداثيات يمكن تمثيل عملية تنفيذ فكرة « المدينة المتوافقة مع البيئة » بقوس على شكل حرف هذا القوس هو بطبيعة الحال مجرد رسم بياني ، ولكنه يمثل بالفعل النقاط الرئيسية فى الحركة من المعرفة الى التطبيق . فما هو الشيء الهام فى هذا التمثيل ؟

أولا : يتبين من طبيعة القوس أن الانتقال من المفهوم التكاملى للمدينة المتوافقة مع البيئة الى تحقيق هذا المفهوم يمر ببعض الهبوط فى درجة التكامل بين المعرفة والعمل ، إذن المستحيل فى الوقت الحاضر إعمال المرحلة الرابعة ، أى مرحلة انشاء الأساس لتقنى ( البنائى ) لهذا المستوطن . وتتحكم النظم التقنية التى تربط العمليات الحضرية الاجتماعية والأحيائية فى « النزول » بالتفكير النظرى والنشاطات العملية الى المستوى المكاني الزماني . ترى هل من الضرورى دائما المرور « بعنق الزجاجة » ، هذا الخاص بالخفض المكاني الزماني ؟ وهل هناك وسائل أخرى لتحقيق المفهوم التكاملى لمدينة المتوافقة بيئيا ؟ هذى بعض المشكلات التى تبرز فى هذا الخصوص .

ثانيا : يجب الاهتمام بماتل القسمين الأيمن والأيسر من القوس ، أى بين نمو الفكرة ومراحل تنفيذها العمل . ونلاحظ هنا تمشيا مع نظرية لينين الخاصة بالانعكاس أن مستويات التحليل والنظرى لشيء ما تتجاوب مع مستويات النشاطات التنظيمية .

ثالثا : نلظت الأنظار الى الرابطة الوثيقة بين النقاط الحساسة ( البؤرية ) للقسمين الأيمن والأيسر للقوس عند كل من المستويات الثلاثة فىالنسبة الى الجانب الأيسر ( أى لمختلف مستويات المعرفة والمهارة ) تعمل النقاط المقابلة له على الجانب الأيمن كمراجع لأهدافه . هذه النقاط هى التى تمثل المراجع الاجتماعية ذات المعنى وإنيدف ، التى تخلق التنظيم الذى يحل المشكلات ، والخاص بالمعرفة والمهارة فى كل مستوى من مستويات نمو فكرة المدينة المتوافقة مع البيئة . وفى الناحية الأخرى ( أى بالنسبة الى التنفيذ الفعلى لهذه الفكرة ) فإن كل مرحلة لاحقة فى هذه العملية يحكمها وينظمها أفكار مقابلة لها تطورت فى خلال تحاليل نظرية وتصميمات سابقة .



## مشكلة ترابط العلوم

ولنبحث الآن المجموعة الأولى من المشكلات ففي المرحلة الأولى ، أى فى أثناء تطور الفكرة التكاملية عن المدينة المتوافقة مع البيئة ، نجد ان مشكلة التحول الذى يعتمد على العلوم المترابطة ، وعلى التفسير المشترك للمعلومات فى هذا النطاق الكلى من وجهتى العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية ، هى مشكلة رئيسية من الناحية المنهجية . والقاعدة الموضوعية لهذه المعالجة العلمية الشاملة هى التفاعل بين مختلف مستويات النشاط الحيوى . فقد تحولت مشكلة البيئة الى مشكلة اجتماعية بسبب ظهور رابطة ذات هدف اجتماعى بين الحياة البشرية ومقرها الطبيعى .

وفى أثناء حل المشكلات البسيطة اجريت هذه التحولات المتبادلة على أساس تجريبي . ولكن تبين أن هذا الاجراء غير كاف لدراسة نظم معقدة مثل النظام الحضري ، وما يعقب هذه الدراسة من انشاء لهذه النظم . وهناك حاجة الى تطوير أساليب خاصة لتفسير الاجتماعى للمعارف البيئية ، وكذا لتفسير البيئى للعلوم الاجتماعية . مثل هذه الأساليب يمكن تطويرها من خلال التعاون المنهجى الويق بين العلماء الذين يشتغلون فى نطاق مشكله واحدة ، اذ أن مفهوم لمدينة المتوافقة مع البيئة يوفر مجالا ممتازا لمثل هذا التعاون . ولندكر ان فكرة «ادارة التكامل المستديم» (بويسر Boyden ١٩٧٩ ) تصبح من ثمة ضرورة تنظيمية .

كل هذا لا يعنى ان المعرفة البيئية يجب أن « تفوب » فى الدراسات الاجتماعية . فالمعرفة البيئية موجودة فى البحث الاجتماعى فقط فى دلالتها الاجتماعية . والعلوم الاجتماعية تلقى الضوء على قسم واحد فقط من المعرفة البيئية ذات الدلالة الاجتماعية وبذلك تعطى توجيهها ، وتعرف بعض المشاكل من أجل مزيد من التفاعل العلمى المشترك . هذا الترابط بين العلوم بمثل جسرا ذا وجهتين ، لان فكرة الدلالة البيئية للظواهر الاجتماعية تتطور بالمثل فى البحث البيئى .

ومسألة التحول العلمى المترابط ليست بدعة ، فهى تتجلى فى الأعمال المعروفة لديبوس Dubos (١٩٧٠) وشفارتز Shvartz (١٩٧٢) التى تتناول الدلالة الاجتماعية والاحيائية لدرجة التلوث فى البيئة الحضرية . وقد اكتسبت هذه الفكرة أيضا معنى ديموجرافيا ووراثيا لامها تميز الآن سائل تتعلق بالخصائص الوراثية الكامنة لقواعد التليف ، عند السكان ( دوين Dubinin ، والتخوف Oltukhov . ١٩٧٦ ) . وعلى ذلك فانا نتعامل هاهنا مع استراتيجيه بحث ذات مستويات متقاطعة . فند تتيح دراسته موضوع معقد التنظيم من وجهه تأثير بعض مستويات النشاط على البعض الآخر . وفى رأى أ. ن. ليونتيف A. N. Leontiev (١٩٧٧) ، وهو عالم نفسانى سوفيتى ، أنه فى حين تبقى مثل هذه لدراسات ذات المستويات المتقاطعة متصلة بسائر العلوم فانها فى الوقت نفسه تمنع تحول أحد المستويات الى مستوى آخر .

ونؤكد أن التحول العلمى المشترك يجب أن يجرى داخل إطار النظرية العامة المعادية التاريخية ، وفى سائر مفاهيمها النوعية المعروفة فى علوم الاجتماع بأنها « نظريات المدى المتوسط » . وفى موضوعنا هذا يربط مفهوم الحضرة ( التحول الى حياة المدن - المترجم ) العملية التاريخية بتطور النظم البيئية الحضرية ( يانتسكى ١٩٨١ ) .

## المفهوم الاجتماعي الوظيفي للمدينة المتوافقة مع البيئة

من المسائل الرئيسية في المرحلة الثالثة المفهوم الاجتماعي الوظيفي للمدينة المتوافقة مع البيئة . ولهذه المسألة خاصية علمية مشتركة ، لأن النظم الاجتماعية والبيئية والتقنية تتفاعل فيها . وفي الوقت نفسه يجب أن يتمثل هذا الموضوع من حيث المكان . إذ يتبعه مباشرة مرحلة التصميم المكاني ( الحضري ) . وعلى ذلك تظهر المسألة كمهمة معقدة لها تركيب متزامن ، وتصنيف للمعارف ، ثم تجسيد هذه المعارف نقبا ، وتمثيلها المكاني .

وفي رأيي ان فكرة المستوطن البشري باعتباره نظاما بيئيا فكرة غير واضحة نسمة موزمون يستندون الى تفسير أحيائي لفكرة النظام البيئي يؤكدون أن المستوطن البشري ليس نظاما بيئيا ، لأنه في غضون نموه يهدم الطبيعة . ومؤلفون آخرون يؤكدون أن المستوطن البشري يمكن أن يصير نظاما بيئيا اذا ما توامه بالكامل مع سورات الطبيعة . ومع ذلك فإن هذا الرأي اذا ما تنازع حتى بلغ نتيجته المنطقية بمعنى القضاء على الخصيصة النوعية للمدينة باعتبارها بنيانا اجتماعيا . وهناك أخيرا مجموعة ثالثة من المؤلفين يؤكدون أن الانتقال من الصيد والجمع الى النشاط الاقتصادي ، يوفر الأساس لبناء فكرة المدينة المتوافقة مع البيئة ، هذه المعالجة التاريخية تبدو أصح المعالجات وتتوافق مع فكرة نمو المدينة متوافقة ومع ذلك فإن الطرق النوعية لضم وظائف الإنتاج بعضها الى بعض فيما يتعلق بالمجتمع والطبيعة في إطار نظام بيئي حضري يتطلب مزيدا من الدراسة المتعمقة .

وعلى ذلك فرغم أهمية وصف مادة الطاقة وتدفعاتها في المدن الحديثة فإن هذه الدراسات غير كافية لفهم الوحدة الكلية للنظم البيئية الحضرية . فاذا نحن اقترحنا أن نتحكم في أداء المدينة وظيفتها تبين لنا عدم كفاية ما لدينا من معلومات . ومن الأهم كذلك خضوع التطور الحضري لهدف التنمية البيئية الاجتماعية ، ذلك لأن مادة الطاقة وتدفعاتها وسرعتها سوف تختلف كثيرا عن نظيراتها في المستوطنات الموجودة بالفعل . وتشكل تدفقات المادة والطاقة القاسم المشترك لكل النظم الحضرية الفرعية . وما نحن في حاجة اليه الآن هو تحليل قائم على بحث اجتماعي تاريخي ، وتطوري أحيائي . مثل هذه الدراسات قد أجريت حتى الآن بصورة مستقلة ، ووجهت توجيهها موضوعيا ، في حين أننا نهتم اليوم بتطور النظم الفرعية الاجتماعية والبيئية للمدينة .

هذا الهدف يتضمن مهمة بحثية أخرى تتولى تطوير الأساليب السابق ذكرها والخاصة بالتحول العملي استنادا الى مختلف العلوم المشتركة في الموضوع . ويبدو أن فكرة « المرشح » بويدن ، ١٩٧٩ ) المستخدمة في الوقت الحاضر على نطاق واسع ، بما في ذلك بحوث « برنامج الانسان والبيئة » غير كافية ، فهي لا تتجاوز الفهم الكمي لتفاعل الانسان مع البيئة الحضرية بعبارات تتعلق بالمادة والطاقة . مثال ذلك أن تنوع البيئات الحضرية ، تنوعا له دلالة كبيرة في مختلف العلوم الشراطة ، لا تغطي فكرة « المرشح » . هذه الفكرة لا تكفي أيضا لتصنيف التنوع في التفاعلات بين الانسان وبيئته ، سواء كانت هذه التفاعلات مباشرة أو غير مباشرة من طرف واحد أو متعددة الأطراف ، حافزة أو معوقة . لا بد أن تؤدي العلوم الاجتماعية دورا قياديا في تطوير هذه الأساليب ، كما فعلت في المرحلة السابقة .

ومى غرضون التحليل العلمى المشترك اتضحت الحاجة الى تعريف أدق للمقياس المدرج .  
موضوع الدراسة والتصميم والادارة .

وتعتبر المنقطة الحضرية فى الوقت الحاضر ( بوشيتوف Kochetkov ،  
بشيلنتسيف Pchelintsev ١٦٨٠ ، وفلاديميروف Vladimirov ١٨٨٠ ) موضوعا  
يزيد شيئا من فروع العلوم المتفاعلة ، مما يعيد دورى المعارف . ويبنى للباحث  
أن يلجأ فى الوقت نفسه الى الأسلوب التاريخى الواقعى . وتمثل النظم الاقليمية  
وحدات طبيعية تاريخية مستقرة ، تحتفظ أحيانا بعدد من سماتها النوعية لعدة قرون  
ويتبين من البحوث الاخيرة أن النظم الاقليمية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ،  
وكذا الهوية الثقافية ، لم تضعف أهميتها بعد ، رغم تزايد السكان والانتاج .  
وبطراً على بيان هذه النظم الاقليمية تغيرات نوعية عميقة فى غضون الثورة العلمية  
التكنولوجية ، تسفر عن تعديلات فى حاجات الناس واساليب معيشتهم ، وكذا فى  
الاستجابة للأوضاع البيئية الجديدة . وعلى ذلك فإن مشكلة الموضوع لها أبعاد  
تاريخية وتكهنية يتطلب ما بينها من علاقات تحليلا علميا شاملا ، وترتبط بها  
العلاقة بين الأنماط المكانية والقطاعية ، وهى علاقة تقليدية بالنسبة للتحليل  
الاقليمي ، ولكنها تكتسب الآن مظاهر جديدة .

ويهتم السؤال التالى بالعلاقة بين موضوع الدراسة وموضوع الادارة . وحتى  
الآن . اكانت درساتنا تنصب غالبا على تأثير البيئات المتحضرة على البيئات الطبيعية  
ومع ذلك فالواضح أنه لا يمكن بناء المدينة دون مراعاة النظم العصرية والبيئة التى  
يساندها الانسان فمثلا ما الذى تحتاج اليه المدينة لكي تتحمل التنقلات المحلية ،  
من قبيل هجرة الطيور ؟

كل هذا يوحى بأن المعرفة العلمية الموجودة الآن قد يتضح أنها غير ملائمة  
لتطوير مفهوم وظيفى للمدينة المتوقعة مع البيئة . ومن ثم يصبح النموذج الاجتماعى  
لمنطقة ما ضرورة ملحة . ومع أن المبادئ الأساسية لعد الاجتماع الاقليمي قد  
تحددت منذ قرابة عشر سنين مضت ( بال Pahl ، ١٩٧٠ ) فى البحث  
السوسىولوجى التجريبي لم تزل المدينة والطبيعة تعتبران بمثابة «وسط» منعزل  
للنشاطات البشرية .

ولنبحت أخيرا فى التصوير المكانى . فى رأينا أن التصوير التقليدى  
للموضوع قد استنفد غرضه على وجه التقريب . وعلى أية حال فهذا الموضوع  
بنيان متطور ، ثلاثى الأبعاد ، عرضة للتغير بمرور الزمن ، بحيث يمكن اعتبار  
التصوير الاقليمي واحدا من قطاعاته الأولية .

## تخطيط المدن

المسألة الرئيسية فى المرحلة الثالثة هى التخطيط نفسه . وتبدو المسألة  
تافهة ، بيد أن المهمات التى تواجه من يخطط المدينة ليست تافهة بالمرة . ويظهر  
أن هذه المرحلة هى أثقل الحلقات فى السلسلة التى تربط العلم بالتطبيق . فالمهام  
المتعلقة هاهنا بالتخطيط المهنى للمدينة متصلة اتصالا لا ينقسم بكل من هدف

التكوين العلمى الشامل والمهام التقنية التنظيمية لتنفيذ المرحلة التالية • والوظائف الأساسية لتخطيط المدن هي :

اولا : التخطيط هو تصوير مكاني لنموذج المدينة المتوافقة مع البيئة وفي حوزتنا الى الآن وصف لهذا النموذج منطور بدرجة كافية ، في نطاق علمى الاجتماع والبيئة ، واصول تخطيط المدن • وعلى ذلك فهناك تصوير شامل لمثل هذا النموذج في شكل فائمه ضوئله من متطلبات التخطيط • وفي عمليه التخطيط نعرض مجموعه المعارف في صورة قالب ، وعامل ، مع سائر التقنيات التي تتعلق بهذه المتطلبات ونظمها ولا تسمح بأن يدخل فى التخطيط الملحقات المعقدة التي تربط بين انظم الاجتماعية والبيئية والتقنية • لذلك لم يكن يؤخذ فى الاعتبار بقدر كاف التأثير الكلى للبيئات الحضرية على الانسان والطبيعة فى مجموعها • وهنا يبرز تناقض حقيقى فى تكوين المعارف • فهذه المرحلة ضرورية من جهة ، ومن جهة أخرى يتبين بالنجربة مع نظرية « اكستكس Ekistics » أن البحث عن طريق تجميع المعارف جميعا يستند الى معايير مكانية مفعم باحتمالات اخفاء كل ما ينبغي تحقيقه • ومن الناحية المنهجية يمثل جدول اللوغاريتمات الذى يستخدم كأساس لفكرة هذه النظرية تطبيقا سليما لبدأ « العنصرية Elementarism » الذى يعرض بوساطة الحقيقة الموضوعية على أنه «خلايا» منفصلة يمكن ضمها بعضها الى بعض بطرق مختلفة •

ثانيا : يتجه التخطيط دائما الى هدف معين ، مطلب اجتماعى واقعى ، يتضمن مجموعة اضافية من الاحتياجات والتحديات •

ثالثا : كان التخطيط حتى الآن هو الوساطة الرئيسية لعرض أية فكرة حضرية وترجمتها • ولكن اذا كان علينا أن نرتفع الى مستوى نوعى جديد ، أعلى من ذى قبل - أى انشاء المدينة المتوافقة بيئيا - فعلينا أن نستوق مما اذا كان هذا التصوير «الاستاتيكي» تصويرا مثاليا ، وما اذا كان مناسباً «لانضاج» البيئة الحضرية فى المستقبل •

رابعا : تخطيط المدن ظاهرة اجتماعية ثقافية تنتج تأثيرا متزايدا على صانعى القرارات ، وكذا على الراى العام • وتخطيط المدن فى الثقافة المعاصرة طريقة من طرق تصوير المستقبل • والشئ الذى له دلالة كبرى هو أنه شكل متاح للجمهور العريض ، ويمكن أن يخلق أوسع الفرص للاتصال بين العلماء ومختلف الطوائف الاجتماعية • وهكذا فإن المهندس المعمارى المعاصر هو وسيط هام بين العلم والحياة الاجتماعية الحضرية ، وكذا بين العلم ووعى عامة الشعب • ولا بد أن تكون المدينة المتوافقة بيئيا هوية مرئية ، ولو بدا فى ذلك شئ من التناقض •

خامسا : ولكن التخطيط أساسا وفى الواقع فن من الفنون ، فكيف ينتمى اليه التحليل العلمى الشامل ؟ هذى مسألة هامة للغاية ، لأن التخطيط هو الأساس الذى سوف ينبت منه «شجرة الحياة اليانعة» لمدينة المستقبل •

وقد انقض أكثر من عقدين من الزمان منذ نشر « ص The Image of the city الكلاسيكية ( لينش Lynch ، ١٩٦٠ ) التى توضح كيف تتجلى مدينة كبيرة فى عينى ساكنيها • ونقر فضلا عن ذلك وبكل اخلاص بأنه فى العقد الثالث من هذا القرن كان من أوائل المناهج لاستخدام المعرفة التاريخية انثقافية والسوسيولوجية الخاصة

المدينة في التدريب المهني والتعليم العام مهج استحدثت في الاتحاد السوفيتي  
( انتسيفروفي Antsyferovy ، ١٩٢٦ )

غير أن التصورات المتميزة للبيئات الحضرية لم تخلق حتى اليوم أي تأثير هام على  
بناء المدن في الوقت الحاضر

واعتقد مع ذلك أن حل مهتنا يجب أن يقوم على أساس من الثقافة الجزئية المهنية  
الموجودة الآن لدى مخططي المدن . هذه الثقافة تمثل اندماجا بين العلم ، والفن ،  
والمهارات التقنية ، واللاهء المهنية . وفوق كل شيء القدرة على الاتصال بأطراف  
متعددة . وعلى هذا الأساس يتسنى الحصول على تقدم هام في مفهوم « المدينة المتوافقة  
مع البيئة » وتحقيقه .

وعلى ذلك فإن تخطيط المدينة هو بمثابة وسيلة وغاية في أن واحد ، هو  
ظاهرة من ظواهر التكنولوجيا والإبداع الفني ، ونتاج للمعرفة ولتركيب . وماتحتاج  
إليه هو مزيد من التحليل لمختلف أنواع الصلات بين هذه المظاهر المختلفة . ومع ذلك  
فلا شك أنه يجب على علماء الاجتماع وعلماء البيئة ، بالتعاون مع مخططي المدن ، أن  
يطوروا نموذج المدينة المتوافقة مع البيئة ويجب أن تستمر هذه الاتصالات حتى يتم  
حل كل المسائل العملية .

### سيناريوهات ( مخططات ) التنفيذ

تمثل المرحلتان الرابعة والخامسة أوجها مختلفة لعملية واحدة ، عملية بناء المدينة  
المتوافقة مع البيئة . ولهذه العملية منطق داخلي ، ولها قوانينها وتنظيماتها المقترنة  
بتفاعل النظم الطبيعية ، والاجتماعية الاقتصادية ، والتقنية ، وغيرها من النظم .  
ولما كان هذا التفاعل معقدا فانا سوف نبحث بعض المسائل النوعية في كل مرحلة .

أن بناء مدينة جديدة لابد أن يسفر عن تأثير سلبي على الطبيعة . هذا التأثير ،  
كما أوضحه تحليل لما يعرف بأنه « تحضر » رأسمالي ( يانتسكي ، ١٩٨١ ) ،  
يشتمل على عدة مراحل نموذجية . ففي غضون العقود الماضية صنع العلماء ومخططو  
المدن وعامة الناس الشيء الكثير لانقاص نطاق هذه للنتائج السلبية . وفي الوقت نفسه  
يزداد باستمرار طلب الصناعة الحضرية ، وسكان المدن للطبيعة ومواردها ، مما يجعل  
المعالجة الشاملة لموضوع بناء المدن واستغلال الأرض اقتصاديا أمرا ذا أهمية جوهرية  
لأي تخطيط للمدن .

ومن الضروري لتنفيذ المجموعة الكاملة من المتطلبات لبناء مدينة متوافقة مع البيئة  
تنفيذا وافيا بالغرض أن يوضع سيناريو للتنفيذ إلى جانب التخطيط . وأساليب  
البرمجة التي أصبحت بالفعل تقليدية في مجال التطوير ، والبحوث المعاصرة على  
نطاق واسع ذي أهداف . هذه الأساليب يجب اتباعها على مدى أوسع . والسيناريو  
في حالته هذه ، هو برنامج زمني لعملية بناء المدينة ، يعزز الرقابة الشاملة  
( كوشتكوف Kochetkov ، وبشيلنتسيف Pchelintsev ١٩٨٠ ) ، ويتبع  
ربط كل المراحل في بناء المدينة ، ويساعد على تجنب الأخطاء التي لابد من حدوثها  
إذا استخدمت الأساليب التقليدية في التصوير .

وبالفعل إذا كان التخطيط يمثل تلخيصا لمستويات مختلفة من المعرفة الشاملة فإن السيناريو المقابل له يمثل برنامجا لتنفيذ هذه المستويات الشاملة من المعرفة . وأكثر من ذلك أن السيناريو يؤثر تأثيرا كبيرا على تخطيط المدينة نفسها . وقد باتت تجربته تخطيط المدن ، وبخاصة إنشاء مدن جديدة حول لندن ، أن التكوين المعماري الفضائي للمدينة ما يعتمد الى حد كبير على ما إذا كان بناؤها قد بدأ من وسطها أو انتهى اليه .

وإذا كانت الفكرة الجوهرية في المدينة المتوافقة مع البيئة تتناولها في مجموعها ، وتشمل نموها الأحيائي الاجتماعي المتسق ، فإن من أهم عناصر السيناريو الزمن اللازم لتحقيق تكامل منتج ، ومؤد في الوقت نفسه الى عدد من الوظائف المتصلة بنطاق أوسع .

وللزمن جانب هام آخر . فالى أى مدى ، وحتى أية لحظة يجب أن تتولى المبادرات الاجتماعية تخطيط المدن أو تحديدها في المستقبل ، وماذا يترك بعد ذلك للتنظيم الذاتي والتنمية الذاتية ؟

هذه مسألة جوهرية في مجال التطبيق العملي . فعلى كل من الإنسان والطبيعة أن يركزا اهتمامهما في المدينة ويجعلها جزءا لا يتجزأ من المجالين الأحيائي والاجتماعي . ويجب أن تكون المدينة المتوافقة مع البيئة كائنا حيا ، وبيئة تعول الإنسان والطبيعة في وقت واحد . كل هذا مرتبط ارتباطا مباشرا بالسيناريو .

وهكذا يصير وضع السيناريو للمدينة المتوافقة مع البيئة أكثر تعقدا إذا اشتركت فيه الطبيعة . ويجب أن تقيم الأحياء الحضرية الحديثة صلات مع الأنحاء الزراعية المحيطة بها . فتشمل مناظر طبيعية ، ومناطق محمية ، وبيئات أخرى طبيعية ، وبيئات من صنع الإنسان .

ومراحل بناء المدينة المتوافقة مع البيئة ، ومستوياتها المذكورة آنفا ، تتطلب من الأفراد مساهمة أكبر من ذي قبل بكثير ، وهذا أمر جد طبيعي . وحتى الآن بذلت جهود تستهدف في معظمها تمييز النتائج الاجتماعية والبيئية السلبية لنمو المدن نمو اسريما والتحكم في هذه النتائج وكذا حل المشاكل الموجودة . غير أن لاشتراك عامة الناس في حماية الطبيعة على نطاق أوسع أولوية حالية عاجلة . معنى ذلك لإشتراك الأفراد في كل مراحل إنشاء المدينة ، المراحل المكانية ، والوظيفية ، والاجتماعية الثقافية . والواقع أن هذه المستويات الثلاثة في التكامل الحضري تعنى ثلاثة مجالات مترابطة - ولو أنها مختلفة - من مساهمة سكان المدينة في العمل الاجتماعي . وبالرجوع الى الرسم رقم (١) نرى أن مجالات المساهمة هذه تقابل بعامة مستويات المعارف المتكاملة الثلاثة .

ومن الواضح فضلا عن ذلك أن مساهمة سكان المدينة اجتماعيا تتطلب برنامجا علمييا سليما ، أي « سيناريو تنفيذيا » والجهود الشعبية التي تبذل في البلاد الاشتراكية لحماية الطبيعة هي بالفعل جزء من التخطيط الشامل لنمو المدن وضواحيها نموا اجتماعيا ( بارانوف Baranov ، ١٩٨٠ )

وللمظهر الاجتماعي الثقافي لمثل هذه المساهمة أهمية خاصة . ففي عملية إنشاء المدن الجديدة كانت مسألة مراكزها الثقافية على الدوام مسألة حادة .

وندل تجربه حديثة في تخطيط المدن حتى أن المواقع الطبيعية والتاريخية التي يحظر البناء فيها يمكن بسهولة أن تؤدي وعيها اجتماعية متكامله لاهالي المدن الذين يملكون بفترة انتقال وبطور . وهذا مثال واقعي « لانضاج » بينه حضريه كامله تتجاوز نطاق الحماية الخاصه للطبيعة . ونحن هنا نتعامل مع بحث تدريجي لعنصر تاريخي في حياة مدينة أو منطقة ، سبق أن أكدنا اهميته . وينبغي أن يتحد المستقبل المفتوح مكانا بارزا بازدياد في نطاق مساهمة سكان المدن في العمل الاجتماعي ، فالمر الذي يجب أن يبدأ في اقرب وقت مستطاع ، وذلك لسببين : أولا : ان الأساس للمستقبل الكامل للمدينة يجب أن يوضع في أثناء بنائها ، فالخبراء يدركون تمام الإدراك الصعوبات التي تعترض التصميمات اللاحقة التي تجرى للخطة الرئيسية . ثانيا : الوقت ضروري لتجهيز النقاط المرجعية التي تحددها البحوث الاجتماعية البيئية . وعلى ذلك فإن المناقشات المنهجية في مشروعات تنمية المدن مع السكان تسهم دائما في التكامل الطويل الامد .

وثمة مظهر آخر لاسهام الأفراد ، يتبدى في تعديل السيناريو التنفيذي بحيث يتواءم مع الحاجات والظروف المحلية ، مع التعريف بالامكانيات والموارد المحلية التي تسهم في تنفيذ .

والواضح أن المدى الواقعي للمساهمة الاجتماعية سوف يكون أبعد وأكثر تنوعا مما هو ظاهر في رسمنا البياني الذي يحيط بالمطالب العاجلة ، ومن ثم يستعمل على مضمون ذي أهمية اجتماعية ( فولكوف Volkov ، ١٩٨١ ) . بل ان تصويرا تخطيطيا ليدل على مدى نسبية الحدود بين النطاق المهني ، ومن تكامل العلم والشعاع واقف .

وختاما أود أن أشير الى أن دراسة طرق تنفيذ فكرة علمية ووسائل تنفيذها هي دراسة هامة في الوقت الحاضر بقدر أهمية تطوير الفكرة ، وبخاصة في شئون المستقبل . وللحظة المقترحة معان أربعة : فهي تمثل في مجال المعرفة عملية انتقال من العلم الى التخطيط العملي للمدن ولبنائها ، وفي المجال الاجتماعي تمثل الظروف والأحوال المناسبة لتحقيق فكرة علمية شاملة ، وفي المجال الثقافي تمثل تفاعلا بين العلم والثقافة ، وفي مجال التنظيم تمثل تشكيلا لفريق من الخبراء في العلوم المعنية بالموضوع . ولابد من مواصلة دراسة المجاز الاجتماعي الثقافي في عملية تخطيط المدن وبعد فهم كل التفاعلات ، بمرآتها ومستوياتها المختلفة في مجالات البحث والتنفيذ ، يمكن التأكيد من أن تكون توصيات العلماء موضع اعتبار تام .

# مساهمة العلوم الاجتماعية في البحث والتخطيط البيئي

## أرض واحدة فقط

لقد ذكر الباحثون مرارا صانعي القرار في السنوات الأخيرة بأن المعلومات الطبيعية والبيولوجية لا تصلح أساسا كافيا للتخطيط البيئي ، واتخاذ القرار الخاص بإدارة البيئة ، دون الاستعانة بالمعلومات المستمرة من العلوم الاجتماعية . ثم عرضت هذه الفكرة على مؤتمر الأمم المنعقد في ١٩٧٢ بمدينة استوكهلم . ويتلخص مضمون هذه الفكرة في أهداف برنامج « الإنسان والمحيط الحيوي ( امح ) » ، وفي « استراتيجية الصيانة العالمية » التي وضعت حديثا . وقد أوضح كل من بربارا وارد ورونيه ديبو ( ١٩٧٢ ، ص ١ ) الموقف باختصار في الفقرة الأولى من تقريرهما عن مؤتمر استوكهلم ١٩٧٢ الخاص بالبيئة البشرية حيث قالوا :

« الإنسان يسكن عالمين : أحدهما عالم الطبيعة ، وهو عالم النبات ، والحيوان ، والتربة ، والهواء ، والماء ، وهو عالم سبق الإنسان ببلابين السنين ويعد الإنسان جزءا منه ، والآخر عالم النظم الاجتماعية والمنتجات الصناعية التي ابتدعها الإنسان لنفسه مستخدما أدواته وآلاته ، وعلومه وأحلامه ، ليصوغ بيئة مطيعة لأغراضه وأوامره » .

ويمثل حل المتناقضات القائمة بين هذين العالمين تحديا هائلا للذين يدرسون البيئة . بيد أن الباحثين يذكرون العلماء بين الحين والحين بضرورة التفكير في عالم



## الكاتب : إرفين هـ . زوبل

مدير مدرسة الموارد الطبيعية المتجددة بجامعة أريزونا بالولايات المتحدة ، والرئيس الحالي لبرنامج « الإنسان والمحيط الحيوى » ( ا م ح ) بالولايات المتحدة . من مؤلفاته الحديثة : ملاحظة نوعية البيئة ( بالاشتراك مع ك . كرايك ، ١٩٧٦ ) ، وتقويم البيئة ، الملاحظة والسياسة العامة ( ١٩٨٠ ) .

## المترجم : أمين محمود الشريف

عضو مجلس الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة ورئيس مشروع الألف كتاب بوزارة التعليم سابقا

---

واحد وأرض واحدة يتكامل فيها العالم الطبيعى والعالم الثقافى بطرق ووسائل يدغم بها كل منهما الآخر . ويذكرنا بهذا المعنى تقرير وارد وديبو ، الذى يقول ان لنا « أرضا واحدة فقط »

وجدير بالذكر أن برنامج « الإنسان والمحيط الحيوى » ( ا م ح ) وضع فى ١٩٧١ تحت رعاية اليونسكو كبرنامج للبحوث العلمية المشتركة ، مؤكدا ضرورة اتباع منهج يبنى فى دراسة أوجه الارتباط بين الإنسان والبيئة . وبنى هذا البرنامج على أساس المبدأ القائل بوجود أرض واحدة ، وهدفه الرئيسى هو :

« ايجاد أساس - فى اطار العلوم الطبيعية والاجتماعية - لترشيد استخدام وصيانة موارد المحيط الحيوى ، وتحسين العلاقة العالمية بين الإنسان والبيئة ، والتنبؤ بأثر أعمال اليوم فى عالم الغد وبذلك تزداد قدرة الإنسان على حسن ادارة الموارد الطبيعية فى المحيط الحيوى » ا هـ .

وكان برنامج ( ا م ح ) - الى حد ما - وليد الجهود التى بذلها البرنامج البيولوجى الدولى « ( ب ب د ) فى العقد السابق ، وهو البرنامج الذى عنى أساسا بالعالم الطبيعى والبحوث العلمية المشتركة . ثم وضع برنامج ( ا م ح ) لاستكمال عمل ( ب ب د ) وسد الفجوة بين بحوث العالم الطبيعى والعالم الثقافى فى

معالجة المشكلات البيئية في الأرض • وكان الهدف منه - ولا يزال - هو المساهمة في رصيد المعرفة العلمية ورسم خطوط هادية ( توجيهات ) في ادارة البيئة لتكون نبراسا للمخططين وصانعي اقرار •

وتدعو ( استراتيجية الصيانة العالمية التي أصدرها الاتحاد الدولي لصيانة الطبيعة والموارد الطبيعيه » في ١٩٨٠ الى اشكمال بين الصيانة والتنمية • ويعترف التقرير الخاص بذلك بأن الناس سوف يغيرون الكثير من وجه الأرض ويخضعونها للتنمية ، وحذر قائلا :

( ما لم نسترشد في مجال التنمية بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والثقافية واخلاقية فان كثيرا من مظاهر التنمية سوف يسفر عز نتائج وخيمة ، وفوائد قليلة ، بل قد يسفر عن فشل ذريع » •

وتعترف استراتيجية الصيانة بأن الاهداف الأساسية للصيانة - وهي المحافظة على العمليات البيئية الجوهرية ، ووسائل دعم الحياة ، والابقاء على التنوع الوراثي ، وضمان الاستخدام الدائم للأنواع والنظم البيئية - لن تتحقق الا بمشاركة جمهور وزع واسع الاطلاع ، مع الايام بالانجازات والسلوكيات والقيم الأخلاقية والاجتماعية والوسائل المتبعة في صنع القرارات السياسية في المجتمع

وهذه الأمثلة الثلاثة - أعنى مؤتمر استوكهلم ، وبرنامج ( امح ) ، واستراتيجية الصيانة العالمية - توضح الحاجة المسلم بها الى مناهج متكاملة للبحوث البيئية تشمل العلوم الطبيعية والاجتماعية معا ، كما توضح الحاجة الى البحوث العلمية المشتركة ، واقتراح الوسائل لمساهمة العلوم الاجتماعية في البحوث البيئية بصورة فعالة •

### جهود برنامج الانسان والمحيط الحيوى

لاشك أن برنامج الانسان والمحيط الحيوى كان أقوى حافز على الضعيف الدولي على اشتراك العلوم الاجتماعية في البحث والتخطيط البيئي ، اذ طالب الأعضاء بهذه المشاركة في الدورة الأولى لمجلس التنسيق الدولي في ١٩٧١ ( اليونسكو ، ١٩٧١ ) ثم في دورته الثانية في ١٩٧٣ ، بعد استعراض العمل المبدئي الذي قامت به لجان الخبراء المختلفة ، وغيرها من اللجان الفرعية ( اليونسكو ، ١٩٧٣ )

في ١٩٧٤ شكلت اليونسكو « قوة عمل » لتقييم نطاق واشكال ومحتوى مساهمة العلوم الاجتماعية في برنامج ( امح ) منذ انشائه ، ووضع خطوط هادية للأشكال الفعالة من التعاون في مجال البحوث العلمية المتعددة والمشاركة في المستقبل ( اليونسكو ، ١٩٧٤ ، ص ٧ ) ، وتقدمت قوة العمل باحدى عشرة توصية تتضمن (١) اتباع منهج كل شامل في البحث ، (ب) دراسة المشكلات المتعلقة بمعدل ونطاق التأثير في التفاعل بين الانسان والبيئة ، (ج) تحديد الأولويات بالنسبة لمساهمة العلوم الاجتماعية في مشروعات ( امح ) ، (د) مراعاة تمثيل مختلف العلوم في اللجان القومية ، ومندوبي الدول في مجلس التنسيق الدولي ، وعضوية لجان العمل ولجان الخبراء وقوى العمل • واذا علمنا ان برنامج امح مبني على البرنامج البيولوجي الدولي الذي يسوده الاتجاه الى العلوم الطبيعية ، واذا علمنا الافتقار الى التجارب في محال البحوث العلمية المشتركة ، لم نجد من الغريب أنه أصبح من الضروري توجيه الاهتمام باستمرار الى اقناع رجال العلوم الطبيعية بضرورة القاء نظرة اوسع على

البحوث البيئية واقتناع رجال العلوم الاجتماعية بضرورة المشاركة في البحوث البيئية .

وبعد تكوين قوة العمل في ١٩٧٤ عقدت سلسلة من الندوات ، والحلقات الدراسية ، والمنافسات الحرة والتطبيقية فيما يتصل ببرنامج ( ا م ح ) ، ودارت كلها حول دور العلوم الاجتماعية في البحث والتخطيط البيئي . وتفصيل ذلك أن اللجنة الاسترالية لبرنامج ( ا م ح ) عقدت ندوة في ١٩٧٤ بعنوان « الانسان والمناظر الطبيعية في أستراليا » ، وأكملت الأبحاث والمناقشات فيها ضرورة ملاحظة البيئة لمعرفة مدى التغير الذي يطرا عليها ، وناقشت التفاعل بين الانسان والبيئة في استراليا - في الماضي والحاضر - وأثارت بعض المسائل الخاصة بالمستقبل ( سيدون وديفز ، ١٩٧٦ ) . وأجابت الندوة عن بعض الاسئلة ، ولكن فائدتها العظمى تمثلت في تركيز الاهتمام على ثلاثة موضوعات عريضة تهم العلماء من اناحية الفكرية ، وتهم صانعي السياسات والمخططين من ناحية البرمجة ، وهي :

أ - التعارض بين الانسان والطبيعة ، ويعبرون عن ذلك أيضا بفضيلة الطبيعة ورذيلة الانسان .

ب - تقسيم البلاد قسمة ثنائية هي المدن والقرى . وهذا التقسيم يمثل عالين عالم الانسان وعالم الطبيعة ، أو عالم الامتداد الحضري وعالم المناظر الطبيعية .

ج - التعارض بين القائدة والمتعة ، أو بين الضروري والكمالي ، واهتمام التخطيط الاقتصادي برعاية مبادئ التقشف .

وعقدت في فكتوريا ( كندا ) في ١٩٧٦ حلقة مناقشات حرة تطبيقية لمناقشة طرق وتفسير ابحاث الخاصة بملاحظة البيئة وما يطرا عليها من تغير . وكانت الاهداف الأساسية لهذا المجهود الذي تولته اللجان القومية لبرنامج ( ا م ح ) في كندا والمكسيك والولايات المتحدة هي زيادة توعية العلماء الطبيعيين والاجتماعيين بالوسائل المتاحة لبحوث ملاحظة البيئة ، واعداد وثيقة تفيد مديري المشروع في المراحل التكوينية لتصميم البحوث العلمية المشتركة . وقد وضعت الحلقة الخطوط الهادية للبحث ( هويت ، ١٩٧٧ ) واختبرتها ميدانيا بواسطة ٢٥ مشتركا من ١٩ دولة من الدول المتقدمة والمتخلفة .

وفي ١٩٧٧ عقدت سبع ندوات عن « العلوم الاجتماعية في برنامج الانسان والمحيط الحيوى » ( اليونسكو ، ١٩٧٩ ) في آسيا ( بنجلاديش ، والهند ، وماليزيا ، ونيبال ، وباكستان ، والفلبين ، وتايلاند ) . وذلك لتزويد المجتمع العلمي والاكاديمي بالمعلومات الخاصة ببرنامج ( ا م ح ) وتوثيق اوامر الاتصال بين العلماء الطبيعيين والاجتماعيين ، واشراك رجال العلوم الاجتماعية في البحوث البيئية ، وتحديد المشروعات الصالحة للبحث . ووقع الاختيار على أربعة مشروعات ارشادية من مشروعات ( ا م ح ) كأتملة للتكامل بين العلوم الطبيعية والاجتماعية .

وعقدت اللجنة القومية لبرنامج ( ا م ح ) في نيوزيلندة ندوة وحلقة دراسية تطبيقية عن الدراسات الميدانية في ملاحظة البيئة خلال ١٩٧٨ ، وكانت هذه الدراسات أكثر تحديدا من الأنشطة السابق ذكرها . وخصصت هذه الحلقة للمخططين العاملين ، وتحسين أساليب صنع السياسات والقرارات ، وذلك بالافادة من نتائج البحوث . ودارت الحلقة حول ثلاثة موضوعات يرتبط بعضها ببعض :

## أ - الاختلافات الثقافية في التفسير البيئي .

ب - الاتجاهات ، والسلوكيات ، والتغير البيئي .

ج - التخطيط والبحث في مجال ملاحظة ما يطرأ على البيئة من تغير .

وفي ١٩٨٠ عقدت حلقة دراسية تطبيقية لمناقشة دور العلوم الاجتماعية في برنامج ( ام ح ) في الولايات المتحدة . وقامت الحلقة باستعراض ما قام به برنامج ( ام ح ) من جهود في الماضي في مجال البحوث العلمية المشتركة ودرست الصعوبات التي تعترض هذه الأنشطة من انحائية النظرية ومن ناحية المفاهيم العامة . وشملت توصيات الحلقة الخاصة بزيادة التكامل الفعال التركيز على مشروعات البحوث العلمية المشتركة التطبيقية فيما يتعلق بصنع السياسات ، والتوسع في مشروعات ( ام ح ) بحيث تشمل مديري البيئة وصناع القرار والفنيين كالمخططين ، وذلك بالإضافة الى العلماء الطبيعيين والاجتماعيين .

ومن الواضح انه بذلت مجهودات مستمرة على الصعيد الدولي والاقليمي والقومي لجعل برنامج ( ام ح ) مجالاً للبحوث العلمية المشتركة ، وواضح أيضاً أن هذه المهمة عسيرة . ويعد الاستخدام المتكرر لدراسة الحالات في كثير من المؤتمرات والمحلات الدراسية والندوات على أن « التعلم بالعمل » أمر على جانب كبير من الأهمية في البحوث العلمية المشتركة . إلا أنه من الواضح أيضاً أن هناك تحديات جوهرية تواجه مهمة اشراك العلوم الاجتماعية في البحوث البيئية في اطار البحوث العلمية المشتركة .

## التحديات التي تواجه البحوث العلمية المشتركة

أعد المختصون تقريراً للحلقة الدراسية السالفة الذكر التي دارت حول برنامج ( ام ح ) في الولايات المتحدة ، وحددوا ثلاثة أقسام من الدراسات جمعت بين معطيات العلوم الطبيعية ومعطيات العلوم الاجتماعية ( بنيت ، ١٩٨٠ ) : القسم الأول دراسات ترى أن البشر كائنات عضوية بيولوجية وعناصر طبيعية تدخل في مكونات النظام البيئي ، وهذا النوع من الدراسات يسير على نهج الدراسات المعروفة في العلوم الطبيعية ، ويتجاهل الخصائص الاجتماعية والنفسية في الانسان . والقسم الثاني دراسات تهتم بتأثير العوامل الاجتماعية أو الاقتصادية على العوامل الطبيعية أو المادية . وهذان القسمان من الدراسات ينظران الى العلاقة بين العالم الاجتماعي أو الثقافي والعالم الطبيعي على أنها علاقة خطية أي تسير في اتجاه واحد . أما القسم الثالث فهو دراسات تجمع بين السلوك والبيولوجيا الانسانية والطبيعية المادية والبيولوجية في اطار مفهوم واحد . وهذا الصنف الأخير من الدراسات يعترف بالتفاعل بين الانسان والبيئة .

وهذا القسم يوضح لنا أيضاً الفرق بين البحوث العلمية المفردة ، والمتعددة ، والمشاركة . فأما البحوث العلمية المفردة فتدور في اطار واحد ، أي في اطار فرع محدد متميز من فروع المعرفة . ويقوم بهذه البحوث فرد واحد أو فريق من الباحثين . ولكن اذا قام بها فريق من الباحثين فإن كل عضو من أعضاء هذا الفريق يشارك أخاه في الإحاطة بأصول هذا العلم ومفاهيمه . أما البحوث العلمية المتعددة فهي تتألف عادة من علوم مختلفة ، وتبحث في موضوع واحد مع تمسك كل علم منها بلغته

ومفاهيمه العلمية الخاصة . وإذا بذلت محاولة للتكامل بينها جاء هذا التكامل على شكل مقدمة أو خلاصة أو نتائج للتقرير الذى يضم ما ساهم به فى البحث كل من هذه العلوم المتعددة . أما البحوث العلمية المشتركة فهي تعنى أن هناك اطارا مشتركا من المفاهيم يحيط بموضوع البحث كله . وهذا يتطلب البحث الواعى عن المفاهيم الموحدة التى تبرز التفاهم بين مختلف العلوم وتساعد على تقليل التصادم بينها . ويتم التكامل بين هذه العلوم عن طريق تصميم البحث واجرائه .

وقد اتجه معظم اهتمام البحوث العلمية المتعددة والمشاركة الى حل المشكلات العملية وتوفير المعلومات المفيدة لوضعي السياسات ، ومخططي البيئة وصانعي القرارات . ولكن الممارسة التقليدية لمعلم العلماء جرت على توجيه نتائج أبحاثهم المنشورة فى المجالات العلمية الى غيرهم من العلماء لا الى المخططين ووضعي السياسات وصانعي القرارات . وانصرف هم العلماء فيما مضى الى فهم النظم والعمليات دون تطبيق المعلومات بالضرورة على مشكلات البيئة .

وقد وضع دى كامستري وآخرون ( ١٩٨١ ) اطارا أو هيكلًا لمفاهيم البحوث العلمية المشتركة الهادفة الى حل المشكلات . ويدعو هذا الاطار الى المشاركة والتفاعل على أربعة مستويات : الاول مستوى العلوم الاساسية ، والثاني مستوى العلوم التطبيقية ، والثالث مستوى التخطيط ، والرابع مستوى وضع السياسة . ويتضمن هذا الاطار المثالي تسقيفا رأسيا وأفقيا بين علم وعلم ، وبين العلوم كلها على مستوى العلوم الاساسية والتطبيقية ، كما يتضمن تغذية مرتدة ( تفاعلا ) بين المستويات الأربعة جميعا . وفى هذا الاطار يكون مستوى العلوم التطبيقية هو المستوى العملي للبحوث العلمية المشتركة الهادفة الى حل مشكلات البيئة . ويتضمن الدور التقليدي للعنصر الاساسية وضع مناهج البحث ، والمبادئ الاساسية ، وتحديد المفاهيم ، ورسم النماذج . وعلى الرغم من أن هذه الأمور كلها قد تستخدم فى النهاية فى البحوث المتجهة الى حل المشكلات فإن هذا النشاط تتواله عادة العلوم التطبيقية .

ويمكن القول بأن أقرب العلماء الى المشاركة بنجاح فى البحوث العلمية المشتركة الهادفة الى حل المشكلات هم (أ) الذين يهتمون بالبحوث الميدانية (ب) والذين تلقوا تعليما أكاديميا فى العلوم الفيزيائية والبيولوجية وكذلك فى العلوم الاجتماعية (ج) والذين يهتمون عادة بالعلاقة بين البيئة والانسان (د) والذين يهتمون بالأبحاث المتعلقة بوضع السياسات . وجدير بالذكر أن هذه المعايير تنطبق على علماء الأنثروبولوجيا والجغرافيا من بين العلوم التقليدية لأن لرجال هذين العلمين اهتماما تاريخيا قويا. لعلاقة بين الانسان والبيئة ، والدراسات الميدانية ( بنيت ، ١٩٨٠ ) .

ولعل الاقتصاديين الزراعيين اشتركوا أكثر من غيرهم فى البحوث المتعلقة بوضع السياسات ، وفى المشروعات المتصلة بالانتاج وإدارة الاراضى ، واضطروا الى تنمية مهارة الاتصال اللازمة للعمل بكفاية مع البيولوجيين التطبيقيين وعلماء الفيزياء ، وكثيرا ما تلقوا بعض التعليم الأكاديمي فى العلوم البيولوجية والفيزيائية ، بالإضافة الى اختصاصهم فى علم الاجتماع .

هذا وعلم النفس البيئي - وهو علم جديد - من العلوم السلوكية التطبيقية الأخرى الوثيقة الصلة بهذا الموضوع . ويتناول البحث فى هذا العلم العلاقات بين الانسان والبيئة الطبيعية والمبنية ( أى المنشآت التى تبنى فى البيئة ) . وللدراسات

المتعلقة بالبيئة الطبيعية على وجه الخصوص اتجاه قوى نحو التخطيط البيئي ونحو المعلومات اللازمة للقائمين بالتخطيط ( زويي وآخرون ، ١٩٨٢ )

### البحوث الهادفة الى حل المشكلات

البحوث الهادفة الى حل المشكلات لا تتطلب الاتصال بين العلماء الطبيعيين والاجتماعيين فحسب ، بل تتطلب أيضا - كما قرر دي كاستري بوضوح - الاتصال بين العلماء والمخططين وصانعي القرار . وعلاوة على ذلك يجب أن تتسع شبكة الاتصال بحيث تشمل السكان المحليين ، لأنهم هم الذين يتلقون نتائج البحوث . وسنعود الى هذه النقطة فيما بعد .

وتتطلب أيضا البحوث العلمية المشتركة الهادفة الى حل المشكلات منهجا منظما يختلف عن منهج البحوث الأساسية أو العلمية . وتتضمن الخطوات الهامة في هذا المنهج ما يلي :

- أ - تحديد المشكلات تحديدا واضحا ، وما يتصل بذلك من أهداف البحث .
- ب - وضع اطار للبحث أو نموذج من المفاهيم يرشد الباحثين الى تصميم البحث وإجرائه .
- ج - ايجاد الحلول ورسم طريقة تنفيذها .
- د - مراقبة وتقييم الحلول التي تم تنفيذها لمعرفة مدى فاعليتها في حل المشكلة، وتحقيق الأهداف المرجوة .

### تجديد المشكلات

يمكن تحديد مشكلات البيئة بطرق كثيرة ومن مصادر مختلفة تشمل ما يلي :

- أ - تقويم البيئة ، ومسح مواردها الطبيعية ، ومراقبتها .
- ب - التقارير الخاصة بالحالة البيولوجية والاجتماعية للسكان .
- ج - الفشل الماضى في تنفيذ السياسات والمخططات البيئية .
- د - شكاوى السكان المحليين ومظاهر استيائهم .
- هـ - نتائج البحوث الأساسية التي يرجى أن تسهم في حل المشكلات القائمة .

وكثير من هذه الطرق المتبعة في تحديد المشكلات موضحة في تقارير ومشروعات السحوت البيئية المنشورة في أحد الاعداد الأخيرة من مجلة « أمبيو » ، ويمكن وصفها بإيجاز في الفقرات الآتية :

ان التقارير الأساسية عن المناخ ، والتربة ، وتوزيع المياه ، والنبات ، والحياة البرية ، والحيوانات الأليفة ، في شمال وأواسط كينيا ( منطقة يسكنها قوم بدو يشتغلون بالرعى ) حددت التوزيع المكاني لمناطق الرعى غير المستغلة وغير المستعملة خوفا من غارات القبائل المتناحرة .

وحددت هذه التقارير أيضا العلاقة بين تكوين قطمان الماشية وحجمها واحتياجات البشر الغذائية ( لاهيرى ويوسف ، ١٩٨١ ) . ويقرر أصحاب هذه ادراسة أنه بعد الانتهاء من كثير من المسح الاساسى أصبح لمشروع الآن على استعداد للدخول فى مرحلة الاجراءات العملية أى اتجاه البحث التطبيقى الى ايجاد وتنفيذ الحلول المناسبة لحل بعض المشكلات الخاصة .

ويرى جياكومينى ، وهنريتشس ( ١٩٨١ ) ، فى تقرير لهما أن القائمين بدراسة البيئة الحضرية فى مدينة روما اتبعوا عدة طرق فى تحديد مشكلات البيئة . فبالإضافة الى المسح الواسع الذى تركز مبدئيا على المساحات الخضراء فى المدينة وحولها؛ وتلوث الهواء ، ونوعية الماء ، ومراض الحيوانات ، شملت الدراسة رأى الناس فى مدينتهم . وتساعد هذه الدراسة على فهم حالة البيئة ، وما يراه الناس فيها ، كما تساعد على تحديد بعض المشكلات من الناحية المادية والناحية الحسية ومدى الاتفاق بين هاتين المجموعتين من المشكلات .

وهناك تقارير ووثائق كافية عن المشكلات المتصلة بإدارة الحياة البرية فى افريقية. فيحدثنا لوسيجى ( ١٩٨١ ) عن الفشل الذى صادف السياسات والقوانين المتعلقة بالمناطق العامة والقيود المفروضة على الصيد فى كينيا بعد تكوين جمعية المحافظة على الحيوانات فى هذه الدولة . وهو يمزو هذا الفشل الى تجاهل المشكلات الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التى نواجه صيانة الحياة البرية ، وبصفة خاصة تجاهل القيم التقليدية والأنماط السلوكية الشائعة بين السكان المحليين . ولا شك أن التحدى الذى يواجه البحوث المستقبلية هو مراعاة الاعتبارات البيئية والاجتماعية عند وضع طرق جديدة للصيانة .

ويوضح لنا كل من هذه التقارير طرقا مختلفة فى تحديد مشكلات البيئة ، ابتداء من طريق المسح الاساسى وملاحظة البيئة الى فشل السياسات المتبعة . وتدلنا أيضا على الذين يشتركون فى تحديد المشكلات البيئية وفى جملتهم العلماء ، والمخططون وواضعو السياسات ، والسكان المحليون . وفى حين أن بعض المشروعات تنظر الى العنصر الانسانى فى بحث حل المشكلات على أنه عامل بيولوجى أو عامل مؤثر فى النظم الطبيعية ( لاهيرى ويوسف ، ١٩٨١ ) نرى فى بعضها الآخر ما يشير بوضوح الى أن العلاقة بين الانسان والبيئة ليست علاقة خطية تسير فى اتجاه واحد ، وانما هى علاقة تفاعل بين الطرفين بمعنى أن الانسان يؤثر فى البيئة ويتأثر بها ( جيا كومينى ، وهنريتشس ، ١٩٨١ ، لوسيجى ، ١٩٨١ ) . ولا شك أن مدى الاعتراف بذلك عند تحديد أهداف المشروعات له بالغ الأثر فى الخطوات التالية من البحث . ذلك أن الأهداف الداعية الى دراسة وفهم التفاعلات المادية والاجتماعية أى بين البيئة والانسان يرجى أن تؤدى الى بحوث علمية مشتركة حقة أكثر مما تؤدى الأهداف الضيقة التى ترى أن العلاقة بين الانسان والبيئة ليست سوى علاقة خطية لا تفاعل بينهما .

### اطارات العمل المتكاملة

ان وضع اطار أو نموذج من المفاهيم العامة يهتدى به الباحثون فى دراساتهم يمثل تحديا جوهريا ، اذ يصعب فى الواقع أن تجد مشروعا من مشروعات البحوث واجه هذا التحدى أو استطاع أن يضع اطارا أو نموذجا من المفاهيم التى تبين حدود المشكلة وتحدد ما يجب دراسته من متغيرات العلوم الطبيعية والاجتماعية التى يمكن الربط

بينما بطريقة ديناميكية . ولذلك كان قصور اطارات المفاهيم القائمة الآن عن الربط الديناميكي بين العلوم الطبيعية والاجتماعية عقبة كاداء في سبيل البحوث العلمية المشتركة . ولعل التعلم عن طريق العمل ، هو الطريقة المثلى - كما أسلفنا القول - لوضع هذا الإطار أو النموذج .

وقد استخدم الباحثون طريقة النماذج في عدد من الدراسات العلمية المشتركة كنمصر من عناصر الوحدة والتكامل بين المشتركين في البحث والدراسة . من ذلك استخدام طريقة نظم المعلومات في دراسة أثر البيئة على السياحة في قرية «أوبرجرجل» بالنمسا ( هوزر ، وبترسون ، ١٩٨١ ، اليونسكو ١٩٧٩ ، ص ٣١ - ٤ ) ، حيث وضع نموذج يتألف من أربعة عناصر ( الرغبة في الترويج ، التنمية السكانية والاقتصادية ، الزراعة والتغير البيئي ، استخدام الأرض والقيود المفروضة على تميمتها ) ، وذلك للتنبؤ باحتمالات المستقبل بالنسبة لهذه المدينة . وأفاد هذا النموذج - بالإضافة الى اعداد « سيناريو » المستقبل - في تشجيع الاتصال بين المشتركين في الدراسة والهيئات المعنية بالأمر . والمشارك في الدراسة ٨٠ عالماً كما اشترك السكان المحليون منذ البداية .

وقام الباحثون بدراسة منطقة « جفارا » في جنوب شرق تونس وشمال غرب ليبيا ، فبحثوا في وظيفة النظام البيئي بما فيه الإنسان نفسه ، واتخذوا من انتقال الطاقة من الشمس الى الإنسان عن طريق النبات والحيوان مفهوماً مشتركاً يجمع بين العلوم الطبيعية والاجتماعية . ولكن نقطة الضعف في هذا المفهوم أنه ينظر الى الإنسان نظرة ضيقة ، اذ يعتبره كائناً بيولوجياً في النظام البيئي . ولكن رجال العلوم الاجتماعية تولوا دراسة الجوانب الثقافية والنفسية في الإنسان ، فدرسوا الاقتصاد الأسرى ، وأساليب المعيشة ، والقيم الاجتماعية ، وكانت هذه الدراسات ، وإن لم ترتبط ديناميكياً بالدراسات الطبيعية ، ذات أهمية بالغة في فهم الوسائل اللازمة لتنفيذ التوصيات التي يسفر عنها المشروع .

واتخذ مشروع « هونج كونج » للبيئة الانسانية ( اليونسكو ، ١٩٧٩ ، ص ٣٤ - ٧ ) من الطاقة أيضاً إطاراً للمفاهيم المشتركة . وساعدت البيانات التي قدمتها الحكومة الى فريق الباحثين على تكوين صورة كمية للطاقة وتدفعها في المناطق الحضرية بجزيرة هونج كونج ، وتحديد الآثار الجانبية للطاقة مثل تلوث الهواء . وكان من الأمور الهامة دراسة أثر الحضارة في مراقبة التغيرات التي تطرأ على البيئة ، ودراسة السلوكيات المؤثرة في أنماط استخدام الطاقة . وتم اجراء مسح يتألف من مقابلات شخصية ومباحثات واستفتاءات للحصول على المعلومات الخاصة ببعض العوامل مثل ازدحام السكان والكثافة المادية وتدابير الصحة البدنية والصحة النفسية وأمكن التعرف من بيانات المسح على العادات والاتجاهات الثقافية التي تساعد على التكيف مع الحياة ذات الكثافة العالية . وتوضح هذه الدراسة أهمية الربط بين التدابير الخاصة بالبيئة الطبيعية ، والتدابير الخاصة بملاحظة البيئة وما يطرأ عليها من تغيرات ، وذلك لفهم التفاعلات التي تجري بين الإنسان والبيئة .

ويقترح بنيت ( ١٩٨٠ ) الاستعانة بمفهوم النظم الاجتماعية والطبيعية كوسيلة لتحرك نحو وضع نظرية متكاملة أي نحو مفهوم يقوم على أساس ثقافي وطبيعي معا وهو يرى أن العنصر الانساني يؤثر في العنصر الطبيعي ، كما يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على الظواهر الطبيعية . ويقول بنيت ان النظم الاجتماعية الطبيعية يمكن أن



تشمل النظم الزراعية البيئية ، والنظم الحضرية الريفية ، والنظم الاستخراجية . فاما النظم الزراعية البيئية فتتألف من المناطق الاستوائية الرطبة ، والزراعة في المناطق المعتدلة الجافة ، وأما النظم الاستخراجية فتتألف من الموارد الكبرى كالأخشاب والأحياء البحرية والمعادن .

ويرى دى كاسترى ( ١٩٨١ ) ان علم البيئة يمكن أن يكون عنصرا أساسيا ومكملا في البحوث العلمية البيئية المشتركة . وبعد أن تتبع دى كاسترى تطورات هذا العلم ، من العلاقة بين نوع واحد من الأنواع وبيئته الى مفهوم جماعة من الأنواع ومفهوم السلاسل الغذائية . الى مفهوم النظام البيئي كوحدة من وحدات الدراسة ، الى الاعتراف بالعلاقات الدقيقة بين النظم البيئية ومجموع المحيط الحيوى ، ثم أخيرا الى الاعتراف بسيطرة الانسان على المحيط الحيوى كله ، بعد أن تتبع هذا كله خلاص الى القول بأن علم البيئة يمتاز بالمرونة وقابلية التكيف وأنه علم طبيعي واجتماعي معا وأنه قادر على معالجة المشكلات الراهنة . ويعترف دى كاسترى أيضا بأن المشكلات الميثودولوجية ( المتعلقة بمنهج البحث ) المرتبطة بمحاولة الجمع بين المعطيات الموضوعية والذاتية ، والمعطيات الكمية والنوعية لا تزال تستعصى على الحل .

ومن الواضح أنه لا يوجد حتى الآن مفهوم عملي تكاملي للبحوث العلمية المشتركة يلبي مطالب العلماء الطبيعيين والاجتماعيين على اسواء . بيد أن عددا من الدراسات ساهمت بقدر هام في بحوث حل المشكلات ، وأوضحت ان التعلم نحقق عن طريق العمل . ومع ذلك فإن المفاهيم التي لا تزال في دور التكوين والتي اقترحها كل من دى كاسترى ( ١٩٨١ ) ، وبنيت ( ١٩٨٠ ) ، والمبنية على علم البيئة كعلم طبيعي واجتماعي معا ، لا تزال هي هدف الباحثين . وعلى الرغم من أن بعض المفاهيم مثل تدفق الطاقة يمكن أن تكون وسيلة الربط بين الانسان والبيئة فانها عاجزة - الا بطريق الاستنتاج - عن استيعاب الأبعاد السيكولوجية الانسانية .

### عمليات البحث

بعد تكامل المفاهيم تدعو الحاجة الى تكامل المشتركين والأنشطة خلال عمليات البحوث العلمية المشتركة الهادفة الى حل المشكلات . ويحتمل - فيما يبدو - أن يساعد النجاح في هذا الباب على نجاح المفاهيم . ذلك أن علاقات العمل الايجابية بين المشتركين في البحث تيسر أسباب الاتصال بينهم وتساعد على بث روح الاحترام والثقة في نفوسهم ، كما تساعد على فهم طرقهم العلمية ومساهماتهم . وفي غياب هذا الاحترام وهذه الثقة بتضائل الأمل في وضع اطار للمفاهيم المتكاملة وتطبيقها . ويمكن أن تساعد النماذج على تحقيق التكامل في المفاهيم وعمليات البحث . والدليل على ذلك أن نموذج مشروع « أوبرجرجل » المشار إليه آنفا يسر لتتسبك بين البحوث المنفصلة ، كما يسر فهم العلاقات الزمانية والمكانية وتحديد العلاقات الأساسية وتفسير النتائج ، ووضع أهداف جديدة ، وتهيئة اطار من المفاهيم المشتركة بالنسبة للمشروع ( موزر ، وبترسون ، ١٩٨١ ) . على أن هناك جانباً آخر لاستخدام النماذج يجب مراعاته في البحوث التطبيقية ، ألا وهو ما يحتمل من وجود صعوبة في ترجمة النتائج الفنية للنماذج ، الى أشكال تفهمها بسهولة الجماهير الصانعة

للقرارات . ولذلك يتعين أن يتولى أحد الأشخاص مسئولية ترجمة اللغة الفنية الى عبارات يفهمها الجمهور .

وقد حدد سونسون ( ١٩٧٩ ) أربعة بدائل تنظيمية لتحقيق التكامل في عمليات البحث : احدها استخدام النماذج والثلاثة الاخر هي التعلم الجمعي المشترك ، والمفاوضات بين الخبراء ، والتكامل الرياسي ( أى تحقيق التكامل بين الباحثين بواسطة رئيس يتولى قيادتهم ) . فأما بديل التعلم الجمعي المشترك فيعتمد على اتباع طريقة متفق عليها في صنع القرار واشترك كل أعضاء الفريق في استعراض تحليلات الآخرين واعداد مسودة للتقرير على أن يتولى وضع الصور النهائية للتقرير أفراد غير اختصاصيين في هذا المجال ، وبذلك يصبح التقرير النهائي محصلة لعمل الفريق كله .

وأما بديل المفاوضات بين الخبراء فيعتمد على الخبرة العلمية الكاملة للأفراد مع اقتصار المفاوضات بين العلماء على النقاط المتداخلة في مسودات التقارير العلمية الفردية ويقوم المؤلفون العلميون الأصليون باعداد الصورة النهائية .

وأما بديل التكامل الرياسي فان الاتصال يتم أولا بين الرئيس وأعضاء الفريق . ويحدد الرئيس مسئولية كل عضو على أساس خبرته . ويتولى الرئيس إعداد التقرير .

وتتضمن هذه البدائل شبكات اتصال مختلفة ، واساليب مختلفة للرياسة ، اذ يتطلب وضع النماذج ، والتعليم الجمعي المشترك والمفاوضة بين الخبراء اتصالا بين أعضاء الفريق في حين أن التكامل الرياسي يتطلب اتصال أعضاء الفريق مع الرئيس .

ويتوقف نجاح أى من هذه البدائل - الى حد ما - على حسن القيادة . ويحتاج التعلم الجمعي والمفاوضة بين الخبراء ووضع النماذج الى شخص يمتاز بأسلوب ديمقراطى فى القيادة بحيث يسهل الأمور . ويرى تاولى ( ١٩٨٠ ) أن هذا الأسلوب يتوافر فى شخص ذى ثقافة عامة لا فى شخص متخصص . وأيا كان هذا الشخص فانه يجب أن يعلم أن كل عضو آخر من أعضاء الفريق أوتى من الخبرة الخاصة ما يفوق خبرته هو . وغالبا يحدد الرئيس بناقب نظره صفة المشروع : هل هو من مشروعات البحوث العلمية ، المفردة أم المتعددة أم المشتركة ؟ على أنه ما من بديل من هذه البدائل يعترف بصعوبة التفاعلات والاتصالات الرأسية التى دعا اليها دى كاسترى ( ١٩٨١ )

وقد ذكر عدد من الرؤساء والمشاركين فى البحوث العلمية المتعددة والمشاركة عوامل أخرى تساعد على النجاح أو الفشل فى عمليات البحوث . من ذلك ضرورة الاتفاق بين العلماء والسكان المحليين على الأهداف العامة والخاصة منذ بداية البحث . ومنها وجوب توجيه المساهمات الشخصية الى متطلبات البرامج لا الى الأهداف الشخصية المتفرقة ( فاجنر ، ١٩٨٠ ) . ومع ذلك كله فان مهمة تحقيق الاتفاق الكامل بين العلماء والجمهور قد تتم ببطء ( فيلنج ، ١٩٨٠ ) .

وقد لوحظ أيضا أن شخصية المشاركين من العوامل التى تساعد على نجاح البحث أو فشله ( فيلنج ، ١٩٨٠ ؛ فاجنر ، ١٩٨٠ ) ، فالتصادم الشخصى بين المشاركين يمكن أن يدمر المساعي الهادفة الى التكامل . وقد يتعدى التصادم دائرة

المعلماء أنفسهم فيقع بينهم وبين السكان المحليين ، وبذلك تضعف الثقة في البحوث نفسها .

وكثيرا ما يشير الباحثون الى أهمية المشاركة في البحوث ( فيلنج ، ١٩٨٠ ، هالفتر ، ١٩٨١ الخ ) ، وتعنى هذه المشاركة الاسهام في كل خطوة من خطوات البحث ابتداء من تحديد المشكلات ، ومرورا بجمع المعلومات وانتهاء بوضع طريقة التنفيذ . وقد أسلفنا الإشارة الى فشل السلطات في حمل السكان المحليين على المشاركة في برامج الصيانة في كينيا ( لوسيجي ، ١٩٨١ ) . وعلى نقيض ذلك أشار هالفتر وغيره ( أنون ، ١٩٨١ ) الى ان اشراك الأهالي المحليين في البحوث المتصلة بإنشاء منطقة خاصة لصيانة المحيط الحيوى في « مايينى » بالمكسيك أسفر عن تحويل سارقي الصيد الى المحافظة عليه ، وتأييدهم التدابير المقترحة للمحافظة على حيوانات الصيد .

### الحلول وتنفيذها

تتضمن حلول مشكلات البيئة وضع سياسات وخطط جديدة وممارسات ادارية وتكنولوجيات جديدة . وقد يتطلب ذلك احداث تغيير في الاتجاهات والسلوكيات العامة قبل أن يصبح التنفيذ ممكنا .

ويهدف المخططون الى التنسيق بين الشؤون الثقافية والاقتصادية والبيئية ( فيرى ، ١٩٦٠ ، ساخس ، ١٩٨٠ ) على أساس الاحتياجات القصيرة الأمد للسكان المحليين ، وأهداف الصيانة الهامة والحيوية بالنسبة للمستقبل ( الاتحاد الدولى لصيانة الطبيعة ، ١٩٨٠ ) . بيد أن السكان المحليين قد ينظرون الى الأهداف القصيرة وحدها ، سعيا الى تحسين موقفهم الاقتصادى الراهن ، وقد يستجيب صانعو القرار العامون والخاصون لمصالح بعض الفئات الخاصة ، والأمور العاجلة ، بدلا من الاهتمام بالاحتياجات الطويلة الأمد .

واذا أريد أن يسهم البحث البيئى في حل المشكلات وجب أن يكون عمليا وإيجابيا لا سلبيا ، وأن يقدم حلولاً وبدائل واقعية ومحددة لمشكلات التنمية ( دى كاسترى ، ١٩٨١ ) ، وهذا يقتضى أن يكون البحث عاما لا خاصا ، بمعنى أنه يجب أن يشترك فيه السكان المحلية والمخططون وصانعو القرار الى جانب العلماء .

### الترافقة والتقويم

ان تنفيذ الخطط والسياسات والممارسات والتكنولوجيات الجديدة يتطلب مراقبة وتقويم جدوى هذه الاجراءات . وهذا من شأنه أن يتيح الفرصة للتغذية المرتدة ، وهى من الأمور الهامة التى تتيح للعلماء وصانعى القرار أن يجيبوا عن أسئلة هامة : هل كانت أهداف الدراسة مناسبة ؟ هل كان تصميم البحث أو اجراءه مشوبا بالخطأ ؟ هل تم اختيار البديل الصحيح ؟ هل كانت النتائج متفقة مع التوقعات ؟ ما هو البحث الجديد الذى تدعو اليه الحاجة ، وما هى التغيرات التى يمكن التفكير فيها ؟

## استعانة بالعلوم الاجتماعية في البحث البيئي

كان هدفنا الأساسي من هذا المقال هو معالجة موضوع مساهمة العلوم الاجتماعية في البحوث البيئية بصورة غير مباشرة - وكان هذا أمرا مقصورا - ولذلك انصرف ههنا الى بيان الطرق الفعالة لاجراء البحوث العلمية المشتركة الهادفة الى حل مشكلات البيئية .

وقد ذكرنا وناقشنا عددا من العوامل الهامة الهادية الى هذه الطرق ، وهي تشمل ما يلي :

أ - اتباع طريقة « التعلّم بالعمل »

ب - السعي لوضع اطار من المفاهيم وعمليات البحث المتكاملة

ج - تحديد اهداف الدراسة والبحث باتفاق كل المشتركين بحيث تصلح أساسا لتقويم نجاح المشروع .

د - اشتراك العلماء والمخططين وصانعي القرار والسكان المحليين في عملية البحث .

ويجب النظر الى تكامل العلوم الطبيعية والاجتماعية في هذا الصدد على انه تكامل متفاعل لا تكامل في اتجاه واحد . ولكي ينجح رجال العلوم الطبيعية والاجتماعية في مهمتهم يجب أن يتعرف كل طرف منهما على نظريات الطرف الآخر وطرقه . فالعالم الطبيعي لا يستطيع أن يفترض أو يتوقع جوابا بسيطا عن الظواهر الاجتماعية المعقدة في بيئة معينة ، كما أن العالم الاجتماعي لا يستطيع أن يفترض أن البيئة صحيفة بيضاء خالية من العمليات الطبيعية .

وجدير بالذكر أن اطار المفاهيم والطرق التنفيذية يتطلب القدرة على الاتصال بين أصحاب العلوم المختلفة . وقد اقترح الباحثون أن يكون علم البيئة ومفهوم النظم الطبيعية والاجتماعية هو اطار التكامل . وهذا يتطلب من وجوه كثيرة طرازا جديدا من العلماء في كل من العلوم الطبيعية والاجتماعية ، اذ يجب أن يلم كل من العالم الطبيعي والعالم الاجتماعي كل الايام بالمجال العلمي الذي يعمل فيه زميله ، اذا أريد تحقيق التفاهم والاتصال المفيد بينهما

# مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية  
رسالة في آراء القراء العرب

- ⑤ مجلة رسالة اليونسكو
- ⑤ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
- ⑤ مجلة مستقبل التربية
- ⑤ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف
- ⑤ مجلة (ديوجين)
- ⑤ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية  
تصدر طباعتنا العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة نخبة من الأمانة العربية.

---

تصدر الطبعة العربية بالإيعاز من اللجنة القومية لليونسكو وبمعاونة  
اللجنة القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية.

# البحث عن الحكمة

العلوم الاجتماعية  
خلال العقد التاسع

من البيان إلى الواقع

## مقدمة

خلال العقود الثلاثة الماضية كان الاهتمام بالعلوم الاجتماعية على المستوى العالمى كافة يمر بالعديد من المتغيرات ، ففي أعقاب حركة التعمير التى تلت الحرب مباشرة بدت العلوم الاجتماعية خلال العقد السادس وبواكير العقد السابع على أيدى أربابها وكأنها قوة عارمة كما لم يكن من قبل . وحملت حينذاك أنقلا من البحوث والموضوعات اتسمت بالقدرة والموضوعية ، وبدت التقديرات الاجتماعية والاقتصاد المتسحق والتكنولوجيا المحددة والتنمية المخططة والصراعات التى انتهت الى توخى المنفعة العامة وتوافق انتفاض جميعا قادرة على حل المشكلات ، وبالأجمال بدأ العالم يستنير بما تقدمه العلوم الاجتماعية ويستهديها سياسته القائمة .

وفى أواسط العقد السابع بدأ الغموض يحيط بتلك الآراء ، وما وافى العقد على نهايته حتى أخذ اكثرون يبنونها وينادون برفضها ، فالعلوم الاجتماعية ، كما كان ينسب اليها غالبا ، هى علوم خاصة بالسلالات تفوص فيها هو ثابت وفيما هو معروف من الايديولوجيات ، تنقصها الدقة والى جانب أنها ، تافهة مضللة ، تشوبها الغربة ،

## الكاتب: س. سب. ديوب

استاذ علم السلالات ( انثروبولوجي ) ، ومدير المعهد القومي  
لتنمية المجتمع في الهند ، ومدير معهد الدراسات العليا بالهند  
ونائب رئيس جامعة جامو ، وعضو مجلس أبحاث العلوم  
الاجتماعية ؛ ومستشار الامم المتحدة بمركز تنمية الباسفيك  
وآسيا .

## المترجم: عطيات محمود جاد

مدير عام ومستشار بالتعليم التجارى سابقا

---

خالية من القدرة ، وما الى ذلك . واتهمت بأنها بعيدة عن السداد ، لا تخوض الا في  
العارض من الامور ، وليس لها القدرة الكافية على التكهن ، فاذا كان ثمة ما يثير الاسى  
من هذا الواقع المرير فانها ليست غير مرشد تافه للمعضلات الحقيقية على الاكثر ، وفي  
بعض الجامعات كان الطلاب يوجهون اساتذتهم ، وفي بعضها الآخر كان المدرسون  
يأنفون من تعليم الناقمين . واكتشف الحريجون أن ما تلقوه من علوم كان قليل  
الجدوى من الناحية العملية ، ووافق الكثير منهم على العمل في مجالات لم يكن  
لديهم أى خبرات فيها ، وفي بعض البلاد كانت العلوم الاجتماعية مكبلة بالقيود ،  
وكانت تعتبر مصدرا للمتعاب أو مثيرا للتمرد ، وكانوا يواجهون مواقف صعبة  
في مجال المساعدات المادية والأدبية في كل مكان تقريبا . ومنذ العقد الثامن بدأت  
الصورة كئيبة ، فالأزمات تتوالى وتتفاقم وتبدو عسيرة على الحل . وتحمل العلوم  
الاجتماعية وزر ذلك لا لأنها قصرت في الحلول ولكن لتعثر الحلول التي قدمتها . وفي  
هذا الخضم لاعادة التقويم بقضى الحكمة معرفة ما يجب عمله لتحقيق عائد متميز أكثر  
من المساهمة التقليدية أو التحديات للمدخل الرئيسى التقليدى للعلوم الاجتماعية .

ولهذا بادرت اليونسكو بتنظيم حلقتين دراسيتين دوليتين ، الأولى بالاشتراك مع مركز الدراسات الاجتماعية والاقتصادية في المكسيك في سبتمبر ١٩٨١ Centre de Estudios Economicos y Sociales del Tercer mundo (CEESTEM) والثانية في ديسمبر ١٩٨١ بالاشتراك مع مجلس قيادة المنظمات في باريس Orgoniyahons Head quarters in Paris تحت شعار « الواجبات والتحديات للعلوم الاجتماعية في العقد التاسع » .

ونجم عن هذه المبادرة عدة اجتماعات اقليمية ودولية في هذا الميدان عقدت عام ١٩٨١ وعام ١٩٨٢ بواسطة الاتحاد الدولي لمنظمات العلوم الاجتماعية IFSSO .

ومركز البحوث والوثائق الأوروبي للعلوم الاجتماعية ( بالنمسا ) والجمعية الدولية للعلوم الاجتماعية الفرنسية

وتتبع ذلك أن قام عالمان بارزان بنشر مقالين على درجة كبيرة من الأهمية يعكسان صورة مكتملة للاتجاهات التي يمكن أن تحتذى وتعتبران بادرتين للاتصالات المأمولة في هذا العدد لأهميتهما لكل من يعنيه أمر العلوم الاجتماعية

وهناك اتجاه عالمي جديد للافادة من تلك الظاهرة الفاضلة التي تسفر عنها بداية كل قرن . وما من حقبة من حقب القرن الا وتبدو كأنها حدث طاريء في تاريخ هذا القرن وتطور القرن في حد ذاته ينظر اليه كحدث يحوطه الغموض ويحمل في طياته قيما رمزية . ويبشر فجر هذا القرن بمزيج من الرهبة والامل والحفاظ التي لا تعتبر مثيرة ، اذ أن كل عقد أو قرن يجب أن يتحمل جزءا من أقال المقود أو القرون التي سبقتة ، فالعقد التاسع سوف يمضي في ممارسة سلطة القرارات التي صدرت وسادت في العقدين السابع والثامن . والفترة السابقة على بداية القرن الحادي والعشرين لابد أن تواجه الكثير من المواقف المورطة والمشكلات المعقدة التي خلفتها القيود غير الملائمة للأعمال الانسانية في القرن السابق . فلا يعتبر عقد جديد أو قرن جديد تغيرا مفاجئا من الماضي ، فالاستمرارية والمواصلة التي تتخللها لها أهمية كبيرة ، فهي توافق وتعاطف نفسى يهيئ للتفكير السليم لبداية جديدة غير مثقلة بأعباء الماضي ، فالماضي لا يمكن تجاهله رغم عدم الارتباط به له بعض المزايا . ويحقق قدوم العقد التاسع وقفة ملائمة للاستمرار . ويستطيع الانسان أن يرجع الى الماضي ويقوم به ويتطلع الى تغيرات للمستقبل المنشود ، ولهذا الإدراك يمكننا أن نتبين التحديات والفرص المتاحة للعلوم الاجتماعية في العقد التاسع .

وليس من الضروري استبعاد التقاليد الخاصة بالعلوم الاجتماعية اذ أن بعض دوافع التغير التي ظهرت في العقود السابقة والأصوات الحاققة المعارضه التي كانت تلقى الاستهجان والازدراء وتظهر كفكر يسود اليوم أو غدا . وقد نستبعد بعض المقاييس التي شغلت الجهات العليا في العقود السابقة . فتغير المقاييس قد يكون مدخلا جديدا لرؤى متماسكة مقننة ، وانها أيضا لمناسبة تقتجم فيها الوعي الذاتي مدارج العلوم الاجتماعية في بنائها النامي حين نضفي عليها نوعا من التوجيه الهادف بنمط جديد من الطرق المنهجية والمتغيرات الموضوعية تتكاتف معا بصسورة أخرى على ابراز الواقع الاجتماعى ، ولقد حان الوقت للبحث التابع من القلب والتخطيط المبكر المؤثر



## لا وهم ولا اوتياح

تعرضت مؤسسات العلوم الاجتماعية في الغرب للهجوم خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة ، وتزداد حدة الهجوم بمرور السنين ، ويقال انه في النصف الثاني من العقد السابع وفي العقد الثامن بدأت الانتقادات والشكوك تظهر بصورة عنيفة وتضاعفت الضغوط بدون هوادة ، وقد اظهر عدم الارتياح في ميدان العلوم الاجتماعية في الغرب قصورها وخداعها ، فقد اتجه معظم هذه المؤسسات الى التستر ، وكانت تنقصه الدوافع الانسانية العميقة ، وكانت جهودها تنحصر في استمرار الحالة الراهنة : اليأس والمماناة والمستوى الهابط والحرمان لقطاعات عظيمه من الجنس البشري ظلت تحت وطأة هذه الظروف القاسية ، في حين كانت تمتدح اعمالها وأنظمتها وتخطبت في ادراكها وتفسيرها لظاهر التغير ، وأقصى ما كانت تقوم به هو التركيز على استمرارية التقدم ونسبت إليها تهمه التقيير في استمرارية التطور ، كما كان يعوزها بعد النظر في تناولها المشكلات الرئيسية للسياسات العامة وخاصة بالنسبة للقرارات التي تمس العالم الفقير ، وكان الموقف سيئا لا يرضى أحدا ، وتخلص الجيل الأصغر من المتخصصين في ميدان العلوم الاجتماعية من الصور المضللة واتجهوا في حاساة الى البدائل . وفي هذه المرحلة عادت الماركسية الى الظهور كموضوع لمحاولة علمية وتسلمت الى مؤسسات العلوم الاجتماعية ، واستمرار المدخل الماركسي يشير الى مؤسسات العلوم الاجتماعية في أوروبا الغربية على الرغم من أنها في وقت ما حققت صورة متواضعة ، وقد بدأت الآن تثير الانتباه لزيادة الاهتمام العلمي ، واستطاعت أن تقوى ونال التقدير حتى في أمريكا الشمالية ، وذلك بعد تدهور المكارثية والاتجاه الماركسي الارثوذكسي على الرغم من أنه يدعي أن قوانينه عالمية وشاملة ، فقد كانت سائدة في وسط أوروبا من حيث التطور والتركيز على الأفكار والآراء والمعلومات في مجال التنمية . وحينما ظهر الماركسيون العلميون وبرزت الحقائق الخاصة بالعالم الثالث وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية عدل هذا الاتجاه بشكل واضح . وعلينا أن نتذكر أن المضمون الاجتماعي قبل ظهور الماركسية يختلف تماما عن المضمون الذي ظهر والمقترح الآن تطبيقه على هذه الرؤى ، وكان رد الفعل في ظهور جماعة من الماركسية العلميين يعرفون بالماركسيين الجدد كانت افكارهم متجاوبة مع العالم الثالث اذ أنها كانت تركز على سوء التنمية وتحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية وتختلف ثلثي القوة البشرية في العالم ، وقد أدت صحوة الماركسية الى تحد وتهديد للعلوم الاجتماعية التقليدية في الغرب .

وكانت متغيرات العلوم الاجتماعية في العالم الثالث تضي هي الأخرى سريعا ، فقد أخذ التغير دوره المبكر منذ كان الغرب يحمل على عاتقه مسئولية البحث ودراسة المجتمعات التقليدية والثقافات الطارئة على مستعمراتهم وتوابعهم وملحقاتهم القديمة ، وكان هذا القوام الضئيل للمواطنين من رجال العلوم الاجتماعية ممن تلقوا تعليمهم في عاصمة الاستعمار متباهين بما يقدمونه من أبحاث فقد أخذ هو الآخر يستمد القوة من هذا النشر الجديد من الحرفيين ممن كانت صلاتهم بالعواصم الفكرية هينة وكانوا من القدرة بحيث يتحدون تلك الأقاليم القديمة للجيل الماضي دون لوم أو تأنيب ، فهذا الجيل الذي حطم أوثانه لا يخشى رهبة ولا يرجو توقيرا من شياطين الامس ولا يخاف جبابرة اليوم قادر على أن يتصدى لكل ادعائهم الثابتة ولكل تعاونهم الظاهرة ويدعو الى الخروج عليها .

وعلينا أن نتذكر أن أبحاث العلوم الاجتماعية انتقلت الى مرحلة التطبيق لتحقيق

البرامج ذات الطموح للتنمية التي قام بوضعها وتنفيذها بلدان العالم الثالث بالاستعانة بخبرات الغرب والعلاقة في هذا المشروع كانت غالبا علاقة السيادة والمساندة بين الغرب والمتخصصين في العلوم الاجتماعية في هذه الشعوب في صورة المساعدة الفنية وتبادل التعاون والعلوم الاجتماعية للتنمية المتطورة في الغرب . وهذا الاتجاه كان معطلا لأسلوب البحث العلمي الاجتماعي في العالم الثالث .

وثبت عند التطبيق بطلان الكثير مما أشتيع عن العلوم الاجتماعية في الغرب في هذا الشأن ، وبات واضحا أن تطبيق الرؤى للعلوم الاجتماعية في الغرب في كثير من الظروف أدى الى تضليل للجهود التي تبذل في مجال التنمية .

وقد نجم عن أكثر هذه البحوث المتبناة نوع من التطور فيما يتعلق بكبريات الأمور الى جانب التركيز الخالي من الاتساق على التوافق .

ومن خلال مناقشة مدعمة بالوثائق عرض الاتجاه الحقيقي لجانب من جوانب أبحاث العلوم الاجتماعية في الغرب تبين أن التستر والتمويه على الرغم من البحوث والدراسات في مناطق حساسة في عدة بلاد متفرقة من العالم كانت مدفوعة الى تأييد الاستعمار الجديد مما أدى الى تدمير الروح التي تقاوم السيادة الظاهرة والمستترة المؤسسة ، وقد وضع ذلك عند تطبيق مشروع أجيل في تايلاند ( برايسترويد ١٩٦٧ ) ومشروع كاميلوت في أمريكا اللاتينية ( هورويتز ١٩٦٥ ، لوى ١٩٦٦ ) التي فتحت عيون وأذان العالم الثالث ، وكانت قائمة الشكوك والمخاوف طويلة ، كما أوضحت اتصالات البنتاجون ( و . سى . ي . أ ) بالعديد من علماء العلوم الاجتماعية المعروف عن الكثيرين منهم أنهم يعملون كملاء ، ومن الطبيعي أن يكون ذلك دليلا قاطعا على فقدان الثقة في العلوم الاجتماعية الواردة من الغرب

وكان هناك ادراك أليم وإن كان حادا للاستعمار الثقافي بدت معالمه في هذا التعبير المبكر الذي ساقه س . هـ . ألتاس ( عام ١٩٧٩ ) أحمد رجال العلوم الاجتماعية الأسويين وهو « العقل الأسير » ولم يتسن لرجال العلوم الاجتماعية من ذوى العقل الأسير أن يقدموا بحثا متحررا بصورة بارزة ، وكانت تلك الأصوات التي ارتفعت في افريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية ضد هذه التبعية الثقافية .

وقد اتهم علم الأنثروبولوجيا في افريقية بأنه متواطئ مع الاستعمار وأن الكثير من أبحاث العلوم الاجتماعية في افريقية واجهت معوقات لنفس الأسباب ، وهناك دليل قاطع على التوتر بين العلوم الاجتماعية في افريقية ، بمعنى أن دراسة المواقف والمشكلات الافريقية التي يقوم لها الافريقيون وأبحاث العلوم الاجتماعية في افريقية والدراسات عن المجتمعات الافريقية التي يجريها غيرهم تكون غالبا من أعمال علماء أوروبيين ومن أمريكا الشمالية . كما عرضها بكفاءة وينفريد فيت ١٩٨٠

فقال : « كثير من علماء العلوم الاجتماعيين الافريقيين يميلون نحو ابعاد علماء العلوم الاجتماعية غير الافريقيين عن تناول المشكلات الافريقية » . وفي هذا المضمار يشار الجدل بأن المثقفين متأثرون بالمخلفات الثقافية الأوروبية والأمريكية ، وتعتز طرق البحث بعض المخاطر نتيجة علم الوعي الافريقي .

ويبدو أن هذا الادعاء وهو الحكم ضد التجربة الآسيوية غير منيع ، ولكن ما يجدر ملاحظته في المضمون الحالي هو أن قطاعا هاما من علماء العلوم الاجتماعية في افريقية يرفضون طرق استيعاب الفكر ووسائل البحث الغربية ، ويؤيد بعض علماء العلوم الاجتماعية في افريقية تهيئة فترة للإبداع والخلق ويعتبرونها مرحلة أساسية لإنتاج معرفة جديدة وأفكار تحررية لمقاومة الأضرار التي تنجم عن نقل مداخل وأفكار غير ملائمة ( الاجتماع الاقليمي المشترك لبحوث التنمية والاتصالات والتعليم ١٩٧٦ ) ، والنهوض من هذا السكون الذاتي سيحقق للعلوم الاجتماعية في افريقية أن تنتج علوما اجتماعية ملائمة ومتميزة . أما الإطار النظري المعروف الذي يدور حوله رجال العلوم الاجتماعية في أمريكا اللاتينية فهو المدرسة التابعة *de dependencia school* ، فالنُدوات التي عقدت في أوائل العقد الثامن عن التنمية امتدت كذلك الى ساحة أفكار وطرق العلوم الاجتماعية ، ويؤدي الاعتماد على هذه الأفكار التابعة الى تماسك البناء الداخلي للاعتماد على الغير . وأساتذة العلوم الاجتماعية في افريقية لم يكرسوا أنفسهم لتوضيح مبررات ضالة عائد انتاجهم ، ويقال أن تميزهم المادي والاجتماعي سيبعدهم عن الجماهير ومشكلاتهم وأكثرهم ( علماء الاجتماع ) ليس لديهم معلومات أو تصور عن حياة الريف أو الأحياء الفقيرة في المدن الافريقية . فعلى الرغم من مناصبهم العلمية الرسمية فهم ليسوا في الموقع الذي يمكنهم من إيجاد الحلول للمشكلات العاجلة والملحة لشعوبهم ، وهم غير قادرين على التعرف على هذه المشكلات وتوضيح آثارها ( فيات ١٩٨٠ ) وقد اختتمها ماجنو ١٩٧٥ بقوله : « نحن في الواقع من أعظم الطفيليات الاجتماعية » . وقد أعلن رجال العلوم الاجتماعية الآسيويون قلقهم وعدم ارتياحهم . وجاهدوا بأنهم جميعا في مازق لقصور القدرة المبدعة للواقع الاجتماعي من خلال رجال العلوم الاجتماعية أنفسهم ، وقد أوضح هذه الملاحظات ثلاثة من الأساتذة الباحثين : من الهند كوريان ١٩٦٨ *Kurien* ، ومن الفلبين اسبيريتو ١٩٦٨ *Espirita* ، ومن اليابان ياما أوكا ١٩٦٨ .

وفي عام ١٩٦٨ عقدت حلقتان دراسيتان عن توافق العلوم الاجتماعية في آسيا المعاصرة كانت صدى للمشاعر النامية للعديد الأكبر والمتزايد من الزملاء .

فنحن جميعا متسولون ، كلنا نتسلل الى الكثير من الموائد الثقافية لنجمع الفتات من تحتها ثم نجتمع بينها لنصنع منها خلطة ندعى أن لها مذاقا وان كنا لا نستطيع أن نهضمها أو نتمثلها ، وما استطعنا أن نقدم ما يشتهي على مائدة ثقافية ، وثبت في أذهاننا أنه من العسير أن نقدم لأنفسنا طبقا من صنعنا بالطريقة التي نعرفها والمواد التي نملكها .

ومن الأولويات الكبرى أن يتحرر المعلمون والمشتغلون بالعلوم الاجتماعية في آسيا من تلك القيم الغالبة على المفاهيم الغربية بكل مسلماتها العقلية ، وعلى رجال العلوم الاجتماعية في آسيا أن يفحصوا صادقين في أعماق ثقافتهم ومجتمعاتهم يستوحونها العمل لوضع إطار للمستويات السديدة لتجارب وتطلعات شعوبهم .

ولم تقدم نحن رجال الفكر الآسيويين غير القليل قياسا الى ما نستورده من الغرب من هذه العلوم الاجتماعية العديدة لتكون مدادا لمحاضراتنا ، وقد فشلنا في أن نبدع نظريات خلاقة تتفق مع واقعنا الآسيوي وتنبثق منه .

### التحديات والاستجابة

ويأسف رجال العلوم الاجتماعية في العالم الثالث لتورطهم ، ولكن كيف يتسنى لهم أن يخرجوا من هذا المستنقع ؟ وقد اقترحت أربعة مقترحات ليست قاطعة من حيث الإجماع . الاقتراح الأول هو التكيف الحذر مع نظريات العلوم الاجتماعية في الغرب التي تلائم ظروف العالم الثالث ، وهذا لا يتضمن رفضا للعلوم الاجتماعية في الغرب ككل ، ولكنه تقويم لنوعيات الثقافة والنماذج التي تطبق عند الضرورة . والمدخل الثاني وهو الأساس يوصى بتحرر العلوم الاجتماعية ويتطلب بحثا في خفايا القلب فضلا عن تحليل دقيق لظواهر الخصائص الكامنة للاستعمار والاستعمار الجديد في العلوم الاجتماعية في الغرب ، والأخيرة يجب أن تقتلع من جذورها ، وهذا يقودنا الى المدخل الثالث الذي ينادى علانية بضرورة تحرير العلوم الاجتماعية ، فالتحرر في حد ذاته يجب أن ينظر اليه كخطوة تجاه الاعتماد على النفس في مجال العلوم الاجتماعية وكذلك تجاه الاعتماد على النفس الجماعي للدول التي وجدت نفسها نتيجة للاستعمار تواجه نفس المواقف الاقتصادية والاجتماعية ومعوقات للتنمية ومستويات رهيبة للفقر .

### التكيف :

لقد ثبت عدم جدوى استيراد رؤى العلوم الاجتماعية وسوء استخدامها في العالم الثالث . ولم يكن من المتوقع أن الأبحاث التجريبية التي قامت على أساسها تركز على المشاكل البالغة الأهمية في الوقت الحاضر أو تنتج رؤى واضحة لافراز سياسة عملية تحقق حلولاً لها . وحتى العمالة من الرواد الأوائل مثل وبر وماركس لم يدركا بعمق أبعاد مشكلات العالم الثالث في أعمالهم وأبحاثهم ، وعلى أية حال فالصورة الاجتماعية المعاصرة بما فيها العالم الثالث ليست هي التي كانت في عهدهم ، ومن العبث أن نتطلع الى حلول شاملة لها جميعا أو حتى للمشكلات الحالية في أعمالهم . ومهما يكن من أمر فإن هذا لا يعني أننا نرفض المحاولات القديمة ونحاول تجربة جديدة من جانبنا . فبى اقتراح كهذا يعتبر غير صائب ويثبت فشله في الأمد الطويل ، وبعبارة أخرى سوف يتصاعد لتكريس الجهل وقد يشكل نوعا من أسوأ أنواع الطغيان الفكرى ، وقد لا توضح أفكار وبر Weber الصلة بين الدين والتنمية الاقتصادية وإن كان التعرف عليهما ضروريا للقيام ببحث جديد خلاف ذلك. ولم توضح الماركسية القديمة ما يسود العالم الثالث في ثلوقت الحاضر ، إلا أن التحول من التنمية الى عجز التنمية في الماركسية الجديدة كان أمرا إيجابيا ساعد في إدراك وتفسير الكثير من التناقضات والأزمات الخاصة بالعالم الثالث . وينطبق ذلك

على كثير من النظريين الكلاسيكيين في المضمار الداخلي للعلوم الاجتماعية حيث يتيسر التكيف الخلاق ، وهو ما يحتاج الى الكشف عنه وان وقف دونه انتقليد الاعمي عاتقا يحميه ويصونه .

## التحرر من الاستعمار

كان موضوع التحرر من الاستعمار مثار جدل وحوار ، ويبدو أن أكثر أبحاث العلوم الاجتماعية في العالم الثالث تدور في فراغ ، وقد ظهر ذلك في الكثير من المعلومات الخاصة بالمجتمع وحتى في التحاليل المتميزة . اذ أن الكثير من هذه الأعمال الضخمة لم يستخدم الاستخدام الأمثل ، فمجموعات المعلومات والتحليل والمذكرات التفسيرية المرتبطة بها لا تركز على الموضوعات الرئيسية للسياسة العامة ، مما يؤدي الى الاتجاهات العلمية الخاطئة كما يؤدي الى ضلال السياسة وغيوبتها ، ومن اليسير أن يشارك رجال العلوم الاجتماعية في العالم الثالث في هذه المغامرة ، وهم بذلك يساعدون دون اهتمامات القوى الكبرى للاضرار بمصالح شعوبهم .

ومن قبل كان هناك ما يشار عن فكرة « العقل الاسير » أبرزها س.ه. الاتاس ١٩٧٤ S.H. Alatas وخلاصة ما أثاره هو أن العقل الاسير مرده الى تنشئة ثقافية وتعليمية تقبل ايدولوجيات ورؤى الغرب وغير قادرة على وضع أنماط للمشكلات وإيجاد الحلول لها بأسلوب ابداعي أصيل . وهذا النوع من رجال العلوم الاجتماعية يعبر عن الأفكار والتيارات التقليدية لمجتمعهم وغير قادر على رؤية الموانع دون الاستعانة بالرؤى والأساليب التحليلية السائدة في الغرب ، فهم يقدمون شيئا متناقضا : يرفضون السيادة السياسية للغرب كمواطنين متحمسين غيورين ولا يتورعون كمفكرين عن أن يندمجوا في عالم الفكر ، ولا يمكن انكار هذه الحقيقة ، والدليل القاطع على ذلك واضح في معظم مناهج العلوم الاجتماعية ، مما يؤكد التأييد المضلل للأفكار الفتنة والتافهة من بقايا الرؤى والأساليب المتبعة في الغرب ، ويواجه تنفيذ برنامج ثقافي للتحرر من الاستعمار صعوبات كثيرة ، فقيادات العلوم الاجتماعية في العالم الثالث سيجدون صعوبة في إبراز الحدود الثقافية التي تتفاعل عقولهم وأفكارهم في إطارها مع علاقاتهم بمراكز العواصم الغربية التي تتيح لهم المعرفة التي يتباهون بها وهم يتمتعون بمواقع متميزة في مجتمعاتهم ولا يستطيع معظمهم إقامة صلات مباشرة مع الجماهير ومشكلاتهم . وهناك اتجاه مؤسف هو أنهم يستبعدون الانسان العادي من أفكارهم . وكثيرون منهم لا يدركون بمشاعرهم هذه المشاكل ، وحينما يتطلب الأمر إيجاد الحلول فهم لا يضعون رؤى واضحة ، وحتى المواقف الثقافية بينهم لا تبرز صورة صادقة ، فمعظمهم يتخذ من الراديكالية شعارا يرتديه ، ووقر في أذهانهم أن الحل الأخير ما زال بعيدا ، وليس هناك خطر يهدد تلك الأساليب التي تبدو متباعدة أشد التباعد عن الأساليب التي تحدثها المجتمعات التي يدعون المعرفة بها ، والجيل الأصغر يصيح معلنا احتجاجه وانتقاداته ، ولكنه على وجه العموم بقي راضيا قانعا بالشعارات والتصريحات غير العملية دون اثبات القدرة على تنمية مداخل بديلة في مجال أنماط المشكلات والتحليل . وهكذا وجد العالم الثالث

نفسه في موقف عصيب وغير واضح ، وقد فطن الى خطورة استيراد العلوم الاجتماعية وسيادة الغرب في مجال الفكر ، وليس في الاستطاعة اتخاذ اجراء معين في هذا المجال ، فالاجابة ليست في حرق الكتب ورفع الستائر الحديدية والحيزرانية ، وسيكون من المحزن تحريم الكتب الأجنبية أو وضع الحواجز التي تحول بين الطلبة وبين قراءتها ، فلكي نرفض شيئا يجب أن نعرف ما هو الشيء الذي نرفضه ، وأفضل بديل هو اجراء تفسير شامل لموقفنا تجاه نوعية العلوم الاجتماعية المقتنة والمعمول بها في مؤسسات الغرب .

فافتراضاتها القائمة تتطلب تقويما واعيا وإبراز نتائجها في صورة واضحة ، كما يمكن اعادة تحليل المعلومات التي توصل اليها أساتذة العلوم الاجتماعية في الغرب من خلال تطلعات العالم الثالث ، فاحيانا تتسم تحليلاتهم ببعد النظر وبالمنافذ المثمرة ، وعلينا أن نتذكر أن ليس كل اساتذة العلوم الاجتماعية في الغرب هم خصوم لتطلعات العالم الثالث . ولكنهم مثل جميع الأساتذة يجب ان تقوم أعمالهم بأسلوب موضوعي دقيق ، وينطبق ذلك على طرق البحث وتقنياتها . فالقدرة على ادراكها شيء والتطبيق الأعمى شيء آخر ، فاذا كان ثمة تأييد لهنم القدرة فان الأخذ بالرد والحوار يجب أن يتحرى المعرفة الدقيقة وما يمكن أن ينجم عنها من جزاء ، وعلينا أن نتجمل بالقدرة على اختيار الأولويات بصورة حاسمة . ويجب أن نكون قادرين على اتخاذ القرار في أولوياتنا وأن نقن مشكلاتنا وأن نبترك الأنماط الملائمة للبحث وأن لا نضع التقاليد الوطنية ومستويات الفكر في المرتبة الثانية من حيث الأهمية ، وفي الوقت نفسه لا بد من الاهتمام للتأكد من أن الأصوات الوطنية الأصلية والتعصب القومي لا تطفئ على قدراتنا لتقويم الحقائق الاجتماعية السائدة في الوقت الحاضر تقبويما موضوعيا ، ويقوم نظامنا التعليمي على الحفظ والتلقين وتحصيل المعلومات فهو لا يسهم بالقدر الكافي في تنمية العقول المبدعة . ويبقى تحررنا من الاستعمار الثقافي حليما ما لم نؤكد قدرتنا على النقد والتحليل .

## التأقلم

أما الدعوة الى التأقلم ، وكانت ميدانا للمناقضة والحوار في كثير من الندوات والحلقات القومية واليولية ، فقد بقيت في حاجة الى التحديد والاجماع ، تجتاز مرحلة التفاعل وهي تخوض معاركها على كل الجبهات ، فقد ظل يشوبها الغموض والأبهام في التعبير عن مراميها ، وبقي محتواها الفكري عن البدائل والتغيرات التي تسعى اليها غامضا يعوزه النهج الواضح حين خلطت بين التكيف ومقاومة الاستعمار وإن

تجاوزتهما في مداما البعيد فقد بقيت في هذا عاجزة عن الإفصاح عن الأفكار التي تلوذ بها وتفرضها بعيدة عن الاختبار والممارسة الفعالة .

فالتأقلم يتطلب أولا وقبل كل شيء نبذ كل ادراك دخيل بديلا لها ، ويمكن تحقيق ذلك برفض الفكرة الزائفة التي تنادى بتعميم العلوم الاجتماعية المستعارة من الغرب والإفادة من مواد التاريخ والثقافة بطريقة موضوعية في دراسة العلوم الاجتماعية وطرق البحث ، والأهداف الرئيسية للتأقلم يجب أن تلقى الضوء على الجهود الهادفة لتطوير الصور الحية للمسائل القومية الهامة ، وهذا يحقق التوصل الى الصور الداخلية للمجتمع ومشكلاته ، وتعكس هذه الصورة مستويات الفكر القومي ، وبهذا يستطيع المصلحون أن يتبينوا التشويه الذي ينتج عن الأفكار والأساليب المستعارة

أن العلوم الاجتماعية النافعة والملائمة اجتماعيا التي تحقق نتيجة هذه الجهود والمحاولات هي العلوم الاجتماعية التي ترفع مستوى الادراك الذاتي وتثير الطريق للعمل البناء ( آتال ١٩٨٠ ، ديوب ١٩٨٠ Dube )

وقد واجه انجاز الواجبات العديدة من العراقيل ، فنظام التعليم في العالم الثالث في شتى صوره ليس الا بقايا الاستعمار ، ولا يرجى منه نفع الا اذا اصلح اصلاحا شاملا من حيث الأهداف والأساليب ، فهذه القيود الناجمة عن الأنماط الغربية يتعين التخلص منها بصورة نهائية ، وأن توضع البحوث والدراسات البديلة موضع التجريب . ومن الضروري في الوقت نفسه تطوير نظام جديد للمعرفة ، نظام ذي شعب ، نظام دولي ومقبول

وعلى الأمم المتحدة ووكالات العالم الثالث أن تدبر الاعتمادات المالية لانجاح هذا المسعى وحماية البلاد النامية من التنافس المجحف مع الغرب الثرى ، وفي ختام هذا التحليل يتوقف نجاح برامج التأقلم على الطاقات الروحية والارادة لبلاد العالم الثالث .

### الاعتماد على النفس

عقدت اليونسكو عام ١٩٧٦ اجتماعا للتعاون الاقليمي في العلوم الاجتماعية انتهى الى الاحباط ، فبالرغم من الاستقلال القومي فالقرار الذاتي في مجال العلوم الاجتماعية لم يتحقق بعد في بلاد العالم الثالث ( اليونسكو عام ١٩٧٧ ) . ونظرا لعدم تكافؤ الموارد المالية فتقدير الموقف يكون دائما في صالح الدول الصناعية الفنية ، فهي التي تنظم ٩٥٪ من الاعتمادات المالية المخصصة للبحث وتضع ٧٥٪ من منظمات البحث ويقيم فيها ٩٠٪ من زجال العلوم الاجتماعية في العالم . ويشكو رجال العلوم

الاجتماعية في العالم الثالث من ندرة الاعتمادات المالية وهم يعملون غالبا في بيئات غير متجانسة تحت ظروف قاسية ، ومن الواضح أن الكثيرين منهم لا ينالون غير الفتات التي تمنح لهم من الدول الغنية ، وتؤدي التبعية المالية الى التبعية الأكاديمية .

وفي العقدين الأخيرين قامت اليونسكو وغيرها من وكالات الأمم المتحدة باعداد خطط سياسية أمكن لرجال العلوم الاجتماعية في العالم الثالث استخدامها واجراء الحوار في اطارها ، ومرحبا بهذه المبادرة رغم ما بها من قصور بصورة مؤسسية ، اذ أنها لا تحقق الاعتماد على النفس الجماعي والقومي في العالم الثالث ، ويجب زيادة الموارد المالية ، وأن توجه الجهود لتنمية القوى البشرية ، أما هذه الساحة التي ندعوها العالم الثالث وقد امتدت أخيرا ، فقد وجدت ، وعليها أن تقنن الحوار وأن تسلك طريق التعاون الاقليمي فيما بينها بعالم نام ، فان الاعتماد على النفس من اليسير لأسباب عدة أن يتحقق مكتملا وواعيا في اطار من التعاون المشترك بين دول العالم الثالث فحسب .

### الواجبات العاجلة

من العسير أن نضع قواعد دقيقة ومحددة لجدول أعمال العقد التاسع ، فاتجاهات التنمية الأكاديمية لا يمكن أن تتحدد بواسطة التشريعات ، ولا يمكن استخدام الضغوط لتحول دون حرية الاختيار ، وفي الامكان تحقيق الكثير بتهيئة المجتمع نفسيا للابداع العلمي الدقيق

ومن الواضح أن الخطوة الأولى هي تجديد البنية الأساسية لمناهج العلوم الاجتماعية ، اذ يجب أن ترتبط مباشرة بالمشكلات القومية ومشكلات العالم الثالث ، وأن تهدف الى صقل القدرة على عرض الأفكار والآراء الدقيقة . ويل ذلك الخطوة المنطقية وهي تقويم الأنماط السائدة . ويحضرنى الآن بعض الأعمال التي يمكن مقارنتها بما كتبه محبوب الحق **Mahbub ul Haq** عام ١٩٧٦ « ستار الفقر **The Poverty Curtain** الذي هاجم فيه الكثير من أنماط التنمية المتميزة في الغرب واقترح بدائل جديدة بالاهتمام ، أو ما كتبه ديا كريشنا **Daya Krishna** عام ١٩٨٠ في نقد التنمية السياسية الذي أذبت فيه عدم كفاءة هذه الأنماط الواسعة الانتشار . والخطوة الثالثة هي تنمية مؤسسات علمية على درجة عالية من الكفاءة للتركيز على البحث الجاد والرؤى والموضوعات الرئيسية التي تمس السياسة العامة من خلال أطر فكرية عميقة تتلام وتفاعل مع المجتمع . وليس من الضروري أن تتبع هذه الخطوات بعضها وراء البعض . ويمكن أن تستخدم في وقت واحد مادام التخطيط متسعا .



والهدف الاساسى لهذا الموضوع فى الوقت الحاضر هو التحول من البيان الى الواقع ، وسوف تستمر المناقشات والمعلومات التى ذكرناها آنفا ، ويجب الا ينتظر اليها كبدائل للعمل . لقد اثارت هذه القضايا وهذا الجدل فى الماضى المناقشات الساخنة أكثر من لقاء الضوء ، والآن حان وقت العمل .

ويحتم علينا قصور الموارد المالية أن نحدد الاولويات متوخين الدقة والحرص ، فالاعتمادات المالية المخصصة للاتفاق على البحوث التى يقدمها للقلة من المنقذين غير متوفرة لدينا . فالعلوم الاجتماعية لا تحل المشكلات ولكنها توضح أبعادها وتشعبها ويمكن تأثيرها فى قدرتها على توضيح الرؤى وقيمتها الانسانية .

وعلى هذا فيجب أن نكون حذرين عند اختيار موضوعات البحث . وفى ثلثى بدت العلوم الاجتماعية فى صورة من التناقض الغريب فى بحوثها العلمية المشتركة . فالحاجة اليها وان كانت ماسة أمر مقبول وان لم يتجاوز ما حدث هذا الاطار كثيرا . فقد فشلت العلوم الاجتماعية فى أن تحقق هذه الدفعة القوية ، وذلك لقصور المنهج العلمية . فاذا كنا ننشد المشهود الكبرى من الناس فان علينا أن نختار أسلوبا ومصطلحات شعبية ، ونتجه نحو التعبير بلفظتنا .

ولكى نعمل كناقدين اجتماعيين يجب أن نبرز تكاملا صادقا ونطلب الى أنفسنا كشف علل وأمراض المجتمع فى صورة موضوعية بناءة . ويتطلب النقد الاجتماعى بصفة خاصة جهازا قديما للاعلام .

ومن اليسير تحقيق الكثير من المكاسب اذا ما انتهينا من الصورة الرجعية التى وفقت عندها العلوم الاجتماعية فى العالم الثالث خلال العقد التاسع وبدأنا نسمى الى تحقيق صورة جديدة أكثر تماسكا ، وقد أبرزنا ما يجب عمله إبرازا كافيا دون أن نقوم بعمل بارز ، فلندع المواعظ ولنبدأ العمل .





# مركز مطبوعات اليونسكو ومجلة رسالة اليونسكو

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأفلام كتيبات  
متخصصة وأشرطة وأصوات ورسومات .  
ويقيم باختيارها وتعليقها العربية نخبة متخصصة  
من الأسماء العربية ، تسعى إضافة إلى المكتبة العربية  
تساهم في إثراء الفكر العربي ، وتحسين من ملامحة  
البحث في قضايا العصر .

تصدر شهرياً

مجلة رسالة اليونسكو

الجامعة الدولية للعلوم الاجتماعية

يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

مستقبل البشرية

مجلة اليونسكو للعلوم والتكنولوجيا

فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

مجلة (ديوجين)

العلم والمجتمع

مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلغة  
الدولية ، وتصدرها بلغة العربية بالاشتراك مع الهيئة القومية  
للإونسكو ، وبمبادرة الهيئة القومية العربية ، ووزارة  
الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية .







Bibliotheca Alexandrina



0531609